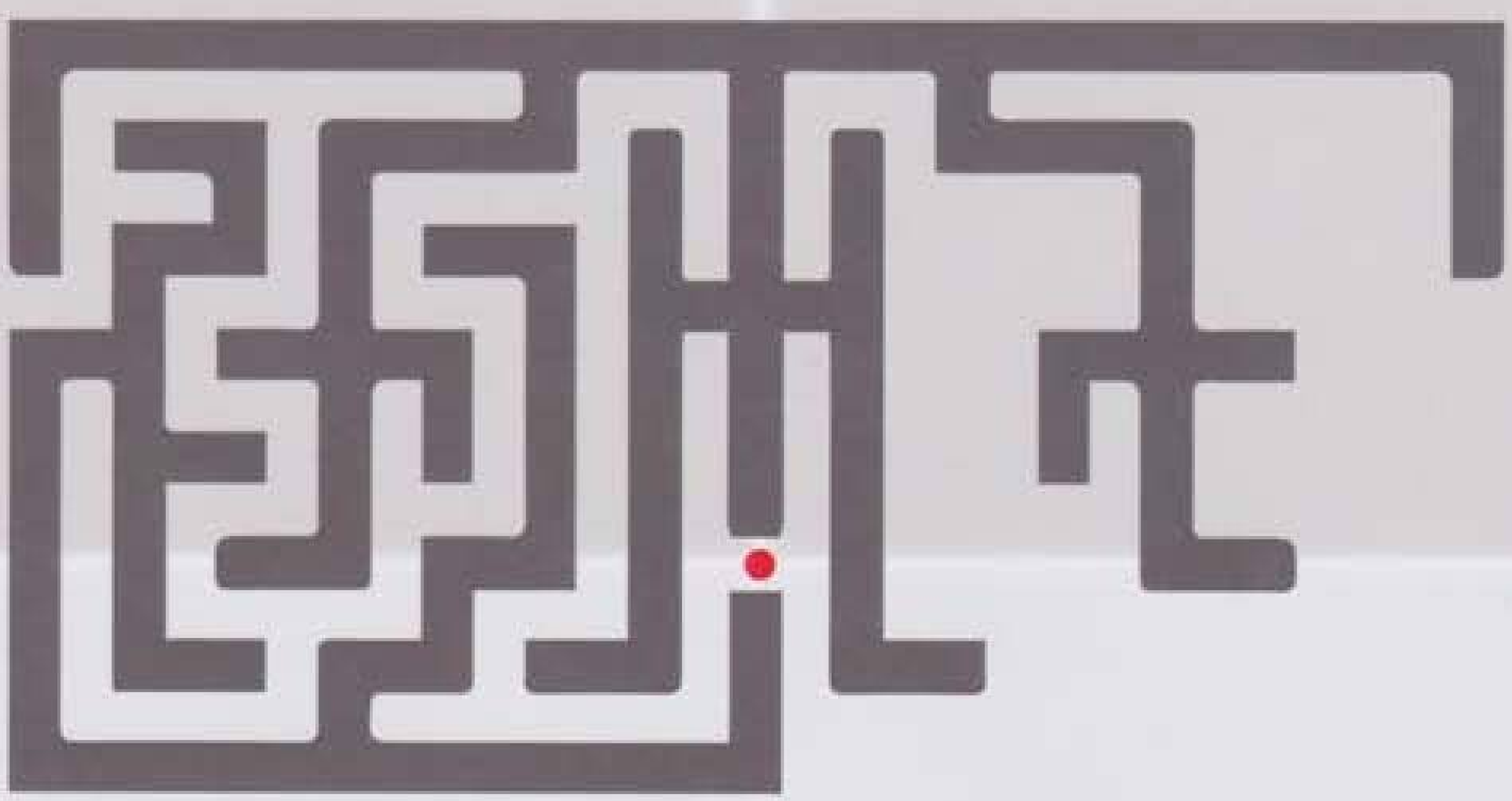
ترجمان

أمارتيا سِن

العقلانية والحرية

ترجمة: شهرت العالم



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

العقلانية والحرية

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

العقلانية والحرية

أمارتيا سِن

ترجمة

شهرت العالم

تقديم الترجمة العربية

نادر فرجاني

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سِن، أمارتيا

العقلانية والحرية/ أمارتيا سِن؛ ترجمة شهرت العالم؛ تقديم الترجمة العربية نادر فرجاني.

896 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 803-866) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-152-6

1. العقل - فلسفة. 2. العقلانية. 3. الحرية - فلسفة. 4. الفلسفة العقلية. أ. العالم، شهرت. ب. فرجاني، نادر. ج. العنوان. د. السلسلة.

128.33

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Rationality and Freedom

by Amartya Sen

عن دار النشر

Harvard University Press

This edition is published by arrangement with Harvard University Press

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، آب/ أغسطس 2017

المحتويات

القسم الثالث
العقلانية والاختيار الاجتماعي

القسم الرابع
الحرية والاختيار الاجتماعي

القسم الخامس
المنظور والسياسة

القسم السادس
الحرية والاختيار الاجتماعي: محاضرات «أرو»

تقديم الترجمة العربية[1]

نادر فرجاني

أولًا: أمارتيا سن، الجهبذ العلَم والعمل المترجم

حصل كثيرون على جوائز نوبل في فروع علمية مختلفة، منها في ميدان الاقتصاد، لكن قلة منهم تميزت في أن أعمالها توخّت خير الإنسانية جمعاء، وساهمت فعلًا في «توسيع خيارات» المستضعفين من بني البشر، باستعمال مصطلح سِن المعروف. وأظن أن لولادة أمارتيا سن في الهند (في مدينة صغيرة، تسمى شانتينيكتان، في غرب البنغال) ولنهله من جداول الثقافة التليدة لهذه الحضارة العريقة، بالتزاوج مع اغترافه النهِم والمتعمق من منابع الثقافة الغربية، قديمها وحديثها، أثرًا كبيرًا في تشكيل حسّه الإنساني المرهف. ومن تجليات إنسانية المؤلف الصافية، استعماله ضمير المؤنث في النص الأصلي، في لفتة إنسانية تعبر عن حساسية عُرف بها لتمكين المرأة ونهوضها.

إن الإعلان عن مفهوم التنمية الإنسانية (Human Development) الذي ترجم في البداية - خطأ وتعجلًا في رأي الكاتب - بالمصطلح العربي «التنمية البشرية»، كان يمثل انقلابًا جذريًا على المدرسة التقليدية في التنمية الاقتصادية، يُعلي من

---

(1) في ما يتعلق بالترجمة العربية، الشكر موصول للصديق العزيز طاهر كنعان لاقتراح الكتاب للترجمة، ولشهرت العالم على التجاسر بالإقدام على اقتحام هذا الحصن العلمي والفكري المنيع لنقله إلى العربية، وعلى الجهد الخارق حقًّا الذي بذلته في الترجمة ببسالة واقتدار نادرَي المثال. ونظرًا إلى ندرة الكتابات بالعربية على هذا المستوى، كان عليها نحت ألفاظ عربية غير معتادة، واجتهدت وأجادت.

شأن البشر في الاقتصاد وفي عملية التنمية. وينقل عملية التنمية، وقياساتها، من مستوى الأشياء والماديات، المُشيّدات والأموال، إلى صعيد الجوانب المعنوية السامية من الرفاه الإنساني، كالحرية والمعرفة والكرامة الإنسانية. وكان لأمارتيا سِن دور محوري في التأسيس النظري لهذا المفهوم.

يقوم المفهوم على أن التنمية الإنسانية هي «عملية توسيع خيارات البشر». ونتوقف هنا لتبيان مركزية الحرية في مفهوم التنمية الإنسانية. فمنطق توسيع خيارات الناس يرتِّب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى تساوي بعض الكتابات النظرية الأحدث بين التنمية والحرية[2].

ثانيًا: المضمون العلمي والفكري للكتاب

هذا كتاب يتربع على واحدة من الذرى السامقة لمضمار العلوم الاجتماعية. وكعادة مثل هذه الأعمال، فهو يقدم معالجة عابرة للتخصصات في الفروع العلمية التقليدية، فهو عملٌ في الاقتصاد كما في الفلسفة. لكنه في الاقتصاد يقع في نطاق فلسفة العلم. وفي الحالتين، يوظّف سن المنطق والرياضيات الحديثة - ولا سيما نظرية المباريات[3] - باقتدار سلس وإبداع. ولا يمتلك ناصية ذروة سامقة مثل هذه، إلا صاحب بأس في العلم متين. ولا يفلح في ارتقاء الدروب الوعرة الموصلة لتلك الذروة من طلاب العلم، إلا المجاهدون المثابرون؛ إذ في أي موضوع يرجع سِن إلى عدد هائل من المراجع في مراحل تاريخية ومجالات علمية شديدة التنوع بسهولة من ألم بها إلمامًا كاملًا. لكن هذه الإحاطة الشاملة بتراث بالغ التنوع والكبر في العلوم الاجتماعية يشكل - لا ريب - معوقًا لمن لا يمتلك مثل هذه الثروة المعرفية بالغة الضخامة.

لهذا، وبسبب تعقد موضوعات الكتاب وامتناعها، واللغة المركبة التي يُتناول بها في أحيان، والتي تنعكس لا محالة في قلة سلاسة الترجمة العربية، يتطلب

---

(2) Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

(3) تعريب يفضله المراجع بدلًا من «نظرية الألعاب» المتواترة كترجمة حرفية شكلية للفرع العلمي (Game Theory).

الفهم قراءة متأنية ومُدقّقة. فهذا نص شديد العمق والتكثيف، فضلًا عن كونه كنزًا من المراجع للدارس المستزيد. ولذلك يبقى النص عصيًا على القراءة السريعة، منيعًا على الفهم السهل. فمثل هذا العمل، لا بد من أن يقرأ على أكثر من مستوى، وفي الأغلب أكثر من مرة.

لهذا، أقدّم هنا موجزًا خاطفًا ومبسّطًا يتحاشى التفصيلات الفنية المعقدة والقضايا الجدالية لمضمون الكتاب، التي قد تمتنع على غير المتخصص، ويهتدي الانتقاء هنا خاصة بمنظور القسم الثالث من هذه المقدمة - أي مغزى العمل بالنسبة إلينا في الوطن.

تغطي مقالات الكتاب موضوعات منوعة في فلسفة علم الاقتصاد بالمعنى الأوسع، تتصل بطرائق مختلفة، بالموضوعين الرئيسين اللذين يسلط عليهما الضوء، تحديدًا أهمية العقلانية والحرية وكنههما ومطالبهما.

1 - الحرية والعقلانية، أوليات

لا ريب في أن «الحرية» إحدى الطيبات السامية التي تنزع إليها النفس البشرية دائمًا. ويؤكد سن هذه المقولة بقوله إن من الصعب التفكير بشأن امتياز مجتمع ما أو حدوده، أو صحة الترتيبات الاجتماعية أو خطئها، من دون أن نستحضر - بشكل أو بآخر - حريات من أنواع مختلفة ومدى الوفاء بها وانتهاكها في المجتمعات تحت الدراسة.

2 - العلاقة الجوهرية بين الحرية والعقلانية

يبدأ سِن من أن فهم الحرية يتعين أن يقوم على التقويم المسبب المرتبط بوجود خيارات مختلفة. ولهذا فإن العقلانية بوصفها استخدام التدقيق المسبب لا يمكن إلا أن تشغل موقعًا مركزيًا في فكرة الحرية وتقويمها. كما أن فكرة الاختيار العقلاني ستكون فارغة إلى حد كبير من دون حرية الاختيار، فضلًا عن أن مفهوم العقلانية يجب أن يستوعب تنوع الأسباب التي يمكن أن تحفز الاختيار. غير أن «الحرية تحتل أيضًا موقعًا مركزيًا بالنسبة إلى العقلانية».

3 - جانبان للحرية

يخبرنا سِن أن للحرية جانبين أساسيين مختلفين ومتنوعين - على نحو لا يمكن اختزاله - من جوانب الحرية، وتحديدًا «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة»». ويعنى الأخير ما إذا كان الشخص حرًّا كي يختار بنفسه؛ فجانب السيرورة من الحرية يُعنى بآليات الاختيار، خصوصًا أنها خالية من أي قهر أو إجبار.

أما بشأن العقلانية، فينبهنا سن إلى أنها لا تتكون من المصلحة الشخصية التي يسعى إليها المرء بذكاء فحسب. ومن ثم، ينبغي ألا نقبل الزعم أن الشخص لا يمكن أن يُقدّر بشكل معقول أي شيء غير رفاهه الخاص، الأمر الذي يحطّ من قدر العقل الإنساني.

يمكن مفهوما العقلانية والحرية إذًا أن يتجاوزا رفاه الشخص الفرد. فبقدر ما يمكن اعتبار العقلانية استخدامًا منهجيًا للعقل، يمكن الزعم أن العقلانية تُعتبر محورية لفهم الحرية وتقويمها. ولا يمكن فصل الاختيار بين بدائل متاحة من دون اعتبار السياق المحيط بعملية الاختيار. لذا ينقلنا سِن إلى الدور المحوري للسياق المجتمعي للاختيار: هناك إذًا، أولًا وقبل كل شيء، خطأ مفهومي عند التفكير في شروط تناظر الاختيار باعتبارها «داخلية» محض بالنسبة إلى الاختيار عندما يرتبط أساسها المنطقي - عند وجوده - بالأهداف، والقيم، والاستراتيجيات ...إلخ، التي لا يمكن فهمها من دون استدعاء ما يكمن وراء الاختيار.

يحذرنا سِن من غلبة الرؤية العقلانية المرتبطة بالمصلحة الذاتية المهيمنة في الاقتصاديات المعاصرة، نظرًا إلى أن الرؤية الضيقة للعقلانية، باعتبارها ببساطة سعيًا ذكيًا إلى المصلحة الذاتية تختزل السلوك الاقتصادي بصورة تفصل السلوك الفردي عن القيم والأخلاقيات؛ على الرغم من أننا في كثير من أفعالنا نهتم بالتعاون مع باقي المجتمع. ومن ثم، لا تفلح مقاربة المصلحة الشخصية في تفسير السلوك في أنواع الحالات المختلفة التي تنشأ في الواقع، في الاقتصاد وفي مجالات أخرى. إلا أنه - في الواقع - لا يتطلب الاهتمام بالمصلحة الذاتية أن يكون المرء متمركزًا حول ذاته تمامًا ما دام يمكنه أن يشعر بالفرح والألم نتيجة التعاطف مع الآخرين، وهذه الأفراح والآلام المشتقة تخص المرء نفسه جوهريًا.

أي إنه توجد لدى الناس بالفعل أسباب ... لامتلاك أهداف أوسع نطاقًا وقيم أكثر توجهًا اجتماعيًا. كما أن النسق المجتمعي للقيم والحوافز، ليس عصيًا على التغيير، حيث يمكن تحول القيم السائدة على مر الزمن، كما حدث بالفعل في مجتمع تلو الآخر.

4- العدالة الاجتماعية لا تتناقض مع الرفاه الفردي

يمكن أن يشتمل هدف شخص على أغراض تختلف عن تعظيم رفاهه الخاص، من دون أن يكون هذا الرفاه غير متمركز حول الذات. ربما لا يشعر شخص ما أنه أفضل حالًا، أو أكثر سعادة، أو أكثر حظًا، بسعيه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ومع ذلك يصمم على تحقيق العدالة الاجتماعية، لأنها الشيء الصحيح الذي يجب القيام به.

يمكن أن يسعى شخص ما إلى العدالة الاجتماعية فحسب لأنه ملتزم تلك القيمة؛ على الرغم من أن رفاهه الخاص قد يتأثر أو لا يتأثر إيجابيًا بإحساسه بالفرح، أو بأي منافع شخصية أخرى كونه قادرًا على تحقيق العدالة الاجتماعية. لكنه - وهذه هي النقطة المهمة - لا يسعى إلى العدالة الاجتماعية لمجرد رغبته في تعزيز رفاهه الشخصي، فضلًا عن أن هذا التعزيز لا يقتصر على مدى ما يحققه ذلك من تقدم في رفاهه الشخصي. فالالتزام يمكن أن يكون سببًا للفِعل بغض النظر عن المعاناة من أي خسارة شخصية نتيجة التزامه.

إن فحوى الالتزام - من وجهة نظر معينة - هو تحطيم الارتباط الوثيق بين رفاه الفرد الخاص واختيار فِعل خيِّر، على سبيل المثال، التزام المساعدة في تخفيف بعض البؤس عند الآخرين، حتى إن كان المرء لا يعاني ذلك شخصيًا. فالعقلانية تتطلب بذل جهد معقول لتوسيع نطاق معرفة الفرد، ولا سيما عندما تكون هذه المعرفة محدودة بوضوح. فكي «يكون الشخص عقلانيًا، يجب أن يُخضِع تفضيلاته لتقويم وتمحيص نقدي؛ لأن مجرد السعي نحو أهداف مُعطاة بذكاء ومنهجية ليس كافيًا. وينطبق هذا أيضًا على الحاجة إلى تمحيص قيم وأولويات المرء الأخرى وتطبيقها، مما لا تُدركها مباشرة أهداف المرء الصريحة.

5- لمحات عن قضايا فنية مهمة

أ- الاختيار الاجتماعي (عن الاختيار العقلاني)

إذا كان فهم العقلانية يرتبط بالاستخدام المنهجي للعقل، فإن الفائدة المعيارية للعقلانية تحتل منها موقع المركز، على الرغم من أن السلوك التعظيمي هو في الأغلب شرط ضروري للعقلانية، ويكاد أن يكون شرطًا كافيًا أيضًا؛ إذ لا يقتصر استخدام التفكير المنطقي على السعي من أجل مجموعة مُعطاة من الأهداف والقيم، إنما أيضًا على تمحيص الأهداف والقيم نفسها. وقد يتسم السلوك التعظيمي أحيانًا بالغباء الواضح والافتقار إلى التقويم المسبب، اعتمادًا على ما يُعظّم. ولا يمكن العقلانية أن تكون مجرد مطلب أساسي للسعي إلى مجموعة ما مُعطاة - ومن دون تمحيص - من الأهداف والقيم.

يضرب لنا سن المثل الغريب والهزلي التالي لتأكيد أن العقلانية ليست مجرد سبيل منهجي سليم لتحقيق هدف ما أيًا كان هذا الهدف: ثمة شخص منشغل بقطع جميع أصابع قدميه بسكين غير حادة. نسأله لماذا يسلك هذا السلوك الطائش، فيجيب أن هدفه في الواقع هو التخلص من أصابع قدميه لأن هذا ما يشعر أنه يريد عمله. نسأله: هل درست النتائج المترتبة على عدم وجود أصابع في قدميك؟ فيجيب: كلا، لم أفعل ولن أفعل، لأن قطع أصابع قدمي هو بالتأكيد ما أرغب في عمله، إنه هدفي الرئيس، وأنا أدرك أنني عقلاني تمامًا ما دمت أسعى إلى تحقيق هدفي بذكاء ومنهجية.

فصل القول إن الشخص كي يكون عقلانيًا، يجب أن يُخضِع تفضيلاته - لا أساليبه لنيلها فحسب - لتقويم وتمحيص نقدي. كما أن فهمًا ملائمًا لمطالب العقلانية (بما في ذلك الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها تلك المطالب)، لا يمكن إلا أن يحتل موقعًا مركزيًا لإدراك وتقويم كيفية اتخاذ القرارات العامة بعقلانية. لذلك تحتاج العقلانية وتظهر بعدد من الطرائق المختلفة في نظرية الاختيار العام، وتحليل التكلفة والمنفعة، والتقويم المؤسسي (بما في ذلك تقويم آلية السوق)، وتقويم السياسة العامة (مثل مقترحات الاستدامة البيئية)، وفي غيرها من ميادين العقل العملي. وهذه كلها مجالات ستغطيها المساهمات التالية في الكتاب.

غير أن الإصرار على السعي إلى المصلحة الذاتية كضرورة لا مفر منها للعقلانية، يُفسد «الذات» البشرية كوجود حر عاقل، من خلال تغافل حرية التفكير بشأن ما ينبغي أن يسعى إليه المرء.

ب- نظرية الاختيار الاجتماعي

هي في تبسيطها الأوضح محاولة لفهم مطالب القرارات العقلانية في المجتمع، عندما يتمتع جميع أفراده بحرية المشاركة، أكان بشكل مباشر أم غير مباشر، في عملية اتخاذ القرار؛ ما يتضمن احترام أصواتهم وتأثيرهم وحقوقهم.

إن اتخاذ قرار في مجموعة أو لجنة مسألة صعبة ومحفوفة بمخاطر عدة كما يقرر سِن في مطلع الفصل الثاني من هذا الكتاب. وتزداد الصعوبة التي تواجهها لجنة صغيرة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات لمجتمع كبير، قرارات تعكس اختيارات الشعب عن طريق الشعب من أجل الشعب. وهذا، بصفة عامة، هو موضوع «الاختيار الاجتماعي»، وهو يضم مشكلات ذات سمة مشتركة للأحكام الاجتماعية والقرارات الجماعية ذات الصلة بآراء الأفراد الذين يشكلون المجتمع أو الجماعة ومصالحهم.

هكذا، فإن السؤال المركزي الذي يستدعي نظرية الاختيار الاجتماعي، هو: كيف يمكن التوصل إلى أحكام كلية مقنعة بشأن المجتمع (على سبيل المثال: «الرفاه الاجتماعي» أو «المصلحة العامة» أو «الفقر» مع معرفة تنوع الأفضليات والشواغل ومآزق الأفراد في المجتمع؟ كيف يمكننا إيجاد أي أساس عقلاني لإصدار هذه الأحكام الكلية؟ باختصار، هل الاختيار الاجتماعي المعقول ممكن على الإطلاق، أم أنه يوجد عدد من التفضيلات بقدر ما يوجد من الناس؟

على الرغم من أن قضية الاختيار الاجتماعي موغلة في القدم في الفكر البشري، تعود بداياتها كفرع علمي حديث إلى فترة الثورة الفرنسية. كان رواد هذا الموضوع هم علماء الرياضيات الفرنسيين، في أواخر القرن الثامن عشر. كما كان بعض مُنظري الاختيار الاجتماعي المبكرين، وأبرزهم كوندورسيه، من القادة الفكريين للثورة الفرنسية أيضًا.

ركزت طموحات مُنظّري الاختيار الاجتماعي الأُول على تجنب عدم الاستقرار والتعسف في ترتيبات الاختيار الاجتماعي من خلال تطوير إطار

عمل لاتخاذ قرارات عقلانية وديمقراطية لمجموعة ما، مع توجيه اهتمام كافٍ لأفضليات جميع أعضائها ومصالحهم. لكن البدايات لم تكن مشجعة. كانت حتى البحوث النظرية تسفر عن نتائج متشائمة إلى حد ما، وأشارت إلى أن حكم الأغلبية قد لا يكون متسقًا تمامًا.

عندما أعاد أرو (Arrow) في عام 1951 إحياء موضوع الاختيار الاجتماعي، اهتم بالصعوبات التي تواجه قرارات المجموعة والتناقضات التي قد تؤدي إليها، وتوصل هو الآخر إلى نتائج تشاؤمية، مؤداها أن بعض الشروط الخفيفة للمعقولية، لا يمكن أن يلبّيه، في وقت واحد، أي إجراء للاختيار الاجتماعي داخل نطاق واسع؛ فالدكتاتورية قد تتجنب وجود هذه التناقضات. وكادت نظرية «الاستحالة» التي أتى بها أرو تدمر، في نظر بعض الباحثين، الفرع العلمي المسمى اقتصاد الرفاه المناظر للاختيار الاجتماعي[4].

لكن اقتصاد الرفاه التقليدي الذي طوره الاقتصاديون النفعيون على أساس المنفعة الإجمالية للمجتمع، بغض النظر عن توزيع هذا الإجمالي، اتخذ مسارًا مختلفًا عن نظرية الاختيار الاجتماعي القائمة على فكرة التصويت. ثم تقدم المجال مدرسة «اقتصاد الرفاه الجديد» الذي لم يستخدم سوى معيار أساس واحد للتحسين الاجتماعي، أي «مقارنة باريتو». ولا يعني هذا المعيار سوى أن موقفًا بديلًا سيكون أفضل بالتأكيد، إذا كان من شأن التغيير أن يزيد من منفعة كل شخص[5]، تهمل مسائل التوزيع. لكن هذا قاد إلى صوغ أرو الرائد لنظرية الاختيار الاجتماعي التي تربط التفضيل الاجتماعي (أو القرارات) بمجموعة من التفضيلات الفردية، وهي العلاقة التي تُسمى «دالّة الرفاه الاجتماعي».

تظهر مشكلات الاختيار للمجتمع في عدد من الأشكال والأحجام، وربما يقل الشعور بالارتياح تجاه هذه النتائج في بعض أنواع مشكلات الاختيار الاجتماعي أكثر من غيرها، خصوصًا عندما تهيمن قضايا التوزيع، وعندما يسعى

---

(4) مضمون «نظرية الاستحالة» التي برهنها كينيث أرو أن ليس من الممكن بوجه عام الوفاء في الوقت نفسه بفئة من الشروط معتدلة المظهر مفروضة على قواعد الاختيار الجماعي: بوجه خاص، مبدأ باريتو، واستقلال البدائل غير ذات الصلة، وعدم الدكتاتورية، والنطاق غير المقيد.

(5) أو إذا عزز منفعة شخص واحد على الأقل، ولم يضر بمصلحة أي شخص.

الناس إلى تعظيم «أنصبتهم» من دون اهتمام بالآخرين (كما في مشكلة «تقسيم الكعكة»، على سبيل المثال، حيث يفضل كل فرد أي تقسيم يزيد نصيبه، بغض النظر عما يحدث للآخرين).

في هذه الحالات سيميل حكم الأغلبية إلى عدم الاتساق بالكامل. لكن عند حدوث غضب مجتمعي شامل (على سبيل المثال كردة فعل على عدم قدرة حكومة ديمقراطية على الحيلولة دون وقوع مجاعة)، فربما يتوحد بشكل معقول صوت الناخبين ويتسق تمامًا[6]. وعندما يتجمع الناس أيضًا في أحزاب لها أجندات وحوارات معقدة تنطوي على التفاوض، فضلًا عن بعض التوجهات العامة تجاه قيم مثل المساواة أو العدالة، فإن عدم الاتساق الكلي يمكن أن يسفر عن أرضية ملائمة لاتخاذ قرارات أكثر ملاءمة. وبقدر ما يتعلق الأمر باقتصاد الرفاه حتى الآن، فإن حكم الأغلبية وإجراءات التصويت عرضة بوجه خاص إلى عدم الاتساق، نظرًا إلى الموقع المركزي الذي تحتله قضايا التوزيع في المشكلات الاقتصادية للرفاه.

لا تحتاج مقارنات الرفاه الشخصي، أو الميزات الفردية بين الأشخاص، إلى أن تستند إلى مقارنة الحالات العقلية فحسب. تتوافر، في الواقع، أسس أخلاقية جيدة للإقلال من التركيز على مقارنات الحالة العقلية - سواء للاستمتاع أم للرغبات. وربما تتسم المنافع أحيانًا بالمرونة الشديدة، كردة فعل على الحرمان المستمر. ويظهر تكييف ذلك الحرمان في حالات مثل الشخص المُعدم فاقد الأمل شديد الفقر، أو العامل المسحوق الذي يعيش في ظل ترتيبات اقتصادية استغلالية، أو ربة البيت المغلوب على أمرها في مجتمع يترسخ فيه عدم المساواة بين الجنسين، أو المواطن المضطهد في ظل الاستبداد الوحشي. يمكن للإنسان أن يستمتع بالإنجازات الصغيرة، ويكيف رغباته وفقًا لما له جدوى (ما يساعده على تلبية الرغبات المعدلة). لكن نجاحه في مثل هذا التعديل لن يبعد عنه الحرمان؛ فالاستمتاع ببعض المتعة أو إشباع الرغبة لا يكفي للتعبير عن مدى الحرمان الجوهري للشخص.

---

(6) هذا هو أحد أسباب عدم حدوث مجاعة في بلد مستقل وديمقراطي (لا يخضع لإدارة حكام منعزلين، أو لحكم دكتاتور، أو لدولة الحزب الواحد).

تركز مقاربة سِن لموضوع الحرمان البشري على القدرات التي يمتلكها الشخص للعيش بالطريقة التي لديه سبب لتثمينها. ومن ثم على الحريات الجوهرية التي يتمتع بها الناس، وليس على النتائج المعينة التي يصلون إليها فحسب؛ إذ بالنسبة إلى البالغين الذين يتحملون المسؤولية، فإن التركيز على الحرية لا الإنجاز فحسب، له وجاهته، ويمكن أن يوفر إطارًا عامًا لتحليل المزايا الفردية والحرمان في مجتمع معاصر.

تتضمن الأسئلة التفصيلية المثارة هنا: كيف يمكننا الحُكم على مدة جودة ما يفعله مجتمع ما ككل على ضوء تباين مصالح أفراده المختلفين؟ كيف نقيس الفقر الكلي في ضوء المآزق والمآسي المختلفة لأفراد الشعب المختلفين الذين يُشكلون المجتمع؟ كيف يمكننا استيعاب حقوق الأشخاص وحرياتهم مع إقرار كافٍ بتفضيلاتهم؟ كيف يمكننا تقويم التقديرات الاجتماعية للسلع العامة، مثل البيئة الطبيعية أو الأمن الوبائي؟

في النهاية يؤكد سن أن هناك إمكان صوغ نظرية بناءة للاختيار الاجتماعي، بناء على تفسير مثمر لنتائج الاستحالة (لأرو). فهذه النتائج التي تبدو سلبية، يمكن النظر إليها في الواقع باعتبارها مدخلات مفيدة في تطوير إطار ملائم للاختيار الاجتماعي.

ج- الفقر والمجاعة

هذا واحد من الموضوعات الأثيرة لدى سن، وإحدى علامات حسه الإنساني الطاغي.

لتقديم الموضوع، يتساءل سن إن كنا نحصل على تشخيص كافٍ للفقر الفردي عن طريق مقارنة دخل الفرد بدخل خط الفقر المُعطى اجتماعيًا، وماذا عن الشخص الذي يحصل على دخل أعلى، لكنه يعاني مرضًا علاجه مُكلف (يحتاج مثلًا إلى غسيل كلوي)؟ أليس الحرمان، في نهاية الأمر، هو الافتقار إلى فرصة عيش حياة مقبولة في الحد الأدنى، يمكن أن تتأثر بعدد من الاعتبارات، بما فيها الدخل الشخصي بالطبع، وإنما أيضًا الخصائص المادية والبيئية، وغيرها من متغيرات (مثل مدى توفر وتكلفة المرافق الطبية وغيرها)؟ قلة الدخل ليست إذًا معيارًا وافيًا للفقر البشري.

تؤدي هذه المقاربة البديلة إلى تشخيص للفقر يختلف عن ذلك الذي يمكن أن يسفر عنه تحليل يعتمد على الدخل فحسب. والأهم أنها تنطوي على تبعات مهمة للسياسات الكفيلة بمناهضة الفقر. ومن هذه الزاوية يقدم سن مفهومًا محوريًا في بنائه الفكري حول الفقر والرفاه: «الاستحقاقات» أو «الأحقيات».

أما بالنسبة إلى المجاعات تحديدًا، يوضح سن أن المجاعات قد تحدث حتى من دون أي خفض كبير - ربما من دون أي خفض على الإطلاق - في إنتاج الغذاء أو إمداده: ما يعني ضرورة التحول في التركيز المعلوماتي من الإمدادات الغذائية إلى الاستحقاقات (التي تشمل الدخل، فضلًا عن الإمدادات والأسعار النسبية الناتجة؛ فإذا انهارت، على سبيل المثال، دخول عمال الريف الأجراء، أو مقدمي الخدمات، أو الحرفيين، نتيجة البطالة، أو انخفاض الأجور الحقيقية، أو انخفاض الطلب على الخدمات ذات الصلة أو المنتجات الحرفية، فإن المجموعات المتأثرة قد تموت جوعًا، حتى وإن لم تتقلص الإمدادات الغذائية الكلية في الاقتصاد.

يتيح هذا المنظور تفسيرًا للمجاعات أفضل مما يمكن الوصول إليه من خلال رؤية تتوجه حصريًا نحو الإنتاج. كما أنها قد تسفر عن اتباع مقاربة أكثر فاعلية لمعالجة المجاعة والجوع، موصيًا باستكمال التحليل القائم على الدخل بمعلومات عن تحويل الدخول إلى تغذية، الأمر الذي سيتوقف على تأثيرات أخرى مختلفة - مثل معدلات التمثيل الغذائي، والميل إلى التعرض للمرض، وحجم الجسم ...إلخ.

ينشئ سِن علاقة قوية بين الديمقراطية وتفادي المجاعات: عند دراسة حقيقة حدوث المجاعات في بعض البلدان دون بلدان أخرى، حاولت الإشارة إلى عدم حدوث مجاعة رئيسية أبدًا في أي بلد يعيش ديمقراطية التعددية الحزبية، في ظل انتخابات منتظمة وصحافة حرة بصورة معقولة. وينطبق ذلك على البلدان الديمقراطية الفقيرة (مثل الهند)، بقدر ما ينطبق على البلدان الديمقراطية الغنية[7].

---

(7) نجد، في المقابل، أن الصين - على الرغم من سجلها الممتاز في مجالي الصحة العامة والتعليم، حتى قبل الإصلاحات - شهدت ربما أكبر مجاعة في التاريخ المسجل بين عامي 1959 و1962، حيث =

ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن المجاعات، بينما تقتل الناس، لا تؤثر كثيرًا في رفاه الطبقات الحاكمة والدكتاتوريين الذين لا توجد لديهم حوافز كبيرة لمنع المجاعات، ما لم تكن ستؤثر في حكمهم. ويشير التحليل الاقتصادي للمجاعات في العالم إلى أن نسبة صغيرة فقط من السكان تكون هي المنكوبة - نادرًا ما تزيد على 5 في المئة أو نحو ذلك. ونظرًا إلى أن أنصبة دخل وغذاء هذه المجموعات الفقيرة لا تزيد عادة على 3 في المئة من مجمل سكان الأمة، فليس من الصعب إعادة تأمين حصتها المفقودة من الدخل والغذاء، حتى في البلدان الشديدة الفقر، إذا ما بُذل جهد جدي في هذا الاتجاه. وبالتالي، يمكن الحيلولة بسهولة من دون حدوث مجاعات، كما أن الحاجة إلى مواجهة الانتقادات العامة ومواجهة الناخبين تعطي الحكومة حافزًا سياسيًا لاتخاذ الإجراءات الوقائية بسرعة ملحة.

إضافة إلى ذلك يؤكد سِن وجود مبررات قوية، عند محاولة فهم الفقر وعدم المساواة، للنظر في الحرمان الحقيقي لا الاكتفاء بالتصورات العقلية لهذا الحرمان.

د- غُبن النساء

سن، الرجل المرهف الإنسانية، واحد من أنصار حقوق المرأة الأشداء، من منطلق إدانة عدم المساواة بين الجنسين، وحرمان المرأة في المجتمعات غير المتساوية تقليديًا، الذي يرجعه إلى أن ثقافة حياة الأسرة تميل إلى كسب تحالف من يعانون سوء المعاملة، مجانيًا. تعمل المرأة - بما فيه الكفاية عادة - باجتهاد أكثر من الرجل (نظرًا إلى قسوة الأعمال المنزلية)، وتنال اهتمامًا أقل في الرعاية الصحية والتغذية. ومع ذلك، يصعب تصحيح عدم المساواة، خصوصًا في مجتمع تهيمن عليه قيم عدم التماثل بين الجنسين، في الأغلب، على صورة دونية المرأة.

= توفي بين 23 و30 مليون شخص، بينما لم تخضع السياسات العامة الخاطئة لمراجعة طوال أعوام المجاعة الثلاثة. في الهند، من الناحية الأخرى، وعلى الرغم من تخبط أساليبها، توقفت المجاعات الكبيرة فجأة مع الاستقلال في عام 1947، وبناء ديمقراطية التعددية الحزبية (وقعت آخر هذه المجاعات، «المجاعة الكبرى» في البنغال، في عام 1943).

هـ- إشكاليات التعظيم والاختيار

يتسم فِعل الاختيار بأهمية خاصة في مجال تعظيم السلوك والتوصل إلى حل أمثل، لسببين متمايزين «(1) دلالة العملية (قد تتسم التفضيلات بالحساسية تجاه عملية الاختيار، بما في ذلك هوية من يقوم بالاختيار)، (2) حتمية القرار (الاختيارات يجب أن تُنجز، سواء اكتملت عملية الحُكم أم لا).

يجري التعظيم عادة، في الفيزياء والعلوم الطبيعية وفي الهندسة، من دون «مُعظِّم» متعمِّد؛ الأمر الذي ينطبق عمومًا على الاستخدامات المبكرة للتعظيم أو التصغير، لكن تعظيم السلوك في مجال الاقتصاد يختلف عن التعظيم غير الإرادي، نظرًا إلى الأهمية الأساسية لِفعل الاختيار الذي يحتل موقعًا مركزيًا.

على الخصوص يجب تمييز تفضيلات الشخص بشأن النتائج الشاملة (بما في ذلك عملية الاختيار) عن التفضيلات المشروطة بشأن نتائج الذروة، في ظل أفعال الاختيار. وعلى الرغم من أنه، في نهاية الأمر، قد لا يمكن أي فرد أن ينشغل مباشرة بطبيعة فِعل الاختيار، فإن الانشغال بطبيعة فِعل الاختيار يمكن أن يمثل أهمية أساسية في قواعد السلوك الاجتماعية التي تبقى.

في بعض الأحيان، قد تكون الصلة بين التفضيل وأفعال الاختيار خفية ومعقدة، وتوضح الطبيعة المعقدة للأفعال المعنية. على سبيل المثال، في سياق أخلاقيات العمل ربما يوجد فارق كبير بين الاختيار الناشط لـ «التهرب» من التزامات العمل، والاستجابة سلبيًا لمناخ التراخي العام في العمل. كما أن الانضمام إلى «قطيع» ما يجعل فِعل الاختيار أقل وضوحًا.

عند تقدير «استقلال» شخص، لا يكفي أن نهتم بما إذا كان يحصل على ما سيختار إذا أتيحت له فرصة الاختيار؛ لكن من المهم أيضًا أن يستطيع الاختيار بنفسه فعلًا. يمكن، مثلًا، تصور نظام سلطوي يحاكي بالضبط ما سيحققه نظام لامركزي يضمن حرية الاختيار، من حيث إنتاج السلع والتوزيع والاستهلاك. لكن - حتى إن وُجد بالفعل مثل هذا البديل الاجتماعي السلطوي - فلا نعتبر أنه بجودة نظام يسمح للأفراد بالاختيار؛ ذلك أن ممارسة حرية الاختيار لها أهمية بالغة في ذاتها.

6- العقلانية: الشكل والمضمون

أ- الاتساق الداخلي للاختيار

يشدد سِن على الضرورة الحتمية لتجاوز الملامح الداخلية لدالة اختيار من أجل فهم قوة حجتها واتساقها. بيد أنه عند تناول عدد من الحالات القياسية لسلوك المستهلِك، فإن شروط التناظر الأكثر استخدامًا من القائمة (مثل مسلمات التفضيل المنكشف) يمكن غالبًا اشتقاقها بسهولة بوصفها آثارًا مترتبة على تناظرات خارجية معقولة.

تتصاعد حدة المشكلة المثارة بوجه خاص عندما ننتقل إلى نظرية الاختيار الاجتماعي، حيث لا يمكننا أن نستدعي بسهولة فكرة ما على الفور بشأن «تفضيلات» المجتمع، أو بعض خصائص شفافة لـ «المنفعة الاجتماعية» التي يمكن أن تبرر تناظرات داخلية مستحثة للاختيار الاجتماعي. هكذا، في هذه الحالة، نجد أن المشكلات المنهجية في الفرض البديهي لأي شرط لـ «الاتساق» الداخلي لدالة الاختيار لدى المجتمع تزداد عن طريق صعوبة جوهرية كبيرة في مجال السعي إلى ما ينجم من تناظرات داخلية لاختيار اجتماعي يرتكز على خصائص ملموسة لـ «التفضيلات الاجتماعية».

يفرّق سِن، من وجهة نظر جوهرية، بين التفضيلات الفردية والمجتمعية؛ إذ يمكن التحدث، من ناحية، عن «تفضيل الفرد» من زاوية وصفية بسيطة، بطريقة لا تتسم بالسهولة بالنسبة إلى «تفضيل المجتمع».[(8)]

عندما يوجد لدى الأفراد ترتيب واضح للتفضيلات، يمكن الحصول على دوال الاختيار الفردي باعتبارها علاقات لزومية من دون مشكلة كبيرة. لكن تزيد أوجه الغموض بشأن ما يمكن أن يعتبره المجتمع مفضلًا، من صعوبة استنتاج تناظرات داخلية لدوال الاختيار بالنسبة إلى المجتمع، نظرًا إلى أن التناظرات

---

(8) لا يعني ذلك، بطبيعة الحال، إنكار أن تفضيلات الأفراد قد تتوقف على طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه. كما لا يعني إنكار أن التفضيلات الفردية يمكن النظر إليها بطرائق عدة مختلفة، مثل اختيار الرغبات والمصالح الشخصية والأحكام الأخلاقية، وهلم جرا، بما يوفر صوغ موضوعي بديل بشأن المجمل المجتمعي.

الخارجية مسؤولة، في نهاية الأمر، عن الملامح الترابطية التي تربط الأجزاء المختلفة من دالّة الاختيار (حتى إن كان في شكل غير مدقق، ربما تظهر كشروط لـ «الاتساق الداخلي»).

يؤكد سن الحاجة إلى مرجعية خارجية - خارجية بالنسبة إلى قائمة الاختيارات المتاحة - عند المقارنة بين البدائل الواردة في أي قائمة خيارات. إنها تلك الإمكانية العامة التي يمكن أن يمسك بناصيتها صوغ الاختيار؛ فالحرية التي يتمتع بها شخص ما تعتمد على طبيعة القائمة المتاحة أمامه. ربما يتأثر اختيار مسارات الفِعل بمدى الحرية. على سبيل المثال، ربما يختار شخص قراءة صحيفة معينة، بينما يمكنه قراءة أي صحيفة يختارها (أو ألا يقرأ أي صحيفة)، لكنه يقرر الاحتجاج وعدم قراءة أي شيء إذا أُجبر على قراءة تلك الصحيفة بعينها لا غيرها.

ب- التعظيم وفِعل الاختيار

كان صوغ تعظيم السلوك في الاقتصاد يتوازى غالبًا ونمذجة التعظيم في الفيزياء والتخصصات ذات الصلة. لكن تعظيم السلوك يختلف عن التعظيم غير الإرادي، نظرًا إلى الأهمية الأساسية لفِعل الاختيار الذي يجب وضعه في موقع مركزي عند تحليل تعظيم السلوك؛ إذ يجب تمييز تفضيلات الشخص بشأن النتائج الشاملة (بما في ذلك عملية الاختيار) عن التفضيلات المشروطة بشأن نتائج الذروة، في ظل أفعال الاختيار.

إضافة إلى ذلك، فإن تأثير فِعل الاختيار في التفضيلات، ولا سيما تبعية التفضيل لهوية القائم بالاختيار، يمكن أن يتماشى ودوافع مختلفة، وربما يكون لها تفسيرات بديلة عدة. وربما تكون الأوصاف الشاملة ذات صلة، من خلال طرائق مختلفة تمامًا، لأسباب متمايزة تمامًا.

تتعلق عادة الأهمية المباشرة لفِعل الاختيار بفكرة المسؤولية. وربما يمكن، أو لا يمكن، تسوية مواقفنا تجاه المسؤولية من خلال رفاهنا الشخصي. فربما نستمتع بممارسة المسؤولية، أو لا نستمتع بها على الإطلاق، لكننا نظل نشعر بواجب الفِعل بمسؤولية، أو ربما نجد مسؤولية الاختيار قيدًا وعبئًا. مثلًا، ربما

يمثل فِعل التصويت في الانتخابات أهمية كبيرة لأي شخص، نظرًا إلى دلالة المشاركة السياسية. ويجب تمييز ذلك عمّا إذا كان تصويت شخص أضاف إلى ترجيح فرص المرشح المفضل في الفوز، وربما لا يُعتد بالإضافة، إذا كان جمهور الناخبين كبيرًا. يمكن أن يستمتع الناخب بالمشاركة، أو أنه يفعل ذلك تحت التزام «أخلاقي» بالمشاركة، سواء أكان يستمتع بها أم لا. وما دام يعلق أهمية على فِعل المشاركة في التصويت، فإن تحليل عقلانية التصويت يجب أن تأخذ هذا الشاغل في الاعتبار، أكان ناشئًا عن استمتاع متوقع أم عن شعور بالواجب (أم كليهما، بطبيعة الحال).

في مجال السلوك في مضمار العمل ربما تكون الرابطة بين التفضيل وأفعال الاختيار خفية ومعقدة؛ على سبيل المثال، في سياق أخلاقيات العمل، قد يوجد فارق كبير بين **(أولًا)** الاختيار الناشط لـ «التهرب» من التزامات العمل، و**(ثانيًا)** الاستجابة سلبًا لمناخ التراخي العام في العمل. ربما يحدث التراخي بسهولة أكبر كثيرًا من التهرب، ويمكن أن تمثل الطبيعة الدقيقة لِفعل الاختيار أهمية كبرى في هذا الاختلاف.

ربما لا يقتصر تقديرنا على البديل الذي نختاره في النهاية، إنما يمتد ليشمل أيضًا الفئة التي يمكننا ممارسة الاختيار منها. وعندما تكون معرفتنا محدودة، يمكن أن تتسم القائمة بالأهمية المعرفية، ويمكننا أن «نتعلم» ما يحدث من القائمة التي نواجهها.

يشير سِن إلى صعوبة مسؤولية تمثيل الناس في المجتمع الديمقراطي بقوله إنه يمكن أن تتخذ المسؤولية المرتبطة بِفعل الاختيار أشكالًا مختلفة عدة. ربما تكون «ثقيلة» بوجه خاص، عندما يتعين على الشخص التصرف نيابة عن الآخرين، بصفته وكيلًا؛ إذ يمكن أن تؤثر المسؤولية بالوكالة في سلوك الاختيار، لا من خلال تفضيل تجنبه كلما أمكن فحسب، إنما من خلال طبيعة الاختيارات التي تُجرى عند الاضطلاع بالمسؤولية أيضًا. ويتطرق سن إلى ما يسميه ظاهرة «النبل الاستراتيجي» باعتبار أن المرء يمكنه أحيانًا خدمة المصلحة الذاتية بصورة أفضل من خلال التصرف على نحو أكثر «نبلًا»، وعن طريق تسليم الاختيار إلى الآخرين.

ج- الأهداف والالتزام والهوية

ساهمت التحليلات النظرية للمباريات في فهم أفضل لبعض الصعوبات التي يجب أن يواجهها مفهوم «العقلانية»، كما أوضحت طبيعة بعض المشكلات التي يجب أن يتصدى لها التنظيم الاجتماعي. وساعد التفكير النظري للمباراة في توضيح أن «الفوز» يجب النظر إليه باعتباره كسبًا بالنسبة إلى نظام القيم الذاتية للمرء؛ ويمكن تحقيق ذلك بالمساومة والتوفيق المتبادل والتجنب المتبادل للسلوك الضار.

يثير سِن إمكان التعارض بين السلوك المجتمعي والسلوك الفرداني، مرجِّحًا الأول إذا أخذنا كل شيء في الحسبان، سيكون عمل كل عضو في الفريق أفضل، من حيث أهداف كل منهم، عن طريق اتباع نوع واحد من نمط السلوك وليس غيره؛ وذلك هو مبرر نمط السلوك الأول. إن حقيقة أن كل شخص كان يمكن أن يتصرف بصورة أفضل حتى بالابتعاد عن هذا النمط السلوكي المشترك، شريطة عدم قيام الآخرين بأي شيء مثل ذلك على أساس تفكير مماثل، إنما يؤدي بالطبع إلى صراع بين المبادئ المجتمعية والمبادئ الفردية. لكنه لا يجعل من المبدأ المجتمعي هراء، ولا سيما أن المبدأ يحقق للجميع أفضل مما يحققه المبدأ الفردي.

أما في ما يتصل بالهوية، أي كيف يرى الشخص نفسه، يرى سِن أن لدينا جميعًا هويات عدة، فأن أكون «مجرد نفسي» ليس الطريقة الوحيدة التي نرى أنفسنا بها. إن كلًا من المجتمع والجنسية والطبقة والعرق ونوع الجنس وعضوية النقابة وزمالة المحتكرين والتضامن الثوري ...إلخ، يوفر جميع الهويات التي قد تكون، وفقًا للسياق، حاسمة بالنسبة إلى نظرتنا إلى أنفسنا، وبالتالي للطريقة التي نرى فيها رفاهنا وأهدافنا أو التزاماتنا السلوكية.

عند السعي إلى الأهداف، قد يكون إحساس الشخص بالهوية مركزيًا إلى حد كبير، كما أن السعي إلى تحقيق الأهداف الخاصة يمكن أن يحبطه أخذ أهداف الآخرين في المجموعة، ممن يشعر الشخص تجاههم بشعور الهوية في

الاعتبار(9). لذلك، في الأدبيات التي تتناول الأداء الاقتصادي المقارن للبلدان المختلفة، بدأت أهمية القيم «غير الخاصة» تحظى ببعض الاهتمام. ويصدق ذلك بوجه خاص في سياق تقويم العوامل وراء نجاح اليابان الباهر. فالإنتاجية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على العمل الجماعي، ويتسم بأهمية حرجة السؤال عما إذا كان في إمكان الناس العمل معًا واعتماد بعضهم على بعض للمساعدة في السعي إلى تحقيق مهماتهم وأهدافهم.

د- العقلانية وعدم اليقين

موضوع «الاختيار العقلاني» هو «تناظر الاختيار مع منطق الشخص ونوعية هذا المنطق».

يُؤسَّس علم الاقتصاد الحديث على مبدأ المصلحة الذاتية حيث تُعتبر مقاربة المصلحة الذاتية حاسمة لاشتقاق نتائج مركزية بعينها في النظرية الاقتصادية التقليدية والحديثة. على سبيل المثال، أمثلة باريتو للتوازنات التنافسية.

أما العقلانية فلا تعني بالضرورة مجرد السعي نحو المصلحة الذاتية؛ إذ ربما يسعى الناس في الحياة الحقيقية، لتحقيق ذواتهم بالكامل، لكن من السخف الزعم أن أي شخص لا يسعى نحو ما يعتبره مصلحته الذاتية يجب أن يكون غير عقلاني.

من ناحية، قد يتطلب العقل أكثر من مجرد الاتساق. كما لا يوجد أي سبب مقنع للإصرار على أن منطق الشخص يجب توظيفه في السعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية فحسب. لذا يقترح سِن تناول العقلانية باعتبارها تناظر الاختيار الفعلي مع استخدام العقل. إلا أن العقلانية بهذا المعنى يمكن أن تفشل لأسباب عدة، حيث يمكن أن يفشل أي شخص في القيام بما قد يقرر القيام به، إذا كان يعقل ويفكر في ما يمكن القيام به.

لتوضيح النقطة بأسلوب طريف، يستعمل سِن واحدًا من أشهر أمثلته في

---

(9) يلاحظ ماركس أنه بينما يميل الاقتصاد السياسي المعاصر إلى الافتراض بأن كل شخص يضع في اعتباره مصلحته الخاصة، ولا شيء آخر؛ في الواقع تكمن الحقيقة، بالأحرى، في أن المصلحة الخاصة هي بالفعل مصلحة محددة اجتماعيًا.

الكتاب: نأخذ حالة حمار بوريدان، الذي مات من الجوع مترددًا بين كومتي التبن اللتين بدتا مغريتين. هل كان الحمار لاعقلانيًا؟ لا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نعرف ما إذا كان لاعقلانيًا أو لم يكن، من دون معرفة المزيد عن القصة. ربما كان نبيلًا للغاية و«كريمًا»، وانتحر ليترك التبن للحمير الأخرى، متظاهرًا أنه متردد ليتجنب إحراج الحمير الأخرى. إذا كان الأمر كذلك، فإن حمار بوريدان يكون أبعد ما يمكن عن اللاعقلانية (على الرغم من أن أعضاء مدرسة «المصلحة الذاتية» العقلانية لن يروا ذلك).

لكن مشكلات اتخاذ القرار لا تجعل المفهوم غير مجدٍ، وإن كان يمكن الزعم أن الاعتقاد - الضمني غالبًا - بأن المعيار المُرضي يجب أن يكون «كاملًا»، قد حقق ضررًا كبيرًا في مجال العلوم الاجتماعية، بإجبارنا على الاختيار بين انهزامية بلا أساس واكتمال تعسفي. والحق أن اتخاذ القرار يواجه عددًا من الصعوبات الخطرة، سواء أواجه القائم بالاختيار أم لا، عدم اليقين.

من المؤسف أن الناس، حتى القادة، في المجتمعات المتخلفة يتعلمون تقنيات صنع القرار في الأغلب من خلال الممارسة. وفي الواقع، كان أحد الأهداف الرئيسية لنظرية اتخاذ القرارات يتمثل في تحسين قدرة الناس على التفكير في القرارات.

هـ- العقلانية والاختيار الاجتماعي

يُعلي سن من قدر توظيف العقل في تقدم البشرية. فحين اتفق أرسطو مع أغاثون على أن حتى الله لا يمكنه تغيير الماضي، فكان يرى أننا نحن من نصنع المستقبل - بأن نجعل اختياراتنا ترتكز على منطق التفكير. إن فكرة استخدام العقل لتحديد المجتمعات وتشجيعه بصورة أفضل - أو أكثر قبولًا - والقضاء على حالات الحرمان المختلفة التي لا تطاق، قد حركت الناس بقوة في الماضي، ولا تزال تفعل ذلك الآن. ويؤكد أن العالم المعاصر يعاني كثيرًا من المشكلات الاقتصادية الجديدة والقديمة أيضًا، بما فيها استمرار الفقر والحرمان على الرغم من التقدم الاقتصادي العام، وحدوث المجاعات وزيادة انتشار الجوع، والأخطار التي تهدد بيئتنا واستدامة العالم الذي نعيش فيه.

لذلك، إن الاستخدام العقلاني للفرص التي يتيحها العلم الحديث والتقانة تمشيًا مع قيمنا وأهدافنا، يمثل تحديًا قويًا اليوم. لكن، هذا التحدي ينطوي على عدد من الصعوبات العميقة الجذور. فالمشكلة الأولى تتعلق بتباين أهداف الأشخاص المختلفين ومصالحهم: رغبات من، وأهداف من؟ وكما وضع هوراس الأمر: ثمة تفضيلات بقدر ما يوجد من الناس.

إضافة إلى ذلك، هناك قضايا فلسفية أساسية تثار بشأن فكرة «العقلانية الاجتماعية» من حيث الهوية الجمعية لمجموعة من الناس، حيث إن العقلانية أو اللاعقلانية كسمة لمجموعة اجتماعية، تستلزم إسناد وجود عضوي إلى تلك المجموعة، بعيدًا من ذلك المتعلق بمكوناتها الفردية. فهل توجد إجراءات لاتخاذ القرارات الاجتماعية تحترم بشكل معقول القيم والتفضيلات الفردية؟

يوصي سِن - مبتعدًا عن متطلب النفعية في الاقتصاد التقليدي - بالتركيز على المؤسسات والإجراءات - باعتبارها ضمانات نتائج جيدة - عوضًا عن النتائج في ذاتها. لذا علينا أن نتخلى تمامًا عن التقويم المعتمد على نتائج الحوادث الاجتماعية، ونختار في المقابل مقاربة إجرائية. إن مثل هذه المقاربة، في شكلها النقي، ستبحث عن مؤسسات «صحيحة» لا نتائج «جيدة»، وستطالب بأولوية الإجراءات الملائمة (بما في ذلك قبول ما يستتبع هذه الإجراءات). وهذه المقاربة، وهي الطرف النقيض لتقليد الرفاه الاقتصادي المرتكز على النفعية الكلاسيكية لتأسيس كل قرار على ترتيب لحالات راهنة مختلفة؛ مع ملاحظة أن تعريف الديمقراطية بوصفها «الحكم من خلال المناقشة» يستلزم قبول أن القيم الفردية يمكنها أن تتغير في عملية صنع القرار، وحدوث ذلك بالفعل. كما يشكو سِن من وجود ميل إلى تجاهل انتهاك الحقوق الأساسية أو مدى استيفاء الحريات في اقتصاد الرفاه النفعي التقليدي؛ فيعرّف الحرية رسميًا على النحو التالي: تُعرّف حريات وحقوق الأشخاص المختلفين عن طريق تحديد فئة جزئية مُجازة من ناتج فئات استراتيجية مختلف الأفراد. ويمكن الشخص أن يمارس حقوقه عليها كما يجب، رهنًا بتركيبة الاستراتيجيا المنتمية إلى الفئة المُجازة، فاتحًا المجال لوجود قيود مجتمعية على الحرية تحددها التبعات المجتمعية لتصرفات معينة.

لتوضيح النقطة، يضرب سِن المثل التالي: عند اتخاذ قرار بشأن ما الحقوق التي تُحمى وتقنن، وعند تحديد كيفية تحقيق الغرض الأساسي بأكثر الطرائق فاعلية، هناك حاجة إلى النظر في العواقب المحتملة للمواصفات المختلفة لشكل المباراة وربطها بما يقدره الناس ويرغبون فيه. إذا ظهر، على سبيل المثال، أن عدم حظر التدخين في بعض التجمعات (ترك المسألة لتقدير الناس المعنيين) سيؤدي بالفعل إلى ضحايا غير مقصودين بعد استنشاقهم الدخان الناتج عن تدخين الآخرين، إذًا توجد هنا حالة تدعو إلى النظر في تعديل شكل المباراة حيث يُحظر التدخين ببساطة في تلك التجمعات؛ إن القيام بهذه الخطوة من عدمه يجب أن يعتمد بصورة حاسمة على تحليل العواقب.

مع ذلك، بمثل ضرورة تجنب العاطفة السامية التي تفترض أن جميع البشر (والموظفين العموميين، بوجه خاص) يحاولون دائمًا تعزيز بعض «الخير الاجتماعي» غير الأناني، من المهم أيضًا تجنب ما يمكن تسميته «العاطفة المتدنية» التي تفترض أن كل شخص تدفعه المصلحة الذاتية الشخصية دائمًا. ويؤكد كاتبنا تأييده الراسخ لحقوق المرأة بقوله إن عجز المرأة، في المجتمعات القائمة على التحيز الجنسي تقليديًا، عن استخدام حتى تلك الحقوق التي لا تُنكَر عليها شكليًا، يوضح أيضًا نوعًا من إخفاق الحقوق ولا يعتبر مفيدًا.

و- الاختيار الاجتماعي والعدالة

استخدمت المدرسة النفعية على نطاق واسع إجراء مقارنات للمنفعة بين الأشخاص باعتباره إحدى طرائق تقويم عدم المساواة، لكن هناك مقاربات أبسط لعدم المساواة، على سبيل المثال، مقارنة الدخل أو الثروة؛ فعدم المساواة بين الأغنياء والفقراء ليست، أساسًا، مسألة منفعة، أو من يشعر بماذا، لكنها مسألة من يملك ماذا. لذلك لا يوجد أي سبب بديهي لماذا يجب أن يسفر الامتناع عن إجراء مقارنات المنفعة بين الأشخاص عن استحالة أخذ عدم المساواة الاقتصادية في الحسبان في أحكام الرفاه الاجتماعي[10]. وبناء عليه، إذا فشل حكم الأغلبية في

(10) جادل سِن في كتابات أخرى أن المجال الذي يمكن فيه تقويم عدم المساواة على أساسه بأفضل طريقة، ليس المنافع ولا الدخول ولا ملكية السلع، إنما فاعليات الناس وقدراتهم.

الانتباه إلى عدم المساواة، فهو فشل أصيل يمكن تجنبه. ومن الواضح أنه يمكن تجنب هذا الفشل في مقاربة الاختيار الاجتماعي التي تُعنى حقًا بقول شيء مفيد بشأن تقويم عمليات توزيع الدخل.

7- الحرية والاختيار الاجتماعي

أ- الحرية والسيطرة

ثمة خطر من أنه عند تحديد الحرية بفجاجة من خلال ربطها بالسيطرة المباشرة - في ظل تغافل الممارسات الواقعية التي تتضمنها الحرية غير المباشرة - يضيع الكثير من الأمور المهمة. فلا يمكن عادة تنظيم المجتمع بطريقة تجعل كل شخص نفسه يسيطر على المفاتيح المتعلقة بمجاله الشخصي. بيد أن من الخطأ الافتراض أن اعتبارات حرية شخص تُعد غير ذات صلة في اختيار بعينه، إذا كان هو نفسه لا يقوم بالاختيار.

ب- الحقوق: الصياغة والعواقب

في مناقشة التوتر بين الحقوق الفردية والاختيار الاجتماعي، يورد سِن مقتطفًا من نوزيك (Nozick) يصفه على أنه الطعنة التي سددتها ردة فعل نوزيك بشأن المفارقة الليبرالية: الحقوق الفردية ممكنة بشكل مشترك؛ ويجوز لكل شخص ممارسة حقوقه بحسب اختياره. وتحدد ممارسة هذه الحقوق بعض ملامح العالم. وفي إطار القيود التي تفرضها هذه الملامح المحددة، يمكن إجراء الاختيار من خلال آلية اختيار اجتماعي تستند إلى ترتيب اجتماعي، إذا ما كانت أي اختيارات باقية! الحقوق لا تحدد ترتيبًا اجتماعيًا، بل تضع بالأحرى القيود التي يجري في إطارها إجراء اختيار اجتماعي، من خلال استبعاد بعض البدائل، وتحديد بدائل أخرى ...إلخ. كما يتعين أيضًا أن نأخذ في الاعتبار ملحوظة بوكانان (Buchanan) بشأن التوتر بين القيم الفردية والاختيار الاجتماعي؛ إن القيم الفردية يمكن أن تتغير، وتتغير بالفعل، في عملية صنع القرار، حيث إن دراسته للديمقراطية بوصفها «الحكم من خلال المناقشة» تحتل موقعًا مركزيًا في حل نزاعات الحياة المدنية المتضمنة في «المفارقة الليبرالية».

ج- موضعية الموضوعية والتمييز

يعتمد ما يمكن أن نلاحظه، على موقعنا في مواجهة الأشياء في قيد الملاحظة. ويتأثر ما نقرر اعتقاده بما نلاحظه. ويتعلق قرارنا بالقيام بفِعل، بمعتقداتنا. وتُمثل الملاحظات والمعتقدات والأفعال المعتمدة على الموقع، أهمية مركزية لمعارفنا وعقلنا العملي. إن موضوعية الملاحظات يجب أن تكون خاصية تعتمد على الموضع: ليست رؤية من لا مكان، لكنها رؤية من مكان محدد.

الموضوعية إذًا ليست «الحقيقة»، حيث تُمثل الموضوعية الموضعية أهمية في فهم موضوعية المعتقدات، أكانت هذه المعتقدات صحيحة أم لا. إن الحقيقة هي قضية مختلفة تمامًا عن موضوعية التفكير الذي يقود إلى اعتقاد معين، في ظل مدى وصول الشخص إلى المعلومات.

لهذا يجب أن يأخذ التقويم الذاتي للمقبولية الأخلاقية لأفعال الشخص في حسبانه الموضع الخاص للشخص في مواجهة أفعاله الخاصة والحالات الراهنة التي تضم تلك الأفعال. كما أنه لا مفر من أن ترتكز المشاهدات على الموضع، ذلك أن التفكير العلمي لا يحتاج إلى الاستناد إلى معلومات قائمة على المشاهدة من موضع محدد فحسب. بل يتطلب الأمر ما يمكن أن يُسمى التقويم «المتعدي الموضع» - أي الاستناد إلى المشاهدات الموضعية المختلفة وتجاوزها؛ إذ يمكن أن يؤدي مثل هذا التقويم إلى فهم أوسع يعطي معنى للمشاهدات الموضعية (وربما المتباينة) ذات الصلة ببعضها.

لكن ذلك ليس بالأمر اليسير، حيث إن قدرة العالِم على التفكير في تعدي الموضع تعتمد على ما يعرفه وعلى نوعية التفكير الذي يقدر على استخدامه؛ وهذه أيضًا، بالمعنى الواسع، تُعد ملامح موضعية. كما يشير سِن إلى مفهوم الوهم الموضوعي الذي استخدمه ماركس في المقام الأول في سياقات التحليل الطبقي وتقديس السلعة، وقادَه إلى دراسة ما سماه الوعي الزائف.

يبين سن، المهموم بالمساواة بين الجنسين، أن فكرة الموضوعية الموضعية تكتسب أهمية خاصة في فهم عدم المساواة بين الجنسين، حيث يشتمل عمل الأُسر على نزاع وأيضًا تطابق للمصالح في تقسيم المنافع والأعمال المنزلية، لكن

مطالب انسجام الحياة الأسرية تتطلب حلًا ضمنيًا لجوانب النزاع، لا من خلال المساومة الصريحة. فالخوض في مثل هذه الصراعات سيُنظر إليه عمومًا كسلوك غير طبيعي. ونتيجة ذلك، يُنظر إلى أنماط السلوك العرفية باعتبارها ببساطة مشروعة (عادة ضمنيًا)، وهناك اتجاه مشترك بعدم الإشارة إلى حرمان الإناث المنتظم مقارنة بالذكور. ونتيجة هذا يصعب تحدي عدم المساواة بين الجنسين، بل يصعب في الواقع حتى تحديد مدى عدم المساواة بوضوح باعتبارها مشكلة. ويستمر التمييز ضد النساء.

في هذا الشأن يتساءل سِن عن موضوعية الاعتقاد بدونية المرأة في مجالات معينة قد يقترن إحصائيًا بالعيش في مجتمع يحتفظ جزئيًا أو كليًا بتلك المجالات للرجال، ما لا يتيح فرصة كبيرة أمام النساء لإثبات قدراتهن على القيام بها. لنطلق على مثل هذا المجتمع: المجتمع *S. هل هذا الاعتقاد في تدني قدرة النساء يُعد موضوعيًا موضعيًا من موقع أعضاء ذلك المجتمع *S، بغض النظر عن أن ذلك قد يبدو لا معنى له عند النظر إليه من مكان آخر؟

إضافة إلى ذلك، ينتقد سن المغالاة في النسبية الثقافية، حيث تتضمن المطالب المعيارية للنسبية الثقافية مراعاة كل مجتمع وثقافته الداخلية، وهي في الواقع نوع من الحصانة، ضد النقد من الخارج. ويدعو إلى تجاوز التقويمات الموضعية في كل مجتمع بسبب الحاجة إلى مقارنة وتقويم وجهات النظر المختلفة، والملاحظات المنوعة؛ والاستنتاجات المتمايزة في أي مجتمع مُعطى، لا يمكن القضاء عليها بافتراض مشكوك فيه بشأن توحد غير المعارضين، أو بضغط سياسي للرحيل من جانب وجهة نظر المؤسسة أو رأي الأغلبية في البلد المعني.

د- النظرة الداروينية للتقدم

يحتفي سِن بنظرية داروين عن النشوء والارتقاء، قائلًا: قليلة هي الحوادث في تاريخ الأفكار التي يمكن مقارنتها، من حيث القوة والامتداد والتأثير مع ظهور التحليل الدارويني للتقدم من خلال التطور. ثم يناقشها فلسفيًا متسائلًا عن إمكان استخدام هذه الأفكار التطورية في مجالات أخرى - ولا سيما «الاجتماعية» - مثل انتقاء المؤسسات وبقائها وقواعد السلوك - وهي مجالات تطبيق لم يحددها داروين نفسه.

إضافة إلى ذلك، إن قدرتنا على خوض نوع واحد من الحياة لا أكثر، لا تعتمد على ما نحن فحسب، بل على الأوضاع التي نجد أنفسنا فيها. ويمكننا ممارسة جميع أنواع التأثير في طبيعة العالم الذي نعيش فيه. ولذا، يمكن أن تحقق كيفية رؤيتنا للتقدم فارقًا حقيقيًا لقراراتنا وتصوراتنا. كما يمكن اعتماد معيار يبدو «محايدًا» للنجاح التكاثري المحض.

ربما يمكن الزعم أن النظرة الداروينية، منذ أن أخذت في حسبانها نطاقًا واسعًا من الأنواع والأنماط الجينية المختلفة، تتسم بميزة اتساع رؤيتها أكثر من نظرة نوعية الحياة، التي تميل إلى التركيز أكثر على نوع الحياة التي يعيشها البشر. على سبيل المثال، ربما يكون مُغريًا الاعتقاد أن منظور الداروينية الموجه نحو الأنواع سيكون أكثر فائدة من منظور نوعية الحياة في فهم اهتمام البيئة بالحفاظ على مختلف الأنواع المهددة بالانقراض، حيث الانتقاء الطبيعي هو، في واقع الأمر، الاختيار من خلال انقراض انتقائي.

مع ذلك، فمن قبيل التعسف البيّن، أن نعزو التطورات التي تحدث على مر الزمن إلى سيرورة التطور. فبوجه خاص، ربما تسببت الحوادث الطبيعية العابرة في إحداث بعض التغييرات. والتطور لم يُسفر بالضرورة، من تلقاء نفسه، عن انقراض الديناصورات الذي فتح خطًا مختلفًا للتطور أنتج البشر في النهاية.

هل يمكن للداروينية أن تقدم لنا معيارًا للتقدم البشري؟ «صحيح أن «الصلاحية» (Fitness) جيدة لبقاء النوع وتكاثره. وفي الواقع، هذه تحديدًا كيفية تعريف الصلاحية، لكن لماذا يجب أن تكون، في حد ذاتها، معيار التقدم؟ قد تأتي مزايا البقاء من أنماط شديدة الاختلاف من السمات، ولا يوجد أي ضمان خاص بأنها ستجعل الحياة أكثر متعة أو ثراءً أو جمالًا. فنحن نُسلم بكثير من الفضائل والإنجازات التي لا تساعد في البقاء، لكن لدينا أسباب لتقديرها؛ وفي الجانب الآخر، هناك كثير من روابط نجاح البقاء التي نجدها كريهة بشدة.

نحن نحتاج إلى تقويم مُسبب عند اختيار معيارنا للتقدم. وليس الانتقاء الطبيعي أفضل المداخل بسبب إهماله لقيمة الفرد، إلا من حيث قدرته على التكاثر بالطبع؛ فالانتقاء الطبيعي لا يهتم إلا قليلًا بطول الحياة الفردية، ويقل اهتمامه بنوعية تلك الحياة. وفي واقع الأمر، لا يُشجع الانتقاء الطبيعي أي شيء قد

يكون لدينا سبب لتقدير قيمته، إلا بقدر ما يتفق ذلك - أو يرتبط - بميزة تكاثرية. كما أن حركة تحسين النسل السيئة الصيت استمدت إلهامها ودعمها الفكري من الداروينية، على الرغم من أن تركيز داروين كان على رؤية التقدم باعتباره عفويًا وغير مُصمم. وترتبط هذه المسألة بقضية أكبر: الفرق الشاسع في الموقف بين الثقة في الطبيعة بشكل عام والمحاولة العمدية لمواجهة آثارها غير المقبولة.

يشير سِن إلى عمل مالثوس المعروف المعادي للعمل العام الذي يمكن أن يساعد الفقراء، ولوسائل الراحة مثل مستشفيات الإقامة للأمهات غير المتزوجات ومستشفيات اللقطاء للرضع المتخلى عنهم، باعتبار أن تركيزنا يتعين أن ينصب على تكييف أنفسنا وفق العالم لا على تكييف العالم الخارجي ليلائمنا.

إن الثنائية القائمة بين ترك المحرومين والبؤساء للطبيعة، واستخدام العمل العام في محاولة مساعدتهم، لا تزال مهمة في العالم المعاصر. وربما تكون دلالة التباين قد تزايدت في الأعوام الأخيرة، في ظل تعاظم الاتجاه نحو ترك القوى غير الشخصية - كآليات السوق، مثلًا - تسود. وغالبًا ما كان إفلاس العالم الثاني (الكتلة السوفياتية) لا يُفسر ببساطة بوصفه فشلًا لنظام معين للتدخل، إنما باعتباره استحالة التحسين المُصمم من أي نوع.

يستخلص سِن أن النظرة إلى العالم التي تشكلت لدى أي شخص يُفكر في العالم الغربي بعد عام 1859، عندما صدر كتاب **أصل الأنواع**، لا يمكن إلا أن تكون مختلفة تمامًا عن أي نظرة إلى العالم تشكلت قبل داروين... لكن النظرة إلى العالم على أساس الرؤية الداروينية للتقدم قد تكون محدودة جدًا أيضًا، لأنها تركز على خصائصنا لا على نوعية حياتنا، كما تركز على تكييف أنفسنا لا تدبير شؤون العالم الذي نعيش فيه.

يؤكد سن في النهاية أهمية هذا التحفظ في العالم المعاصر بوجه خاص، في ظل انتشار حالات الحرمان القابلة للعلاج، مثل الفقر والبطالة والعوز والمجاعة والأوبئة، فضلًا عن التدهور البيئي والانقراض الذي يهدد الأنواع الوحشية المستمر تجاه الحيوانات والأوضاع المعيشية البائسة بوجه عام لجزء كبير من البشرية.

يختتم سن هذا الموضوع بالنصيحة: إننا بحاجة إلى داروين بالفعل، إنما باعتدال.

8- الأسواق والحريات

غالبًا ما يستعان برطانة «الحرية» عند الدفاع عن آلية السوق؛ على سبيل المثال، في شكل مزاعم أن نظام السوق يجعل الناس أحرارًا في الاختيار. وعلى الرغم من أن المقاربات القائمة على الحرية، في بعض جوانبها، أقدم من مقاربات «الكفاءة الاقتصادية»، المُعرفة بوصفها الكفاءة في فضاء المنفعة، إلا أن تلك المقاربات الأخيرة هي التي أصبحت الآن الإجراء القياسي في النظرية الاقتصادية لتقويم ما تنجزه السوق أو لا تنجزه.

يعزز سِن ما اقترحه هيكس من إعادة تقويم آلية السوق من حيث مساهماتها وحدودها في تعزيز الحريات الفردية. ويقرر أن لا مفر، عمومًا، من الجمع - إلى حد ما - بين اللوم والثناء عند تقويم هذه الآلية. فيبين أن التقويم التأسيسي لآلية السوق في الاقتصاد الحديث، يرتكز إلى حد كبير، على ما يُسمى «النظرية الأساسية لاقتصاد الرفاه» وفق شروط يصعب توافرها. فهي تتناول الأسواق التنافسية تمامًا فحسب، وتركز على ما يحدث عندما تكون الأسواق في حالة توازن لا في حالة عدم التوازن.

يلخص سن الفرضية الأساس للنظرية في أنه في ظل أوضاع معينة (بما فيها غياب «العوامل الخارجية»، أي بنفي الاعتماد المتبادل عن غير طريق السوق)، فإن كل سوق تنافسية متوازنة تتميز بـ «كفاءة باريتو» (تُسمى أيضًا «أمثل باريتو»). فلا يمكن زيادة منفعة أي شخص من دون تقليص منفعة شخص آخر. لكن يصعب اعتبار كفاءة باريتو كافية للأمثلة الاجتماعية. لأن هذه الكفاءة غير معنية على الإطلاق بتوزيع المنافع (أو الدخل أو أي شيء آخر)، ولا تهتم كثيرًا بالإنصاف.

لاستخدام توازن السوق التنافسية لتحقيق أي أمثلة اجتماعية، علينا الحصول على التوزيع الأولي للموارد بصورة صحيحة. وبالاعتماد على مدى وعينا المنصف بأهدافنا الاجتماعية، يتطلب الأمر إعادة تخصيص مجمل أنماط الملكية

من أي نمط كان ورثناه تاريخيًا. لكن أنصار آلية السوق المتحمسين ليسوا عادة ثوريين بوجه خاص في المطالبة بإعادة توزيع جذري للملكية.

في الجانب الآخر، فإن للحرية جانبين ثمينين يطلق عليهما بالترتيب «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة» من الحرية. وأي تقويم شامل للحرية يجب أن يأخذ الجانبين في الحسبان، فضلًا عن الأهمية التي لا يمكن تقليصها لكل ملمح منهما؛ فالحرية تمنحنا فرصة تحقيق أهدافنا - الأشياء التي نثمنها. وبناء عليه، يُعنى جانب الفرصة من الحرية بقدراتنا الفعلية على الإنجاز، وبالفرص الحقيقية التي لدينا لتحقيق الأشياء التي يمكننا تثمينها ونثمنها بالفعل.

كما أن هناك أهمية لعملية الاختيار المستقل ذاتيًا، لامتلاك القدرة على التحكم (بغض النظر عما إذا كان ذلك يعزز الفرص الفعلية لتحقيق أهدافنا). وبناء عليه يُعنى جانب السيرورة من الحرية بالإجراءات الخاصة بحرية أن يقرر الفرد بنفسه.

يحتفي سِن بجانب السيرورة من الحرية مستشهدًا بعبارتين بليغتين لفريدريك هايك: إن أهمية كوننا أحرارًا في القيام بشيء معين، لا تتعلق بمسألة ما إذا كان من المرجح أن نستفيد نحن أو الأغلبية من أي وقت مضى من استخدام هذا الاحتمال. بل يمكن القول حتى إنه كلما قلت أرجحية فرصة استخدام الحرية لعمل شيء خاص، زادت قيمتها للمجتمع ككل. وكلما قلت أرجحية الفرصة، زادت خطورة تفويتها عندما تنشأ، ذلك أن الخبرة التي توفرها ستكون فريدة من نوعها تقريبًا. وبكوننا أحرارًا في القيام بأي شيء بعينه، يمكن أن يمثل أهمية بالنسبة إلينا، حتى عندما يكون من غير المرجح استخدام هذه الحرية.

يتضمن جانب السيرورة أيضًا ملمحين رئيسين: الاستقلال الذاتي في اتخاذ قرارات الاختيار، والحصانة ضد تدخل الآخرين. ويُنظر غالبًا إلى فكرة الحصانة من التعديات باعتبارها جوهر «الحرية السلبية» وجانبًا أساسيًا من النظرية التحررية للحقوق.

أما عن جانب الفرصة، فإن أولينا أهمية للفرصة الفعلية التي يتمتع بها كل شخص، رهنًا بالجدوى، بأن يعيش الحياة التي يمكن أن يختارها، فإن جانب

الفرصة من الحرية يجب أن يحتل موقعًا مركزيًا بالنسبة إلى التقويم الاجتماعي. وبينما يقوم الدفاع عن الأسواق على أساس الحقوق التي يتمتع بها الناس (تحديدًا حريتهم في التعامل)، لا بسبب آثارها المولدة للرفاه، تميل آلية السوق للعمل بشكل جيد على جانب السيرورة الذي يضم الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار والحصانة ضد التجاوزات، في غياب حالة أنواع بعينها من العوامل الخارجية.

غير أن حرية الفرصة لا يمكن الحكم عليها بشكل معقول من حيث حيازة السلع فحسب، إنما يجب أن تأخذ في الحسبان فرصة القيام بالأشياء وتحقيق النتائج التي لدى المرء سبب لتثمينها. لذلك يجب أن تتضمن الحرية في قيد البحث حرية العيش بالطريقة التي يرغب فيها المرء، لا الحكم على الحرية ببساطة عن طريق حيازة السلع؛ إذ يمكن أن يتمتع شخصان لديهما مقتنيات سلعية متطابقة بحريات غير متساوية تمامًا لعيش الحياة التي يثمنانها، ذلك أن أحدهما قد يكون معوّقًا أو عرضة لمرض ما، بينما لا يعاني الثاني أضرارًا مماثلة. لذلك إذا كان الحكم على الحرية يتحدد بقدرتنا على العيش بالطريقة التي نُثمّن، فإن مجال السلع هو المجال الخاطئ لتقويم الحرية.

يؤسس سِن للمفاهيم المحورية في بنائه الفكري، الفاعليات والقدرات، بداع من ضرورة تجاوز فضاء السلع إلى فضاء الفاعليات والقدرات الفعلية، حيث إن التباين في العلاقة بين مقتنيات السلع من ناحية والفاعليات والقدرات الفعلية من ناحية أخرى يجعل فضاء السلع ليس المجال الصحيح تمامًا لمقارنات حريات الفرصة بين الأشخاص. ويتسم هذا القصور بالخطورة بصفة خاصة بالنسبة إلى تقويم عدم المساواة، وبالنسبة إلى نظرية العدالة.

لكن العلاقة مركّبة، يمكن أن يحقق الشخص المعوّق قدرة أقل في ظل حزمة السلع نفسها، مما يحققه شخص أكثر قدرة بدنيًا (وتتسم هذه الحقيقة بأهمية مركزية في إجراء المقارنات بين الأشخاص، وفي تقويم الإنصاف والعدالة)، لكن قدرات كل شخص - المعوق والقادر بدنيًا - لا شك في أنها تتسم بالتحكم في السلع. ويتقدم سِن لتأكيد أن اعتبارات الكفاءة لا تخدم بالضرورة قضايا التوزيع والعدالة، حيث إن «النظرية المباشرة» التي امتدت في شكل ضعيف إلى حريات

الفرصة، غير معنية بدرجة أعلى حقًا بقضايا التوزيع، كما أن تبريرها الجزئي لآلية السوق يستند كلية إلى اعتبارات الكفاءة.

مع ذلك، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن إمكان عدم المساواة ليس أقل في فضاء القدرات وحريات الفرصة منه في فضاء السلع والرفاه. كما أن العلاقة بين القدرة على كسب الدخل والقدرة على استخدام الدخل مثلًا ظاهرة معروفة، في دراسات الفقر. وأن عدم مساواة الدخل بين الأشخاص في ناتج السوق قد يميل إلى الكبر عن طريق اقترانه بالمعوّقات في تحويل الدخل إلى قدرات. ويرجع ذلك إلى إمكان اقتران عيوب الدخل مع عيوب تحويل الدخل إلى فرص عمل وسبل للعيش.

في نهاية المطاف يتمثل التحدي الذي يتعين على نظم السوق مواجهته، في مشكلات الإنصاف في توزيع الحريات الجوهرية، مع ملاحظة أن فكرة الحرية تتضمن عددًا من القضايا المتمايزة، شاملة العمليات والإجراءات، فضلًا عن الفرص الفعلية لعيش الناس بالطريقة التي يختارونها. ومن الضروري التمييز بين الجوانب المختلفة لحرية التمتع بفهم أفضل للطرائق المتمايزة للحكم على مدى تعزيز الحرية.

أخيرًا، فإنه بتحويل الانتباه عن التركيز الحصري على تحقيق الرفاه إلى حرية الإنجاز بصورة عامة، إن المقاربة القائمة على الحرية يمكنها تشجيع تحول في منظور التحليل الاقتصادي في اتجاه يتسم بأهمية أخلاقية وسياسية كبيرة.

أ- التقويم البيئي والاختيار الاجتماعي

تتأثر الكتابات المعاصرة بشأن مشكلة التقويم البيئي، ولا سيما تخصيص الموارد، بعمق بفهمنا واستخدامنا آلية السوق، وتميل المفاهيم والتقنيات المُستحضَرة إلى أن تعكس هذا الانشغال. وعلى فائدة إعمال آلية السوق في هذا المجال، فإن السؤال الأساسي الذي تثيره تلك المقاربة المعتمدة على السوق يتمثل في ما إذا كانت النظرة إلى الفرد، بوصفه فاعلًا في السوق، تتفهم بشكل أفضل مشكلات التقويم البيئي. وهناك نظرة بديلة، تتمثل في رؤية الفرد كمواطن - فاعل يحكم على البدائل من منظور اجتماعي، يشمل رفاهه، لكنه يحتمل أن يشمل أيضًا، عددًا من الاعتبارات الأخرى.

في معرض مناقشة التقويم البيئي، يثير سِن مشكلة العدالة الاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث تشير تقديرات الآثار الاقتصادية المحتملة في بنغلاديش، وغرب أفريقيا ووسطها، وكثير من البلدان الأخرى في العالم الثالث (لا البلدان «الصغيرة» فحسب)، إلى آفاق من العواقب المناوئة شديدة الخطورة، على أساس مستوى المعيشة المنخفض والضعيف بالفعل. وعلى هذا النحو، يميل التركيز على مجرد الناتج الإجمالي العالمي واستهلاك الفرد إلى حجب قضية ضخمة تتمثل في العدالة والإنصاف بين أجزاء العالم المختلفة. ويمتد الأمر إلى المشكلة البيئية نظرًا إلى وجود مشكلة رئيسية للاختيار الاجتماعي مدفونة في الإحصاءات الإجمالية، حيث ينخرط كثير من البلدان النامية بالفعل في مخاطر مشكلة الانبعاثات إلى حد كبير، وسيتزايد وقعها عليها. ولهذا، يجب أن تتناول أي مبادرة عالمية المسائل المتعلقة بعدالة التوزيع، لا لأهميتها للرفاه فحسب، بل أيضًا لأن الاتفاقيات العالمية ستستدعي توجيه الاهتمام إلى هذه القضايا.

بينما تتجنب الإجماليات العالمية التي تتيحها الأسواق والأسعار في ظاهر بعض المجاميع «الموضوعية» للعالم ككل، تحديدًا مواجهة مشكلات الاختيار الاجتماعي المركزية في هذا المجال.

لذلك، فعند تناول المشكلات البيئية العالمية (مثل الاحترار العالمي)، تقوم حاجة مهمة لرؤية الناس في أنحاء العالم كافة بوصفهم أكثر من عناصر في صورة إجمالية لاستهلاك الفرد في العالم إنهم، بطبيعة الحال، يشترون السلع ويساهمون في ذلك بالرقم الخاص بكل فرد، لكن لديهم مصالح وشواغل متمايزة، وتنطبق عليهم اعتبارات الإنصاف والعدالة. وهم أيضًا فاعلون يهتمون بمعضلاتهم ومعضلات الآخرين - الآن وفي المستقبل.

ب- تحليل التكلفة والمنفعة

تُعد مقاربة التكلفة والمنفعة شديدة المحدودية بسبب «إصرارها على إجراء التقييم بالكامل من خلال التماثل مع آلية السوق. وهو الأمر الذي لا يعترف إلا بطائفة ضيقة من القيم، ويطلب عدم اهتمام الأفراد بكثير من الاختلافات الجوهرية، التي يتجاهلها إجراء تقييم السوق».

يقوم المنطق الأساسي لتحليل التكلفة والمنفعة على أنه يجدر القيام بالأشياء إذا كانت المنافع الناتجة عن القيام بها تفوق تكلفتها. لكن تُستخدم لغة الفوائد والتكاليف من جانب كثيرين لا علاقة لهم بتحليل التكلفة والمنفعة في ممارسته القياسية. كما أن «التكلفة البشرية»، يجري تجاهلها أو لا تؤخذ في الحسبان على نحو ملائم.

من الناحية الفنية يعتبر مطلب التقويم الصريح بمنزلة الشرط العام الأول الذي يفرضه النظام. وهو ينطوي على رفض الموقف الذي يُعتَمَد عادة وفقًا للتقاليد، أي إننا قد نعرف ما الصحيح من دون معرفة السبب في ذلك. ونظرًا إلى خطر المبالغة في التبسيط، يُعد التقويم الصريح جزءًا من الإصرار على اتباع مقاربة عقلانية، تطالب بتفسير كامل للأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار، بدلًا من الاعتماد على اقتناع غير مُسبب أو على استنتاج مشتق ضمنيًا.

يشير سِن إلى إمكان معارضة التقويم العواقبي على أساس تحديد الفِعل «الصحيح» وفق «واجب» المرء - بغض النظر عن العواقب أو لاعتبارات أخلاقية، على سبيل المثال، إصرار غاندي الأخلاقي على عدم العنف بغض النظر عن العواقب. ويُعد تجاهل الحريات التي يتمتع بها الناس في تحليل التكلفة - المنفعة قيدًا لا يقل خطورة عن تجاهل الحقوق، حيث غالبًا ما تميل الحقوق المُقرَة إلى اتخاذ شكل مطالب على الآخرين من أجل الامتثال - أو حتى المساعدة - لمصلحة تحقيق حريات الأشخاص المعنيين. ومن الممكن من حيث المبدأ أن يأخذ تحليل التكلفة والمنفعة في الحسبان الحريات الجوهرية التي يتمتع بها الناس (شكليًا، سيتطلب ذلك تقويم فئات الفرصة، لا مجرد البدائل المختارة). لذلك فإن التقويم المتمحور حول السوق وآلياته ينطوي على التباسات، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتفسير ما يقول الناس إنهم مستعدون لدفعه نظير السلع العامة، بما في ذلك الحفاظ على البيئة ووجود القيم.

في النهاية يستخلص سن أنه عند إدراج متطلبات التقويم الكليِّ الوجود المتمحور حول السوق في إجراءات تحليل التكلفة والمنفعة، نجدها ليست فرعًا علميًا بل أقرب إلى حلم اليقظة. ومع ذلك، إذا اختُبرت النتائج من حيث الاتساق

الداخلي فحسب، وليس بمعقوليتها خارج حدود النظام المختار على نحو ضيق، تظل العيوب الصارخة مخفية وتتجنب الانكشاف.

9- الحرية والاختيار الاجتماعي (محاضرات «أرو»)[11]

أ- الفرص الحريات

ينتقد سِن نظرية الاختيار الاجتماعي لانغلاقها؛ ذلك أن نظرية الاختيار الاجتماعي، في واقع الأمر، كانت فرعًا علميًا مذهل النجاح لكنه داخلي التوجه بشكل ملحوظ. فعلى وجه الخصوص، لا يوجد لدى نظرية الاختيار الاجتماعي ما تقوله سواء بشأن المفاهيم المجردة للحرية أم على الفرص الملموسة - الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية - التي يتمتع بها الناس في العالم، وبالطبع على تقاطع الاثنين. وفي الواقع، لم تقُل صراحة حتى الآن أي شيء تقريبًا بشأن هذه الموضوعات. لكن سِن يزعم أن مقاربة الاختيار الاجتماعي يمكنها توجيه اهتمامنا إلى تساؤلات بعينها، يجب بحثها من أجل التقدير العام الملائم لفكرة الحرية شديدة التعقيد.

كما سلَف، يفرق سِن بين جانبين للحرية: الفرصة والسيرورة، حيث يرى أن «الحرية ثمينة، لسببين متمايزين في الأقل». **الأول،** يعطينا المزيد من الحرية فرصة أكبر لتحقيق تلك الأشياء التي نُقدرها، ولدينا سبب لتقديرها. هذا الجانب من الحرية يُعنى أساسًا بـقدرتنا على الإنجاز، لا بالسيرورة التي يتحقق من خلالها هذا الإنجاز. **ثانيًا؛** السيرورة التي تحدث بها الأشياء قد تكون مهمة أيضًا في تقويم الحرية. على سبيل المثال، قد يُعتقد، بما يكفي من المعقولية، أن إجراء القرار الحر من جانب الشخص نفسه (بغض النظر عن مدى نجاح الشخص في تحقيق ما يود إنجازه) هو متطلب مهم للحرية. بيد أن الإقرار بهذا التمايز لا يستبعد وجود تداخل بين الجانبين.

يميز سِن أيضًا بين مفهومي الحرية السلبية والحرية الإيجابية باعتبار الأول في

(11) في الأصل محاضرات تذكارية ألقاها أمارتيا سن بجامعة ستانفورد في ربيع عام 1991 تكريمًا للاقتصادي المبرّز كينيث أرو، مؤسس نظرية الاختيار الاجتماعي.

أحد التفسيرات، الجانب المتساهل من حرية الفِعل، وتحديدًا جانب «الاستقلال الذاتي» من حيث قدرة المرء على اتخاذ قرار بشأن أفعاله، إضافة إلى «الحصانة» من تدخل الآخرين، في بعض مجالات الفِعل بعينها. وفي تفسير آخر، قريب من الاستخدام المعروف للمفهوم من إشعيا برلين، تُعنى الحرية السلبية بتحقيق جانب واحد من الحرية، وتحديدًا جانب التحرر من القيود التي يفرضها العالم الخارجي (في مقابل الفرض من «داخل» النفس). بينما شهدت الحرية الإيجابية تعريفات مختلفة، تراوح - من ناحية - من الحرية العامة للإنجاز بشكل عام، إلى جانب معين من حرية الإنجاز - من ناحية أخرى - بقدر ما تتعلق بالتأثيرات المتفاعلة داخل الذات (وهو الاستخدام الذي يقترب من تصور «برلين» للحرية الإيجابية). ويفضّل سن رؤية «الحرية الإيجابية» باعتبارها قدرة الشخص على عمل الأشياء محل البحث مع أخذ كل شيء في الاعتبار (بما في ذلك القيود الخارجية، فضلًا عن الحدود الداخلية)، من حيث كونها قوة إيجابية أو قدرة على عمل أو الاستمتاع بشيء يستحق العمل أو الاستمتاع.

إضافة إلى ذلك، تتعلق حرية الإنجاز بما يكون الشخص حرًّا في امتلاكه أو تحقيقه - استنادًا إلى أفعاله الخاصة وأفعال الآخرين. ويمكن، بطبيعة الحال، أن يشتمل «إنجاز» الشخص على قدرته على «الفِعل» بطريقة معينة، لكن قائمة الإنجازات يمكن أن تتجاوز الأفعال المُتخذة. على سبيل المثال؛ يرتبط ما يُسمى «الحق في عدم الجوع» بحرية الإنجاز - والإنجاز في هذه الحالة هو تجنب الجوع - وهذه الحرية قد تأتي بطرائق مختلفة عدة (تراوح بين الحصول على وظيفة وكسب الدخل إلى الاعتماد على الضمان الاجتماعي أو دعم الدولة).

في التركيز على جانب الفرصة من الحرية، يوجه سِن «اهتمامًا خاصًا إلى العلاقة بين التفضيل والحرية. فالتفضيل هو اللبنة الأساسية في نظرية الاختيار الاجتماعي»، على الرغم من أنه ظهر للكثيرين أن تلبية التفضيل هو نوع مختلف تمامًا من الاعتبار من حرية الشخص. ويستنتج سِن أن عمل «أرو» يتمخض عن إقرار أساسي بأهمية الحرية الفردية من حيث إن ما وصفه أرو باعتباره «ترتيب التفضيل» لدى الشخص، يمكن اعتباره ترتيبًا يستند إلى قيمة، ما يُعطي دلالة اجتماعية ووزنًا لما يسبغ عليه الأشخاص القيمة في المجتمع.

لذلك يرى سن أن بنية نظرية الاختيار الاجتماعي تفسح مجالًا لاستحضار أهمية الحرية والحقوق الفردية. فنظرية الاختيار الاجتماعي تمنح موقعًا مركزيًا لا للتفضيل الواسع التعريف فحسب، إنما أيضًا للعواقب. وتطرح أن اهتمامنا لا يقتصر على مجرد الحرية التي يتمتع بها الأشخاص عند اختيار الفِعل بطريقة أو بأخرى، إنما أيضًا بالحرية التي يتمتعون بها لإنجاز ما يرون فيه قيمة.

لهذا، لا يلزم أن يكون تفضيل الحرية خارجًا عن إطار «أرو» الأساسي، بل يمكن أن يكون جزءًا لا يتجزأ من التفضيلات الفردية من خلال الحالات الاجتماعية الموصوفة على نحو ملائم، ومن ثم يمكن اعتبار تمرين الاختيار الاجتماعي تجميعًا للتفضيلات الفردية، لا بالنسبة إلى النتائج المتراكمة فحسب، إنما للنتائج الشاملة أيضًا، بما فيها الاختيارات التي كانت للأشخاص على التوالي.

نظرًا لما ثبت من أن حتى متطلبات الحد الأدنى من الحرية يمكن أن تتعارض مع مبدأ باريتو المزعوم أنه غير خلافي (أصبح هذا النزاع التحليلي يُسمى في هذه الأدبيات «مفارقة الليبرالية»)، يقترح سِن ضرورة استفهام أو تحديد أهلية الأساس الذي يطرحه باريتو لاقتصاد الرفاه، وهو موقف جسور جدًا. ويؤسس سن لمفهوم التنمية البشرية/ الإنسانية باعتباره يقوم على توسيع خيارات البشر بالقول: لقد كان هدف توسيع نطاق الاختيار البشري يُعتبر غالبًا الهدف الرئيس للتنمية، على الرغم من إمكان وجود بعض الغموض في تحديد ما يُعتبر نطاق الاختيار البشري. من دون إهمال أن وجود مجموعة هائلة من الخيارات قد يسفر، في بعض الظروف، عن أثر مُبهر إلى حد ما على القائم بالاختيار، حيث يُفضل شخص فعلًا أن يتوافر لديه نطاق أصغر من الخيارات.

ب- العمليات والحرية والحقوق

على الرغم من تمايز جانب الفرصة وجانب العملية من الحرية، يعتبر سن أنه لا يمكن فصلهما بالكامل. ويرجع ذلك إلى أن تفضيلاتنا تربط بينهما، فربما نُقدر أهدافًا تتصل بنتيجة «الذروة»، أو «الخاتمة». لكننا قد نُقدر أيضًا سيرورة الاختيار التي نصل من خلالها إلى نتائج الذروة. إننا نهتم، بالطبع، بنتائج مثل كون المرء ثريًا أو مبدعًا أو منجزًا أو سعيدًا، لكننا قد نُثمن أيضًا قدرة المرء على الاختيار بحرية، أو عدم تدخل الآخرين في طريقة عيشنا. وفي ما يتصل بمسائل الاختيار

الاجتماعي يجب أن يكون ما يفضله الأفراد بشأن العمليات، فضلًا عن نتائج الذروة، ذا صلة مركزية بالتقييم الاجتماعي، ما ينطبق، من بين جملة أمور أخرى، على فهم الحرية وتقويمها.

يقابل سن بين النفعية والتحررية من زاوية التفرقة بين جانبي الفرصة والسيرورة، ففي حين توجه التحررية أهمية كبيرة للسيرورات، ولا سيما لتلك العمليات التي تتأكد من وجود فئة من الحقوق بعينها عند الناس (على سبيل المثال؛ الحريات الشخصية، الحق في الملكية واستخدام الممتلكات المكتسبة شرعيًا ...إلخ)، في الواقع تُعطي التحررية، في هذا الأنموذج الكلاسيكي، أولوية كاملة لهذا الاعتبار. بينما النفعية تهمل تقويم الحقوق والسيرورات الأخرى بسبب اهتمامها الغالب بـ «العواقب».

يقترح سن مقاربة متكاملة تستخدم الحساسية العواقبية للنزعة النفعية من دون التقيد بنظرتها الضيقة على نحو استثنائي للعواقب ذات الصلة (التي تتنازع بوجه خاص مع التقييد التعسفي بأن لا شيء سوى المنافع الفردية يمكن الاعتماد عليه في تقويم العواقب)، مسقطًا فيها بحزم فكرة أن عواقب المنفعة هي فقط التي قد تمثل أهمية في تقويم العواقب التي يُطلق عليها أحيانًا «الرفاهوية».

في تنزيل للقضايا النظرية على واقع القهر في العالم، يوضح سن أن فعل الطغيان لا يقتصر على انتهاك الحريات، إنما يمتد عادة ليشمل صُنع متعاونين من بين الضحايا. وقد تتضح صعوبة أو حتى استحالة أن يحقق المقهورون اليائسون تغييرًا (في الأقل بوصفهم أفرادًا)؛ وفي ظل هذه الأوضاع، قد يقررون حتى إنه من «السخف» التحسر باستمرار على افتقارهم إلى الحرية، والرغبة في تغيير جذري لن يحدث. إن مثل هذا التسامح السلبي للطغيان، الذي لوحظ مع الأسف في أنحاء العالم، قد يوجد حتى عند توافر إدراك واضح بأن هناك فرصة حقيقية للتغيير من شأنها توليد دعم عام قوي لمثل هذا التغيير.

يعيب على «الرفاهوية» إهمالها انتهاك الحقوق والحريات بمقارنة مجتمعين متطابقين من حيث المنافع، لكن أحدهما لا يشهد انتهاكًا للحقوق الفردية المقبولة، بينما يضم الآخر كثيرًا من هذه الانتهاكات؛ إذ من شأن الرفاهوية أن تصر على أن هذه الفروق في تحقيق أو انتهاك الحقوق لا تتسم بأهمية جوهرية.

ما دام عدم المنفعة المتولدة عبر انتهاك الحقوق يتكون من خلال بعض الوسائل الأخرى، أو من خلال تكيف الناس العقلي وقبول الطغيان، لن يوجد شيء - في منظور الرفاهوية الضيق - يمكن الشكوى منه في الحالة الراهنة الناتجة. ويؤكد أن الرؤية المتكاملة للحقوق تعتبر أن الحقوق تتسم بأهمية معيارية.

مع ذلك، حيث هناك حقوق مختلفة، فالحقوق يمكن أن يتعارض بعضها مع بعض، ويجب النظر إلى إمكان «المقايضة» بينها (إلى جانب المقايضات التي لا تضم اعتبارات الحقوق، بما في ذلك أهمية الرفاه).

ج- الحرية وتقويم الفرصة

في مناقشة «رسمية»[12] لجانب الفرصة في الحرية، يبين سِن أنه حتى في غياب إدماج تقويم فِعل الاختيار في نمط تفضيل الشخص نفسه، يمكن أن يسبغ المجتمع أهمية على قيام الشخص باختياراته، حتى عندما لا يغير ذلك النتيجة، سواء أقام الشخص نفسه أم لم يقم بتقويمه[13]؛ إذ إن جانب السيرورة من الحرية يمكن أن يتجاوز «الميزة» التي يتمتع بها الشخص نفسه من عملية الاختيار في ظل أنماط التفضيل والخيارات، الأمر الذي ينطبق حتى على تقويم تقدير فِعل الاختيار.

مع أن الاختيار يُعد مهمًا للحرية، لكنه ليس الشيء الوحيد المهم، كما يظهر من مقارنة الاختيار بين «فئة من ثلاثة عناصر تضم بدائل يراها شخص باعتبارها، على الترتيب «سيئة»، «فظيعة» و«كارثية بفظاعة» ... وفئة أخرى من ثلاثة عناصر تضم بدائل يراها الشخص باعتبارها «جيدة» و«ممتازة» و«ممتازة بما لا يقاس». فطبيعة الفرص يجب أن تعتمد على طبيعة العناصر في فئة الاختيار.

للحصول على صورة أكثر اكتمالًا، علينا النظر في اختيار مخالف: ما «كان يمكننا اختياره» (على سبيل المثال، أنه كان يمكننا اختيار بديل «ممتاز» وليس «فظيعًا»، إذا كان لدينا هذا الاختيار). ومن ثم، فإن جانب الفرصة من الحرية يتجاوز عملية الاختيار فحسب، وبوجه الخصوص، يتجاوز عدد البدائل المتاحة.

---

(12) أي باستخدام أساليب المنطق والرياضيات الحديثة.

(13) قد يمثل ذلك أهمية، على سبيل المثال، لتقويم ما يُسمى «الحرية السلبية» للشخص.

تصدير

يُعدّ مفهوما «العقلانية» و«الحرية» من الأفكار الأساسية في الاقتصاد والفلسفة والعلوم الاجتماعية. ويعتمد كثير من الموضوعات المركزية في هذه المجالات، في الأساس، على هاتين الفكرتين الأولَيَيْن. وهناك ضرورة للتقصي النقدي عن هذين المفهومين اللذين كثيرًا ما يُعتد بهما، إلا أن نصيبهما من المراجعة والتدقيق ضئيل. وتُعدّ هذه المساهمة البسيطة في هذه المُهمة المُهمَلة نسبيًّا، من الأهداف الأساسية لهذه المجموعة من المقالات.

إن الروابط بين المفهومين الأساسيين، العقلانية والحرية، مهمة على نحو خاص من أجل تحليلات «الحرية والاختيار الاجتماعي» التي طرحتُها في محاضرات كينيث أرو (Kenneth Arrow) في عام 1991. وهذه المحاضرات، المنقحة نوعًا ما، هي المقالات الثلاث الأخيرة في هذا الكتاب. كما يستند فحص مقتضيات العقلانية، الواردة في عدد من مقالات هذا الكتاب، إلى محاضرات إيريو يانسون (Yrjo Jahnsson) التي ألقيتها في هلسنكي في عام 1987.

هذا الكتاب هو أحد كتابين يضمان مقالات عن «العقلانية والحرية والعدالة». وإذا كان هذا الكتاب معنيًّا في الأصل بالأفكار الأساسية عن العقلانية والحرية (ومنها تبعاتهما على الأفراد والاختيار الاجتماعي)، فإن الكتاب الآخر، **الحرية والعدالة** (*Freedom and Justice*)، يُعنى في الأساس بالعقل العملي بوجه عام، وأسباب العدل بوجه خاص. وفي هذا السياق، يجد مفهوما العقلانية والحرية وفرة من الاستخدامات: على سبيل المثال، في عمليات استكشاف الفلسفة السياسية والفلسفة الأخلاقية، وفي السياسة العامة. هكذا، فعلى الرغم من أن

الكتاب الأول يعنى بالاقتصاد ونظرية الاختيار الاجتماعي، والكتاب الثاني يعنى بالفلسفة والسياسة، فإن خيطًا يربط بينهما.

لا يتبع ترتيب الأوراق البحثية في هذين الكتابين تسلسل نشرها (ومنها بعض المقالات التي لم تُنشر). ويعكس العرض هنا أولويات وروابط تحليلية، لا أسبقية زمنية.

شاركت لأعوام في مناقشات ومداولات مفيدة إلى حد كبير عن هذه الموضوعات مع عدد من الأصدقاء والزملاء وشركاء العمل. وتنوعت نطاقات اهتماماتهم بين نظرية الاختيار الاجتماعي، والاقتصاد، والفلسفة، وعلم السياسة، والرياضيات، ونظرية القرار، وعلم النفس الاجتماعي، إضافة إلى ميادين أخرى. وسأذكر أسماء بعض هؤلاء، على الرغم من صعوبة ذكر جميع الذين حفّزوا تفكيري وساعدوني في التوصل إلى فهم أفضل لمسائل معقدة. وإنني ممتن لهم جميعًا.

تأثر فهمي للعقلانية والحرية بشدة بمناقشاتي مع كينيث أرو طوال عقود. وما المقالات الثلاث الأخيرة في هذا الكتاب إلا نسخٌ منقحة من محاضرات أرو التي ألقيتها في عام 1991، ما يمكن اعتباره عرفانًا بسيطًا بفضله الكبير. كما أفدت بصورة هائلة من المناقشات، عبر فترة زمنية طويلة، في شأن هذه الموضوعات مع سودهير أناند (Sudhir Anand)، أ. ب. أتكينسون (A. B. Atkimson)، كوشيك باسو (Kaushik Basu)، جين دريز (Jean Drèze)، رونالد دوركين (Ronald Dworkin)، جيمس فوستر (James Foster)، بيتر هاموند (Peter Hammond)، إسحق ليفي (Isaac Levi)، روبرت نوزيك (Robert Nozick)، مارتا نوسباوم (Martha Nussbaum)، صدّيق عثماني (Siddiq Osmani)، ديريك بارفيت (Derek Partfit)، جون رولز (John Rawls)، إيما روتشيلد (Emma Rothschild)، توماس سكانلون (Thomas Scanlon)، روبرت سوغدن (Robert Sugden)، كوتارو سوزومورا (Kotaro Suzumura)، فيفيان والش (Vivian walsh)، ستيفانو زاماغني (Stefano Zamagni).

أما في الفلسفة، فأنا مدين جدًا لجون رولز، كما سيتضح في مقالات كتاب **الحرية والعدالة**. ففي أثناء الأحد عشر عامًا التي أمضيتها في هارفرد بين عامي 1987 و1998، سنحت لي فرصة فريدة للإفادة من التفاعل مع عدد من الزملاء

الآخرين في قسم الفلسفة، منهم: روبرت نوزيك (الذي اشتركت معه في تدريس أحد المناهج لمدة عام تقريبًا، وأحيانًا بمشاركة إريك ماسكين (Eric Maskin))، وهيلاري بوتنام (Hillary Putnam) (التي ساعدتني أفكارها وانتقاداتها في توضيح فهمي)، وتوماس سكانلون (الذي أفدت بصورة استثنائية من تحليلاته وتعليقاته الثاقبة). وقبل أن أنتقل إلى هارفرد، أتيحت لي الفرصة، في الفترة بين عامي 1977 و1987، لتدريس مناهج مشتركة في أكسفورد مع رونالد دوركين، وديريك بارفيت، وج. أ. كوهين (G. A. Cohen)، الذين أفدت من تفاعلاتي معهم فائدة عظيمة. كما كان برنارد وليامز (Bernard Williams) دائمًا مصدرًا للحكمة والتبصّر بالنسبة إلي. ويصعب عليّ أن أعبّر عن امتناني له على مر الأعوام، بدءًا من عملنا المشترك عن مذهب النفعية في أواخر سبعينيات القرن العشرين. كما أنني أدين بالفضل، في ما يتعلق بالمناقشات عن المشكلات الفلسفية على مر الأعوام، إلى عقيل بيلغرامي (Akeel Bilgrami)، وجوشوا كوهين، وجون إلستر (Jon Elster)، سوزان هيرلي (Susan Hurley)، إسحق ليفي، توماس ناجل (Thomas Nagel)، أونورا أونيل (Onora O'Neil)، جون سيرل (John Searle)، لاري تمكين (Larry Temkin)، فيليب فان باريس (Philippe Van Parijs)، وآخرين.

في نظرية الاختيار الاجتماعي، كانت مناقشاتي مع كثير من الزملاء مفيدة للغاية. وقد تأثر العمل المقدم هنا بوجه خاص بالمناقشات مع بول أناند (Paul Anand)، نيك بايجنت (Nick Baigent)، تشارلز بلاكوربي (Charles Blackorby)، راجات ديب (Rajat Deb)، بهاسكار دوتا (Bhaskar Dutta)، وولف غايرتنر (Wulf Gaertner)، لويس جيفيرز (Louis Gevers)، إيريك ماسكين، براسانتا باتانايك (Prasanta Pattanaik)، روبرت بولاك (Robert Pollak)، كوتارو سوزومورا (الذي كان أيضًا كريمًا كي يقرأ المقدمة، وقد أفادتني تعليقاته أيما إفادة). وفي الاقتصاد، أفدت كثيرًا من تعليقات جورج أكرلوف (George Akerlof)، أ. ب. أتكينسون، كوشيك باسو (Kaushik Basu)، أنغس ديتون (Angus Deaton)، جيري غرين (Jerry Green)، ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman)، رافي كانبور (Ravi Kanbur)، مينكان ليو (Minquan Liu)، إسفنديار معصومي (Esfandiar Maassoumi)، موكول ماجومدار (Mukul Majumdar)، ستيفن مارغلين (Stephen Marglin)، غاي ميكس (Gay Meeks)،

جايمس ميرليس (James Mirrlees)، مامتا مورتي (Mamta Murthi)، دوغلاس نورث (Douglas North)، صدّيق عثماني، إ. س. فلبس (E. S. Phelps)، ماثيو رابين (Matthew Rabin)، ف. ك. راماشاندران (V. K. Ramachandran)، كارل ريسكين (Carl Riskin)، جون رومر (John Roemer)، فيفيان والش (Vivian Walsh)، ومناحيم ياري (Menahem Yaari)، وسواهم. هناك أيضًا آخرون كثر تأثر بهم فهمي بطرائق محددة؛ حددت عددًا منهم في كل فصل. وينبغي أن أضيف أنني قدمت الأفكار الكامنة وراء أغلب هذه المقالات، بشكل أو بآخر، إلى طلابي في الجامعات المختلفة التي درّست فيها؛ وقد تعلمت الكثير من تفاعلي معهم.

أخيرًا، إنني أعبّر عن شديد الامتنان إلى فالنتينا أوربانك (Valentina Urbanek)، لمساعدتها البحثية عالية الكفاءة، وأيضًا إلى كل من أليكس غوريفيتش (Alex Gourevitch)، روزان فلين (Rosanne Flynn)، روزي فوغهان (Rosie Vaughan)، وأرون أبراهام (Arun Abraham) لمساعدتهم الرائعة. ولهم جميعًا أود أن أتقدم بشكري وتقديري.

أيار/ مايو 2002

القسم الأول

مقدمات عامة

الفصل الأول

مقدمة: العقلانية والحرية

1. موضوعات ومفاهيم

تهدف هذه المقالة الافتتاحية - وهي إحدى مقالتين افتتاحيتين يضمهما **القسم الأول** - إلى تقديم بعض الملاحظات المحفزة والجوهرية عن العقلانية والحرية من أجل وضع الأوراق التي يتضمنها هذا الكتاب ضمن منظور مترابط. وفي هذا السياق، يُعنى كثير من هذه المقالات بالتحديد بسبر أغوار طبيعة المفاهيم البديلة للعقلانية والحرية وسماتها ومضامينها. ويمكن، بطبيعة الحال، أن يتبع استكشاف هاتين الفكرتين المتباينتين مسارين منفصلين، لكن مفهومَيْ العقلانية والحرية ليسا مستقلين أحدهما عن الآخر. وسأعلق في هذه المقالة الافتتاحية على كلٍّ منهما، وعلى الاعتماد المتبادل بينهما.

أما المقالة التمهيدية الثانية، «إمكان الاختيار الاجتماعي» (الفصل الثاني)، التي يتضمنها **القسم الأول**، فهي في الواقع مناقشة تمهيدية «منقّحة»، سبق استخدامها في الكلمة التي ألقيتها في استكهولم في حفل جائزة نوبل في كانون الأول/ ديسمبر 1998، وهي تُعنى، بالتحديد، بمقتضيات الاختيار الاجتماعي العقلاني، ومنها مزاعم الحرية بوصفها محفّزًا اجتماعيًّا. كما أنها تجمل باختصار تاريخ نظرية الاختيار الاجتماعي، بدءًا من أصولها الرسمية على أيدي علماء الرياضيات الفرنسيين (مثل كوندورسيه (Condorcet) وبوردا (Borda))، مرورًا بانبعاثها المفعم بالحياة منذ نحو نصف قرن من خلال أعمال كينيث أرو، وانتهاءً بدينامية علم نظرية الاختيار الاجتماعي في العقود الحديثة (التي ألهمتها بدرجة

كبيرة مساهمات أرو الرائدة والتحديات التي طرحها)[1]. ويحتل موضوع العقلانية موقعًا مركزيًّا في علم نظرية الاختيار الاجتماعي، كما يُناقش في الفصل الثاني. وتستكمل تلك المناقشة التمهيدية هذه المقالة كافتتاحية لهذا الكتاب.

تُفسر العقلانية هنا، على نطاق واسع، باعتبارها قاعدة لإخضاع اختيارات المرء - أفعاله، أهدافه، قيمه وأولوياته - إلى تدقيق معلّل. فبدلًا من تعريف العقلانية من زاوية بعض الشروط الرسمية التي طرحتها الأدبيات (مثل تلبية بعض بديهيات «الاتساق الداخلي للاختيار»، أو الاتساق مع «السعي الذكي للمصلحة الذاتية»، أو كونها صيغة ما للسلوك التعظيمي (Maximizing Behavior))، فإننا نرى العقلانية هنا من زاوية أكثر عمومية، بوصفها الحاجة إلى إخضاع اختيارات المرء إلى مقتضيات العقل.

2. علاقة تبادلية

يُعد الأفق الواسع الذي يمكن أن يتمتع به العقل جزءًا من دوافع اهتمام الأوراق البحثية التي تحاول استكشاف مقتضيات العقلانية (من الفصل الثالث إلى الفصل السابع). ويستلزم اتساع هذا النطاق نبذ بعض الآراء في العقلانية، التي تتسم بسعة

---

(1) انظر: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

يوجد كم هائل من الأدبيات حول هذا الموضوع على شكل كتب ومقالات. وتضم الدراسات، من بين أعمال أخرى كثيرة، كتابات: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970); Prasanta K. Pattanaik, *Voting and Collective Choice; Some Aspects of the Theory of Group Decision-Making* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1971); Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Thomas Schwartz, *The Logic of Collective Choice* (New York : Columbia University Press, 1986); Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Jean-Jacques Laffont, ed., *Aggregation and Revelation of Preferences*, Studies in Public Economics; v. 2 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979); Hervé Moulin, *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983); Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1983), and Kenneth J. Arrow, Amartya Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, I.E.A. Conference Volume; no. 116-117, 2 vols. (New York: St. Martin's Press, 1996-1997).

الاستخدام وضيق الصياغة: منها، أن العقلانية تتطلب اتباع مجموعة بداهية من «شروط الاتساق الداخلي للاختيار» أو «بديهيات تعظيم المنفعة المتوقعة»، أو إن العقلانية تتطلب التعظيم الدؤوب لـ «المصلحة الذاتية» إلى حد إقصاء أسباب الاختيار الأخرى. وثمة من يذهب إلى أن «الاتساق الداخلي للاختيار» ليس غير مُقنع فحسب، إنما أيضًا غير مترابط (الفصل الثالث)، وأن مقتضيات تعظيم المصلحة الذاتية، إلى حد استبعاد الأهداف والقيم الأخرى، يمكن أن تحد من عمومية نظام التعظيم وتسامحه بدرجة شديدة الضيق والتعسف (الفصل الرابع). وبصورة أكثر عمومية، فإن «أسباب الاختيار» يمكن أن تتنوع إلى حد كبير. ومن الخطأ استبعاد هذا التنوع بأي حيلة تعريفية، أو افتراض إمبيريقي اعتباطي يتصف بأداتية معقدة. فالأمر لا يتطلب إعادة التفكير في السبب عند تعريف العقلانية.

هناك علاقة تبادلية بين العقلانية والحرية، وتُعنى مقالات هذا الكتاب بهذه العلاقة كثيرًا. ويمكن الزعم أن كلًّا منهما يساعدنا في فهم الآخر بصورة أكمل إلى حدٍّ ما. ومن السهل أن نرى أن العقلانية بهذا الشكل العام (بما تتطلبه من «التدقيق المعلّل») يمكن أن يشكل الأساس لتفسير عدد من المفاهيم المعقدة التي يضطلع فيها الاستدلال والاختيار المعلّل بدور مهم. هذه هي الحال مع مفهوم الحرية، بالتحديد؛ ذلك أن لهذه الترابطات البينية صلة بالحرية الواردة في محاضرات أرو (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين) التي ينتهي بها هذا الكتاب.

للتوضيح، عند تقويم «جانب الفرصة بوصفها جانبًا من جوانب الحرية»، يجب أن ينصب التركيز على البدائل التي يكون عند الشخص أسباب لتقديرها أو الرغبة فيها؛ إذ يصعب حفز أهمية الحرية، وكذا الفرصة، إذا لم ينصب التركيز على الخيارات أو السيرورات التي يكون عند المرء سبب لتقديرها أو الرغبة فيها، بل على البدائل التي لا يكون عند المرء سبب للسعي من أجلها. وبالتالي، فإن من شأن تقويم الفرص الموجودة عند المرء، أن يتطلب فهمًا لما يمكن أن يرغب فيه وعنده سبب لتقديره. وعلى الرغم من أن فكرة الحرية تُصاغ أحيانًا بصورة مستقلة عن القيم والتفضيلات والأسباب، فلا يمكن تقدير الحرية تقديرًا كاملًا من دون توافر معرفة بما يفضله المرء وأسباب تفضيله. ومن ثم، هناك استخدام أساسي للتقويم العقلاني عند تقدير الحرية؛ وبهذا المعنى، يجب أن تعتمد الحرية على التقويم المعلّل المرتبط بوجود خيارات مختلفة. وينطبق الأمر نفسه على قيمة

السيرورات - بوصفها جزءًا من «جانب السيرورة في الحرية» - التي يكون عند الأشخاص سبب لاعتبارها مهمة. فالعقلانية بوصفها استخدام التدقيق المعلّل، لا يمكن إلا أن تشغل موقعًا مركزيًّا في الحرية وتقويمها.

ثانيًا، العكس صحيح أيضًا. فالعقلانية تعتمد على الحرية. ولا يعود ذلك إلى مجرد أن فكرة الاختيار العقلاني ستكون عقيمة إلى حد كبير من دون حرية الاختيار، وإنما لأن مفهوم العقلانية يجب أن يستوعب تنوع الأسباب التي يمكنها بصورة معقولة أن تحفّز الاختيار. فمن شأن إنكار الاستيعاب لمصلحة تحقيق الاتساق مع بعض البديهيات الميكانيكية (في شكل مقتضيات مزعومة لـ «الاتساق الداخلي للاختيار»)، أو لبعض دوافع «الملاءمة» الموصوفة سلفًا (مثل الاختيار المعياري لـ «تعظيم المصلحة الذاتية» بوصفها مرشدًا حصريًّا، مع نبذ شواغل الأشخاص الأخرى كلها)، أن ينطوي على إنكار أساسي لـ **حرية الفكر**. تكمن دوافعنا في ضرورة اختيار: ليس بالطبع من دون سبب، وإنما من دون الخضوع لتسلط بديهيات غير محكومة بالسياق، أو خاضعة للحاجة إلى التساوق مع بعض الخصائص المعيارية للأهداف والقيم «الملائمة». ويمكن لهذه الأخيرة أن يتمثل تأثيرها في التضييق الاعتباطي لـ «أسباب الاختيار» المُجازة، بما يُعد مصدرًا جوهريًّا لـ «انعدام الحرية» الذي يتخذ شكل عجز المرء عن استخدام عقله لاتخاذ قرار في شأن قيمه واختياراته.

إن للسمات العريضة التي وضعها كينيث أرو للتفضيل (وأدرج فيها «مجمل نظام القيم، ومنها قيم القيم» عند الشخص)، صلة بالتحديد في هذا السياق[2]. ويمكن مقارنة ذلك برؤية ضيقة الصيغة للتفضيل والاختيار، التي تعتبر شائعة في بعض جوانب الاقتصاد، مثل ضرورة النظر إلى الشخص بوصفه يسعى إلى ما يعتبره مصلحته الشخصية فحسب (من دون وجود أي دور لأهداف أخرى، وتجاهل القيم الأخرى التي تختلف عن الأسباب الضيقة للمصلحة الشخصية). تصل هذه الرؤية إلى حد اعتبار الأشخاص «بلهاء عقلانيين»، عاجزين عن رؤية الاختلافات

---

(2) انظر: Arrow, *Social Choice*, p. 18.

لهذه السمات العريضة تبعات على العقلانية، أكان في القرارات الفردية أم في الاختيار الاجتماعي. عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Sen, *Collective Choice*, chaps. 1 and 1*.

بين المفاهيم المتفاوتة، مثل (1) الرفاه الشخصي، (2) المصلحة الذاتية الخاصة، (3) غايات المرء وأهدافه، (4) القيم الفردية (منها «قيم القيم»، بحسب أرو)، أو (5) الأسباب المتنوعة لما يمكن أن يختاره المرء بشكل معقول[3].

بطبيعة الحال، في جزء جوهري من تحليل الاختيار العقلاني، يؤخذ قياسيًّا «ترتيب كلي الغرض» كبديل موقت لكل فكرة من هذه الأفكار المتباينة. ويقع «الأبله العقلاني»، ضمن هذا النموذج، في مأزق «تعريفي»؛ إذ لا يمكنه التمييز بين أسئلة متباينة مثل: «ما يخدم مصالحي أفضل؟»، «ما أهدافي؟»، «ما سأفعل؟». وعليه - بموجب القوة التحليلية لعدم التباين - أن يعطي بفاعلية الإجابة نفسها عن هذه الأسئلة المترابطة، وإن كانت متباينة. يوجد هنا نظام بالتأكيد، لكنه لا يرى فرقًا كبيرًا بين المسائل المتباينة[4]. تمضي إذًا فظاظة ذلك التحديد القطعي جنبًا إلى جنب مع تحليل محنّك بدرجة كبيرة للسعي بصورة متناغمة جدًا نحو هدف المرء، الأمر الذي يُعتبر، بالتعريف، بمنزلة مصلحة المرء الشخصية.

هناك إنكار ضمني لحرية الفكر عند تصنيف الأشخاص على نحو يجعلهم لا يستخدمون هذه الأفكار المتباينة - وهم في الواقع لا يمكنهم التفريق بينها - ومنها أسباب الاختيار المختلفة[5].

إن «الأبله العقلاني»، بهذا المعنى، هو ضحية للقمع أيضًا. ولا يمكن استعادة

---

(3) على نحو ما نوقش ودقق في: Amartya K. Sen: «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), and «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982).

(4) الإصرار على تطابق التفسيرات المختلفة ليس الأمر نفسه، مثل وجود تفسيرات بديلة لمفهوم ما (مثل «التفضيل»). عن هذا الأمر، انظر الفصل العشرين (أول محاضرة من محاضرات أرو).

(5) نظرًا إلى ثراء الأساليب المختلفة لاستخدام تعبير «الأبله العقلاني» حديثًا، ربما تجدر الإشارة إلى أن تحديد «الأبله العقلاني» في المحاولة التي طرحتها في مداخلة لي في مقالة بهذا العنوان، انظر: Sen, «Rational Fools».
حيث لم يكن التعريف من منطلق أنانية الشخص. لا يوجد بلاهة في أنانية المرء (على الرغم من أن ذلك ربما يمثل إخفاقا أخلاقيًا أو سياسيًا). ارتبط تشخيص «البلاهة» بـ «المأزق التعريفي» الذي لا يتيح للشخص حرية التمييز بين الأسئلة المتباينة - على الرغم من تداخل ارتباطها - التي تصر على ضرورة الإجابة عن هذه الأسئلة المختلفة بالطريقة نفسها. فأن يهتم المرء بمصلحته الشخصية لا يعني بالضرورة أنه أبله، لكن يعني أن افتقاد المرء إلى حرية النظر في ما إذا كان له مصلحة شخصية (وإلى أي مدى) هو قيد جدي للعقلانية.

الحرية المفقودة إلا بالسماح لهذا الكيان التخيلي بحرية تقبل بعض التباينات المهمة التي يميل النموذج الاختزالي إلى طمسها. يُعنى بعض مقالات هذا الكتاب، بالتحديد، باستقصاء هذه التباينات وتبعاتها بعيدة الامتداد على الأفراد والاختيار الاجتماعي. وتؤثر عمليات الاستقصاء هذه في المقالات الأخرى المتضمنة هنا (ومنها محاضرات أرو التي ألقيتها عن «الحرية والاختيار الاجتماعي»، من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين). ويعدّ الرابط ثنائي الاتجاه مهمًا في هذا السياق وغيره.

3. مكان الحرية

«ربما نتفق جميعًا»، كما قال غرين (Green) في عام 1881، على «أن الحرية المفهومة بشكل صحيح هي أعظم بركة؛ وأن تحقيقها هو غاية جهدنا بوصفنا مواطنين»[6]. وسواء اتفقنا «جميعًا» أم لم نتفق مع مثل هذا الزعم، يصعب إنكار أن أفكار الحرية تؤثر فينا بعمق؛ إذ لدينا سبب لتقدير حريتنا، ويصعب التفكير بتفاوت مجتمع ما أو حدوده، أو صحة الترتيبات الاجتماعية أو خطئها، من دون أن نستحضر - بشكل أو آخر - حريات أنواع مختلفة، ومدى حِفظها أو انتهاكها في المجتمعات موضوع الدراسة الدقيقة.

على الرغم من ذلك، ففي اقتصادات الرفاه التقليدية (التي توضحها بشكل جيد الأعمال الرائدة لكل من إدجوورث (Edgeworth) في عام 1881، مارشال (Marshall) في عام 1890، بيغو (Pigou) في عام 1920، رامسي (Ramsey) في عام 1931، وآخرين)[7]، تُعتبر منافع الأفراد المعنيين أو رفاههم بمنزلة المتغيرات

---

(6) انظر: Thomas H. Green, «Lecture on Liberal Legislation and Freedom of Contract,» in: R. L. Nettleship, ed., *The Works of Thomas Hill Green, Vol. III: Miscellanies and Memoirs* (London: Longmans, Green, and Co., 1891), p. 370.

انظر أيضًا: Thomas H. Green, *Prolegomena to Ethics*, 5th ed. (Oxford: Clarendon Press, 1907).

(7) Francis Edgeworth, *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Sciences* (London: C. Kegan Paul and Co., 1881); Alfred Marshall, *Principles of Economics* (London; New York: Macmillan and co., 1890); Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare* (London: Macmillan and co., ltd., 1920), and Frank P. Ramsey, *The Foundations of Mathematics and Other Logical Essays*, Edited by R. B. Braithwaite; with a Preface by G. E. Moore, International Library of Psychology, Philosophy and Scientific Method (London: K. Paul, Trench, Trubner & co., ltd.; New York: Harcourt, Brace and Company, 1931).

الوحيدة المهمة الجوهرية. ولا يزال هذا التقليد ساريًا. فإن ما يسمى «اقتصاد الرفاه الجديد»، الذي برز بوصفه المدرسة السائدة الجديدة منذ نحو نصف قرن، نقد الصيغة النفعية القديمة (الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة إلى صعوبة إجراء مقارنات شخصية بينية للمنافع، كما ناقش ذلك ليونل روبنز في عام 1938)، لكنه استمر في قصر الانتباه على معلومات المنفعة فحسب[8]. ولم يؤدِّ تراجع النفعية إلى نهوض منظور يركّز على الحرية.

ثمة تنوع كبير، بل حتى بعض الانتقائية، في اقتصادات الرفاه المعاصرة، منها محاولات جيدة لاستخدام معايير أوسع للتقدم الاقتصادي، مع استدعاء صريح للإنصاف والكفاءة. وحتى اللجوء إلى المقارنة بين الأشخاص في مجال المنفعة و الرفاه استعاد أُسسًا كان قد فقدها في الماضي[9]. وإضافة إلى ذلك، يوجد الآن تسامح أكبر في استخدام القياسات النظرية، جزئيًّا في هيئة «مستويات المعيشة»، و «تلبية الاحتياجات الأساسية»، أو «نوعية الحياة»، أو «التنمية البشرية»[10].

---

(8) لم تتجاوز محاولة بناء اقتصادات الرفاه على أساس كفاءة باريتو (Pareto Efficiency) استخدام بيانات المنفعة، على الرغم من أن ذلك استدعى المنفعة بشكل بدائي (من دون قابلية للمقارنة بين الأشخاص ومن دون كاردينالية (Cardinality)). ويمكن اعتبار «نظرية الاستحالة» لأرو ثمرة الفجوة المعلوماتية الناجمة عن تزامن: (1) استبعاد معلومات غير - المنفعة، و(2) استخدام معلومات المنفعة على نحو محدود (من دون مقارنة بين الأشخاص)؛ عن هذا الموضوع، انظر: الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب («المعلومات والثبات في الاختيار المعياري»).

(9) انظر، على سبيل المثال، الأدبيات في شأن الضرائب المثلى، انظر مثلًا: J. A. Mirrlees, «An Exploration in the Theory of Optimum Income Taxation,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 2 (April 1971).

أو حول القياسات المعيارية لعدم المساواة، مثل: Anthony B. Atkinson, *Social Justice and Public Policy* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1983).

(10) بينما تستمر منذ فترة طويلة محاولات اللجوء إلى مثل هذه المعايير العملية، حيث ظهر اختلاف رئيس في هذا الشأن نتيجة اتساع استخدام مؤشرات «التنمية البشرية» في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي وُضعت بإشراف محبوب الحق. انظر: Mahbub ul Haq, *Reflections on Human Development: How the Focus of Development Economics Shifted from National Income Accounting to People-Centred Policies, Told by One of the Chief Architects of the New Paradigm* (New York: Oxford University Press, 1995).

تتوافر أدبيات كثيرة عن مثل تلك القياسات وتشمل، إضافة إلى مساهمات أخرى: Pigou, *The Economics of Welfare*; Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973);

= Amartya K. Sen: «On the Development of Basic Income Indicators to Supplement GNP Measures,» *Econom...*

بيد أن ثمة سؤالًا رئيسًا يجب معالجته هنا، يتعلق في ما إن كان ينبغي لهذه المعايير الوظيفية - إن تحدثنا بشكل تقريبي - أن ترتكز فكريًّا على فكرة أساسية لـ «الرفاه» أو على أفكار «الحرية». وفي هذا الشأن، رأى بيغو، الذي كان رائد النقاشات في شأن «تلبية الاحتياجات» و«مستويات المعيشة»، الأساس الضمني يرتكز على المنفعة[11]. ولا يزال هناك شعور قوي، يسهل فهمه وتقديره، بأن «الحيز» الذي يمكن من خلاله الحكم على الإنصاف والكفاءة يجب أن يتأسس - بشكل مباشر أو غير مباشر - على مفهوم ما لرفاه الأشخاص المعنيين. وعلى الرغم من ذلك، يمكن رؤية أن الحرية - لا الرفاه - هي التي تؤدي هذا الدور التأسيسي، وفي هذين الكتابين ثمة كثير من المقالات يستكشف الجوانب المختلفة لهذا الإمكان[12].

Bulletin for Asia and the Far East, vol. 24, nos. 2-3 (1973), and «Public Action and the Quality of Life in Developing Countries,» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, vol. 43, no. 4 (November 1981); Pranab K. Bardhan, «On Life and Death Questions,» *Economic and Political Weekly* (10 August 1974); Irma Adelman, «Development Economics: A Reassessment of Goals,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 65, no. 2 (May 1975); Amílcar O. Herrera [et al.], *Catastrophe or New Society?: A Latin American World Model* (Ottawa: International Development Research Centre, 1976); James P. Grant, *Disparity Reduction Rates in Social Indicators* (Washington, DC: Overseas Development Council, 1978); Paul Streeten and S. J. Burki, «Basic Needs: Some Issues,» *World Development*, vol. 6, no. 3 (1978); Morris D. Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index*, Pergamon Policy Studies (New York: Pergamon Press, 1979); Graciela Chichilnisky, «Basic Needs and Global Models: Resources, Trade and Distribution,» *Alternatives: A Journal of World Policy*, vol. 6, no. 3 (September 1980); Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 1981); Frances Stewart, *Basic Needs in Developing Countries*, Johns Hopkins Studies in Development (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1985); Partha Dasgupta, *An Inquiry into Well-Being and Destitution* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993); R. C. Floud et B. Harris, «Health, Height and Welfare: Britain 1700-1980,» (Historical Working Paper; 87, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, 1996); N. F. R. Crafts: «Some Dimensions of the 'Quality of Life' during the British Industrial Revolution,» *Economic History Review* (New Series), vol. 50, no. 4 (November 1997), and «The Human Development Index and Changes in Standards of Living: Some Historical Comparisons,» *European Review of Economic History*, vol. 1, no. 3 (December 1997), and Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997).

(11) Arthur C. Pigou: *The Economics of Welfare* (1920), and *The Economics of Welfare*, 4th ed. (London: Macmillan, 1952).

(12) انظر، بالتحديد، مقالات «الرفاه والحرية» «Well-being and Freedom»، «العدالة: الوسيلة في مواجهة الحرية» «Justice: Means versus Freedom»، «القدرة والرفاه» «Capability and Well-being» في كتابنا الآخر الحرية والعدالة. كما حاولت تقديم هذا المنظور في مجموعتين من المحاضرات عن تانر (Tanner) =

يجب لفت الانتباه إلى العلاقة بين الرفاه والحرية، ولا بد من التساؤل عمّا إذا كان ممكنًا أن تستوعب فكرة الحرية الاعتبارات التي تجعل الرفاه أساسًا جديرًا بالثقة للتقويم الاجتماعي والتقدير، الأمر الذي ربما يقتضي التدقيق في مدى التطابق - أو التداخل - الجزئي بين الفكرتين. وإضافةً إلى ذلك، يجب دراسة ما إذا كان لفكرة الحرية امتداد إضافي، توسع من خلاله التحليل بصورة مثمرة بما يتجاوز التركيز على الرفاه. ويتناول عدد من المقالات في هذين الكتابين تلك المسائل، وتهدف محاضرات أرو (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين) بصورة جزئية إلى دراسة بعض هذه المسائل.

4. الحرية: الفرصة والسيرورة

كان محتوى الحرية موضوع مثل هذا الخلاف عبر العصور، حيث يكون من البلاهة الشديدة توقع حل ذلك كله في كتابين من المقالات. كما من الخطأ البحث عن صفات «أصيلة» للفكرة الأساسية المتعلقة بالحرية؛ ذلك أن مفهوم الحرية يتضمن في كيانه الرحب مسائل منوعة. وكنت قد اقتبست في مناسبة سابقة[13] بيتين من الشعر من وليام كوبر (William Cowper) يشيران إلى هذا التنوع الغني:

الحرية تظهر آلاف الجوانب الساحرة،

لكن العبيد، على الرغم من نضالهم، لم يعرفوها قط.

بيد أنه من المفيد الإشارة إلى بعض السمات المهمة في فهم بعض الأمور التي ترمز إليها الحرية على الأقل. كنت قد طرحت في محاضرات أرو (خصوصًا الفصلين العشرين والحادي والعشرين)، أننا يجب أن نميز بين جانبين مختلفين ومتنوعين - على نحو لا يمكن اختزاله - من جوانب الحرية، وتحديدًا «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة». كما طرحت في هذه المحاضرات أن لمقاربة

= وهما على الترتيب: «مساواة ماذا؟» و«مستوى المعيشة». انظر: Amartya K. Sen: «Equality of What?,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah Press; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980), and «The Standard of Living,» in: Amartya K. Sen [et al.], *The Standard of Living*, Edited by Geoffrey Hawthorn (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1988).

(13) Amartya K. Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

الاختيار الاجتماعي التي طرحتها في الفصل الثامن إلى الفصل الحادي عشر (في القسم الثالث: «العقلانية والاختيار الاجتماعي»)، الكثير الذي تساهم به لتحقيق فهم أكمل لجوانب الحرية المختلفة.

يمكن تقدير الحرية بسبب الفرصة الجوهرية التي تمنحنا إياها للسعي من أجل تحقيق أهدافنا وأغراضنا. وعند تقويم الفرص، يجب لفت الانتباه إلى قدرة الشخص الفعلية على تحقيق هذه الأمور التي يوجد عنده سبب لتقديرها. وفي هذا السياق المحدد، لا ينصب التركيز بشكل مباشر على السيرورات التي يصدف وجودها، وإنما على الفرص الحقيقية للأشخاص المعنيين. ويمكن وضع «جانب الفرصة» من الحرية في تقابل مع منظور آخر يركز بالتحديد على الحرية التي تضمنها السيرورة ذاتها (على سبيل المثال، إذا كان الشخص حرًّا ليختار بنفسه، أو إذا كان آخرون يتدخلون أو يعرقلون ...إلخ). هذا هو «جانب السيرورة» من الحرية.

على الرغم من أن جانب الفرصة وجانب السيرورة يمكن أن يشيرا أحيانًا إلى الاتجاه نفسه، فمن المحتمل إلى حد كبير أن يتباعد الجانبان في أوضاع بعينها. على سبيل المثال، ربما يكون عند شخص ما، في حالة بعينها، سيطرة مباشرة أكثر إحكامًا على محرّكات السيرورة، لكنه يكون أقل قدرة على تحقيق ما يقدره. ويمكننا، عند حدوث مثل هذا التباعد، أن نذهب في اتجاهات مختلفة إلى حد ما. كما يمكننا، في كثير من الأحيان، أن نقدر الفرص الحقيقية لإنجاز أمور بعينها بغض النظر عما يمكن أن يحدثه ذلك («لا تترك لي الاختيار، أنت تعرف هذا المطعم وتعرف ذوقي، عليك أن تختار ما يمكن أن أحبه»). لكن يمكننا أيضًا أن نقدر، في كثير من الحالات، سيرورة الاختيار («أنا أعرف أنه يمكنك أن تعبر عن آرائي أفضل مني، لكن دعني أتحدث وأعبر عن نفسي»). كما يمكن أن تكون لدينا أسباب جيدة لإضفاء أهمية على جانبي الحرية، وربما تختلف الأهمية النسبية التي نضفيها عليهما باختلاف طبيعة الاختيار وسياقه[14].

---

(14) على الرغم من أن «الحرية» غالبًا ما تُعرف بطريقة إجرائية محضة، فإن للفرص الحقيقية صلة كبيرة بالصيغ التقليدية لفكرة الحرية (منها المنظور الذي يبحثه جون ستيوارت مِل في **عن الحرية**. انظر: John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859).

الأمر الذي نناقشه في الفصل الثاني («إمكان الاختيار الاجتماعي»)، وفي الفصل الثاني عشر =

يُعد التباين بين جانب الفرصة وجانب السيرورة من الحرية مركزيًا بدرجة كبيرة تتيح له فهمًا واسعًا على نحو كافٍ للحرية. فقد كرّست أولى محاضرات أرو (الفصل العشرون) لتحليل جانب الفرصة من الحرية (إضافةً إلى مناقشة أولية تحدد الخطوط العريضة للتباينات القائمة، فضلًا عن دور نظرية الاختيار الاجتماعي في إلقاء الضوء على المسائل المختلفة). وكانت محاضرتي الثانية (الفصل الحادي والعشرون) معنية في الأساس بجانب السيرورة وصلاته بجانب الفرصة من الحرية. فعند تقويم دلالة جانب السيرورة، علينا أن نتجاوز الأهمية التي يمكن أن يضفيها الشخص على السيرورات التي تُعتبر حيوية لحريته، ويأخذ في اعتباره الصلة الإجرائية لمثل تلك المسائل الاجتماعية مثل الحقوق والعدالة[15]. وأخيرًا، يهدف الفصل الثاني والعشرون (الملحق الموسع والممتد لمحاضرات أرو) إلى تدقيق بعض المسائل التحليلية والمسائل التقنية التي يتضمنها جانب الفرصة من الحرية.

في الأدبيات السياسية والاجتماعية والفلسفية عن الحرية، يمكننا أن نقتفي أثر ميول متنوعة عند مختلف الكُتاب للسير في اتجاه أو آخر. على سبيل المثال، نجد أن تيالينغ كوبمانز (Tjalling Koopmans) وديفيد كربس (David Kreps – اللذين يربطان أهمية الحرية بـ «المرونة» من أجل خدمة ميولات غير معروفة في المستقبل – يهتمان بالتحديد بجانب الفرصة[16]. في المقابل، يركز روبرت نوزيك على صحة إجراءات الحرية[17]، ويركز بداهة على مدى ملاءمة السيرورات الاجتماعية المعنية؛ إذ كان الاقتصاديون يميلون، ككل، إلى التركيز –

= «الحرية والاختيار الاجتماعي»)، وفي الفصل الثالث عشر («الحد الأدنى من الحرية»)، والفصل الحادي والعشرين («العمليات، والحرية، والحقوق») في هذا الكتاب.

(15) حول هذه الروابط المتداخلة، انظر أيضًا: Kotaro Suzumura, «Consequences, Opportunities, and Procedures,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16, no. 1 (1999).

(16) Tjalling C. Koopmans, «On Flexibility of Future Preference,» in: Maynard W. Shelley and Glenn L. Bryan, eds., *Human Judgments and Optimality* (New York: Wiley, 1964), and David M. Kreps «A Representation Theorem for «Preference for Flexibility,» *Econometrica*, vol. 47, no. 3 (May 1979), and *Notes on the Theory of Choice*, Underground Classics in Economics (Boulder, CO: Westview Press, 1988

(17) Robert Nozick: «Distributive Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 3, no. 1 (Autumn 1973), pp. 45-126, and *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974).

عندما يشيرون إلى الحرية - على الفرص التي تمنحها الحرية[18]. لكن الوضع ليس على هذا النحو بالتأكيد في الفلسفة السياسية، حيث تتجه مثل هذه التباينات السياسية المركزية - مثل التباين بين الحريات «الإيجابية» و«السلبية» - بالتحديد، إلى السيرورات والإجراءات[19].

على الرغم من ذلك، من المهم إدراك أنه لا يمكن فصل اعتبارات السيرورة بالكامل عن تقويم الفرص. على سبيل المثال، لا تهدف الفرصة التي ننشد تحقيقها إلى «ذروة» ما فحسب، وإنما إلى حدوث ذلك بطريقة معينة. يمكننا بالطبع تقدير «صيرورة شاملة» تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، السيرورة التي تحدث خلالها «صيرورة الذروة». وتناولت بالنقاش طبيعة التباين ودلالته بين «صيرورة الذروة» و«الصيرورة الشاملة» في المحاضرات التكريمية لراغنار فريش (Ragnar Frisch) (التي ألقيتها في المؤتمر العالمي لجمعية الاقتصاد القياسي، في عام 1995)، وهي الفصل الرابع من هذا الكتاب. على سبيل المثال، إذا لم يرغب شخص ما في الفوز في الانتخابات فحسب، بل «الفوز بها بنزاهة»، فإن ذلك يُعد نتيجة سيرورة استيعابية - أي صيرورة شاملة - يسعى إلى تحقيقها.

تؤيد محاضرات أرو شرعية المنظورَين في شأن الحرية، وتناقش أسباب

---

(18) حتى تركيز تحليل ميلتون فريدمان في شأن «ما يُعد الشخص حرًا في اختياره»، على الرغم من صحته الإجرائية، يدور في النهاية حول الفرص التي ينتهي الأمر بالمرء إلى اقتناصها. انظر: Milton Friedman and Rose Friedman, *Free to Choose: A Personal Statement* (London: Secker and Warburg, 1980).

مع ذلك، نجد أن فريدريك هايك، وجيمس بوكانان، وبعض الاقتصاديين الأصغر سنًا مثل روبرت سوغدن، يهتمون بوضوح بالسيرورات المتضمنة. انظر: Friedrich A. von Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1960); James M. Buchanan, *Liberty, Market, and State: Political Economy in the 1980s* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986), and Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981), and «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 4 (December 1993), pp. 1947-1962.

(19) يمكن صوغ التباين بين الحرية الإيجابية والحرية السلبية بسبل شتى مختلفة. ففي مداخلته الكلاسيكية في شأن هذا التباين، ركّز إشعيا برلين (Isaiah Berlin) في الأساس على ما إذا كان افتقار الشخص إلى القدرة على إنجاز أمر ينتج عن قيد أو عائق خارجي (هذا هو موضوع مادة الحرية «السلبية»)، أو عن حدود داخلية للشخص (موضوع الحرية «الإيحابية»). ويُعد إمكان تقدير كلٍ من الحرية الإيجابية والحرية السلبية في الوقت نفسه من الأطروحات المقدمة في آخر محاضرات ديوي لعام 1984 (مقالة «الحرية والفاعلية» «Freedom and Agency» في كتاب **الحرية والعدالة**).

عدم إمكان اندراج أحدهما في الآخر. إضافة إلى ذلك، تسبر محاضرات أرو السبل المختلفة التي يصبح من خلالها المنظوران - الفرصة والعملية - أكثر ثراء وأكثر حصرية في المحتوى مما يبدوان عليه في البداية. على سبيل المثال، يجب ألا يقتصر اهتمام جانب الفرصة من الحرية على ما إذا كان الشخص يتمتع بفرصة اختيار أحد الخيارات من دون الآخر من «مجموعة فرص» (أو «قائمة خيارات») ما وفقًا لتفضيلاته، وإنما على مدى الفرصة المطروحة أمامه لاختيار - أي «تحديد» - التفضيلات التي يفضل توافرها له. إن المفاضلة بين التفضيلات التي يمكن تسميتها «مابعد التصنيفات التراتبية»[20]، هي مفهوم تحليلي مرن، يمكن أن يتسم بأهمية عملية[21]. لهذا، يضم جانب الفرصة اعتبارات لا تقتصر ببساطة على ترتيب تفضيل معين يمكن أن يتصرف الشخص على أساسه حاليًا[22]. وسأعود الآن إلى أهمية هذا التباين الذي استكشفته بشكل واسع في أولى محاضرات أرو (الفصل العشرون).

---

(20) انظر: Amartya K. Sen: «Rational Fools,» and «Choice, Ordering and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan Körner (Oxford, Eng.: Blackwell, 1974), Reprinted in: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

(21) انظر أيضًا، إضافة إلى كتابات أخرى: Harry G. Frankfurt, «Freedom of the Will and the Concept of a Person,» *Journal of Philosophy*, vol. 68, no. 1 (January 1971); Richard C. Jeffrey, «Preference among Preferences,» *Journal of Philosophy*, vol. 71, no. 13: *Preference and Probability* (July 1974); Nick Baigent, «Social Choice Correspondences,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 46 (1980); Tapas Majumdar, «The Rationality of Changing Choice,» *Analyse and Kritik*, vol. 2, no. 2 (November 1980); Prasanta K. Pattanaik, «A Note on the 'Rationality of Becoming' and Revealed Preference,» *Analyse and Kritik*, vol. 2, no. 2 (November 1980); Robert J. van der Veen, «Meta-Rankings and Collective Optimality,» *Social Science Information*, vol. 20, no. 2 (May 1981); Albert O. Hirschman, *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982); Michael S. McPherson, «Mill's Moral Theory and the Problem of Preference Change,» *Ethics*, vol. 92, no. 2 (January 1982), and Howard Margolis, *Selfishness, Altruism, and Rationality: A Theory of Social Choice* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982).

(22) ناقش تيبور سكيتوفسكي (Tibor Scitovsky) أهمية تشكيل الميل العمدي (تجاوز المسألة العامة في شأن «الميولات الداخلية»): «تفتح مهارات الاستهلاك المختلفة مصادر مختلفة للحفز، وكل منها يعطينا حرية معززة إلى درجة كبيرة لاختيار ما نجده شخصيًا أكثر إمتاعًا وحفزًا، ونحن نمسك بآفاق مستودع ضخم من التجديد وسنوات من الاستمتاع». انظر: Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction* (New York: Oxford University Press, 1976), p. 235.

وكما أشار سكيتوفسكي، فإن الموسيقى، والرسم، والأدب، والتاريخ، كلها تمنح إمكانيات جوهرية تربط الحرية بالرغبة في تغيير التفضيلات الشخصية.

5. التفضيل والحرية

عند تقويم جانب الفرصة من الحرية، لا يمثل الدور الذي يمكن أن تؤديه تفضيلات شخص ما - بالمعنى الواسع - إلا قضية مركزية، ذلك أن جانب الفرصة يمكن بالكاد استكشافه من خلال تقدير الخيارات المختلفة، على أن الأدبيات تضم مقترحات مختلفة لتقويم الفرص التي يتمتع بها شخص ما، بصورة مستقلة تمامًا عما يرغب فيه هو نفسه وعنده سبب لذلك. هذا المنحى من البحث مثير للاهتمام، لأن استقلال مفهوم الحرية عن التفضيل بدا لبعض الباحثين نوعًا من الضعف تجاه مفهوم ناشط يجب أن يهدف إلى موقف مستقل. وبالتأكيد، هناك محاولات منهجية نعرضها ونقوّمها بشكل نقدي في الفصل الثاني والعشرين، للحصول على معيار للحرية لا يعتمد بأي شكل على ما يفضله الشخص نفسه ويختاره.

يتمثل أحد الاقتراحات ببساطة في حساب عدد الخيارات التي يمكن أن يختار الشخص من بينها، في ما يسمى أحيانًا تقويم الحرية «على أساس عددي»، ما دام هذا المقياس للحرية يحدد مدى حرية شخص تجاه مجموعة فرص من خلال عدد البدائل في تلك المجموعة. هذا نظام حسابي غريب نوعًا ما، ما دام الاختيار من مجموعة (ولنسمها الفئة A) تضم مثلًا ثلاثة بدائل مريع كلها («أن يُشنَق»، «أن يُطلق عليه النار»، «أن يُحرق حيًّا»)، من المفترض أن تعطي لشخص ما قدرًا من الحرية يعادل تحديدًا القدر الذي تمنحه فئة أخرى (لنسمها الفئة B) من ثلاثة بدائل محبب كلها («الحصول على دخل كبير»، «الحصول على منزل رائع»، «الحصول على سيارة فارهة»). من الطبيعي الاعتقاد أن المجموعة B تمنح الشخص فرصة أكبر للحصول على ما يُقدره (وعنده سبب لتقديره) مما تمنحه المجموعة A، وأن تفضيلاته - والأسباب التي عنده لهذا التفضيل - هي ما يحقق فرقًا مباشرًا وجوهريًّا. وبقدر ما تُعد الفرصة جانبًا مهمًّا من الحرية، يجب أن يكون الفارق بين المجموعتين مهمًّا لتقدير حريته بشكل عام. في الواقع، حتى جانب السيرورة من الحرية يمكن أن ينطوي على حساسية ما في شأن السيرورات التي يميل الأشخاص إلى تفضيلها وعندهم سبب لتفضيلها (إما بوصفها مصدرًا للرضا الشخصي، وإما لأنها تعكس قيمة ما مهمة مثل العدالة الاجتماعية).

يجب عدم إساءة فهم هذه الحجة للإشارة إلى أنني أطرح أن ما دامت

المجموعتان المعينتان تحددتا، فليس في مقدور أي شخص تقدير المجموعة A (أي «الشنق» ...إلخ) أكثر من المجموعة B (أي «الحصول على دخل كبير» ...إلخ). لكن من الممكن، بالطبع، تخيل أن شخصًا ما - وأجرؤ على القول إنه شخص غير عادي - يفضل بالفعل، مع أخذ الأمور كلها في الحسبان، عناصر المجموعة A أكثر من عناصر المجموعة B (يمكن أن يكون هذا الشخص مقتنعًا أن هذه هي طريقة تقديم كفارة مطلوبة بشدة، أو أنه ربما يذهب إلى الجنة). وإذا كان ذلك التفضيل يتسم بالاستقرار والقوة، فيمكن الزعم بالتأكيد أن الشخص ربما يتمتع بمزيد من الفرص التي يسعى إليها في A أو B. النقطة التي أشير إليها هنا هي أن هذا تقويم للفرصة من شأنه أن يتسم بالمعقولية، وذلك أن تفضيلات الشخص تسير في الاتجاه العكسي لأكثر التفضيلات شيوعًا واعتيادًا لعناصر المجموعة B على عناصر المجموعة A. لهذا، فإن ذلك ليس مثالًا عكسيًّا للنقطة العامة التي تطرح أن تقويم المجموعتين من وجهة نظر الفرصة والحرية يجب أن يتسم بالحساسية تجاه تفضيلات الشخص وأسبابها. في الواقع، الأمر هو العكس بدرجة كبيرة.

يجب أن أشير أيضًا إلى أن مصطلح «تفضيل» يُستخدم هنا بمعنى أكثر عمومية مما يحدث أحيانًا؛ على سبيل المثال، عند تحديد التفضيل بالمعنى النفسي فحسب لـ «التفضيل». وبالأحرى، فإنني أتناول المعنى الواسع لمصطلح «تفضيل» في نظرية الاختيار الاجتماعي، بما يتيح أيضًا نوعًا ما من التفسيرات المتنوعة. وتناولت هذه المسألة بصورة أكثر تفصيلًا في الفصل التاسع («التفضيل الفردي كأساس للاختيار الاجتماعي»)، وفي محاضرات أرو (في الفصلين العشرين والحادي والعشرين). إن التوصيف البليغ الذي طرحه كينيث أرو للتفضيل، في كتابه الرائد، بوصفه يشمل «مجمل نظام القيم، ومنها قيم القيم»[23] للمرء، وثيق الصلة هنا بالتحديد.

6. الرفاه والإنجاز والحرية

يمكن أن يأخذنا مفهوم الحرية إلى ما يتجاوز الرفاه لأسباب عدة متباينة. **أولًا**، يمكن ربط جانب الفرصة من الحرية بما يُقدره المرء، ما يميل إلى إدراج رفاه المرء

(23) Arrow, *Social Choice*, p. 18.

نفسه، لكنه لا يقتصر على ذلك بالضرورة. ففي مقابل هذا التوصيف الواسع، ثمة زعم يُطرح أحيانًا أن العقلانية تتكون من المصلحة الذاتية التي يسعى إليها المرء بذكاء فحسب (وتستبعد أي أمر آخر). لكن لا بد من وجود رابط بين كيفية رؤية الشخص نفسه وما عنده من سبب للسعي إليه، لكن العلاقة شديدة التعقيد، كما أناقش في الفصل الرابع («التعظيم وفِعل الاختيار») والفصل الخامس («الأهداف والالتزام والهوية»). وسأعود إلى هذه المسألة حاليًّا (في المبحثين السابع والثامن من هذا الفصل)، وإنما تكفي الإشارة هنا إلى أن من غير العدل الإصرار - الشائع، للأسف، إلى حد ما في أجزاء من الاقتصاد - على أن الشخص لا يمكن أن يُقدر بشكل معقول أي أمر غير رفاهه. وإذا كان جانب الفرصة من الحرية يُعتبر من منطلق مدى الفرص المتوافرة لشخص ما لتحقيق ما عنده سبب لتقديره، فيمكن أن يأخذنا مفهوم الحرية إلى ما يتجاوز رفاه الشخص[24].

ثانيًا، كما ناقشنا أعلاه، قد تكون السيرورات مهمة للحرية، وللفرص أيضًا، ويجب ألا يحكم على جانب الفرصة من الحرية بمدى خدمة السيرورة لرفاه الشخص نفسه. فبكل تأكيد، يمكن أن يعتمد رفاه الشخص - بدرجات متفاوتة - على ما إذا كانت السيرورات عادلة، لكن يجب ألا يقتصر تقويمه الكلي على مدى تأثير السيرورات في مصالحه أو رفاهه.

ثالثًا، حتى إذا كانت الحرية مجرد مسألة فرصة (وليست سيرورة)، وحُكم على الفرصة من خلال ما يخدم مصلحة الشخص فحسب (من دون اهتمام بأي أمر آخر)، فإن مفهوم الحرية سيميل مع ذلك إلى أن يتجاوز بنا مستوى الرفاه المتحقق. ويرجع ذلك إلى أن على تقويم الفرصة أن يأخذ في الحسبان لا ما تحقق فحسب، وإنما البدائل التي كانت متاحة أيضًا. فالتباين بين «حرية الرفاه» و«تحقيق الرفاه» قد يكون مهمًّا في الفلسفة الأخلاقية والسياسية[25].

من المفيد هنا اختبار تناظر أكثر عمومية بين الإنجاز والحرية، بصورة مستقلة عما إذا كان شخص ما يقدّر بصورة معقولة أي أمر آخر غير رفاهه. ويكمن السؤال

---

(24) أناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في محاضرة ديوي الثالثة بعنوان «الحرية والفاعلية «Freedom and Agency»»، التي يتضمنها الكتاب الآخر **الحرية والعدالة**.

(25) أناقش مناقشة ذلك في محاضرة ديوي، الموجودة في كتاب **الحرية والعدالة**.

الأوسع في التالي: إذا كان يُحكم على جانب الفرصة من الحرية من منظور التفضيل (بغض النظر عما إذا كان تفضيل الشخص مقصورًا على المصلحة الذاتية أم لا)، فهل يمكن أن يختلف تقويم الفرصة بأي شكل عن إنجاز مجرد ما هو مفضل؟ هل يمكن أن توجد ثنائية بين الإنجاز والفرصة، حتى عندما يُحكم على كليهما في ضوء تفضيلات الشخص المعني؟

من السهل، بطبيعة الحال، تبيُّن أن في إمكان الشخص أن «يخفق في اختيار بعينه ويحصل على نتيجة أسوأ حتى عندما تكثر فرصه. كما يمكن أن «ينبهر» الشخص باختيار ما، ويكون أداؤه أسوأ، على الرغم من وجود مجموعة أوسع من الخيارات. لكن، هل يمكن أن يكون، حتى في غياب مثل هذا الإخفاق والانبهار، تناقض بين أفضل خيار متاح في مجموعة (أو «قائمة خيارات») الفرص وتقدير فرصة الاختيار المتوافرة له (القيام بالتقويمين من حيث تفضيلات الشخص)؟

سأبدأ بسؤال أكثر مباشرة: هل **يُعد الخيار الأفضل مقياسًا ملائمًا لفرصة الشخص؟ ليس بالضرورة، لأسباب عدة. أولًا**، إن التفضيلات كلها غير مكتملة. ولا يشكّل ذلك أي مشكلة من جهة ممارسة التعظيم (Maximization)، ما دام لا يتطلب سوى اختيار بديل ليس أسوأ من أي بديل آخر[26]. لكن لا يحتاج البديل الأقصى (Maximal) إلى أن يكون هو «الأفضل» (من ناحية كونه جيدًا على الأقل مثله مثل الخيارات الأخرى). وربما يكون الأمر على هذا النحو عندما لا يكون ثمة خيار أفضل، بسبب عدم اكتمال المفاضلة. فإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن ببساطة أن تنجح استراتيجية الحكم على الفرصة من خلال أفضل بديل، في حال عدم وجود مثل هذا البديل[27]. إن حمار بوريدان الذي مات من الجوع مترددًا بين

(26) حول هذا الموضوع، انظر الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار». انظر أيضًا Sen, Collective Choice.

للاطلاع على مقاربة مختلفة للتفضيلات غير المكتملة (أو «للنزاعات غير المحلولة»)، انظر: Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986).

(27) عندما يكون ترتيب التفضيل «ضبابيًا»، يمكن أن تنشأ تعقيدات أخرى في تحديد بديل أفضل أو حتى أقصى، ما دام لن يبدو واضحًا ما إذا كان البديل ينتمي إلى فئة «على الأقل بمثل جودة»، أو فئة «ليس أسوأ». وقد برزت دراسة الاختيار العقلاني كمجال مهم للاستقصاء والبحث، نظرًا إلى إمكانية الغموض في التصنيف التراتبي لبدائل معقدة. انظر، من بين مساهمات أخرى. انظر: =

كومتين من التبن (لأنه لم يكن قادرًا على اتخاذ قرار في شأن المفاضلة بينهما)، لم يتمكن من التوصل إلى «أفضل» خيار (نظرًا إلى أن كومتي التبن لا يمكن المفاضلة بينهما)، بيد أن الفرصة كانت متاحة له لإنجاز ما هو أفضل من الموت جوعًا؛ فأي كومة تبن منهما كان يمكن أن تكون خيارًا أقصى، وكان من شأن اختيار مثل هذا الخيار- على الرغم من أنه ليس «الأفضل» - أن يكون أكثر اتزانًا[28].

إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اختيار بديل أقصى لا يثبت أنه الأفضل، يترك المجال مفتوحًا أمام إمكان أن تقود زيادة التفكير أو التقصي إلى تحقيق تصنيف تراتبي غير مكتمل. وفي هذه الحال، من الممكن تمامًا أن يتضح بعد فوات الأوان أن اختيار الشخص ما بدا له أنه بديل أقصى ليس الأمثل، إذا تقرر في نهاية الأمر أن أحد البدائل هو الأفضل. ونظرًا إلى أن عدم الاكتمال قد يكون «موقتًا» وليس «قاطعًا» (وهو تباين نناقشه بالتفصيل في الفصلين الثالث والرابع،

S. A. Orlovsky, «Decision-Making with a Fuzzy Preference Relation,» *Fuzzy Sets and Systems*, vol. 1, = no. 3 (July 1978), pp. 155-167; Kaushik Basu, «Fuzzy Revealed Preference Theory,» *Journal of Economic Theory*, vol. 32, no. 2 (April 1984), pp. 212-227; C. Richard Barrett and Prasanta K. Pattanaik, «On Vague Preferences,» in: C. Richard Barrett [et al.], *Ethik und Wirtschaftswissenschaft*, herausgegeben von Georges Enderle, Schriften des Vereins für Socialpolitik, Gesellschaft für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften; n.F., Bd. 147 (Berlin: Duncker and Humblot, 1985); Bhaskar Dutta, Santosh C. Panda and Prasanta K. Pattanaik, «Exact Choice and Fuzzy Preferences,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 11, no. 1 (February 1986), pp. 53-68; Waldemar Kołodziejczyk, «Orlovsky's Concept of Decision-Making with Fuzzy Preference Relation-Further Results,» *Fuzzy Sets and Systems*, vol. 19, no. 1 (May 1986), pp. 11-20; C. R. Barrett, Prasanta K. Pattanaik and M. Salles, «On Choosing Rationally when Preferences Are Fuzzy,» *Fuzzy Sets and Systems*, vol. 34, no. 2 (January 1990), pp. 197-212; Asis Banerjee, «Rational Choice under Fuzzy Preferences: The Orlovsky Choice Function,» *Fuzzy Sets and Systems*, vol. 54, no. 3 (March 1993), pp. 295-299; Prasanta K. Pattanaik and Kunal Sengupta, «On the Structure of Simple Preference-Based Choice Functions,» *Social Choice and Welfare*, vol. 17, no. 1 (January 2000), pp. 33-43; Manabendra Dasgupta and Rajat Deb, «Transitivity and Fuzzy Preferences,» *Social Choice and Welfare*, vol. 13, no. 3 (June 1996), pp. 305-318, and Kunal Sengupta: «Fuzzy Preference and Orlovsky Choice Procedure,» *Fuzzy Sets and Systems*, vol. 93, no. 2 (January 1998), pp. 231-234, and «Choice Rules with Fuzzy Preferences: Some Characterizations,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16, no. 2 (February 1999), pp 259-272.

(28) هناك صيغة أكثر شيوعًا، وإن كانت أقل إثارة للاهتمام، لقصة حمار بوريدان، يبدو فيها الحمار غير مبالٍ بين كومتي التبن ويموت جوعًا بسبب عجزه عن اتخاذ قرار في شأن أيهما يختار. بيد أنه حتى الحمار كان يجب أن يعلم أن كومتي التبن إذا كانتا جيدتين حقًا على قدم المساواة، فإن كلًا منهما ستكون «أفضل»، ولن يكون هناك خسارة لا يمكن تصورها في اختيار أي منهما. وتصبح مشكلة اتخاذ القرار أكثر جاذبية إلى حد ما عندما يكون التفضيل غير مكتمل، ولا يستطيع الحمار تحديد ترتيب الكومتين (بدلًا من أن يكون غير مبالٍ بينهما).

كما ناقشه أيضًا في مقالة «العدل وعدم الاكتمال الجازم» (Justice and Assertive Incompleteness) في كتاب **الحرية والعدالة**)، فإن تحديد القيمة الإجمالية لفرصة الاختيار في مجموعة ما، باعتبارها مجرد فرصة محددة لاختيار أحد البدائل القصوى من تلك المجموعة سيكون، بالتالي، مُقيَّدًا بوضوح.

ثانيًا، بمجرد إقحام عدم اليقين، يصبح ثمة بُعد آخر له صلة بالفرصة. فقد قام تيالينغ كوبمانز[29] وديفيد كربس[30] وأرو[31] بدراسة تفضيل المرونة (و«حرية الاختيار») التي تصبح لها أهمية خاصة عندما لا يتيقن شخص ما من ذوقه المستقبلي. فإذا وُزّعت الاحتمالات على الأذواق الممكنة، فإن من شأن ذلك أن يتيح تحديد بديل «أفضل» من حيث «المنفعة المتوقعة» (كما يناقش كوبمانز وكربس وأرو). لكن لا يحتاج أفضل اختيار في المستقبل، وفقًا لهذه الشروط، إلى تطابقه مع ما اعتُبر أنه أفضل بديل في ضوء مجموعة الأذواق الفعلية - غير اليقينية الآن - التي يمكن أن تنشأ عندما يحلّ هذا المستقبل في النهاية. ربما تعكس الحال بالنسبة إلى المرونة والحرية في المستقبل اعتبارات حصيفة، لا تتوافق مع الحصول على أفضل بديل من حيث الميولات الفعلية التي تظهر بالفعل في المستقبل. وتتناول محاضرات أرو (ولا سيما في الفصلين العشرين والحادي والعشرين) هذه المقاربة بمزيد من النقاش.

ثالثًا، بتجاوز عدم يقين ما خارجي (مع توزيع احتمالي محدد)، يمكن أن يحاول الشخص نفسه تغيير تفضيلاته. ربما يكون عند الشخص تفضيل من الدرجة الثانية للتفضيلات المتعلقة بالبدائل الفعلية، وربما يفضل أن تكون عنده مجموعة مختلفة من تفضيلات الدرجة الأولى (على سبيل المثال: «كنت أفضل عدم تفضيل التدخين، الذي أفضله بوضوح»). تتصف مابعد التصنيفات التراتبية بالأهمية، لا بسبب سيرورات الاختيار العقلاني فحسب، بل بسبب تقويم الفرص والحريات. فإن أفضل بديل وفقًا لتفضيل متاح بالفعل لشخص ما، قد لا يكون هو

---

(29) Koopmans, «On Flexibility».

(30) Kreps: «A Representation Theorem,» and *Notes on the Theory of Choice.*

(31) Kenneth J. Arrow, «A Note on Freedom and Flexibility,» in: Kaushik Basu, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995).

الأفضل (أو حتى الأقصى) وفقًا لتفضيل ربما يُفضل أن يكون عنده (ويسعى إلى تحقيقه). ربما تكون طريقة مابعد التصنيفات التراتبية معقدة للغاية، ولا تتيح لنا مجرد إجراء بسيط للحكم على الفرصة من خلال أفضل بديل وفقًا لتفضيل معين. وفي الواقع، حتى إذا لم ينجح الشخص في النهاية في تغيير تفضيلاته بالطريقة التي كان يأملها، فسيظل مستاء لأنه لم يُعطَ فرصة إبقاء الأمر في قيد النظر. ثمة المزيد في مسألة الاستقلال الذاتي من مجرد السلوك الحصيف في ظل اللايقين (كما نناقش في محاضرات أرو).

رابعًا، في ما يتعلق مجددًا بالاستقلال الذاتي، يمكن أن يقاوم شخص ما منحه الخيار «الأفضل»، كما لو أن لا شيء آخر يهم. وفي الواقع، فإنه ربما يُقدّر حتى مجرد فِعل الاختيار؛ إذ ترتبط قيمة الشيء المختار، في بعض الأحيان، بشكل متكامل بالشيء الذي يُرفض. على سبيل المثال، «الصوم» ممكن، لا من خلال التجويع فحسب، إنما باختيار التجويع أيضًا، أي بتعمد رفض خيار تناول الطعام. ففي منع هذا الخيار عن الشخص الذي يريد الصيام بهدف إبداء وجهة نظر سياسية (على سبيل المثال، كما فعل المهاتما غاندي احتجاجًا على الحكم البريطاني)، سيكون خسارة حقيقية له، على الرغم من أن تناول الطعام ليس أفضل خيار له، كما أنه ليس الخيار الذي سيختاره بالفعل.

تتعلق هذه المناقشة بالتمييز بين صيرورة الذروة والصيرورة الشاملة، وهو ما ناقشناه سابقًا. وربما يصبح لهذا التمييز صلة بسبل أخرى كذلك. على سبيل المثال، يمكن أن يُقدّر شخص ما صيرورة الذروة للحصول على خيار أكثر من صيرورات الذروة الأخرى، لكن لا يكون قادرًا على اختياره بسبب التقاليد الاجتماعية التي يرغب في الامتثال إليها (وعلى هذا النحو لا يفضل الصيرورة الشاملة التي تؤدي به إلى نقطة الذروة الفضلى من خلال سيرورة غير محبّذة). فإذا كانت التقاليد تتطلب، على سبيل المثال، ألا يتلقف الشخص «التفاحة الأخيرة»، فإن وجود تفاحات أخر سيجعل التفاحة نفسها قابلة للاختيار بطريقة لن تتوافر في ظل غياب التفاحات الأخر[32]. إن تقويم أفعال الاختيار الناشط عند المرء يمكن

---

(32) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen. «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*. vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521, and Nick Baigent and Wulf Gaertner, «Never Choose the Uniquely Largest a Characterization,» *Economic Theory*, vol. 8, no. 2 (June 1996), pp. 239-249. =

أن يختلف عن تقويم صيرورات الذروة «المتوافرة» للمرء (مثل: وجود التفاحة الأخيرة «المفروضة على شخص» من المضيف). وبصورة أعم، فإن «تبعية قائمة» التفضيل، التي نناقشها في الفصلين الثالث («الاتساق الداخلي للاختيار») والرابع («التعظيم وفِعل الاختيار»)، تزيد من تعقيد العلاقة بين قيمة مجموعات الفرصة وقيمة الخيار الأفضل.

هكذا يبدو واضحًا وجود فجوات أساسية بين الحكم على الإنجاز وتقويم الفرصة، حتى عندما يقوم الشخص نفسه بالتقويمات جميعها. تُناقش هذه المسائل بصورة أكثر اكتمالًا في محاضرات أرو (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين).

7. العقلانية والاتساق الداخلي للاختيار

عند تقويم الحرية، اعتمدت على أوجه التمييز التي يسمح لنا العقل بإجرائها. وبقدر ما يمكن اعتبار العقلانية استخدامًا منهجيًّا للعقل، يمكن الزعم أن العقلانية تُعتبر محورية لفهم الحرية وتقويمها. هذه لحظة جيدة لتناول أحد الموضوعات الرئيسة في هذين الكتابين، وتحديدًا طبيعة العقلانية ومقتضياتها، بصورة أكثر مباشرة. وعلى الرغم من أنني أتناول العقلانية كتخصص واسع جدًّا يتطلب استخدامًا منضبطًا للتفكير والتدقيق المنطقي، فيجب أن أعترف أيضًا أن مفهوم العقلانية كثيرًا ما يُعرف، ولا سيما في أجزاء من الأدبيات الاقتصادية، بمصطلحات أضيق وأكثر تقييدًا.

استُخدم مصطلح «الاختيار العقلاني» بطرائق مختلفة في النظرية الاقتصادية السائدة؛ لكن يمكن أن نحدد ثلاثة استخدامات قياسية، وإن كانت متفاوتة، وكلها شائع وتكثر الاستعانة به. تحدد هذه التفسيرات الثلاثة عقلانية الاختيار على التوالي مع:

= انظر أيضًا: Wulf Gaertner and Yongsheng Xu: «Optimization and External Reference: A Comparison of Three Axiomatic Systems - the Linear Case,» *Economic Letters*, vol. 57 (1997); «On Rationalizability of Choice Functions: A Characterization of the Median,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16, no. 4 (August 1999), pp. 629-638, and «On the Structure of Choice under Different External References,» *Economic Theory*, vol. 14, no. 3 (November 1999), pp. 609-620.

1 - الاتساق الداخلي للاختيار

2 - تعظيم المصلحة الذاتية

3 - التعظيم بشكل عام.

تُقيّم المقاربة الأولى، وهي «الاتساق الداخلي»، العلاقة بين الاختيارات في حالات مختلفة، مع مقارنة ما يجري اختياره من «قوائم الاختيارات» المختلفة (أي من مجموعات مختلفة من البدائل المتاحة للاختيار). وبطبيعة الحال، يمكن تعريف شروط الاتساق الداخلي بطرائق مختلفة[33]، لكن السمة المميزة لـ «الاتساق الداخلي للاختيار» هي النظر إلى هذه المقتضيات بالكامل من زاوية الاختيارات نفسها، من دون أي مرجعية خارجية (أي مقارنة الاختيار بالاختيار، لا بأهداف أو قيم أو تفضيلات أو أي متغير آخر غير الاختيار).

في المقابل، فإن المقاربة الثانية، وهي «تعظيم المصلحة الذاتية»، ترى الاختيار العقلاني بوصفه اختيارًا لتلك البدائل التي تعزز مصلحة الشخص نفسه أكثر، وتنطوي تاليًا على مرجعية خارجية واضحة. وينطبق الشيء نفسه على المقاربة الثالثة، وهي «التعظيم بشكل عام»، نظرًا إلى أن أي شيء يناله التعظيم يجب أن يستدعي شيئًا خارجيًا بالنسبة إلى أفعال الاختيار (مثل الأغراض أو الأهداف أو القيم)[34].

---

(33) في حين يمكن إظهار أن كثيرًا من شروط الاتساق التي تبدو متنوعة يتسم بأنه متكافئ رياضيًا، لكن على الرغم من ذلك، هناك كثير من الصنوف المتفاوتة من مقتضيات الاتساق ذات الخصائص المناظرة لدالة الاختيار والتفضيلات التي «كشفتها». يمكن الاطلاع على مناقشة بعض التطابقات والتباينات على التوالي في: Amartya K. Sen, «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971).

انظر أيضًا، إضافة إلى كتابات أخرى: Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica (*New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959), pp. 121-127; Bengt Hansson, «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese,* vol. 18, no. 4 (October 1968), pp. 443-458; Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica,* vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237; Charles R. Plott, «Path Independence, Rationality, and Social Choice,» *Econometrica,* vol. 41, no. 6 (November 1973), pp. 1075-1091; Schwartz, *The Logic*; Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980); Rajat Deb, «Binariness and Rational Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 5, no. 1 (1983); Suzumura, *Rational Choice*; Moulin, *The Strategy of Social Choice*; Levi, *Hard Choices*, and Kreps, *Notes on the Theory of Choice.*

(34) يمكن، بطبيعة الحال، تعريف خصائص الاتساق الداخلي بطريقة تجعل الاختيارات متسقة =

على الرغم من جاذبية اعتبار العقلانية اتساقًا داخليًّا، فإن ذلك لا يأخذنا في الواقع بعيدًا. فربما يكون الشخص مغفلًا الدوام في اختياراته دائمًا. فالشخص الذي يختار دائمًا الأشياء التي يقدّرها بصورة أقل ويكرهها جدًّا، سيكون شديد الاتساق في السلوك، لكنه نادرًا ما يُعتبر نموذجًا للعقلانية. وبالتالي، فإن الرؤية الخاصة بالاتساق الداخلي تخفق تمامًا كشرط «كافٍ» للعقلانية. لكن هل يمكنها، على الرغم من ذلك، أن تحمل أي معنى بوصفه شرطًا ضروريًا؟

لا ينجح هذا أيضًا. ففي واقع الأمر، يمكن بصورة عقلانية انتهاك الشروط القياسية البدهية للاتساق الداخلي المزعوم المُقترح في الأدبيات، وذلك لمجموعة ملائمة من الدوافع (نناقش ذلك في الفصل الثالث). لقد فُهمت المقاربة بشكل خاطئ من حيث تأسيسها؛ فما يُعد «متسقًا» هو في الأساس غير قابل للحسم من دون ملاحظة دافع الشخص الذي يختار؛ أي ما يحاول الشخص القيام به. بيد أن استدعاء تلك الروابط الدوافعية سيكون بمنزلة مرجعية «خارجية» (بالنسبة إلى أفعال الاختيار نفسها)، ومن ثم لا يمكن أن يكون شرط الاتساق شرطًا للاتساق «الداخلي» المحض للاختيار[35].

أخفقت شروط الاتساق المزعومة في أن تتسم بالمعقولية تجاه الخيارات ذات التفضيلات غير المكتملة، أو القرارات التي ستتخذ في شأن «نزاعات غير محلولة». لكن، وكما ناقش إسحاق ليفي[36] الأمر على نحو توضيحي، تتسم مقتضيات العقلانية بأهمية خاصة عندما لا تكون النزاعات كلها محلولة. إن ما

= والسلوك التعظيمي لنوع بعينه (مثل تعظيم دالة عددية مستقلة عن قائمة الاختيارات)، لكن إلى حين تقديم تفسير للعنصر المُعظّم (Maximand)، لا يوجد للشروط المطلوبة تبرير محفز. عن هذا الموضوع، انظر الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

(35) نناقش هذه المسألة على نطاق واسع في الفصل الثالث «الاتساق الداخلي للاختيار». تبرز المشكلة أيضًا في الفصل السادس «العقلانية وعدم اليقين» والفصل السابع «الاختيار غير الثنائي والتفضيل»، حيث تناقش الخصائص الداخلية لوظائف الاختيار بشكل بدهي. يناقش سن الطرح القائل إن فكرة «الاتساق الداخلي للاختيار» ليست مُربكة فحسب، وإنما «غريبة» أيضًا. انظر: Amartya K. Sen, «Is the Idea of Purely Internal Consistency of Choice Bizarre?,» in: J. E. J. Altham and Ross Harrison, eds., *World, Mind, and Ethics: Essays on the Ethical Philosophy of Bernard Williams* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

(36) Levi, *Hard Choices.*

يبدو أنه شروط الاتساق الداخلي هو عادة تبعات التناظر الخارجي مع بعض التراتبات (الكاملة والمتعدية) القياسية والعادية للتفضيل.

إضافة إلى ذلك، ربما لا تُعد الخصائص الداخلية للاختيار بسيطة، عندما يجسّد منطق الاختيار شيئًا أكثر تعقيدًا من التتالي الميكانيكي لترتيب ما كامل، وينطوي على سمات مثل احترام التقاليد، أو توظيف القرارات، أو الاسترشاد بالالتزامات، أو استخدام مابعد التصنيفات التراتبية، أو توقع حدوث تغيرات في الذوق، أو وجود أفضليات باطنية، من بين عدد من الاحتمالات الأخرى[37].

---

(37) يمكن العثور على أمثلة متنوعة عن المنطق المُعقد الذي يقبع خلف الاختيار العقلاني في السياقات المختلفة في الأدبيات التالية، على سبيل المثال، من بين كتابات أخرى: Thomas C. Schelling: *The Strategy of Conflict* (Cambridge: Harvard University Press, 1960), and «Self-Command in Practice, in Policy, and in a Theory of Rational Choice,» *American Economic Review*, vol. 74, no. 2: *Papers and Proceedings of the Ninety-Sixth Annual Meeting of the American Economic Association* (May 1984); Plott, «Path Independence;» Peter J. Hammond: «Changing Tastes and Coherent Dynamic Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), and «Dynamic Restrictions on Metastatic Choice,» *Economica* (New Series), vol. 44, no. 176 (November 1977); Schwartz, *The Logic*; Menahem E. Yaari, «Endogenous Changes in Tastes: A Philosophical Discussion,» *Erkenntnis*, vol. 11, no. 2: *Social Ethics*, Part 2 (August 1977); Jon Elster: *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality* (Cambridge [Eng.] ; New York: Cambridge University Press, 1979), and *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality* (Cambridge; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la Maison des sciences de l'homme, 1983); Basu: *Revealed Preference*, and *Prelude to Political Economy: A Study of the Social and Political Foundations of Economics* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000); Mark J. Machina, «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?,» *Journal of Mathematical Psychology*, vol. 24 (1981); Michael Slote, *Goods and Virtues* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1983); George A. Akerlof, *An Economic Theorist's Book of Tales: Essays that Entertain the Consequences of New Assumptions in Economic Theory* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984); Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984); Levi, *Hard Choices*; Robert H. Frank: *Choosing the Right Pond: Human Behavior and the Quest for Status* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1985), and *Passions within Reason: The Strategic Role of the Emotions* (New York: Norton, 1988); Edward F. McClennen: *Rationality and Dynamic Choice: Foundational Explorations* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990), and «Pragmatic Rationality and Rules,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 26, no. 3 (July 1997); Avinash K. Dixit and Barry J. Nalebuff, *Thinking Strategically: The Competitive Edge in Business, Politics, and Everyday Life* (New York : Norton, 1991); Richard H. Thaler, *Quasi Rational Economics* (New York: Russell Sage Foundation, 1991); Paul Anand, *Foundations of Rational Choice under Risk* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993); Vivian C. Walsh: «Rationality as Self-Interest versus Rationality as Present Aims,» *American Economic Review*, vol. 84, no. 2: *Papers and Proceedings of the Hundred and Sixth Annual Meeting of the American Economic Association* (May 1994), and *Rationality, Allocation, and Reproduction* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1996); Hilary Putnam, «Über die Rationalität von Präferenzen,» *Allgemeine Zeitschrift für Philosophie*, vol. 21 (1996), and Lawrence Hamilton: «A Theory of True Interests in the Work of Amartya Sen,» *Government and Opposition*, vol. 34, no. 4 (October 1999), and «The Political Significance of Needs,» (Ph. D. Dissertation, Cambridge University, 2000).

بطبيعة الحال، يمكن لكلٍّ من هذه السمات توليد تناظرات بعينها للاختيار على التوالي، لكنها ليست واحدة كلها، وغير قابلة للتحديد بطريقة مستقلة عن السياق. وهي ليست، بالطبع، شروطًا «داخلية» محضة للاتساق.

هناك إذًا، **أولًا** وقبل كل شيء، خطأ مفهومي عند التفكير في شروط تناظر الاختيار باعتبارها «داخلية» محضة بالنسبة إلى الاختيار عندما يرتبط أساسها المنطقي - عند توافره - بالأهداف والقيم والاستراتيجيات ...إلخ، التي لا يمكن فهمها من دون استدعاء ما يكمن وراء اختيار ما. ومن ثم - **ثانيًا** - فإن الشروط القياسية لـ «الاتساق الداخلي» المزعوم التي كثيرًا ما تُستدعى (مثل بديهيات «التفضيل المستبان»، «اتساق الانكماش»، «الثنائية» ...إلخ)، يمكن حتى عدم توليدها خارجيًّا عندما تنطوي ممارسة الاختيار المنطقي على بعض التعقيد (مثل عدم اكتمال التفضيل، أو اعتماده على قائمة الاختيارات)[38]. وهكذا، تخفق المقاربة تمامًا، سواء جوهريًّا أم مفهوميًا.

أما المقاربة الثانية (المتعلقة بتعظيم المصلحة الذاتية)، فلا تعاني مثل هذه السخافة التأسيسية (إن عندها مشكلاتها، لكنها تنشأ من مواضع أخرى، كما نناقش في المبحث التالي). وعلى الرغم من ذلك، ونظرًا إلى أن السعي أحادي التفكير للمصلحة الشخصية يميل إلى توليد بعض التناظرات القابلة للتحديد بين الاختيارات من مجموعات متباينة من الخيارات، فإن رؤية العقلانية المتعلقة بالمصلحة الذاتية بدت لكثيرين أنها وثيقة الصلة بوجهة النظر المتعلقة بالاتساق الداخلي للعقلانية. لكن هذا غير صحيح لسببين متفاوتين: **أولًا**، إن تطابق تعظيم المصلحة الذاتية مع خاصية الاتساق هو، على الأكثر، علاقة أحادية الاتجاه. وحتى إذا كانت النظرة إلى سعي المصلحة الذاتية تُعتبر توليدًا للاتساق الداخلي، فإن العكس غير صحيح. على سبيل المثال؛ يتسم عدم تعظيم المصلحة الذاتية أيضًا بسمات رائعة من الاتساق (تمامًا مثل التعظيم)،

---

(38) هناك أيضًا مسائل مهمة تتعلق بـ «العقلانية المحدودة» (التي سبرها بالتحديد هربرت سيمون (Simon Herbert)، حيث يمكن أن تتخذ تناظرات الاختيار أشكالًا معقدة إلى حد كبير، وتنتهك بسهولة الشروط المزعومة لـ «الاتساق الداخلي». انظر: Herbert A. Simon: *Models of Man: Social and Rational; Mathematical Essays on Rational Human Behavior in a Social Setting* (New York: Wiley, 1957), and *Models of Thought*, vol. 1 (New Haven: Yale University Press, 1979).

لكن تلك الشروط - حتى وإن كانت تُعد من خصائص الاتساق - لا يمكن بداهة تفسيرها على أنها تتفق وتعظيم المصلحة الذاتية. **ثانيًا**، وهو الأهم، توافر النظرة المتعلقة بالمصلحة الذاتية الدافع - وبالتأكيد السبب - وراء تناول بعض الأنماط الداخلية للاختيار باعتبارها «متسقة، في حين أن بعضها الآخر ليس كذلك، وهذه سمة تحفيزية تفتقدها مقاربة الاتساق الداخلي المحض للاختيار برمتها. إن مقاربة الاتساق الداخلي للاختيار مشوّشة مفهوميًّا بطريقة لا تتصف بها مقاربة المصلحة الذاتية.

8. تعظيم المصلحة الذاتية

هيمنت الرؤية العقلانية التي توجهها المصلحة الذاتية على علم الاقتصاد المعاصر بقوة. وغالبًا ما يمكن تتبع أصول هذه المقاربة في كتابات آدم سميث (Adam Smith). وكثيرًا ما نعثر على تأكيدات حاسمة أن «أبو الاقتصاد الحديث» اعتبر أن كل إنسان يدأب على تعزيز مصلحته الشخصية، لا غير. ونظرًا إلى أن تاريخ الفكر ملتبس للغاية - وهو ما يمكن قوله على أقل تقدير - فإنّ إيمان آدم سميث بسيطرة المصلحة الذاتية في عدد من مجالات النشاط (كما في التبادل على سبيل المثال) كان يوازنه ويعدّله ما قام به من بحث في عدد من الدوافع الأخرى المهمة في السلوك الإنساني بشكل عام[39]. في الواقع، كان لكتابات سميث في المشاعر الأخلاقية ومسائل الحيطة، تأثير كبير في البحوث ذات الصلة التي اضطلع بها «المفكرون التنويريون» الآخرون، بمن فيهم إيمانويل كانط (Immanuel Kant) والماركيز دو كوندورسيه[40] (Marquis de Condorcet). فلم تكن معاناة سميث قليلة على أيدي بعض أتباعه المزعومين، بسبب التفاهات التي أُسندت إليه[41].

---

(39) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya Sen, *On Ethics and Economics*, Royer Lectures (Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987), chap. 1.

(40) للاطلاع على مناقشة عامة لمقاربة سميث عن الاقتصاد والمجتمع بوجه عام، انظر: Emma Rothschild, *Economic Sentiments: Adam Smith, Condorcet, and the Enlightenment* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001).

يتناول بعض مقالات كتاب **الحرية والعدالة** بالبحث تحليل سميث في شأن المشاعر الأخلاقية والفلسفة السياسية.

(41) للاطلاع على تحليلات توضيحية لاهتمامات آدم سميث واسعة النطاق، انظر: Patricia H. Werhane, *Adam Smith and His Legacy for Modern Capitalism* (New York: Oxford University Press, 1991), =

على الرغم من ذلك، من المؤكد أن الرؤية الضيقة للعقلانية، باعتبارها ببساطة سعيًا ذكيًّا إلى تحقيق المصلحة الذاتية، والتوصيف المناظر لما يسمى «الإنسان الاقتصادي»، كانت شديدة التأثير في تشكيل مدرسة فكرية مهيمنة في الاقتصاد الحديث (أكان إسناد آراء مماثلة إلى سميث دقيقًا أم لا). ولهذا الافتراض تأثير يتمثل في تبسيط نمذجة السلوك الاقتصادي بصورة راديكالية تمامًا، حيث يفصل السلوك الفردي عن القيم والأخلاقيات (بخلاف قيمة المصلحة الذاتية). يمكن أن يُقدّر الفرد أي شيء، لكنه في هذه الرؤية يختار بالكامل وفقًا لمصلحته. ويمكن الآخرين مقاربة حساب الشخص للاختيار الرشيد، بقدر ما يتعلق الأمر بتأثير أفعالهم وأوضاعهم على رفاهه وامتيازاته فحسب. ولا يقتصر استخدام هذا الافتراض على نطاق واسع في الاقتصاد فحسب، بل يعتمد عليه بدرجة كبيرة عدد من النظريات المركزية في الاقتصادات الحديثة مثل نظريات أرو – ديبرو (Arrow-Debreu) في شأن وجود التوازن العام وكفاءته في اقتصاد تنافسي من دون عوامل خارجية ومن دون عوائد متزايدة)[42].

إن الرؤية الضيقة للعقلانية بوصفها تعظيمًا للمصلحة الذاتية ليست جائرة فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى مشكلات وصفية وتنبؤية خطرة في الاقتصاد (في ظل الافتراض المتعلق بالسلوك العقلاني). من الواضح أننا نبدي في كثير

---

and Charles L. Griswold, *Adam Smith and the Virtues of Enlightenment*, Modern European Philosophy = (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999).

(42) انظر: Gerard Debreu, *Theory of Value; an Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959), and Kenneth J. Arrow, «An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics,» in: Jerzy Neyman, ed., *Proceedings of the Second Berkeley Symposium on Mathematics, Statistics, and Probability* (Berkeley, CA: University of California press, 1951).

هناك مناقشة جيدة لهذه المسألة في: Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis*, Mathematical Economics Texts; 6 (San Francisco: Holden-Day, 1971).

بيد أن من الممكن تخفيف أجزاء من هذا الشرط من دون فقدان جميع الصيرورات (على سبيل المثال؛ يمكن جزئيًّا استيعاب المسائل المتماثلة عند الآخرين). ولنذهب إلى أبعد من ذلك، إذا كانت الكفاءة تُعرّف في فضاء التفضيل – الإنجاز، وبصورة أكثر طموحًا، من حيث عدم هيمنة جانب الفرصة من الحرية، إذًا يمكن بشكل مريح إسقاط افتراض التمركز الذاتي (والإنكار المقابل للعوامل الخارجية) من دون فقدان الصيرورة المتعلقة بكفاءة التوازن التنافسي العام؛ عن هذا الموضوع، انظر الفصل السابع عشر «الأسواق والحريات» في هذا الكتاب.

من أفعالنا اهتمامًا بمقتضيات التعاون، وعلى هذا النحو امتدت الرؤية الضيقة للعقلانية لتشمل بعض البنى الإضافية والافتراضات الخاصة لإفساح المجال غير المباشر لمثل هذا السلوك، في حدود ما يسمى بالسلوك الرشيد. بالطبع في إطار الرؤية الضيقة، ثمة تحديات في مجال شرح لماذا غالبًا ما يعمل الأشخاص معًا في نشاط متنوع من الإنتاج يتصف بالاعتماد المتبادل، ولماذا نلاحظ كثيرًا سيادة روح السلوك الجمعي (من عدم إلقاء القمامة في الشوارع إلى إظهار العطف والاعتبار للآخرين)، أو لماذا يُقيد السلوك القائم على التقاليد، على نحو قياسي، الأفعال الذاتية الضيقة في كثير من السياقات[43].

أدت ملاحظة هذا التنافر بين النظرية وواقع السلوك إلى ظهور كثير من الأدبيات في شأن مهارة «توسيع» نموذج المصلحة الذاتية في تناول هذه التحديات؛ على سبيل المثال من خلال الاعتبارات المتصلة بالفائدة المستقبلية للسمعة الطيبة، أو تأثير الاستجابة المتوقعة من الآخرين (ومنها الافتراضات التي ربما تكون بناءة، على الرغم من استنادها إلى وهم أن الآخرين يتمتعون بالتعاون، وسيستجيبون وفقًا لذلك). وشُيدت نماذج مثيرة للاهتمام مع بنى إضافية، من دون إسقاط بداهية السعي من أجل المصلحة الذاتية. وكثيرًا ما تحظى هذه النتائج اهتمامًا كبيرًا لتوسيع مدى تعظيم المصلحة الذاتية. بيد أن تلك النتائج لا تثبت

---

(43) عن هذه المسألة، انظر إضافة إلى كتابات أخرى: Thomas Nagel: *The Possibility of Altruism* (Oxford: Clarendon Press, 1970), and *The View from Nowhere* (Oxford: Clarendon Press, 1986); Akerlof, *An Economic Theorist's Book of Tales*; Frederic Schick, *Having Reasons: An Essay on Rationality and Sociality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984); Jane J. Mansbridge, ed., *Beyond Self-Interest* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990); J. Gay Tulip Meeks, ed., *Thoughtful Economic Man: Essays on Rationality, Moral Rules, and Benevolence* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991); Elizabeth Anderson, *Value in Ethics and Economics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993); Daniel M. Hausman and Michael S. McPherson, *Economic Analysis and Moral Philosophy*, Cambridge Surveys of Economic Literature (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996); Robert Nozick, *The Nature of Rationality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993); Samuel Brittan and Alan Hamlin, eds., *Market Capitalism and Moral Values: Proceedings of Section F (Economics) of the British Association for the Advancement of Science, Keele, 1993*, Section F Series (Aldershot, England; Brookfield, Vt.: E. Elgar, 1995); Stefano Zamagni, ed., *The Economics of Altruism*, An Elgar Reference Collection. International Library of Critical Writings in Economics; 48 (Aldershot, England; Brookfield, Vt.: E. Elgar, 1995); Walsh, *Rationality, Allocation, and Reproduction*; Thomas Scanlon, *What We Owe to Each Other* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1998), and Avner Ben-Ner and Louis Putterman, eds., *Economics, Values, and Organization* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1998).

ملاءمة مقاربة المصلحة الذاتية في تفسير السلوك في الحالات المتنوعة التي تنشأ في الواقع، في الاقتصاد وفي مجالات أخرى.

على سبيل المثال، إذا وجد الأشخاص أن للسلوك التعاوني معنى بسبب ميل عام عند الآخرين أن ينهجوا مسلك «العين بالعين» (أو لأنهم يتوصلون إلى الاعتقاد، ربما خطأ، أن الآخرين يحبون بالفعل أن يكون التعاون في الاستجابة)، فإن هذه الخطوط التفاعلية للمنطق يجب أن تكون جديرة بالاستكشاف لفهم السلوك البشري(44). لكن الأمر يختلف برمته عند الزعم أن هذه هي الأسباب الوحيدة - أو حتى الأولية - التي يختار الأشخاص أن يكونوا متعاونين بناء عليها. ومجددًا، إذا سلك الأشخاص سلوكًا يبرز فيه نكران الذات من أجل ترسيخ سمعة من شأنها أن تخدم في نهاية الأمر أفضل مصلحة ذاتية للشخص في الأمد البعيد، فإن هذه صلة مثيرة للاهتمام - وأكثر ترجيحًا - تجدر ملاحظتها وأخذها في الحسبان(45). لكن إمكان قيام هذه الصلة لا يشير إلى أن كل سلوك يبدو غير أناني يجد أفضل تفسير له بهذه الطريقة. إن برنامج الاستعاضة عن اتساع نطاق قيمنا وأولوياتنا بتعقيد مصمم للمنطق الأداتي (الادعاء بكفاية قيم بسيطة وأنانية) ربما يكون تحديًا فكريًا مثيرًا، لكنه لا يحتاج إلى أخذه في الحسبان بوصفه جوهر نظرية السلوك العقلاني إذا كان لقيمنا متسع يحاول هذا البرنامج نفي احتمال وجوده(46).

ثمة مسألة صعبة أيضًا تتعلق بإمكان أن تكون القيم نفسها الأوسع نطاقًا نتاج البقاء التطوري، لا الاختيار الأولي العقلاني. إن ميدان نظرية اتخاذ القرار

---

(44) انظر من بين مساهمات أخرى: David M. Kreps [et al.], «Rational Cooperation in the Finitely Repeated Prisoners' Dilemma,» *Journal of Economic Theory*, vol. 27 (1982); Drew Fudenberg and Jean Tirole, *Game Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991); Drew Fudenberg and Eric Maskin: «The Folk Theorem in Repeated Games with Discounting or with Incomplete Information,» *Econometrica*, vol. 54, no. 3 (May 1986), and «Nash and Perfect Equilibria of Discounted Repeated Games,» *Journal of Economic Theory*, vol. 51, no. 1 (June 1990); Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984); Ken Binmore, *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994), and Jörgen W. Weibull, *Evolutionary Game Theory* (Cambridge, MA : MIT Press, 1995).

(45) انظر، على سبيل المثال: David M. Kreps and Robert Wilson, «Reputation and Imperfect Information,» *Journal of Economic Theory*, vol. 27 (1982).

(46) عن اتساع نطاق «العقلانية في الفِعل»، انظر أيضًا: John R. Searle, *Rationality in Action*, Jean Nicod Lectures (Cambridge, MA: MIT Press, 2001).

«التطوري»، ونظرية المباريات المرتبطة بها، لها صلة بهذا الموضوع العام[47]. بيد أن من الممكن «الجمع» بين الاختيار التطوري والاختيار المُسبب للقيم، كما نناقش في الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار». فحضور البقاء التطوري لا يؤشر إلى غياب الاختيار المُسبب أخلاقيًّا للسلوك والقيم، أو حتى الغيرية المدفوعة بشكل مباشر. ويمكن أن تكون إضافة أسباب أداتية أو تطورية معقدة بمنزلة مكسب خالص لقواعد السلوك من دون اعتبارها حيثية راسخة للاستنتاج أن الاستدلال الأخلاقي أو المعنوي أو الاستدلال السياسي معياريًّا لا حاجة إليه - وربما حتى غير مقبول - في نظرية العقلانية[48].

في مقابل التشاؤم الراديكالي تجاه الأخلاقيات البشرية التي يعكسها الاعتماد الحصري على هذه التكيُّفات الذكية، ربما تتوافر للأشخاص بالفعل أسباب - طرحتها وشرحتها مجموعة مؤلفين مختلفين، من إيمانويل كانط (1788) وآدم سميث (1790) إلى جون رولز (1971) - لامتلاك أهداف أوسع نطاقًا وقيم ذات توجه اجتماعي أكبر (أو «مشاعر أخلاقية»، باستخدام مصطلحات سميث). وقد دُرست هذه الأسباب أيضًا على نطاق واسع في الأدبيات الاجتماعية عن السلوك التعاوني[49].

---

(47) انظر بالتحديد: John Maynard Smith, *Evolution and the Theory of Games* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), and Weibull, *Evolutionary Game Theory.*

عن المسألة العامة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي (ذي الروابط الدوافعية المتنوعة)، انظر، إضافة إلى مساهمات أخرى: Hervé Moulin: *Axioms of Cooperative Decision Making,* Econometric Society Monographs; no. 15 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988), and *Cooperative Microeconomics: A Game-Theoretic Introduction* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995); Matthew Rabin: «Incorporating Fairness into Game Theory and Economics,» *American Economic Review*, vol. 83, no. 5 (December 1993), and «Psychology and Economics,» *Journal of Economic Literature*, vol. 36, no. 1 (1998); Kotaro Suzumura, *Competition, Commitment, and Welfare* (Oxford; New York: Clarendon Press, 1995), and Shira B. Lewin, «Economics and Psychology: Lessons for Our Own Day from the Early Twentieth Century,» *Journal of Economic Literature,* vol. 34, no. 3 (September 1996).

توجد دراسة للعلاقات بين الحيطة والعقلانية والتعاون، في مجموعة مهمة من المقالات. انظر: Ben-Ner and Putterman, eds., *Economics, Values.*

(48) انظر الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار» في هذا الكتاب، وانظر أيضًا، إضافة إلى مساهمات أخرى: Nagel: *The Possibility of Altruism*, and *The View from Nowhere*; Zamagni, ed., *The Economics of Altruism*; Walsh, *Rationality, Allocation, and Reproduction*, and Scanlon, *What We Owe to Each Other.*

(49) انظر، على سبيل المثال: Elinor Ostrom: *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*, Political Economy of Institutions and Decisions (Cambridge; New York: Cambridge =

لا تكمن المسألة في إمكان افتراض مثل هذا التوجه الاجتماعي دائمًا، فالأمر ليس كذلك البتة؛ بل تكمن المسألة في أن هذه القيم الأوسع نطاقًا لا تُستبعَد لأنها تفتقر إلى سبب، ومن غير المنطقي استيعابها (ما لم تبررها صلة أداتية أساسية معقدة، تجعلها مفيدة بصورة أنانية). كما يحدث أن مجتمعات مختلفة، لها أشكال مؤسسية مختلفة، تُظهِر سيطرة على قدر كبير من تنوع القيم السلوكية في كثير من المجالات التي تتنوع بين الفساد وأخلاقيات الأعمال التجارية ودوافع العمل، أو سلوك تجنب رمي النفايات، وصولًا إلى دعم التماسك الاجتماعي أو التضامن السياسي[50]. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتحول القيم السائدة مع مرور الزمن، كما حدث بالفعل في مجتمع تلو الآخر. فالإصرار على أن التبسيط المفرط للسلوك الأخلاقي بامتياز، من منطلق التعالي العقلي (الذي يفضله بعض الرومانسيين الأخلاقيين) يُستعاض عنه كلية بالتبسيط المفرط للأنانية المتفشية من منطلق دوني عقلي، لهو تعصب مسبق يماثل في تعصّبه البديل الذي يحاول أن يحل محله. نولي هذه المسائل ما يليق بها من الاهتمام في الفصل الرابع «تعظيم فِعل الاختيار» والفصل الخامس «الأهداف والالتزام والهوية»، لكنها نوقشت وحُلّلت في مجموعة سابقة من مقالاتي[51]، كما فعل كتّاب آخرون بكل تأكيد[52].

University Press, 1990), and *The Comparative Study of Public Economies*, Frank E. Seidman Distinguished = Award in Political Economy Acceptance Paper; 1997 (Memphis, TN: P.K. Seidman Foundation, 1998); Robert D. Putnam, Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), and Judith R. Blau, «Bringing in Codependence,» in: Judith R. Blau, ed., *The Blackwell Companion to Sociology*, Blackwell Companions to Sociology (Malden, MA: Blackwell Publishers, 2001).

(50) عن دور المؤسسات وصلتها بالسلوك والتفاعلات الاجتماعية، انظر: Douglass C. North: *Structure and Change in Economic History* (New York; London: Norton, 1981), and *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, Political Economy of Institutions and Decisions (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990).

انظر أيضًا: Tibor R. Machan, *Initiative: Human Agency and Society*, Hoover Institution Press Publication; no. 468 (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2000).

(51) Sen, *Choice, Welfare*.

(52) المسائل الفلسفية المحتواة، لا يقتصر تناولها الجيد على رولز. انظر: John Rawls: *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), and *The Law of Peoples; with, The Idea of Public Reason Revisited* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999).

بل يمتد ليشمل أيضًا: Nagel: *The Possibility of Altruism*, and *The View from Nowhere*; Nozick, *The Nature of Rationality*, and Scanlon, *What We Owe to Each Other*.

9. نظرية الاختيار العقلاني

على الرغم من النطاق المقيد لمقاربة المصلحة الذاتية في شأن العقلانية، لا بد من التسليم أن استخدامها على نطاق واسع لا يقتصر على الاقتصاد، بل يمتد ليشمل نماذج «الاختيار العقلاني» في السياسة أيضًا، كما أنها موضوع تزداد أهميته في «القانون والاقتصاد». وربما تكون هذه فرصة جيدة لمناقشة بعض صعوبات هذا الاستخدام الذي يتعلق، بطرائق شتى، بالمشكلات التي نوقشت في الفصل الثالث إلى الفصل السابع من هذا الكتاب.

في نقدهم الشديد لـ «المقاربة السلوكية للقانون والاقتصاد»، ينظر كريستين جولز وكاس سونشتاين وريتشارد تالر إلى برنامج كلية القانون والاقتصاد على النحو التالي: «تتمثل مهمة القانون والاقتصاد في تحديد الآثار المترتبة عن مثل هذا السلوك التعظيمي العقلاني في الأسواق وخارجها، وآثاره القانونية في الأسواق وغيرها من المؤسسات»(53). وترتبط الإشارة إلى «مثل هذا السلوك التعظيمي العقلاني» بملاحظة غاري بيكر أن «كل سلوك بشري يمكن اعتباره يضم مشاركين (1) يعظمون منفعته (2) من ضمن مجموعة مستقرة من التفضيلات (3) ويراكمون قدرًا أمثل من المعلومات والمدخلات الأخرى في مجموعة متنوعة من الأسواق»(54).

لكن ماذا يعني بالتحديد «سلوك تعظيم المنفعة»؟ هل هو الأمر نفسه مثل تعظيم السلوك بشكل عام (من دون أي قيود في ما يتعلق بما يجري تعظيمه)، أم هو تعظيم إنجاز المصلحة الذاتية للفرد بالتحديد؟ يضيع هذا التباين في جزء كبير من الاقتصاد الحديث، المستوحى من نظرية «التفضيل المستبان»(55)، حيث

---

(53) Christine Jolls, Cass R. Sunstein and Richard Thaler, «A Behavioral Approach to Law and Economics,» *Stanford Law Review*, vol. 50 (1998), p. 1476.

(54) Gary S. Becker, *The Economic Approach to Human Behavior* (Chicago; London: University of Chicago Press, 1976), p. 14.

(55) المساهمة الرائدة في نظرية «التفضيل المستبان» جاءت من بول صامويلسون. انظر: Paul A. Samuelson, «A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February 1938).

تبقى هذه النظرية تنويرية ومفيدة، لكنها لا تحتاج بالضرورة إلى مزاوجتها بتعريف المعظّم المعلن بوصفه المصلحة الذاتية أو الرفاه لمن يقوم بالاختيار. أناقش ذلك في: Sen, *Choice, Welfare.*

تعرّف «المنفعة» ببساطة أنها العنصر المُعَظّم الذي يبدو أن الشخص يعززه؛ وإضافة إلى ذلك، يستخدم مصطلح «المنفعة» بوصفه مصلحة ذاتية للشخص أو رفاهه. هكذا، يستخدم زوج من التحديدات المتفاوتة، في العادة ضمنيًا (بتسمية الفكرتين «منفعة»)، كحل سحري غريب يماثل الحصول على أرنب تجربة من قبعة تعريفية. نجد أمامنا إذًا تحديدًا غير مدقق لكيانين متفاوتين: (1) المنفعة بمعنى الشيء المعظم في السلوك الذي يختاره الشخص، و(2) المنفعة بمعنى المصلحة الذاتية (أو حتى الرفاه) للشخص.

يُعتبر هذا التحديد قياسيًا إلى حد ما في ما أصبح يسمى «نظرية الاختيار العقلاني»، وهي تسمية تمنح مدرسة متخصصة من الفكر مجمل مهمة عقلانية الاختيار، باختصار، من خلال القوة الخفية للتعريف (تساءلت عن هذه الاستراتيجية العامة بينما كنت أحتسي جعة «بيست بيتر» (Best Bitter) في إنكلترا، وبينما كنت أقيم في فندق «بيست ويسترن غروسفينور» (Best Western Grosvenor Hotel) في مطار سان فرانسيسكو). ولتجنب الغموض، والاعتراف بالحقيقة الكبرى القائلة بإمكان النظر إلى عقلانية الاختيار بطريقة مختلفة، فإنني أود تأكيد أن نظرية الاختيار العقلاني كانت مقاربة راسخة وحظيت بشعبية كبيرة أيضًا. وما يعزز قيمتها، كما أرى، هو أنها كرست فهمًا ملموسًا أن التفسيرات المنهجية - لا الوقتية - مطلوبة للظواهر السلوكية المشاهَدة، وأن في سلوك الإنسان كثيرًا من التناسق الذي يمكن العثور عليه في إطار تعظيمي[56]. وأعتقد أن هذا من الأصول الأساسية لهذه المقاربة.

في المقابل، فإن نظرية الاختيار العقلاني، لم تفسح المجال لبعض الدوافع المهمة والأسباب المعينة للاختيار، ومنها بعض المسائل التي اعتبرها آدم سميث أجزاء من «مشاعر أخلاقية» قياسية، وأدرجها إيمانويل كانط في مقتضيات العقلانية في الحياة الاجتماعية (في شكل «ضرورات قاطعة»). ولا تكمن نقطة الخلاف في أن هذه النظرية لا تستدعي هذه الدوافع والأسباب الكامنة وراء

---

(56) إنني أجادل في الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار» بأن بعضًا من تعقيدات السلوك الاختياري المهمة التي تتجنبها (ن. ا. ع) عادة (مثل عدم اكتمال التفضيلات واعتمادها على قائمة)، يمكن استيعابه أيضًا داخل إطار تعظيمي من طريق إعطاء تحليلات التعظيم ما تستحقه.

الاختيار دائمًا (يمكننا بالطبع المناقشة والجدال في شأن نطاق تطبيقها العادي)، لكنها لا تتيح إطلاقًا استدعاء هذه القيم والدوافع على هذا النحو لتفسير الاختيار العقلاني أو الفعلي. وبقدر ما تستوعب في داخلها السلوك الأخلاقي أو المبدئي اجتماعيًا، فإن ذلك يحدث من خلال حجج أداتية معقدة، تقترن بسلوك المصلحة الذاتية في النهاية (بطرائق ناقشتها بالفعل في المبحث الثامن من هذا الفصل). وقد نزعت نظرية الاختيار العقلاني إلى أن تختار، بشكل جائر إلى حد ما، رواية تفسيرية ضيقة للغاية، ورفضت أي فهم آخر منافس لما قد يكون كامنًا وراء تناسق الاختيارات واستخدام الأهداف والقيم.

استُخدمت استراتيجيا هذه الرواية على نطاق واسع - وبإبداع - لتفسير العالم واستخلاص نتائج سياسية بعيدة الأمد في الاقتصاد والسياسة والقانون. فعلى سبيل المثال، اعتمد تحليل «كفاءة» الترتيبات القانونية (ومنها «فرضية أن القانون العام كفوء»)[57] على تفسير المعظم بطريقة خاصة جدًا، وبالتحديد عند اعتباره انعكاسًا حصريًا لرفاه الشخص المعني. كما كان لعدم إدراج «أسباب اختيار» مختلفة تأثير مقيد بصفة خاصة في المدى التفسيري لنظرية الاختيار العقلاني. فالخيارات المستندة إلى أسباب اجتماعية أو أخلاقية أو تكاملية سياسيًا يجب أن يعاد تفسيرها، في هذه المقاربة، من خلال سعي ذكي إلى تحقيق المصلحة الذاتية (في ظل صلات أداتية معقدة، وعند الحاجة إليها في هذا الاستيعاب)، ما منح للدور التفسيري لهذه النظرية خاصية تدقيقية تقريبًا، تركّز على اكتشاف الأداتية الخفية، بدلًا من التسليم مباشرة بالأخلاقيات. لكن للأسف، فإن الأمور ليست كما تبدو (أو على الأقل كما بدت للمراقبين ذوي العقول البسيطة مثل سميث أو كانط).

سأتناول هذه المسألة الأساسية لاحقًا، لكن علي أن أناقش أولًا النقد المهم الذي قدمه جولز وسونشتاين وتالر[58] استنادًا إلى أعمالهم المبكرة[59]. فهم

---

(57) انظر: Richard A. Posner and Francesco Parisi, «An Introduction,» in: Richard A. Posner and Francesco Parisi, eds., *Law and Economics*, International Library of Critical Writings in Economics; 81. An Elgar Reference Collection (Cheltenham, Glos; Lyme, N. H.: Edward Elgar Pub., 1997), vol. 1: *Theoretical and Methodological Foundations*, p. xii.

(58) Jolls, Sunstein and Thaler, «A Behavioral Approach».

(59) للاطلاع على نقد عام واسع النطاق لنظرية الاختيار العقلاني، انظر: Anderson, *Value in Ethics*.

يركزون على جوانب أخرى من نظرية الاختيار العقلاني، من دون تدقيق افتراض تطابق اختيار المعظّم مع رفاه من قام بالاختيار. وفي المقابل، يركزون هجومهم على التقييدات الثلاثة، التي يسمونها على التوالي: «العقلانية المقيدة» (Bounded Rationality)، و«قوة الإرادة المقيدة»، و«المصلحة الذاتية المقيدة».

إن المسائل التي يناقشها جولز وسونشتاين وتالر تتسم بالجدية في حد ذاتها، ويجب ألا أتذمر من أنها لا تترابط بالمسألة التي أركز عليها الآن بالتحديد. فالمسألة الأولى، وهي **العقلانية المقيدة**، تتعلق بإمكان ألا يصل الأفراد في سلوكهم الفعلي إلى التعظيم بالكامل، ويمكن أن تقيدهم أسباب مختلفة، حلّلها هربرت سيمون (Herbert Simon) على نحو واسع(60). وهناك كتابات إمبيريقية مختلفة - منها المساهمات الرائدة لكل من كاهنمان (Kahneman)، وسلوفيك (Slovik)، وتفيرسكي (Tversky) - قدمت دلائل كثيرة على أن السلوك الفعلي للأشخاص ربما يحيد عن التعظيم المنهجي لأغراضهم وأهدافهم(61). ويتعلق هذا النقد بفرضية «السلوك العقلاني» كجهاز تنبؤ للسلوك الفعلي (موضوع مهم)، لكنه يقدم، في حد ذاته، أساسًا للتشكيك في صياغة العقلانية نفسها في نظرية الاختيار العقلاني.

تتناول المسألة الثانية، وهي **قوة الإرادة المقيدة** (Bounded Willpower)، حالات ابتعاد السلوك الفعلي عن إملاءات العقلانية؛ ويرجع ذلك في هذه الحالة إلى ضعف الإرادة أو عدم كفاية التحكم الذاتي للأسباب التي بحثها بتوسع توماس شيلينغ (Thomas Schelling)، على وجه الخصوص(62). وكلاهما يمثل إخفاق

---

(60) انظر: Herbert A. Simon: «A Behavioral Model of Rational Choice,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 69, no. 1 (1955), and *Models of Thought*.

يناقش الفصلان الثالث «الاتساق الداخلي للاختيار» والرابع «التعظيم وفِعل الاختيار» في هذا الكتاب مسائل ذات صلة.

(61) انظر، بالتحديد: Daniel Kahneman, Paul Slovic and Amos Tversky, eds., *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982), and Thaler, *Quasi Rational*.

(62) انظر: Thomas C. Schelling, «The Intimate Contest for Self-Command,» chap. 3, and «Ethics, Law, and the Exercise of Self-Command,» chap. 4. in: Thomas C. Schelling, *Choice and Consequence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984).

الأفراد في امتلاك العقلانية «الكاملة»، وربما يلائمان نمطًا عامًّا للسلوك الذي سماه تالر «شبه عقلاني»(63). فكل منهما يمثل مسألة غاية في الخطورة تواجهها مقاربة نظرية الاختيار العقلاني؛ لكن علي أن أؤكد، من أجل الاحتفاظ بالفصل بين تباين الانتقادات، أن أيًّا من المناقشتين لا يتطرق إلى تفسير المعظّم (حيث يلاحظ افتراقهما).

بيد أن المسألة الثالثة، وهي **المصلحة الذاتية المقيدة** (Bounded Self-Interest) تتعلق بشكل مباشر بصيغة السلوك العقلاني ومضمونه. وفي هذا التوجه، لا يقتصر الأمر عند جولز وسونشتاين وتالر على السماح لأنواع عادية من الإيثار (كما يتبين، مثلًا في قرارات الوصية)، وإنما يشمل أيضًا حقيقة أن «الأشخاص يهتمون بالحصول على معاملة منصفة، ويرغبون في معاملة الآخرين بإنصاف إذا كان هؤلاء الآخرون أنفسهم يتصرفون بإنصاف»(64). وتتسم حالات الافتراق هذه بأهمية كبيرة في تفسير حالات بعينها ملحوظة في اتساق السلوك. كما أنها تساعد في تفسير مواجهة بعض الصعوبة في بعض حالات الاتساق الملحوظة مع نظرية الاختيار العقلاني، ومنها تقديم تفسير ملائم لاعتماد استراتيجيات «العين بالعين» في مباريات على نمط «معضلة السجين» واللجوء إليها، وفي التعامل مع الملاحظات المتعلقة بسلوك عدم مراعاة الذات بالكامل في «مباريات الإنذار الأخير» (حيث يبدو أن الأشخاص يستجيبون مباشرة للعلاقات مع الآخرين). وبالنظر إلى مصلحة الإنسان ورفاهه نظرة أقل أنانية، يدرك جولز وسونشتاين وتالر مختلف الأنماط الملحوظة، ويمنحون «التعليل» حيزًا أكبر مما يمكن أن توفره الصيغة الضيقة لنظرية الاختيار العقلاني. وهذه مساهمات مهمة.

مع ذلك، للحفاظ على تباين الانتقادات المختلفة، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن جولز وسونشتاين وتالر لا يتتبعون التناقض بين مفهوم المنفعة بوصفها المعظم من السلوك، وفكرة المنفعة بوصفها تمثل المصلحة الذاتية للأفراد المعنيين؛ بل يفسرون أسباب الابتعاد عن الصيغة الضيقة لنظرية الاختيار العقلاني بتقديم كل شيء في رؤية أوسع نطاقًا للمصلحة الذاتية نفسها. يرغب الأشخاص في «معاملة

---

(63) Thaler, *Quasi Rational.*

(64) Jolls, Sunstein and Thaler, «A Behavioral Approach,» p. 1479.

الآخرين بإنصاف» إلى الحد الذي يتمتعون فيه بذلك، أو أنهم - بخلاف ذلك - يصبحون أفضل حالًا نتيجة ذلك، لا لأنهم يرون الأمر باعتباره التزامًا عليهم الامتثال له، سواء أكانوا يستمتعون به أم لا، أم يستفيدون منه.

في الواقع، اعتبر جولز وسونشتاين وتالر أن نقدهم يستند إلى «حقيقة مهمة تتعلق بدالّة المنفعة عند أغلبية الأشخاص». وواصلوا قائلين: «وهكذا، فإننا لا نتساءل هنا عن فكرة تعظيم المنفعة، بل عن الافتراضات المشتركة المتعلقة التي تنطوي عليها»[65]. هناك ثلاثة جوانب متباينة في الصيغة الضيقة لنظرية الاختيار العقلاني:

نظرية الاختيار العقلاني- 1: إن السلوك عادي لاعتباره سلوكًا تعظيميًّا يتمتع بمعظّم قابل للتحديد.

نظرية الاختيار العقلاني- 2: يمكن تفسير المعظّم بوصفه المصلحة الذاتية للشخص.

نظرية الاختيار العقلاني- 3: إن المصلحة الذاتية للشخص أنانية على نحو ضيق، ولا تتأثر بمصالح الآخرين وبتجرّد السيرورات.

في نقدهم الثالث «المصلحة الذاتية المقيدة»، يرفض جولز وسونشتاين وتالر نظرية الاختيار العقلاني- 3 من دون مناقشة الشكل التعظيمي لنظرية الاختيار العقلاني- 3، لكنهم - وهو أمر مهم في هذا السياق - لا يناقشون أيضًا نظرية الاختيار العقلاني- 2. ونظرًا إلى الغموض الذي يكتنف مصطلح «تعظيم المنفعة» (والإرباك الذي يولده - كما ناقشنا سابقًا - الاستخدام المزدوج لمصطلح «المنفعة»)، فمن الضروري معرفة ما يطالب به جولز وسونشتاين وتالر وما لا يقبلونه. ومن المهم أن نفهم ما لا تتضمنه عدم نظرية الاختيار العقلاني- 2، وما لا تتضمنه نظرية الاختيار العقلاني- 1، حتى نعرف ما ينتقدونه.

تجدر الإشارة أيضًا، في هذا السياق، إلى أن أحد القادة الرئيسين لقواعد نظرية الاختيار العقلاني، غاري بيكر (لا غير)، أنجز عملًا رائدًا في رفض نظرية

(65) المصدر نفسه، ص 1479.

الاختيار العقلاني - 3، وفي الربط بين مقاربة نظرية الاختيار العقلاني ووظائف المنفعة التي تُسلم فعلًا بالعناية بالآخرين، وتستوعب ضمن مفهوم المصلحة الذاتية اعتبارات يمكن اعتبار أنها غير أنانية[66]. وفي الواقع، لا يتطلب الاهتمام بالمصلحة الذاتية أن يكون المرء أنانيًا بأي شكل من الأشكال، ما دام في إمكانه أن يشعر بالفرح والألم نتيجة التعاطف مع الآخرين، وهذه الأفراح والآلام المشتقة تخص المرء في الأساس[67]. يمضي بنا جولز وسونشتاين وتالر عبر مسار تقليص توصيف أنانية المصلحة الذاتية، وتتسم التوسعات التي يقترحونها - ولا سيما تلك المتعلقة بإنصاف السيرورات - بمعقولية إمبيريقية وقيمة تفسيرية كبيرة. لكن عداءهم لأسس مقاربة نظرية الاختيار العقلاني لا يتعدى استثناء غاري بيكر استيعاب الاهتمام بالآخرين داخل وظيفة المنفعة عند الأشخاص المعنيين[68]. في واقع الأمر، قام جولز وسونشتاين وتالر بتوسيع ما وسعه بيكر[69]، وعلى الرغم من الشعور بالامتنان للتوسع الذي استكشفوه بوضوح وصاغوه ودافعوا عنه (وللانتقادات الأخرى المتعلقة بنظرية الاختيار العقلاني التي قدموها بصورة مقنعة)، فإن مسألة كبيرة لم تُطرح، تتعلق بنظرية الاختيار العقلاني - 2.

لم تُعالج هذه المسألة بالذات في كثير من الانتقادات والدفاعات المتشابكة والجوهرية لنظرية الاختيار العقلاني، التي طُرحت حديثًا في هذا الحقل البحثي المفعم بالحيوية. على سبيل المثال، جادلت دبرا ساتز وجون فيريجون بقوة في ورقة بحثية مهمة أن «نظرية الاختيار العقلاني تتسق والتفسيرات غير السيكولوجية التي تحظى بالقبول في بعض السياقات»[70]. ويوافقان على التشخيص «الخارجي»

---

(66) انظر: Gary S. Becker: *The Economic Approach*, and *Accounting for Tastes* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

(67) ترتبط بهذه المسألة بمناقشة التباين بين «التعاطف» و«الالتزام» الواردة في: Sen, «Rational Fools».

هناك تعارض بين المصلحة الذاتية (التي تُسلم بالتعاطف) والأنانية (التي لا تُسلم به). أما الالتزام، فيأخذنا إلى ما يتجاوزهما.

(68) انظر أيضًا توسيع غاري بيكر لتحليله عند دمج كثير من خصائص الأنانية في الصيغة، واستخدام ميولات الفرد وتفضيلاته: Becker, *Accounting for Tastes*.

(69) Jolls, Sunstein and Thaler, «A Behavioral Approach».

(70) Debra Satz and John Ferejohn, «Rational Choice and Social Theory,» *Journal of Philosophy*, vol. 91, no. 2 (February 1994), p. 71.

القائل إن «كل ما تستلزمه هذه العقلانية الرسمية هو أن يكون فِعل الشخص الفاعل قابلًا للتفسير كما لو كان الشخص يُعظم التفضيلات»[71]، الأمر الذي يماثل كثيرًا نظرية الاختيار العقلاني - 1. وسأناقش (في المبحث الحادي عشر من هذا الفصل) أن «العقلانية» يجب أن تتطلب ما هو أكثر من ذلك (ولا سيما، أن تفضيلات المرء يمكن أن تجاوز تدقيقه النقدي)، لكنني لا أرغب بالتأكيد في أن أجادل عن الحاجة إلى اختيار عقلاني للتوافق مع السلوك التعظيمي، ولا سيما نظرية الاختيار العقلاني - 1[72].

بيد أن نظرية الاختيار العقلاني يجب أن تتجاوز ما «تستتبعه العقلانية الرسمية» لتقديم تفسير لما يحدث، وهو موضوع عند نظرية الاختيار العقلاني الكثير لتطرحه فيه. كانت نظرية الاختيار العقلاني - 2 تتسم بأهمية حاسمة في هذه السيرورة. على سبيل المثال، في البحث عن المنطق الأداتي المعقد الذي يكمن في تفسير لماذا «يبدو» أن الأشخاص يمضون ضد مصالحهم الذاتية (ناقشنا هذه النقطة سابقًا في المبحث الثامن من هذا الفصل). كما أن نظرية الاختيار العقلاني - 2 بالغة الأهمية أيضًا في الحفاظ على بعض النتائج التي أمكن الحصول عليها من خلال نظرية الاختيار العقلاني، مثل كفاءة الترتيبات القانونية (ومنها القانون العام)، أو كفاءة «باريتو» المتعلقة بآلية السوق[73]. ربما تبدو هذه المسائل أنها تتسبب بمشكلات لتشخيص ساتز - فيريجون نظرية الاختيار العقلاني: «لا تحمل نظرية الاختيار العقلاني أي التزام مسبق لآلية عليّة بعينها»[74]. وسواء كان الأمر «بداهيًا» أم لا،

---

(71) المصدر نفسه، ص 75.

(72) يمكن، في واقع الأمر، اعتبار نطاق السلوك «التعظيمي» أكثر امتدادًا مما يُفترض عادة. بعد الإشارة إلى أن «مفهوم القوة العقلانية البشرية، من حيث تعظيم مجموعة مكتملة ومتسقة من التفضيلات، ليس واقعيًا من الناحية النفسية»، يواصل ساتز وفريجون جدالهما أن «النظرية لا تحتاج إلى الاعتماد بشكل مباشر على أي نظرية للنفسية البشرية العقلانية» (المصدر نفسه، ص 74). بيد أنه ربما توجد مسألة أكثر أولوية تتعلق بعدم ضرورة اكتمال التفضيلات، أو بالاتساق الثنائي لما يُسمى التفضيلات المنكشفة في سلوك الاختيار، ليصبح السلوك مفهومًا بالكامل داخل إطار تعظيمي، من شأنه أن يتيح تفضيلات غير مكتملة فضلًا عن اعتمادها على قائمة. يناقش الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار» في هذا الكتاب هذه المسائل. انظر أيضًا: Lewin, «Economics and Psychology,» and Rabin, «Psychology and Economics».

(73) بيد أننا نجادل في الفصل السابع عشر «الأسواق والحريات» أن التوازن التنافسي العام يمكن توضيح كفاءته في فضاء الحرية من دون فرض (ن. ا. ع -2) و(ن. ا. ع -3).

(74) Satz and Ferejohn, p. 86.

يبدو أن نظرية الاختيار العقلاني - 2 بحاجة إلى منطق نظرية الاختيار العقلاني واستخدامها. وهنا تكمن المسألة الحرجة، بما يتناقض والحاجة إلى فرض نظرية الاختيار العقلاني - 1، التي لا تتميز بخصوصية بالنسبة إلى نظرية الاختيار العقلاني، كما أنها تحتل في الواقع موقعًا مركزيًّا بالنسبة إلى العقلانية بوجه عام (كما ناقشنا، وسنزيد في التحليل في المبحث الحادي عشر)، وانعدام ضرورة نظرية الاختيار العقلاني - 3 (التي أسقطها حتى غاري بيكر، وتعتبر غير ضرورية للتفسيرات والنتائج القياسية الخاصة بنظرية الاختيار العقلاني). وبمقارنة نظرية الاختيار العقلاني - 1 بنظرية الاختيار العقلاني - 3، فإنني أزعم أن الاختلاف المحوري يتعلق بنظرية الاختيار العقلاني - 2.

10. أربع سمات للذات

ترتبط التفاوتات التي كانت محل اهتمام المناقشة الواردة أعلاه ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي يمكن النظر من خلالها إلى «الذات». ومن المفيد، في هذا السياق، أن نميز بين ثلاثة جوانب مختلفة من «الذات»، وهي الجوانب التي تُستدعى بشكل أو آخر عند التوصيف القياسي للمصلحة الذاتية، ثم إجراء مقارنة بينها وبين الجانب الرابع من «الذات»؛ الجانب الذي يمكنه القيام بتدقيق ذاتي وتعليل. أتناول الجوانب القياسية الثلاثة في الفصل الخامس («الأهداف والالتزام والهوية») الذي نُشر أصلًا في المجلد الافتتاحي لمجلة **القانون والاقتصاد والتنظيم** (*Journal of Law, Economics and Organization*)، في عام 1985؛ حيث حاولت التمييز بين ثلاث طرائق مختلفة تحتل فيها الذات موقعًا مركزيًّا بالنسبة إلى تفضيلات واختيارات المصلحة الذاتية للمرء: (1) «الرفاه الأناني»، (2) «هدف الرفاه الذاتي»، و(3) «اختيار الهدف الذاتي». وأعتقد أن هذا التصنيف مفيد في التمييز بين المسائل المتباينة التي تنطوي عليها النقاشات المعاصرة في شأن دور المصلحة الذاتية في العقلانية، ومنها، من بين جملة أمور أخرى، توصيف العقلانية في نظرية الاختيار العقلاني. وسأدرس كلًّا منها، ثم أقارنها كلها بكل من نظامي التقويم الذاتي والتعليل[75].

---

(75) لأسباب تتعلق بالوضوح، تختلف قليلًا الأوصاف المستخدمة هنا عن الصياغات التي استخدمتها في الفصل الخامس «الأهداف والالتزام والهوية»، لكن المضامين الأساسية لهذه الأوصاف لا تختلف.

الرفاه الأناني: لا يعتمد رفاه الشخص إلا على استهلاكه، وغيره من سمات الثراء في حياته (من دون أي تعاطف أو كراهية تجاه الآخرين، ومن دون أي شاغل إجرائي).

هدف الرفاه الذاتي: الهدف الوحيد عند الشخص هو تعظيم رفاهه.

اختيار الهدف الذاتي: يجب أن ترتكز اختيارات الشخص على السعي إلى تحقيق أهدافه.

هذه المقتضيات مستقل بعضها عن بعض، ويمكن استخدامها - أو عدم استخدامها - في أي تركيبة. كما أن هذه المقتضيات الثلاثة مفروضة، في واقع الأمر، في النماذج التقليدية للسلوك العقلاني الذي يُنظر إليه من زاوية «السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية»[76]. في المقابل، تتمسك صيغة غاري بيكر بـ «هدف الرفاه الذاتي» و«اختيار الهدف الذاتي»، لكنها لا تتطلب على الإطلاق «الرفاه الأناني». فالشخص الذي يتأثر رفاهه بتقمصه العاطفي بؤس الآخرين (أو بمعاناتهم من ظلم بعض السيرورات، كما يطرح جولز وسونشتاين وتالر)، إنما يخالف شرط «الرفاه الأناني». بيد أن هذه الحقيقة لا تخبرنا أي شيء عمّا إذا كانت أهداف الشخص ستضم مباشرة اعتبارات تختلف عن رفاهه (مخالفة بذلك هدف الرفاه الذاتي)، أو ما إذا كانت اختيارات الشخص لن ترتكز بأشكالها كلها في كل حالة على السعي إلى تحقيق أهدافه (مخالفة بذلك اختيار الهدف الذاتي).

أما إذا تناولنا حالة من نوع آخر، فيمكن أن يشمل هدف هذا الشخص مقاصد تختلف عن تعظيم رفاهه، من دون أن يكون هذا الرفاه شيئًا أنانيًا. وربما لا يشعر الشخص أنه أفضل حالًا، أو أكثر سعادة، أو أكثر حظًّا، بسعيه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك ربما يصمم على تحقيق العدالة الاجتماعية لأنها «الشيء الصحيح الذي يجب القيام به». هذه حالة متطرفة نوعًا ما، لكن لا يوجد ثمة تناقض. وربما من الأكثر واقعية أن نتوقع الحالات التي يسعى فيها شخص إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لا لأن ذلك يجعله أكثر سعادة، أو أفضل حالًا،

---

(76) ينطبق ذلك، من بين جملة أمور أخرى، على «نظرية التوازن العام» القياسية من نمط أرو- دبريو. انظر: Debreu, *Theory of Value*, and Arrow, «An Extension of the Basic Theorems».

إنما لأنه ملتزم تلك القيمة. إن رفاهه، في هذه الحالة، قد يتأثر إيجابًا بإحساسه بالفرح أو بأي منافع شخصية أخرى كونه قادرًا على تحقيق العدالة الاجتماعية، لكنه - وهذه هي النقطة المهمة - لا يسعى إلى تحقيق هذه العدالة لمجرد رغبته في تعزيز رفاهه الشخصي، كما أن هذا التعزيز لا يقتصر على مدى ما يحققه ذلك من تقدم في رفاهه الشخصي.

في الواقع، من الطبيعي جدًا أن تتوقع أن لو سعى شخص ما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أو الإنصاف بالاستناد إلى «الالتزام»، إلى مكسب شخصي (مثل الفرح)، فيصح القول إنه إذا أخفق في هذا المسعى، أن يكون قد عانى على الأقل قليلاً الشعور بالخطأ، أو ربما الإحباط. لكن ثمة فرق كبير جدًا بين: (1) ملاحظة حقيقة أنه ربما يعاني إن لم يفعل الأمر الصحيح، و(2) الافتراض أن قراره أن يفعل الأمر الصحيح يرجع كلية إلى رغبته في تجنب المعاناة التي قد تنتج، بخلاف ذلك[77]. فربما يعاني بالفعل أو لا يعاني؛ إضافة إلى ذلك، ربما يكون مدى تلك المعاناة، عندما تحدث، محدودًا لتبرير هذا النوع من التضحية الذي ينطوي عليه السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أو الإنصاف على حساب خسارة شخصية بأساليب أخرى. لكن الأهم من ذلك، يتعين الاعتراف أن الالتزام يمكن أن يكون سببًا للفِعل بغض النظر عن معاناة أي خسارة شخصية نتيجة إخفاق الشخص في التزامه.

يُعتبر للتباين بين «التعاطف» و«الالتزام»[78] صلة في هذا المقام، بقدر ما تُعدّ هذه الأمور أسسًا ممكنة لسلوك آخر[79]. يشير التعاطف (بما في ذلك النفور، عندما يكون سلبيًا) إلى «تأثر رفاه شخص ما بحال آخرين» (على سبيل المثال، الشعور بالاكتئاب عند مشاهدة بؤس الآخرين)، بينما «الالتزام» هو «الاهتمام بتحطيم الارتباط الوثيق بين رفاه الفرد (مع التعاطف أو من دونه) واختيار الفِعل (على سبيل المثال، الالتزام بالمساعدة في تخفيف بعض البؤس عند الآخرين،

---

(77) للاطلاع على مناقشة مبكرة وشديدة الوضوح لهذه المسألة، بشكل يثير الإعجاب، انظر: Nagel, *The Possibility of Altruism.*

(78) نوقش في: Sen, «Rational Fools».

(79) انظر أيضًا: Mansbridge, ed., *Beyond Self-Interest*; Anderson, *Value in Ethics*, and Hausman and McPherson, *Economic Analysis.*

حتى وإن كان المرء لا يعانيه شخصيًا)». ينتهك التعاطف، في هذا التفسير، الرفاه الأناني، لكنه لا ينتهك بالضرورة المتطلبين الآخرين. من ناحية أخرى، لا حاجة إلى أن ينطوي الالتزام على انتهاك للرفاه الأناني، لكنه قد يتخذ شكل تعديل أهداف الشخص، بما قد يشمل آثار ذلك في الآخرين على نحو يتجاوز مدى تأثيرها في رفاهه الشخصي (منتهكًا بذلك هدف الرفاه الذاتي)؛ أو يمكن أن يغير الاختيار المُسبب عند الشخص من خلال اعترافه بأهداف أشخاص آخرين، بما يتجاوز دمج أهداف الأشخاص الآخرين بأهدافه هو (منتهكًا بذلك اختيار الهدف الذاتي).

كما سبق أن ناقشنا (في المبحث التاسع من هذا الفصل)، يلغي توسيع بيكر تمامًا متطلب الرفاه الأناني، لكنه لا يقف فعليًا ضد هدف الرفاه الذاتي أو اختيار الهدف الذاتي، اللذين تنطوي عليهما «نظرية الاختيار العقلاني - 2». وفي ظل وجود هذين الشرطين، يمكن بالتالي النظر إلى دالّة المنفعة التي يعظمها الشخص باعتبارها كلًّا من الشيء المعظّم عنده في الاختيار المسبب والتمثيل لمصلحة الشخص الذاتية.

لذلك، تكمن المسألة المحورية في الالتزام لا في التعاطف. فإذا كان استخدام نظرية الاختيار العقلاني في القانون والاقتصاد يجب أن تحافظ على ارتباطها الثابت بالسلوك عند السعي إلى تحقيق رفاه الفرد (وبالتالي تُعرّف المصلحة الذاتية على هذا النحو)، فإن مقتضيات هدف الرفاه الذاتي واختيار الهدف الذاتي تكون غير قابلة للتخفيف، الأمر الذي لا يطرح أي مشكلة في استيعاب الإيثار، وحتى الشواغل العلائقية والإجرائية التي ناقشها بيكر[80] وجولز وسونشتاين وتالر[81]، إنما يمكن التساؤل في شأنها في إطار أوسع نطاقًا من الدوافع البشرية التي تهيّئ الأسباب الأخلاقية أو الاجتماعية أو السياسية للاختيار الذي يأخذنا إلى ما يتجاوز النقطة المرجعية الحصرية للسعي من أجل تحقيق الرفاه الذاتي.

هذا هو الموضع الذي يمكن أن يُحدِث فيه الجانب الرابع المتعلق بالذات - في شكل تعليل شخصي وتدقيق ذاتي - فارقًا جوهريًا. فالشخص ليس مجرد

---

(80) Becker: *The Economic Approach*, and *Accounting for Tastes.*

(81) Jolls, Sunstein and Thaler, «A Behavioral Approach».

كيان يمكنه التمتع باستهلاكه وخبرته وتقدير رفاهه، وتملك أهدافه؛ بل هو أيضًا كيان يمكنه النظر في القيم والأهداف ثم الاختيار في ضوئها. فخياراتنا يجب ألا تسير بلا هوادة وفق خبراتنا في الاستهلاك أو الرفاه، أو تترجم ببساطة الأهداف المتصوَّرة إلى فِعل. يمكننا أن نسأل ماذا نريد أن نفعل وكيف؛ وفي هذا السياق، نختبر أيضًا ما يجب أن نريده وكيف. ربما تحركنا كثيرًا الشواغل الأخلاقية أو الأسباب الاجتماعية، أو ربما لا تحركنا، لكننا لسنا ممنوعين من دراسة تلك التساؤلات عند تشكيل قيمنا، وإذا لزم الأمر إعادة النظر في أهدافنا في ضوء ذلك.

يمكن أن يسمح هذا الإطار الأوسع نطاقًا بالاعتراف بالأهداف التي لا تُختزل حصرًا في رفاه المرء، والاعتراف بقيم السلوك الاجتماعي الملائم على سبيل المثال، في ظل فهم أهداف الآخرين الذين يعيشون في المجتمع. فتعليل المرء لا يحتاج، بالطبع، دائمًا - أو حتى في كثير من الأحيان - أن يصل به إلى أحد هذه الأهداف والقيم الأوسع نطاقًا (ثمة حيز للتنويعات المختلفة هنا)، لكن هذه الشواغل الرحبة لا يمكن استبعادها على أسس زائفة تستبعدها العقلانية. ثمة حيز للاشتباك هنا، ولا يمكن تسويته قبل الأوان بناء على الأسس المزعومة للـ «لاعقلانية» (1) وجود أهداف تختلف عن تعزيز الرفاه الذاتي للمرء (بغض النظر عن رفاه الآخرين ونزاهة السيرورات التي تنطوي عليها)، أو (2) إقرار قيم تختلف عن أقصى إنجاز لأهداف المرء الذاتية (بصرف النظر عن أهداف الآخرين). في الواقع، يمكن لشخص أن يختار أن يكون خسيسًا من دون أن يكون لاعقلانيًّا، لكن العقلانية لا تتطلب في الواقع هذه الخسّة. إن افتراض بعض الحتمية هنا، هو بمنزلة إنكار سمة مركزية من سمات «الذات»، أي القدرة على التعليل والقيام بالمراجعة والتدقيق. ولا يقتصر أفق ذات المرء على تعظيم المصلحة الذاتية.

11. التعظيم وما بعده

أنتقل الآن إلى المقاربة الثالثة للعقلانية، وهي التعظيم بشكل عام، الأمر الذي سيسمح لنا بإسقاط «نظرية الاختيار العقلاني - 2»، من دون إسقاط «نظرية الاختيار العقلاني - 1». إن نطاق امتداد هذه المقاربة أكبر كثيرًا من تعظيم المصلحة الذاتية، نظرًا إلى أن الشخص يمكنه استيعاب أنواع مختلفة من الأهداف والقيم في إطار تعظيمي. وعلى الرغم من أن ليس من غير المألوف في استخدامات اللغة

الإنكليزية الإشارة إلى شخص شديد الأنانية باعتباره «تعظيميًّا» عنيدًا (ولا يعد هذا عادة ثناء)، فإن هذا الاستخدام اللغوي بعينه يقوم على افتراض مضاف، فحواه أن ما يُعظمه الشخص هو رفاهه الشخصي ومصالحه الشخصية. لكن الشخص غير الأناني الذي يريد تعظيم الرفاه الاجتماعي الكلي مثلًا، أو سمة ما للإنصاف أو العدالة الاجتماعية، لا يحتاج إلى استثناء تعظيم السلوك.

هناك صعوبة أقل كثيرًا لاستيعاب مقاربة التعظيم العام ضمن توصيف العقلانية المستخدم هنا (الذي يتطلب تفكيرًا منهجيًّا واختيارًا مدققًا)، مقارنة بالمشكلات التي تميل إلى البروز – التي سبقت مناقشتها – عند التعامل مع الصيغ القياسية الأخرى (تحديدًا، الاتساق الداخلي للاختيار وتعظيم المصلحة الذاتية). تتسم مقاربة التعظيم بالتساهل الشديد، ولا تستبعد الاحتمالات المعقولة (مثل الإيثار أو التعظيم الملتزم اجتماعيًّا)؛ وفي الوقت نفسه، فإن مقتضياتها ليست جوفاء (إذ تتطلب انضباط التفكير المنهجي والاختيار المدقق).

بيد أن مقاربة التعظيم مقيدة أيضًا بوصفها توصيفًا للعقلانية والاختيار العقلاني (بالمعنى الواسع، لا بوصفها نظرية الاختيار العقلاني). ثمة حاجة إلى بعض المؤهلات على الأقل، ولا بد من توكيدها. **أولًا**، نجد في الأدبيات النظرية القياسية للاختيار أن تعريف فرع التعظيم يتسم غالبًا بالضيق الشديد، مع الإصرار (إن كان ضمنيًّا فحسب) على اكتمال المفاضلة التي تقوم عليها الاختيارات، وعلى تعريف التفضيلات وفقًا لصيرورات الذروة حصرًا، مع عدم مراعاة السيرورات (وبالتالي الصيرورات الشاملة). بيد أن هذه القيود لا تحتاج إليها سمات التعظيم في الرياضيات، ولا هي معادية للتعليل عمّا يمكن أن يشمله المرء في أهدافه، كما يوضح الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار». على أنه من المهم استيعاب هذه النقطة العامة ومضمونها أن ما يُنظر إليه أحيانًا بوصفه سمات ضرورية للتعظيم (على سبيل المثال، البديهة «الضعيفة» أو «القوية» لـ «التفضيل المستبان»)، لا يلزم أن يكون متطلبًا للسلوك التعظيمي، ويمكن أحيانًا أن يعاديه (للتوضيح، انظر الفصل الرابع). يجب أن يتسق اختيار بديهيات السلوك التعظيمي وطبيعة الأهداف الجوهرية، لا أن يتبع صيغًا ميكانيكية للتناسق المزعوم. أتناول هذه المسائل، التي تُعد أساسية للتفكير القائم على البديهيات، بمزيد من التوضيح في الفصل السادس «العقلانية وعدم اليقين» والفصل السابع «الاختيار غير الثنائي والتفضيل».

يتعلق الشاغل الثاني بحقيقة أن أي ممارسة للتعظيم يجب أن تعتمد على ما يعرفه المرء. إن موضوع «المعلومات اللامتماثلة» الذي شهدت الأعوام الأخيرة كتابات كثيرة مثيرة للاهتمام في شأنه (ولا سيما في توضيح العواقب بعيدة الأمد المترتبة على هذه الظاهرة التي تبدو بسيطة)[82]، لا يتطلب، في حد ذاته، أي ابتعاد عن موضوع السلوك التعظيمي الذي يعرفه المرء. لكن، في حين أن من المعقول جدًا الاعتماد على معلومات المرء، فإن العقلانية تتطلب بذل جهد معقول لتوسيع نطاق معرفة الفرد، ولا سيما عندما تكون هذه المعرفة مقيدة بوضوح. ثمة تخوم لهذا الشاغل مع مسائل أخرى، منها تكلفة اكتساب المعلومات وصعوبة - ربما حتى استحالة - المعرفة المسبقة للتكلفة الفعلية لاكتساب بعض المعلومات، ومدى معقولية الاستقرار على صيغة أو أخرى من «العقلانية المقيدة»، مع معرفة الضرورة الملحة لصنع القرار وحدود سرعة التوسع المعلوماتي وفاعلية تكلفته[83]. هناك أيضًا الأدبيات الممتعة - والكثيرة - في شأن كيفية إدراج اللايقين في صوغ الاختيار العقلاني[84]. يتناول الفصل السادس «العقلانية وعدم اليقين» بعض المسائل في هذا المجال[85]. وإذا لم أتابع هذه المسائل هنا، فذلك يرجع

---

(82) انظر، على سبيل المثال: George A. Akerlof: «The Market for «Lemons»: Quality Uncertainty and the Market Mechanism,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 84, no. 3 (August 1970), and *An Economic Theorist's Book of Tales*; Michael Spence: «Job Market Signaling,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 87, no. 3 (August 1973), and «Time and Communication in Economic and Social Interaction,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 87, no. 4 (November 1973); Joseph E. Stiglitz: «Approaches to the Economics of Discrimination,» *American Economic Review*, vol. 63, no. 2: *Papers and Proceedings of the Eighty-fifth Annual Meeting of the American Economic Association* (May 1973), and «Information and Economic Analysis: A Perspective,» *Economic Journal*, vol. 95 (1985); Michael Rothschild and Joseph Stiglitz, «Equilibrium in Competitive Insurance Markets: An Essay on the Economics of Imperfect Information,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 90, no. 4 (November 1976), and Sanford Grossman and Joseph Stiglitz, «On the Impossibility of Informationally Efficient Markets,» *American Economic Review*, vol. 70, no. 3 (June 1980).

(83) انظر بالتحديد: Simon: «A Behavioral Model;» *Models of Man*, and *Models of Thought*.

(84) للاطلاع على مجموعة مفيدة من المقالات عن هذا الموضوع، انظر: Kenneth J. Arrow [et al.], eds., *The Rational Foundations of Economic Behaviour: Proceedings of the IEA Conference Held in Turin, Italy* (Houndmills, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1996).

انظر أيضًا: Anand, *Foundations of Rational Choice*.

(85) انظر أيضًا التساؤلات التأسيسية المهمة المطروحة عند: Avishai Margalit and Menahem Yaari, «Rationality and Comprehension,» in: Arrow [et al.], eds., *The Rational Foundations*.

حول فهمنا اللايقين وعواقبه، بدءًا من التفسير الكلاسيكي لـ: Robert J. Aumann: «Agreeing to =

إلى رغبتي في التركيز فحسب، في هذه المقالة خصوصًا، على مسائل أخرى، بدلًا من التشكك في الأهمية الأساسية لها في ما يتعلق بالعقلانية بصورة عامة وتفسير العقلانية القائم على التعظيم خصوصًا.

ثالثًا، بصرف النظر عن مسألة المعلومات، يجب أن نعترف أيضًا أن السلوك التعظيمي هو في الأغلب شرط ضروري للعقلانية، ويكاد يكون شرطًا كافيًا أيضًا. فلا يقتصر استخدام التعليل على السعي من أجل مجموعة ما من الأهداف والقيم، وإنما على مراجعتها والتدقيق بها أيضًا. قد يتسم السلوك التعظيمي أحيانًا بالغباء الواضح والافتقار إلى التقويم المسبب، اعتمادًا على ما يُعظم(86). فالعقلانية لا يمكن أن تكون مجرد متطلب أساسي للسعي من أجل مجموعة ما - دونما تدقيق - من الأهداف والقيم.

لنتصور أن شخصًا ما منشغل بقطع جميع أصابع قدميه بسكين غير حادة. نسأله لماذا يسلك هذا السلوك الطائش، ويجيب أن هدفه في الواقع هو التخلص من أصابع قدميه لأن هذا ما «يشعر أنه يريده». نسأله: «هل درست النتائج المترتبة على عدم وجود أصابع في قدميك؟»، فيجيب: «كلا، لم أفعل ولن أفعل، لأن قطع أصابع قدمي هو بالتأكيد ما أرغب فيه، هذا هدفي الرئيس، وأنا أدرك أنني عقلاني تمامًا ما دمت أسعى إلى تحقيق هدفي بذكاء ومنهجية». إذا كان التعظيم هو المطلوب للعقلانية، فإن في إمكانه بالفعل أن يزعم أنه عقلاني. من هنا يمكننا سلك اتجاهين مختلفين: إما قبول أن السلوك التعظيمي كافٍ للعقلانية، ولا نجادل أكثر من ذلك، وإن كنا ربما نضيف فحسب أن على بطلنا أن يستخدم سكينًا حادة أكثر بدلًا من استخدام سكين غير حادة، نظرًا إلى أن ذلك سيخدم بصورة أفضل هدفه المتمثل في قطع أصابع قدميه (وفقًا لتوصيف بوسنر (Posner) لعام 1998 للعقلانية بوصفها «اختيار أفضل الوسائل لتحقيق غايات من يقوم بالاختيار»،

Disagree» *Annals of Statistics*, vol. 4, no. 6 (November 1976), and «Notes on Interactive Epistemology,» = (Unpublished Manuscript, version of 17 July 1992).

لقد حاولت التعليق على هذه المسألة في: Arrow [et al.], eds., *The Rational Foundations.*

(86) وهذا هو السبب، كما طرحت سابقًا، في ضرورة أن نتجاوز زعم ديبرا ساتز وجون فيريجون بأن «كل ما تستلزمه تلك العقلانية الرسمية هو قابلية تفسير الفِعل كما لو أن الفاعل يُعظم التفضيلات». انظر: Satz and Ferejohn, p .75.

نحن بحاجة إلى المزيد. لكن ساتز وفيريجون ربما يحاولان إجراء تباين هنا بين «العقلانية الرسمية» بالتحديد والعقلانية بوجه عام (على الرغم من أنهما لا يصفان الأخيرة).

ص 1551)[87]. أو يمكننا أن نرفض التعظيم، ونصر على أن قاطع الأصابع العنيد، كي يكون عقلانيًا، يجب أن يُخضِع تفضيلاته لتقويم وتدقيق نقدي. علينا أن نصر إذًا على أن السعي نحو أهداف ما بذكاء ومنهجية غير كافٍ.

إذا تُركنا للشعور بأن العقلانية لا يمكن إدراكها تمامًا بالسعي المنهجي نحو أهداف ما، وأنها تتطلب نوعًا من التدقيق النقدي للأهداف نفسها، فإن مقاربة «العقلانية بوصفها تعظيمًا» يجب النظر إليها، في حد ذاتها، باعتبارها توصيفًا غير كافٍ للعقلانية، على الرغم من إمكان اعتبارها ضرورية. إن التدقيق المعلّل لأهداف المرء يمكن، بطبيعة الحال، أن ينطوي على بعض التعقيد، لكنه قد يكون جزءًا مما تتطلبه العقلانية بالتأكيد. هذه هي رؤية العقلانية التي تناظر عن كثب المقاربة التي نتبعها هنا (من الفصل الثالث إلى الفصل السابع). فنظام التعظيم يضبطها جزئيًا، لكن لا يمكنه، بهذه النظرة الأوسع نطاقًا، اختزالها إلى مجرد سلوك تعظيمي.

لمزيد من التفصيل في شأن الحاجة إلى تدقيق معلّل، من المهم توضيح أن هذا الشرط لا ينطبق على تقويم أغراض المرء وأهدافه فحسب، وإنما ينطبق أيضًا على الحاجة إلى تدقيق قيم المرء وأولوياته لأخرى وتطبيقه، التي قد لا تُدركها مباشرة أهداف المرء الصريحة. قد نختار أن نفرض على أنفسنا قيودًا سلوكية معينة، على أساس العرف الاجتماعي، أو في هذا الشأن، على أساس منطق غير وجودي (وهي مسألة سنناقشها على نحو أكمل في مقالات كتاب **الحرية والعدالة**). على سبيل المثال، ربما يوجد سبب عند شخص ما لعدم سعيه بلا كلل إلى تحقيق أهدافه، عندما يجعل ذلك الآخرين يواجهون صعوبة شديدة في تحقيق أهدافهم. هذا النمط من التفكير (المتعلق بتجاوز حدود «اختيار الهدف الشخصي») يقوم على أساس «اجتماعي»، ناقشه بإسهاب إيمانويل كانط[88] وآدم سميث[89].

---

(87) على أنني يجب أن أضيف هنا أنه نظرًا إلى أنَّ بوسنر لا يتبنى نظرة تعظيم عامة تجاه العقلانية، إنما يتبنى تعظيم المصلحة الذاتية، فإن الحاجة إلى تدقيق «غايات القائم بالاختيار» يجب أن تكون جزءًا من نظرته إلى العقلانية. إن قاطع أصابع القدم العنيد ربما يخفق في أن يكون «تعظيميًا عقلانيًا من أجل تحقيق رضاه [النهائي]» (لإثارة صيغة مختلفة للعقلانية استخدمها بوسنر، انظر أيضًا: Richard A. Posner, «The *Law and Economics Movement*,» *American Economic Review*, vol. 77, no. 2 (1987), p. 5.

(88) Immanuel Kant, *The Critique of Practical Reason* (New York: Bobbs-Merrill, 1788).

(89) Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, 6th rev. ed. (London: T. Cadell, 1790).

بطبيعة الحال، ربما يقبل الشخص أو لا يقبل الحاجة إلى إعطاء وزن لهذا النمط من التفكير، استنادًا إلى مداولاته الشخصية: يرى جون رولز علاقة سببية في الحاجة إلى مثل هذا التفكير «الاجتماعي» كشرط لـ «المعقولية»، التي تُعدّ نوعًا من العقلانية الحساسة، وإن لم تتطلبها العقلانية وحدها[90]. ربما لا يوجد إكراه كي تكون «معقولًا» على أساس العقلانية فحسب، لكن الحاجة إلى تدقيق ما إذا كان اتباع المرء قواعد «المعقولية»، يمكن اعتباره جزءًا من استخدام التفكير النقدي الذي تتطلبه العقلانية بالفعل. قد يقرر شخص ما، حتى بعد هذا التدقيق، التمنع عن كثير من المعقولية (حتى عن أن يكون صاحب مصلحة شخصية تمامًا بالطريقة التي قد تفترضها نظرية الاختيار العقلاني)، فالتعللي لا يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ الجميع الموقف نفسه. فمقتضى العقلانية لا يتطلب كثيرًا من الاتساق مع أي مجموعة بعينها من الأهداف أو القيم، لكن أن تكون هذه الأهداف والقيم غير الهادفة قابلة للدعم من خلال تقويم وتدقيق دقيقين.

إن ذلك يترك المجال مفتوحًا أمام إمكان ألا يقتصر استرشاد الشخص على مجرد التدقيق في مجموعة من الأهداف، إنما أيضًا في القيم التي تؤهل السعي غير المقيد إلى تحقيق أهدافه. هناك أيضًا مشكلة إضافية، تتمثل في ما إذا كان تفكيرنا عمّا ينبغي أن نقوم به يحتاج إلى أن يستند بالضرورة إلى أنانيتنا (بشكل أو بآخر). فنحن نتصرف أحيانًا بوصفنا أعضاء في مجموعة (مثلًا: «نحن أدلينا بأصواتنا لمرشحنا») من دون أن نعتبر ذلك تصرفًا فرديًا في الأساس (مثلًا: «أنا أدليت بصوتي لمرشحنا»). قد يُغير ذلك من طبيعة وقوة بعض الأسئلة (مثل: «لماذا تكلّف نفسك عناء التصويت مع أنك تعرف ضعف احتمالات أن يُحدث صوتك الفردي فارقًا؟»)، ما دام في إمكان التفكير أن يفترض وجود فاعلية غير معزولة («كنا، كما ترى، نصوت معًا»). إن وحدة الفاعلية في الاختيار قد تكون

---

(90) انظر: John Rawls: *A Theory of Justice*; *Collected Papers*, Edited by Samuel Freeman (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), and *Justice as Fairness: A Restatement*, Edited by Erin Kelly (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001).

انظر أيضًا: Thomas M. Scanlon: «Contractualism and Utilitarianism,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), and *What We Owe to Each Other*; Erin Kelly, «Reasons, Motives, and Moral Justification: A Study of Moral Constructivism» (Ph. D. Dissertation, Harvard University, 1995), and Erin Kelly and Lionel McPherson, «On Tolerating the Unreasonable,» *Journal of Political Philosophy*, vol. 9, no. 1 (March 2001).

هي نفسها أوسع من العمل الفردي[91]. لكن قد توجد هنا حاجة إلى المضي بما يتجاوز اختيار الهدف الذاتي عند اعتبار أن الممارسة نفسها مختلفة.

عندما تأخذ خيارات الشخص في حسبانها مثل هذه العواقب الأوسع نطاقًا (ومنها الأفعال الجماعية، والسيرورات ...إلخ)، لا أهداف المرء الفردية فحسب، يبقى من الممكن أحيانًا أخذ دالة هدف من صنف «كما لو» في الحسبان، حيث من شأنها استيعاب هذه القيم الأوسع نطاقًا التي يمكن أن يعتبرها هذا الشخص تعظيمًا[92]. وربما لا تقتصر قوة القيود (التي تنشأ لأسباب أخلاقية أو لسواها من الأسباب) على الاندراج في ممارسة التعظيم (حيث تخضع في الواقع ممارسات التعظيم كلها لقيود ذاتية)، إنما تندرج أيضًا، إذا ما اختير ذلك، في مُعظّم موسع على نحو ملائم (انظر النظريتين 6.1 و6.2 في الفصل الرابع).

بناء على هذه التوضيحات، فإن نظام التعظيم (من دون استبعاد التفضيلات غير المكتملة، والاعتماد على قائمة الاختيارات، أو حساسية السيرورة) يمكن أن يعطينا فهمًا جيدًا لجزء مهم من نظام الاختيار العقلاني. بيد أن نطاق التعليل يمتد إلى أبعد من ذلك، ويشمل فحصًا دقيقًا للأهداف والقيم التي تكمن وراء أي سلوك تعظيمي. ربما يسفر الأمر أيضًا عن قيم مهمة، للأسباب التي نناقشها في الفصلين الرابع والخامس؛ إنها حالة إدراج بعض القيود المفروضة ذاتيًا (إضافةً إلى «قيود الجدوى» التي تنبع أصولها من الخارج) في ممارسة التعظيم.

12. ما فائدة العقلانية؟

إذا كانت العقلانية نظامًا بالفعل، يمكننا أن نسأل بشكل معقول: ما فائدة هذا النظام؟ قد يوجد بالطبع متعة وحفز فكري يتيحهما التفكير في العقلانية، وما ينجم عنهما من تحفيز عقلي. لكن يجب أن نسأل: وماذا أيضًا؟

---

(91) لقد ناقشنا الجوانب المختلفة لمسألة وحدة الفاعلية في: Amartya K. Sen: «Choice, Ordering and Morality,» and «Rational Fools;» Susan L. Hurley, *Natural Reasons: Personality and Polity* (New York: Oxford University Press, 1989), and Parfit, *Reasons and Persons*.

(92) عن هذا الموضوع، انظر: الفصول الرابع والخامس والسابع من هذا الكتاب. انظر أيضًا: Sen: «Choice, Ordering and Morality,» in: Anscombe [et al.], *Practical Reason*, and *Choice, Welfare, and Measurement*.

يمكن المحاجّة أن الفائدة **الأولى** والأكثر مباشرة للعقلانية يجب أن تكون معيارية: نحن نريد أن نفكر ونتصرف بحكمة وتعقل، لا بغباء أو تهور. فإذا كان فهم العقلانية يرتبط بإحكام بالاستخدام المنهجي للعقل، فإن الفائدة المعيارية للعقلانية تحتل الموقع المركزي[93].

ثانيًا، فائدة «الاختيار العقلاني» في الاقتصاد والتخصصات ذات الصلة تكون غير مباشرة، في كثير من الأحيان، ولا سيما عند استخدامها أداة للتنبؤ بالسلوك الفعلي، ما قد يطغى كثيرًا على الاستخدام المباشر للعقلانية. يتجه هذا البرنامج غير المباشر نحو التكهن بالسلوك الفعلي من خلال تمييز السلوك العقلاني بداية، ثم افتراض أن السلوك الفعلي سوف يتطابق مع السلوك العقلاني، أو في الأقل بصورة تقريبية. ويكون لفكرة العقلانية، في هذا الاستخدام غير المباشر، دور الوساطة؛ حيث تأخذنا إلى تحليل تنبؤي بافتراض السلوك العقلاني (جنبًا إلى جنب مع رؤية - هي عادة رؤية بسيطة - عمّا يجعل السلوك عقلانيًّا).

إن جزءًا جوهريًّا من الجاذبية البدهية لمقاربة «التنبؤ من خلال العقلانية» يكمن في إمكان التتبع - وربما التبسيط - الذي يمكن أن يوفره هذا الإجراء. كما يمكن، من خلال هذا الإجراء غير المباشر، استخدام افتراض السلوك العقلاني لإلقاء الضوء على الافتراضات السلوكية في التحليلات الاقتصادية والسياسية والقانونية. وهذه قد تكون مقاربة عامة، من دون تقليص الفهم لأي صيغة شديدة الضيق، لكن تطبيق «التنبؤ من خلال العقلانية» يميل - في أكثر استعمالاته شيوعًا - إلى الاعتماد على رؤية محددة جدًّا للعقلانية التي تتخذ شكلًا في ما يُسمى «نظرية الاختيار العقلاني» - ما يُطلق عليه نظرية الاختيار العقلاني في هذه المقالة. سبق لي مناقشة بعض المشكلات التي تنشأ في كل من: (1) الافتراض العام بعقلانية السلوك الفعلي، و(2) الافتراضات الخاصة الواردة في نظرية

---

(93) يصوغ روبرت نوزيك هذا الإقرار المركزي على النحو الآتي: «تمنحنا العقلانية معرفة أكبر وسيطرة أكبر على أفعالنا وأحاسيسنا، وعلى العالم». انظر: Nozick, *The Nature of Rationality*, p. 171.

يقدم تحليل نوزيك رؤى كثيرة متبصرة في مدى الاختيار العقلاني وتعقده، عندما لا يُختزل النظام إلى صيغة ميكانيكية. انظر أيضًا الكتابات الكلاسيكية القديمة: R. Duncan Luce and Howard Raiffa, *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey* (New York: Wiley, 1957), and Howard Raiffa, *Decision Analysis; Introductory Lectures on Choices under Uncertainty* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1968).

الاختيار العقلاني (انظر المباحث الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من هذا الفصل)، ولن أكرر هذه الموضوعات. بيد أن هناك مسألة - منهجية - إضافية تتعلق بتقويم الاستراتيجيا الأساسية في شأن اللجوء إلى التنبؤ من خلال افتراض العقلانية في السلوك البشري.

يرتبط الاستخدامان - المعياري المباشر والتنبؤي غير المباشر - ارتباطًا وثيقًا. في واقع الأمر، يُعدّ الاستخدام الثاني طفيليًّا في الأساس على الأول، لكن العكس غير صحيح. وقد يُسعد مُنظري الاختيار العقلاني أنفسهم تحليلُ ما تتطلبه العقلانية (بل ربما يسدون النصح في شأن كيفية التصرف بعقلانية)، من دون افتراض أن الأشخاص يتصرفون في الواقع - دائمًا أو حتى بوجه عام - وفقًا لما تمليه العقلانية. وتجدر الإشارة إلى هذه النقطة الأولية جدًّا، حيث يرجع ذلك في الأساس إلى أن الاستخدام غير المباشر للاختيار العقلاني كوسيلة للوصول إلى تنبؤ بالسلوك الفعلي كان منتشرًا في مدارس بعينها في الفكر الاقتصادي، والفكر السياسي، والفكر القانوني؛ إذ ربما كان الاهتمام المباشر لفهم طبيعة الاختيار العقلاني محجوبًا نسبيًا، إلى حد ما. وبالتالي، من المهم تذكير أنفسنا أننا يمكن أن نهتم بما يتطلبه الاختيار العقلاني من دون أن نرغب بالضرورة في افتراض أن هذا سينبئنا كيف يتصرف الأشخاص بالفعل[94].

ثالثًا، لا يقتصر الاهتمام غير المباشر بالعقلانية، مع ذلك، على التنبؤ (أو شرح) بالسلوك. هناك استخدامات أخرى ممكنة، يتعلق أحدها باستخدامنا الواسع النطاق للعقلانية في فهم ما يفعله الآخرون ولماذا، وما يعرفونه أيضًا، وما يمكن أن نتعلمه مما يعرفونه، وما إلى ذلك. على سبيل المثال، عند الوصول إلى مكتب مبيعات التذاكر في محطة السكك الحديد، إذا وجدنا عددًا من النوافذ البديلة وأمام كل منها طابورًا طويلًا باستثناء نافذة واحدة يبدو المسؤول موجودًا

---

(94) من المساهمات الكثيرة التي قدمتها الدراسات الإمبيريقية بعيدة الأمد عند كل من دانيال كاهنمان وسلوفيك وآموس تفرسكي، تحليلهم لابتعاد السلوك الفعلي الملحوظ عن مقتضيات السلوك العقلاني. انظر بالتحديد: Kahneman, Slovic and Tversky, eds., *Judgment under Uncertainty*.

انظر أيضًا عن تشخيص أسباب نشأة الميل نحو الابتعاد عن العقلانية في السلوك الفعلي وكيفيتها: Daniel McFadden, «Rationality for Economists,» *Journal of Risk and Uncertainty*, vol. 19, nos. 1-3 (December 1999).

فيها لكن من دون وجود طابور على الإطلاق، فإننا لا نميل إلى التوجه إلى هذه النافذة، مفترضين أن الآخرين يتجاهلون هذه الفرصة الرائعة لغباء فج أو لاعقلانية فجة. إن الافتراض الأساسي لشيء مثل الحد الأدنى من العقلانية، يجعلنا نبحث عن تفسير مختلف، كما يعطينا أيضًا الأساس لتشكيل نظرة أولية على الأقل تجاه «النافذة الخالية من الطوابير» (مثلًا، إنها لا تعمل لسبب ما).

قد نخطئ، بطبيعة الحال، ومن الممكن أن يتصرف كثر بغباء، أو أن خطأ شخص واحد قد يتبعه الآخرون لإنتاج تراكم من التشخيصات الزائفة[95]. لا تكمن النقطة هنا في أن هذا الاستخدام غير المباشر للعقلانية لفهم تصرفات الآخرين ينجح دائمًا، بل إن هذه المقاربة لا جدارة عقلانية ووظيفية لها، وأننا نستخدمها تكرارًا بكثير من المقبولية. وفي هذا الشأن أوضح دونالد ديفيدسون[96] (Donald Davidson)، من خلال سلسلة من المساهمات القاطعة، كيف يعتمد فهمنا لسلوك الآخرين وللعالم على تفسيرنا لأسباب سلوكهم.

إن إدراكنا الأسباب الكامنة وراء سلوك الآخرين لا يحتاج، بطبيعة الحال، إلى أن يجعلنا نقبلها بوصفها طريقة صحيحة للتصرف - أو ربما حتى بوصفها طريقة ذكية - كما لا يغرينا أن نتبنى تلك الأسباب في اختياراتنا؛ إذ تُعد الموافقة والمحاكاة مسألتين منفصلتين عن الإدراك والفطنة. وعند تقدير قيمة هذا التباين، فإن ثمة صلة لمجموعة السبل التي يمكن أن يعمل بوساطتها العقل، وقد ناقشناها أعلاه (ولا سيما في المباحث من الخامس إلى الثامن). فاستخدام العقلانية بالمعنى الواسع للاختيار المعلّل قد ينجح بقوة كبيرة، حتى عندما توجد تعريفات متباينة لمقتضيات العقلانية.

رابعًا، لا يقتصر استدعاء العقلانية على فهم الآخرين والعالم فحسب، وإنما يمتد ليشمل أيضًا الجهد الذي نبذله في التعاون أو المنافسة أو حتى في القتال، بما يتطلب منا اتخاذ وجهة نظر لما قد نتوقعه من الآخرين، إما بمبادرة منهم،

---

(95) قد يتولد سلوك القطيع من خلال سيرورة من هذا النوع، حيث يجادل الأشخاص كثيرًا، لكنهم ينجحون في التكرار التراكمي لافتراض خاطئ، انظر في هذا الشأن: Abhijit V. Banerjee, «A Simple Model of Herd Behavior,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 107, no. 3 (August 1992).

(96) Donald Davidson, *Essays on Actions and Events* (Oxford: Clarendon Press, 1985).

أو استجابة لما يمكن أن نفعله نحن أنفسنا. ويُعد ذلك، بطبيعة الحال، شاغلًا مركزيًّا في نظرية المباريات، وفي دراسة العلاقات الاستراتيجية بشكل عام؛ إذ أصبح الإقرار بأهمية هذه الاعتبارات في عالم الممارسة أوسع نطاقًا في العقود الأخيرة[97].

مجددًا، من المهم إعطاء الفكرة الواسعة للعقلانية ما تستحقه، وعدم السقوط في إغراء افتراض أن الآخرين سيختارون أفعالهم دائمًا في إطار تبسيطي للعقلانية المزعومة. على سبيل المثال، ارتكاز ردودهم بالكامل على مصلحة شخصية ذات تعريف ضيق بدلًا من إعطاء حيز للتعاطف أو الالتزام أو الامتنان (أو ربما ما يمكن أن نسميه الغضب المعقول أو السخط المبرر)[98]. يمنحنا التاريخ الفعلي للتعاون

---

(97) كان هناك الكثير من التفاعل بين نظرية الاختيار الاجتماعي والتحليل الاستراتيجي للألعاب؛ انظر بهذا الصدد، من بين كتابات أخرى: Allan Gibbard, «Manipulation of Voting Schemes: A General Result,» *Econometrica*, vol. 41, no. 4 (July 1973); Mark Allen Satterthwaite, «Strategy-Proofness and Arrow's Conditions: Existence and Correspondence Theorems for Voting Procedures and Social Welfare Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 2 (1975); Eric Maskin: «Social Welfare Functions on Restricted Domain» (Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1976); «The Theory of Implementation in Nash Equilibrium: A Survey,» in: Leonid Hurwicz, David Schmeidler and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985), and «Majority Rule, Social Welfare Functions, and Game Forms,» in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*; Ehud Kalai and E. Muller, «Characterization of Domains Admitting Nondictatorial Social Welfare Functions and Nonmanipulable Voting Procedures,» *Journal of Economic Theory*, vol. 16, no. 2 (December 1977); Prasanta K. Pattanaik, *Strategy and Group Choice*, with a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978); Jerry R. Green and Jean-Jacques Laffont, *Incentives in Public Decision-Making*, Studies in Public Economics; v. 1 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979); Laffont, ed., *Aggregation and Revelation*; Jean-Jacques Laffont and Eric Maskin, «The Theory of Incentives: An Overview,» in: Werner Hildenbrand, ed., *Advances in Economic Theory: Invited Papers for the Fourth World Congress of the Econometric Society at Aix-en-Provence, September 1980*, Econometric Society Monographs in Quantitative Economics; no. 1 (Cambridge; New York : Cambridge University Press, 1982); Moulin: *The Strategy of Social Choice*, and *Cooperative Microeconomics*; Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984); Ken Binmore, *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994); Bhaskar Dutta, «Reasonable Mechanisms and Nash Implementation,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-Examined*, and Eric Maskin and Tomas Sjostrom, «Implementation Theory» (Mimeo, Harvard University, Cambridge, MA, 1999).

(98) جرت دراسة الأنواع المختلفة لأسباب التعاون في كتابات مثل: Sen: «Choice, Ordering and Morality,» and *Choice, Welfare, and Measurement;* Parfit, *Reasons and Persons*; Akerlof, *An Economic Theorist's Book of Tales*; Hurley, *Natural Reasons*; McClennen, *Rationality and Dynamic Choice*; Brittan and Hamlin, eds., *Market Capitalism and Moral Values*, and Ben-Ner and Putterman, eds., *Economics, Values.*

والصراع في العالم دروسًا عدة، تأخذنا إلى ما يتجاوز الفهم الرسمي للأفعال وردات الفعل[99]. على سبيل المثال، الاعتراف بأن الآخرين ربما يشعرون أيضًا أنهم مقيدون بالقيود التي فرضوها على أنفسهم (الأمر الذي يمكن رؤيته، في المقابل، بأنهم يفضلون الصيرورات الشاملة لا مجرد صيرورات الذروة)، يمكن أن يُحدث تغييرًا جذريًا في طبيعة اللعبة (كما نوضح في «لعبة تمرير الفاكهة» في الفصل الرابع، الشكل (4-1).

خامسًا، ترتبط المفاهيم الواسعة للاختيار العقلاني ارتباطًا كبيرًا بنظرية الاختيار الاجتماعي، كما ناقشنا في المقالة التمهيدية الثانية (الفصل الثاني «إمكان الاختيار الاجتماعي»)، وفي الفصول من الفصل الثامن إلى الفصل الرابع عشر في القسم الثالث «العقلانية والاختيار الاجتماعي» والقسم الرابع «الحرية والاختيار الاجتماعي». وفي الواقع، فإن فهمًا ملائمًا لمقتضيات العقلانية (ومنها الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها تلك المقتضيات)، لا يمكن إلا أن يحتل موقعًا مركزيًا لإدراك وتقويم كيفية اتخاذ القرارات العامة بعقلانية[100]. وبالمثل، تظهر العقلانية بعدد من السبل المختلفة في نظرية الاختيار العام، وتحليل التكلفة والمنفعة، والتقويم المؤسسي (ومنها تقويم آلية السوق)، وتقويم السياسة العامة (مثل مقترحات الاستدامة البيئية)... وفي غيرها من ميادين العقل العملي[101].

---

(99) يمكن أن تعتمد نظرية العقلانية بشكل مثمر على الأدبيات المؤسسية واسعة النطاق التي أثرت إلى حد كبير في فهمنا التأثيرات التي تعمل على إمكانية وفاعلية الفِعل متبادل الاعتماد وما يرتبط به من تسهيلات تنظيمية. انظر، من بين كتابات أخرى: Oliver E. Williamson, *The Economic Institutions of Capitalism: Firms, Markets, Relational Contracting* (New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1985); North, *Institutions, Institutional Change*; Ostrom, *Governing the Commons*, and Blau, ed., *The Blackwell Companion.*

(100) انظر، على سبيل المثال: Dennis C. Mueller, *Public Choice II* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989); John Broome, *Weighing Goods: Equality, Uncertainty, and Time*, Economics and Philosophy (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1991), and Dasgupta, *An Inquiry into Well-Being*

(101) يمكن الاطلاع على بعض الأمثلة عن هذا الاستخدام في القسم الخامس من هذا الكتاب «المنظورات والسياسات»: الفصل الخامس عشر «الموضوعية الموضعية»، والسادس عشر «عن الرؤية الداروينية للتقدم»، والسابع عشر «الأسواق والحريات»، والثامن عشر «التقويم البيئي والاختيار الاجتماعي والتاسع عشر « نظام تحلل التكلفة والمنفعة تحليل التكلفة والمنفعة». وهناك أمثلة أخرى في مجال تحليل السياسة والأسباب العملية، في كتاب **الحرية والعدالة**.

13. ملاحظات ختامية

تغطي مقالات هذا الكتاب موضوعات منوعة. بيد أن لهذه الموضوعات كلها صلة، بطرائق مختلفة، بالموضوعين الرئيسين اللذين تسلط عليهما الضوء هذه المقالة الاستهلالية، وبالتحديد مقتضيات العقلانية وأهمية الحرية. تُعنى هذه المقالة بالتحديد بتوصيف العقلانية واستخدامها، ودور الحرية وأهميتها.

تركز المقالة التمهيدية الأخرى (الفصل الثاني «إمكان الاختيار الاجتماعي») بالتحديد على نظرية الاختيار الاجتماعي، ويُعنى بها الكثير من مقالات هذا الكتاب (ومنها الفصول من الفصل الثامن إلى الفصل الرابع عشر، وبشكل غير مباشر الفصول من الفصل الخامس عشر إلى الفصل التاسع عشر أيضًا). وكما حدث، يمكن اعتبار نظرية الاختيار الاجتماعي محاولة لفهم مقتضيات القرارات العقلانية بالنسبة إلى المجتمع، عندما يتمتع جميع أفراده بحرية المشاركة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، في عملية اتخاذ القرار؛ الأمر الذي يتضمن احترام أصواتهم وتأثيرهم وحقوقهم. وكانت الصلة بين العقلانية والحرية من ناحية، والاختيار الاجتماعي من ناحية أخرى، بمنزلة موضوع خاص لمحاضرات أرو التي ينتهي بها هذا الكتاب (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين).

إن وجهة النظر عن العقلانية، التي اتبعناها في هذه المقدمة وفي بعض مقالات هذا الكتاب (ولا سيما من الفصل الثالث إلى الفصل السابع)، ترى العقلانية علمًا، لا صيغة مفضلة أو مذهبًا جوهريًا. فالعقلانية تشمل استخدام التعليل لفهم وتقويم الأهداف والقيم، كما تنطوي أيضًا على استخدام هذه الأهداف والقيم للقيام باختيارات منهجية. هناك صراع في شأن الاعتقاد بضرورة السعي إلى تحقيق بعض الأهداف المحددة مسبقًا لتمثيل جوهر العقلانية، ما يتضمن معارضة الوضع الفريد المزعوم للمصلحة الذاتية باعتباره المستكشف الحصري للسلوك العقلاني. وفي الواقع، كما طرحنا في المبحث العاشر «أربع سمات للذات»، فإن الإصرار على السعي لأجل المصلحة الذاتية كضرورة لا مفر منها للعقلانية، يُفسد «الذات» من حيث هي كيان حر عاقل، من خلال التغاضي عن حرية التفكير في ما ينبغي أن يتبعه المرء. قد يبدو، ظاهريًا، أن مقاربة المصلحة الذاتية حيال العقلانية تستند إلى أهمية الذات، لكنها – حتى مع منحها امتيازًا للمصلحة الذاتية – تقوض

أيضًا التفكير الذاتي. وهي تنبذ القدرات الأكثر عمقًا للنفس البشرية التي تميزنا، بسبل شتى مختلفة، عن باقي أعضاء المملكة الحيوانية، وبالتحديد قدرتنا على التفكير وإجراء تدقيق مبني على الأسباب[102].

لا يعني ذلك، بالطبع، إنكار ما قد يسفر عنه الأمر - في كثير من الحالات - من أن يقود التدقيق المعلّل عند الشخص إلى الرأي القائل إن عليه أن يسعى بالفعل إلى تحقيق مصلحته الذاتية بما يستبعد الأهداف والقيم الأخرى كلها، حيث لا ضرورة هنا لذلك. فمجال العقلانية لا ينفي - بأي شكل كان - السعي نحو المصلحة الذاتية الخالصة، لكنه ليس إلزاميًّا أيضًا، ذلك أن دوره في العقلانية مشروط بالتدقيق الذاتي.

ينطبق الأمر نفسه على السلوك المستجيب اجتماعيًّا، الذي يسميه جون رولز السلوك «المعقول»، ما قد يخرج منتصرًا أيضًا في التدقيق النقدي (لأسباب يناقشها رولز[103] جيدًا، على الأسس التي أرساها إيمانويل كانط)؛ لكن - مجددًا - لا ضرورة لحدوث ذلك، على أساس العقلانية وحدها، استنادًا إلى مجرد مقتضيات التدقيق المعلّل. من الممكن أن تكمن مقتضيات الأخلاق والإنصاف في ذلك فحسب (يدرس كتاب **الحرية والعدالة**، هذه المشكلة على نطاق واسع)، لكن هذه مسألة أخرى، ما دام المنطق الأخلاقي هو نوع واحد فقط من التفكير، لا الطريقة الوحيدة لاستخدام العقل عمومًا[104].

لا تنطبق الحاجة إلى تدقيق معلّل على مراعاة الشواغل الأخلاقية والسياسية في الاختيارات الشخصية وفي الحياة الاجتماعية فحسب، إنما أيضًا على إدراج مقتضيات الحيطة. إن ما يكفي من إخفاقات تحوطية ينشأ بالتحديد، في واقع الأمر، من غياب تدقيق معلّل ملائم[105]. على سبيل المثال، إذا مات حمار

---

(102) يناقش روبرت نوزيك ببراعة أهمية هذا التباين. انظر: Nozick, *The Nature of Rationality.*

(103) Rawls, *A Theory of Justice.*

(104) عن هذا الموضوع، انظر: Bernard Williams, *Ethics and the Limits of Philosophy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985).

(105) إنني لا أطرح هنا، بطبيعة الحال، أنه عند مباشرة التدقيق لا يمكن الحصول على مساعدة من خبرة الآخرين وفهمهم، التي يمكن أن تتسم بمزاعم مشروعة في شأن انتباه المرء. لكن المسألة، في النهاية، ترجع للشخص - الشخص الراشد، الشخص المسؤول - كي يتعلم من الآخرين، ويقحم الحكمة - التي تأتي من أماكن أخرى - في تقويمه وتدقيقه.

بوريدان جوعًا بسبب إخفاقه في فهم نظام التعظيم بتفضيل غير مكتمل (أي اختيار إحدى كومتي القش لكن ليس أيًّا منهما)، فإن الحل يكمن في تدقيق أعمق. إن هذا التدقيق غير متقدم بدرجة كبيرة باستخدام صيغة خارجية ما، كبديهيات «الاختيار العقلاني» (مثل بديهيات «التفضيل المستبان»، الذي لن يصل بالحمار إلى أي شيء على الإطلاق)، أو موعظة شاملة، مثل «عليك أن تختار بذكاء» (من يجدون هذه النصيحة مفيدة، يستحقون تلك المساعدة بالكامل). إننا نحتاج إلى فهم أكثر اكتمالًا، حيث يمكن للآخرين تقديم المساعدة في شأن كيفية اتخاذ اختيارات معلّلة في ظل تفضيل غير مكتمل أو نزاعات غير محلولة[106]. يسفر النظر إلى الاختيار باعتباره اختيارًا يستند إلى تدقيق معلّل عن آثار بعيدة الأمد في شأن تعقيد اتخاذ القرار، ويرجع ذلك بالتحديد إلى اتساع مدى وصول العقل، الذي لا يمكن إدراكه ببديهيات مفتَرضة أو بمواعظ شديدة العمومية.

يجب أن أختم بالإشارة إلى بعض العيوب المحتملة لمقاربة العقلانية المُقدمة هنا - أو على الأقل، السمات التي قد يبدو أنها معيبة جدًا ولا تبعث على رضا بعضهم. تجدر الإشارة إلى هذه المسائل، لأن مصادر عدم الرضا هذا يجب الاعتراف بها ومواجهتها، وأيضًا لأنه قد توجد حاجة إلى زيادة عملية البحث لمتابعة ما حاولناه في مقالات هذا الكتاب. وآمل أن يتوافر تدقيق معلّل للدور المنوط بالتدقيق المعلّل في هذه المقاربة للعقلانية[107].

(1) **غياب اختبار مُعتمَد**: هناك مدى لا مفر منه في هذه المقاربة عند اتخاذ قرار في شأن ما إذا كان شخص ما عقلانيًّا من عدمه، ما قد يبدو لبعضهم أمرًا غير محبب إلى حد كبير، ولا سيما لمن يودون أن تكون نظرياتهم وأساليبهم حاسمة بالكامل، ومريحة حسابيًّا. إن رؤية العقلانية كنظام للتدقيق المعلّل لا تسفر عن - أو حتى تهدف إلى - توفير أي «اختبار» مُعتمَد في شأن ما إذا كان شخص ما عقلانيًّا أو لم يكن. إننا نُقاد إلى السؤال المتعلق بما إذا كانت اختيارات الشخص تتفق والتدقيق المعلّل الذي قد يجريه، وما إذا كنا نحن أنفسنا نقوم بما

---

(106) انظر الفصلين الثالث والرابع في هذا الكتاب، و Levi, *Hard Choices*.

(107) تكمن النقطة المطروحة هنا في النظر إلى العقلانية من حيث الحاجة إلى مطابقتها مع التدقيق المعلّل - وليس المسألة التأسيسية المتعلقة بأسباب احتياج المرء إلى استخدام العقل على الإطلاق. وأترك للقارئ الاشتباك مع المسألة الأخيرة (ولن أسأل حتى عن السبب الذي قد يعطيه شخص لرفض دور العقل).

يكفي من تدقيق معلّل؛ يمكننا حتى أن نقترح «معايير» مختلفة يمكن من خلالها معالجة هذه الأسئلة على نحو مفيد. لكن هذه المعايير العامة، حتى عندما تكون مطروحة بأوضح ما يمكن، لن تأخذنا إلى اختبارات بسيطة للعقلانية التي يمكن فحصها على الفور وتسويتها (على النقيض، مثلًا، من الشروط المزعومة في شأن «الاتساق الداخلي للاختيار»، مثل «بديهة التفضيل المستبان الضعيفة»)[108].

بيد أنه يجب الاعتراف بأن هذا النقص في الترجمة الحسابية البدهية ليس حرجًا كارثيًّا للمقاربة بالفعل. لا توجد صعوبة كبيرة في رؤية لاعقلانية الكثير من الخيارات، بما يتراوح بين إخفاق حمار بوريدان في التدقيق المعلّل، إلى سلوك غير ممحص بصراحة ويسبب متاعب عدة في العالم الذي نعيش فيه (ليس أقلها بالنسبة إلى الفاعلين أنفسهم). إن حقيقة أنه يصعب - أو حتى يستحيل - في بعض الحالات قول ما إذا كانت اختيارات الشخص تتوافق تمامًا والتدقيق المعلّل، لا ينبغي أن تكون مفاجأة إذا اعتبرنا العقلانية نظامًا معقدًا، بدلًا من رؤيتها كتطبيق ميكانيكي لمجموعة من الصيغ البسيطة. ففي حين يوجد نطاق لمزيد من العمل في شأن نمط المعايير التي يمكن استخدامها، فإنه تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تعظيم نطاق قابلية التطبيق - بغض النظر عن نوعية أو قوة حجة ذلك التطبيق - لا يشكل بالضرورة فضيلة عظيمة لنظام نقدي.

(2) **الاعتماد على تعليل الشخص ذاته:** قد تتعلق المسألة الثانية بحقيقة أن هذه المقاربة تعطي الشخص حرية كبيرة في شأن أنواع الأسباب التي يمكن استحضارها واستخدامها، ويتوقف الكثير على الشخص نفسه. ينبغي التأكيد على

---

(108) توجد مشكلة مماثلة في شأن إمكان اتخاذ قرار (Decidability) حول مقاربة العقلانية كتعظيم للمصلحة الذاتية. وفي الواقع، قد يبتعد السعي المعلّل للتعقل عن كونه بسيطًا. عن هذا الموضوع، انظر: Luce and Raiffa, *Games and Decisions*, and Raiffa, *Decision Analysis*.

وبدلًا من تناول تلك المسألة جوهريًّا (بما في ذلك التحقق مما إذا كان الأشخاص يسعون بذكاء نحو مصالحهم الذاتية)، فإن الكثير من استخدامات مقاربة المصلحة الذاتية «يفترض» ببساطة أن هذا هو الحال، كما يستلزمه اعتبار «المعظّم» المنكشف لدالة الاختيار الفعلية بمنزلة مصلحة الشخص الذاتية (وهو ما يناظر (ن. ا. ع -2) التي نوقشت سابقًا). انظر أيضًا، من بين نقاشات أخرى حول الفجوة بين السلوك الفعلي والسلوك المتعقل: Kahneman, Slovic and Tversky, eds., *Judgment under Uncertainty*; Thaler, *Quasi Rational*; Jolls, Sunstein and Thaler, «A Behavioral Approach,» and McFadden, «Rationality for Economists».

أن مقتضيات التدقيق المعلّل مرهقة، حتى عندما يقوم المرء نفسه بالتدقيق. ويجب عدم الخلط بين التدقيق والتأمل غير النقدي لتأكيد حواس المرء و«ردات فعله الباطنية». وفي الواقع، قد لا يصعب تحديد الحالات التي لم يباشر فيها الشخص بالفعل ذلك التدقيق بانفتاح ملائم. وعلى الرغم من ذلك، ستبقى هناك من دون شك حالات يقتنع من خلالها الشخص نفسه أنه قام بالفعل بهذا التدقيق (وتكون الاعتبارات الإضافية المطروحة أمامه مرفوضة باعتبارها شواغل جدية)، حتى على الرغم من عدم اقتناع الآخرين. وإذا بقيت هذه الاختلافات، فإن المقاربة لا تسفر عن طريقة تلقي بثقلها على المدقق المعاند.

مهما تكن خطورة هذا العيب، وما إذا كان عيبًا على الإطلاق فهو أمر أبعد ما يكون عن الوضوح. وبالتأكيد، حتى عندما تبقى اختلافات النوع محددة فحسب، فإنه يمكن تحديد ما يدور حوله النقاش وأين تكمن الاختلافات بالضبط. ويُعد هذا التأكيد جزءًا من وظيفة أي مقاربة للعقلانية. إضافة إلى ذلك، يمكن الزعم بأن حرية الشخص نفسه (أساس الخلاف) لا يمكن إلا أن تكون عاملًا رئيسًا لرؤية عريضة واسعة على نحو ملائم تجاه العقلانية باعتبارها نظامًا للفكر، وليست مفروضة من الخارج. إذا كانت العقلانية تنطوي على حرية منضبطة، فإن عدم فرض «اختبارات» مُملاة خارجيًّا يُعد جزءًا من تلك الحرية، تمامًا مثلما تُعتبر ضرورة إخضاع قرارات المرء وقيمه للتدقيق الصارم جزءًا من الضبط المطلوب.

تتسم الحرية محل البحث بأهمية خاصة، نظرًا إلى تنوع «أسباب الاختيار» الممكنة. وقد لا تقتصر الأسباب الممكنة، كما ناقشنا أعلاه، على شواغل المصلحة الذاتية فحسب (يميزها «الاختيار العقلاني» ضيق التوصيف أو نظرية الاختيار العقلاني)، وإنما تضم الأسباب المسؤولة اجتماعيًّا والمفهومة أخلاقيًّا (من النوع الذي حدد خطوطه العريضة سميث، أو كانط، أو رولز). وإذا كان يجب غلق الباب أمام أحدها، فإن ذلك ما يجب أن يفعله التدقيق الخاص بالشخص المعني - لا من الخارج، وفقًا لبعض الأسس المنهجية المزعومة التي تطرح أن العقلانية تتطلب إغلاق أحد الأبواب، حتى قبل أن تسنح الفرصة كي يصل الشخص إلى هناك. وإذا كانت الحرية التي تمنحها هذه المقاربة العقلانية معيبة، فهي في الوقت نفسه أحد أصوله الرئيسة.

يُعد التسليم بتنوع أسباب الاختيار مهمًّا أيضًا لفهم سلوك الآخرين وتفسيره (وهي مسألة سبقت مناقشتها، ودرسها بقوة دونالد ديفيدسون)(109). ولتوضيح ذلك، ننظر في قصة قديمة لمشاجرة بين طفلين حول تفاحتين (سبق أن سنحت لي الفرصة بالاستناد إليها في ورقتي حول «الأغبياء العقلانيون»(110). يطلب الطفل 1 من الطفل 2 أخذ إحدى التفاحتين، وفورًا يأخذ الطفل 2 التفاحة الأكبر. يقول الطفل 1 متذمرًا: «أنت انتهازي. إذا كان لدي الاختيار الأول، كنت اخترت التفاحة الأصغر». يرد الطفل 2 على ذلك قائلًا: «لماذا تتذمر إذًا - فقد حصلت على التفاحة التي كنت تود اختيارها!». إن أسباب الاختيار تُحدِث فارقًا بالفعل - لا حقيقة الاختيار فحسب.

(3) **لاواقعية الحاجة المستمرة للمراجعة والتدقيق:** قد يبدو اتباع نظام المراجعة والتدقيق المعلّل على نحو ثابت مرهقًا من أجل إجراء اختيار عقلاني. فعند الأشخاص أمور أخرى يقومون بها. ردًا على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى التوافق مع التدقيق المعلّل ليست الشيء نفسه مثل ضرورة القيام صراحة بهذا التدقيق قبل كل فعل من أفعال الاختيار. علينا أن نعتمد في اختياراتنا اليومية على القواعد التي تعلمناها لمتابعة تصوراتنا البدهية استنادًا إلى تجارب الماضي واستخدامها، على الرغم من أن الحاجة إلى إعادة التقويم والتنقيح موجودة على الدوام.

مثلما طرح آدم سميث، فإن «تصوراتنا الأولى» في شأن الصواب والخطأ «لا يمكن أن تكون غرضًا للعقل، وإنما هي غرض للإحساس والشعور الفوريين»؛ لكن حتى هذه التقويمات الغريزية لا يمكن إلا أن تعتمد - وإن يكن ضمنيًّا فحسب - على فهمنا المعلّل للصلات الوثيقة بين السلوك وعواقبه في «مجموعة واسعة من الحالات». إضافة إلى ذلك، قد تتغير التصورات الأولى أيضًا استجابة لتفحص نقدي، مثل التحليلات التعليلية التي قد توضح أن «موضوعًا بعينه هو الوسيلة للحصول على موضوع آخر»(111). وتكمن المسألة المهمة في مدى تحمل الاختيارات الغريزية للتدقيق الدقيق إذا ما أجراه المرء.

---

(109) Davidson, *Essays on Actions*.

(110) Sen, «Rational Fools».

(111) Smith, *The Theory of Moral*, pp. 319-320.

(4) **وضوح المقاربة**: قد يتمثل انتقاد آخر ممكن للمقاربة في أنها تنطوي على منهجية شديدة البدائية: «أين تكمن المساهمة؟» ماذا يمكن أن يكون أبسط - أقل تعقيدًا - من فكرة أن العقلانية يجب أن تشتمل على تدقيق معلّل. في الواقع، هناك كثير يمكنهم حتى اعتبار الزعم الأساسي بمنزلة دليل واضح بذاته، لا يكاد يستحق إثارة جلبة في شأنه.

إذا طُرح مثل هذا الانتقاد، فسأحييه بالتأكيد بفرح شديد. وإذا كان الأمر بالفعل أن مقاربة العقلانية هذه واضحة بذاتها (وبالكاد تستحق الذِكر)، فهذه أخبار سارة في الواقع. ونظرًا إلى أن هذه المقاربة تستلزم أيضًا الرفض القاطع لتفسيرات عدة راسخة للعقلانية، وكانت واسعة التأثير في الاقتصاد والسياسة والقانون (ومنها رؤية العقلانية كاتساق داخلي للاختيار، أو كسعي ذكي نحو المصلحة الذاتية، أو ببساطة كتعظيم للسلوك)، فإن الكثير كان يمكن أن يتحقق بالتسليم الواضح (بالتحديد رفض هذا البديل والمقاربات المستخدمة على نطاق واسع).

على العكس من ذلك، هناك حاجة للدفاع عن مقاربة العقلانية هذه (ولا سيما ضد النظريات المتنافسة)، ولهذا السبب اضطلعت بالمهمة، وحاولت أن أوضح طبيعة الحجج التي ينطوي عليها تحديد المقاربة المتبعة. لكنني يجب أن أعترف أيضًا (وفي الواقع، أؤكد)، أن هناك شيئًا أوليًّا للغاية في شأن رؤية العقلانية بهذه الطريقة، من حيث توافقها مع التدقيق المعلّل. إذا كانت هذه النظرة الأولية - وربما حتى الواضحة بذاتها - قد طغى عليها تعقيد المزاعم المتنافسة في هذا الموقف، فإن التسليم بهذه الأولية يعيدنا إلى موقع أساس لا تحجبه النظريات مفرطة التخصص.

في واقع الأمر، عند مخاطرة الظهور بمظهر «عظمة» غير مبرر، يمكن الجدال أن من المهم استعادة الإنسانية الأرضية التي أخذتها منها الصيغ الضيقة المختلفة اعتباطيًا لمزاعم العقلانية. يضم بعض المساهمات المدرجة في هذا الكتاب تحليلًا واسع النطاق لحدود هذه الصيغ. ويمكن الجدال أن ما يسير على نحو خاطئ في ظل هذه البنى المحددة بوضوح، ليس مجرد محدودية الصيغ الخاصة المختارة، وإنما الافتراض العام أن العقلانية يمكن أن تصبح نوعًا من صيغة ما، من دون أي محتوى إجرائي آخر (مثل الحاجة إلى التدقيق النقدي لخيارات المرء،

فضلًا عن الأهداف والقيم الكامنة). إذا كانت رؤية العقلانية على النحو المطروح هنا تبدو مفتوحة إلى حد ما، فإن ذلك لا يخالف مقصدي، ما دامت مقتضيات التدقيق تتسم ببعض الانفتاح الذي لا مفر منه. فالتدقيق المطلوب لا يمكن أن ينجز بالكامل قبل الاضطلاع به.

في الختام، بمثل أهمية العقلانية في تقويم الحرية (محاضرات أرو تُعنى بذلك بالتحديد)، فإن الحرية أيضًا تحتل موقعًا مركزيًّا في العقلانية، في المقاربة التي بحثناها في هذه المجموعة من المقالات. وإضافة إلى البحوث التحليلية - وأحيانًا التقنية - المطروحة في المقالات المدرجة هنا، يتضمن الغرض الكلي من الكتاب الانخراط في هذه المسائل العامة. ويهدف هذا الكتاب، بالتحديد، إلى توضيح الاعتماد المتبادل بين العقلانية والحرية، فضلًا عن تأكيد أهميتهما وامتدادهما. إننا بحاجة إلى كل من العقلانية والحرية، وهما بحاجة إلى بعضهما البعض.

الفصل الثاني

إمكان الاختيار الاجتماعي[1]

يُقال إن «الجمل حصان صممته لجنة». قد تبدو هذه الجملة مثالًا مُعبرًا عن أوجه القصور الرهيبة في قرارات اللجنة، لكنها بالفعل إدانة شديدة الخفة. فالجمل قد لا يمتلك سرعة الحصان، لكنه حيوان متناغم الترتيب وكثير المنفعة - يمكن إعداده جيدًا للسفر مسافات طويلة من دون طعام أو ماء. واللجنة التي تحاول أن تعكس رغبات أعضائها المختلفة في تصميم حصان، يمكن أن ينتهي بها الأمر بسهولة شديدة إلى شيء أقل ملاءمة: ربما إلى قنطور كما في الأساطير اليونانية، نصفه حصان ونصفه الآخر شيء مختلف - مخلوق زئبقي يجمع بين الوحشية والارتباك.

ربما لا تزداد الصعوبة التي تواجهها لجنة صغيرة إلا عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات لمجتمع كبير، قرارات تعكس اختيارات «الشعب، من الشعب، من أجل الشعب». وهذا، عمومًا، هو موضوع «الاختيار الاجتماعي»، ويضم في إطاره الرحب مشكلات منوعة لها سمة مشتركة للأحكام الاجتماعية

---

(1) أود أن أعرب عن امتناني، لما حصلت عليه من تعليقات واقتراحات مفيدة، إلى كل من: سودهير أناند، كينيث أرو، توني أتكينسون، إيما روتشيلد، كوتارو سوزومورا.

كما استفدت أيضًا من النقاش مع كل من: أميا باغتشي، براناب باردام، كوشيك باسو، أنغوس ديتون، راجات ديب، جين دريز، باسكار دوتو، جين بول فيتوسي، جيمس فوستر، صديق عثماني، براسنتا باتانايكي، توني شوروك.

قُدمت هذه المقالة في استوكهولم، السويد، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1998، لمناسبة منحي «جائزة ألفريد نوبل التذكارية» في «العلوم الاقتصادية». تعود حقوق نشر المقالة إلى مؤسسة نوبل: © The Nobel Foundation 1998، ومنشور هنا بإذن من «مؤسسة نوبل».

والقرارات الجماعية ذات الصلة بآراء الأفراد الذين يشكلون المجتمع أو الجماعة ومصالحهم. وإذا كان ثمة سؤال مركزي يمكن اعتباره المحفّز الذي يلهم نظرية الاختيار الاجتماعي، فهو: كيف يمكن التوصل إلى أحكام كلية حاسمة في شأن المجتمع (على سبيل المثال: عن «الرفاه الاجتماعي»، أو «المصلحة العامة»، أو «الفقر الكلي»)، مع معرفة تنوع تفضيلات الأفراد في المجتمع واهتماماتهم ومآزقهم؟ كيف يمكننا إيجاد أي أساس عقلاني لإصدار هذه الأحكام الكلية مثل: «هل يُفضل المجتمع هذا أو ذاك»؟ أو «هل يجب أن يختار المجتمع هذا لا ذاك»؟ أو «هل هذا صحيح اجتماعيًا»؟ هل الاختيار الاجتماعي المعلّل يُعد ممكنًا على الإطلاق، ولا سيما - كما أشار هوراس (Horace) منذ زمن طويل - أنه ربما يوجد «عدد من التفضيلات بقدر ما يوجد من الأشخاص»؟

1. نظرية الاختيار الاجتماعي

سأحاول، في هذه المحاضرة، مناقشة بعض التحديات والمشكلات التأسيسية التي تواجهها نظرية الاختيار الاجتماعي كاختصاص[2]. كانت الجائزة، بطبيعة الحال، هي المناسبة المباشرة لهذه المحاضرة. وأنا أعرف أن المتوقع مني مناقشة عملي المقترن بهذه المناسبة، بشكل أو بآخر (مهما كانت هذه المحاولة غير متواضعة، بخلاف ذلك). سأحاول القيام بذلك، لكنني أعتقد أيضًا أنها مناسبة مبررة للتطرق إلى بعض المسائل العامة في شأن

---

(2) هذه المحاضرة، كما يبدو، ليست مسحًا يتناول نظرية الاختيار الاجتماعي، ولا توجد أي محاولة هنا لفحص الأدبيات ذات الصلة. يمكن الاطلاع على الرؤى العامة، في: Allan M. Feldman, *Welfare Economics and Social Choice Theory* (Boston, MA: Martinus Nijhoff Pub., 1980); Prasanta K. Pattanaik and Maurice Salles, eds., *Social Choice and Welfare,* Contributions to Economic Analysis; 145 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983); Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory,* Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986); Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael D. Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics*, 4 vols. (Amsterdam; New York : North-Holland, 1981-1991), vol. 3, pp. 1073-1181; David A. Starrett, *Foundations of Public Economics*, Cambridge Economic Handbooks (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988), and Dennis C. Mueller, *Public Choice II* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989).

على نحو أكثر اتساعًا في: Kenneth J. Arrow, Amartya Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-Examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, I.E.A. Conference Volume; no. 116-117, 2 vols. (New York: St. Martin's Press, 1996-1997), vols. 1 and 2.

الاختيار الاجتماعي كاختصاص - محتواه وأهميته ونطاق امتداده - وأنا عازم على اغتنام هذه الفرصة. لقد أشارت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم إلى «اقتصاد الرفاه» باعتباره المجال العام من عملي الذي أُمنح الجائزة من أجله، وفصلت بين ثلاثة ميادين معينة: الاختيار الاجتماعي، والتوزيع، والفقر. وفي حين كنت في الواقع منشغلًا، بطرائق مختلفة، بهذه الموضوعات المنوعة، كانت نظرية الاختيار الاجتماعي - التي صاغها أرو[3] على نحو رائد في شكلها الحديث - هي التي توفر مقاربة عامة لتقويم الإمكانات الاجتماعية البديلة واختيارها (ومنها، من جملة أمور أخرى، تقويم الرفاه الاجتماعي، وعدم المساواة، والفقر)؛ الأمر الذي اعتبره سببًا كافيًا للتركيز في الأساس على نظرية الاختيار الاجتماعي في محاضرة نوبل هذه.

تُعد نظرية الاختيار الاجتماعي اختصاصًا شديد الاتساع، يُغطي مجموعة منوعة من المسائل المتباينة؛ وربما يكون من المفيد الإشارة إلى عدد قليل من المشكلات لتوضيح الموضوع الذي يتناوله (الذي شرفت بالعمل في أجزاء كثيره منه). متى يُسفر حُكم الأغلبية عن قرارات غير غامضة ومتسقة؟ كيف يمكننا الحُكم على مدى جودة ما يفعله مجتمع ما ككل في ضوء تباين مصالح أفراده المختلفين؟ كيف نقيس الفقر الكلي في ضوء المآزق والمآسي المختلفة لأفراد الشعب المختلفين الذين يُشكلون المجتمع؟ كيف يمكننا استيعاب حقوق الأشخاص وحرياتهم مع إقرار كافٍ بتفضيلاتهم؟ كيف يمكننا تقويم التقديرات الاجتماعية للسلع العامة، مثل البيئة الطبيعية أو الأمن الوبائي؟ كما ساعد بعض البحوث، في موضوعات لا تُعد مباشرة ضمن نظرية الاختيار الاجتماعي، في الفهم الذي تولده دراسة قرارات الجماعة (مثل أسباب المجاعات والجوع ومنعها، أو أشكال عدم المساواة الجندرية وعواقبها، أو مقتضيات الحرية الفردية التي تعتبر «التزامًا اجتماعيًا»). إن امتداد نظرية الاختيار الاجتماعي وأهميتها ربما يكون واسع النطاق بالفعل.

---

(3) انظر أيضًا: Kenneth J. Arrow: «A Difficulty in the Concept of Social Welfare,» *Journal of Political Economy*, vol. 58, no. 4 (August 1950), and *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951), and 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

2. أصول نظرية الاختيار الاجتماعي والتشاؤم البنّاء

كيف نشأت نظرية الاختيار الاجتماعي؟ كانت تحديات القرارات الاجتماعية التي تشمل تضارب المصالح والاهتمامات محل دراسة منذ مدة طويلة. على سبيل المثال، درس كل من أرسطو في اليونان القديمة وكوتيليا في الهند القديمة - وكلاهما عاش في القرن الرابع قبل الميلاد - احتمالات مختلفة بناءة للاختيار الاجتماعي في كتابيهما: **السياسة** (*Politics*) و**الاقتصاد** (*Economics*) على الترتيب[4].

بيد أن نظرية الاختيار الاجتماعي كاختصاص علمي منهجي، ظهرت أول مرة في نحو فترة الثورة الفرنسية. وكان رواد هذا الموضوع علماء الرياضيات الفرنسيين، في أواخر القرن الثامن عشر، مثل بوردا (1781) وكوندورسيه (1785) اللذين تناولا هذه المشكلات بمصطلحات رياضية، ودشّنا بداية اختصاص الاختيار الاجتماعي منهجيًا من زاوية عملية التصويت وما يتصل بها من إجراءات. كان المناخ الفكري في تلك الحقبة شديد التأثر بالتنوير الأوروبي، مع اهتمامه بالبناء المُسبّب للاختصاص الاجتماعي. في الواقع، كان بعض مُنظري الاختيار الاجتماعي الأوائل، وأبرزهم كوندورسيه، من القادة المفكرين للثورة الفرنسية أيضًا.

على أن الثورة الفرنسية لم تكن رائدة في إنشاء نظام اجتماعي سلمي في فرنسا. فعلى الرغم من إنجازاتها الهائلة في تغيير الأجندة السياسية في أنحاء العالم كافة، لم يقتصر إنتاجها في فرنسا نفسها على الحروب الكثيرة وإراقة الدماء، وإنما أدت أيضًا إلى ما يُسمى في معظم الأحيان «عصر الرعب» - وهي تسمية ليست غير

---

(4) كلمة «الاقتصاد» هي أفضل ترجمة حرفية للكلمة السنسكريتية «Arthashastra» (عنوان كتاب كوتيليا)، على الرغم من أنه كرس حيزًا كبيرًا لدراسة مقتضيات فن الحُكم في مجتمع متنازع. يمكن الاطلاع على الترجمة الإنكليزية لكتاب **السياسة** لأرسطو وكتاب **الاقتصاد** لكوتيليا: L. N. Rangarajan, ed., *The Arthasastra* (New Delhi: Penguin Books, 1987), and Aristotle, *The Politics of Aristotle*, Translated with an Introd., Notes, and Appendixes by Ernest Barker (New York: Oxford University Press, 1958).

للاطلاع على تفسير الكتابات الأوروبية في العصور الوسطى عن هذه القضايا، انظر مثلًا: Iain McLean, «The Borda and Condorcet Principles: Three Medieval Applications,» *Social Choice and Welfare*, vol. 7, no. 2 (April 1990).

دقيقة. فكثير من مُنظري التنسيق الاجتماعي، ممّن ساهموا في الأفكار التي تقبع خلف الثورة، قضوا نحبهم، في واقع الأمر، في لهيب الشقاق الذي أطلقته الثورة نفسها (ومنهم كوندورسيه، الذي أنهى حياته بنفسه عندما أصبح من المرجح أن ينهيها الآخرون). في هذه الحال، لم تنتظر مشكلات الاختيار الاجتماعي التي عولجت على مستوى النظرية والتحليل، التوصل إلى حل فكري سلميًا.

اشتملت الدوافع التي حفّزت مُنظري الاختيار الاجتماعي الأوائل على تجنب عدم الاستقرار والتعسف في ترتيب الاختيار الاجتماعي. وركّزت طموحات عملهم على تطوير إطار عمل لاتخاذ قرارات عقلانية وديمقراطية لجماعة ما، مع توجيه ما يكفي من الاهتمام لتفضيلات جميع أعضائها ومصالحهم. ومع ذلك، كانت البحوث النظرية تسفر عادة عن نتائج متشائمة إلى حد ما. وأشار هؤلاء المنظرون، على سبيل المثال، إلى أن حكم الأغلبية قد لا يتسق تمامًا، حيث تهزم A بالأغلبية B، وتهزم B بالأغلبية C أيضًا، في حين تهزم C بالأغلبية A أيضًا[5].

تواصل قدر كبير من العمل الاستكشافي (مجددًا بنتائج متشائمة) في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. في الواقع، عمل عدد من المبدعين في هذا المجال، وتصدى للصعوبات التي كانت تكتنف الاختيار الاجتماعي، منهم لويس كارول (Lewis Carroll) مؤلف **أليس في بلاد العجائب** (باسمه الحقيقي تشارلز لوتويغ دودغسون (C. L. Dodgson)، 1874 و1884)[6].

---

(5) انظر: Jean-Antoine-Nicolas de Caritat Condorcet, *Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la pluralité des voix* (Paris: L'Imprimerie Royale, 1785).

يوجد كثير من التعليقات على هذه التحليلات، منها: Arrow, *Social Choice* (1951); Duncan Black, *The Theory of Committees and Elections* (Cambridge: Cambridge University Press, 1958); William V. Gehrlein, «Condorcet's Paradox,» *Theory and Decision*, vol. 15, no. 2 (June 1983); H. Peyton Young, «Condorcet's Theory of Voting,» *American Political Science Review*, vol. 82, no. 4 (December 1988), and McLean, «The Borda and Condorcet Principles».

عن الوجود الكلي الإمكاني لعدم اتساق التصويت بالأغلبية، انظر: Richard D. McKelvey, «General Conditions for Global Intransitivities in Formal Voting Models,» *Econometrica*, vol. 47, no. 5 (September 1979), pp. 1085-1112, and Norman J. Schofield, «General Instability of Majority Rule,» *Review of Economic Studies*, vol. 50, no. 4 (October 1983), pp. 695-705.

(6) Lewis Carroll: *Facts, Figures, and Fancies: Relating to the Elections to the Hebdomadal Council, the Offer of the Clarendon Trustees, and the Proposal to Convert the Parks into Cricket-Grounds* (Oxford: James Parker and Co., 1874), and *The Principles of Parliamentary Representation* (London: Harrison and Sons, 1884).

عندما أعاد أرو[7] إحياء موضوع الاختيار الاجتماعي في القرن العشرين، اهتم أيضًا بالصعوبات التي تواجه قرارات الجماعة والتناقضات التي قد تؤدي إليها. وبينما وضع اختصاص الاختيار الاجتماعي في إطار منظوم - وبدهي (بما يؤدي إلى ولادة نظرية الاختيار الاجتماعي في شكلها الحديث)، عمّق اليأس الذي كان سائدًا بتأسيسه نتيجة مدهشة - تبدو تشاؤمية - في شأن الامتداد الكلي.

تُعدّ «نظرية الاستحالة» عند أرو (التي تُسمى منهجيًا «نظرية الإمكان العام») نتيجة تتميز بقوة وأناقة لافتتين[8]، وأظهرت أن بعض الشروط الخفيفة للعليّة لا يمكن أن يلبّيه في الآن نفسه أي إجراء للاختيار الاجتماعي في أسرة واسعة النطاق. فالدكتاتورية قد تتجنب التناقضات، لكن ذلك سينطوي بطبيعة الحال على: (1) في السياسة: أقصى تضحية بالقرارات التشاركية، و(2) في اقتصاد الرفاه: عجز فاضح في الحساسية تجاه المصالح غير المتجانسة لمجتمع متنوع. وبعد قرنين من ازدهار طموحات العقلانية الاجتماعية، في فكر التنوير وفي كتابات مُنظري الثورة الفرنسية، يبدو أن هذا الموضوع أصبح قدرًا محتومًا. ويبدو أن التقويمات الاجتماعية، وحسابات الرفاه الاقتصادي، والإحصاءات التقويمية، لا مفر من أن تكون تعسفية أو استبدادية يتعذر علاجها.

أثارت «نظرية الاستحالة» لأرو اهتمامًا فوريًا وشديدًا (وولدت، في استجابة لها، أدبيات ضخمة، منها عدد من النتائج الأخرى للاستحالة)[9]. كما أدت أيضًا

---

(7) Arrow, *Social Choice* (1951).

(8) Arrow: «A Difficulty in the Concept of Social Welfare,» and *Social Choice* (1951) and (1963).

(9) يمكن الحصول أيضًا على نتائج تتعلق بالاستحالة، من خلال البنى البديهية المختلفة. يمكن الاطلاع على أمثلة، إضافة إلى مساهمات عدة أخرى، في: Kenneth J. Arrow: «A Difficulty in the Concept of Social Welfare;» *Social Choice* (1951) and (1963), and «Le Principe de rationalité dans les décisions collectives,» *Économie appliquée*, vol. 5, no. 4 (Octobre-Décembre 1952), pp. 469-484; Julian H. Blau: «The Existence of Social Welfare Functions,» *Econometrica*, vol. 25, no. 2 (April 1957), pp. 302-313; «A Direct Proof of Arrow's Theorem,» *Econometrica*, vol. 40, no. 1 (January 1972), pp. 61-67, and «Semiorders and Collective Choice,» *Journal of Economic Theory*, vol. 21, no. 1 (August 1979), pp. 195-206; Bengt Hansson: «Group Preferences,» *Econometrica*, vol. 37, no. 1 (January 1969), pp. 50-54, and «The Existence of Group Preference Functions,» *Public Choice*, vol. 28 (Winter 1976), pp. 89-98; Tapas Majumdar: «A Note on Arrow's Postulates for Social Welfare Function: A Comment,» *Journal of Political Economy*, vol. 77, no. 4, pt. I (July-August 1969), pp. 528-531, and «Amartya Sen's Algebra of Collective Choice,» *Sankhya* (Series B), vol. 55, no. 4 (December 1973), pp. 533-542; Amartya K. Sen: «Quasi-Transitivity, = Rational Choice and Collective Decisions,» *Review of Economic Studies*, vol. 36, no. 3 (July 1969), pp.

إلى تشخيص قابلية عميقة للتأثر في الموضوع الذي ألقى بظلاله على برنامج أرو البنّاء بالغ الأهمية في شأن تطوير نظرية منهجية للاختيار الاجتماعي يمكن أن تنجح في الواقع.

381-393; *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970); «Information and Invariance in Normative Choice,» in: Walter P. Heller, Ross M. Starr and David A. Starrett, eds., *Social Choice and Public Decision Making*, Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1 (Cambridge, MA; New York : Cambridge University Press, 1986), pp. 29-55; «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521, and «Rationality and Social Choice,» *American Economic Review*, vol. 85, no. 1 (March 1995), pp. 1-24; Prasanta K. Pattanaik: *Voting and Collective Choice; Some Aspects of the Theory of Group Decision-Making* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1971); «On the Stability of Sincere Voting Situations,» *Journal of Economic Theory*, vol. 6, no. 6 (December 1973), pp. 558-574, and *Strategy and Group Choice*, with a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978); Andreu Mas-Colell and Hugo Sonnenschein, «General Possibility Theorems for Group Decisions,» *Review of Economic Studies*, vol. 39, no. 2 (April 1972), pp. 185-192; Thomas Schwartz: «Rationality and the Myth of the Maximum,» *Noûs*, vol. 6, no. 2 (May 1972), pp. 97-117, and *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986); Peter C. Fishburn: *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973), and «On Collective Rationality and a Generalized Impossibility Theorem,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 4 (October 1974), pp. 445-457; Allan F. Gibbard, «Manipulation of Voting Schemes: A General Result,» *Econometrica*, vol. 41, no. 4 (July 1973), pp. 587-601; Donald J. Brown: «An Approximate Solution to Arrow's Problem,» *Journal of Economic Theory*, vol. 9, no. 4 (December 1974), pp. 375-383, and «Acyclic Aggregation over Finite Sets of Alternatives,» (Cowles Foundation Discussion Paper, no. 391, Yale University, 1975); Ken Binmore: «An Example in Group Preference,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 3 (June 1975), pp. 377-385, and *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994); Maurice Salles, «A General Possibility Theorem for Group Decision Rules with Pareto-Transitivity,» *Journal of Economic Theory*, vol. 11, no. 1 (August 1975), pp. 110-118; Mark A. Satterthwaite, «Strategy-Proofness and Arrow's Conditions: Existence and Correspondence Theorems for Voting Procedures and Social Welfare Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 2 (April 1975), pp. 187-217; Robert Wilson, «On the Theory of Aggregation,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 1 (February 1975), pp. 89-99; Rajat Deb: «On Constructing Generalized Voting Paradoxes,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 2 (June 1976), pp. 347-351, and «On Schwartz's Rule,» *Journal of Economic Theory*, vol. 16, no. 1 (October 1977), pp. 103-110; Kotaro Suzumura: «Rational Choice and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 149-158; «Remarks on the Theory of Collective Choice,» *Economica* (New Series), vol. 43, no. 172 (November 1976), pp. 381-390, and *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983); Julian H. Blau and Rajat Deb, «Social Decision Functions and Veto,» *Econometrica*, vol. 45, no. 4 (May 1977), pp. 871-879; Jerry S. Kelly: *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978), and *Social Choice Theory: An introduction* (Berlin; New York: Springer-Verlag, 1988); Douglas H. Blair and Robert A Pollak: «Collective Rationality and Dictatorship: The Scope of the Arrow Theorem,» *Journal of Economic Theory*, vol. 21, no. 1 (August 1979), pp. 186-194, and «Acyclic Collective Choice Rules,» *Econometrica*, vol. 50, no. 4 (July 1982), pp. 931-944; Jean-Jacques Laffont, ed., *Aggregation and Revelation of Preferences*, Studies in Public Economics; v. 2 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979); Bhaskar Dutta, = «On the Possibility of Consistent Voting Procedures,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 3 (April

3. اقتصاد الرفاه وإشعارات الوفيات

تنطبق صعوبات الاختيار الاجتماعي على اقتصاد الرفاه إلى حد بعيد. فبحلول منتصف ستينيات القرن العشرين، لاحظ وليام باومول أن «البيانات المتعلقة بأهمية اقتصاد الرفاه» بدأت تتضمن «تشابهًا مستترًا على نحو سيئ مع إشعارات الوفيات»(10). وكانت هذه بالتأكيد قراءة صحيحة للآراء السائدة. لكن كما أشار باومول نفسه، علينا أن نُقوّم مدى صحة هذه الآراء، وأن نسأل، بوجه خاص، عمّا إذا كان التشاؤم المقترن ببنى أرو في نظرية الاختيار الاجتماعي هي تدميرية لاقتصاد الرفاه كاختصاص.

في الحقيقة، اتخذت اقتصادات الرفاه التقليدية - الذي طوره الاقتصاديون النفعيون(11) - مسارًا مختلفًا تمامًا عن نظرية الاختيار الاجتماعي المتجهة نحو

1980), pp. 603-616; Graciela Chichilnisky: «The Topological Equivalence of the Pareto Condition and the Existence of a Dictator,» *Journal of Mathematical Economics*, vol. 9, no. 3 (March 1982), pp. 223-234, and «Social Aggregation Rules and Continuity,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 97, no. 2 (May 1982), pp. 337-352; David M. Grether and Charles R. Plott, «Nonbinary Social Choice: An Impossibility Theorem,» *Review of Economic Studies*, vol. 49, no. 1 (January 1982), pp. 143-149; Graciela Chichilnisky and Geoffrey Heal, «Necessary and Sufficient Conditions for a Resolution of the Social Choice Paradox,» *Journal of Economic Theory*, vol. 31, no. 1 (October 1983), pp. 68-87; Hervé Moulin, *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983); Pattanaik and Salles, eds., *Social Choice and Welfare*; David Kelsey: «Acyclic Choice without the Pareto Principle,» *Review of Economic Studies*, vol. 51, no. 4 (October 1985), pp. 693-699, and «The Structure of Social Decision Functions,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 8, no. 3 (December 1984), pp. 241-252; Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984); Peter J. Hammond: «Welfare Economics,» in: George R. Feiwel, ed., *Issues in Contemporary Microeconomics and Welfare* (Albany, NY: State University of New York Press, 1985), pp. 405-434, and «Game Forms versus Social Choice Rules as Models of Rights,» in: Arrow, Sen, and Suzumura, eds., *Social Choice Re-Examined*, vol. 2, pp. 82-95; Mark A. Aizerman and Fuad T. Aleskerov, «Voting Operators in the Space of Choice Functions,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 11, no. 3 (June 1986), pp. 201-242; Norman J. Schofield, ed., *Collective Decision-Making: Social Choice and Political Economy*, Recent Economic thought Series (Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 1996), and, Fuad T. Aleskerov, «Voting Models in the Arrovian Framework,» in: Arrow, Sen, and Suzumura, eds., *Social Choice Re-Examined*, vol. 1, pp. 47-67.

(10) William Baumol, *Welfare Economics and the Theory of the State*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965), p. 2.

(11) انظر على سبيل المثال: Francis T. Edgeworth, *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Sciences* (London: Kegan Paul, 1881); Alfred Marshall, *Principles of Economics* (London: Macmillan, 1890) (9th ed., 1961), and Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare* (London: Macmillan, 1920).

التصويت. فلم تستلهم من بوردا (1781) أو كوندورسيه (1785)، وإنما من معاصرهما جيريمي بنثام (1789)، الذي كان رائدًا في استخدام الحساب النفعي للحصول على أحكام المصلحة الاجتماعية، من خلال تجميع المصالح الشخصية للأفراد المختلفين في شكل منفعة كل منهم.

انصب اهتمام بنثام - واهتمام النزعة النفعية بوجه عام - على المنفعة الإجمالية للمجتمع، بغض النظر عن توزيع هذا الإجمالي؛ هنا توجد حدود معلوماتية كبيرة لها أهمية أخلاقية وسياسية كبيرة. على سبيل المثال، إن الشخص سيئ الحظ الذي يمتلك قدرة أقل انتظامًا على توليد الاستمتاع والمنفعة من الدخل (مثلًا بسبب إعاقة)، سيُمنح في عالم النفعية المثالي حصة أقل من إجمالي معين. وهذا نتيجة سعي التفكير الأحادي نحو تعظيم المجموع الكلي للمنافع[12]. بيد أن المصلحة النفعية في المعرفة المقارنة بمكاسب الأشخاص وخسائرهم، لا تُعد في حد ذاتها مصدر قلق مهمًا، يجعل اقتصاد الرفاه النفعي شديد الاهتمام باستخدام مجموعة من المعلومات - في شكل مقارنة مكاسب الأشخاص وخسائرهم - لم يُعنى بها كوندورسيه وبوردا بشكل مباشر.

أثّر المذهب النفعي بقوة في تشكيل اقتصاد الرفاه، الذي هيمن عليه مدة طويلة إذعان كامل تقريبًا لحساب التفاضل والتكامل النفعي. لكن اقتصاد الرفاه النفعي تعرض لهجوم شديد بحلول ثلاثينيات القرن العشرين. وربما يكون من الطبيعي تمامًا التشكيك (كما فعل رولز[13] ببراعة عند صوغ نظريته للعدالة) في إهمال النفعية مسائل التوزيع وتركيزها على المجاميع الإجمالية بطريقة تتغافل التوزيع. على أن ذلك لم يكن الاتجاه الذي نحتَته الانتقادات المناهضة للنفعية في الثلاثينيات، وفي العقود التي تلتها، حيث اقتنع الاقتصاديون بالحجج التي قدمها ليونيل روبنز (Lionel Robbins) وآخرون (الذين تأثروا بقوة بفلسفة «الوضعية المنطقية»)، في أن مقارنات النفعية بين الأشخاص لا أساس علميًا لها: «يتسم كل

(12) في شأن التبعات الغريبة لهذه الأولوية أحادية التركيز، انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and *On Economic Inequality* (Oxford: Oxford University Press, 1973); John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), and Claude d'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209.

(13) Rawls, *A Theory of Justice*.

عقل بالغموض بالنسبة إلى كل عقل آخر، ومن غير الممكن وجود قاسم مشترك من المشاعر بينها»[14]. على هذا النحو، كانت الأسس المعرفية لاقتصاد الرفاه النفعي معيبة بشكل يتعذر إصلاحه.

تلَتْ ذلك محاولات لوضع اقتصاد الرفاه على أساس ترتيب الحالات الاجتماعية للأشخاص المختلفين، من دون أي مقارنات لمكاسب المنفعة وخسائرها بين الأشخاص (ولا أي مقارنة، بطبيعة الحال، بين مجموع منافع الأشخاص المختلفين، التي كان النفعيون يتجاهلونها أيضًا). وفي حين لا يبالي المذهب النفعي، ولا اقتصاد الرفاه النفعي، بتوزيع المنافع بين الأشخاص (مُركِّزين، كما يفعلون، على المجموع الكلي للمنافع فحسب)، فإن النظام الجديد، من دون أي شكل من أشكال المقارنات بين الأشخاص، ساهم في تقليص القاعدة المعلوماتية التي يمكن أن يستند إليها الاختيار الاجتماعي. وتقلصت القاعدة المعلوماتية، المحدودة في الأصل في حساب التفاضل والتكامل لبنثام، إلى ما يقل حتى عن قاعدة بوردا وكوندورسيه، حيث إن استخدام التصنيفات التراتبية لمنفعة الأشخاص - من دون أي مقارنة بينهم - يُعد تحليليًا شديد الشبه باستخدام معلومات التصويت في صنع الاختيار الاجتماعي.

في مواجهة هذا التقييد المعلوماتي، أفسح اقتصاد الرفاه النفعي - من أربعينيات القرن العشرين وصاعدًا - الطريق لما يسمى «اقتصاد الرفاه الجديد» الذي لم يستخدم إلا معيارًا أساسيًا واحدًا فقط للتحسين الاجتماعي، أي «مقارنة باريتو». ولا يؤكد هذا المعيار سوى أن موقفًا بديلًا سيكون أفضل بالتأكيد، إذا كان من شأن التغيير أن يزيد من منفعة كل شخص[15]. هناك قدر كبير من اقتصاد المنفعة اللاحق قصر الاهتمام على «كفاءة باريتو» وحدها (بمعنى أنه للتأكد من عدم إمكان إجراء أي تحسينات أخرى عند باريتو فحسب). لا يهتم هذا المعيار في أي حال بمسائل التوزيع التي لا يمكن تناولها من دون أخذ تضارب المصالح والتفضيلات في الحسبان.

---

(14) Lionel Robbins, «Interpersonal Comparisons of Utility: A Comment,» *Economic Journal*, vol. 48, no. 192 (December 1938), pp. 636-641.

(15) أو إذا عزّز منفعة شخص واحد على الأقل، ولم يضر بمصلحة أي شخص.

ثمة حاجة واضحة إلى معيار إضافي لإصدار أحكام أوسع نطاقًا للرفاه الاجتماعي. وقد تناول أبرام بيرغسون[16] (Abram Bergson) وبول صامويلسون[17] (Paul A. Samuelson) الأمر ببحث متبصر. قاد هذا المقتضى مباشرة إلى صوغ أرو نظرية الاختيار الاجتماعي[18] التي تربط التفضيل الاجتماعي (أو القرارات) بمجموعة من التفضيلات الفردية، وهي العلاقة التي تُسمى «دالة الرفاه الاجتماعي». ويمضي أرو[19] في النظر في مجموعة من الأحوال التي تبدو ظاهريًا شديدة الاعتدال: (1) كفاءة باريتو، (2) عدم الدكتاتورية، (3) الاستقلال (مقتضيًا ضرورة اعتماد الاختيار الاجتماعي لأي مجموعة من البدائل على تفضيلات لتلك البدائل وحدها)، و(4) المجال غير المحدود (مطالبًا بضرورة أن يكون التفصيل الاجتماعي ترتيبًا مكتملًا، في ظل تعددية كاملة، وأن هذا يجب أن يصح بالنسبة إلى كل مجموعة يمكن تصورها من التفضيلات الفردية).

أوضحت نظرية الاستحالة لأرو أنه يستحيل تحقيق هذه الشروط في وقت واحد[20]. ومن أجل تجنب نتيجة الاستحالة هذه، حاولت الأدبيات التي تلت اتباع

---

(16) Abram Bergson, «A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 52, no. 1 (February 1938), pp. 310-334.

(17) Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947).

(18) Arrow: *Social Choice* (1951), and «A Difficulty in the Concept of Social Welfare».

(19) Arrow: *Social Choice* (1951), and (1963).

(20) هناك أيضًا الافتراض البنيوي الذي يطرح وجود فردين متباينين على الأقل (لكن عددهم ليس كثيرًا بلا نهاية)، وعلى الأقل ثلاث حالات اجتماعية متباينة (ربما ليست أكثر الافتراضات غير الواقعية التي طرحها الاقتصاديون في أي وقت مضى). البديهيات المشار إليها هنا هي تلك الموجودة في الصيغة الأخيرة لنظرية أرو: Arrow, Social Choice (1963).

نظرًا إلى أن المداخلة هنا غير منهجية وتسمح ببعض الغموض التقني، فإني أحيل المهتمين بالدقة إلى المقولات المنطقية في: Arrow, *Social Choice* (1963); Sen, *Collective Choice and Social Welfare*; Fishburn: *The Theory of Social Choice*, and Kelly, *Arrow Impossibility Theorems.*

في ما يتعلق بالإثبات، هناك عدد من الإصدارات، منها بطبيعة الحال: Kenneth J. Arrow, *Social Choice* (1963).

كما يوجد في سن إثبات قصير جدًا - وأولي. انظر: Sen, «Rationality and Social Choice».

انظر أيضًا على سبيل المثال: Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and «Personal Utilities and Public Judgements: Or What's Wrong with Welfare Economics,» *Economic Journal*, vol. 89, no. 355 (September 1979), pp. 537-558; Blau, «A Direct Proof of Arrow's Theorem»; Wilson, «On =

سبل مختلفة لتعديل متطلبات أرو، لكن صعوبات أخرى تواصلت في الظهور(21). وتجدر الإشارة هنا إلى أن قوة نتائج الاستحالة وانتشار وجودها أديا إلى توليد شعور قوي بالتشاؤم، وأصبحت موضوعة مهيمنة في اقتصاد الرفاه ونظرية الاختيار الاجتماعي بشكل عام. فهل هذه القراءة لها ما يبررها؟

4. تكاملية الأساليب المنهجية والتعليل غير المنهجي

ربما يكون من المفيد، قبل مواصلة المضي في المسائل الجوهرية، التعليق بإيجاز على طبيعة التعليل المستخدم في الرد على هذا التساؤل والتساؤلات ذات الصلة. فنظرية الاختيار الاجتماعي هي موضوع استُخدمت فيه التقنيات المنهجية والرياضية على نطاق واسع. فغالبًا ما يشكك المتشككون في أنماط التعليل المنهجية (ولا سيما الرياضية)، في فائدة مناقشة مشكلات العالم الحقيقي بهذه الطريقة. إن تشككهم مفهوم، لكنه في النهاية ليس في محله. فمحاولة الحصول على صورة متكاملة من تفضيلات أو مصالح منوعة لأشخاص مختلفين، تنطوي على كثير من المشكلات المعقدة التي يمكن أن ينخدع بها المرء في ظل غياب تدقيق منهجي. في واقع الأمر، بالكاد يمكن توقع نظرية الاستحالة عند أرو(22) على أساس الحس أو التعليل غير المنهجي - فهي من نواحٍ عدة «المحور الكلاسيكي» في هذا المجال، الأمر الذي ينطبق على ملحقات هذه النتيجة أيضًا، كإثبات صحة استحالة مشابهة تمامًا لطرح أرو حتى من دون فرض أي مقتضى في شأن الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي(23). ففي أثناء مناقشة بعض المسائل الجوهرية في

---

the Theory of Aggregation»; Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*; Salvador Barberá: «Pivotal Voters: A = New Proof of Arrow's Theorem,» *Economics Letters*, vol. 6 (1980), pp. 13-16, and «Pivotal Voters: A Simple Proof of Arrow's Theorem,» in: Pattanaik and Salles, eds., *Social Choice and Welfare*, pp. 31-35; Binmore, *Game Theory and the Social Contract*, and John Geanakopolous, «Three Brief Proofs of Arrow's Impossibility Theorem,» *Cowles Foundation Discussion Paper* (Yale University), no. 1128 (1996).

(21) للاطلاع على تقويمات نقدية لتلك الكتابات، انظر: Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*; Feldman, *Welfare Economics and Social Choice Theory*; Pattanaik and Salles, eds., *Social Choice and Welfare*; Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions*; Hammond, «Welfare Economic;» Heller, Starr and Starrett, eds., *Social Choice and Public Decision Making*; Sen: «Social Choice Theory,» and «Information and Invariance in Normative Choice;» Mueller, *Public Choice II*, and Arrow, Sen and Suzumura, *Social Choice Re-examined*.

(22) Arrow: *Social Choice* (1951) and (1963), and «A Difficulty in the Concept of Social Welfare».

(23) Sen, «Internal Consistency of Choice,» theorem 3.

نظرية الاختيار الاجتماعي، ستتوافر عندي فرصة للنظر في نتائج مختلفة، لا يسهل أيضًا توقعها من دون تعليل منهجي. وعلى الرغم من أهمية البصيرة غير المنهجية، فإنها لا يمكن أن تحل محل التقصي المنطقي الضروري لدراسة انسجام حجة التصنيفات التراتبية المؤتلفة من القيم والمقتضيات التي تبدو منطقية.

لا يعني ذلك إنكار أن مهمة التواصل العام على نطاق واسع حاسمة لاستخدام نظرية الاختيار الاجتماعي؛ إذ من المهم مركزيًا لنظرية الاختيار الاجتماعي، ربط التحليل المنهجي بفحص غير منهجي وشفاف. ويجب الاعتراف بأن هذا الترتيب كان بالفعل - في حالتي الخاصة - نوعًا من الضبط. كما أن بعض الأفكار المنهجية التي كانت تعنيني أكثر من غيرها (مثل وجود إطار ملائم للتوسع المعلوماتي، واستخدام المقارنة الجزئية والترتيب الجزئي، وإضعاف شروط الاتساق المطلوبة من العلاقات الثنائية ودوال الاختيار)، يدعو في الوقت نفسه إلى التقصي المنهجي والتفسير غير المنهجي وتيسر الوصول إلى التدقيق[24]. إن مسائل العالم الحقيقي التي نشعر بها بعمق، يجب أن تتكامل جوهريًا عبر الاستخدام التحليلي للتفكير الشكلي والرياضي.

5. تجاور الإمكان والاستحالة

تستحق نتائج العلاقة العامة بين الإمكان والاستحالة بعض الاهتمام أيضًا، من أجل فهم طبيعة نظريات الاستحالة ودورها. فعندما يمكن إرضاء مجموعة من البديهيات المتعلقة بالاختيار الاجتماعي في وقت واحد، يصلح عدد من الإجراءات الممكنة، التي علينا أن نختار منها. ومن أجل الاختيار بين إمكانات مختلفة، من خلال استخدام بديهيات تمييزية، علينا إدخال المزيد من البديهيات، إلى أن يتبقى إجراء واحد ممكن فقط. هذا نوع من أنواع ممارسة سياسة حافة الهاوية. علينا أن نستمر في تقليص الإمكانات البديلة، والتحرك - ضمنيًا - نحو الاستحالة، على أن نتوقف قبل استبعاد الإمكانات كلها، ويتبقى خيار واحد فقط.

---

(24) في دراستي الأساسية عن نظرية الاختيار الاجتماعي بعنوان **الاختيار الجماعي والرفاه الاجتماعي**، انظر: Sen, *Collective Choice and Social Welfare.*

يوجد تناوب بين الفصول ذات التحليل المنطقي (الفصول «ذات النجمة») والفصول التي تقتصر على المناقشة غير المنهجية (الفصول «من غير نجمة»).

بناء عليه، يجب أن يكون واضحًا أن التحديد البدهي الكامل لطريقة معينة لعمل الاختيار الاجتماعي، يجب أن يقع حتمًا بجوار الاستحالة؛ على مسافة قصيرة منها، في الواقع. وإذا وقع بعيدًا عن الاستحالة (مع الاحتمالات الإيجابية المختلفة)، لا يمكن، إذًا، أن يعطينا اشتقاقًا بدهيًا لأي طريقة بعينها للاختيار الاجتماعي. ولذلك، فمن المتوقع أن المسارات البناءة في نظرية الاختيار الاجتماعي، المستمدة من التفكير البدهي، من شأنها أن توجد على أحد الجانبين من خلال نتائج الاستحالة (في الجانب المقابل لجانب الإمكانات المتعددة). ولا يسفر هذا التجاور عن أي استنتاج لهشاشة نظرية الاختيار الاجتماعي (أو موضوعها).

أظهرت الكتابات التي تلت أعمال أرو أنواعًا من نظريات الاستحالة ونتائج الإمكان الإيجابية، وتقع جميعها على مسافات قريبة[25]. لذلك، لا

(25) انظر من بين مساهمات أخرى كثيرة: Bengt Hansson: «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (October 1968), pp. 443-458; «Group Preferences,» and «The Existence of Group Preferences,» pp. 89-98; Amartya K. Sen: «Quasi-Transitivity,» pp. 381-393; «Social Choice Theory: A Re-examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89, and «Internal Consistency of Choice,» pp. 495-521; Thomas Schwartz: «On the Possibility of Rational Policy Evaluation,» *Theory and Decision*, vol. 1, no. 1 (October 1970), pp. 89-106; «Rationality and the Myth,» pp. 97-117, and *The Logic*; Pattanaik: *Voting and Collective Choice*, and «On the Stability of Sincere,» pp. 558-574; Alan P. Kirman and Dieter Sondermann, «Arrow's Theorem, Many Agents, and Invisible Dictators,» *Journal of Economic Theory*, vol. 5, no. 2 (October 1972), pp. 267-277; Mas-Colell and Sonnenschein, «General Possibility Theorems,» pp. 185-192; Robert Wilson: «On the Theory of Aggregation,» pp. 89-99, and «Social Choice Without the Pareto Principle,» *Journal of Economic Theory*, vol. 5, no. 3 (December 1972), pp. 478-486; Fishburn: *The Theory of Social Choice*, and «On Collective Rationality,» pp. 445-457; Charles R. Plott, «Path Independence, Rationality, and Social Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 6 (November 1973), pp. 1075-1091, and «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation,» *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 511-596; Brown: «An Approximate Solution,» pp. 375-383, and «Acyclic Aggregation;» John A. Ferejohn and David M. Grether, «On a Class of Rational Social Decision Procedures,» *Journal of Economic Theory*, vol. 8, no. 4 (August 1974), pp. 471-482; Binmore: «An Example in Group Preference,» pp. 377-385, and *Game Theory and the Social Contract*; Salles, «A General Possibility Theorem,» pp. 110-118; Douglas H. Blair [et al.], «Impossibility Theorems without Collective Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 3 (December 1976), pp. 361-379; Georges A. Bordes: «Consistency, Rationality, and Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 3 (October 1976), pp. 447-457, and «Some More Results on Consistency, Rationality and Collective Choice,» in: Laffont, ed., *Aggregation and Revelation*, pp. 175-197; Donald E. Campbell, «Democratic Preference Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12, no. 2 (April 1976), pp. 259-272; Deb: «On Constructing Generalized,» pp. 347-351, and «On Schwartz's Rule,» pp. 103-110; Robert P. Parks: «Further Results on Path Independence, Quasitransitivity, and Social Choice,» *Public Choice*, vol. 26, no. 26 (Summer = 1976), pp. 75-87, and «An Impossibility Theorem for Fixed Preferences: A Dictatorial Bergson-Samuelson

تكمن المسألة الحقيقية في الوجود الكلي للاستحالة (فهي ستقع دائمًا بالقرب من الاشتقاق البدهي لأي قاعدة محددة للاختيار الاجتماعي)، وإنما تتمثل في نطاق امتداد البديهيات التي ستستخدم ومدى علّيتها. علينا أن نواصل المهمة الأساسية المتمثلة في الحصول على قواعد قابلة للتطبيق تُرضي متطلبات معلّلة.

6. قرارات الأغلبية والاتساق

لم أحاول حتى الآن في مناقشتي قصر الاهتمام على تصنيفات تراتبية معينة من التفضيلات الفردية، وتجاهل أخرى، الأمر الذي يتطلبه، من الناحية المنهجية، شرط أرو في شأن «المجال غير المقيد»، الذي يصر على أن إجراء الاختيار الاجتماعي يجب أن يصح لكل كتلة يمكن تصورها من التفضيلات الفردية. مع ذلك، يجب أن يكون واضحًا أن بعض سمات التفضيل، لأي إجراء في شأن قرار، سيؤدي إلى تضارب القرارات الاجتماعية وعدم اتساقها، بينما لن تسفر التشكيلات الأخرى عن هذه النتائج.

Welfare Function,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 3 (October 1976), pp. 447-450; Suzumura: = «Rational Choice,» pp. 149-158; «Remarks on the Theory,» pp. 381-390, and *Rational Choice, Collective Decisions*; Blau and Deb, «Social Decision Functions,» pp. 871-879; Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*; Bezalel Peleg: «Consistent Voting Systems,» *Econometrica*, vol. 46, no. 1 (January 1978), pp. 153-162, and *Game Theoretic Analysis*; Blair and Pollak: «Collective Rationality and Dictatorship,» pp. 186-194, and «Acyclic Collective Choice Rules,» pp. 931-944; Blau, «Semiorders and Collective Choice,» pp. 195-206; Bernard Monjardet: «Duality in the Theory of Social Choice,» in: Laffont, ed., *Aggregation and Revelation*, pp. 131-143, and «On the Use of Ultrafilters in Social Choice Theory,» in: Pattanaik and Salles, eds., *Social Choice and Welfare*; Barberá: «Pivotal Voters: A New Proof of Arrow's Theorem,» pp. 13-16, and «Pivotal Voters: A Simple Proof of Arrow's Theorem,» pp. 31-35; Chichilnisky: «Topological Equivalence of the Pareto Condition,» pp. 223-234, and «Social Aggregation Rules,» pp. 337-352; Chichilnisky and Heal, «Necessary and Sufficient Conditions,» pp. 68-87; Moulin, *The Strategy of Social Choice*; Kelsey: «Acyclic Choice without the Pareto Principle,» pp. 693-699, and «The Structure of Social Decision Functions,» pp. 241-252; Vincenzo Denicolò, «Independent Social Choice Correspondences are Dictatorial,» *Economics Letters*, vol. 19 (1985), pp. 9-12; Yasumi Matsumoto, «Non-binary Social Choice: Revealed Preference Interpretation,» *Economica*, vol. 52, no. 26 (May 1985), pp. 185-194; Aizerman and Aleskerov, «Voting Operators in the Space,» pp. 201-242; Taradas Bandyopadhyay, «Rationality, Path Independence, and the Power Structure,» *Journal of Economic Theory*, vol. 40, no. 2 (December 1986), pp. 338-348; Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986), and Donald E. Campbell and Jerry S. Kelly, «The Possibility Impossibility Boundary in Social Choice,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined*, vol. 1, pp. 179-204.

شرع أرو[26] نفسه مع بلاك[27]، في البحث عن قيود تضمن اتساق قرارات الأغلبية. ويمكن بالفعل تحديد الشروط الضرورية والكافية لاتساق قرارات الأغلبية[28]. وفي حين تحددت شروط أقل تقييدًا بكثير من الشروط السابق

---

(26) Arrow, *Social Choice* (1951).

(27) Duncan Black: *The Theory of Committees*, and «The Decisions of a Committee Using a Special Majority,» *Econometrica*, vol. 16, no. 3 (July 1948), pp. 245-261.

(28) انظر إنادا كنشي (Inada Ken-ichi) الذي كان مساهمًا رئيسًا في هذه الأدبيات: Ken-ichi Inada: «The Simple Majority Decision Rule,» *Econometrica*, vol. 37, no. 3 (July 1969), pp. 490-506, and «Majority Rule and Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2, no. 1 (March 1970), pp. 27-40.

انظر أيضًا: William S. Vickrey, «Utility, Strategy, and Social Decision Rules,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 74 (November 1960), pp. 507-535; Benjamin Ward, «Majority Voting and Alternative Forms of Public Enterprise,» in: Julius Margolis, ed., *The Public Economy of Urban Communities* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1965), pp. 112-126; Amartya K. Sen: «Quasi-Transitivity,» pp. 381-393, and «A Possibility Theorem on Majority Decisions,» *Econometrica*, vol. 34, no. 2 (April 1966), pp. 491-409; Amartya K. Sen and Prasanta K. Pattanaik, «Necessary and Sufficient Conditions for Rational Choice under Majority Decision,» *Journal of Economic Theory*, vol. 1, no. 2 (August 1969), pp. 178-202, and Pattanaik, *Voting and Collective Choice*.

هناك أنماط أخرى من القيود كانت تُعتبر أنها تسفر عن قرارات متسقة للأغلبية؛ انظر من بين مساهمات أخرى: Michael B. Nicholson, «Conditions for the «Voting Paradox» in Committee Decisions,» *Metroeconomica*, vol. 17, nos. 1-2 (January-August 1965), pp. 29-44; Charles R. Plott, «A Notion of Equilibrium and Its Possibility under Majority Rule,» *American Economic Review*, vol. 57, no. 4 (September 1967), pp. 787-806; Gordon Tullock, «The General Irrelevance of the General Possibility Theorem,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81, no. 2 (May 1967), pp. 256-270; Inada, «Majority Rule and Rationality,» pp. 27-40; Pattanaik, *Voting and Collective Choice*; Otto A. Davis, Morris H. DeGroot and Melvin J. Hinich, «Social Preference Orderings and Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 40, no. 1 (January 1972), pp. 147-157; Fishburn, *The Theory of Social Choice*; Jerry S. Kelly: *Arrow Impossibility Theorems*; «Voting Anomalies, the Number of Voters, and the Number of Alternatives,» *Econometrica*, vol. 42, no. 2 (March 1974), pp. 239-251, and «Necessity Conditions in Voting Theory,» *Journal of Economic Theory*, vol. 8, no. 2 (June 1974), pp. 149-160; Prasanta K. Pattanaik and Manimay Sengupta, «Conditions for Transitive and Quasi-Transitive Majority Decisions,» *Economica*, vol. 41, no. 164 (November 1974), pp. 414-423; Eric S. Maskin: «Social Welfare Functions on Restricted Domain,» (Mimeo, Harvard University, 1976); «On Strategyproofness and Social Welfare Functions When Preferences are Restricted,» (Mimeo, Darwin College, and Harvard University, 1976), and «Majority Rule, Social Welfare Functions, and Game Forms,» in: Kaushik Basu, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995), pp. 100-109; Jean-Michel Grandmont, «Intermediate Preferences and the Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 46, no. 2 (March 1978), pp. 317-330; Peleg: «Consistent Voting Systems,» pp. 153-162, and *Game Theoretic Analysis of Voting*; Wulf Gaertner, «An Analysis and Comparison of Several Necessary and Sufficient Conditions for Transitivity under the Majority Decision Rule,» in: Laffont, ed., *Aggregation and Revelation*, pp. 91-112; Dutta, «On the Possibility,» pp. 603-616; Chichilnisky and Heal, «Necessary and Sufficient Conditions,» pp. 68-87, and Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions*.

دُرست قيود النطاق لمجموعة أوسع من قواعد التصويت، من جانب: Maskin: «Social Welfare =

تحديدها، فلا تزال هناك شروط كثيرة المتطلبات؛ ويتضح في الواقع أن انتهاكها قد يسهل في كثير من الحالات الفعلية.

إن النتائج المنهجية للشروط الضرورية أو الكافية لقرارات الأغلبية لا تعطينا إلا قدرًا من الأمل - أو تولد قدرًا من خيبة الأمل - في ما يتعلق بالاختيار الاجتماعي القائم على التصويت، بقدر المدى الذي قد يسمح به التماسك الاجتماعي والمواجهة (في الأنماط الفعلية للتفضيلات الفردية). وتظهر مشكلات الاختيار للمجتمع في كثير من الأشكال والأحجام، وقد يقل الشعور بالرضا عن هذه النتائج في أنواع من مشكلات الاختيار الاجتماعي أكثر من غيرها. فعندما تهيمن مسائل التوزيع، ويسعى الأشخاص إلى تعظيم «حصصهم» من دون اهتمام بالآخرين (كما في مشكلة «تقسيم الكعكة»، على سبيل المثال، حيث يفضل كل فرد أن يزيد أي تقسيم من حصته، بغض النظر عما يحدث للآخرين)، فإن حكم الأغلبية سيميل إلى عدم الاتساق بالكامل. لكن عند حدوث غضب وطني (على سبيل المثال، كردة فعل على عدم قدرة حكومة ديمقراطية على الحيلولة دون وقوع مجاعة)، فقد تتحد أصوات الناخبين وتتسق تمامًا[(29)]. وعندما يتجمع الأشخاص أيضًا في أحزاب، لها أجندات وحوارات معقدة تنطوي على الأخذ والعطاء، فضلًا عن بعض المواقف العامة تجاه قيم مثل المساواة أو العدالة، فإن عدم الاتساق الكلي يمكن أن يهيّئ أرضية ملائمة لاتخاذ قرارات أكثر ملاءمة[(30)].

Functions,» and Ehud Kalai and E. Muller, «Characterization of Domains Admitting Nondictatorial Social = Welfare Functions and Nonmanipulable Voting Procedures.» *Journal of Economic Theory*, vol. 16, no. 2 (December 1977), pp. 457-469.

كان غارتنر بالتأكيد من قام بمسح عدد هائل من الأدبيات. انظر: Wulf Gaertner, «Domain Conditions in Social Choice Theory.» (Mimeo, University of Osnabruck, Germany, 1998).

(29) هذا هو أحد أسباب عدم حدوث مجاعة في بلد مستقل وديمقراطي (لا يخضع لإدارة حكام منعزلين، أو لحكم دكتاتور، أو لدولة الحزب الواحد). انظر: Amartya K. Sen, *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984); Jean Drèze and Amartya K. Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford: Oxford University Press, 1989); Frances d'Souza, ed., *Starving in Silence: A Report on Famine and Censorship* (London: International Centre on Censorship, 1990); Human Rights Watch, *Indivisible Human Rights: The Relationship between Political and Civil Rights to Survival, Subsistence, and Poverty* (New York: Human Rights Watch, 1992), and *World Disasters Report* (Geneva: International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 1994).

(30) عن الجوانب المختلفة لهذه القضية السياسية العامة؛ انظر من بين كتابات أخرى: Arrow, *Social Choice* (1951); James M. Buchanan: «Social Choice, Democracy, and Free Markets.» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), pp. 114-123, and «Individual Choice in Voting and the Market,» =

بقدر ما يتعلق الأمر باقتصاد الرفاه حتى الآن، فإن حكم الأغلبية وإجراءات التصويت عرضة بوجه خاص إلى عدم الاتساق، نظرًا إلى الموقع المركزي الذي تحتله مسائل التوزيع في المشكلات الاقتصادية للرفاه. على أن أحد التساؤلات الأساسية التي يمكن طرحها يتمثل في ما إذا كانت قواعد التصويت (التي تقيد بفاعلية إجراءات الاختيار الاجتماعي في الإطار الذي طرحه أرو) توفر مقاربة معلّلة تجاه الاختيار الاجتماعي في ميدان اقتصادات الرفاه. هل نقف على الأرضية الصحيحة عند محاولتنا إصدار أحكام الرفاه الاجتماعي من خلال أنظمة التصويت المختلفة؟

7. التوسع المعلوماتي واقتصاد الرفاه

تُعد الإجراءات المستندة على التصويت طبيعية تمامًا بالنسبة إلى بعض أنواع مشكلات الاختيار الاجتماعي، مثل: الانتخابات، أو الاستفتاءات، أو قرارات اللجان[31]. بيد أنها جميعًا غير ملائمة لكثير من مشكلات الاختيار الاجتماعي

Journal of Political Economy, vol. 62, no. 4 (August 1954), pp. 334-343; James M. Buchanan and Gordon = Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962); Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*; *On Economic Inequality*; «Choice, Orderings, and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan Körner (Oxford, Eng.: Blackwell, 1974); «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317-344, and *Resources, Values*; *Rational Choice, Collective Decisions*; Hammond, «Welfare Economics,» pp. 405-434; Pattanaik and Salles, eds., *Social Choice and Welfare*; Andrew Caplin and Barry Nalebuff: «On 64%-Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 56, no. 4 (July 1988), pp. 787-814, and «Aggregation and Social Choice: A Mean Voter Theorem,» *Econometrica*, vol. 59, no. 1 (January 1991), pp. 1-24; Young, «Condorcet's Theory of Voting,» pp. 1231-1244, and Lani Guinier, *The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy* (New York: Free Press, 1991).

انظر أيضًا: «The «Symposium» on Voting Procedures,» *Journal of Economic Perspectives* (Winter 1995); Jonathan Levin and Barry Nalebuff, «An Introduction to Vote-Counting Schemes,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 9, no. 1 (Winter 1995), pp. 3-26; Douglas W. Rae, «Using District Magnitude to Regulate Political Party Competition,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 9, no. 1 (Winter 1995), pp. 65-75; Nicolaus Tideman, «The Single Transferable Vote,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 9, no. 1 (Winter 1995), pp. 27-38; Robert J. Weber, «Approval Voting,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 9, no. 1 (Winter 1995), pp. 39-49; Michel Le Breton and John Weymark, «An Introduction to Arrovian Social Welfare Functions in the Economic and Political Domains,» in: Schofield, ed., *Collective Decision-making*, and Kotaro Suzumura, «Consequences, Opportunities, and Procedures,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16, no. 1 (1999), pp. 17-40.

(31) علّى أن هناك بعض المشكلات الجدية الناشئة عن الافتقار الممكن إلى الانسجام بين =

الأخرى[32]. فعلى سبيل المثال، عندما نرغب في الحصول على فهرس حصري من نوع ما للرفاه الاجتماعي، فلا يمكننا الاعتماد على مثل تلك الإجراءات، لسببين مختلفين على الأقل.

= الأصوات والتفضيلات الفعلية، حيث تختلف بسبب التصويت الاستراتيجي الذي يستهدف التلاعب بنتائج التصويت. انظر، عن هذا الموضوع، نظرية جديرة بالذكر، هي نظرية الاستحالة في: Gibbard, «Manipulation of Voting Schemes,» pp. 587-601, and Satterthwaite, «Strategy-Proofness and Arrow's Conditions,» pp. 187-217.

هناك أدبيات واسعة النطاق عن التلاعب وعن تحديات التنفيذ؛ انظر من بين مساهمات أخرى: Pattanaik: «On the Stability of Sincere,» pp. 558-574, and *Strategy and Group Choice*; Steven J. Brams, *Game Theory and Politics* (New York: Free Press, 1975); Ted Groves and John Ledyard, «Optimal Allocation of Public Goods: A Solution to the «Free Rider» Problem,» *Econometrica*, vol. 45, no. 4 (July 1977), pp. 783-809; Salvador Barberá and Hugo F. Sonnenschein, «Preference Aggregation with Randomized Social Orderings,» *Journal of Economic Theory*, vol. 18, no. 2 (August 1978), pp. 244-254; Bhaskar Dutta and Prasanta K. Pattanaik, «On Nicely Consistent Voting Systems,» *Econometrica,* vol. 46 (1978), pp. 163-170; Peleg: «Consistent Voting Systems,» pp. 153-162, and *Game Theoretic Analysis of Voting*; David Schmeidler and Hugo F. Sonnenschein, «Two Proofs of the Gibbard-Satterthwaite Theorem on the Possibility of a Strategy-Proof Social Choice Function,» in: H. W. Gottinger and W. Leinfeller, eds., *Decision Theory and Social Ethics: Issues in Social Choice* (Dordrecht: Reidel, 1978), pp. 227-234; Partha Dasgupta, Peter J. Hammond and Eric S. Maskin, «Implementation of Social Choice Rules,» *Review of Economic Studies*, vol. 46, no. 2 (April 1979), pp. 181-216; Jerry R. Green and Jean-Jacques Laffont, *Incentives in Public Decision-making*, Studies in Public Economics; v. 1 (Amsterdam; New York: North-Holland Co., 1979); Laffont, ed., *Aggregation and Revelation*; Dutta: «On the Possibility,» pp. 603-616, and «Reasonable Mechanisms and Nash Implementation,» in: Arrow, Sen, and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined*, pp. 3-23; Prasanta K. Pattanaik and Manimay Sengupta, «Restricted Preferences and Strategy-Proofness of a Class of Group Decision Functions,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 5 (October 1980), pp. 965-973; Manimay Sengupta: «Monotonicity, Independence of Irrelevant Alternatives and Strategy-Proofness of Social Decision Functions,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 393-407, and «The Knowledge Assumption in the Theory of Strategic Voting,» *Econometrica*, vol. 48, no. 5 (July 1980), pp. 1301-1304, Jean-Jacques Laffont and Eric Maskin, «The Theory of Incentives: An Overview,» in: Werner Hildenbrand, ed., *Advances in Economic Theory: Invited Papers for the Fourth World Congress of the Econometric Society at Aix-en-Provence, September 1980*, Econometric Society Monographs in Quantitative Economics; no. 1 (Cambridge; New York : Cambridge University Press, 1982), pp. 31-94; Hervé Moulin: *The Strategy of Social Choice*, and *Cooperative Microeconomics: A Game-Theoretic Introduction* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), and Leo Hurwicz, David Schmeidler and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

هناك أيضًا استحالة غير استراتيجية لتأسيس تناظر دقيق واحد لواحد بين: (1) التفضيل، (2) عدم التفضيل، و(3) عدم المبالاة، من ناحية، و(1*) التصويت لمصلحة، (2*) التصويت ضد، و(3*) الامتناع عن التصويت، من ناحية أخرى، بغض النظر عما إذا كان التصويت مكلفًا، أو ممتعًا، أو لا هذا ولا ذاك. انظر: Amartya K. Sen, «Preferences, Votes and the Transitivity of Majority Decisions,» *Review of Economic Studies*, vol. 31, no. 2 (April 1964), pp. 163-165.

(32) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and «Social Choice Theory: A Re-examination,» pp. 53-89.

أولًا؛ تتطلب عملية التصويت مشاركة ناشطة، وإذا قرر شخص ما عدم ممارسة حقه في الإدلاء بصوته، لن تجد تفضيلاته أي تمثيل مباشر في القرارات الاجتماعية. (في الواقع، نظرًا إلى انخفاض المشاركة، ستجد مصالح مجموعات كبيرة - على سبيل المثال من الأميركيين الأفارقة في الولايات المتحدة - أن تمثيلها غير مناسب في السياسة الوطنية). في المقابل، عند إصدار أحكام معلّلة في مجال الرفاه الاجتماعي، لا يمكن ببساطة تجاهل مصالح الأقل مبادرة.

ثانيًا؛ حتى مع المشاركة الناشطة لكل فرد في عمليات التصويت، لا يمكن إلا أن تنقصنا معلومات مهمة لازمة لتقويم الرفاه الاقتصادي[33]. من خلال التصويت، يمكن لكل شخص ترتيب بدائل مختلفة. بيد أنه لا توجد طريقة مباشرة للحصول على مقارنات بين رفاه الأشخاص من بيانات التصويت. فعلينا أن نتجاوز تصنيف قواعد التصويت (هذا ما بحثه بوردا وكوندورسيه، فضلًا عن أرو) حتى نتمكن من معالجة مسائل التوزيع.

استبعد أرو استخدام المقارنات بين الأشخاص، حيث اتبع توافق الآراء العام الذي ظهر في عام 1940 (كما وضع أرو الأمر) حيث إنه «لا معنى للمقارنة بين الأشخاص من حيث المنافع»[34]. أثر الترتيب الإجمالي للبديهيات التي استخدمها أرو في حصر إجراءات الاختيار الاجتماعي إلى قواعد لنوع التصويت[35]، إذا تحدثنا بشكل عام. لذلك، ترتبط نتيجة الاستحالة عنده بهذه الطائفة من القواعد.

لوضع أسس نظرية اختيار اجتماعي بنّاء، إذا كنا نريد أن نرفض التوافق

---

(33) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, «On the Development of Basic Income Indicators to Supplement the GNP Measure,» *United Nations Economic Bulletin for Asia and the Far East*, vol. 24, nos. 2-3 (September-December 1973), pp. 1-11.

(34) Arrow, *Social Choice* (1951), p. 5.

(35) ينبغي توضيح أن الإجراءات المقيدة للاختيار الاجتماعي لقواعد التصويت ليست افتراضًا يثيره أرو، بل هي جزء من نظرية الاستحالة التي وضعها. إنها نتيجة تحليلية لمجموعة من البديهيات المفترضة، تبدو معللة، للاختيار الاجتماعي المعلّل. وتُستبعد صراحة، بطبيعة الحال، مقارنة المنافع بين الأشخاص؛ لكن إثبات نظرية أرو يوضح أن مجموعة من الافتراضات الأخرى، المعلّلة إلى حد كبير، تستلزم منطقيًا، إذا أخذناها مجتمعة، السمات الأخرى لقواعد التصويت أيضًا (نتيجة تحليلية بارزة في حد ذاتها). وتشمل السمات المشتقة، على وجه الخصوص، الشرط الذي يطلب عدم اتخاذ أي ملاحظة فاعلة في شأن طبيعة =

التاريخي في مقابل استخدام المقارنات بين الأشخاص في الاختيار الاجتماعي، علينا أن نتناول سؤالين مهمين يتسمان بالصعوبة. **أولًا**؛ هل يمكننا بصورة ممنهجة إدراج شيء معقد مثل إجراء مقارنات بين عدد من الأشخاص واستخدامه؟ هل ستكون هذه أرضية لتحليل متخصص، لا إفراطًا في أفكار مربكة (وربما مختلطة)؟ **ثانيًا**؛ كيف يمكن تحقيق التكامل بين النتائج التحليلية والاستخدام العملي؟ على أي نوع من المعلومات يمكننا الاستناد إلى قاعدة مقارنات معلّلة بين الأشخاص؟ هل ستكون المعلومات ذات الصلة متاحة فعلًا للاستخدام؟

يتعلق السؤال الأول في الأساس ببناء نظام تحليلي، أما الثاني فإبيستمولوجي يتعلق بالتعليل العملي، الذي يتطلب إعادة فحص الأسس المعلوماتية للمقارنات بين الأشخاص؛ أنا أجادل حاليًا أنها تدعو إلى استجابة كفوءة حتمًا. يمكن تناول السؤال الأول بطريقة أكثر حسمًا من خلال التحليل البنائي. ومن دون الخوض في الجوانب التقنية للمؤلفات التي صدرت، أود الإفادة علمًا أن أنواع المقارنات المختلفة بين الأشخاص يمكن جعلها بدهية بالكامل وإدراجها في إجراءات الاختيار الاجتماعي (من خلال استخدام «شروط ثابتة» في إطار معمم، بُنيت منهجيًا باعتبارها «دوال الرفاه الاجتماعي»)[36]. في الواقع، لا تحتاج المقارنات

= الحالات الاجتماعية: من بين الأصوات التي تُجمع على التوالي لمصلحتهم - وضدهم (سمة تسمى في معظم الأحيان «الحياد» - اسم مُجامل، إلى حد ما، لما يُعتبر، قبل أي شيء، تقييدًا معلوماتيًا فحسب). في حين يؤدي تجنب مقارنات المنافع بين الأشخاص إلى إلغاء إمكان الأخذ علمًا بالتفاوت في المنافع (وفي الاختلافات في مكاسب المنافع وخساراتها)، فإن عنصر «الحياد» الناتج يحول دون توجيه الاهتمام غير المباشر لمسائل التوزيع من خلال المعرفة الصريحة لطبيعة الحالات الاجتماعية المعنية (على سبيل المثال؛ عن تفاوت الدخل في الحالات المختلفة). للاطلاع على دور القيود المعلوماتية المحفّزة، في توليد نتائج الاستحالة؛ انظر: Amartya K. Sen: «On Weights and Measures: Informational Constraints in Social Welfare Analysis,» *Econometrica*, vol. 45, no. 7 (October 1977), pp. 1539-1572, and «Personal Utilities and Public Judgements,» pp. 537-558.

(36) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572.

انظر أيضًا، من بين مساهمات أخرى: Patrick Suppes, «Some Formal Models of Grading Principles,» *Synthese*, vol. 16, nos. 3-4 (December 1966), pp. 284-306; Peter J. Hammond: «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle,» *Econometrica*, vol. 44, no. 4 (July 1976), pp. 793-804; «Dual Interpersonal Comparisons of Utility and the Welfare Economics of Income Distribution,» *Journal of Public Economics*, vol. 7, no. 1 (February 1977), pp. 51-71, and «Welfare Economics,» pp. 405-434; Stephen Strasnick, «Social Choice and the Derivation of Rawls's Difference Principle,» *Journal of Philosophy*, vol. 73, no. 4 (February 1976), pp. 85-99; Kenneth J. Arrow, «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American* =

بين الأشخاص إلى قصرها حتى على ثنائيات «الكل أو لا شيء»، إذ قد نتمكن من إجراء المقارنات بين الأشخاص إلى حد ما، إنما ليس في كل مقارنة، ولا في كل نوع، ولا بدقة هائلة(37).

ربما لا نجد صعوبة كبيرة، على سبيل المثال، في قبول أن مكسب المنفعة الذي حصل عليه الإمبراطور نيرون من حرق روما كان أصغر من المجموع الكلي لخسارة المنفعة لجميع الرومان الآخرين الذين عانوا من الحريق. لكن ذلك لا يتطلب منا أن نشعر بالثقة أن في إمكاننا أن نضع منافع كل شخص في تناظر واحد لواحد دقيق بعضها مع بعض. وبالتالي، قد يكون ثمة مجال للمطالبة بـ «المقارنة الجزئية» - مع إنكار النقيضين: المقارنة الكاملة، وعدم المقارنة على الإطلاق. ويمكن إعطاء الدرجات المختلفة للمقارنة الجزئية أشكالاً دقيقة رياضيًا (بالتحديد، توضيح مدى دقة عدم الدقة)(38). كما يمكن توضيح إمكان عدم

Economic Review (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225; d'Aspremont and = Gevers, «Equity and Informational Basis,» pp. 199-209; Eric S. Maskin: «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96, and «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (September 1979), pp. 319-337; Louis Gevers, «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings,» *Econometrica*, vol. 47, no. 1 (January 1979), pp. 75-89; Kevin W. S. Roberts: «Possibility Theorems with Interpersonally Comparable Welfare Levels,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 421-439; Kotaro Suzumura: *Rational Choice, Collective Decisions*, and «Interpersonal Companions of the Extended Sympathy Type and the Possibility of Social Choice,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined*, vol. 2. pp. 202-229; Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356; Claude d'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Ordering,» in: Hurwicz, Schmeidler and Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization*, pp. 19-76, and Claude d'Aspremont and Philippe Mongin, «A Welfarist Version of Harsanyi's Aggregation Theorem,» (Center for Operations Research and Econometrics Discussion Paper; no. 9763, Université Catholique de Louvain, 1997).

(37) انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability,» *Econometrica*, vol. 38, no. 3 (May 1970), pp. 393-409.

(38) انظر: Charles Blackorby, «Degrees of Cardinality and Aggregate Partial Orderings,» *Econometrica*, vol. 43, nos. 5-6 (September-November 1975), pp. 845-852; Ben J. Fine, «A Note on «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability»,» *Econometrica*, vol. 43, no. 1 (January 1975), pp. 173-174; Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980); T. Bezembinder and P. van Acker, «Intransitivity in Individual and Group Choice,» in: E. D. Lantermann and H. Feger, eds., *Similarity and Choice: Essays in Honor of Clyde Coombs* (New York: Wiley, 1980), pp. 208-233, and Levi, *Hard Choices*.

يمكن أيضًا توسيع دراسة عدم الدقة لتشمل الأوصاف «الغامضة».

وجود حاجة عامة لمقارنات شديدة التنقيح بين الأشخاص للتوصل إلى قرارات اجتماعية حاسمة. ففي كثير من الأحيان، ستكون المستويات المحدودة نوعًا من المقارنة الجزئية كافية لصنع قرارات اجتماعية[39]. وبالتالي، لا تحتاج الممارسة التجريبية أن تكون طموحة بقدر ما يُخشى أحيانًا.

قبل الانتقال إلى الأساس المعلوماتي للمقارنات بين الأشخاص، اسمحوا لي أن أطرح سؤالًا تحليليًا كبيرًا: ما مقدار التغيير الذي يحدث لإمكان اختيارٍ اجتماعي من خلال الاستخدام المنهجي للمقارنات بين الأشخاص؟ هل تبتعد الاستحالة عند أرو، والنتائج ذات الصلة، في ظل استخدام المقارنات بين الأشخاص في أحكام الرفاه الاجتماعي؟ الجواب باختصار: نعم. إن توفر معلومات إضافية يتيح تمييزًا كافيًا لتجنب استحالات من هذا النوع.

ثمة تعارض مثير للاهتمام. يمكننا توضيح أن الاعتراف بأصل المنافع من دون مقارنات بين الأفراد لا يغير نظرية الاستحالة عند أرو على الإطلاق، حيث يمكن تمديدها بسهولة إلى قابلية القياس الكاردينالي للمنافع[40]. في المقابل، نجد أنه حتى المقارنات التراتبية بين الأفراد تكون في حد ذاتها كافية لهدم الاستحالة الدقيقة. نحن نعرف، بطبيعة الحال، أن مع بعض أنواع المقارنات بين الأشخاص، المطلوبة في شكلها الكامل (بما في ذلك قابلية المقارنة التراتبية بين الأشخاص)، يمكننا استخدام المقاربة الكلاسيكية للنفعية[41]. لكن اتضح أنه حتى أضعف

---

(39) انظر أيضًا: Anthony B. Atkinson, «On the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2, no. 3 (September 1970), pp. 244-263; Sen: *Collective Choice and Social Welfare*; «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409, and *On Economic Inequality*; Partha Dasgupta, Amartya K. Sen and David Starrett, «Notes on the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 6, no. 2 (April 1973), pp. 180-187, and Michael Rothschild and Joseph E. Stiglitz, «Some Further Results on the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 6, no. 2 (April 1973), pp. 188-204.

(40) انظر: Theorem 8*2, in: *Collective Choice and Social Welfare.*

(41) عن هذا الموضوع، انظر بوجه خاص دراسة هارساني الكلاسيكية التي عارضت الكتابات التشاؤمية التي تلت نظرية الاستحالة لأرو. انظر: John C. Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 63, no. 3 (August 1955), pp. 309-321.

انظر أيضًا: James A. Mirrlees, «The Economic Uses of Utilitarianism,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), pp. 63-84.

أشكال المقارنة لا يزال يسمح بإصدار أحكام متسقة في شأن الرفاه الاجتماعي، وتلبية جميع متطلبات أرو، إضافة إلى حساسيتها تجاه مسائل التوزيع (حتى على الرغم من أن القواعد الممكنة ستقتصر على طائفة صغيرة نسبيًا)[42].

ترتبط مسألة التوزيع ارتباطًا وثيقًا بالحاجة إلى تجاوز قواعد التصويت كأساس لأحكام الرفاه الاجتماعي. وكما ناقشنا أعلاه، تتسم النفعية أيضًا، في سياق معنى مهم، بعدم المبالاة تجاه التوزيع؛ فبرنامجها يكمن في تعظيم المجموع الكلي للمنافع، بغض النظر عن مدى عدم المساواة في توزيع هذا المجموع. لكن استخدام المقارنات بين الأشخاص يمكن أن يتخذ أشكالًا أخرى أيضًا، ما يعزز حساسية القرارات العامة تجاه جوانب عدم المساواة في الرفاه والفرص[43].

تفتح المقارنة العريضة لدوال الرفاه الاجتماعي إمكان استخدام كثير من أنماط

---

(42) انظر إضافة إلى مساهمات أخرى: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and *On Economic Inequality*; Rawls, *A Theory of Justice*; Edmund S. Phelps, ed., *Economic Justice* (Harmondsworth, UK: Penguin, 1973); Hammond, «Equity, Arrow's Conditions,» pp. 793-804; Strasnick, «Social Choice and the Derivation,» pp. 85-99; Arrow, «Extended Sympathy,» pp. 219-225; d'Aspremont and Gevers, «Equity and Informational Basis,» pp. 199-209; Gevers, «On Interpersonal Comparability,» pp. 75-89; Roberts: «Possibility Theorems,» pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability,» pp. 421-439; Suzumura: *Rational Choice, Collective Decisions*, and «Interpersonal Companions of the Extended Sympathy Type,» pp. 202-229; Blackorby, Donaldson and Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons,» pp. 325-356, and d'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Ordering,» pp. 19-76.

(43) عن هذه المسألة ومسائل متصلة؛ انظر إضافة إلى مساهمات أخرى كثيرة: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and *On Economic Inequality*; Hammond, «Equity, Arrow's Conditions,» pp. 793-804, d'Aspremont and Gevers, «Equity and Informational Basis;» Robert Deschamps and Louis Gevers, «Leximin and Utilitarian Rules: A Joint Characterization,» *Journal of Economic Theory*, vol. 17, no. 2 (April 1978), pp. 143-163; Maskin: «A Theorem on Utilitarianism,» pp. 93-96, and «Decision-Making under Ignorance,» pp. 319-337; Gevers, «On Interpersonal Comparability,» pp. 75-89; Roberts, «Possibility Theorems,» pp. 409-420; Siddiqur R. Osmani, *Economic Inequality and Group Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 1982); Blackorby, Donaldson and Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons;» d'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Ordering,» pp. 19-76; T. Coulhon and Philippe Mongin, «Social Choice Theory in the Case of von Neumann-Morgenstern Utilities,» *Social Choice and Welfare*, vol. 6, no. 3 (July 1989), pp. 175-187; Nick Baigent, «Norms, Choice and Preferences,» (Memorandum; no. 9306, Institute of Public Economics, University of Graz, Austria, Research, 1994); d'Aspremont and Mongin, «A Welfarist Version;» Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualist Ethics,» and Suppes, «Some Formal Models,» pp. 284-306.

كما يمكن الاطلاع على ما قدمه إليستر وروemير من تقويمات نقدية جيدة للأدبيات الكثيرة عن هذا الموضوع. انظر: Jon Elster and John Roemer, eds., *Interpersonal Comparisons of Well-being* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991).

مختلفة من قواعد الرفاه الاجتماعي، التي تختلف في معاملتها الإنصاف، فضلًا عن الكفاءة، كما تختلف من حيث متطلباتها المعلوماتية. إضافة إلى ذلك، ومع إزالة الحاجز الصناعي الذي كان يحظر المقارنات بين الأشخاص، دُرس أيضًا الكثير من مجالات القياس المعياري باستخدام مقاربة البديهيات لتحليل الرفاه الاجتماعي. أما جهدي الخاص في مجالات مثل تقويم عدم المساواة وقياسه[44]، والفقر[45]، وتعديل توزيع الدخل القومي[46]، والتقويم البيئي[47]، فاعتمد أساسًا على إطار معلوماتي موسع لنظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة[48].

8. الأساس المعلوماتي للمقارنات بين الأشخاص

في حين أمكن، في المجمل، فرز القضايا التحليلية التي تتضمنها المقارنات بين الأشخاص، لا تزال هناك مسألة عملية مهمة متبقية، تتمثل في إيجاد مقاربة مناسبة للنظام الإمبيريقي للمقارنات بين الأشخاص، ثم استخدامها في الممارسة. والمسألة التي يتعين تناولها، أولًا وقبل كل شيء، هي: مقارنة بين الأشخاص في أي شيء؟

---

(44) Amartya K. Sen: *On Economic Inequality*; *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford Univesity Press, 1992), and «Individual Preference as the Basis of Social Choice,» in: Arrow, Sen, and Suzumura, eds., *Social Choice Re-Examined*, vol. 2.

(45) Amartya K. Sen: «Poverty: An Ordinal Approach to Measurement,» *Econometrica*, vol. 44, no. 2 (March 1976), pp. 219-223; «Poor, Relatively Speaking,» *Oxford Economic Papers*, vol. 35, no. 2 (July 1983), pp. 153-169; *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), and *Inequality reexamined.*

(46) Amartya K. Sen: «On the Development of Basic Income Indicators,» pp. 1-11; «Real National Income,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 19-39, and «The Welfare Basis of Real Income Comparisons: A Survey,» *Journal of Economic Literature*, vol. 17, no. 1 (March 1979), pp. 1-45.

(47) Sen, «Rationality and Social Choice,» pp. 1-24.

(48) تأثرت كتاباتي في شأن عدم المساواة (بدءًا من *Sen, On Economic Inequality*) بوجه خاص بمساهمات أتكينسون الرائدة. انظر: Anthony B. Atkinson: «On the Measurement of Inequality,» pp. 244-263; *Social Justice and Public Policy* (Brighton: Harvester Wheatsheaf; Cambridge, MA: MIT Press, 1983), and *Poverty and Social Security* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1989).

وتنامت الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع بسرعة كبيرة في الأعوام الأخيرة؛ للاطلاع على تفحص دقيق، فضلًا عن إشارات إلى الأدبيات المعاصرة، انظر: James Foster and Amartya K. Sen, «On Economic Inequality after a Quarter Century,» in: Amartya K. Sen, *On Economic Inequality*, expanded ed., with a substantial annex jointly with James Foster (Oxford: Oxford University Press, 1997).

إن البنى المنهجية لدوال الرفاه الاجتماعي لا تخص، بأي معنى، مقارنات المنفعة فحسب، ويمكن أن تضم أنواعًا أخرى أيضًا من المقارنات بين الأشخاص. تكمن المسألة الرئيسة في اختيار الميزة الفردية، التي لا تحتاج إلى أن تتخذ شكل مقارنات بين الحالات الذهنية للسعادة، إنما تركز في المقابل على طريقة أخرى للنظر إلى رفاه أو حرية الفرد أو الفرص الموضوعية (من منظور اختصاص مناظر).

كان رفض مقارنات المنافع بين الأشخاص في الرفاه الاقتصادي وفي نظرية الاختيار الاجتماعي التي اتبعت النقد الوضعي[49]، يستند بقوة إلى تفسيرها بالكامل كمقارنات لحالات ذهنية. كما حدث، فحتى مع مثل تلك المقارنات للحالات الذهنية، يصعب استمرار حال الرفض الكامل[50]. وكما جادل بقوة

---

(49) مثل نظرية روبنز. انظر: Robbins, «Interpersonal Comparisons of Utility,» pp. 636-641.

(50) إذا أُخذت المقارنات بين الأشخاص باعتبارها بالكامل مسألة آراء أو أحكام قيمية، يمكن عندئذ إثارة تساؤل أيضًا عن مدى إمكان الجمع بين الآراء أو التقويمات المتباينة للأشخاص معًا (يبدو هذا كأنها ممارسة لاختيار اجتماعي من تلقاء نفسه). درس روبرتس بتوسع هذه الصيغة الخاصة، معتبرًا المقارنة بين الأشخاص بمنزلة ممارسة لتجميع الآراء. انظر: Kevin W. S. Roberts, «Valued Opinions or Opinioned Values: The Double Aggregation Problem,» in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*, pp. 141-167.

مع ذلك، إذا أُخذت المقارنات بين الأشخاص باعتبار أنها تتمتع بأساس وقائعي أكثر حزمًا (مثلًا، وجود بعض الناس الأكثر بؤسًا موضوعيًا من غيرهم)، فإن استخدام المقارنات بين الأشخاص سيتطلب مجموعة مختلفة من المقتضيات البدهية - أكثر ملاءمة لنظرية المعرفة عنها للأخلاق. للاطلاع على رؤى متعارضة عن مقارنات الرفاه بين الأشخاص، انظر: Ian Little, *A Critique of Welfare Economics*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1957); Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and *Commodities and Capabilities*; Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction* (New York: Oxford University Press, 1976); Donald Davidson, «Judging Interpersonal Interests,» in: Elster and Hylland, eds., pp. 195-211, Allan F. Gibbard, «Interpersonal Comparisons: Preference, Good, and the Intrinsic Reward of a Life,» 165-193, in: Elster and Hylland, eds., *Foundations of Social Choice*.

انظر أيضًا على سبيل المثال الدراسات الإمبيريقية للتعاسة المشاهدة: Jean Drèze and Amartya K. Sen: *Hunger and Public Action*; *India: Economic Development and Social Opportunity* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1995); *Indian Development: Selected Regional Perspectives* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1997); Jean Drèze and Amartya K. Sen, eds., *Political Economy of Hunger* (Oxford: Oxford University Press, 1990), vols. 1-3; Erik Schokkaert and Luc van Ootcgem, «Sen's Concept of the Living Standard Applied to the Belgian Unemployed,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 429-450; Robert M. Solow, «Mass Unemployment as a Social Problem,» in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*, pp. 313-321.

الفيلسوف دونالد ديفيدسون(51)، تصعب رؤية كيف يمكن أن يفهم الأشخاص أي شيء عن أذهان الآخرين ومشاعرهم، من دون مقارنتها بعقولهم ومشاعرهم. قد لا تتسم هذه المقارنات بدقة كبيرة، لكننا نعلم من الدراسات التحليلية أنه قد لا توجد حاجة إلى مقارنات دقيقة جدًا بين الأشخاص من أجل الاستخدام المنهجي للمقارنات بين الأشخاص في الاختيار الاجتماعي(52).

ليست الصورة إذًا شديدة التشاؤم، حتى على الأرضية القديمة للمقارنات الذهنية. لكن الأهم من ذلك، أن مقارنات الرفاه الشخصي، أو الميزات الفردية بين الأشخاص، لا تحتاج إلى الاستناد إلى مقارنة الحالات الذهنية فحسب، حيث تتوافر أسس أخلاقية جيدة لعدم التركيز الشديد على مقارنات الحال الذهنية - سواء للاستمتاع أم للرغبات. وقد تتسم المنافع أحيانًا بالمرونة الشديدة، كرد فعل على الحرمان المتواصل. ويتسق مع الحرمان: الشخص المُعدم فاقد الأمل شديد الفقر، أو العامل المسحوق الذين يعيش في ظل تصنيفات تراتبية اقتصادية استغلالية، أو ربة منزل مغلوب على أمرها في مجتمع يترسخ فيه عدم المساواة الجندرية، أو المواطن المضطهد في ظل الاستبداد الوحشي. يمكن للإنسان أن يستمتع بالإنجازات الصغيرة، ويكيف رغباته وفقًا لما له جدوى (ما يساعده على إشباع الرغبات المعدلة). لكن نجاحه في مثل هذا التعديل لن يبعد عنه الحرمان. فميزان المتعة أو الرغبة قد لا يكفي أحيانًا للتعبير عن مدى الحرمان الجوهري للشخص(53).

ربما توجد حجة لاعتبار أن الدخل، أو حِزم السلع أو الموارد بشكل عام، لها مصلحة مباشرة في الحكم على ميزة للشخص، وأن هذا قد يرجع إلى أسباب مختلفة - لا إلى الحالات الذهنية التي قد تساعد على توليدها فحسب(54). يرتكز

---

(51) Davidson, «Judging Interpersonal».

(52) عن هذا الشأن، انظر: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*; «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409, and «Individual Preference,» and Blackorby, «Degrees of Cardinality,» pp. 845-852.

(53) يمكن الاطلاع على مناقشة حول هذه القضية وآثارها الأخلاقية والاقتصادية بعيدة المدى في: Basu, Pattanaik, and Kotaro, eds., *Choice, Welfare, and Development*, and Amartya K. Sen: «Equality of What?,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah, 1980), pp. 195-220; *Commodities and Capabilities*, and «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

(54) يمكن فصل أهمية الرفاه لمقارنات الدخل الحقيقي عن ارتباطاتها بالحالة النفسية؛ انظر: Sen, «The Welfare Basis of Real Income Comparisons,» pp. 1-45. =

«مبدأ الاختلاف» في نظرية «العدالة كإنصاف» عند رولز[55] على الحكم على الميزة الفردية من زاوية سيطرة الشخص على ما يسميه رولز «الخيرات الأولية» التي تُعد مواردَ عامة الأغراض، من المفيد توافرها عند أي شخص بغض النظر عن أهدافه المحددة.

يمكن تحسين هذا الإجراء بعدم الاقتصار على أخذ ملكية الخيرات الأولية والموارد في الاعتبار فحسب، إنما أيضًا بالاختلافات بين الأشخاص عندما يتحولون مالكين للقدرة على العيش بشكل جيد. لقد حاولت أن أجادل لمصلحة الحكم على الميزة الفردية، من حيث القدرات التي يمتلكها الشخص للعيش بالطريقة التي عنده سبب لتثمينها[56]. وتركز هذه المقاربة على الحريات

= انظر أيضًا الكتابات ذات الصلة حول «العدل»، من زاوية عدم الحسد؛ وعلى سبيل المثال: Duncan Foley, «Resource Allocation and the Public Sector,» *Yale Economic Essays*, vol. 7, no. 1 (Spring 1967), pp. 73-76; Serge-Christophe Kolm, «The Optimum Production of Social Justice,» in: J. Margolis and H. Guitton, eds., *Public Economics* (New York: Macmillan, 1969), pp. 145-200; Elisha A. Pazner and David Schmeidler, «A Difficulty in the Concept of Fairness,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 3 (July 1974), pp. 441-443; Hal Varian: «Equity, Envy, and Efficiency,» *Journal of Economic Theory*, vol. 9, no. 1 (September 1974), pp. 63-91, and «Distributive Justice, Welfare Economics and a Theory of Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 4, no. 3 (Spring 1975), pp. 223-247; Lars-Gunnar Svensson: «Social Justice and Fair Distributions,» *Lund Economic Studies*, vol. 15 (1977), and «Equity among Generations,» *Econometrica*, vol. 48, no. 5 (July 1980), pp. 1251-1256; Ronald Dworkin: «What Is Equality? Part 1: Equality of Welfare,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 3 (Summer 1981), pp. 185-246, and «What Is Equality? Part 2: Equality of Resources,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 4 (Fall 1981), pp. 283-345; Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions*; H. Peyton Young, ed., *Fair Allocation* (Providence, RI: American Mathematical Society, 1985); Donald E. Campbell, *Equity, Efficiency, and Social Choice* (Oxford: Oxford University Press, 1992), and Hervé Moulin and William Thomson, «Axiomatic Analyses of Resource Allocation Problems,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined*, vol. 1, pp. 101-120.

تولى فرانكلين فيشر تحليل الأحكام الاجتماعية المباشرة حول توزيع السلع بين الأشخاص. انظر: Franklin M. Fisher, «Income Distribution, Value Judgments and Welfare,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 70 (August 1956), pp. 380-424

(55) Rawls, *A Theory of Justice.*

(56) انظر: Sen: «Equality of What?,» pp. 195-220; *Commodities and Capabilities*; «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221, and *Inequality Re-examined*; Drèze and Sen: *Hunger and Public Action*, and *Economic Development*, and Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

انظر أيضًا، إضافة إلى مساهمات أخرى: John Roemer: *A General Theory of Exploitation and Class* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), and *Theories of Distributive Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996); Kaushik Basu, «Achievements, Capabilities and the Concept of Well-Being: A Review of Commodities and Capabilities by Amaryta Sen,» *Social Choice and Welfare*, =

الجوهرية التي يتمتع بها الأشخاص، لا على النتائج المعينة التي يصلون إليها. أما بالنسبة إلى البالغين الذين يتحملون المسؤولية، فإن التركيز على الحرية، لا

vol. 4, no. 1 (March 1987), pp. 69-76; Martha Nussbaum, «Nature, Function, and Capability: Aristotle on = Political Distribution,» *Oxford Studies in Ancient Philosophy*, Supp. vol. (1988), pp. 145-184; Richard J. Arneson, «Equality and Equal Opportunity for Welfare,» *Philosophical Studies*, vol. 56, no. 1 (May 1989), pp. 77-93; Anthony B. Atkinson: *Poverty and Social Security*, and «Capabilities, Exclusion, and the Supply of Goods,» in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*, pp. 17-31; G. A. Cohen: «On the Currency of Egalitarian Justice,» *Ethics*, vol. 99, no. 4 (July 1989), pp. 906-944, and «Equality of What? On Welfare, Goods and Capabilities,» *Récherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 357-382; Francois Bourguignon and Gary S. Fields, «Poverty Measures and Anti-poverty Policy,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 409-427; Keith Griffin and John Knight, eds., *Human Development and the International Development Strategy for the 1990s* (London: Macmillan, 1990); David Crocker, «Functioning and Capability: The Foundations of Sen's and Nussbaum's Development Ethic,» *Political Theory*, vol. 20, no. 4 (November 1992), pp. 584-612; Sudhir Anand and Martin Ravallion, «Human Development in Poor Countries: On the Role of Private Incomes and Public Services,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 1 (Winter 1993), pp. 133-150; Kenneth J. Arrow, «A Note on Freedom and Flexibility,» in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*, pp. 7-16; Meghnad Desai, *Poverty, Famine and Economic Development* (Aldershot, UK: Elgar, 1995), and Prasanta K. Pattanaik, «On Modelling Individual Rights: Some Conceptual Issues,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined*, vol. 2, pp. 100-128.

عُقدت أيضًا ندوات عدة مهمة عن منظور القدرة، انظر مساهمات بعضهم: Alessandro Balestrino: «Poverty and Functionings: Issues in Measurement and Public Action,» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*, vol. 53, nos. 7-9 (July-September 1994), pp. 389-406, and «A Note on Functioning-Poverty in Affluent Societies,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 97-105; Giovanni Andrea Cornia, «Poverty in Latin America in the Eighties: Extent, Causes and Possible Remedies,» *Giontale degli Economisti e Annali di Economia*, vol. 53, nos. 7-9 (July-September 1994), pp. 407-434; Elena Granaglia: «Piu o Meno Equaglianza di Risorse? Un Falso Problema per le Politiche Sociali,» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*, vol. 53, nos. 7-9 (July-September 1994), pp. 349-366, and «Two Questions to Amartya Sen,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 31-35; Enrica Chiappero Martinetti: «A New Approach to Evaluation of Well-Being and Poverty by Fuzzy Set Theory,» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*, vol. 53, nos. 7-9 (July-September 1994), pp. 367-388, and «Standard of Living Evaluation Based on Sen's Approach: Some Methodological Suggestions,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 37-53; Sebastiano Bavetta, «Individual Liberty, Control and the «Freedom of Choice Literature»,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 23-29; Ian Carter, «The Concept of Freedom in the Work of Amartya Sen: An Alternative Analysis Consistent with Freedom's Independent Value,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 7-22; Leonardo Casini and Lacopo Bernetti, «Public Project Evaluation, Environment and Sen's Theory,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 55-78, and Shahrashoub Razavi, «Excess Female Mortality: An Indicator of Female Subordination? A Note Drawing on Village-Level Evidence from Southeastern Iran,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 79-95.

للاطلاع على موقفي من هذه المساهمات، انظر: Amartya K. Sen: «Well-Being, Capability and Public Policy,» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*, vol. 53, nos. 7-9 (July-September 1994), pp. 333-347, and «Freedom, Capabilities and Public Action: A Response,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 105-125.

الإنجاز فحسب، له وجاهته، ويمكن أن يوفر إطارًا عامًا لتحليل المزايا الفردية والحرمان في مجتمع معاصر. وقد تكون المقارنات بين الأشخاص جزئية فحسب - مستندة غالبًا إلى تقاطع وجهات النظر المختلفة(57). لكن استخدام هذه المقارنة الجزئية يمكن أن يُحدث فارقًا رئيسًا في الأساس المعلوماتي للأحكام الاجتماعية المعلّلة.

على الرغم من ذلك، نظرًا إلى طبيعة الموضوع والصعوبات العملية لتوافر المعلومات والتقويم، سيكون الاقتصار الشديد على التمسك بمقاربة معلوماتية واحدة فقط، ورفض المقاربات الأخرى كلها، طموحًا كبيرًا. ظهرت في الأدبيات الحديثة المتعلقة باقتصاد الرفاه التطبيقي، أساليب مختلفة لإجراء مقارنات معلّلة للرفاه بين الأشخاص، استند بعضها إلى دراسة أنماط الإنفاق، واستخدام ذلك للتكهن في شأن الرفاه النسبي للأشخاص(58)، بينما جمعت الدراسات الأخرى بين المدخلات المعلوماتية الأخرى(59). وحاول آخرون استخدام الاستبيانات،

---

(57) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*; «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409; «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221; *Inequality Reexamined*; *Development as Freedom* (New York: Oxford University Press, 1999), and *Freedom, Rationality and Social Choice: Arrow Lectures and Other Essays* (New York: Oxford University Press, 1999).

(58) انظر: Robert Pollak and Terence J. Wales, «Welfare Comparisons and Equivalence Scales,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 69, no. 2 (May 1979), pp. 216-221; Dale W. Jorgenson, Lawrence Lau and Thomas Stoker, «Welfare Comparison under Exact Aggregation,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 70, no. 2 (May 1980), pp. 268-272; Dale W. Jorgenson, «Aggregate Consumer Behavior and the Measurement of Social Welfare,» *Econometrica*, vol. 55, no. 5 (September 1990), pp. 1007-1040, and Daniel T. Slesnick, «Empirical Approaches to the Measurement of Welfare,» *Journal of Economic Literature*, vol. 36, no. 4 (December 1998), pp. 2108-2165.

(59) انظر: Angus S. Deaton and John Muellbauer, *Economics and Consumer Behaviour* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980); Anthony B. Atkinson and François Bourguignon: «The Comparison of Multidimensional Distributions of Economic Status,» *Review of Economic Studies*, vol. 49, no. 2 (April 1982), pp. 183-201, and «Income Distribution and Differences in Needs,» in: George R. Feiwel, ed., *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy* (London: Macmillan; New York University Press, 1987), pp. 350-370; Franklin M. Fisher: «Household Equivalence Scales and Interpersonal Comparisons,» *Review of Economic Studies*, vol. 54, no. 3 (July 1987), pp. 519-524, and «Household Equivalence Scales: Reply,» *Review of Economic Studies*, vol. 57, no. 2 (April 1990), pp. 329-330; Robert A. Pollak, «Welfare Comparisons and Situation Comparison,» *Journal of Econometrics*, vol. 50, nos. 1-2 (October-November 1991), pp. 31-48; Angus S. Deaton, *Microeconometric Analysis for Development Policy: An Approach from Household Surveys* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995), and Slesnick, «Empirical Approaches».

وبحثوا عن الانتظام في إجابات الأشخاص عن الأسئلة التي تدور حول الرفاه النسبي(60).

كانت ثمة أعمال تنويرية في مجال مراقبة السمات المهمة لأحوال المعيشة، واستخلاص استنتاجات في شأن نوعية الحياة ومستويات المعيشة المقارنة على هذا الأساس؛ وتوجد في الواقع تقاليد راسخة في الدراسات الاسكندنافية في هذا المجال(61). كما قدمت الأدبيات التي تتناول «الحاجات الأساس» وإرضاءها، مقاربة إمبيريقية لفهم الحرمان المقارن(62). إضافة إلى ذلك، في ظل الإشراف

---

(60) انظر: Deaton and Muellbauer, *Economics*; Atkinson and Bourguignon: «The Comparison of Multidimensional Distributions,» and Income Distribution;» Fisher, «Income Distribution;» Pollak, «Welfare Comparisons;» Deaton, *Microeconometric Analysis for Development Policy*, and Slesnick, «Empirical Approaches».

انظر على سبيل المثال: Arie Kapteyn and Bernard M. S. van Praag, «A New Approach to the Construction of Family Equivalent Scales,» *European Economic Review*, vol. 7, no. 4 (May 1976), pp. 313-335.

(61) انظر على سبيل المثال: Erik Allardt [et al.], eds., *Nordic Democracy: Ideas, Issues, and Institutions in Politics, Economy, Education, Social and Cultural Affairs of Denmark, Finland, Iceland, Norway, and Sweden* (Copenhagen: Det Danske Sel-ksab, 1981), and Robert Erikson and Rune Aberg, *Welfare in Transition: A Survey of Living Conditions in Sweden, 1968-1981* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

(62) يمكن الاطلاع على مقدمة جيدة لمقاربة المتطلبات الأساس، في: Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Needs in Developing Countries* (London: Oxford University Press, 1981).

انظر أيضًا، إضافة إلى مساهمات أخرى: Irma Adelman, «Development Economics: A Reassessment of Goals,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 65, no. 2 (May 1975), pp. 302-309; Dharam Ghai [et al.], *The Basic Needs Approach to Development* (Geneva: International Labour Organization, 1977); James P. Grant, *Disparity Reduction Rates in Social Indicators* (Washington, DC: Overseas Development Council, 1978); Morris D. Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index*, Pergamon Policy Studies (New York: Pergamon Press, 1979); Graciela Chichilnisky, «Basic Needs and Global Models: Resources, Trade and Distribution,» *Alternatives: A Journal of World Policy*, vol. 6, no. 3 (September 1980); Nanak Kakwani: «Welfare Measures: An International Comparison,» *Journal of Development Economics*, vol. 8, no. 1 (February 1981), pp. 21-45, and «Issues in Measuring Poverty,» *Advances in Econometrics*, vol. 3 (1984), pp. 253-282, Paul Streeten, «Basic Needs: Some Unsettled Questions,» *World Development*, vol. 12, no. 9 (September 1984), pp. 973-978; Frances Stewart, *Planning to Meet Basic Needs* (London: Macmillan, 1985), Robert Goodin, *Reasons for Welfare* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), and Alan Hamlin and Phillip Pettit, eds., *The Good Polity: Normative Analysis of the State* (Oxford: Blackwell, 1989).

يُعزى إلى بيغو التركيز على الوفاء بـ «الحد الأدنى من المتطلبات». انظر: Pigou, *The Economics of Welfare*.

الفكري لمحبوب الحق[63]، استفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجيًا من نمط معين من التوسع المعلوماتي لإجراء مقارنات استنادًا إلى السمات الملحوظة لأحوال المعيشة (ورد في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة)[64].

يسهل تحديد الثغرات في كل من هذه المنهجيات، وانتقاد المقاييس ذات الصلة بالمقارنات بين الأشخاص. بيد أن قليلًا من الشك قد يوجد في شأن مصلحة الرفاه الاقتصادي في الاستخدامات بعيدة الأمد للمعلومات الإمبيريقية التي انبثقت عن هذه الأعمال؛ إذ وسعت إلى حد كبير فهمنا المزايا الفردية وارتباطاتها الإمبيريقية. يوجد بوضوح عند كل واحدة من هذه المنهجيات بعض القيود، فضلًا عن الفضائل، وقد يختلف تقويمنا لمزاياها النسبية وفقًا لأولويات كل منها. وكانت قد أتيحت لي فرصة للمحاجة في مكان آخر (وبإيجاز أيضًا في هذه المحاضرة، في وقت سابق) لمصلحة المقارنات الجزئية، استنادًا إلى تقويم القدرات[65]. لكنني أود، أكثر بعد من هذه القضية المحددة (التي قد يتخذ آخرون وجهة نظر مختلفة حولها)، توكيد نقطة أكثر عمومية هي أن إمكانات اقتصاد الرفاه العملي والاختيار الاجتماعي اتسعت كثيرًا من خلال هذه الأعمال الإمبيريقية المبتكرة.

على الرغم من هذه الاختلافات، فإنها تتلاءم بوجه عام داخل النمط الكلي للتوسع المعلوماتي الذي أشارت إليه بقوة الأعمال التحليلية حديثًا في نظرية الاختيار الاجتماعي؛ إذ تتسم النظم التحليلية التي بحثتها الأدبيات الحديثة، في شأن اقتصاد الرفاه والاختيار الاجتماعي، بأنها أوسع من تلك الموجودة في

---

(63) Mahbub Ul Haq, *Reflections on Human Development: How the Focus of Development Economics Shifted from National Income Accounting to People-Centred Policies, Told by One of the Chief Architects of the New Paradigm* (New York: Oxford University Press, 1995).

(64) انظر، على سبيل المثال: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1990* (New York: Oxford University Press, 1990).

عن القضايا ذات الصلة، انظر أيضًا: Sen: «On the Development of Basic Income Indicators,» pp. 1-11, and *Commodities and Capabilities*; Adelman, «Development Economics,» pp. 302-309; Grant, *Disparity Reduction Rates*; Morris, *Measuring the Conditions*; Streeten [et al.], *First Things First*; Desai, *Poverty, Famine*, and Sudhir Anand and Amartya K. Sen, «Concepts of Human Development and Poverty: A Multidimensional Perspective,» in: United Nations Development Programme [UNDP], *Poverty and Human Development: Human Development Papers 1997* (New York: United Nations, 1997), pp. 1-20.

(65) انظر خصوصًا: Sen, *Inequality Reexamined.*

نموذج أرو (وبالتالي، أقل صرامة، وأقل «استحالة»)[66]. كما أنها تتسم بعمومية تحليلية أيضًا تكفي لإتاحة تفسيرات إمبيريقية مختلفة، تسمح بقواعد معلوماتية بديلة من أجل الاختيار الاجتماعي. ويمكن رؤية المنهجيات الإمبيريقية المختلفة، المطروحة هنا، كلها من خلال هذا المنظور التحليلي الأوسع. وبهذا المعنى، ارتبطت نزعات «النظرية العليا» ارتباطًا وثيقًا بالتقدم في مجال «الاقتصاد العملي». إنه الاستكشاف المتواصل للإمكانات البنّاءة - على الصعيدين التحليلي والعملي - الذي ساعد في تبديد بعض الغموض الذي ارتبط في وقت سابق باقتصاد الرفاه والاختيار الاجتماعي.

9. الفقر والمجاعة

يمكن توضيح تنوع المعلومات التي قد يستند إليها تحليل الرفاه الاجتماعي من خلال دراسة الفقر. فالفقر يُنظر إليه عادة من زاوية انخفاض مستويات الدخل، وكان يُقاس تقليديًا ببساطة من خلال إحصاء عدد من يقل دخولهم عن خط الفقر؛ الأمر الذي يسمى أحيانًا مؤشر «عدد الرؤوس». ويسفر تدقيق هذه المقاربة عن نوعين مختلفين من التساؤلات. **أولًا**؛ هل يُنظر إلى الفقر، على نحو ملائم، باعتباره دخلًا منخفضًا؟ **ثانيًا**؛ حتى إذا كان الفقر يُعتبر دخلًا منخفضًا، هل مؤشر «عدد الرؤوس» هو أفضل ما يصف الفقر الكلي لمجتمع ما؟

بدوري، أطرح هذه التساؤلات. هل نحصل على تشخيص كافٍ للفقر الفردي من خلال مقارنة دخل الفرد بدخل خط فقر ما اجتماعيًا؟ ماذا عن الشخص الذي يحصل على دخل أعلى من خط الفقر، لكنه يعاني مرضًا علاجه مُكلف (يحتاج

---

(66) عن هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572.

تنامت الكتابات في شأن «التنفيذ» أيضًا في اتجاه التطبيق العملي؛ للاطلاع على تحليلات بعض المسائل المختلفة المتضمنة، انظر: Laffont, ed., *Aggregation and Revelation*; Eric S. Maskin, «The Theory of Implementation in Nash Equilibrium: A Survey,» in: Hurwicz, Schmeidler and Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization*, pp. 173-204; Moulin, *Cooperative Microeconomics*; Kotaro Suzumura, *Competition, Commitment, and Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 1995); Bhaskar Dutta, «Reasonable Mechanisms and Nash Implementation,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined*, vol. 2, pp. 3-23, and Eric Maskin, and Tomas Sjöström, «Implementation Theory,» (Mimeo, Harvard University, 1999).

مثلًا إلى غسيل كلوي)؟ أليس الحرمان، في نهاية الأمر، هو الافتقار إلى فرصة عيش حياة مقبولة في الحد الأدنى، يمكن أن تتأثر بعدد من الاعتبارات، ومنها الدخل الشخصي بالطبع، وإنما الخصائص المادية والبيئية... وغيرها من متغيرات أيضًا (مثل مدى توافر المرافق الطبية... وغيرها وتكلفتها)؟ يرتبط الدافع الكامن وراء هذه الممارسة ارتباطًا وثيقًا برؤية الفقر باعتباره حرمانًا خطرًا من قدرات أساسية بعينها. وتؤدي هذه المقاربة البديلة إلى تشخيص للفقر يختلف عن التشخيص الذي يمكن أن يسفر عنه تحليل يعتمد على الدخل وحده(67).

لا يعني ذلك إنكار أن انخفاض الدخل يمكن أن يكون له أهمية كبيرة في عدد من السياقات، ما دامت الفرص التي يتمتع بها شخص ما في اقتصاد السوق قد تتقيد بصرامة بمستوى دخله الحقيقي. على أن الحالات الطارئة المختلفة يمكن أن تؤدي إلى اختلافات في عملية «التحويل» من الدخل إلى القدرة على العيش في الحد الأدنى المقبول من الحياة؛ وإذا كان هذا ما يعنينا، فقد توجد أسباب وجيهة للنظر في ما وراء فقر الدخل. هناك على الأقل أربعة مصادر مختلفة: (1) عدم التجانس الشخصي (مثل، الميل إلى الإصابة بالمرض)، (2) الاختلافات البيئة (مثل العيش في منطقة معرضة للعواصف أو معرضة للفيضانات)، (3) اختلافات المناخ الاجتماعي (مثل انتشار الجريمة أو الأمراض الوبائية)، و(4) التباين في الحرمان النسبي المرتبط بأنماط الاستهلاك المألوفة في مجتمعات بعينها (مثل، الإفقار نسبيًا في مجتمع غني، ما قد يؤدي إلى الحرمان من القدرة المطلقة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي)(68).

---

(67) انظر، إضافة إلى مساهمات أخرى: Sen: «Equality of What?,» pp. 195-220; «Poor, Relatively Speaking,» pp. 153-169; *Commodities and Capabilities*; *Inequality Reexamined*; «Capability and Well-being,» in: Nussbaum and Sen, eds., *The Quality of Life*, pp. 30-53, and *Development as Freedom*; Kakwani, «Issues in Measuring Poverty,» pp. 253-282; Nussbaum, «Nature, Function, and Capability,» pp. 145-184; Drèze and Sen: *Hunger and Public Action*, and *Economic Development*; Griffin and Knight, eds., *Human Development*; Iftekhar Hossain, *Poverty as Capability Failure* (Helsinki: Swedish School of Economics, 1990); Schokkaert and Ootegem, «Sen's Concept of the Living Standard,» pp. 429-450; Anand and Sen, «Concepts of Human Development and Poverty,» pp. 1-20, and Foster and Sen, «On Economic Inequality».

(68) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Inequality Reexamined*; «Poverty,» pp. 219-223, and *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981), and Foster and Sen, «On Economic Inequality».

نوقشت بداية المسألة الأخيرة – وهي أن حرمانًا نسبيًا من الدخل يمكن أن يؤدي إلى حرمان مطلق =

على هذا النحو، هناك حاجة مهمة إلى تجاوز معلومات الدخل في تحليل الفقر، ولا سيما للنظر إلى الفقر باعتباره حرمانًا من القدرات. ومع ذلك (كما نوقش سابقًا)، لا يمكن بالفعل فصل اختيار الأسس المعلوماتية لتحليل الفقر عن الاعتبارات البراغماتية، ولا سيما التوافر المعلوماتي. ومن غير المرجح، الاستغناء عن منظور الفقر كحرمان من الدخل في الكتابات الإمبيريقية عن الفقر، حتى عند وضوح قيود هذا المنظور تمامًا. وقد توفر الطريقة الجاهزة لاستخدام معلومات في عدد من السياقات، أكثر المقاربات مباشرة لدراسة الحرمان الشديد(69).

على سبيل المثال؛ يمكن النظر إلى العلاقة السببية للمجاعات بأفضل طريقة غالبًا، من حيث الانخفاض الجذري في الدخول الحقيقية لقسم من السكان، بما يؤدي إلى المجاعة والموت(70). وقد تكون ديناميات كسب الدخل والقوة الشرائية

= من قدرة أساسية - في سميث. إن أطروحة آدم سميث عن ضرورة اختلاف تعريف «الخيرات الأساسية» (وبالتالي الحد الأدنى للدخل اللازم لتجنب الحرمان الأساسي) باختلاف المجتمع، تقترح أيضًا نهجًا عامًا لاستخدام دخل متغير بارامتريًا لـ «خط الفقر». انظر: Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: W. Strahan and T. Cadell, 1776).

يمكن استخدام هذه التغيرات كي تعكس تباين أحوال الأشخاص المختلفين (ومنها، على سبيل المثال، الميل إلى الإصابة بالمرض). عن هذه المسائل، انظر إضافة إلى مساهمات أخرى: Angus S. Deaton and John Muellbauer: *Economics and Consumer*, and «On Measuring Child Costs: With Applications to Poor Countries,» *Journal of Political Economy*, vol. 94, no. 4 (August 1986), pp. 720-744; Jorgenson, «Aggregate Consumer Behavior,» pp. 1007-1040; Pollak, «Welfare Comparisons,» pp. 31-48; Deaton, *Microeconometric Analysis for Development Policy*, and Slesnick, «Empirical Approaches,» pp. 2108-2165.

في ظل أوضاع معينة، يتطابق تعريف الفقر - باعتباره انخفاض الدخل عن «خط الفقر» المحدد بارامتريًا - مع توصيف الفقر باعتباره الحرمان من القدرات (إذا كانت الاختلافات البارامترية ترتبط بحزم مع الدخل اللازم لتجنب المستويات المحددة للحرمان من القدرات).

(69) قام فان برجيس بدراسة هذه المسائل عن كثب. انظر: Philippe van Parijs, *Real Freedom for All: What (If Anything) Can Justify Capitalism?* (Oxford: Oxford University Press, 1995).

(70) حول الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Mohiuddin Alamgir, *Famine in South Asia* (Boston, MA: Oelgeschlager, Gunn and Hain, 1980); Martin Ravallion, *Markets and Famines* (Oxford: Oxford University Press, 1987); Drèze and Sen: eds., *Political Economy of Hunger*, and *Hunger and Public Action*; Jeffrey L. Coles and Peter J. Hammond, «Walrasian Equilibrium without Survival: Existence, Efficiency, and Remedial Policy,» pp. 32-64, and Siddiqur R. Osmani, «The Entitlement Approach to Famine: An Assessment,» pp. 253-294, in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*; Desai, *Poverty, Famine*, and Peter Svedberg, *Poverty and Undernutrition: Theory and Measurement*, WIDER Studies in Development Economics (Oxford: Clarendon Press, 1999).

أهم عنصر لدراسة المجاعة. وهذه المقاربة - التي تضطلع فيها دراسة تأثيرات السببية على تحديد دخول المجموعات المختلفة بدور محوري - تتعارض وحصر التركيز على الإنتاج الزراعي وإمدادات المواد الغذائية، الذي نجده غالبًا في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع.

إن التحول في التركيز المعلوماتي من الإمدادات الغذائية إلى الاستحقاقات (التي تشمل الدخل، فضلًا عن الإمدادات، والأسعار النسبية الناتجة)، يمكن أن يُحدث تغييرًا جذريًا، حيث قد تحدث المجاعات حتى من دون أي انخفاض كبير - ربما من دون أي انخفاض على الإطلاق - في إنتاج الغذاء أو الإمداد به(71). فإذا انهارت، على سبيل المثال، دخول عمال الريف المأجورين، أو مقدمي الخدمات، أو الحرفيين، نتيجة البطالة، أو انخفاض الأجور الحقيقية، أو انخفاض الطلب على الخدمات ذات الصلة أو المنتوجات الحرفية، فإن المجموعات المتأثرة قد تموت جوعًا، حتى وإن لم تتقلص الإمدادات الغذائية الكلية في الاقتصاد. تحدث المجاعة عندما لا يتمكن بعض الأشخاص من ترسيخ استحقاق كمية كافية من الغذاء، من خلال الشراء أو إنتاج الأغذية، ويصبح الإمداد الكلي للغذاء مجرد تأثير واحد فقط من تأثيرات كثيرة في تحديد الاستحقاقات لكل مجموعة من الأشخاص في الاقتصاد. وبهذه الكيفية، يمكن أن يوفر اتباع مقاربة حساسة تجاه استحقاق الدخل تفسيرًا للمجاعات أفضل مما يمكن الحصول عليه من خلال رؤية ذات توجه حصري نحو الإنتاج. كما أنها قد تسفر عن اتباع مقاربة أكثر فاعلية لمعالجة المجاعة والجوع(72).

تميل طبيعة المشكلة إلى تحديد «الفضاء» الخاص الذي يجب أن يركز عليه هذا التحليل. كما في إمكاننا، عند شرح الأنماط الدقيقة لوفيات المجاعات آلامها، اكتساب فهم إضافي من خلال استكمال التحليل القائم على الدخل بمعلومات عن تحويل الدخول إلى تغذية، ما سيتوقف على تأثيرات أخرى

---

(71) أوضحت الدراسات الإمبيريقية للمجاعات حدوث بعض المجاعات الفعلية في ظل قلة أو عدم تقلص إنتاج الأغذية (مثل مجاعة البنغال في عام 1943، والمجاعة الإثيوبية في عام 1973، أو مجاعة بنغلاديش في عام 1974)، في حين تأثرت مجاعات أخرى إلى حد كبير بانخفاض إنتاج الغذاء. عن هذا الموضوع، انظر: Sen, *Poverty and Famines.*

(72) عن هذا الموضوع، انظر خصوصًا: Drèze and Sen, *Hunger and Public Action.*

مختلفة - مثل معدلات التمثيل الغذائي، والميل إلى التعرض للمرض، وحجم الجسم ...إلخ(73). تتسم هذه المسائل بالأهمية، من دون شك، للبحث في حالات الفشل التغذوي، واعتلال الصحة، والوفاة. بيد أن هذه المسائل الإضافية قد تتسم بأهمية ثانوية، عند إجراء تحليل عام للمجاعات التي تؤثر في مجموعات كبيرة وأسباب حدوثها. وفي حين لن أخوض أكثر في الأدبيات المتعلقة بالمجاعات، فإنني أود التأكيد أن مقتضيات تحليل المجاعة لناحية المعلومات تمنح مكانة مهمة للحرمان من الدخل الذي يتسم بالفورية ويتميّز استخدامه بالجهوزية أكثر من عمليات التمييز الأكثر دهاء - وفي نهاية الأمر، الأكثر معلومات - التي ترتكز على مقارنات القدرة(74).

أنتقل الآن إلى التساؤل الثاني. كان أكثر تدابير الفقر شيوعًا وتقليدية يميل إلى التركيز على إحصاء «عدد الرؤوس». لكنه يجب أن يُحدث فارقًا أيضًا في ما يتعلق بمدى وقوع الفقراء كأفراد تحت خط الفقر، إضافةً إلى كيفية مشاركة الفقراء في الحرمان وتوزيعه بينهم. إن البيانات الاجتماعية عن حالات حرمان الأفراد، الذين يشكلون الفقراء في مجتمع ما، تحتاج إلى التجميع بغية التوصل إلى تدابير مفيدة وقابلة للاستخدام في شأن الفقر الكلي. إنها مشكلة اختيار اجتماعي،

(73) هناك مسألة أخرى مهمة، تتمثل في توزيع الغذاء داخل الأسرة، ما قد يتأثر بعوامل أخرى كثيرة بخلاف دخل الأسرة. فمسائل مثل عدم المساواة الجندرية ومعاملة الأطفال وكبار السن، يمكن أن تمثل أهمية في هذا السياق. ويمكن مد تحليل الاستحقاقات في هذه الاتجاهات، من خلال تجاوز دخل الأسرة وصولاً إلى تقاليد وقواعد التقسيم داخل الأسرة. عن هذه المسائل، انظر إضافة إلى مساهمات أخرى: Amartya K. Sen: «Poor, Relatively Speaking,» pp. 153-169; *Resources, Values*, and «Gender and Cooperative Conflict,» in: Irene Tinker, ed., *Persistent Inequalities* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 123-149; Megan Vaughan, *The Story of an African Famine: Gender and Famine in Twentieth Century Malawi* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987); Drèze and Sen, *Hunger and Public Action*; Barbara Harriss, «The Intrafamily Distribunon of Hunger in South Asia,» in: Drèze and Sen, eds., *The Political Economy of Hunger*, pp. 351-424; Dina Agarwal, *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994); Nancy Folbre, *Who Pays for the Kids: Gender and the Structure of Constraint* (New York: Routledge, 1995); Ravi Kanbur, «Children and Intra-Houschold Inequality: A Theoretical Analysis,» in: Basu, Pattanaik and Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development*, pp. 242-252, and Martha Nussbaum and Jonathan Glover, eds., *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995).

(74) عن هذا الموضوع، انظر: Drèze and Sen, *Hunger and Public Action*, and Sen, *Poverty and Famines*.

ويمكن بالفعل اقتراح بديهيات تحاول الاستحواذ على اهتمامنا بالتوزيع في هذه الممارسة البنّاءة(75).

تمكنت أدبيات الاختيار الاجتماعي الحديثة من إجراء اشتقاق بدهي لكثير من مقاييس الفقر الحساسة تجاه التوزيع، فضلًا عن تحليل المقترحات البديلة المختلفة. وفي حين لن أتطرق هنا إلى إجراء تقويم مقارن لهذه المقاييس (كما لن أتطرق إلى المتطلبات البدهية التي يمكن استخدامها للتمييز بينهما)، حاولت في أماكن أخرى معالجة هذه المسألة، بالاشتراك مع جيمس فوستر(76). بيد أنني أود

---

(75) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Poverty,» pp. 219-223

يمكن، في واقع الأمر، تحسين ما يسمى «مقياس أمارتيا سِن للفقر» (Sen Measure of Poverty) بإجراء تغيير مهم، وإن كان بسيطًا، اقترحه أنتوني شوروكس. انظر: Anthony F. Shorrocks, «Revisiting the Sen Poverty Index,» *Econometrica*, vol. 63, no. 5 (September 1995), pp. 1225-1230.

لا بد من الاعتراف أنني أُفضل «مقياس سين - شوروكس» أكثر من «مقياس سن».

(76) Foster and Sen, «On Economic Inequality».

يُعتبر جيمس فوستر مساهمًا رئيسًا في الأدبيات التي تتناول الفقر؛ انظر، على سبيل المثال: James Foster, «On Economic Poverty: A Survey of Aggregate Measures,» *Advances in Econometrics*, vol. 3 (1984), pp. 215-251; James Foster, Joel Greer and Erik Thorbecke, «A Class of Decomposable Poverty Measures,» *Econometrica*, vol. 52, no. 3 (May 1984), pp. 761-766, and James Foster and Anthony F. Shorrocks, «Poverty Orderings,» *Econometrica*, vol. 56, no. 1 (January 1988), pp. 173-177.

للاطلاع على مناقشات عن بعض المسائل الرئيسة في اختيار مقياس كلي للفقر، انظر أيضًا، من بين كتابات أخرى كثيرة: Sudhir Anand: «Aspects of Poverty in Malaysia,» *Review of Income and Wealth*, vol. 23, no. 1 (March 1977), pp. 1-16, and *Inequality and Poverty in Malaysia: Measurement and Decomposition* (New York: Oxford University Press, 1983); Charles Blackorby and David Donaldson: «Measures of Relative Equality and Their Meaning in Terms of Social Welfare,» *Journal of Economic Theory*, vol. 18, no. 1 (June 1978), pp. 59-80, and «Ethical Indices for the Measurement of Poverty,» *Econometrica*, vol. 48, no. 4 (May 1980), pp. 1053-1060; Ravi Kanbur, «The Measurement and Decomposition of Inequality and Poverty,» in: Frederick van der Ploeg, ed., *Mathematical Methods in Economics* (New York: Wiley, 1984), pp. 403-432; Anthony B. Atkinson: *Poverty and Social Security*, and «On the Measurement of Poverty,» *Econometrica*, vol. 55, no. 4 (July 1987), pp. 749-764; Christian Seidl, «Poverty Measurement: A Survey,» in: Dieter Bos, Manfred Rose and Christian Seidl, eds., *Welfare and Efficiency in Public Economics* (Berlin: Springer Verlag, 1988), pp. 71-147; Satya R. Chakravarty, *Ethical Social Index Numbers* (Berlin: Springer Verlag, 1990); Camilo Dagum and Michele Zenga, *Income and Wealth Distribution, Inequality and Poverty* (Berlin: Springer Verlag, 1990); Martin Ravallion, *Poverty Comparisons* (Chur, Switzerland: Harwood, 1994); Frank A. Cowell, *Measuring Inequality*, 2nd ed. (London: Harvester Wheatsheaf, 1995), and Shorrocks, «Revisiting the Sen Poverty Index,» pp. 1225-1230.

ثمة ببليوغرافيا شاملة عن هذه الأدبيات الضخمة في: Foster and Sen, «On Economic Inequality».

تتمثل إحدى المسائل المهمة التي ينبغي معالجتها في الحاجة إلى - والقيود المفروضة على - «التفسخ» (والشرط الأضعف في شأن «اتساق المجموعة الفرعية»؛ عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Anthony =

تأكيد حقيقة أننا نواجه هنا وفرة مفرطة (عكس الطريق المسدود أو الاستحالة)، بمجرد توسيع الأساس المعلوماتي للأحكام الاجتماعية على نحو ملائم. ومن أجل إضفاء طابع بدهي على مقياس دقيق بعينه للفقر، يتعين علينا أن ننغمس في «سياسة حافة الهاوية» التي تحدثت عنها سابقًا (المبحث الخامس من هذا الفصل)، بإضافة مقتضيات بدهية أخرى حتى نصل إلى مجرد نقص الاستحالة، مع استمرار قياس واحد فقط للفقر.

10. الحرمان المقارن وعدم المساواة الجندرية

عند مستوى ما، لا يمكن فصل الفقر عن البؤس الناجم عنه؛ ومن هذا المنطلق، يمكن أيضًا استدعاء المنظور الكلاسيكي للمنفعة في هذا التحليل. بيد أن مرونة المواقف الذهنية، التي علّقت عليها سابقًا، قد تميل إلى إخفاء مدى الحرمان وإخماده في كثير من الحالات. ولا ينبغي اعتبار أن الفلاح الفقير الذي يتمكن من إيجاد بعض البهجة في حياته، يُعد غير فقير بناء على إنجازه الذهني.

يمكن أن يتسم هذا التكيف بأهمية خاصة عند التعامل مع عدم المساواة الجندرية، وحرمان المرأة في المجتمعات غير المتساوية تقليديًا. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن التصورات تضطلع بدور حاسم في تماسك الحياة الأسرية، وتميل ثقافة حياة الأسرة إلى إضفاء امتياز على كسب تحالف من يعانون سوء المعاملة، إذ قد تجتهد المرأة أكثر من الرجل (نظرًا إلى قسوة الأعمال المنزلية)، وتنال أيضًا اهتمامًا أقل في الرعاية الصحية والتغذية؛ ومع ذلك، فإن تصور وجود عدم مساواة يصعب تصحيحها هنا قد يكون مفتقدًا في مجتمع تهيمن عليه قواعد

F. Shorrocks, «Inequality Decomposition by Population Subgroups,» *Econometrica*, vol. 52, no. 6 = (November 1984), pp. 1369-1385.

يطرح فوستر حججًا لمصلحة «التفسخ» كما فعل أناند. انظر: Foster, «On Economic Poverty,» pp. 215-251; Anand: «Aspects of Poverty,» pp. 1-16, and *Inequality and Poverty in Malaysia*.

بينما طرح سِن حججًا ضده. انظر: Sen: *On Economic Inequality*, and «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572.

ثمة محاولة جادة لتقويم إيجابيات «التفسخ» وسلبياته و«اتساق المجموعة الفرعية»، في: Foster and Sen, «On Economic Inequality».

عدم التماثل(77). وفي ظل هذه الأوضاع، قد لا يبرز هذا النوع من عدم المساواة والحرمان على مقياس التوازن الذهني للاستياء والسخط.

قد يؤثر الشعور الراسخ اجتماعيًا بالرضى والصفاء في تصور الاعتلال والمرض. عندما كنت أعمل، منذ أعوام عدة، على دراسة تتعلق بالمجاعة في مرحلة ما بعد المجاعة في البنغال في عام 1944، صدمتني بشدة حقيقة أن النساء الأرامل اللاتي شملهن المسح بالكاد أفدن من أي حالة من حالات «تدني الصحة»، بينما لم يشتك بشدة الرجال الأرامل سوى من ذلك(78). وبالمثل، بينت المقارنات بين الولايات في الهند أن أسوأ الولايات إمدادًا بالتعليم ومرافق الرعاية الصحية تفيد عادة بأدنى مستويات اعتلال الصحة المتصور، بينما تشير الولايات ذات الرعاية الصحية الجيدة والتعليم المدرسي الجيد بإدراك ذاتي أعلى للمرض (مع وصول التقارير حول أعلى مستويات اعتلال الصحة من أفضل الولايات إمدادًا، مثل ولاية كيرالا)(79). ويمكن أن تمثل ردات الفعل الذهنية الدعامة الأساسية للمنفعة الكلاسيكية أساسًا معيبًا جدًا لتحليل الحرمان.

هكذا توجد مبررات قوية، عند فهم الفقر وعدم المساواة، للنظر في الحرمان الحقيقي، لا مجرد ردات الفعل الذهنية لهذا الحرمان. وأُجري حديثًا عدد من البحوث في شأن عدم المساواة الجندرية وحرمان المرأة، من حيث: سوء التغذية، وتشخيص اعتلال الصحة إكلينيكيًا، والأمية الملحوظة، وحتى بشكل غير متوقع ارتفاع معدل الوفيات (مقارنة بالتوقعات المبررة فيسيولوجيًا)(80). ويمكن بسهولة

---

(77) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Resources, Values*; «Gender and Cooperative Conflict,» pp. 123-149, and «Positional Objectivity,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 22, no. 2 (Spring 1993), pp. 83-135.

(78) Sen, *Commodities and Capabilities*, appendix B.

(79) تضم المسألة المنهجية، الكامنة وراء هذه المشكلة، مسألة «الموضوعية الموضعية» - ما هو الموضوعي الذي يمكن ملاحظته في موضع معين، لكنه قد لا يكون مستدامًا في المقارنات بين المواضع. يمكن الاطلاع على مناقشة لهذا التباين وأهميته بعيدة الأمد في: Sen, «Positional Objectivity,» pp. 83-135.

(80) تُعد الأدبيات التي تتناول «المرأة المفقودة» (مقارنة بعدد النساء المتوقع في ظل غياب معدلات الوفاة، المرتفعة بشكل غير عادي نتيجة المجاعة، في بعض المجتمعات) أحد الأمثلة على مثل هذا التحليل الإمبيريقي؛ عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Resources, Values*, and «Missing Women,» *British Medical Journal*, vol. 304, no. 6827 (March 1992), pp. 587-588; Vaughan, *The Story of an African Famine*; Drèze and Sen: *Hunger and Public Action*, and *Political Economy of Hunger*; Ansley J. Coale, «Excess =

أن تمثل هذه المقارنات بين الأشخاص أساسًا مهمًا لدراسات الفقر ودراسات عدم المساواة الجندرية. ويمكن استيعابها في إطار واسع لاقتصاد الرفاه والاختيار الاجتماعي (الذي تعززه إزالة القيود المعلوماتية التي قد تستبعد استخدام هذه الأنواع من البيانات).

11. الإشكالية الليبرالية

شملت هذه المحاضرة مناقشة لماذا وكيف يمكن التغلب على نتائج الاستحالة في الاختيار الاجتماعي من خلال توسيع المعلوماتية. وحتى الآن يُعتبر التوسيع المعلوماتي أساسًا يهتم باستخدام مقارنات بين الأشخاص. لكن ذلك لا يمثل بالضرورة المنهج الوحيد للتوسيع المطلوب لحل مأزق الاختيار الاجتماعي. لنأخذ، على سبيل المثال، نظرية للاستحالة يشار إليها أحيانًا باسم «المفارقة الليبرالية» (Liberal Paradox)، أو «استحالة ليبرالي باريتو» (Impossibility of Paretian Liberal)[81]، التي توضح استحالة إرضاء حتى المقتضى الأدنى للحرية، عندما يُدمج بإصرار على «كفاءة باريتو» (Pareto Efficiency) (مع مجال ما غير مقيد)[82].

نظرًا إلى وجود بعض المناقشات عن مضمون الحرية في الأدبيات

Female Mortality and the Balance of Sexes: An Estimate of the Number of «Missing Females»,» *Population and Development Review*, vol. 17, no. 3 (September 1991), pp. 517-523, and Stephan Klasen, «Missing Women Reconsidered,» *World Development*, vol. 22, no. 7 (July 1994), pp. 1061-1071.

انظر أيضًا، من بين كتابات أخرى: Jocelyn Kynch and Amartya K. Sen, «Indian Women: Well-Being and Survival,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 7, nos. 3-4 (September-December 1983), pp. 363-380; Harriss, «The Intrafamily Distribunon,» pp. 351-424; Ravi Kanbur and Lawrence Haddad, «How Serious Is the Neglect of Intrahousehold Inequality?,» *Economic Journal*, vol. 100, no. 402 (September 1990), pp. 866-881; Agarwal, *A Field of One's Own*; Folbre, *Who Pays for the Kids*, and Nussbaum and Glover, eds. *Women, Culture, and Development*.

(81) Amartya K. Sen: «The Impossibility of a Paretian Liberal,» *Journal of Political Economy*, vol. 78, no. 1 (January-February 1970), pp. 152-157; *Collective Choice and Social Welfare*, and «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245.

(82) يوجد اهتمام تحليلي أيضًا في شأن «مصدر» نتيجة الاستحالة المتضمنة هنا، ولا سيما أن كلًا من «كفاءة باريتو» و«الحد الأدنى من الحرية» يتميز من ناحية مجموعة التفضيلات نفسها عند الأشخاص أنفسهم. عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Liberty, Unanimity and Rights,» pp. 217-245, and «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 139-160.

الحديثة(83)، فربما من المفيد تقديم ملاحظة توضيحية سريعة. إن للحرية جوانب عدة مختلفة، منها سمتان متباينتان: (1) يمكن أن تساعدنا في تحقيق ما قد نختار تحقيقه في المجالات الخاصة لكل منا؛ على سبيل المثال، في الحياة الشخصية (هذا هو «جانب الفرصة»)، و(2) يمكن أن تتركنا مسؤولين مباشرة عن اختيارات مجالاتنا الخاصة، بغض النظر عمّا يمكننا أو لا يمكننا تحقيقه (هذا هو «جانب السيرورة»). لقد كانت صيغة الحرية، في نظرية الاختيار الاجتماعي، تتعلق في الأساس بالجانب الأول - جانب الفرصة. وربما كان ذلك كافيًا لإظهار الصراع المحتمل بين مبدأ باريتو، وجانب الفرصة من الحرية (الذي يركز عليه سِن)(84)، لكن التركيز الحصري على جانب الفرصة لا يمكن أن يوفر فهمًا كافيًا لمقتضيات الحرية (في هذا الشأن، كان كل من سوغدن وغارتنر [وآخرون]، محقًّا(85) في تأكيده رفض كفاية الصيغة التي تتخذ الفرصة مركزًا لها في نظرية الاختيار الاجتماعي القياسية)(86)، على أننا يمكن أن نجعل نظرية الاختيار الاجتماعي تستوعب أيضًا

---

(83) انظر على سبيل المثال: Robert Nozick, *Anarchy, State and Utopia* (New York: Basic Books, 1974); Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356; Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981); «Liberty, Preference, and Choice,» *Economics and Philosophy*, vol. 1, no. 2 (October 1985), pp. 213-229, and «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 4 (December 1993), pp. 1947-1962; Hillel Steiner, «Putting Rights in Their Place: An Appraisal of A. Sen's Work on Rights,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 391-408; Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178; Rajat Deb, «Waiver, Effectivity and Rights as Game Forms,» *Economica*, vol. 16, no. 242 (May 1994), pp. 167-167; Marc Fleurbaey and Wulf Gaertner, «Admissibility and Feasibility in Game Form,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 54-66; Prasanta K. Pattanaik, «The Liberal Paradox: Some Interpretations When Rights Are Represented as Game Forms,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 38-53, and Kotaro Suzumura, «Welfare, Rights, and Social Choice Procedure: A Perspective,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 20-37.

(84) Sen: «The Impossibility,» pp. 152-157, and *Collective Choice and Social Welfare*.

(85) Sugden: *The Political Economy of Public Choice*, and «Welfare, Resources, and Capabilities,» pp. 1947-1962, and Gaertner, Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights,» pp. 161-178.

(86) بيد أن «استحالة ليبرالي باريتو» لا تُحل ببساطة من خلال التركيز على جانب السيرورة من الحرية؛ عن هذا، انظر: Friedrich Breyer, «The Liberal Paradox, Decisiveness over Issues and Domain Restrictions,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 37, nos. 1-2 (1977), pp. 45-60; Friedrich Breyer and Roy Gardner, «Liberal Paradox, Game Equilibrium, and Gibbard Optimum,» *Public Choice*, vol. 35, no. 4 (1980) pp. 469-481; Sen: «Poor, Relatively Speaking,» pp. 153-169, and «Minimal Liberty,» pp. 139-160; Kaushik Basu, «The Right to Give Up Rights,» *Economica*, vol. 51, no. 204 (November =

جانب السيرورة من الحرية، وذلك من خلال إعادة توصيف ملائمة، ولا سيما من خلال تقويم واجب للسيرورة إضافة إلى الفرص الموضوعية(87).

من المهم أيضًا تجنب الضيق المعاكس لقصر التركيز على جانب السيرورة من الحرية، كما يُفضِّل أن يفعل بعض الكتاب في الفترة الأخيرة. وبقدر أهمية السيرورات، لا يمكن طمس أهمية جانب الفرصة الذي يجب حسبانه أيضًا. في الواقع، جرى التسليم منذ فترة طويلة بأن أهمية الفاعلية في تحقيق الحرية في الحياة الشخصية تتسم بالأهمية نفسها - حتى من المعلّقين المهتمين بشدة بالسيرورات، من ستيوارت مِل (1859) إلى فرانك نايت (1947) وفريدريش هايك (1960) وبوكانان (1986)، ولا يمكن تفادي صعوبات الاضطرار إلى منح الاهتمام بكفاءة السيرورة في مقابل فاعلية الصيرورة، من خلال تجاهل جانب الفرصة من الحرية بالتركيز الحصري على جانب السيرورة(88).

كيف يمكن حل نزاع «ليبرالي باريتو» بالتحديد؟ لقد استكشفت الأدبيات وسائل مختلفة لتناول هذا الخلاف(89). بيد أن من المهم رؤية أن الإشكالية

1984), pp. 413-422; Gaertner, Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights,» pp. 161-178; Deb,= «Waiver, Effectivity,» pp. 167-167; Ken Binmore, «Right or Seemly?,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 67-80; Dennis C. Mueller, «Constitutional and Liberal Rights,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 96-117; Pattanaik, «The Liberal Paradox,» pp. 38-53, and Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(87) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 113-132; «Maximization and the Act of Choice,» *Econometrica*, vol. 65, no. 4 (July 1997), pp. 745-780, and *Freedom, Rationality and Social Choice*; Stig Kanger, «On Realization of Human Rights,» *Acta Philosophica Fennica*, vol. 38 (May 1985), pp. 71-78; Deb, «Waiver, Effectivity,» pp. 167-178; Hammond, «Game Forms versus Social Choice Rules,» pp. 82-95; Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37, and Martin Van Hees, «Individual Rights and Legal Validity,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 81-95.

(88) عن هذه المسائل، انظر: Hammond, «Game Forms versus Social Choice Rules».

انظر أيضًا: Christian Seidl: «On Liberal Values,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 35, nos. 3-4 (May 1975), pp. 257-292, and «Foundations and Implications of Rights,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., Social *Choice Re-examined*, vol. 2, pp. 53-77; Breyer, «The Liberal Paradox,» pp. 45-60; Kanger, «On Realization;» Levi, *Hard Choices*; Charles K. Rowley, *Liberty and the State* (Aldershot, UK: Elgar, 1993); Deb, «Waiver, Effectivity,» pp. 167-167; Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37, and Pattanaik, «On Modelling Individual Rights,» pp. 100-128.

(89) انظر مثلًا من بين كتابات أخرى: Seidl: «On Liberal Values,» and «Foundations and Implications»; Suzumura: «Remarks on the Theory,» pp. 381-390; *Rational Choice, Collective Decisions*, and «Consequences, Opportunities,» pp. 17-40; Wulf Gaertner and Lorenz Krüger: «Self-Supporting =

الليبرالية، بخلاف نتيجة استحالة أرو، لا يمكن حلها حلًا مُرضيًا من خلال استخدام المقارنات بين الأشخاص. في واقع الأمر، لا تحتاج مقتضيات الحرية، كما لا تحتاج كفاءة باريتو، أن تتوقف إلى حد كبير على المقارنات بين الأشخاص. إن تفوق قوة مطالب المرء على مجاله الخاص يكمن في الطبيعة الشخصية لهذا الاختيار - لا على الشدة النسبية لتفضيلات الأشخاص المختلفين أكثر منها على الحياة الخاصة لشخص بعينه. كما تعتمد كفاءة باريتو أيضًا على تطابق تفضيلات أشخاص مختلفين على اختيار مزدوج - لا على القوة النسبية لتلك التفضيلات.

إن حل هذه المشكلة يكمن في مكان آخر، ولا سيما في الحاجة إلى النظر إلى كل مطالبة من هذه المطالبات باعتبار أن أهليتها تتحدد بأهمية الأخرى - بمجرد التسليم أنها قد تواجه صراعًا محتملًا بعضها مع بعض (في الواقع، تكمن بالدقة النقطة الرئيسة للإشكالية الليبرالية في تحديد النزاع المحتمل). إن التسليم بأهمية الحرية الفاعلة في المجال الخاص للفرد (بالدقة في اختيارات معينة) يمكن أن يتعايش مع التسليم بصلة توافق باريتو على أي ثنائي (على الاختيارات كلها - أكان في المجال الخاص للفرد أم لا). ويجب أن يتضمن حل هذه الاستحالة،

Preferences and Individual Rights: The Possibility of a Paretian Libertarianism,» *Economica*, vol. 48, no. = 189 (February 1981), pp. 17-28, and «Alternative Libertarian Claims and Sen's Paradox,» *Theory and Decision*, vol. 15 (1983), pp. 211-230; Peter J. Hammond: «Game Forms versus Social Choice Rules,» pp. 82-95, and «Liberalism, Independent Rights and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen [et al.], eds., *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science* (Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982), pp. 217-243; John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Levi, *Hard Choices*, and Jonathan Riley, *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988).

انظر أيضًا: Symposium on the «Libral Paradox» in: *Analyse and Kritik* (September 1996), including: Binmore, «Right or Seemly?,» pp. 67-80; Friedrich Breyer, «Comment on the Papers by Buchanan and by de Jasay and Kliemt,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 148-157; James M. Buchanan, «An Ambiguity in Sen's Alleged Proof of the Impossibility of a Pareto Libertarian,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 118-125; Fleurbaey and Gaertner, «Admissibility and Feasibility,» pp. 54-66; Anthony de Jasay and Hartmut Kliemt, «The Paretian Liberal, His Liberties and His Contracts,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 126-147; Hartmut Kliemt, «Das Paradox des Liberalismus-eine Einführung,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 1-19; Mueller, «Constitutional and Liberal,» pp. 96-117; Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37, and Van Hees, «Individual Rights,» pp. 81-95.

يمكن الاطلاع على مقترحاتي، في: Amartya K. Sen: «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28; «Minimal Liberty,» pp. 139-160, and «Rights: Formulation and Consequences,» *Analyse and Kritik*, vol. 18 (September 1996), pp. 153-170.

الذي يبعث على الرضى، إجراء نظرة تقويمية للأولويات المقبولة بين الحرية الشخصية وإرضاء الرغبة كلية، كما يجب أن يتسم بالحساسية تجاه المعلومات المتعلقة بالمقايضات ذات الصلة حيث يمكن أن يتبناها الأشخاص أنفسهم؛ الأمر الذي يدعو أيضًا إلى إثراء معلوماتي (مع معرفة القيم السياسية للأشخاص، فضلًا عن الرغبات الفردية)، لكن هذا الإثراء يتسم بنوع مختلف إلى حد ما عن ذلك النوع المستخدم في مقارنات الرفاه أو الميزات الكلية بين الأشخاص[90].

12 . ملاحظة ختامية

إن نتائج الاستحالة في نظرية الاختيار الاجتماعي - بقيادة العمل الريادي الذي قدمه أرو - غالبًا ما يُفسر أنه هدام لإمكان اختيار اجتماعي معلّل وديمقراطي[91]، ومنه اقتصاد الرفاه (من المبحث الأول إلى المبحث الثالث، والمبحث الحادي عشر من هذا الفصل). وقد جادلت ضد هذا الرأي. ففي الواقع، تدعو «نظرية الاستحالة» القوية عند أرو إلى الاشتباك، لا الاستسلام (المبحثان الرابع والخامس). ونحن نعرف بالطبع أن القرارات الديمقراطية قد تؤدي في بعض الأحيان إلى التضارب. وبقدر ما يمثل ذلك سمة من سمات العالم الحقيقي، فإن وجوده ونطاق امتداده يُعدان من مسائل التسليم بالموضوعية. ينشأ عدم الاتساق بسهولة أكبر في بعض الحالات عنها في حالات أخرى، ومن الممكن تحديد الاختلافات الظرفية ووصف السيرورات التي يمكن من خلالها أن تظهر قرارات إجماع متوافقة (من المبحث السادس إلى المبحث الثامن).

من المؤكد أن نتائج الاستحالة تستحق دراسة جادّة. فنطاق امتدادها واسعًا في العادة - في الواقع، جارفًا - وليس مجرد تغطية للسياسة اليومية (حيث اعتدنا التضارب)، لكنه يشكك أيضًا في إمكان أي إطار مؤكد لأحكام الرفاه الاجتماعي

---

(90) قد يتطلب ذلك، شكليًا، إجراء ممارسة لاختيار اجتماعي متعدد المراحل لتحديد هذه الأولويات، يليه استخدام تلك الأولويات في الاختيار من خلال حالات اجتماعية مقارنة. عن هذه المسائل، انظر: Pattanaik, *Voting and Collective Choice*; Amartya K. Sen: *Choice, Welfare and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982); «Minimal Liberty,» pp. 139-160; «Freedom, Capabilities,» pp. 105-125, and «Maximization and the Act,» pp. 745-780; Suzumura: «Welfare, Rights,» pp. 20-37, and «Consequences, Opportunities,» pp. 17-40.

(91) Arrow, *Social Choice* (1951).

للمجتمع ككل. كما يكافح تعريف الاستحالات بهذه الكيفية ضد الإمكان العام لأي إطار منظوم ومنهجي لتقويم عدم المساواة معياريًا، ولتقويم الفقر، أو لتحديد طغيان وانتهاكات لا تطاق للحرية. إن عدم القدرة على إيجاد إطار متماسك لهذه التقديرات أو التقويمات سيكون بالفعل أكثر ضررًا للأحكام السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المنهجية. ولا يمكن الحديث عن الظلم والإجحاف من دون الاضطرار إلى مواجهة الاتهام أن مثل هذه التشخيصات يجب أن تكون تعسفية بلا مفر أو استبدادية فكريًا.

بيد أن هذه الاستنتاجات المبهمة لا تصمد أمام مراجعة البحث والتدقيق فيه، كما يمكن بوضوح تحديد الإجراءات المثمرة التي تكافح هذا الإبهام. كانت هذه في الواقع محاضرة متفائلة إلى حد كبير - تؤكد إمكان بروز نظرية بنّاءة للاختيار الاجتماعي، وتجادل من أجل تفسير مثمر لنتائج الاستحالة. إن هذه النتائج التي تبدو سلبية، يمكن النظر إليها في الواقع باعتبارها مدخلات مفيدة في تطوير إطار ملائم للاختيار الاجتماعي، ما دام الاشتقاق البدهي لإجراء بعينه لاختيار اجتماعي يجب أن يكمن بين - وبالقرب من - الاستحالة من جانب، والطفرة من جانب آخر (انظر المبحث الخامس من هذا الفصل).

إن إمكان اقتصاد الرفاه والاختيار الاجتماعي البنّاء (واستخدامهما في أحكام الرفاه الاجتماعي وفي وضع تدابير عملية لها أهمية معيارية) يثير الحاجة إلى توسيع القاعدة المعلوماتية لهذا الاختيار. وقد تناولت الأدبيات أنواعًا مختلفة من الإثراء المعلوماتي. ويُعد استخدام مقارنات الرفاه والميزات الفردية بين الأشخاص عنصرًا مهمًا في توسيع هذا الاستخدام للمقارنات بين الأشخاص. وليس غريبًا أن رفض المقارنات بين الأشخاص يجب أن يسبب صعوبات للقرار الاجتماعي المعلل، ما دامت مطالبات مختلف الأشخاص الذين يشكلون المجتمع يجب أن تقوّم في مواجهة بعضها بعضًا. ولا يمكننا حتى أن نفهم قوة الانشغال العام بالفقر، والجوع، وعدم المساواة، أو الاستبداد، من دون إجراء مقارنات بين الأشخاص بشكل أو بآخر. أما المعلومات التي تعتمد عليها أحكامنا غير المنهجية في شأن هذه المسائل، هي بالدقة نوع المعلومات التي يجب - ويمكن - أن تدرج في التحليل المنهجي للاختيار الاجتماعي المنهجي (من المبحث السابع إلى المبحث الحادي عشر من هذا الفصل).

إن التشاؤم في شأن إمكان المقارنات بين الأشخاص الذي يغذي «إشعارات الوفاة» لاقتصاد الرفاه (وغذّى، إلى حد كبير، الخوف من الاستحالة في نظرية الاختيار الاجتماعي)، كان في نهاية الأمر مضلِلًا لسببين متباينين. **أولًا**؛ أنه يقصر الاهتمام على قاعدة معلوماتية شديدة الضيق، متغافلًا السبل المختلفة التي يمكن من خلالها إجراء بيانات المقارنة بين الأشخاص بشكل معقول، واستخدامها لإثراء تحليل أحكام الرفاه والاختيار الاجتماعي، في حين أدى الإفراط في التركيز على مقارنات الحالات الذهنية إلى مزاحمة وفرة من المعلومات التي يمكن أن تخبرنا عن المزايا والمساوئ الحقيقية لمختلف الأشخاص، في ما يتعلق برفاههم الموضوعي وحرياتهم، أو فرصهم. **ثانيًا**؛ استند التشاؤم أيضًا إلى المطالبة بقدر كبير من الدقة في تلك المقارنات، مع تغافل حقيقة أنه حتى المقارنات الجزئية يمكن أن تساهم في تنوير الأساس المسبّب لاقتصاد الرفاه والأخلاق الاجتماعية والسياسة المسؤولة[92].

تتلاءم معالجة هذه المشكلات تمامًا ضمن برنامج عام لتعزيز نظرية الاختيار الاجتماعي (واقتصاد الرفاه «بلا إشعارات وفاة»). وعمومًا، يُعد توسيع المعلوماتية، بشكل أو آخر، وسيلة مؤثّرة للتغلب على تشاؤم الاختيار الاجتماعي وتجنب الاستحالات، كما يؤدي مباشرة إلى مقاربات بناءة وحيوية لها امتداد. إن التعليل المنهجي للبديهيات المفترضة (ومنها توافقها وتماسكها)، فضلًا عن الفهم غير المنهجي للقيم والقواعد (ومنها أهميتها ومعقوليتها)، يشيران نحو هذا الاتجاه المثمر. في الواقع، يتضح جيدًا التكامل العميق بين التعليل المنهجي وغير المنهجي - المركزي بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية - من خلال التطورات التي تشهدها نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة.

---

(92) ثمة مسألتان متباينتان. **أولًا**؛ قد تكون المقارنة الجزئية شديدة الفاعلية في توليد اختيار أمثل. انظر: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, and «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409.

ثانيًا، حتى إن لم يظهر بديل أمثل، فقد تساعد في تضييق المجموعة القصوى من البدائل غير المهيمنة التي يمكن أن يقتصر عليها خيار تعظيمي. Sen: *On Economic Inequality*; «Internal Consistency of Choice,» pp. 495-521, and «Maximization and the Act,» pp. 745-780.

القسم الثاني

العقلانية : الشكل والمضمون

الفصل الثالث

الاتساق الداخلي للاختيار(1)

كان الاتساق الداخلي للاختيار مفهومًا مركزيًا في نظرية الطلب، ونظرية الاختيار الاجتماعي، ونظرية القرار، والاقتصاد السلوكي، وغير ذلك من الحقول المعرفية ذات الصلة. وأناقش هنا أن هذه الفكرة مشوشة جوهريًا، ولا توجد طريقة لتحديد ما إذا كانت دالّة الاختيار تتسق أم لا، من دون الإشارة إلى شيء خارج سلوك الاختيار (مثل الأهداف أو القيم أو المعايير أو القواعد). علينا إعادة النظر في مدى قوة النتائج التقليدية في ضوء ذلك. وتُعد النتيجة المنهجية الأساسية المعروضة هنا بمنزلة امتداد لـ «نظرية الإمكان العام» عند أرو، الأمر الذي يُلغي الحاجة إلى فرض أي شرط للاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي، أو أي فكرة في شأن «العقلانية الاجتماعية».

---

(1) أهدي هذه المقالة إلى ذكرى زوجتي إيفا كورلوني (Eva Corloni) التي ناقشت معها هذه الحجج بتوسع، وجعلتني وفاتها - بعد فترة قصيرة من العرض الأولي لهذا البحث - غير راغب في العودة إلى هذه المسائل لعدد من الأعوام. أود أن أتوجه بالشكر أيضًا إلى جميع من قدم إلي تعليقات مفيدة، وهم: بول أناند، كينيث أرو، روبرت أومان، نيك بيغينت (Nick Baigent)، كوشيك باسو، ألان بلايندر (Alan Blinder)، بيتر بوم (Peter Bohm)، جون بروم (John Broome)، جون تشيبمان (John Chipman)، فلافيو ديلبونو (Flavio Delbono)، بن فاين (Ben Fine)، وولف غارتنر (Wulf Gaertner)، جين - مايكل غراندمونت (Jean-Michel Grandmont)، جيري غرين (Jerry Green)، بيتر هاموند (Peter Hammond)، مايكل إنتريليغاتور (Michael Intriligator)، دانييل كاهنمان، ستيغ كانغر (Stig Kanger)، إسحاق ليفي، تاباس ماجومدار (Tapas Majumdar)، إيريك ماسكين، جيمس صامويلسون، كوتارو سوزومورا، ريتشارد تالر، هيروفومي أوزاوا (Hirofumi Uzawa)، يورين ويبول (Jorgen Weibull)، روبرت بول وولف، ستيفانو زاماغني، ريتشارد زيكهوسر (Richard Zeckhauser)، والمحكمين المجهولين في مؤسسة إيكونوميتريكا (Econometric Society). كما أعرب عن امتناني للدعم البحثي الذي قدمته مؤسسة العلوم الوطنية.

كلمة رئاسة الجلسة في مؤسسة إيكونوميتريكا في عام 1984، في ستانفورد، بوغوتا، ومدريد.

1. الدافع

إن بديهيات «الاتساق الداخلي» للاختيار - مثل بديهيات التفضيل المستبان الضعيفة والقوية، واتساق الانكماش الأساسي (الخاصية α)، وثنائية الاختيار، وبديهيات الاستقلال القوية - تُستخدم غالبًا في نظرية القرار، والاقتصاد الجزئي، ونظرية المباريات، ونظرية الاختيار الاجتماعي، وفي التخصصات ذات الصلة[2]. وهي «داخلية» بالنسبة إلى دالة الاختيار، من ناحية أنها تقتضي تناظرًا بين الأجزاء المختلفة لدالة الاختيار، من دون استدعاء أي شيء خارج الاختيار (مثل الدوافع والأهداف والمبادئ الجوهرية)[3].

أناقش في هذه الورقة البحثية ضد بدهية فرض متطلبات «الاتساق الداخلي» للاختيار (المبحثان الثاني والثالث)، وأبحث في الآثار المترتبة على تجنب تلك المتطلبات (من المبحث الرابع إلى المبحث الثامن). وتتخذ هذه المتطلبات عادة شكل مقتضيات تناظر «قائمة الاختيارات - البينية» التي تربط الاختيارات

(2) انظر، على سبيل المثال، من بين مساهمات أخرى: Paul A. Samuelson: «A Note on the Pure Theory of Consumers' Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February 1938), pp. 61-71; H. S. Houthakker, «Revealed Preference and the Utility Function,» *Economica*, vol. 17, no. 55 (May 1950), pp. 159-174; John F. Nash, «The Bargaining Problem,» *Econometrica*, vol. 18, no. 2 (April 1950), pp. 155-162; Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica* (New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959), pp. 121-127; Marcel K. Richter, «Revealed Preference Theory,» *Econometrica*, vol. 34, no. 3 (July 1966), pp. 987-991; Bengt Hansson, «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (October 1968), pp. 443-458; John S. Chipman [et al.], eds., *Preference, Utility and Demand* (New York: Harcourt, 1971); Amartya K. Sen, «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971), pp. 307-317,

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

وانظر: Thomas Schwartz, «Rationality and the Myth of the Maximum,» *Noûs*, vol. 6, no. 2 (May 1972), pp. 97-117; Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237; Charles R. Plott, «Path Independence, Rationality, and Social Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 6 (November 1973), pp. 1075-1091; Peter C. Fishburn, «Choice Functions on Finite Sets,» *International Economic Review*, vol. 15, no. 3 (1974), pp. 729-749; Kotaro Suzumura, «Remarks on the Theory of Collective Choice,» *Economica* (New Series), vol. 43, no. 172 (November 1976), pp. 381-390, and David M. Kreps, *Notes on the Theory of Choice*, Underground Classics in Economics (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

(3) تُعتبر أحيانًا تلبية الاتساق الداخلي بمنزلة السمة المركزية لـ «الاختيار العقلاني». انظر، على سبيل المثال، ورقة ريشتر التي تتسم بالأهمية والتأثير: Marcel K. Richter, «Rational Choice,» in: Chipman [et al.], eds., *Preference*.

من مجموعات فرعية مختلفة (مثلًا: مختلف «فئات الميزانية») ببعضها. وتناول متطلبات التناظر الداخلي، مثل تناول متطلبات «الاتساق الداخلي للاختيار»، يطرح سؤالًا كبيرًا يتعلق بما إذا كان ينبغي على الاتساق أن يتخذ ذلك الشكل، وما إذا كان في الإمكان رؤية اتساق الاختيار بطريقة مستقلة عن السياق. يجب أن أوضح أنني لا أناقش، بوجه عام، ضد التناظرات الداخلية التي قد تستلزمها الطبيعة الجوهرية للممارسة المحددة (مثلًا، من خلال تعظيم دالّة منفعة ما بصورة مستقلة، إن كان ذلك ملائمًا)، لكنني أناقش ضد فرض مثل شروط الاختيار هذه بطريقة بدهية كمتطلبات لـ «الاتساق الداخلي». هناك اختلاف منهجي رئيس بين التناظرات الداخلية المفروضة (ينظر إليها ببساطة كمتطلبات «اتساق داخلي» محض للاختيار) والتناظرات الداخلية المُستلزَمَة (ينظر إليها كآثار تترتب على بعض المقتضيات، الملائمة في هذا السياق، التي تضم مرجعًا خارجيًا، مثل الاستغلال الأمثل لدالة موضوعية معينة، أو إرضاء معايير ما)[4]، ويهتم نقدنا هنا بالنوع الأول فحسب، لا الثاني.

نظرًا إلى استخدام شروط «الاتساق الداخلي» على نحو قياسي، فإن الآثار المترتبة على إلغاء تلك الشروط تتطلب إجراء بحوث جدية. يُعنى الجزء الأكبر من هذه الورقة البحثية بتلك المسألة، ولا سيما المشكلات التي يجب مواجهتها في نظرية الاختيار الاجتماعي. إنني أناقش كيف يمكن سد الفجوة الناتجة من تجنب شروط «الاتساق الداخلي» من خلال الإفادة من التناظرات الخارجية الملائمة، لكن من دون استدعاء أي مقتضى من مقتضيات «العقلانية الاجتماعية» الذي ينعكس في طبيعة «التفضيل الاجتماعي» المزعوم (من المبحث الخامس

(4) يمكن الاطلاع، على سبيل المثال، على ممارسات كلاسيكية للنوع الثاني في: John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939); Paul A. Samuelson. *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947); Kenneth J. Arrow, «An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics,» in: Jerzy Neyman, ed., *Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematics, Statistics, and Probability* (Berkeley, CA: University of California Press, 1951); Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959); Lionel W. McKenzie, «On the Existence of General Equilibrium for a Competitive Market,» *Econometrica*, vol. 27, no. 1 (January 1959), pp. 54-71; Leo Hurwicz, «On Informationally Decentralized Systems,» in: Roy Radner and C. B. McGuire, eds., *Decisions and Organizations* (Amsterdam: North-Holland, 1972), and Mark A. Aizerman, «New Problems in the General Choice Theory: Review of a Research Trend,» *Social Choice and Welfare*, vol. 2, no. 4 (December 1985), pp. 235-282.

إلى المبحث السابع). يُعاد تأسيس بعض نتائج الاختيار الاجتماعي، ولا سيما «نظرية الاستحالة» عند أرو، ومن دون استخدام أي شرط للاتساق الداخلي للاختيار (ولا أي من التناظرات الداخلية التي تستلزمها «العقلانية الاجتماعية» المفترضة).

2. الاختيار والتناظر والاتساق

قد تتناقض الدوافع الكامنة خلف هذه الورقة البحثية مع المقاربة المرتبطة بمساهمة بول صامويلسون التأسيسية المعروفة في نظرية التفضيل المستبان. ويمكن تفسير هذه المقاربة بأساليب عدة مختلفة. يتمثل أحد التفسيرات التي لاقت اهتمامًا كبيرًا في الكتابات اللاحقة (وكان لها أثر عميق في اتجاه البحوث الاقتصادية)، في برنامج تطوير نظرية للسلوك «متحررة من أي آثار باقية لمفهوم المنفعة»[5]. وفي حين لم يتماشى ذلك مع أعمال جون هيكس (John Hicks) المبكرة - ولا سيما كتابه **القيمة ورأس المال** - التي بدأت بإعطاء الأولوية لمفهوم التفضيل أو المنفعة[6]، فقد أصبح هيكس أيضًا شديد الاقتناع بالتفوق المزعوم للمقاربة الجديدة، وتبنى بحرارة دراسة البشر «ككيانات لديها أنماط معينة من سلوك السوق فحسب؛ ولا توجد مزاعم أو ادعاءات، للتمكن من رؤية ما في رؤوسهم»[7]. وبهذه الروح نفسها، قدّم إيان ليتل (Ian Little) موافقته المنهجية على

---

(5) حدثني بول صامويلسون، في اتصالات شخصية تتعلق بنسخة سابقة من هذه الورقة البحثية، أنه هو نفسه لم يرَ بديهيات التفضيل المستبان كشروط للاتساق الداخلي للاختيار أو السلوك. بالتأكيد، لا تظهر البديهيات هكذا، حيث يمكن تفسيرها بوصفها عواقب تعظيم المنفعة (شريطة أن تكون دالة المنفعة ذات قائمة مستقلة، تضم الأكثر آنية). لا يكمن غرضي في انتقاد إحدى الشخصيات الكبيرة في الاقتصاد الحديث (الذي تعلمت منه الكثير، كما تعلم عدد آخر لا يُحصى)، وإنما يكمن في النزاع في شأن استخدام بديهيات، مثل بديهية التفضيل المستبان الضعيفة، باعتبارها ببساطة شروطًا للسلوك المتسق (متحررة من مفهوم المنفعة). وهذه هي الطريقة التي كان يُنظر بها للبديهيات في كثير من الكتابات التي تلت مساهمة صامويلسون الرائدة. انظر: Samuelson, «A Note,» p. 71.

(6) Hicks, *Value*.

(7) John Hicks, *A Revision of Demand Theory* (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 6.

أصبح هيكس، في وقت لاحق، أكثر تشككًا في حماسته المبكرة لهذا الموقف؛ انظر: John Hicks: *Wealth and Welfare* (Oxford: Blackwell, 1981), pp. xii-xiv, and «Time in Economics,» in: Anthony M. Tang, Fred M. Westfield and James S. Worley, eds., *Evolution, Welfare and Time in Economics* (Lanham, MA: Lexington Books, 1976).

هذه المقاربة: «الصيغة الجديدة [التفضيل المستبان عند صامويلسون] أكثر احترامًا من الناحية العلمية [نظرًا] إلى أنه إذا كان سلوك الفرد متسقًا، يجب إذًا أن يصبح من الممكن تفسير السلوك من دون الإشارة إلى أي شيء آخر غير السلوك»(8).

تناقش هذه الورقة البحثية ضد هذه المقاربة المهمة للاختيار والسلوك، وتشير إلى الضرورة الحتمية للمضي بما يتجاوز الملامح الداخلية لدالة اختيار من أجل فهم قوة حجتها واتساقها. بيد أنه عند تناول كثير من الحالات القياسية لسلوك المستهلِك، فإن شروط التناظر الأكثر استخدامًا من بين قائمة الاختيارات (مثل بديهيات التفضيل المستبان) يمكن غالبًا اشتقاقها بسهولة بوصفها آثارًا مترتبة على تناظرات خارجية معقولة. وعلى سبيل المثال، فإن تعظيم دالّة منفعة ذات قيمة حقيقية (قائمة اختيارات مستقلة)، في ظل مستوى معين من المنفعة المقترنة بكل بديل (بصورة مستقلة عن المجموعة التي يُختار منها هذا البديل)، من شأنه أن يجعل الاختيارات مُرضية لبديهيات التناظر المختلفة بين قائمة اختيارات (ومنها بديهيات التفضيل المستبان). هذه شروط يستلزمها التناظر الداخلي، ويرتبط بعضها ببعض من خلال شيء خارج عن الاختيارات نفسها. وحتى على الرغم من أن تبريرها يكمن في الخصائص المشتركة للمنافع والقيم (لا كونها «متحررة من أي آثار باقية» لها)، فإن مشكلة التبرير المنهجية هذه لا تؤدي، مع ذلك، إلى أي صعوبة جوهرية كبيرة في الحالات القياسية لسلوك المستهلك. في الواقع، غالبًا ما تتسم هذه البديهيات بفائدة كبيرة للإلمام بالأحقيات المشتركة للدوال الموضوعية المختلفة ذات الصلة بنظرية المستهلك، ما يتيح توفيرًا كبيرًا في التحليل (كما فعلت مقاربة «التفضيل المستبان»).

بيد أن الوضع يختلف تمامًا في عدد من مجالات تحليل الاختيار؛ على سبيل المثال، السلوك الإنتاجي (ومنه مشكلات التعاون والصراع على أرض المصنع)، والمفاوضة الجماعية (ومنها العلاقات بين العمال والإدارة)، والأفعال السياسية (ومنها الحملة الانتخابية وعملية التصويت)، وحتى في بعض أنواع سلوك المستهلِك (التي تشمل الشواغل الاجتماعية، أو التعلم من «قائمة الاختيارات»

---

(8) Ian M. D. Little, «A Reformulation of the Theory of Consumer's Behaviour,» *Oxford Economic Papers*, vol. 1, no. 1 (1949), p. 90.

المعروضة)، ويوجد أكثر حاليًا[9]. وتجدر الإشارة إلى أن التمييز ليس بين المجالات «الاقتصادية» وغيرها؛ نظرًا إلى أن السلوك الإنتاجي والمفاوضة الجماعية، على سبيل المثال، ليسا أقل «اقتصادية» من سلوك المستهلِك. وفي هذه الحالات، قد لا يترتب ما يسمى شروط «الاتساق الداخلي» من النوع التقليدي على الاختيارات العقلانية[10]. وبالمثل، عند تناول الاختيارات في ظل

---

(9) توجد أدبيات واسعة النطاق في شأن التوصيفات المختلفة للسلوك المتسق في حالات التعاون الصريح أو الضمني. للاطلاع على بعض أمثلة مثيرة للاهتمام في شأن انتهاك الشروط القياسية لـ «العقلانية» في سياق السلوك التعاوني، انظر: Herbert A. Simon, *Reason in Human Affairs* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1983), and Robyn M. Dawes and Richard H. Thaler, «Anomalies: Cooperation,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 2, no. 3 (1988), pp. 187-197.

(10) تُثار مسائل مهمة، على سبيل المثال، عندما تكون القدرة على القيادة الذاتية بعيدة عن التفاهة. عن هذا الموضوع، انظر: Thomas C. Schelling: *The Strategy of Conflict* (Cambridge: Harvard University Press, 1960), and *Choice and Consequence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984); Jon Elster, *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979); Donald Davidson, *Essays on Actions and Events* (Oxford: Clarendon Press, 1980); Ian Steedman and Ulrich Krause, «Goethe's Faust, Arrow's Possibility Theorem, and the Individual Decision Taker,» in: Jon Elster, ed., *Multiple Self* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986); Richard Thaler and H. M. Shefrin, «An Economic Theory of Self-Control,» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 2 (April 1981), pp. 392-406, and Richard H. Thaler, *Quasi Rational Economics* (New York: Russell Sage Foundation, 1991).

توجد هنا روابط مهمة مع مناقشات كلاسيكية مستفيضة عن ضعف الإرادة (Akrasia). للاطلاع على أنواع أخرى من الأمثلة عن أنماط السلوك المعقدة والدوافع التي يستند إليها؛ انظر، من بين مساهمات أخرى: Herbert Simon: *Models of Man: Social and Rational; Mathematical Essays on Rational Human Behavior in a Social Setting* (New York: Wiley, 1957); *Models of Thought*, vol. 1 (New Haven: Yale University Press, 1979), and *Reason in Human*; Schelling: *The Strategy*, and *Choice*; Stig Kanger: «Choice Based on Preference» (Mimeographed, University of Uppsala, [1975]), and «Choice and Modality» (Mimeographed, University of Uppsala, 1976); Tibor Scitovsky: *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction* (New York: Oxford University Press, 1976), and *Human Desire and Economic Satisfaction* (Brighton: Wheatsheaf Books, 1986); Isaac Levi: *The Enterprise of Knowledge* (Cambridge, MA: MIT Press, 1980), and *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986); Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980); Daniel Kahneman, Paul Slovic and Amos Tversky, eds., *Judgement under Uncertainty: Heuristics and Biases* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982); Jon Elster, *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality* (Cambridge; New York: Cambridge University Press; Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1983); E. F. McClennen: «Sure-Thing Doubts,» in: Bernt Stigum and Fred Wenstop, eds., *Foundations of Utility and Risk Theory wit Applications* (Dordrecht: Reidel, 1983), and *Rationality and Dynamic Choice: Foundational Explorations* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990); Michael Slote, *Beyond Optimizing* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989); Paul = Anand, «Interpreting Axiomatic (Decision) Theory,» *Annals of Operations Research*, vol. 23 (1990),

عدم اليقين، قد لا يتضح على الإطلاق ما إذا كان في الإمكان رؤية بعض التناظرات الداخلية أم لا، باعتبارها متسقة[11]. لا تكمن المسألة بدرجة كبيرة في أن الشروط المعقولة يمكن انتهاكها في أحوال خاصة، وإنما في عدم وجود طريقة «داخلية» - داخلية لاختيار الدالّة نفسها - لتحديد ما إذا كان نمط معين من السلوك يتسم بالاتساق أو لا. وتكمن المسألة في ضرورة تقديم شيء من خارج سلوك الاختيار.

تتسم المشكلة بالحدة، بوجه خاص، عندما ننتقل إلى نظرية الاختيار الاجتماعي، حيث لا يمكننا أن نستدعي بسهولة فكرة ما على الفور تتطرق إلى «تفضيلات» المجتمع، أو بعض خصائص شفافة لـ «المنفعة الاجتماعية» التي

---

pp. 91-101; Ben Fine, «On the Relationship between True Preference and Actual Choice» (Mimeographed = Birkbeck College, London, 1990), and Eldar Shafir and Amos Tversky, «Thinking through Uncertainty: Nonconsequential Reasoning and Choice» (Mimeographed, Forthcoming in Cognitive Psychology, 1991).

(11) عن هذا الموضوع، انظر من بين مساهمات أخرى: Bengt Hansson, «The Appropriateness of Expected Utility Model,» *Erkenntnis*, vol. 9 (1975), pp. 175-193; Mark Machina: «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?,» *Journal of Mathematical Psychology*, vol. 24 (1981), pp. 163-175, and ««Expected Utility» Analysis without the Independence Axiom,» *Econometrica*, vol. 50, no. 2 (March 1982), pp. 277-323; Amartya K. Sen, «Rationality and Uncertainty,» *Theory and Decision*, vol. 18 (1985), pp. 109-127; Robert Sugden, «Why Be Consistent? A Critical Analysis of Consistency Requirements in Choice Theory,» *Economica*, vol. 52, no. 206 (May 1985), pp. 167-184; Levi, *Hard Choices*; Peter J. Hammond: «Consequentialist Foundations for Expected Utility,» *Theory and Decision*, vol. 25 (1988), pp. 25-78, and «Consistent Plans, Consequentialism, and Expected Utility,» *Econometrica*, vol. 57 (1989), pp. 1445-1449; McClennen, *Rationality and Dynamic Choice*; Paul Anand, «The Nature of Rational Choice and the Foundations of Statistics,» *Oxford Economic Papers*, vol. 43 (1991), pp. 199-216; Peter Bohm and Hans Lind, «Preference Reversal, Real-World Lotteries, and Lottery-Interested Subjects» (Mimeographed, Stockholm University, 1991).

انظر أيضًا التحليل الإمبيريقي الثري، في: Kahneman, Slovic and Tversky, eds., *Judgement under Uncertainty*.

حتى النقد الكلاسيكي الموجه لنظرية المنفعة المتوقعة كما قدمها ألايس، يتحول بقدر كبير إلى ما يمكن أو لا يمكن أن يعتبر سلوكًا متسقًا. انظر: M. Allais, «Le Comportement de l'homme rationnel devant le risque: Critique des postulats et axiomes de l'école Américaine,» *Econometrica*, vol. 21, no. 4 (Octobre 1953), pp. 503-546.

بالمثل، فإن ما قد يبدو أنه خيار غير متسق، قد يعكس في المقابل بالفعل أن التفضيل الأساس يعتمد على الحالة، عن هذا الموضوع، انظر: Jean Drèze, *Essays on Economic Decisions under Uncertainty* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987).

إن قراءة ما يتسم بالاتساق في سلوك الاختيار أو لا، لا يمكن أن يرتكز إلا على هذا السلوك من دون الإشارة إلى أمور أخرى (مثل طبيعة التفضيلات أو الأهداف، والموقف تجاه الأسف ...إلخ).

يمكن أن تبرر تناظرات داخلية مستحثة للاختيار الاجتماعي. وهكذا، في هذه الحال، نجد أن المشكلات المنهجية في الفرض البدهي لأي شرط لـ «الاتساق» الداخلي لدالة الاختيار في المجتمع تزيد من خلال صعوبة جوهرية كبيرة في مجال السعي إلى ما ينجم من تناظرات داخلية لاختيار اجتماعي يرتكز على خصائص ملموسة لـ «التفضيلات الاجتماعية». وفي حين ينطبق النقد المنهجي العام على نظرية المستهلِك، فضلًا عن نظرية الاختيار الاجتماعي، فإن التبعات الجوهرية المترتبة على ذلك تُعد، كما أعتقد، أخطر بكثير لنظرية الاختيار الاجتماعي من حالات اختيار المستهلِك التقليدية(12).

3. ما الصعوبة في الاتساق الداخلي للاختيار؟

يمكن رؤية مشكلات فكرة شروط الاتساق الداخلي للاختيار واستخدامها في مستويين مختلفين: التأسيسي والعملي. تنشأ الصعوبة الأساسية، على المستوى التأسيسي، من الافتراض الضمني الكامن وراء مقاربة أن أفعال الاختيار هي، في حد ذاتها، مثل العبارات التي يمكن أن يتناقض أو يتسق بعضها مع بعض. يتسم هذا التشخيص بأنه إشكالي بشدة.

تتناقض العبارتان «A» و«ليس A» على نحو يجعل اختيار x من {x, y} وy من {x, y, z} غير ممكن. إذا كان ثنائي الاختيارات الأخير يستلزم على التوالي العبارات (1) x بديل أفضل من y، و(2) y بديل أفضل من x، إذًا يوجد في الواقع تناقض هنا (على افتراض أن محتوى «أفضل من» يتطلب عدم تماثل). لكن تلك الاختيارات لا تستلزم، في حد ذاتها، أيًا من هذه العبارات. ونظرًا إلى بعض الأفكار المتعلقة بما يحاول الشخص القيام به (وهذا تناظر خارجي)، قد نتمكن من «تفسير» هذه الأفعال كعبارات ضمنية. لكن لا يمكننا أن نفعل ذلك من دون استدعاء مثل هذه المرجعية الخارجية(13). فلا يوجد شيء من قبيل الاتساق الداخلي المحض للاختيار.

---

(12) أناقش أن التبعات تتسم أيضًا بأهمية جوهرية في مجالات مثل نظرية المباريات، نظرية القرار العام، المنظمة الصناعية، السلوك السياسي؛ وعمومًا السلوك في ظل عدم اليقين.

(13) تكمن هذه المسألة التأسيسية وراء التباين بين الأسئلة التي تطرح هنا وسؤال روبرت سوغدن المنهجي (الذي ينعكس في عنوان ورقته البحثية المثيرة للاهتمام). انظر: Sugden, «Why Be Consistent?,» = pp. 167-184.

لاحظ أيضًا أنه حتى الأفعال التي تبدو متناقضة في «القول بـ A» و«القول بليس A» قد لا تكون حقًا غير متسقة كما العبارتين نفسيهما. في الواقع، وتبعًا للأحوال، فإن الاختيار المزدوج «القول بـ A» و«القول بليس A» قد يلائم جيدًا أنماطًا حكيمة من السلوك. على سبيل المثال، قد يريد الشخص قائل العبارتين أن يُعتبر غير سليم عقليًا لتأسيس مسؤولية منقوصة، أو أن يُعتبر غير لائق لحضور محاكمة. أو قد يريد ببساطة إرباك المراقب. أو يريد أن يتحقق من كيفية ردة فعل الناس لعبارات تبدو متناقضة. تشكل العبارتان «A» و«ليس A» زوجًا متناقضًا؛ لا يعني أن أفعال قولهما متناقضة[14]. أن تكون متسقًا أو غير متسق هو ليس نوع الشيء الذي قد يحدث لدوال الاختيار من دون تفسير - من دون افتراض في شأن السياق الذي يجاوز بنا الاختيارات نفسها.

قد يُعتقد أن هذا الاعتراض شديد التجريد، وهذا صحيح بمعنى ما. ربما تكون الحال أن ثمة صعوبة مفهومية هنا قد يثبت أنها لا تتسم بأهمية عملية كبيرة، ما دام قد يوجد مقدار قليل من قابلية التغير المعتمدة على السياق لمتطلبات التناظر الداخلي التي تُفرض بشكل معقول. يناقش خط الهجوم الثاني أن هذه ليست الحال بالنسبة إلى كثير من أنواع الاختيارات التي تهم الاقتصاديين وغيرهم من العلماء الاجتماعيين.

سأفترض، في المناقشة التالية، أن مجموعات البدائل التي ينبغي النظر فيها هي مجموعات محدودة كلها؛ الأمر الذي لا يُشكل، مع ذلك، تقييدًا جوهريًا. تحدد دالّة الاختيار C(S) لأي مجموعة مقبولة S غير خالية من البدائل (قائمة المتغيرات)، ومجموعة فرعية C(S) غير فارغة تسمى مجموعة الاختيار لـ S[15].

= لا أهدف على الإطلاق أن أناقش ضد الاتساق، وإنما أننا لا نستطيع أن نحدد ما إذا كانت دالة الاختيار متسقة أو غير متسقة على أسس محض «داخلية» (أي من دون استحضار السياق الذي يجاوز بنا دالة الاختيار - إلى الدوافع والأهداف والمبادئ ...إلخ).

(14) عن هذا الموضوع، والموضوعات ذات الصلة، انظر: Amartya K. Sen, «Is the Idea of Purely Internal Consistency of Choice Bizarre?,» in: J. E. J. Altham and Ross Harrison, eds., *World, Mind, and Ethics: Essays on the Ethical Philosophy of Bernard Williams* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

(15) قد تتطلب الحالة الخاصة أن أي C(S) يجب أن تكون المجموعة الواحدة، مع اختيار بديل واحد فقط من أي S. لا تصر الصيغ الأقل تقييدًا على ذلك، وسنتبع هذا الشكل الأوسع نطاقًا. وفي هذا =

نطرح، في ما يأتي أدناه، شرطين من شروط «الاتساق الداخلي» الأساسية للاختيار:

(1.3) اتساق الانكماش الأساسي (الخاصية α):

$$[x \in C(S)\ \&\ x \in T \subseteq S] \Rightarrow x \in C(T)$$

(2.3) اتساق التمدد الأساسي (الخاصية γ):

$$\left[x \in \bigcap_j C(S_j) \text{ for all } S_j \text{ in a class}\right] \Rightarrow x \in C\left(\bigcup_j S_j\right)$$

تتطلب الخاصية α (المعروفة أيضًا بـ «شرط تشيرنوف» وأحيانًا «استقلال البدائل غير ذات الصلة» - ومن الضروري عدم الخلط بينها وبين شرط أرو الذي يحمل الاسم نفسه) أن بديلًا مُختارًا من المجموعة S وينتمي إلى مجموعة فرعية T من المجموعة S، يجب اختياره من T أيضًا. وتتطلب الخاصية γ أن العنصر x المُختار من كل مجموعة في صنف معين، يجب اختياره أيضًا من اتحادهم[16]. ويُعتبر الاثنان معًا، بالنسبة إلى الفئات المحدودة، ضروريين وكافيين لثنائية دالّة الاختيار التي تصر على أن علاقة التفضيل المستبان، المتولدة من طريق دالّة الاختيار، إذا ما استُخدمت كأساس للاختيار، فإنها ستعيد بدورها توليد دالّة الاختيار ذاتها.

(3.3) التفضيل المستبان (R_c):

$$xR_cy \Leftrightarrow \exists\ S: [x \in C(S)\ \&\ y \in S].$$

= السياق، قد يكون من المفيد تفسير C(S) باعتبارها مجموعة العناصر «القابلة للاختيار» - البدائل التي يمكن اختيارها. بيد أنني سأسير وفق مصطلح «المختار» الأوسع استخدامًا.

(16) انظر: Nash, pp. 155-162; Kenneth J. Arrow: *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951), and «Rational Choice,» pp. 121-127; H. Chernoff, «Rational Selection of Decision Functions,» *Economica*, vol. 22 (1954), pp. 423-443; Roy Radner and Jacob Marschak, «Note on Some Proposed Decision Criteria,» in: R. M. Thrall, D. H. Coombs and R. L. Davis, eds., *Decision Processes* (New York: Wiley, 1954); Sen, «Choice Functions,» pp. 307-317; Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Herzberger, pp. 187-237, and Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

(4.3) ثنائية الاختيار: لكل مجموعة غير خالية S،

$$C(S) = [x|x \in S \ \& \ \forall\ y \in S: xR_c y].$$

وتكون دالّة الاختيار ثنائية إذا كانت، وفقط إذا كانت، الخاصيتان α وγ قائمتين[17].

لكن، هل يمكن بالفعل اعتبار مجموعة الاختيارات متسقة أو غير متسقة على أسس داخلية بحتة، من دون جلب شيء خارجي للاختيار، مثل الأهداف أو القيم الكامنة التي يتابعها الاختيار أو يقرها؟ عليك أن تنظر في الاختيارين التاليين:

$$\{x\} = C(\{x, y\}), \qquad (5.3)$$

$$\{y\} = C(\{x, y, z\}). \qquad (6.3)$$

هذا الزوج من الاختيارات ينتهك كثيرًا من الشروط القياسية للاتساق الداخلي - ليس بديهية التفضيل المستبان الضعيفة (والقوية بالطبع) فحسب، وإنما المتطلبات الأضعف حتى لثنائية الاختيار واتساق الانكماش الأساسي (الخاصية α). وقد يبدو غريبًا، في واقع الأمر، أن الشخص الذي يختار x (رافضًا y)، مع وجود اختيار على x وy، يمكن بشكل معقول أن يختار y (رافضًا x) عند إضافة z إلى قائمة الاختيارات[18].

لكن يمكن بسهولة مجادلة افتراض عدم الاتساق، تبعًا للسياق، إذا عرفنا أكثر قليلًا عمّا يحاول الشخص أن يقوم به. لنفترض أن الشخص يواجه اختيارًا على مائدة العشاء بين الحصول على آخر تفاحة باقية في سلة الفاكهة (y)، في مقابل عدم

---

(17) انظر: Sen, «Choice Functions,» pp. 307-317, and Herzberger, pp. 187-237.

(18) لاحظ أن التوتر - من حيث افتراضات التعظيم القياسية - لا ينشأ هنا من حقيقة اختيار x في إحدى الحالات، واختيار y في حالة أخرى. وإذا كان الشخص الذي يختار لا يبالي بين x وy، فلن يوجد شيء ملحوظ في هذا الزوج من الاختيارات. إن المشكلة (ولمزيد من الدقة، المشكلة البادية) في التركيب (3.5) و(3.6) تكمن في حقيقة أن x مُختارة وy مرفوضة في إحدى الحالات، وy مختارة وx مرفوضة في الحالة الأخرى. للاطلاع على بعض القضايا المهمة التي يثيرها عدم المبالاة وعدم الاكتمال، انظر: Edna Ullmann-Margalit and Sidney Morgenbesser, «Picking and Choosing,» *Social Research*, vol. 44 (1977), pp. 757-785.

الحصول على أي شيء (x)، متخليًا عن التفاحة اللطيفة المظهر. يقرر الشخص التصرف بشكل لائق ولا يختار أي شيء (x) بدلًا من اختيار التفاحة الوحيدة (y). في المقابل، إذا ضمت السلة تفاحتين، وواجه الشخص اختيارًا بين عدم الحصول على شيء (x)، والحصول على تفاحة واحدة لطيفة (y)، والحصول على تفاحة أخرى لطيفة (z)، يمكنه أن يختار بمعقولية كافية تفاحة واحدة (y)، من دون انتهاك أي قاعدة من قواعد السلوك الجيد. إن وجود تفاحة أخرى (z) يجعل إحدى التفاحتين اختيارًا لائقًا، لكن هذا التركيب من الاختيارات من شأنه أن ينتهك شروط الاتساق القياسية، ومنها الخاصية α، على الرغم من عدم وجود شيء «غير متسق» بوجه خاص في هذا الزوج من الاختيارات (نظرًا إلى قيمه ووازعه)[19].

لنأخذ مثالًا آخر في الخط العام نفسه: لنفترض أن الشخص يختار بين شرائح كعكة مُقدمة إليه، ويختار x من بين {x, y}، وy من {x, y, z}، كما هي الحال في (5.3) و(6.3). إذا كان يحاول ببساطة الحصول على أكبر شريحة ممكنة (تناظر خارجي)، إذًا - ونظرًا إلى أن الأحجام مرتبة خطيًا ويمكن تقويمها بسهولة - فهو يخطئ بالطبع. لكن، لنفترض، في المقابل، أنه يحاول اختيار أكبر شريحة ممكنة، رهنًا بعدم اختيار الأكبر لأنه لا يريد أن يُعتبر طمّاعًا، أو لأنه يود أن يتبع تقليدًا اجتماعيًا أو مبدأ تعلمه منذ أن كان طفلًا: «لا تختر أبدًا أكبر شريحة». إذا كانت الشرائح الثلاث في ترتيب تنازلي x, y, z، إذًا فهو يتصرف بشكل صحيح تمامًا وفقًا لهذا المبدأ. ولا يمكننا تحديد ما إذا كان الشخص يخفق بأي شكل من الأشكال من دون أن نعرف ما يحاول القيام به، أي من دون معرفة شيء خارجي بالنسبة إلى الاختيار نفسه.

لاحظ، أيضًا أن الشخص الذي يختار تفاحة عند وجود تفاحة أخرى (لكن ليس إذا كانت آخر تفاحة)، أو الشخص الذي يحاول الحصول على شريحة كبيرة بقدر الإمكان من الكعكة (من دون أن تكون أكبرها)، يُعد، بمعنى ما أساسي، تعظيميًا. يختلف ترتيب البدائل، الذي يُعظِّم على أساسه، باختلاف قائمة الاختيارات، لكن

---

(19) تجري مناقشة مثال من هذا النوع في: Amartya K. Sen, «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28.

ذلك لا ينفي أن لكل قائمة ترتيبًا واضحًا ومُقنعًا - أساس قرارات التعظيم[20]. إذًا الشروط التي ينتهكها، والتي من المفترض قياسيًا أنها شروط ضرورية للتعظيم، لا حاجة إلى اعتبارها حتى الآن تفسيرًا أوسع للتعظيم.

إن انتهاكات الخاصية α وغيرها من شروط «الاتساق الداخلي» المشتركة الأخرى يمكن أن ترتبط بجميع أنواع الأسباب المختلفة - التي يسهل فهمها عند توضيح السياق الخارجي.

(أولًا) الاختيار الموضعي: يتضح ذلك في الحالة المتعلقة بعدم الرغبة في أخذ التفاحة الأخيرة، أو أكبر شريحة من الكعكة. وبالمثل، قد يوجد تفضيل بألا يكون شخص هو أول من يترك وظيفة، أو يعبر خط اعتراض، أو يخرق عقدًا ضمنيًا، في حين يرغب في تحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن رهنًا بذلك الشرط.

(ثانيًا) القيمة المعرفية لقائمة الاختيارات: ما يُقدم كاختيار يمكن أن يمنحنا معلومات حول الوضع الكامن وراءه، وبالتالي يمكنه التأثير على تفضيلنا بالنسبة إلى البدائل، كما نراها[21]. على سبيل المثال، قد يعرف الشخص الذي يختار، شيئًا عن الشخص الذي يعرض الاختيار، على أساس ما يقدمه. للتوضيح: عند وجود اختيار بين احتساء الشاي في منزل أحد المعارف غير القريبين (x)، وعدم الذهاب إلى هناك (y). إن الشخص الذي يختار أن يذهب لاحتساء الشاي (x)، قد يختار مع ذلك ألا يذهب (y) إذا عرض عليه هذا الشخص المعرفة اختيارًا بين الذهاب لاحتساء الشاي (x)، وعدم الذهاب (y)، والحصول على بعض الكوكايين (z). قد توفر القائمة المُقدمة معلومات عن الوضع - في هذه الحالة تطرح القائمة شيئًا عن الشخص المعرفة، وهو ما يمكن أن يؤثر تمامًا وبشكل معقول في ترتيب البدائل x

---

(20) في الواقع، في حال اختيار الكعكة، وحتى مع قائمة اختيارات متغيرة، يمكن تحديد ترتيب ثابت من زاوية «بارامترية موضعيًا» مع وجود «الشريحة الثانية الأكبر» على القمة. عن دلالة الموضعية في سياق الاختيار الاجتماعي، انظر: Peter Gärdenfors, «Positional Voting Functions,» *Theory and Decision*, vol. 4, no. 1 (September 1973), pp. 1-24, and Ben J. Fine and Kit Fine: «Social Choice and Individual Ranking I,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 3 (July 1974), and «Social Choice and Individual Rankings II,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 4 (October 1974).

(21) عن الدلالة المعرفية لقائمة الاختيارات، انظر: Sen, «Is the Idea?,» and R. Duncan Luce and Howard Raiffa, *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey* (New York: Wiley, 1957), p. 288.

وy، ويسفر عن زوج الاختيارات التي تمثلها (5.3) و(6.3). ومن الصحيح، بالطبع، أن الشخص الذي يختار تتوافر عنده معلومات مختلفة حتى عن x (أي بمعنى، احتساء الشاي مع أحد المعارف) عندما يمنحه أحد معارفه هذا اختيار تعاطي الكوكايين معه؛ ويمكن القول بالتأكيد إن البديل x، بالمعنى «المقصود» (في مقابل «الممتد»)، ما عاد الشيء نفسه. لكن التعريف «المقصود» للبدائل سيكون، عمومًا، ميؤوسًا منه تمامًا عند استحضار اتساق قائمة الاختيارات الداخلية، ولا سيما عندما يتغير (كما هو الوضع في هذه الحالة) التوصيف المقصود، وبالتحديد مع البدائل المتاحة للاختيار (أي مع قائمة الاختيارات المُقدمة).

(ثالثًا) حرية الرفض: يتجه بعض الاختيارات نحو رفض - بطريقة حرة - أفعال أو نتائج بعينها لمصلحة بديل بارز. على سبيل المثال، الصيام ليس مجرد التضور جوعًا، لكنه تعمُّد التجويع في الوقت الذي تتوافر فيه حرية تناول الطعام. إن فكرة الصيام في شكل عدم تناول الطعام (y)، مع معرفة إمكان تناول الطعام (z)، قد تصبح أقل وضوحًا عندما يكون البديل الوحيد هو أن يكون المرء جائعًا جزئيًا بأي حال (x)[22]. وقد يُسفر ذلك أيضًا عن الاختيارات في (5.3) و(6.3). وعمومًا، يطرح هذا النوع من الاعتبار (وغيره من المسائل الأخرى التي تستدعي الحرية) إلى أننا نرى البديل المُختار بوصفه x /S، بمعنى اختيار x من المجموعة S (ربما مع تحديد البدائل المرفوضة). ومن الواضح أن شروط الاتساق الداخلية للقوائم يصعب استحضارها هنا (باستثناء الإشباع الفارغ).

قد توجد تفسيرات أخرى تجعل (5.3) و(6.3) ذات معنى[23]. حتى الرغبة عمدًا في انتهاك الشروط التقليدية لسلوك متسق لإرباك المراقب (أو إثارة حيرة

---

(22) تجري مناقشة هذا النوع من تبعية القائمة في: Amartya K. Sen, «Freedom of Choice: Concept and Content,» *European Economic Review*, vol. 32, nos. 2-3 (1988), pp. 269-294.

(23) على سبيل المثال، قدم ستيغ كانغر صيغة مهمة في «الاختيار المبني على التفضيل» لجعل العلاقة الثنائية R^V التي تعد بمنزلة أساس الاختيار، تعتمد على مجموعة «خلفية» من البدائل V التي قد تكون أو لا تكون محموعة القائمة، بدلًا من أن تكون مستقلة عن محموعة البدائل (كما يُفترض في الإطار القياسي للاختيار الثنائي). انظر: Kanger: «Choice Based,» and «Choice and Modality;» Schelling, *Choice*; Levi, *Hard Choices*, Teddy Seidenfeld, «Decision Theory without «Independence» or without «Ordering»: What Is the Difference?,» *Economics and Philosophy*, vol. 4 (1988), pp. 267-290; Fine, «On the Relationship,» and McClennen, *Rationality and Dynamic Choice*.

بعض مُنظري القرار)، يمكن أن تظهر كمحفز في بعض الأحوال- المسلّم أنها خاصة نوعًا ما.

كما أشار دونالد ديفيدسون، في سياق مختلف، فإن «الموقف المؤيد» لِفعل ما، يمكن أن يتضمن «رغبات، إرادات، دوافع، بواعث، ومجموعة كبيرة منوعة من وجهات النظر الأخلاقية، والمبادئ الجمالية، والتحيزات الاقتصادية، والتقاليد الاجتماعية، والأهداف والقيم العامة والخاصة»(24). وبمجرد رؤية التناظرات الخارجية باعتبارها ذات صلة، يجب استيعاب تعددية هذه التناظرات، وتنوع الأشكال التي يمكن أن تتخذها، عند بحث الشروط الضمنية للتناظرات الداخلية. ونظرًا إلى هذه التعددية، فإن إمكان الحصول على مجموعة واحدة من شروط «الاتساق الداخلي» التي تنجح دائمًا، تصبح محدودة للغاية(25). وعلى هذا النحو، فإن المشكلة المنهجية لفهم «الاتساق الداخلي للاختيار»، تُمنح من خلال الصعوبة العملية للحصول على بعض الشروط «التقليدية» لـ «التناظرات الداخلية» التي قد تبررها دومًا «المواقف المؤيدة».

4. الاختيار الاجتماعي والتفضيلات الفردية

أنتقل الآن إلى نظرية الاختيار الاجتماعي، التي تضم فكرة التفضيل الفردي، فضلًا عن فكرة الاختيار الاجتماعي. تُطبق عادة شروط الاتساق على كل منهما، لكن هناك عدم تماثل بينهما. يمكن التحدث، من ناحية، عن «تفضيل الفرد» من زاوية وصفية بسيطة، بطريقة لا تتسم بالسهولة بالنسبة إلى «تفضيل المجتمع»(26).

---

(24) Davidson, pp. 3-4.

(25) ليس ضروريًا، بطبيعة الحال، أن ترتبط المرجعية الخارجية دائمًا بما «يريد» المرء القيام به، أو أن يقوم به الآخرون. فقد يتخذ نسق العقل أشكالًا أخرى كذلك. على سبيل المثال، تنطوي «الضرورة الحتمية» عند كانط على استخدام الثوابت والنيات، وإنما من دون مرجعية مباشرة في شأن من يريد ماذا، كما أشارت أونورا أونيل في تحليلها الرائع في شأن «الاتساق في الفِعل» عند كانط. انظر: Onora O'Neill, «Consistency in Action,» in: N.T. Potter and Mark Timmons, eds., *Morality and Universality: Essays on Ethical Universalizability* (Dordrecht: Reidel, 1985), and Susan L. Hurley, *Natural Reasons: Personality and Polity* (New York: Oxford University Press, 1989).

(26) لا يعني ذلك، بطبيعة الحال، إنكار أن تفضيلات الأفراد قد تتوقف على طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه. كما لا يعني إنكار أن التفضيلات الفردية يمكن النظر إليها بسبل كثيرة مختلفة، مثل اختيار =

عندما يوجد عند الأفراد ترتيب واضح للتفضيلات، يمكن الحصول على التناظرات الداخلية لدوال الاختيار الفردي باعتبارها علاقات استلزام من دون مشكلة كبيرة. ومن ناحية أخرى، فإن أوجه الغموض في شأن ما يمكن أن يعتبره المجتمع مفضلاً، تزيد صعوبة استنتاج تناظرات داخلية لدوال الاختيار بالنسبة إلى المجتمع.

إن قضية وجود انعكاس أكثر كمالًا لعدم التماثل بين التفضيل (والاختيار) الفردي والاجتماعي كانت، في واقع الأمر، مقدمة بقوة في نقد نافذ طرحه جيمس بوكانان، حيث أشار إلى «المسائل الفلسفية الأساسية» الموجودة في «فكرة العقلانية الاجتماعية»[27]. وهذا موضوع كبير لا يمكن مناقشته على نحو كافٍ هنا، لكن المهم أن ندرس ما إذا كان يمكن تأسيس نتائج، مثل نظرية الاستحالة عند أرو، من دون الاعتماد على «فكرة العقلانية الاجتماعية».

في الواقع، عند تناول تأسيس نظريات الاستحالة (مثل نظرية أرو)، هناك أيضًا سبب أكثر إلحاحًا (على الرغم من أنه أقل عمقًا) لوجود عدم التماثل هذا. إن نظرية استحالة عن وجود إجراءات اختيار اجتماعي ستكون أكثر عمومية قياسيًا (ويصعب أيضًا تأسيسها) في شأن (1) نطاق أضيق (أي مع طائفة أكبر محدودية

= الرغبات، والمصالح الشخصية، والأحكام الأخلاقية ...إلخ، بما يوفر صيغًا موضوعية بديلة في شأن الإجمالي الاجتماعي. عن هذا الموضوع، انظر: James M. Buchanan, «Individual Choice in Voting and the Market,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 4 (August 1954), pp. 334-343, and Amartya K. Sen, «Social Choice Theory: A Re-Examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89.

(27) ناقش بوكانان قائلًا: «العقلانية أو اللاعقلانية، كسمة لمجموعة اجتماعية، تقتضي ضمنًا أن نعزو إلى تلك المجموعة وجودًا عضويًا غير ذلك المتعلق بمكوناتها الفردية». انظر: James M. Buchanan, «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), p. 116.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Buchanan, «Individual Choice,» pp. 334-343; Murray C. Kemp, «Arrow's General Possibility Theorem,» *Review of Economic Studies*, vol. 21, no. 3 (1953-1954), pp. 240-243; Abram Bergson, «On the Concept of Social Welfare,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 68, no. 2 (May 1954), pp. 310-334; J. de V. Graaff, *Theoretical Welfare Economics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1957); Ian Little, *A Critique of Welfare Economics*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1957); James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962); William J. Baumol, *Welfare Economics and the Theory of the State*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965), and Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986).

من n عنصر من التفضيلات الفردية المجازة التي يجب أن يعمل الإجراء عليها)، و(2) مجال أوسع (أي طائفة أكبر من دوال الاختيار المجازة للمجتمع التي يمكن أن يستخدمها الإجراء). وفي ما يأتي أدناه، سأعتبر - من ناحية - التفضيلات الفردية بمنزلة التصنيفات التراتبية الكاملة كلها (كما فعل أرو)، لكنني - من ناحية أخرى - سأسقط متطلبات الاتساق الداخلي لدوال الاختيار كلها بالنسبة إلى المجتمع (وبالتالي أتجاوز إلى حد كبير ما فعله أرو). وإذا أراد شخص السماح بالتفضيلات الفردية غير التراتبية، ستنتج من باب أولى نتيجة الاستحالة نفسها (ما دام النطاق الأوسع لا يمكنه إبطال نتيجة الاستحالة المؤسسة على نطاق أضيق).

إذا كان في الإمكان إعادة تأسيس نتائج مثل نظرية الاستحالة عند أرو في هذا الإطار (من دون شرط «العقلانية الجماعية» المفروض)، فإن ذلك قد يكون أيضًا متابعة ملائمة لسؤال مهم في شأن الاختيار الاجتماعي أثاره جيمس بوكانان وآخرون. وهو ما يُعد جزءًا من برنامج عام لإعادة اختبار النتائج في نظرية الاختيار الاجتماعي من دون أي فرض بدهي في شأن الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي.

5. استحالة ليبرالي باريتو

يضم هذا المبحث إعادة النظر في نظرية «استحالة ليبرالي باريتو»[28]، تجنبًا لأي شرط مفروض في شأن الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي. يمكننا أن نبدأ بالنظرية في شكلها «العلائقي» (لا في شكل «دالة الاختيار»).

---

(28) انظر: Amartya K. Sen: «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245, and *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

يوجد قدر هائل من الأدبيات حول هذا الموضوع، لكن التقويمات الجيدة للمساهمات الرئيسية يمكن الاطلاع عليها في: Suzumura: *Rational Choice*, and «Alternative Approaches to Libertanan Rights,» in: Kenneth J. Arrow, ed., *Markets and Welfare* (London: Macmillan, 1991); John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Jonathan Riley: «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» *Economics and Philosophy*, vol. 5, no. 2 (October 1989), pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» *Economics and Philosophy*, vol. 6, no. 1 (April 1990), pp. 27-64, and Paul Seabright, «Social Choice and Social Theories,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 18, no. 4 (Fall 1989), pp. 365-387.

ترمز R إلى التفضيل الاجتماعي الضعيف («المُفضل أو غير المبالى به اجتماعيًا)، وترمز P («مُفضل بصرامة») وI («غير مبالى به») إلى عواملها غير المتماثلة والمتماثلة على الترتيب. جوانب التفضيل الفردي المناظرة، لأي شخص i تكون من خلال R_i، P_iو، وI_i على الترتيب. تحدد دالّة الاختيار للمجتمع C(S) لكل مجموعة غير خالية من الحالات الاجتماعية S، مجموعة غير خالية من الحالات C(S) المُختارة من S.

تناظر الدالّة f للقرار الاجتماعي، بين عدد n من تراتبيات التفضيلات الفردية $\{R_i\}$ (تراتبية واحدة لكل شخص من هذا القبيل) وتراتبيات كاملة وانعكاسية لادورية للتفضيل الاجتماعي R. ما من حاجة إلى التعدي الكامل لإثبات النتيجة (تكفي اللادورية)، ويُسمح بأن يكون نطاق f أوسع من نطاق ترتيب التفضيلات، بما يناقض صيغة أرو لدوال الرفاه الاجتماعي (على الرغم من أن النظريات تبدو صحيحة بوضوح لتلك الحالة بعينها أيضًا):

$$R = f(\{R_i\}). \qquad (1.5)$$

الشرط U (النطاق غير المحدود): يشمل النطاق f جميع عدد n للتراتبيات الفردية.

الشرط P (مبدأ باريتو الضعيف): لأي زوج من الحالات الاجتماعية {x, y}، إذا كان لكل i: xP_iy، إذًا xPy.

الشرط L (الحد الأدنى من الحرية): يوجد شخصان على الأقل، حيث إنه لكل شخص i يوجد نطاق شخصي يضم زوجًا واحدًا على الأقل من الحالات الاجتماعية {x, y} حيث إن: $xP_iy \Rightarrow xPy$ and $yP_ix \Rightarrow yPx$.

مبرهنة 1: لا توجد دالّة f للقرار الاجتماعي تلبي U، وP، وL.

يتخذ إثبات المبرهنة شكل إظهار الطابع الدوري لـ P في الحالات المختلفة، أي عندما يملك زوجا الحالات الاجتماعية (النطاقات الشخصية) أو لا يملكان، على التوالي، عنصرًا مشتركًا[29].

---

(29) Sen, *Collective Choice.*

هذا هو الشكل الاجتماعي - العلائقي للمبرهنة، مع خضوع الاختيار الاجتماعي لحكم علاقة تفضيل اجتماعي لادورية. ومع معرفة مشكلات التفسير في ما يتعلق بفكرة التفضيل الاجتماعي، وأيضًا الاعتقاد المفهوم أن الحقوق تتعلق أكثر بما يحدث بالفعل (لا بكيفية الحكم على الأشياء اجتماعيًا)[30]، فقد أُعيد صوغ النتيجة تقليديًا من زاوية دالّة الاختيار[31]. وفي هذا السياق الجوهري، تظهر مسألة الاتساق الداخلي المفروض للاختيار.

لندع قاعدة الاختيار الجماعي الوظيفية (FCCR) تحدد دالّة اختيار C(S) للقرارات الاجتماعية لكل عدد n من التراتبيات الفردية:

$$C(S) = F(\{R_i\}). \quad (2.5)$$

يمكن ترجمة النظرية العلائقية بطرائق مختلفة، منها الاستخدامات الممكنة لشروط الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي (مثل الخاصية α). لكن إحدى الصيغ لا تضم فرضًا مسبقًا لشروط اتساق الاختيار الاجتماعي[32]. وأمكن الحصول على ذلك بسهولة من خلال ترجمة الشروط P وL إلى P* وL* بالاستعاضة عن علاقات التفضيل الاجتماعي P بمتطلبات الاختيار الوظيفية P* التي يجري تفسيرها كالتالي: xP*y إذا كان، وفقط إذا كان، يجب عدم اختيار y إذا كانت x متاحة للاختيار.

$$xP^*y \Leftrightarrow [\text{for all } T: x \in T \Rightarrow \text{not } y \in C(T)] \quad (3.5)$$

الشرط P* (رفض حالات باريتو الأسوأ): لأي زوج من الحالات الاجتماعية {x, y}، إذا كان لكل i: xP_iy، إذًا xP*y.

---

(30) عن هذا الموضوع، انظر: Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974).

(31) انظر، من بين مساهمات أخرى: Raveendran N. Batra and Prasanta K. Pattanaik, «On Some Suggestions for Having Non-binary Social Choice Functions,» *Theory and Decision*, vol. 3, no. 1 (1972), pp. 1-11; Sen: «Liberty, Unanimity,» pp. 217-245, and «Liberty and Social,» pp. 5-28; Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Suzumura, *Rational Choice*, and Wriglesworth, *Libertarian Conflicts*.

(32) انظر (T.7) في: Sen, «Liberty, Unanimity,» pp. 217-245.
قُدمت هذه الصيغة بشروط غير منهجية في المداخلة الأصلية نفسها، كصيغة ممكنة للنظرية، في Sen, *Collective Choice*, pp. 81-82.

الشرط L^* (الرفض استنادًا إلى الحد الأدنى من الحرية): يوجد شخصان على الأقل حيث إنه لكل شخص i يوجد نطاق شخصي يضم زوجًا واحدًا على الأقل من الحالات الاجتماعية $\{x, y\}$ يلبي: $xP_iy \Rightarrow xP^*y$ و $yP_ix \Rightarrow yP^*x$.

يتطلب الشرط P^* أن يُختار بديل باريتو الأسوأ في وجود بديل أفضل منه. يتطلب الشرط L^* ألا يُختار بديل غير مُفضل في زوج نطاق شخصي لفرد، إذا كان البديل المفضل متاحًا للاختيار. الشرط U^* يكافئ الشرط U للنطاق غير المُقيد، باستثناء أنه ينطبق على قاعدة الاختيار الجماعي الوظيفية F.

مبرهنة 2: لا توجد F تلبي U^*، P^* وL^*.

الإثبات: لننظر، أولًا، في الحالة التي لا يوجد فيها أزواج الحالات في «النطاقات الشخصية» للشخصين أي حالة مشتركة. لندع نطاق الشخص i هو $\{a, b\}$ ونطاق الشخص j هو $\{c, d\}$. وبمساعدة الشرط U^*، اعتبر تراتبيات الأفضلية التالية لكل من i وj على التوالي: dP_ia, aP_ib, bP_ic and bP_jc, cP_jd, dP_ja. ولندع كل شخص آخر k يلبي: dP_ka، وbP_kc. ومن خلال مبدأ باريتو للاختيار الوظيفي P^*، لا يمكن اختيار a أو c من المجموعة $\{a, b, c, d\}$. لكن، من خلال شرط الاختيار الوظيفي للحد الأدنى من الحرية L^*، لا يمكن اختيار b أو d من $\{a, b, c, d\}$. ومن ثم لا يمكن اختيار شيء من هذه المجموعة $\{a, b, c, d\}$، وبالتالي فإن C(S) ليست دالة اختيار عبر النطاق ذي الصلة.

يمكن إكمال الإثبات من خلال النظر في الحالات التي يكون فيها أحد العناصر مشتركًا بين $\{a, b\}$ و$\{c, d\}$، وتظل استراتيجيا الإثبات كما هي بدرجة كبيرة.

لاحظ أن اختيار متطلبات الاختيار الوظيفية P^* وL^* هي مقتضيات التناظر الخارجي. إنها إفادات عمّا يجب عدم اختياره مع وجود اختيارات معينة، ويرتبط الدافع بالحاجة إلى تجنب بدائل باريتو الأسوأ، والبدائل التي لا يفضلها بوضوح الفرد في نطاقه الشخصي الخاص[33]. بيد أنه قد توجد ملاحظتان توضيحيتان.

(33) كان يُقترح أحيانًا أن المشكلة تختفي عند قبول عقود باريتو للتحسين. انظر: Robert =

أولًا؛ من شأن شرط التناظر الخارجي، مثل *P و*L، أن يستتبعه تناظر داخلي مستحث (على سبيل المثال، عدم اختيار بديل باريتو الأسوأ من أي مجموعة، وبالتالي يربط بين الاختيارات من تلك المجموعات)[34]. على أن ذلك ينبع من الدافع الجوهري لعدم اختيار بديل باريتو الأسوأ، بدلًا من وجود رؤية تمهيدية عن كيف يجب أن يرتبط الاختيار من قوائم اختيارات مختلف بعضها عن بعض[35]. ثانيًا، لاحظ أن تناظرات قائمة الخيارات الداخلية المُستلزمة، التي قد تنتج من *P و*L، لا تُستخدم في الواقع في إثبات المبرهنة 2. تتكون استراتيجيا الإثبات بإظهار عدم إمكان اختيار أي شيء من مجموعة ما من الحالات الاجتماعية، وهذا لا يتطلب أي منطق لقائمة اختيارات داخلية. لذلك، من الممكن زيادة إضعاف *P و*L، إلى P^*_s وL^*_s (مطبقة على مجموعة معينة S فحسب)، وإزالة مستلزمات

Sugden, «Liberty, Preference, and Choice,» *Economics and Philosophy*, vol. 1, no. 2 (October 1985), = pp. 213-229, and Russell Hardin, *Morality within Limits of Reason* (Chicago, Il: Chicago University Press, 1988).

ومن الواضح أن الأمر ليس على هذا النحو؛ انظر: Sen, «Liberty and Social,» pp. 5-28.

ثمة مسألة أكثر خطورة تتعلق بحال صوغ شرط الحرية من حيث أشكال المباريات. عن القضيتين، انظر: Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178, and Amartya K. Sen, «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 139-160.

(34) في مساهمة مثيرة للاهتمام، بحث نيك بايجينت ممارسة أكثر نقاء في شأن الفِعل من دون أي اتساق داخلي - مفروض أو مُستلزم - في الشروط المستدعاة، للحصول على نتائج الاستحالة في الاختيار الاجتماعي. انظر: Nick Baigent: «Impossibility without Consistency,» *Social Choice and Welfare* (1991), and «A Comment on One of Sen's Impossibility Theorems» (Mimeographed, Murphy Institute, Tulane University, 1991).

انظر أيضًا: Nick Baigent, «Preference Proximity and Anonymous Social Choice,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 102, no. 4 (1987), pp. 161-170.

حيث يعرض متغير نظرية الاستحالة عند شيشيلنيسكي، من دون فرض متطلبات اتساق القائمة الداخلية. انظر: Graciela Chichilnisky, «Social Aggregation Rule and Continuity,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 97, no. 2 (May 1982), pp. 337-352.

(35) قارن بين الدوافع الكامنة وراء نتائج الاستحالة عند كل من روبرت ويلسون وموريس سالز، باستخدام فكرة «تعدي باريتو» التي تتطلب أقل من التعدي بوجه عام وتربط خاصية العقلانية الجماعية بالقوة الجوهرية لمبدأ باريتو. انظر: Robert Wilson, «Social Choice Theory without the Pareto Principle,» *Journal of Economic Theory*, vol. 5, no. 3 (December 1972), pp. 478-486, and Maurice Salles, «A General Possibility Theorem for Group Decision Rules with Pareto-Transitivity,» *Journal of Economic Theory*, vol. 11, no. 1 (August 1975), pp. 110-118.

قائمة الاختيارات الداخلية، مع استمرار احتفاظها بنتيجة الاستحالة المُقدمة في المبرهنة 2.

من حيث الجوهر، ستُستخدم التقنية نفسها - مع إظهار أن مجموعة الاختيار خالية - لإثبات نظرية الاستحالة الأكثر تعقيدًا عند أرو، وذلك في المبحث السابع.

6. بديهيات الاتساق في نظرية الاستحالة عند أرو

وردت «نظرية الإمكان العام» عند أرو في نموذج علائقي(36)، لدالة الرفاه الاجتماعي التي جرى تعريفها بالطريقة نفسها في الدالة (1.5)، ما عدا أن الترتيب الاجتماعي R المتولد يجب أن يكون ترتيبًا (متعديًا تمامًا وكاملًا وانعكاسيًا). نظرًا إلى أن الاختيارات الاجتماعية، في هذا الإطار، تتحدد بوساطة مقارنة ثنائية من خلال ترتيب ما، فإنها تفي بأنماط شروط «الاتساق الداخلي» كلها. لكنها شروط مستلزمة؛ فلا يوجد اتساق داخلي مفروض هنا(37). على أن أرو ربط ممارسة التقويم الاجتماعي بممارسة الاختيار الاجتماعي، وربط علاقة «التفضيل الاجتماعي» الثنائية (التي تلبي «العقلانية الجماعية») بدوال الاختيار المناظرة، مُشيرًا إلى أن «إحدى النتائج المترتبة على افتراض العقلانية هي أن ينتج الاختيار من أي مجموعة من البدائل يمكن تحديدها من خلال الاختيارات التي تجري بين أزواج البدائل»(38). إن الطبيعة الدقيقة للاختيار التي تستند إلى تراتبيات التعدي الاجتماعي الكامل، قد اجتذبت مقدارًا كبيرًا من الانتباه في نظرية الاختيار الاجتماعي، كما بُذلت محاولات لإضعاف هذا الشرط. وقد أمكن بسهولة إثبات أن إضعاف متطلب التعدي الكامل إلى شبه التعدي (أي تعدي التفضيل الصارم فحسب) ينفي الاستحالة عند أرو، من دون المساس

---

(36) Arrow: *Social Choice* (1951); «Le Principe de rationalité dans les décisions collectives,» *Économie appliquée*, vol. 5, no. 4 (Octobre-Décembre 1952), pp. 469-484, et *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

(37) عن هذه المقاربة العامة، انظر: Aizerman, pp. 235-282.

(38) Arrow, *Social Choice* (1951), pp. 19-20.

بالتحسين الاجتماعي[39]. بيد أن هذا الإضعاف، وغيره من عمليات الإضعاف، لا يمكنه تجنب «روح» نظرية الاستحالة عند أرو. يمكن إعادة توليد الاستحالة من خلال موازنة عمليات إضعاف «التفضيل الاجتماعي» من خلال عمليات التقوية المناظرة التي تُعتبر معقولة بما فيه الكفاية، عن الشروط الأخرى، وعلى وجه الخصوص، متطلب اللادكتاتورية (ليس تجنب دكتاتور فحسب، وإنما أيضًا حكم الأقلية، أو صاحب حق النقض، كليًا أو جزئيًا ...إلخ)[40].

أثار هذا الخط من البحوث بإصرار «التفضيل الاجتماعي» الثنائي كاختيارات اجتماعية محدِدة. لكن مشكلة الاختيار الاجتماعي، في خط آخر من البحوث، أُعيد صوغها من زاوية دالّة الاختيار، كما هي الحال في الدالة (2-5)، باستخدام فكرة «القواعد الوظيفية للاختيار الجماعي» (أو بعض «دوال الاختيار الاجتماعي» المُعرفة بشكل مكافئ). وأمكن الحصول على نتائج إمكان مختلفة (أغلبها نظريات استحالة) في هذا الإطار، بمساعدة استخدام شروط «الاتساق الداخلي» المختلفة المفروضة على دالّة الاختيار C(S) للمجتمع[41].

---

(39) كما هو موضح في: Amartya K. Sen, «Quasi-Transitivity, Rational Choice and Collective Decisions,» *Review of Economic Studies*, vol. 36, no. 3 (July 1969), pp. 381-393.

(40) انظر، من بين مساهمات أخرى: Sen: *Collective Choice*, and «Social Choice Theory: A Re-Examination,» pp. 53-89; Andreu Mas-Colell and Hugo Sonnenschein, «General Possibility Theorems for Group Decisions,» *Review of Economic Studies*, vol. 39, no. 2 (April 1972), pp. 185-192; Donald J. Brown, «Aggregation of Preferences,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 89, no. 3 (1975); Douglas H. Blair [et al.], «Impossibility Theorems without Collective Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 3 (December 1976), pp. 361-379; Georges A. Bordes, «Consistency, Rationality, and Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 3 (October 1976), pp. 447-457; Bengt Hansson, «The Existence of Group Preference Functions,» *Public Choice*, vol. 28 (Winter 1976), pp. 89-98; Julian H. Blau and Rajat Deb, «Social Decision Functions and Veto,» *Econometrica*, vol. 45, no. 4 (May 1977), pp. 871-879; Kelly, *Arrow Impossibility*; Douglas H. Blair and Robert A. Pollak, «Acyclic Collective Choice Rules,» *Econometrica*, vol. 50, no. 4 (July 1982), pp. 931-944; Suzumura, *Rational Choice*, and David Kelsey, «Acyclic Choice without the Pareto Principle,» *Review of Economic Studies*, vol. 51, no. 4 (October 1985), pp. 693-699.

أسس كل من بلو (1979) وبلير وبولك (1979) أنه حتى نتيجة الدكتاتورية يمكن الاحتفاظ بها إذا خُفف شرط التعدي إلى شبه أوامر وبعض التعميمات. انظر: Julian H. Blau, «Semiorders and Collective Choice,» *Journal of Economic Theory*, vol. 21, no. 1 (August 1979), pp. 195-206, and Douglas H. Blair and Robert A. Pollak, «Collective Rationality and Dictatorship: The Scope of the Arrow Theorem,» *Journal of Economic Theory*, vol. 21, no. 1 (August 1979), pp. 186-194.

(41) من رواد حالة صيغ دالة الاختيار: Bengt Hansson: «Choice Structures,» pp. 443-458, and «Voting and Group Decision Functions,» *Synthese*, vol. 20, no. 4 (December 1969), pp. 526-537; Fishburn: =

وقد ساد «الاتساق الداخلي» للاختيار الاجتماعي على مقتضيات «التفضيل الاجتماعي».

في الواقع، ثمة نظراء مباشرون للنتائج العلائقية، في أطر الاختيار الوظيفية المُطبقة على العلاقات الثنائية التي تولدها أي دالّة اختيار (مثل علاقة «التفضيل المستبان»). وقد وُضعت في الاعتبار، بوجه خاص، ثلاثة أنواع من العلاقات الثنائية التي تولدت من خلال دوال الاختيار، وهي مُعرّفة لأي زوج من الحالات الاجتماعية x وy:

تفضيل منكشف قوي:

$$xR_c y \Leftrightarrow [\exists S: x \in C(S) \,\&\, y \in S]. \qquad (1.6)$$

علاقة قاعدية ضعيفة:

$$x\bar{R}_c y \Leftrightarrow [x \in C(\{x, y\})]. \qquad (2.6)$$

تفضيل مستبان قوي:

$$xP^c y \Leftrightarrow [\exists S: x \in C(S) \,\&\, y \in (S - C(S))]. \qquad (3.6)$$

تُماثل علاقة التفضيل المستبان الضعيف تعريف صامويلسون الأصلي[42]،

The Theory, and «Should Social Choice Be Based on Binary Comparisons,» *Journal of Mathematical* = *Sociology*, vol. 1, no. 1 (1971), pp. 133-142; Thomas Schwartz: «On the Possibility of Rational Policy Evaluation,» *Theory and Decision*, vol. 1, no. 1 (October 1970), pp. 89-106, and «Rationality and the Myth,» pp. 97-117, and Plott, «Path Independence,» pp. 1075-1091, and «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation,» *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 511-596.

للاطلاع على النتائج الأساسية، انظر أيضًا، من بين مساهمات أخرى: Bordes, pp. 447-457; Donald E. Campbell, «Democratic Preference Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12, no. 2 (April 1976), pp. 259-272; Blair [et al.], pp. 361-379; Hansson, «The Existence,» pp. 89-98; Rajat Deb, «On Schwartz's Rule,» *Journal of Economic Theory*, vol. 16, no. 1 (October 1977), pp. 103-110; John A. Ferejohn and David M. Grether, «Some New Impossibility Theorems,» *Public Choice*, vol. 30, no. 124 (Summer 1977), pp. 35-42; Sen: «Social Choice Theory: A Re-Examination,» pp. 53-89, and «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), pp. 1073-1181; Kelly, *Arrow Impossibility*; Suzumura, *Rational Choice*; Baigent, «Preference Proximity,» pp. 161-170, and Thomas Schwartz, *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986).

(42) Samuelson, «A Note,» pp. 61-71.

على الرغم من أن خاصية عدم التماثل لا تُفرض عادة لدوال الاختيار العام. تتمتع العلاقة القاعدية بتاريخ طويل في المنطق الرياضي، لكن استكشافها في الاقتصاد جاء، من بين أمور أخرى، على يد أوزاوا[43] (Uzawa) وهِرزبرغر[44] (Herzberger). التفضيل المستبان القوي P^c هو العلاقة التي سماها أرو[45] علاقة «التفضيل المستبان»: x هي تفضيل مستبان قوي لـ y إذا كان وفقط إذا كان هناك مجموعة تُختار منها x ولا تُختار y.

بحثت أدبيات أخرى Rc في العلاقات المتبادلة بين هذه العلاقات المتولدة[46]. في حين نجد بعض الروابط بدهية (على سبيل المثال، أن $\bar{R}_c$ تستلزم Rc)، هناك روابط أخرى تتوقف على الشروط المستدعاة من «الاتساق الداخلي». وترتبط شروط الاتساق هذه أيضًا الخصائص الوظيفية للاختيار بعلاقات «العقلانية الجماعية» (على سبيل المثال، شبه تعدي أو لادورية R). وباستخدام هذه الروابط، تمت ترجمة النتائج العلائقية إلى نظيرتها في الاختيار الوظيفي (بما يشمل مرة أخرى تجنب الدكتاتورية، الأوليغاركية، المُعترض، المعترض جزئيًا ...إلخ) في سلسلة من المساهمات في نظرية الاختيار الاجتماعي الوظيفي[47]. توضح هذه النتائج شروط «الاتساق الداخلي» المفروضة على الاختيار الاجتماعي؛ وهنا يرتبط موضوع هذه الورقة ارتباطًا مباشرًا بتلك الأدبيات واسعة النطاق. والمقصود هنا تجنب فرض بديهيات «الاتساق الداخلي» برمتها.

في ما يتعلق بصيغة نظرية الاستحالة عند أرو، والتي سنقدم إثباتها في المبحث التالي، ستُستخدم بوجه خاص الفكرة الكامنة وراء العلاقة P^c لتفضيل أرو المستبان. مع ذلك، لاحظ أن P^c، على الرغم من إمكان تفسيرها كتفضيل مستبان

---

(43) Hirofumi Uzawa, «Note on Preference and Axioms of Choice,» *Annals of the Institute of Statistical Mathematics*, vol. 8, no. 1 (1956), pp. 35-40.

(44) Herzberger, pp. 187-237.

(45) Arrow, «Rational Choice,» pp. 121-127.

(46) انظر: Sen, «Choice Functions,» pp. 307-317; Herzberger, «Ordinal Preference,» and Suzumura, *Rational Choice.*

(47) يمكن الاطلاع على تقويم النتائج الرئيسة، في: Sen, «Social Choice Theory: A Re-Examination,» pp. 1073-1181.

قوي (اختيار x ورفض y من مجموعة ما)، فإنها لا تحتاج بالضرورة إلى أن تكون غير متماثلة في غياب شروط «الاتساق الداخلي». في ظل غياب اتساق قائمة الاختيارات الداخلية، لا يمكن أن نستبعد إمكان اختيار x ورفض y من مجموعة ما S، واختيار y ورفض x من مجموعة أخرى T.

لن تنشأ هذه المشكلة إذا أخذنا في الاعتبار الاختيارات حول أكثر مجموعة معطاة، مع ربط الاختيارات الاجتماعية المسموح بها لتلك المجموعة بالتفضيلات الفردية المختلفة لـ n التي قد تحدث. وهذه هي الطريقة التي سنسير عليها هنا. ولهذا، فإننا نحتاج إلى مفهوم لتفضيل أرو المستبان P^c من حيث رفض بديل غير مفضل في مجموعة S بعينها.

تفضيل أرو المستبان لمجموعة بعينها: إذا كان للمجموعة المعينة S التي تتضمن كلًا من x و y: $[x \in C(S) \ \& \ y \in (S - C(S))]$، إذًا x هي تفضيل مستبان لـ y في المجموعة S، ويرمز لها بالرمز xP^c_sy.

سنثبت هنا الصيغة المعدلة لنتيجة الاستحالة عند أرو لأي مجموعة محددة S من الحالات الاجتماعية، حتى من دون إثارة السؤال المتعلق باتساق قائمة الاختيارات الداخلية. بيد أنه يجب الإقرار أن النتيجة ستنطبق على مثل تلك المجموعات منفردة (التي تضم ثلاث حالات متميزة أو أكثر).

7. نتيجة الاستحالة عند أرو من دون اتساق داخلي أو عقلانية اجتماعية

لننظر في شكل قواعد الاختيار الجماعي الوظيفية، المعرفة من خلال الدالة (2.5): $C(S) = F(\{R_i\})$. وكالمعتاد، فمن المفترض أن هناك مجموعة محدودة H من الأفراد (n منهم)، وأن المجموعة S من الحالات الاجتماعية البديلة تضم ثلاثة عناصر على الأقل.

استخدم أرو، في إثبات نظريته، مفهومين وسيطين - الحسم الضعيف

والقوي لمجموعات من الأفراد[48]. في الواقع، هناك حاجة لمفهوم واحد فقط منهما (وهو الحسم بالمعنى القوي) في إثبات بديل لنظرية أرو[49]. تكون مجموعة من الأفراد حاسمة على الزوج {x, y} إذا كان، وفقط إذا كان، كل فرد في هذه المجموعة يفضل بدقة x على y، يكون لدينا xPy للمجتمع ككل. وعند ترجمة ذلك إلى الشروط الوظيفية للاختيار، فيمكننا أن نركز على سلطة مجموعة في رفض بديل غير مُفضل. وهذا مثل *P المُعرفة في الدالة (3.5)، عدا أن نطبقه في السياق المحدد للاختيار على مجموعة بعينها S.

حسم الرفض: المجموعة الجزئية G من الأفراد هي مجموعة حاسمة على الزوج المرتب {x, y} للمجموعة S التي تحتوي عليهما، ويُرمز لها : $D_s^G(x, y)$، إذا كان لكل عدد n ممكن من التراتبيات الفردية: (xP_iy لكل i في G ⇐ y) لا تُختار من S. إذا كانت G حاسمة على كل زوج مرتب في S، إذًا G تُسمى حاسمة على S، ويُشار إليها بالرمز D_s^G.

من الشروط الأربعة التي استخدمها أرو[50]، عرّفنا اثنين بالفعل في المبحث الخامس باعتبارهما الشرط *U (النطاق غير المقيد) و*P (رفض حالات باريتو الأسوأ). ويمكن وصف شرط عدم الدكتاتورية *D، مثل حسم الرفض، بدلالة القدرة على الرفض، ومرة أخرى لمجموعة معينة S. وذلك لكل مجموعة من هذا القبيل، على الرغم من إمكان حصولنا على ذلك بمقتضى أضعف بالتركيز على مجموعة S معينة.

الشرط *D (عدم دكتاتورية الرفض): لأي مجموعة S من الحالات الاجتماعية، لا يوجد أي فرد i حاسم بالنسبة إليها، أي، ليس $D_s^{\{i\}}$.

(48) Arrow: *Social Choice* (1951), and *Social Choice* (1963).

(49) انظر: Amartya K. Sen, «Information and Invariance in Normative Choice,» in: Walter P. Heller, Ross M. Starr and David A. Starrett, eds., *Social Choice and Public Decision Making*, Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 29-55.

(50) Arrow, *Social Choice* (1963).

الشرط المتبقي هو ذلك المتعلق باستقلال البدائل غير ذات الصلة[51]. وقد قام أرو بتعريفه بشكل مباشر من زاوية دالّة الاختيار متطلبًا أنه إذا ظلت التفضيلات الفردية عبر مجموعة S من الحالات كما هي، فإن مجموعة الاختيار C(S) لـ S يجب أن تظل كما هي أيضًا[52]. ويجب ألا تؤثر التغييرات في التفضيلات الفردية عبر بدائل غير ذات صلة في الاختيار على S. نحن لا نحتاج إلى القوة الكاملة لشرط الاستقلال الدقيق هذا، لكن هناك حاجة خاصة إلى التأكد من أن رفض الحسم لمجموعات من الأفراد يجب ألا يختل نتيجة التغييرات في تفضيلات عبر بدائل غير ذات صلة، الأمر الذي يتطلب تعزيز الشرط في هذا الشأن بعينه (جنبًا إلى جنب مع إضعاف عام ناجم عن تقليص نطاق انطباق شرط الاستقلال).

لنأخذ مجموعة فرعية G من الأفراد، ونجعلها تفضل x على y. إذا كان لكل تصنيف تراتبي ممكن لهذا الزوج تحديدًا {x, y} من جميع الأفراد الآخرين (الذين ليسوا في المجموعة الفرعية G)، يوجد عدد n [n-tuple] من التراتبيات الكاملة للأفراد (منها ذلك التصنيف التراتبي للبدائل غير ذات الصلة) حيث إن x يجب اختياره وy يجب رفضه من S، إذًا يجب أن تكون المجموعة الفرعية G حاسمة في الزوج {x, y} من المجموعة S؛ أي إن نتيجة أن y مرفوضة من المجموعة S يجب ألا تتأثر بالتغييرات في التصنيفات الفردية من البدائل غير ذات الصلة (أي البدائل المختلفة عن x وy). وإذا انتهى الأمر بالبدائل غير ذات الصلة، في سيناريو بديل للتفضيلات الفردية، أنها مصنفة من الأفراد في مرتبة عالية بما يكفي مقارنة بـ x، إذًا ستكون ثمة مسألة لعدم الإصرار على اختيار x من S. لكن ذلك لن يغير حالة الاستمرار في رفض y من S التي تضم x بالفعل (سواء اختيرت أم لا). وهذا

---

(51) عن جوانب استقلال البدائل المختلفة غير ذات الصلة، انظر: Bengt Hansson: «The Independence Condition in the Theory of Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 4, no. 1 (September 1973), pp. 25-49, and «The Existence,» pp. 89-98; Paramesh Ray, «Independence of Irrelevant Alternatives,» *Econometrica*, vol. 41, no. 5 (September 1973), pp. 987-991; Prasanta K. Pattanaik, *Strategy and Group Choice*, With a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub., 1978); Hervé Moulin, *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983), and Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984).

(52) Arrow: *Social Choice* (1951), and *Social Choice* (1963), p. 27.

المتطلب (أي إن سلطة الرفض تكون مستقلة عن التفضيلات عبر بدائل غير ذات صلة) يُشكل شرط الاستقلال المُعدل *I الذي سنستخدمه هنا.

الشرط *I (الحسم المستقل): لأي مجموعة S من الحالات الاجتماعية، توجد مجموعة G من الأفراد تكون حاسمة على الزوج المرتب {x, y}، أي: $D_s^G(x, y)$ إذا كان الشرط التالي صحيحًا كلما كان [xP_iy for all i in G]: لكل تركيب ممكن من تصنيفات x وy من الأفراد غير الموجودين في G، يوجد عدد $\{R_i\}$ n من التراتبيات الكاملة (موسعة تلك التصنيفات التراتبية ذات الصلة من x وy) لجميع الأفراد حيث xP_s^cy.

لتوضيح المطلوب بطريقة أخرى: إذا كانت قدرة أعضاء المجموعة G، الذين يفضلون جميعًا x على y، لتأمين رفض y في وجود x في S كانت لتتغير مع التغييرات في التصنيفات الفردية للبدائل المختلفة عن x وy، إذًا فقوة حسم الرفض ستخفق في أن تكون مستقلة عن البدائل غير ذات الصلة.

مبرهنة 3 (الاستحالة العامة لدالة الاختيار): لا توجد F تلبي الشروط *U، *P، *D، و*I.

يكون الإثبات من خلال مبرهنتين مساعدتين. عند كتابة الخطوات الوسيطة، لا نكرر أن الشروط *U، *P، و*I مفترضة (لا نحتاج إلى الشرط *D في هذه المرحلة).

مبرهنة (1.3): لجميع G، إذا كانت $D_s^G(x, y)$ لزوج من الحالات {x, y} في S، إذًا D_s^G، أي G حاسمة على S.

الإثبات: علينا أن نوضح أن $D_s^G(x, y) \Rightarrow D_s^G(a, b)$، لكل {a, b}. نأخذ بداية الحالة التي فيها x = a، حيث يجب توضيح أن $D_s^G(x, b)$. ليكن لجميع أعضاء G xP_iy وyP_ib. الأفراد غير الموجودين في G يشتركون في yP_ib، لكن يمكن أن يكون لهم أي تفضيل بين x وb. لندع أيضًا كل شخص (سواء كان في G أم لا) يُفضل x على كل حالة بديلة أخرى في S (على خلاف x وy وb).

مع معرفة الشرط P^* (رفض حالات باريتو الأسوأ)، لا يوجد بديل على خلاف x، y، وb يمكن اختياره من S. وللعلة نفسها، لا يمكن اختيار b. وبحسم G على {x, y} لا يمكن اختيار y أيضًا. وبالتالي يجب اختيار x من S، باعتبارها البديل الوحيد الذي يمكن اختياره. إذًا عندنا $xP_s^c b$. ونظرًا إلى أن الأفراد غير الموجودين في G يمكن أن يكون عندهم أي ترتيب بين x وb، فإننا نخلص من الشرط I^* (الحسم المستقل) أن G حاسمة على {x, b} للمجموعة S. ومن ثم: $D_s^G(x, y) \Rightarrow D_s^G(x, b)$.

وبالمنطق المماثل تمامًا، يثبت أنه يجب أن يوجد لدينا $D_s^G(x, y) \Rightarrow D_s^G(a, y)$.

تسمح هاتان الحالتان معًا بالاستنتاج في ما يتعلق بالحالات الأخرى كلها. إذا كانت x, y, a, b كلها متباينة، إذًا:

$D_s^G(x, y) \Rightarrow D_s^G(a, y) \Rightarrow D_s^G(a, b)$. وبالنسبة إلى الحالة التي فيها x = b وy = a، فإننا نحصل، لـ z متباينة،

$D_s^G(x, y) \Rightarrow D_s^G(x, z) \Rightarrow D_s^G(y, z) \Rightarrow D_s^G(y, x)$ ، التي تكافئ $D_s^G(a, b)$. الحالات الباقية، $D_s^G(a, x)$ و$D_s^G(y, b)$، مُغطاة بالطريقة نفسها تحديدًا، وتُكمل إثبات المبرهنة (1.3).

هكذا، إذا عرفنا أن هناك مجموعة G من الأشخاص حاسمة الرفض على أي زوج مرتب في مجموعة S، إذًا فهي حاسمة الرفض على مجمل تلك المجموعة S. النظرية المساعدة التالية هي:

مبرهنة (2.3): إذا احتوت مجموعة G على أكثر من فرد واحد حاسم على مجموعة S من الحالات الاجتماعية، إذًا تصدق الخاصية نفسها على أي مجموعة فرعية من G.

الإثبات: نفترض العكس. نقسّم G إلى مجموعتين فرعيتين غير متساويتين، G^1 وG^2. يكفي إظهار أن G^1 أو G^2 يجب أن تكون حاسمة بالنسبة إلى أي مجموعة S. لنأخذ الحالات x وy وz في S. لندع جميع الأشخاص في G^1 يفضلون x على y، وx على z (مع y وz مرتبة بأي طريقة كانت)، بينما الجميع في G^2 يفضل x على

y، وz على y (مع x وz مرتبة بأي طريقة كانت). والأشخاص غير الموجودين في G يمكن أن يكون عندهم أي ترتيب تفضيلي أيًا كان، في ما عدا أن كل شخص (في G وخارج G) يفضل x على جميع البدائل الأخرى على خلاف x وy وz (إن وجدت). وفقًا لمبدأ باريتو للرفض *P، لا توجد أي حالة على خلاف y ،x أو z يمكن اختيارها من المجموعة S.

نظرًا إلى أن جميع الأفراد في G يصنّفون x تراتبيًا أعلى من y، نجد (من خلال D_s^G) أنه يجب عدم اختيار y من S. علينا أن نلاحظ أن جميع الأشخاص في G^2 يفضلون z على y، وأن الأشخاص غير الموجودين في G^2 يمكنهم تصنيف هذا الزوج تراتبيًا بأي طريقة كانت. إذا كان يجب في كل تصنيف تراتبي ممكن للزوج {z, y}، اختيار z (وبالتالي $zP_s^c y$) لعدد n من التصنيفات التراتبية للتفضيل الفردي المتوافقة مع تلك التصنيفات التراتبية، إذًا فإن G^2 تعتبر حاسمة على {z, y} للمجموعة S، من خلال الحسم المستقل *I. ومن شأن هذا، من خلال المبرهنة (1.3)، أن يجعل G^2 حاسمة بشكل عام – علمًا أن G^2 مجموعة فرعية من المجموعة G. لكن وفقًا للفرضية، فإن هذا الإمكان مستبعد. ومن ثم، لا تُختار z لتركيبة ما من التصنيف التراتبي الفردي لـ {z, y}، لجميع تفضيلات عدد n المتسقة مع تلك التصنيفات التراتبية.

إذا لم تُختار z، إذًا يجب اختيار x، نظرًا إلى عدم إمكان اختيار أي من البدائل الأخرى، وبالتالي $xP_s^c z$ في هذه الحالة. ويجب، من خلال الحجة السابقة، أن تكون هذه هي حال جميع عدد n الممكنة من التراتبيات الفردية الكاملة المتوافقة مع تركيبة ما من التصنيفات التراتبية الفردية لـ {z, y}. ونظرًا إلى أن التصنيفات من خلال {x, z} لم تكن مقيدة أي شخص ليس في المجموعة الفرعية G^1 بأي طريقة كانت، فإن ذلك يستلزم أن لكل تلك التصنيفات التراتبية من {x, z}، عدد n من التفضيلات الفردية، حيث تكون $xP_s^c z$ صحيحة. ولهذا فإننا نستنتج، من خلال الحسم المستقل *I، أن G^1 حاسمة على {x, z} لـ S. وبالتالي، وفقًا للنظرية (1.3)، فإن G^1 تكون حاسمة بشكل عام على S. وهذا التناقض يثبت المبرهنة (2.3).

الآن، نظرية الإمكان العام لدالة الاختيار:

إثبات المبرهنة (3): وفقًا لمبدأ الرفض عند باريتو *P، فإن مجموعة جميع الأفراد تكون حاسمة الرفض لأي مجموعة S. وفقًا للمبرهنة (2.3)، فإن أي مجموعة فرعية غير مساوية من هذه المجموعة ستكون حاسمة الرفض أيضًا. بتطبيق المبرهنة (2.3) مجددًا، ستوجد مجموعة فرعية منها لا تساويها وستكون حاسمة أيضًا. وبالاستمرار بهذه الطريقة، سيظهر فرد ما حاسم، نظرًا إلى أن مجموعة جميع الأفراد هي مجموعة محدودة. وهذا الفرد هو دكتاتور، سينتهك شرط رفض عدم الدكتاتورية *D، وهذا يكمل الإثبات.

هناك أربعة تعليقات سريعة على هذه النتيجة. **أولًا**، إثبات المبرهنة (2.3) يؤسس بالفعل نتيجة أقوى إلى حد ما، حيث تستلزم هذه المبرهنة. إن ما يتضح هو أن في أي قسم من قسمي مجموعة حاسمة، يجب أن يكون أحد الأجزاء أو مُكمِله حاسمًا[53].

ثانيًا؛ لا يستدعي الإثبات إلا مجموعة واحدة فقط S من الحالات الاجتماعية، ولا ينظر في عدم اتساق القائمة داخليًا. كان ذلك كافيًا لتحقيق هدفنا، إنما تجدر الإشارة إلى أن شرط عدم الدكتاتورية *D، نتيجةً لذلك، أقوى من شرط أرو، في جانب مهم. فهو يتطلب غياب فرد يمكنه أن يُملي رفض كل حالة في مجموعة S بعينها، بغض النظر عمّا يفضله الأفراد الآخرون. وهذا قد يكون لأي حالة في S، لكن مع عدم استخدام أي مفهوم لدكتاتور من خلال قوائم الاختيارات.

ثالثًا؛ نظرًا إلى استخدام مجموعة واحدة فقط S من الحالات الاجتماعية في الإثبات، يمكن في المقابل إضعاف مبدأ باريتو - ما كان يُسمى P^*_s في المبحث الخامس - بتقييد تطبيقه على مجموعة S ما تضم ثلاثة بدائل أو أكثر. ولا يهم حقًا

---

(53) يناظر ذلك خاصية «المصفاة القصوى» لمجموعة الفئات الحاسمة. انظر: Sen, «Information and Invariance,» pp. 29-55.

انظر أيضًا: Alan P. Kirman and Dieter Sondermann, «Arrow's Theorem, Many Agents, and Invisible Dictators,» *Journal of Economic Theory*, vol. 5, no. 2 (October 1972), pp. 267-277; Hansson, «The Existence,» pp. 89-98, and Brown, «Aggregation».

توفر المبرهنة (2.3) أيضًا صيغة أولية تمامًا (بمتطلبات شديدة الضعف) ذات نتيجة مكافئة مهمة حددتها تشيتشيلنيسكي. انظر: Graciela Chichilnisky: «The Topological Equivalence of the Pareto Condition and the Existence of a Dictator,» *Journal of Mathematical Economics*, vol. 9, no. 3 (March 1982), pp. 223-234.

إذا كنا نفرض منهجيًا *P أو P^*_s؛ فنحن نطبقها في أي من الحالتين على مجموعة S ما فحسب. في الواقع، إن شرط «الحسم المستقل»، في العرض التقديمي الأصلي للمبرهنة 3 في خطابي الرئاسي(54)، كان قد ذُكِر أيضًا منهجيًا من دون التقيد بمجموعة S ما، لكنه استُخدِم على مجموعة واحدة فقط. تجدر الإشارة إلى أن حتى إن لم يكن مبدأ باريتو أو شرط الاستقلال مقصورًا على مجموعة معينة، فإن ذلك لن يخل ببرنامج تجنب «الاتساق الداخلي» المفروض للاختيار الاجتماعي. وأيًا كان ما يمكن أن تستلزمه هذه الشروط من التناظرات عبر القوائم، فثمة آثار مترتبة على العلاقات الخارجية (بين التفضيلات الفردية والاختيار الاجتماعي) وليست شروطًا لـ «الاتساق الداخلي» للاختيار الاجتماعي. بيد أن أيًا من هذه التناظرات عبر القوائم المترتبة لم تُستخدم بأي طريقة كانت لإثبات المبرهنة (3)(55).

رابعًا؛ هذا التوسيع لنظرية الاستحالة عند أرو لا يلغي أي شرط مفروض لـ «الاتساق الداخلي» للاختيار الاجتماعي فحسب، إنما يتجنب تمامًا أيضًا أي

---

(54) Amartya K. Sen, «Consistency» (Mimeographed Hand-out Distributed at the Presidential Address to the Econometric Society in Stanford, Bogota, and Madrid, 1984).

(55) يترتب شرط «الحسم المستقل» على شرط استقلال أقوى، يتطلب أن رفض y من مجموعة تضم x، لأي مجموعة معينة من التفضيلات الفردية، يجب أن يعتمد فحسب على قيود تلك التفضيلات الفردية على x وy. وهو ما يناظر شرط **ماتسوموتو** لـ *IIA ومتطلب **دينيكولو** لكون تناظر اختيار اجتماعي «مستقلًا». انظر: Yasumi Matsumoto, «Non-binary Social Choice: Revealed Preference Interpretation,» *Economica*, vol. 52, no. 26 (May 1985), pp. 185-194, and Vincenzo Denicolò, «Independent Social Choice Correspondences are Dictatorial,» *Economics Letters*, vol. 19 (1985), pp. 9-12.

هذا الشرط أسهل في المتابعة، لكنه أكثر مقتضى بشكل جوهري. (شرط «الحسم المستقل» المُستخدم هنا وفي (Sen, «Consistency»)، يتطلب أن قوة أي مجموعة عندها y مرفوضة في وجود x، يجب أن تنجح لكل التفضيلات الممكنة للآخرين على x وy كي نقبل الرفض المستمر لـ y حتى عندما تتعلق التفضيلات بتغير البدائل غير ذات الصلة). ومع ذلك، إذا استُخدم شرط الاستقلال الأقوى هذا (ربما على أساس البساطة)، إذًا يكفي مرة أخرى إثبات المبرهنة (3) - مع عدم اجتناب شيء آخر - لتأسيس نتيجة الاستحالة المناظرة. وقد قدم دينيكولو طريقة أخرى لإثبات هذه النتيجة بعينها (مع شرط الاستقلال الأكثر مقتضى). انظر: Denicolò: «Independent Social,» pp. 9-12, and «Some Further Results on Non-binary Social Choice,» *Social Choice and Welfare*, vol. 4 (1987), pp. 277-285.

حول الموضوعات ذات الصلة، انظر: Sen: «Consistency,» and «Social Choice Theory» (1986), pp. 1073-1181; Matsumoto, «Non-binary Social Choice,» pp. 185-194, and Baigent: «Impossibility,» and «A Comment».

متطلب لـ «العقلانية الاجتماعية» في شكل علاقة منهجية للتفضيل الاجتماعي (مثل التصنيف التراتبي للتفضيل الاجتماعي المتعدي، كما هي الحال في صيغة أرو). ولا يُعدّ الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي، ولا أي بنية مقيدة لـ «التفضيل الاجتماعي» المترتب على «العقلانية الاجتماعية» المزعومة،» مصدرَ مشكلة الاستحالة التي حددها أرو(56).

8 . ملاحظة ختامية

ناقشت في هذه الورقة البحثية أسباب تجنب فرض بديهيات ما يسمى «الاتساق الداخلي» للاختيار، وناقشت أيضًا كيفية القيام بذلك. إن متطلبات «الاتساق الداخلي» المزعومة هي الشروط التي تتطلب عقد تناظرات داخلية بعينها بين أجزاء مختلفة من دالّة الاختيار. وتتعلق الصعوبة التأسيسية لمثل هذه الشروط بحقيقة أن الخيارات ليست، بحد ذاتها، بيانات قد يتسق بعضها مع بعض أو لا (المبحث الثالث). ولا يمكن تقويم قوة حجة هذه المقتضيات من دون رؤيتها في سياق بعض «التناظرات الخارجية،» أي بعض المقتضيات النابعة من خارج دالّة الاختيار نفسها (على سبيل المثال: التحسين للأمثل طبقًا لدالة هدف فردية، أو المتطلب المتعلق بعدم اختيار باريتو بدائل باريتو الأسوأ في الاختيار الاجتماعي).

نظرًا إلى أن التناظرات الخارجية مسؤولة، في نهاية الأمر، عن السمات الترابطية التي تربط الأجزاء المختلفة من دالّة الاختيار (حتى إن كان في شكل غير

---

(56) جادل سن أن المصدر الحقيقي لمشكلة الاستحالة هو التوتر بين تجنب المعلومات التي فرضتها ضمنيًا مجموعة بديهيات أرو ومطالب الاختيار الاجتماعي المُميز المترتب أيضًا على البديهيات نفسها. ولهذا، تكمن الاحتمالات الإيجابية في توفير مجال أكبر لاستخدام المعلومات (سواء معلومات المنفعة أم غير المنفعة) في الاختيار الاجتماعي. انظر: Amartya K. Sen: «On Weights and Measures: Informational Constraints in Social Welfare Analysis,» *Econometrica*, vol. 45, no. 7 (October 1977), pp. 1539-1572, and «Information and Invariance,» pp. 29-55.

حول هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Social Choice Theory» (1986), pp. 1073-1181.

لا يتأثر ذلك التحليل بالنتائج المعروضة هنا. بل يتعزز بشكل غير مباشر عبر حقيقة أن نتيجة الاستحالة عند أرو تتسم بما يكفي من قوة لتبقي بعد خطوط مقترحة أخرى للحل، بما في ذلك تجنب شروط «الاتساق الداخلي» للاختيار الاجتماعي وإسقاط «العقلانية الجماعية» للتفضيل الاجتماعي.

مدقق، فقد تظهر كشروط لـ «الاتساق الداخلي»)، فإن الكثير يعتمد على سياق الاختيار. ووفقًا للسياق، فإن التناظرات الخارجية ذات الصلة يمكن أن تستلزم تناظرات داخلية مختلفة جدًا للاختيار. وبالتالي، تتعزز الصعوبة التأسيسية من خلال المشكلة العملية المتعلقة بأن في كثير من أنماط الاختيار، أسسًا ممتازة لانتهاك الشروط المستخدمة تقليديًا في شأن «الاتساق الداخلي» المزعوم (المبحث الثالث).

نظرًا إلى أن استخدام شروط «عقلانية» أو «اتساق» الاختيار في الاقتصاد (وفي الاختصاصات ذات الصلة) قد تتعرض أيضًا لانتقادات على أسس أخرى - تختلف عن تلك التي أثيرت هنا - يكون من المفيد أيضًا تأكيد بعض التنصلات في شأن موضوع هذه الورقة. **أولًا**؛ لم أولِ اهتمامًا مباشرًا هنا بتلك المسألة المهمة المتعلقة بمدى ميل الاختيارات الفعلية للناس لتلبية الشروط التقليدية لما يسمى الاتساق الداخلي[57]. **ثانيًا**؛ لم أوجه أي اهتمام هنا على الإطلاق للمسألة التفسيرية المتعلقة بما إذا كانت العلاقة الثنائية التي تقوم عليها دالّة الاختيار عند شخص (عندما تلبي دالّة الاختيار شروط الثنائية) يمكن اعتبارها على نحو معقول دالّة الرفاه الخاصة به[58]. **ثالثًا**؛ لا أتناول هنا السؤال الكبير المتعلق بما إذا كان أفضل نموذج للبشر هو تعظيمهم دالة هدف ما (رفاههم الاجتماعي أو هدف ما آخر)[59]. يجري هنا تضمين التعظيم بين الأشكال الممكنة التي يمكن أن

---

(57) عن هذا الموضوع، انظر بالتحديد: Simon: *Models of Man*, and *Models of Thought*, and Kahneman, Slovic and Tversky, eds., *Judgement under Uncertainty*.

(58) ناقشت في مكان آخرَ هذا الموضوع، بما في ذلك أسس تنازع تلك القراءة. انظر على سبيل المثال: Amartya K. Sen, «Behaviour and the Concept of Preference,» *Economica*, vol. 40, no. 159 (August 1973), pp. 241-259.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*, and Jon Elster, ed., *Rational Choice* (Oxford: Blackwell, 1986).

انظر أيضًا: Albert O. Hirschman, *Shifting Involvements: Private and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982); George A. Akerlof, *An Economic Theorist's Book of Tales: Essays that Entertain the Consequences of New Assumptions in Economic Theory* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984).

(59) للاطلاع على حجج معارضة لهذه الرؤية، انظر، من بين مساهمات أخرى: Elster, ed., *Rational Choice*; Slote, *Beyond Optimizing*; J. Gay Tulip Meeks, ed., *Thoughtful Economic Man: Essays on Rationality, Moral Rules, and Benevolence* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991), and Thaler, *Quasi Rational*.

تتخذها متطلبات التناظر الخارجي، لكنه ليس الشكل الوحيد المُعترف به. وهذه المشكلات الأخرى لها علاقات بالشغل الشاغل لهذه الورقة، لكنها ليست، بأي معنى، المشكلة نفسها.

إن تجنُب الفرض المسبق لمتطلب «الاتساق الداخلي» يجب أن يكون متميزًا عن تجنب التناظرات الداخلية برمتها - حتى إذا كان مُستلزمًا عبر التناظر الخارجي الملائم. لقد جادلت لمصلحة الحجة الأولى، لا الأخيرة. والحجة، في الأساس، ضد الابتعاد المؤثر الذي حدث مع ظهور البنية البدهية لنظرية الاختيار، التي تعتمد على فكرة حدسية مسبقة عن «الاتساق» من دون ربط البديهيات بالممارسات الموضعية الأساسية. حدث ذلك في الاقتصاد والاختصاصات ذات الصلة، ولا سيما مع ظهور مقاربة «التفضيل المستبان» وبرنامجه في شأن «تحرير» سلوك المستهلك من مفهوم المنفعة، شارحًا «السلوك من دون الإشارة إلى أي شيء آخر غير السلوك» (المبحث الثاني). هذه هي المقاربة التي تهدف هذه الورقة إلى معارضتها.

في الممارسة، تتسم عادة البنية البدهية لدوال الاختيار بأنها مفيدة جدًا - عندما تتوافق والشروط التي تتماشى بدرجة معقولة مع الممارسة الموضوعية الأساس. إن استخدام مقاربة التفضيل المستبان كانت غالبًا مثمرة جدًا في نظرية المستهلك، ذلك أن البديهيات كانت ملائمة للأفكار العامة الأساسية في شأن المنفعة والدوافع. هناك أيضًا بعض المزايا في السعي من أجل شروط أقل خصوصية (تتعلق بخصائص عامة، مثل دالّة المنفعة أو التفضيلات)، ويمكن استخدامها من دون استحضار شكل بعينه (لدوال المنفعة أو تصنيفات تراتبية التفضيل)[60]. لكن هذا السعي لعمومية التناظر الداخلي المُستلزم يجب أن يتباين عن الفرض المسبق لبديهيات «الاتساق الداخلي» المزعومة للاختيار.

تتسم المشكلة بأهمية خاصة في نظرية الاختيار الاجتماعي، حيث يصعب تفسير فكرة «التفضيل الاجتماعي»، كما يصعب تقويم الإدخال المتحرر

---

(60) ثمة تماثل هنا مع استخدام بعض الخصائص العامة، مثل تحدي التفضيل لإجراء مقارنات «الدخل الحقيقي»، من دون تحديد دالة تفضيل معينة (حاولت مناقشة تلك القضية المنهجية في: Amartya K. Sen, «Real National Income,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 19-39.

من السياق لبديهيات الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي (أو «العقلانية الاجتماعية») (المبحث الرابع). وبقدر ما تترتب متطلبات الاتساق الداخلي على المبادئ الموضوعية للقرارات الاجتماعية (على سبيل المثال مبدأ باريتو)، فإنه يمكن الحصول عليها صراحة من تلك الأوضاع الخارجية نفسها.

حاولت أيضًا، بما يتجاوز هذه المزاعم المنهجية، مناقشة كيفية تدبر الأمر من دون فرض بديهيات الاتساق الداخلي للاختيار.

يمكن إعادة توصيف كثير من نتائج الاختيار الاجتماعي الراسخة، وذلك في الأشكال التي لا تستخدم أي شرط في شأن «الاتساق الداخلي» للاختيار الاجتماعي. قمت بذلك في المبحث الخامس، بالنسبة إلى استحالة ليبرالي باريتو؛ وفي المبحث السابع، قمت بالمثل بإعادة تصنيف وتأسيس نظرية الاستحالة عند أرو.

قد تكون مثل هذه العمليات لإعادة التصنيف ممكنة أيضًا للاشتقاق البدهي لنتائج الاختيار الاجتماعي البناءة، مثل اشتقاق الإجمالي النفعي، وقاعدة ليكسمين لرولز (Rawlsian Lexmin Rule)، وغيرها من تلك الأشكال المعروفة(61). بيد أن

---

(61) انظر، من بين مساهمات أخرى: John C. Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 63, no. 3 (August 1955), pp. 309-321; Peter J. Hammond: «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle,» *Econometrica*, vol. 44, no. 4 (July 1976), pp. 793-804; Kenneth J. Arrow, «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225; Claude D'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209; Sen, «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572; Eric S. Maskin: «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96, and «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (September 1979), pp. 319-337; Louis Gevers, «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings,» *Econometrica*, vol. 47, no. 1 (January 1979), pp. 75-89; Kevin W. S. Roberts: «Possibility Theorems with Interpersonally Comparable Welfare Levels,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 421-439; Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356; Roger B. Myerson, «Utilitarianism, Egalitarianism, and the Timing Effect in Social Choice Problems,» *Econometrica*, vol. 49, no. 4 (July 1981), pp. 883-897, and Claude D'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Orderings,» in: Leonid Hurwicz, David Schmeidler and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985). =

نتائج الاختيار الاجتماعي هذه، التي لا يمكن الإبقاء عليها من خلال استخدام بديهيات يمكن الدفاع عنها للتناظر الخارجي (عند إسقاط الفرض المسبق لـ «الاتساق الداخلي»)، يجب النظر إليها كإشكالية في العمق. وبالتالي، تقترح هذه الورقة برنامجًا لإعادة تقويم تحليلي للكيان القائم من النتائج البديهياتية - نتائج الإمكان الإيجابية، فضلًا عن نظريات الاستحالة - كلما تضمنت البديهيات الشروط المفروضة لما يسمى الاتساق الداخلي للاختيار.

إن إثبات نظرية أرو من دون أي شرط مفروض في شأن الاتساق الداخلي، يوسع أيضًا خط البحث الذي أضعف تلك الشروط بالتدريج في سلسلة من المساهمات على مدى العقدين الماضيين. وتشير المبرهنة (3) إلى إمكان تجنب هذا الفرض برمته. كما لا توجد حاجة إلى توظيف أي فكرة في شأن «العقلانية الاجتماعية» من خلال انتظام «تفضيل اجتماعي» مفترض. وربما يمثل ذلك، فضلًا عن النتائج المتعلقة المقدمة هنا، اهتمامًا مستقلًا، حتى بصرف النظر عن الحجة المنهجية العامة التي تطورها هذه الورقة البحثية.

= إن قواعد مثل قاعدتي النفعية وليكسمين رولز، تسفر بطبيعة الحال عن اختيار اجتماعي يتسم بتناظرات داخلية منهجية. والسؤال المطروح، هو ما إذا كانت تلك التناظرات الداخلية - عند الاشتقاق البدهي لهذه المبادئ - يجب ببساطة افتراضها مسبقًا، أو الحصول عليها كمتتابعة لتناظرات داخلية مقبولة.

الفصل الرابع

التعظيم وفِعل الاختيار[1]

يمكن أن يتسم فِعل الاختيار بأهمية خاصة في مجال تعظيم السلوك، وذلك لسببين متباينين على الأقل: (1) دلالة السيرورة (قد تتسم التفضيلات بالحساسية تجاه سيرورة الاختيار، ومنها هوية من يقوم بالاختيار)، (2) حتمية اتخاذ القرار (الاختيارات يجب أن تتم، سواء اكتملت سيرورة الحُكم أم لا). إن المقاربة العامة للسلوك التعظيمي - المُصاغة على نحو ملائم - يمكنها استيعاب كلتا المسألتين، لكن اتساق سلوك الاختيار المفترض في النماذج القياسية للاختيار العقلاني سيحتاج إلى تعديل كبير. وتتسم هذه الاختلافات بأهمية كبيرة في الدراسات المتعلقة بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1. فِعل الاختيار

عندما أرسل بيير دو فيرما (Pierre De Fermat) إلى رينيه ديكارت (René Descartes)، في عام 1638، رسالة عن القيم الخارجية (مُشيرًا بوجه خاص إلى

(1) أعرب عن امتناني للدعم البحثي الذي قدمته مؤسسة العلوم الوطنية. أما عن المناقشات والتعليقات المفيدة، فإنني أعرب عن امتناني لكينيث أرو، كوشيك باسو، إيريك ماسكين، وكوتارو سوزومورا. كما أعرب عن امتناني لسودير أناند، نيك بيغينت، فابريزيو باركا، أندريه برادوليني، أبيجيت بانيرجي، وولف غارتنر، فرانك هان، ديفيد كريبس، إسحاق ليفي، جيمس ميرليس، براسانتا باتانايك، بيراج راي، إيما روثتشايلد، ليغي سبافينتا، توني شوروكس، إغنازيو فيسكو، ولمُحكمي «إيكونومتريكا» الذين لا أعرفهم.

نص محاضرة فريش (Frisch) التذكارية التي قدمتها في «المؤتمر العالمي للاقتصاد القياسي»، طوكيو، 24 آب/ أغسطس 1995.

تلاشي الاشتقاق الثاني)، كان الاختصاص التحليلي للتعظيم قد تأسس بالفعل[2]. وكان «مبدأ أقصر الأوقات» (مبدأ فرمات) في البصريات بمنزلة ممارسة تخفيض إلى الحد الأدنى (في مقابل ممارسة التعظيم). على أنه لم يكن حال سلوك تعظيمي، حيث لم يتضمن أي اختيار إرادي (كما نفترض) في استخدام مسار أقصر الأوقات للضوء. يحدث التعظيم عادة، في الفيزياء والعلوم الطبيعية، من دون «مُعظِّم» متعمد، الأمر الذي ينطبق عمومًا على الاستخدامات المبكرة للتعظيم أو التقليل، ومنها تلك الموجودة في الهندسة، مع العودة إلى الوراء وصولًا إلى «أقصر الأقواس» الذي درسه علماء الرياضيات اليونانيون، والممارسات الأخرى للتعظيم والتقليل التي درسها «علماء الهندسة العظام» مثل أبولونيوس البيرغاوي (Apollonius of Perga).

أولًا، كانت صيغة تعظيم السلوك في الاقتصاد تتماثل غالبًا ونمذجة التعظيم في الفيزياء والاختصاصات ذات الصلة. لكن تعظيم السلوك يختلف عن التعظيم غير الإرادي، نظرًا إلى الأهمية الأساسية لِفعل الاختيار، الذي يجب وضعه في موقع مركزي عند تحليل تعظيم السلوك. يجب تمييز تفضيلات الشخص في شأن الصيرورات الشاملة (ومنها سيرورة الاختيار) من التفضيلات المشروطة في شأن صيرورات الذروة، في ظل أفعال الاختيار. وقد تؤثر المسؤولية المرتبطة بالاختيار في التصنيف التراتبي للصيرورات ضيقة التعريف (مثل متجهات السلع الممتلَكة)، كما أن دوال الاختيار وعلاقات التفضيل قد تتأثر معلميًا بسمات بعينها لِفعل الاختيار (منها هوية القائم بالاختيار، والقائمة التي يجري الاختيار منها، وعلاقة فِعل معين تجاه الأعراف الاجتماعية السلوكية التي تقيد أفعالًا اجتماعية بعينها). ويدعو ذلك كله إلى اهتمام تحليلي جوهري عند صوغ نظرية سلوك الاختيار[3].

من وجهة نظر عملية أيضًا، قد يكون للاختلافات التي يُحدثها التحليل الشامل للصيرورات صلة واسعة جدًا بمشكلات السلوك الاقتصادي والسياسي

(2) كانت مخطوطة فرمات متداولة في باريس لعدد من الأعوام قبل إرسالها إلى ديكارت، الذي لم يكن معجبًا بها.

(3) تُعنى هذه الورقة البحثية بسلوك الاختيار، لا بنظرية الاختيار المعيارية. ومع ذلك، وبقدر ما تؤثر معايير الاختيار في سلوك الاختيار الفعلي، فإننا نُدخلها في هذا البحث. عن الترابط بين الممارستين، انظر: Amartya K. Sen, *On Ethics and Economics*, Royer Lectures (Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987).

والاجتماعي أينما توجد دلالة لِفعل الاختيار. ويمكن إيجاد توضيح ذلك في المشكلات المتعلقة بعلاقات العمل، والإنتاجية الصناعية، وأخلاقيات الأعمال التجارية، وسلوك التصويت، والحساسية تجاه البيئة... وغيرها من المجالات.

ثانيًا؛ إضافةً إلى دلالة سيرورة الاختيار في ما جرى اختياره، تكمن أهمية فِعل الاختيار أيضًا في حتميته أو إلحاحيته. إن القائم بالاختيار، الذي قد يكون عليه تحقيق التوازن بين الاعتبارات المتعارضة للتوصل إلى ما يعكس الحكم، قد لا يقدر، في كثير من الحالات، على أن يجمع أمره على تصنيف تراتبي كامل عندما تحين لحظة اتخاذ القرار[4]. إذا لم يكن هناك مفر من الاختيار، فيجب اتخاذ قرار الاختيار حتى في ظل عدم اكتمال التصنيف التراتبي.

إن توصيف السلوك التعظيمي بأنه عملية تحقيق ما هو أمثَل، وهو أمر شائع في التحليل الاقتصادي، يمكن أن يعاني مشكلات خطيرة في تلك

---

(4) يمكن أن ينشأ عدم الاكتمال من محدودية المعلومات، أو من نزاعات «غير محلولة» متعلقة بالقيمة، انظر: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

وانظر: Amartya K. Sen, «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability,» *Econometrica*: vol. 38, no. 3 (May 1970), pp. 393-409, and «Interpersonal Comparison and Partial Comparability: A Correction,» *Econometrica*, vol. 40, no. 5 (September 1972);

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

وانظر: B. A. O. Williams, «A Critique of Utilitarianism,» in: J. J. C. Smart and B. A. O. Williams, eds., *Utilitarianism: For and Against* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973); Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986), and Hilary Putnam, «Über die Rationalität von Präferenzen,» *Allgemeine Zeitschrift für Philosophie*, vol. 21 (1996), pp. 204-228.

يأخذ ليفي الركام المبعثر كنقطة انطلاق لتحليله بعيد الأمد لـ «الاختيارات الصعبة». انظر: Levi: *Hard Choices*, and *The Enterprise of Knowledge* (Cambridge, MA: MIT Press, 1980).

انظر أيضًا: Charles Blackorby, «Degrees of Cardinality and Aggregate Partial Orderings,» *Econometrica*, vol. 43, nos. 5-6 (September-November 1975), pp. 845-852; Ben J. Fine, «A Note on «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability».» *Econometrica*, vol. 43, no. 1 (January 1975), pp. 173-174; Kaushik Basu: *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980), and «Cardinal Utility, Utilitarianism and a Class of Invariance Axioms in Welfare Analysis,» *Journal of Mathematical Economics*, vol. 12 (1983), pp. 193-206, and Vivian C. Walsh, *Rationality, Allocation and Reproduction* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1996).

الحالات، ما دام لم يتحدد بديل أفضل للاختيار. بيد أن الأمثَلة تُعد غير ضرورية بالنسبة إلى «التعظيم»، الذي لا يتطلب سوى اختيار بديل لا يُحكم عليه بأنه أسوأ من أي بديل آخر. وذلك لا يناظر فهم المنطق السليم للتعظيم فحسب (بمعنى عدم رفض بديل قد يكون اختياره أفضل من البديل المختار)، وإنما يناظر أيضًا كيفية تعريف «الأقصى» منهجيًا في الأدبيات التأسيسية لنظرية المجموعات[5].

سأتناول في المبحثين الثاني والثالث تعليل إدخال فِعل الاختيار في تحليل شامل للقرارات، فضلًا عن الرابطة بين الاختيار والمسؤولية. يتناول المبحث الثالث الآثار التحليلية المترتبة على هذا التوسيع من ناحية «تبعية القائم بالاختيار» و«تبعية القائمة». ويُعنى المبحث الرابع باستخدام الأعراف، فضلًا عن الاستراتيجيات، في القرارات والمباريات العقلانية. ويتناول المبحث الخامس المقارنات والتباينات بين أمثلة دوال الاختيار وتعظيمها، وإمكان الانتقال من إحداهما إلى الأخرى. ويتطرق موضوع المبحث السادس إلى العلاقة بين إدراج المسائل المتعلقة بأفعال الاختيار في شكل قيود الاختيار المفروضة ذاتيًا، وإدراجها ضمن علاقة التفضيل نفسها. وهناك مبحث ختامي. وقد أحلت إثبات بعض المسائل المنهجية على الملحق.

2. المصلحة المباشرة مقابل التفسيرات الذرائعية

يمكن أن يساعد تقديم مثال في توضيح دور الوصف «الشامل» لسيرورات الاختيار وصيروراته، ولا تفضيل «تبعية القائم بالاختيار»: وصلت إلى حفلة في حديقة، وأمكنك بسهولة تحديد المقعد المريح أكثر. سيسعدك إذا حدد لك المضيف هذا المقعد. بيد أنك قد ترفض الإسراع نحو المقعد، إن كان الأمر متروكًا لاختيارك. إنك تختار مقعدًا «أقل تفضيلًا». هل لا زلت تعظيميًا؟ نعم، ممكن جدًا، لأن التصنيف التراتبي لتفضيلك سلوك الاختيار يمكن تعريفه من

(5) انظر على سبيل المثال: Nicolas Bourbaki: *Élements de Mathématique* (Paris: Hermann, 1939), and *Theory of Sets* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1968), and Gerard Debreu, *Theory of Value; an Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959), chap. 1.

«صيرورات شاملة»، منها سيرورات الاختيار (ولا سيما، من يقوم بالاختيار)، فضلًا عن صيرورات الذروة (توزيع المقاعد)[6].

لنأخذ مثالًا آخر. قد تفضل فاكهة المانغا على التفاح، لكنك ترفض اختيار آخر ثمرة مانغا في سلة الفاكهة، على أنك تسعد جدًا إذا «أُجبرت» على أخذ هذه الثمرة. لا يوجد في هذه الاختيارات أي توتر على الإطلاق مع المقاربة العامة لتعظيم السلوك، لكن فِعل الاختيار - لاستيعاب تفضيلات من هذا النوع - ينبغي أن يستوعب ذاتيًا داخل النظام، الأمر الذي يمكن أن يتطلب إعادة صوغ البديهيات السلوكية لـ «الاختيار العقلاني» المستخدم في النظرية الاقتصادية والسياسية (من المبحث الثالث إلى المبحث السادس).

إن تأثير فِعل الاختيار على التفضيلات، ولا سيما تبعية التفضيل لهوية القائم بالاختيار، يمكن أن تتماشى ودوافع مختلفة، وقد يكون لها تفسيرات عدة بديلة. وقد تكون الأوصاف الشاملة ذات صلة، بوسائل مختلفة تمامًا، ولأسباب متباينة تمامًا.

(أولًا) السمعة والآثار غير المباشرة: قد يتوقع الشخص أن يستفيد في المستقبل من الحصول على سمعة أنه شخص يراعي الآخرين عمومًا، لا يقطُ «مختطف المقاعد».

(ثانيًا) الالتزام الاجتماعي والضرورات الأخلاقية: قد لا يعتقد الشخص أنه من «الصحيح» أخلاقيًا اختطاف أكثر المقاعد راحة، واستبعاد الآخرين، وقد تكون هذه «المشاعر الأخلاقية» متبعة أو مُطاعة ضمنيًا فحسب[7].

---

(6) رد الفعل المعتاد لهذا النوع من التبعية للقائم بالاختيار (حكمًا من خبرة الحلقات الدراسية) هو الاعتقاد أن «المشكلة» تنشأ بسبب محاولة خاطئة لتحديد تفضيل هذا الشخص من حيث المقعد الذي يجلس عليه هو، لا على أساس «المتجه» الكامل لتخصيص المقاعد (بما يضم آخرين أيضًا). لكن ذلك ليس مصدر التغاير هنا. قد يشعر الشخص بالسعادة نحو متجه كامل لتحديد المقاعد على نحو يخصص له أكثر المقاعد راحة، إذا كان ذلك المتجه سيتحقق من طريق اختيار شخص آخر، لكن ليس إذا كان يجب الحصول عليه باختياره الخاص.

(7) أكد إيمانويل كانط وآدم سميث أهمية «المشاعر الأخلاقية» ودلالتها في الاختيار العقلاني. انظر: Immanuel Kant, *Critique of Practical Reason* (New York: Bobbs-Merrill, 1788), and Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, 6th rev. ed. (London: T. Cadell, 1790).

أعيد نشره في: Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, Edited by D. D. Raphael and A. L. Macfie (Oxford, Eng.: Clarendon Press, 1976). =

(**ثالثًا**) الآثار المباشرة للرفاه: قد يتأثر رفاه الشخص بسيرورة الاختيار مباشرة (على سبيل المثال، بما يظنه الناس به - قد لا يتمتع بالنظرات التي يحصل عليها إذا اندفع إلى المقعد الرائع)، وهذا يتطلب تعريف الدالّة العكسية للمنفعة (وتصور الشخص لمصلحته الذاتية)، لا على أساس صيرورات الذروة فحسب (مثل متجهات السلع النهائية، كما في النظرية القياسية للمستهلك)، وإنما أيضًا - من بين جملة أمور أخرى - على أساس سيرورات الاختيار وآثارها.

(**رابعًا**) اتباع الأعراف التقليدية: قد يتبع الشخص ببساطة عرفًا راسخًا في شأن «السلوك السليم» (باعتباره عُرفًا ساريًا)، لا الخضوع لآثار الرفاه المباشرة، أو آثار السمعة، أو حتى أي أخلاقيات تتعلق بالخجل.

تضطلع سيرورة الاختيار بأدوار مختلفة في هذه الحالات المتباينة، وربما تحدث بأشكال مختلطة متنوعة[8]. السطر الأول من الشرح («السمعة والآثار غير المباشرة») ينسجم تمامًا والتقاليد الراسخة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. وهو لا يتطلب أي ابتعاد أساسي عن التركيز النهائي على صيرورات الذروة (وعن اختيار عقلاني لا يسترشد إلا بالمصلحة الذاتية). يربط التحليل

= كما ناقش سميث، على نطاق واسع، كيف تؤدي القيم الأخلاقية المختلفة (ومنها «الكرم» و«الروح العامة») إلى تغيير سلوكنا في الاختيار، على الرغم من أن المصلحة الذاتية قد تكون تفسيرية على نحو كافٍ في الحالة الخاصة المتعلقة بشرح التبادل المربح للطرفين (مثل التجارة بين المستهلك من ناحية، والجزار وصانع الخمر والخبّاز من ناحية أخرى، في الفقرة التي وردت في كتاب سميث بعنوان **ثروة الأمم**، وكثيرًا ما يُستشهد بها. انظر: Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: W. Strahan and T. Cadell, 1776).

في تفسير شائع لسميث، هناك تجاهل كبير لمزاعمه العامة في شأن التنويعات السلوكية، بالتركيز حصرًا على وجهة نظر بعينها طرحها عن ربحية التبادل، ما يشوه جذريًا نظرية الاختيار عند سميث. انظر: George J. Stigler, «Economics or Ethics?,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume II* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981).

حاولت مناقشة هذه المسألة في: Sen, *On Ethics*.

(8) انظر: Sen, *On Ethics*; Pier Luigi Sacco and Stefano Zamagni, «An Evolutionary Dynamic Approach to Altruism,» (Mimeographed, University of Florence and University of Bologna, 1993); Stefano Zamagni, «Amartya Sen on Social Choice, Utilitarianism and Liberty,» in: *Italian Economic Papers, Volume II* (Bologna: Il Mulino; Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 207-236, and Stefano Zamagni, ed., *The Economics of Altruism*, An Elgar Reference Collection. International Library of Critical Writings in Economics; 48 (Aldershot, England; Brookfield, Vt.: E. Elgar, 1995), and Walsh, *Rationality*.

الأداتي الاهتمام المباشر بفِعل الاختيار بالسعي الكامن وراء صيرورات الذروة المفضلة[9].

على النقيض من الحالة الأولى، نجد أن لفِعل الاختيار في الحالات الثلاث الأخرى صلة مباشرة، لا تقتصر على آثاره غير المباشرة فحسب. بيد أن التفسيرات البديلة ممكنة في شأن كيفية تحقق هذه المصلحة المباشرة - ما هي القوى الأساسية التي تؤدي إلى تحققها. لقد ألقت الكتابات الأخيرة في شأن نظرية المباريات التطورية الكثير من الضوء على كيف أن اتباع عرف تقليدي - التفسير (رابعًا) أعلاه - قد ينشأ من اختيار تطوري[10]. وعلى الرغم من أنه، في نهاية الأمر، قد لا يمكن أي فرد أن ينشغل مباشرة بطبيعة فِعل الاختيار، فإن الانشغال بطبيعة فِعل الاختيار يمكن أن يمثل أهمية أساسية في الأعراف الاجتماعية التي تبقى للسلوك. يمكن مقارنة هذا النوع من تعليل القواعد السلوكية التي يختارها الفرد عمدًا من خلال فحص أخلاقي لكيف «يجب» للفرد أن يفعل (ما يدمج التفسيرين (2) و(4)). كان إيمانويل كانط أشهر من درس الاستخدام المنعكس بوعي - لا المُختار تطوريًا - لاتباع القاعدة الأخلاقية[11].

---

(9) انظر: David M. Kreps and Robert Wilson, «Reputation and Imperfect Information,» *Journal of Economic Theory*, vol. 27 (1982), pp. 253-279.

(10) دُرست أنماط الارتباط المختلفة بين القواعد السلوكية والعقلانية الاستراتيجية في هذه الأدبيات سريعة التوسع؛ انظر من بين مساهمات أخرى: Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books; Academic Press, 1984); David M. Kreps [et al.], «Rational Cooperation in Finitely Repeated Prisoner's Dilemma,» *Journal of Economic Theory*, vol. 27 (1982), pp. 245-252; Drew Fudenberg and Eric Maskin: «The Folk Theorem in Repeated Games with Discounting or with Incomplete Information,» *Econometrica*, vol. 54, no. 3 (May 1986), pp. 533-554, and «Nash and Perfect Equilibria of Discounted Repeated Games,» *Journal of Economic Theory*, vol. 51, no. 1 (June 1990), pp. 194-206; Drew Fudenberg and Jean Tirole, *Game Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991); Ken Binmore, *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994), and Jörgen W. Weibull, *Evolutionary Game Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995).

(11) انظر: Kant, *Critique*.

أسس كانط الأخلاق الواجبة على «العقلانية»، لكن تفسيره للعقلانية ابتعد عن السعي الواعي وراء المصلحة الذاتية حصرًا. وبسبب تضييق مفهوم العقلانية في أجزاء من الاقتصاد الحديث (الذي يميل إلى منح تصنيف «غير عقلاني» لأي سلوك غير مبرر - سواء بشكل مباشر أم غير مباشر - من زاوية المصلحة الذاتية للشخص)، أصبحت فكرة كانط للعقلانية العاكسة صعبة الاستيعاب نوعًا ما. كما أدت إلى المطالبة، بحسب تعبير بينمور، بـ«لاكانطية» الأخلاقيات، التي يطبقها، بترحيب مقبول (وإن كان مربكًا بعض الشيء)، حتى على «لاكانطية رولز». انظر: Binmore, *Game Theory*, pp. 7-86.

وقد اتبعت هذه المقاربة بأشكال مختلفة في الكتابات الأخلاقية الحديثة أيضًا، من توصيف رولز للأهداف «الشاملة»[12] وتحليل هارساني للتفضيل الأخلاقي والسلوك الاجتماعي[13]، إلى البحث السوسيولوجي للقيم المركّبة التي توثر في سلوك الناس[14].

أود أن أقدم أربعة تعليقات موجزة على هذين الخطين البديلين من الشرح. أولًا؛ أنهما لا يحتاجان إلى أن يكونا مجرد «بدائل». حتى إذا اخترنا عمدًا المعايير السلوكية على أسس أخلاقية (أو اجتماعية)، فإن طول بقائهما نادرًا ما يستقل بالكامل عن تأثير بعضهما في بعض، وعن السيرورات التطورية التي يجب أن تدخل حيز اللعب. في الجانب الآخر، وعند دراسة السيرورات التطورية، لا توجد حاجة إلى قصر الاهتمام فحسب على التفضيلات التي تتعلق حصرًا، في نهاية الأمر، بصيرورات الذروة. قد تمثل الدراسات التطورية للقواعد أهمية لفهم

---

(12) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

(13) John C. Harsanyi, *Essays on Ethics, Social Behavior, and Scientific Explanation* (Dordrecht, Reidel, 1976).

(14) للاطلاع على مجموعة متنوعة من وجهات النظر عن التأثيرات الأوسع نطاقًا، انظر: Thomas Nagel: *The Possibility of Altruism* (Oxford: Clarendon Press, 1970); Amartya K. Sen: *On Economic Inequality* (Oxford: Oxford University Press, 1973), Expanded ed., with a Substantial Annex Jointly with James Foster (Oxford: Oxford University Press, 1997), and «Behaviour and the Concept of Preference,» *Economica*, vol. 40, no. 159 (August 1973), pp. 241-259,

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

وانظر Tibor Scitovsky, *Human Desire and Economic Satisfaction* (Brighton: Wheatsheaf Books, 1986); Robert H. Frank, *Passions within Reason: The Strategic Role of Emotions* (New York: Norton, 1988); Elizabeth Anderson, *Value in Ethics and Economics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993); Nick Baigent, «Norms, Choice and Preferences,» (Memorandum; no. 9306, Institute of Public Economics, University of Graz, Austria, Research, 1994); Shira B. Lewin, «Economics and Psychology: Lessons for Our Own Day from the Early Twentieth Century,» *Journal of Economic Literature*, vol. 34, no. 3 (September 1996), pp. 1293-1322, and Walsh, *Rationality.*

انظر أيضًا المجموعات الواردة في: Frank Hahn and Martin Hollis, eds., *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979); Jon Elster, ed., *Rational Choice* (Oxford: Blackwell, 1986); Jane J. Mansbridge, *Beyond Self-Interest* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990), and Zamagni, ed., *The Economics.*

عن التحليل السلوكي المرتبط بنظرية رولز، انظر أيضًا: Thomas M. Scanlon: «Contractualism and Utilitarianism,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), and Anthony Laden, «Games, Fairness, and Rawls's «A Theory of Justice»,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 20, no. 3 (Summer 1991), pp. 189-222.

المجتمع، عندما يعلق الناس القيمة الجوهرية - لا الأداتية فحسب - بأفعال وسلوك[15].

ثانيًا؛ قد لا يقتصر تأثير السيرورات التطورية على قواعد السلوك التي يمكننا اتباعها عن وعي، بل يشمل أيضًا تفضيلاتنا النفسية في شأن الأفعال المتضمنة. ويمكن ربط الأدبيات المتعلقة بداخلية التفضيل ربطًا مثمرًا بالنظريات التطورية[16]. ويمكن قول الأمر نفسه عن بقاء المعايير الأخلاقية أيضًا. إن الاهتمام الأخلاقي المتبادل بالسلوك لا يَبطل، ولا يُبطل، بوساطة أهمية القوى التطورية[17].

ثالثًا؛ حتى إذا كانت الحالة تتمثل في أن كل شيء - «في نهاية الأمر» - تحدده تفضيلات «أساسية» حصرًا في شأن صيرورات الذروة، فمن المهم والمثير للاهتمام رؤية كيفية عمل التفضيلات المشتقة فعليًا («غير الأساسية»، لكنها مهمة وظيفيًا) في ما يتعلق بفِعل الاختيار. ولا تزال الجوانب التحليلية والرياضية لدوال الاختيار هذه جديرة بالدراسة. وهكذا، يمكن أن يهتم التحليل الوارد في هذه الورقة البحثية بمستويات البحث المختلفة - الأداتية، فضلًا عن الأساسية.

رابعًا؛ إنني أناقش أيضًا أنه في بعض الأحيان، يمكن أن يتعزز حتى فهم المباريات والاستراتيجيات بالسماح لصيغ أوسع نطاقًا تتعلق بالتفضيلات وقواعد للسلوك، والمعارف المشتركة للمعايير (يضم المبحث الرابع مثالًا بسيطًا). وعند متابعة مثل تلك الألعاب، من المهم ملاحظة تأثير طبيعة فِعل الاختيار في الاستراتيجيات، بغض النظر عن وجهة النظر التي نتخذها في شأن الأصل «النهائي» لهذا التأثير.

---

(15) ينطبق ذلك على كثير من حالات السلوك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الذي يجري بحثه إمبيريقيًا في الآونة الأخيرة (انظر من المبحث الثالث إلى المبحث الخامس).

(16) في مبادرة بحثية مهمة، بإشراف مشترك من هيرب غينتيس (Herb Gintis) وبول رومر (Paul Romer) (برعاية مؤسسة ماك آرثر (MacArthur Foundation)، كان هذا الموضوع أحد المجالات المركزية للبحث الحالي.

(17) انظر: Sen, *On Ethics*; Sacco and Zamagni, «An Evolutionary Dynamic Approach,» and Zamagni, ed., *The Economics of Altruism*.

3. المسؤولية وتبعية القائم بالاختيار وتبعية القائمة

تتعلق عادة الأهمية المباشرة لِفعل الاختيار بفكرة المسؤولية. يمكن أو لا يمكن تسوية مواقفنا تجاه المسؤولية من خلال رفاهنا الشخصي(18). قد نستمتع بممارسة المسؤولية؛ أو لا نستمتع بها على الإطلاق، لكننا نظل نشعر بواجب الفِعل بمسؤولية؛ أو - كما في مثال مقعد الحديقة - قد نجد مسؤولية الاختيار قيدًا وعبئًا.

لنأخذ نوعًا مختلفًا جدًا من الحالات عن مثال الحديقة: قد يمثل فِعل التصويت في الانتخابات أهمية كبيرة لأي شخص، نظرًا لدلالة ذلك على المشاركة السياسية. ويجب تمييز ذلك ممّا قد يضيفه تصويت شخص إلى ترجيح

---

(18) بينما لا تركز هذه الورقة البحثية على المضمون الجوهري لأهدافنا، ناقشت في أماكن أخرى القيود المفروضة باتخاذ نظرة مفرطة الضيق للدوافع البشرية. انظر: Sen: «Behaviour,» pp. 241-259, and «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317-344.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

انظر أيضًا: Bruno Frey, «Tertium Datur: Pricing, Regulating and Intrinsic Motivation,» *Kyklos*, vol. 45 (1992), pp. 161-184.

لن أواصل هذا النقاش في هذة المقالة. ثمة نقاش مختلف - عن «العواقبية» - يتعلق به أيضًا موضوع هذه المقالة بشكل غير مباشر. إن فكرة الحكم على جميع متغيرات الاختيار وفقًا - وفقط وفقًا - لعواقبها يسمى «العواقبية» (consequentialism). والعواقبية في شكل تقييدي تمامًا هي أمر مفروغ منه ببساطة في جزء كبير من الاقتصاد التقليدي. لكن صحتها الأساسية محل نزاع في عدد من الكتابات الفلسفية. انظر على سبيل المثال: Williams, «A Critique,» and Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974).

لن أواصل مناقشة هذا الموضوع هنا، لكنني دافعت في كتابات أخرى عن «تقويم العواقبية» بشكل واسع: (**أولًا**) بإدخال الأفعال المؤداة في إطار العواقب ذات الصلة، و(**ثانيًا**) بإقرار وجهات النظر «الموضعية» في تقويم العواقب، انظر: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 113-132, and «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28.

يأتي استخدام تقويم العواقب، في هذه الورقة البحثية، بهذا الشكل الواسع. انظر أيضًا: Peter J. Hammond: «Welfare Economics,» in: George R. Feiwel, ed., *Issues in Contemporary Microeconomics and Welfare* (Albany, NY: State University of New York Press, 1985), pp. 405-434, and «Consequentialist Social Norms for Public Decisions,» in: Walter P. Heller, Ross M. Starr and David A. Starrett, eds., *Social Choice and Public Decision Making*, Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986); Binmore, *Game Theory*; Hervé Moulin, *Cooperative Microeconomics: A Game-Theoretic Introduction* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), and Walsh, *Rationality.*

فرص المرشح المفضل في الفوز (قد لا يُعتد إضافة، إذا كان جمهور الناخبين كبيرًا). يمكن أن يستمتع الناخب بالمشاركة، أو أنه يفعل ذلك لالتزام «أخلاقي» بالمشاركة، سواء أستمتع بذلك أم لا. وما دام يعلق أهمية على فِعل المشاركة في التصويت، فإن تحليل عقلانية التصويت يجب أن تأخذ هذا المسألة في الاعتبار، سواء أكانت ناشئة عن استمتاع متوقع، أم عن شعور بالواجب (أو كليهما، بطبيعة الحال). وفي كلتا الحالتين، يمكن القول إن الأدبيات المعروفة في شأن «لماذا يدلي العقلانيون بأصواتهم» ربما اتجهت إلى إهمال مسألة مهمة تكمن وراء السلوك الانتخابي، أي: اختيار فِعل التصويت. قد لا يوجد أي لغز كان في ما يتعلق بلماذا يدلي الناس بأصواتهم، حتى عندما تكون أرجحية التأثير في نتيجة التصويت ضئيلة جدًا.

بالمثل، قد لا يكفي، حين فهم «أخلاقيات العمل»، قصر الانتباه على حقيقة بسيطة هي أن العمل قد يكون عبئًا، أو أن العمل قد يكون نشاطًا ممتعًا، أو حتى أن العامل قد يحصل على مصلحة أسرية في ثروات الشركة التي تعقب هذا العمل (يبدو أن ذلك يشكل جزءًا مهمًا من أخلاقيات العمل اليابانية)[19]. وقد ترتبط أهمية المشاركة نفسها ارتباطًا وثيقًا بأخلاقيات العمل، كما قد تساهم التفسيرات المختلفة للمشاركة في شرح أخلاقيات العمل المتفاوتة في البلدان والثقافات المختلفة. وقد تكون أهمية المشاركة حاسمة أيضًا في عملية «القيم البيئية»، وهذا أحد الأسباب التي تجعل تماثل السوق خادعًا في الأغلب عند تقدير «القيم الموجودة» عمّا يحاول الناس بنشاط الحفاظ عليه[20].

---

(19) للاطلاع على تفسيرات أخرى لأخلاقيات العمل اليابانية، انظر: Michio Morishima: *Why Has Japan «Succeeded»?: Western Technology and Japanese Ethos* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982), and «Foreword: Yasuma Takata (1883-1971),» in: Yasuma Takata, *Power Theory of Economics*, Translated by Douglas W. Anthony (London: St. Martin's Press, 1995); Ronald Dore, *Taking Japan Seriously: A Confucian Perspective on Leading Economic Issues* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1987), and Eiko Ikegami, *The Taming of the Samurai: Honorific Individualism and the Making of Modem Japan* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

للاطلاع على المسائل ذات الصلة في التحليلات الاقتصادية، والتعرف إلى نطاق واسع من السمات المؤسسية والسلوكية، انظر: Masahiko Aoki, *Information, Incentive and Bargaining in the Japanese Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989), and Kotaro Suzumura, *Competition, Commitment, and Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 1995).

(20) إن مقاربة «الاختيار الاجتماعي» (تجاوز تماثل السوق الذي يكمن وراء إجراءات «التقويم =

في بعض الأحيان، قد تكون الرابطة بين التفضيل وأفعال الاختيار خفية ومعقدة، وتوضح الطبيعة الدقيقة للأفعال المعنية. على سبيل المثال، في سياق أخلاقيات العمل، قد يوجد فارق كبير بين (**أولًا**) الاختيار النشط لـ «التهرب» من التزامات العمل، و(**ثانيًا**) الاستجابة سلبيًا لمناخ التراخي العام في العمل. قد يحدث التراخي بسهولة أكبر كثيرًا من التهرب، ويمكن أن تمثل الطبيعة الدقيقة لِفعل الاختيار أهمية كبيرة في هذا الاختلاف. في الواقع، لا يمتلك «سلوك القطيع» جوانب معرفية للتعلم من اختيارات الآخرين فحسب (أو الوقوع في خداعهم)[21]، إنما يمكن ربطه أيضًا بإمكان أن الانضمام إلى «قطيع» يجعل فِعل الاختيار أقل حزمًا ووضوحًا. ويمكن أن يؤدي تقلص استخدام الانتهاك القوي والعدواني في (**ثانيًا**) إلى زيادة صعوبة مقاومة الأمر أكثر من (**أولًا**). وتمثل هذه الاختلافات أهمية كبيرة في الممارسة، على الرغم من صعوبة إضفاء طابع شكلي عليها بالكامل.

هناك بعض أنواع من تأثيرات أفعال الاختيار أسهل كثيرًا من غيرها، من حيث إضفاء الطابع الشكلي عليها، وهي تشمل: (**أولًا**) تبعية القائم بالاختيار، و(**ثانيًا**) تبعية القائمة. لننظر في علاقة التفضيل P_i للشخص i، باعتبارها مشروطة بالقائم بالاختيار j والمجموعة S التي يجري الاختيار منها: $P_i^{j,S}$. ترتبط تبعية القائم بالاختيار وتبعية القائمة بالتباين المعلمي لـ P_i مع j و S على الترتيب[22].

ضع في اعتبارك أولًا تبعية القائم بالاختيار - أُدخلت بالفعل في المناقشة التحفيزية. للعودة إلى أحد الأمثلة السابقة، عند الاختيار بين مخصصات بديلة من الفواكه من المجموعة $S = \{m^1, a^1, a^2\}$ التي تضم ثمرة مانغا واحدة وثمرتين من التفاح، لشخصين i و k، فإن الشخص i الذي يفضل المانغا قد يعجبه تخصيص m^1

= المشروط») يمكن أن تفيد في إدراج قيمة المشاركة في اختيارات الأفعال المراعية للبيئة. انظر: Amartya K. Sen, «Environmental Evaluation and Social Choice: Contingent Valuation and the Market Analogy,» *Japanese Economic Review*, vol. 46 (1995), pp. 23-36.

(21) عن هذا الموضوع، انظر: Abhijit V. Banerjee, «A Simple Model of Herd Behavior,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 107, no. 3 (August 1992).

(22) يرتبط التباين هنا بـ «موضعية» المراقب، ولا سيما في شأن «موضع» القائم بالاختيار، على قائمة بعينها. عن تأثير الموضعية، انظر: Sen, «Rights and Agency».

الذي يمنحه المانغا (وتفاحة إلى k)، أكثر من تخصيص a^1 الذي بمقتضاه يحصل i على تفاحة (ولتكن a^1)، ما دام الاختيار قام به شخص آخر j:

$$m^1 P_i^{j,S} a^1, \qquad (1.3)$$

ومع ذلك يفضل أن يفعل العكس، إذا كان عليه هو نفسه القيام بالاختيار:

$$a^1 P_i^{i,S} m^1. \qquad (2.3)$$

إلى جانب تبعية القائم بالاختيار، ثمة سمة لها صلة بتبعية القائمة، ولا سيما في حالة الاختيار الذاتي. إذا اتسعت مجموعة الخيارات المتاحة من S إلى T التي تضم ثمرتين من المانغا وثمرتين من التفاح، فإن الشخص i نفسه قد لا يجد صعوبة في اختيار ثمرة المانغا، ما دام ذلك يترك للشخص التالي الاختيار بين نوعي الفاكهة. ومن ناحية أخرى، فإن تبعية قائمة التفضيل هي على وجه الدقة ما استبعدته افتراضات مثل بديهية التفضيل المستبان الضعيفة التي اقترحها بول صامويلسون[23]، فضلاً عن بديهية التفضيل المستبان القوية لهوتاكر[24]. وفي واقع الأمر، تنتهك تلك الاختيارات حتى حالة الشروط الأضعف من بديهية التفضيل المستبان الضعيفة، مثل الخصائص α وτ (اتساق الانكماش والتوسع الأساسي)، التي تُعد ضرورية وكافية لثنائية دوال الاختيار من خلال مجموعات منتهية[25]، وتُستخدم كثيرًا في نظرية الاختيار العامة، فضلاً عن نظرية الاختيار الاجتماعي[26].

---

(23) Paul A. Samuelson, «A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February 1938).

(24) H. S. Houthakker, «Revealed Preference and the Utility Function,» *Economica*, vol. 17, no. 55 (May 1950), pp. 159-174.

(25) Amartya K. Sen, «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971), pp. 307-317.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

(26) تتطلب بديهية التفضيل المستبان الضعيفة أنه إذا اختير بديل x من مجموعة ما S، ورفضت y (المحتواة في S)، إذًا يجب عدم اختيار y ورفض x، من مجموعة أخرى T التي ينتمي إليها كلاهما. وتتطلب الخاصية α أنه إذا اختيرت x من مجموعة T وكانت محتواة في مجموعة فرعية S من T، إذًا يجب اختيار x من المجموعة الفرعية S. وتتطلب الخاصية τ أنه إذا جرى اختيار x من كل عضو من مجموعة من المجموعات، يجب اختيارها من اتحاد هذه المجموعات. يمكن الاطلاع على هذه وغيرها من شروط الاختيار ذات الصلة في: Bengt Hansson: «Fundamental Axioms for Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (October =

كيف تنتهك المسائل التي ندرسها هذه الشروط الأساسية لاتساق القائمة الداخلية؟ لننظر في المثال نفسه مرة أخرى. بينما التفاحة a^1 هي ما يمكن أن يختاره الشخص i إذا كان يختار من S (كما هي في الدالّة (2.3))، فإنه قد يتجه بعقلانية لاختيار ثمرة مانغا (ولتكن m^1) من المجموعة الموسعة $T = \{m^1, m^2, a^1, a^2\}$:

$$m^1 P_i^{i,T} a^1. \qquad (3.3)$$

ينتهك المركّب الذي يضم الدالّة (2.3) والدالّة (3.3) الخاصية α، فضلاً عن بديهية التفضيل المستبان الضعيفة و بديهية التفضيل المستبان القوية، ويمكن توضيح ذلك بسهولة بتقديم أمثلة أخرى تبين أن هذا النوع من تبعية القائمة يمكن أن يؤدي إلى انتهاك الشروط التقليدية الأخرى للاتساق[27]. وتبعية القائمة - عندما تكون صحيحة - يمكن أن تمثل سمة بالغة الأهمية لدوال الاختيار[28].

1968), pp. 423-442, and «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (October 1968), pp. 443-458; Sen: *Collective Choice*; «Choice Functions,» pp. 307-317, and *Choice, Welfare*; Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237; Charles R. Plott, «Path Independence, Rationality and Social Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 6 (November 1973), pp. 1075-1091; Robert P. Parks, «Further Results on Path Independence, Quasitransitivity, and Social Choice,» *Public Choice*, vol. 26, no. 26 (Summer 1976), pp. 75-87; Mark A. Aizerman and A. V. Malishevski, «General Theory of Best Variants Choice: Some Aspects,» *IEEE Transactions on Automatic Control*, vol. 26, no. 3 (1981), pp. 1030-1040; Kotaro Suzumura: «Rational Choice and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 149-158, and *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge, [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983); Rajat Deb, «Binariness and Rational Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 5, no. 1 (1983); Hervé Moulin, «Choice Functions over a Finite Set: A Summary,» *Social Choice and Welfare*, vol. 2 (1985), pp. 147-160; Robert Sugden, «Why Be Consistent? A Critical Analysis of Consistency Requirements in Choice Theory,» *Economica*, vol. 52, no. 206 (May 1985), pp. 167-184; Levi, *Hard Choices*; David M. Kreps, *Notes on the Theory of Choice*, Underground Classics in Economics (Boulder, CO: Westview Press, 1988); Shaun Heap [et al.], *The Theory of Choice: A Critical Guide* (Oxford: Blackwell, 1992); Mark A. Aizerman and Fuad T. Aleskerov, *Theory of Choice* (Amsterdam: North-Holland, 1995), and Nick Baigent, «Behind the Veil of Preference,» *Japanese Economic Review*, vol. 46 (1995), pp. 88-101.

(27) على سبيل المثال، للتحقق من أن الخاصية τ ستُنتهك، يمكننا ملاحظة أن التفاحة a^1 يمكن اختيارها لا اختيار ثمرة المانغا m^1 عندما يكون الاختيار على $\{m^1, a^1, a^2\}$، وأيضًا اختيار التفاحة a^1 لا اختيار ثمرة المانغا m^2 في حالة الاختيار من بين $\{m^2, a^1, a^2\}$، ومع ذلك فإنه يمكن للشخص، وبما يتسق وأولوياته، أن يختار ثمرة المانغا m^1 أو m^2 لا التفاحة، عندما يكون الاختيار من بين الأربعة $\{m^1, m^2, a^1, a^2\}$، هو اتحاد المجموعتين السابقتين.

(28) إن تجربتي في تقديم هذه الورقة في الحلقات الدراسية قد نبهتني إلى إمكان أن يسعى بعض القراء إلى التماس تفسير لـ «عدم الاتساق» المزعوم في تأثير «التأطير» (بما يتماشى والنتائج المهمة التي =

لا يركز النقاش أعلاه إلا على نوع واحد من أسباب تفضيلات تبعية القائمة (بما يرتبط بصلة مباشرة بِفعل الاختيار)، على أنه قد توجد أسباب أخرى لمثل هذه التبعية[29]. وقد تأتي إحدى الروابط من القيمة التي نضعها على استقلالنا الذاتي وحرية قراراتنا[30]. وقد لا يقتصر تقديرنا على البديل الذي نختاره في نهاية

= توصل إليها كاهنمان وتفيرسكي. انظر: Daniel Kahneman and Amos Tversky, «Choices, Values and Frames,» *American Psychologist*, vol. 39 (1984), pp. 341-350.

لكن هاتين المشكلتين متباينتان تمامًا. وينشأ تأثير «التأطير» عند تقديم القرار نفسه جوهريًا بسبل شتى، بينما ما ندرسه هنا هو اختلاف حقيقي لمشكلة القرار، عندما يؤدي تغيير القائمة التي يجري الاختيار منها إلى إحداث فارق مادي. لا يوجد عدم اتساق هنا، إنما تبعية قائمة التصنيف التراتبي للتفضيل. انظر: Amartya K. Sen, «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521.

(29) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Internal Consistency,» pp. 495-521.

(30) تحتل أهمية الاستقلال وحرية الاختيار موقعًا مركزيًا للأخلاق، وذات صلة محتملة كبيرة باقتصاد الرفاه (على الرغم من أن اقتصاد الرفاه القياسي يميل غالبًا إلى تجنب هذا الاعتبار). عن هذه المسألة؛ انظر من بين مساهمات أخرى: Sen: *Collective Choice*; «Liberty,» pp. 5-28; «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29, and *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press, 1992); Nozick, *Anarchy*; Patrick Suppes, «Maximizing Freedom of Decision: An Axiomatic Approach,» in: George R. Feiwel, ed., *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy* (London: Macmillan; New York University Press, 1987), pp. 243-254; Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356; Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981); *The Economics of Rights, Co-operation and Welfare* (Oxford: Blackwell, 1986), and «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 4 (December 1993), pp. 1947-1962; John Roemer: *A General Theory of Exploitation and Class* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), and *Theories of Distributive Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996); Suzumura, *Rational Choice*; Hammond, pp. 405-434; G. A. Cohen, «Equality of What? On Welfare, Goods and Capabilities,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 357-382; Prasanta K. Pattanaik and Yongsheng Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms of Freedom of Choice,» *Recherches économiques de Louvian*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 383-390; Erik Schokkaert and Luc van Ootegem, «Sen's Concept of the Living Standard Applied to the Belgian Unemployed,» *Recherches économiques de Louvian*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 429-450; Hillel Steiner, «Putting Rights in Their Place: An Appraisal of A. Sen's Work on Rights,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 391-408; Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178; Heap [et al.], *The Theory*; James Foster, «Notes on Effective Freedom,» (Paper Presented at the Stanford Workshop on Economic Theories of Inequality, Sponsored by the Mac-Arthur Foundation, March 11-13, 1993; Mimeographed, Vanderbilt University, 1993); Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 1993); Martin van Hees, *Rights, Liberalism and Social Choice* (The Hague: CIP-Gegevens Koninklijke Bibliotheek, 1994); Kenneth J. Arrow, «A Note on Freedom and Flexibility,» in: Kaushik Basu, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995); Philippe van Parijs, = *Real Freedom for All: What (If Anything) Can Justify Capitalism?* (Oxford: Oxford University Press,

الأمر، إنما يمتد ليشمل أيضًا المجموعة التي يمكننا ممارسة الاختيار منها. عند تقدير «استقلال» شخص، لا يكفي أن نهتم فقط بما إذا كان يحصل على ما سيختار إذا أتيحت له فرصة الاختيار؛ ومن المهم أيضًا أن يستطيع الاختيار بنفسه فعلًا(31).

إضافة إلى ذلك، عندما تكون معرفتنا محدودة، يمكن أن تتسم القائمة بالأهمية المعرفية، ويمكننا أن «نتعلم» ما يحدث من القائمة التي نحن في صددها. على سبيل المثال، إذا دعاك أحد معارفك إلى تناول الشاي (t)، فإنك قد تقبل الدعوة بدلًا من الذهاب إلى المنزل (O)، أي إنك تنتقي t من الاختيار بين [t, O]، بيد أنك ترفض الدعوة إذا قدم لك هذا الشخص المعرفة الذي لا تعرفه جيدًا، قائمة أوسع: إما أن تتناول الشاي معه، أو تتعاطى معه الهيروبين والكوكايين (h)، أي إنك يمكن أن تنتقي O، وترفض t، من المجموعة الأكبر {t, h, O}. إن التوسع في القائمة المقدمة من هذا الشخص المعرفة قد تنبئك عن نوع هذا الشخص، ما قد يؤثر في قرارك حتى في تناول الشاي معه(32).

يمكن العثور على مثال من نوع مختلف لاستخدام القوائم المعرفية في مجال استعمال الشخص للقائمة خاصته للحكم على الفرص التي قد يتخذ فيها الآخرون سلوكًا مماثلًا. عند تفسير السلوك «الفاسد» في الأعمال التجارية والسياسية في إيطاليا، كانت الذريعة المتكررة هي: «لم أفعل بذلك بمفردي». يمكن أن يقاوم شخص اغتنام فرصة فريدة من نوعها لتحطيم رمز أخلاقي ضمني، ومع ذلك يظل يرغب كثيرًا في تحطيم ذلك الرمز إذا وجد عددًا من مثل تلك الفرص، في شأن تعليل غير المباشر من المتوقع أن يصبح الابتعاد أكثر «اعتيادًا»(33). وبالمثل، يمكن

1995), and Clemens Puppe, «An Axiomatic Approach to «Preference for Freedom of Choice».» *Journal of*= *Economic Theory*, vol. 68 (1996), pp. 174-199.

(31) يمكننا، على سبيل المثال، النظر في نظام سلطوي للتخصيص يحاكي بالكامل ما سيحققه - من حيث إنتاج السلع، والتوزيع، والاستهلاك - نظام لامركزي يتمتع بحرية الاختيار. وحتى إن وُجد بالفعل مثل هذا البديل الاجتماعي السلطوي، فلا يحتاج إلى الحكم عليه بأن جودته بمثل جودة نظام يسمح للأفراد بالاختيار؛ ذلك أن ممارسة حرية الاختيار يمكن أن تمثل أهمية في ذاتها.

(32) Sen, «Internal Consistency,» pp. 495-521.

(33) عن هذه المسألة، والمسائل ذات الصلة، انظر: Roma Camera Dei Deputati, *Economica e Criminalità, the Report of the Italian Parliament's Anti Mafia Commission*, Chaired by Luciano Violante (Roma: Camera dei deputati, 1993).

أن يرفض شخص اغتنام فرصة فريدة من نوعها لـ «عبور الخط الفاصل»، على الرغم من أنه قد لا يتردد في القيام بذلك العبور إذا كان يتوقع أن يقوم الآخرون بالأمر نفسه. إذا لم تكن توجد إلا فرصة واحدة x_1 لعبور الخط الفاصل، يمكن أن يمتنع الشخص عن اقتناصها (مع معرفته أنه سيكون بمفرده وهو يفعل ذلك)، ومع ذلك يمكنه أن يختار تلك الفرصة x_1 إذا وجدت فرص أخرى x_2 ...إلخ (من المتوقع أن يغتنمها آخرون).

يتضح نوع آخر من الصلة المعرفية للقائمة من طريق ناخب «معتدل» يميل إلى اختيار مرشح أوسط من بين المرشحين الآخرين؛ على سبيل المثال، بديل «أوسط» وفقًا لتصنيف تراتبي واضح سياسيًا (مثل «النزعة المحافظة نسبيًا»). ويمكن أن يمنح نطاق الخيارات المطروحة في القائمة، الشخص «قراءة» الخيارات السياسية الحقيقية في البلد في ذلك الوقت، وبالتالي قد يعكس اختيار القائمة التابعة لمرشح «معتدل» تلك القراءة الإبيستمية(34).

مجددًا، قد يكون من المغري الاعتقاد أن انتهاك «شروط الاتساق» القياسية (مثل بديهية التفضيل المستبان الضعيفة) يمكن إزالته من مسار إعادة تعريف ملائمة. على سبيل المثال، من مسار تعريف بديل ما من زاوية اختيار فاكهة من مجموعة ما. يمكن اعتبار البديل m^1/S، أي أخذ m^1 من المجموعة S بديلًا مختلفًا من m^1/T، أي أخذ m^1 من المجموعة T. لكن ذلك من شأنه أن يجعل جميع شروط القائمة الداخلية - مثل بديهية التفضيل المستبان الضعيفة، و بديهية التفضيل المستبان القوية، وα، وτ، ...إلخ - فارغة، حيث لا تملك قوة صارمة إلا عندما يمكن انتقاء البديل «نفسه» من فئتين مختلفتين - وتحديدًا ما يُستبعد من إعادة التوصيف هذه. وبالمثل، إذا حاولنا تطبيق شروط مثل بديهية التفضيل

---

(34) لاحظ كولم أن اختيار «الأوسط» ينتهك بعض شروط الاتساق، انظر: Serge Kolm, «Rational Normative Economics vs. «Social Welfare» and Social Choice,» *European Economic Review*, vol. 38 (1994), pp. 721-730.

قدم غايرتنر وزو دراسة واسعة النطاق لمثل هذا السلوك، واشتقاقًا بدهيًا لاختيار بديل أوسط. انظر: Wulf Gaertner and Yongsheng Xu, «On Rationalizability of Choice Functions: A Characterization of the Median» (Mimeographed, Harvard University, 1995.).

للاطلاع على أمثلة أخرى عن الاستخدام المعرفي للقائمة المطروحة، انظر: R. Duncan Luce and Howard Raiffa, *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey* (New York: Wiley, 1957).

المستبان الضعيفة، وبديهية التفضيل المستبان القوية، و α ...إلخ، على بدائل مُعرفة كمخصصات كاملة من السلع لكل فرد في المجتمع، فإن هذه الشروط تؤدي إلى تقليص حاد في قوة التميز، نظرًا إلى ميل كل خيار إلى أن يصبح بديلًا فريدًا. وسيعتمد الكثير على الأوضاع المحددة. (في الواقع، عند مناقشة مشكلة الاختيار عند فريش في المبحث التالي، درست حالة ينجح فيها بشكل جيد مسار إعادة تعريف البدائل من حيث المخصصات الكاملة). وما لا يثير الدهشة، توظيف صامويلسون وغيره شروطهم لاتساق الاختيار[35]، بشكل عام، من خلال تعريف «بديل ما» لاختيار شخص بأنه سلة السلع الخاصة به (بشكل مستقل عن القائمة الشاملة ومخصصات كل شخص آخر في المجتمع). وفي هذا النموذج، استُخدمت هذه الشروط، مع كثير من القوة والمكسب، سواء في نظرية المستهلك أم للحصول على نتائج في نظرية التوازن العام أيضًا[36].

تطرح أنواع التأثيرات التي نتناولها هنا في الدراسة، الحاجة إلى الحد من نطاق انطباق تلك الشروط. لكننا يجب أن ننظر أيضًا في نوع مختلف من الحجج التي تقول إن تبعية القائمة، بينما قد تحدث وقد تمثل أهمية لبعض المشكلات (مثل أحكام «الاختيار الاجتماعي»)، فإن الفرد القائم بالاختيار لا يحتاج بالفعل إلى القلق في شأن هذا الموضوع، نظرًا إلى أنه غير ذي صلة بقراراته. ويمكن القول إن تبعية القائمة لا يمكن أن تؤثر في شكل تعظيم السلوك لفرد ما، ذلك أن الفرد ليس عليه أن يختار القائمة التي يمكنه اختيار بديل منها. وبهذه الرؤية، قد تكون تبعية القائمة صحيحة، لكنها غير ذات صلة بمشكلة الاختيار الفردي، نظرًا إلى أن الشخص يواجه دومًا اختيارًا من قائمة ما، وليس مضطرًا للاختيار بين القوائم.

هذا الخط من الحجج خاطئ لسببين متباينين. **أولًا**، لدينا الفرصة لعمل

---

(35) Samuelson, «A Note».

(36) انظر على سبيل المثال: Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947); Debreu, *Theory of Value*, and Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis*, Mathematical Economics Texts; 6 (San Francisco: Holden-Day, 1971).

أعيد نشره في: Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

الاختيارات التي تؤثر في اختياراتنا المستقبلية (أو القوائم المستقبلية)، وبالطبع درست الأدبيات التي تدور حول «تفضيل المرونة»[37] مثل تلك الاختيارات فحسب على نطاق واسع. إننا لا نعيش في عالم «الاختيار دفعة واحدة». وطرح كربس تحليلات تنويرية[38] في شأن تفضيل المرونة عند الاختيار بين قوائم مستقبلية[39]. وتتسم مثل هذه المسائل بالأهمية في الاختيار الاستراتيجي بكثير من المباريات أيضًا، وسننظر في مثال لذلك هنا (في المبحث الرابع).

ثانيًا؛ لا تقتصر المسألة على ما إذا كان القائم بالاختيار عليه هو نفسه أن «يفعل شيئًا» في شأن تبعية القائمة، وإنما إذا كان يتعين إدراج إمكان تبعية القائمة عند دراسة سلوك الاختيار. إنه العالِم السلوكي الذي يتعين عليه النظر في مدى اختلاف اختيارات الشخص مع التعديلات في القائمة، ولا سيما إذا كان يمكن استخدام علاقة تفضيل ثنائية مقبولة للتنبؤ باختيارات ذلك الشخص بناء على قوائم مختلفة. تكمن المسألة في أنه حتى عندما تكون ثمة مجموعة اختيار (أو قائمة) S، فإن طبيعة القائمة يمكن أن تؤثر في التصنيف التراتبي لبدائل x في S؛ وهذه العلاقة ذات صلة مباشرة بفهم سلوك الاختيار والتنبؤ به[40].

---

(37) انظر: Tjalling C. Koopmans, «On Flexibility of Future Preference,» in: Maynard W. Shelley and Glenn L. Bryan, eds., *Human Judgments and Optimality* (New York: Wiley, 1964), and David M. Kreps, «A Representation Theorem for «Preference for Flexibility»,» *Econometrica*, vol. 47, no. 3 (May 1979), pp. 565-577.

(38) Kreps: «A Representation,» and pp. 565-577, and *Notes on the Theory*.

(39) يُعد تحليل كربس حاسمًا تمامًا في الحالة التي تتعلق فيها المسألة المهيمنة بالنتائج فحسب، وذلك عندما يجب أن يضع تقويم النتائج في الحسبان عدم يقينية ميولات المرء في المستقبل. ويمكن أن يمتد هذا التحليل ليشمل الأهمية التي يمكن أن يلحقها المرء بحرية الاختيار ومسؤولياتها. في محاضرة أرو، التي ألقيتها في جامعة ستانفورد في عام 1991، كي تُنشر (في نهاية الأمر)، هناك محاولة لإدراج المنظورين: (**أولًا**) تقويم خيار – قيمة النتائج، و(**ثانيًا**) تقويم سيرورة الاختيار، ومنها حرية الاختيار. انظر أيضًا، من بين تحليلات أخرى: Amartya K. Sen: *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), and «Welfare, Preference,» pp. 15-29; Suppes, pp. 243-254; Pattanaik and Xu, pp. 383-390; Foster, «Notes;» Arrow, «A Note,» and Puppe, «An Axiomatic Approach,» pp. 174-199.

(40) لدى النظر في أهمية الحرية، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن القائم بالاختيار يمكن أن يتعامل بقوة أحيانًا تجاه طبيعة القائمة نفسها. فإذا قررنا، على سبيل المثال، أن حريتنا في الاختيار تتقلص عمدًا من خلال «سلطة» ما (مثلًا، بمنعنا من قراءة الصحف التي لا توافق عليها تلك السلطة)، فإن ردة فعلنا قد تتمثل في عمل اختيارات في الاتجاه «المضاد» (مثلًا، عدم قراءة الصحيفة المفضلة لتلك السلطة، حتى إن لم يكن لدينا، على خلاف ذلك، أي اعتراض على قراءتها).

يمكن تعريف استقلال القائمة، كسمة منهجية للتفضيل، من زاوية R^S بالطريقة التالية.

تفضيل القائمة المستقلة: توجد علاقة ثنائية R^X مُعرفة على المجموعة الكلية X حيث إن لكل $S \subseteq X$، فإن R^S هي تحديدًا «قصر» R^X على تلك المجموعة S:

$$R^S = R^X|^S. \qquad (4.3)$$

إن شرط استقلال القائمة هو افتراض تقليدي - ضمني عادة - في نظرية المنفعة العامة ونظرية الاختيار. وبلغة بورباكي، فإن R^S هي ببساطة «مُحدثة من طريق» ترتيب كلي R^X، وR^X هي «امتداد» لـ R^S فيX[41]. وهذه العلاقة تُفترض ضمنًا عند تعريف دالّة منفعة U(x) على صيرورة الذروة x فحسب، وفقًا للممارسة التقليدية.[42]

سأنظر، في ما يأتي، في دوال الاختيار المرتكزة على الأمثَلة، أي بمعنى اختيار عنصر من المجموعة الأمثل B (S, R) (أي، اختيار عنصر «أفضل») من كل مجموعة القائمة S، وفقًا لعلاقة تفضيل ضعيفة R (تُفسر على أنها «مُفضلة أو حيادية»)، والتي تُصنِف مجموعة البدائل المتاحة X التي تُعد كل «قائمة» S منها بمثابة مجموعة فرعية غير فارغة[43].

---

(41) Bourbaki, *Theory*, p. 136.

(42) عند وجود تفضيل يعتمد على القائمة، فإن شكلًا مختلفًا من القائمة قد يبدو، من طريق الخطأ، أنه تغيير للتفضيل. وعلى الرغم من أن بيكر نفسه يميل إلى التجريد في علاقات التفضيل التي تعتمد على القائمة، فإن الملاحظة الواردة أعلاه تتفق عمومًا وأهمية تشخيص غاري بيكر كثيرًا من حالات تغيير التفضيل الظاهر، التي هي ليست شيئًا من هذا النوع، وتنشأ من عدم ملاءمة توصيف التفضيل. انظر:

Gary S. Becker, *The Economic Approach to Human Behavior* (Chicago; London: University of Chicago Press, 1976).

انظر على سبيل المثال: John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939); Samuelson, *Foundations*; Debreu, *Theory of Value*, and Arrow and Hahn, *General Competitive*.

(43) بالنسبة إلى مجموعة محدودة من البدائل (مفترضة في هذه الورقة البحثية)، مطلوب أن تكون R كاملة، ودورية، ومنعكسة لكي توجد مجموعة B (S, R) غير فارغة لكل مجموعة فرعية S. انظر:

Sen, *Collective Choice*, Lemma 1*1.

يمكن تخفيف هذه الشروط، ولا سيما شرط الاكتمال، إذا استخدمنا «التعظيم» بدلًا من الأمثلة (انظر المبحث السادس).

$$B(S, R) = [x|x \in S \ \& \text{ for all } y \in S: xRy]. \quad (5.3)$$

بينما تحدد الدالّة (4.3) تفضيل القائمة المستقلة، مع اعتبار أن التفضيل بدائي، فإنه توجد مشكلة تحليلية مختلفة لتوصيف دالّة اختيار القائمة المستقلة. ومن أجل ذلك، من الملائم تعريف علاقة «التفضيل المستبان» R_c^S لدالّة اختيار C(S) على قائمة معطاة S. وعلى الرغم من أن علاقة التفضيل المستبان R_c يجري تعريفها قياسيًا من دون تقييد مراقبة الاختيار لمجموعة بعينها S فحسب(44)، فمن الممكن بطبيعة الحال النظر في التفضيل المستبان R_c^S لقائمة بعينها S.

التفضيل المستبان لقائمة بعينها: لأي x وy في X، وأي $S \subseteq X$، فإن

$$x R_c^S y \Leftrightarrow [x \in C(S) \ \& \ y \in S]. \quad (6.3)$$

من الواضح أنه قد يوجد ميل إلى عدم الاكتمال إلى حد كبير في العلاقة R_c^S لأي S، ما دام أي بديلين غير مختارين في S لن يُصنفا تراتبيًا في مواجهة بعضهما بعضًا؛ علينا أن نضع في الحسبان هذه الحقيقة الأساسية عند استخدام R_c^S.

يمكن الآن تعريف القائمة المستقلة للاختيار من حيث كونها R_o قانونية وذات قائمة مستقلة، لا تتغير عبر مجموعات الخيار، حيث يمكننا أن نشرح الاختيارات عبر كل قائمة.

دالّة الاختيار ذات القائمة المستقلة: توجد علاقة ثنائية R_o عبر X حيث لكل $S \subseteq X$:

(1.7.3) لكل x، y في $S: xR_c^S y$ يستلزم $xR_o y$؛

(2.7.3) $C(S) = B(S, R_o)$

كيف يرتبط استقلال قائمة الاختيار باستقلال قائمة التفضيل؟ إذا جرى تعريف التفضيل ببساطة باعتباره «التفضيل المستبان»، يبدو واضحًا عدم وجود فجوة بين الاثنين، مع معرفة المنهج البنائي لكل من الدالّة (1.7.3) والدالّة

(44) انظر على سبيل المثال: Samuelson, «A Note,» and Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica* (New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959), pp. 121-127.

(2.7.3). لكنها مسألة تافهة، نظرًا إلى أن «التفضيل المستبان» ليس سوى انعكاس للاختيار نفسه، ولا يعطي أي دور حقيقي للاستخدام الواعي للتفضيل. للنظر في مشكلة غير تافهة، لنأخذ شخصًا يتخذ قرارات مُثلى واعية على أساس تفضيل إمكاني لقائمة تابعة R^S، وتُعطى دالّة الاختيار الناجمة عن ذلك على النحو التالي $C(S) = B(S, R^S)$. وعندئذ لن يتطابق بالضرورة استقلال القائمة لـ R^S ولـ $C(S)$.

على أن العلاقة التالية ستظل قائمة، حيث تبقى دلالة R^x كما هي في الدالة (4.3) وتبقى دلالة R_o كما هي في الدالّة (1.7.3) والدالّة (2.7.3)، عند استيفاء شروطهما على الترتيب. لنأخذ كلًا من R^x و R_o باعتبارها كاملة، ولادورية، وانعكاسية الترتيب.

المبرهنة (1.3): استقلال قائمة التفضيل يستلزم استقلال قائمة دالّة الاختيار المولدة، لكن استقلال قائمة دالّة الاختيار لا يستلزم بالضرورة استقلال قائمة التفضيل التي ولدت دالّة الاختيار هذه.

يمكن الاطلاع على إثبات هذه المبرهنة في الملحق.

يمكن رؤية أن استقلال قائمة دالّة الاختيار لا يختلف فعليًا عن ثنائية دالّة الاختيار. وثنائية دالّة الاختيار هي الشرط الذي يضمن أن لكل مجموعة S مُختارة من C(S) هي تحديدًا ما يمكن اختياره إذا جرى انتقاء أفضل عناصر S باستخدام الترتيب المُعطى بوساطة علاقة التفضيل المستبان R_c لدالّة الاختيار ككل[45].

التفضيل المستبان الضعيف: لكل x، y في X:

$$xR_cy \Leftrightarrow [\text{for some } S: x \in C(S) \ \&\ y \in S] \qquad (8.3)$$

ثنائية دالّة الاختيار: دالّة الاختيار تكون ثنائية إذا كان فقط، لكل S:

$$C(S) = B(S, R_c) \qquad (9.3)$$

نُقدم الآن نتيجة مكافئة (للاطلاع على الإثبات، انظر الملحق).

المبرهنة (2.3): دالّة الاختيار تكون ثنائية إذا كانت مستقلة عن القائمة فقط.

---

(45) انظر: Sen, «Choice Functions,» pp. 307-317; Herzberger, pp. 187-237, and Suzumura, *Rational Choice*.

يتيح لنا ذلك الحصول على النتيجة التالية، في ضوء الخاصية المعروفة أن دالّة اختيار كاملة من خلال مجموعة منتهية X (مُعرفة على جميع المجموعات الفرعية غير الفارغة) تكون ثنائية إذا كانت فقط، تفي بالخاصيتين α و τ(46).

المبرهنة (3.3): دالّة الاختيار الكاملة على مجموعة منتهية X، يكون لها تفضيل منكشف لقائمة مستقلة إذا كانت فقط، تستوفي الخاصيتين α وτ.

في الواقع، يمكن فهم الثنائية بدهيًا كشرط لتعظيم القائمة المستقلة. ويمكن بوضوح إظهار أن الاختيار من أي قائمة يمكن، بطبيعة الحال، أن يستند إلى الأمثَلة وفقًا لعلاقة تفضيل تضم التفضيل المستبان من خلال تلك القائمة. ما يفعله استقلال القائمة هو تأكيد أن العلاقة الثنائية الكبرى R_c يمكن أن «تستحوذ على» جميع التفضيلات المستبانة الضعيفة المختلفة في قائمة معينة، وتظل تعمل على توليد كامل دالّة الاختيار تلك، وتكون متولدة منها تحديدًا.

---

(46) يمكن إنشاء تناظرات مماثلة بنتائج ذات صلة، في الاختيار الشخصي والاجتماعي. انظر: Sen, «Choice Functions,» pp. 307-317.

على سبيل المثال، من بين مساهمات أخرى: Hansson: «Fundamental Axioms,» pp. 423-442, and «Choice Structures,» pp. 443-458; John S. Chipman [et al.], eds., *Preference, Utility and Demand* (New York: Harcourt, 1971); Prasanta K. Pattanaik, *Voting and Collective Choice; Some Aspects of the Theory of Group Decision-Making* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1971); Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Herzberger, pp. 187-237; Plott, pp. 1075-1091; Donald J. Brown, «An Approximate Solution to Arrow's Problem,» *Journal of Economic Theory*, vol. 9, no. 4 (December 1974), pp. 375-383; Stig Kanger, «Choice Based on Preference» (Mimeographed, University of Uppsala, [1975]); Douglas H. Blair [et al.], «Impossibility Theorems without Collective Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 3 (December 1976), pp. 361-379; Julian H. Blau and Rajat Deb, «Social Decision Functions and Veto,» *Econometrica*, vol. 45, no. 4 (May 1977), pp. 871-879; Amartya K. Sen, «Social Choice Theory: A Re-Examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89;

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

وانظر: Aizerman and Malishevski, pp. 1030-1040; Douglas H. Blair and Robert A. Pollak, «Acyclic Collective Choice Rules,» *Econometrica*, vol. 50, no. 4 (July 1982), pp. 931-944; Deb, «Binariness;» Prasanta K. Pattanaik and Maurice Salles, eds., *Social Choice and Welfare*, Contributions to Economic Analysis; 145 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983); David Kelsey: «Acyclic Choice without the Pareto Principle,» *Review of Economic Studies*, vol. 51, no. 4 (October 1985), pp. 693-699; Moulin, «Choice Functions,» pp. 147-160; Thomas Schwartz, *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986); Julian H. Blau and Donald J. Brown, «The Structure of Neutral Monotonic Social Functions,» *Social Choice and Welfare*, vol. 6 (1989), pp. 51-61, and Aizerman and Aleskerov, *Theory.*

4. المسؤولية بالوكالة والأعراف والنُبل الاستراتيجي

يمكن أن تتخذ المسؤولية المرتبطة بِفِعل الاختيار عددًا من الأشكال المختلفة؛ إذ قد تكون «ثقيلة» بوجه خاص، عندما يتعين على الشخص التصرف نيابة عن الآخرين، بصفته وكيلًا. وبقدر ما يمكن تجنب الاختيار من حيوات الآخرين، هناك كثيرون يفضلون ذلك. لا يوجد شيء «غير عقلاني» أو «متناقض»، بوجه خاص، في شأن مثل هذا التفضيل لتجنب أفعال اختيار بعينها (تؤثر في حيوات الآخرين)، لكن يمكن أن تنحو سيرورته بخلاف الصيغ القياسية لمسلّمات الاختيار العقلاني، في ظل وجود عدم اليقين.

يمكن توضيح النقطة العامة المتعلقة بأهمية أدوار الاختيار بالوكالة من خلال الحالة التي نوقشت في سياق استعراض العقلانية في ظل عدم اليقين[47]. ففي منطقة ريفية نائية في الصين، كان لدى الدكتور تشانغ عبوة دواء واحدة، لكنه واجه طفلين مصابين بمرض مميت؛ ويمكن إنقاذ أحدهما فقط، وليس كليهما، بعبوة الدواء تلك. يعتقد الدكتور تشانغ أن الدواء، إذا أُعطي للطفل المريض «أ»، سينقذ حياته باحتمال أعلى قليلًا من احتمال إنقاذ حياة الطفل «ب» إذا أعطي له (مثلًا، احتمال الشفاء بنسبة 91 في المئة للطفل «أ» وفقًا للإحصاءات الطبية القياسية، و90 في المئة للطفل «ب»). إذا كان يتعين على الدكتور تشانغ إعطاء الدواء لواحد منهما (مع اليقين)، فإنه قد يُفضل إعطاءه إلى الطفل «أ»، نظرًا إلى أن فرصته في الشفاء أفضل. بيد أنه قد يُفضل أكثر ألا يتخذ قرارًا من شأنه عدم إعطاء الدواء اللازم للحياة لأحد الطفلين. يمكن أن يختار الدكتور تشانغ آلية احتمالية (مع أو من دون محاباة قليلة للطفل «أ» عند تحديد الاحتمالات)، إما لأنه يرى أن حرمان الطفل «ب» من الدواء بالكامل هو أمر غير عادل (نظرًا إلى أن للطفل «ب» فرصة ممتازة للشفاء أيضًا إذا تناول الدواء)، أو لمجرد أنه يرغب في تجنب «دور الإله» (في تحديد من يمكن أن يعيش ومن يجب أن يموت). وفي كلتا الحالتين، فإن فِعل اختيار إعطاء الدواء لأحدهما بالتأكيد وحرمان الآخر، هو ما يمكن أن يرغب الدكتور تشانغ في تجنبه.

---

(47) Amartya K. Sen, «Rationality and Uncertainty,» *Theory and Decision*, vol. 18 (1985), pp. 109-127.

من شأن سلوك الاختيار هذا أن ينتهك «مبدأ الشيء المؤكد» وإطار نظرية المنفعة المتوقعة، الذي سيتطلب أنه إذا كان إعطاء الدواء إلى الطفل «أ» مُفضلًا على إعطائه إلى الطفل «ب»، إذًا يجب أن يكون إعطاؤه إلى الطفل «أ» مُفضلًا على أي حظ بين الاثنين.[48] ويمكن منع انتهاك مسلّمات «المنفعة المتوقعة» بإعادة تعريف الخيارات بعبارات أكثر شمولًا، من خلال إدراج أفعال الاختيار وسيروراته؛ على سبيل المثال، يجب عدم النظر إلى نتيجة حصول الطفل «أ» على الدواء عبر الحظ باعتبارها نفس نتيجة قيام الدكتور تشانغ بإعطاء الدواء ببساطة إلى الطفل «أ». لكن ذلك سيكون على حساب جعل بديهيات المنفعة المتوقعة مستوفاة بوضوح (أو غير منتهكة)، الأمر الذي يفضي إلى سلب النظرية الكثير من مضمونها العملياتي. ومع ذلك، فإن الدكتور تشانغ قد يكون مُعظّمًا لدالّة موضوعية، يسهل تبيانها، تتسم بالحساسية لعدم جاذبية الحاجة إلى إجراء أنواع معينة من الاختيارات والاضطلاع بالمسؤوليات المرتبطة بها. مجددًا، إن المسألة العامة هي تكييف بروز فِعل الاختيار في عملية صنع القرار.

يمكن أن تؤثر المسؤولية بالوكالة في سلوك الاختيار، لا من خلال تفضيل تجنبه كلما أمكن (كما في حالة الدكتور تشانغ)، إنما أيضًا من خلال طبيعة الاختيارات التي تُجرى عند الاضطلاع بالمسؤولية. ناقش راغنار فريش - الذي أُلقيت هذه المحاضرة في ذكراه - أثر المسؤولية بعيد الأمد عندما يُكلف المرء باتخاذ الفِعل نيابة عن الآخرين[49]، وقد أوضح وجهة نظره بتقديم مثال.

---

(48) انظر النقاش الوارد عن أنواع أخرى من الحالات التي يمكن أن تنتهك بشكل معقول بديهيات المنفعة المتوقعة. انظر: المصدر نفسه. انظر أيضًا: Mark Machina, «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?,» *Journal of Mathematical Psychology*, vol. 24 (1981), pp.163-175, and Paul Anand, *Foundations of Rational Choice under Risk* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993).

المسألة هنا لا تتعلق كثيرًا بالجدال ضد نظرية «المنفعة المتوقعة» بشكل عام؛ ولا أعرف أي نظرية أخرى تفعل ذلك، في المجمل، في مجموعة واسعة التنوع من الأوضاع. إنها مسألة تتعلق أكثر بمعرفة ما الحدود، ولما تنشأ.

(49) كان فريش معنيًا بوجه خاص بقرارات سياسة المجتمع التي يتخذها الخبراء، واهتم في هذا السياق بـ «التعاون بين الساسة وخبراء الاقتصاد القياسي». انظر: Ragnar Frisch: «Cooperation between Politicians and Econometricians on the Formalization of Political Preferences,» (The Federation of Swedish Industries, 1971), and «Sommerbeid Mellom Politikere og Okonometrikere on Formuleringen av Politiske Preferenser,» *Socialokonomen*, vol. 25 (1971), pp. 3-11,

أعيد طبعه في: Ragnar Frisch, *Economic Planning Studies* (Dordrecht: Reidel, 1976).

لنفترض أنني وزوجتي تناولنا العشاء وحدنا كما نفعل عادة. واشترينا قطعتين من الكعك للتحلية. كانت القطعتان مختلفتين تمامًا، لكن كلتيهما جيدة ومرتفعة الثمن – وفقًا لمقياسنا. قدمت إلي زوجتي الصينية، لكي أتناول قطعة. فما أفعل؟ بالنظر إلى دالّة المنفعة الكلية الخاصة بي، وجدتني أرغب بشدة في التهام قطعة بعينها. سأطرح أن هذه الملاحظة الداخلية غير ذات صلة تمامًا بمشكلة الاختيار التي أواجهها. أما المشكلة ذات الصلة بالفعل، فهي: أي قطعة تفضلها زوجتي من القطعتين؟ إذا عرفت، لكان الوضع سهلًا. وعندئذ كنت لأقول «نعم، شكرًا» وأتناول القطعة الأخرى، أي القطعة التي تقع في مرتبة الأولوية الثانية عند زوجتي[50].

من المهم، في هذا السياق، ملاحظة أن توصيف فريش للمشكلة ليس توصيفًا لتعظيم دالّة منفعة شخصية مركّبة، من شأنها تضمينه إيثاره الآخرين[51]. بل يظل رفاه الشخص الآخر مسألة منفصلة، حيث يتعين، إضافة إلى ذلك، ملاحظة مدى دخوله إلى ما يسميه فريش «دالّة المنفعة الكلية خاصتي»[52].

هناك جانب من ملاحظة فريش المثيرة للاهتمام، وتتطلب اهتمامًا خاصًّا في السياق الحالي. لنفترض أن دالّة المنفعة عند فريش، كما يراها، تصنف الكعكة x في مرتبة أعلى من الكعكة الأخرى y ، ويعتقد أيضًا أن زوجته ستسعد هي الأخرى

---

(50) هذه الترجمة لمقطع من: Frisch, «Sommerbeid Mellom Politikere,» pp. 3-11, في ورقته الأخيرة، قام بها لواف بييرخولت (Loav Bjerkholt)، وظهرت في: Loav Bjerkholt, «Ragnar Frisch: The Originator of Econometrics» (Mimeographed, 1994)، ويقتبسها كمثال على إعادة نظر فريش لاهتمامه المبكر في تحليل المنفعة. وقد أرسل لي ليف يوهانسن (Leif Johansen) ترجمة سابقة لذلك المقطع، ولفتني من خلال اتصاله الشخصي عن هذا الموضوع إلى رفض فريش فرضية سلوك المصلحة الشخصية الذي يُفترض قياسيًا في الاقتصاد الحديث (يوهانسن مُعلقًا على: Sen, «Behaviour,» pp. 241-259. انظر أيضًا تحليل يوهانسن لهذه المسائل في: Leif Johansen, «The Theory of Public Goods: Misplaced Emphasis,» *Journal of Public Economics*, vol. 7 (1977), pp. 147-152.

(51) كما في: Becker, *The Economic Approach*.

(52) من زاوية التباين الوارد في: Sen, «Rational Fools,» pp. 317-344. فإن هذه حالة تضم «الالتزام» لا مجرد «التعاطف». وفي حين لا نبحث هذا التباين الجوهري في هذه الورقة التي تُعنى أكثر بالبنية الشكلية لدوال الاختيار (والدور الخاص لفِعل الاختيار)، فإنه يتمتع بقدر كبير من الدلالة التفسيرية، من حيث إن الإيثار من خلال التعاطف هو في نهاية الأمر خير المصلحة الذاتية، بينما قد يتطلب القيام بأشياء من أجل الآخرين، من خلال الالتزام، «التضحية بمصلحة كبيرة ومهمة من جانب المرء»، كما وضع آدم سميث الأمر عند تمييز «الكرم» عن «التعاطف». انظر: Smith, *The Theory*, p. 191.

بالكعكة x أكثر من الكعكة y. يجادل فريش أنه سيختار عندئذ الكعكة y بالتأكيد، في ظل اختيار بين مجموعة تضم تحديدًا قطعة واحدة من كل نوع من الكعك. إذا كانت توجد، من ناحية أخرى، قطعتان من كل نوع من الكعك، فمن المفترض عندئذ أن فريش سيختار الكعكة التي يحبها أكثر، أي الكعكة x، ما دام ذلك سيترك لزوجته خيار الحصول على نوعها المُفضل x من الكعك. لذا، عند مستوى بسيط من ترتيب الكعك، قد يبدو هذا النوع من سلوك الاختيار معتمدًا على القائمة، وينتهك بوجه خاص اتساق التقليص الأساس (الخاصية α).

مع ذلك، يمكن القول إنه لا يوجد أي انتهاك حقيقي لتفضيلات القائمة المستقلة هنا، شرط عدم توصيف النتائج من زاوية ما انتقاه راغنار فريش فحسب، وإنما من خلال تقويم أكثر اكتمالًا للنتائج الكلية على الترتيب، ولا سيما استهلاك كليهما. إذا اختار فريش الكعكة x «المفضلة» من مجموعة أصغر تضم قطعة واحدة من كل نوع من نوعي الكعك، إذًا فهو يختار في الواقع الكعكة x لنفسه والكعكة y لزوجته، بينما في حالة وجود مجموعة أكبر تضم أكثر من قطعة كعك واحدة من كل نوع، فإنه عندما يختار الكعكة x، يتيح استهلاك كل منهما للكعكة «المفضلة» من نوع الكعكة x.

في هذه الصيغة الناتجة الأوسع نطاقًا، يجري إضفاء طابع عقلاني على اختياري فريش في ترتيب لتفضيل قائمة مستقلة واحدة. هناك، من حيث المبدأ، خيار مشابه لتفسير أوسع نطاقًا في الحالات الأخرى التي نوقشت في وقت سابق (مثل قصة مقعد الحديقة) بين (**أولًا**) اختيار الخيارات الشخصية من قائمة تابعة، و(**ثانيًا**) اختيار عواقب أوسع نطاقًا من قائمة مستقلة. على أنه في الأعراف التالية من السلوك - مثل «لا تختر أبدًا المقعد الأكثر جاذبية» أو «لا تختر أبدًا الثمرة الأخيرة» (أو، في هذه المسألة، «لا تختر أبدًا فرصة فريدة من نوعها لصفقة فاسدة»، أو «لا تقتنص أبدًا فرصة وحيدة لعبور الخط الفاصل») - فإن عامل التحفيز لا يلزم أن ينشغل برفاه الآخرين (كما يبدو واضحًا في حالة فريش الخاصة)، لكنه ببساطة اتباع عرف راسخ - أو نمط اختيار - يعتمد كثيرًا على القائمة[53]. وبالتالي، قد لا يمكن تجنب القائمة التابعة في جميع الحالات

(53) ينطبق الشيء نفسه على معايير سلوكية مثل «لا تختر أبدًا أكبر قطعة كعك» (بغض النظر عن =

التي عرضناها سابقًا من خلال توصيف أوسع، على الرغم من أن ذلك قد ينجح بشكل كافٍ في حالة فريش.

لا تكمن المسألة المهمة في مثال فريش في تبعية القائمة على هذا النحو، وإنما في تبعية القائم بالاختيار. ثمة جانب أُشير إليه بوجه خاص يتعلق بمسؤولية الالتزام بالوكالة، التي يطرحها وصف فريش لمشكلة الاختيار خاصته بشكل يثير الاهتمام. يمكن تفسير المسألة التحفيزية لفريش بطريقتين مختلفتين:

(أولًا) لتعظيم القيمة المتعلقة بالاختيار، التي يلحقها بالنتائج المشتركة (ومنها الرفاه المشترك).

(ثانيًا) لتعظيم رفاه زوجته، عندما يتمتع بالمسؤولية بالوكالة لما تحصل عليه (لكن لتعظيم رفاهه عندما تتمتع زوجته بالخيارات ذات الصلة كلها).

يمكن تفسير سلوك الاختيار عند فريش بأي من الطريقتين، لكن التفسير الثاني هو الذي يبدو أكثر توافقًا والطريقة التي يصف بها فريش نفسه الحالة. ويبدو أنه يعطي الأولوية الكاملة لمصلحة زوجته، في الدور الموضوع فيه (استمتاعه بالكعكة يُعتبر «غير ذي صلة تمامًا بمشكلة الاختيار» التي يواجهها). عندما تؤدي مسؤولية الفِعل نيابة عن الآخرين إلى جعل الناس يعطون الأولوية لما هم مكلفون بفعله، فإن طبيعة دالّة التفضيل وسلوك الاختيار ستعكس طريقة جمع مصالح الآخرين، الأمر الذي يأخذنا إلى «نظرية الاختيار الاجتماعي». وسينضم البحث هنا إلى الأدبيات الكثيرة نوعًا ما عن شروط الاتساق في نظرية الاختيار الاجتماعي، ومنها استخدامات خصائص مثل α وτ وانتهاكاتها[54].

= الاهتمام بالآخرين). انظر: Sen: «Behaviour,» and «Internal Consistency,» pp. 495-521, and Nick Baigent and Wulf Gaertner, «Never Choose the Uniquely Largest: A Characterization,» *Economic Theory*, vol. 8, no. 2 (June 1996), pp. 239-249.

(54) يمكن الاطلاع على تقويمات نقدية للنتائج الرئيسة، في: Suzumura, *Rational Choice*, and Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), pp. 1073-1181.

استخدم أرو إطار الأمثلة الكلاسيكية للاختيار الفردي وأيضًا الاجتماعي، في شكل كثير المقتضيات، بما في ذلك تعدي التفضيل الاجتماعي. انظر: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951). =

هناك ارتباط بنظرية المباريات سنبحثه أيضًا هنا. إن تأثير أدوار الاختيار وأفعاله، في ما يجري اختياره، يمكن أن يمثل أهمية استراتيجية، واختيار المرء للاستراتيجيا يجب أن يهتم بشكل ملائم بتبعية اختيار الناس الفعلي لأدوارهم الدقيقة. تتمثل إحدى النتائج المترتبة على ذلك في أن المرء يمكنه أحيانًا خدمة مصلحته الذاتية بصورة أفضل من خلال التصرف على نحو أكثر «نبلًا»، من خلال تسليم الاختيار إلى الآخرين. يمكن أن نطلق على هذه الظاهرة «النبل الاستراتيجي». ويمكن توضيح هذه الروابط بلعبة بسيطة، يُطلق عليها «لعبة تمرير الفاكهة».

تضم المباراة شخصين، يختار كل منهما على الترتيب ثمرة فاكهة من سلة تحتوي على ثمرة مانغا واحدة وثمرتين من التفاح (كما في المجموعة S المطروحة سابقًا أعلاه)، مع اعتبار «التمرير» خيارًا مسموحًا به. يختار الطرفان 1 و2 على التوالي حتى تُسحب السلة، وهو ما يحدث عندما يحصل كل لاعب على ثمرة فاكهة، أو عندما يمرر كل منهما دوره، أو عندما يمرر أحدهما دوره بعد أن يحصل الآخر على ثمرة فاكهة. اللعبة موضحة في الشكل (4-1).

لنأخذ الحالة التي يفضل فيها الطرفان الحصول على ثمرة مانغا، لا ثمرة تفاح، لكن مع اتباع «أعراف» أو «قواعد» السلوك، المتصلة بأدوار الاختيار، التي تستبعد اختيار آخر ثمرة من أي فاكهة إلا بعد حصول الشخص الآخر على ثمرة فاكهة بالفعل. إن لم يوجد مثل هذا العرف (ولا توجد مسؤولية خاصة في شأن دور الاختيار)، لكان الطرف 1 أخذ ببساطة ثمرة المانغا الوحيدة. بيد أنه إذا كان الاضطلاع بهذه المسؤولية هو جزء من العرف الاجتماعي الذي يتبعه اللاعب 1، فإنه لن يسمح لنفسه القيام بذلك.

= وأثار بوكانان السؤال المهم المتعلق بما إذا كان يتعين فرض أي شروط للاتساق الداخلي على الأختيار الاجتماعي على الإطلاق، ما دام المجتمع ليس مثل الفرد، ثم استمر متسائلًا في شأن ما الدور الذي تؤديه شروط الاتساق هذه في توليد نظرية الاستحالة عند أرو. انظر: James M. Buchanan, «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954).

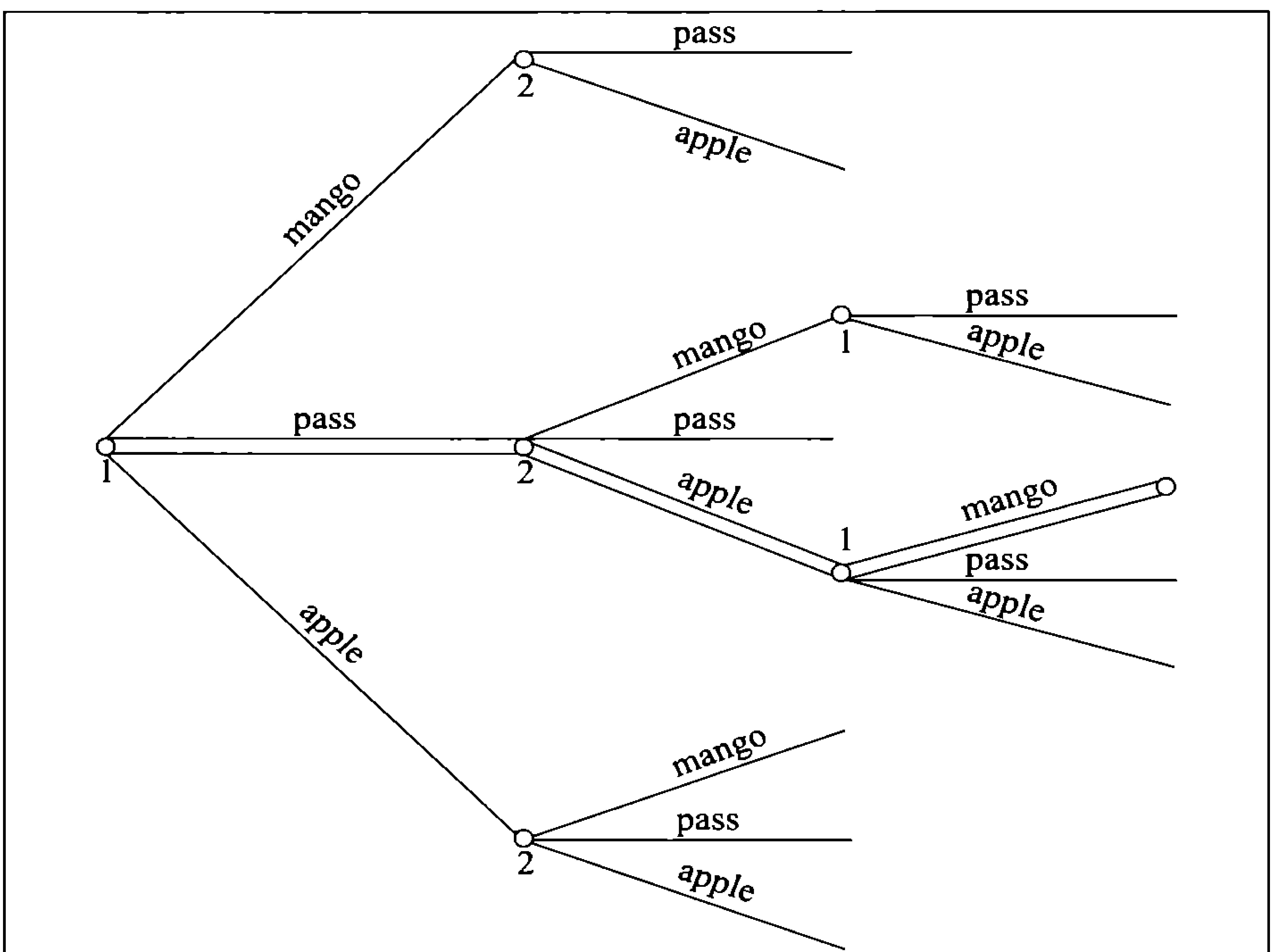
تناولت هذه التساؤلات في: Sen: «Internal Consistency,» pp. 495-521, and «Rationality and Social Choice,» *American Economic Review*, vol. 85, no. 1 (March 1995), pp. 1-24.

تشمل امتدادًا لنظرية أرو من دون أي شرط للاتساق الداخلي على الاختيار الاجتماعي.

إذا اختار تفاحة، ثم استقر على نتيجة دون المستوى الأمثل، هل يمكنه أن يفعل أفضل من ذلك؟ إذا قام بتمرير دوره، ربما تتوافر له فرصة أخرى، لكن ذلك قد لا يساعد **(أولًا)** إذا أخذ الطرف 2 ثمرة المانغا، أو حتى أسوأ من ذلك، **(ثانيًا)** إذا قام اللاعب 2 بتمرير دوره أيضًا، ما يجعل اللعبة تصل إلى نهايتها. التوقع الأخير قد لا يريح الطرف 1، إذا كان يعلم أن الطرف 2 يفضل بالتأكيد إحدى الثمرتين على لا شيء (مثل أن يفضل ثمرة المانغا على ثمرة التفاح). سيُلغى الإمكان الأول أيضًا إذا كانت المعرفة الشائعة أن الطرف 2 سيتبع العرف أيضًا في شأن عدم اختيار ثمرة المانغا الوحيدة حتى يحصل اللاعب الآخر على ثمرة فاكهة. في هذه الحالة، يمكن التنبؤ بالمباراة تمامًا، حيث يمرر الطرف 1 دوره أولًا، يليه اختيار الطرف 2 ثمرة التفاح، ثم تذهب ثمرة المانغا بالتالي إلى الطرف 1 في النهاية. وتُمثل النتائج في شجرة الاختيار.

الشكل (4-1)

لعبة تمرير الفاكهة، في ظل معرفة مشتركة بالأعراف



يمكن لهذا النوع من المسائل الاستراتيجية، ومنها استخدام المعرفة المشتركة للأعراف، إثراء صيغة المباريات، وتبيان لماذا قد يرغب شخص في التصرف بطريقة أكثر «نبلًا» (إعطاء الآخرين الخيار)، على الرغم من أن له تفضيلات تخص المصلحة الذاتية أكثر من صيرورات الذروة. وهذا النوع من التفاعلات الاجتماعية، ومنها النبل الاستراتيجي المرتكز على المعرفة المشتركة للأعراف، يمكن إدراجه بشكل مثمر في صيغة المباريات والسلوك الاستراتيجي[55].

5. التعظيم والأمثلة

يمكن التعبير عن الإطار الكلاسيكي للأمثَلة المُستخدمة في نظرية الاختيار القياسية باعتبارها اختيارَ بديلٍ «أفضل»، من بين خيارات ممكنة، كما عرفناه مسبقًا في الدالة (5.3)[56]. يختلفً الاختصاص العام للتعظيم عن حالة الأمثلة الخاصة من حيث أخذ بديل باعتباره قابلًا للاختيار عندما لا يكون معروفًا أنه أسوأ من أي بديل آخر (أكان جيدًا كأي بديل آخر أم لا). لتعريف المجموعة القصوى، نستخدم عامل عدم التماثل («المُفضل على، بحسم») P لعلاقة التفضيل الضعيفة R. وكي يصلح عنصر من S للمجموعة القصوى M (S, R)، يجب ألا يوجد أي بديل آخر مفضل بحسم في S:

$$M(S, R) = [x|x \in S \ \& \text{ for no } y \in S: yPx]. \qquad (1.5)$$

ينشأ التباين الأساس بين التعظيم والأمثَلة من إمكان أن تفضيل التصنيف

---

(55) في الواقع، حتى اختيار السيدة فريش في المثال المطروح سابقًا («قدمت إلي زوجتي الصينية لأتناول قطعة») قد يتسم بتفسير استراتيجي. وبطبيعة الحال، أنا لا أقدم اقتراحًا فظيعًا أن تلك كانت هي الحال بالفعل في طرفة الحب الأسري التي رواها فريش.

(56) في الواقع، يمكن توصيف الأمثلة إما من زاوية العلاقة الثنائية R («تفضيل»)، أو من زاوية دالة ذات قيمة فعلية U («المنفعة»). الإطار العلائقي هو أكثر عمومية، نظرًا إلى أن R لا تحتاج إلى الترتيب مع التعدي (اللادورية ستحقق ذلك)، في حين يجب أن يوجد لدى دالة المنفعة (**أولًا**) خصائص ترتيبية، و(**ثانيًا**) بعض السمات الإضافية (مثل استمرارية التفضيل) التي تضمن القابلية للتمثيل العددي. عن هذا الموضوع، انظر: Debreu, *Theory of Value*.

استند التحليل الوارد في المباحث السابقة من هذه الورقة البحثية إلى الشكل العلائقي، وسأواصل على هذا الأساس.

التراتبي R قد يكون غير كامل، بمعنى أنه قد يوجد زوج من البدائل x وy حيث x غير مرئية (على الأقل غير مرئية بعد) باعتبارها على الأقل بمثل جودة y، وإضافة إلى ذلك، فإن y غير مرئية (على الأقل غير مرئية بعد) باعتبارها على الأقل بمثل جودة x[57]. ومن المفيد النظر في التباين بين: عدم الاكتمال الموقت، عندما يكون بعض أزواج البدائل غير مصنَّف تراتبيًا بعد (على الرغم من أنها جميعًا قد تصنّف تراتبيًا مع مزيد من المداولات أو المعلومات)؛ وعدم الاكتمال المؤكد، عندما يكون مؤكدًا أن بعض أزواج البدائل «غير قابل للتصنيف التراتبي»[58]. إن عدم الاكتمال الموقت هو الزعم في أن فشل الاكتمال غير موقت - في انتظار حله، مثلًا، بمزيد من المعلومات، أو مزيد من الفحص بعيد النظر. قد لا يكون التصنيف التراتبي الجزئي، أو التقسيم غير الشامل، ببساطة «قابلًا للاكتمال»، ومن المؤكد أن x ما قد لا تكون قابلة للتصنيف التراتبي في مقابل أن y ما قد تكون الإجابة الصحيحة في هذه الحالات. لن أواصل متابعة هذا التباين هنا، كما لن أفترض أن أي عدم اكتمال يجب أن يكون بالضرورة موقتًا[59].

كيف تتصل مجموعة التعظيم بالمجموعة الأمثل؟ أقدم في ما يأتي أدناه خمس مسائل أساسية في هذا الموضوع[60]. نستبعد الحالة التافهة المتعلقة بمجموعة من

---

(57) عن خصائص التصنيفات التراتبية غير المكتملة (وقابلية الامتداد للترتيبات غير المكتملة أو الترتيب المكتمل)، انظر: Edward Szpilrajn, «Sur l'extension de l'ordre partiel,» *Fundamenta Mathematicae*, vol. 16, no. 1 (1930), pp. 1251-1256, and Arrow, *Social Choice*.

انظر أيضًا: Sen, *Collective Choice*; Suzumura, *Rational Choice*, and Levi, *Hard Choices*.

يقترب ليفي من مشكلة «النزاعات غير المحلولة» بشكل يختلف إلى حد ما عما نتبعه هنا، من حيث فكرة ليفي المهمة في شأن «V- المقبولية».

(58) يُناقش هذا التباين، في: Sen: *Inequality*, pp. 46-49, and «Justice and Assertive Incompleteness,» (Mimeographed, Harvard University, 1996).

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Sen: *Collective Choice*; Suzumura, *Rational Choice*, and Levi, *Hard Choices*.

(59) ناقش بوتنام ببراعة الحاجة إلى استيعاب عدم الاكتمال في نظرية التفضيل. انظر: Putnam, «Über die Rationalität,» pp. 204-228.

انظر أيضًا: Williams, «A Critique».

(60) تُمنهج هذه المبرهنات وتوسع النتائج المطروحة، في: Sen: *Collective Choice*, and «Choice Functions,» pp. 307-317, and Suzumura: «Rational Choice and Revealed,» pp. 149-158, and *Rational Choice*.

عنصر واحد «الوحدة»، كما نُقصر الاهتمام أيضًا على مجموعات محدودة S (على الرغم من وجود امتدادات مباشرة واضحة لمجموعات لامتناهية). لا تُفرض أي قيود للنطاق على علاقة التفضيل المسموح بها R، حيث يمكن أن تكون أي علاقة ثنائية على الإطلاق، ما عدا أنه من المفترض أن R انعكاسية (xRx لكل x)، وكل بديل يعتبر بمثل جودة نفسه (لا مطلبًا صارمًا، إذا ما كنت قاضيًا).

المبرهنة (1.5): $B(S, R) \subseteq M(S, R)$، لكن العكس غير صحيح عمومًا. يمكن تقسيم الحالات التي تختلف فيها $B(S, R)$ و$M(S, R)$ نوعين:

الحالة 1: $B(S, R)$ فارغة، بينما $M(S, R)$ ليست فارغة.

الحالة 2: كل من $B(S, R)$ و$M(S, R)$ فارغ، وكذا $[M(S, R) - B(S, R)]$ فارغة.

المبرهنة (2.5): $M(S, R)$ غير فارغة لأي مجموعة محدودة إذا كانت R لادورية فحسب.

المبرهنة (3.5): $B(S, R) = M(S, R)$ إذا كان أي من الشرطين التاليين متحققًا: (I) R مكتملة، أو (II) R متعدية و$B(S, R)$ ليست فارغة.

المبرهنة (4.5): كل دالّة اختيار تعظيمية في ما يتعلق بعلاقة التفضيل R بوظيفة اختيار يمكن تكرارها من خلال دالّة اختيار تحسينية في ما يتعلق بعلاقة ثنائية مُصممة R^+ بحيث إنه لكل $B(S, R^+) = M(S, R)$:S.

المبرهنة (5.5): لا يمكن تكرار كل دالّة اختيار تحسينية من خلال دالّة اختيار تعظيمية؛ أي إنه لعلاقة ثنائية ما R من شأنها توليد مجموعة من المجموعات المثلى $B(S, R)$، يمكن ألا توجد علاقة ثنائية R^+ حيث $M(S, R^+) = B(S, R)$ لجميع S.

ما الدروس المستفادة من ذلك كله؟ تخبرنا المبرهنة (1.5) أنه بينما يجب أن يكون البديل الأفضل تعظيميًا أيضًا، فإن البديل التعظيمي لا يلزم أن يكون الأفضل. وتغطي الحالة (1) عدم وجود أفضل بدائل، لكن الاختيار الأقصى لا يزال من الممكن تحقيقه. يتضح ذلك بسهولة بالنظر إلى الوضع حيث ليس xRy ولا yRx، حيث $B(\{x, y\}, R) = \emptyset$ بينما $M(\{x, y\}, R) = \{x, y\}$.

يقدم أحد تفسيرات قصة حمار بوريدان مثالًا كلاسيكيًا عن الحالة (1): حكاية الحمار الذي تردد فترة طويلة في اتخاذ قرار في شأن أي من كومتي التبن x أو y كانت أفضل، فمات من الجوع z. هناك تفسيران لمعضلة حمار بوريدان. يطرح التفسير الأقل إثارة للاهتمام - لكنه الأكثر شيوعًا - أن الحمار كان غير مبالٍ بين كومتي التبن، ولم يجد أي سبب لاختيار إحداهما لا الأخرى. لكن، نظرًا إلى أنه لا يوجد إمكان للخسارة عند اختيار أي من الكومتين في حالة عدم المبالاة، لا توجد إذًا معضلة عميقة، سواء من وجهة نظر التعظيم أم الأمثَلة. ويطرح التفسير الثاني - الأكثر إثارة للاهتمام - أن الحمار لم يتمكن من تصنيف كومتي التبن، وكان تفضيله غير مكتمل تجاه هذا الزوج. لذلك، لم يكن لديه بديل أمثل، لكن كل من x وy كانت قصوى - غير معروف إن كانت إحداهما أسوأ من البدائل الآخر. وفي الواقع، نظرًا إلى أن كلًا منهما كانت من دون ريب أفضل للحمار أيضًا من الموت جوعًا z، فإن حالة الاختيار الأقصى تصبح قوية. ونظرًا إلى استحالة الأمثَلة هنا، فإنني أعتقد أن في إمكاننا «ترويج» فِعل اختيار التعظيم باستخدام شعارين: **(أولًا)** التعظيم يمكن أن ينقذ حياتك، و**(ثانيًا)** الحمار فقط هو من سينتظر الأمثل(61).

الحالة (2) أكثر إتقانًا. سنأخذ التصنيف التراتبي لتفضيل يتكون تحديدًا من xIy وyIz، مع عدم وجود أي زوج آخر في المجموعة S = {x, y, z} المصنفة تراتبيًا (حيث إن I عامل التماثل - عدم المبالاة - لعلاقة التفضيل الضعيفة R). من الواضح أن B(S, R) = {y}، وM(S, R) = {x, y, z}. لكن القوة الحقيقية للمبرهنة (1.5) تكمن في إظهار أن التعظيم يمكن أن ينجح حتى عندما لا تنجح الأمثَلة (الحالة (1))، مع الدرس المستفاد المضاف أن التعظيم قد يسمح في بعض الأحيان بمجموعة من الاختيارات الممكنة أوسع مما تسمح به الأمثَلة (الحالة (2)).

توضح المبرهنة (2.5) امتداد التعظيم - ولا سيما أنه ينجح عندما توجد صفة ضعيفة للادورية (لا توجد حاجة إلى الاكتمال أو التعدي)(62). كيف يمكننا أن

---

(61) مع ذلك، في ظل تعظيم عدم الأمثَلة، علينا إسقاط الإصرار على بديهية التفضيل المستبان الضعيفة، والأخرى المسماة «شروط الاتساق» مثل الخاصيتين α وτ.

(62) اللادورية هي غياب أي دورة تفضيل صارمة لها طول منتهٍ. للاطلاع على تحليل الدور المركزي لهذه الخاصية في الاختيار العقلاني، انظر: Sen: *Collective Choice*, chap. 1*, and «Choice Functions,» pp. 307-317. =

نمضي من هناك إلى الأمثَلة؟ من الواضح أن الاكتمال سيزيل الفارق بين التعظيم والأمثَلة، ولا حاجة أيضًا إلى التعدي من أجل الأمثَلة. لكن، ربما الأكثر إثارة للاهتمام أنه إذا كان لدينا تعدٍّ - حتى من دون اكتمال - فإن المجموعتين القصوى والمثلى ستتطابقان بالكامل، إذا كان هناك أي بديل أمثل على الإطلاق(63). تحدد المبرهنة (3.5) أن الدلالة الحقيقية لـ «التعظيم غير الأمثل» ترتبط بنوعين من الحالات لأي قائمة ما من بدائل S:

(**أولًا**) عندما يمكن ألا يوجد أي بديل أمثل على الإطلاق، لكن لا يزال ثمة بديل أقصى (هذا يمكن أن ينتج عن عدم الاكتمال)؛ أو (**ثانيًا**) عندما يوجد بديل أمثل، لكن ليس كل بديل أقصى يكون أمثَل (هذا يمكن أن يحدث مع التعدي)(64).

تتناول النتيجتان الأخيرتان إمكان «محاكاة» التعظيم من خلال حد الأمثَلة والعكس. وتوضح المبرهنة (4.5) أن كل قصة تعظيمية مع M(S, R)، يمكن وضعها في حالة «كأنما» هي أمثَلة، لـ «كأنما» مُصمَمة لتصنيف تراتبي لتفضيل R^+(65). وقد تحقق ذلك من خلال تحويل عدم الاكتمال إلى عدم مبالاة، ولا سيما من خلال أخذ xR^+y إذا لم يكن فقط yPx الذي يمكن أن يسمى «الامتداد المكتمل»

= في الحالة الخاصة حيث R متعدية، يمكن توضيح أن المجموعة القصوى التي ولدتها R هي اتحاد المجموعات الأمثل التي تتولد بوساطة التصنيفات التراتبية الكاملة الممكنة *R المتوافقة مع R كلها. انظر: Asis Banerjee and Prasanta Pattanaik, «A Note on a Property of Maximal Sets and Choice in the Absence of Universal Comparability» (Mimeographed, University of California, Riverside, 1995).

انظر أيضًا: Levi, *Hard Choices*, Theorem 7, p. 100.

أثبت كوتارو سوزومورا (ورقة بحثية غير منشورة) ازدواج هذه المبرهنة، موضحًا أن المجموعة المثلى التي تولدت بوساطة ترتيب كامل *R هي تحديدًا تقاطع المجموعات المثلى القصوى المتولدة بوساطة جميع العلاقات الجزئية R لـ *R. وقد درس نيك بايجينت الجوانب التفسيرية لهذه الروابط (ورقة بحثية غير منشورة).

(63) للتحقق من ذلك، نأخذ x من B(S, R) وy من M(S, R)، حيث x متباينة عن y. من الواضح أن xRz لجميع z في S، نظرًا إلى أن x مُثلى؛ لكن ليس xPy لأن y قصوى. إذًا xIy. ومن ثم، ومن خلال التعدي، فإن yRz لجميع z في S. إذًا y مُثلى أيضًا.

(64) توفر هذه النتائج فهمًا أكمل للفارق بين الإمكانين المسميين الحالة (1) والحالة (2) على الترتيب في المبرهنة (1.5).

(65) كان سوزومورا أول من أثبت هذه النتيجة العامة. انظر: Suzumura, «Rational Choice and Revealed.» pp. 149-158.

لـ R. هذه الطريقة في الاستمرار كأداة بناءة، إنما تمتلك مصلحة جوهرية خاصة بها. هناك حالة مهمة تتعلق بتحويل عدم الاكتمال إلى عدم مبالاة، وهي حالة «قاعدة الامتداد عند باريتو»(66): xRy إذا لم تكن y مفضلة بطريقة باريتو على x. وهو ما يضم علاقات باريتو كلها، لكنه يجعل أزواج باريتو غير المكتملة غير مبالية اجتماعيًا. ويمكن توضيح أن هذه القاعدة تستوفي الشروط المستدعاة كلها في نظرية الاستحالة عند أرو(67)، لحالة التفضيل الاجتماعي شبه المتعدي (أي، للحالة التي يكون فيها التفضيل الاجتماعي الصارم متعديًا، لكنه ليس بالضرورة تفضيلًا ضعيفًا)(68).

بفضل المبرهنة (4.5)، يمكن تطبيق خصائص اتساق الأمثلة، ومنها «الثنائية»، وأدوار الخاصيتين α وτ ...إلخ، على التعظيم بشكل عام، بالعمل على الامتداد المكتمل R^+ لـ R البدائية(69)، الأمر الذي يسبب الكثير من الملاءمة المنهجية، لكن نظرًا إلى أن R^+ هي بالفعل من نسج خيالنا البناء، فمن المهم عدم تفسيرها باعتبارها «التفضيل» الفعلي للشخص، الذي يستمر، بطبيعة الحال، كي يُعطى من خلال R لا R^+.

---

(66) نوقشت في: Amartya K. Sen: «Quasi-Transitivity, Rational Choice and Collective Decisions,» *Review of Economic Studies*, vol. 36, no. 3 (July 1969), pp. 381-393, and *Collective Choice*.

(67) Arrow, *Social Choice*.

(68) انظر المبرهنة V في: Sen, «Quasi-Transitivity,» pp. 381-393.

من اللافت تحليليًا أن المتطلبات البديهية التي تولد معًا نتيجة الاستحالة عند أرو تستوفيها قاعدة الامتداد عند باريتو، ماعدا إضعاف مقتضى التعدي من خلال شبه التعدي (أي، عدا ما يتعلق بإسقاط تعدي عدم المبالاة). على أن ذلك يُعد، جوهريًا، قاعدة قرار اجتماعي غير جذابة، ولا يمكن اعتباره، بأي معنى، «حلًا» لمشكلة الاستحالة عند أرو. انظر: Sen: «Quasi-Transitivity,» pp. 381-393, and *Collective Choice*.

في الواقع، أدى خط لإضعاف هذا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى سلسلة من النتائج ذات الصلة لتعسف توزيع سلطة القرار، التي طرحها - من بين آخرين - Allan Gibbard, Andreu Mas-Colell, and Hugo Sonnenschein, Charles Plott, Donald Brown, Ashok Guha, Douglas Blair, Georges Bordes, Jerry Kelly, and Kotaro Suzumura, Julian Blau and Rajat Deb, Douglas Blair and Robert Pollak, and David Kelsey.

عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Social Choice Theory» (1986).

(69) انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Social Choice Theory» (1986); Suzumura: «Rational Choice and Revealed,» pp. 149-158, and *Rational Choice*, and Moulin, «Choice Functions,» pp. 147-160.

توضح المبرهنة (4.5) أن أي إطار تعظيمي يمكن رؤيته منهجيًا باعتباره بنية أمثَلة لعلاقة مصممة بطريقة ملائمة للتفضيل R^+ باستخدام «كأنما». ماذا عن العكس؟ هل أي إطار أمثل هو أيضًا إطار تعظيمي للتفضيل باستخدام «كأنما»؟ قد يبدو هذا السؤال غير ضروري، حيث إن البديل الأمثل هو بالفعل بديل أقصى أيضًا لعلاقة تفضيل مشتركة R. لكن ذلك ليس حاسمًا لسببين متباينين. **أولًا**؛ قد لا توجد العلاقة الثنائية R^+ التي تولد $B(S, R) = M(S, R^+)$ لجميع S، بنفس R^+ للمجموعات الفرعية S كلها من المجموعة الكلية[70]. نعود هنا إلى موضوع تبعية القائمة مرة أخرى: قد لا توجد قائمة مستقلة للتفضيل R^+ باستخدام «كأنما» الذي يحاكي المجموعات القصوى للتفضيل الحقيقي R. **ثانيًا**؛ حتى بالنسبة إلى أي قائمة مجموعة ما S، ولكل تصنيف تراتبي مُصمم R^+ (مهما يكن)، فإن المجموعة الأمثل قد تميل إلى أن تكون صغيرة جدًا بصورة منتظمة لتوافق تمامًا المجموعة القصوى. لنأخذ الزوج «غير المرتبط» $\{x, y\}$، حيث: ليس xRy وليس yRx. وبالتالي، $B(\{x, y\}, R)$ يجب أن تكون فارغة. لكننا لا يمكن أن نبتكر أي R^+ من شأنها أن تجعل $M(\{x, y\}, R^+)$ فارغة، إذ إن ذلك سيكون ممكنًا إذا كان فقط xP^+y وyP^+x، وهذا تناقض منطقي، في ظل عدم التماثل، من حيث البناء، لـ «عامل عدم التماثل» P^+ لـ R^+[71].

نظرًا إلى أن هذه النتائج كلها تتعلق بتفضيلات القائمة المستقلة، ستُطرح

---

(70) انظر سوزومورا، الذي يدرس مقتضيات ما يسميه «الاختيار العقلاني- M» (المناظر لاختيار العناصر القصوى -R لجميع المجموعات لعلاقة ثنائية R) و«الاختيار العقلاني- G» (المناظر لاختيار العناصر الأكبر -R لجميع المجموعات لعلاقة ثنائية R). ويوضح سوزومورا أن لكل دالة اختيار عقلاني-M يمكن أن تكون -G عقلانية (ما يناظر المبرهنة (4.5) أعلاه)، ومع ذلك فإن دالة اختيار -G عقلانية لا يلزم أن تكون -M قابلة للعقلنة. انظر: Example 1, Appendix B, in: Suzumura, *Rational Choice*, p. 56.

(71) هناك طريقة بدبلة لإثبات ذلك، وهي استخدام المثال المستخدم لإثبات الحالة 2 في المبرهنة (1.5) (انظر أيضًا: المصدر نفسه، ص 56). ولننظر، لتلخيص تلك الحالة، تراتب تفضيل يتكون بالدقة من xIy وyIz، من دون وجود أي زوج آخر جرى تصنيفه التراتبي في المحموعة $S = \{x, y, z\}$. عندنا هنا: $B(\{x, y\}, R) = \{x, y\}; B(\{y, z\}, R) = \{y, z\}; B(\{x, z\}, R) = Ø; B(\{x, y, z\}, R) = \{y\}$. وحتى إذا تركنا التأكيد $B(\{x, z\}, R) = Ø$، ما يماثل كثيرًا الحالة التي نظرناها بالفعل في متن النص، وركزنا على التوكيدات الأخرى المتعلقة بالمحموعات المثلى، فإنه لا توجد R^* يمكنها أن تضمن في الوقت نفسه $M(\{x, y\}, R^*) = \{x, y\}$; $M(\{y, z\}, R^*) = \{y, z\}$; والأصغر كثيرًا $M(\{x, y, z\}, R^*) = \{y\}$.

بطبيعة الحال أسئلة، في ضوء نقاشنا السابق (ولا سيما في المبحث 3)، في شأن ما إذا كانت هذه النتائج تشمل تفضيلات تُحمل إلى تفضيلات القائمة التابعة أيضًا. الإجابة أساسًا هي بالإيجاب، كما يتبين من المبرهنة (6.5)، لكننا تركنا مناقشة هذا التمديد (وإثباته) في الملحق.

المبرهنة (6.5): حتى مع التفضيلات المعتمدة على القائمة، تظل المبرهنات من (1.5) إلى (5.5) صحيحة لمجموعة ما S بشكل منفصل، ولعلاقة تفضيل ثنائية ضعيفة R^S على S، وإضافة إلى ذلك، تظل المبرهنات كلها، ما عدا المبرهنة (5.5)، صحيحة لكل مجموعة ممكنة S (باستثناء مجموعات الاتحاد)، لـ R^S.

تحدد مجموعة النتائج في المبرهنات من (1.5) إلى (6.5) العلاقة بين الاختيار الأقصى والاختيار الأمثل. ولا يتمتع الأقصى بنطاق أوسع، لكن الفارق قد يكون جوهريًا، سواء كانت أم لم تكن ثمة مجموعة مثلى غير فارغة. إن حقيقة أن التعظيم يمكن أن يتوافق من خلال ممارسة تفضيل باستخدام «كأنما» أمثَلة، لا تقلص من أهمية توسيع التركيز من الأمثَلة إلى التعظيم، ما دام كل من R و R^+ يمكن أن يضم محتويات مختلفة تمامًا، ويتغير تفسير ما يُضفى عليه الطابع الأمثل عند التحرك من R إلى R^+. وفي الحقيقة، يعمل تفضيل باستخدام «كأنما» أمثَلة مع علاقة تفضيل مبتكرة R^+ تحديدًا من خلال انعكاس نتيجة التعظيم غير الأمثل[72]. وفي الواقع، يطرح إمكان الانعكاس أن الانتقال إلى التعظيم - بعيدًا عن التمسك بالاختيار الأمثل في ظل علاقات تفضيل ما R - مفيد حتى بالنسبة إلى أولئك الذين لا يزالون متشبثين (كما تبدو حال كثير من الاقتصاديين) بالجوانب المنهجية للأمثَلة. وبالنظر إلى حالة اعتبار «الاختيار العقلاني» تعظيمًا (لا أمثَلة)، عندما ينصب الاهتمام على فعل الاختيار لفرد عقلاني لكنه متردد جزئيًا (كما نوقش في المبحث الأول)، فإن هذه هي مجموعة مهمة من الروابط والانفصالات التحليلية.

يمكن توضيح هذه النقطة من خلال مفهوم «الإشباعية» المهم والمؤثر الذي

---

(72) «الانعكاس» العام الذي حصلنا عليه هنا يتشابه مع العلاقة الخاصة بين «قاعدة الامتداد عند باريتو» و«شبه الترتيب القوي عند باريتو» الذي ناقشه ويمارك. انظر: John A. Weymark, «Arrow's Theorem with Social Quasi-orderings,» *Public Choice*, vol. 42, no. 3 (1984), pp. 235-246.

طوره هيربرت سيمون[73]، حيث كان يُنظر إليه غالبًا كسلوك تعظيمي. وهو أحد المفاهيم الثرية التي ساهم بها سيمون، ويتعلق بتركيزه الأكبر على «العقلانية المقيدة»[74]. للتوضيح، يمكن أن يجهد رجل أعمال للوصول إلى مستوى مُرضٍ من الربح (ليكن مليون دولار)، لكنه يقبل أن يستقر على مستوى عالٍ بما يكفي من الأرباح، من دون أن تكون بالضرورة أعلى أرباح ممكنة (على سبيل المثال، قد يجد أن كلًا من مليون و1.01 مليون دولار مُرضيًا، مع معرفة حدود معلوماته، وقدرته على الحساب ...إلخ)[75].

انحرفت إلى حد ما مناقشة «المُرضي في مقابل التعظيمي» بالميل نحو تعريف التعظيم مع الأمثَلة. فرجل الأعمال الذي يرغب في الاستقرار على مبلغ مليون دولار، من دون أن يستمر قلقه في شأن إمكان رفع ذلك إلى 1.01 مليون دولار، يعتبر أن كلًا من 1.00 مليون دولار و1.01 مليون دولار مقبولًا، لكنه لا يعتبر بالضرورة أن الاثنين «جيدان بالتساوي». إذا رمّزنا الأول بالرمز x والثاني بالرمز y، من حيث دالّة الرفاه الخاصة به، فإن رجل الأعمال هذا i يمكن أن يضع y أعلى من x. ومن ناحية أخرى، وبمعرفة أولوياته الأخرى وحدود الوقت والتنظيم التي تؤثر في سلوك اختياره، فإنه مستعد للاستقرار إما على x أو على y. أي بمعنى، من زاوية هدفه (ربما الهدف الموقت)، أن x لا تصنّف تراتبيًا أعلى من y، ولا تُصنف y أعلى من x. كما لا يوجد أي قرار هنا في شأن قبول الاثنين باعتبارهما «جيدين على قدم المساواة» كأهداف - إنما هو فقط على استعداد للاستقرار على أي منهما. وبالتالي، من حيث دالّة الهدف (في مقابل دالّة رفاه)، يوجد هنا «عدم اكتمال موقت»، ويمكن النظر إلى كل من x وy باعتبارها «الأقصى» من حيث أهدافها العملياتية.

---

(73) انظر: Herbert A. Simon: *Models of Man: Social and Rational; Mathematical Essays on Rational Human Behavior in a Social Setting* (New York: Wiley, 1957), and *Models of Bounded Rationality* (Cambridge, MA: MIT Press, 1982), vols. 1 and 2.

(74) تحليل «العقلانية المقيدة» العام الذي كان هربرت سيمون رائده، أدى إلى تحويل فهمنا، بسبل عدة، لما يكون عقلانيًا في عالم من الفرص الإبيستمية والإدراكية والتحليلية المحدودة.

(75) عن فكرة «العقلانية القريبة» ذات الصلة، انظر: George A. Akerlof and Janet Yellen, «Can Small Deviations from Rationality Make Significant Differences to Economic Equilibria?» *American Economic Review*, vol. 75 (1985), pp. 708-720.

بهذا التفسير، يتناظر الإرضاء بالكامل مع السلوك التعظيمي. ومع ذلك، لا يتناظر مع الأمثَلة (سواء لدالّة الرفاه أم لدالّة الهدف، أم بالطبع للأرباح). هذا مثال واحد عن مدى امتداد الإطار العام للسلوك التعظيمي المدروس هنا. الأسباب القوية التي طرحها سيمون في شأن «الإرضاء/ الإشباع» يجب عدم اعتبارها حججًا مضادة للتعظيم. هل يمكن النظر إلى «الإرضاء/ الإشباع» باعتبار التفضيل باستخدام «كأنما» أمثَلة؟ بفضل المبرهنة (4.5)، يمكن النظر منهجيًا، بطبيعة الحال، إلى ممارسة الأمثَلة باعتبارها كأنها أمثَلة لامتداد مكتمل R^+. لكن، كما ناقشنا سابقًا، بينما يوجد تماثل هنا، فإن الاستخدام المنهجي للتفضيل باستخدام «كأنما»، إنما يختلف تمامًا تفسيريًا. وبالتالي، تظل الفجوة الجوهرية بين الإرضاء/ الإشباع والأمثَلة قائمة (لا تنغلق إلا بطريقة منهجية بحتة)، بينما الفجوة بين الإرضاء/ الإشباع والتعظيم غائبة منهجًا وموضوعًا.

6. التفضيل والقيود المفروضة ذاتيًا

في المناقشة المطروحة حتى الآن، كان تأثير سيرورة الاختيار، ولا سيما من القائمة، يُعتبر تبادليًا (**أولًا**) من خلال التصنيف التراتبي للتفضيل (تضمين المسائل المتعلقة بأفعال الاختيار داخل التصنيف التراتبي للتفضيل)، و(**ثانيًا**) من خلال القيود المفروضة ذاتيًا على الاختيار، باستثناء بعض الخيارات من السلوك «المسموح» (كنا نميل إلى هذه الطريقة الأخيرة في صيغة «مباراة تمرير الفاكهة»). لكنهما ليسا متكافئين منهجيًا، بطبيعة الحال، ومن المفيد النظر في كيفية ارتباطهما. يجب أن ندرس أيضًا طبيعة القيود المفروضة ذاتيًا كأجزاء من «أعراف» السلوك أو «قواعد» الاختيار.

ثمة تقاليد قديمة لممارسة حظر قواعد السلوك التي تتجاوز السعي لتحقيق الأهداف المحددة. وكما أشار آدم سميث، تعكس اختياراتنا السلوكية غالبًا «الأعراف العامة» أن «أفعالًا» من نوع معين «يجب أن تُتجنّب»[76]. ولتمثيل الأمر منهجيًا، يمكننا النظر في بنية مختلفة من اختيار عنصر أقصى، وفقًا لتصنيف تراتبي لتفضيل شامل (يضم، من بين جملة أمور أخرى، أهمية أفعال الاختيار)، من

(76) Smith, *The Theory*, p. 159.

المجموعة الملائمة S (التي تسمح بها قيود ما خارجيًا). وفي المقابل، يمكن أن يزيد الشخص بداية تقييد خيارات الاختيار من خلال مجموعة فرعية «مسموح بها» K(S)، تعكس القيود المفروضة ذاتيًا، ثم تسعى إلى العناصر M(K(S), R) القصوى في K(S). وتحدد «الدالّة المسموح بها» K المجموعة الفرعية المسموح بها K(S) لكل مجموعة خيار (أو قائمة) S.

ما مدى اختلاف مقاربة استخدام دالّة السماح هذه في المقارنة مع تضمين اهتماماتنا بالكامل في التصنيف التراتبي للتفضيل ذاته؟ يمكن التخلص من سمات الفارق المنهجية بسهولة أكبر من التخلص من أهميتها الجوهرية. لنأخذ شخصًا يفضل R على المجموعة الكلية X؛ وسأعتبر هذه الـ R مستقلة عن القائمة، لكن الحجة التي ستُقدم ستكون صحيحة من باب أولى إذا كان التفضيل يعتمد على القائمة. وعندما يتعلق الأمر بالاختيار من قائمة بعينها S (تحددها فحسب حدود خارجية ما، لكن من دون قيود مفروضة ذاتيًا)، فإن الشخص يهدف إلى تحديد العناصر القصوى M(S, R) من S في ما يتعلق بـ R. إن تأثير قيد مفروض ذاتيًا، يحدد مجموعة مُجازة K(S) يقصر عليها الشخص اختياره عمدًا، يعني أن تجعل الشخص يختار عنصرًا أقصى، وفقًا لـ R، من K(S) لا من S:

$$C(S) = M(K(S), R). \qquad (1.6)$$

هل يمكن تمثيل مسار قيود الاختيار المفروضة ذاتيًا بوصفها تعظيمًا مع علاقة تفضيل باستخدام «كأنما» R_*؟ تفتح الإجابة عن هذا السؤال مسألة الاعتماد على القائمة، كما تثبت على الفور النتائج التالية (للاطلاع على البراهين، انظر الملحق).

المبرهنة (6.1): لأي دالّة سماح K وأي S، يوجد تفضيل باستخدام «كأنما» R_*^s حيث:

$$M(S, R_*^s) = M(K(S), R) = C(S). \qquad (2.6)$$

المبرهنة (2.6): لأي R انعكاسية، توجد دالّة سماح K، حيث لا توجد R_* مستقلة عن القائمة وتُنتج:

$$M(S, R_*) = M(K(S), R), \text{ for all } S. \qquad (3.6)$$

بالتالي، من الواضح أن في حين يمكن أن تضطلع مقاربة التفضيلات باستخدام «كأنما» بدور «محاكاة» استخدام القيود المفروضة ذاتيًا، فإن «فهرسة» S في R^S_* تُعد ضرورية لنجاح ذلك (القائمة المستقلة التفضيل باستخدام «كأنما» R لن تتحقق). هكذا، فإن عند مسار القيود المفروضة ذاتيًا K(S) تناظر منهجي وثيق الصلة بذلك المتعلق بالتعظيم وفقًا لتفضيلات الاعتماد على القائمة. في الواقع، فإن الأمثلة المختلفة في شأن الاعتماد على القائمة التي ناقشناها في المباحث السابقة، يمكن تفسيرها إما من حيث (**أولًا**) تفضيلات R^S المعتمدة على القائمة (مع أو من دون أي قيد على الاختيار المفروض ذاتيًا)، أو (**ثانيًا**) قيود الاختيار المفروضة ذاتيًا K(S) (مع أو من دون تفضيل أساسي يعتمد على القائمة).

على الرغم من هذا التماثل المنهجي مع التفضيلات المعتمدة على القائمة، فإن الإجراء المتعلق بالفرض الذاتي لقيود الاختيار يمكن أن يحقق فارقًا حقيقيًا من حيث الجوهر. إن التفضيل باستخدام «كأنما» R^S_* هو، بالطبع، بنية مبتكرة ولا تحتاج إلى أي معقولية بدهية ينظر إليها بوصفها تفضيلًا. ويمكن أن يؤدي قيد الاختيار المُحدد بدقة أخلاقيًا إلى نتيجة أن الشخص لم يكن، بأي معنى، «راغبًا»، إنما يحاكي ببساطة تأثير قيده المفروض ذاتيًا.

على سبيل المثال، دارت نقاشات كثيرة حديثًا في شأن ميل مزعوم لدى كثير من العمال اليابانيين للعمل بجدية شديدة على نحو غير عادي، ونوقشت فكرة «كاروشي» (الموت من الإفراط في العمل) في هذا السياق[77]. إن ميل المرء إلى القيام «بواجبه» لدرجة الإضرار بصحته (سواء أدى ذلك إلى الموت حرفيًا أم لا) يسهل شرحه كنتيجة الامتثال إلى التزام أخلاقي تجاه الواجب، لا كنتيجة «يفضلها» بالفعل العمال التعساء. وينجح التفضيل باستخدام «كأنما» منهجيًا على نحو جيد، لكن سوسيولوجيا الظاهرة تدعو إلى شيء أكثر من تأسيس معادلات منهجية.

تقترب هذه المسألة من النقطة العامة التي طرحها آدم سميث، في شأن إمكان تقديم تفسير أفضل لكثير من النظم السلوكية من خلال فهم موقف الناس

---

(77) انظر على سبيل المثال: Morishima, «Foreword».

تجاه الأفعال، لا تقويمهم النتائج النهائية[78]. وبالمثل، منح إيمانويل كانط مكانة مركزية في الأخلاقيات الاجتماعية إلى طائفة من القيود المفروضة على الأفعال، التي شكلت جزءًا مما أعتبره «الضرورة الحتمية»، كما توضح الملاحظة التالية في كتاب **العمل التأسيسي** (*Groundwork*): «لا توجد ... إلا ضرورة حتمية واحدة، هي: عليك أن تقوم بالفِعل على أساس الأقصى فحسب، الذي يجب بمقتضاه في الوقت نفسه أن يصبح قانونًا عالميًا»[79]. إن شكل الحتمية، الذي يُعتبر أساسيًا في تفكير كانط، يُعد بمنزلة الحاجة إلى فرض قيود على الذات في شأن كيف يمكن للمرء أن يفعل»[80].

بينما يتسم تركيز فكر كل من سميث وكانط بالمعيارية، لا الوصفية، يرتبط الاثنان ارتباطًا وثيقًا من حيث تحليلاتهما، فكلاهما يفهم السلوك الفعلي باعتباره يستند جزئيًا إلى الأعراف[81]. وقد شمل تحليلهم السلوكي رؤية سيرورة الاختيار

---

(78) بحسب سميث، فإن كثيرًا من الاختيارات التي تحكمها الأعراف وتضم تضحية ذاتية، «لم تتأسس بدرجة كبيرة على المنفعة [الخاصة بها]»، لكنها تعكس في المقام الأول «الخاصية العظيمة والنبيلة والرفيعة لمثل تلك الأفعال». انظر: Smith, *The Theory*, p. 192.

(79) تُرجم من قبل: Thomas Kingmill Abbott, *Kant's Critique of Practical Reason and Other Works on the Theory of Ethics* (London: Longmans, 1889), p. 38.

(80) لا يرتكز تحليل كانط على العقلانية الاستراتيجية للسلوك، أو على الفكرة القائلة إن المرء إذا اتبع المبدأ (أو تصرف جيدًا بشكل عام تجاه الآخرين)، فمن الأكثر ترجيحًا إذًا، لسبب أو آخر، أن يرد الآخرون بالمثل. في الواقع، توضيحًا لحجته - بالتعليق على ارتباط أبسط من تلك الروابط التي دُرست حديثًا في نظرية اللعبة التطورية - يرى كانط أن «كل شخص يعرف جيدًا أنه إذا [الشخص] سمح لنفسه سرًا بالخداع، فلا يتبع ذلك أن يفعل الجميع الشيء نفسه، أو إذا كان يفتقر إلى الرحمة، من دون أن يلاحظ الآخرون، فإن ذلك لا يعني أن كل شخص آخر سيتخذ على الفور الموقف نفسه تجاهه» (Kant, *Critique*). انظر: Barbara Herman, *Morality as Rationality: A Study of Kant's Ethics* (New York: Garland Publishing, 1990), p. 243.

بل ، كان زعم كانط أن للشخص التزامًا أخلاقيًا معللًا لاتباع مثل هذا المبدأ، بغض النظر عما يفعله الآخرون. انظر أيضًا: Smith, *The Theory*, III.4.

(81) أكد سميث أيضًا الارتباط بين الدوافع الأخلاقية عن وعي واستخدام حسن السلوك الأخلاقي كأعراف سلوكية عامة مقبولة في المجتمع: «يتصرف كثير من الرجال بلياقة شديدة، ويتجنبون في حياتهم كلها أي قدر كبير من اللوم، وربما لم يشعروا قط بعاطفة تجاه آداب المجتمع التي نستحسن سلوكها، لأنهم يتصرفون من مجرد تصور ممّا يعتبرونه أعراف السلوك الراسخة». انظر: Smith, *The Theory*, p. 162.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Sacco and Zamagni, «An Evolutionary».

الفعلي من خلال K(S)، لا فقط من خلال «كل ما يُعتبر تصنيفًا تراتبيًا لتفضل عظيم R^s. ولا أيضًا قوة مزاعم سميث أو كانط في شأن 'قيود الاختيار' المفروضة ذاتيًا التي قلصها التكافؤ المنهجي، المطروح في المبرهنة (1.6)، نظرًا إلى أن دور R^s_* المبتكرة تمثيلي بالكامل.

7. ملاحظة ختامية

حاولت في هذه الورقة البحثية دراسة دور فِعل الاختيار في السلوك التعظيمي الذي يجب تمييزه من التعظيم من دون اختيار إرادي من خلال القائم بالتعظيم كما هي الحال، على سبيل المثال، في النماذج القياسية للفيزياء (انظر المبحث الأول). إن سيرورة الاختيار قد تمثل مسألة مهمة (المبحث الثالث، الرابع، السادس)، وبالتالي يمكن أن تكون هي ضرورة الاختيار حتى عندما لا تكون البدائل مصنفة تراتبيًا بالكامل، والاعتبارات المتعارضة غير محلولة بالكامل (المبحث الخامس). ويبين التحليل كيف يمكن أن يستوعب الإطار التعظيمي كلتا المسألتين بطريقة ملائمة، بمجرد إجراء تعديل مناظر لبنيته البديهية.

يمكن تحديد بعض النتائج بإيجاز. **أولًا**، يتمثل أحد جوانب الاختيار الإرادي في إمكان وجوب اتخاذ فِعل الاختيار في ظل عدم اكتمال جوهري في الأحكام (الناتج عن أسباب أداتية أو تقديرية). وبينما يُعد ذلك منهجيًا بالنسبة إلى إطار الأمثَلة الكلاسيكية المُستخدم قياسيًا في الاقتصاد، فلا توجد صعوبة كبيرة في استيعاب عدم الاكتمال هذا منهجيًا في إطار سلوك تعظيمي، ودراسة خصائص اتساقه باعتبارها متباينة عن خصائص الأمثَلة (المبحث الخامس). إن استكشاف العلاقة بين التعظيم والأمثَلة (الموصوفة في المبرهنات من (1.5) إلى (6.5)) يوضح بالدقة كيفية العلاقة بينهما ومواضع الثغرات. يمكن منهجيًا إغلاق الفارق بين التعظيم والأمثَلة، في اتجاه واحد (من التعظيم إلى الأمثَلة، لا العكس)، من خلال التفضيل باستخدام «كأنما»، لكن فارقًا تفسيريًا جوهريًا يبقى موجودًا حتى هنا. ويُضفي عدم التماثل الاتجاهي المزيد من الدعم (إضافةً إلى النطاق الأكبر لامتداد التعظيم) للحالة المتعلقة باعتبار التعظيم الدعامة الأساس لدوال الاختيار العقلاني.

إن صيغة سيمون للسلوك «المُرضي»، بالارتباط مع فكرته المهمة عن

العقلانية المقيدة، يمكن استيعابها ضمن إطار تعظيمي، يزيل التوتر بين الرضى والتعظيم (لكن التوتر مع الأمثَلة يبقى، إلا من حيث الابتكار المنهجي للتفضيل باستخدام «كأنما»).

ثانيًا؛ يمكن أن تُحدث سيرورة الاختيار - ولا سيما فِعل الاختيار - فارقًا جوهريًا لما يختار. بينما يمكن أن تتخذ الفوارق أشكالًا معقدة ودقيقة مختلفة (المباحث الثاني والرابع والسادس)، هناك ضرورة خاصة لمراعاة (**أولًا**) تبعية القائم بالاختيار (**ثانيًا**) الاعتماد على القائمة، قائمة التفضيل، حتى إن كان الحكم عليها من منظور شخص بعينه. ويمكن لعلاقة التفضيل البارامترية $R_i^{j.s}$ للشخص i أن تُصنِف تراتبيًا بشكل معقول العناصر x وy على نحو مختلف، اعتمادًا على من (j) يقوم بالاختيار (ولا سيما إذا كان هو الشخص i نفسه: $i = j$) والقائمة S التي يُراعى اختيار x أو y منها (المبحث الثالث). وهذا مهم من الناحية التحليلية لفهم طبيعة الاختيار العقلاني، والسلوك التعظيمي (فهو يكافح، خصوصًا، ضد كثير من «شروط الاتساق» المُستخدمة على نطاق واسع وتتجاهل تلك التغيرات المعلَمية). كما أنه مهم عمليًا أيضًا، عند شرح مجموعة متنوعة من النظم السلوكية في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - من الاختلاف في الانضباط في العمل وفي الفساد الاقتصادي، إلى عملية المعايير الاجتماعية والسلوك التصويتي (المباحث الثاني والرابع والسادس).

ثالثًا؛ من الضروري التميز بين استقلال قائمة التفضيلات واستقلال قائمة دوال الاختيار، حيث لا يوجد، بشكل عام، تناظر واحد لواحد بين علاقات التفضيل ودوال الاختيار. وبينما يستلزم استقلال قائمة التفضيل استقلال قائمة دالّة الاختيار المولدة، فإن استقلال قائمة دالّة الاختيار لا تستلزم بالضرورة استقلال قائمة التفضيل التي ولّدت دالّة الاختيار تلك، كما توضح المبرهنة (1.3). يمكن أيضًا تحديد الرابطة بين الثنائية واستقلال القائمة، وهي ملائمة للنظر إلى ثنائية الاختيار كشرط لاستقلال القائمة (المبحث الثالث).

رابعًا؛ يمكن أن يتسم دور فِعل الاختيار بالدلالة، ولا سيما في القرارات المتخذة نيابة عن الآخرين - سمة من سمات عملية رسم السياسات الاقتصادية التي أكدها كثيرًا راغنار فريش نفسه. إن وجود مسؤولية بالوكالة يدعو إلى إعادة صوغ البديهيات القياسية لنظرية الاختيار، نظرًا إلى دور أفعال الاختيار. وتترتب

على ذلك أيضًا آثار تتعلق بصيغة الألعاب والمسائل الاستراتيجية، كما توضح «لعبة تمرير الفاكهة» (المبحث الرابع). يمكن أن يتسم دور الأعراف السلوكية بشكل عام، والمعرفة الشائعة للأعراف بشكل خاص، بأهمية كبيرة لفهم الأفعال الاستراتيجية (ومنها «النبل الاستراتيجي») ونتائج اللعبة المناظرة.

أخيرًا؛ قد تتخذ مساءلة الآخرين والتزامهم شكل قيود الاختيار المفروضة ذاتيًا (كما صاغها كل من إيمانويل كانط وآدم سميث) بدلًا من إدراجها ضمن تفضيلات انعكاسية تتخذ الشكل الثنائي. هذه ليست ثغرة تقنية رئيسة، إلا إذا كنا نُصر على تفضيلات مستقلة عن القائمة (كما يُفترض قياسيًا في النظرية التقليدية للتفضيل والاختيار). يمكن بسهولة تمثيل عملية قيود الاختيار المفروضة ذاتيًا من خلال تفضيلات ثنائية باستخدام «كأنما» مبتكرة في شكل الاعتماد على القائمة (المبرهنة (1.6))، لكن ذلك لا يتحقق بشكل عام من خلال التفضيلات باستخدام «كأنما» المستقلة عن القائمة (المبرهنة (2.6)). ومع ذلك، بغض النظر عن القابلية للتمثيل منهجيًا، فإن الاختلافات الملموسة نتيجة استخدام قيود الاختيار قد تكون مهمة ماديًا لسيكولوجيا الاختيار، وكذلك الطبيعة الموضوعية للسلوك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ملحق

يضم هذا الملحق براهين بعض النتائج التي وردت في متن النص من دون إثبات.

المبرهنة (1.3): استقلال قائمة التفضيل يستلزم استقلال قائمة دالّة الاختيار المولدة، لكن استقلال قائمة دالّة الاختيار لا يستلزم بالضرورة استقلال قائمة التفضيل التي ولّدت دالّة الاختيار هذه.

الإثبات: نفترض أن التفضيل مستقل عن القائمة، في ظل R^x التي «تُحدِث» (بالمعنى الذي طرحه بورباكي) R^s لكل S. يترتب على الفور أن لـ $R_o = R^x$، وستحقق (1.7.3) و(2.7.3)، حيث تكون دالّة الاختيار مستقلة عن القائمة[82].

لاختبار أسباب عدم تحقق العكس، نفترض أننا حصلنا - مع دالّة اختيار

(82) لاحظ، مع ذلك، أن العامل الصارم لعدم التماثل xP^sy لا يستلزم اللاتماثل المناظر xP_0y.

مستقلة عن القائمة - على علاقة ثنائية R_0، من شأنها أن تكون مستقلة عن القائمة إذا كانت علاقة تفضيل. لكن من الممكن لعلاقة تفضيل انعكاسية R^S تعتمد على القائمة أن تولد بالدقة دالّة الاختيار نفسها بوصفها علاقة ثنائية R_0 مستقلة عن القائمة. يحقق ذلك مثال بسيط. لنعتبر أن هناك علاقة تفضيل انعكاسية R^S تعتمد على القائمة بالقطع ومُعرفة على $T = \{x, y, z\}$ ومجموعاتها الفرعية، حيث: $xI^{\{x, y\}}y;\ yP^{\{y, z\}}z;\ zP^{\{x, z\}}x;\ yP^Tx;\ yP^Tz$. يسفر التعظيم - وفقًا لعلاقة التفضيل الانعكاسية هذه - عن الاختيارات التالية: $C(\{x, y\}) = \{x, y\};\ C(\{y, z\}) = \{y\};$ $C(\{x, z\}) = \{z\};\ C(T) = \{y\}$. هذه دالّة اختيار مستقلة عن القائمة، وستناظر العلاقة الكاملة واللادورية والانعكاسية R_0 من خلال: xI_0y؛ yP_0z؛ zP_0x. في الواقع، فإن هذه العلاقة R_0 هي علاقة «التفضيل المستبان» عند صامويلسون لدالّة الاختيار هذه (على الرغم من انتهاك « بديهية التفضيل المستبان الضعيفة» عنده). لكن R_0 المستقلة عن القائمة لا تتطابق مع R^S المعتمدة على القائمة (على الرغم من أن الاثنين يولّدان دالّة الاختيار نفسها). بالتالي، يمكن أن تتولد دالّة الاختيار $C(S, R^S)$ المستقلة عن القائمة من خلال علاقة تفضيل R^S تعتمد على القائمة[83].

المبرهنة (2.3): دالّة الاختيار تكون ثنائية إذا كانت مستقلة عن القائمة فحسب.

الإثبات: ثنائية دالّة الاختيار تنتج على الفور من (2.7.3)، في ظل علاقة التفضيل المستبان $R_c = R_0$. وللتحقق من العكس، تترتب (2.7.3) مباشرة على $R_c = R_0$. لاحظ الآن أن xR_c^Sy تستلزم xR_cy، الأمر الذي يستلزم xR_0y بالنسبة إلى $R_c = R_0$، حيث تتحقق (1.7.3) أيضًا.

أنتقل الآن إلى المبرهنات من (1.5) إلى (5.5). ولا نحتاج لإثباتها إلا الرجوع إلى الحجج التحليلية المقدمة في النص[84]. ومع ذلك، لم نتناول المبرهنة (6.5).

---

(83) هناك طريقة أخرى، حيث يمكن أن تختلف R_0 عن علاقة التفضيل الانعكاسية التي ولّدت دالة الاختيار. يمكن أن تكون R_0 هي «الامتداد المكتمل» R^+ لعلاقة تفضيل انعكاسية R غير مكتملة.

(84) انظر توسع الإيضاحات المنهجية، في: Sen: *Collective Choice*, and «Choice Functions,» pp. 307-317, and Suzumura: «Rational Choice and Revealed,» pp. 149-158, and *Rational Choice*.

المبرهنة (6.5): حتى مع التفضيلات المعتمدة على القائمة، تظل المبرهنات من (1.5) إلى (5.5) صحيحة لمجموعة S بشكل منفصل، ولعلاقة تفضيل ثنائية ضعيفة R^s على S، وإضافة إلى ذلك، تظل جميع المبرهنات، إلا المبرهنة (5-5)، صحيحة لكل مجموعة ممكنة S (باستثناء مجموعات الاتحاد)، لـ R^s.

يُعد التوسيع تافهًا بالنسبة إلى المبرهنات من (1.5) إلى (3.5)، نظرًا إلى أنها معنية، في أي حال، بأي مجموعة واحدة S في وقت ما وتصنيف تراتبي واحد R مُعرف على S. القيد المفروض على المبرهنة (6.5) لأي مجموعة S هو فعليًا نتيجة أضعف من المبرهنة (4.5)، الأمر الذي يُثبت أن لكل دالّة اختيار تعظيمية في ما يتعلق بعلاقة تفضيل R، توجد دالّة اختيار أمثَلة في ما يتعلق بعلاقة ثنائية مبتكرة R^+، تسفر عن $B(S, R^+) = M(S, R)$ لجميع المجموعات الفرعية S من X. يبدو واضحًا، عندئذ، أن مثل R^+ يجب أن توجد لأي S معطاة.

يتبقى لنا بالفعل توسيع نتيجة الاستحالة (المبرهنة (5.5)) لـ S ما مُعطاة. نظرًا إلى أن إثبات المبرهنة (5.5) كان مُعطى للحالة التي اعتبرنا فيها $B(S, R)$ و$M(S, R^+)$ على الزوج $S = \{x, y\}$، من دون استدعاء الاختيار على أي مجموعة فرعية من S، فإن ذلك يتحقق أيضًا للمبرهنة (6.5)). للتحقق من ذلك: ليس في ظل xR^sy وليس yR^sx، فإن $B(S, R^s)$ يجب أن تكون فارغة، لكن $M(S, R^+)$ لا يمكن أن تكون فارغة، ما دامت P^+ يجب أن تكون غير متماثلة.

المبرهنة (1.6): لأي دالّة سماح K وأي S، يوجد تفضيل باستخدام «كأنما» R^S_* حيث إن:

$$(M(S, R^S_*) = M(K(S), R) = C(S). \qquad (2.6)$$

الإثبات: ينتج الإثبات على الفور من خلال البنية الآتية:

(أولًا) لكل $x \in K(S)$ ولكل $y \in [S - K(S)] : xP^S_* y$

(ثانيًا) لكل $x, y \in K(S) : x R^S_* y ; \Leftrightarrow xRy$

يمكن ترتيب عناصر [S − K(S)] بأي ترتيب اعتباطي في مواجهة بعضها بعضًا في R_*^S. ويبدو واضحًا بسهولة أن هذه البنية ستؤدي إلى النتيجة التي حددتها المبرهنة (2.6) في ضوء المبرهنة (1.6)[85].

المبرهنة (2.6): لأي R انعكاسية، توجد دالّة سماح K، حيث لا توجد R_* مستقلة عن القائمة وتُنتج:

$$M(S, R_*) = M(K(S), R), \text{ for all } S. \qquad (3.6)$$

الإثبات: اعتبر دالّة السماح K حيث إن K({x, y, z}) = {y}، و K({y, z}) = {z}. إذا كان هناك مثل R_*، بما يتعارض مع الفرضية، إذًا يبدو واضحًا أننا نحتاج إلى $zP_* y$ لضمان M({y, z}, R_*) = M(K({y, z}), R) = {Z}. لكن ذلك يتناقض مع M({x, y, z}, R_*) = M(K({x, y, z}), R) = {y}[86].

(85) تجدر الإشارة إلى أنه بينما R_*^S «مبنية» بالكامل بغرض الحصول على الدالة (2.6)، فإن لها نظيرًا مرصودًا من حيث إنه يدمج «التفضيل المستبان» الذي يمكن رصده إذا تجاهل الراصد القيد الذاتي للقائم بالاختيار K(S) ويعتبره يختار من المجموعة S كلها (كما يفعل ذلك بالفعل، بمعنى مهم).

(86) إذا كنا بدأنا بـ R^S نفسها المعتمدة على القائمة، بدلًا من R المستقلة عن القائمة، فمن باب أولى أن تكون المبرهنة المُعدلة (2.6)، بطبيعة الحال، صحيحة.

الفصل الخامس

الأهداف والالتزام والهوية[1]

1 . مقدمة

يميل اختيار الافتراضات السلوكية في الاقتصاد إلى أخذنا في اتجاهين مختلفين - وأحيانًا متعارضين. يمكن أن تتعارض مقتضيات المرونة مع مقتضيات الواقع، وقد نواجه اختيارًا صعبًا بين البساطة والملاءمة. نحن نريد نموذجًا متعارفًا، يتسم بقدر من عدم التعقيد يكفي لاستخدامه بسهولة في التحليل النظري والإمبيريقي. لكننا نريد أيضًا بنية افتراضية لا تتعارض أساسًا مع العالم الحقيقي، ولا تجعل البساطة تتخذ شكل السذاجة. يوجد هنا تنازع حقيقي - لا يمكن التخلص منه بسهولة، إما بتأكيد الحاجة إلى التبسيط في التنظير أو من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى الواقعية. إن ما يتعين علينا مواجهته هو الحاجة إلى حكم مُميّز، يفصل بين المضاعفات التي يمكن تجنبها من دون خسائر كثيرة والتعقيدات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان حتى يكون تحليلنا مفيدًا[2].

---

(1) هذه صيغة منقحة من ورقة بحثية قُدمت في مؤتمر عن «القانون، والاقتصاد، والتنظيم»، عقد في جامعة ييل، في الفترة بين 19 و20 تشرين الأول/ أكتوبر 1984. وأنا شديد الامتنان، للتعليقات المفيدة على الصيغة المبكرة للورقة، لكل من جورج أكرلوف (George Akerlof) وراج شاه (Raj Shah) وأوليفر ليامسون (Oliver Williamson) وغوردون وينستون (Gordon Winston)

من: *Journal of Law, Economics, and Organization*, vol. 1, no. 2 (Fall 1985), © 1985 by Yale University.

(2) أكد فريدمان، عن حق، الحاجة إلى الحكم على الافتراضات في النظرية الاقتصادية من حيث فائدتها، على الرغم من أن فريدمان - كما ناقشت في كتابات أخرى (Amartya K. Sen, «Description as Choice,» *Oxford Economic Papers*, vol. 32, no. 3 (November 1980)) يتخذ نظرة محدودة لا داعي لها في =

تطرح طبيعة الأساس السلوكي للاقتصاد مشكلة تتسم بصعوبة خاصة؛ إذ تعتمد قدرة المجموعات والمجتمعات على التعامل مع تضارب المصالح وتضارب الأهداف بين أفرادها، إلى حد كبير على طريقة تفكير الأفراد وأفعالهم، وكيفية تقويمهم أهدافهم وإنجازاتهم والتزاماتهم. وسأناقش أنه عند تحليل ما يُسمى خصوصية الترتيب الفردي، علينا إجراء تمايزات أساسية. ونقوم بذلك، بالتحديد، في المبحث الثالث بين: (1) الرفاه الأناني؛ (2) هدف الرفاه الذاتي؛ و(3) اختيار الهدف الذاتي. وسيستند التحليل إلى الفوارق بين الجوانب المختلفة من «الخصوصية».

لكنني قبل أن أتناول هذا الموضوع، أود أن أتناول مشكلة قديمة وكلاسيكية تتعلق بالسلوك الخاص والإنجاز العام، تمثلها لعبة معروفة هي «معضلة السجين»[3]. على الرغم من أن هذه اللعبة تحديدًا قد نوقشت كثيرًا، فإنها تشتمل على مزايا تحفيزية، ناجمة جزئيًا عن حقيقة تاريخية أن مجموعة كبيرة ومنوعة من المسائل أمكن توضيحها باستخدام هذا الشكل المعين من اللعبة.

ساهمت التحليلات النظرية للمباريات في فهم أفضل لبعض الصعوبات التي يجب أن يواجهها مفهوم «العقلانية»، كما أوضحت طبيعة بعض المشكلات التي يجب أن يتصدى لها التنظيم الاجتماعي. وقد ساعد التفكير النظري للمباراة في توضيح أن «الفوز» يجب النظر إليه، بحسب توماس شيلينغ،

= شأن استخدامات النظرية الاقتصادية ومنهجية الحكم على هذه الاستخدامات. انظر أيضًا: John Hicks: «A Discipline Not a Science,» in: *Classics and Moderns* (Oxford: Blackwell, 1983), and Dieter Helm, «Predictions and Causes: A Comparison of Friedman and Hicks on Method,» *Oxford Economic Papers*, vol. 36 (1984), pp. 118-134.

(3) انظر: Mancur Olson, *The Logic of Collective Action* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965); Anatol Rapoport and Albert M. Chammah, *Prisoner's Dilemma: A Study in Conflict and Cooperation* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1965), and Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books; Academic Press, 1984).

عن المسائل ذات الصلة، انظر: Amartya Sen: «On Optimizing the Rate of Saving,» *Economic Journal*, vol. 71 (1961), pp. 479-496, and «Isolation, Assurance and the Social Rate of Discount,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81 (1967), pp. 112-124; Stephen A. Marglin, «The Social Rate of Discount and the Optimal Rate of Investment,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 77 (1963), pp. 95-111; John Watkins: «Comment: Self-interest and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan Körner (Oxford, Eng.: Blackwell, 1974), and «Second Thoughts on Self-interest and Morality,» (Mimeo, London School of Economics, 1984); Nicholas Rescher, *Unselfishness* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1975); David Collard, *Altruism and Economy* (Oxford: Martin Robertson, 1978); John A. Weymark, «'Unselfishness' and Prisoner's Dilemma,» *Philosophical Studies*, vol. 34 (1978), pp. 417-423, and Donald H. Regan, *Utilitarianism and Cooperation* (Oxford: Clarendon Press, 1980).

باعتباره «كسبًا نسبة إلى نظام القيم الذاتية للمرء؛ ويمكن تحقيق ذلك بالمساومة، والتوفيق المتبادل، والتجنب المتبادل للسلوك الضار»[4]. بيد أنه يمكن الجدال أن البنية المنهجية لنظرية المباريات تبني في داخلها بعض الافتراضات التقييدية التي تحد من طبقة «نظم القيم» التي يمكن قبولها، كما أن بعض التوسيع في تلك البنية قد يكون متأخرًا الآن.

2. الأهداف والمعرفة ومعضلة السجين

في النموذج النظري القياسي للمباراة، تميل الافتراضات السلوكية التالية إلى أن تُدرج، من بين جملة أمور أخرى، بشكل مباشر أو ضمني.

اكتمال الهدف: يتخذ هدف كل لاعب شكل التعظيم، وفقًا لترتيب كامل من الحالات الناتجة، وترتيب كامل - وبمعرفة عدم اليقين غير المُزال - للحظ عبر الحالات[5].

أنوية الهدف: يتخذ هدف كل لاعب شكل تعظيم رفاهه، وبوجه خاص يمكن استخدام الترتيب الفردي لتقويم أمثَلة باريتو، والإنجازات ذات الصلة القائمة على الرفاه[6].

أولوية الهدف: يسعى كل لاعب نحو هدفه رهنًا باعتبارات الجدوى، من دون التقيد بأي قيم أخرى[7].

---

(4) Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge: Harvard University Press, 1960), pp. 4-5.

(5) لاحظ أن افتراض الاكتمال هذا يستلزم أيضًا أن كل لاعب بمقدوره ترتيب النتائج بالكامل من دون أن يعرف السيرورة التي من خلالها يتم التوصل إلى تلك النتائج؛ بمعنى أن في إمكان اللاعبين ترتيب «الفرصة العواقبية» (وأن نمط السلوك المترتب على ذلك - مع معرفة أولوية الهدف - سيكون بالتالي مترابطًا منطقيًا بالمعنى الذي حدده هاموند). لاحظ أيضًا أنه عند تحليل الألعاب المختلفة، فإن كثيرًا من فروض الاتساق الداخلي الإضافية سيوجد نمطيًا - صراحة أو ضمنيًا - بما يتجاوز اكتمال ترتيب هذه النتائج (على سبيل المثال، «الاستقلال القوي»، «مبدأ الشيء المؤكد»).

(6) إذا لم تكن الأهداف غير أنوية، فإن الكفاءة - من زاوية هذا الترتيب - ستعرف بعض الفضيلة الأخرى غير أمثَلة باريتو. على أنه لا توجد حاجة لافتراض أن رفاه كل شخص مستقل عن رفاه الآخرين، ولا يوجد إنكار للتعاطف أو الكراهية في شرط أنوية الهدف.

(7) قد لا يكون هدف - الأولوية كافيًا للتنبؤ باختيارات اللاعب في الأحوال كلها، وربما توجد =

المعرفة المتبادلة: معرفة كل لاعب أهداف اللاعبين الآخرين ومعرفتهم وقيمهم[8].

لكن بينما لا يظهر كل من هذه الافتراضات في كل نموذج نظري للمباراة، فإنه يظهر بشكل منتظم تمامًا لاعتباره جزءًا من البنية المعتادة لنظرية المباريات القياسية.

يجب أن يكون واضحًا أن كلًا من هدف الاكتمال وأنوية الهدف ينمّ عن أشياء في شأن طبيعة أهداف اللاعبين، بينما يُعنى هدف الأولوية والمعرفة المتبادلة باستخدام هذه الأهداف وغيرها من المعلومات ذات الصلة. إن مفاهيم «التوازن» (توازن ناش، والتوازن القوي، و«الجوهر» ...إلخ)، و«الأمثَلة» (أمثَلة باريتو، «حلول» مباراة المساومة ...إلخ)، والاستراتيجيات «المهيمنة»... وغيرها من المفاهيم الأساسية للنظرية، تُفسر في ضوء هذه الافتراضات السلوكية (من بين مواصفات أخرى).

تمنح مباراة «معضلة السجين» المعروفة جيدًا، تُعطي كل لاعب استراتيجيا مهيمنة ناتجها هو عدم أمثَلة باريتو. لنأخذ a_0 و a_1 باعتبارهما استراتيجيتي اللاعب A، و لنأخذ b_0 و b_1 باعتبارهما استراتيجيتي اللاعب B، عندنا الترتيبان التاليان لـ A وB (بترتيب تنازلي):

معضلة السجين

اللاعب A	اللاعب B
a_1b_0	a_0b_1
a_0b_0	a_0b_0
a_1b_1	a_1b_1
a_0b_1	a_1b_0

= حاجة إلى مواصفات سلوكية تكميلية عند الإخلال، على سبيل المثال، بهدف الاكتمال، أو عندما لا توجد معرفة متبادلة، أو عند وجود قدر من عدم اليقين في شأن الروابط السببية بين مركّبات الاستراتيجيا والنتائج.

(8) لا تتطلب المعرفة المتبادلة أن يعرف كل لاعب أهداف اللاعبين الآخرين ومعرفتهم وقيمهم فحسب، إنما أن يعرف أيضًا ما عنده من معرفة في شأن معرفة بعضهم بعضًا، بما في ذلك أن «A يعرف أن B يعرف أن A يعرف أن ...إلخ».

تلبي هذه الترتيبات هدف الاكتمال. ومع معرفة هدف الأولوية، يوجد عند كل لاعب استراتيجية مهيمنة، a_1 و b_1 على الترتيب. الناتج، المُعطى عبر a_1b_1، لا يحقق أمثَلة باريتو، في ظل أنوية الهدف. أما شرط المعرفة المتبادلة، فليس حاسمًا في هذه المباراة بالتحديد، ما دامت توجد استراتيجيا مهيمنة لكل شخص.

معضلة السجين هي نتيجة غير مشجعة، من حيث إن التوازن الوحيد الممكن (المُعطى بمزيج من الاستراتيجيات المهيمنة تمامًا) هو توازن غير أمثل تمامًا. وحاولت أن أحاجج في مقالة أخرى[9] أن معضلة السجين هي وسيلة مضللة للغاية لرؤية مشكلة العزلة والتعاون (ولا سيما أنه يوجد، في هذه الحالة الخاصة، نتيجة وحيدة أفضل من التوازن غير الكفوء الباريتوي). لكنني لا أنكر أنها تتمتع بحجة بدهية تبرز انحرافًا ممكنًا، نظرًا إلى البنية السلوكية. في الواقع، كما في الحالة القياسية المتعلقة بالأسواق تامة التنافسية (في ظل الافتراضات المعتادة في شأن عدم وجود عوامل خارجية ...إلخ)، فإن نقاط التوازن ونقاط أمثَلة باريتو تتطابق بالكامل[10]، بينما تتباعد بالكامل في معضلة السجين، بما يقسم مجموعة جميع النتائج مجموعتين فرعيتين (أي إن مجموعة التوازن الفرعية والمجموعة الفرعية لأمثَلة باريتو غير متقاطعتين، وشاملتان معًا).

إن تكرار معضلة السجين لا يحل المشكلة، ما لم تتغير البنية السلوكية إلى حد كبير. إذا تكررت اللعبة n من المرات، إذًا سيوجد لكل لاعب في الجولة الأخيرة استراتيجيا مهيمنة، وبالتحديد a_1 وb_1. إن حقيقة أن اللاعب الآخر سيلعب تلك الاستراتيجيا، بغض النظر عما يحدث في وقت سابق، ستكون معروفة لكل لاعب (نظرًا إلى المعرفة المتبادلة)، ومجددًا ستكون لكل منهما استراتيجيا مهيمنة في الجولة رقم (n – 1) أيضًا. ولمزيد من استخدام المعرفة المتبادلة، من الممكن مد هذا المنطق إلى الخلف وصولًا إلى الجولة الأولى؛ وبالتالي يتمسك كل منهما باستراتيجيا «اللاأمثَل اجتماعيًا» طوال اللعبة.

---

(9) Amartya K. Sen, *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984), pp. 12-15.

(10) انظر: Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959), and Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis*, Mathematical Economics Texts; 6 (San Francisco: Holden-Day, 1971).

كان السعي إلى الهروب من المعضلة يتمثل أساسًا في شكل إضعاف افتراض المعرفة المتبادلة. على سبيل المثال؛ ما يعرفه اللاعبان عن بعضهما، أو عدد مرات تكرار اللعبة. يمكن القيام بذلك بأساليب عدة مختلفة[11]. وبحسب كل من كربس وميلغروم وروبرتس وويلسون، فإن كل نموذج للحل «ينطوي على بعض عدم اليقين الأولي في عقل لاعب واحد (على الأقل) في شأن الآخر، ويمكن رؤية ذلك كله من حيث الافتقار إلى المعرفة المشتركة... أن كلًا منهما هو لاعب عقلاني، يلعب تحديدًا اللعبة المحددة أعلاه».

هناك كثير من الجدارة والفائدة في هذه الحلول، لكن هناك غرائب ملحوظة في شأن هذه الطريقة لحل مشكلة «التعاون العقلاني». فمن أجل تحقيق التعاون العقلاني، يصبح من الضروري أن تكون المعرفة «أقل»! إذا اختفى هذا الجهل أو عدم اليقين، ينهار عندئذ أساس التعاون العقلاني. فالعقلانية يجب أن تؤسس على الجهل المفيد اجتماعيًا، وهناك شيء متناقض في ذلك.

من دون التشكيك في الجدوى النظرية والعملية لهذه الحلول المتعلقة بالمعرفة الأقل، من المفيد أيضًا دراسة دور الافتراضات الأخرى في البنية السلوكية المفترضة[12]. هل يمكن إضعاف أنوية الهدف بطريقة معقولة لحل المشكلة؟ قد يبدو من أول وهلة أن هذه هي الحال. في الواقع، تُعتبر معضلة السجين غالبًا مثالًا توضيحيًا كلاسيكيًا كيف تؤدي «أنانية» كل واحد منهما إلى الإضرار بهما سويًا. تُعد هذه الرؤية مشروعة بالتأكيد في ظل تفسير لمعضلة السجين، لكن غياب

(11) انظر على سبيل المثال: Kaushik Basu, «Information and Strategy in Iterated Prisoners' Dilemma,» *Theory and Decision*, vol. 8 (1977), pp. 293-298; Roy Radner, «Collusive Behaviour in Non-cooperative Epsilon-Equilibria of Oligopolies with Long but Finite Lives,» *Journal of Economic Theory*, vol. 22 (1980), pp. 136-154; Steve Smale, «The Prisoner's Dilemma and Dynamic Systems Associated to Non-cooperative Games,» *Econometrica*, vol. 48, no. 7 (November 1980), pp. 1617-1634; Isaac Levi, «Liberty and Welfare,» in: Amartya Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982); Robert Axelrod: «The Emergence of Cooperation among Egoists,» *American Political Science Review*, vol. 75 (1981), pp. 306-318, and *The Evolution*, and David M. Kreps [et al.], «Rational Cooperation in the Finitely Repeated Prisoner's Dilemma,» *Journal of Economic Theory*, vol. 27 (1982), pp. 245-252.

(12) هناك خط بحثي مختلف، يتعلق بتغير البنية التحفيزية، من خلال إدخال ترتيبات تعاقدية ملائمة، ومن ثم تغيير طبيعة المباراة. انظر: Oliver E. Williamson, «Credible Commitments: Using Hostages to Support Exchange,» *American Economic Review*, vol. 73 (1983), pp. 537-538.

أمثَلة باريتو ليست النتيجة الوحيدة التي قد تسبب القلق(13). لنفرض أن اللاعبين غير أنانيين بالكامل، لكن وجهات نظريهما الأخلاقية تختلف عمّا سيكون جيدًا للعالم، ويعمل كل منهما بالكامل سعيًا إلى تحقيق الخير الأخلاقي، كما يراه كل منهما على الترتيب. إذا كان عند كل لاعب ترتيب محدد سلفًا، فإن كلًا منهما سيصل - بموجب هذا التفسير - إلى حالة يعتبرها أدنى أخلاقيًا مقارنة بحالة ممكنة. وعندئذ توجد المعضلة، حتى من دون أنوية الهدف. من الممكن، بالطبع، أن أهداف الناس إن لم تكن أنوية، فإن هناك حاجة إلى مركّب ترتيب من هذا النوع لأن حدوث معضلة السجين قد يكون أقل تواترًا. لكن مركّب الترتيب، عندما يحدث ذلك بالفعل، سوف يؤدي إلى المعضلة نفسها. وبالتالي، فإن تخفيف أنوية الهدف ليس حلًا ملائمًا للمشكلة.

لا يمكن، بطبيعة الحال، تخفيف هدف الاكتمال من دون إنكار التراتبيات ذاتها التي تولد معضلة السجين؛ وبهذا المعنى، فإن إضعاف هدف الاكتمال يجب اعتباره أيضًا استجابة غير ملائمة للمشكلة. وهذا لا ينفي، بالطبع، أن مجرد قبول إمكان عدم الاكتمال، فإن الافتراضات النظرية المختلفة للمباراة قد تحتاج إلى مراجعة. على سبيل المثال، سيتوقف هدف الأولوية عن أن يكون ملائمًا لاختيار الفِعل. لكن ذلك ليس طريقًا للحل، بقدر ما يتعلق الأمر بمعضلة السجين.

بيد أن هدف الأولوية هو نوع مختلف من الشروط تمامًا. ففي حين لا يُعتبر عادة افتراضًا متباينًا (يندرج عادة تحت العنوان العام: «العقلانية»)، فإنه يثير بعض الأسئلة الأساسية في شأن البنية السلوكية لنظرية المباراة بشكل عام، ومعضلة السجين بوجه خاص. ويمكن القول إن الاعتراف بوجود أهداف أخرى للناس هو جزء من العيش في مجتمع، وأن الصراع الملحوظ في السعي الفردي لتحقيق الأهداف يجب أن يستدعي بعض الاستجابة في السلوك. ويجب أن تتخذ هذه الاستجابة، بطبيعة الحال، شكل تنقيح أهداف المرء الذاتية (جعل تلك الأهداف متوافقة وأهداف الآخرين)، ولكن حتى عندما يتمسك الشخص بأهدافه، فإن مسألة الاستجابة السلوكية تظل قائمة.

---

(13) انظر: Derek Parfit: «Prudence, Morality and the Prisoner's Dilemma,» in: *Proceedings of the British Academy for 1979* (London: Oxford University Press, 1981), and *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

يمكن الإشارة إلى أنه من حيث الشكل القياسي لنظرية المباراة - فضلًا عن البنية الأكثر محدودية للنظرية الاقتصادية التقليدية - فإن أي شيء يقصر عن السعي الذي لا يتزعزع لتحقيق أهداف المرء، يعتبر ببساطة «غير عقلاني»، وربما حتى «غير قابل للفهم». وقد يبدو أنه إذا كان عليّ أن أسعى إلى أي شيء خلاف ما اعتبره «أهدافي»، إذًا فإني أعاني الوهم؛ فهذه الأشياء الأخرى هي أهدافي، خلافًا لما قد أعتقده. بيد أن هذه الاستجابة لا تكشف إلا عن محدودية لغة نظرية المباراة بوجه خاص، ولغة نظرية السلوك العقلاني بشكل عام. إذا كان الاعتراف بأننا نستطيع أن نسعى جميعًا بصورة أفضل إلى تحقيق أهدافنا بالابتعاد بصورة مشتركة عن هدف الأولوية يجعلنا نقوم بذلك تحديدًا، لماذا يجب أن يُغير هذا الابتعاد من طبيعة الأهداف التي نحاول السعي إلى تحقيقها؟

ينبع جزء من المشكلة من عدم وضوح الرؤية الكافية لدور أنماط السلوك «المحوري» في تحقيق الأهداف. (إذا كان السلوك مهمًا بشكل أساسي، إذًا يمكن أن تظهر الأنماط، بالطبع، كجزء من أهدافنا؛ وأنا الآن أتحدث عن الدور المحوري للسلوك). إذا أخذنا كل شيء في الحسبان، سيكون عمل كل عضو في الفريق أفضل، من حيث أهداف كل منهم، باتباع نوع واحد من نمط السلوك لا غيره؛ فإن ذلك هو مبرر لنمط السلوك الأول. إن حقيقة أن كل شخص كان يمكن أن يتصرف بصورة أفضل حتى بالابتعاد عن هذا النمط السلوكي المشترك، شرط عدم قيام الآخرين بأي شيء مثل ذلك على أساس تفكير مماثل، إنما يؤدي بالطبع إلى صراع بين المبادئ المجتمعية والمبادئ الفردية. لكنه لا يجعل من المبدأ المجتمعي هراء، ولا سيما أن المبدأ يحقق للجميع أفضل مما يحققه المبدأ الفردي. لا تعني هذه النقطة أن العقلانية يجب أن تقودنا إلى المبدأ المجتمعي، رافضة المبدأ الفردي، بل تعني وجود غموض حقيقي هنا في شأن ما قد تتطلبه العقلانية (إلا إذا عرّفنا العقلانية بطريقة ميكانيكية؛ على سبيل المثال، باعتبارها ببساطة هدف الأولوية الذي «يزيل»، من حيث التعريف، هذا الغموض).

في الواقع، يمكن أن تضطلع أهداف باستخدام «كأنما» بدور مهم في إزالة التعارض المتصور بين المبادئ المجتمعية والمبادئ الفردية. حتى عندما يكون ترتيب الأهداف الحقيقية هو ما طرحناه بالتحديد سابقًا، إذا كان الناس على استعداد للتصرف (فرديًا) على أساس ترتيب باستخدام «كأنما» - أكثر تماسكًا -

حينئذٍ يمكنهم التصرف بصورة أفضل فرديًا في سعيهم المباشر إلى تحقيق أهدافهم الحقيقية. وهم يتصرفون أفضل، حكمًا بدلالة الأهداف الحقيقية نفسها.

في ورقة بحثية سابقة، حاولت أن أناقش أن مسألة التوجه الثقافية للسلوك والاستخدام الأداتي للتفضيلات باستخدام «كأنما» في المجتمعات الفعلية[14]، قد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذا النمط من النظر. وتتعلق مسائل الهوية والتزام الأفراد بهذه المسألة. ونناقشها بإيجاز في ما يأتي.

3. الهوية: الرفاه والأهداف والاختيار

تعرضت الافتراضات السلوكية المستخدمة في التحليل الاقتصادي إلى تدقيق صارم في الأعوام الأخيرة، وخضع (صراحة أو ضمنيًا) استخدام إطار «الرجل الاقتصادي العقلاني» لدراسات نقدية كثيرة[15]. إن مفهوم الفرد كشخص

---

(14) Amartya K. Sen, «Choice, Orderings and Morality,» in: Anscombe [et al.], *Practical Reason.*

(15) تتوافر الآن أدبيات منوعة واسعة النطاق. يمكن الاطلاع على أنواع النقد المختلفة في أعمال كثيرة، منها: Thomas C. Schelling: *The Strategy*, and «Self-command in Practice, in Policy, and in a Theory of Rational Choice,» *American Economic Review*, vol. 74, no. 2: *Papers and Proceedings of the Ninety-Sixth Annual Meeting of the American Economic Association* (May 1984), pp. 1-11; Marglin, pp. 95-111; Albert O. Hirschman: *Exit, Voice and Loyalty* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970), and *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982); Oliver E. Williamson, *Corporate Control and Business Behavior* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970); Janos Kornai, *Anti-Equilibrium* (Amsterdam: North-Holland, 1971); Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237; Martin Hollis and E. J. Nell, *Rational Economic Man* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1975); Fred Hirsch, *Social Limits to Growth* (London: Routledge, 1977); Harvey Leibenstein, *Beyond Economic Man: A New Foundation for Microeconomics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976); Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction* (New York: Oxford University Press, 1976); John Broome, «Choice and Value in Economics,» *Oxford Economic Papers*, vol. 30 (1978), pp. 313-333; Collard, *Altruism*; Jon Elster, *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979); Frank Hahn and Martin Hollis, eds., *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979); Herbert A. Simon, *Models of Thought* (New Haven: Yale University Press, 1979); Gordon C. Winston, «Addiction and Backsliding: A Theory of Compulsive Consumption,» *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 1 (1980), pp. 295-324; Edward J. Green, «On the Role of Fundamental Theory in Economics;» Daniel M. Hausman, «Are General Equilibrium Theories Explanatory?,» and Alexander Rosenberg, «A Skeptical History of Microeconomic Theory,» in: Joseph C. Pitt, ed., *Philosophy and Economics* (Boston, MA: Reidel, 1981); Howard Margolis, *Selfishness, Altruism, and Rationality: A Theory of Social Choice* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982); George A. Akerlof and William T. Dickens, «The Economic Consequences of Cognitive =

«خاص» جدًا - غير معني بباقي العالم - كان يُعتبر في رأيي، عن حق، غير واقعي إمبيريقيًا ومضلِلًا نظريًا.

على أن هناك كثيرًا من المكونات المتباينة تمامًا لـ «الخصوصية» في مفهوم الأشخاص المستخدم في النظرية الاقتصادية القياسية. وكالعادة، بينما جُمعت معًا ولم يفرّق بينها بشكل عام، فيمكن القول إنها تضطلع بأجزاء مختلفة تمامًا في النماذج السلوكية. ويتعين التفرقة، على وجه الخصوص، بين الأنواع الثلاثة التالية من الخصوصية.

الرفاه الأناني: لا يعتمد رفاه الشخص سوى على استهلاكه (وعلى وجه الخصوص، بما لا يتضمن أي تعاطف أو كراهية تجاه الآخرين).

هدف الرفاه الذاتي: الهدف الوحيد للشخص هو تعظيم رفاهه، أو - نظرًا إلى عدم يقين - القيمة المتوقعة لذلك الرفاه (خصوصًا، بما لا يتضمن بشكل مباشر إيلاء أهمية لرفاه الآخرين).

اختيار الهدف الذاتي: كل فِعل من أفعال الاختيار لشخص ما يسترشد على الفور بالسعي من أجل تحقيق هدف الشخص (خصوصًا، بما لا يتقيد باعتراف سعي الآخرين لتحقيق أهدافهم).

تُعد المتطلبات الثلاثة - الافتراضية كلها في النماذج التقليدية للنظرية الاقتصادية - مستقلة تمامًا بعضها عن بعض. على سبيل المثال، فإن الشخص الذي يتأثر رفاهه ببؤس الآخرين ينتهك بالتأكيد الرفاه الأناني؛ لكن هذه الحقيقة لا

Dissonance,» *American Economic Review*, vol. 72 (1982), pp. 307-319; George A. Akerlof, «Loyalty = Filters,» *American Economic Review*, vol. 73 (1983), pp. 54-63; Michael S. McPherson, «Economics: On Hirschman, Schelling, and Sen,» *Partisan Review*, vol. 41 (1984), pp. 236-247; Louis Putterman and Marie Di Giorgio, «Choice and Efficiency in a Model of Democratic Semi-collective Agriculture,» *Oxford Economic Papers*, vol. 37 (1985), pp. 1-21, and Bernard Williams, *Ethics and the Limits of Philosophy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985).

أما محاولتي في هذا المجال، حيث تناولت الجوانب المختلفة للأسس الأخلاقية للاقتصاد فيمكن الاطلاع عليها في: Sen: «On Optimizing,» pp. 479-496; «Labour Allocation in a Cooperative Enterprise,» *Review of Economic Studies*, vol. 33 (1966), pp. 361-371; «Behaviour and the Concept of Preference,» *Economica*, vol. 40, no. 159 (August 1973), pp. 241-259; «Choice, Orderings;» «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317-344, and *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

تخبرنا شيئًا عمّا إذا كان هدف الشخص سيشمل بشكل مباشر اعتبارات تختلف عن رفاهه (وبالتالي تنتهك هدف الرفاه الذاتي)، أو ما إذا كان اختيار الشخص سيبتعد على الإطلاق من كونه يرتكز في كل حالة على السعي لتحقيق هدفه (وبالتالي ينتهك اختيار الهدف الذاتي). بالمثل؛ يمكن أن يتضمن هدف الشخص أغراضًا أخرى غير تعظيم رفاهه، مثل العدالة الاجتماعية؛ وفي حين ينتهك بديهية هدف الرفاه الذاتي، فإنه يترك مسألتي الرفاه الأناني واختيار الهدف الذاتي مفتوحتين. ومجددًا، يمكن أن يتقيد أو يتأثر سلوك الاختيار عند الشخص بأهداف الآخرين، أو بقواعد السلوك، منتهكًا بذلك اختيار الهدف الذاتي (أي إن التأثيرات يمكن أن تؤثر في اختيار الشخص من دون أن تتخذ شكل الأهداف التي قد يعتبر الشخص أنه يسعى إليها بنفسه). لكن ذلك يترك الباب مفتوحًا تمامًا أمام مسألتي الرفاه الأناني وهدف الرفاه الذاتي.

ميّزت في ورقة بحثية سابقة بين «التعاطف» و«الالتزام» في أساس السلوك[16]. يشير «التعاطف - بما يتضمن النفور عندما يكون سلبيًا - إلى تأثر رفاه شخص ما بموقف الآخرين (مثلًا، الشعور بالاكتئاب أمام مشهد البؤس)»، بينما «الالتزام» «يعنى بتحطيم الرابطة الصارمة بين رفاه الفرد (مع التعاطف أو من دونه) واختيار الفِعل (مثلًا، العمل من أجل المساعدة على إزالة بعض البؤس، على الرغم من أن الشخص نفسه لا يعانيه)»[17]. أما التعاطف فينتهك، بالتحديد، الرفاه الأناني؛ لكن الالتزام لا يتضمن مثل هذا التفسير المتفرد. ويمكنه، بالطبع، أن يعكس إنكار هدف الرفاه الذاتي، وربما يكون مقبولًا التفسير بهذه الطريقة للشخص الذي يعمل على إزالة بؤس الآخرين وهو نفسه لا يعانيه. لكن الالتزام يمكن أن ينطوي أيضًا على انتهاك اختيار الهدف الذاتي، ذلك أن الابتعاد ربما ينشأ من القيود المفروضة ذاتيًا على السعي إلى تحقيق أهداف الشخص (مثلًا، لمصلحة اتباع أعراف معينة للسلوك)[18].

---

(16) Sen, «Rational Fools,» pp. 317-344.

(17) Sen, *Choice, Welfare*, pp. 7-8.

(18) يمكن أن تتضمن هذه المسألة قيمًا غير السعي إلى تحقيق الأهداف. انظر: B. A. O. Williams, «A Critique of Utilitarianism,» in: J. J. C. Smart and B. A. O. Williams, eds., *Utilitarianism: For and Against* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973), and *Ethics and the Limits*.

ترتبط المشكلة ارتباطًا وثيقًا بمشكلة «هوية» الشخص، أي كيف يرى الشخص نفسه؛ إذ عندنا جميعًا هويات عدة، وأن أكون «مجرد نفسي» ليس الطريقة الوحيدة التي نرى أنفسنا بها. إن كلًا من المجتمع، الجنسية، الطبقة، العرق، الجندر، عضوية النقابة، زمالة المحتكرين، التضامن الثوري، وهلم جرّا، يوفر جميع الهويات التي قد تكون، وفقًا للسياق، حاسمة في ما يتعلق بنظرتنا إلى أنفسنا، وبالتالي الطريقة التي نرى بها رفاهنا وأهدافنا أو التزاماتنا السلوكية.

يمكن أن يتأثر مفهوم الشخص عن رفاهه بموقف الآخرين بوسائل قد تتجاوز «التعاطف» مع الآخرين، وقد تنطوي فعلًا على التطابق معهم(19). وبالمثل، عند السعي إلى الأهداف، قد يكون إحساس الشخص بالهوية مركزيًا إلى حد كبير(20). وربما الأكثر أهمية في سياق النقاش الحالي، أن السعي إلى تحقيق الأهداف الخاصة يمكن أن يحبطه أخذ على أهداف الآخرين - الذين يشعر الشخص تجاههم بشعور الهوية - في المجموعة في الحسبان(21).

تؤكد طبيعة لغتنا غالبًا قوى هويتنا الأوسع. «نحن» نطالب بأشياء؛ أعمالـ«نا» تعكس شواغلـ«نا»؛ «نحن» نحتج على الظلم الواقع عليـ«نا». هذه، بالطبع، لغة

---

(19) تتعلق المسألة بملاحظة ماركس أنه بينما يميل الاقتصاد السياسي المعاصر إلى الافتراض أن «كل شخص يضع في حسبانه مصلحته الخاصة، ولا شيء آخر»، ففي الواقع «تكمن النقطة، في أن المصلحة الخاصة هي نفسها بالفعل مصلحة محددة اجتماعيًا». انظر: Karl Marx: *Grundrisse* in: *Marx's Grundrisse (1857-1858)*, Translated by David McLellan (London: Macmillan, 1971), pp. 65-66.

تبرز مسألة هوية الرفاه أيضًا في الأدبيات الأنثروبولوجية الاجتماعية. انظر على سبيل المثال: Veena Das and Ralph Nicholas, «««Welfare» and «Well-being» in South Asian Societies,» (Mimeo, ACLS-SSRC Joint Committee on South Asia, SSRC, New York, 1981); André Beteille, «Individualism and the Persistence of Collective Identities,» (Mimeo, Delhi School of Economics, 1984), and Steven Lukes, *Individualism* (Oxford: Blackwell, 1973).

(20) انظر بالتحديد: Thomas Nagel, *The Possibility of Altruism* (Oxford: Clarendon Press 1970); Hirschman: *Exit*, and *Shifting Involvements*; Margolis, *Selfishness*, and Akerlof, «Loyalty,» pp. 54-63.

(21) نوقشت هذه المسألة في: Sen, «Choice, Orderings,» and Hirsch, *Social Limits*.

انظر أيضًا الخلافات مع واتكينز وباير: Watkins: «Comment,» and «Second Thoughts,» and Kurt Baier, «Rationality and Morality,» *Erkenntnis*, vol. 11, no. 2 (August 1977), pp. 197-223.

ناقشت أولمان - مارغاليت المسألة جيدًا، على الرغم من أنني «لا أسلم» بتفسيرها. انظر: Edna Ulmann-Margalit, *The Emergence of Norms* (Oxford: Clarendon Press, 1977).

الاتصال الاجتماعي ولغة السياسة، على أنه يصعب أن نعتقد أنها لا تمثل شيئًا خلاف نموذج لفظي، ولا سيما عدم وجود إحساس بالهوية. إن ميل اللاعبين الذي يبدو محيرًا في المباريات التجريبية، نحو الشعور بالقلق عند تحقيق لاعبين آخرين إنجازًا ما، لا نحو إنجازاتهم فحسب(22)، يمكن أيضًا رؤيته بصورة مثمرة من حيث «هوية» الأشخاص في مواجهة زملائهم اللاعبين(23).

في الأدبيات التي تتناول الأداء الاقتصادي المقارن للبلدان المختلفة، بدأت أهمية القيم «غير الخاصة» تحظى ببعض الاهتمام. ويصدق ذلك بوجه خاص في سياق تقويم العوامل التي تقف وراء النجاح الباهر لليابان(24)، حيث تعتمد الإنتاجية الاقتصادية إلى حد كبير على العمل الجماعي. وبالتالي، يتسم بأهمية كبيرة السؤال المتعلق بما إذا كان في إمكان الناس العمل معًا واعتماد بعضهم على بعض للمساعدة في السعي إلى تحقيق مهماتهم وأهدافهم.

إن أهمية تبادل الاعتماد في مؤسسة منتجة لا تثير الاستغراب، بالطبع، نظرًا إلى ميل الشركات المفهوم جيدًا إلى النمو حتى يتحقق «إضفاء طابع ذاتي» على «العوامل الخارجية» - وهي مسألة ناقشها كثيرون، منهم كواس وويليامسون(25). ويضيف تبادل الاعتماد هذا إلى السلوك غير الخاص داخل المؤسسة، وهناك أسباب وجيهة للاعتقاد أن الأساس التاريخي العميق للسلوك التعاوني في اليابان يُعد ثروة اقتصادية مهمة(26).

---

(22) انظر على سبيل المثال: Lester B. Lave, «An Empirical Approach to the Prisoners' Dilemma Game,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 76, no. 3 (August 1962), pp. 424-436; Rapoport and Chammah, *Prisoner's Dilemma*, and Axelrod: «The Emergence,» pp. 306-318, and *The Evolution*.

(23) انظر: Sen: *Resources*, pp. 14-15, and «Rationality, Interest and Identity,» (Unpublished Paper Written for a Festschrift for Albert Hirschman, 1984).

(24) انظر على سبيل المثال: Michio Morishima, *Why Has Japan «Succeeded»?: Western Technology and Japanese Ethos* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982), and Ronald Dore, «Goodwill and the Spirit of Market Capitalism,» *British Journal of Sociology*, vol. 34 (1983), pp. 459-482.

(25) Ronald H. Coase, «The Nature of the Firm,» *Economica*, vol. 4 (1937), pp. 386-405, and Oliver E. Williamson: *The Economics of Discretionary Behavior: Managerial Objectives in a Theory of the Firm* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1964), and *Corporate Control*.

(26) انظر: Morishima, *Why Has Japan «Succeeded»?*.

4. هدف الأولوية والاختيار المُسبب

من الإنصاف القول إن إنكار أول عنصرين من العناصر الثلاثة في خصوصية السلوك - وهي تحديدًا الرفاه الأناني، وأهداف الرفاه الذاتي، واختيار الهدف الذاتي - لا يتفق ونوع المقاومة الذي يتفق ونزاع العنصر الثالث. يُعتبر اختيار الهدف الذاتي، من حيث الجوهر، اسمًا آخر لهدف الأولوية، الذي ناقشناه في المبحث الثاني في سياق نظرية المباراة، وهذا الأخير يختلف قليلًا فحسب في الإبقاء على طبيعة «الاستراتيجيات» مفتوحة (بدلًا من رؤيتها بالتحديد كأفعال، كما هي الحال في تعريف اختيار الهدف الذاتي).

بالعودة إلى معضلة السجين، وتمشيًا مع ما نوقش بالفعل في المبحث الثاني، يمكن ملاحظة أن إنكار الرفاه الأناني أو هدف الرفاه الذاتي لن يحل هذه المعضلة، على الرغم من أنه قد يقلل من تكرار حدوث مركّبات تفضيل تلك. لكن تخفيف اختيار الهدف الذاتي، أو هدف الأولوية، يمكن في الواقع أن يُحدث فرقًا في نتيجة معضلة السجين.

إذا كان الإحساس بالهوية يتخذ شكل فصل اختيار شخص للأفعال جزئيًا عن السعي إلى تحقيق الهدف الذاتي، إذًا يمكن أن تظهر نتيجة غير متدنية حتى من دون عقد وتنفيذ شكليين. فمن سبل عمل الإحساس بالهوية جعل أفراد المجتمع يقبلون قواعد معينة من السلوك كجزء من سلوك إلزامي تجاه الآخرين في المجتمع. ولا يتعلق الأمر بالسؤال في كل مرة: ماذا حصلت من ذلك؟ كيف تعززت أهدافي بهذه الطريقة؟ وإنما يتعلق بالتسليم بحالة وجود أنماط معينة من السلوك تجاه الآخرين.

في الواقع، يُعد قبول قواعد السلوك تجاه الآخرين، الذين يشعر المرء نحوهِم ببعض الإحساس بالهوية، جزءًا من ظاهرة سلوكية أكثر عمومية للفِعل وفقًا لقواعد ثابتة، من دون اتباع إملاءات تعظيم الهدف. وقد أكد آدم سميث أهمية «قواعد السلوك» هذه في الإنجاز الاجتماعي: «تلك القواعد العامة للسلوك، عندما تثبت في أذهاننا عبر تفكير اعتيادي، تكون ذات فائدة كبيرة في تصحيح مغالطات حب الذات في ما يتعلق بما هو صالح وملائم القيام به في حالتنا الخاصة»[27].

---

(27) = Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, 6th rev. ed. (London: T. Cadell, 1790), p. 160.

بقدر ما يؤدي اتباع هذه القواعد «الاعتيادية»، بما يتعارض مع تعظيم صلب وفقًا لأهداف المرء، إلى نتائج أفضل (حتى من حيث تلك الأهداف ذاتها، كما ناقشنا في المبحث الثاني من هذا الفصل)، ستوجد أيضًا حجة «الانتقاء الطبيعي» لمصلحة تلك الأنماط السلوكية، بما يؤدي إلى بقائها واستقرارها[28]. هذا تأثير «تطوري»، يعمل في اتجاه مختلف تمامًا عن بقاء الربح الأقصى، كما يطرح فريدمان[29]. لكن منطق فريدمان يغفل الميزة الانتقائية لأنماط السلوك التي تُفضل النجاح الجماعي، التي قد تختلف تمامًا في الواقع عن التعظيم الفردي للأرباح (أو تعظيم الهدف بشكل عام) في ظل تبادل الاعتماد لأنواع معينة.

لنأخذ زوجًا من الأفراد الذين تماثل أهدافهم الحقيقية تلك الواردة في معضلة السجين، لكن سلوكهم الفعلي ينتهك هدف الأولوية (واختيار الهدف الذاتي). يمكن لعلاقات «التفضيل المستبان» لدوال اختيار كل منهما أن تضع الناتج التعاوني a_0b_0 في القمة، أي إنهم قد يتصرفون «كأنما» يُفضلون تلك النتيجة بعينها أكثر[30]. هناك «معرفة متبادلة» لهذا النمط من السلوك.

= لاحظ أن هذه حالة استخدام أداتي لـ «قواعد السلوك». ويمكن أيضًا، بطبيعة الحال، أن تكون الحالة هي إلحاق أهمية جوهرية لاتباع قواعد معينة من السلوك، والأكثر عمومية، للابتعاد عن السعي غير الكفوء نحو أهداف المرء. انظر: Williams, «A Critique».

(28) انظر: Amartya K. Sen, «The Profit Motive,» *Lloyds Bank Review*, vol. 147 (1983), pp. 1-20; Akerlof, «Loyalty,» pp. 54-63, and Ken Binmore, «Game Theory,» (Mimeo, 1984).

(29) عن هذا الموضوع العام، انظر: S. G. Winter, «Economic «Natural Selection» and the Theory of the Firm,» *Yale Economic Essays*, vol. 4 (1964), pp. 225-272; Richard R. Nelson and Sidney G. Winter, *An Evolutionary Theory of Economic Change* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982); Robin C. O. Matthews, «Darwinism and Economic Change,» *Oxford Economic Papers*, vol. 36 (1984), pp. 91-117, and Helm, pp. 118-134.

(30) يشير تعريف «التفضيل المستبان» المنهجي إلى العلاقة الثنائية التي تكمن خلف الاختيار، لا إلى أي تفسير لاختيار مستقل لتلك العلاقة. عن خصائص الانتظام في مثل تلك العلاقات، انظر: Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica* (New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959), pp. 121-127; Amartya K. Sen, «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971); Herzberger, pp. 187-237, and Kotaro Suzumura, «Rational Choice and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 149-158.

لاحظ أن التفضيلات المستبانة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال تقديم الخيارات التمييزية على مجموعات فرعية لنتائج محتملة.

مباراة التأكيد

اللاعب A	اللاعب B
a_0b_0	a_0b_0
a_1b_0	a_0b_1
a_1b_1	a_1b_1
a_0b_1	a_1b_0

توجد نقطتا توازن (a_0b_0 و a_1b_1) لـ «كأنما» مباراة؛ وهي مباراة تسمى «مباراة التأكيد»[31]. وبينما لا يوجد يقين أن المباراة ستتوازن عند النقطة الأكثر تفضيلًا من نقطتي التوازن (أي a_0b_0 وليس a_1b_1)، فإن ذلك قد يحدث بسهولة إذا كان اللاعبان يثقان في بعضهما (بطريقة غير ممكنة في مباراة معضلة السجينين الحقيقية). وهناك نقطة مهمة تجدر ملاحظتها، وهي أن الناس إذا لعبوا «كأنما» مباراة التأكيد هذه، فقد ينتهي بهم الحال إلى وضع أفضل من حيث أهدافهم الحقيقية مما قد يصلون إليه إذا لعبوا بالفعل وفقًا لأهدافهم الحقيقية[32].

إذا كانت التصنيفات التراتبية للنتائج في معضلة السجين تعكس «أرباح» الأشخاص المعنيين، إذًا a_0b_0 تكون أكثر ربحية لكل منهما من a_1b_1. و سيؤدي تعظيم الربح، مع الوضع الحقيقي المبين في معضلة السجين، إلى نتيجة «غير كفوءة» من حيث الأرباح المكتسبة، بينما قد يؤدي انتهاك تعظيم الأرباح (وهدف الأولوية) إلى نتيجة «كفوءة» ومزيد من الربح لكل منهما. وإذا كانت الأرباح مصدرًا للنجاح، إذًا فإن أي مجتمع يتسم بنظام قيم ينتهك تعظيم الربح (بهذه الطريقة بالتحديد) قد يصبح أكثر نجاحًا، وقد يهيمن على المجتمعات الأخرى التي عندها نظم قيمية لتعظيم الربح. وإذا كانت هناك شكوك في شأن «عقلانية» انتهاك هدف الأولوية (كما رأينا في المبحث الثاني من هذا الفصل)، فإن هذه

(31) انظر: Sen, «Isolation,» pp. 112-124, and Angus S. Deaton and John Muellbauer, *Economics and Consumer Behaviour* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980).

(32) هناك طريقة أخرى للتحرك نحو الحل، من خلال توليد النوع الصحيح من «المعتقدات» في ما يتعلق بسلوك الاختيار عند اللاعب الآخر. انظر: Isaac Levi: *The Enterprise of Knowledge* (Cambridge, MA: MIT Press, 1980), and «Liberty».

الشكوك قد تكون تجاوزتها الحوادث أيضًا. هناك عدد قليل من الأشياء التي تنجح كل النجاح.

إن هذه الطريقة لرؤية «التعاون العقلاني»، في سياق معضلة السجين[33]، قد تتعارض وأحد القرارين الجزئيين لمعضلة السجين المتكررة (نموذج 2) التي درسها كربس والكتاب الذين اشتركوا معه. ونظرًا إلى أنهم يخففون المعرفة المتبادلة لا هدف الأولوية، فإن تعديلاتهم تتخذ شكل افتراض أن كل لاعب «يُقوّم في الأصل احتمالًا ضئيلًا أن خصمه 'يتمتع' بالتعاون عندما يقابله تعاون»[34]. ولهذا التعديل، كما عولج هناك، تأثير يجعل كل لاعب (في مباراة معضلة السجين المتكررة) يفترض أن هناك احتمالًا ضئيلًا أن اللاعب الآخر عنده تفضيل «مباراة التأكيد». أوضح كربس وزملاؤه أن هذا يكفي لإنتاج «توازن متسلسل»، حيث يتعاون كل جانب حتى المراحل الأخيرة القليلة من المباراة المتكررة. وعلى نقيض ذلك، في المسار المبحوث هنا[35]، تستمر المعرفة المتبادلة ويتصرف كل شخص (ويعرف أن الآخر سيتصرف أيضًا) وفقًا لترتيب لعبة التأكيد، على الرغم من أن أهدافهما الحقيقية يمثلها الترتيب الوارد في معضلة السجين[36].

5. ملاحظات ختامية

حاولت في هذه الورقة البحثية التمييز بين العناصر المختلفة لخصوصية السلوك، وتحديدًا الرفاه الأناني، وهدف الرفاه الذاتي، واختيار الهدف الذاتي. يؤدي كل عنصر من هذه العناصر دورًا مهمًا في النماذج التقليدية للنظرية الاقتصادية، وفي نظرية المباريات القياسية أيضًا. لكن، في حين تدقق الأدبيات

---

(33) نوقشت بشكل أكمل، في: Sen, «Choice, Orderings».

(34) Kreps [et al.], p. 10.

(35) وفي: Sen, «Choice, Orderings».

(36) لاحظ أن كما هي الحال في لعبة التأكيد نفسها - في الحل الوارد عند كربس وزملائه أيضًا - «لا ينتج التعاون إلا إذا افترض كل طرف أن الطرف الآخر سيتعاون». في الواقع، هذه هي سمة «التأكيد» التي تمنح اللعبة اسمها. انظر: Sen, «Isolation,» pp. 112-124.

لتجنب هذه الشرطية، فإن الأهداف باستخدام «كأنما» المقتضية لحل معضلة السجين ستتطلب ابتعادًا أكبر عن الأهداف الحقيقية. انظر: Sen, «Choice, Orderings,» pp. 78-80.

على نطاق واسع في الرفاه الأناني وهدف الرفاه الذاتي، لم ينل اختيار الهدف الذاتي إلا اهتمامًا أقل. ومع ذلك، تبين أن إنكار اختيار الهدف الذاتي (وهدف الأولوية) - عند توفير فهم للتعاون والنجاح في حالات بعينها في المباراة - يسفر عن دور لا يمكن تجاوزه من خلال إنكار العنصرين الآخرين للسلوك الخاص.

يعكس رفض اختيار الهدف الذاتي نمطًا من الالتزام يتعذر الاستحواذ عليه من خلال توسيع نطاق الأهداف التي يتعين تحقيقها، الأمر الذي يدعو إلى قواعد السلوك التي تحيد عن السعي إلى تحقيق الأهداف بسبل منهجية معينة. ويمكن تحليل هذه القواعد من زاوية الإحساس بـ «الهوية» المتولد في المجتمع (من دون أن يؤدي ذلك إلى تطابق الأهداف)، كما أنه يرتبط بعلاقات وثيقة بحالة السلوك القائم على القواعد الذي ناقشه آدم سميث. إن صيغة أقل تبسيطًا للعلاقات بين الأهداف والأفعال توفر مجالًا واعدًا للبحث عند تناول معضلة السجين (منها تقديم تفسيرات للسلوك الملاحظ فعلًا في مثل هذه الحالات). إنه برنامج بديل للمحاولات الأخيرة الرامية إلى «حل» المعضلة من خلال تخفيف افتراض المعرفة المتبادلة في المباريات المحدودة المتكررة. وتكمن النقطة المركزية في الاعتراف الكامل بالدور «الأداتي» للسلوك في تحقيق النتائج في المجتمع - وهو دور لا يمكن الوقوع عليه في التوصيف القياسي للعقلانية.

الفصل السادس

العقلانية واللايقين[1]

1. الاتساق والمصلحة

يمكن القول إن هناك مقاربتين مهيمنتين للاختيار العقلاني تُستخدمان على نطاق واسع في نظرية القرار والاقتصاد:

(1) الاتساق الداخلي: يُنظر إلى الاختيار العقلاني، في هذه المقاربة، ببساطة من زاوية الاتساق الداخلي للاختيار.

(2) السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية: تُحدَّد عقلانية الاختيار هنا بالسعي الدائم إلى تحقيق المصلحة الذاتية.

للمقاربتين تفسيرات مباشرة إلى حد كبير في الاختيارات المصحوبة باليقين. كانت مقاربة الاتساق الداخلي تستخدم كثيرًا في نظرية «التفضيل المستبان»، مع بديهياته المختلفة التي تخدم كشروط للاتساق الداخلي للاختيار[2]. ويُنظر إلى «الاختيار العقلاني»، في جانب كبير من النظرية الاقتصادية الحديثة، باعتباره

---

(1) من: *Theory and Decision*, vol. 18 (1985), pp. 109-127, © 1985 by D. Reidel Publishing Company.

(2) انظر: Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947); Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica* (New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959); M. K. Richter, «Rational Choice,» in: John S. Chipman [et al.], eds., *Preference, Utility and Demand* (New York: Harcourt, 1971); Amartya K. Sen, «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971), and Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237.

اختيارًا متسقًا؛ وتُعتبر دالّة الاختيار «قابلة للعقلنة» إذا كانت متسقة تمامًا للتمثيل الثنائي فحسب (أو، بتفسير أكثر دقة، التمثيل عبر ترتيب ما).

تُعتبر مقاربة المصلحة الذاتية مهمة لاشتقاق نتائج مركزية بعينها في النظرية الاقتصادية التقليدية والحديثة؛ على سبيل المثال، أمثَلة باريتو للتوازنات التنافسية(3). وتوفر نظرية المنفعة التقليدية أساسًا متينًا للعقلانية من أجل السعي إلى تحقيق منفعة المرء - مُعرّفة إما وفقًا لحساب التفاضل في مبدأ المتعة عند بنثام، أو بحسب الصيغ المختلفة لتحقيق الرغبة. في الواقع، كان لغموض مفاهيم «المنفعة» و«التفضيل» شأن جوهري في التوسط بين المصلحة الذاتية والاختيار، مانحًا مظهرًا لربط الاختيار العقلاني بثبات بالسعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية(4).

ترتبك أحيانًا مقاربة المصلحة الذاتية في ظل الرأي القائل بالاتساق الداخلي، من خلال تعريف المصلحة أو المنفعة باعتبارها العلاقة الثنائية لـ «التفضيل المستبان» (أي، العلاقة الثنائية التي يمكن أن تمثل دالّة الاختيار إذا استوفت شروطًا معينة للاتساق الداخلي). لكن الواضح بداهة أن تلك الخدعة التعريفية لا تؤسس أي تناظر للاختيار مع أي مفهوم للمصلحة الذاتية مُعرّف بشكل مستقل. ثمة عالم من الاختلاف بين الزعم أن الشخص يحاول تحقيق مصلحته الذاتية من خلال الاختيار، والإعلان عن أن أيًا ما يمكن أن يعتبره الشخص تعظيمًا (إذا

---

(3) انظر: Kenneth J. Arrow, «An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics,» in: Jerzy Neyman, ed., *Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematical, Statistics, and Probability* (Berkeley, CA: University of California Press, 1951); Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959), and Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis*, Mathematical Economics Texts; 6 (San Francisco: Holden-Day, 1971).

أعيد نشره في: Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

تتطلب هذه النتائج أن يكون السلوك الفعلي تعظيميًا للمصلحة الذاتية، ما يتضمن الافتراض الإضافي أن يكون السلوك الفعلي «عقلانيًا» أيضًا (يُنظر إليه باعتباره تعظيمًا للمصلحة الذاتية).

(4) للاطلاع على رؤية نقدية، انظر: Amartya K. Sen: *Choice, Welfare and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982), and «Behaviour and the Concept of Preference,» *Economica*, vol. 40, no. 159 (August 1973), pp. 241-259.

وجدت مثل هذه العلاقة الثنائية)[5] سيسمى منفعة ذلك الشخص (أو مصلحته). هناك اختلاف جوهري بين مقاربة الاتساق الداخلي ومقاربة المصلحة الذاتية.

أود القول إن المقاربتين لا تشملان مضمون العقلانية. ولننظر أولًا في مقاربة الاتساق الداخلي. نأخذ دالّة الاختيار C(.)، مع افتراض أنها «قابلة للعقلنة» (أي، «ثنائية»)، ولتكن R هي العلاقة الثنائية المناظرة لها[6]. نبني العلاقة ثنائية R* من R من خلال «عكس» كل تفضيل صارم، ولتكن C*(.) هي دالّة الاختيار المولدة من خلال (و«قابلة للعقلنة» في ما يتعلق بـ) R*. إذا كان لدى شخص صفات عدم اختيار غير متغير (أي المشاعر والقيم والأذواق ...إلخ نفسها) أن يصل في نهاية الأمر إلى الاختيار بالطريقة «المعاكسة» تحديدًا في كل حالة، أي وفقًا لـ C*(.) لا C(.)، فسيكون من الصعب عليه الزعم أن اختياراته ظلت تحديدًا «عقلانية». لكن الاختيارات «المعاكسة» تكون متسقة بدقة.

يجب أن تضم العقلانية تناظر الاختيار مع خصائص أخرى، ولا يمكن إدراكها بالكامل من خلال أي مفهوم للاتساق الداخلي - مهما كانت دقته. وبهذا المعنى، تُعد مقاربة الاتساق الداخلي شديدة التساهل (على الرغم من أنها قد تكون أيضًا تقييدية للغاية بأساليب أخرى، إذا أصبحت شروط الاتساق صارمة من دون مبرر). وفي المقابل، تُعد مقاربة المصلحة الذاتية تقييدية للغاية. ولا يتطلب الأمر أن يرتكب الشخص أي هفوة مجافية للمنطق أو للعقلانية، إذا قرر السعي إلى تحقيق أهداف أخرى غير المصلحة الذاتية[7]؛ إذ ربما يسعى الأشخاص أو

(5) انظر: Arrow, «Rational Choice Functions;» Sen, «Choice Functions,» and Herzberger, pp. 187-237.

(6) انظر: Richter, «Rational Choice;» Sen, «Choice Functions,» and Kotaro Suzumura: «Rational Choice and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 149-158.

(7) انظر: Thomas Nagel, *The Possibility of Altruism* (Oxford: Clarendon Press, 1970); Sen: «Behaviour,» pp. 241-259, and «Social Choice Theory: A Re-examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89; Albert O. Hirschman, *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982); Howard Margolis, *Selfishness, Altruism, and Rationality: A Theory of Social Choice* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982); George A. Akerlof, «Loyalty Filters,» *American Economic Review*, vol. 73 (1983), pp. 54-63; Thomas C. Schelling, «Self-command in Practice, in Policy, and in a Theory of Rational Choice,» *American Economic Review*, vol. 74, no. 2: *Papers and Proceedings of the Ninety-Sixth Annual Meeting of the American Economic Association* (May =

لا يسعون، في الحياة الحقيقية، لتحقيق ذواتهم بالكامل، لكنه من السخف الزعم بأن أي شخص لا يسعى نحو ما يعتبره مصلحته الذاتية يجب أن يكون لاعقلانيًا!

يمكن القول إن خطأ هاتين المقاربتين القياسيتين للعقلانية هو إخفاقهما في توجيه اهتمام كافٍ وصريح لدور التفكير في تمييز العقلاني عن اللاعقلاني. قد يتطلب العقل أكثر من الاتساق[8]. (ما من حاجة، أيضًا، إلى النظر إلى المسألة باعتبارها تتطلب أن يتخذ الاتساق شكلًا ثنائيًا - على الرغم من أن هذه نقطة أكثر إثارة للجدال)[9]: لا يوجد أيضًا أي سبب يبعث على الاقتناع بالإصرار على أن منطق المرء يجب توظيفه فقط في السعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية. يمكن مقاربة الاتساق الداخلي أن تدخل المنطق بصورة غير مباشرة فحسب -

1984), and Fred Schick, *Having Reasons: An Essay on Rationality and Sociality* (Princeton, NJ: Princeton = University Press, 1984).

(8) يشير مارك ماشينا في مقالته الاستعراضية التنويرية إلى «أنه ليس عقلانيًا، على سبيل المثال، أن تمقت نبات الإسباراغوس». انظر: Mark Machina, «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?,» *Journal of Mathematical Psychology*, vol. 24 (1981), pp.163-175.

بالتأكيد ليس عقلانيًا (على الرغم من الحظ العاثر). بيد أنه سيصعب اعتبار الشخص الذي يمقت تناول الإسباراغوس (الهليون)، لكنه يواصل التهامه، عقلانيًا، من دون أن يقدر على تقديم أي سبب مقنع لاختيار ما يمقته (مثلًا، للحصول على فيتامينات بعينها توجد في الإسباراغوس، أو مواجهة تهديد بالقتل، من أحد البلطجية المهووس بالإسباراغوس، إن لم يأكل «الخضار الجيدة»). ترتبط مسألة عقلانية الاختيار، كما صيغت هنا، بتناظر الاختيار مع المنطق ونوعية هذا المنطق. وفي سياق اليقين، يعتبر مارك ماشينا العقلانية «تعديًا» لتفضيل الشخص.

(9) يمكن الاطلاع على تقويمات مختلفة لموضوع مدى عقلنة أن تكون الاختيارات «ثنائية»، في: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951); 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963); Sen: «Social Choice Theory,» pp. 53-89, and *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

وانظر: Thomas Schwartz: «Rationality and the Myth of the Maximum,» *Noûs*, vol. 6, no. 2 (May 1972), pp. 97-117; Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Herzberger, pp. 187-237; Charles R. Plott, «Path Independence, Rationality, and Social Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 6 (November 1973), pp. 1075-1091; Stig Kanger, «Choice Based on Preference» (Mimeographed, University of Uppsala, [1975]); Donald E. Campbell, «Democratic Preference Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12, no. 2 (April 1976), pp. 259-272; Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge[Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and Robert Sugden, «Why Be Consistent? A Critical Analysis of Consistency Requirements in Choice Theory,» *Economica*, vol. 52, no. 206 (May 1985), pp. 167-184.

إلى المدى (والشكل) الذي تسمح به طبيعة شروط الاتساق المفروضة فحسب. أما مقاربة المصلحة الذاتية، فترفض الاعتراف بالاختيار المعلل في السعي إلى تحقيق أي أهداف تختلف عن المصلحة الذاتية. وتطرح المقاربتان التعليل لفترة قصيرة جدًا في الواقع، عند توصيف العقلانية.

تتمثل الرؤية التي يجري التعبير عنها كثيرًا في أن مفهوم العقلانية «غير إشكالي» إلى حد كبير عندما يكون موضوع الاهتمام هو الاختيار في ظل اليقين، وأن الصعوبات تنشأ من محاولة «توسيع» مفهوم العقلانية - وهو بداهي في حالة اليقين - ليشمل الحالات التي تنطوي على اللايقين. وسأناقش أن هذه الرؤية يصعب الدفاع عنها، وأن الصعوبات الشديدة للإلمام بمفهوم العقلانية في ظل اللايقين تتضمن كثيرًا من المشكلات التي تنشأ أيضًا عند توصيف عقلانية الاختيارات من دون اللايقين.

2. التفكير والتناظر

يجب أن تتناول العقلانية تناظر الاختيار الفعلي مع استخدام العقل. يوجد نوعان متباينان من إخفاقات العقلانية. يمكن أن يخفق أي شخص في القيام بما قد يقرر القيام به، إذا كان لا يعقل ويفكر في ما يمكن القيام به. قد ينشأ الإخفاق لسبب من أسباب كثيرة؛ على سبيل المثال، **(أولًا)** الشخص تصرف «من دون تفكير»، **(ثانيًا)** فكّر الشخص بتكاسل في مسبّبات ما يقوم بعمله، ولم يستخدم قواه بشكل صحيح، **(ثالثًا)** فكر الشخص في المسبّبات بعناية، وقرر أن يفعل x، لكنه انتهى إلى عمل y بسبب، مثلًا، ضعف الإرادة (Akrasia). ثمة نقطة مشتركة بين هذه الحالات كلها، من باب الطرفة، أن الشخص سيرفض اختياره بعد تفكير متأن - هناك، بهذا المعنى إخفاق للتناظر الإيجابي بين تفكير الشخص واختياره. وسأطلق على ذلك «لاعقلانية التناظر»[10].

في مقابل «لاعقلانية التناظر»، قد يخفق الشخص في أن يكون عقلانيًا بسبب

---

(10) لقد ناقشت المسائل التحفيزية التي تشكل أساس «عقلانية التناظر» في: Amartya K. Sen, «Rationality, Interest and Identity» (Unpublished Paper Written for a Festschrift for Albert Hirschman, 1984).

الطبيعة المحدودة للتفكير الذي يقدر عليه. قد يفكر الشخص مليًا بقدر ما يمكنه في شأن اختيار ما، لكنه لم يجد شيئًا مهمًا كان يمكن أن يكشف عنه تفكير أكثر حدة، وسأطلق على ذلك «لاعقلانية التفكير». في حالة «لاعقلانية التناظر»، يخفق الشخص في عمل الشيء الذي يراه صحيحًا (أو الذي كان يمكن أن يراه إذا كان قد فكر بعناية في شأن هذه المسألة)؛ بينما في حالة «لاعقلانية التفكير»، يخفق الشخص في رؤية أن الأهداف التي يرغب في السعي نحوها كان يمكن أن تكون أفضل من خلال اختيار آخر (على أساس المعلومات التي يمتلكها).

للتوضيح، نأخذ حالة حمار بوريدان الذي مات من الجوع مترددًا بين كومتي التبن اللتين بدتا مغريتين. هل كان الحمار لاعقلانيًا؟ لا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نعرف ما إذا كان لاعقلانيًا أم لم يكن، من دون معرفة المزيد عن القصة. ربما كان نبيلًا للغاية و«كريمًا»، وانتحر ليترك التبن للحمير الأخرى، متظاهرًا أنه متردد ليتجنب إحراجها. إذا كان الأمر كذلك، فإن حمار بوريدان يكون أبعد ما يمكن عن اللاعقلانية (على الرغم من أن أعضاء مدرسة «المصلحة الذاتية» العقلانية لن يروا ذلك).

لنفترض، مع ذلك، أن الحمار كان يرغب بالفعل في العيش، ولا يعتزم توريث التبن للحمير الأخرى. إذًا، لماذا لم يختر إحدى كومتي التبن؟ هل أخفق في أن يرى أن عدم مسه أيًا من الكومتين والموت جوعًا هو أسوأ البدائل الثلاثة، بغض النظر عن كيفية ترتيبه للتبن؟ إذا رأى ذلك واستمر مشلولًا (ولنقل مثلًا بسبب الجشع)، أو - بدلًا من ذلك - كان يمكن أن يرى ذلك إذا فكر بعناية، لكنه لا يفعل (ولنقل مثلًا، بسبب عصبيته)، فإنها إذًا حالة «تناظر اللاعقلانية». هناك احتمال آخر، هو أن الحمار لا يقدر على التوصل إلى ذلك (أي أن يرى أنه حتى إن لم يكن قادرًا على اتخاذ قرار في شأن أي من كومتي التبن كانت أكبر، فقد كان من المعقول اختيار واحدة منهما)[11]. إذا كان الوضع كذلك، فإنه يُعطي مثالًا عن «لاعقلانية التفكير». ربما قرأ الحمار كثيرًا عن نظرية «التفضيل المستبان»، وشعر

---

(11) هناك قراءة بديلة لمشكلة حمار بوريدان - ربما حتى القراءة الأكثر تواترًا - تجعله غير مبالٍ بين كومتي التبن (لا اعتباره غير قادر على أن يقرر أيهما أفضل). وفي هذه الحالة، يواجه الحمار إذًا مشكلة أقل حتى عند اختيار إحدى الكومتين (مع ضمان التعظيم، بغض النظر عن الكومة التي يختارها).

بعدم قدرته على اختيار x عندما كانت y متاحة، من دون أن يكون متأكدًا من أن x تتفوق على y في التفضيل (أو حتى بالجودة نفسها على الأقل)، ومن دون أن يكون متأكدًا – في ما يتعلق بـ «البديهية الضعيفة» – أنه لن يختار y أبدًا في ظل وجود x.

تتسم مسألتا العقلانية بإشكالية عميقة، من زاوية عدم سهولة العثور على معايير بسيطة من شأنها تشخيص العقلانية أو اللاعقلانية لكل نوع منهما بطريقة حاسمة. تنطوي «عقلانية التناظر» على الاستعانة بما ينافي الواقع (ما قد يكون الشخص قرره بعد تفكير متأنٍّ). بينما يصعب تطبيق العلوم الاجتماعية من دون الاستعانة بما ينافي الواقع[12]، فإن القائمين بعمليات لا معنى لها يخشون من التوجه نحو السؤال: «ماذا كان سيحدث إذا...» وبالمثل، ليس من السهل التأكد من مدى منطق المطالبة بتشخيص «لاعقلانية التفكير». على سبيل المثال، هل يكون الاختيار «لاعقلاني التفكير» إذا كان اختيار الشخص خاطئًا لأنه لم يكن قادرًا على حل (يتصل باختياره للفِعل) لغز رياضي عسير، كان حله «متضمنًا» – تحليليًا – في المشكلة نفسها؟ أين نضع الخط الفاصل؟

يجب أن أوضح تمامًا أنني لا أعتبر أن المسألة برمتها محرجة للمقاربة التي أقدمها هنا، من حيث إن القابلية لاتخاذ قرار تُعد مشكلة لكل من «لاعقلانية التناظر» و«لاعقلانية التفكير». بل على العكس؛ فمزاعمي تضم: أن ينطوي مفهوم العقلانية على غموض متأصل؛ وأن مشكلات القابلية لاتخاذ قرار في ما يتعلق بعقلانية التناظر وعقلانية التفكير توضّح ذلك الغموض؛ وأن كثيرًا من مصادر أوجه الغموض يوحد سواء مع اللايقين أم من دونه؛ وأن المقاربات القياسية إلى العقلانية تتجنب أوجه هذا الغموض (بقدر ما يتجنبها) من خلال سوء تحديد مشكلة العقلانية. وأرى أيضًا في أن محاولة التخلي عن جميع أوجه غموض العقلانية واستهداف اختبار مؤكد النجاح في كل حالة، ستميل إلى إبعادنا عن الأسباب التي تجعل العقلانية مفهومًا مهمًا. إن عدم القابلية الجزئية لاتخاذ القرار، في ما يتعلق بالعقلانية، يمثل جزءًا لا يتجزأ من أطروحتي.

إن مشكلات اتخاذ القرار لا تجعل المفهوم غير مجدٍ. وقد يكون تحديد كثير من حالات عدم الغموض يسيرًا ومفيدًا. في الواقع، يمكن القول إن الاعتقاد –

---

(12) انظر: Jon Elster, *Logic and Society* (New York: Wiley, 1978).

الضمني غالبًا - أن المعيار المُرضي يجب أن يكون «كاملًا»، حقق ضررًا كبيرًا في مجال العلوم الاجتماعية، بإجبارنا على الاختيار بين انهزامية بلا أساس واكتمال اعتباطي.

حاولت المحاجة في شأن حالة الاستيعاب المنهجي لـ «عدم الاكتمال» في سياقات مثل المقارنة بين الأشخاص في ما يتعلق بالمنافع، وقياس عدم المساواة، ومقارنة الدخل الحقيقي، والتحديد الكمي للفقر، وقياس رأس المال(13). هناك مقاربة مماثلة قد تفيد في تناول العقلانية. وستوجد حالات واضحة من «لاعقلانية التناظر»، حيث يقبل الشخص نفسه من دون لبس أن اختياره كان يمكن أن يختلف إذا كلف نفسه عناء التفكير على الإطلاق في المسألة. وهناك حالات واضحة أيضًا، حيث يكون «ضعف الإرادة» هو سبب «لاعقلانية التناظر»، على الرغم من أن الشخص اتخذ قرارًا مسببًا لعمل شيء آخر.

بالمثل، على الرغم من إمكان وجود شكوك في شأن قدر التعليل المطلوب تضمينه في معايير «لاعقلانية التفكير»، فثمة حالات واضحة. من المعروف أن الأشخاص يتعلمون تقنيات صنع القرار من خلال الممارسة. في الواقع، تمثّل أحد الأهداف الرئيسة لنظرية اتخاذ القرارات في تحسين قدرة الأشخاص على التفكير في القرارات(14). وقد توجد صعوبات كبيرة لتحديد خط دقيق، بيد أنه قد يسهل الاتفاق على أن بعض الحالات ينطوي على إخفاق واضح للمنطق من نوع غير معقد، ويمكن تجنبه بسهولة شديدة بمجرد القليل من التدريب.

3. اللايقين والتعليل

بعد أن حددت الخطوط العريضة لمقاربة في شأن مشكلة تقويم عقلانية الاختيار، يجب أن أطرح بضع ملاحظات على التناقضات القائمة مع المقاربات

---

(13) يرد في أوراق بحثية عدة، أُعيد نشرها في كتابين من الأعمال المختارة، انظر: Amartya K. Sen: *Choice, Welfare*, and *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984).

(14) انظر: Howard Raiffa, *Decision Analysis; Introductory Lectures on Choice under Uncertainty* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1968), and R. L. Keeney and Howard Raiffa, *Decisions with Multiple Objectives: Preferences and Value Tradeoffs* (New York: Wiley, 1976).

الأخرى. الاختلافات مع مقاربتي «الاتساق الداخلي» و«المصلحة الذاتية»، بأشكالهما النقية، يجب أن تتسم بوضوح كافٍ، على أن هناك مقاربات أكثر تعقيدًا.

قدم جون هارساني أطروحته «نماذج عقلانية الاختيار للسلوك الاجتماعي» مشيرًا إلى أن نظريته «هي نظرية معيارية (تشخيصية)»، وأنها «تتناول، منهجيًا وصراحة، مسألة كيف يجب أن يتصرف كل فاعل من أجل تعزيز مصالحه الخاصة بصورة أكثر فاعلية»[15]. يكمن أحد الفروق الواضحة بين مقاربتنا ومقاربة هارساني في تركيزه الواضح على الشخص الذي يعزز «مصالحه الخاصة» (لا على أي أهداف أخرى قد تكون عنده). لكن ذلك قد لا يمثل مشكلة كبيرة هنا، نظرًا إلى إمكان تفسير قدر كبير من تحليل هارساني من زاوية السعي إلى تحقيق أهداف عامة - تخضع لبعض القيود المنهجية - لا هدف بعينه فحسب لتعظيم المصلحة الذاتية.

ينشأ الاختلاف الثاني، وهو أكثر جوهرية، من الدافع الإلزامي الحاسم عند هارساني، الأمر الذي يتعلق في النهاية برؤية التوصيات النظرية للقرار باعتبارها شروط اتساق يجب أن ينفذها أي شخص لعقلنة ممارسته. وفي المقابل، نجد أن «عقلانية التناظر» ليست إلزامية، و«عقلانية التفكير» إلزامية بشروط.

لتوضيح التباين - ولو بالمخاطرة بقليل من القدح الشخصي (ad hominem) - فإن كلًا من استجابة ألاياس (Allais) للاختيار المتضمن في المفارقة التي تحمل اسمه واستجابة أول وهلة المعروفة عند سافاج (Savage) (على منوال ألاياس نفسه)، هي ببساطة «لاعقلانية» في إطار هارساني؛ لأنها انتهكت شرط «الاستقلال القوي» الذي يُعتبر «شرطًا إلزاميًا للعقلانية». وفي المقابل، في إطار «عقلانية التناظر»، لم تكن اختيارات ألاياس «تناظرات لاعقلانية»؛ وهو لم يدافع عن اختياره عبر التفكير المعلل، وواصل القيام بذلك[16]. ومن الناحية الأخرى، كانت

---

(15) John C. Harsanyi, *Rational Behaviour and Bargaining Equilibrium in Games and Social Situations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977), p. 16.

(16) انظر أيضًا: M. Allais and O. Hagen, eds., *Expected Utility Hypotheses and the Allais Paradox: Contemporary Discussions of Decisions under Uncertainty with Allais' Rejoinder* (Dordrecht: Reidel, 1979), and Bernt Stigum and Fred Wenstop, eds., *Foundations of Utility and Risk Theory with Applications* (Dordrecht: Reidel, 1983).

اختيارات سافاج بوضوح «تناظرات لاعقلانية»، حيث رفض بالفعل خيارات أول وهلة بعد تفكير معلل للآثار المترتبة على اختياراته.

في شأن «التفكير اللاعقلاني»، هناك أكثر من مشكلة القدرة على اتخاذ القرار. لكن، إذا زعم أي شخص أن منطق ألاياس في شأن هذه الاختيارات «خاطئ»، فعليه أن يُبين عدم مقبولية هذا التبرير الواضح «فعلًا». إن مسألة عقلانية التفكير في هذه الحالة قد تكون مسألة مهمة تجدر متابعتها، لكن تلك ممارسة مختلفة تمامًا عن الإصرار ببساطة على الاستقلال القوي كشرط للاتساق. وسأتناول هذه المسألة عن كثب في المبحث التالي.

استُخدمت مقاربة «الاتساق الداخلي» بقوة، عند تحليل عملية صنع القرار في ظل اللايقين، في كثير من نماذج القرار العقلاني[17]. ونجح بعضها - مثل نموذج المنفعة عند فون نيومان-مورغنستيرن (von Neumann - Morgenstern) - سواء في إثارة أسئلة مهمة في شأن السلوك العقلاني في ظل اللايقين، أم أيضًا - كما يلاحظ هارساني - في «شرح أو تنبؤ سلوك الإنسان في الحياة الواقعية»[18]. أما السؤال الأخير - المتعلق بتفسير السلوك الفعلي أو التنبؤ به - فينطوي على مسألة مختلفة إلى حد ما عن تلك المتعلقة بالعقلانية - وهو التباين الذي يمثل أهمية خاصة في سياق تفسير الاستجابات السيكولوجية «اللاعقلانية بجلاء»، الموجودة في البحوث التجريبية لكل من كاهنمان، سلوفيك، تفيرسكي، وآخرين[19].

---

(17) للاطلاع على عرض تنويري، انظر: Peter C. Fishburn, «Subjective Expected Utility: A Review of Normative Theories,» *Theory and Decision*, vol. 13 (1981).

(18) انظر: Harsanyi, p. 16.

انظر أيضًا: Kenneth J. Arrow, *Essays in the Theory of Risk-bearing* (Amsterdam: North-Holland, 1970).

(19) انظر، بوجه خاص: Daniel Kahneman, Paul Slovik, and Amos Tversky, *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982),

للاطلاع على دفاع معارض لعقلانية بعض اللاعقلانية المزعومة للسيكولوجيا الملاحظة، انظر: L. J. Cohen, «Are People Programmed to Commit Fallacies?: Further Thoughts about Interpretation of Experimental Data on Probability Judgement,» *Journal of the Theory of Social Behaviour*, vol. 12, no. 3 (October 1982).

انظر أيضًا، من بين مساهمات أخرى: Richard C. Jeffrey, *The Logic of Decision* (New York: McGraw-Hill, 1965); Isaac Levi: «On Indeterminate Probabilities,» *Journal of Philosophy*, vol. 71, no. 13 (1974), and «Ignorance, Probability and Rational Choice,» *Synthese*, vol. 53, no. 3 (December =

بقدر ما يتعلق الأمر بالعقلانية، فإن الصعوبات التي تكتنف مقاربة الاتساق الداخلي في حالة القرارات في ظل اللايقين، لا تختلف اختلافًا جذريًا عن الصعوبات في حالة اليقين، حيث يكون الشخص متسقًا داخليًا، ومع ذلك يفعل عكس الأشياء التي يبدو بوضوح أن عليه القيام بها سعيًا إلى تحقيق أهدافه. وكما ناقشنا سابقًا - لا يوجد اختبار للاتساق الداخلي، مهما كان صارمًا، يمكنه تناول هذه المشكلة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يُنقح الشخص اختياراته جوهريًا، بناء على تفكير معلل، على الرغم من استيفاء استجابات أول وهلة شروط الاتساق الداخلي كلها. ويجب أن يبدو واضحًا أن شروط الاتساق هذه، أكانت ضرورية للعقلانية أم لم تكن، نادرًا ما يمكن أن تكون كافية.

تثير مسألة الضرورة مشكلات مماثلة لتلك التي نواجهها في سياق الاختيار في ظل اليقين، لكن بقوة أكبر. يجب الآن استكمال سؤال «لماذا الاختيار الثنائي؟» بأسئلة مثل «لماذا الاستقلال القوي؟». هذه بالتأكيد أمور للتفكير لمصلحتها وضدها. وهو ما يقود، بدوره، إلى تطبيقات ممكنة لمفهومي «عقلانية التناظر» (التي تنطوي على «الانضباط الذاتي») و«عقلانية التفكير» (التي تشمل مجموعة من المسائل التي تراوح من التدريب على القرار النظري إلى «الاتفاق على عدم الاتفاق»).

4. الاستقلال والعقلانية

يكاد يكون من المؤكد أن بديهية العقلانية للاختيار في ظل اللايقين، التي سببت معظم الخلافات، هي الشرط اللازم للاستقلال القوي. تتطلب إحدى الصيغ الكثيرة لهذا الشرط أن الاحتمال L^1 سيكون مُفضلًا عن الفرصة L^2 إذا كان - فقط إذا كان - لأي احتمال L^3، سيكون الاحتمال المركب $(pL^1, (1 - p)L^3)$ مُفضلًا عن الاحتمال المركب $(pL^2, (1 - p)L^3)$ للأرقام الاحتمالية p. وبخلط كل

1982), pp. 387-417; Kenneth J. Arrow, «Risk Perception in Psychology and Economics,» *Economic* = *Inquiry*, vol. 20, no. 1 (January 1982); Peter Gärdenfors and N.-E. Sahlin, «Unreliable Probabilities, Risk Taking and Decision Making,» *Synthese*, vol. 53, no. 3 (December 1982); Mark Machina, «Generalized Expected Utility Analysis and the Nature of Observed Violations of the Independence Axiom;» Kenneth J. Arrow, «Behaviour under Uncertainty and Its Implications for Policy,» and E. F. McClennen, «Sure-Thing Doubts,» in: Stigum and Wenstop, eds., *Foundations of Utility*.

الاحتمالات مع احتمال ثالث - بالنسبة نفسها في الحالتين - لا يتغير الترتيب. كانت هذه البديهية هي التي انتهكها بوضوح المثال المضاد المعروف عند ألاياس، وكانت موضوعًا لأمثلة مضادة أخرى كثيرة مثيرة للاهتمام أيضًا.

تُعد بديهية الاستقلال القوي مهمة لمقاربة المنفعة المتوقعة. وبمعرفة هذه البديهية، لا يمكن إلى حد كبير تجنب النموذج الخطي للتقويم عند الاختيار بين الاحتمالات، ما دامت البديهيات الأخرى اللازمة (ومنها شروط الترتيب الكامل وشرط خفيف يتعلق بالاستمرارية) غير صارمة[20]. لقد دارت رحى معركة المنفعة المتوقعة في ميدان الاستقلال، إلى حد كبير. وبينما ظهر الاستقلال القوي لبعضهم بوصفه شرطًا ضروريًا واضحًا بذاته للعقلانية - للاتساق الداخلي، في الواقع - فإنه يحتاج بالتأكيد إلى دفاع تفصيلي. إن انتهاكه ليس سخيفًا بداهة، من حيث الطريقة التي يبدو خلالها سلوك حمار بوريدان بوضوح. وإذا حدث «خطأ» ما، فإنه أقل إلحاحًا وهناك المزيد الذي يجب قوله في شأن هذا الموضوع، أكثر من التأكيد أن الاستقلال القوي يُعد جوهريًا بذاته للاختيار المُسبب.

إحدى المقاربات، من بين غيرها، التي تدافع عن المنفعة المتوقعة (ومنها الاستقلال القوي)، وتتسم بسمات تبعث على الإقناع، هي اشتقاق بيتر هاموند للمنفعة المتوقعة مما يسميه - مع أخذ بعض الحرية - «التعاقبية»[21]. في توصيف هاموند، تتطلب «التعاقبية» اختيار الأفعال حصرًا على أساس الاختيار من «مجموعة ملائمة من العواقب المشروطة» - وهي تعكس «مغانم» ذات أوجه كلية من اللايقين المحدد. وبإضافة بعض الاستمرارية، يعود هاموند إلى المنفعة المتوقعة على أساس «تعاقبية الاحتمال»، في ظل اللايقين المحدد من حيث الاحتمالات. وتقتصر الاختيارات العاملة هنا على «احتمالات الصيرورة»، واختيار الأفعال التي تنبثق من ذلك.

---

(20) يُعد شرط الاستقلال ضروريًا بصرامة للخطية الشاملة (أي، المنافع الثابتة)، لكن الاستغناء عنه ممكن لمصلحة «تحليل للمنفعة المتوقعة» أكثر تساهلًا من خلال «المنافع المحلية» (معاملات خطية محلية لترجيح الاحتمالات)؛ انظر: Mark Machina, «»Expected Utility» Analysis without the Independence Axiom,» *Econometrica*. vol. 50, no. 2 (March 1982), pp. 277-323.

(21) Peter J. Hammond. «Consequentialism and Rationality in Dynamic Choice under Uncertainty.» (Technical Report, no. 387, Institute for Mathematical Studies in the Social Sciences, Stanford University, 1982).

إن حجة هاموند مثيرة ومهمة، لكنها ليست كافية (ولا يوجد زعم بذلك) لتأسيس معقولية حصرية للمنفعة المتوقعة. ينشأ جزء من الصعوبة من حدود المنطق التعاقبي الذي لاقى الكثير من الاهتمام في الأعوام الأخيرة في الفلسفة الأخلاقية[22]. لكن الخاصية التي عرّفها هاموند تُعد حتى، من بعض الجوانب المهمة، أكثر تطلبًا من العواقبية التقليدية. لقد ارتكزت المقاربة «العواقبية» الرئيسة في الفلسفة الأخلاقية على الرؤية النفعية، التي ضمت تقييد الاهتمام بـ «منافع» الأشخاص المعنيين في الحالات المترتبة على ذلك[23]. لا ترد هذه المواقف العقلية على الإطلاق في صيغة هاموند، وتصدق بالنسبة إلى نوع «المنفعة المتوقعة» في تقليد فون نيومان - مورغنسترن، وتتحدد «المنافع» بالاختيارات المفضلة للاحتمالات، لا العكس. وقد كان ذلك، بطبيعة الحال، أساس الخلاف بين ألاياس وأتباعه الذين كانوا يفضلون البدء بالمنفعة النفسية الكاردينالية التي تؤثر في الاختيار المفضل للاحتمالات[24]. تتسم هذه المسألة بأهمية كبرى، ما دام اعتبار صيرورات «كان يمكن أن تكون» يمكن أن يؤثر في الاختيار المشروط للاحتمالات من خلال التأثير في سعادة الشخص وغيرها من السمات السيكولوجية.

يمثل ذلك، بطبيعة الحال، الباب الذي ينفتح أمام الحجج القديمة في شأن موضوعات مثل أهمية «الأسف» (مثلًا، «تقليص أسوأ حالات الأسف»)، أو النظريات الأحدث عند كل من بِل، ولومس وسودغن[25] وآخرين، التي يميل

---

(22) انظر: B. A. O. Williams: «A Critique of Utilitarianism,» in: J. J. C. Smart and B. A. O. Williams, eds., *Utilitarianism: For and Against* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973), and *Moral Luck* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981); Thomas Nagel, «The Limits of Objectivity,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980), and Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

(23) حاولت مناقشة أن هذا التركيز على «عواقب المنفعة» فحسب، حتى مع العواقبية، هو قيد آخر صارم للمقاربة النفعية. انظر: Amartya K. Sen, «Utilitarianism and Welfarism,» *Journal of Philosophy*, vol. 76, no. 9 (September 1979).

(24) للاطلاع على تحليل تنويري للتمايز بين «الواقع النفسي الفعلي» لمشاعر شخص حول الاختيارات (على سبيل المثال، ألاياس)، و«القيم النفسية» التي حددها إجراء المنفعة المتوقعة، انظر Machina, «Book Review,» pp.163-175.

(25) David E. Bell, «Regret in Decision Making under Uncertainty,» *Operations Research*, vol. 30, no. 5 (1982), and Graham Loomes and Robert Sugden, «Regret Theory: An Alternative Theory of Rational Choice,» *Economic Journal*, vol. 92, no. 368 (December 1982), pp. 805-824.

مُنظرو «المنفعة المتوقعة» إلى اعتبارها مغالطة منطقية. هناك مجال لالتباس حقيقي في شأن مسألتين متباينتين، تتصلان بأمور مثل «الأسف». يجب التفريق بين مسألة عقلانية «الأسف» ومسألة عقلانية أخذه في الحسبان إذا كان له أن يحدث. وحتى إذا كانت الحالة هي أنه لاعقلاني بالنسبة إليّ أن آسف على شيء لا يمكن تغييره، إذا كان محكومًا عليّ مع ذلك، شئت أم أبيت، أن آسف على الشيء محل البحث، إذًا يجب أن أحيط علمًا بحقيقة الأسف[26].

بصرف النظر عن المشكلات النفسية التي تنطوي عليها هذه المسألة، هناك اعتبارات أخرى أيضًا تطرح تساؤلات عن مجمل منظور العواقبية؛ على سبيل المثال، أهمية القوة (من الذي اتخذ هذا القرار). تضيع المعلومات في هذا الشأن في «احتمالات الصيرورة»، التي لا تفرق بين مسار «عقدة القرار» في مقابل «عقدة الفرصة»، ما دامت النتيجة واحدة. ثمة طريقة أكثر حفاظًا على المعلومات لتوصيف «التعليل العواقبي» ستسمح بإدراج مثل تلك الاعتبارات في «التعليل العواقبي»[27]، لكن علينا تحقيقًا لذلك أن نتجاوز «الاحتمالات العواقبية».

سأحاجج بوجود شك عميق تجاه شرط الاستقلال القوي من أي من هذين المنظورين: (1) الحساسية السيكولوجية و(2) حساسية القوة. ويمكننا إضافة منظور ثالث، هو (3) حساسية المعلومات. تنعكس المعلومات التي يجمعها شخص ما عن المغانم واللايقين، بطبيعة الحال، في مواصفات «احتمالات الصيرورة»، لكن التقويم الذي يلحقه ذلك الشخص بالصيرورات قد يتوقف على الأشياء التي يتعلم الشخص عنها مزيدًا بالنظر في الاحتمالات التي تواجهه. وهناك عدم تماثل غريب في القصة التقليدية في شأن «المنفعة المتوقعة»، والتي بموجبها يتعلم المراقب (مثل محلل القرار) عن تفضيلات القائم بالاختيار من خلال مراقبة قراراته، على أن القائم بالاختيار لا يستخدم طبيعة الاحتمالات

(26) الرجل الإنكليزي المنتمي إلى الطبقة العليا الذي تولت تربيته بشكل صحيح مربية صارمة فحسب، هو الذي يمكنه أن يعتقد أن أي شخص يقرر أن هناك بعض المواقف النفسية غير معقولة، وفي إمكانه بالتأكيد منع حدوثها.

(27) انظر: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), and «Evaluator Relativity and Consequential Evaluation,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12 (Spring 1983).

التي يواجهها ليعرف المزيد عن طبيعة العالم، بما قد يؤثر في تقويمه العواقب، وبالتالي على اختياراته. وللتأكيد، لا توجد أي قيود منهجية على هذا التعلم، لكن بمجرد قبول مثل هذا التعلم بشكل منهجي، يصبح من الصعب الإبقاء على بعض بديهيات المنفعة المتوقعة (ومنها «الاستقلال القوي»). ومع دمج الاحتمالات معًا، يمكن أن تتغير محددات الشخص لتقويم الحالات والأفعال، حتى ضمن إطار عواقبي واسع النطاق.

يمكن النظر إلى بعض «الأمثلة المضادة» للمنفعة المتوقعة وبديهياتها (ومنها «الاستقلال القوي») - التي جرى التطرق إليها في الأدبيات[28] - في ضوء هذه الشروط الثلاثة، ولا سيما الأول والثاني (حساسية السيكولوجيا وحساسية القوة)[29].

أقترح، في ما يلي، ثلاثة «أمثلة مضادة» أخرى.

الحالة 1 . ردة الفعل تجاه عدم وجود رسائل

تعود إلى بيتك اليوم بعد يوم العمل، وتتفقد بريدك. ربما فزت بجائزة في السحب الوطني (كنت تعتقد الاحتمال p)، في هذه الحالة ستجد رسالة في انتظارك. إذا لم توجد رسالة، ستختار القيام بشيء مفيد مثل طلاء صندوق القمامة، الذي يحتاج إلى بعض الوقت. في حالة أخرى، هناك احتمال (تعتقد بالاحتمال p) أن تجد استدعاء من المحكمة في شأن حادث السيارة - كان الشرطي غامضًا، والليلة هي الوقت الأخير للاستدعاء. إذا لم تجد أي رسالة، ربما ترغب في فتح زجاجة من الشمبانيا، وإمتاع نفسك، بدلًا من طلاء صندوق القمامة. تعتمد دلالة حالة عدم

---

(28) مثل: M. Allais, «Le Comportement de l'homme rationnel devant le risque: Critique des postulats et axiomes de l'école américaine,» *Econometrica*, vol. 21, no. 4 (Octobre 1953), pp. 503-546; Machina, «Book Review,» pp.163-175, and Amos Tversky, «A Critique of Expected Utility Theory: Descriptive and Normative Considerations,» *Erkenntnis*, vol. 9 (1975).

(29) انظر أيضًا: K. R. MacCrimmon, «Descriptive and Normative Implications of Decision Theory Postulates,» in: Karl Borch and J. Mossin, *Risk and Uncertainty* (London: Macmillan, 1968); Jean H. Drèze, «Axiomatic Theories of Choice, Cardinal Utility and Subjective Probability: A Review,» in: Jean H. Drèze, ed., *Allocation under Uncertainty: Equilibrium and Optimality* (London: Macmillan, 1974); Allais and Hagen, eds., *Expected Utility Hypotheses*; McClennen, «Sure-Thing,» and Stigum and Wenstøp, eds., *Foundations of Utility*.

وجود رسالة على ما كان يمكن أن يوجد، لكن لم يوجد (الجائزة النقدية في حالة، وأمر استدعاء المحكمة في الحالة الأخرى). وبالتالي، تصبح تفضيلاتك كما يأتي:

الخيار الأول		الخيار الثاني
p، جائزة نقدية، لا يوجد استدعاء 1 − p، لا يوجد فوز، لا يوجد استدعاء طلاء صندوق القمامة	مُفضل عن	p، جائزة نقدية، لا يوجد استدعاء 1 − p، لا يوجد فوز، لا يوجد استدعاء شرب الشمبانيا

و

الخيار الأول		الخيار الثاني
p، جائزة نقدية، يوجد استدعاء 1 − p، لا يوجد فوز، لا يوجد استدعاء شرب الشمبانيا	مُفضل عن	p، جائزة نقدية، يوجد استدعاء 1 − p، لا يوجد فوز، لا يوجد استدعاء طلاء صندوق القمامة

يمكن قراءة حالة «لا توجد رسالة» نفسها - يستلزم «لا يوجد فوز، لا يوجد استدعاء» - بشكل مختلف، اعتمادًا على ما إذا كان التوقع البديل هو الفوز النقدي، أو استلام استدعاء (تبعًا لطبيعة الاحتمال الذي بموجبه يتم الجمع بين القرار المتعلق بشرب الشمبانيا وطلاء صندوق القمامة).

انتهكت الاستقلال القوي تمامًا، وعليك أن تستعد لمواجهة الكثير من «المنفعة المتوقعة»[30]. لكنك إن لم تغير رأيك بعد مزيد من التفكير (مع عدم ظهور أي علامة على «لاعقلانية التناظر»)، فإنك لن تحصل منا على العصا الغليظة لـ «لاعقلانية التفكير».

(30) هناك طريقة بديلة لتناول الحالة، وهي السماح بدخول «خيبة الأمل» (عند عدم الحصول على جائزة نقدية) أو «الراحة» (عند عدم «استلام» أمر الاستدعاء) إلى وصف الوضع أو النتائج، لكن ذلك يتعارض ومقاربة «المنفعة المتوقعة» ويجعل «الاستقلال القوي» أيضًا قيدًا فارغًا. يكمن الإمكان الثالث في افتراض أن الشخص لا يعرف ماذا يمكن أن تكون النتائج البديلة (أي، لا أعرف ما إذا كانت الجائزة النقدية متوقعة، أو الاستدعاء قد يكون مقبلًا). بيد أن تضمين هذا الجهل مع القرار العقلاني في شأن الاحتمالات، هو، بعد أخذ قراراته. الاستقلال لا يمكن إنقاذه بسهولة بأي من هذه الحيل «الماكرة».

الحالة 2. معضلة الطبيب

يواجه الدكتور تشانغ مشكلة أنه موجود في منطقة ريفية نائية، ولديه شخصان في حالة صحية حرجة، وجرعة واحدة فقط من الدواء ربما تساعد في علاجهما. إذا أعطى الجرعة إلى المريض هاو، هناك فرصة تصل إلى 90 في المئة - كما يعتقد الدكتور تشانغ - لعلاجه. وإذا أعطاها إلى المريض لين، يعتقد الدكتور تشانغ أن حظ علاجه أكبر - نحو 95 في المئة. وإذا قسم الجرعة بينهما، فلن يشفى أي منهما. في مواجهة ضرورة الاختيار الواضح بين الاثنين («رجاء أن تقول من منهما»)، سيقرر الدكتور تشانغ إعطاء الدواء إلى لين. لكنه يفضل - في ظل خيار آلية احتمال الـ 50-50 (إما مباشرة أو غير مباشرة، من خلال اختيارات أطباء آخرين) - ذلك احتمال على أي من الاستراتيجيتين المحددتين. أي إنه يختار الاحتمال التافه $L^1 = (0, Hao; 1, Lin)$ على الاحتمال التافه $L^2 = (1, Hao; 0, Lin)$، لكنه يختار $(0.5, Hao; 0,5, Lin)$ على $(0, Hao; 1, Lin)$ ، ما يعادل $(0.5, L^1; 0.5, L^2)$ الذي تم اختياره على $(0.5, L^1; 0.5, L^1)$.

قد يكون انتهاك الاستقلال القوي والمنفعة المتوقعة ناجمًا عن الشعور بالإنصاف في معالجة هاو ولين (عدم تجاهل هاو لمجرد أن احتمال علاجه أقل، على الرغم من أنه مرتفع جدًا في أي حال)[31]. لكن السبب قد يرجع أيضًا إلى كراهية الدكتور تشانغ لاضطراره إلى أن يقرر الاختيار بنفسه بين هاو ولين، «حاكمًا» على أحدهما - كما كان الوضع - بالإعدام. في الواقع، ربما يُفضل الدكتور تشانغ حتى أن يكسب لين الفرصة، المحتمل علاجه أكبر إلى حد ما، لكنه يُفضل مع ذلك أن يعطي الفرصة الحقيقية بدلًا من أن يُعطي الدواء ببساطة إلى لين، متجاهلًا مطالب هاو. إن قوة الاختيار الفعلي - إذا كان الدكتور تشانغ يُقرر إنقاذ أحدهما (وترك الآخر للموت) - قد تُحدث فرقًا بالنسبة إليه. وسؤال ما إذا كان موقف الدكتور تشانغ صحيحًا أخلاقيًا بتفضيله أيًا من الاحتمالين، فهي - بطبيعة الحال - مسألة قابلة للنقاش (هناك حجج في الحالتين)، لكن الزعم أن

---

(31) قارن للاطلاع على حالة مختلفة نوعًا في ظل مواقف فردية متماثلة: Peter A. Diamond, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility: A Comment,» *Journal of Political Economy*, vol. 75, no. 5 (October 1967), pp. 765-766; Sen, *Collective Choice*, and John Broome, «Uncertainty and Fairness,» *Economic Journal*, vol. 94, no. 375 (September 1984).

الدكتور تشانغ لاعقلاني تمامًا في اتسامه بـ «حساسية القوة» فمن المؤكد أنه زعم يصعب الاعتداد به.

الحالة 3. نقل المعلومات

تتساءل عائشة – المهاجرة إلى المملكة المتحدة – هل تصبح محامية في مجال الحقوق المدنية أم محامية في المجال التجاري، عند اختيارها مسار حياتها المهنية. ونظرًا إلى بساطة الاختيار، فقد تميل إلى الاختيار الأخير، أي ممارسة القانون التجاري. لكنها عرفت أنه نظرًا إلى وجود بعض المخالفات التقنية الطفيفة في أوراقها الخاصة بالهجرة (ونظرًا إلى أنها قادمة مما يسمى تهذيبًا بلدان الكومنولث «الجديدة»، في مقابل بلدان البيض)، فهناك احتمال بنسبة 50 في المئة أن يجري ببساطة ترحيلها من المملكة المتحدة بدلًا من القيام بأي من نوعي الممارسة فيها. وتقرر أنه إذا كانت هذه هي الآفاق، وإذا لم تتعرض للترحيل – في هذه الحالة – فإنها ستُفضل قبل كل شيء أن تكون محامية في مجال الحقوق المدنية. بيد أن كل شيء في العالم الحقيقي (ما عدا في عقلها) سيكون الشيء نفسه بالضبط إذا لم تُرحل، حيث سيكون الوضع كما لو أن المسألة لم تُثر على الإطلاق. هل هي لاعقلانية عند انتهاك الاستقلال القوي؟

يمكن منح اختيارات عائشة دعمًا مسببًا تمشيًا مع «الحساسية النفسية»، لا كما في حالة «ردة الفعل تجاه عدم وجود رسائل». وقد تعتقد أيضًا أن لديها بعض «المسؤولية» الآن للتركيز على قضايا الحقوق المدنية بعد أن أصبحت منخرطة هي نفسها في إحدى تلك القضايا، في موقع الطرف المتلقي. لكنني لا أرغب في مواصلة أي من هذه الخطوط هنا. (افترض أن عائشة لم تتأثر نفسيًا، وأيضًا لا تقبل أي مسؤولية أخلاقية خاصة بحكم مواجهتها احتمالات الترحيل). لكن حقيقة مواجهتها احتمال ترحيلها ذاتها، قد تمنحها مزيدًا من المعرفة عن مسألة الهجرة والمشكلات التي يواجهها المهاجرون. العالم لم يختلف، لكن فهمها له ليس بعيدًا عن أن يتأثر بحالة اللايقين التي تواجهها هي نفسها في ما يتعلق بالترحيل. وتفضيل الممكن يعكس فهمها الأكبر لواقع سياسة الهجرة في المملكة المتحدة، ولطبيعة مشكلة الحقوق المدنية، إذا واجهت هي احتمال الترحيل.

إذا كانت طبيعة أوجه اللايقين المواجهة تؤثر في معارف الشخص، وإذا كان

ذلك يؤثر في تقويم الشخص للنتائج (من دون تغيير «النتائج»، بحسب تعريفها في هذه المقالة)، فإن المتطلبات البديهية لنماذج المنفعة المتوقعة قد تكون في خطر شديد.

5. ملاحظات ختامية

يمكن تجميع بعض النقاط الرئيسية التي وردت في هذه الورقة على النحو التالي بإيجاز:

(1) تتسم كل مقاربة من المقاربتين القياسيتين تجاه «الاختيار العقلاني» - أي، «الاتساق الداخلي» و«السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية» - بأنه يعتريها خلل عميق.

(2) الرأي القائل إن مشكلة العقلانية تُعد «إشكالية» بالنسبة إلى الاختيار في ظل اليقين، مع صعوبات تنشأ فقط في ظل اللايقين، يُعتبر خاطئًا. يوجد كثير من الصعوبات الخطرة، سواء واجه القائم بالاختيار أم لم يواجه اللايقين.

(3) يمكن تقسيم مشكلة الاختيار العقلاني إلى نوعين مختلفين من المشكلات، التي نسميها هنا على الترتيب: «عقلانية التناظر» و«عقلانية التفكير».

(4) «لاعقلانية التناظر» هي إخفاق التناظر بين التفكير المسبب عند الشخص واختياراته الفعلية. ويمكن أن ينشأ الإخفاق من أسباب مختلفة؛ على سبيل المثال، **(أولًا)** التصرف «من دون تفكير»، **(ثانيًا)** التفكير «الكسول»، و**(ثالثًا)** «ضعف الإرادة».

(5) «لاعقلانية التفكير» هي إخفاق التفكير المتأني. على الرغم من التفكير بعناية، يمكن افتقاد بعض الصلات وتجاهل الاعتبارات ذات الصلة، بسبب القيود الفكرية التي ربما ترجع إلى الافتقار إلى التدريب على مشكلات اتخاذ القرار.

(6) توجد مشكلات جدية تتعلق بالقدرة على اتخاذ قرار، سواء في «عقلانية التناظر» أم في «عقلانية التفكير». وهو الأمر الذي لا يسبب إحراجًا لمقاربة العقلانية المقترحة في هذه الورقة. ينطوي مفهوم العقلانية على جوانب غموض متأصلة، تتعلق بمشكلات القدرة على اتخاذ قرار في كل من «عقلانية التناظر» و«عقلانية التفكير» بهذه الالتباسات الأساسية. ولا يمكن أن تقود المعايير المعقولة للتحقق

من خاصية إلى إجابات كاملة وواضحة، عندما تتضمن الخاصية نفسها أوجه غموض. هناك مبررات قوية للإقرار المنهجي بعدم الاكتمال في أحكام العقلانية، بما يفصل حالات واضحة من اللاعقلانية (من أي من النوعين) عن غيرها.

(7) تُبرز مقاربة «المنفعة المتوقعة» مسائل مثيرة للاهتمام في شأن «عقلانية التفكير». إن كلًا من البديهيات المُستخدمة (ومنها «الاستقلال القوي») ومقتضيات «الاحتمالية العواقبي» يساعد في إبراز المسائل الخلافية الرئيسة في مقاربة «المنفعة المتوقعة». وفي حين تتمتع المقاربة بجاذبية كبيرة، هناك حجج جدية ضدها أيضًا. توجد أوجه غموض متأصلة في مشكلة «عقلانية التفكير» عند تناولها لانتهاكات الاستقلالية القوية والاحتمالية العواقبية.

(8) أمكن تحديد ثلاث حجج مختلفة لانتهاك الاستقلال القوي والتفريق بينها، أي، (1) الحساسية النفسية، (2) حساسية القوة، و(3) حساسية المعلومات. ويمكن استخدام هذه الحجج لشرح الانتهاكات المسببة لبديهيات المنفعة المتوقعة في بعض الأمثلة المضادة المطروحة في الأدبيات.

(9) قدمت ثلاثة أمثلة مضادة لمعقولية الاستقلال القوي، هي على التوالي: (1) «ردة الفعل تجاه عدم وجود رسالة»، (2) «معضلة الطبيب»، و(3) «معلومات عن الترحيل». يوضح الأول أهمية «الحساسية النفسية»، ويوضح الثاني «حساسية القوة»؛ بينما يمكن اعتبار الثالث تجسيدًا إما لـ«الحساسية النفسية» أو لـ«حساسية المعلومات».

(10) أخيرًا، الاختيار العقلاني هو تناظر الاختيار مع منطق الشخص ونوعية هذا المنطق. وفي حين يصعب التعامل مع كلا السؤالين، فإنه يتعين مواجهتهما صراحة. إن محاولة تجنب هذه الأسئلة - إما من خلال الفرض من الخارج لأهداف محددة وقواعد موضوعية (مثل تعظيم المصلحة الذاتية)، أو بفرض شروط للاتساق الداخلي (على سبيل المثال: الثنائية، الاستقلال القوي) - تصل إلى فقدان الأبعاد المهمة لمشكلة عقلانية الاختيار. لا توجد مجموعة من شروط الاتساق الداخلي - مهما كانت صارمة - يمكن أن تكفي لعقلانية الاختيار. ولا يمكن - كما يبدو - اعتبار شروط الاتساق المعتادة ضرورية. فالعقلانية تستحق مقاربة أقل ميكانيكية.

الفصل السابع

الاختيار غير الثنائي والتفضيل[1]

1. مقدمة

كان ستيغ كانغر فيلسوفًا يتمتع بقوة وإبداع استثنائيين، حيث قدم مساهمات بعيدة الأمد - في المنطق، ونظرية الاختيار، ونظرية الحقوق، وعدد من الميادين الأخرى - كانت شديدة الأهمية في ما يتعلق بالموضوعات ذات الصلة. لكنه لم يكن دومًا شخصًا مثابرًا. فغالبًا ما كانت له استثناءات مبتكرة للغاية عن التراث المُتلقى، ثم ينتقل إلى شيء آخر من دون إنهاء العمل الذي بدأه.

يصدق ذلك بوجه خاص على مساهماته العميقة والنافذة في مجال نظرية الاختيار، حيث كتب ورقته الرائعة **الاختيار المستند إلى التفضيل** (Choice Based on Preference) - التي تمثل مساهمة أصيلة عميقة - في منتصف سبعينيات القرن العشرين. وكانت الورقة غير مكتملة على نحو خطر عند أول تقديم لها (حيث كان هناك مبحثان كاملان مفقودان من النص، إضافة إلى عدم وجود قائمة بالمراجع كلها)، وظلت الورقة غير مكتملة حتى وفاته بعد أكثر من عقد. وكتب ورقة لاحقة

---

(1) كُتبت هذه الورقة تحية إلى ستيغ كانغر (Stig Kanger). أود أن أعرب عن امتناني لكل من: نيك بيغنت، بن فاين، داغفين فوليسدال (Dagfinn Follesdal)، فلودزيميار رابينوفيتش (Wlodzimier Rabinowicz)، ريسزارد سليوينسكي (Ryszard Sliwinski)، وبالطبع إلى ستيغ كانغر نفسه - عبر عدد من السنوات - لمناقشاتهم المفيدة في هذا الموضوع والموضوعات ذات الصلة.

من: *Logic, Methodology and Philosophy of Science IX: Proceedings of the Ninth International Congress of Logic, Methodology, and Philosophy of Science, Uppsala, Sweden, 7-14 August 1991*, Edited by Dag Prawitz, Brian Skyrms and Dag Westerstahl (Amsterdam: Elsevier Science, 1994).

بعنوان **الاختيار والكيفية** (Choice and Modality)، بدت كمحاولة لإتمام العملية، وبالفعل توسعت في التحليل، لكنها كانت تحتاج أيضًا إلى مزيد من العمل الذي لم يحدث قط[2].

أود أن أتحدث في هذه الورقة عن جوانب محددة من نظرية الاختيار، التي تبرز بقوة من خلال مساهمات كانغر البارعة في هذا المجال. لكن، نظرًا إلى عدم اكتمال الورقتين، يجب أن يُضم بعض التكهنات في شأن ما كان كانغر يسعى إليه بالفعل. وساعدني في ذلك نقاشاتي معه، أولًا، في كلية الاقتصاد في لندن في منتصف السبعينيات، ثم في وقت لاحق في أثناء زيارتَي إلى أوبسالا في عامي 1978 و1987 على التوالي.

أناقش بإيجاز، في المبحث التالي، النماذج القياسية لنظرية الاختيار الثنائية وغير الثنائية؛ ثم أناقش، في المبحث الثالث، بعض عمليات إعادة الصوغ التي تعكس أفكار ستيغ كانغر واقتراحاته. وأدرس، في المبحث الرابع، الدوافع الكامنة وراء عمليات إعادة الصوغ، وأوضح أهمية هذه الاستثناءات من خلال أمثلة موضوعية معينة. وتنتهي المقالة بملاحظة ختامية عن الدلالة العامة لمقترحات كانغر.

2. دوال الاختيار والثنائية

تحسبًا من خطر الوقوع في تبسيط مفرط، يمكن تقسيم أدبيات نظرية الاختيار قسمين، من حيث ما يُعتبر «البدائي»، بمعنى (1) علاقة ثنائية R (تُفسر على أنها «التفضيل»، أو «القيمة»، أو «الهدف»، أو «علاقة المنفعة» - شيء يُنظر إليه بوصفه ما قبل الاختيار)؛ أو (2) دالّة الاختيار C(.) نفسها[3]. يمكن اعتبار هاتين المقاربتين القياسيتين بمنزلة الخلفية التي نراها وراء «استثناءات» كانغر.

---

(2) ضمت الورقتان خطأ صغيرًا، كشفه وحدده زميلا ستيغ - فلودزيميار رابينوفيتش وريسزارد سليوينسكي - في كتاب يصدر قريبًا مشتملًا على نصوص اسكندنافية عن نظرية القرار والأخلاق، وسيتضمن ورقة كانغر غير المنشورة - وغير المنتهية - المعنونة: Stig Kanger, «Choice Based on Preference» (Mimeographed, University of Uppsala, [1975]), and I. Pörn [et al.], «Choices, Actions and Norms: Conceptual Models in Practical Philosophy» (Scandinavian Contributions, 1992).

ترد في «المقدمة» أيضًا تعليقات عامة ولامعة عن طبيعة مساهمات كانغر في نظرية القرار.

(3) ينطبق التباين على الاختيار في ظل اللايقين، فضلًا عن اليقين. بيد أنني لن أتطرق في هذه الورقة إلى الجانب الأول، حيث إن مقالتَي كانغر لم تتناولا اللايقين.

(1.2) العلاقة الثنائية كعلاقة بدائية

لنأخذ، بداية، النظرة التقليدية تجاه «الاختيار العلائقي»، حيث يرتكز الاختيار على العلاقة البدائية R بالطريقة القياسية. ترتب العلاقة الثنائية R مجموعة البدائل المتاحة X التي تُعطى منها «القائمة» غير الفارغة S للاختيار، $S \subseteq X$، ومن S يجري اختيار «مجموعة أمثل» C(S, R) على أساس العلاقة الثنائية R. وفي الواقع، يجب في نهاية الأمر اختيار عنصر واحد فقط من المجموعة الأمثل، لكن المجموعة الأمثل تعكس مجموعة العناصر «القابلة للاختيار» من S.

المعادلة (1): $C(S, R) = \{x|x \in S \ \& \ \forall y \in S{:}xRy\}$

يُطلق على C(S, R) أحيانًا «مجموعة الاختيار» لـ S في ما يتعلق بالعلاقة الثنائية R. يتوقف تفسيرC(S, R) على محتوى العلاقة الثنائية R. إذا كانت R ترمز، على سبيل المثال، إلى علاقة «على الأقل جيدة بقدر»، فإن C(S, R) هي مجموعة «أفضل» عناصر في S.

نتنقل هنا من علاقة ثنائية، أُخذت باعتبارها بدائية، إلى الاختيارات المشتقة. يمكن أن تختلف المقاربة، داخل هذه البنية العامة، مع خصائص R، التي قد تكون أو لا تكون كاملة، وقد تكون أو لا تكون متعدية، وهلم جرّا.

عوامل R المتماثلة واللامتماثلة تقسم الحالات المختلفة التي تصدق فيها xRy في xPy وxIy.

المعادلة (2): $xPy \Leftrightarrow [xRy \ \& \ \text{not } yRx]$

المعادلة (3): $xIy \Leftrightarrow [xRy \ \& \ yRx]$

إذا فُسرت R باعتبارها «على الأقل جيدة بقدر»، إذًا يمكن اعتبار P هي علاقة «أفضل من»، وI هي علاقة «غير مبالٍ».

في متغير آخر لمقاربة الاختيار العلائقي هذه، يمكن تحديد العناصر التي يجري اختيارها بوصفها مجموعة العناصر «الأقصى»، لا بوصفها «العناصر

الأمثل»[4]. في حالة الاختيار من مجموعة «العنصر الأقصى»، لاكتساب صلاحية الاختيار، والعنصر x يجب أن يكون غير خاضع للهيمنة بوساطة أي عنصر آخر (أي، لا توجد أي y حيث yPx تكون صحيحة)، حيث إن xRy لا تحتاج إلى أن تكون صحيحة أيضًا.

المعادلة (4): $M(S, P) = \{x|x \in S \ \& \ \text{not} \ \exists y \in S: yPx\}$

يُعد التمييز بين المجموعة الأقصى M(S,P) والفئة الأمثل C (S, R) مفيدًا للاختيار العلائقي لأسباب مختلفة، لكن ربما يرجع أهمها إلى أن المجموعة الأمثل C (S, R) قد تكون فارغة عندما تكون R غير مكتملة. وفي حين قد يكون الانعكاس (الذي يتطلب xRx لكل x) تافهًا في سياق حالات كثيرة في نظرية الاختيار (يصعب النزاع، على سبيل المثال، أن x هي نفسها «على الأقل جيدة بقدر»)، فإن الاكتمال قد يكون بالتأكيد مطلبًا صارمًا بالفعل. وحتى في ظل عدم الاكتمال، فإن المجموعة الأقصى قد توجد أحيانًا على الرغم من أن المجموعة الأمثل فارغة. وعلى سبيل المثال، إذا لم يتحقق xRy ولا yRx، إذًا $C(\{x, y\}, R) = \emptyset$، بينما $M(\{x, y\}, R) = \{x, y\}$.

أحد أنماط علاقة التفضيل التي جرى تناولها كثيرًا بالدراسة في نظرية الاختيار هي «شبة الترتيب» «quasi - ordering»، حيث إن R متعدية لكنها ليست بالضرورة كاملة. وكان كانغر يميل أيضًا إلى اعتبار هذا النمط من العلاقة نقطة انطلاق جيدة لتحليله «الاختيار المستند إلى التفضيل». بالنسبة إلى «شبه الترتيب»، فإن «المجموعة الأمثل» قد تكون فارغة حتى عندما تكون «المجموعة الأقصى» بوضوح غير فارغة. وفي الواقع، فإن المجموعة الأقصى M(S, R) ، عبر المجموعة المحدودة S، سوف توجد دائمًا لشبه ترتيب R[5]. ومع ذلك، تصدق المبرهنة التالية[6].

---

(4) عن التباين بين «الأمثل» و«الأقصى»، انظر: Gerard Debreu, *Theory of Value; an Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959), chap. 1, and Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970).

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

(5) انظر: Sen, *Collective Choice*, Lemma 1*b.

(6) للاطلاع على الإثبات، انظر: Ibid. pp. 11-12.

(المبرهنة 1): لشبه الترتيب R، إذا كانت C(S, R) غير فارغة، إذًا = M(S, R) .C(S, R)

ينشأ بوجه خاص الاهتمام بالمجموعة الأقصى - في مقابل المجموعة الأمثل - عندما لا توجد المجموعة الأمثل.

(2.2) دالّة الاختيار باعتبارها بدائية

في المقاربة التقليدية البديلة، يؤخذ البدائي باعتباره دالّة الاختيار C(.) نفسها، وهي علاقة دالية تُحدد لأي مجموعة فرعية غير فارغة S من المجموعة الشاملة X، «مجموعة اختيار» C(S) وهي مجموعة فرعية من S. من الممكن الحصول على علاقات ثنائية من التفضيل «المستبان» أو «الكامن»، من دالّة الاختيار هذه (بوضع بعض الافتراضات القياسية)، وتوجد بالفعل أدبيات كثيرة في ذلك الشأن. على سبيل المثال، x هي «تفضيل مستبان» ضعيف بالنسبة إلى y إذا كان، فحسب، هناك مجموعة y عضو فيها، تُختار منها x فعلًا (سواء اختيرت y أيضًا أم لم تُختر)[7]. إضافة إلى ذلك، x هي «علاقة قاعدية مفضلة» ضعيفة بالنسبة إلى y إذا كان يتم انتقاء x من الزوج {x, y} تحديدًا[8].

تفضيل مستبان ضعيف:

المعادلة (5): $xR_cy \Leftrightarrow [\exists S: x \in C(S) \,\&\, y \in S]$

علاقة قاعدية ضعيفة:

المعادلة (6): $x\bar{R}_cy \Leftrightarrow [x \in C(\{x, y\})]$

---

(7) انظر: Paul A. Samuelson, «A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February 1938); Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica* (New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959), pp. 121-127; Bengt Hansson, «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (October 1968), and Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237.

(8) انظر: Hirofumi Uzawa, «Note on Preference and Axioms of Choice,» *Annals of the Institute of Statistical Mathematics*, vol. 8, no. 1 (1956), pp. 35-40; Herzberger, «Ordinal Preference,» and Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge, Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

العوامل المتماثلة وغير المتماثلة لـ R_c (يرمز إليها بـ P_c وI_c على الترتيب)، يمكن الحصول عليها بالطريقة المعتادة، عقب تطبيق المعادلة (2) والمعادلة (3) على R_c. وبالمثل، بالنسبة إلى $\bar{R}_c$.

في الواقع، يمكن أيضًا تعريف علاقة التفضيل المستبان القوية P^c مباشرة، من حيث اختيار x من مجموعة تحتوي على y لكن مع عدم اختيار y (أي، اختيار x ورفض y)[9].

التفضيل المستبان القوي:

المعادلة (7): $xP^cy <=> (\exists S:x \in C(S) \ \& \ y \in (S - C(S))]$

(3.2) الاختيار الثنائي

تكون دالّة الاختيار ثنائية إذا كانت علاقة التفضيل المستبان R_c فقط، المتولدة من خلال تلك المعادلة، من شأنها أن تُولّد مرة أخرى دالّة الاختيار نفسها إذا استخدمت R_c كأساس للاختيار العلائقي. وباستحضار المعادلة (1) والمعادلة (5)، يجري تعريف الثنائية.

ثنائية دالّة الاختيار: دالّة الاختيار تكون ثنائية إذا كانت فقط $S \subseteq X$:

المعادلة (8): لكل $C(S) = C(S, R_c)$

طُرحت شروط اتساق مختلفة لدوال الاختيار، مثل بديهية التفضيل المستبان الضعيفة، واستقلال المسار، وهلم جرّا. يحتل الشرطان الابتدائيان التاليان موقعًا مركزيًا لثنائية دالّة الاختيار.

الخاصية α (الاتساق الأساسي للانكماش): لكل x في X وكل $S, T \subseteq X$،

المعادلة (9): $[x \in C(X) \ \& \ x \in T \subseteq S] => [x \in C(T)]$

الخاصية γ (الاتساق الأساسي للتوسع): لكل x في X وأي مجموعة من المجموعات $S_j \subseteq X$:

---

(9) انظر: Arrow, «Rational Choice,» pp. 121-127, and Suzumura, *Rational Choice*.

المعادلة (10): $\left[x \in \bigcap_j C(S_j)\right] \Rightarrow \left[x \in C\left(\bigcup_j S_j\right)\right]$

تتطلب الخاصية α أنه إذا كان عنصر مختار x من مجموعة S ينتمي إلى مجموعة فرعية T من S، إذًا سيجري اختيار x من T أيضًا. وتتطلب الخاصية γ أنه إذا جرى اختيار x من كل مجموعة S_j في مجموعة، إذًا سيجري اختياره أيضًا من اتحاد جميع الـ S_j.

يسهل إثبات النتيجة التالية من خلال ربط الخاصيتين α وγ بثنائية الاختيار لدالة اختيار كاملة، أي لدالة اختيار حيث تكون C(S) غير فارغة لأي S غير فارغة[10].

(المبرهنة 2): تكون دالّة الاختيار الكاملة ثنائية إذا كانت تلبي الخاصيتين α و γ فقط.

يمكن أيضًا تعريف الثنائية من حيث العلاقة القاعدية $\bar{R}_c$، لا علاقة التفضيل المستبان R_c، بالطريقة نفسها تمامًا، ويمكن توضيح أن «الثنائية الأساسية» المُعرفة على هذا النحو تعادل الثنائية المتعلقة بعلاقة التفضيل المستبان، وبالتالي تعادل المركّب من الخاصيتين α وγ[11]. وباختلاف الخصائص المطلوبة، يمكن جعل دالّة الاختيار من مقتضيات الثنائية[12].

3. استثناءات كانغر

يتمثل التنوع الأساس الذي يُدخله كانغر إلى هذه البنية القياسية في إمكان الاختيار وفقًا لعلاقة تفضيل ثنائية R^V تعتمد على المجموعة «الخلفية» V بدلًا من أن تكون مستقلة عن مجموعة البدائل (كما يُفترض في حالة R التي تناولناها في المبحث السابق). وفي حين يُنظر إلى الاختيارات باعتبارها تستند بقوة إلى العلاقات

(10) انظر: Herzberger, «Ordinal Preference,» and Amartya K. Sen, «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen: *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

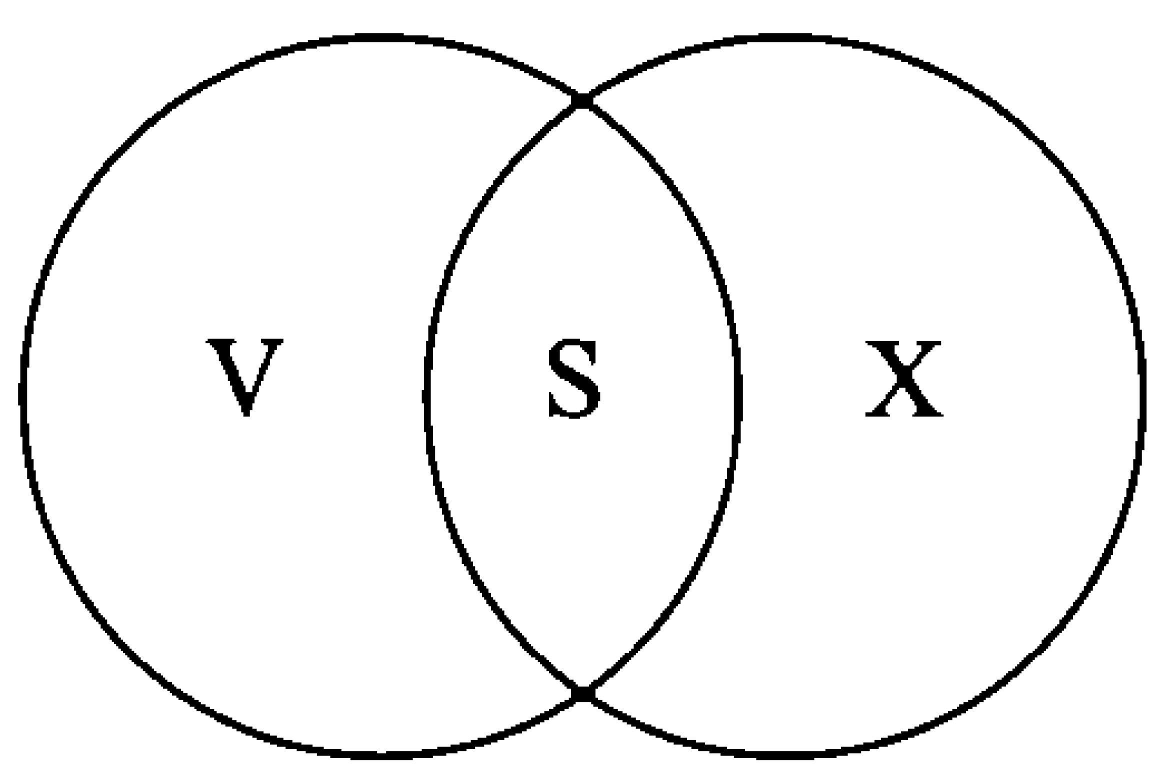
(11) عن هذا الموضوع، وغيره من الموضوعات ذات الصلة، انظر: Herzberger, «Ordinal Preference».

(12) للاطلاع على النتائج الأساسية، انظر: المصدر نفسه؛ Arrow, «Rational Choice,» pp. 121-127; Hansson, «Choice Structures;» Sen, «Choice Functions,» and Suzumura, *Rational Choice*.

الثنائية، فإن العلاقة الثنائية الخاصة التي يستخدمها نظام كانغر تختلف عن المجموعة الخلفية V. وسنتناول الدلالة بعيدة الأمد لهذا التباين في المبحث التالي.

يُعنى هذا المبحث في الأساس بفرز الشكليات في صيغة كانغر التي تتسم ببعض التعقيد وتصعب متابعتها أحيانًا[13]. سأقدم أولًا التسلسل المنطقي في عرض كانغر، لكننا سنرى أن الاختلافات الأساسية التي قدمها يمكن طرحها بطريقة أخرى - أكثر سهولة - من حيث الصيغة القياسية لنظرية الاختيار. وبالتالي، إن لم يرغب القارئ في الخوض في كثير من الشكليات، فيمكنه الانتقال مباشرة إلى الدالّة (15) والدالّة (16) أدناه.

ينطلق كانغر من فكرة «بدائية» في شأن دالّة القرار D، ويجري من خلالها الحصول على دالّة الاختيار C. سنطلق عليهما D^K وC^K على التوالي، تكريمًا لكانغر. وربما يكون إدراك المفاهيم المختلفة أكثر سهولة باستخدام الرسم التخطيطي للمجموعتين المتقاطعتين V وX (على حساب فقدان بعض العمومية، التي لن يؤثر، مع ذلك، على التعريفات الشكلية المقدمة هنا). لنأخذ: $S = V \cap X$.



إن $D^K(V, X)$ هي عناصر V التي ليست أسوأ من أي عنصر $V - X$ (بما يكافئ،

(13) أشار رابينوفيتش وسليفينسكي، في مقدمتهما لكتاب بورن، إلى أن «سبب اختيار مثل هذا المفهوم المصطنع D باعتباره البدائي» عند كانغر يرتبط بـ «الرابطة الشكلية الوثيقة بين D والمشغلات الكيفية التي يدرسها منطق الجهة». انظر: W. Rabinowicz and R. Sliwinski, «Introduction,» in: Pörn [et al.], *Choices, Actions and Norms*.

ناقش رابينوفيتش وسليفينسكي هذه الروابط، وهي روابط مهمة في الواقع للجانب الشكلي لإعادة صوغ كانغر مشكلة الاختيار. انظر: Kanger: «Choice Based,» and «Choice and Modality» (Mimeographed, University of Uppsala, 1976).

بيد أنني مهتم في الأساس، في هذه الورقة البحثية، بالاختلافات الجوهرية التي تتبعها كانغر. انظر أيضًا في شأن المسائل ذات الصلة: S. Danielsson, «Two Papers on Rationality and Group Preference,» (Philosophy Department, Uppsala University, 1974).

V – S) وفقًا للعلاقة الثنائية الصارمة P^V في ما يتعلق بالمجموعة الخلفية V.

المعادلة (11): $D^K(V, X) = \{x|x \in V \ \& \ \text{not} \ \exists y \in V - X: yP^Vx\}$

يسهل التأكد من أن العلاقات التالية صحيحة:

المعادلة (12): $D^K(V, X) = D^K(V, S)$

المعادلة (13): $D^K(V, V - X) = D^K(V, V - S)$

تُعرف دالّة الاختيار C^K من حيث D^K، وبالتالي:

المعادلة (14): $C^K(V, X) = D^K (V, V - X) \cap X$

مع تأسيس دالّة الاختيار C^K على هذا النحو، يواصل كانغر ليُدخل مزيدًا من البنية إلى علاقة التفضيل P^V المعتمدة على الخلفية: بداية، الاحتياج الأولي إلى أن تكون هذه الرمزية «الصارمة» P^V غير انعكاسية؛ ثم شرط أن تكون P^V ترتيبًا جزئيًا صارمًا من دون سلسلة تصاعدية لامتناهية؛ ومن ثم تكون أيضًا شبه ترتيب؛ وأخيرًا أن تكون ترتيبًا ضعيفًا صارمًا. إنه يدرس خصائصها المختلفة، ويربطها بشروط الاتساق المستخدمة في الأدبيات القياسية (مثل الخاصيتين α وγ).

يمكن فهم الفكرة الأساس وراء دالّة الاختيار C^K من زوايا أكثر مباشرة بالطريقة التالية. لنأخذ المجموعة الأقصى M(S, P)، المعرفة سابقًا في الدالة (4). علاقة التفضيل الصارمة P المستدعاة هناك لا تتوقف على أي مجموعة خلفية V. لنجعلها الآن معتمدة على مجموعة خلفية مختارة V، ونطلق عليها P^V. نُعرف C*(S, V) ببساطة باعتبارها $M(S, P^V)$، تمامًا مثل مجموعة قصوى تقليدية، باستثناء استخدام P^V بدلًا من P.

المعادلة (15): $C^*(S, V) = M(S, P^V) = \{x|x \in S \ \& \ \text{not} \ \exists y \in S: yP^Vx\}$

الآن، ونحن نضع في الحسبان أن S هي تقاطع V وX، يمكن بسهولة إثبات أن دالّة الاختيار C^K عند كانغر ترتبط بـ *C (وبالتالي ترتبط بالدالّة الأقصى القياسية M) على النحو التالي:

المعادلة (16): $(T.3) \ C^K(V, X) = C^*(S, V) = M(S, P^V)$

يسهل التحقق من النتيجة بمقارنة المعادلة (15) بتوصيف $C^K(V, X)$ في نظام كانغر، من خلال المعادلة (17)، استنادًا إلى المعادلة (14):

المعادلة (17):

$$C^K(V, X) = \{x|x \in V \cap X \ \& \ \text{not} \ \exists y \in V \cap X{:}yP^Vx\}$$

هكذا، فإننا على الأرضية نفسها في الأساس مثل المعادلة الأقصى التقليدية M(.)، مع الشرط الإضافي أن علاقة التفضيل الصارمة P هي الآن P^V خلفية تابعة. ومع الأخذ في الحسبان النتيجة القديمة (المبرهنة 1) أن مجموعة الأقصى التقليدية M(S, P) تماثل مجموعة الاختيار التقليدية C (S, R) كلما كانت الأخيرة غير فارغة وR شبه ترتيب[14]، فإن لدينا علاقة واضحة بين نظام الاختيار عند كانغر والنظام القياسي لمجموعات الاختيار والمجموعات الأقصى.

يُفضل نظام كانغر فكرة الأقصوية لا الأمثَلة (التي تستند دالّة الاختيار الثنائية التقليدية)، وعلاوة على ذلك يجعل علاقة التفضيل الثنائية P^V (التي يجري تعريف الأقصوية على أساسها) تعتمد على مواصفات مجموعة الخلفية V. تُعد هذه الأخيرة ابتعادًا جوهريًا بحق، وسنناقش في المبحث التالي الدوافع الكامنة وراء هذا التغيير وأهميته الكبيرة مع إعطاء أمثلة. لكننا لن نخسر شيئًا جوهريًا، بقدر ما يتعلق الأمر بالشكليات، باستخدام المفهوم الأبسط للدوال الأقصى المعتمدة على الخلفية $M (S, P^V)$، بدلًا من $C^K (V, X)$، كما في نظام كانغر.

ستجري المناقشة التالية بالكامل باعتماد هذه المصطلحات الأقل تخصصًا، باستخدام المفهوم الأقدم للأقصوية مقترنة بأمثَلة علاقة التفضيل المعتمدة على الخلفية P^V.

4. لماذا الاعتماد على الخلفية؟

على الصعيد الموضوعي، يمكن فهم الفكرة وراء الاختيار الأقصى المعتمد على الخلفية $M(S, P^V)$، المكافئ لبنية الاختيار عند كانغر التي صاغها بطريقة مختلفة، باعتبارها تمثل استثناءين متباينين عن الاختيار القياسي

---

(14) Sen, «Choice Functions».

الأقصى (1) :M(S, P) تؤخذ علاقة التفضيل P باعتبارها معتمدة على مجموعة خلفية V ومعرفة على أساسها، و(2) لا تحتاج المجموعة الخلفية V لأن تكون المجموعة S (القائمة) التي يجري منها الاختيار. سأنظر بإيجاز في أنواع مختلفة من الدوافع التي يمكن أن تبرر المفهوم الأوسع لسلوك الاختيار الذي يطرحه كانغر. نظرًا إلى أن كانغر نفسه كان يميل إلى الابتعاد عن مناقشات الدوافع بشكل عام، فلا يمكنني الادعاء أن هذه الدوافع تشرح أسباب تقديم كانغر أطروحاته. لكن هذه الحجج الدوافعية تساعدنا، مع ذلك، في فهم بعض مزايا صيغة كانغر على النماذج الأكثر تقليدية من سلوك الاختيار.

لننظر أولًا في حالة الابتعاد الأولى من دون الثانية (أي التفضيل المعتمد على الخلفية، عندما يتطلب الأمر أن تكون الخلفية هي القائمة نفسها). تعتبر أن علاقة التفضيل P^S تعتمد على المجموعة S التي يُختار منها: $M(S, P^S)$. وهو ما يُعد بالفعل تحولًا كبيرًا بعيدًا من النموذج القياسي للاختيار، المُعطى عبر C(S, R) أو M(S, P)، حيث تعتبر كل من علاقتي التفضيل R و P مستقلة عن القائمة (وبطبيعة الحال، الأكثر عمومية، مستقلة عن الخلفية). هذا الشرط المخفف يمكنه تناول الحالات التي قد تؤثر فيها طبيعة القائمة التي يجري منها الاختيار على ترتيب العناصر البديلة. قد تتنوع الأسباب الكامنة وراء الاعتماد على القائمة في الترتيب، وتميل النماذج التقليدية للاختيار الثنائي إلى تجاهلها بصورة شاملة.

أُقدم هنا بإيجاز ثلاثة أسباب مختلفة تمامًا - ومستقلة جوهريًا - للاعتماد على قائمة التفضيل، حيث ناقشتها باستفاضة في عمل آخر[15].

الاختيار الموضعي: قد يتوقف ترتيب البدائل على موضع كل منها في مواجهة الأخرى بالقائمة. على سبيل المثال، عند اختيار شريحة من كعكة من بين مجموعة من الشرائح، فإن الشخص المحب للكعك - الذي لا يرغب، مع

---

(15) للاطلاع على أنواع مختلفة من أسباب الاعتماد على القائمة؛ انظر أيضًا، من بين مساهمات أخرى: Sen: *Choice, Welfare*, and «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521; Jon Elster, *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality* (Cambridge; New York: Cambridge University Press; Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1983); Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986), and Ben Fine, «On the Relationship between True Preference and Actual Choice» (Mimeographed Birkbeck College, London, 1990).

ذلك، في أن يُعتبر جشعًا - قد يقرر عدم اختيار أكبر شريحة، إنما يختار شريحة كبيرة بقدر الإمكان رهنًا أنها ليست الأكبر؛ ومن باب الطرفة، قد يختار ثاني أكبر شريحة[16]. هذا النوع من الاختيار ينتهك الثنائية، بل حتى الشرط الأولي للخاصية α (الاتساق الأساسي للانكماش). وعلى سبيل المثال، إذا كانت ثلاث شرائح من الكعك مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفقًا للحجم، حيث إن a أكبر من b وb أكبر من c، إذًا يمكن من القائمة (a, b, c) أن يختار الشخص b، ومن (b, c) قد يختار c.

لا يوجد شيء «لاعقلاني» بصفة خاصة في مثل هذا السلوك، على الرغم من أن هذه الاختيارات تنتهك الخاصية α والثنائية. وبالمثل، قد يقرر شخص عدم أخذ آخر تفاحة في سلة فاكهة بعد العشاء، وأخذ ثمرة كمثرى بدلًا منها، على الرغم من أنه قد يأخذ تفاحة من سلة أكبر تحتوي على كثير من التفاح وكثير من الكمثرى.

القيمة المعرفية للقائمة: قد يقبل شخص دعوة إلى احتساء الشاي من أحد المعارف الذين لا يعرفهم جيدًا، لكنه يرفض هذه الدعوة إذا كان هذا الشخص المعرفة يدعوه أيضًا إلى تناول الكوكايين. هذه الإضافة إلى الدعوة قد تعطيه بعض المعلومات الإضافية عن الداعي، بما يزيد من تشككه في فكرة قبول دعوة الشاي. القائمة المعروضة تضم قيمة معلوماتية عن ترتيب مسارات الفِعل الفردية. نرى هنا، مجددًا، انتهاكًا للخاصية α وللثنائية، لكن المنطق حذر.

تقويم الحرية: الحرية التي يتمتع بها شخص تعتمد على طبيعة القائمة المتاحة أمامه. قد يتأثر اختيار مسارات الفِعل بمدى الحرية. على سبيل المثال، قد يختار شخص قراءة صحيفة معينة، بينما يمكنه قراءة أي صحيفة يختارها (أو لا يقرأ أي صحيفة)، لكنه يقرر الاحتجاج وعدم قراءة أي شيء إذا أُجبر على قراءة صحيفة بعينها، لا غيرها.

يُنتهك كل من اتساق الانكماش والثنائية في هذه الحالات كلها، بيد أنه لا

(16) دُرس التقويم الموضعي على نطاق واسع في سياق الاختيار الاجتماعي من جانب: Peter Gärdenfors, «Positional Voting Functions,» *Theory and Decision*, vol. 4, no. 1 (September 1973), pp. 1-24, Ben J. Fine and Kit Fine: «Social Choice and Individual Ranking I,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 3 (July 1974), and «Social Choice and Individual Rankings II,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 4 (October 1974).

يصعب شرح الاختيارات وعقلنتها من حيث «الاختيار المستند إلى التفضيل»، عندما تعتمد علاقة التفضيل P^S على القائمة التي يجري الاختيار منها. لقد نوقشت هذه الأمثلة وغيرها ودُققت في كتابات أخرى، من حيث الخصائص المعينة للتفضيل P^S المعتمد على القائمة، لكنها مشمولة - ضمن جملة أمور أخرى - بالمسألة الأعم المتعلقة بالتفضيل P^V المعتمد على الخلفية التي طرحها ستيغ كانغر.

يمكننا الآن أن ننتقل إلى المسألة التي لا تحتاج فيها المجموعة الخلفية V إلى أن تتطابق مع مجموعة القائمة S. وهذه بالتحديد منطقة كانغر. ماذا قد يكون السبب وراء اختيار مجموعة خلفية تختلف عن القائمة التي يجري الاختيار منها؟ في حين أن كانغر نفسه لم يناقش مسائل دوافعية في أوراقه، فلا يصعب السعي وراء الأسباب المحتملة لهذا الاستثناء الإضافي. تخبرنا القائمة بما يمكننا أن نختار من أين. بيد أن ترتيب البدائل قد يعتمد على دور البدائل المختارة بعد أن جرى الاختيار.

لننظر، على سبيل المثال، في مشكلة اختيار لاعبي التنس تمثيل بلد ما في البطولة الدولية «كأس ديفيس». لا يسعى القائمون بالاختيار إلى تحديد أفضل اللاعبين في البلد، من حيث لعب بعضهم ضد بعض، إنما يسعون إلى أفضل اللاعبين من حيث لعبهم ضد لاعبي التنس من البلدان الأخرى. لنأخذ الحالة التي تضم اللاعبين A وB اللذين يمكنهما هزيمة اللاعبين C وD وE وF فرديًا وفي أزواج. هذا سبب وجيه للإعلان عن أن A وB من أبطال بلدهم في هذه اللعبة. على أنه لا يزال من الممكن - ونظرًا إلى الاختلافات في أسلوب اللعب - أن يتمكن اللاعبان C وD من هزيمة فريق «كأس ديفيس» من الولايات المتحدة، بينما لا يستطيع الآخرون ذلك؛ وأن يتمكن اللاعبان E وF من هزيمة لاعبي «كأس ديفيس» من السويد، بينما لا يستطيع الآخرون ذلك. في هذه الحالة، وعند انتقاء اللاعبين في «كأس ديفيس»، هناك حجة جيدة لانتقاء C وD إذا كان يبدو أن هذا البلد سيلعب ضد الولايات المتحدة، وانتقاء E وF إذا كان يبدو أن المسابقة ستكون ضد السويد. وبالتالي، يجب أن تأخذ علاقة الترتيب P^V في الحسبان تصنيف اللاعبين المحليين، لا في مواجهة بعضهم بعض، إنما وفقًا لقدراتهم للعب ضد المنافسين الدوليين المحتملين - «الخلفية» الملائمة في هذه الحالة.

بالمثل، عند اختيار الفائز بجائزة الشعر، لا يسترشد القائمون بالاختيار بمزايا المرشحين المحتملة من منظور المقارنات الداخلية فحسب، بل بترتيب كل منهم ومعايير المقارنة في مواجهة الشعراء المعروفين الآخرين - ومنهم الشعراء المتوفون وشعراء البلدان الأخرى. ولنأخذ نوعًا آخر من الأمثلة، وليكن عند اتخاذ قرارات القبول. يمكن ألا يقتصر استرشاد الكلية على طلبات المتقدمين مقارنة بعضها ببعض، من زاوية داخلية محضة، إنما أيضًا بمقارنتها بمجموعات مقدمي الطلبات العامة، سواء كانت الطلبات مقدمة إلى هذه الكلية بعينها أم لا. ويمكن بسهولة عرض أنواع أخرى كثيرة من الأمثلة.

يتمثل العامل المشترك لذلك كله في الحاجة إلى مرجعية خارجية - خارجية بالنسبة إلى القائمة - عند المقارنة بين البدائل الواردة في القائمة. إنها تلك الإمكانية العامة التي يمكن أن تستحوذ على صيغة الاختيار لدى كانغر بطريقة متقنة وأنيقة، من طريق وضع المرجعية بشكل صريح في المجموعة الخلفية V التي قد تتطابق أو لا تتطابق مع القائمة S.

5. ملاحظة ختامية

عرضت بإيجاز، في هذه المقالة، السمات الخاصة لنموذج ستيغ كانغر عن «الاختيار المستند إلى التفضيل». وبعرض صيغته بطريقة مختلفة قليلًا، يمكننا أن نراها باعتبارها امتدادًا للنموذج القياسي للاختيار الثنائي، من زاوية مجموعات الأقصى مع العلاقة الثنائية للاختيار P^V التي تعتمد على مجموعة خلفية V قد تتطابق أو لا تتطابق مع القائمة S. وعلى هذا النحو، يشمل الابتعاد ثلاثة عناصر متباينة: (1) استخدام الأقصوية لا الأمثَلة، (2) قبول اعتماد التفضيل على القائمة، و(3) قبول اعتماد التفضيل على مجموعة مختلفة عن القائمة نفسها. لقد ناقشت كل حالة من حالات الاستثناء هذه، حيث كانت الأخيرة أكثرها خصوصية لأعمال كانغر.

سأختتم بملاحظة أخيرة، أنه بينما تجاوز صيغة كانغر بنظرية الاختيار الإطار المحدود للاختيار الثنائي، بحسب تعريفه اصطلاحًا، فإن الفكرة البدائية القائلة إن استدعاءات كانغر لا تزال علاقة ثنائية P^V مُعرفة من حيث مجموعة خلفية محددة.

وبهذا المعنى، يمكن اعتبار نموذج كانغر صيغة معممة لاختيار ثنائي (يسميه «الاختيار المستند إلى التفضيل»).

يتمثل أحد الآثار المترتبة على تحليل كانغر في الحاجة إلى إعادة التفكير في متطلبات التعظيم كأساس للقرارات والاختيار. ينتهك إطار كانغر بقوة الشروط القياسية للاختيار الأقصى، لكن الاختلافات لا تنشأ من رفض أي ميزة جوهرية للتعظيم على هذا النحو، إنما من إسقاط الافتراض الضمني في الأدبيات القياسية من أن علاقة التفضيل تكون مستقلة عن الخلفية. وفي الواقع، أوضح ستيغ كانغر أن التعظيم هو اختصاص أكثر عمومية بكثير مما كان المنظرون يميلون إلى افتراضه. هذا هو المفتاح لعالم مختلف عن الاختيار من خلال التعظيم.

القسم الثالث

العقلانية والاختيار الاجتماعي

الفصل الثامن

العقلانية والاختيار الاجتماعي[1]

في حين اتفق أرسطو مع أغاثون على أن حتى الله لا يمكنه تغيير الماضي، كان يرى أننا نحن من نصنع المستقبل - بأن نجعل اختياراتنا ترتكز على منطق التفكير. إن فكرة استخدام العقل لتحديد المجتمعات وتشجيعها بصورة أفضل - أو أكثر قبولًا - والقضاء على حالات الحرمان المختلفة التي لا تطاق، حفّزت الناس بقوة في الماضي، ولا تزال حتى الآن. أود أن أناقش، في هذه المقالة، جوانب هذه المسألة التي حظيت باهتمام في الأدبيات الحديثة في ميدان نظريات الاختيار الاجتماعي والاختيار العام. يعاني العالم المعاصر كثيرًا من المشكلات الاقتصادية الجديدة والقديمة أيضًا، منها استمرار الفقر والحرمان على الرغم من التقدم الاقتصادي العام، وحدوث المجاعات وزيادة انتشار الجوع، والأخطار التي تهدد بيئتنا، وتهدد استدامة العالم الذي نعيش فيه. إن الاستخدام العقلاني للفرص التي يتيحها كل من العلم الحديث والتكنولوجيا، تماشيًا مع قيمنا وأهدافنا، يمثل تحديًا قويًا اليوم.

1. المشكلات والصعوبات

كيف يجب أن ننظر إلى مقتضيات العقلانية في القرارات الاجتماعية؟ ما قدر التوجيه الذي نحصل عليه من توصية أرسطو العامة، أن الاختيار يجب أن

---

(1) أود أن أعرب عن امتناني الشديد لجميع من ساعدني في مناقشات مفيدة، سودير أناند، إيريك ماسكين، نيك بيغنت، كوشيك باسو، أنتوني دي جاساي (Anthony de Jasay)، فرانك هان، بيا مالانسي (Pia Malaney)، دينيس مولر، روبرت نوزيك، مانكور أولسون (Mancur Olson)، بِن بولاك، لويس بوترمان، إيما روثتشايلد، كوراتو سوزومورا، فيفيان والش، وستيفانو زاماغني.

كلمة رئاسة الجلسة إلى الاجتماع السابع بعد المئة للرابطة الاقتصادية الأميركية»، 7 كانون الثاني/ يناير 1995، واشنطن، العاصمة.

تحكمه «الرغبة والتفكير الموجه نحو هدف ما»؟ يوجد هنا كثير من الصعوبات عميقة الجذور.

تتعلق المشكلة **الأولى** بالسؤال الآتي: رغبات من، أهداف من؟ تتباين أهداف الأشخاص المختلفين ومصالحهم، بحسب هوراس: «ربما يوجد عدد من التفضيلات بقدر ما يوجد من الأشخاص». وأوضح كينيث أرو[2]، في رؤيته المعروفة في شأن «نظرية الإمكان العام» (اسم متفائل على نحو غريب لما يُشاع تسميته - بصورة كاشفة أكثر - «نظرية الاستحالة» عند أرو)، أنه عند محاولة الحصول على تفضيل اجتماعي متكامل من التفضيلات الفردية المتنوعة، ليس من الممكن بصورة عامة استيفاء حتى بعض الشروط المعتدلة المظهر التي يبدو أنها تعكس المقتضيات الأولية المعقولية[3]. وظهرت نتائج أخرى أيضًا تتعلق بالاستحالة، حتى من دون استخدام بعض شروط أرو، لكنها تضم معايير أولية

---

(2) Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

(3) للاطلاع على مناقشة البديهيات المحتواة والصيغ البديلة؛ انظر، من بين أعمال أخرى: المصدر نفسه، و Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963); Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979),

وانظر: Amartya K. Sen, «Information and Invariance in Normative Choice,» in: Walter P. Heller, Ross M. Starr and David A. Starrett (eds.), *Social Choice and Public Decision Making*, Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 29-55; Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Robert Wilson, «On the Theory of Aggregation,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 1 (February 1975), pp. 89-99; Bengt Hansson, «The Existence of Group Preference Functions,» *Public Choice*, vol. 28 (Winter 1976), pp. 89-98; Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Graciela Chichilnisky, «Social Aggregation Rules and Continuity,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 97, no. 2 (May 1982), pp. 337-352; Graciela Chichilnisky and Geoffrey Heal, «Necessary and Sufficient Conditions for Resolution of the Social Choice Paradox,» *Journal of Economic Theory*, vol. 31, no. 1 (October 1983), pp. 68-87; Prasanta K. Pattanaik and Maurice Salles, eds., *Social Choice and Welfare*, Contributions to Economic Analysis; 145 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub Co., 1983), pp. 31-35; Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983); Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356, and Ken Binmore, *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994).

أخرى، مثل أولوية الحرية الفردية[4]. علينا أن نناقش لماذا تنشأ هذه الصعوبات، وكيف يمكننا التعامل معها. هل الاستنتاجات المتشائمة التي استخلصها بعضهم لها ما يبررها؟ هل يمكننا إطلاق أحكام إجمالية معقولة في شأن الرفاه الاجتماعي؟ هل توجد إجراءات لاتخاذ القرارات الاجتماعية تحترم بشكل معقول القيم والتفضيلات الفردية؟

ثانيًا، هناك مجموعة أخرى من المشكلات تتعلق بالتساؤلات التي طرحها جيمس بوكانان، التي كانت جزئيًا بمنزلة رد على نتائج أرو[5]، لكنها بالغة الأهمية في حد ذاتها[6]. جادل بوكانان، مشيرًا إلى «المسائل الفلسفية الأساسية» المحتواة

---

(4) عن «استحالة ليبرالي باريتو»، انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28; Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*; Suzumura, *Rational Choice*; John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), and Jonathan Riley, *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988).

تضم نتائجنا المتعلقة بنظرية أرو توضيحًا من: Allan F. Gibbard, «Manipulation of Voting Schemes: A General Result,» *Econometrica*, vol. 41, no. 4 (July 1973), pp. 587-601, and Mark A. Satterthwaite, «Strategy-Proofness and Arrow's Conditions: Existence and Correspondence Theorems for Voting Procedures and Social Welfare Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 2 (April 1975), pp. 187-217.

إن «القابلية للمناورة» تُعد صفة كلية الوجود لخطط التصويت؛ للاطلاع على موضوعات ذات صلة، انظر من بين مساهمات أخرى: Prasanta K. Pattanaik, *Strategy and Group Choice*, With a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978); Jean-Jacques Laffont, ed., *Aggregation and Revelation of Preferences*, Studies in Public Economics; v. 2 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979); Hervé Moulin, *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North Holland Pub. Co., 1983); Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984), and Salvador Barberá and Bhaskar Dutta, «General, Direct and Self-Implementation of Social Choice Functions via Protective Equilibria,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 11, no. 2 (April 1986), pp. 109-127.

(5) James M. Buchanan: «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), pp. 114-123, and «Individual Choice in Voting and Market,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 3 (August 1954), pp. 334-343.

(6) قدم دينيس مولر مقدمة ممتازة لنظرية الاختيار العام وعلاقتها بنظرية الاختيار الاجتماعي. انظر: Dennis C. Mueller, *Public Choice II* (Cambridge; New York: Cambridge University Press. 1989)

عن مساهمات بوكانان، انظر أيضًا: Anthony B. Atkinson, «James M. Buchanan's Contributions to Economics,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 89, no. 1 (1987), pp. 5-15, and Agnar Sandmo, «Buchanan on Political Economy: A Review Article,» *Journal of Economic Literature*, vol. 28, no. 1 (March 1990), pp. 50-65.

في «فكرة العقلانية الاجتماعية»، أن «العقلانية أو اللاعقلانية كسمة للمجموعة الاجتماعية تستلزم إسناد وجود عضوي إلى تلك المجموعة، بعيدًا من ذلك المتعلق بمكوناتها الفردية»(7). وربما كان بوكانان «أول المعلقين المُفسرين لنظرية الاستحالة عند أرو، نتيجة محاولة خاطئة لفرض منطق تعظيم الرفاه على إجراءات الاختيار الاجتماعي»(8). لكنه، إضافة إلى ذلك، كان يجادل أن «التباسًا» عميقًا «يحيط بتحليل أرو» (لا مجرد نظرية الاستحالة، إنما مجمل الإطار الذي استخدمه هو وأتباعه)، ترتب على فكرة خاطئة عن «العقلانية الاجتماعية أو الجماعية من حيث إنتاج نتائج يشير إليها تراتب اجتماعي»(9). علينا بالتأكيد أن ندرس ما إذا كان نقد بوكانان ينفي نتائج الاستحالة، لكن علينا أيضًا دراسة المسائل الأعم التي أثارها(10).

ثالثًا، يطرح تشكُّك بوكانان المعلل في فكرة «التفضيل الاجتماعي»، في أقل تقدير، ضرورة توخي الحذر عند فرض «خصائص اتساق» قوية في الاختيار الاجتماعي، لكن تركيزه على الأحكام الإجرائية يمكن اعتباره أنه يطرح، بصورة أكثر طموحًا، أن علينا أن نتخلى تمامًا عن التقويم المعتمد على نتيجة الحوادث الاجتماعية، ونختار في المقابل مقاربة إجرائية. إن مثل هذه المقاربة، في شكلها النقي، ستبحث عن مؤسسات «ملائمة» لا صيرورات «جيدة»، وستطالب بأولوية الإجراءات الملائمة (ومنها قبول ما يستتبع هذه الإجراءات). وهذه المقاربة، وهي الطرف النقيض لتقليد الرفاه الاقتصادي المرتكز على مذهب النفعية الكلاسيكي لتأسيس كل قرار على ترتيب حالات راهنة مختلفة (حيث الإجراءات بوصفها مجرد أدوات لتوليد حالات جيدة)، لم يتبنَّها بالكامل بوكانان نفسه، لكن العمل

---

(7) Buchanan, «Social Choice,» p. 116.

(8) Robert Sugden, «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 4 (December 1993), p. 1948.

(9) James M. Buchanan, *Fiscal Theory and Political Economy* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1960), pp. 88-89.

(10) الأطروحة المتعارف عليها في شأن مقاربة «الاختيار العام» هي أطروحة بوكانان وتولوك، على أن من المهم ملاحظة الاختلافات في نقاط التركيز بين الملحق عند بوكانان، وذلك عند تولوك. انظر: James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962).

الدال في هذا الاتجاه حدث في نظرية الاختيار العام، وفي كتابات أخرى تأثرت بأعمال بوكانان[11].

لهذا التعارض أهمية خاصة عند وصف الحقوق بشكل عام والحريات بوجه خاص. لقد ظهرت هذه الأوصاف نمطيًا، في أدبيات الاختيار الاجتماعي، من زاوية مسائل حالات راهنة، مع التركيز على ما يحدث في مواجهة مقارنة ما أراد الشخص أو اختار القيام به. في المقابل، كانت الأدبيات التحررية، المستوحاة من العمل الرائد لروبرت نوزيك[12]، وفي المساهمات ذات الصلة التي استخدمت صيغ «شكل المباراة»[13]، تصف الحقوق من زاوية إجرائية، من دون الإشارة إلى حالات راهنة. علينا أن ندرس مدى عمق الاختلافات بين الصيغ المتباينة، وعلينا أن ندقق أيضًا في ملاءمتها.

رابعًا، يجب أن تكون آفاق العقلانية في القرارات الاجتماعية مشروطة أساسًا بطبيعة العقلانية الفردية. وهناك كثير من التصورات المختلفة للسلوك العقلاني للفرد. هناك، على سبيل المثال، رؤية العقلانية كتعظيم حذر للمصلحة الذاتية (الافتراض أن البشر «أناس اقتصاديون» (homo economicus)، المستخدم في نظرية الاختيار العام، ملائم في هذا الإطار). على أن صيغة أرو أكثر تساهلًا؛ فهي تسمح للاعتبارات الاجتماعية بأن تؤثر في الاختيارات التي يقوم بها الأشخاص. وتعكس التفضيلات الفردية، في هذا التفسير، «القيم» بشكل عام، بدلًا من أن تستند فحسب إلى ما يسميه أرو «الميولات»[14]. ما مدى كفاية تلك الأوصاف للعقلانية الفردية، ومن خلال افتراض سلوك عقلاني (تتقاسمه معظم النماذج الاقتصادية)، وتصوير السلوك الفعلي والاختيارات؟

هناك مسألة أخرى، تتصل بالسلوك الفردي والعقلانية، تتعلق بدور التفاعلات الاجتماعية في تنمية القيم، وأيضًا الرابطة بين تكوين القيم وسيرورات صنع

---

(11) أبرزها، المساهمات المهمة لروبرت سوغدن: Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (New York: Martin Robertson, 1981), and *The Economics of Rights, Co-operation and Welfare* (Oxford: Blackwell, 1986).

(12) Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974).

(13) وأبرزها من جانب: Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178.

(14) Arrow, *Social Choice* (1951), p. 23.

القرار. كانت نظرية الاختيار الاجتماعي تميل إلى تجنب هذه المسألة، بعد تقشف أرو: «سنفترض أيضًا في هذه الدراسة أن القيم الفردية تؤخذ كبيانات، وليست قابلة للتعديل عبر طبيعة عملية القرار نفسها»[15]. اتخذ بوكانان موقفًا أكثر تساهلًا في هذا الموضوع - بشكل قاطع، في واقع الأمر: «تعريف الديمقراطية بوصفها 'الحكم عبر المناقشة' يستلزم أن القيم الفردية يمكنها، وتفعل ذلك، أن تتغير في عملية صنع القرار»[16]. علينا إمعان النظر في أهمية هذا الفارق أيضًا.

هذه قائمة طويلة وصارمة إلى حد ما، لكن المسائل المختلفة يرتبط بعضها ببعض، وسأحاول دراستها بإيجاز والتعليق أيضًا على بعض الآثار العملية المترتبة عنها.

2. أحكام الرفاه الاجتماعي ونظرية الاستحالة عند أرو

طغى التقليد النفعي على موضوع اقتصاد الرفاه فترة طويلة، الذي يجمع بين الأشخاص بوساطة النظر إلى المجموع الكلي لمنافع جميع الأشخاص المعنيين. بيد أن الاقتصاديين اقتنعوا، في ثلاثينيات القرن العشرين، بالحجج التي قدمها ليونيل روبنز[17] وآخرون (الذين تأثروا بفلسفة «الوضعية المنطقية») التي تطرح أن المقارنات بين الأشخاص، في ما يتعلق بالمنفعة، ليس لها أي أساس علمي[18]. وهكذا، كانت الأسس المعرفية لاقتصاد الرفاه تعتبر معيبة على نحو لا يمكن علاجه.

---

(15) يشير أرو نفسه إلى «لاواقعية هذا الافتراض». انظر: المصدر نفسه، ص 7-8.

(16) Buchanan, «Social Choice,» p. 120.

أكد هابرماس أيضًا أهمية السياسة بوصفها مناقشة؛ عن هذا الموضوع، انظر: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986), and Jürgen Habermas, «Three Models of Democracy,» *Constellations*, vol. 1, no. 1 (April 1994), pp. 1-10.

انظر أيضًا: Albert O. Hirschman, *Exit, Voice and Loyalty* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970).

(17) Lionel Robbins, «Interpersonal Comparisons of Utility: A Comment,» *Economic Journal*, vol. 48, no. 192 (December 1938), pp. 636-641.

(18) لم يعارض روبينس نفسه كثيرًا المقارنات بين الأشخاص، لكنه عارض أن تكون تلك المقارنات «علمية». انظر: المصدر نفسه.

نظرًا إلى تجنب مقارنة المنافع الفردية بين الأشخاص، حاول «اقتصاد الرفاه الجديد» الاعتماد على معيار أساس واحد فقط للتحسين الاجتماعي، ألا وهو معيار باريتو. وما دام ذلك يقصر الاعتراف بالتحسين الاجتماعي على الحالة التي ترتفع فيها منفعة كل فرد (أو ترتفع منفعة شخص ما، ولا تنخفض منفعة أي شخص)، فإن الأمر لا يتطلب أي مقارنة بين الأشخاص، ولا يتطلب أيضًا - بالنسبة إلى هذه المسألة، أي دور أساس للمنافع الفردية. ومع ذلك، يندر أن تكون كفاءة باريتو شرطًا كافيًا لمجتمع جيد. فهي لا تتسم بالحساسية، إلى حد كبير، تجاه توزيع المنافع (منها التفاوت في ما يتعلق بالسعادة والبؤس)، ولا تلاحظ مباشرة أي شيء آخر غير المنافع (مثل الحقوق أو الحريات) بما يتجاوز دورها غير المباشر في توليد المنافع. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى المزيد من المعايير لأحكام الرفاه الاجتماعي.

أوضح أبرام بيرغسون مقتضيات الأحكام الإجمالية المنظمة لـ «الرفاه الاجتماعي»[19] (أو الخير العام للحالات الراهنة)، ودرسها بول صامويلسون على نطاق واسع[20]. وانصب التركيز على الحاجة إلى دالّة حقيقية القيمة W لـ «الرفاه الاجتماعي»، ومعرفة الحالات الاجتماعية البديلة كلها، أو على الأقل، ترتيب إجمالي R لها، في ما يُسمى «التفضيل الاجتماعي». وعند إعادة النظر التي أعقبت مبادرة بيرغسون - صامويلسون (بما في ذلك تطوير نظرية الاختيار الاجتماعي كاختصاص)، اضطلع البحث عن المبادئ التي تقوم عليها دالّة الرفاه الاجتماعي بدور بارز.

عرّف أرو «دالة الرفاه الاجتماعي»[21] بأنها دالّة وظائفية تحدد ترتيبًا اجتماعيًا R عبر جميع الحالات الاجتماعية لكل مجموعة من ترتيبات التفضيل الفردية. إضافةً إلى الافتراض - الذي لا يثير الخلاف بوجه خاص - بأن هناك على الأقل

(19) Abram Bergson: «A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 52, no. 1 (February 1938), and *Essays in Normative Economics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966).

(20) Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947).

(21) Arrow, *Social Choice* (1951).

ثلاث حالات اجتماعية متباينة، وفردين على الأقل (لكن ليس كثر بلا نهاية)، أراد أرو أيضًا أن تسفر دالّة الرفاه الاجتماعي عن ترتيب اجتماعي لكل مركّب ممكن من التفضيلات الفردية؛ أي بمعنى أنها يجب أن تتمتع بنطاق شامل. هناك شرط ثانٍ، هو استقلال البدائل غير ذات الصلة. ويمكن تعريف ذلك بسبل شتى، وسأختار شكلًا بسيطًا للغاية. يجب أن تعتمد طريقة ترتيب مجتمع لزوج من الحالات الاجتماعية البديلة x وy، على التفضيلات الفردية فقط لذلك الزوج، لا على كيفية ترتيب البدائل الأخرى (غير ذات الصلة).

لنأخذ الآن فكرة أن بعض الأشخاص «حاسمٌ»: تجد المجموعة G من الأشخاص - سأسميها المجموعة G - تمضي في طريقها بغض النظر عما يفضله الآخرون. عند ترتيب الزوج x وy، إذا اتضح أن x تحصل اجتماعيًا على مرتبة أعلى من y، عندها كل فرد في المجموعة G يفضل x على y (بغض النظر عن التفضيلات غير الموجودة في G)، إذًا G حاسمة على ذلك الزوج المرتب (x, y). عندما تكون مجموعة G حاسمة على جميع الأزواج المرتبة، إذًا فهي ببساطة «حاسمة».

طالب أرو بضرورة عدم وجود أي فرد (شكليًا، أي مجموعة من عضو واحد) حاسم (عدم الدكتاتورية)، لكنه - باتباع تقليد باريتو - طالب أيضًا بضرورة أن تكون مجموعة جميع الأفراد، مأخوذة معًا، حاسمة (مبدأ باريتو). إن «نظرية الاستحالة»، في هذه الصيغة[22]، توضح أن من المستحيل أن توجد دالّة رفاه اجتماعي ذات نطاق شامل، تفي بـ «الاستقلال»، ومبدأ باريتو، وعدم الدكتاتورية.

يمكن إثبات النظرية من خلال ثلاث خطوات بسيطة[23]. تتمثل الخطوتان الأولى والثانية في ما يلي (النظرية المساعدة الثانية مستقاة من الأولى).

---

(22) المقدمة في: Arrow, Social Choice (1963).

(23) تُعد استراتيجيا الإثبات الموظفة هنا (كما في: Sen, «Information and Invariance,» pp. 29-55) أكثر مباشرة وبساطة من الصيغ المستخدمة، في: Arrow, *Social Choice* (1963), and Sen, *Collective Choice*. ولا تتطلب تعريف مفاهيم إضافية (مثل «تقريبًا حاسمة»).

النظرية المساعدة في شأن توسيع النطاق: إذا كانت مجموعة حاسمة على أي زوج من الحالات، إذًا فهي حاسمة[24].

النظرية المساعدة في شأن «انكماش المجموعة»: إذا كانت مجموعة (من أكثر من شخص) حاسمة، إذًا يصدق الشيء نفسه على مجموعة أصغر تضمنها[25].

تستخدم الخطوة الأخيرة النظرية المساعدة في شأن «انكماش المجموعة» لإثبات النظرية. باستخدام مبدأ باريتو، تكون مجموعة جميع الأفراد حاسمة. ونظرًا إلى أنها منتهية، من خلال تقسيم متوال (واختيار الجزء الحاسم في كل مرة)، فإننا نصل إلى فرد حاسم، عليه بالتالي أن يكون دكتاتورًا. ومن ثم: الاستحالة.

3. التفضيل الاجتماعي والاختيار الاجتماعي والاستحالة

تستخدم المناقشة السابقة بوفرة فكرة «التفضيل الاجتماعي». هل يجب إسقاطه، حسبما اقترح بوكانان؟ وإذا كان الأمر كذلك، ماذا يبقى من نظرية الاستحالة عند أرو؟

---

(24) للإثبات، نأخذ زوجين من الحالات البديلة (x, y) و(a, b)، جميعها متباينة (الإثبات أبسط كثيرًا عندما لا تكون جميعها متباينة). المجموعة G حاسمة على (x, y)؛ علينا أن نوضح أنها حاسمة على (a, b) أيضًا. من خلال النطاق غير المقيد، نجعل كل فرد في G يُفضل a على x على y على b، لكنه يرتب الزوجين الآخرين بأي طريقة كانت. من خلال حسم G على (x, y)، فإن x مفضلة اجتماعيًا على y. من خلال مبدأ باريتو، a مفضلة اجتماعيًا على x وy على b. ولذلك، من خلال التعدي، فإن a مفضلة اجتماعيًا على b. إذا كانت هذه النتيجة متأثرة بالتفضيلات الفردية على أي زوج على خلاف(a, b)، إذًا شرط الاستقلال يكون منتهكًا. وهكذا، يجب أن تكون a مرتبة أعلى من b ببساطة بحكم أن كل فرد في G يُفضل a على b (ما دام في الإمكان أن يكون للآخرين أي تفضيل كان على هذا الزوج). وبالتالي، فإن G حاسمة في الواقع على (a, b).

(25) للإثبات، نأخذ مجموعة حاسمة G ونقسِّمها إلى G_1 و G_2. نجعل لفرد في G_1 يفضل x على y و x على z، بأي ترتيب لـ (y, z)، ونجعل كل فرد في المجموعة G_2 يفضل x على y و z على y، بأي ترتيب ممكن لـ (x, z). لا يهم ما يُفضله أولئك غير الموجودين في G. والآن، إذا كانت x مفضلة اجتماعيًا على z، إذًا أعضاء المجموعة G_1 حاسمون على هذا الزوج، نظرًا إلى أنهم وحدهم يفضلون بالتأكيد x على z (يمكن أن يرتب الآخرون هذا الزوج بأي طريقة كانت). إذا كانت G_1 غير حاسمة، يجب أن تكون لدينا z على الأقل جيدة بقدر x لبعض التفضيلات الفردية على (x, z) لغير الأعضاء في G_1. لنأخذ هذه الحالة، ونضمّن هذا الترتيب الاجتماعي (أن z على الأقل جيدة بقدر x) التفضيلَ الاجتماعي لـ x على y (نتيجة مترتبة على حسم G، وحقيقة أن كل فرد في G يفضل x على y). بالتعدي، فإن z مفضلة اجتماعيًا على y. لكن أعضاء G_2 فقط يفضلون بالتأكيد z على y. وهكذا، فإن G_2 حاسمة على هذا الزوج (z, y). وبالتالي، من النظرية المساعدة في شأن توسيع النطاق، فإن G_2 حاسمة. إذًا، إما G_1 أو G_2 يجب أن تكون حاسمة - بما يثبت النظرية المساعدة.

علينا أن نميز بين استخدامين مختلفين تمامًا لمفهوم «التفضيل الاجتماعي»، يتعلقان على الترتيب بـ (**أولًا**) تشغيل آليات القرار، و(**ثانيًا**) إطلاق أحكام الرفاه الاجتماعي. المفهوم الأول لـ «التفضيل الاجتماعي» هو شيء مثل «التفضيل الأساس» الذي ترتكز عليه ضمنيًا الاختيارات المتخذة بالفعل للمجتمع - نوع من «التفضيل المستبان» للمجتمع(26). هذه الرؤية «المشتقة» للتفضيل الاجتماعي ستكون، شكليًا، تمثيلًا ثنائيًا للاختيارات المنبثقة من آليات القرار.

تعكس الفكرة الثانية في شأن «التفضيل الاجتماعي» - كأحكام للرفاه الاجتماعي - رؤية للصالح الاجتماعي: ترتيب ما لما يمكن أن يكون أفضل أو أسوأ للمجتمع. وتُطلق مثل هذه الأحكام عادة من شخص معين أو جهة معينة. وهنا أيضًا يوجد تجميع، نظرًا إلى أن الفرد الذي يُصدر الأحكام في شأن الرفاه الاجتماعي، أو الخير النسبي للحالات الاجتماعية المتباينة، يجب أن يُضمّن على نحو ما المصالح والتفضيلات المختلفة للأشخاص المختلفين.

يبعث اعتراض بوكانان على الاقتناع إلى حد كبير؛ ذلك أن التفسير الأول (الذي يتضمن آليات القرار)، ولا سيما نظرًا إلى عدم وجود افتراض بداهي بأن الآليات المستخدمة عليها - أو حتى يتعين - أن تقود بالضرورة إلى اختيارات تفي بمتطلبات التمثيل الثنائي (فضلًا عن المقتضيات الأكثر تشددًا لتمثيل ترتيبي)(27). ومن الناحية الأخرى، لا ينطوي التفسير الثاني على هذه المشكلة، حتى عندما

---

(26) عن بعض المشكلات التحليلية المحتواة عند اشتقاق «التفضيل المستبان لحكومة» من خلال ملاحظة اختياراتها، انظر: Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980).

(27) تتطلب الثنائية مركّبًا من نوعين من اتساق الاختيار: «اتساق الانكماش» الأساس (α) و«اتساق التوسيع» الأساس (γ). هذه الشروط كثيرة المقتضيات، ويجب زيادة تعزيزها للحصول على التعدي وغيره من الخصائص الإضافية الأخرى. عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971), pp. 307-317,

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982),

وانظر: Amartya K. Sen, «Social Choice Theory: A Re-examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89; Rajat Deb, «Binariness and Rational Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 5, no. 1 (1983), and Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986).

يُعرب فرد ما عن رأي في شأن الرفاه الاجتماعي، فإنه بحاجة إلى مفهوم من هذا النوع[28]. عند تطبيق نظرية الاستحالة عند أرو على صنع أحكام الرفاه الاجتماعي، من فرد أو جهة، لا يمكن منازعة النظرية على أساس أن هناك وجودًا عضويًا يُعزى إلى المجتمع. بل يجب السعي إلى تحسين الاستحالة في أماكن أخرى (انظر المبحث الرابع). ومع ذلك، ينطبق نقد بوكانان على آليات القرار الاجتماعي (مثل إجراءات التصويت).

هل إسقاط شرط استناد الاختيارات الاجتماعية إلى علاقة ثنائية - ولا سيما ترتيب متعدٍ - يلغي النتيجة في حالة آليات القرار الاجتماعي؟ أثبت عدد من الأدبيات بالفعل أن تعسف السلطة، حيث تُعد حالة الدكتاتورية عند أرو مثالًا صارخًا عليها، تبقى بشكل أو آخر حتى عند إسقاط التعدي، ما دام بعض الاتساق مطلوبًا (مثل غياب الدورات)[29]. بيد أن هناك سببًا للمضي إلى أبعد من ذلك، وتحديدًا للأسباب التي طرحها بوكانان، ولتجنب فكرة التفضيل الاجتماعي نفسها، وليس تعدي التفضيل الاجتماعي فحسب، فالمطلوب من وجهة نظر الاختيار، هو أن تحدد آليات القرار «دالة اختيار» للمجتمع، بما يحدد ما يُختار من كل «قائمة» (أو مجموعة فرصة) بديلة[30].

---

(28) عن هذا الموضوع، «بالطبع عندما أتكلم على تفضيلات «من وجهة نظر اجتماعية»، مُختصرة غالبًا في تفضيلات «اجتماعية» وما شابهها، فإنني أعني دائمًا تفضيلات ترتكز على أحكام فردية معينة للقيمة تتعلق بـ «الرفاه الاجتماعي»». انظر: John C. Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 63, no. 3 (August 1955), p. 310.

(29) أُثبت ذلك في سلسلة من النتائج، قدمها كل من غيبارد، هانسون، أندرو ماس-كوليل، هوغو سونينشاين، دونالد براون، جورج بوردز، كيلي، سوزوموران دوغلاس بلير، روبرت بولاك، جوليان بلاو، ديب، ديفيد كيلسي. للاطلاع على نظرة عامة عن الموضوع، انظر: Douglas H. Blair and Robert A. Pollak, «Acyclic Collective Choice Rules,» *Econometrica*, vol. 50, no. 4 (July 1982), pp. 931-944; Suzumura, *Rational Choice*, and Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), pp. 1073-1181.

(30) جاء العمل الرائد في صيغ دالة الاختيار من كتابات كل من: Bengt Hansson: «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (1968), pp. 443-458, and «Voting and Group Decision Functions,» *Synthese*, vol. 20, no. 4 (December 1969), pp. 526-537; Thomas Schwartz: «Rationality and the Myth of the Maximum,» *Noûs*, vol. 6, no. 2 (May 1972), pp. 97-117, and *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986); Fishburn, *The Theory*, and Charles R. Plott, «Path Independence, Rationality and Social Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 6 (November = 1973), pp. 1075-1091.

مع ذلك، وشريطة فرض بعض الشروط على «الاتساق الداخلي» لدالة الاختيار (المتعلقة بالقرارات في شأن قائمة واحدة بطريقة «متسقة» للقرارات على قوائم أخرى - ذات صلة)، يمكن توضيح أن بعض التعسف في السلطة سيبقى[31]. لكن نقد جيمس بوكانان المنهجي سيظل منطبقًا بقوة، حيث أُعيد صوغه على النحو التالي: لماذا يجب وضع قيد بداهي على دالّة الاختيار للمجتمع؟ لماذا يجب عدم قبول القرارات النابعة من الآليات الاجتماعية المتفق عليها، من دون الحاجة إلى التحقق منها في مواجهة فكرة مسبقة عن كيفية وجوب ارتباط الاختيارات المتخذة في حالات مختلف بعضها مع بعضها الآخر؟

ماذا يحدث، إذًا، لمشكلة الاستحالة عند أرو، إذا لم توضع أي قيود على ما يسمى «الاتساق الداخلي» لدالة الاختيار للمجتمع؟ هل تتسق عندئذ الشروط المتعلقة بالتفضيلات الفردية للاختيار الاجتماعي (أي: مبدأ باريتو، وعدم الدكتاتورية، والاستقلال) بعضها مع بعض؟ الجواب، في الواقع، هو كلا، الأمر ليس كذلك. إذا جرت إعادة تعريف مبدأ باريتو وشروط عدم الدكتاتورية والاستقلال بحيث تضع في حسبانها بالكامل حقيقة أنها يجب أن ترتبط بالاختيارات الاجتماعية، لا بأي فكرة مسبقة عن التفضيل الاجتماعي، حينئذٍ تظهر مجدّدًا استحالة مشابهة جدًا[32].

= قدم مارك إيزرمان (Mark Aizerman) وزملاؤه، في معهد علوم التحكم في موسكو، سلسلة من البحوث بعيدة النظر عن السمات العامة لدالة اختيار تنتقل من دوال الاختيار الفردي إلى دوال الاختيار الاجتماعي، انظر: Mark A. Aizerman, «New Problems in the General Choice Theory: Review of a Research Trend,» *Social Choice and Welfare*, vol. 2, no. 4 (December 1985), pp. 235-282, and Mark A. Aizerman and Fuad T. Aleskerov, «Voting Operators in the Space of Choice Functions,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 11, no. 3 (June 1986), pp. 201-242.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Mark A. Aizerman and A. V. Malishevski, «General Theory of Best Variants Choice: Some Aspects,» *IEEE Transactions on Automatic Control*, vol. 26, no. 3 (1981), pp. 1030-1040.

(31) جاءت سلسلة من المساهمات عن هذه المسألة، والمسائل ذات الصلة، في كتابات كل من بلوت، فيشبيرن، هانسون، دونالد كامبل، بوردز، بلير، كيلي، سوزومورا، ديب، باركس، جون فيريجون، غريثر، كيلسي، دينيكولو، وياسومي ماتسوموتو.

للاطلاع على نظرة عامة ونقد، انظر: Douglas H. Blair [et al.], «Impossibility Theorems without Collective Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 3 (December 1976), pp. 361-379; Suzumura, *Rational Choice*, and Sen, «Social Choice Theory,» pp. 1073-1181.

(32) انظر المبرهنة 3 في: Amartya K. Sen, «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521.

كيف تعمل «نظرية الاستحالة العامة لدالة الاختيار»؟ يكمن الحدس الأساس في التالي. كل شرط من الشروط المتعلقة بالتفضيلات الفردية للقرارات الاجتماعية يلغي - إما بنفسه وإما بوجود الشروط الأخرى - إمكان اختيار بعض البدائل. ويمكن أن يؤدي اقتران هذه الشروط إلى مجموعة اختيار فارغة، ما يجعل من «المستحيل» اختيار أي شيء.

على سبيل المثال، مبدأ باريتو هو مجرد شرط، وهدفه في سياق الاختيار هو، بالتأكيد، تجنب اختيار بديل باريتو الأدنى. لذلك، يمكن إعادة تعريف هذا الشرط على نحو معقول ليقتضي أنه إذا كان كل فرد يفضل x على y، فيجب أن يتحدد القرار الاجتماعي حيث لا تُختار y إذا كانت x متاحة[33]. وفي الواقع، للقضاء على أي إمكان لاستخدامنا، ضمنيًا أو مباشرة، أي على أساس شرط لاتساق القائمة البينية للاختيار الاجتماعي، يمكننا تعريف كافة الشروط لقائمة معينة واحدة فقط (أو مجموعة الفرصة) S؛ أي يمكننا دراسة مشكلة الاختيار على مجموعة حصرية معينة من الحالات البديلة. وبالتالي، لا يتطلب مبدأ باريتو لتلك المجموعة S إلا أنه إذا كان كل فرد يفضل بعض x على بعض y في تلك المجموعة، فيجب عدم اختيار y من تلك المجموعة.

بالمثل، يتطلب عدم الدكتاتورية عدم وجود أي شخص؛ إذ إنه عندما تُفضل أي x على أي y في تلك المجموعة S، فإن y لا يمكن أن تُختار من تلك المجموعة. ماذا عن الاستقلال؟ علينا تعديل فكرة حسم مجموعة في سياق الاختيار هذا، المرتبط باختيارات على هذه المجموعة المعطاة S. وقد تكون مجموعة حاسمة بالنسبة إلى x في مقابل y، إذا كان يُفضل جميع أعضاء هذه المجموعة أي x على أي y في هذه المجموعة S، فإن y لا تُختار من S. ويتطلب الاستقلال الآن أن تكون سلطة الحسم في أي مجموعة على الزوج (x, y) مستقلة بالكامل عن التفضيلات الفردية على أزواج تختلف عن (x, y). ويمكن توضيح أنه ما من سبيل للانتقال من التفضيلات الفردية إلى الاختيار الاجتماعي على نحو يفي بالشروط المتصلة بالاختيار: الاستقلال ومبدأ باريتو وعدم الدكتاتورية والنطاق غير المقيد، حتى

---

(33) انظر أيضًا: Buchanan and Tullock, *The Calculus*.

من دون استدعاء أي «تفضيل اجتماعي»، ومن دون فرض أي مقتضى في شأن «العقلانية الجماعية»، أو أي شرط اتساق من خلال قوائم الاختيار الاجتماعي(34).

إن المغزى الذي يمكن استخلاصه من ذلك كله، في شأن تشكك بوكانان في «التفضيل الاجتماعي»، قد يبدو على النحو التالي: يمكن توسيع نتيجة «الاستحالة» التي حددها أرو في شكل خاص، وتبيان أنها صحيحة حتى عند إسقاط فكرة «التفضيل الاجتماعي» بالكامل، وحتى عند عدم فرض أي شروط على «الاتساق الداخلي» للاختيار الاجتماعي. على أن ذلك لا يلغي أهمية انتقاد بوكانان فكرة التفضيل الاجتماعي (في سياق الاختيارات النابعة من آليات القرار للمجتمع)، نظرًا إلى أنه انتقاد صحيح في حد ذاته. لكن مشكلة «الاستحالة» التي حددها أرو، لا يمكن تجنبها بهذه الخطوة.

4. عن أحكام الرفاه الاجتماعي المُسببة

كيف يمكننا إذًا تجنب تلك الاستحالة؟ من المهم التمييز بين تأثير هذه المشكلة في إصدار أحكام الرفاه الاجتماعي التجميعية، في مقابل عملية آليات القرار الاجتماعي. وسأبدأ بالأول.

تجدر الإشارة إلى أن تحليل بيرغسون - صامويلسون ونظرية الاستحالة عند أرو كانا تاليين على تحول اقتصاد الرفاه، وضما إسقاط مقارنات المنفعة بين الأشخاص. وما حدث أن اقتصاد الرفاه التقليدي، بسبب شكله النفعي، ضم استثناءات معلوماتية خاصة به، وكان معارضًا لأي استخدام أساس لمعلومات عدم المنفعة، لأن كل شيء كان يجب الحكم عليه، في نهاية الأمر، بالمجموع الكلي للمنفعة في حالات المسائل المترتبة على ذلك. والآن، أُضيف إلى ذلك استبعاد مقارنات المنفعة بين الأشخاص، من دون إزالة استثناء معلومات عدم المنفعة. هذا المشهد المعلوماتي المجدب يجعل من الصعب التوصل إلى أحكام منتظمة عن الرفاه الاجتماعي. وفي هذا السياق، يكمن تفسير نظرية أرو باعتبارها توضح أن حتى الشروط الضعيفة جدًا، التي تربط التفضيلات الفردية

(34) للاطلاع على بيانات دقيقة في شأن الشروط وإثبات النظرية، انظر: Sen, «Internal Consistency,» pp. 495-521.

بأحكام الرفاه الاجتماعي، لا يمكن تلبيتها في الوقت نفسه، في ضوء هذا الافتقار المعلوماتي[35].

لا تقتصر المشكلة على مجرد الاستحالة. لننظر في النظرية المساعدة في شأن توسيع المجال التي تنص على أن الحسم على أي زوج من البدائل يستلزم الحسم على كل زوج من البدائل، بغض النظر عن طبيعة الحالات المعنية. لنأخذ ثلاثة أقسام من كعكة معينة بين شخصين: (99,1)، (50,50)، و(1,99). لنبدأ بالافتراض أن كل شخص - كإنسان اقتصادي - يُفضل حصة أكبر من الكعكة. إذًا، لديهما تفضيلات معاكسة. لننظر الآن في الترتيب (99,1) و(50,50). إذا تقرر أن (50,50) هو أفضل للمجتمع من (99,1)، إذًا فإن تفضيل الشخص 2 - من حيث المعلومات المستندة إلى التفضيل - تكون له الأولوية على الشخص 1.

عندئذ، يزعم أحد بدائل النظرية المساعدة في شأن توسيع المجال أن تفضيل الشخص 2 يجب أن تكون له الأولوية على جميع الأزواج الأخرى أيضًا، حيث إنه حتى (1,99) يجب أن يكون مفضلًا على (50,50)[36]. وفي الواقع، من غير الممكن، نظرًا إلى الافتراضات، أن نعتبر (50,50) أفضل الثلاثة؛ فإما أن يكون لدينا (99,1)، مع إعطاء الأولوية لتفضيل الشخص 1، أو (1,99)، مع إعطاء الأولوية إلى تفضيل الشخص 2. لكن ليس (50,50). إنني لا أجادل هنا أن (50,50) يجب اعتبارها الأفضل بالضرورة، وإنما من السخف أنه غير مسموح لنا حتى بالنظر في (50,50) كأفضل عنصر لصاحب المطالبة في مشكلة تقسيم الكعكة هذه.

من المفيد النظر في الحجج التي قد توجد لاعتبار (50,50) إمكانًا جيدًا،

---

(35) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «On Weights and Measures: Informational Constraints in Social Welfare Analysis,» *Econometrica*, vol. 45, no. 7 (October 1977), pp. 1539-1572, and *Choice, Welfare*.

(36) شكليًا، الشخص 2 «حاسم تقريبًا» في شأن الزوج الأول (من زاوية الفوز ضد المعارضة من جميع الآخرين - في هذه الحالة، الشخص 1)؛ وتوضح صيغة بديلة للنظرية المساعدة في شأن توسيع المجال أنه سيكون حاسمًا تقريبًا (حاسمًا تمامًا، في الواقع) في شأن الأزواج الأخرى كلها أيضًا. انظر: «Lemma 3a,» in: Sen, *Collective Choice*, pp. 43-44.

لاحظ أن «توسيع المجال» يرتكز، من بين أمور أخرى، على استخدام شرط «النطاق غير المقيد»، ما يتيح إمكان أن يكون للأفراد المعنيين تفضيلات أخرى أيضًا.

ولماذا لا يمكننا استخدام أي من هذه الحجج في إطار المعلومات الناتجة عن شروط أرو. **أولًا**، قد يبدو جيدًا تقسيم الكعكة بالتساوي على أساس مختلف عن اقتصاديات الرفاه، من دون الخوض حتى في التفضيلات أو المنافع. وهذا غير مسموح به، بسبب استبعاد الاستخدام التقويمي لمعلومات عدم المنفعة، وهذا ما تصيغه النظرية المساعدة في شأن توسيع المجال. **ثانيًا**، على افتراض أن لكل شخص دالّة المنفعة الصارمة نفسها، فإننا قد نعتقد أن المجموع الكلي للمنافع يمكن تعظيمه بتقسيم الكعكة بالتساوي. لكن هذه الحجة النفعية تضم إمكان المقارنة بين المنافع الأساسية، التي تُستبعد. **ثالثًا**، قد نعتقد أن التقسيم المتساوي للكعكة سيساوي بين المنافع، وهناك حجج مؤيدة للمساواة المتمركزة حول المنفعة(37). لكن ذلك ينطوي على مقارنة بين الأشخاص في المنافع التراتبية، وهذا مستبعد أيضًا. لا تصلح أي طريقة من الطرائق القياسية للتمييز بين الحالات البديلة في هذا الإطار المعلوماتي، ويتمثل السبيل الوحيد للاختيار بينها في اتخاذ مسار تفضيل أحد الأشخاص أو غيره (نظرًا إلى تعارض تفضيلاتهم).

إن محاولة إصدار أحكام الرفاه الاجتماعي من دون استخدام أي مقارنة للمنفعة بين الأشخاص، ومن دون استخدام أي معلومات عن عدم المنفعة، ليست مشروعًا مثمرًا. نحن نهتم بحجم الإنجازات الكلية بالفعل وتوزيعها؛ ولدينا أسباب لرغبتنا في الحد من الحرمان، والفقر، وعدم المساواة؛ وذلك كله يدعو إلى المقارنات بين الأشخاص - إما في ما يتعلق بالمنافع، أو في ما يتعلق بالمؤشرات الأخرى للمزايا الفردية، مثل الدخول الحقيقية، والفرص، والسلع الأولية، أو القدرات(38). وبمجرد إدخال المقارنات بين الأشخاص، تختفي

---

(37) انظر: James E. Meade, *The Just Economy* (London: Allen and Unwin, 1976).

(38) عن الأنواع المختلفة للمقارنات بين الأشخاص، وأهمية «الفضاءات» المتباينة لإصدار أحكام كفوءة ومنصفة، انظر: Sen: *Choice, Welfare*, and *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press, 1992); John Roemer, «An Historical Materialist Alternative to Welfarism,» in: Elster and Hylland, eds., pp. 133-164; Martha Nussbaum, «Nature, Function, and Capability: Aristotle on Political Distribution,» *Oxford Studies in Ancient Philosophy*, Suppl. vol. (1988), pp. 145-184; Richard J. Arneson, «Equality and Equal Opportunity for Welfare,» *Philosophical Studies*, vol. 56, no. 1 (May 1989), pp. 77-93; G. A. Cohen, «On the Currency of Egalitarian Justice,» *Ethics*, vol. 99, no. 4 (July 1989), pp. 906-944; Kenneth J. Arrow, ed., *Markets and Welfare* (London: Macmillan, 1991); Jon Elster and John Roemer, eds., *Interpersonal Comparisons of Well-being* (Cambridge, MA: =

مشكلة الاستحالة، في الإطار المُعاد تعريفه بشكل ملائم[39]. ربما يجب أن تكون المقارنات فظة، ومفتوحة غالبًا للنزاع، لكن مثل هذه المقارنات تُعد عناصر أساسية لأحكام الرفاه الاجتماعي المنهجية. وحتى من دون أي دور أساسي، تسمح المقارنات التراتبية بين الأشخاص باستخدام قواعد للحكم الاجتماعي مثل معيار ماكسيمين (Maximin)، أو ماكسيمين معجمي[40]. وهو ما يفي بجميع شروط أرو (وشروط أخرى عدة)، على الرغم من المحدودية الشديدة لمجموعة قواعد الرفاه الاجتماعي المجازة التي تفعل ذلك، ما لم يُعترف بالدور الأساس أيضًا، إلى جانب المقارنات بين الأشخاص[41]. مع إمكان استخدام المقارنات بين الأشخاص، تصبح مجموعات أخرى من القواعد الممكنة لأحكام الرفاه الاجتماعي (ومنها النفعية) صالحة للاستعمال[42].

Cambridge University Press, 1991), and Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, eds., *The Quality of Life* = (Oxford: Oxford University Press, 1993).

(39) من الناحية الأخرى، يمكن تعميم نظرية الاستحالة عند أرو حتى تستوعب كاردينالية المنافع دون مقارنات بين الأشخاص، انظر: «Theorem 8.2,» in: Sen, *Collective Choice.*

(40) يعطي ماكسيمين أولوية كاملة لمصلحة الأسوأ حالًا. واقترح جون رولز ذلك، كجزء من تقريره «مبدأ الاختلاف» (على الرغم من أن المقارنات التي يستخدمها لا تدور حول المنافع، إنما حيازة السلع الأولية). انظر: John Rawls, «The Sense of Justice,» *Philosophical Review*, vol. 72, no. 3 (July 1963), pp. 281-305.

«الماكسمين المعجمي»، الذي يُسمى أحيانًا «ليكسيمين»، اقترحه سِن لجعل مقاربة رولز متسقة مع مبدأ باريتو القوي، واعتمده رولز في عمله. انظر: John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

الاشتقاقات البديهية لليكسيمين كانت بريادة: Peter J. Hammond, «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle,» *Econometrica*, vol. 44, no. 4 (July 1976), pp. 793-804, and Claude D'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209.

انظر أيضًا: Edmund S. Phelps, ed., *Economic Justice* (Harmondsworth, UK: Penguin, 1973).

(41) انظر: Louis Gevers, «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings,» *Econometrica*, vol. 47, no. 1 (January 1979), pp. 75-89, and Kevin W. S. Roberts, «Possibility Theorems with Interpersonally Comparable Welfare Levels,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 409-420.

(42) انظر من بين أعمال أخرى: Harsanyi, «Cardinal Welfare;» Patrick Suppes, «Some Formal Models of Grading Principles,» *Synthese*, vol. 16, nos. 3-4 (December 1966), pp. 284-306; Sen: *Collective Choice*, and «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572; Phelps, ed., *Economic Justice*; Hammond: «Equity, Arrow's Conditions,» pp. 793-804, and «Welfare Economics,» in: George R. Feiwel, ed., *Issues in Contemporary Microeconomics and Welfare* (Albany, NY: State University of New York Press, 1985), pp. 405-434; Kenneth J. Arrow, «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American* =

في حين ترتكز الاشتقاقات البديهية لقواعد الرفاه الاجتماعي المختلفة في هذه المقالة على تطبيق المقارنات بين الأشخاص في مجال الرفاه فحسب، فإن المشكلات التحليلية تتشابه، في كثير من النواحي، عند مقارنة الأشخاص من حيث بعض السمات الأخرى، مثل الدخل الحقيقي، وحيازة السلع الأولية، أو قدرات العمل. وبالتالي، هناك عدد من السبل التي يمكن بوساطتها إصدار أحكام الرفاه الاجتماعي باستخدام معلومات أكثر ثراء مما يوجد في إطار أرو.

ينطبق ذلك أيضًا على الإجراءات التي تهدف بوجه خاص إلى إصدار أحكام الرفاه الاجتماعي، وغيرها من التقويمات التجميعية، استنادًا إلى سبل مقبولة مؤسسيًا لإجراء المقارنات بين الأشخاص: على سبيل المثال، عند استخدام دلائل التفاوت في الدخل[43]، أو في المقاييس الإجمالية لتصحيح توزيع الدخل القومي الحقيقي، أو الفقر الكلي[44]. هذا يربط نظرية الاختيار الاجتماعي ببعض

Economic Review (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225; D'Aspremont = and Gevers, pp. 199-209; Gevers, pp. 75-89; Eric S. Maskin: «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96, and «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (September 1979), pp. 319-337; Roberts: «Possibility Theorems,» pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 421-439; Roger B. Myerson, «Utilitarianism, Egalitarianism, and the Timing Effect in Social Choice Problems,» *Econometrica*, vol. 49, no. 4 (July 1981), pp. 883-897; James A. Mirrlees, «The Economic Uses of Utilitarianism,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), pp. 63-84; Suzumura, *Rational Choice*; Blackorby, Donaldson and Weymark, pp. 325-356; Claude D'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Ordering,» in: Leonid Hurwicz, David Schmeidler, and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), pp. 19-76, and David Kelsey, «The Role of Information in Social Welfare Judgements,» *Oxford Economic Papers*, vol. 39, no. 2 (June 1987), pp. 301-317.

(43) انظر الأعمال الرائدة في هذا الموضوع: Serge-Christophe Kolm, «The Optimal Production of Social Justice,» in: J. Margolis and H. Guitton, eds., *Public Economics* (New York: Macmillan, 1969), pp. 145-200, and Anthony B. Atkinson, «On the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2, no. 3 (September 1970), pp. 244-263.

(44) Amartya K. Sen: «Real National Income,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 19-39, and «Poverty: An Ordinal Approach to Measurement,» *Econometrica*, vol. 44, no. 2 (March 1976), pp. 219-223,

أعيد طبعهما في: Sen, *Choice, Welfare.*

يوجد الآن عدد من الأدبيات التي تتناول هذه المقاييس بالبحث. للاطلاع على أنواع الممارسات المختلفة، انظر من بين أعمال أخرى كثيرة: Amartya K. Sen, *On Economic Inequality* (Oxford: Oxford University Press, 1973); Frank A. Cowell, *Measuring Inequality*, 2nd ed. (London: Harvester Wheatsheaf, =

المناقشات المثيرة للاهتمام في شأن السياسة الاقتصادية.(45) في حين تُعد نظرية الاستحالة عند أرو نتيجة سلبية، فإن التحدي الذي طرحته أدى، جدليًا، إلى عدد من التطورات الكبيرة الإيجابية.

5. في شأن آليات القرار الاجتماعي

هناك صعوبات أخرى تواجه الانتقال من إصدار الأحكام الاجتماعية إلى اختيار آليات القرار الاجتماعي. ففي حين يمكن استخدام المقارنات المنهجية للمنافع بين الأشخاص (وطرائق أخرى لرؤية الميزة الفردية) من

1995); Charles Blackbory and David Donaldson: «Measures of Relative Equality and Their Meaning in Terms of Social Welfare,» *Journal of Economic Theory*, vol. 18, no. 1 (June 1978), pp. 59-80, and «Ethical Indices for the Measurement of Poverty,» *Econometrica*, vol. 48, no. 4 (May 1980), pp. 1053-1060; Siddiqur R. Osmani, *Economic Inequality and Group Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 1982); Sudhir Anand, *Inequality and Poverty in Malaysia: Measurement and Decomposition* (New York: Oxford University Press, 1983); Anthony B. Atkinson: *Social Justice and Public Policy* (Brighton: Harvester Wheatsheaf; Cambridge, MA: MIT Press, 1983), and *Poverty and Social Security* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1989); S. R. Chakravarty, «Ethically Flexible Measures of Poverty,» *Canadian Journal of Economics*, vol. 16, no. 1 (February 1983), pp. 74-85; Anthony F. Shorrocks, «Ranking Income Distributions,» *Economica*, vol. 50, no. 197 (February 1983), pp. 3-17; Suzumura, *Rational Choice*; James Foster: «On Economic Poverty: A Survey of Aggregate Measures,» *Advances in Econometrics*, vol. 3 (1984), pp. 215-251, and «Inequality Measurement,» in: H. Peyton Young, ed., *Fair Allocation* (Providence, RI: American Mathematical Society, 1985), pp. 31-68; Ravi Kanbur, «The Measurement and Decomposition of Inequality and Poverty,» in: Frederick van der Ploeg, ed., *Mathematical Methods in Economics* (New York: Wiley, 1984), pp. 403-432; Michel Le Breton and Alain Trannoy, «Measures of Inequalities as an Aggregation of Individual Preferences about Income Distribution: The Arrovian Case,» *Journal of Economic Theory*, vol. 41, no. 2 (April 1987), pp. 248-269; W. Eichhorn, *Measurement in Economics* (New York: Physica-Verlag, 1988); Peter J. Lambert, *The Distribution and Redistribution of Income: A Mathematical Analysis* (Oxford: Blackwell, 1989), and Martin Ravallion, *Poverty Comparisons* (Chur, Switzerland: Harwood, 1994).

(45) تضم مناقشات السياسة تلك النقاشات المحيطة بتأثير تقارير التنمية البشرية، التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هناك قوة شديدة أخرى في هذا الاتجاه، وهي سلسلة تقارير منظمة اليونيسف عن حالة الأطفال في العالم. نوقشت مسائل السياسة المتصلة بهذه الأحكام الاجتماعية في: Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Needs in Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 1981); Nanak Kakwani, *Analyzing Redistribution Policies* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986); Jean Drèze and Amartya K. Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford: Oxford University Press, 1989); Alan Hamlin and Phillip Pettit, eds., *The Good Polity: Normative Analysis of the State* (Oxford: Blackwell, 1989); Keith Griffin and John Knight, eds., *Human Development and the International Development Strategy for the 1990s* (London: Macmillan, 1990); Sudhir Anand and Martin Ravallion, «Human Development in Poor Countries: On the Role of Private Incomes and Public Services,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 1 (Winter 1993), pp. 133-150; Partha Dasgupta, *An Inquiry into Well-Being and Destitution* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993), and Meghnad Desai, *Poverty, Famine and Economic Development* (Aldershot, UK: Elgar, 1995).

جانب شخص يصدر أحكام الرفاه الاجتماعي، أو في الإجراءات المتفق عليها للأحكام الاجتماعية (استنادًا إلى الإحصاءات التفسيرية المتاحة للتوصل، مثلًا، إلى تراتبيات للفقر الكلي أو عدم المساواة، أو تصحيح توزيع الدخل القومي الحقيقي)، فلا يسهل القيام بذلك في آليات القرار الاجتماعي الذي يجب أن يعتمد على بعض التعبيرات القياسية للتفضيل الفردي (مثل التصويت)، التي لا تتسم بالسهولة في المقارنات بين الأشخاص.

بالتالي، تتسم مشكلة الاستحالة بمرونة أكبر هنا. ففي حين ينطبق أيضًا نقد جيمس بوكانان (وغيره) لفكرة «العقلانية الاجتماعية» ومفهوم «التفضيل الاجتماعي» بوجه خاص على هذه الحالة (حالة الحكم على آليات القرار الاجتماعي)، فإن مشكلة الاستحالة تظل موجودة بالفعل، كما رأينا، حتى عند تجنب مفهوم التفضيل الاجتماعي وإسقاط فكرة العقلانية الاجتماعية بمجملها في شكلها الذي طرحه أرو (المبحث الثالث). إذًا، كيف يمكننا الرد على التحدي في هذه الحالة؟

يمكننا أن نبدأ بالإشارة إلى أن الشروط التي صاغها أرو واستخدمها، على الرغم من جاذبيتها الكبيرة، ليست بعيدة عن النقد. **أولًا**، لا نحتاج إلى دراسة كل مركّب مدركة من التفضيلات الفردية عند وضع إجراء لقرار اجتماعي، ما دام بعضها سيظهر في الممارسة فحسب. وكما لاحظ أرو نفسه، إذا خُفف شرط النطاق غير المقيد، يمكننا أن نجد آليات القرار التي تفي بالشروط الأخرى كلها (وكثير من المقتضيات الأخرى) من خلال نطاقات جوهرية لسمات التفضيل الفردية. وبوجه خاص، درس أرو، جنبًا إلى جنب مع دونكان بلاك (Duncan Black)، حالة «تفضيلات ذروة منفردة»(46)، على أنه يمكن توضيح أن هذا الشرط يمكن توسيعه وتعميمه إلى تقييد أقل تطلبًا يسمى «قيد القيمة»(47).

---

(46) Arrow, *Social Choice* (1951).

(47) Amartya K. Sen, «A Possibility Theorem on Majority Decisions,» *Econometrica*, vol. 34, no. 2 (April 1966), pp. 491-409.

يتضح أن «قيد القيمة» ضروري وكاف لهذه المجموعة من شروط النطاق لحكم أغلبية متسق، عندما تكون التفضيلات الفردية تراتبيات خطيةً، على الرغم من أن الأوضاع أكثر تعقيدًا في الحالة العامة المتعلقة بالتراتبيات الضعيفة. انظر: Amartya K. Sen and Prasanta K. Pattanaik, «Necessary and Sufficient =

تعتمد مقبولية السمات المختلفة للتفضيلات الفردية على طبيعة المشكلة، وعلى خصائص الدوافع الفردية. وأمكن التحقق بسهولة من أن في ظل وجود ثلاثة أشخاص أو أكثر، إذا تصرف كل شخص بوصفه إنسانًا اقتصاديًا في مشكلة تقسيم الكعكة (مُفضلًا دائمًا المزيد من الكعكة لنفسه على كل شخص آخر)، فإن تقييد القيمة والشروط ذات الصلة ستُنتهك، ويؤدي حكم الأغلبية على نحو قياسي إلى عدم التعدي. كما يسهل أيضًا تبيان أنه في حالة فضاء السلع، مع تركيز كل شخص على سلة السلع الخاصة به، فإن شروط أرو لا يمكن تلبيتها كلها بوساطة أي آلية قرار على هذا النطاق؛ ذلك أن حكم الأغلبية، وغيره من إجراءات التصويت من هذا النوع، يسبب دورات بشكل عام في ما يسمى «المجال الاقتصادي» (لفضاء السلع بين الأشخاص)، إذا أدلى كل شخص بصوته بشكل ضيق خدمةً للمصلحة الذاتية.

بيد أن حكم الأغلبية قد يكون إجراء مريعًا للقرار في هذه الحالة، ويصبح عدم تعديه بمنزلة المشكلة الرئيسة هنا. على سبيل المثال، إذا أخذنا الشخص الأكثر حرمانًا في مجتمع ما، وقسمنا نصف نصيبه من الكعكة بين شخصين من الأشخاص الأكثر ثراء، فإن ذلك يُعد تحسينًا للأغلبية، لكنه نادرًا ما يُعد انتصارًا كبيرًا للرفاه الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، ربما يكون من العدل أن حكم الأغلبية

Conditions for Rational Choice under Majority Decision,» *Journal of Economic Theory*, vol. 1, no. 2 = (August 1969), pp. 178-202, and Ken-ichi Inada: «The Simple Majority Decision Rule,» *Econometrica*, vol. 37, no. 3 (July 1969), pp. 490-506, and «Majority Rule and Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2, no. 1 (March 1970), pp. 27-40.

يمكن تعميم هذه العلاقات على دوال الرفاه الاجتماعي عند أرو كلها، ولإجراءات التصويت بلا تلاعب. عن هذا الموضوع، انظر: Eric Maskin, «Social Welfare Functions on Restricted Domain,» (Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1976), and Ehud Kalai and E. Muller, «Characterization of Domains Admitting Nondictatorial Social Welfare Functions and Nonmanipulable Voting Procedures,» *Journal of Economic Theory*, vol. 16, no. 2 (December 1977), pp. 457-469.

هناك أنواع أخرى من الشروط اقترحها تولوك، انظر: Gordon Tullock, «The General Irrelevance of the General Possibility Theorem,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81, no. 2 (May 1967), pp. 256-270.

انظر أيضًا: Jean-Michel Grandmont, «Intermediate Preferences and the Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 46, no. 2 (March 1978), pp. 317-330.

للاطلاع على مناقشات رفيعة للمسائل المطروحة في الأنواع المختلفة من شروط النطاق، انظر: Wulf Gaertner, «An Analysis and Comparison of Several Necessary and Sufficient Conditions for Transitivity under the Majority Decision Rule,» in: Laffont, ed., pp. 91-112, and Kenneth J. Arrow and Hervé Raynaud, *Social Choice and Multicriterion Decision-Making* (Cambridge. MA: MIT Press, 1986).

ليس بغيضًا وفظًا فحسب، لكنه يقصر أيضًا عن تحقيق الاتساق[48]. ففي سياق التوتر القائم بين أحكام الرفاه الاجتماعي[49] وقواعد القرار الميكانيكية (مثل قرار الأغلبية) بنظرته نحو الداخل، يصبح الأفراد الأنانيون أكثر بروزًا هنا. وكما جادل بوكانان أيضًا[50]، يرتبط قبول حكم الأغلبية، في الواقع، بميله نحو توليد دورات؛ لا مفر من الدورية المتوطنة في قرارات الأغلبية، مع معرفة الجوانب الداخلية للمقترحات البديلة التي يمكن تقديمها للنظر فيها.

في الممارسة العملية، عند مواجهة القرارات السياسية، قد لا تظهر الاختيارات بهذه الأشكال الصارخة (هناك عدد من المسائل التي تختلط معًا في البرامج والمقترحات السياسية)، كما أن نظرة الأفراد أيضًا لا تقتصر بالضرورة على مجرد «نصيبهم الخاص من الكعكة» عند تولي المناصب واتخاذ المواقف السياسية[51]. لقد كانت مدرسة «الاختيار العام» تميل إلى تأكيد دور التنازلات المتبادلة في التسويات السياسية والقرارات الاجتماعية. وفي حين ارتبطت هذه المدرسة أيضًا بفرضية أن كل شخص متجانس اقتصاديًا حتى في هذه الممارسات[52]، لكن توجد هنا سيرورة اجتماعية أكثر عمومية (تشمل مجموعة منوعة من الدوافع) يمكن أخذها في الحسبان بشكل مثمر عند دراسة آليات القرار. ويحتل دور المناقشة العامة في تشكيل التفضيلات والقيم موقعًا مركزيًا في هذا الشأن، كما أكد بوكانان[53].

---

(48) درس كل من شوفيلد وماكيلفي على نحو واسع، الوجود الكلي لدورات التصويت في حكم الأغلبية. انظر: Richard D. McKelvey, «General Conditions for Global Intransitivities in Formal Voting Models,» *Econometrica*, vol. 47, no. 5 (September 1979), pp. 1085-1112, and Norman J. Schofield, «Generic Instability of Majority Rule,» *Review of Economic Studies*, vol. 50, no. 4 (October 1983), pp. 695-705.

(49) من أنواع مختلفة، درسها على سبيل المثال: Meade, *The Just Economy*; Arrow, «Extended Sympathy,» pp. 219-225; Mirrlees, pp. 63-84; William J. Baumol, *Superfairness: Applications and Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1986), and John Broome, *Weighing Goods: Equality, Uncertainty, and Time*, Economics and Philosophy (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1991).

(50) James M. Buchanan: «Foundational Concerns: A Criticism of Public Choice Theory» (Unpublished Manuscript Presented at the European Public Choice Meeting, Valencia - Spain, April 1994), and «Dimensionality, Rights and Choices among Relevant Alternatives» (Unpublished Manuscript Presented at a Meeting Honoring Peter Bernholz, Basel, Switzerland, April 1994).

(51) حتى أحكام الرفاه الاجتماعي الفردية (وبشكل أعم، الرؤى الفردية للملاءمة الاجتماعية)، من المفترض أن لها تأثيرًا في التفضيلات السياسية.

(52) انظر: Buchanan and Tullock, *The Calculus*.

(53) Buchanan: «Social Choice,» pp. 114-123, and «Individual Choice,» pp. 334-343.

إضافة إلى ذلك، فإن شرط استقلال البدائل غير ذات الصلة ليس بمنأى عن الجدال، حيث أدى في الواقع إلى مناقشات - صريحة أو ضمنية - لفترة طويلة جدًا. إنها إحدى المسائل التي تسببت في الانقسام بين بوردا[54] والماركيز دو كوندورسيه[55] - وهما عالمان فرنسيان من علماء الرياضيات، كانا رائدي النظرية المنهجية للتصويت وإجراءات القرار الجماعي، في القرن الثامن عشر. كانت إحدى القواعد التي اقترحها بوردا، استنادًا إلى إضافة أعداد مرتبة تصنيفيًا لمرشحي كل قائمة تفضيل للناخب، تنتهك شرط الاستقلال بقوة، بيد أنها لم تخلُ من ميزات أخرى (وكثيرًا ما تُستخدم في الممارسة)[56]. وقد ظهر أيضًا أن هناك أنواعًا أخرى من قواعد التصويت تتسم بخصائص مرغوبة مختلفة[57].

عند دراسة آليات القرار الاجتماعي، علينا أن نأخذ شروط أرو في الحسبان بجدية، لكن ليس كوصايا حتمية. إن حدسنا يختلف في شأن هذه الأمور، وتوضح نظرية أرو نفسها أن: ليس كل ما يبدو لنا بديهيًا، من شأنه أن يكون مستدامًا بالفعل في الوقت نفسه. هناك حاجة إلى عدم التصعيد في «القتال من أجل المبادئ الأساسية». لا تكمن المسألة في الغياب المحتمل لإجراءات ما، يمكن الدفاع عنها عقلانيًا، للقرارات الاجتماعية، إنما في الأهمية النسبية للاعتبارات المتباينة التي تجذبنا في اتجاهات مختلفة عند تقويم الإجراءات

(54) J. C. Borda, «Mémoire sur les Élections au Scrutin,» *Mémoires de l'Académie royale des sciences* (Paris) (1781).

(55) Jean-Antoine-Nicolas de Caritat Condorcet, *Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la pluralité des voix* (Paris: L'Imprimerie royale, 1785).

(56) دُرست بتوسع أنواع أخرى من القواعد الموضعية من جانب: Peter Gärdenfors, «Positional Voting Functions,» *Theory and Decision*, vol. 4, no. 1 (September 1973), pp. 1-24, and Ben J. Fine and Kit Fine: «Social Choice and Individual Ranking I,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 3 (July 1974), pp. 303-322, and «Social Choice and Individual Ranking II,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 4 (October 1974), pp. 303-322 and 459-475.

للاطلاع على الصيغ المختلفة لقاعدة بوردا، انظر: Sen: «Social Choice Theory: A Re-examination,» pp. 53-89, and *Choice, Welfare*, pp. 186-187.

(57) على سبيل المثال، هناك حالة تخص حكم الأغلبية بنسبة 64 في المئة، انظر: Andrew Caplin and Barry Nalebuff, «On 64%-Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 56, no. 4 (July 1988), pp. 787-814.

انظر أيضًا الندوة الخاصة بإجراءات التصويت، وكانت بقيادة: Jonathan Levin and Barry Nalebuff, «An Introduction to Vote-Counting Schemes,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 9, no. 1 (Winter 1995), pp. 3-26.

المختلفة. إننا لسنا على شفا هاوية، حتى نحاول تحديد ما إذا كان «ممكنًا» على الإطلاق أن نتشبث.

6. الإجراءات والنتائج

أنتقل الآن إلى المسألة العامة، التي حددتها سابقًا، في شأن التباين بين الاعتماد على (**أولًا**) «صحة» الإجراءات، و(**ثانيًا**) «خير» النتائج. قد يبدو أن نظرية الاختيار الاجتماعي، في شكلها التقليدي، تنتمي إلى الجزء الأخير من الثنائية، مع الحكم على حالة المسائل أولًا (موضوع «التفضيل الاجتماعي» أو «أحكام الرفاه الاجتماعي»)، يليه تحديد الإجراءات التي تولّد «أفضل» أو «أقصى» الحالات أو «أكثرها إرضاء». توجد هنا مسألتان. **أولًا**، هل يمكن بالفعل الحكم على العواقب بشكل ملائم، من دون أي فكرة عن العملية التي أنتجتها؟ وسأطرح الآن سؤالًا أيضًا عمّا إذا كان استقلال السيرورة المفترض هو الطريق الصحيح لرؤية مقتضيات نظرية الاختيار الاجتماعي. **ثانيًا**، هل يمكننا القيام بعكس ذلك، والحكم على الإجراءات بشكل ملائم بطريقة مستقلة عن العواقب؟ سأبدأ بهذه المسألة.

يشرح سوغدن - الذي قدم تحليلًا موسعًا لهذه الثنائية (بين الرؤى الإجرائية والرؤى المستندة إلى العواقب)[58] - هذا الموضوع في مقاربة الاختيار العام، التي يدعمها، «لا يكمن دور الحكومات الأولي في تعظيم الصالح الاجتماعي، وإنما الحفاظ على إطار من القواعد التي يسعى الأفراد داخلها بحرية لتحقيق أهدافهم»[59]. هذا صحيح، في الواقع، لكننا حتى عند الحكم على «إطار من القواعد» بهذه الطريقة، فإننا نحتاج بالفعل إلى تحليل للعواقب، يتناول مدى فاعلية هذه الأطر في إتاحة أن يكون الأفراد بالفعل «أحرارًا في السعي إلى تحقيق أهدافهم». ولا يصعب، في عالم يتبادل التعاون، العثور على أمثلة لقواعد متساهلة تخفق في توليد حرية السعي إلى تحقيق الغايات الفردية لكل شخص[60].

---

(58) Sugden: *The Political Economy*, and *The Economics of Rights*.

(59) Sugden, «Welfare,» p. 1948.

(60) انظر: Amartya K. Sen, «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 113-132.

في الواقع، ليس من السهل الاعتقاد أن مقاربة الاختيار العام هي - أو قد تكون - نتيجة مستقلة بالفعل. على سبيل المثال، يرتكز تأييد بوكانان لنظم السوق على قراءة للعواقب تميل آلية السوق إلى إنتاجها، وتدخل العواقب بالتأكيد بصورة جوهرية في تقويم بوكانان للإجراءات: «إلى حد تقويم التبادل الطوعي بين الأشخاص إيجابيًا، في حين يجري تقويم القسر سلبيًا، يظهر ضمنًا أن الاستعاضة عن الأول من أجل الثاني هو أمر مرغوب، على افتراض، بالطبع، أن هذه الاستعاضة ممكنة من الناحية التكنولوجية وليست مكلفة جدًا من حيث الموارد»[61]. وبينما لا يترك ذلك نزاعًا خطرًا مع رفض بوكانان أي تقويم «متعالٍ» للنتائج، فإن تقويم النتائج يجب، مع ذلك، أن يدخل، بشكل ما، في الممارسة التقويمية هذه[62].

بيد أن هناك نظمًا أخرى - إجرائية محضة - يمكن إيجادها في هذه الأدبيات. إذا كان التقليد النفعي للحكم على كل شيء بالمنافع المترتبة، يُعد طرف النهاية في التباين (مركزة على مجموعة محدودة من العواقب فحسب)، فإن دراسة نوزيك الرائعة لـ «نظرية الاستحقاق» الرياتية تقترب من الطرف الآخر[63] (مركزة على قواعد الحق التي تغطي الحريات الشخصية، فضلًا عن حقوق التملك، والاستخدام، والتبادل، والتوريث القانوني للممتلكات). لكن إمكان وجود عواقب غير مقبولة، يجب أن يتناولها كل نظام إجرائي من هذا القبيل. لكن ماذا لو كانت النتائج بغيضة لكثيرين، أو حتى للجميع؟

في الواقع، يمكن توضيح أنه حتى المجاعات العملاقة يمكن أن تحدث بالفعل في ظل اقتصاد يلبي جميع الحقوق والأحقيات الحرياتية المحددة في

---

(61) James M. Buchanan, *Liberty, Market, and the State: Political Economy in the 1980s* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986), p. 22.

(62) يعرب بوكانان عن تعاطف أساسي تجاه «الاشتراكيين التحرريين» (في مقابل الاشتراكيين غير التحرريين)، لكنه يعزو ما يراه باعتباره حسن نية وإن كان معارضة خاطئة للأسواق على عدم امتلاكهم «المفهوم الضبابي لطريقة عمل السوق»، وإلى كونهم «جهلاء بسعادة بالنظرية الاقتصادية». انظر: المصدر نفسه، ص 4-5. إن التحليل العواقبي المدرج في النظرية الاقتصادية هو تحديدًا ما يستحضره بوكانان هنا للاختلاف مع موقف الاشتراكية التحررية.

(63) Nozick, *Anarchy*.

نظام نوزيك(64). وبالتالي، من الملائم بوجه خاص أن يستثني نوزيك عواقب الاستقلال في الحالات التي يمكن أن تؤدي فيها ممارسة هذه الحقوق إلى «فظائع أخلاقية كارثية»(65). وبسبب هذه الأهلية، تُصنع العواقب لسبب قبل أي شيء، ويكمن وراء هذا الامتياز حسّ نوزيك السليم (على غرار حس بوكانان السليم) المتمثل في النظام الإجرائي للاستحقاقات، الذي صدف أنه يسفر عن فظائع أخلاقية كارثية (يجب أن يوجد لدينا بعض التوافق في ما يتعلق بهذه الفظائع)، قد يكون - ويجب أن يكون - غير مقبول أخلاقيًا. ومع ذلك، فما أن تدخل العواقب في القصة، فلا يُفقد نقاء نظام الاستقلال عن العواقب فحسب، إنما يُعاد بالقوة تأسيس مسألة البت في الأهمية النسبية لـ «قواعد الحق» و«العواقب الجيدة» أيضًا.

أنتقل الآن إلى الجانب الآخر من الثنائية: هل يمكن أن توجد لدينا أحكام ناتجة معقولة، بطريقة مستقلة تمامًا عن الإجراء؟ تطرح النفعية الكلاسيكية، في الواقع، نظامًا من هذا القبيل، لكنه يصعب الاقتناع بإمكاننا إصدار حكم معقول على أي توزيع للمنفعة يتجاهل تمامًا السيرورة التي أدت إلى هذا التوزيع (من دون أن تعطي، على سبيل المثال، أي أهمية جوهرية لما إذا كانت إعادة توزيع بعينها للمنفعة هي بسبب الأعمال الخيرية، أو الضرائب، أو التعذيب)(66).

هذا الاعتراف بدور العمليات ليس مخالفًا، في الواقع، لنظرية الاختيار الاجتماعي؛ ما دام لا يوجد ما يمنعنا من رؤية وصف السيرورات كجزء من الحالات العواقبية المتولدة منها(67). إذا تم أداء الفِعل A، إذًا فإن «الفِعل A قد أُنجز» يجب أن تكون إحدى عواقب ذلك الحدث - وهي بالتأكيد أبسط العواقب.

---

(64) في هذا الشأن، يربط سِن المجاعة بعدم المساواة في الاستحقاقات، مع تقديم حالات فعلية لأربع مجاعات. انظر: Amartya K. Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

انظر أيضًا: Martin Ravallion, *Markets and Famines* (Oxford: Oxford University Press, 1987); Drèze and Sen, *Hunger*, and Desai, *Poverty*.

(65) انظر أيضًا مناقشة نوزيك في شأن «شرط لوك» (Locke's proviso). انظر: Nozick, *Anarchy*.

(66) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Choice, Welfare*, and «Rights and Agency,» pp. 113-132.

(67) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Rights and Agency,» pp. 113-132, and Peter J. Hammond, «Consequentialist Social Norms for Public Decisions,» in: Heller, Starr and Starrett (eds.), *Social Choice*, and Levi, *Hard Choices*.

إذا كان السيد جون ميجور لا يتمنى فحسب إعادة انتخابه رئيسًا للوزراء، إنما يجب أن «يُعاد انتخابه بعدالة» (أنا لا أوحي، بالطبع، بأن السيد ميجور أعرب عن هذا التفضيل)، فإن العاقبة التي سيسعى إليها ستتضمن المتطلبات الإجرائية.

لا يعني ذلك الزعم أن كل سيرورة يمكن إدراجها بشكل مريح في وصف حالات المسائل من دون تغيير أي شيء في نظرية الاختيار الاجتماعي، فثمة جزء من الأدبيات التي تتناول مقارنات آليات القرار عند التوصل إلى حالات بعينها، سيحتاج إلى تعديل. وبشكل عام، إذا أُدرجت بشكل قياسي السيرورات المؤدية إلى ظهور حالة اجتماعية في وصف تلك الحالة، سيكون علينا إذًا بناء «طبقات تكافؤ» من أجل تجاهل بعض الاختلافات (في هذه الحالة، بين بعض السيرورات السابقة) للتمكن من مناقشة تبعث على الاقتناع في شأن إحداث «الحالة نفسها» من خلال آليات قرار مختلفة. لفهم أفكار مثل «استقلال المسار» مثلًا[68]، كي لا تُقدم باعتبارها فارغة، فإنه يجب بناء هذا النوع من طبقات التكافؤ[69].

على هذا النحو، يُعد التباين بين المقاربتين الإجرائية والعواقبية مبالغًا فيه إلى حد ما، وربما يمكن الجمع بينهما، بدرجة كبيرة، في توصيف غني على نحو كافٍ للحالات الراهنة. فالثنائية أبعد ما تكون من النقاء، وهي في الأساس مسألة تتعلق بالتركيز النسبي.

7. الحريات والحقوق والتفضيلات

تتسم الحاجة إلى إدراج اعتبارات إجرائية في التحليل العواقبي بأهمية خاصة في مجال الحقوق والحريات. هناك ميل إلى تجاهل انتهاك أو التمتع بالحريات أو الحقوق الأساسية في اقتصاد الرفاه النفعي التقليدي؛ ولا يرجع ذلك إلى تركيزه على العواقب فحسب، إنما بوجه خاص إلى «نزعة الرفاه» الخاصة به، التي بمقتضاها يُحكم على الحالات الراهنة الناتجة على نحو حصري من خلال المنافع المتولدة

---

(68) انظر عن هذا الموضوع: Plott, pp. 1075-1091.

(69) عن مفاهيم طبقات التكافؤ والشروط الثابتة، انظر: Sen, «Information and Invariance,» pp. 29-55.

في الحالات المعنية[70]. في حين قد تنتهي السيرورات بالحصول على اهتمام غير مباشر، بقدر ما تؤثر في منافع الأشخاص، فلا تُعلق مع ذلك أي أهمية مباشرة وأساسية في الإطار النفعي للحقوق والحريات عند تقويم الحالات الراهنة.

لا تحيد الصيغة الأولية للاختيار الاجتماعي، في هذا الشأن، عن الميراث النفعي، بيد أنه يمكن تغيير ذلك في إطار أرو على نطاق واسع[71]، وأمكن إنجاز قدر كبير من العمل في نظرية الاختيار الاجتماعي اللاحقة، لتستوعب الأهمية الأساسية للحقوق والحريات في تقويم الحالات الراهنة، وبالتالي لتقويم الترتيبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إذا مُنع أي شخص من القيام بشيء مُفضل، على الرغم من أن هذا الاختيار يُعتبر معقولًا في «نطاقه الشخصي»، إذًا يمكن اعتبار أن الحالة الراهنة ساءت نتيجة هذا الإخفاق. ولا يقتصر الحكم على مدى التدهور على مقدار فقدان المنفعة الناجمة عن ذلك (مقارنة بمكاسب المنفعة عند الآخرين، إن وجدت)، ما دام ثمة شيء آخر على المحك أيضًا. وكما أشار جون ستيوارت مِل: «لا يوجد تماثل بين شعور الشخص تجاه رأيه الخاص، وشعور شخص آخر بالاستياء تجاه تمسكه به»[72].

---

(70) يمكن تعريف المنافع من زاوية الاختيارات التي تمت، والرغبات التي يستمتع بها، أو الرضا المتحقق، لكن النقطة الأساسية المطروحة تنطبق على كل واحدة من هذه التفسيرات. كان اقتصاد الرفاه النفعي يميل تقليديًا إلى التركيز على الرضا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الاختيارات الفردية لا تؤدي على الفور إلى أي أساس لمقارنات بين الأشخاص ما لم يؤخذ في الحسبان بعض الاختيارات الافتراضية المتقنة. عن هذا الموضوع، انظر: Harsanyi, «Cardinal Welfare» - إنما يرجع كذلك إلى أن «الرضا» بدا للاقتصاديين النفعيين أنه يوفر أساسًا أكثر صلابة للحكم على رفاه الفرد. على سبيل المثال، كان هذا هو السبب الذي يطرحه بيغوم: «بعض الاقتصاديين ... استخدموا مصطلح 'المنفعة' بشكل يختلف عن الرضا والرغبة. وسأستخدمه هنا بما يعني الرضا، حيث يمكننا القول إن الرفاه الاقتصادي للرجل يتكون من المنافع الخاصة به». انظر: Arthur C. Pigou, «Some Aspects of Welfare Economics,» *American Economic Review*, vol. 41, no. 3 (June 1951), pp. 288-289.

(71) انظر: Sen: *Collective Choice*, and *Choice, Welfare*.

(72) John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859), p. 140.

أعيد نشره في: John Stuart Mill, *Utilitarianism, Liberty and Representative Government*, Everyman's Library (London: Dent, 1972).

تعود فكرة «المجالات الشخصية» و«المجالات المحمية» إلى مِل. انظر: Riley, *Liberal Utilitarianism*.

وجدت حديثًا تعبيرًا قويًا وبليغًا عنها في كتابات: Friedrich A. von Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1960).

إن الحاجة إلى ضمان «الحد الأدنى من الحريات» على أساس الأولوية، يمكن إدراجها في صيغ الاختيار الاجتماعي.

مع ذلك، تبين أن هذه الأولوية غير المشروطة، التي تُعطى حتى للحد الأدنى من الحرية، يمكن أن تتعارض مع مبادئ الاختيار الاجتماعي الأخرى، بما فيها مبدأ باريتو الخطر. إن «استحالة ليبرالي باريتو» تستحوذ على النزاع بين **(أولًا)** الأهمية الخاصة لتفضيلات الفرد في مجاله الشخصي، و**(ثانيًا)** الأهمية العامة لتفضيلات الأشخاص لأي اختيار، بغض النظر عن المجال. وأدت نظرية الاستحالة هذه إلى صدور عدد من الأدبيات التي توسع، وتشرح، وتعارض، وتخفف النتيجة[73]. وراوحت «سبل الخروج»، التي جرى السعي نحوها، بين **(أولًا)** إضعاف أولوية الحريات (وبالتالي تأهيل شرط الحد الأدنى من الحرية)، و**(ثانيًا)** تقييد القوة العامة لتفضيلات الاستقلال عن المجال (وبالتالي تأهيل مبدأ باريتو)، و**(ثالثًا)** تقييد نطاق سمات التفضيل الفردي المجازة. وكما في حالة مشكلة الاستحالة عند أرو، تتسم السبل المختلفة لحل هذا النزاع بأهمية متغيرة تبعًا للطبيعة الدقيقة لممارسة الاختيار الاجتماعي المعني.

كانت هناك محاولات لإعادة تعريف الحرية من زاوية إجرائية محضة. وتُعد المحاولة الأخيرة موضوعًا مهمًا في حد ذاته (قد تكون، بشكل مستقل تمامًا عن أي استخدام، محاولة لحل الاستحالة)، وسوف أتناولها الآن. لكن نظرية الاستحالة - كما أشار غيرتنر وآخرون، الذين قدموا حديثًا أكثر توصيفات الحرية اتساعًا (من حيث «أشكال المباراة») - «تستمر عمليًا بموجب كل مفهوم معقول للحقوق الفردية»[74].

---

(73) للاطلاع على تقويمات الأدبيات، انظر: Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*; Suzumura: *Rational Choice*, and «Alternative Approaches to Libertarian Rights,» in: Arrow, ed., pp. 215-242; Wriglesworth, *Libertarian Conflicts*; Paul Seabright, «Social Choice and Social Theories,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 18, no. 4 (Fall 1989), pp. 365-387, and Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura: «Rights, Welfarism and Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 84, no. 2 (May 1994), pp. 435-439, and «Individual Rights and Social Evaluation: A Conceptual Framework,» (Mimeo, University of California, Riverside, 1994).

للاطلاع على انتقادات الاختيار العام، انظر: Sugden: *The Political Economy*, and «Welfare,» p. 1948, and Charles K. Rowley, *Liberty and the State* (Aldershot, UK: Elgar, 1993).

(74) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, p. 161. =

كان نوزيك هو من قام بالخطوة الحاسمة في اتجاه الرؤية الإجرائية المحضة للحرية[75]، حيث استجاب لصيغتَي الخيار الاجتماعي واستحالة ليبرالي باريتو[76]. وأعقب ذلك، مساهمات بناءة مهمة من كل من غاردنفورس[77] وسوغدن[78]، كما قام غيرتنر وآخرون بتوسيع المقاربة وتطويرها إلى صيغ تتخذ شكل المباراة[79]. من منظور شكل المباراة، يوجد عند كل لاعب مجموعة من الاستراتيجيات المُجازة، والناتج هو دالّة عبارة عن مزيج من الاستراتيجيات التي اختارها كل لاعب (ربما مؤهل بوساطة «خطوة» إضافية من «الطبيعة»). تُعرّف حريات وحقوق الأشخاص المختلفين من خلال تحديد مجموعة جزئية مُجازة من ناتج مجموعات استراتيجية الأفراد المختلفين. يمكن الشخص أن يمارس حقوقه كما يحب، رهنًا بمركّب الاستراتيجيا المنتمية إلى المجموعة المُجازة.

عند تعريف الحقوق التي يتمتع بها شخص، أو عند التحقق مما إذا كانت حقوقه تُحترم، لا توجد حاجة، في هذا الشأن، إلى دراسة الحالة الراهنة أو تقويمها، ولا توجد ضرورة لدراسة الحالات التي يُفضلها الأفراد المعنيون. عند مقارنة هذا

= الاعتقاد بأن المشكلة يمكن حلها من طريق عقود باريتو للأمثلة، التي طرحها بعض المؤلفين، يتغافل عدم قابلية الحوافز للمقارنة في ما يتعلق بالحل الموصوف، وربما الأكثر أهمية هو أنه يربك طبيعة النزاع نفسه، نظرًا لأن النزاع في القيم يُبقي على السؤال المتعلق بالعقود التي يمكن أن يمنحها أو يقبلها الأشخاص المعنيون. على سبيل المثال، في حالة ما إذا كان على «برود» أو «ليود» أن يقرأ رواية **عشيق ليدي تشاترلي** (*Lady Chatterley's Lover*)، (وهي حالة نوقشت بإفراط)، لا يبدو واضحًا على الإطلاق أن «برود»، إذا كان يتمتع بأي ميول تحررية، سيمنح في الواقع عقدًا يوافق بموجبه على قراءة كتاب يكرهه، كي يجعل «ليود» يمتنع عن قراءة كتاب يحبه. وفي الواقع، بينما قد يُفضل «برود» ألا يقرأ «ليود» هذا الكتاب، بما يتسق مع أنه قد لا يرغب في تحقيق ذلك من خلال عقد قابل للإنفاذ، وقد تكون «معضلة ليبرالي باريتو» هي معضلته أيضًا. يواجه «ليود» أيضًا مشكلة اتخاذ قرار، حول ما إذا كان عليه أن يحاول تغيير حياة «برود» الشخصية بدلًا من تدبير شؤونه الخاصة. حول هذه المسائل، انظر: Sen: «Liberty and Social Choice,» pp. 5-28, and «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 139-160; Kaushik Basu, «The Right to Give Up Rights,» *Economica*, vol. 51, no. 204 (November 1984), pp. 413-422, and Elster and Hylland, eds., *Foundations of Social Choice*.

(75) Nozick, *Anarchy*.

(76) Sen, *Collective Choice*.

(77) Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356.

(78) Sugden, *The Political Economy*.

(79) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

الوصف للتفضيل المستقل، الحقوق المنفصلة عن العواقب، في مقاربة الاختيار الاجتماعي للحقوق، ربما تمثل المسألة المركزية التي تُثار حول معقولية جعل الحقوق المفترضة للأشخاص، بشكل عام، منفصلة تمامًا عن آثار ممارستها. هذه مسألة عامة، نوقشت بالفعل على مستوى أوسع نطاقًا (المبحث السادس).

في بعض السياقات، قد تكون فكرة رؤية الحقوق في شكل الإذن بالتصرف غير ملائمة البتة، ولا سيما بسبب «تثبيط الاختيار» الذي قد ينشأ من مجموعة منوعة من الأسباب. فالمناقشة التي جرت في بريطانيا منذ وقت طويل حول إخفاق ملايين المستفيدين المحتملين من الرفاه في تقديم مطالب مشروعة (على ما يبدو بسبب الخجل ووصمة العار المترتبين على إعلان فقر الشخص وتسجيله)، توضح نوعًا من عدم تحقيق الحقوق التي لا يُعد فيها الإذن بمنزلة المسألة الرئيسة على الإطلاق[80]. وبالمثل، فإن عجز المرأة، في المجتمعات القائمة على التحيز الجنسي تقليديًا، عن استخدام حتى تلك الحقوق التي لا تُنكَر عليهن شكليًا، يوضح أيضًا نوعًا من إخفاق الحقوق ولا يعتبر مفيدًا من حيث أشكال المباراة[81]. حتى التساؤلات التي تُثار على نحو اعتيادي في هذا البلد، عند تحديد ما إذا كان قد حدث اغتصاب، فإن على هذه التساؤلات أن تتجاوز مجرد التحقق مما إذا كانت الضحية المعنية «حرة» لترفض.

إذا تركنا هذه الحالات، فقد يكون مقبولًا القول إن الحقوق يمكن تمييزها بالتحديد في أشكال المباراة في كثير من الحالات. على أنه حتى في هذه الحالة، عند اتخاذ قرار في شأن ما الحقوق التي تُحمى وتقنن، وعند تحديد كيفية تحقيق الغرض الأساس بأكثر السبل فاعلية، فهناك حاجة إلى النظر في العواقب المحتملة للمواصفات المختلفة لشكل المباراة وربطها بما له قيمة عند الأشخاص ويرغبون فيه. إذا ظهر، على سبيل المثال، أن عدم حظر التدخين في بعض التجمعات (ترك المسألة لتقدير الأشخاص المعنيين) سيؤدي بالفعل إلى ضحايا غير مقصودين بعد استنشاقهم الدخان الناتج عن تدخين الآخرين، إذًا توجد هنا حالة تدعو إلى

---

(80) ناقش ستيغ كانغر بألمعية «عدم تحقيق» الحقوق، والسبل المختلفة التي يمكن أن يحدث ذلك من خلالها. انظر: Stig Kanger, «On Realization of Human Rights,» *Acta Philosophica Fennica*, vol. 38 (May 1985), pp. 71-78.

(81) انظر: Sen, «Minimal Liberty,» pp. 148-150.

النظر في تعديل شكل المباراة حيث يُحظر التدخين ببساطة في تلك التجمعات. إن القيام بهذه الخطوة من عدمه يجب أن يعتمد بصورة حاسمة على التحليل العواقبي. ويكمن الهدف، في هذه الحالة، في منع حالة استنشاق غير المدخنين عن غير قصد للدخان الناجم عن تدخين الآخرين: وهو الموقف الذي يثير استياءهم ومن حقهم - من المفترض - تجنبه. سننطلق من هنا، من خلال التحليل العواقبي (بشكل «معكوس»: من العواقب إلى السوابق)، لصيغة شكل مباراة معينة لن تحقق نتيجة مقبولة. إن حقيقة أن التعبير عن شكل المباراة قد يكون مستقلًا عن العاقبة ومستقلًا عن التفضيل، ليس زعمًا عميقًا بشدة، ويتسق تمامًا مع الصلة الأساسية للعواقب والتفضيلات.

بالتالي، يصبح التعارض بين صيغ شكل المباراة ومفاهيم الاختيار الاجتماعي للحقوق، أقل عمقًا مما قد يبدو أول وهلة[82]. وكما في ميادين أخرى تناولناها سابقًا (المبحث السادس)، توجد حاجة في هذا الميدان أيضًا إلى دمج الشواغل الإجرائية مع شواغل الحوادث الفعلية، حيث تكون النتائج قوية جدًا.

8. القيم والاختيارات الفردية

أجلْتُ حتى الآن مناقشة السلوك الفردي والعقلانية، على الرغم من أن المسألة برزت بشكل غير مباشر في النقاشات السابقة (على سبيل المثال، عند تناول معايير الاختيار الاجتماعي، والمصلحة الفردية في أحكام الرفاه الاجتماعي، وتحديد سلوك التصويت). كانت تقاليد الاختيار العام تتكئ بدرجة كبيرة على الفرضية القائلة إن الأشخاص يتصرفون بطريقة أنانية ضيقة نوعًا ما - كتجانس اقتصادي بوجه خاص، على الرغم من إشارة بوكانان[83] نفسه إلى بعض «التوتر» في هذه المسألة[84]. ويُنظر إلى الموظفين العموميين، من بين جملة أمور أخرى، باعتبارهم يعملون لرفاههم ونجاحهم الخاص.

---

(82) انظر: المصدر نفسه. عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: Pattanaik and Suzumura: «Rights,» pp. 435-439, and «Individual Rights».

(83) Buchanan, *Liberty*, p. 26.

(84) انظر أيضًا: Geoffrey Brennan and Loren Lomasky, *Democracy and Decision: The Pure Theory of Electoral Preference* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993).

يوصف آدم سميث أحيانًا بأنه الداعي الأصلي للانتشار الواسع لـ «الرجل الاقتصادي» وكفايته الأخلاقية، لكن ذلك قد يكون تاريخًا ضبابيًا إلى حد ما. في الحقيقة، درس سميث التخصصات المتباينة لكل من «حب الذات»، و«الحكمة»، و«التعاطف»، و«الكرم»، و«الروح العامة»[85]، من بين أمور أخرى، ولم يكتفِ بمناقشة أهميتها الجوهرية، بل ناقش أيضًا أدوارها الأساسية في نجاح أي مجتمع، فضلًا عن تأثيرها العملي في السلوك الفعلي. ولا تحتاج مقتضيات العقلانية إلى توجيهها بالكامل لاستخدام دافع واحد فقط من هذه الدوافع (مثل حب الذات)، فثمة كثير من الدلائل الإمبيريقية التي تشير إلى أن افتراض السعي المتواصل لتحقيق مصلحة ذاتية ضيقة التعريف يُعد خاطئًا اليوم كما كان في زمن سميث[86]. وبمثل ضرورة تجنب العاطفة السامية التي تفترض أن جميع البشر (والموظفين العموميين، بوجه خاص) يحاولون دائمًا تعزيز بعض «الخير الاجتماعي» غير الأناني، من المهم أيضًا تجنب ما يمكن تسميته «العاطفة ذات التفكير المتدني» التي تفترض أن كل شخص تدفعه على الدوام، المصلحة الذاتية الشخصية دائمًا[87].

---

(85) Adam Smith: *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: W. Strahan and T. Cadell, 1776), and *The Theory of Moral Sentiments*, 6th rev. ed. (London: T. Cadell, 1790).

(86) توجد مجموعة من الدراسات في هذه المسألة والمسائل ذات الصلة في: Jane J. Mansbridge, *Beyond Self-Interest* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990).

(87) الجهد المبذول لشرح كل فِعل وراءه دافع اجتماعي، كنوع من محاولة حاذقة لتعظيم مكسب خاص محض، تتكرر في جزء من الاقتصاد الحديث. هناك مسألة مثيرة للاهتمام، تتعلق في ما إذا كان افتراض المصلحة الذاتية حصرًا يُعد اعتقادًا عامًا أكثر شيوعًا في الولايات المتحدة عنه في أوروبا، من دون أن يمثل صفة عامة للسلوك الفعلي. واعتقد ألكسيس دي توكفيل ذلك: «الأميركيون ... مولعون بشرح تصرفات حياتهم كلها تقريبًا بمبدأ المصلحة الذاتية المفهوم بشكل صحيح؛ فهم يظهرون برضا ذاتي كيف تدفعهم دائمًا رؤيتهم المستنيرة لأنفسهم إلى مساعدة بعضهم بعضًا، وتجعلهم يميلون عن طيب خاطر إلى التضحية بجزء من وقتهم وممتلكاتهم لرفاه الدولة. وفي هذا الشأن، كثيرًا ما يُخفقون في تحقيق العدالة لأنفسهم؛ ذلك أنه في الولايات المتحدة، فضلًا عن أماكن أخرى، يُنظر إلى الأشخاص أحيانًا بوصفهم يفسحون المجال لتلك الدوافع غير المغرضة والعفوية التي تُعد طبيعية عند الإنسان؛ لكن الأميركيين نادرًا ما يعترفون بأنهم يخضعون لهذا النوع من العواطف؛ إنهم أكثر حرصًا على تحقيق الشرف لفلسفتهم أكثر منه لأنفسهم». انظر: Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (New York: Langley, 1840), book II, chapter VIII;

أعيد نشره في: Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (New York: Knopf, 1945), p. 122.

بيد أن ذلك لا ينفي أثرًا مهمًا للمسألة التي أثارها بوكانان وغيره، من أن الموظفين العموميين سيميلون إلى أن تكون لهم مهماتهم الموضوعية؛ وسأفصّل هذه النقطة عن المطالبة الأخرى، التي جاءت مختلطة بها، في أن هذه المهمات تنحصر في أضيق نطاق للمصلحة الذاتية للمسؤولين. وتبرز مسألة مهمة، تتمثل في أن هناك شيئًا مفقودًا في جزء كبير من أدبيات تخصيص الموارد (على سبيل المثال، في مقترحات الحلول الحسابية للامركزية تخصيص الموارد، من أوسكار لانج (Oscar Lange) وأبا ليرنر (Abba Lerner) وصاعدًا) الذي ينجح من دون أي مهمة موضوعية مستقلة للفاعلين بالعمل العام. وما من حاجة إلى فرضية الرجل الاقتصادي الإضافية للإشارة إلى هذه الثغرة العامة.

في حين كانت هذه المسألة مُهمَلة نوعًا ما في نظرية الاختيار الاجتماعي (على الرغم من تناولها جزئيًا في الأدبيات ذات الصلة المتعلقة بالتنفيذ)، لا يوجد أي سبب خاص لعدم استيعاب تعددية الدوافع داخل إطار للاختيار الاجتماعي، في ظل حالات اجتماعية أكثر ثراء وتوصيف أكثر وضوحًا للاختيارات الفردية والسلوك. كما نجد في صيغة التفضيل الفردي التي استخدمها أرو[88]، وفي نظرية الاختيار الاجتماعي التقليدية، أن طبيعة المهمة الموضوعية لكل فرد متروكة من دون تحديد. وبينما توجد حاجة هنا لعمل تكميلي، فإن هذا إطار متساهل على نحو مفيد - غير مقيد بفعل الخير الذي لا يتوقف، ولا بالمركزية الذاتية الصارمة.

حتى مع هذا الإطار الموسع، الذي يجاوز بنا الرجل الاقتصادي، لا يزال بعض الصعوبات في مفهوم العقلانية الفردية المستخدم هنا. توجد مشكلة «القصور» التي تشترك فيها هذه المقاربة للعقلانية ومقاربات «أداتية» أخرى للعقلانية، ما دامت لا تملك أي شرط للتدقيق النقدي للأهداف نفسها. ربما بالغ سقراط بعض الشيء عندما نادى بأن «الحياة غير المختبرة ليست جديرة أن تعاش»؛ لكن دراسةً لنوع من الحياة التي يجب أن يختارها المرء بمعقولية، لا يمكن بالفعل أن تكون منقطعة الصلة تمامًا بالاختيار العقلاني[89]. فالقرار «العقلاني الأداتي» هو قرار

---

(88) Arrow, *Social Choice* (1951).

(89) عن هذا الموضوع، انظر: Robert Nozick, *The Examined Life* (New York: Simon and Schuster, 1989).

خبير، تتمثل استجابته عند رؤية رجل منهمك في قطع أصابع قدميه بسكين حادة في الإسراع لنصحه أن عليه أن يستخدم سكينًا أكثر حدة كي يخدم هدفه الواضح بصورة أفضل.

لعل ذلك يُعد قيدًا في السياق المعياري أكثر منه عند استخدام فرضية العقلانية كأداة للتنبؤ بالسلوك، ما دام التمحيص النقدي قد لا يكون ممارسًا على نطاق واسع. بيد أن الأخير ليس واضحًا برمته، نظرًا إلى أن المناقشات وتبادل الرأي بل حتى الحجج السياسية، تساهم في تشكيل القيم وإعادة النظر فيها. وكما أشار فرانك نايت: «يجري تأسيس القيم أو التحقق من صحتها والاعتراف بها من خلال المناقشة، وهي النشاط الذي يُعد اجتماعيًا وفكريًا وإبداعيًا في الوقت نفسه»(90). هناك، في الواقع، قوة كبيرة في تأكيد بوكانان أن هذا يُعد مكونًا مركزيًا للديمقراطية «الحكم من خلال المناقشة»(91)، وأن «القيم الفردية يمكن أن تتغير، بل تتغير بالفعل، في خلال سيرورة صنع القرار».

تتسم هذه المسألة بأهمية عملية حقيقية. وللتوضيح؛ عند دراسة حقيقة حدوث المجاعات في بعض البلدان، وليس في بلدان أخرى، حاولت الإشارة إلى عدم حدوث مجاعة رئيسة أبدًا في أي بلد يعيش ديمقراطية التعددية الحزبية، في ظل انتخابات منتظمة وصحافة حرة بصورة معقولة(92). وينطبق ذلك على البلدان الديمقراطية الفقيرة (مثل الهند وزيمبابوي وبوتسوانا) بقدر ما ينطبق على البلدان الديمقراطية الغنية(93). ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن المجاعات،

---

(90) Frank Knight, *Freedom and Reform: Essays in Economic and Social Philosophy* (New York: Harper, 1947), p. 280.

(91) Buchanan, «Social Choice,» p. 120.

(92) Amartya K. Sen, *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984); Drèze and Sen, *Hunger*, and *World Disasters Report* (Geneva: International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 1994), pp. 33-37.

(93) نجد، في المقابل، أن الصين - على الرغم من سجلها الممتاز في مجالي الصحة العامة والتعليم، حتى قبل الإصلاحات - شهدت ربما أكبر مجاعة في التاريخ المسجل بين عامي 1959 و1962، حين توفي بين 23 و30 مليون شخص، بينما لم تخضع السياسات العامة الخاطئة لمراجعة طوال أعوام المجاعة الثلاثة. أما في الهند، فعلى الرغم من تخبط أساليبها، توقفت المجاعات الكبيرة فجأة مع الاستقلال في عام 1947، وبناء ديمقراطية التعددية الحزبية (وقعت آخر هذه المجاعات، «المجاعة الكبرى» في البنغال، في عام 1943).

التي تقتل الناس، لا تؤثر كثيرًا في رفاه الطبقات الحاكمة والدكتاتوريين، حيث لا توجد عندهم حوافز كبيرة لمنع المجاعات، ما لم تؤثر في حكمهم. ويشير التحليل الاقتصادي للمجاعات في العالم إلى أن نسبة صغيرة فقط من السكان تكون هي المنكوبة - نادرًا ما تزيد على 5 في المئة أو نحو ذلك. ونظرًا إلى أن أنصبة دخل وغذاء هذه المجموعات الفقيرة لا تزيد عادة على 3 في المئة من مجمل سكان الأمة، فليس من الصعب إعادة بناء حصتها المفقودة من الدخل والغذاء، حتى في البلدان شديدة الفقر، إذا ما بُذل جهد جدي في هذا الاتجاه(94). وبالتالي، يمكن الحيلولة بسهولة من دون حدوث مجاعات. كما أن الحاجة إلى مواجهة الانتقادات العامة ومواجهة الناخبين تعطي الحكومة حافزًا سياسيًا لاتخاذ الإجراءات الوقائية بسرعة ملحة.

تبقى مسألة، نتناولها الآن؛ نظرًا إلى أن نسبة صغيرة جدًا فقط من السكان هي التي تعاني المجاعة (تبلغ عادة 5 في المئة أو أقل)، كيف تصبح قوة قوية في الانتخابات وفي الانتقاد العام؟ هذا، مع بعض التوتر، بافتراض مركزية الذات بشكل شامل، وبافتراض أننا نتمتع بالقدرة - والرغبة في كثير من الأحيان - في الفهم والاستجابة لمأزق الآخرين(95). هناك حاجة خاصة، في هذا السياق، لدراسة تشكيل القيمة التي تنتج من المناقشات العامة في شأن الحوادث البائسة، في توليد التعاطف والالتزام عند المواطنين للقيام بشيء لمنع حدوثها.

حتى فكرة «المتطلبات الأساسية»، المستخدمة على نحو مثمر في أدبيات التنمية، يجب أن ترتبط بحقيقة أن ما يؤخذ باعتباره «متطلبًا» لا يتحدد بالعوامل البيولوجية غير القابلة للتأثير فحسب. على سبيل المثال، في تلك الأجزاء ممّا يسمى العالم الثالث - حيث زاد النقاش العام الواسع النطاق في شأن عواقب الحمل المتكرر على رفاه الأمهات وحريتهن - تنامى الإدراك أن العائلة صغيرة الحجم تمثل «متطلبًا أساسيًا» للنساء (والرجال أيضًا)؛ وفي

---

(94) انظر: Sen, *Poverty and Famines*, and Drèze and Sen, *Hunger*.

(95) عن هذا الموضوع العام، انظر: Rawls, *A Theory*; Thomas M. Scanlon, «Contractualism and Utilitarianism,» in: Sen and Williams, eds., *Utilitarianism*, and Daniel M. Hausman and Michael S. McPherson, «Taking Ethics Seriously: Economics and Contemporary Moral Philosophy,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 2 (June 1993), pp. 671-731.

تشكيل القيمة، كان مزيج من الديمقراطية، والإعلام العام الحر، والتعليم الأساسي (ولا سيما تعليم الإناث) يتسم بقوة شديدة. تكتسي الآثار المترتبة على هذا الاستنتاج أهمية خاصة للنظرة العقلانية إلى ما يسمى «المشكلة السكانية في العالم»[96].

تنشأ مسائل مماثلة عند تناول المشكلات البيئية، فالتهديدات التي تواجهها تدعو إلى عمل دولي منظم، فضلًا عن إحداث تغييرات في السياسات الوطنية، خصوصًا كي تعكس بصورة أفضل التكلفة الاجتماعية في الأسعار والحوافز. لكنها تعتمد أيضًا على تكوين القيم، المرتبط بالنقاشات العامة، لتأثيره في السلوك الفردي، وكذا لإحداث تغييرات في السياسة من خلال العملية السياسية. ينطوي ذلك كله على كثير من «مشكلات الاختيار الاجتماعي». لكننا، عند تحليلها، علينا أن نتجاوز مجرد البحث عن أفضل انعكاس لتفضيلات فردية مُعطاة، أو أكثر الإجراءات قبولًا لاختيارات تستند إلى تلك التفضيلات. إننا بحاجة إلى الابتعاد عن فرضية تفضيلات ما (كما هي الحال في نظرية الاختيار الاجتماعي التقليدية)، وفرضية أن الأشخاص هم رجال اقتصاديون محدودو المصلحة الذاتية (كما هي الحال في نظرية الاختيار العام التقليدية).

---

(96) انظر النقاشات والأدبيات الواردة في: Amartya K. Sen, «Population: Delusion and Reality,» *New York Review of Books* (22 September 1994), pp. 62-71, and Dasgupta, *An Inquiry*.

انظر أيضًا المقارنات الدولية في: Adam Przeworski and Fernando Limongi, «Democracy and Development,» (Mimeo, University of Chicago, 1994).

التي تشير إلى وجود رابطة قوية نوعًا ما بين الديمقراطية وخفض الخصوبة. في فترة الخفض السريع لمعدل الخصوبة الكلية في ولاية كيرالا الهندية، من 4.4 في خمسينيات القرن العشرين إلى الرقم الحالي البالغ 1.8 (مستوى مماثل للمستوى في بريطانيا وفرنسا، وأقل من المستوى في الولايات المتحدة)، قام تشكيل القيم المرتبطة بالتعليم والديمقراطية والنقاش العام بدور رئيس. في حين انخفض أيضًا معدل الخصوبة في الصين (وإن لم يكن بمثل نظيره في ولاية كيرالا)، أسفر استخدام الصين للإكراه، لا التقدم التوافقي عن معدلات مرتفعة نسبيًا في وفيات الرضع (28 في الألف للأولاد و33 في الألف للبنات، مقارنة بـ 17 في الألف للأولاد و16 في الألف للبنات بولاية كيرالا في عام 1991). بيد أن تحقيق مثل هذه الحوارات العامة عسير في أجزاء أخرى كثيرة في الهند، على الرغم من الديمقراطية، نظرًا إلى انخفاض نسبة التعليم الابتدائي بين النساء بالتحديد. يمكن الاطلاع على مناقشة هذه المسائل، والمسائل ذات الصلة في: Jean Drèze and Amartya Sen, *India: Economic Development and Social Opportunity* (Delhi; New York: Oxford University Press, 1999).

9. ملاحظات ختامية

أولًا؛ ربما يمكنني أن أختتم مقالتي بالعودة بإيجاز إلى الأسئلة التي بدأت بها. تحدد نظرية الاستحالة عند أرو، بالفعل، صعوبة عميقة في الجمع بين ترتيب التفضيل الفردي في أحكام تجميعية للرفاه الاجتماعي (المبحث الثاني). لكن يجب عدم اعتبار النتيجة سلبية في الأساس، لأنها تقود مباشرة إلى أمور تتعلق بكيفية التغلب على هذه المشكلات. أما في سياق أحكام الرفاه الاجتماعي، فيكمن الحل الطبيعي لهذه المشكلات في إثراء قاعدة معلوماتية؛ وهناك سبل شتى متباينة لتحقيق ذلك (المبحث الرابع). تستخدم هذه المقاربات، في الممارسة، للأحكام التجميعية التي يصدرها الأفراد، لكنها يمكن أن تُستخدم أيضًا للإجراءات المنظمة للتوصل إلى تدابير اجتماعية للفقر، وعدم المساواة، وتعديل توزيع الدخل القومي الحقيقي، وغيرها من تلك المؤشرات التجميعية.

ثانيًا؛ يُعد تشكك بوكانان في مفهوم التفضيل الاجتماعي (وفي استخدامه كترتيب لعمل - أو شرح - اختيارات اجتماعية) ملائمًا بالفعل في حالة آليات القرار الاجتماعي، على الرغم من أنه أقل ملاءمة لأحكام الرفاه الاجتماعي (المبحث الثالث). ولا تنطبق نظرية أرو، في شكلها الأصلي، على توصيف اتخاذ القرار الاجتماعي من زاوية دوال الاختيار من دون فرض أي شرط لاتساق القائمة الداخلية. بيد أن عند استنباط الآثار الطبيعية لاتخاذ رؤية دالّة الاختيار للقرارات الاجتماعية، يجب في المقابل إعادة صوغ شروط أرو، وعندئذ تعود نتيجة الاستحالة برمتها مجددًا (المبحث الثالث). إن فكرة التفضيل الاجتماعي أو الاتساق الداخلي للاختيار الاجتماعي تُعد في الأساس زائدة عن الحاجة إلى نتيجة الاستحالة هذه. وبالتالي، لا تنفي خطوة بوكانان استحالة أرو. وتُعد، من ناحية أخرى، استثناء مهمًا في حد ذاتها.

يُعد التوصل إلى توافق مع مشكلة الاستحالة في حالة آليات القرار الاجتماعي مسألة تنازلات متبادلة، إلى حد كبير، بين المبادئ والمقتضيات المختلفة ذات الصلة. ويدعو ذلك إلى تفسير أقل جمودًا لدور المقتضيات البديهية في قواعد القرار الاجتماعي المُجازة (المبحث الخامس).

ثالثًا؛ تحظى حجة بوكانان في شأن رؤية أكثر إجرائية للقرارات الاجتماعية

بتقدير كبير. مع ذلك، هناك أسباب وجيهة للشك في مدى ملاءمة الرؤية الإجرائية البحتة (المستقلة عن العواقب)، تمامًا مثلما توجد عيوب خطرة في الرؤى ذات العواقب الضيقة (المستقلة عن الإجراءات). على أن الشواغل الإجرائية يمكن إدراجها في الشواغل العواقبية، من خلال إعادة توصيف الحالات الراهنة على نحو ملائم؛ عندئذ يمكن أن يضع تقويم الحالات في حسبانه هذين الجانبين معًا (المبحث السادس). يتسم هذا المركّب بأهمية خاصة في ما يتعلق باستيعاب الحرية والحقوق في الأحكام الاجتماعية، فضلًا عن آليات القرار الاجتماعي (المبحث السابع).

أخيرًا، هناك حيّز لإيلاء مزيد من الاهتمام لعقلانية السلوك الفردي، بوصفه مكونًا أساسيًا من القرارات الاجتماعية العقلانية. على وجه الخصوص، يتقلص إلى حد كبير الامتداد العملي لنظرية الاختيار الاجتماعي، في شكلها التقليدي، نتيجة ميله إلى تجاهل تكوين القيم من خلال التفاعلات الاجتماعية. كان بوكانان محقًا حين أكد دور النقاش العام في تطوير التفضيلات (كجزء مهم من الديمقراطية). على أن نظرية الاختيار العام التقليدية مضيَّقة بشكل مفرط بفعل الإصرار على أن الأفراد يتصرفون حتمًا كرجال اقتصاد (وفقًا له تتسم نظرية الاختيار الاجتماعي بمزيد من التساهل). ويمكن هذا التقييد الصارم أن يسيء إلى حد كبير تفسير طبيعة الشواغل الاجتماعية والقيم. بيد أنه توجد هنا، بصرف النظر عن هذا القيد الوصفي، مسألة مهمة أيضًا هي مسألة «العقل العملي». إن كثيرًا من المشكلات الأكثر تشددًا في العالم المعاصر - التي تراوح بين منع المجاعات والحفاظ على البيئة - يدعو في الواقع إلى تكوين القيمة من خلال النقاش العام (المبحث الثامن).

برز عدد من الدروس المهمة، في شأن عقلانية القرارات الاجتماعية، من علم نظرية الاختيار الاجتماعي، فضلًا عن مقاربة الاختيار العام. في الواقع، يمكننا الحصول على المزيد بالجمع بين هذه الدروس. وبوصفي مُنظّرًا في مجال الاختيار الاجتماعي، لم أخطط، في الواقع، لأكون منصفًا بوجه خاص في هذه الورقة البحثية، لكنني لا أحتاج - كما أفترض - إلى الاعتذار لأنني اختتمت ورقتي بهذا الإنصاف.

الفصل التاسع

التفضيل الفردي كأساس للاختيار الاجتماعي[1]

1. مقدمة

تُعد نظرية الاختيار الاجتماعي اختصاصًا تحليليًا، يستخدم الأساليب البديهية على نطاق واسع. ويرتبط عدد من نقاط قوتها وضعفها بهذا الطابع التحليلي بالتحديد، ومنها القوة الناشئة من تعدد جوانبها التفسيرية وضعف الاتجاه نحو الإهمال المنهجي للمسائل الموضوعية. وهذا النمط المختلط من الفضائل والرذائل هو موضوع هذه المقالة.

سأناقش هذه المسألة العامة في سياق محدد، يتناول التفضيلات الفردية كأساس للاختيار الاجتماعي. لقد تعرضت هذه السمة التأسيسية لنظرية الاختيار الاجتماعي - ميراث من تقليد مابعد المرحلة التنويرية للحوكمة التوافقية - إلى كثير من النقد[2]، بسبب الإحاطة غير الكافية بتعدد الجوانب التفسيرية الذي طرحه هذا الاختصاص البديهي. وبسبب هذه القدرة البارامترية على التكيف،

---

(1) من: Kenneth J. Arrow, Amartya Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, 2 vols., I.E.A. Conference Volume; no. 116-117 (New York: St. Martin's Press, 1996-1997).

(2) يوجد كثير من الانتقادات مبعثرًا في أدبيات شديدة التنوع - من انتقادات «الاختيار العام» لنظرية الاختيار الاجتماعي إلى مناقشات تحفيزية في شأن صيغ «شكل المباراة» للقرارات الاجتماعية - وسأتناولها كلًا بدوره. يمكن العثور على نقطة انطلاق جيدة لبعض اللوم، في مجموعة مفيدة من المقالات النقدية: «Foundations of Social Choice Theory,» in: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986).

يسمح الاعتماد على التفضيلات الفردية بوجود مجموعة منوعة من المقاربات في الصيغة العامة نفسها، ويمنح التقليد امتدادًا أوسع مما تفترضه هذه الانتقادات. كما سأناقش بعض القيود المفروضة على هذا التركيز التحليلي.

2. انتقادات الأساس التفضيلي للاختيار الاجتماعي

عندما بدأ كينيث أرو، منذ أكثر من أربعة عقود، بالتخصص في نظرية الاختيار الاجتماعي في صيغتها الحديثة (صدر كتابه الكلاسيكي **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية** في عام 1951)[3]، فرز القيم والتفضيلات الفردية بوصفها أساس الاختيار الاجتماعي. ويمكن بالتأكيد أن ترتكز القرارات المتعلقة بالمجتمع على صنوف من المعلومات المختلفة عن التفضيلات؛ على سبيل المثال، القواعد المؤسسة تاريخيًا، والعادات أو السيرورات، أو الصيغ المستقلة عن تفضيل الحقوق الإجرائية. لكن مقاربة أرو ركّزت بصرامة على المجموعة العريضة لتراتب التفضيلات الفردية، كنقطة انطلاق ملائمة للقرارات الاجتماعية. وفي هذا المضمار، لم يخالف أرو تلك المجموعة الرائعة من علماء الرياضيات الفرنسيين، ومنهم بوردا[4] وكوندورسيه[5]، الذين أسسوا اختصاص القرارات الجماعية الديمقراطية في القرن الثامن عشر، وبالتالي وسعوا نطاق التنوير الأوروبي ليشمل التحليلات المنهجية للتجميع الاجتماعي والحوكمة التوافقية[6]. وتُعتبر نظرية الاختيار الاجتماعي، بسبل شتى، وريثة هذا التقليد في مرحلة مابعد التنوير، كما يُعد الاعتماد على القيم والتفضيلات الفردية في صنع القرارات الاجتماعية جزءًا من هذا الميراث الفكري.

---

(3) Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

(4) J. C. Borda, «Mémoire sur les Élections au Scrutin,» *Mémoires de l'Académie Royale des Sciences* (Paris) (1781), pp. 657-665.

الترجمة الإنكليزية: Alfred de Grazia, «Mathematical Derivation of an Election System,» *Isis: A Journal of the History of Science Society*, vol. 44, nos. 1-2 (June 1953).

(5) Jean-Antoine-Nicolas de Caritat Condorcet, *Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la pluralité des voix*. (Paris: L'Imprimerie royale, 1785).

(6) عن الصلة بين أفكار كوندورسيه السياسية والأفكار والمسائل المعاصرة، انظر: Emma Rothschild, «Commerce and the State: Turgot, Condorcet and Smith,» *Economic Journal*, vol. 102, no. 414 (September 1992), pp. 1197-1210.

بيد أن السؤال الذي يُثار كثيرًا، يتعلق في ما إذا كان يمكن الدفاع بشكل ملائم عن هذا الاعتماد على التفضيلات الفردية كأساس للاختيار الاجتماعي. وتُعتبر المشكلات ناشئة عن اتجاهات متباينة مختلفة. ونخصص السطور الآتية لنقد الاختيار الاجتماعي المستند إلى التفضيل:

1. غموض تفسير التفضيلات: يبدو عدم وجود معنى محدد للتفضيلات، وأنها فُسرت بطرائق مختلفة باعتبارها: الرضا، والرغبات، والقيم، والعلاقة الثنائية للاختيار ...إلخ.

2. عدم الكفاية التقويمية للقاعدة المعلوماتية للتفضيلات الفردية: قد لا تخبرنا «مجرد التفضيلات» بكثير عن المزايا والامتيازات الفردية.

3. أهمية تشكيل التفضيل: لماذا نأخذ في الحسبان تفضيلات ما؟

4. أولوية الإجراءات والسيرورات في الترتيبات «السليمة» لصنع القرار الاجتماعي: على سبيل المثال، في الصيغة «الصحيحة» زعمًا للحريات والحقوق الفردية من خلال «أشكال المباراة»، قد لا تكون تفضيلات الصيرورات مهمة عند توصيف الحقوق.

سندرس هذه الانتقادات كلًا بدوره.

3. الأساس التفضيلي للبديهيات والصيغ

إن البنية الخاصة للبديهيات التي اختارها أرو(7) لإثبات نظريته المعروفة عن الإمكان العام، كانت إلى حد كبير بدافع السعي إلى ضمان توجيه الحد الأدنى على الأقل من الاهتمام للتفضيلات الفردية للأشخاص المختلفين. وفي ضوء ذلك، يسهل تفسير شروط الاختيار الاجتماعي القياسية المنوعة. ويمكن أن تُجرى مناقشات مثمرة - وقد حدث - في شأن ما إذا كانت دوافع توجيه اختيار هذه الشروط تنعكس بصورة أفضل من خلال الشروط المنهجية الدقيقة التي اختارها

---

(7) Arrow: *Social Choice* (1951), *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

أرو وآخرون، وقد طُرحت بالفعل تعديلات جوهرية كثيرة[8]. لكن هذه الدوافع الأساسية نالت قبولًا عامًا بوصفها جزءًا من تقليد الاختيار الاجتماعي.

في الأدبيات الكثيرة التي أدت نظرية الاختيار الاجتماعي إلى توليدها، ولا سيما منذ ستينيات القرن العشرين، شهد نموذج أرو في شأن «دوال الرفاه الاجتماعي» تعديلًا وامتدادًا بطرائق عدة: على سبيل المثال، بقبول عدم تعدي

(8) للاطلاع على مناقشة هذه المسائل، انظر من بين مساهمات أخرى: Arrow: *Social Choice* (1963); «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225; Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970)

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979);

وانظر: Amartya K. Sen, «Social Choice Theory: A Re-examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89, and *Choice, Welfare, and Measurement (*Oxford: Blackwell; *Cambridge, MA: MIT Press*, 1982); Prasanta K. Pattanaik, *Voting and Collective Choice; Some Aspects of the Theory of Group Decision-Making* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1971); Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Peter J. Hammond: «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle,» *Econometrica*, vol. 44, no. 4 (July 1976), pp. 793-804, and «Welfare Economics,» in: George R. Feiwel, ed., *Issues in Contemporary Microeconomics and Welfare* (Albany, NY: State University of New York Press, 1985), pp. 405-434; Charles R. Plott, «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation,» *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 511-596; Claude D'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209; Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Louis Gevers, «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings,» *Econometrica*, vol. 47, no. 1 (January 1979), pp. 75-89; Eric S. Maskin, «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (September 1979), pp. 319-337; Kevin W. S. Roberts: «Possibility Theorems with Interpersonally Comparable Welfare Levels,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 421-439; Graciela Chichilnisky, «Social Aggregation Rules and Continuity,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 97, no. 2 (May 1982), pp. 337-352; Kotaro Suzumura: «Equity, Efficiency and Rights in Social Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 3, no. 155 (1982), pp. 131-155, and *Rational Choice, Collective Decisions and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983); Graciela Chichilnisky and Geoffrey Heal, «Necessary and Sufficient Conditions for Resolution of the Social Choice Paradox,» *Journal of Economic Theory*, vol. 31, no. 1 (October 1983), pp. 68-87; Prasanta K. Pattanaik and Maurice Salles, eds., *Social Choice and Welfare*, Contributions to Economic Analysis; 145 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub Co., 1983); Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356, and Claude D'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Ordering,» in: Leonid Hurwicz, David Schmeidler, and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

العلاقات الاجتماعية والاختيارات الاجتماعية غير الثنائية (كما في «دوال القرار الاجتماعي»، أو «دوال الاختيار الاجتماعي»، أو «قواعد الاختيار الجماعي الوظيفية»)، وباستيعاب المقارنات بين الأشخاص في ما يتعلق بالمنافع العامة والأدوار الأساسية (كما في «دوال الرفاه الاجتماعي» وصيغ ذات صلة)، وبالبحث عن تحديد وظيفي لصيرورات التوازن (في صيغ «ضعيفة» و«قوية»)، وهلم جرّا. وسمحت هذه الامتدادات باستخدام إجراءات أكثر تنوعًا للقرار، وتعبيرات أكثر دقة للتفضيل، لكن الدور الأساسي للتفضيلات الفردية كان ينزع إلى البقاء. وحتى أننا نجد الآن، أن اختصاص نظرية الاختيار الاجتماعي يوصف بشكل صحيح، إلى حد كبير، بأنه يدور حول «الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية» - وهو عنوان كتاب أرو[9].

4. الاختلافات التفسيرية والمواصفات السياقية

استُخدم مفهوم التفضيل للإشارة إلى أمور عدة، منها الرضا العقلي[10]، والرغبات[11]، والاختيارات[12]، والقيم[13]. وغالبًا ما تصبح هذه التنوعات غير مهمة من خلال افتراض أن الحواس المختلفة تسفر عن الترتيب نفسه[14].

---

(9) Arrow, *Social Choice* (1951).

(10) على سبيل المثال، من خلال: Alfred Marshall, *Principles of Economics* (London: Macmillan, 1890), and Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare*, 4th ed. (London: Macmillan, 1952).

(11) على سبيل المثال، من خلال: Frank P. Ramsey, *The Foundations of Mathematics and Other Logical Essays*, Edited by R. B. Braithwaite; with a Preface by G. E. Moore, International Library of Psychology, Philosophy and Scientific Method (London: K. Paul, Trench, Trubner & co., ltd.; New York: Harcourt, Brace and company, 1931, and John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939).

(12) على سبيل المثال، من خلال: Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947), and John C. Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 63, no. 3 (August 1955).

(13) على سبيل المثال، من خلال: Arrow, *Social Choice* (1951); Richard M. Hare, *Freedom and Reason* (Oxford: Clarendon Press, 1963), and Keith Griffin, *Well-being: Its Meaning, Measurement and Moral Importance* (Oxford: Clarendon Press, 1986).

(14) ناقش بيغو على سبيل المثال، لماذا قد تتطابق الرغبات بشكل عام والرضا الشخصي؛ انظر: Pigou, *The Economics*.

ويربط رامسي الرغبات بالاختيارات؛ انظر: Ramsey, *Foundations of Mathematics*.

ويربط صامويلسون الاختيارات بالرفاه، وهلم جرا. انظر: Samuelson, *Foundations of Economic*.

وبالفعل، تجنّب جزء كبير من الاقتصاد القياسي الاختلافات بين هذه المفاهيم المتباينة، بجعلها متطابقة.

يضطلع تقلب مصطلح «التفضيل»، في هذا التطابق الإجباري، بدور تيسيري واضح، وقد استُخدم، في أكثر من سياق، ليمثل كل مفهوم من هذه المفاهيم المتباينة. ولا تخلو حقيقة إمكان استخدام هذا التقلب لمفهوم «التفضيل» واسع النطاق من أهمية، حيث إنه يعكس جزئيًا تشابهًا أساسيًا بين هذه المفاهيم المتباينة، ولا سيما تركيزها المشترك على الفرد بوصفه «المسؤول متخذ القرار» في شأن كيفية التفكير، الشعور، والتقويم، أو الفِعل. ويُعد هذا التشابه المحدود مهمًا بالتأكيد.

بيد أن هذا التقارب بين التفسيرات المختلفة للتفضيل الفردي لا يطمس البتة الاختلافات الجوهرية من حيث محتواها، فهي تركز على جوانب متباينة تمامًا للفرد. وقد ناقشتُ في كتابات أخرى(15) أن تجنب هذه التباينات في توصيف الأشخاص يؤدي إلى اعتبارهم «حمقى عقلانيين»، بوصفهم مفكرين عظامًا غير تمييزيين، يختارون ترتيب تفضيل واحد للأغراض التي توصلت إليه آخر أفكاري الكثيرة. وتدعو أي نظرية للسلوك البشري - حتى في المسائل الاقتصادية - إلى أكثر من بنية وكثير من التباينات.

لكن، هل يؤدي تعدد تفسيرات التفضيلات الفردية - عندما لا يوجد أي ضمان لتطابقها - إلى أن يكون قيدًا رئيسيًا لنظرية الاختيار الاجتماعي المستند إلى التفضيل؟ ربما أرى، على العكس من ذلك، أن هذه التعددية مصدر قوة لمجموعة واسعة من مقاربات الاختيار الاجتماعي القائمة على التفضيل. ففي أنواع الحجج التقويمية المختلفة للقرارات الاجتماعية الملائمة، تؤخذ الجوانب المتنوعة لإرادة الفرد وقوته في الحسبان - صراحة أو ضمنًا - ويتيح ثراء تنوع التفسيرات استدعاء النظرية السماتِ المختلفة للفرد، بحسب السياق.

تحوز التفسيرات المختلفة للتفضيل أهميتها من أسس معيارية متباينة. على سبيل المثال، لننظر في التأثيرات المختلفة إمكانًا للحجج المستندة إلى المصالح

---

(15) Amartya K. Sen: «Behaviour and the Concept of Preference,» *Economica*, vol. 40, no. 159 (August 1973), pp. 241-259, and «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317-344,

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

في مقابل الحجج التقويمية المستندة إلى الحرية. عند الحكم على المصالح، قد توفر الاختيارات الفعلية للشخص قاعدة معلوماتية غير كافية. ويتوقف الكثير على الأسباب التي تستند إليها الاختيارات الفعلية(16). ومن ناحية أخرى، بقدر ما تشغلنا حرية الشخص في الفِعل، فإن الاختيارات التي يقوم بها - أو يُتوصل إليها في أوضاع غير واقعية ذات صلة - ذلك الشخص، قد تكون أفضل نقطة انطلاق، بغض النظر عما يدفع هذه الاختيارات(17).

بالمثل، عند الحكم على مدى التفاوت الاقتصادي، وعند تقويم التأثيرات المتباينة للكفاءة والإنصاف في التوزيع، قد توجد أسباب وجيهة لتوجيه اهتمام خاص لتفسير التفضيل من حيث المصالح الشخصية لكل فرد. ومع ذلك، عند البت في مسائل سياسية مثل من أنتخب رئيسًا للبلد، فإن أكثر المدخلات صلة قد تكون القيم العامة لجميع الأشخاص المعنيين، بغض النظر عن الوزن الذي يقرر كل منهم إعطاءه لمصالحه الشخصية في هذا التقويم الشامل.

حدد أرو نفسه التباين الجوهري بين «قيم» و«ميولات» الأفراد، مقدمًا الاعتبارات المختلفة التي توجد في الأولى من دون أن تكون جزءًا من الثانية، وأوضح أنه في صيغته، «يشير الترتيب الفردي - الذي يدخل كمحددات لدالة الرفاه الاجتماعي، بحسب تعريفها هنا - إلى قيم الأفراد لا إلى ميولاتهم»(18). ومن ناحية أخرى، أدرج بالفعل التفضيل الفردي المُعرّف على هذا النحو في الاختيارات التي ستُصنع من كل مجموعة فرصة (انظر الفصل الثاني)، وبالتالي افترض - في ذلك السياق - تماشي القيم والاختيارات.

بيد أننا لسنا في حاجة إلى الاسترشاد بالكامل بكتاب أرو الصادر في عام 1951، ولا يوجد ما يمنعنا من استخدام نظام أرو المنهجي (والنظم ذات الصلة

---

(16) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Behaviour and the Concept,» pp. 241-259, and *Choice, Welfare*.

(17) ناقشت هذه المسائل في محاضراتي في جامعة ستانفورد عن كينيث أرو في شأن «الحرية والاختيار الاجتماعي» (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب). انظر أيضًا: Amartya K. Sen: «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29, and «Markets and Freedoms: Achievements and Limitations of the Market Mechanism in Promoting Individual Freedoms,» *Oxford Economic Papers*, vol. 45, no. 4 (October 1993), pp. 519-541.

(18) Arrow, *Social Choice* (1951), p. 23.

التي دُرست منذ صدوره) الذي يستحضر تفسيرًا واحدًا فقط للتفضيل الفردي – اعتمادًا على السياق – من دون التبني التلقائي أيضًا، في الوقت نفسه، للتفسيرات الأخرى. وقد أشار أرو نفسه إلى أن «إحدى المزايا الكبيرة للأساليب الافتراضية المجردة تكمن في حقيقة أن النظام الواحد قد يُعطى تفسيرات عدة مختلفة»[19]. وينطبق ذلك بوجه خاص على تفسيرات مختلفة للتفضيل. لا يوجد شيء إشكالي منهجيًا حول ذلك، ما دمنا نظل على وعي بالتباينات القائمة بين التفسيرات المختلفة للتفضيل التي تُستدعى بشكل عرضي.

يمكن أيضًا استخدام أكثر من تفسير واحد في الوقت نفسه للتفضيلات في القاعدة المعلوماتية للاختيار الاجتماعي، وتناولها بوصفها كيانات متباينة وغير متطابقة؛ وعلاوة على ذلك، إدراج بنى تفضيلية أكثر تعقيدًا، مثل «ما بعد التصنيف التراتبي» (أي التصنيف التراتبي للتصنيف التراتبي)، مع إعادة تعريف مناظرة لشروط التجميع. ولن أواصل تتبع هذه الامتدادات هنا[20]، إنما سأشير في هذا السياق إلى أن تأثيرها يتمثل في جعل التفضيلات أكثر ثراء في علاقتها بالاختيار الاجتماعي، وليست، بأي معنى، أقل من أنها وثيقة الصلة.

5. القيود المفروضة على التفضيل عند تقويم المزايا الفردية

كان اقتصاد الرفاه التقليدي يميل إلى أن يكون «رفاهويًا»، من زاوية تقويم مزايا حالات الأمور كدالة للمنافع الفردية. ويقود ذلك، بضمه إلى «العواقبية»، إلى تقويم القرارات الاجتماعية كلها (في شأن الأفعال، والمؤسسات ...إلخ) بدلالة قيم المنافع المقترنة[21]. وكان يُنظر نمطيًا إلى فكرة المنفعة بدلالة فكرة ما للتفضيل، مثل الرضا، أو الرغبات، أو الاختيارات[22].

---

(19) المصدر نفسه، ص 87.

(20) عن الحجج التي تستند إليها، انظر: Sen, *Choice, Welfare.*

(21) تتطلب العواقبية تقويم متغيرات الاختيار كلها من حيث تأثيراتها في حالات الأمور، وتصر الرفاهوية على أن يرتكز تقويم الحالات الراهنة على المنافع الفردية لتلك الحالات فحسب. وعند استكمال هذين الشرطين بترتيب جمعي، يتطلب الحكم على المنافع الفردية ببساطة من خلال مجموعها الكلي، فإننا نحصل على النفعية الكلاسيكية التي تُعد بالتالي حالة خاصة من عواقبية الرفاهوية.

(22) للاطلاع على أمثلة عن الطرائق المختلفة للنظر إلى المنفعة، انظر: Marshall, *Principles*; =

تتعرض عواقبية نزعة الرفاه للهجوم، في الأعوام الأخيرة، من جوانب عدة مختلفة. ويجادل بعض النقاد لمصلحة إعطاء الأولوية للسيرورات المتعلقة بالحق والإجراءات بدلًا من جعل القرارات الاجتماعية ترتكز على المزايا الفردية، وهنا يُعد رفض عواقبية نزعة الرفاه جزءًا من زعم أكثر عمومية لمصلحة التقويم المستند إلى الإجراء. وسأناقش هذا النقد في المبحث السابع.

من بين المقاربات التي تقبل الأهمية المركزية للمزايا الفردية للقرارات الاجتماعية، هناك مقاربات تتعارض مع طريقة مركزية التفضيل لتقويم المزايا الفردية. هناك، أولًا وقبل كل شيء، مسألة «اللاعقلانية»، وأيضًا وجود ما سماه هارساني العناصر «ضد الاجتماعية»[23] التي تدعو إلى «غسل» التفضيلات[24]. وقد تكون أخلاقيات هذا «التطهير» معقدة للغاية[25]، لكن يجب ألا يحتجزنا ذلك هنا. فبغض النظر عن الموقف الذي نتخذه حياله، فإننا نبقى ضمن مقاربة تستند على نطاق واسع إلى التفضيل، في حين أن المسألة العملية تتمثل في تحديد التفسير الملائم للتفضيلات الفردية.

في حين يثير «تطهير» و«غسل» التفضيلات الفردية نوعًا واحدًا من مسألة مهمة، يثير النقاد صنوفًا مختلفة من المسائل التي تقتضي أن يضع الامتداد المعلوماتي في حسبانه مبادئ الحرية والمساواة والعدالة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالحرية، على الرغم من وجود حاجة واضحة إلى تجاوز النفعية ونزهة الرفاه، فإن صيغ الاختيار الاجتماعي التي تنشغل بالحرية لم تكن مستقلة عن التفضيلي - بل العكس تمامًا[26]. لقد انصب التركيز على ضمان الحد الأدنى من الاحترام في

Ramsey, *Foundations of Mathematics*; Pigou, *The Economics*; Harsanyi, «Cardinal Welfare;» Hare, = *Freedom*; J. C. B. Gosling, *Pleasure and Desire: The Case of Hedonism Reviewed* (Oxford: Clarendon Press, 1969), and Griffin, *Well-being*, and John Broome, *Weighing Goods: Equality, Uncertainty, and Time*, Economics and Philosophy (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1991).

(23) Harsanyi, «Cardinal Welfare».

(24) انظر: Robert Goodin, «Laundering Preferences,» in: Elster and Hylland, eds., *Foundations of Social Choice*.

(25) عن هذا الموضوع، انظر مقدمة كتاب: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982).

(26) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice*, and «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245; Allan F. Gibbard, «A Pareto-consistent Libertarian Claim,» *Journal of Economic Theory*, vol. 7, no. 4 (1974), pp. 388-410; Christian =

القرارات الاجتماعية لتفضيلات الأفراد في «مجالاتهم الخاصة» أو «المجالات الشخصية»، الأمر الذي ينطوي على الابتعاد عن نظام أرو البديهي المحدد، لكنه لا يقتضي رفض مقاربته العامة للاختيار الاجتماعي المستند إلى التفضيل[27].

على أن صيغ الاختيار الاجتماعي هذه خيار لـ «الحد الأدنى من الحرية»، كانت منشغلة بدراسة بعض الآثار الأولية فحسب للحرية، وكأساس في سياق اختبار اتساقها ومبدأ باريتو. ولم تضطلع بالمهمة الأكبر، المتمثلة في توصيف مقتضيات الحرية بشكل عام. ومع ذلك، يبدو واضحًا أن مقاربة الاختيار الاجتماعي للحقوق والحريات ستميل إلى الاستناد إلى التفضيل، بغض النظر عن مدى دقة صوغها. وفي المقابل، جادل مؤلفون مختلفون[28] ضد تحليل الحرية في هذا الشكل المستند إلى التفضيل، مؤكدين، في المقابل، أولوية الإجراءات السليمة. وتستحق هذه المسألة دراسة أعمق، وسأتناولها في المبحث السابع.

سأتناول، في باقي هذا المبحث، مقتضيات الجانب المتعلق بالإنصاف في العدالة الاجتماعية. إن نظرية العدالة، التي كان لها الأثر الأكبر في نظرية الاختيار

Seidl, «On Liberal Values,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 35, nos. 3-4 (May 1975), pp. 257-292; = Friedrich Breyer, «The Liberal Paradox, Decisiveness over Issues and Domain Restrictions,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 37, nos. 1-2 (1977), pp. 45-60; Kotaro Suzumura: «On the Consistency of Libertarian Claims,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (1978), pp. 329-342, and *Rational Choice*; Peter J. Hammond: «Utilitarianism, Uncertainty and Information,» in: Sen and Williams, eds., *Utilitarianism*, and «Liberalism, Independent Rights, and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen [et al.], eds., *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science* (Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982), pp. 217-243, and John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

(27) تجدر الإشارة هنا - نظرًا إلى أن العكس يزعم أحيانًا - إلى أن الاختيار الاجتماعي، كونه يستند إلى التفضيل، يُعد شكلًا أوسع نطاقًا بكثير من كونه يستند إلى المنفعة، حتى عند عدم اعتباره شيئًا مختلفًا عن تمثيلات التفضيل حقيقية القيمة. ويرجع ذلك إلى أن قصر القاعدة المعلوماتية لأشكال دوال الاختيار الاجتماعي على المنافع فحسب، يتطلب الشرط المُسمى (بصورة مضللة إلى حد ما) «الحياد». ويُعد إعطاء أولوية لتفضيل أي شخص داخل مجاله الخاص مخالفًا لهذا الشرط.

(28) بمن فيهم: Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974); Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356; Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981), and «Liberty, Preference, and Choice,» *Economics and Philosophy*, vol. 1, no. 2 (October 1985), pp. 213-229, and Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178.

الاجتماعي، ترجع من دون شك إلى كتاب جون رولز **العدالة كإنصاف**[29]. كما أن كتابه **مبدأ الاختلاف** بوجه خاص - الذي أُعيد صوغه من حيث توليد التراتب الاجتماعي بما يعكس التخزين المعجمي للماكسيمين - كان مؤثرًا في الاقتصاد بشكل خاص[30]. وكانت هذه وغيرها من صيغ العدالة، ومنها النفعية، تتطلب مقارنات بين الأشخاص في الميزة الفردية من أنواع مختلفة: على التوالي لـ «المستويات»، «الوحدات»، «النسب»، والدرجات الجزئية للقابلية للمقارنة بين الأشخاص[31]. ويمكن توضيح أن بعض الاختيارات بين صيغ التجميع المختلفة، مثل التجميع المنفعي مقابل الماكسيمين المعجمي، بتحول نوعًا من المقارنات بين الأشخاص التي يجري استحضارها[32].

لا تستلزم هذه الامتدادات في القابلية للمقارنة بين الأشخاص أي ابتعاد أساسي عن مقاربة الاختيار الاجتماعي المستند إلى التفضيل. بل تضم النظر في التفضيلات الفردية، لا في فضاء الحالات الاجتماعية فحسب، إنما في حاصل الضرب الديكارتي للحالات والأشخاص[33]. ويمكن التفحص النقدي لأهمية

---

(29) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

(30) انظر على سبيل المثال: Edmund S. Phelps, ed., *Economic Justice* (Harmondsworth, UK: Penguin, 1973); James E. Meade, *The Just Economy* (London: Allen and Unwin, 1976), and Anthony B. Atkinson, *Social Justice and Public Policy* (Brighton: Harvester Wheatsheaf; Cambridge, MA: MIT Press, 1983).

(31) انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice*, and «On Weights and Measures: Informational Constraints in Social Welfare Analysis,» *Econometrica*, vol. 45, no. 7 (October 1977), pp. 1539-1572, أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

وانظر: Kenneth J. Arrow: «Some Ordinalist Utilitarian Notes on Rawls' Theory of Justice,» *Journal of Philosophy*, vol. 70, no. 9 (May 1973), pp. 245-263, and «Extended Sympathy,» pp. 219-225; Hammond: «Equity, Arrow's Conditions,» pp. 793-804, and «Welfare Economics,» pp. 405-434; Charles Blackorby and David Donaldson, «Utility versus Equity: Some Plausible Quasi-orderings,» *Journal of Public Economics*, vol. 7, no. 3 (1977), pp. 365-381; Steven Strasnick, «Social Choice Theory and the Derivation of Rawls's Difference Principle,» *Journal of Philosophy*, vol. 73, no. 4 (February 1976), pp. 85-99; D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209; Eric S. Maskin: «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96, and «Decision-Making,» pp. 319-337; Gevers, pp. 75-89; Roberts: «Possibility Theorems,» pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability,» pp. 421-439; Blackorby, Donaldson and Weymark, pp. 325-356; D'Aspremont, «Axioms for Social Welfare,» and Broome, *Weighing Goods*.

(32) عن هذا الموضوع، انظر: D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209.

(33) عن المسائل التحليلية المعنية، انظر: Sen: *Collective Choice*, and «On Weights and Measures.» =

تفسيراتها المختلفة لـ «التفضيل» - الاختيارات، والرغبات، والقيم ...إلخ - عند إجراء مقارنات بين الأفراد، تمامًا كما يوجد نطاق لمثل هذا التدقيق في سياق الترتيب ضمن الأشخاص (نوقشت في المبحث الرابع)[34].

بيد أن هناك على الأقل مسألتين جوهريتين يجب النظر فيهما هنا. **أولًا**؛ لا تحتاج المقارنات بين الأشخاص المعنيين إلى أن تتعلق برفاه الفرد فحسب (كما تحت عنوان الرفاهوية)، وقد تضم مقارنات عن الميزة الفردية التي يجري الحكم عليها بطريقة أخرى، على سبيل المثال، في ما يتعلق بالسلع الأولية[35]، والقدرات[36]، والموارد[37]، والفضاءات ذات الصلة[38]. لهذا، يجب تعريف الترتيبات القابلة للمقارنة بين الأشخاص، والأشكال الكاردينالية، إلى فضاء

---

pp. 1539-1572; Gevers, pp. 75-89; Roberts: «Possibility Theorems,» pp. 409-420, and «Interpersonal = Comparability,» pp. 421-439; D'Aspremont, «Axioms for Social Welfare,» and Hammond, «Welfare Economics,» pp. 405-434.

(34) جادل هارساني، على سبيل المثال، من أجل فهم للمقارنات بين الأشخاص بوجهه الاختيار وأسس دفاعه المعروف عن النفعية على هذا التفسير. انظر: Harsanyi, «Cardinal Welfare».

للاطلاع على أسباب منازعة معقولية هذه المقاربة، وعلى المسائل ذات الصلة، انظر: Sen, *Choice, Welfare*; Thomas Scanlon, «The Moral Basis of Interpersonal Comparisons,» and John Weymark, «A Reconsideration of the Harsanyi-Sen Debate on Utilitarianism,» in: Jon Elster and John Roemer, eds., *Interpersonal Comparisons of Well-being* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991).

(35) John Rawls: *A Theory*; «Social Unity and Primary Goods,» in: Sen and Williams, eds., *Utilitarianism*, and *Political Liberalism* (New York: Columbia University Press, 1993).

(36) Amartya K. Sen: «Equality of What?,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980),

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*; *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985),

وانظر: Amartya K. Sen, «Capability and Well-being,» in: Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 30-53.

(37) Ronald Dworkin: «What Is Equality? Part 1: Equality of Welfare,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 3 (Summer 1981), and «What Is Equality? Part 2: Equality of Resources,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 4 (Fall 1981), pp. 283-345, and *A Matter of Principle* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985).

(38) Richard J. Arneson, «Equality and Equal Opportunity for Welfare,» *Philosophical Studies*, vol. 56, no. 1 (May 1989), pp. 77-93; G. A. Cohen: «On the Currency of Egalitarian Justice,» *Ethics*, vol. 99, no. 4 (July 1989), pp. 906-944; «Equality of What? On Welfare, Goods and Capabilities,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 357-382, and «Equality of What? On Welfare, Resources and Capabilities,» in: Nussbaum and Sen, eds., *The Quality*.

ملائم، وعدم اعتبارها بالضرورة مقارنات للرفاهية أو الرفاه. على سبيل المثال، ترتيب رولز لحزم السلع الأولية يجب أن يرتبط في نهاية الأمر بتقويم الأفراد لهذه الحزم من حيث فائدتها في تعزيز الأهداف المنوعة لمختلف الأشخاص. ولا يلزم أن تقتصر الأهداف على خير كل منهم، بل يجب عدم خلط تقويم الوسائل بتقويم الأهداف المنجزة(39). لقد اعتمد رولز بالفعل على إمكان تحقيق شيء من التوافق في شأن ترتيب حزم السلع الأولية. وقد طُرحت «نظريات الاستحالة» (في قالب نظرية أرو) لممارسة مؤشرات رولز للسلع الأولية استنادًا إلى التفضيلات الفردية(40). وجادلت في موضع آخر أن «شكوك الاستحالة» هذه في شأن مؤشر رولز الكلي للسلع الأولية، تنشأ إلى حد كبير، من عدم السماح الكافي للمعلومات الثرية من داخل البنية التفضيلية(41). لكن طبيعة هذه الممارسات، بغض النظر عن الموقف الذي نتخذه تجاه هذه المسألة بالتحديد، توضح كيفية ارتباط مهمة المقايسة الاجتماعية للسلع الأولية بالإجراءات والأساليب المستخدمة في نظرية الاختيار الاجتماعي القائم على التفضيل.

ثانيًا؛ بينما نجد أن التفضيلات ذات صلة واضحة، بشكل أو بآخر، بالمقارنات بين الأشخاص، فإنه يصعب إنكار أن حُكم التجربة التقليدي على اختلافه، في الممارسة العملية (على سبيل المثال، في توفير الضمان الاجتماعي، أو في اتباع سياسات إعادة التوزيع)، يُستخدم لإجراء مثل هذه المقارنات، من دون انتظار إقرار هذه الأحكام في تعبيرات واضحة للتفضيل الفردي. ويضم هذا الإجراء

---

(39) تجدر الإشارة إلى أن حتى إذا كان كل شخص يسعى إلى تحقيق رفاهه فحسب، فلا يلزم أن يتوافق التصنيف التراتبي لحزم السلع الأولية المعنية والتصنيف التراتبي لرفاه كل منها. ويرجع ذلك إلى أنه قد توجد اختلافات بين الأشخاص في تحويل السلع الأولية إلى رفاه. ويمكن أن توجد مثل هذه الاختلافات التحويلية حتى إذا كان لكل فرد التصنيف التراتبي نفسه لحزم السلع الأولية، من حيث تعزيز الرفاه. عن هذه المسألة التحليلية العامة، انظر: Sen, *Commodities*, pp. 40-41.

(40) انظر: Charles R. Plott, «Rawls' *Theory of Justice*: An Impossibility Result,» in: H. W. Gottinger and W. Leinfeller, eds., *Decision Theory and Social Ethics: Issues in Social Choice* (Dordrecht: Reidel, 1978); Allan F. Gibbard, «Disparate Goods and Rawls's Difference Principle: A Social Choice Theoretic Treatment,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (1979), pp. 267-288, and Douglas H. Blair, «The Primary-Goods Indexation Problem in Rawls' Theory of Justice,» *Theory and Decision*, vol. 24, no. 3 (May 1988), pp. 239-252.

(41) Amartya K. Sen, «On Indexing Primary Goods and Capabilities» (Mimeo, Harvard University, Cambridge, MA, 1991).

ببساطة، إلى حد ما، تخمين ما للتفضيلات والقيم، من دون أن يطلب من الأفراد عمليًا التعبير عنها. وفي هذه الحالة، لا يوجد ابتعاد هنا، من حيث المبدأ، عن الاختيار الاجتماعي القياسي المستند إلى التفضيل.

من الناحية الأخرى، وكما أشار توماس سكانلون في ورقة قوية الحجة وذات تأثير(42)، فإن المقارنات بين الأشخاص لأغراض الاستخدام الاجتماعي تميل إلى الاشتمال على مفاهيم - مثل «الإلحاحية» - التي تعكس بعض المعايير الاجتماعية البارزة التي تحيد عن التفسيرات المعتادة «للتفضيل». لقد أثبتت الحجة بطريقة تبعث على الاقتناع، لكننا يمكن أن نجادل أيضًا أن القبول العام لمعايير «الاستعجال» هذه يضم بالفعل شيئًا من التوافق الاجتماعي - في السياق الخاص لهذه التمارين العملية - في كونها جديرة بالاهتمام الاجتماعي. ومجددًا، فإن ثمة صلة لتعدد التفسيرات الممكنة لـ «التفضيل». فإذا لم تُفسر التفضيلات ببساطة من حيث شدة الرغبات، أو كاختيارات فردية كامنة في العلاقات الثنائية، بل من حيث القيم التي قد يقبلها الفرد عمومًا في سياق ممارسة اجتماعية، تتقلص إذًا إلى حد كبير، تلك الفجوة القائمة بين التفضيل (كما جرى تعريفه) والإلحاحية (كما وصفها سكانلون).

6. تشكيل التفضيل والحوارات والتبادلات

ثمة صعوبة مزعومة تتعلق بنظرية الاختيار الاجتماعي القائم على التفضيل، حظيت ببعض الاهتمام، وهي أن النظرية تتناول التفضيلات الفردية كما تُعطى، في حين أن هذه التفضيلات في الواقع تكون متغيرة، وأبعد ما تكون عن المُعطى. وينشأ هذا الاعتراض، إلى حد ما على الأقل، من تفسير مغلوط لما تفترضه نظرية الاختيار الاجتماعي. والسؤال عما يجب (أو سيجري) إعطاؤه صورة التفضيلات الفردية، طبقًا لدالة الرفاه الاجتماعي عند أرو (أو بنية ذات صلة)، لا يرقى إلى أخذ التفضيلات الفردية باعتبارها «مُعطاة» من زاوية الافتراض أنها ثابتة أو غير قابلة للتغيير.

---

(42) Thomas M. Scanlon, «Preference and Urgency,» *Journal of Philosophy*, vol. 72, no. 19 (November 1975), pp. 655-669.

على أن هناك قضية حقيقية مهمة تتعلق بهذه المسألة، ويجدر في الواقع مناقشتها. يمكن الجدال أن نظرية الاختيار الاجتماعي يجب أن تمضي مزيدًا نحو تشكيل التفضيلات، ولا سيما في الجزء الذي تؤدي فيه التفاعلات الاجتماعية دورًا لتجعل التفضيلات الفردية على ما هي عليه(43). وقُدمت بالفعل مساهمات مهمة، في الاختصاصات ذات الصلة، عن ظهور التفضيلات الفردية وسلوك الاختيار في سياق القرارات الاجتماعية، مع التركيز على الترتيب على دور المناظرات والحوارات السياسية(44)، والتفاعلات والاتصالات الاجتماعية(45)، وفي «الأخذ والعطاء»، و«التبادل» استنادًا إلى الأولويات الخاصة بكل منها، بما في ذلك سجل التداول(46).

تمثل تحليلات الحوارات والتبادلات، فضلًا عن أثرها في التفضيلات الفردية، أهمية بالفعل لنظرية الاختيار الاجتماعي. ففي حين لم يوجد أي إنكار لأهمية مثل هذا التواصل في المساهمات المقدمة إلى نظرية الاختيار الاجتماعي، فإن ذلك لم يكن مجالًا ناشطًا بوجه خاص للدراسة ضمن الاختصاص. يوجد بوضوح مجال كبير لتوسيع نطاق التحليل النظري للاختيار الاجتماعي في اتجاه تشكيل التفضيل، ودراسة آثاره في الاختيارات الاجتماعية(47).

بيد أن من المهم التأكيد أن صلب الموضوع يتمثل في النتائج المثمرة المترتبة على توسيع نظرية الاختيار الاجتماعي في اتجاه بعينه، بدلًا من

---

(43) انظر: Elster and Hylland, eds., *Foundations of Social Choice.*

(44) انظر على سبيل المثال: Jürgen Habermas, «Three Models of Democracy,» *Constellations*, vol. 1, no. 1 (April 1994), pp. 1-10.

(45) انظر على سبيل المثال: J. S. Coleman, *Individual Interests and Collective Action* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986).

(46) انظر بوجه خاص: James M. Buchanan: «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), pp. 114-123, and «Individual Choice in Voting and Market,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 3 (August 1954), pp. 334-343, and James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962).

(47) يجب أن يتمتع التفكير النظري للمباراة، من بين جملة أمور أخرى، بموقع مهم في هذا المقام. للاطلاع على دراسة متمكنة وثاقبة لمجموعة من العلاقات المترابطة، انظر: Ken Binmore, *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994).

(على أنني أمتنع هنا عن مناقشة تفسير بينمور لسِن!).

رفض ما تقدمه. وبوجه خاص، لا تُقلل حالة دراسة التفضيلات وسلوك الاختيار بأي حال من أهمية دراسة نظرية الاختيار الاجتماعي القائم على التفضيل. فعندما تتغير مجموعة التفضيلات الفردية، ثمة تغييرات ذات صلة في الاختيارات الاجتماعية المناظرة؛ وعند فهم هذه العلاقة، سيبقى لحجج الاختيار الاجتماعي من النوع القياسي صلة. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الامتدادات التي تُستدعى عند دراسة تشكيل التفضيل، تتطلب غالبًا افتراضات إمبيريقية موضوعية في ما يتعلق بما يمكن أو لا يمكن تحقيقه بصورة معقولة من خلال الحوارات أو التبادلات، التي تجاوز بنا الصيغة التحليلية الدقيقة لنظرية الاختيار الاجتماعي التقليدية.

7. الإجراءات والحقوق وأشكال المباراة

تتمتع المقاربة الفلسفية التي تشكل أساس نظرية الاختيار الاجتماعي بتعاطف أساسي قوي. يجري تعريف التفضيلات الفردية بفضاء الحالات الاجتماعية، وتركز ممارسة التجميع على الحالات الاجتماعية، ويُنظر إلى القرارات المتعلقة بالسياسات والمؤسسات والقواعد وغيرها، من حيث تقويم الحالات التي تولدها[48]. وحديثًا، تعرضت هذه الصيغة التي تركز على العواقب لهجوم من كتّاب اختاروا إعطاء الأولوية للسيرورات والإجراءات، وطرحوا تحويل الاهتمام من حالات مسائل العواقب إلى السيرورات نفسها.

أثار جيمس بوكانان هذه المسألة بقوة في نقده المبكر لنظرية الاختيار الاجتماعي[49]، على الرغم من أنه لم ينكر أهمية التحليل العواقبي. واتخذ آخرون

---

(48) يجب عدم اعتبار أن هذا التشكيل للحقوق يستلزم تأكيد ضرورة ملاءمة التحليل العواقبي للأخلاقيات الاجتماعية. فهناك مسائل مهمة في علم الأخلاق تتعلق بأخلاقيات السلوك الشخصي الذي لا يمكن استيعابه بصورة تبعث على الرضا، كما أعتقد، في بنية عواقبية، ما لم يصبح التقويم العواقبي «نسبي الموضع». عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221, and «Positional Objectivity,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 22, no. 2 (Spring 1993), pp. 83-135.

أتصور أن مشكلة العواقبية تظهر أساسًا من طرف «الواجب»، لا أوليًا من طرف «الحقوق».

(49) Buchanan: «Social Choice,» pp. 114-123, and «Individual Choice,» pp. 334-343.

اتجاهًا أكثر نقاء، وعارض روبرت سوغدن مقاربة الاختيار الاجتماعي، وبالتحديد كتاباتي في هذا التقليد(50)، مع طرح مقاربة بديلة تعتبر الدور الأساس للسياسة العامة «ليس تعظيم الصالح الاجتماعي، بل الحفاظ على إطار من القواعد يسعى الأفراد من خلالها إلى تحقيق غاياتهم».

كانت المقاربة الإجرائية أكثر المقاربات بحثًا عند الشروع في توصيف الحرية، من خلال النزعة التحررية، من جانب روبرت نوزيك(51)، وتطورت، من زاوية «أشكال المباراة»، بوساطة آخرين(52). في شكل المباراة العادي، يوجد عند كل من الـ n لاعب مجموعة من الاستراتيجيات المختارة، والناتج هو دالّة لعدد n - استراتيجيا اختارها اللاعبون على التوالي (ربما تكيّفت من خلال «خطوة» إضافية من «الطبيعة»). تُعرّف حريات الأشخاص المختلفين وحقوقهم من خلال تحديد مجموعة فرعية مُجازة من حاصل الضرب الديكارتي لعدد الـ n - استراتيجيا لمختلف الأفراد. يمكن أن يمارس الشخص حقوقه كما يحلو له، رهنًا بانتمائه إلى المجموعة المُجازة. عند تحديد الحقوق التي يتمتع بها شخص، أو عند التحقق مما إذا كانت حقوقه قد احتُرمت، لا يلزم - في هذا الشأن - اختبار أو تقويم حالات الأمور الناتجة، ولا توجد ضرورة لدراسة الحالات التي يفضلها الأفراد المعنيون. وكما يشير باتانايك،

---

(50) Robert Sugden: «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 4 (December 1993), p. 1948; *The Political Economy*, and «Liberty, Preference,» pp. 213-229.

(51) Nozick: *Anarchy*, and «Distributive Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 3, no. 1 (Autumn 1973), pp. 45-126.

(52) Gärdenfors, pp. 341-356; Sugden: *The Political Economy*, and «Liberty, Preference,» pp. 213-229, and Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

درس ديب وآخرون جوانب من العلاقة بين شكل المباراة وصيغ الاختيار الاجتماعي للحقوق. انظر: Rajat Deb: «Rights as Alternative Game Forms: Is There a Difference in Consequences?» (Mimeo, Southern Methodist University, Dallas, Texas, 1989), and «Waiver, Effectivity and Rights as Game Forms,» *Economica*, vol. 16, no. 242 (May 1994), pp. 167-167, and Rajat Deb, Prasanta K. Pattanaik, and Laura Razzolini, «Game Forms, Rights and the Efficiency of Social Outcomes» (Mimeo, Southern Methodist University, Dallas, Texas, 1994).

عن العلاقة بين أشكال المباراة عامة وقواعد التصويت في سياق قيود النطاق، انظر: Eric S. Maskin, «Majority Rule, Social Welfare Functions, and Game Forms,» in: Kaushik Basu, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995).

فإن «مقاربة شكل المباراة لا تسمح بأي دور للتفضيلات الفردية لتوضيح معنى القول إن الفرد يتمتع بالحق»[53].

عند مقارنة هذا التوصيف للحقوق المنفصلة عن العواقب والمستقلة عن التفضيل مع مقاربة الاختيار الاجتماعي للحقوق، يمكن أن يُثار عدد من التساؤلات. ربما يكمن التساؤل المركزي في معقولية جعل الحقوق المفترضة للأشخاص منفصلة عن آثار ممارستها. هناك مساحة كبيرة بين (1) تطرف بنثام الذي يرى الحقوق من زاوية أداتية محضة، ويكون الحكم عليها كاملًا من خلال قدرتها على تعزيز المنافع، و(2) التطرف التحرري في شأن فصل الحقوق برمتها عن عواقبها - بغض النظر عن مدى الفظاعة التي قد تكون عليها هذه العواقب.

لقد كانت هذه المسألة مصدرًا، من البداية، لبعض التوتر في هذه المقاربة الإجرائية للحقوق. يجادل نوزيك، في اقتراحه الأصلي لإصلاح صيغة الاختيار الاجتماعي للحقوق[54]، في شأن استقلال العواقب، لكن ذلك أثار عنده سؤالًا في شأن ما ينبغي عمله إذا أدت ممارسة هذه الحقوق إلى نتائج فظيعة حقًا. وفي الواقع، كان نوزيك محقًا في قلقه في هذا الشأن. ولا يصعب، في الحقيقة، توضيح أن المجاعات الكبرى يمكن أن تحدث حتى في ظل اقتصاد يفي بالحقوق التحررية كلها المنصوص عليها في نظام نوزيك[55].

لهذا، ليس مستغربًا أن نوزيك استثنى استقلال العواقب إذا كانت ممارسة الحقوق ستؤدي إلى «فظائع أخلاقية كارثية»[56]. وبهذا الشرط، أصبحت للحالات الراهنة الناتجة أهمية في النهاية، وأصبحت تفضيلات وأحكام الأشخاص في شأن الحالات - الضرورية لتشخيص «الفظائع الأخلاقية الكارثية» - تدرج مجددًا في تقويم الحقوق. ويكمن وراء هذا التنازل حسّ نوزيك السليم من أن

---

(53) Prasanta K. Pattanaik, «On Modelling Individual Rights: Some Conceptual Issues,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., vol. 2.

(54) Nozick: *Anarchy*, and «Distributive Justice,» pp. 45-126.

(55) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

(56) يطرح نوزيك في عمل لاحق عددًا من الشروط الأخرى. انظر: Robert Nozick, *The Examined Life* (New York: Simon and Schuster, 1989).

النظام الإجرائي للحقوق الذي سيسفر عن فظائع أخلاقية كارثية سيكون غير مقبول البتة.

لا يصعب تتبع مصدر هذه المشكلة. فمن غير المعقول أساسًا أن تكون الحقوق والإجراءات مقبولة في المجتمعات الفعلية، بغض النظر عما تسفر عنه من نتائج وما يعتقده الأشخاص تجاهها. كما من غير المعقول، بوجه خاص، تصور أن الحقوق «موجودة» ببساطة، أكانت مقبولة أم لا، والاعتقاد أن الإجراءات قد تكون «صحيحة» أو «خاطئة» على نحو مستقل تمامًا عما يتصوره الأشحاص في شأنها. إن ما يمكن أن ينفيه هذا الرأي ليس مقاربة الاختيار الاجتماعي، إنما فكرة أن الحقوق تكون «سياسية»، لا «طبيعية» و«مُعطاة»، أو مُقدرة بقوة ما خارجية[57].

أعتقد أن أشد أنصار مقاربة «شكل المباراة» للحقوق، لا يمكنهم إنكار وجود هذه المشكلة في تحفيز تلك المقاربة. لكنه يمكن فعليًا العناية بهذه المشكلة في إطار مقاربة شكل المباراة، بالعمل عكسيًا مع «دالة منعكسة» من حالات اجتماعية إلى مركّبات استراتيجية، كما حاولت مناقشة الأمر:

لننظر إلى حقي في عدم نفث الدخان في وجهي. هذا، بالطبع، حق في الحصول على صيرورة؛ بل إن وجهة نظر تستند إلى هذا الإجراء لا يمكنها، بداهة، أن تكون مستقلة بالفعل عن الصيرورة إذا كانت تهدف بالتحديد إلى تجنب مثل هذه الصيرورات. وفي الممارسة العملية، تقع الصيغ المُقترحة لشكل المباراة في هذه المشكلة بصورة غير مباشرة. فبدلًا من رفض وضعية نفث الدخان في وجهي، يتخذ المقتضى الإجرائي شكل قيود على اختيار الاستراتيجيا، مثل حظر التدخين إذا اعترض الآخرون[58].

لكن التحليل العواقبي المعكوس - الذي ينطلق من صيرورات غير مقبولة إلى مركّبات استراتيجية غير مسموح بها - يُعد أيضًا تحليلًا عواقبيًا، فإذا جرى اتباع هذا المسار، سيكون من الصعب بالتأكيد القول إن مقاربة شكل المباراة لا

(57) هذا الارتباط ليس مستغربًا، ما دامت مقاربة الاختيار الاجتماعي - كما جادلنا سابقًا - نبعت، في أعمال كوندورسيه، كاختصاص من تراث ما بعد التنوير للحوكمة التوافقية والنظام الاجتماعي.

(58) Amartya K. Sen, «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), p. 152.

تتنازل في الواقع عن «أي دور للتفضيلات الفردية في توضيح ما يعنيه القول إن الفرد يتمتع بحق»[59].

تكمن إحدى ميزات مقاربة الخيار الاجتماعي العامة في أن الحالات الاجتماعية يمكن تعريفها على نطاق واسع لتشمل كلًا من «الصيرورات» بالمعنى الضيق والسيرورات التي تأخذنا إلى هناك[60]. وعلى هذا النحو، فإن تحليل الاختيار الاجتماعي - الذي عليه أن يتجاوز، بطبيعة الحال، صيغ «الحد الأدنى من الحرية»، المستخدمة لتأسيس بعض الصيرورات شديدة البساطة - يمكن أن يضع في حسبانه تفضيلاتنا في شأن كل من «استحقاقية» السيرورات و«جودة» «الصيرورات» بالتعريف الضيق. لا يوجد شيء غريب في النظر إلى الاثنين معًا[61]. فإذا قيل لنا إن الرئيس كليتنون يرغب في «الفوز في إعادة الانتخاب من خلال عملية عادلة»، فلسنا بحاجة إلى القول إننا لا نتبع تفضيله؛ ذلك أن النتيجة «الفوز» تُدرج مع العملية «العدل». يمكن أيضًا إجراء ممارسة للاختيار الاجتماعي في أشكال بديلة للمباراة، حيث يمكن الجمع بين مزايا صيغة شكل المباراة (عندما تكون حقيقية) والسمات الديمقراطية لمقاربة الاختيار الاجتماعي. وبطبيعة الحال، لن تكون الممارسة المُجمعة مستقلة عن

---

(59) سيكون الأمر على هذا النحو، حتى عند حظر التدخين ببساطة في وجود شخص آخر (أو في الأماكن التي يحق للآخرين قانونًا اختيار الوجود فيها)، سواء اعترض الآخرون أم لا، أم اختاروا الوجود هناك أم لا. يتخذ حظر التدخين هذا الشكل غالبًا في أماكن كثيرة في الولايات المتحدة اليوم. ولا يزال الدافع الأساس يتمثل في تجنب النتائج غير المقبولة من نفث الدخان إلى أنوف غير راغبة، من دون اضطرار الأشخاص إلى القيام بتلك المهمة غير السارة من الاعتراض إيجابيًا، ومن دون أن يؤدي ذلك إلى تردد الناس في ارتياد الأماكن التي قد تحدث فيها هذه المسألة غير السارة. إنني لا أناقش هنا، بداهة، ما إذا كانت هذه القيود لها ما يبررها، مع أخذ كل شيء في الحسبان، منها تفضيلات المدخنين - وإنما الدوافع الكامنة وراء تلك الضوابط فحسب.

(60) من أجل ذلك، من المهم إسقاط نزعة الرفاهوية، عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Collective Choice*, and «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 3-39.

وبالتالي رفض معالجة بنثام النفعية للحقوق بوصفها مجرد أدوات لتوليد المنافع.

(61) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Choice, Welfare*; «Rights and Agency,» and «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

انظر أيضًا: Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights and Social Evaluation: A Conceptual Framework» (Mimeo, University of California, Riverside, 1994).

التفضيلات الفردية، حتى على الرغم من أنه لا يلزم استدعاء التفضيلات عند وصف أي شكل ما للمباراة.

نالت مقاربة شكل المباراة المحض تأييدًا وإخلاصًا قويين[62]، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اهتمامهم الحقيقي بأن صيغ الاختيار الاجتماعي للحقوق تصطدم بصعوبات في ظل وجود اللايقين. ومن الصحيح أن جون ستيوارت مِل[63] وفريدريك هايك[64] اللذين انعكست مفاهيمهما عن المجالات الشخصية والمجالات المحمية في صيغ الاختيار الاجتماعي، لم يكونا معنيّين بوجه خاص بالمسائل الاستراتيجية في ممارسة الحرية والحقوق في ظل وجود اللايقين[65]. عندما تحدث مل عن أهمية التميز «بين جانب حياة الشخص المتعلق بنفسه فحسب والجانب المتعلق بالآخرين»[66]، تناول التناظر بين (1) أهداف الشخص في مثل هذا النطاق الشخصي و(2) أن تكون اختياراته للسعي من أجل تحقيق هذه الأهداف واضحة إلى حد ما. وعندما طرح فهمًا لطبيعة الحقوق، كان هذا التركيز في اعتقادي تنويريًا، فهناك بعض المخاطر من رمي الرضيع مع مياه الحمام في عملية إسقاط فرضية اليقين التي تشكل أساس المناقشات الكلاسيكية للحرية، وفي إعطاء الاعتبارات الاستراتيجية في ظل اللايقين مكانها المرموق.

لا يعني ذلك إنكار أن المشكلات قد تنشأ في الواقع عند ممارسة الحقوق في ظل وجود اللايقين، وربما تتعلق باستراتيجيا الآخرين[67]. على سبيل المثال، عندما يناقش مِل حرية الأشخاص الذين ينتمون إلى معتقدات مختلفة في تناول

---

(62) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

(63) John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859),

أعيد نشره في: John Stuart Mill, *On Liberty* (Harmondsworth: Penguin, 1974).

(64) Friedrich A. von Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1960).

(65) عن نظرة مِل إلى الحرية وعلاقتها بصيغ الاختيار الاجتماعي، انظر: Jonathan Riley: *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988); «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» *Economics and Philosophy*, vol. 5, no. 2 (October 1989), pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» *Economics and Philosophy*, vol. 6, no. 1 (April 1990), pp. 27-64.

(66) Mill, p. 146.

(67) كما ناقش: Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

ما يحبون من الأطعمة، ولا سيما حرية غير المسلمين في تناول لحم الخنزير مع ضمان حرية المسلمين في عدم تناوله(68)، يمكن أن تنشأ مسائل استراتيجية من جانب شخص لا يعرف مكونات كل طبق من أطباق الطعام، الأمر الذي سيعتمد على استراتيجيا الاختيار عند الآخرين.

تمنح صيغ الاختيار الاجتماعي، عند التعامل مع مثل تلك المشكلات، مدى للعمل يستند إلى إمكان التغييرية التفسيرية للتفضيل، اعتمادًا على ما يؤخذ باعتباره «موضوع» الحرية في حالة بعينها. إذا كانت الحرية المطروحة للبحث تتعلق بتناول أو عدم تناول لحم الخنزير بالفعل (حالات المسائل التي كان يُعنى بها مِل نفسه عند توصيف الحرية)، فإن مبدأ الحرية يمكن أن يركز على ذلك فحسب، ويختبر ما إذا كان الشخص الذي لا يتناول لحم الخنزير يحقق تلك النتيجة، تاركًا الأشخاص أحرارًا في تناول لحم الخنزير إذا كانت هذه هي رغبتهم. من ناحية أخرى، إذا أُخذت الحرية باعتبارها حرية الشخص في اختيار ما يريد (بغض النظر عن المسألة التي يحققها من خلال ذلك)، إذًا يجري ضمان الحرية بأخذ اختيار تفسير التفضيل (يجري تفسير عبارة «يجب أن تحصل على ما تفضله» كالتالي: «يجب أن تحصل على ما اخترت»، أي: «يجب أن تتمتع بحرية الاختيار»)(69). إن الثراء التفسيري للتفضيل الذي انشغل به جزء كبير من هذه الورقة، يمكن أن يتناول هذه المسائل البديلة.

يمكن تطبيق تفسير الاختيار على الاختيارات الاستراتيجية، إذا كانت هذه هي طريقة توصيف الحالات، بيد أنه يمكن أن يُطبق أيضًا بشكل مباشر على حالات الأمور الناتجة عن الاختيارات، كما في الصيغ القياسية في نظرية الاختيار الاجتماعي. وقد أشار باتانايك إلى بعض الصعوبة في «تفسير الاختيار» للتفضيل هذا، في ظل اللايقين، عند تطبيقه على حالات المسائل أو الصيرورات، ما دام مصطلح «الاختيار» لا يتلاءم بسهولة مع عدم معرفة، على وجه اليقين، ما

---

(68) Mill, pp. 152-154.

(69) عن استخدام التفسيرات المختلفة للتفضيل، للتعامل مع جوانب متباينة من اهتمامنا بالحرية، انظر: Amartya K. Sen: «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28, and «Minimal Liberty,» pp. 139-160.

يختار[70]. لا تكمن المسألة الحقيقية، من حيث الاستقلال الذاتي، في استخدام كلمة «مُختار»، لكن أهمية التحقق مما إذا كان مأزق شخص ما قد حدث من خلال الاختيار الذي قام به هو نفسه، ولا سيما إذا كانت أفعال الشخص نفسه يمكن أن تحول دون حدوثه. إن مقاربة الاختيار الاجتماعي للحرية، في ظل تفسير الاختيار، يمكن أن تخبرنا بذلك بالتحديد[71].

تُعد مقاربة شكل المباراة محدودة، مقارنة بنطاق واسع من هذه المقاربة البارامترية (المعلَمية) لنظرية الاختيار الاجتماعي، لأنها لا تضع الحرية في حسبانها إلا في شكل اختيار الاستراتيجيات. وفي إطار بنية شكل المباراة، عند توصيف الحرية عند مِل في تناول ما يفضله الشخص من طعام، تكمن الخطوة الأولى في إدراج تناول أي شيء يختاره المرء ضمن مجموعة الاستراتيجيات المُجازة. لكن ذلك لا يكفي؛ إذ قد لا يكون الشخص على علم بما يتناوله. وللتأكد من اهتمام مِل أن يتناول الناس ما يرغبون فيه من طعام، وألا يتناولوا ما يرغبون في تجنبه، فإن اختيارات استراتيجية الآخرين يجب أن تكون مقيدة، على سبيل المثال، من خلال استبعاد – من الاستراتيجيات المُجازة – الكذب في شأن المحتوى الغذائي عند السؤال عنه (إضافة إلى ذلك، يجب إدراج توجيه هذه التساؤلات ضمن الاستراتيجيات المُجازة أيضًا، ويجب أن يعرف الشخص الذي يتناول الطعام أنه يتمتع بهذا الحق، ويقدر على ممارسته). من خلال هذا المزيج من مواصفات الاستراتيجيا، يمكننا، في ظل الامتثال التام، أن نعكس صيغة الحرية عند مِل التي تستند إلى التفضيل (يجب أن يتمتع المسلمون بالقدرة على تجنب أكل لحم الخنزير، وأن يأكله غير المسلمين إذا كانوا يفضلون ذلك). يمكن أن نحقق ذلك في إطار مقاربة شكل المباراة، لكن تحديد مزيج الاستراتيجيات

---

(70) انظر: Pattanaik, «On Modelling Individual Rights,» and Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights».

(71) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Minimal Liberty,» pp. 139-160.

في حين لا يمثل الاستخدام الشائع لمصطلح «الاختيار» المسألة المركزية هنا، فإنني أعتقد أن نقد باتانايك يبخس قيمة المعاني المختلفة التي يُستخدم فيها المصطلح. كان يمكن أن يكون تذمر هورتينسيو مبرَرًا (في **ترويض النمرة**: *The Taming of the Shrew*, I, i, pp. 74-75) وهو يقول: «يتضاءل الاختيار بين التفاح المتعفن»، لكن المرء قد يجد صعوبة ما في الزعم أن التفاحة التي اختارها، لم تُختر في الواقع، لأنه اتضح على غير المتوقع أنها متعفنة.

المُجازة، كما توضح المناقشة السابقة، ليس مستقلًا بالفعل عن التفضيل. يصعب أيضًا الاقتناع بأن شيئًا شديد التميز يحدث عند إعادة تعريف فكرة مِل عن الحرية بهذه الطريقة المعقدة.

توجد صعوبة أيضًا في مقاربة شكل المباراة، مقارنة بالمقاربة المستندة إلى التفضيل، عند تناول «تثبيط الاختيار»؛ على سبيل المثال، التردد المعروف لمتلقي الرفاه الاجتماعي المحتملين تجاه التماس المساعدة بشكل ظاهر من الدولة (وهي مسألة نوقشت كثيرًا في بريطانيا). ويبدو واضحًا أن صيغة الاختيار الاجتماعي في إطار تفسير رغبة التفضيل ستكون أكثر مباشرة هنا: إذا أخفق شخص يستحق الدعم في الحصول عليه من خلال تثبيط الاختيار، فإن الصيغة المستندة إلى الرغبة ستعلن عن عدم التحقيق هنا. لكن، نظرًا إلى أن الإخفاق يرجع منهجيًا إلى فِعل - في الواقع، عدم فِعل - المُتلقي المحتمل، فإن مقاربة شكل المباراة عليها إدخال كثير من الحيل الإضافية للوصول إلى النقطة نفسها. على سبيل المثال، قد تتناول مقاربة شكل المباراة هذه المشكلة بوضع قيود على استراتيجيات الآخرين للقضاء على تثبيط اختيار المُتلقين المُحتملين. وقد تتسم القيود بالصعوبة نوعًا منها (على سبيل المثال، استبعاد الآخرين من رؤية متلقي الرفاه وهم يتسلمون المساعدة، أو عدم السماح للآخرين بتبني «نظرة سلبية» تجاه من يسعون إلى تلك المساعدة). وتكمن المسألة الأساس في ما إذا كان من المفيد توصيف مشكلة الحقوق في تلك الحالات من خلال أشكال المباراة، بدلًا من توصيفها بشكل مباشر من زاوية حالات المسائل المتحققة. وفي حين يسيطر شكل المباراة على مسألة الحقوق في بعض الحالات، فإنه يخفق في ذلك في حالات أخرى.

قد تتمتع صيغ الاختيار الاجتماعي للحقوق بنطاق واسع، يرجع بالتحديد إلى التباين في تفسير التفضيلات. **أولًا** وقبل كل شيء، يمكن إدراج كل من السيرورات والصيرورات في نطاق التفضيل، وبالتالي في صيغ الاختيار الاجتماعي للحقوق. **ثانيًا**؛ تتيح أيضًا التفسيرات المختلفة للتفضيل بأن تتعامل صيغ الاختيار الاجتماعي للحقوق بارامتريًا (معلَميًا) إما مع الاختيارات أو القدرة الفعلية للحصول على ما قد يريده المرء ضمن نطاقه الشخصي. وتتعلق جوانب مختلفة من اهتمامنا بالحرية، كما رأينا، بهذه السمات المتباينة. **ثالثًا**، إذا تبين أن توصيف شكل اللعبة يكون أكثر ملاءمة في حالات معينة، فلا يزال مفيدًا

إجراء اختيار اجتماعي على المواصفات البديلة لشكل المباراة، لربط الحقوق في نهاية الأمر بدعمها الاجتماعي، بدلًا من أن تكون مُقدرة من الخارج (أو من «الطبيعة»).

تتسم بنية شكل المباراة بنطاق أضيق، بسبب مواصفات الحرية وكونها مقصورة على اختيار الاستراتيجيات فحسب. ويمكن توسيع النطاق بما يغطي اهتمام مِل بالنتائج من خلال العمل بصورة معكوسة - من صيرورات غير مقبولة إلى مركّبات استراتيجية غير مُجازة. وبغض النظر عن مسألة تعقُد الوصول إلى هناك بهذه الطريقة، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء «العواقبي العكسي» يجعل الأمر أبعد ما يكون عن استقلال التفضيل.

8 . ملاحظة ختامية

يرتبط نطاق وامتداد نظرية الاختيار الاجتماعي القائم على التفضيل بإمكان التغير البارامتري (المعلَمي) لتفسير التفضيل. ويستند عدد من الانتقادات لمقاربة الاختيار الاجتماعي إلى عدم الأخذ في الحسبان على نحو ملائم هذه السمة المنهجية، التي تُعد مركزية لهذا التقليد التحليلي للاختصاص (المبحث الثالث). ويُعد تباين التفسير مصدر قوة، لا قيدًا على مقاربة الاختيار الاجتماعي (المبحث الرابع). ولا يوفر هذا الاعتماد على التفضيلات الفردية حاجزًا للتناول الملائم للعدالة المستندة إلى المساواة (المبحث الخامس)، أو إلى الاهتمام بالحقوق والحريات (المبحث السابع).

بيد أن التركيز المفرط على المسائل التحليلية يمكن، في بعض الجوانب، أن يقيد فورية نظرية الاختيار الاجتماعي في تناول المسائل العملية. يتمثل أحد الاختلافات الكبيرة بين مقاربة «نظرية الاختيار الاجتماعي» التي بدأها أرو و«نظرية الاختيار العام» التي طرحها بوكانان، في التركيز التحليلي الضخم للأولى، في مقابل التعميمين الإمبيريقيين اللذين يشكلان نقطة انطلاق للثانية، (1) الأهمية العملية لـ «التبادل» في العلاقات الاجتماعية (ومنها «تجارة الحركات»)، و(2) امتداد فرضية الرجل الاقتصادي (ومنها سلوك السعي الذاتي فرديًا). ونظرًا إلى هذا الاعتماد على افتراضات إمبيريقية بعينها، تُنتقد نظرية

الاختيار العام انتقادًا على أسس إمبيريقية بطريقة لا تُنتقد بها نظرية الاختيار الاجتماعي[72].

لكن عدم القابلية للتأثر بالتنازع الوقائعي تتحقق لنظرية الاختيار الاجتماعي، على حساب الفورية والفائدة. وعند الشروع في الامتدادات في اتجاه الجوهر، على سبيل المثال نحو فهم لتشكيل التفضيل (المبحث السادس)، يجب الأخذ في الحسبان بعض الافتراضات ذات الطابع الإمبيريقي، ما من شأنه أن يتضمن بعض التغيير في المنهج التحليلي الكبير لنظرية الاختيار الاجتماعي كما تطورت. إنها مسألة تحقيق مكاسب من دون فقدان ما أُنجز بالفعل.

(72) تُعد فرضية الرجل الاقتصادي تقييدية بوجه خاص. وفي الواقع، أعرب بوكانان نفسه عن شكوك كبيرة في شأن المقبولية الإمبيريقية لهذه الفرضية، مشيرًا إلى بعض «التوتر» في هذا الشأن. انظر:
James M. Buchanan, *Liberty, Market, and the State: Political Economy in the 1980s* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986), p. 26.

الفصل العاشر

الاختيار الاجتماعي والعدالة[1]

1. مقدمة

لا تحظى غالبًا الأعمال العظيمة بالاهتمام الفوري الذي تستحقه. لقد «سقطت» أطروحة ديفيد هيوم عن الطبيعة البشرية (Treatise of Human Nature)، كما قال، «كوليدٍ ميت في الصحافة»[2]. وتلقت أطروحة جون ستيوارت مِل عن خضوع المرأة (John Stuart Mill's Subjection of Women) استقبالًا باردًا (كان الكتاب الوحيد لمِل الذي خسر بسببه ناشره المال)[3]. وسجل برتراند راسل خيبة أمله بالاستقبال الذي حظي به كتابه **مبادئ الرياضيات** (*Principia Mathematica*)، قائلًا: «عرفت ستة أشخاص فقط قرأوا الأجزاء الأخيرة من الكتاب. كان ثلاثة منهم

---

(1) كُتبت هذه الورقة في الأصل كمقالة في الجزء الأول من **الأوراق الكاملة لكينيث أرو**: Kenneth J. Arrow, *Collected Papers of Kenneth J. Arrow: Volume 1, Social Choice and Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press and Blackwell, 1983).

وأود أن أعرب عن امتناني لإيفا كولورني (Eva Colorni) وبيتر هاموند، لتعليقاتهما المفيدة على النسخة الأولية لهذه الورقة.

من: *Journal of Economic Literature*, vol. 23 (1983).

(2) انظر: Isaiah Berlin, *The Age of Enlightenment* (Oxford: Oxford University Press. 1979), p. 162.

كما أشار برلين، فإن الشهرة التي استعصت على هيوم كفيلسوف، حصل عليها كمؤرخ بعد ذلك بأكثر من عقدين.

(3) انظر: Alan Ryan, *The Philosophy of John Stuart Mill* (London: Routledge, 1974), p. 125.

كانت وجهات نظر مِل في موضوع حق المرأة في الاقتراع تُعتبر، بطبيعة الحال، «من نزواته» – كما أشار في سيرته الذاتية. انظر: John Stuart Mill, *Autobiography* (London: Oxford University Press, 1971), p. 169.

بولنديين، قام هتلر في وقت لاحق (كما أعتقد) بتصفيتهم»[4]. أما القراء الثلاثة الباقون، وكانوا من تكساس، فيبدو أنهم سرعان ما عادوا إلى طرائقهم القديمة الكسولة، ثم أدمجوا بنجاح في وقت لاحق - وهي نتيجة سوء تماثل التصفية، بقدر ما يتعلق الأمر بأثر كتاب **مبادئ الرياضيات** المهجور (على الرغم من أن ذلك ليس شديد السوء، افتراضًا، على أهل تكساس أنفسهم).

ليس في إمكان كينيث أرو أن يعرب عن شكوى مماثلة. فأطروحته لنيل الدكتوراه التي تضم «نظرية الاستحالة»، ذُكرت بداية في مقالة في عام 1950 (الفصل الأول من المجلد الأول من كتاب **الأوراق الكاملة**[5] (*Collected Papers*): كان كلاسيكيًا). كان على اقتصاديي الرفاه، والمُنظرين السياسيين، وفلاسفة الأخلاق... وغيرهم، أن يضعوا في حسبانهم ببساطة ما بدا أنه نتيجة مدمرة وبعيدة الأمد - وهذا صحيح، في الواقع. لقد تغيرت اقتصاديات الرفاه بدرجة كبيرة، واتخذت ردات الأفعال أشكالًا مختلفة، مثل محاولات التفنيد، واقتراح الحلول، وطرح حلول توفيقية، والتنازل الانهزامي، وتأكيدات أن تحليل أرو لا ينطبق على هذه المشكلة أو تلك. أما الكتابات التي لم تهتم بنتائج أرو، فكان عليها الإعلان عن هذه الحقيقة (على سبيل المثال، أشار ليتل في بداية مقدمة الطبعة الثانية لانتقاده أنه لم يُحَط علمًا بكتاب أرو)[6] - تحيةً غير مباشرة لعمل أرو وأهميته.

---

(4) انظر: Bertrand Russell, *My Philosophical Development* (London: Allen and Unwin, 1959), p. 86.
أشار راسل أيضًا إلى خيبة أمل وايتهيد لما لاقاه كتاب **مبادئ الرياضيات** من إهمال، ولا سيما من علماء الرياضيات. قام كورت غودل بتعديلات لاحقة، لكنها ربما لم تكن في أي حال على النحو الذي توقعه وايتهيد وراسل.

(5) انظر: Kenneth J. Arrow, «A Difficulty in the Concept of Social Welfare,» *Journal of Political Economy*, vol. 58, no. 4 (August 1950).

أُنجزت أطروحة الدكتوراه في عام 1951، واستندت إلى دراسة علمية بعنوان **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية** (*Social Choice and Individual Values*)، نُشرت في العام نفسه، انظر: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

نُشر الجزء الأول من **الأوراق الكاملة لكينيث أرو، الاختيار الاجتماعي والعدالة** Arrow, *Collected Papers* في عام 1983 من طريق (Harvard University Press and Blackwell).

(6) انظر: Ian Little, *A Critique of Welfare Economics*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1957), p. v.

راجع ليتل كتاب أرو في فترة مبكرة؛ انظر: Ian Little, «Social Choice and Individual Values,» *Journal of Political Economy*, vol. 60 (October 1952), pp. 422-432. =

رسخ بقوة ذلك الموضوع الجديد، نظرية الاختيار الاجتماعي، في وقت قصير نسبيًا، كاختصاص له آثار فورية وواسعة على الاقتصاد، والفلسفة، والسياسة... وغيرها من العلوم الاجتماعية. وتوسعت، منذ ذلك الحين، الأدبيات المتعلقة بنظرية الاختيار الاجتماعي بمعدلات كثيرًا ما أثارت قلق محرري المجلات[7]، وأصبحت الآن شديدة الضخامة والاتساع[8]. لقد أصبح العمل الكلاسيكي الفوري بمنزلة الرائد الدائم في هذا المجال.

= رد أرو على نقاط ليتل النقدية في الفصلين الثالث والخامس عشر في هذا الكتاب. وأستعرض طبعة ليتل الأولى؛ الفصل الثاني هنا.

(7) منذ أعوام، قام محررو **مجلة الدراسات الاقتصادية** (*Review of Economic Studies*) و**مجلة النظرية الاقتصادية** (*Journal of Economic Theory*) و**الاقتصاد القياسي** (*Econometrica*) بإدخال ملاحظات في مجلاتهم تُثبط العروض في شأن نظرية الاختيار الاجتماعي، نظرًا إلى أنها كانت - على ما يبدو - تضم طوفانًا من الأوراق في هذا المجال. وأنا أتوقع أن الضغط تقلص إلى حد ما بظهور مجلة جديدة متخصصة هي **الاختيار الاجتماعي والرفاه** (*Social Choice and Welfare*)، فضلًا عن تغطية المجلات غير المتخصصة للاختيار الاجتماعي - مثل **مجلة الاقتصاد الرياضي** (*Journal of Mathematical Economics*) و**النظرية والقرار** (*Theory and Decision*) و**العلوم الاجتماعية الرياضية** (*Mathematical Social Science*) وغيرها.

(8) إن عدد الكتب والأوراق المنشورة في مجال نظرية الاختيار الاجتماعي المنهجية تجاوز الآن ألف ورقة، ظهر الجزء الأكبر منها في العقد ونصف العقد الماضي. للاطلاع على تقويم الأدبيات الحديثة، انظر: Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Charles R. Plott, «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation,» *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 511-596; Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Prasanta K. Pattanaik, *Strategy and Group Choice*, With a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978); Jean-Jacques Laffont, ed., *Aggregation and Revelation of Preferences*, Studies in Public Economics; v. 2 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979), pp. 175-197; Hervé Moulin, *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North Holland Pub. Co., 1983); Prasanta K. Pattanaik and Maurice Salles, eds., *Social Choice and Welfare*, Contributions to Economic Analysis; 145 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub Co., 1983); Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984).

هناك تقويم ممتاز معروف لمشكلة العقلانية الجماعية، طرحه: Douglas H. Blair and Robert A. Pollak, «Rational Collective Choice,» *Scientific American*, vol. 249, no. 2 (April 1983), pp. 76-83.

حاولت أن أقدم عرضًا نقديًا للتيارات الرئيسة للأدبيات. انظر: Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), pp. 1073-1181.

يضم المجلد **الأول** من **الأوراق الكاملة** خمس عشرة مقالة، نُشرت بين عامي 1950 و1981، وتتعلق جميعها بنظرية الاختيار الاجتماعي، واقتصاد الرفاه، والفلسفة الأخلاقية. تتعلق ثلاث ورقات منها (الفصول الأول والثالث والرابع) بنظرية الاستحالة مباشرة، حيث تُقدَم بصيغ مختلفة. إن نظرية الاستحالة وإطار الاختيار الاجتماعي، اللذين طورهما أرو في هذا السياق، يؤثران بوضوح في باقي المناقشة أيضًا. يدرس أرو نقديًا النتائج الجديدة، وردات الفعل، والاقتراحات، في المجال العام لنظرية الاختيار الاجتماعي (الفصول السادس، والتاسع، والحادي عشر، والثاني عشر). كما يُقدم أيضًا انتقادات قوية لمساهمات إيان ليتل في اقتصاد الرفاه (الفصل الثاني)، وجون رولز وروبرت نوزيك في الفلسفة الأخلاقية (الفصول الثامن، والعاشر والثالث عشر). يُستخدم منظور النفعية في تحليل الإنفاق العام (الفصل السابع)، ويدافع عنه باعتدال في مواجهة المقاربات الأخلاقية الأخرى (من الفصل الثامن إلى الفصل الثالث عشر). يوجد أيضًا بعض الملاحظات المهمة على موقع الالتزام الأخلاقي في نظم التفضيل (الفصل الخامس)، وعلى المقايضة بين النمو والإنصاف (الفصل الرابع عشر). وينتهي الكتاب بتحليل بارع للتحويلات الطوعية واقتصاديات الرفاه في توزيع الدخل (الفصل الخامس عشر).

الكتاب، في مجمله، مجموعة رائعة من التحليلات الدقيقة والأفكار التحفيزية والحجج القوية، من واحد من أعظم الاقتصاديين. وتختلف نوعية التعليل، من مجرد إعجاب إلى امتياز مذهل. بيد أنه يمكن إبداء ملاحظة هنا أو هناك، وبدلًا من الاستمرار في المديح من دون انقطاع، سأحاول أيضًا تقديم بعض نقاط الاختلاف وعدم الاتفاق التي تتعلق في كثير من الأحيان بالمسائل ذات الاهتمام. وكما يحدث، فإن طبيعة نظرية الاستحالة هي نفسها موضوع يمكن نقاشه، ولن أُحجم عن التساؤل عن تفسير أرو له. إن نشر هذه المجموعة من الأوراق لأرو مناسبة جيدة لمحاولة تقديم عرض عام لنظرية الاستحالة. يهتم المبحث **الثاني** بالمحتوى والسياق وأهمية نظرية أرو. ويتناول المبحث **الثالث** تحليل أرو بعض «مخرجات» صيرورة الاستحالة و«مدخلات» المسائل الفلسفية الأخلاقية، التي

تشمل بوجه خاص مقارنات المنفعة بين الأشخاص[9]. أما المبحث الأخير، فهو مُكرّس لبعض الملاحظات العامة في شأن دوافع أرو وإنجازاته.

2. نظرية الاستحالة: المحتوى والسياق والأهمية

تُعنى نظرية الاستحالة عند أرو (رسميًا، «نظرية الإمكان العام») بدمج مجموعة تفضيلات أفراد مجتمع في التفضيل الاجتماعي الكلي. ويشرح أرو في الفصل الثالث - ورقة نُشرت في الأصل باللغة الفرنسية في عام 1952 - مشكلة الوضوح المميز:

نوضح خصائص معينة، يجب أن تتمتع بها كل دالّة معقولة للاختيار الاجتماعي. ثم نبحث إمكان الوفاء بهذه الشروط. إذا كنا محظوظين، ستوجد بالتحديد دالّة اختيار اجتماعي واحدة تفي بها. أما إذا كنا أقل حظًا، فقد يوجد عدد من الدوال للاختيار الاجتماعي تفي بالشروط أو البديهيات. وأخيرًا، سيكون أقصى سوء حظ إذا لم توجد دالّة تفي بالشروط المرغوب فيها[10].

وتؤكد نظرية الاستحالة «ذروة سوء الحظ».

تأخذنا دالّة الرفاه الاجتماعي من مجموعة تراتبات التفضيل الفردي (ترتيب لكل شخص) لجميع الحالات الاجتماعية إلى تراتب اجتماعي واحد لهذه الحالات. وبالتالي، هو إجمالٌ يحدد ترتيبًا اجتماعيًا (بغرض الاختيار الاجتماعي) على أساس تفضيلات أعضاء المجتمع.

إذًا، ما الأوضاع التي لا تفي بها دالّة الرفاه الاجتماعي؟ في الصيغة الأصلية من النظرية[11]، توجد خمسة متطلبات، لكن هناك صيغة أخرى منقحة لاحقة،

---

(9) تنشأ المسائل المتعلقة بالعدالة في هذا السياق بقوة، كما ينعكس في عنوان هذا الكتاب.

(10) انظر: Arrow, *Collected Papers*, Chap. 3 «The Principle of Rationality in Collective Decisions,» p. 51.

صدر الكتاب في الأصل باللغة الفرنسية لحديث في معهد: François Perroux' Institut des Sciences économiques appliquées في باريس، ونشر: Kenneth J. Arrow, «Le Principe de rationalité dans les décisions collectives,» *Économie appliquée*, vol. 5, no. 4 (Octobre-Décembre 1952), pp. 469-484.

(11) انظر: Kenneth J. Arrow: «A Difficulty in the Concept,» pp. 328-346, and *Collected Papers*, chap. 1.

معروضة في الفصل الرابع[12]، تضم مجموعة من أربعة شروط[13]. وسأتبع هنا هذه الصيغة الأخيرة.

يتطلب «النطاق غير المقيد» (يُشار إليه في ما بعد بالشرط U) أن نطاق دالّة الرفاه الاجتماعي يجب أن يضم صور التفضيل الفردي الممكنة كلها (أي بغض النظر عن تفضيلات أعضاء المجتمع، فإن دالّة الرفاه الاجتماعي يمكن أن تجملها بنجاح في ترتيب للتفضيل الاجتماعي). ويتطلب «مبدأ باريتو» (يُشار إليه في ما بعد بالشرط P) أنه إذا كان كل فرد يفضل x على y، إذًا فإن x مُفضلة اجتماعيًا على y. ويتطلب «استقلال البدائل غير ذات الصلة» (يُشار إليه في ما بعد بالشرط I) أن الترتيب الاجتماعي لأي حالتين x وy يعتمد على الترتيب الفردي فحسب لهاتين الحالتين[14]. وأخيرًا، تحظر «عدم الدكتاتورية» (يشار إليه في ما بعد بالشرط D) وجود دكتاتور (شخص ما عندما يُفضل أي x على أي y، تكون النتيجة أن x مُفضلة اجتماعيًا على y). تنص نظرية الاستحالة عند أرو على أن إذا كان هناك على الأقل ثلاث حالات اجتماعية متباينة، وكانت مجموعة الأفراد محدودة، إذًا لا توجد دالّة رفاه اجتماعي تفي بالشروط U، وP، وI، وD.

---

(12) انظر: Kenneth J. Arrow, «Values and Collective Decision Making,» in: Peter Laslett and W. G. Runciman, eds., *Philosophy, Politics and Society*, 3rd ed. (Oxford: Blackwell, 1967), chap. 4, pp. 215-232.

(13) ظهرت بداية هذه الصيغة ذات البديهيات الأربع في الطبعة الثانية لكتاب Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

كانت البديهيات الخمس، في الصيغة الأصلية، أضعف من البديهيات الأربع في الصيغة المنقحة. وفي الواقع، كانت، إلى حد ما شديدة الضعف. ولم تكن الصيغة الأصلية ملائمة تمامًا لنتيجة الاستحالة، كما أشار جوليان بلاو محقًا في ورقته المعروفة. وبصرف النظر عن إصلاح القصور، قدم بلاو أيضًا معالجة لامعة لسمة «حياد» نتيجة أرو - وهي السمة التي سندرسها هنا في ما بعد في هذا المبحث. انظر: Julian H. Blau, «The Existence of Social Welfare Functions,» *Econometrica*, vol. 25, no. 2 (April 1957), pp. 302-313.

(14) هذه الصيغة لشرط «الاستقلال» ليست الصيغة المُستخدمة في عرض أرو الأصلي؛ إنها أقل تطلبًا قليلًا، مأخوذة بنفسها. لكنها كافية للنتيجة، وأسهل في عرضها وفهمها. انظر: Arrow: «A Difficulty in the Concept,» pp. 328-346, and *Social Choice* (1951).

أسس غراسييلا شيشيلنيسكي حديثًا متغيرًا لنتيجة «الاستحالة» من دون شرط «الاستقلال»، وإنما بمقتضيات أخرى، ولا سيما بعض «الاتصال». انظر: Graciela Chichilnisky, «Social Aggregation Rules and Continuity,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 97, no. 2 (May 1982), pp. 337-352.

انظر أيضًا: Maurice McManus, «Some Properties of Topological Social Choice Functions,» *Review of Economic Studies*, vol. 49, no. 3 (July 1982), pp. 447-460.

كان الدافع وراء تتبع دالّة الرفاه الاجتماعي مطروحًا في تحليل أبرام بيرغسون الكلاسيكي للحاجة إلى ترتيب اجتماعي للأحكام المنهجية للرفاه الاجتماعي[15]، وأيضًا من خلال دراسة صامويلسون للمشكلة[16]. وفي عام 1948، تساءل أولاف هيلمر (Olaf Helmer) - عالم المنطق في مؤسسة البحوث والتطوير (راند) (RAND)، عن شرعية تطبيق نظرية المباراة على العلاقات الدولية (كان «اللاعبون» بلدانًا، لا أفرادًا)، ووجه سؤالًا إلى أرو الشاب، طالب الدكتوراه: «بأي معنى يمكن القول إن للجماعات دوال منفعة؟ ورد أرو (بفخر علمي مناسب، كما أفترض) أن «علماء الاقتصاد فكروا في هذا السؤال، وكان الرد هو فكرة أبرام بيرغسون حول دالّة الرفاه الاجتماعي» (ص 3). وعندما استقر أرو على كتابة عرض توضيحي لهيلمر، سرعان ما اقتنع بعدم وجود أي وسيلة مُرضية لإجمال مجموعة من الترتيبات في ترتيب واحد. وظهرت نظرية الاستحالة، والنتائج ذات الصلة وبراهينها، في «ثلاثة أسابيع تقريبًا». وغيّر أرو موضوع أطروحة الدكتوراه لتعكس النتيجة الجديدة، وأرسل عرضًا موجزًا بها (الفصل الأول من كتابه **الأوراق الكاملة**) إلى **مجلة الاقتصاد السياسي**، بناء على طلب محررها.

يُنظر عادة إلى نتيجة الاستحالة عند أرو بوصفها تعميمًا لمفارقة التصويت القديمة. يشجع أرو نفسه هذه الرؤية، ويحفز على عرض نتيجته في الاستحالة بالإشارة إلى مفارقة التصويت (الفصل الأول، ص 5؛ الفصل الثالث، ص 53؛ الفصل الرابع، ص 72). الشخص 1 يُفضل x على y وy على z؛ والشخص 2 يُفضل y على z وz على x؛ والشخص 3 يُفضل z على x وx على y. والنتيجة هي أنه في تصويت الأغلبية، x تهزم y، وy تهزم z، وz تهزم x. وهذا توضيح يبعث على اقتناع كافٍ بالتأكيد أن تصويت الأغلبية قد لا يسفر عن ترتيب متسق، وأنه قد لا يوجد على الإطلاق فائز بالأغلبية. كما ما من شك أن مفارقة التصويت هذه كان لها دور في جعل أرو يفكر بالطريقة التي فكّر فيها. وعند وصف رده على طلب أولاف هيلمر بإرسال مذكرة حول دالّة الرفاه الاجتماعي، يشير أرو إلى أنه

---

(15) Abram Bergson, «A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 52, no. 1 (February 1938), pp. 310-334.

(16) Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947).

«عرف بالفعل أن تصويت الأغلبية، وهي طريقة معقولة لإجمال التفضيلات، لم يكن مُرضيًا؛ وطرح قليل من التجريب أنه لا توجد طريقة أخرى يمكن أن تنجح، من زاوية تحديد ترتيب» (ص 3-4).

في الواقع، ليس من غير الطبيعي التماس تصويت الأغلبية لتسوية الخلافات السياسية في أي بلد، في سياق العلاقات الدولية، التي كانت الإطار المرجعي لسؤال هيلمر الموجه إلى أرو. لكن، هل يعقل البحث عن قواعد من هذا النوع للإجمال في اقتصاد الرفاه؟ وهل يمكن القول، بشكل عام، إن أسلوب الأغلبية يُعد بحق «طريقة معقولة لإجمال التفضيلات؟». يبدو أن أرو يؤكد هذا الاعتقاد بقوة، ويقول في موضع آخر، «في سياق جماعي، يوفر التصويت أكثر الطرائق بداهة التي يمكن بوساطتها إجمال التفضيلات الفردية في الاختيار الاجتماعي» (الفصل التاسع، ص 125)، ويقول كذلك «تصويت الأغلبية يُعد عندئذ آلية للاختيار الاجتماعي تبعث على الرضا، عند وجود بديلين»، لكنها «ليست متعدية بالضرورة» (الفصل الثاني عشر، ص 168-169). لكن، هل يُعد إخفاق التعدي أخطر مشكلة بالفعل في تصويت الأغلبية في سياق الرفاه الاقتصادي؟

يصعب الاعتقاد أن هذه قد تكون هي الحال. فحتى تحليل أرو نفسه في سياق مختلف، يجعل من الصعب قبول حكم الأغلبية لقرارات الرفاه الاقتصادي. عند مناقشة مشكلة وجود «عدد من الأفراد مع تفضيلات أنانية تمامًا، يستخدمون أسلوب قرار الأغلبية لتقسيم إجمالي ثابت من سلعة واحدة»، يطرح أرو الملاحظة التالية (في مجرى توضيحه أنه لن يوجد فائز بالأغلبية): «لأي تخصيص يعطي أحد الأفراد كمية إيجابية، وليكن الفرد 1، هناك تخصيص آخر لا يعطي الفرد 1 أي شيء، ويقسم نصيبه في التخصيص الأول بين جميع الآخرين؛ وبالتالي، التخصيص الثاني هو المفضل على الأول من الجميع ما عدا فردًا واحدًا» (الفصل السادس، ص 87). لنفترض الآن أننا نسينا مشكلة التعدي وغياب فائز بالأغلبية، وندع مجموعة الخيارات الممكنة تتكون بالتحديد من البديلين المشار إليهما في الجملة المقتبسة من أرو، المحددة بصورة أكثر اكتمالًا على النحو التالي: x عند اقتسام الكعكة بالتساوي بين الأشخاص 1 و2 و3، وy عندما لا يحصل 1 على أي شيء وتُقسم الكعكة بالكامل بين 2 و3. لا توجد مشكلة عدم تعدي هنا (لأن هناك حالتين متباينتين فقط)، ولا يوجد غياب للفائز بالأغلبية (y تفوز على x بأغلبية اثنين

إلى واحد). لكن، بأي معنى تكون y نتيجة «مُرضية» في ما يتعلق بالرفاه الاقتصادي في مشكلة الاختيار هذه؟ لقد دُفع الشخص 1 «نحو الجدار» تمامًا (ظُلم)، ونال الشخصان 2 و3 ميزة إضافية. من الصعوبة الشديدة الحفاظ على أن يكون حكم الأغلبية «وسيلة معقولة لإجمال التفضيلات» لأحكام الرفاه الاقتصادي هذه. توجد المشكلة في ظل توفر بديلين فقط، قبل أن يبرز حتى سؤال التعدي.

يتمتع أسلوب الأغلبية بقدر كبير من المعقولية بالنسبة إلى أنواع من المشكلات، لكن ممارسة توزيع الدخل ليست واحدة منها(17). وقد طرح أرّو أنه «ربما أعمق دافع لدراسة نظرية الاختيار الاجتماعي، على الأقل للاقتصاديين، هو الأمل في قول شيء مفيد في شأن تقويم سيرورات توزيع الدخل» (الفصل السادس، ص 87). وإذا كان الأمر كذلك بالفعل، إذًا يُعد الوعد بحكم الأغلبية كإجراء للاختيار الاجتماعي محدودًا للغاية، حتى إن لم تنشأ على الإطلاق مشكلات عدم التعدي.

ردًا على هذه الحجة، يمكن القول إن مشكلات توزيع الدخل لا يمكن التصدي لها بشكل صحيح من دون إجراء مقارنات للمنفعة بين الأشخاص. ونظرًا إلى استبعاد الاستخدام المباشر لمثل هذه المقارنات، من خلال شكل الاختيار الاجتماعي الذي اهتم به أرو، وكما أوضح (الفصل الأول، ص 5 - 6 و23 - 24)، فلم يكن ليوجد، في هذه الرؤية، أي وسيلة للتعامل مع مشكلات توزيع الدخل. وبالتالي، يمكن النظر إلى الصعوبة التي تواجه أسلوب الأغلبية في التعامل مع هذه المشكلة باعتبارها إحراجًا مشتركًا يجب أن تتقاسمه قواعد الإجمال المُجازة كلها، ما إن تُستبعد المقارنات بين الأشخاص. ومن ثم، ربما كان أرو، في هذه الرؤية، سخيًا بإفراط في اعتقاده أن معالجة مشكلات توزيع الدخل يمكن أن تمثل دافعًا فاعلًا لنظرية الاختيار الاجتماعي (فضلًا عن أنه «أعمق دوافعه»)، لكن رؤيته كانت

(17) في مثال تقسيم الكعكة قسمين، x وy، الذي نوقش أعلاه، فإن حكم الأغلبية يُعد بوضوح مناهضًا للمساواة. ويكمن أحد أسباب عدم أخذ حالة من هذا النوع في الاعتبار عمومًا عند تقويم حكم الأغلبية، في أن الفقراء أكثر عددًا بكثير من الأغنياء في أغلب المجتمعات، وتحسين أحوال الفقراء على حساب الأغنياء ستفضله الأغلبية عادة، إذا صوتت الأغلبية وفقًا للمكاسب الشخصية. لكن، حتى في مثل هذا المجتمع، قد يكون من الممكن اختيار الشخص الأكثر فقرًا، وتمرير جزء مما يملكه للآخرين، وتأمين أغلبية لهذا التغيير في زيادة عدم المساواة. إن طبيعة البدائل المأخوذة في الحسبان تعتبر أمرًا حاسمًا.

صحيحة في عدم وجود شيء إشكالي يتعلق بإجراءات التصويت كآليات للاختيار الاجتماعي (ماعدا، بالطبع، عدم التعدي). فأوجه القصور «عامة»، تتقاسمها القواعد كلها التي لا تستخدم المقارنات بين الأشخاص.

لا أعتقد أن الحجة السابقة التي تقدم دفاعًا متحفظًا عن إجراءات التصويت لأحكام الرفاه الاقتصادي، يمكن أن تكون صحيحة. إن إجراء مقارنات للمنفعة بين الأشخاص هو أحد سبل تقويم عدم المساواة - طريقة استخدمتها النفعية على نطاق واسع، لكن هناك مقاربات أبسط لعدم المساواة، على سبيل المثال مقارنة الدخل أو الثروة، ذلك أن عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء ليس في الأساس مسألة منفعة، أو من يشعر بماذا، لكنها مسألة من يملك ماذا. لا يوجد أي سبب بدهي لماذا يجب أن يسفر الامتناع عن إجراء مقارنات المنفعة بين الأشخاص عن تأثير يتمثل في استحالة أخذ عدم المساواة الاقتصادية في الحسبان في أحكام الرفاه الاجتماعي[18]. إذا أخفق حكم الأغلبية في التنبه لعدم المساواة، فهذا إخفاق أصيل يمكن تجنبه. ومن الواضح أنه يمكن تجنب هذا الإخفاق في مقاربة الاختيار الاجتماعي التي تُعنى حقًا بـ «قول شيء مفيد في شأن تقويم سيرورات توزيع الدخل».

ما يستبعد، في هذه الصيغة، إمكان التعامل بمعقولية مع الأحكام المتعلقة بتوزيع الدخل (على سبيل المثال، في فضاء الدخول) ليس في الأساس تجنب المقارنات بين الأشخاص في مجال المنفعة، لكن نتيجة الحياد التي يحصل عليها أرو بالتأسيس على نظريته في الاستحالة، حيث يتطلب الحياد، في صيغته القوية، أننا إذا وضعنا a محل x وb محل y، في أزواج تضم x أو y، في ترتيب تفضيل كل شخص، يجب أن نفعل الشيء نفسه في الترتيب الاجتماعي أيضًا[19]. وتتطلب

(18) حاولت المجادلة في كتابات أخرى أن الفضاء الذي يمكن تقويم عدم المساواة على أساسه بأفضل طريقة، ليس المنافع ولا الدخول ولا ملكية السلع، وإنما فاعليات الأشخاص وقدراتهم. انظر: Amartya K. Sen: *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982); *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), and «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

(19) يمكن إعادة ترتيب الأزواج التي لا تضم x ولا y بحرية، بما يجعل تراتب كل تفضيل فردي ترتيبًا. هذه صيغة قوية للحياد، تضم سمة من سمات الاستقلال. انظر: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970), =

خاصية الحياد في الأساس عدم اعتماد الاختيار الاجتماعي على خصائص الحالات على هذا النحو، لكنها تعتمد على التفضيلات الفردية للحالات فحسب. إذا كانت التفضيلات الفردية على (x, y) في إحدى الحالات تتطابق والتفضيلات الفردية على (a, b) في حالة أخرى، إذًا يضع الاختيار الاجتماعي في الحالة الأخيرة a وb على التوالي، حيث ظهرت x وy في الحالة الأولى. يجب ألا يتأثر الاختيار الاجتماعي بطبيعة x وy وa وb على التوالي، إنما بالتفضيلات الفردية عليها فحسب.

في المثال الذي تناولناه سابقًا (حيث إن x = التقسيم المتساوي للكعكة، وy = لا شيء للشخص 1 والباقي يتقاسمه 2 و3)، يمكننا تحديد بديلين آخرين: a = لا شيء للشخصين 2 و3 وكل شيء للشخص 1، و b = التقسيم المتساوي، الشيء نفسه في الواقع مثل x. عن افتراض أرو في شأن «التفضيلات الأنانية تمامًا» (ص 87)، فإن كل شخص يُفضل x على y يُفضل a على b (يشير ذلك إلى الشخص 1)، وكل شخص يفضل y على x يُفضل b على a (وهذا يشير إلى الشخصين 2 و3). وبالتالي، سيتطلب الحياد أن تكون x مُفضلة اجتماعيًا على y إذا كانت a مُفضلة اجتماعيًا على b فحسب. وهكذا، اجتماعيًا، فإننا إما نفضل a على b (أي نُفضل عدم إعطاء أي شيء للشخصين 2 و3 في التقسيم المتساوي)، أو نُفضل y على x (أي نُفضل عدم إعطاء أي شيء للشخص 1 في التقسيم المتساوي). أو يجب أن نعتبر هذه التقسيمات - المتساوية وغير المتساوية على الإطلاق - كلها جيدة بقدر الأخرى تمامًا من وجهة النظر الاجتماعية. وما أن نحصل على الحياد في هذه الصيغة، فلا توجد حينئذٍ أي فرصة حقيقية لإصدار أحكام تتعلق بتوزيع الدخل بطريقة تتصل باقتصاد الرفاه.

تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن أرو لم يفترض أي صيغة للحياد،

= أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

الصيغة الأضعف يُعرفها أرو كالتالي: «ندع T(x) تكون تناظرًا واحد لواحد لمجموعة البدائل إلى نفسها، بما يحفظ الترتيبات الفردية كلها. ولندع البيئة S تتحول إلى البيئة S´ من خلال التناظر T. إذًا يتحول الاختيار الاجتماعي S، C(S)، بوساطة T إلى الاختيار الاجتماعي، C(S´)، من البيئة S'». انظر: Arrow, *Social Choice* (1963), p. 101.

بل أثبتها[20]؛ إذ لا تتطلب أي من البديهيات الحياد، لكن تتطلب صيغة للحياد يمكن اشتقاقها من اقتران البديهيات (U، وP، وI، على وجه الدقة). ويتوصل أرو إلى ذلك، وهو يعمل على إثبات نظرية الاستحالة. يتمتع حكم الأغلبية، بالطبع، بخاصية الحياد هذه، لكن أرو لم يقتضِ لأن تكون إجراءات الاختيار الاجتماعي محايدة بالمثل[21]. أما الاعتقاد أن أرَو افترض الحياد بالفعل، إنما تسفّه نظرية الاستحالة. ولهذا السبب بالتحديد، فإن مؤشرات مفارقة التصويت، مع استخدام حكم الأغلبية، تُعتبر أيضًا تضليلية تمامًا. فبمجرد تأسيس الحياد، ولا يمكننا أخذ طبيعة البدائل في الحسبان (بل التفضيلات الفردية عليها فحسب)، فإن الحصول على نتيجة الاستحالة يُعد خطوة بسيطة نسبيًا. فالكثير من الجهد المبذول لإثبات نظرية الاستحالة يمضي نحو إثبات صيغة للحياد تقوم على أساس بديهيات أخرى. ويصبح للتماثل مع مفارقة التصويت صلة، عند بذل الكثير من العمل الشاق فحسب، ونقترب حينئذٍ من نتيجة الاستحالة.

من منظور اقتصاد الرفاه، بمجرد تأسيس نتيجة الحياد في إطار أرو (إضافةً إلى تجنب مقارنات المنفعة بين الأشخاص)، لن يُترك بالفعل أي إجراء للاختيار الاجتماعي لافتًا. ومن زاوية المثال المطروح سابقًا، علينا إما (أ) أن نعتبر تقسيمات الكعكة كلها جيدة على قدم المساواة، أو (ب) أن نرفض التقسيم المتساوي للكعكة لمصلحة عدم إعطاء الشخص 1 أي شيء، أو (ج) أن نرفض التقسيم المتساوي لمصلحة عدم إعطاء الشخصين 2 و3 أي شيء. وبمعرفة ذلك،

---

(20) في الواقع، أسس أرو نوعًا معينًا من الحياد، فالمجموعة «الحاسمة» على زوج تكون «حاسمة» على الأزواج كلها. وثبتت نتيجة أقوى: المجموعة الحاسمة بطريقة ضعيفة على زوج، تكون حاسمة بطريقة قوية على الأزواج كلها. انظر أيضًا: Sen, *Collective Choice*; Ashok S. Guha, «Neutrality, Monotonicity, and the Right of Veto,» *Econometrica*, vol. 40, no. 5 (September 1972), pp. 821-826; Julian H. Blau, «Neutrality, Monotonicity, and the Right of Veto: A Comment,» *Econometrica*, vol. 44, no. 3 (May 1976), p. 603, and Claude D'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209.

(21) يجعل مصطلح الحياد الخاصية تبدو أكثر جاذبية بكثير مما هي عليه. كما أن تفسير أرو للمصطلح أنه يعني أن «إجراءات الاختيار الاجتماعي يجب ألا تضم تحيزًا ضمنيًا نحو بديل أو آخر»، كان شديد الرقة أيضًا. فالحياد يستبعد أي استخدام مباشر لمعلومات عدم المنفعة في شأن حالات الأمور، وهذه خسارة كبيرة في كثير من المشكلات، ومنها الحكم على توزيع الدخل. انظر: Arrow, *Social Choice* (1951), p. 167.

وإذا كان هناك الآن إجراء اختيار اجتماعي لم تشمله نتيجة الاستحالة، فلن يكون مدعاة لابتهاج كبير لاقتصاد الرفاه. وكما هي الحال، فإنه يتضح عدم وجود إجراء اختيار اجتماعي يمكن أن يفي بشروط أرو كلها.

لا تكون نتيجة الحياد مربكة، بطبيعة الحال، لأنواع من المشكلات. فعند تناول الانتخابات والتصويت (على سبيل المثال، في المشكلة الأصلية عند بوردا في شأن البت في كيفية الانتخاب إلى الأكاديمية الفرنسية للعلوم)[22]، قد يكون من الطبيعي والسليم لهذا الإجراء عدم أخذ طبيعة البدائل في الحسبان (أي للمرشحين لعضوية الأكاديمية في حالة بوردا) غير كيفية تقويم الناخبين لهم. لكن عند تناول مشكلات توزيع الدخل، فإن مسائل المساواة وعدم المساواة تجعل لطبيعة البدائل صلة مباشرة. فربما تكون التفضيلات الفردية متماثلة تمامًا عند الانتقال من x إلى y (أي حرمان الشخص 1 من نصيبه، والبدء بالتقسيم المتساوي) كما هي الحال عند الانتقال a من إلى b (أي إعطاء كل شخص من الشخصين المُعدمين 2 و3 ثلث المجموع، لنصل في النهاية إلى تقسيم متساوٍ). لكن المشكلات تختلف برمتها في تحليل الرفاه الاقتصادي، على الرغم من تطابقها في فضاء التفضيلات الفردية[23].

على الرغم من أنني اختلفت هنا مع بعض ملاحظات أرو التفسيرية والتحفيزية، فإن الأثر الصافي لمثل هذا النمط من التساؤل يهدف، بطبيعة الحال، إلى إبراز امتداد نتيجة أرو وأصالتها على نحو أكثر وضوحًا. علينا أن نرفض النظر

---

(22) J. C. Borda, «Mémoire sur les Élections au Scrutin,» dans: *Mémoires de l'Académie royale des sciences* (Paris: L'Imprimerie royale, 1781),

الترجمة الإنكليزية: Alfred de Grazia, «Mathematical Derivation of an Election System,» *Isis: A Journal of the History of Science Society*, vol. 44, nos. 1-2 (June 1953), p. 44.

(23) يجب تمييز هذا التحليل للأهمية المتباينة لنظرية أرو في اقتصاد الرفاه وللإجراءات السياسية، عن مزاعم صامويلسون المعروفة، من زاوية أن نتيجة أرو لا صلة لها باقتصاد الرفاه، إنما بـ «الرياضيات السياسية». لهذه مسألة أهمية كبرى وأساسية لاقتصاد الرفاه أن بنية بديهية أرو التي تتمتع بكثير من المعقولية، تنتج بالفعل استحالة غير مشكوك فيها. وما نجادل حوله هنا، هو أن الخسارة لن تقل كثيرًا إذا لم تُثبت نتيجة الاستحالة، لكن ذلك صحيح بالنسبة إلى نتيجة «النظرية المساعدة» «عند أرو في شأن الحياد. ما يعنينا هنا، هو تحليل مكونات نتائج أرو وأهميتها، وكذا دراسة ملاءمة المؤشرات لمفارقة التصويت. انظر:
Paul Samuelson, «Foreword,» in: Jan de V. Graaff, *Theoretical Welfare Economics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1967), p. vii.

إلى «مشكلة أرو» باعتبارها مجرد تعميم لمفارقة التصويت. فهي أكثر من ذلك بكثير. لا يوجد في الشروط U وI وP ما هو مأخوذ على نحو فردي، بحيث يطرح أن الآثار الكارثية للحياد على وشك أن تتبدى[24]. على أنها تظهر بالفعل. وبمجرد أن تظهر، فإن باقي إثبات الاستحالة، حيث الرجوع إلى مفارقة التصويت يرتبط بصلة بالفعل، يتتابع بدقة كافية.

تتمتع نتيجة الاستحالة عند أرو بامتداد هائل، يغطي أنواعًا مختلفة تمامًا من المشكلات. وتعتمد أهمية نظرية أرو (والنتائج الأخرى) على طبيعة المشكلة في قيد النظر. تبرز «ذروة سوء الحظ» في مراحل مختلفة من التحليل في المشكلات المختلفة. على سبيل المثال، بينما نقع عند تحليل الرفاه الاقتصادي - كما نوقش أعلاه - في مشكلة كبرى بالفعل بمجرد ظهور الحياد، فإن المعركة عند تحليل الأساليب الانتخابية وإجراءات التصويت تكون، في تلك المرحلة، بعيدة عن الخسارة؛ فهناك تأتي الأزمة بالفعل مع الخطوة الأخيرة لإثبات الاستحالة. الأخبار سيئة للجميع، لكنها ليست الأخبار السيئة نفسها لكل شخص.

3 . المداخل والمخارج

ضم أرو عرضه لنتيجة الاستحالة إلى مقترحات لمعالجة ممكنة. فاحتمال أن يكون أرو[25] قد ناقش معظمها في عرضه الأصلي هو «تقييد للمجال»، ذلك أن استبعاد تصنيفات تراتبية معينة من التفضيلات الفردية سيجعل باقي متطلبات أرو

---

(24) الآثار المترتبة على نتيجة الحياد هي، بطبيعة الحال، أقل إرباكًا بكثير إذا أُقرت مقارنات المنفعة بين الأشخاص، على خلاف ما ورد في الإطار الأصلي عند أرو. لكن حتى في ذلك الإطار الأغنى معلوماتيًا، في ظل مقارنات المنفعة بين الأشخاص، يكون للحياد أثر استبعاد عدد من الإمكانات المثيرة للاهتمام، على سبيل المثال، مبدأ العدالة عند رولز (مُعرّفًا من حيث «أولوية الحرية»، ومن حيث الكفاءة والإنصاف في فضاء «السلع الأولية»). انظر: John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

حتى في المقارنات بين الأشخاص، تُقيد مجموعة الإجراءات المُجازة بشكل ضيق إلى حد ما، على سبيل المثال: النفعية، «الماكسيمين» أو «اللكسينين» القائمة على النفعية. انظر: D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209, and Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356.

انظر أيضًا المبحث الثالث أدناه.

(25) Arrow, *Social Choice* (1951).

ممكنة التحقق. لقد أثبت أرو أن التفضيلات أحادية الذروة تجعل ترتيب الأغلبية متسقًا، ما يسمح ببناء دالّة الرفاه الاجتماعي على هذا الأساس إذا كانت التفضيلات أحادية الذروة[26] (الفصل الأول، ص 3). وتوصل إلى هذه النتيجة مبكرًا، قبل توصله إلى نتيجة الاستحالة نفسها. وعرف لاحقًا أن لدونكان بلاك تحليلًا مماثلًا للتفضيلات أحادية الذروة في التصويت بالأغلبية[27]. ونظرًا إلى الاضطراب الذي يبدو أن أسئلة «الأولوية» سببته في الاقتصاد، فمن اللافت أن نشير إلى أن طالب الدكتوراه الشاب في جامعة كولومبيا، عند تقديم تقريره عن النتيجة، منح الشرف كله لبلاك، متناولًا الشرط باعتباره «فرضية بلاك»[28]. لكن في واقع الأمر، كانت فرضية أرو هي الأخرى أول تعبير دقيق للشرط، وأول إثبات سليم لنتيجة الإمكان الإيجابي.

منذ ذلك الحين، استكشف عدد من مُنظري الاختيار الاجتماعي هذا الدرب للهروب بدراسات واسعة النطاق، وناقش أرو في مقالتين بعض المقترحات الأخيرة (الفصلان السادس والتاسع). ففي الفصل السادس، يدرس أرو نوعًا لافتًا من قيود النطاق التي طرحها تولوك[29] ويوسّعه. ويبدو أن أرو استمر في

---

(26) تكون التفضيلات الفردية أحادية الذروة إذا كانت الحالات الاجتماعية البديلة مرتبة في خط مستقيم، حيث تنخفض قوة التفضيلات الفردية من اليسار إلى اليمين، أو ترتفع من اليسار إلى اليمين، أو ترتفع إلى ذروة، ثم تنخفض. في الواقع، يمكن أن يكون الشرط أقل تشددًا بقليل، ويطبق على كل ثلاثي بشكل منفصل. والشرط يوازي اتفاقًا إجماعيًا أنه في أي ثلاثي (x, y, z)، تكون إحدى الحالات (ولتكن x) «ليست الأسوأ». ويمكن توسيع الشرط إلى اتفاق إجماعي على حالة تكون «ليست الأفضل»، أو اتفاق إجماعي أن هناك حالة «ليست متوسطة». ويُطلق على هذا الشرط الأكثر عمومية «تفضيلات مقيدة القيمة».

انظر: Sen, *Collective Choice*.

للاطلاع على قيود ضرورية وكافية للنطاق، على التوالي لقرارات الأغلبية المتعدية ولاختيار الأغلبية المتسق، انظر: Ken-ichi Inada: «The Simple Majority Decision Rule,» *Econometrica*, vol. 37, no. 3 (July 1969), pp. 490-506, and Amartya K. Sen and Prasanta K. Pattanaik, «Necessary and Sufficient Conditions for Rational Choice under Majority Decision,» *Journal of Economic Theory*, vol. 1, no. 2 (August 1969), pp. 178-202.

(27) Duncan Black, «On the Rationale of Group Decision-making,» *Journal of Political Economy*, vol. 56, no. 1 (February 1948), chap. 1, p. 3.

(28) Arrow, *Social Choice* (1951), pp. 75-80.

(29) Gordon Tullock, *Toward a Mathematics of Politics* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1969).

يمكن الاطلاع على تعميم لهذه المقاربة، في: Jean-Michel Grandmont, «Intermediate Preferences and the Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 46, no. 2 (March 1978), pp. 317-330.

رؤية قيود النطاق كمخرج مهم لمشكلة الاستحالة، ويشير إلى أنه «إذا كان ترتيب التفضيلات الفردية مقيدًا بمجموعة تنطبق عليها شروط بلاك، وسِن، أو تولوك، فعندئذ يفي التصويت بالأغلبية وعدد من الأساليب الأخرى بالشروط [كلها]» (الفصل التاسع، ص 131).

مع ذلك، للأسباب التي ناقشتها في المبحث السابق، يمكن القول إن درب الهروب هذا ليس لافتًا حقًا لاقتصاد الرفاه، مهما تكن أهميته في النظرية السياسية. وإذا كان التحليل المقدم أعلاه صحيحًا، فإن عدم التعدي ليس هو المشكلة الرئيسة عند استخدام أسلوب الأغلبية (وغيرها من إجراءات التصويت) لإصدار الأحكام أو القرارات في شأن اقتصاد الرفاه[30]. وتبرز مسألة أهمية المتغير، تبعًا لطبيعة مشكلة الاختيار الاجتماعي، مجددًا. ففهم شروط النطاق لاتساق حكم الأغلبية، وتلك المتعلقة بإجراءات التصويت الأخرى، يمثل بالتأكيد أهمية في ذاته، لكن صلة ذلك باقتصاد الرفاه غير واضحة.

تناولت الأدبيات الحديثة لنظرية الاختيار الاجتماعي، على نطاق واسع، عددًا من «المخارج» الممكنة الأخرى لنتيجة الاستحالة عند أرو. ويُعلق أرو على بعضها في مقالاته اللاحقة، على سبيل المثال، مُسقطًا متطلب ثنائية الاختيار الاجتماعي (الفصل الثاني عشر، ص 170-171).

يتمثل مسار الهروب الذي يحصل على أكبر نصيب من اهتمام أرو بالمقالات اللاحقة في إمكان استخدام مقارنات المنفعة بين الأشخاص. يمثل هذا الامتداد أهمية واضحة، لا في تجنب نتيجة الاستحالة نفسها فحسب، بل أيضًا في جعل تحليل الرفاه الاقتصادي متلائمًا مع الفلسفة الأخلاقية، مثل استخدام مقاربة النفعية التي يتعاطف معها أرو بوضوح تعاطفًا كبيرًا. يُعد إدخال المقارنات بين الأشخاص أكثر من «مخرج» للاستحالة؛ كما أنه أيضًا «مدخل»، يربط نظرية الاختيار الاجتماعي المعيارية بالتقاليد الأخلاقية التي تعود إلى فترة طويلة ماضية وحصلت على قدر كبير من الاهتمام النقدي في المناقشات الفلسفية الأخيرة.

---

(30) أرجحية قيود النطاق هذه، التي تصح أيضًا للتفضيلات «الاقتصادية» المُعرفة في فضاءات السلع الأساسية، ربما تكون منخفضة إلى حد ما. انظر: Gerald H. Kramer, «On a Class of Equilibrium Conditions for Majority Rule,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 285-297.

في العرض الأصلي لنظرية الاستحالة، أشار أرو بالفعل إلى الدور المهم لاستبعاد مقارنات المنفعة بين الأشخاص. وتنص إحدى صيغ نظرية الاستحالة المُقدمة في مقالته في عام 1950 على أن: «إذا استبعدنا إمكان مقارنات المنفعة بين الأشخاص، فإن الأساليب الوحيدة للانتقال من الميولات الفردية إلى التفضيلات الاجتماعية التي ستكون مُرضية ومُعرّفة لمجال واسع من مجموعات الترتيب الفردي، هي إما مفروضة أو دكتاتورية» (الفصل الأول، ص 24). بيد أنه كان شديد الاقتناع عندئذ بـ «صعوبات المقارنة بين الأشخاص» حيث يرى قدرًا كبيرًا من الأمل في تدارك نتيجة الاستحالة من خلال تلك الوسائل.

يشير أرو إلى أن ما جذبه هو «مقارنة ترتيبية للمقارنات بين الأشخاص» قدمها جون هيكس (John Hicks) في محاضرة في جامعة كولومبيا («ربما في خريف عام 1946»): «كان A مُعرفًا أنه 'أفضل حالًا' من B إذا فضّل A حزمته من السلع الأساسية على حزمة B، وفضّل B أيضًا حزمة A على حزمته» (الفصل الأول، ص 2). أشار هيكس إلى أن علاقة «أفضل حالًا» قد تكون غير كاملة. أما أرو، فخطا «خطوة أبعد، وأشار إلى أن العلاقة ليست بالضرورة متعدية» (ص 3).

في الواقع، توجد مشكلات أخرى عند تناول هذه «المقاربة الترتيبية للمقارنات بين الأشخاص» كوسيلة لمقارنات المنفعة بين الأشخاص. هناك ما لا تفعله هذه المقاربة، وهو مقارنة منافع أشخاص مختلفين؛ فهي تقارن منافع الشخص نفسه في حالتين مختلفتين فقط. ولا يقتضي ضمنًا تطابق ترتيب الأشخاص المختلفين في الممارسة الأخيرة أي شيء من الممارسة السابقة. لننظر، على سبيل المثال، الترتيب التالي لمنافع الأشخاص المختلفين في حالات مختلفة، مع $U_i(x_j)$ ترمز إلى منفعة الشخص i مع الحزمة التي يتمتع بها بالفعل الشخص j: $U_B(x_A) > U_B(x_B) > U_A(x_A) > U_A(x_B)$. كل من A وB يُفضل حزمة A على حزمة B، حيث إنه وفقًا للمعيار المقترح، فإن A «أفضل حالًا» من B. لكن B، بطبيعة الحال، يتمتع بمنفعة أكبر بالفعل من A، لأن $U_B(x_B) > U_A(x_A)$.

إذا كان يجب استخدام المقارنات بين الأشخاص، إذًا كان يجب إجراؤها. ولا يمكن إنجاز هذا العمل بإجراء نوع آخر من المقارنة. لقد شهدت سبعينيات القرن العشرين إحياء كبيرًا للقيام بالمقارنات بين الأشخاص واستخدامها، وتحقيقًا لهذا

الغرض جرى تكييف منهج أرو الأصلي للاختيار الاجتماعي على النحو الملائم، حيث ساهم في هذا الإحياء من خلال بعض الملاحظات في الطبعة الثانية من الكتاب[31]، بعد ورقة مهمة من باتريك سابس[32]. يتناول أرو، في الفصل الحادي عشر، بعض أحدث النتائج، ولا سيما نتائج بيتر هاموند[33]، وستيفن ستراسنيك[34] (Steven Strasnick)، وكلود داسبريمون (Claude d'Aspremont) ولويس غيفرس[35] (Louis Gevers)؛ كما يدرس أيضًا بعض المسائل المنهجية العامة[36].

يتناول بعض النتائج التي قدمها أرو الاشتقاق البديهي من الماكسيمين المعجمي «لكسيمين»، كمعيار للرفاه الاجتماعي (أي الحكم على الرفاه الاجتماعي لحالة من خلال رفاه الفرد الأسوأ حالًا؛ وإذا ارتبطت حالتان في هذا الشأن، يكون الحكم من خلال رفاه ثانٍ أسوأ حالًا؛ وهلم جرّا). ويماثل هذا، من حيث الصيغة، بالتحديد مبدأ الاختلاف عند جون رولز[37]، لكن المقارنات كلها تتعلق بالمنافع لا بحزم السلع الأولية، كما في نظام رولز. وأشار أرو إلى هذا التعارض اللافت:

العمل الذي أتحدث عنه هنا، له علاقة ساخرة بمبدأ الاختلاف عند رولز. في

---

(31) Arrow, *Social Choice* (1963), pp. 114-115.

(32) Patrick Suppes, «Two Formal Models for Moral Principles» (Technical Report no. 15, Applied Mathematics and Statistics Laboratory, Stanford University, 1957).

(33) Peter J. Hammond, «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle,» *Econometrica*, vol. 44, no. 4 (July 1976), pp. 793-804.

(34) Steven Strasnick, «Social Choice and the Derivation of Rawls's Difference Principle,» *Journal of Philosophy*, vol. 73, no. 4 (February 1976), pp. 85-99.

(35) D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209.

(36) للاطلاع على ورقتين حديثتين حول المشكلات المنهجية للمقارنات الشخصية، انظر: Donald Davidson, «Judging Interpersonal Interests,» pp. 195-211, Allan F. Gibbard, «Interpersonal Comparisons: Preference, Good, and the Intrinsic Reward of a Life,» pp. 165-193, in: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986).

انظر أيضًا: John C. Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 63, no. 3 (August 1955); Serge-Christophe Kolm, «The Optimal Production of Social Justice,» in: J. Margolis and H. Guitton, eds., *Public Economics* (New York: Macmillan, 1969), pp. 145-200, and Sen, *Collective Choice*.

(37) Rawls, *A Theory*.

ظل بعض الفرضيات الإبيستمولوجية عن المنافع الفردية، تقود مقاربة الاختيار الاجتماعي إلى مبدأ الاختلاف عند رولز - لكن من حيث المنافع، لا السلع الأولية [الفصل الحادي عشر، ص 149].

يثير هذا التعارض اهتمامًا كبيرًا لنظرية العدالة، ومن المهم دراسة مدى ضرورة أن تتسم «مقاربة الاختيار الاجتماعي» بهذا الميل نحو تفضيل حساب تفاضل وتكامل يستند إلى المنفعة على آخر تُستخدم فيه سمات عدم المنفعة (في حالة رولز، مؤشرات السلع الأولية) للحكم على ميزة شخص تجاه الآخرين.

ربما يبدو أن هذا التعارض هو حقًا نتيجة واضحة تمامًا لتعريف أرو لـ «الرفاه الاجتماعي أو دالّة البنية»: «دالة تناظر U في ترتيبات X» (ص 150). ونظرًا إلى أن U هي مجموعة دوال المنفعة ذات القيمة الحقيقية، مُعرفة في حاصل الضرب الديكارتي لـ X، مجموعة الحالات، وN، مجموعة الأفراد، حينئذٍ تبدو كما لو أن الترتيب الاجتماعي R من الحالات مطلوب أن يكون دالّة لقيم المنفعة الخاصة بها فحسب، وبالتالي، ربما لم تُسنح الفرصة لرولز والسلع الأولية حتى قبل بدء وضع البديهيات. إذا كان الأمر كذلك، فهناك القليل الذي يمكن تعلمه من التعارض. لكن الصورة أكثر تعقيدًا، لسببين متباينين.

أولًا، يُعد القضاء على أهمية معلومات عدم المنفعة في ما يتعلق بالحالات بمنزلة نتيجة «حياد»، ليست جزءًا على الإطلاق من تعريف أرو لدالة البنية(38). وكما في حالة دالّة الرفاه الاجتماعي تمامًا، التي نوقشت في المبحث الثاني، يجب أن تُشتق نتيجة الحياد من بديهيات أخرى (ولم تصبح للإشارة إلى «مفارقة التصويت» صلة إلا بعد ذلك الاشتقاق)؛ وبالمثل، تُعد نتيجة الحياد هنا مُشتقة لا مُفترضة (وتسقط السلع الأولية خارج الصورة، جنبًا إلى جنب مع غيرها من سمات عدم المنفعة، بعد ذلك الاشتقاق فحسب). وفي الواقع، إن R = F(u) هو علاقة داليّة، حيث ينظر إلى الترتيب الاجتماعي R هنا كدالة لمجمل دالّة المنفعة u المُعرفة في أزواج الحالات والأفراد كلها. كانت تُسمى

(38) Kenneth J. Arrow, «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225.

علاقة الرفاه الاجتماعي الدالية[39]، وسأستخدم ذلك المصطلح هنا (وأميزه عن دالّة رفاه اجتماعي، مُعرفة في عدد n من ترتيب التفضيل الاجتماعي للحالات). تخبرنا F(u) أننا إذا حصلنا على الدالّة بمجملها (مُعرفة في حاصل الضرب الديكارتي لـ X وN)، يمكننا معرفة الترتيب الاجتماعي R، لكن ذلك لا يلغي إمكان إشارة جدية وحاسمة لسمات عدم المنفعة للحالات المعنية، ومنها من عنده من السلع الأولية. ولإيقاف تعداد سمات عدم المنفعة، فإننا بحاجة إلى نتيجة حياد (كما في دوال الرفاه الاجتماعي التي ناقشناها سابقًا)، الأمر الذي نحصل عليه هنا لدوال الرفاه الاجتماعي الوظيفية من خلال الكثير من مركّب البديهيات نفسها كما في الحالة السابقة، النطاق غير المُقيد، والاستقلال، ومبدأ باريتو[40].

تستبعد نتيجة الحياد استخدام معلومات عدم المنفعة. وتمثّل تأثير ذلك، بالنسبة إلى دوال الرفاه الاجتماعي، في قصر الإجراءات المُجازة أساسًا في قواعد التصويت (المبحث الثاني). وبالنسبة إلى دوال الرفاه الاجتماعي الوظيفية، في ظل إمكان استخدام مقارنات المنفعة بين الأشخاص، تبقى أساليب أخرى مثل النفعية،

(39) حجة دالة الرفاه الاجتماعي الوظيفية كانت هناك بوصفها عدد n من دوال المنفعة الفردية $\{U_i\}$، لكن ذلك يضم بالتحديد المعلومات نفسها مثل u عند أرو المُعرفة على فضاء الأزواج (x, i). عن نقطة ثانوية تتعلق بالمصطلحات، فإن ما يسميه أرو «تغير الاختلاف الكاردينالي» لا يضم قابلية الاختلاف للمقارنة فحسب، وإنما أيضًا تلك المتعلقة باختلافات الاختلافات، واختلافات اختلافات الاختلافات ...إلخ. وقد أطلق سِن على ذلك «وحدة المقارنة الكاردينالية»، ويمكن اعتبارها حد تسلسل قابلية المقارنة للاختلافات من ترتيب أعلى. انظر: Sen, *Collective Choice*, p. 106.

انظر أيضًا: Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980).

(40) إن استخدام هذه الخصائص ليس شفافًا في هذه الحالة، نظرًا إلى استدعائها بصورة غير مباشرة فحسب. وتنطوي «الصلة الثنائية» عند أرو (ص 152) على خاصية «استقلال»؛ وينطوي «القضاء على الأفراد غير المبالين» (ص 154) على مبدأ باريتو؛ وينطوي توصيف «دالة التكوين» (ص 153) على نطاق غير مقيد. لاحظ أن أرو يستخدم مصطلح الحياد (ص 155) لأضعف شكل للشرط (بدلًا من الصيغة الأكثر تطلبًا المُستخدمة هنا، والتي تفي بها النفعية، الماكسيمين، اللكسينين ...إلخ). انظر أيضًا: Hammond, pp. 793-804; D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209; Eric S. Maskin, «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96; Kevin W. S. Roberts, «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 421-439, and Blackorby, Donaldson and Weymark, pp. 325-356.

أو الماكسيمين المرتكز على المنفعة، أو الليكسيمين. لكن مبادئ رولز للعدالة هي خارج الموضوع بالتأكيد، وما عاد للسلع الأولية قيمة إلا من خلال المنافع. وهكذا، فإن «العلاقة المستغربة بمبدأ الاختلاف عند رولز»، التي أشار إليها أرو، تنشأ من خاصية حياد إطار دالّة الرفاه الاجتماعي الوظيفية التي استخدمها أرو، وبالتحديد من المركّب الذي يضم النطاق غير المُقيد، والاستقلال، وباريتو. وكي تؤثر السلع الأولية، وكي يكون لـ «مبدأ الاختلاف عند رولز» صلة، فإن واحدًا على الأقل من هذه الشروط يجب رفضه. وثمرة «مقاربة الاختيار الاجتماعي» بالنسبة إلى هذه المسألة ليست إلى حد كبير نفيًا للنزعة الرولزية، أو تأكيدًا لتفوق المنفعة، إنما توضيحٌ للتحدي الذي على رولز التصدي له. ونظرًا إلى أن النطاق غير المقيد، والاستقلال، وباريتو، تتسم كلها بجاذبية كبيرة جدًا، فإن التحدي يصبح لافتًا ودقيقًا، وتصبح مساهمة مقاربة الاختيار الاجتماعي لهذه المسألة أبعد ما يكون عن التفاهة.

أما الجانب **الثاني** لـ «العلاقة المستغربة» هذه، وأود التعليق عليه، فيتعلق بتفسير المقارنات بين الأشخاص. ففي حين يتعلق التحليل الرسمي الذي قدمه أرو(41) بالمنفعة على وجه التحديد، فإن هذا التفسير ليس إلزاميًا للنتائج. لنفترض أن u(x, i) لم ترمز لمنفعة الشخص i في الحالة x، لكنها عكست رفاه الشخص i أو ميزته في الحالة x عند النظر إليها من منظور آخر (غير رفاهوي)(42). ويظل تحليل أرو ساريًا. والنتائج المختلفة المستمدة على التوالي من مجموع الـ u – قيم، وتعظيم أصغر u – قيم، وهلم جرّا، ستظل صحيحة بالطريقة نفسها بالتحديد. لا يعتمد أي شيء في التحليل على تفسير الـ u – قيم كمنافع (في أي من المعاني المقبولة للمنفعة، وبالتحديد، السعادة، والرضا، وتلبية الرغبة، والعلاقة الثنائية

---

(41) Arrow, «Extended Sympathy,» chap. 11.

(42) تناولت الأدبيات الحديثة أفكار اللانفعية للرفاه والميزة، على سبيل المثال: Thomas M. Scanlon, «Preference and Urgency,» *Journal of Philosophy*, vol. 72, no. 19 (November 1975), pp. 655-669; John Rawls, «Kantian Constructivism in Moral Theory: The Dewey Lectures 1980,» *Journal of Philosophy*, vol. 77, no. 9 (September 1980), pp. 512-572; Ronald Dworkin, «What Is Equality? Part 2: Equality of Resources,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 4 (Fall 1981), pp. 283-345; John Roemer, *A General Theory of Exploitation and Class* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982); Sen: *Commodities*, and «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221, and Bernard Williams, *Ethics and the Limits of Philosophy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985).

للاختيار، وهلم جرّا). لا يستخدم التحليل المقدم أيًا من هذه الخصائص. والنظريات التي طرحها أرو، على وشك الحصول على قيم عددية للـ u – متجه (في ظل الحياد، أي تجاهل سمات عدم – u)، وتخبرنا البديهية متى يجب أن نقوم بالجمع، ومتى يجب أن ننظر إلى القيمة الدنيا ...إلخ. فهي لا تتعلق بمتجهات المنفعة على الإطلاق.

يمكن التساؤل، في هذا السياق، عما إذا كانت مؤشرات رولز للسلع الأولية غير قابلة للاستخدام بالطريقة نفسها بالتحديد كمنافع في صيغة u – قيم في التحليل الذي قدمه أرو. لكن تنشأ مشكلة واحدة من حقيقة أن صحة السلع الأولية، عند التفسير بصرامة، ليست سمة من سمات حالة وجود شخص ما، لكنها سمة لأساليب إنجازه لحالة أو غيرها. إن التعارض بين المقارنات داخل الأشخاص وبين الأشخاص، التي نوقشت أعلاه في هذا المبحث (في سياق اقتراح هيكس)، لا يمكن أن ينشأ، توخيًا للدقة، في ظل مؤشر السلع الأولية. إذا كانت حزمة السلع الأولية عند A تتمتع بقيمة أعلى من تلك الموجودة عند B، فنحن نعلم أن A في هذا المجال أكثر ميزة ببساطة من B. أما الحالة العكسية، التي يمكن أن تنشأ بسهولة من خلال تفسير الميزة كمنفعة، للبساطة: $U_B(x_A) > U_B(x_B) > U_A(x_A) > U_A(x_B)$ ، فلا يمكن ببساطة أن تنشأ في ظل امتلاك السلع الأولية. إذا كانت x_A تتميز بمؤشر قيمة أعلى من x_B، فستكون القيمة I لميزة الشخص، مع تفسيرها من زاوية امتلاك سلع أولية، مستقلة تمامًا عن كل شيء على خلاف الحزمة التي يملكها الشخص، أي: $I_A(x_A) = I_B(x_A) > I_A(x_B) = I_B(x_B)$. إن للمنفعة بُعدًا «شخصيًا» لا يوجد عند مؤشرات السلع الأولية؛ وهذه الأخيرة يجب أن تكون «غير شخصية» بهذا المعنى.

إن هذا الافتقار إلى البُعد الشخصي من جانب السلع الأولية يجعل التعليل المستند إلى ذلك أقل تنوعًا بكثير، وبوجه خاص يجعل استحضار القوة الكاملة للمجال غير المُقيد صعبًا. كما يقترح أن السلع الأولية قد تكون طرائق جامدة وغير معقولة لرؤية الرفاه أو الميزة. إذا كان في إمكان الشخص A تحقيق قدر أقل بكثير من B في ظل حزمة السلع الأولية نفسها (مثلًا، بسبب ارتفاع معدل الأيض، يحتاج A إلى مزيد من الغذاء وبالتالي مزيد من الدخل حتى يتمكن من التغذية

جيدًا)، فإن هذا الضرر عند A يتطلب الاعتراف بالتعليل الأخلاقي، التي لن يقدر مؤشر السلع الأولية المحض على توفيرها[43].

وهكذا، فإن التعارض الحقيقي، تمشيًا مع تحليل أرو، لا يقع كثيرًا بين السلع الأساسية وبالتحديد المنافع، إنما بين السلع الأساسية والمؤشرات الأخرى التي يمكن أن تستوعب التغير الشخصي في تحويل السلع إلى إنجازات شخصية. ومن المطروح للجدال، أن المنفعة هي أحد هذه المؤشرات (تحت كل من تفسيراتها كالسعادة، والاختيار، وإشباع الرغبة ...إلخ). وعلى هذا النحو، قد تكون الفجوة التي يشير إليها أرو أقل بالتحديد من تلك المعينة (المنفعة في مقابل السلع الأولية) التي يقترحها، لكنها لا تقل أهمية لذلك السبب.

4. الدافع والإنجاز

يشير أرو في مقدمته (ص vii) إلى تأثر عمله، لا باهتمامه الشخصي بالرياضيات والإحصاء الرياضي والمنطق فحسب، إنما بالكساد العظيم («الذي وصلتُ إلى مرحلة النضج في أثنائه»). وانصب تركيز أرو التحفيزي على مشكلات اجتماعية شديدة العمق والتعقيد. وهو أمر تجدر الإشارة إليه، لأن نظرية الاستحالة تتسم بقيمة الترفيه أيضًا، وتُعتبر غالبًا دعابة ذهنية. ولا يمكن بالتأكيد إنكار الجمال المنطقي وروعة النتائج، لكن ما يجعل نظرية الاختيار الاجتماعي، في نهاية الأمر، موضوعًا يتسم بالأهمية هو اتساع نطاق صلتها بالمشكلات العملية والجدية[44].

تتلاءم نظرية الاستحالة عند أرو بقوة في برنامج لجعل تحليل الإجمال الاجتماعي أكثر منهجية. ويمكن رؤية ذلك بسهولة في سياق الفكر السياسي الذي تُستخدم فيه مفاهيم الإجمال، مثل «الإرادة العامة» أو «الصالح العام»، أو «الضرورة الاجتماعية». ويبدو واضحًا بما يكفي أن هذه الأفكار السياسية تتطلب إعادة النظر في ضوء نتائج أرو. لكن دلالة هذه النتائج للرفاه الاقتصادي تواجه الرفض غالبًا، حيث ثمة جدال أن السياسات الاقتصادية للحكومات نادرًا ما تُبرر

---

(43) انظر: Sen: *Commodities*, and «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

(44) كانت الخلافات التفسيرية مع أرو، المطروحة في المبحثين الثاني والثالث، تستهدف إلى حد كبير أيضًا توضيح مدى أهمية تحليل أرو وامتداده.

من زاوية إجمال التفضيلات الفردية. لكن هذه حجة خادعة جدًا. تبرز أفكار «الرفاه الاجتماعي» ضمنًا في كثير من مناقشات السياسة الاقتصادية. وعلى الرغم، مثلًا، من أن مقدار عجز الميزانية لا يمكن تحديده مباشرة بالرجوع إلى فكرة للرفاه الاجتماعي مُعرفة صراحة، إنما بما يتلاءم والأوضاع الطارئة للسياسة البراغماتية، فإن المطالبة بتبرير أعمق من هذه السياسات البراغماتية يجب أن يقابلها شيء أكثر من إشارات إلى الميزة الحكومية، غير المرتبطة بمكاسب وخسائر أفراد المجتمع. ولا مفر من مقتضى تحليل السياسة، حتى إن لم يُذكر صراحة في كل مناسبة. لقد ارتكزت دومًا الفائدة العملية في اقتصاد الرفاه على دوره في وضع نقاشات السياسة الاقتصادية على أساس أعمق. ويجعل صوغ أرو المشكلة هذا الأساس الأعمق صريحًا، كما تتسم مقاربته بأهمية مركزية لصُنع السياسات الاقتصادية(45).

كان تقليد اقتصاد الرفاه، الذي ساد عندما بدأ أرو عمله، معاديًا لاستخدام المقارنات بين الأشخاص، وفضّل نمطيًا - ضمنيًا عادة - الشروط التي صاغها أرو للحصول على نتيجته في الاستحالة. وفتح توضيح الاستحالة الباب أمام دراسات عن الحدود المختلفة التي تقيد شكل اقتصاد الرفاه التقليدي (مثل تجنب مقارنات الرفاه بين الأشخاص).

تمثلت إحدى نتائج ذلك في جذب اقتصاد الرفاه أكثر إلى الفلسفة الأخلاقية، حيث قدم أرو في مقالاته الأخيرة، الواردة في هذا الكتاب، مساهمات أصيلة ومهمة لهذه المشكلات الأوسع نطاقًا. وربما يصعب تصديق أن اقتصاد الرفاه يمكن أن يزدهر من دون الخوض في هذه الاختصاصات المجاورة أيضًا، وجعل تحليل أرو هذا الترابط أكثر وضوحًا.

نمت نظرية الاختيار الاجتماعي المنهجية، كموضوع، بمعدلات مذهلة منذ أن بدأها أرو من نحو خمسة وثلاثين عامًا. وفي حين يشير أرو، في سياق مختلف (عند مناقشة إهمال بعض أفكار العصور الوسطى مثل «السعر العادل»)، أن «الطلاب اليوم، لم يسمعوا حتى... أي مفهوم اقتصادي يزيد عمره على ثلاثين عامًا» (ص vii)، ولا يوجد كثير من طلبة الاقتصاد ممن لم يسمعوا عن نظرية

---

(45) نوقشت هذه المسألة في: Sen, *Collective Choice*; Pattanaik and Salles, eds., *Social Choice*, and Suzumura, *Rational Choice*.

الاستحالة. ويكمن السؤال المهم في ما يسمعونه عنها، وما يفهمون أنه الدافع لنظرية الاختيار الاجتماعي. إذا نظروا إلى نظرية الاستحالة باعتبارها نتيجة رياضية «بارعة المهارة»، لا أكثر، فإن المكاسب الكبيرة من أعمال أرو ستتعرض، إلى ذلك الحد، للضياع. إن هذه المجموعة من مقالات أرو - التي تعرض دوافعه، وأهدافه، وتساؤلاته، وإجاباته، وشكوكه في هذا المجال من عمله - يمكن أن تمضي مسافة طويلة لتحفيز آخرين وتوجيههم.

هذا، بالطبع، ليس سوى المجلد الأول من مقالات أرو المجموعة، حيث قدم مساهمات أساسية أيضًا في عدد من مجالات الاقتصاد الأخرى. وتضم المجلدات اللاحقة مقالاته في بعض هذه المجالات، مثل نظرية التوازن العام (المجلد الثاني)، والاختيار واللايقين (المجلد الثالث)، واقتصاديات المعلومات (المجلد الرابع). ويصعب العثور على قياس ملائم لعظمة أرو كخبير اقتصادي. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن أرو، في إهدائه هذه المقالات إلى هارولد هوتيلينغ (Harold Hotelling)، يشير إلى أن «ثقته المحدودة في نفسه» كان قد «عززها» هوتيلينغ. وكما زعم آدم سميث: «النجاح الكبير في العالم، والسلطة الكبيرة على مشاعر البشرية وآرائها، نادرًا ما أمكن اكتسابها من دون درجة معينة من... الإفراط في الإعجاب بالنفس»[46]. ويقدم أرو الدليل هنا على عدم وجود استحالة، في أي حال.

---

(46) Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, 6th rev. ed. (London: T. Cadell, 1790), VI.iii. 28, p. 250.

أعيد نشره في: Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments*, Edited by D. D. Raphael and A. L. Macfie (Oxford, Eng.: Clarendon Press, 1976).

الفصل الحادي عشر

المعلومات والثبات في الاختيار المعياري[1]

1 . مقدمة

يستخدم أي مبدأ للاختيار أنواعًا معينة من المعلومات، ويتجاهل معلومات أخرى. ويمكن فهم أي مبدأ وتقويمه من حيث المعلومات التي يريدها والمعلومات التي «يستبعدها» (أي يمتنع عن استخدامها المباشر)[2]. يمكن تفسير المبادئ المُستخدمة في نظرية الاختيار الاجتماعي، والفلسفة الأخلاقية، والاختيار العقلاني في ظل اليقين واللايقين، ودراسات السلوك الفعلي، وتحليلها كلها من حيث القيود المعلوماتية التي تنطوي عليها - ضمنًا عادة[3].

---

(1) أود أن أُعرب عن امتناني الشديد لمارك جونسون وبيتر هاموند، لتعليقاتهما المفيدة على الصيغة الأولى للمقالة.

من: Walter P. Heller, Ross M. Starr and David A. Starrett, eds., *Social Choice and Public Decision Making*, Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986).

(2) لاحظ، مع ذلك، أنه لا يمكن تقديم أي وصف كامل من خلال المتطلبات والاستبعادات المعلوماتية. هناك أيضًا مسألة اتجاه التأثير، الذي سيعتمد على صيغة شرط ما من «الرتابة». ويمكن رؤية ذلك بسهولة من خلال عكس اتجاه التأثير (مثلًا إحلال قاعدة تقليص مجموع النفعية محل القاعدة النفعية للاختيار - وتتسم القاعدة الأولى بالتحديد بالقاعدة المعلوماتية نفسها التي يتسم بها مبدأ النفعية). على أن الاتجاه غالبًا ما يتسم بوضوح كافٍ لا يجعله مسألة نزاع خطر بمجرد قبول القاعدة المعلوماتية.

(3) Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970); «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability,» *Econometrica*, vol. 38, no. 3 (May 1970), pp. 393-409; «Interpersonal Comparison and Partial Comparability: A Correction,» *Econometrica*, vol. 40, no. 5 (September 1972), and «Informational Analysis of Moral Principles,» in: R. Harrison, ed., *Rational Action* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979).

ترجع الأسس الفلسفية للتحليل المعلوماتي إلى كانط على الأقل(4)، ومناقشته في الحاجة إلى إضفاء طابع عالمي على الضرورات القاطعة. وتُعد الحاجة إلى إصدار أحكام مشابهة في أوضاع مشابهة متطلبًا مستخدمًا في صيغ مختلفة عدة، ويتوقف نطاق هذا المتطلب ومداه على طريقة تفسير «تشابه» الأوضاع والطريقة المطلوب بها «تشابه» الأحكام. لكن «لدغة» هذه المتطلبات لإضفاء الطابع الشمولي تكمن في القيد الذي يستبعد عدم إدراج التمييز المستند إلى المعلومات في مفهوم تشابه الظروف ذات الصلة.

تُستخدم القيود المعلوماتية ضمنيًا في العادة. لكن على الرغم من أنه المفيد غالبًا تحليل مبادئ الاختيار وتقويمها من حيث القيود المعلوماتية التي تنطوي عليها، فإن هذه القيود تكون عادة ضمنية وغير مذكورة صراحة في صيغة هذه المبادئ. هناك مثال لافت عن هذه القيود المعلوماتية، مذكور صراحة في شرط «استقلال البدائل غير ذات الصلة» الذي طرحه أرو(5)، والذي يستبعد أي استخدام مباشر للمعلومات المتعلقة بموضع البدائل «غير ذات الصلة» (في التفضيلات الفردية) عند القيام باختيار اجتماعي في شأن مجموعة ما من البدائل «ذات الصلة»(6). وتُستخدم القيود المعلوماتية، في كثير من الأحيان، من دون ذكرها بالطريقة المنهجية التي لا لبس فيها والتي ذكر فيها أرو شرطه لـ «الاستقلال».

---

(4) Immanuel Kant, *Critique of Practical Reason*, (New York: Bobbs-Merrill, 1788), الترجمة الإنجليزية: T. K. Abbott, *Kant's Critique of Practical Reason*, 6th ed. (London: Longmans, 1909).

(5) Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

(6) يمكن الاطلاع على الصيغ الكثيرة المختلفة لشرط الاستقلال في، من بين كتابات أخرى: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963); Julian H. Blau, «Arrow's Theorem with Weak Independence,» *Econometrica*, vol. 38, no. 158 (1971); Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Bengt Hansson, «The Independence Condition in the Theory of Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 4, no. 1 (September 1973), pp. 25-49; Paramesh Ray, «Independence of Irrelevant Alternatives,» *Econometrica*, vol. 41, no. 5 (September 1973), pp. 987-991; Charles R. Plott, «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation,» *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 511-596; Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Prasanta K. Pattanaik, *Strategy and Group Choice*, With a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978), and Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

لكن هناك حالة جيدة للبحث عن صيغ صريحة لجعل محتويات المبادئ محل الدراسة أكثر شفافية وبالتالي أيسر تقويمًا.

يكمن الهدف من هذا الفصل في تحليل إجراءات استخدام القيود المعلوماتية في صيغة شروط ثابتة (المبحث الثاني)، فضلًا عن استخدام هذه المقاربة للتعليق على عدد قليل من المسائل الصعبة في نظرية الاختيار المعيارية التي تتناول نظرية الاختيار الاجتماعي (المبحثان الثالث والرابع)، وسلوك الاختيار العقلاني (المبحث الخامس)، والفلسفة الأخلاقية (المبحث السادس).

2. القيود المعلوماتية والثبات

يتمثل الشكل الأساسي للقيد المعلوماتي في متطلب الثبات: إذا كان الشيئان x وy ينتميان إلى مجموعة تساوي المعلومات نفسها θ (أي إذا كانا متماثلين من حيث المعلومات ذات الصلة)، فيجب التعامل معهما بالطريقة نفسها (x J y) عند ممارسة الاختيار أو الحكم.

متطلب الثبات: لكل x، y:

$$x, y \in \theta \Rightarrow x\, J\, y \qquad :(1)$$

ذُكر متطلب الثبات في «سياق» خاص، يتضمن توصيف أشياء (أي من x وy ...إلخ)، ومواصفات محتوى المعاملة بنفس الطريقة (J). ومع معرفة السياق، فإن متطلب الثبات يقسم مجموعة الأشياء مجموعة من مجموعات تساوي المعلومات، في ظل التفسير القائل إنه إذا كان الشيئان x وy ينتميان إلى مجموعة تساوي المعلومات نفسها θ، إذًا فإنهما، تحقيقًا للغرض محل البحث، يُعاملان باعتبارهما الشيء نفسه.

للتوضيح بمثال؛ نأخذ نوعين مختلفين من متطلبات الثبات: (1) قاعدة باريتو لعدم المبالاة (P^0) عند الاختيار بين الحالات الاجتماعية، و(2) شرط أرو لاستقلال البدائل غير ذات الصلة.

بأخذ قاعدة باريتو لعدم المبالاة أولًا، في هذا السياق، فإن «الأشياء» x وy ...، تمثل الحالات الاجتماعية، وترمز x J y إلى فكرة كونها «غير مبالية» بين

x وy في الاختيار الاجتماعي. يتمثل أحد تفسيرات هذا الأخير في الحكم على x وy أنهما جيدان بالتساوي، وأن الاختيار الاجتماعي يستند إلى الأمثَلة وفقًا لعلاقة كونهما جيدين على الأقل. لكن ذلك يتطلب صيغة «الاختيار الثنائي» الذي قد يكون تقييديًا إلى حد ما في سياقات أكثر عمومية (على الرغم من عدم التشكك على نحو غير ملائم هنا)، وقد يكون من الأفضل تحديد x J y من زاوية دالّة اختيار أكثر مباشرة. في هذه الصيغة، يمكن اعتبار أن x J y ترمز إلى العلاقة التي سماها أرو وهورفيتش «كونها متكافئة على النحو الأمثل»[7]، أي في أي مجموعة تحتوي على كل من x وy، فإنه إما يجري اختيار كليهما أو عدم اختيارهما، لكن ليس مجرد اختيار أحدهما دون الآخر. لتكن $x\hat{P}_c y$ ترمز إلى أن x هي تفضيل مستبان على y بالمعنى الذي طرحه أرو[8]، أي توجد مجموعة S تُختار منها x ولا تُختار y، على الرغم من أن y تنتمي إلى S. يُرمز للنفي بالرمز ~. ويُرمز لمتجه المنفعة للمنافع الفردية في الحالة z بالرمز U(z).

تعاريف. التكافؤ الأمثل:

$$x \, J \, y \Leftrightarrow [\sim (x \, \hat{P}_c \, y) \text{ and} \sim (y \, \hat{P}_c \, x)] \qquad :(2)$$

ثبات باريتو لكل من x وy:

$$U(x) = U(y) \Rightarrow x \, J \, y \qquad :(3)$$

---

(7) يُعرف أرو وهورفيتش علاقة كونها «متكافئة على النحو الأمثل»، في ما يتعلق بمجموعة معينة من البدائل. انظر: Kenneth J. Arrow and Leo Hurwicz, «An Optimality Criterion for Decision-making under Ignorance,» in: Kenneth J. Arrow and Leo Hurwicz, eds., *Studies in Resource Allocation Processes* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977), p. 464.

التعريف المُستخدم هنا هو امتداد طبيعي لهذا التوصيف المُطبق على جميع المجموعات التي تضم كلًا من x وy.

(8) ليس الشيء نفسه كتفضيل مستبان بالمعنى الذي طرحه صامويلسون، وربما هو الأكثر استخدامًا في الأدبيات. انظر: Paul A. Samuelson, «A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February 1938), pp. 61-71.

عن التباين، انظر: Kenneth J. Arrow, «Rational Choice Functions and Orderings,» *Economica* (New Series), vol. 26, no. 102 (May 1959), pp. 121-127, and Amartya K. Sen: «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971).

انظر أيضًا: Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237, and Suzumura, *Rational Choice*.

حيث J هي علاقة التكافؤ الأمثل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة لتعريف ثبات باريتو تختلف عن (بطريقة مهمة أكثر تطلبًا من) اعتبار x J y تأكيدًا لاختيار كل من x وy في الاختيار من الزوج {x, y} بالتحديد. يُعد هذا المتطلب بعينه أحد الآثار المترتبة على المتطلب الذي يفرضه ثبات باريتو على النحو المُعرّف هنا، إذا كان نطاق دالّة الاختيار يتضمن الزوج {x, y}، حيث يجب اختيار واحد من هذا الزوج.

كمثال توضيحي ثانٍ، نأخذ صيغة أرو الأصلية لاستقلال البدائل غير ذات الصلة. في هذه الحالة، يرمز الشيئان x وy على الترتيب إلى اثنين من عدد n من ترتيبات التفضيلات الفردية $\{R_i\}$، و$\{R_i^*\}$. يُنظر إلى الاثنين باعتبارهما ينتميان إلى مجموعة واحدة تساوي المعلومات في سياق الاختيار من مجموعة فرعية معينة S إذا كان، وفقط إذا كان، ترتيب كل حالة فردية من الحالات في S هو نفسه في الحالتين. يُرمز إلى التقييد R_i على المجموعة الفرعية S بالرمز $R_i|^S$، ويُبين تماشي ترتيبَي التفضيل R_i وR_i^* على المجموعة الفرعية S كالتالي: $R_i|^S = R_i^*|^S$. في هذا السياق، فإن تفسير x J y هو أن الاختيار نفسه يتم من مجموعة فرعية ما S لتفضيل عدد n من x وy على الترتيب. يُرمز لمجموعة الاختيار S لأي n من التفضيلات الفردية z بالرمز C(S, z).

التعاريف. تكافؤ مجموعة الاختيار على S:

$$x\ J\ y \Leftrightarrow C(S, x) = C(S, y) \qquad :(4)$$

شرط أرو للاستقلال لكل $x = \{R_i\}$ و $y = \{R_i^*\}$:

$$(\forall i: R_i|^S = R_i^*|^S) \Rightarrow x\ J\ y \qquad :(5)$$

حيث J هي علاقة تكافؤ المجموعة الفرعية على S.

3. عن نظرية الاستحالة عند أرو

إن نظرية الإمكان العام عند أرو التي قدمت رؤية متبصرة في مسائل الاختيار الاجتماعي على مدى عقود كثيرة، تستخدم نظام بديهيات تجمع بين القيود

المعلوماتية وأنواع أخرى من المتطلبات[9]. وكما ناقشنا في المبحث السابق، يُعد استقلال البدائل غير ذات الصلة (I) في الأساس عقبة معلوماتية. إن مبدأ باريتو الضعيف (P)، الذي يتطلب أن التفضيلات الفردية الإجماعية الصارمة على زوج يجب أن تنعكس في تفضيل اجتماعي صارم[10] على ذلك الزوج (وهو شرط يجب عدم الخلط بينه وبين قاعدة عدم المبالاة عند باريتو P^0)، ينطوي على سمة «اتجاهي» أيضًا (كلما زاد كان ذلك أفضل).

يُعد المجال غير المقيد (U)، جزئيًا أيضًا، عقبة معلوماتية تقصر الانتباه على صور التفضيل فحسب. لندع السيناريو الاجتماعي z هو مجموعة الأشياء كلها التي يمكن أن يتوقف عليها الترتيب الاجتماعي للمجموعة X من الحالات الاجتماعية: $R = R(z)$[11]. يستلزم الشرط U أن اثنين من السيناريوات الاجتماعية x وy (بغض النظر عن مدى ثراء توصيفهما) يجب أن يسفرا بالتحديد عن الترتيب الاجتماعي R نفسه، إذا أدمجا، ضمن جملة أمور أخرى، الـ n من ترتيبات التفضيل الفردي (بغض النظر عن مدى اختلاف السيناريوات الاجتماعية من نواح أخرى)[12] نفسه: $\{R_i^x\} = \{R_i^y\} \Rightarrow R(x) = R(y)$. لكن الأمر يتطلب أيضًا، إضافة إلى ذلك، أن تفضيلات الـ n الممكنة كلها $\{R_i\}$ تُغطى بهذه الطريقة (أي مجموعة السيناريوات الاجتماعية التي يمكن اعتبارها غنية

---

(9) Arrow: *Social Choice* (1951), and *Social Choice* (1963).

(10) من الناحية المنهجية، لأي x و y، إذا كان لكل i، $x\ P_i\ y$، إذًا $x\ P\ y$. ورد هذا الشرط هنا من زاوية التفضيل الاجتماعي لا الاختيار، لكن هذه الشروط يمكن بسهولة ترجمتها إلى متطلبات اختيار في سياق إطار أرو الأساس في ذلك الشأن، انظر: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

انظر أيضًا: Douglas H. Blair [et al.], «Impossibility Theorems without Collective Rationality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 3 (December 1976), pp. 361-379.

(11) انظر: Abram Bergson, «A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 52, no. 1 (February 1938), pp. 310-334, and Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947).

(12) ربما تشمل السيناريوات أيضًا معلومات تتعلق بالتصنيف التراتبي للعلاقات بين الأشخاص في مجالات الرفاه، وشدة التفضيلات، والتواريخ التي تكمن خلف الأوضاع الراهنة ...إلخ. المجال غير المقيد المفروض على دالة الرفاه الاجتماعي عند أرو $R = f(\{R_i\})$، يستبعد استخدام أي من هذه المعلومات الإضافية، وذلك بجعل العلاقة الدالية $f(.)$ تنطبق على كل $\{R_i\}$ ممكن.

تمامًا لتغطية تفضيلات الـ n كلها)، الأمر الذي يُعد، بطبيعة الحال، أكثر من قيد معلوماتي محض [بالمعنى الوارد في (1)]. وأخيرًا، لا تُعد عدم الدكتاتورية (D) قيدًا معلوماتيًا على الإطلاق بأي معنى لافت. إنها تستبعد ببساطة وجود شخص من شأنه أنه كلما كان يفضل بصرامة أي x على أي y، فإن المجتمع يفعل ذلك، على أنها تتسم بتأثير إنكار استخدام المعلومات تفضيل شخص واحد فقط (باستثناء عندما يكون لامباليًا).

نظام البديهيات، إذًا، هو نظام مختلط. بإهمال شرط عدم الدكتاتورية، يمكن النظر إلى باقي البديهيات - التي تضم محتوى معلوماتيًا، وهي بالتحديد U، وI، وP - باعتبارها تنتج اثنين من القيود المعلوماتية المهمة كعواقب. وترتبط هذه النتائج «المتوسطة» ارتباطًا وثيقًا بإثبات أرو، لكنها تهمل السمات الاتجاهية غير الثابتة في النتائج المتوسطة (مثلًا بإسقاط مفهوم «حاسم يكاد يكون حاسمًا»)[13] وتتمسك بالتكافؤ فحسب.

تعاريف. الحسم: تكون مجموعة الأفراد G حاسمة على الزوج {x, y}، يرمز لها بالرمز $D_G(x, y)$ إذا كان فقط (لكل i في G، فإن x P y)، يُرمز إليها بالرمز $x\ P_G\ y$، تستلزم x P y[14]. مجموعة الأفراد الحاسمة على الأزواج كلها تكون «حاسمة»، وD هي مجموعة (ربما فارغة) المجموعات الحاسمة من الأفراد.

تؤسس النظرية المساعدة الأولى متطلب الثبات على أزواج الحالات الاجتماعية، حيث $\{x, y\}\ J^1\ \{a, b\}$ ترمز إلى المقتضى الخاص بأن أي مجموعة يمكن أن تكون حاسمة على {x, y} إذا كانت، وفقط إذا كانت، حاسمة على {a, b}. لاحظ أن J^1 يجب أن تكون، بحكم التعريف، انعكاسية ومتماثلة ومتعدية. لندع X

---

(13) لا يستخدم أرو مصطلح «حاسم تقريبًا»، لكن تمييزه بين x D y والحسم الكامل $x\ \bar{D}\ y$ يتناول ما أصبح يُسمى لاحقًا الحسم تقريبًا، للبساطة: «x D y يعني أن x مُفضلة اجتماعيًا على y إذا كان الفرد I يُفضل x على y والأفراد الآخرون جميعًا يُفضلون العكس». انظر: Arrow, *Social Choice* (1963), p. 98.

الإثبات المُستخدم هنا يستغني عن تلك الفكرة، ويتمسك بالتكافؤ المحض على الحسم الكامل على أزواج مختلفة.

(14) مجددًا (انظر الهامش 10 أعلاه)، يمكن بسهولة ترجمة إطار التفضيل الاجتماعي إلى إطار الخيار الاجتماعي المناظر.

هي مجموعة الحالات الاجتماعية كلها التي تظهر في السيناريوات الاجتماعية، حيث $\#X\geq 3$.

الحسم الثابت. لأي x:

$$\text{If } \{x, y\}, \{a, b\} \in X^2, \text{then } \{x, y\}\ J^1\ \{a, b\} \qquad :(6)$$

برهان الحسم الثابت: نفترض أن $D_G(x, y)$. نأخذ $x\ P_G\ y$ و$y\ P_G\ b$، مع جميع الأشخاص غير الموجودين في G، الذين يفضلون y على b (وترتيب الباقي بأي طريقه يريدونها). إذًا $x\ P\ y$، من خلل حسم G و$y\ P\ b$ بوساطة مبدأ باريتو الضعيف. ومن ثم $x\ P\ b$ بوساطة التعدي[15]، الأمر الذي يستلزم، بحكم شرط الاستقلال، أن $D_G(x, b)$. وبالمثل، العكس صحيح، وبالتالي: $\{x, y\}J^1\{x, b\}$. وبحجة مماثلة، فإن $\{x, y\}J^1\{a, y\}$. تستلزم هاتان الحالتان معًا الحالات الأخرى كلها. إذا كانت x وy وa وb، متباينة كلها، إذًا $\{x, y\}J^1\{a, y\}$ و$\{a, y\}J^1\{a, b\}$، وبالتالي $\{x, y\}J^1\{a, b\}$. نحصل على $\{x, y\}J^1\{a, x\}$ من $\{x, y\}J^1\{a, y\}$ و$\{a, y\}J^1\{a, x\}$. ونحصل على $\{x, y\}J^1\{y, b\}$ من $\{x, b\}J^1\{y, b\}$ و$\{x, y\}J^1\{x, b\}$. وأخيرًا، بالنسبة إلى $\{a, b\} = \{y, x\}$، عندنا $\{x, y\}J^1\{x, z\}$ و$\{x, z\}J^1\{y, z\}$ و$\{y, z\}J^1\{y, x\}$. وبالتالي، $\{x, y\}J^1\{a, b\}$. إذًا الحسم الثابت[16].

الحسم الثابت هو شرط ثبات يستبعد استخدام أي معلومات تتعلق بسمات خاصة للحالات الاجتماعية في سياق حسم مجموعة من الأفراد[17]. إن لمتطلب

---

(15) يمكن الاستغناء عن شرط تعدي التفضيل الاجتماعي P (وشروط الاتساق الداخلي المناظرة المفروضة خارجيًا للاختيار الاجتماعي) بتشديد الشروط الخارجية المناظرة التي يفرضها مبدأ باريتو وشرط الاستقلال. انظر: Amartya K. Sen, «Consistency» (Mimeographed Hand-out Distributed at the Presidential Address to the Econometric Society in Stanford, Bogota, and Madrid, 1984).

(16) لاحظ أن النتيجة المُؤسسة هنا هي متطلب ثبات محض، أي تكافؤ الحسم، لا النظرية المساعدة الأكثر تطلبًا التي أسسها أرو من حيث إن مجموعة الأفراد الحاسمة تقريبًا على أي زوج تكون حاسمة بالكامل على الأزواج كلها. انظر: Arrow, *Social Choice* (1963), pp. 98-100.

انظر أيضًا: Julian H. Blau, «The Existence of Social Welfare Functions,» *Econometrica*, vol. 25, no. 2 (April 1957), pp. 302-313.

(17) الأشياء الوحيدة التي تهم في هذا الشأن هي موضع الحالات الاجتماعية في ترتيب التفضيل الفردي. نظرًا إلى أن «الحالات الاجتماعية» كما وصفها أرو لا تشمل المنافع أو موضع هذه الحالات في =

الثبات التالي، كأشياء، مجموعات مختلفة من الأفراد. في ظل مجموعتي الأفراد S وT، ترمز $S\,J^2T$ إلى كون S حاسمة إذا كانت T حاسمة فحسب، أي: $S\in D \Leftrightarrow T\in D$. توضع هاتان المجموعتان S وT في مجموعة تساوي المعلومات نفسها إذا كانت إحداهما هي مجموعة فرعية من الأخرى، ومكملة أولى في هذه الأخيرة.

تعاريف. استبعادية غير الحاسم:

$$S, T \in \theta \Leftrightarrow [S \subseteq T \text{ and } T - S \notin D]. \qquad :(7)$$

المجموعات الفرعية المتكافئة[18]. لكل S، T:

:(8) $S, T \in \theta$ (من حيث استبعادية غير الحاسم) $\Rightarrow SJ^2T$.

برهان المجموعات الفرعية المتكافئة: لنأخذ $T \in D$، في ظل $S \subset T$، و$T - S \notin D$. بديهيًا فإن: $S \in D \Rightarrow T \in D,$

العكس هو الذي يحتاج إلى برهان. لندع كل شخص في S يفضل بصرامة x على y وx على z، بينما كل شخص في $T - S$ يُفضل بصرامة x على y وz على y. والتفضيلات الباقية من S وT غير محددة (هذا يعني أنها يمكن أن تكون أي شيء)، ولا شيء على الإطلاق مطلوب لتفضيلات هؤلاء الذين ليسوا في T. حيث إن $T \in D$، إذًا يبدو واضحًا أن $x\,P\,y$. إذا كانت $z\,P\,y$، إذًا $D_{T-S}(z, y)$، وبوساطة الحسم الثابت سيكون عندنا $T - S \in D$، وهذا خطأ. إذًا $y\,R\,z$، وبمعرفة أن $x\,P\,y$، عندنا $x\,P\,z$[19]. لكن، عندئذ، فإن $D_S(x, z)$، وبوساطة الحسم الثابت، فإن $S \in D$. وبالتالي $S\,J^2\,T$. من ثم تكافؤ المجموعات الفرعية.

نظرًا إلى أن متطلبَي الثبات، هذين القائمين على أساس شروط أرو U، I،

= الترتيب الفردي (على خلاف ما نجده في الكتابات الفلسفية المعتادة في شأن «الحالات الراهنة»)، فلا توجد «سمة»، على هذا النحو، للحالات الاجتماعية مُعترف بها معلوماتيًا أنها تؤثر في الاختيار الاجتماعي، بحكم مركّب الشروط U، وP، وI.

(18) هذه، بطبيعة الحال، الخاصية فائقة التصفية لمجموعة المجموعات الحاسمة. انظر: Bengt Hansson, «The Existence of Group Preference Functions,» *Public Choice*, vol. 28 (Winter 1976), pp. 89-98.

(19) يمكن إحلال تشديد الشروط الأخرى محل استخدام التعدي هنا. انظر: Sen, «Consistency».

وP، وهي بالتحديد (1) تجاهُل المعلومات المتعلقة بسمات حالات الحسم الثابت و(2) تجاهُل المعلومات المتعلقة بوجود أو غياب الأفراد الذين لا يشكلون هم أنفسهم مجموعة فرعية حاسمة (المجموعات الفرعية المتكافئة)، فإن باقي مبرهنات أرو ينتج على الفور.

إثبات مبرهنة أرو: بمبدأ باريتو الضعيف، فإن مجموعة جميع الأفراد تكون حاسمة. ونظرًا إلى أن هذه المجموعة محدودة، فبتقسيمها المتكرر يثبت، من خلال المجموعات الفرعية المتكافئة، أن فردًا ما يجب أن يكون حاسمًا. وهذا ينتهك عدم الدكتاتورية.

هذه الطريقة لإثبات مبرهنة أرو لها فضل الإيجاز، لكن الأكثر أهمية أنها تبرز حقيقة أن قدرًا كبيرًا من «جسد» النتيجة يتكون عند وضع قيود معلوماتية محضة في شكل متطلبات ثبات. ونظرًا إلى متطلبات الثبات هذه، يتعارض مبدأ باريتو مع اللادكتاتورية[20]. بدءًا بمبدأ باريتو، بفضل المجموعات الفرعية المتكافئة، فإننا مطالبون بتجاهل جميع المعلومات المتعلقة بوجود أو غياب جميع الأفراد، ما عدا فردًا واحدًا، في مجموعة الأفراد.

حتى مع المجموعات اللامتناهية من الأفراد، تستمر نتيجة «التكافؤ» صحيحة. وهي تفسر النتائج المحدودة على شاكلة «الدكتاتور الخفي» عند كيرمان وسوندرمان[21].

---

(20) تساعد هذه النتيجة لتكافؤ المجموعات الفرعية، ببرهانها البدائي، في تقديم نظرة ثاقبة للزعم الذي يبدو مُحيرًا في عنوان ورقة تشيتشيلنيسكي اللافتة. انظر: Graciela Chichilnisky, «Topological Equivalence of the Pareto Condition and the Existence of a Dictator,» *Journal of Mathematical Economics*, vol. 9, no. 3 (March 1982), pp. 223-234.

(21) Alan P. Kirman and Dieter Sondermann, «Arrow's Theorem, Many Agents, and Invisible Dictators,» *Journal of Economic Theory*, vol. 5, no. 2 (October 1972), pp. 267-277, and Hansson, «The Existence,» pp. 89-98.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: Peter C. Fishburn, «Arrow's Impossibility Theorem: Concise Proof and Infinite Voters,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2 (1970), pp. 103-106; Julian H. Blau, «A Direct Proof of Arrow's Theorem,» *Econometrica*, vol. 40, no. 1 (January 1972), pp. 61-67, and «Semiorders and Collective Choice,» *Journal of Economic Theory*, vol. 21, no. 1 (August 1979), pp. 195-206; Donald J. Brown: «An Approximate Solution to Arrow's Problem,» *Journal of Economic Theory*, vol. 9, no. 4 (December 1974), pp. 375-383; Douglas H. Blair and Robert A. Pollak: «Collective Rationality and Dictatorship: The Scope of the Arrow Theorem,» *Journal of Economic Theory*, vol. 21, no. 1 (August 1979), pp. 186-194, and Chichilnisky, pp. 223-234.

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن مفهوم الحسم تقريبًا، المُستخدم في البراهين القياسية لمبرهنة أرو، يُعد زائدًا على الحاجة[22]. وفي واقع الأمر، وبغض النظر عن تعقيد البرهان، فإنه يصرف الانتباه قليلًا عن الدور الذي تمارسه متطلبات الثبات المحضة، وهي بالتحديد الحسم الثابت والمجموعات الفرعية المتكافئة (المترتبة على U، وP، وI، عند أرو)، في أخذنا إلى نظرية أرو المذهلة ذات التأثير العميق.

4. شروط الثبات في الاختيار الاجتماعي

يصف شرط الاستقلال عند أرو التشابه - في سياق الاختيار من أي مجموعة فرعية - من زاوية أن الترتيب الفردي يظل كما هو في تلك المجموعة بعينها. ويصر على أننا يجب أن نتجاهل كل أساس آخر للتمييز. وغالبًا ما عورِض شرط الاستقلال في الأدبيات واسعة النطاق التي تناولت نظرية الاختيار الاجتماعي التي أدت إليها مساهمة أرو. ومن المهم في هذا السياق، أن نميز بين نوعين مختلفين من الانتقادات لاستقلال البدائل غير ذات الصلة التي طرحها أرو، حيث يمكن في الواقع تقويمها على نحو مفيد في صيغة متطلبات الثبات، على الرغم من أنها لم تكن تُقدم عادة في هذه الصيغة.

يرفض أحد أشكال النقد - وأفضل مثال له ليتل[23] وصامويلسون[24] - الحاجة إلى أي شرط لـ «الصورة البينية» للاتساق[25]. وينكر ذلك، من زاوية البنية المُستخدمة هنا، الحاجة إلى النظر في مجموعات تساوي المعلومات للسيناريوات الاجتماعية المختلفة عندما تضم السيناريوات عدد n مختلفة من التفضيلات الفردية $\{R_i\}$، (صورًا مختلفة، كما يُطلق عليها أحيانًا). وبتفسيرهم ممارسة الرفاه الاجتماعي، من حيث ما أصبح يسمى دالّة بيرغسون - صامويلسون

(22) Arrow, *Social Choice* (1963), and Sen, *Collective Choice*.

(23) Ian Little, «Social Choice and Individual Values,» *Journal of Political Economy*, vol. 60 (October 1952), pp. 422-432.

(24) P. A. Samuelson, «Arrow's Mathematical Politics,» in: Sidney Hook, ed., *Human Values and Economic Policy* (New York: New York University Press, 1967).

(25) انظر أيضًا: Abram Bergson, *Essays in Normative Economics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966).

أحادية الصورة للرفاه الاجتماعي، جادلوا من أجل الاستغناء عن المقتضى المتعلق بضرورة أن يلبي اثنان عدد n مختلفان من التفضيلات الفردية أي متطلب للثبات على الإطلاق (حتى عندما يتطابق عدد n - كما في حالة أرو - في مجموعة فرعية ما). «بالنسبة إلى بيرغسون»، يشرح صامويلسون، «هناك حاجة إلى عدد n واحد فقط، من الأنماط الممكنة من ترتيبات الأفراد»؛ قد يكون «أي واحد، لكن واحد فقط»(26). يحتل افتراض أن لميولات فردية ما موقعًا مركزيًا في عرض ليتل(27) للمشكلة، ورأى أن «عمل أرو لا علاقة له بالنظرية التقليدية لاقتصاد الرفاه، التي تبلغ أوجها في صيغة بيرغسون - صامويلسون»(28). في ظل خروج متطلب الثبات لشرط الاستقلال عن الطريق،(29) لا توجد استحالة مماثلة(30)، ويصبح من

---

(26) Samuelson, «Arrow's Mathematical,» pp. 48-49.

(27) Little, p. 423.

(28) المصدر نفسه، ص 425.

(29) سبّب صامويلسون بعض البلبلة عن غير قصد، بإصراره على أنه لا ينازع شرط الاستقلال: «إذا كان الترتيب متعديًا، فإنه يفي تلقائيًا بالشرط المُسمى «الاستقلال أو البدائل غير ذات الصلة»». انظر: Samuelson, «Arrow's Mathematical,» p. 43.

للأسف، لا يضمن الاتساق الداخلي، في شكل تعدي الترتيب الاجتماعي لأي صورة، أي اتساق للصور البينية لنوع الاستقلال. وربما يكون تأكيد صامويلسون استند إلى خلط بين شرط الاستقلال عند أرو وشرط الاستقلال عند ناش. انظر: John F. Nash, «The Bargaining Problem,» *Econometrica*, vol. 18, no. 2 (April 1950), pp. 155-162.

حول الموضوعات ذات الصلة، انظر: Sen: *Collective Choice*, and «On Weights and Measures: Informational Constraints in Social Welfare Analysis,» *Econometrica*, vol. 45, no. 7 (October 1977), pp. 1539-1572, and Ray, pp. 987-991.

(30) اشتُقّت نظريات الاستحالة التي تتسم ببعض التشابه مع نظرية أرو، في الواقع لاختيار اجتماعي أحادي الصورة، من كل من: Robert P. Parks, «An Impossibility Theorem for Fixed Preferences: A Dictatorial Bergson-Samuelson Welfare Function,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 3 (October 1976), pp. 447-450; Murray C. Kemp and Yew-Kwang Ng, «On the Existence of Social Welfare Functions, Social Orderings and Social Decision Functions,» *Economica*, vol. 43, no. 169 (February 1976), pp. 59-66; Peter J. Hammond, «Why Ethical Measures of Inequality Need Interpersonal Comparisons,» *Theory and Decision*, vol. 7, no. 4 (October 1976), pp. 263-274, and Robert A. Pollak, «Bergson-Samuelson Social Welfare Functions and the Theory of Social Choice,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 93, no. 1 (February 1979), pp. 73-90.

لكن البديهيات المُستخدمة في هذه الممارسات تتضمن، خلافًا لشرط الاستقلال عند أرو، استخدامًا مباشرًا لشرط الحياد [مماثل للحسم الثابت، لكنه يُطبق في صورة ما للتفضيلات الفردية). انظر: Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), pp. 1073-1181, Section 9.

الممكن أن يرى صامويلسون أن «ليس من الصحيح، كما اعتاد بعضهم أن يعتقد، أن البروفسور كينيث أرو من ستانفورد أثبت 'استحالة دالّة الرفاه الاجتماعي'»[31].

درست (وجادلت من أجل رفض) هذا النوع من النقد في كتابات أخرى[32]، ولن أكرر ما قلته هنا. لكن يصعب أن نرى لماذا تُعتبر مشكلة الثبات غير ذات صلة كلما اختلف سيناريوان اجتماعيان بدلالة عدد n للأفضلية الفردية على X، بغض النظر عن مدى ابتعاد هذا الاختلاف عن المجموعة الفرعية S التي يُدرس الاختيار الاجتماعي منها. يجب أن تتخذ قواعد القرارات الاجتماعية رؤية عن ماهية المعلومات التي تكون، والتي لا تكون، ذات صلة للاختيار الاجتماعي من مجموعة فرعية بعينها، ومن غير المعتاد إنكار الحاجة إلى أي اتساق على الإطلاق كلما حدث أي تغيير مهما كان في تفضيل أي فرد لأي زوج واحد بغض النظر عن عدم علاقة هذا الزوج بالمجموعة الفرعية التي يجري الاختيار منها. إذا كانت ممارسة بيرغسون - صامويلسون يجب أن تُعنى في الواقع بعدد ـ n «واحد فقط» للتفضيل الفردي $\{R_i\}$، إذًا لا يوجد إحراج كبير لمقاربة أرو أن (بكلمات ليتل) «عمل أرو لا علاقة له بالنظرية التقليدية لاقتصاد الرفاه، والتي تبلغ أوجها في صياغة بيرغسون - صامويلسون». إن «النظرية التقليدية لاقتصاد الرفاه»، وفقًا لهذا التفسير[33]، لا تتناول جديًا حتى المسائل الأساسية المتعلقة بأحكام الرفاه المستندة إلى المعلومات، فضلًا عن الاختيار الاجتماعي.

عن الموضوع العام المتعلق بالعلاقة بين نتائج الصورة الأحادية والصورة المتعددة، انظر: Kevin W. S. Roberts, «Social Choice Theory: The Single and Multiple-profile Approaches,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 441-450, and A. Rubinstein, «The Single Profile Analogues to Multiple Profile Theorems: Mathematical Logic's Approach» (Mimeo, Murray Hill, Bell Laboratories, 1981).

(31) Paul Samuelson, «Foreword,» in: Jan de V. Graaff, *Theoretical Welfare Economics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1967), p. vii.

(32) Sen, «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572.

(33) لاحظ أن التقليد الذي يشير إليه ليتل ليس التقليد القديم في اقتصاد الرفاه استنادًا إلى شكل أو غيره من نزعة المنفعة، على سبيل المثال: Francis T. Edgeworth, *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Sciences* (London: Kegan Paul, 1881); Alfred Marshall, *Principles of Economics* (London: Macmillan, 1890), and Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare* (London: Macmillan and co. ltd., 1920).

يتطلب هذا التقليد قدرًا كبيرًا من حيث اتساق الصور البينية، وفي الواقع يلبّي شرط الاستقلال كاملًا =

أما الشكل الثاني من النقد فهو لا يتناقض مع الحاجة إلى شروط ثبات لنوع الاستقلال عند أرو، إنما مع المقتضيات الخاصة التي تطرحها شروط الاستقلال عنده. وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنه يمكن اعتبار موقف البدائل التي تبدو غير ذات صلة معلوماتيًا، أنها ذات صلة في بعض الحالات (على سبيل المثال، لأنه يخبرنا بشيء عن شدة التفضيل)(34). إن تساؤلنا عن الاستقلال قد يأتي من الاعتراف (كما أوضح تحليل أرو) أن الجمع بين الاستقلال وشروط أخرى تبدو خفيفة، يؤدي إلى نتائج غير مقبولة إلى حد كبير [على سبيل المثال، الاستحالة عند أرو، أو نتائج الثبات كحسم ثابت والمجموعات الفرعية المكافئة]، ويمكن القول على نحو معقول إن شيئًا أو آخر «يجب أن يُمنح»(35). قد يرتبط نقد شرط الاستقلال عند أرو بالرأي القائل إن إطار أرو للاختيار الاجتماعي يُعد تقييديًا

= بوجه خاص، بوساطة دالة الرفاه الاجتماعي النفعي عندما يكون الاستقلال مُعرفًا على نحو ملائم كإطار اختيار اجتماعي يقبل المقارنة بين الأشخاص في مجال منفعة الأدوار الأساسية. انظر: John C. Harsanyi, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 63, no. 3 (August 1955); Sen: *Collective Choice*, and «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572; Claude D'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209; Robert Deschamps and Louis Gevers, «Leximin and Utilitarian Rules: A Joint Characterization,» *Journal of Economic Theory*, vol. 17, no. 2 (April 1978), pp. 143-163; Eric S. Maskin, «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96; Kevin W. S. Roberts, «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 421-439, and James A. Mirrlees, «The Economic Uses of Utilitarianism,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), pp. 63-84.

(34) يرتبط هذا الرأي ارتباطًا وثيقًا بدافع بوردا في اقتراح ما يُسمى الآن قاعدة بوردا، التي تستخدم المعلومات المتعلقة بالبدائل الموضوعة فوريًا لتكوين حكم في شأن قوة التفضيل. انظر: J. C. Borda, «Mémoire sur les Élections au Scrutin,» *Mémoires de l'Académie royale des sciences* (Paris) (1781).

هناك سبب مختلف لمنح أهمية لموقف بديل «غير ذي صلة»، وهي حجة ناش في شأن أهمية الوضع الراهن في ترتيب حالات غير الوضع الراهن. انظر: Nash, pp. 155-162.

انظر أيضًا: James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962).

(35) عن وجود توتر أساسي بين «العقلانية الجماعية» ومتطلب «الاستقلال» عند أرو، انظر: Robert Wilson, «Social Choice without the Pareto Principle,» *Journal of Economic Theory*, vol. 5, no. 3 (December 1972), pp. 478-486; Peter C. Fishburn, «On Collective Rationality and a Generalized Impossibility Theorem,» *Review of Economic Studies*, vol. 41, no. 4 (October 1974), pp. 445-457; Ken Binmore, «An Example in Group Preference,» *Journal of Economic Theory*, vol. 10, no. 3 (June 1975), pp. 377-385, and Hansson, «The Existence,» pp. 89-98.

معلوماتيًا للغاية، ولا سيما عند استبعاد استخدام المعلومات المتعلقة بالمنافع القابلة للمقارنة بين الأشخاص[36]. إذا جرى توسيع الإطار معلوماتيًا، فإن شرط الاستقلال قد يتطلب إعادة صوغ يتضمن، بشكل مختلف، مجموعات تساوي المعلوماتية المحددة، ذات الصلة بالاختيار الاجتماعي.

يقود الشكل الأخير من المنطق إلى التساؤل، لا عن شرط الاستقلال فحسب، إنما عن حالة المجال غير المقيد، ما دام القيد المعلوماتي المتضمَن في الشرط U يستبعد استخدام المنافع القابلة للمقارنة بين الأشخاص، فضلًا عن تلك المتعلقة بالكاردينالية[37]. إذا كان الترتيب الاجتماعي R لمجموعة الحالات الاجتماعية X مطلوبًا أن يكون دالّة من عدد n من دوال المنفعة الفردية $\{U_i\}$ المُعرّفة في X، فإن شرط الاستقلال يجب أن يُعاد تعريفه من حيث تطابق قيم المنفعة الفردية. إضافة إلى ذلك، يجب استكمال مواصفات إطار الاختيار الاجتماعي من خلال فرض شروط ثابتة T أخرى تتطلب وضع اثنين مختلفين من n لدوال المنفعة الفردية $\{U_i\}$، و$\{U_i^*\}$ في مجموعة تساوي المعلومات نفسها، عندما يمكن اشتقاق أحدهما من الآخر على أساس التحولات المسموح بها من خلال قابلية القياس الخاصة وإطار القابلية للمقارنة بين الأشخاص.

يُحول الشكل العام الذي يعتمد من خلاله الترتيب الاجتماعي R السيناريوات الاجتماعية ... $x, y,$ (كما ناقشنا في المبحث الثاني)، إلى إطار دالّة الرفاه الاجتماعي من طريق مركّب يضم النطاق غير المقيد Ũ وفكرة ما لتكافؤ المنفعة. يتطلب هذا الأخير، من بين جملة أمور أخرى، أنه إذا كانت $U_i^x = U_i^y$ لكل i وإذًا $R(x) = R(y)$. وهو ما يسمح بصوغ دالّة الرفاه الاجتماعي: $R = F(\{U_i\})$، حيث إن الترتيب الاجتماعي على X يكون دالّة من عدد n من دوال المنفعة الفردية على x[38]. وتبعًا للمدى

---

(36) انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409.

(37) كما يحدث، لا يؤدي إدخال كاردينالية المنافع الفردية في إطار أرو إلى إزالة نتيجة الاستحالة عند أرو، وهي قابلة للتمديد إلى حالة المنافع الكاردينالية غير القابلة للمقارنة. انظر: Sen, *Collective Choice*, Theorem 8*2.

لكن المقارنات بين الأشخاص تخفف الاستحالة بالفعل.

(38) لاحظ أن هذا في حد ذاته لا يُستلزم في الحياد (أو «نزعة الرفاه»)، إذ لا توجد ضرورة لتناول الحالات الاجتماعية المختلفة بالطريقة نفسها في ما يتعلق بالاختيار، عندما تسفر عن معلومات المنفعة نفسها. وعند ضم =

الدقيق لقابلية المنافع الفردية للقياس والمقارنة، فإن مجموعة T لعدد n المسموح بها من التحويلات $\{T_i\}$ تكون محددة لتعريف تساوي المعلومات المتعلقة بعدد n من المنافع الفردية[39].

تعاريف. تساوي معلومات المنفعة: لكل $\{U_i\}$ و$\{U_i^*\}$،

$$\{U_i\}, \{U_i^*\} \in \theta \Leftrightarrow \exists \{T_i\} \in T : \forall i: U_i^* = T_i(U_i) \quad :(9)$$

التكافؤ المستند إلى المنفعة: لكل $\{U_i\}$ و$\{U_i^*\}$،

$$\{U_i\}, \{U_i^*\} \in \theta \Rightarrow F(\{U_i\}) = F(\{U_i^*\}) \quad :(10)$$

شرط استقلال دالّة الرفاه الاجتماعي (آ): لكل $\{U_i\}$ و$\{U_i^*\}$،

إذا كان لكل x في $S \subseteq X: \forall i: U_i(x) = U_i^*(x)$، إذًا

$$C(S, \{U_i\}) = C(S, \{U_i^*\}) \quad :(11)$$ [40]

في إطار دالّة الرفاه الاجتماعي هذه، نجد أن شروط أرو U, I, P, D (التي أُعيد تعريفها على نحو ملائم من أجل دالّة الرفاه الاجتماعي) تتسق تمامًا إذا سمح شرط الثبات الذي يعكس التكافؤ المستند إلى المنفعة بمقارنة المنافع بين الأشخاص (حتى إن كانت المقارنات التراتبية هي المسموح بها فحسب)[41].

= النطاق غير المقيد مع بعض الشروط الأخرى المفروضة على دالة الرفاه الاجتماعي فحسب (مثل الاستقلال ومبدأ باريتو)، تظهر نتيجة الحياد؛ عن هذا الموضوع، انظر: D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209.

لاحظ أيضًا أن النطاق غير المُقيد يتطلب أيضًا أن مجموعة السيناريوات الاجتماعية، حيث R(.) مُعرفة، تكون غنية تمامًا لتشمل كل n الممكنة لدوال المنفعة الفردية على X، ما يجعل نطاق دالة الرفاه الاجتماعي غير مُقيد.

(39) انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409; Louis Gevers, «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings,» *Econometrica*, vol. 47, no. 1 (January 1979), pp. 75-89; Kevin W. S. Roberts, «Possibility Theorems with Interpersonally Comparable Welfare Levels,» *Review of Economic Studies*, vol. 47, no. 2 (January 1980), pp. 409-420, and «Interpersonal Comparability,» pp. 421-439.

(40) C(S, {Ui}) هي فئة الاختيار لـ *S*، مع معرفة العدد *n* من المنفعة U_i.

(41) انظر: Sen, *Collective Choice*.

أسس جيفيرز وروبرتس النتيجة المهمة التي تطرح - في ظل القابلية الترتيبية لمقارنة المنافع العامة، =

بتحديد مختلف فروض القابلية للقياس والقابلية للمقارنة، وتوصيف T، أمكن الحصول على مختلف نتائج الإمكان والاستحالة في الأدبيات باستخدام شروط أرو ومتطلباته الأخرى، وإضفاء الطابع البديهي على بعض القواعد «المتميزة» (مثل نزعة النفعية، والأقصى المعجمي المستند إلى المنفعة)(42).

يمكن دراسة هذه المتطلبات على نحو مثمر من حيث قيود الثبات الضمنية، ومعقولية القيود المعلوماتية المناظرة. على أنني لن أستمر مزيدًا في ذلك النهج في مقالتي هذه. لكن، أود التعليق على طريقة مختلفة لرؤية متطلب الثبات الذي وُجد أنه مفيد في هذه الأدبيات، الأمر الذي يتخذ شكل إسقاط متطلب اكتمال الترتيب الاجتماعي R ودالة الاختيار الاجتماعي المناظرة. بدلًا من الإصرار على فائدة التكافؤ المستند إلى المنفعة، من الممكن المطالبة بأن يكون المقبول هو تقاطع مجموعة الترتيب الاجتماعي فقط(43).

= وتعزيز شرط أرو لعدم الدكتاتورية ليشمل «مجهولًا» - أن باقي شروط أرو يميل إلى قصر دوال الرفاه الاجتماعي المسموح بها على مجموعة من قواعد «دكتاتورية التراتب»، أي إعطاء الوضع k لأسوأ مكانة نفوذًا دكتاتوريًا (مع حالة رولس حول الأقصى أو الأدنى بما يرمز إلى دكتاتورية أسوأ موضع). انظر: Roberts: «Possibility Theorems,» pp. 409-420, and Robert Deschamps and Louis Gevers, «Separability, Risk-bearing and Social Welfare Judgments,» in: Jean-Jacques Laffont, ed., *Aggregation and Revelation of Preferences*, Studies in Public Economics; v. 2 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979).

(42) انظر من بين مساهمات أخرى: Peter J. Hammond: «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle,» *Econometrica*, vol. 44, no. 4 (July 1976), pp. 793-804, and «Dual Interpersonal Comparisons of Utility and the Welfare Economics of Income Distribution,» *Journal of Public Economics*, vol. 7, no. 1 (February 1977), pp. 51-71; Steven Strasnick, «Social Choice and the Derivation of Rawls's Difference Principle,» *Journal of Philosophy*, vol. 73, no. 4 (February 1976), pp. 85-99; Kenneth J. Arrow, «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225; D'Aspremont and Gevers, pp. 199-209; Sen, «On Weights and Measures,» pp. 1539-1572; Deschamps and Gevers: «Leximin and Utilitarian Rules,» pp. 143-163, and «Separability;» Maskin: «A Theorem,» and «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (September 1979); Roberts, «Possibility Theorems,» pp. 409-420; Roger B. Myerson, «Utilitarianism, Egalitarianism, and the Timing Effect in Social Choice Problems,» *Econometrica*, vol. 49, no. 4 (July 1981), pp. 883-897; Suzumura, *Rational Choice*, and Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356.

(43) للاطلاع على الدوافع الكامنة، انظر: Sen: *Collective Choice*, chap. 7, and «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409.

في شأن مسألة ذات صلة، انظر: Isaac Levi, «On Indeterminate Probabilities,» *Journal of Philosophy*, vol. 71, no. 13 (1974), pp. 391-418.

التقاطع المستند إلى المنفعة: لأي مجموعة θ لتساوي معلومات المنفعة، يُعطى الترتيب الاجتماعي الفرعي المناسب $\bar{R}$ على النحو التالي:

$$\bar{R} = \bigcap_{\{U_i\} \in \theta} F(\{U_i\}) \qquad :(12)$$

هذا إطار أكثر تساهلًا، ولا يتجاهل أي جزء غير خلافي من المرتبة الاجتماعية [على أساس الافتقار إلى التطابق الكامل للمراتب الاجتماعية العامة التي يحتاج إليها التكافؤ المستند إلى المنفعة]. ومن الناحية الأخرى، عندما يتحقق بالفعل شرط التكافؤ المستند إلى المنفعة، فإن تقاطع المرتبة الاجتماعية $\bar{R}$ سيكون في الواقع الترتيب الاجتماعي نفسه الذي يمكن أن يسفر عنه التكافؤ المستند إلى المنفعة. يكمن الفرق في تلك الحالات التي لا يتحقق فيها التكافؤ المستند إلى المنفعة (مثلًا، عند محاولة استخدام القاعدة النفعية مع المعلومات الـ «مبهمة» إلى حد ما في شأن القابلية لمقارنة وحدات المنفعة بين الأشخاص). لن تسفر إذًا مقاربة التكافؤ المستند إلى المنفعة عن أي شيء، في حين قد تسفر مقاربة التقاطع المستند إلى المنفعة عن ترتيب اجتماعي فرعي، يمكن حتى أن يتسم بالاتساع الشديد(44).

إن الاختيار بين مقاربة «التكافؤ» ومقاربة «التقاطع» هو، في الحقيقة، اختيار عام إلى حد كبير، ويعكس رؤيتين مختلفتين تمامًا عن القيود المعلوماتية. تُفسر مقاربة التكافؤ مجموعات تساوي المعلومات θ باعتبارها تعطي بالتأكيد «مجرد نفس» المعلومات بالنسبة إلى الاختيار محل البحث. إذا كان هناك شيئان x وy ينتميان إلى مجموعة تساوي المعلومات نفسها، إذًا فإن أي قاعدة لا تسفر عن النتيجة نفسها لكل من x وy هي ببساطة تحصل على شيء «خاطئ». بناء على هذا التفسير، يكون رفض هذه القواعد غير المتسقة معقولًا.

من ناحية أخرى، تتخذ مقاربة «التقاطع» رؤية أكثر تقريبية لمجموعات

(44) انظر: Sen, «Interpersonal Aggregation,» pp. 393-409; Charles Blackorby, «Degrees of Cardinality and Aggregate Partial Orderings,» *Econometrica*, vol. 43, nos. 5-6 (September-November 1975), pp. 845-852; Ben J. Fine, «A Note on «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability»,» *Econometrica*, vol. 43, no. 1 (January 1975), pp. 173-174, and Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980).

تساوي المعلومات. يمكن لعنصرين من θ أن يكونا متطابقين معلوماتيًا. ونحن نعلم أن الهوية المعلوماتية لا تتطلب أكثر مما قد يدعمه كل عنصر من عناصر θ. وبالتالي إذا مر أي تصنيف تراتبي فرعي لكل عنصر في θ، فإن هذا «جيد» بوضوح. في تلك الأجزاء من التصنيف التراتبي الذي تختلف فيه العناصر المختلفة في θ، لا يوجد أي قرار ممكن في حدود ما نعرفه حتى الآن. في هذه المقاربة، قد تتمثل المسألة حتى في أن صقل θ لتفي بالتكافؤ المستند إلى المنفعة قد يكون ببساطة مستحيلًا، إذا كانت طبيعة المعلومات تتسم ببعض الغموض الذي لا مفر منه. أي إنه، مع ذلك، لا يوجد سبب - في هذه الرؤية الثانية - لتجاهل ما ظهر من دون خلاف، وأكده كل عنصر في θ.

هكذا، يوجد عند كل من «مقاربة التكافؤ» و«مقاربة التقاطع» مبرراته الخاصة. على الرغم من أن مناقشة التباين هنا كانت في سياق مقارنة المنفعة بين الأشخاص فقط، فإنه يجب أن يكون واضحًا أن الفرق بين هاتين المقاربتين ينطبق على أنواع أخرى من المشكلات المعلوماتية أيضًا[45]. في هذا الفصل، كانت مقاربة التكافؤ هي التي استُخدمت غالبًا، بيد أن مقاربة التقاطع تتسم بمجال كبير في التطبيق أيضًا.

5. الحالات والمنافع والعقلانية المبنية على المعرفة

ندرس، في هذا المبحث، عددًا قليلًا من المسائل في نظرية السلوك العقلاني في ضوء متطلبات الثبات والقيود المعلوماتية. ومن المفيد أن نبدأ بالتعليق على مفهومين أساسيين في نظرية الاختيار العقلاني، وبالتحديد الحالات والمنافع. لقد استخدمنا المفهومين، في واقع الأمر، عند مناقشة الاختيار الاجتماعي في المبحثين الأخيرين، لكننا لم نوجه اهتمامًا خاصًا للعلاقة بين الحالات والمنافع.

---

(45) لقد ناقشت العلاقة بين الجهل الجزئي والتراتب غير المكتمل، في سياق الأحكام الأخلاقية وأيضًا في صنع السياسة الاقتصادية، في: Sen: *Collective Choice*; «Informational Analysis;» «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221, and «Rationality and Uncertainty,» *Theory and Decision*, vol. 18 (1985), pp. 109-127.

انظر أيضًا: Basu, *Revealed Preference*.

يتمثل أحد الأسئلة المهمة الذي يجب طرحها في ما إذا كانت الحالات تضم بالفعل منافع الأفراد المعنيين. إن مفهوم «الحالة الراهنة» في الفلسفة الأخلاقية يضم بالتأكيد معلومات المنفعة كجزء من الحالات(46)؛ ويتحول ذلك بالفعل في الفلسفة الأخلاقية النفعية إلى أن يكون جزءًا فقط من الحالات الراهنة التي تمثل أهمية في نهاية الأمر. وفي المقابل، يجري تعريف دوال المنفعة، في نظرية الاختيار الاجتماعي، على أساس الحالات الراهنة $U_i(x)$، لا باعتبارها جزءًا منها. وقد يبدو ذلك كأنه تمييز تافه، وهو تافه بالفعل في عدد من السياقات. لكنه يتسم بأهمية كبيرة في بعض النواحي. ربما يوجد تناقض داخلي إذا «اشتملت» الحالات على المنافع، وكانت المنافع في الوقت نفسه تحدد التصنيف التراتبي للحالات(47). حتى لو كنا قادرين على تحقيق اتساق هذين الجزءين من القصة من خلال فرضية ما خاصة (مثلًا، من خلال اقتران دالّة المنفعة نفسها في الحالات المختلفة، حيث يجري وفقًا لذلك تحديد التصنيف التراتبي للحالات وتقويمها)، فإنه قد يصعب إدراج شرط النطاق غير المُقيد في مثل تلك البُنى. ولهذه الأسباب بالتحديد، من المعقول في مقاربة الاختيار الاجتماعي القياسية اتباع إجراء أرو في شأن النظر إلى الحالات الاجتماعية من دون منافع، ثم الأخذ في الحسبان شتى الترتيبات الفردية لهذه الحالات في السيناريوات المختلفة. على أنه سيظل مطروحًا للدراسة ما إذا كان الاستبعاد المماثل للمنافع معقولًا في سياق نظرية الاختيار العقلاني الفردي. وسنتناول هذا التساؤل الآن.

ينشأ مصدر آخر للتعقيد من التفسيرات المختلفة للمنفعة الفردية، على سبيل المثال: السعادة، تلبية الرغبة، التمثيل العددي لعلاقة الاختيار الفردي الثنائية. ومن الإنصاف القول إن التفسير القياسي للمنفعة قد تحول من التركيز على الحالات

(46) انظر مثلًا: B. A. O. Williams, «A Critique of Utilitarianism,» in: J. J. C. Smart and B. A. O. Williams, eds., *Utilitarianism: For and Against* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973), and Richard M. Hare, *Moral Thinking: Its Levels, Methods and Point* (Oxford: Clarendon Press, 1981).

(47) توجد أيضًا مسائل مفهومية جدية تتعلق بإدراج مقارنات المنافع بين الأشخاص في حالات المسائل، انظر: Arrow: *Social Choice* (1963), and «Extended Sympathy,» pp. 219-225; Patrick Suppes, «Some Formal Models of Grading Principles,» *Synthese*, vol. 16, nos. 3-4 (December 1966), pp. 284-306; Sen: *Collective Choice*, and *Choice, Welfare*; Hammond, «Dual Interpersonal Comparisons,» pp. 51-71; Gevers, pp. 75-89; Roberts, «Possibility Theorems,» pp. 409-420, and Anders Borglin, «States and Persons: On the Interpretation of Some Fundamental Concepts in the Theory of Justice as Fairness,» *Journal of Public Economics*, vol. 18 (1982), pp. 85-104.

العقلية (التي ركز عليها إلى حد كبير كل من بنثام، وإدغوورث، ومارشال، وبيجو، وحتى هيكس) إلى علاقة ثنائية لـ «دالة الاختيار» (التي تأثرت كثيرًا بجاذبية نظرية التفضيل المستبان). وأعتقد أن الأسس المنهجية لهذه المقاربة القائمة على الاختيار تُعد إشكالية بدرجة عميقة، كما حاولت مناقشة ذلك في كتابات أخرى[48]، لكنني لن أتناول هذه المسألة هنا. ومع ذلك، تظل حقيقة أن كلًا من الحالة العقلية للمنفعة وتفسير اختيار المنفعة يتسم بمعان خاصة به، وعلى الرغم من أنهما لا يرتبط بعضهما ببعض في أي حال، فلا يمكن لأي منهما أن يستوعب الآخر معلوماتيًا بشكل عام. أما السؤال المتعلق في ما إذا كنت أكثر سعادة في الحالة x من الحالة y له معنى، لكنه ليس السؤال نفسه المتعلق بأيهما سأختار، إن كل شيء مأخوذ في الحسبان[49]. لهذا، لا تكمن المسألة كثيرًا في أيهما يُعد التفسير «الصحيح» للمنفعة، إنما كيف يمكن للتفسيرات المختلفة أن تبرز على الترتيب في مشكلات الاختيار الفعلي (بغض النظر عن أي منهما الذي نقرر أن نقدسه باسم المنفعة).

يتسم هذا النطاق من المسائل بصلة واضحة بالخلافات المحيطة بالسلوك العقلاني في ظل اللايقين، واستخدام بديهيات مثل «الاستقلال القوي» و«مبدأ الشيء المؤكد». وبإيجاز، هذه هي المشكلة الرئيسة. إذا تحددت النتائج من دون مواصفات الحالات العقلية في صيرورة كل منها، فلا يبدو واضحًا لماذا، مثلًا، يكون الاستقلال القوي متطلبًا للعقلانية، ما دام اختيارنا يمكن أن يتأثر بشكل معقول بالحالات العقلية المتوقعة (التي قد تكون سيطرتنا عليها محدودة) التي لا تظهر في مواصفات الصيرورات. من ناحية أخرى، إذا تضمنت الصيرورات بالفعل الحالات العقلية أيضًا، فسيكون من المستحيل تقريبًا تطبيق بديهيات مثل الاستقلال القوي في الممارسة، ما دامت التغيرات السيكولوجية المتعلقة بالأسف، وخيبة الأمل، والراحة ...إلخ، ستجعل الحالات التي، على خلاف ذلك هي نفسها، مختلفًا بعضها من بعض[50].

---

(48) Amartya K. Sen, «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317- 344.

(49) انظر: المصدر نفسه؛ Sen, *Choice, Welfare*, and John Broome, «Choice and Value in Economics,» *Oxford Economic Papers*, vol. 30 (1978), pp. 313-333.

(50) إذا أمكن الحصول على الحالات العقلية من معلومات أخرى، لن توجد إذًا هذه الثغرة. يمكن، =

لمزيد من متابعة هذه المسألة، نأخذ بديهية الاستقلال القوي. فهذه متطلب ثبات آخر يعكس قيدًا معلوماتيًا، في شكل متطلب الثبات. يمكن اعتبار الأشياء هنا أزواجًا مرتبة من الفرصة مثل: $x = (L_1, L_2)$ و$y = (L_1^*, L_2^*)$. سينتمي الزوجان إلى مجموعة تساوي المعلومات إذا كان أحد الزوجين، وليكن x، يمكن الحصول عليه من الزوج الثاني، y، من خلال «خلط» احتمال ثالث مع عنصري y (في ظل الاحتمالات نفسها) في مُركبين اثنين متتاليين من الاحتمالات. أي: $x, y \in \theta$؛ في هذا السياق، إذا كان، فقط إذا كان، ثمة احتمال L^{**} وعدد $p: 0 \leq p \leq 1$ حيث $L_i^* = (p, L_i; 1 - p, L^{**})$ لـ $i = 1,2$. ثم نُسمي x وy تساوي المعلوماتية جمعيًا. يمكن لمحتوى تناول $(x\,J\,y)$ باعتبارها الشيء نفسه، أن يكون ذلك الخاص بالتكافؤ الأمثل المُعرف سابقًا (القسم الثاني). أو، على نحو أقل تطلبًا، يمكن أن ترمز $x\,J\,y$ إلى أنه جرى اختيار L_1 (على الترتيب، رفض) من الزوج (L_1, L_2) إذا كان يجرى اختيار L_1^* (على الترتيب، رفض) من الزوج (L_1^*, L_2^*)، ما يمكن أن يُسمى تكافؤ اختيار الزوج.

الاستقلال القوي: لكل الأزواج المرتبة من الفرصة x وy،

فإن $x, y \in \theta$ بمعنى كونهما متساويَي المعلومات $\Leftarrow$ $x\,J\,y$ بمعنى تكافؤ اختيار الزوج.

لنأخذ أولًا الحالة التي لا تشكل فيها ردات الفعل العقلية جزءًا من الصيرورات. وبالنظر في ما سأختار بعد وصولي إلى البيت من العمل، فإنني اختار L_1 لا L_2، مع L_1 تتضمن يقينًا القيام ببعض الأعمال التي «تستحق» (مثل تحكيم ورقة) بدلًا من القليل من الاستمتاع الذاتي (مثل مشاهدة فيلم). ننظر الآن الاختيار البديل، حيث أخاطر مخاطرة كبيرة عند عودتي إلى البيت. قد «أتهاوى»، على سبيل المثال، أُصاب بجروح وأُنقل إلى المستشفى، مع احتمال 1-p. إذا رجعت إلى البيت وأنا غير مُصاب، فإن عندي اختيار القيام بالعمل الذي يستحق (L_1) والاستمتاع الذاتي (L_2). هذا الاختيار الأخير يصف الفرصة المختلطة (دخول المستشفى

= بالتحديد، إعطاء الحالات العقلية بوساطة دالة ذات سمات أخرى للحالة؛ وإذا كانت الحالتان «بخلاف ذلك الشيء نفسه»، فتسفران عن الحالة العقلية نفسها أيضًا. لكن الحالات العقلية قد تعتمد أيضًا على أمور أخرى، مثل السيرورة التي أدت إلى الحالة.

$L_1^* = (p, L_1; 1 - p,$ و(دخول المستشفى $L_2^* = (p, L_2; 1 - p,$. إذا كان لي أن أختار الآن L_2^* لا L_1^*، فإنني قد أحاجّ في أن هذا معقول إلى حد كافٍ، ما دمت إذا عدت إلى البيت، فإن ذلك سيكون تعايشًا مع كوني نجوت من «العواقب الوخيمة» للإصابة والدخول إلى المستشفى، فضلًا عن أن الشعور بالراحة الكبيرة يجب استكماله ببعض الاستمتاع الذاتي بدلًا من القيام بنشاط مقبول. وإذا كان هذا يُعد انتهاكًا للاستقلال القوي، فليكن كذلك.

من ناحية أخرى، يمكن القول إنه لا يوجد انتهاك للاستقلال القوي هنا. صحيح أن اختياري في الحالتين بين L_1 و L_2 يبدأ عندما أعود إلى البيت، ولا يوجد فارق هناك في امتداد الصيرورة - إلا من حيث الحالات العقلية - بين وصولي إلى البيت من دون تعرضي لخطر ما أو وصولي إلى البيت وأنا أعرف أنني نجوت من خطر ما («واقع» لم يحدث، وبالتالي ليس جزءًا من الصيرورة). لكن حالتي العقلية، التي يمكن أن تحيط علمًا بالواقع، تُعد مختلفة، وإذا كانت الصيرورات ستكون شاملة الحالات العقلية، فإن L_1^* وL_2^* لا يرتبطان ببساطة بكل من L_1 وL_2 على التوالي[51]. فمشاهدة فيلم، مع التمتع بارتياح كبير من النجاة من خطر ما، ليس الأمر نفسه كما في أوضاع أخرى؛ كما أن تحكيم ورقة ليس الأمر نفسه في الحالتين. كان يمكن عدم انتهاك الاستقلال القوي بهذه الطريقة للنظر إلى الصيرورات. لكن ذلك يرجع بالتحديد إلى أن الاستقلال القوي كان يمكن ألا يقتضي أي شيء على الإطلاق في هذه الحالة. وهنا تكمن الصعوبة، بالتأكيد. فكلما كان توصيف الصيرورات أكثر اكتمالًا، وبالتحديد كلما زاد تضمنه معلومات الحالة العقلية، قل مدى أي تطبيق لشروط مثل الاستقلال القوي. لكننا إذا أخرجنا الحالات العقلية من الصيرورات، فإن الاستقلال القوي (وعددًا من متطلبات الثبات الأخرى من هذا النوع) يمكن أن تتسم بعدم المعقولية إلى حد كبير.

تنشأ أيضًا مشكلات من هذا النوع في طرائق أخرى لإثراء مواصفات الصيرورة؛ على سبيل المثال، بما يتضمن السيرورات، والنظر في المسؤولية،

---

(51) بالمثل، إذا كانت السيرورات التي تقود إلى حالات بعينها قد أُدرجت في مواصفات الحالات، تتحطم العلاقة البسيطة مجددًا.

والإقرار بالأسف (كنشاط لا مجرد تعبير عن الفرصة الضائعة). توجد أدبيات واسعة النطاق تتناول مختلف «الأمثلة المضادة» لشروط مثل الاستقلال القوي(52). قد لا تكون، في واقع الأمر، أمثلة مضادة، إذا كانت الصيرورات موصوفة بشكل ملائم، لكن الأمر عندئذ يكون مبعث عزاء قليل، ما دام الاستقلال القوي سيفوز بمطالبته بلا شيء في هذه الحالات، وسيكون مدى تطبيق ذلك الشرط محدودًا بصرامة.

توجد معضلة حقيقية هنا، ولا أرغب في إصدار حكم بسيط في شأنها. لكن حالة التمييز بين الصيرورات المختلفة إلى حد ما (بما فيها السيرورات، والمسؤوليات، والأسف، والراحة ...إلخ) تبدو بشكل عام واضحة تمامًا. وإذا لم تكن تتعلق بتقويم عقلاني، فسيكون من الجيد أن نرى حججًا في شأن لماذا الحال هكذا (قد توجد، بطبيعة الحال، مثل هذه الحجج في كثير من الحالات)(53). من

---

(52) انظر على سبيل المثال: M. Allais, «Le Comportement de l'homme rationnel devant le risque: Critique des postulats et axiomes de l'école américaine,» *Econometrica*, vol. 21, no. 4 (Octobre 1953), pp. 503-546; L. J. Savage, *The Foundations of Statistics* (New York: Wiley, 1954); Donald Davidson, Patrick Suppes and Sidney Siegel, *Decision Making: An Experimental Approach* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1957); Peter A. Diamond, «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility: A Comment,» *Journal of Political Economy*, vol. 75, no. 5 (October 1967), pp. 765-766; K. R. MacCrimmon, «Descriptive and Normative Implications of Decision Theory Postulates,» in: Karl Borch and J. Mossin, *Risk and Uncertainty* (London: Macmillan, 1968); Jean H. Drèze, «Axiomatic Theories of Choice, Cardinal Utility and Subjective Probability: A Review,» in: Jean H. Drèze, ed., *Allocation under Uncertainty: Equilibrium and Optimality* (London: Macmillan, 1974); R. Duncan Luce and Howard Raiffa, *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey* (New York: Wiley, 1957); Amos Tversky, «A Critique of Expected Utility Theory: Descriptive and Normative Considerations,» *Erkenntnis*, vol. 9 (1975); M. Allais and O. Hagen, eds., *Expected Utility Hypotheses and the Allais Paradox: Contemporary Discussions of Decisions under Uncertainty with Allais' Rejoinder* (Dordrecht: Reidel, 1979); Mark J. Machina, «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?,» *Journal of Mathematical Psychology*, vol. 24 (1981), pp.163-175; Kenneth J. Arrow, «Risk Perception in Psychology and Economics,» *Economic Inquiry*, vol. 20, no. 1 (January 1982); David E. Bell, «Regret in Decision Making under Uncertainty,» *Operations Research*, vol. 30, no. 5 (1982); Daniel Kahneman, Paul Slovic and Amos Tversky, eds., *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982); Graham Loomes and Robert Sugden, «Regret Theory: An Alternative Theory of Rational Choice,» *Economic Journal*, vol. 92, no. 368 (December 1982), pp. 805-824; E. F. McClennen, «Sure-thing Doubts,» in: Bernt Stigum and Fred Wenstop, eds., *Foundations of Utility and Risk Theory with Applications* (Dordrecht: Reidel, 1983); John Broome, «Uncertainty and Fairness,» *Economic Journal*, vol. 94, no. 375 (September 1984), and Sen, «Consistency».

(53) انظر على سبيل المثال: Donald Davidson, *Essays on Actions and Events* (Oxford: Clarendon Press, 1980).

ناحية أخرى، إذا كانت لها صلة، إذًا لا يمكن إخراجها من المسألة من خلال مجموعات تساوي المعلومات المبنية بشكل مصطنع لإعطاء مدى وامتداد إلى شروط مثل الاستقلال القوي.

6. قابلية إضفاء الطابع الشمولي والموضوعية

أنتقل، أخيرًا، إلى نوع مختلف من استخدام متطلبات الثبات، وبالتحديد إضفاء الطابع الشمولي في الفلسفة الأخلاقية. لقد نالت أهمية القابلية للعالمية في الأحكام المعلوماتية إقرارًا كبيرًا، على الأقل منذ كتاب كانط **نقد العقل العملي**، حيث جادل كانط أنه لا توجد في نهاية الأمر «إلا حتمية حاسمة واحدة، هي بالتحديد: الفِعل فقط على المبدأ الذي يجب أن يصبح في الوقت نفسه قانونًا عالميًا»[54]. وعلى الرغم من أن ذلك ربما يكون الشكل الأكثر مناقشة الذي أخذ في الاعتبار شرط القابلية للعالمية، فإن أنواعًا أخرى من متطلبات إضفاء الشمولية قد تناولتها الفلسفة الأخلاقية على نطاق واسع أيضًا[55].

على أن هناك صعوبة عامة إلى حد كبير، تتمثل في إعطاء مضمون لأي مقتضى خاص للقابلية للعالمية. إذا أخذنا حالتين «متماثلتين» وطالبنا بمعاملتهما بالمثل، فمن الضروري أن توجد رؤية واضحة لما تتضمنانه كونهما متماثلتين. لا يوجد موقفان (أو حالتان، أو فِعلان ...إلخ) متماثلان تمامًا في الواقع. ولا يمكننا، بالفعل، أن نراهما كموقفين (حالتين، فِعلين ...إلخ) إذا كانا الشيء نفسه في الواقع. وبالتالي، وكي تتسم مبادئ القابلية للعالمية بنطاق غير بديهي، فإن تحديد الشيئين يجب أن يتضمن كلًا من (1) ملاحظة الاختلافات القائمة بين الشيئين و(2) تجاهل الاختلافات التي تعتبرهما متشابهين. إن أحد عناصر التمييز في تغافل الفرق الملحوظ يُعد متضمَنًا بوضوح في مفهوم التشابه.

عندما ادعى هنري سيدغويك (عند تطبيقه مبدأ القابلية للعالمية) أنه «إذا كان نوع من السلوك يُعد صحيحًا (أو خاطئًا) بالنسبة إلي، لا يُعد صحيحًا (أو خاطئًا)

---

(54) Kant, p. 38.

(55) انظر: J. L. Mackie, *Ethics: Inventing Right and Wrong* (Harmondsworth: Penguin Books, 1977); Hare, *Moral Thinking*, and Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

بالنسبة إلى شخص آخر، فإن ذلك يجب أن يكون على أساس اختلاف ما بين الحالتين، على خلاف حقيقة أنني وهو شخصان مختلفان»[56]، كان يستخدم قيدًا معلوماتيًا قويًا لاستبعاد استخدام المعلومات المتعلقة بالهوية الشخصية في إصدار هذه الأحكام[57]. في بعض السياقات، قد تمثل الاختلافات في الهوية الشخصية أهمية، ربما تكون حاسمة حتى في مجملها (على سبيل المثال، في السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية أو في تعظيم الأرباح الفردية). يمكن النظر إلى زعم سيدغويك في شأن القابلية للعالمية باعتباره يؤكد أن اختلافات الهوية الشخصية، في سياق الأحكام الأخلاقية للسلوك الصحيح أو الخاطئ، يجب أن تتجاهل اختلافات الهوية الشخصية. وتدعو مواصفات مجموعات تساوي المعلومات إلى اتخاذ رؤية بعينها للمفهوم الملائم للتشابه في سياق الممارسة في قيد النظر.

من الممكن التفكير في مواصفات مجموعات تساوي المعلومات بطريقتين مختلفتين، في سياق القابلية الشمولية للأحكام الأخلاقية. يتمثل أحد السبل في النظر إليها باعتبارها تعكس بعض الأحكام الأولية جدًا، التي من المتوقع أن تلبيها النُظم الأخلاقية «المعقولة» كلها. وتتمثل الطريقة الأخرى في النظر إليها باعتبارها شرطًا ضروريًا يجب أن تفي به الأحكام الأخلاقية كلها، ويستلزمه فرع اللغة الأخلاقية، من دون الحاجة إلى استدعاء أي مقاربة أخلاقية معينة على الإطلاق. من الإنصاف القول إنه نظرًا إلى التقاليد في اقتصاد الرفاه، فإن المقاربة الأولى (أي النظر إلى مواصفات مجموعات تساوي المعلومات باعتبارها تضم مقتضيات أخلاقية موضوعية)، هي التي تميل إلى أن تكون جذابة لمعظم الاقتصاديين. من ناحية أخرى، قُدِمت حجج قوية لمصلحة

---

(56) Henry Sidgwick, *The Method of Ethics*, 7th ed. (London: Macmillan, 1907), p. 379.

(57) يوفر بالمثل «حجاب الجهل» عند رولز، قيدًا معلوماتيًا لنظريته في شأن العدالة كإنصاف. انظر: John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

في الحقيقة، أوضحت كثيرًا من الخلافات الأخلاقية التصوراتُ المختلفة في شأن المعلومات ذات الصلة، وفي المقابل أوضحت قيودَ الثبات التي يجب استخدامها. أناقش هذا الموضوع في: Amartya Sen: «Informational Bases of Alternative Welfare Approaches: Aggregation and Income Distribution,» *Journal of Public Economics*, vol. 3, no. 4 (1974); «Informational Analysis,» and «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

الرؤية الثانية، أبرزها ما طرحه هير في تحليله في شأن «لغة الأخلاق»[58]. ففي هذا التحليل، يُنظر إلى مجموعة قيود الثبات باعتبارها ضرورية، بسبب طبيعة الأحكام المعيارية ذاتها والنظام الذي تفرضه اللغة الوصفية (ومنها لغة الأخلاق). يقول هير: «لا يمكنني القول 'هذا محرك سيارة جيد، لكن المحرك المجاور له، على الرغم من أنه مماثل له تمامًا في الجوانب الأخرى كلها، ليس جيدًا'»[59]. وأيضًا، «إذا قلت عن شيء X إنه جيد، فإنني ألتزم بأن أقول عن أي X مماثل إنه جيد»[60]. وفي سياق مختلف إلى حد ما، يطرح أرو[61] أيضًا عبارة يمكن النظر إليها باعتبارها تسير في الخط العام نفسه: «أحكام القيمة قد تساوي بين الظواهر التي يمكن تمييزها إمبيريقيًا، لكنها لا تستطيع التفرقة بين الحالات التي لا يمكن تمييزها إمبيريقيًا»[62].

يمكن النظر إلى هذه المسألة، عند مستوى ما، باعتبارها ببساطة جانبًا من جوانب نظرية الهوية، وللبساطة: $x = y \Rightarrow f(x) = f(y)$. إذا كانت x وy متطابقتين بالفعل، فإن أي دالّة – حتى الدالّة المعيارية (مثل دالّة أخلاقية) – يجب أن تدعي أن $f(x) = f(y)$، بغض النظر عن طبيعة التقويم موضوعيًا أي إن $f(x) = f(y)$ تلي ببساطة كون f(.) دالة، ولا تعتمد على ما يحدث أن يكون عليه نوع الدالّة f(.). وللمناسبة، يقضي ضمنًا هذا الخط من التفسير أن بعض الأحكام الأخلاقية يجب أن ينتج بالضرورة من الأحكام الإمبيريقية، وبالتالي ينتهك ما يُسمى «قانون هيوم»

---

(58) Richard M. Hare: *The Language of Morals* (Oxford: Clarendon Press, 1952), and *Freedom and Reason* (Oxford: Clarendon Press, 1963).

(59) Hare, *The Language*, p. 135.

(60) Hare, *Freedom*, p. 15.

(61) Arrow, *Social Choice* (1963).

(62) المصدر نفسه، ص 112. في الواقع، يناقش أرو هنا - وبالتأكيد يخالف - زعم أبرام برغسون أنه «إذا كان في إمكان المرء أن ينهض بمعيار النفعية في ظل القابلية للمقارنة، إذًا يجب أن يكون ممكنًا أيضًا القيام بذلك من دونها». انظر: Abram Bergson, «On the Concept of Social Welfare,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 68, no. 2 (May 1954), p. 251.

وبالتالي، سيكون عند عدم القابلية للتفرقة، في هذا السياق، معنى مختلف إلى حد ما عما طرحه هير. ومع ذلك، يبدو أن ملاحظة أرو تطرح الحس السليم نفسه، حتى في ظل تفسير عدم القابلية للتفرقة من حيث كونها متطابقة، لا غير قابلة للمقارنة.

حول استحالة اشتقاق مقترحات أخلاقية من أطروحات محض واقعية(63). إذا كان x وy لا يمكن التمييز بينهما إمبيريقيًا، إذًا يجب أن يكونا متكافئين أخلاقيًا.

لكن هذه الطريقة لرؤية المسألة تُعد إشكالية، بمعنى أن «هوية» x وy تضم بالفعل مجموعة مختارة من المعلومات، وبالتالي تضم منهجيًا وضع x وy في مجموعة تساوي المعلومات نفسها بدلًا من اعتبارهما غير قابلين للتمييز فعليًا بأي طريقة ممكنة. بعبارة هير سالفة الذكر، فإن السيارة «المجاورة» للسيارة المُفترض أنها «جيدة» تُعد قابلة للتمييز من حيث موضعها، ويصف هير السيارتين باعتبارهما متماثلتين تمامًا «في النواحي الأخرى كلها».

توجد هنا مسألة أخلاقية تتسم بعمق شديد. يصعب القول إن مفهوم الهوية الإمبيريقية فارغ بالكامل. فطبيعة مجموعات بعينها من مجموعات تساوي المعلومات يمكن أن تكون على نحو يتيح النظر - حتى في سياق قبل أخلاقي - إلى الاختلافات القائمة بين عناصر متباينة في المجموعة نفسها باعتبارها مجرد تافهة. وتتطلب مزاعم القابلية للعالمية، المستندة إلى هوية إمبيريقية، الاعتبار الجدي، ولا يمكن التخلص منها بزعم بسيط باستحالة الهوية الإمبيريقية.

إن المسألة الأوسع المتعلقة بالموضوعية هي، في المقام الأول، مسألة تخص

---

(63) لم تكن النقطة المطروحة في ورقتي (1966) معنية كثيرًا بالجدال أن قانون هيوم كان خطأ، وإنما كانت معنية بأن «امتثال هير لـ «قانون هيوم» يتعارض مع امتثاله لـ «نزعة الوصفية الشمولية»» انظر: Amartya K. Sen, «Hume's Law and Hare's Rule,» *Philosophy*, vol. 41, no. 155 (January 1966), p. 75.

على نحو أكثر منهجية، كان هناك جدال (يتنازل عن إمكان إنكار أن «شيئين منفصلين يمكن أن يكونا متماثلين تمامًا») أنه «إما أن مبدأ هير للقابلية الشمولية فارغ المحتوى، أو أنه يتعارض مع قانون هيوم» (ص 78-79). يقول هير، في تحليله هذه النقطة: «لقد سمحت لاحقًا، ردًا على الأمثلة التي طرحها البروفسور سِن وآخرون، أن هناك حاجة إلى مواصفات أخرى، ولا سيما تلك التي تتطلبها أطروحة القابلية الشمولية نفسها، والإقرار بالاستدلال من «A فعل بالتحديد ما فعله B» إلى «إذا فعل B شيئًا خاطئًا، إذًا فعل A شيئًا خاطئًا»». انظر: Hare: *Moral Thinking*, pp. 223-224, and «Geach on Murder and Sodomy,» *Philosophy*, vol. 52, no. 202 (1977).

درست مدى هذا المؤهل وأهميته في كتابات أخرى. انظر: Sen, «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

طبيعة المعتقدات[64]؛ إذ ربما تخفق المعتقدات الأخلاقية في أن تكون موضوعية بطريقة مباشرة. ومحاولة التمييز بين الحالات استنادًا إلى معايير تعسفية، تضم اختلافات وقائعية تافهة لا تنال اهتمامًا في التقويم قبل الأخلاقي، هي أحد الأمثلة على إخفاق موضوعية النظرة الأخلاقية (على سبيل المثال، «أعتقد أن A وB هما بالفعل الشيء نفسه إمبيريقيًا إلى حد كبير، أما أخلاقيًا فإن A على صواب بينما B مخطئ!»). وتكمن المسألة المركزية هنا في الطبيعة «العَرَضية» للتقويم الأخلاقي[65].

بشكل أكثر تحديدًا، يمكن النظر إلى المرء باعتباره «غير موضوعي» بوجه خاص، في حكم أخلاقي، إذا لام شخص مثلًا شخصًا آخر - بطريقة مستقيمة أخلاقيًا - على سلوك لا يلوم نفسه عليه. تتضمن هذه الحالة وغيرها من حالات «عدم الموضوعية» انتهاكًا لبعض قيود الثبات، التي تُعتبر ضرورية لكونها «موضوعية» في النظرة الأخلاقية بدلًا من كونها «ذاتية» بوضوح. إذا (1) كانت الموضوعية الأخلاقية تُعتبر في المقام الأول مسألة تتعلق بطبيعة المعتقدات الأخلاقية، و(2) كان إمكان الموضوعية الأكبر أو الأقل مقبولًا (بدلًا من التعامل معه كسؤال نعم - أم - لا)، فيمكن رؤية المسألة القديمة المتعلقة بموضوعية الأخلاق في ضوء مختلف تمامًا - باعتبارها تضم مسائل مختلفة عن تلك المسائل التي يشتمل عليها الرفض التقليدي للنزعة الطبيعية والتأكيد القديم لقانون هيوم. يتمثل السؤال المركزي، في هذه الطريقة لرؤية مشكلة الأخلاقية الموضوعية، في الوضع الخاص لبعض قيود الثبات في المعتقدات الأخلاقية، المتعلقة بالسمات الإمبيريقية التي تنعكس من خلال مواصفات مجموعات معينة من مجموعات لتساوي المعلومات[66].

---

(64) انظر: Thomas Nagel, «The Limits of Objectivity,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980), and J. McDowell, «Non-cognitivism and Rule-following,» in S. H. Holtzman and C. M. Leich, eds., *Wittgenstein: To Follow a Rule* (London: Routledge, 1981).

(65) انظر: Sen: «Hume's Law,» pp. 75-79, and Sen, «Well-being, Agency and Freedom;» Nagel, «The Limits;» Hare, *Moral Thinking*, and Susan L. Hurley, «Objectivity and Disagreement,» in: T. Honderich, ed., *Ethics and Objectivity* (London: Routledge, 1985).

(66) لقد ناقشت هذه المسائل في كتاب آخر، ولن أواصل متابعتها هنا. هناك مسألة بالغة الأهمية، تتعلق بمسألة تعسف بعض الفروق الواقعية. انظر: Sen, «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

7. ملاحظات ختامية

درست الاختيار المعياري من حيث القيود المعلوماتية التي تستلزمها المبادئ المعيارية. تتيح قيود الثبات، المتعلقة بمجموعات تساوي المعلومات، شكلًا عامًا يمكن استخدامه بطرائق مختلفة تبعًا للطبيعة الممارسة وأنواع المبادئ التي يمكن استحضارها (المبحثان الأول والثاني). تأتي أمثلة الاستخدام المُقدمة هنا من مجالات مختلفة لنظرية الاختيار المعياري.

يتضمن ذلك نظرية الاختيار الاجتماعي، وهو اختصاص كان رائده كينيث أرو[67]. استخدم أرو صراحة بعض قيود الثبات المتعلقة بالقيود المعلوماتية (على سبيل المثال، في حالة الاستقلال). وفي الواقع، يمكننا رؤية أن نظرية الاستحالة عند أرو هي بالفعل نتيجة قيدَي ثبات مشتقين، ويمكن إثباتها من خلال استخدام نظامه البديهي (المبحث الثالث). ويمكن القول إن هذا الطريق يوفر أيضًا طريقة أكثر إتقانًا نوعًا ما لإثبات نظرية الاستحالة عند أرو، لكن ذلك أمر ثانويّ إلى حد ما بالنسبة إلى الغرض الرئيس هنا، وهو إبراز اشتقاق واستخدام متطلبات الثبات المعلوماتي التي يستلزمها نظام البديهيات عند أرو.

يمكن إزالة نتيجة الاستحالة عبر إثراء الاستخدام المعلوماتي في الاختيار الاجتماعي[68]. لكن الشروط المُعدلة والأكثر تساهلًا يمكن أيضًا مقارنتها ودراستها على نحو مثمر، من حيث ملامح الثبات والاستبعادات المعلوماتية المناظرة (القسم الرابع).

كما يتيح أيضًا استخدام متطلبات الثبات، والقيود الإعلامية الأساسية، بؤرة تركيز مفيدة لفهم بعض الأسئلة المثيرة للجدل وتقويمها في محض نظرية الاختيار العقلاني في ظل اللايقين. تشتمل مواصفات مجموعات تساوي المعلومات، في سياق نظرية الاختيار العقلاني، على أسئلة أساسية عن طبيعة المنفعة ومضمون الحالات، الأمر الذي يتعلق بدوره بالمواقف المختلفة المُتخذة في شأن بديهيات

---

(67) Kenneth J. Arrow: «A Difficulty in the Concept of Social Welfare,» *Journal of Political Economy*, vol. 58, no. 4 (August 1950), pp. 328-346, and *Social Choice* (1951).

(68) Sen, *Collective Choice.*

مثل الاستقلال القوي (المبحث الخامس). كما ناقشت أن المنفعة بمعنى الاختيار، ليست بديلًا من المنفعة بالمعنى الكلاسيكي للحالات العقلية. والعلاقة بين العقل والاختيار تتسم بتعقيد شديد لا يسمح بإضفاء طابع بديهي معقول على الاختيار العقلاني في اتساع «الحالات اللاعقلية» (المبحث الخامس).

حاولت في مناسبات سابقة تحليل مبادئ أخلاقية محددة بالاستدعاء الصريح للقيود المعلوماتية والثبات[69]. ولم أواصل هنا متابعة هذا الجانب من الفلسفة الأخلاقية الموضوعية، وبدلًا من ذلك كرست المبحث الخاص بالتقويم الأخلاقي لبعض المسائل المنهجية المتعلقة بالقابلية للعالمية وللموضوعية. إن مبدأ القابلية للعالمية، الذي استُخدم كثيرًا منذ كانط (1788)، يتطلب مجموعات خاصة من مجموعات تساوي المعلومات. وتبين أن هذه المسألة، التي تتعلق بالطبيعة العَرَضية للتقويم الأخلاقي، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمسألة التأسيسية في شأن موضوعية المعتقدات الأخلاقية (المبحث السادس).

إن استعدادنا لاستخدام شكل قيود الثبات في أحد السياقات، لا يجبرنا بالطبع على استخدامه في سياقات أخرى. لكن هناك ما يكفي من قواسم مشتركة في الإجراءات المنهجية المتعلقة بقيود الثبات والقيود المعلوماتية لتبرير اعتبارها تطبيقات مختلفة لإحدى التقنيات المنهجية العامة. على أن الرؤى الأكثر أهمية تأتي من التفصيلات الدقيقة لتطبيقات معينة.

---

(69) المصدر نفسه، و Sen, «Informational Analysis».

القسم الرابع

الحرية والاختيار الاجتماعي

الفصل الثاني عشر

الحرية والاختيار الاجتماعي[1]

هل تتعارض الحرية الفردية مع مبدأ باريتو - الذي هو حجر الزاوية في اقتصاد الرفاه، ويصر على ضرورة أن ينعكس التصنيف التراتبي للتفضيلات الفردية الإجماعية في اتخاذ القرارات الاجتماعية؟ أشارت إحدى النتائج في نظرية الاختيار الاجتماعي - ما يُسمى «استحالة ليبرالي باريتو» - إلى أن مثل هذا التعارض قد يوجد بالفعل،[2] وأعقب هذه النتيجة عدد من النتائج الأخرى العظيمة - بعضها يوسع التعارض، فيما يطرح بعضها الآخر سبلًا لتفاديه (انظر المبحث الرابع أدناه). على أن الشكل الخاص، نوعًا ما، من نظرية الاختيار الاجتماعي يجعل من الصعوبة قليلًا التأكد من مدى صلة هذه الفئة من النتائج بعلم الأخلاق، واقتصاد الرفاه، أو الفلسفة الاجتماعية والسياسية. وتُعنى هذه الورقة البحثية بمناقشة تلك المسألة.

ثمة هدفان آخران. **أولًا**؛ يمكن إعطاء الشروط المنهجية المستخدمة في نظرية الاختيار الاجتماعي أكثر من تفسير، كما أن الأهمية العملية للنتائج تعتمد بوضوح على التفسيرات المُختارة. ولا ينطبق ذلك فحسب على ليبرالي باريتو، وإنما ينطبق على نتائج أخرى في المجال، ومنها نتيجة الاستحالة الأكثر عمقًا التي

---

(1) أود أن أعرب عن امتناني للتعليقات المفيدة التي حصلت عليها من بيتر هاموند، سوسان هيرلي (Susan Hurley)، إسحاق ليفي، جيم ميرليس (Jim Mirrlees)، روبرت سوغدن، جون فيكرز (John Vickers)، بيرنارد وليامز،

من: *The Journal of Philosophy*, vol. 80 (1983).

(2) انظر: Amartya K. Sen: «The Impossibility of a Paretian Liberal,» *Journal of Political Economy*, vol. 78, no. 1 (January-February 1970), pp. 152-157, and *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970).

طرحها كينيث أرو(3). ويتمثل أحد المصادر الخاصة للتغير في مضمون «التفضيل الاجتماعي»، وتميز هذه الورقة بين ثلاثة تفسيرات مختلفة وتناقشها.

ثانيًا؛ واجهت صيغة الحرية (لمزيد من الدقة، صيغة بعض الآثار الدنيا لاحترام الحرية) في نظرية الاختيار الاجتماعي تشكيكًا عميقًا،(4) والواقع أن هذه الصيغة تختلف - في الأقل - مع بعض الأوصاف الأكثر تقليدية للحرية، حيث ترى الحرية من حيث الإجراءات، لا الصيرورات. وأحاول في هذه الورقة الخوض في السؤال الأوسع نطاقًا عن الكيفية التي ينبغي النظر بها إلى الحرية، وأقدم في هذا السياق نقدًا للصيغة الإجرائية المحضة للحرية.

1. التفضيل الاجتماعي

يتمثل الشكل النظري النمطي للاختيار الاجتماعي في تحويل مجموعة (من عدد n، في الواقع) من ترتيبات التفضيل الفردي إلى علاقة تفضيل اجتماعي أو دالّة اختيار اجتماعي. كان متطلب أرو أن تكون علاقة التفضيل الاجتماعي ترتيبًا ضعيفًا بالكامل (انعكاسي، وكامل، ومتعدٍّ)، وأن تحدد دالّة الاختيار الاجتماعي

---

(3) انظر: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

أتناول في النقاش مسألة التفسير، في سياق نظرية أرو، في: Amartya K. Sen, «Social Choice Theory: A Re-examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89, and «Personal Utilities and Public Judgements: Or What's Wrong with Welfare Economics,» *Economic Journal*, vol. 89, no. 355 (September 1979), pp. 537-558.

(4) انظر، بالتحديد: Robert Nozick: «Distributive Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 3, no. 1 (Autumn 1973), pp. 45-126, and *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), pp. 149-182; Peter Bernholz, «Is a Paretian Liberal Really Impossible?,» *Public Choice*, vol. 20 (Winter 1974), pp. 99-107; Charles K. Rowley and Alan T. Peacock, *Welfare Economics: A Liberal Restatement* (London: Martin Robertson, 1975); James M. Buchanan, «An Ambiguity in Sen's Alleged Proof of the Impossibility of the Paretian Liberal» (Mimeographed, Virginia Polytechnic, 1976); Kevin Roberts, «Liberalism and Welfare Economics: A Note» (Mimeographed, St. Catherine's College, Oxford, 1976); Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356, and Robert Sugden, *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981).

انظر أيضًا: Brian Barry, «Lady Chatterley's Lover and Doctor Fischer's Bomb Party: Liberalism, Pareto Optimality, and the Problem of Objectionable Preferences,» in: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986), and Bruce Chapman, «Rights as Constraints: Nozick versus Sen» (Mimeographed, Westminster Institute for Ethics and Human Values, 1981).

أفضل العناصر (مجموعة الاختيار) المتعلقة بعلاقة التفضيل الاجتماعي تلك، لكل مجموعة غير فارغة من الحالات الاجتماعية (المجموعة الممكنة، أو من «القائمة»)، في حين طالب آخرون بخصائص أقل تشددًا لعلاقة التفضيل الاجتماعي (سمحوا بالتعدي أو عدم الاكتمال)، أو بأنواع أقل تقييدًا لدالة الاختيار الاجتماعي (سمحوا باختيار غير ثنائي)، كما قُدمت نتائج مختلفة في شأن الإمكان والاستحالة.

على الرغم من أن تفسيرات التفضيل الاجتماعي المختلفة ممكنة، فإنني سأقتصر هنا على ثلاثة تفسيرات فقط لـ «x مُفضلة اجتماعيًا على y»:

(1) تقويم الصيرورات: «الحُكم على x أنها حالة راهنة أفضل للمجتمع من y»؛

(2) الاختيار المعياري: «يجب تنظيم صُنع القرار في المجتمع حيث إن y يجب عدم اختيارها عند توافر x»؛

(3) الاختيار الوصفي: «تُنظم نُظم القرار الاجتماعي حيث لا تُختار y عند توافر x».

يجب أن أؤكد أن على الرغم من أن التفسيرين الأخيرين يربطان التفضيل بالاختيار، فإن كليهما لا يتطلب أن تكون دالّة الاختيار - المعيارية أو الوصفية - «ثنائية» من حيث طابعها، بمعنى أنه يمكن تمثيلها من خلال علاقة ثنائية[5]. تفرض كل منها فحسب شرطًا يجب أن تلبيه - على التوالي - دوال الاختيار؛ سواء أكان مجموع الاختيارات الاجتماعية التي تستوعبها العلاقة الثنائية، أم لم يكن، متروكًا مفتوحًا.

---

(5) عن مسألة ثنائية دوال الاختيار، انظر: Bengt Hansson, «Choice Structures and Preference Relations,» *Synthese*, vol. 18, no. 4 (1968), pp. 443-458; Amartya K. Sen: «Choice Functions and Revealed Preference,» *Review of Economic Studies*, vol. 38, no. 3 (July 1971), pp. 307-317; Hans G. Herzberger, «Ordinal Preference and Rational Choice,» *Econometrica*, vol. 41, no. 2 (March 1973), pp. 187-237; Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Thomas Schwartz, «Choice Functions, «Rationality» Conditions, and Variations on the Weak Axiom of Revealed Preference,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12 (1976), pp. 414-427, and Charles R. Plott, «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation,» *American Journal of Political Science*, vol. 20, no. 3 (August 1976), pp. 511-596.

بطبيعة الحال، يوجد في إطار هذه التفسيرات الثلاثة العريضة تباينات أخرى، تستند إلى سياق البيانات. على سبيل المثال، ربما يعكس بيان تقويم النتيجة حُكمًا أخلاقيًا عند شخص معين، أو نتيجة تطبيق بعض إجراءات التقويم (على سبيل المثال، تنتج عن «دالة موضوعية» معينة مُستخدمة في التخطيط أو صُنع السياسة).

2. استحالة ليبرالي باريتو

يتطلب مبدأ باريتو، في شكله الضعيف، أنه إذا فضّل كل فرد حالة اجتماعية x على حالة اجتماعية y، إذًا يجب أن تكون x مُفضلة اجتماعيًا على y. يمكن اعتبار أن الحرية الفردية تتطلب - ضمن جملة أمور أخرى - أن كل فرد يجب أن يتمتع بمجال شخصي اعتيادي، حيث يؤخذ تفضيله، وتفضيله فقط، وحده في الحسبان عند تحديد التفضيل الاجتماعي. على سبيل المثال، لنأخذ شخصًا يود قراءة رواية بعينها، في ظل وجود أشياء أخرى، ولنفترض أن ذلك الاختيار - نظرًا إلى شكل بعينه للأشياء الأخرى - يقع في مجاله الشخصي الاعتيادي؛ بالتالي يجب أن يضعَ تفضيله الاجتماعي قراءة الرواية في موضع أعلى من عدم قراءتها، في ظل وجود الأشياء الأخرى. يُعد شرط الحد الأدنى من الحرية، في واقع الأمر، متطلبًا أضعف من هذا، حيث يقتضي وجود مثل هذا المجال الشخصي الاعتيادي وغير الفارغ لشخصين على الأقل (ليس بالضرورة للجميع - وسوف يؤدي الغرض، لكنه ليس مطلوبًا)[6].

تحدد دالّة القرار الاجتماعي تفضيلًا اجتماعيًا كاملًا ومتسقًا (خاليًا من الدورات)، يُعرّف على مجموعة من الحالات الاجتماعية البديلة لأي مجموعة (في الواقع، من n) من ترتيبات التفضيل الفردي (ترتيب واحد للشخص). ولدالة

---

(6) سُمي هذا الشرط أصلًا «ليبرالية الحد الأدنى»، مع تحذير في شأن سوء الفهم المحتمل: ««الليبرالية» مصطلح مراوغ، ومفتوح لتفسيرات بديلة. قد لا يتضمن بعض استخدامات المصطلح الشرط المُعرف هنا. إن ما له صلة هو أن الشرط L يمثل قيمة تضم الحرية الفردية التي يسعى إليها كثير من الناس». انظر: Sen, «The Impossibility,» p. 153.

في ورقة لاحقة، سُمي الشرط «Minimal Libertarianism». والمصطلحان لا يبعثان على الرضا، والمصطلح المُستخدم هنا - «الحد الأدنى من الحرية» - يتسم بميزة التركيز على مفهوم الحرية نفسها لا على مناصرتها من خلال أي مقاربة.

القرار الاجتماعي نطاق غير مقيد، إذا نجحت لأي n ممكن منطقيًا من ترتيبات التفضيل الفردي. تمثل استحالة ليبرالي باريتو المبرهنة التي تُثبت عدم إمكان وجود دالّة قرار اجتماعي تلبي النطاق غير المقيد، ومبدأ باريتو (حتى في شكله الضعيف)، والحد الأدنى من الحرية.

كان التفسير التقليدي للتفضيل مطروحًا من زاوية الرغبات[7]، وسألتزم هذا الاستخدام. هناك مقاربة بديلة، تطورت بتأثير نظرية «التفضيل المستبان»، تطرح تعريفًا للتفضيل باعتباره العلاقة الثنائية التي تشكل أساس الاختيار. إن هذا الاستخدام غير الطبيعي للتفضيل يُفرغ المصطلح الكثير من معناه العادي، والأهم أن التحديد الضمني للمفهومين المتباينين يتركنا من دون مفهوم مهم واحد. إضافة إلى ذلك، ليس لكل دوال الاختيار تمثيل ثنائي.

على الرغم من أن من غير المعقول تحديد التفضيل والاختيار تعريفيًا، فمن التقليدي في نظرية الاختيار الاجتماعي طرح الافتراض الإمبيريقي أن الاختيارات الفردية سترتكز بالكامل على تفضيل فردي. لقد حدد أرو الخطوط العريضة لمثل هذا النموذج من السلوك الفردي[8]، وسأطلق على ذلك اسم الاختيار الشامل القائم على التفضيل. وتُعد الصيغة الأضعف من هذا الافتراض كافية لتوصيف الاختيار الاجتماعي للحرية، حيث إن الفرد، في الخيارات على صعيد المجال الشخصي الاعتيادي، سيسترشد تمامًا بتفضيله. إذا كان (x, y) زوجًا من الحالات، حيث ينتمي إلى مجال i الشخصي الاعتيادي، وأنه يفضل بحزم x على y، إذًا فهو لن يختار y عندما تكون x متاحة للاختيار[9]. وسأطلق على ذلك افتراض اختيار

---

(7) يصدق ذلك أيضًا في النظرية الاقتصادية التقليدية؛ انظر، على سبيل المثال: John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939).

في النقاشات الأخلاقية أيضًا؛ انظر على سبيل المثال: Richard M. Hare, *The Language of Morals* (Oxford: Clarendon Press, 1952).

(8) Arrow, *Social Choice*, chap. 2, pp. 9-21.

(9) تتعلق المسألة هنا بما قد يختاره الشخص إذا كانت x وy متاحتين أمامه للاختيار (ربما إلى جانب بدائل أخرى). يجب عدم الخلط بين هذا السؤال المتعلق بتناظر التفضيل - الاختيار والمسألة المختلفة - إنما المهمة - التي ناقشها ألان غيبارد. انظر: Allan F. Gibbard, «A Pareto-consistent Libertarian Claim,» *Journal of Economic Theory*, vol. 7, no. 4 (1974), pp. 388-410.

في شأن لما يجب أن يختاره الفرد إذا كان بديله المُفضل (x، في هذه الحالة) ليس متاحًا في الواقع =

الحد الأدنى القائم على التفضيل، الذي يُعد الاختيار الشامل القائم على التفضيل حالة خاصة منه.

لننظر الآن في أي شكل من المجالات الشخصية الاعتيادية التي يُقرّ - وفقًا للقواعد التي تُلبي الحد الأدنى من الحرية - أن الأفراد المعنيين يتمتعون بموجبها بسلطة خاصة؛ ويتحدد المحتوى الدقيق لتلك السلطة بوساطة التفسير المُختار للتفضيل الاجتماعي. لتكن (x, y) تنتمي إلى مجال i الشخصي الاعتيادي، ولندع i يُفضل بحزم x على y. لا يقتصر الأمر على رغبته في الحصول على x لا y، إنما أيضًا - وفقًا لافتراض الاختيار المحدود القائم على التفضيل (من باب أولى، وفقًا للاختيار الشامل القائم على التفضيل) - فإنه سيختار x إذا كان عليه اختيار أحد البديلين. في الواقع، لن يختار y أبدًا إذا كان أمامه بالفعل الاختيار من مجموعة تحتوي على x. وفي ظل تفسير نتيجة - تقويم التفضيل الاجتماعي، يتطلب شرط الحرية التي تضم الحد الأدنى للحرية أن الحكم على x - نظرًا إلى الأوضاع المحددة - يعتبرها حالة للمجتمع أفضل من y [انظر (1) في المبحث السابق].

في ظل التفسير المعياري للاختيار، يجب تنظيم صنع القرار في المجتمع حيث، في الأوضاع المحددة، يجب عدم اختيار y عندما تكون x متاحة [انظر (2)]. وتجدر ملاحظة أن هذا الشرط أقل تطلبًا من شرط ترك الاختيار بين x و y (مع أو من دون وجود بدائل أخرى) للفرد i نفسه، حيث يمكنه إزاحة y - التي على وشك أن تُختار - واختيار x التي يُفضلها. إذا تُرك الأمر له، فإنه لن يختار y بالطبع. إن هذا الافتراض في شأن «السيطرة الفردية» يُعد كافيًا للحد الأدنى من الحرية، لكنه ليس ضروريًا، نظرًا إلى أنه يحتاج ذلك فقط، بغض النظر كيف تُصنع القرارات الاجتماعية، فإن الأمر لا ينتهي باختيار y. ونظرًا إلى أن النظرية في قيد المناقشة هي صيرورة استحالة، فلا يمكن الاعتراض على الشرط الأضعف؛ ما دام يجب أن تظل الاستحالة غير متأثرة بأي تعزيز للشرط - بالمطالبة بإعطاء i «سيطرة فردية» في اختيار أو عدم اختيار y عندما تكون x متاحة أيضًا.

= بسبب ممارسة حقوق أشخاص آخرين أو تطبيق مبدأ باريتو، الأمر الذي يُعد، بطبيعة الحال، نتيجة ضمنية لنظرية استحالة ليبرالي باريتو، من حيث إن البديلين في الزوج في المجال الشخصي لكل فرد لا يمكن فعليًا أن يكونا متاحَين له للاختيار بالطريقة المحددة من خلال الحد الأدنى من الحرية، إذا كان يجب أيضًا رفض بدائل باريتو الدنيا.

في ظل التفسير الوصفي للاختيار، من المفترض أن تكون نظم القرار الاجتماعي مُنظمة، حيث لا تُختار y عندما تكون x اختيارًا عمليًا [انظر (3)].

تُطبق تفسيرات منوعة مماثلة على مبدأ باريتو الضعيف، باستخدام تفسيرات مختلفة للتفضيل الاجتماعي من خلال (1)، (2)، و(3)، على التوالي.

يتضح الأمر مباشرة الآن لرؤية محتويات استحالة ليبرالي باريتو في ظل ثلاثة تفسيرات مختلفة، على التوالي:

(أولًا) استحالة الصيرورة - التقويم: بالنسبة إلى بعض التفضيلات الفردية، قد لا يوجد أي تقويم متسق وكامل للحالات الاجتماعية التي تفي بمبدأ باريتو الضعيف والحد الأدنى من الحرية، بحسب التفسير الوارد في (1).

(ثانيًا) استحالة الاختيار المعياري: لا توجد طريقة جيدة لتنظيم صنع القرار في المجتمع حيث تُختار - وبغض النظر عمّا يُفضل الفرد حدوثه - حالة من أي مجموعة غير فارغة من الحالات، عندما تتطلب صوابية القرار الوفاء بمبدأ باريتو الضعيف والحد الأدنى من الحرية، بحسب التفسير الوارد في (2).

(ثالثًا) استحالة الاختيار الوصفي: أي نظام فعلي للقرار الاجتماعي، يقدر على اختيار حالة - بغض النظر عن التفضيلات الفردية - من أي مجموعة غير فارغة من الحالات، لن يقدر على تلبية مبدأ باريتو الضعيف والحد الأدنى من الحرية، بحسب التفسير الوارد في (3).

3. مثال توضيحي

عرضت الأدبيات أمثلة توضيحية مختلفة في شأن النزاع بين باريتو والحرية[10]. ربما المثال المتعلق بقراءة أو عدم قراءة **عشيق الليدي تشاترلي**[11]

---

(10) للاطلاع على أنواع مختلفة من الأمثلة، انظر: Sen, *Collective Choice*, chap. 6; Gibbard, «A Pareto-consistent;» Jonathan Barnes, «Freedom, Rationality and Paradox,» *Canadian Journal of Philosophy*, vol. 10, no. 4 (December 1980), pp. 545-565; J. Fountain, «Bowley's Analysis of Bilateral Monopoly and Sen's Liberal Paradox in Collective Choice Theory: A Note,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 95 (1980), pp. 809-812; E. T. Green. «Libertarian Aggregation of Preferences: What the «Coase Theorem» Might Have Said,» *Social Science Working Paper* (California Institute of Technology), no. 315 (1980).

(11) عرضته في كتابي. انظر: Sen, *Collective Choice*, p. 80.

نال من الاهتمام أكثر مما يستحق، وسأستعين هنا بمثال أقل تعبًا، أي ما يُسمى «حالة اختيار العمل»(12).

يفضل الشخصان 1 و2 الحصول على وظيفة بدوام كامل (1) على وظيفة بنصف دوام (½)، ووظيفة بنصف دوام على البطالة (0)، مع معرفة الحالة الوظيفية للآخر. لكن المجتمع التنافسي الذي يعيشان فيه يفسدهما، ولذا يفضل كل منهما أن يكون الآخر عاطلًا من العمل (أي: 0 إلى ½ إلى 1، للآخر). وفي الواقع، يشعر كل منهما بحسد يجعله أكثر رضا ببطالة الآخر من حصوله هو نفسه على وظيفة. ونظرًا إلى طبيعة الوظائف المتاحة، يصدف وجود أربع حالات بديلة ممكنة للشخصين، ممثلة هنا بأربعة أزواج، حيث يصف الرقم الأول لكل زوج وضع وظيفة الشخص 1، ويصف الرقم الثاني وضع وظيفة الشخص 2. تتحدد تفضيلات الشخصين على النحو التالي، بترتيب تنازلي:

الشخص 1	الشخص 2
(0 ,½)	(½, 0)
(½, 1)	(1, ½)
(½ ,0)	(0 ,½)
(1 ,½)	(½, 1)

ليكن عند كل من الشخص 1 والشخص 2 مجال شخصيّ اعتيادي يتمتع بالخصائص التي يحددها الحد الأدنى من الحرية. يُغطي المجال الشخصي للفرد 1 الاختيار على الزوجين (1,½) و(0,½)؛ يجب أن يتمتع بحرية العمل إذا كان يُفضل ذلك، في ظل حالة عمل الآخر (½). وبالمثل، يُغطي المجال الشخصي للفرد 2 الاختيار على (½,1) و(½,0)، والشخص 2 يجب أن يتمتع أيضًا بحرية العمل إذا كان يُفضل ذلك، في ظل حالة العمل (½) للشخص 1.

لننظر الآن في التفسيرات الثلاثة المختلفة للتفضيل الاجتماعي. مع تفسير تقويم النتيجة، يُعد التمرين واحدًا من تمارين ترتيب أربع حالات بديلة من زاوية

---

(12) عرضته في مقالتي: Amartya K. Sen, «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245 (esp. pp. 222-223).

مدى جودتها لمجتمع هذين الشخصين. قد يتمثل أحد السياقات المعينة في «حكم الرفاه الاجتماعي» للشخص، وهو ما ناقشناه سابقًا. قد يكون القاضي من الخارج أو في الواقع يصدر أحد هذين الشخصين حكمًا أخلاقيًا. وعلى أساس الحد الأدنى من الحرية، يضع القاضي (1,½) أعلى من (0,½)، ما دام الشخص 1 يُفضل بالفعل (1,½)، والشخص 2 لا يشترك بشكل مباشر في هذا القرار المتعلق بوظيفة الشخص 1، كما أن الزوج يقع في مجال الشخص 1. وعلى أسس مماثلة، يوضع (½,1) أعلى من (½,0)، تمشيًا مع تفضيل الشخص 2، مع الإشارة إلى أن الشخص 1 لا ينخرط بشكل مباشر في هذا الاختيار بعينه، كما أن الزوج يقع في الواقع في مجال الشخص 2. لكن القاضي إذا تمسك بمبدأ باريتو، فإنه يجب أن يضع (0, ½) أعلى من (1,½)، ما دام الاثنان يُفضلان الزوج الأول، ووفقًا للأسس نفسها بالتحديد يضع (0,½) أعلى من (½,1). وهذا المركّب يتضمن دورة من التفضيل الاجتماعي: (1,½) أفضل من (0,½)، التي هي أفضل من (½,1)، التي هي أفضل من (½,0)، التي هي أفضل من (1,½). كل حالة أسوأ من حالة أخرى.

نظر بعد ذلك في تفسير الاختيار الوصفي. لعل أبسط حالة تتمثل في سيطرة المرء المباشرة على مجاله الشخصي. إذا كانت (0,½) على وشك أن تُختار، فإن الشخص 1 يتمتع بسلطة اختيار (1,½) بدلًا منها. وبالمثل، إذا كانت (0, ½) على وشك أن تُختار، فإن الشخص 2 يتمتع بسلطة اختيار (½,1) بدلًا منها. إذًا سيقتصر الاختيار الفعلي على (1,½) و(½,1). لكن لا يتسم كلا الاثنين بكفاءة باريتو.

يتطلب الحد الأدنى من الحرية، وفقًا لتفسير الاختيار الوصفي، وجود نظام جيد للقرارات الاجتماعية لا يؤدي إلى اختيار (½,0) أو (0,½)، ويتطلب مبدأ باريتو الضعيف وجود نظام جيد لا يؤدي إلى اختيار (½,1) أو (1,½). وبالتالي لا يختار أي شيء، ولا يوجد نظام جيد للاختيار بالمعنى المطلوب.

4. القيود والامتدادات وعمليات إعادة الصوغ

ترتكز استحالة ليبرالي باريتو على عدم اتساق ثلاثة شروط: النطاق غير المُقيد، ومبدأ باريتو الضعيف، وشرط الحد الأدنى من الحرية. ولتجنب عدم الاتساق، يجب إسقاط واحد على الأقل من الشروط أو إضعافه بدرجة كبيرة. وقد دُرست الطرائق الثلاث بتوسع في الأدبيات المتعلقة بالموضوع.

يصل إضعاف النطاق غير المُقيد إلى استبعاد هيئات - «صور» - بعينها من التفضيلات الفردية، حيث لا يحدث نزاع مع الصور الباقية. تضم أمثلة هذا الخط من المصالحة افتراض أن تُظهر التفضيلات الفعلية «تسامحًا»، من زاوية كون الفرد غير مبال في شأن الأزواج التي تنتمي إلى المجالات الشخصية الاعتيادية لأشخاص آخرين(13)؛ أو «التقمص العاطفي»، من زاوية أن الفرد يعكس تفضيلات أشخاص آخرين في مجالاتهم الشخصية الخاصة(14)؛ أو يكون «غير متطفل» أو «ليبراليًا»، من زاوية إلحاق الفرد أهمية أكبر لترتيب البدائل على مجاله الشخصي في مواجهة ترتيب البدائل في المجالات الشخصية لأشخاص آخرين(15)؛ أو تلبية بعض القيود الأخرى الملائمة(16). وألقت هذه الاستكشافات الضوء على طبيعة الصراع الكامن وراءها، وربما يكون لها صلة بالتفكير في شأن التعليم وتكوين القيم.

على أن تقييد النطاق لا يرقى إلى طريقة ملائمة للخروج من الصراع، ما دام لا يخبرنا ما هي الأحكام الاجتماعية التي من شأنها أن تصدر (أو ما هي الحالات التي يجب اختيارها، أو كيف يجب تنظيم آليات القرار) عند تناول الهيئات التي تنتهك القيود المطلوبة، عندما يصدف أن تحدث هذه بالفعل. ومع ذلك، عند التناظر مع أي قيود للنطاق، بما يستبعد بعض هيئات التفضيل، توجد حلول ذات صلة، تتخذ شكل نفي إما مبدأ باريتو الضعيف أو شرط الحد الأدنى من الحرية لكل هيئة لا تنتمي إلى النطاق المُجاز. يمكن «معاقبة» الأفراد المتطفلين بإنكار

---

(13) انظر: Christian Seidl, «On Liberal Values,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 35, nos. 3-4 (May 1975), pp. 257-292.

(14) انظر: Friedrich Breyer and G. A. Gigliotti, «Empathy and the Respect for the Rights of Others,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 40 (1980), pp. 59-64.

(15) انظر: Julian H. Blau, «Liberal Values and Independence,» *Review of Economic Studies*, vol. 42 (1975), pp. 395-402; Friedrich Breyer: «The Liberal Paradox, Decisiveness over Issues and Domain Restrictions,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 37, nos. 1-2 (1977), pp. 45-60, and *Das Liberal Paradox* (Meisenheim am Glan: Anton Hain, 1978).

(16) إن سخاء كل فرد تجاه الآخر يمكن أن يحل اللغز، كما ناقش تيد بيرغستروم - Theodore Bergstrom, «A «Scandinavian Consensus» Solution for Efficient Income Distribution among Nonmalevolent Consumers,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2 (1970), pp. 383-398.

يصدق الأمر نفسه، الأمر الذي يمكن أن يثير استغرابًا أكبر، على إضمار الشر المنهجي إذا وجهه أحد الأفراد ضد تفضيلات الآخرين جميعًا. جرى تناول هذا الشرط وغيره من الشروط ذات الصلة في ورقة مشتركة مخططة قدمتها أنا وإريك ماسكين وباري ناليبوف (Barry Nalebuff).

سلطتهم الخاصة على مجالاتهم الشخصية[17]، أو أن تفضيلاتهم قد يجري إما تجاهلها أو «تعديلها» عند تناول حكم باريتو الضعيف[18]. تصل هذه التعديلات إلى إضعاف شرط الحد الأدنى من الحرية أو مبدأ باريتو الضعيف، على التوالي. وقد دُرس بعض السبل الأخرى لتقييد هذه الشروط - يساعد بعضها على تجنب التعارض، في حين تتركها الأخرى من دون تأثير[19].

في حين نالت أساليب حل النزاع الكثير من الاهتمام في الأدبيات المتعلقة بالموضوع، كانت هناك أعمال لافتة أيضًا في مجال توسيع النزاع وتعميمه، حيث أوضح ألان غيبارد أن الحريات الفردية يمكن أن تتحول إلى درجة تكون غير متسقة داخليًا[20]، إذا جرى تعزيز شرط الحد الأدنى من الحرية بما يسمح للفرد بتحديد إحدى «سمات» الحالة الاجتماعية، بغض النظر عما يختاره الآخرون، وبغض النظر عن كيفية اختيار الشخص لـ «السمة» الخاصة به. إذا كنتُ حاسمًا

---

(17) انظر: Gibbard, pp. 388-410; Blau, «Liberal Values;» Donald E. Campbell, «Democratic Preference Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12, no. 2 (April 1976), pp. 259-272; J. A. Ferejohn, «The Distribution of Rights in Society,» in: H. W. Gottinger and W. Leinfeller, eds., *Decision Theory and Social Ethics: Issues in Social Choice* (Dordrecht: Reidel, 1978), and Wulf Gaertner and Lorenz Krüger, «Self-Supporting Preferences and Individual Rights: The Possibility of a Paretian Libertarianism,» *Economica*, vol. 48, no. 189 (February 1981), pp. 241-252.

(18) انظر: Michael J. Farrell, «Liberalism in the Theory of Social Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 3-10; Sen, «Liberty, Unanimity,» pp. 217-245; Kotaro Suzumura, «On the Consistency of Libertarian Claims,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (1978), pp. 329-342; P. J. Hammond, «Liberalism, Independent Rights and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen [et al.], eds., *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science* (Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982), pp. 217-243; David Austen-Smith, «Restricted Pareto and Rights,» *Journal of Economic Theory*, vol. 26, no. 1 (1982), pp. 89-99, and P. Coughlin and Amartya Sen, Unpublished Notes, Institute of Economics and Statistics, Oxford, 1981.

(19) انظر: Jerry S. Kelly, «The Impossibility of a Just Liberal,» *Economica*, vol. 43, no. 169 (February 1976), pp. 67-76; John Aldrich, «The Dilemma of a Paretian Liberal: Some Consequences of Sen's Theorem,» *Public Choice*, vol. 30, no. 1 (Summer 1977), pp. 1-21; Dennis C. Mueller, *Public Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979); Friedrich Breyer and Roy Gardner, «Liberal Paradox, Game Equilibrium, and Gibbard Optimum,» *Public Choice*, vol. 35, no. 4 (1980), pp. 469-481; Roy Gardner, «The Strategic Inconsistency of Paretian Liberalism,» *Public Choice*, vol. 35, no. 2 (1980), pp. 241-252; Kotaro Suzumura, «Equity, Efficiency and Rights in Social Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 3, no. 155 (1982), pp. 131-155; John L. Wriglesworth, «Solution to the Gibbard and Sen Paradoxes Using Information Available from Interpersonal Comparisons» (Mimeographed, Lincoln College, Oxford, 1981).

(20) Gibbard, pp. 388-397.

في شأن لون جدار بيتي، في ظل كل شيء آخر (بما في ذلك لون الجدار الخاص بك)، وكنت أنت حاسمًا في شأن إعطاء كل شيء آخر (بما في ذلك لون الجدار الخاص بي)، إذًا يمكننا الحصول على دورة إذا كنت أريد، على سبيل المثال، تحقيق التوافق مع لون جدارك، لكنك تريد تمييزه عن لون جداري.

لتجنب هذه المشكلة - «مفارقة غيبارد» - إما أن يكون تحديد الحقوق أكثر تقييدًا (جعلها «متماسكة» - باستخدام تعبير سوزومورا - مثلًا، كما هي الحال مع الحد الأدنى من الحرية)، أو أن تكون الحقوق مشروطة بالتفضيلات الفردية التي تلبي شرط «القابلية للفصل»[21]. تتطلب القابلية للفصل أن يكون تصنيفي التراتبي لسماتي «الشخصية» (مثلًا، لون الجدران الخاصة بي) مستقلًا عن اختيار الناس الآخرين للسمات الشخصية الخاصة بهم. وربما يوجد لهذه القيود التي تتجنب مفارقة غيبارد ما يبررها في إطار الأساس المنطقي لإعطاء الناس حقوقهم في ما يتعلق بالاختيارات الشخصية. فإذا كنت أحاول طلاء الجدران الخاصة بي بلون مختلف عن لون طلاء جدرانك، فإن طموحي ليس «شخصيًا» أو «ذاتي الاعتبار»، وليس من غير المعقول أن تكف عن الإصرار على أن إنجاز تلك التفضيلات المشروطة يُعد جزءًا ضروريًا من حريتي الشخصية. وحتى عند تجنب مفارقة غيبارد (من خلال وجود حقوق «متماسكة» أو تفضيلات قابلة للفصل)، فإن استحالة ليبرالي باريتو تستمر صحيحة[22]، ويستدعي بعض القيود الأخرى من أجل تجنب النزاع[23].

في استئناء مهم آخر، لباترا (R. N. Batra) وباتانايك[24]، وُسّعت استحالة

---

(21) انظر: المصدر نفسه؛ Farrell, pp. 3-10, and Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978), and Hammond, pp. 217-243.

(22) انظر: Gibbard, pp. 394-397; Suzumura, «On the Consistency,» pp. 329-342, and Hammond, «Liberalism».

(23) الحل الذي طرحه غيبارد نفسه، وأشرنا إليه سابقًا، يتخذ هيئة «التنازل» عن بعض الحقوق الفردية.

(24) انظر: Raveendran N. Batra and Prasanta K. Pattanaik, «On Some Suggestions for Having Non-binary Social Choice Functions,» *Theory and Decision*, vol. 3, no. 1 (1972), pp. 1-11.

انظر أيضًا: Dana N. Stevens and James E. Foster, «The Possibility of Democratic Pluralism,» *Economica*, vol. 45, no. 180 (1978), pp. 391-400, and John Wriglesworth, «The Possibility of Democratic Pluralism: A Comment,» *Economica*, vol. 49, no. 193 (1982), pp. 43-48. =

ليبرالي باريتو لإظهار أن مبدأ باريتو لا يتعارض مع الحرية الفردية فحسب، إنما مع حقوق المجموعة (مثلًا، الحقوق الممنوحة بموجب «الفدرالية» أو «التعددية») أيضًا، وللأسباب التحليلية نفسها إلى حد كبير[25].

إن طرائق تجنب الصراع أو توسيعه التي نوقشت أعلاه، تعمل في إطار الشكل العام لنظرية الاختيار الاجتماعي. على الرغم من ذلك، هناك خلاف في شأن مشروعية هذا المنظور عن الحرية، وثمة جدال قوي أن إدراك توصيف الحرية ذاته في نظرية الاختيار الاجتماعي خاطئٌ في الأساس. أنتقل الآن إلى ذلك السؤال العام، وأدرس أيضًا بعض الصيغ البديلة للحرية.

5. الحرية والسيطرة والاختيار الاجتماعي

أثار روبرت نوزيك مسألة مهمة – عند مناقشة استحالة ليبرالي باريتو – عندما انتقد «تناول حقوق الفرد في الاختيار من بين بدائل مثل الحق في تحديد الترتيب النسبي لهذه البدائل داخل ترتيب اجتماعي»[26]. في المقابل، يميز نوزيك الحقوق من زاوية منح السيطرة الفردية على قرارات معينة، وأن «كل شخص يمكنه ممارسة حقه كما يختار». «تحدد ممارسة هذه الحقوق بعض سمات العالم. وفي إطار القيود التي تفرضها هذه السمات المحددة، يمكن الاختيار من خلال آلية اختيار اجتماعي تستند إلى ترتيب اجتماعي؛ إذا كانت ثمة خيارات متروكة!»[27].

طرح كُتّاب آخرون كُثر[28] نقدًا مماثلًا، ووضع روبرت سوغدن الموضوع، تعليقًا على استحالة ليبرالي باريتو، على النحو الآتي:

---

(25) عن الامتدادات في اتجاه مختلف، انظر: Albert Weale, «The Impossibility of Liberal Egalitarianism,» *Analysis*, vol. 40, no. 1 (January 1980), pp. 13-19, and Iain McLean, «Liberty, Equality and the Pareto Principle: A Comment on Weale,» *Analysis*, vol. 40, no. 4 (October 1980), pp. 212-213.

(26) انظر: Nozick, *Anarchy*, p. 165.

(27) المصدر نفسه، ص 166.

(28) انظر الهامش الرقم (4) أعلاه. ومع ذلك، انظر أيضًا: Peter J. Hammond, «Liberalism,» and «Utilitarianism, Uncertainty and Information,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982); C. R. Perelli-Minetti, «Nozick on Sen: A Misunderstanding,» *Theory and Decision*, vol. 8, no. 4 (October 1977), pp. 387-393, and Paul Grout, «On Minimal Liberalism in Economics» (Mimeographed, Birmingham University, 1980).

يكمن عيب هذه الحجة البارعة، كما أرى، في صيغة سِن لمبدأ الحرية. فعلى الرغم من زعمه[29]، أنه منجذب إلى أفكار الحرية نفسها مثل مِل، فإن هناك فرقًا كبيرًا بين ما يعنيه مِل بالحرية وما يعنيه سِن. كان يمكن أن يوافق مِل على «وجود مسائل شخصية بعينها، يجب أن يتمتع فيها كل شخص بحرية اتخاذ قرار في شأن ما يجب أن يحدث»؛ لكن، هل كان سيوافق على أنه «في الاختيارات بين هذه الأشياء التي يعتقد أنها أفضل، يجب اعتبارها أفضل للمجتمع ككل؟» يُعد أول هذين الاقتراحين حكم قيمة في شأن الإجراءات: فهو يطرح أن مسائل بعينها يجب تفويضها إلى، أو الإبقاء عليها من أجل، صُنع القرار الفردي. والاقتراح الثاني هو حكم قيمة في شأن الحالات النهائية: فهو يطرح أن إجراء الإبقاء على هذه المسائل من أجل صُنع القرار الفردي، يؤدي إلى اختيار أفضل الحالات النهائية الممكنة دائمًا. لكن، لماذا يجب أن يطرح ليبرالي هذا الزعم؟ ... بقدر ما يتعلق الأمر بالقيم الليبرالية بوجه خاص، لا يوجد شيء مبجل أو غير مبجل بطبيعته في شأن فِعل قراءة **عشيق الليدي تشاترلي**[30].

إن نقاش هذه النقطة مفحم، لكنه يستند إلى تبني نظرة ضيقة أكثر من اللازم لمضمون «التفضيل الاجتماعي» الممكن - كونه يُعتبر «أفضل للمجتمع»؛ فربما لا تعكس مقولة التفضيل الاجتماعي شيئًا أكثر من شرط على دالّة الاختيار، كما شرحنا في المبحث الأول. لكن، حتى مع أخذ تفسير تقويم الصيرورة في الحسبان، فإن ذلك لا يحتاج إلى أن يكون حُكمًا في شأن خير أو سوء الحالات «المتأصل». في سياق الحكم الإجرائي الذي يعزوه سوغدن إلى مِل، يمكن اعتبار أن الاختيار الاجتماعي يعكس تصنيفًا تراتبيًا - ليس بالضرورة مكتملًا - للبدائل من حيث الاتساق والإجراءات السليمة. ولا يوجد ما هو غير عادي في شأن الأحكام المستندة إلى الإجراءات للمزايا النسبية للصيرورات المختلفة؛ ثمة وفرة من تلك الأحكام، طرحها مِل نفسه[31]. إن الحكم على أي شيء، لا يلزم أن يكون دالّة للصفات الملازمة لهذا الشيء فحسب. ولأخذ مثال مناظر

---

(29) Sen, «Liberty, Unanimity,» p. 218.

(30) Sugden, pp. 196-197.

(31) يجب، مع ذلك، الإشارة إلى أن على الرغم من أن مِل تبنى بالفعل الأحكام الإجرائية من النوع الذي أشار إليه سوغدن، فإنه لم يتخذ في الواقع نظرة إجرائية محضة للحرية.

من مجال مختلف، قارن بين العبارات التالية عن جدارة «ميتران» كمتحدث جيد باسم فرنسا:

(1) ميتران هو أفضل شخص للتحدث باسم فرنسا، نظرًا إلى أنه فاز بالانتخابات الرئاسية.

(ب) ميتران هو أفضل شخص للتحدث باسم فرنسا، حيث لا يوجد شخص آخر يتمتع بقدرته على تفسير روح فرنسا.

الأحكام المستندة إلى الإجراءات، في ما يتعلق بخير الحالات، يمكن مقارنتها بـ (أ) لا بـ (ب).

عند أخذ تفسير تقويم صيرورة التفضيل الاجتماعي في الحسبان، في سياق رؤية محضة للحرية تستند إلى الإجراء، فإن الصيرورة التي تُعتبر «أفضل للمجتمع» من وجهة نظر الحرية، تعتبر على هذا النحو بالتحديد لأن هذا ما سيختاره الشخص المعني. وحتى «حكم القيمة في شأن الإجراءات» يستلزم - نظرًا إلى المعالم السلوكية - أحكامًا للحالات التي يجب أن تظهر أي: عواقب استخدام الإجراءات الصحيحة. ويمكن جعل التفضيل الاجتماعي يعكس تلك الأحكام[32]. وبالتالي، حتى إذا كانت المسألة تتمثل في أن الأحكام الإجرائية كافية لإعطاء وصف كامل للحرية في القرارات الاجتماعية (وهي رؤية سأعارضها في المبحث السادس)، حتى عندئذ يمكن في المقابل تبرير شرط الحد الأدنى من

---

(32) من حيث تمييز إسحاق ليفي بين «القيمة الاجتماعية» و«الرفاه الاجتماعي». انظر:
Isaac Levi, «Liberty and Welfare,» in: Sen and Williams, eds., *Utilitarianism.*

فإن هذا التفسير لشرط الحد الأدنى من الحرية يتعلق بـ «القيمة الاجتماعية» لا بـ «الرفاه الاجتماعي». ويقصر ليفي نفسه مناقشته على تفسير أن الحد الأدنى من الحرية هو شرط لـ «الرفاه الاجتماعي» (المُقترن افتراضًا بالرفاهات الفردية لا بأي شرط إجرائي للاختيار). إن مصطلح «الرفاه الاجتماعي» في نظرية الاختيار الاجتماعي يتسم بهذه الصلة بـ «الرفاه»، لكنه لا يحتاج إلى أن يمتلك المحتوى «الرفاهوي». انظر:
Sen, *Collective Choice*, pp. 33-34.

يمكن رؤية ذلك بالطريقة نفسها التي يرى بها ليفي «القيمة الاجتماعية»: «مقياس ما للقيمة الاجتماعية التي تُقيّم الحالات الاجتماعية في ما يتعلق بما إذا كانت أفضل أو أسوأ» (ص 240). وكما يشير ليفي بحق، فحتى لـ «الحرية الصلدة» تبعات على القيمة الاجتماعية، وتتطلب «تعديل مقياس القيمة الاجتماعية عندما يصبح اتفاقه وآليات الاختيار الليبرالي رديئًا» (ص 242).

الحرية وتفسيره في هذا الإطار. فإذا كان في الإمكان أن تنشأ حالة اجتماعية من خلال انتهاك الإجراء الصحيح فحسب، فإن اتهام تلك الحالة في هذا السياق يُعد ضمنيًا في نظام القيم ذاته المستند إلى الإجراء. وتُعنى استحالة ليبرالي باريتو - في ظل تفسير تقويم الصيرورة، فضلًا عن مفهوم إجرائي محض للحرية - بعدم اتساق التوصيف المستند إلى مثل هذا الاتهام (المنعكس في التفسير المقابل في شأن «الحد الأدنى من الحرية») وشبه الترتيب عند باريتو.

إذا أخذنا التفسير المعياري للاختيار في الحسبان بدلًا من تفسير التفضيل الاجتماعي وفقًا لتقويم الصيرورات، يصبح من الواضح أكثر رؤية شرط الحد الأدنى من الحرية من زاوية منظور الحرية كسيطرة؛ وهو ما يصر على أن الصيرورات التي تظهر يجب ألا تختلف عما سيُختار إذا جرى تفويض مسائل معينة إلى، أو الإبقاء عليها من أجل، صنع القرار الفردي. وإذا انتُهك هذا الشرط، سيُنتهك المبدأ أيضًا - كما وصف سوغدن الأمر - «إن بعض المسائل يجب تفويضها إلى، أو الإبقاء عليها من أجل، صُنع القرار الفردي». إن استحالة ليبرالي باريتو بموجب التفسير المعياري للاختيار تؤكد - من بين جملة أمور أخرى - أن مثل هذا المبدأ لإجراء الاختيار لا يمكن دمجه - لنطاق غير مُقيد - مع الإصرار على أمثلة الصيرورات عند باريتو.

هذه الحالات من سوء الفهم في شأن مضمون أطروحات الاختيار الاجتماعي هي جزئيًا خطأ نظرية الاختيار الاجتماعي نفسها، حيث مالت لغتها - على الرغم من دقة صوغها - إلى الابتعاد إلى حد ما عن اللغة القياسية للفلسفة الاجتماعية والسياسية، ولم تقترن مهارة مُنَظّري الاختيار الاجتماعي في الحصول على نتائج تقنية بالميل إلى مناقشة مسائل التفسير. هناك حاجة، بوجه خاص، إلى توضيح المحتويات الموضوعية المختلفة لنتيجة معينة في مقابل التفسيرات المختلفة لمفاهيم مثل التفضيل الاجتماعي، فضلًا عن ربط هذه المحتويات المختلفة بالمسائل التقليدية في الفلسفة الاجتماعية والسياسية.

إضافة إلى ذلك، يجدر التأكيد أن شروط الحرية - مثل الشرط L وشرط الحد الأدنى من الحرية - المستخدمَين في نظرية الاختيار الاجتماعي، لا تحاول تقديم رؤية شاملة للحرية، بل لبعض آثارها؛ الأمر الذي يكفي لنتائج الاستحالة، ما دام

في الإمكان إظهار عدم اتساق مبدأ باريتو مع الحرية من خلال توضيح عدم اتساقه مع بعض آثار الحرية، من دون الحاجة إلى توصيف الحرية بالكامل.

على سبيل المثال، ربما يصر شخص ما على أن الحرية لا تتطلب حصول الفرد على ما قد يختاره، بل ما يحصل عليه من خلال اختياره بنفسه أيضًا. في هذه الحالة، ثمة عدم تماثل في الحكم على جانب الحرية في شأن **(أولًا)** حصوله و**(ثانيًا)** عدم حصوله، على ما قد يختار. إذا عرفنا أنه لم يحصل على ما قد يختار، فإننا نعرف أن حريته انتُهكت، وأن نوع الاستنتاج هو المطلوب لاستحالة ليبرالي باريتو. من ناحية أخرى، حتى إذا عرفنا أنه حصل على ما قد يختار، فإن الرؤية المقتبسة للحرية لن تسمح لنا التأكد من تحقيق حريته، حيث إنها كان من الممكن أن تُنتهك إذا - مثلًا - اختار له شخص آخر ما يمكن أن يختار لنفسه. وبالتالي، لم تُنكر الرؤية المقتبسة - ولم تؤكد بالطبع - عند اشتقاق استحالة ليبرالي باريتو.

6. السيطرة والحرية غير المباشرة

أتناول الآن السؤال المؤجل عمّا إذا كانت الحرية معنية بالسيطرة الفعلية فحسب. إنها معنية بالتأكيد بالسيطرة - لا خلاف في ذلك - لكن، هل مجرد السيطرة هو ما تُعنى به؟

لننظر أولًا في مسألة «إد»، وهو شخص أُصيب بجروح في حادث سيارة، لكنه في كامل وعيه. أخبرته الطبيبة أن في إمكانها علاجه بإحدى الطريقتين A وB. وعلى الرغم من فاعلية الطريقتين، فإن الطبيبة على يقين من أن A ستكون أفضل كثيرًا له من حيث الآثار الجانبية. يقول «إد» إنه مدرك الخيارات، ويوافق على أن A ستخدم رفاهه على نحو أفضل بالفعل، لكن له اعتراضات أخلاقية على العلاج A (فتطوير هذا العلاج يتضمن القسوة ضد الحيوانات)، ولهذا فهو يُفضل الحصول على العلاج B. يسهل القول هنا إن حرية «إد» تتحقق على نحو أفضل بحصوله على العلاج B، حتى وإن كان رفاهه يتحقق بصورة أفضل إذا حصل على العلاج A. سأصف ذلك كحالة تتحقق فيها حرية «إد» المباشرة على نحو أفضل بحصوله على العلاج B.

لننظر الآن في حالة فقدان «إد» الوعي بعد حادث سيارة، لكن صديقته تعرف

معتقداته الأخلاقية وقوة إيمانه بها. ينشأ الاختيار نفسه عندما تطرح الطبيبة إجراء التقويم نفسه. تقول الصديقة إنها على اقتناع كامل بأن «إد» كان ليختار العلاج B على الرغم من قبوله أن العلاج A سيحقق رفاهه على نحو أفضل. يبدو من المعقول القول، في هذه الحالة أيضًا، إن حرية «إد» ستتحقق بصورة أفضل إذا أعطته الطبيبة العلاج B، حتى وإن لم يكن «إد» نفسه يمارس أي سيطرة مباشرة على اختيار بعينه. سأصف ذلك كحالة تتحقق فيها حرية «إد» غير المباشرة على نحو أفضل بحصوله على العلاج B.

بطبيعة الحال، من المُغري الاعتقاد أن رفاه «إد»، في الحالة الثانية، هو الذي يتضمنه اختيار الطبيبة وصديقته. لكن المثال كان شديد التحديد حيث لا يسهل قبول هذا الافتراض، فلا يمكن اعتبار أن كلًا من الطبيبة أو صديقته، أو «إد» بالطبع، يفترض أن B يخدم رفاهه على نحو أفضل، بل على العكس من ذلك تمامًا. فحجة استخدام العلاج B وليس A تقوم بالدقة على أن «إد» كان سيختار B، وهذا بوضوح اعتبار يتعلق بالحرية لا بالرفاه. إن ما يسميه إشعيا برلين «مدى حرية الرجل، أو الشعب، في اختيار العيش كما يرغب»(33)، يبدو أنه يتطلب ممارسة واقعية من هذا النوع. لا يكفي رؤية الحرية حصرًا من زاوية من الذي يمارس السيطرة.

تبدو أهمية الحرية غير المباشرة جوهرية في المجتمع الحديث. فعمل الشرطة في منع حدوث الجريمة في الشوارع قد يخدم حريتي جيدًا - نظرًا إلى أنني لا أرغب في التعرُض للسرقة أو الإساءة - لكن السيطرة لا أمارسها أنا، إنما تمارسها الشرطة. (تُعد، بالطبع، حقيقة أنها قد تخدم أيضًا رفاهي بشكل جيد اعتبارًا مختلفًا). إن ما يُشكل أهمية لحريتي غير المباشرة في هذه الحالة هو الفهم أنني إذا كانت لدي السيطرة على الجريمة الموجهة ضدي بالتحديد، لكنت مارست اختياري لوقفها. وبطبيعة الحال، من المتصور أن أي شخص كان ليختار أن يُسرق أو يُعامل بفظاظة أو تصدمه سيارة تسير في الاتجاه المعاكس، لكن هذا الافتراض الذي يستند إليه اعتبار الحرية غير المباشرة هو أن الشخص لم يكن ليختار ذلك.

---

(33) انظر: Isaiah Berlin, *Four Essays on Liberty* (New York: Oxford University Press, 1969), p. 70.

ثمة خطر عند تحديد الحرية بفجاجة بربطها بالسيطرة المباشرة - في ظل تغافل الممارسات الواقعية التي تتضمنها الحرية غير المباشرة - أن يضيع كثير من الأمور المهمة. ولا يمكن عادة تنظيم المجتمع بطريقة تجعل كل شخص نفسه يسيطر على المفاتيح كلها المتعلقة بمجاله الشخصي[34]. بيد أن من الخطأ افتراض أن اعتبارات حرية شخص ما غير ذات صلة في اختيار بعينه، إذا كان هو نفسه لا يقوم بالاختيار. إن إعطاء العلاج A للمُصاب «إد» الذي كان فاقدًا الوعي - على الرغم من اعتراف الجميع أن ذلك أفضل لرفاهه - هو انتهاك لحرية «إد»، في حين أن إعطاءه العلاج B ليس كذلك. إن ما كان يمكن أن يختاره شخص ما إذا كان يمتلك عنصر السيطرة، مهمٌ عند الحكم على حرية الشخص.

يقارن توصيف الاختيار الاجتماعي للحرية ما يبرز في ظل ما كان يمكن أن يختاره شخص ما، سواء أقام بالاختيار فعلًا أم لا، الأمر الذي يترك شيئًا قد يمثل أهمية للحرية، إذا كان ما يحصل عليه هو ما قام باختياره بنفسه فعلًا، لا مجرد ما كان يمكن أن يختاره (على الرغم من أنه لم يختر بنفسه بالضرورة). هذه فجوة، وعلى الرغم من أنها لا تؤثر في استحالة ليبرالي باريتو بأي طريقة (كما ناقشنا في المبحث السابق)، فقد تمثل أهمية في معالجة أكثر عمومية للحرية (على العكس من مجرد معالجة بعض آثارها). لا يمكن إغلاق الفجوة إلا من خلال إثراء وصف الحالات الاجتماعية بطريقة تجعل قوة الاختيار مُدمجة فيها. ويتطلب ذلك ابتعادًا عن الصيغة الحالية لنظرية الاختيار الاجتماعي، حيث يختار الأشخاص بين الحالات الاجتماعية من دون وصف الاختيار الذي يدرج في وصف الحالات نفسها؛ ولن أواصل مناقشة هذه المشكلة هنا[35].

من ناحية أخرى، يُعد أيضًا وصف الحرية غير كافٍ من زاوية «من الذي يسيطر فعليًا على ماذا». على الرغم من أن استحالة ليبرالي باريتو - عند تفسيره على نحو ملائم - يظل صحيحًا أيضًا لهذا المنظور من الحرية (كما ناقشنا أعلاه)،

---

(34) يضم السؤال المعني ما سمّاه كريستيان سيدل (Christian Seidl) «العوامل التكنولوجية لليبرالية». انظر: Seidl, p. 260.

(35) انظر ذلك في: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 3-39, and «Evaluator Relativity and Consequential Evaluation,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12 (Spring 1983).

فإن إطار الاختيار الاجتماعي يسمح بتحليل الحرية غير المباشرة، في حين لا يسمح إطار السيطرة الفعلية بذلك.

7. التفضيل والاختيار والمجالات الشخصية

يضطلع الارتباط بين التفضيل والاختيار على المجال الشخصي الاعتيادي للفرد، كما ناقشنا في المبحث الثاني، بدور حاسم إلى حد كبير في توصيف الاختيار الاجتماعي للحرية. ويُعد افتراض «الحد الأدنى من الاختيار القائم على التفضيل» أقل تطلبًا بكثير من الافتراض الأكثر شيوعًا في شأن «الاختيار الشامل القائم على التفضيل» (كما استخدمه أرو وغيره)، على أن افتراض «الحد الأدنى» يمكن حتى التشكيك فيه.

تُعد قوة التفضيل كأساس للاختيار، في المجمل، أكثر قوة في القرارات المتعلقة بالحياة الشخصية للمرء، التي لا تؤثر مباشرة في الآخرين، منها في أنواع القرارات الأخرى. وتُعدّ رغبة المرء سببًا وجيهًا للاختيار في المجال الشخصي، لكنها أقل إلحاحًا للاختيار في المجالات الشخصية لأشخاص آخرين أو حتى في المجالات العامة.

لتوضيح التناقض، نأخذ مثالًا مشكلة القرار القديمة لشخص يفضل الخوخ على التفاح، ودوران سلة فاكهة على مائدة الطعام بعد العشاء[36]. يصدف وجود ثمرة خوخ واحدة فقط، وكثير من التفاح، في السلة. الاختيار ليس اختيارًا شخصيًا محضًا بالنسبة إليه، حيث إن أخذ ثمرة الخوخ سيترك بعض الأشخاص من دون أي خيار على الإطلاق. بطبيعة الحال، من الممكن تمامًا أن ينتزع هذا الشخص من مائدة العشاء ثمرة الخوخ وهو يشعر بالراحة لأن السلة قُدمت إليه في الوقت الملائم. لكننا يمكن أن نفترض أنه لم يفعل ذلك، واختار بنُبل تفاحة. من غير الواضح بعد أنه في هذا الاختيار يتصرف بالفعل ضد تفضيله أو رغبته، حيث إنه قد يُفضل في هذه الحالة، على الرغم من تفضيله العام للخوخ على التفاح، أن يأخذ تفاحة بدلًا من أن يأخذ ثمرة الخوخ الوحيدة، مع وضع كل شيء في الاعتبار (الأخلاق، والإحراج ...إلخ). بيد أن من الممكن تمامًا أيضًا أن يفعل ذلك، وفقًا

(36) انظر: Patrick H. Nowell-Smith, *Ethics* (Harmondsworth: Penguin, 1954), pp. 102-103.

للتوازن، فهو يُفضل أو يرغب في الحصول على ثمرة الخوخ الجميلة تلك. إذا قرر، في ظل هذه الأوضاع، أن عليه عدم اختيار ثمرة الخوخ على الرغم من رغبته فيها، وبالتالي يتصرف ضد تفضيله (المُعرف من زاوية الرغبة لا الاختيار)، فسنرى بالفعل انتهاكًا لفرضية «شمولية» الاختيار القائم على التفضيل. لكننا لا نرى - وهذه نقطة مهمة هنا - انتهاكًا لفرضية «الحد الأدنى» من الاختيار القائم على التفضيل؛ ذلك أن اختياره الفاكهة في هذه الحالة لا يمكن اعتبار أنه يقع ضمن مجاله الشخصي، ما دام يؤثر بشكل مباشر في الآخرين، وهذا أمر حاسم بالنسبة إلى قراره. تختلف الحالة تمامًا عن حالة توافر عدد كافٍ من كل نوع من أنواع ثمار الفاكهة لجميع الأشخاص.

لا يقتضي الافتراض بالحد الأدنى من الاختيار القائم على التفضيل سوى أن تسترشد الاختيارات الفردية بالتفضيلات الفردية الخاصة بكل فرد في المجالات الشخصية الاعتيادية، المُعطاة من خلال الشرط المُختار للحرية. وسيكون المجال الشخصي الاعتيادي للفرد مجرد جزء من «مجاله الشخصي» بالمعنى الأعم، أي بمعنى حيثما لا يتأثر الآخرون بشكل مباشر. وفي الواقع، قد تكون تافهة لشخصين وفارغة للآخرين في ظل شرط «الحد الأدنى من الحرية».

8 . معضلة السجين: المقارنة والتباين

قورنت التفضيلات الفردية الكامنة وراء استحالة ليبرالي باريتو بتلك الموجودة في «معضلة السجين»[37]. وعلى الرغم من أن الإشارة إلى ذلك مفيدة، وأن التشابه واضح جدًا في المثال الذي يضم **عشيق الليدي تشاترلي**، فإن قياس التمثيل قد يكون مُضلِّلًا من ثلاثة جوانب على الأقل. **أولًا**؛ في التحليل المعتاد لمعضلة السجين، لم يُطرح أي سؤال في شأن وضع التفضيل الفردي عند تحديد جودة الصيرورة، وتُعدّ أمثلة باريتو هدفًا واضحًا. لكن هذه المسألة بالتحديد مسألة محورية في تحليل استحالة ليبرالي باريتو.

---

(37) انظر: Ben J. Fine, «Individual Liberalism in a Paretian Society,» *Journal of Political Economy*, vol. 83, no. 6 (December 1975), pp. 1277-1282.

علّق توماس شيلينغ (Thomas Schelling) في عام 1969 على التشابه، في رده على مقالتي (قبل طبعها) بعنوان: «The Impossibility of a Paretian Liberal,» pp. 152-157.

ثانيًا؛ في معضلة السجين، يوجد عند كل شخص قائمة استراتيجيات يختار منها (الاعتراف أو عدم الاعتراف، مثلاً)، ويستقل توافر استراتيجيا كل شخص عن أفعال الآخر، الأمر الذي يماثل صيغة «سمة» أو «مسألة» شروط الحرية، حيث يحدد كل شخص بعض سمات الحالة الاجتماعية (مثلًا، يحدد الشخص i ما إذا كان يقرأ أو لا يقرأ **عشيق الليدي تشاترلي**)[38]. لكن مثل هذا الاختيار «المستقل» بالكامل للسمات الفردية، في عالم الواقع، قد «يتعذر تقنيًا»، حتى بالنسبة إلى المسائل التي تُعتبر موضوعات للقرار الشخصي كما هي للاختيار المستقل[39]. على سبيل المثال؛ في حالة اختيار العمل، توجد فرص العمل الكلية على نحو يجعل المركّبات الممكنة تقتصر على أربعة بدائل فقط، وهذا لا يسمح لأي فرد منهما بحرية اختيار عمله بصورة مستقلة عن الآخر. من ناحية أخرى، وبقدر ما يوجد بالفعل مثل هذا الاختيار - كما هي الحال بالتحديد زوج لكل منهما (لكل شخص خيار العمل بدوام كامل أو عدم العمل على الإطلاق، إذا صدف أن الشخص الآخر يعمل بنصف دوام) - فإن اعتبار الحرية يتطلب أن خيارات كل شخص يجب أن يحلها الشخص نفسه. توضح هذه الحالة استحالة ليبرالي باريتو، لكنها لا تتخذ صيغة مباراة معضلة السجين.

ثالثًا؛ حتى عندما يمكن كل فرد أن يختار «سماته» أو «قضيته» الشخصية بصورة مستقلة عن اختيار الآخرين، فإن ليبرالي باريتو يظل صحيحًا من دون أن تكون المباراة صيغة لمعضلة السجين[40]. لننظر، على سبيل المثال، إحدى صيغ حالة اختيار العمل، حيث يوجد لكل شخص اختيار العمل (1) أو لا يوجد (0)، ويتمتع بحرية اختيار عمله كما يشاء. إن للشخص 1 الذي سأسميه «العامل الحسود»، ترتيب الاختيار الآتي: (0،1)، (0،0)، (1،1)، (1،0)، بترتيب تنازلي؛ وللشخص 2 - «متجنب المساواة» - الترتيب التالي:

---

(38) انظر: Gibbard, pp. 388-410; Bernholz, «Is a Paretian Liberal,» pp. 99-107; Nozick, *Anarchy*; Gärdenfors, pp. 341-356, and Levi, «Liberty».

(39) تتعلق المشكلة بما يطلق عليه كريستيان سيدل موقف «مُركب تقنيًا». انظر: Seidl, «On Liberal». وينشأ موقف «مُركب تقنيًا» مشابه في المثال اللافت الذي تناوله جوناثان بارنز.

(40) تتمتع الأولى بنطاق أوسع من الثانية. وفي الواقع، أثبت كيفن روبرتس وحلل نتيجة للاستحالة تنجح في نطاق أوسع من نطاق معضلة السجين، لكنها أضيق من استحالة ليبرالي باريتو. انظر: Roberts, «Liberalism and Welfare Economics».

(0،0)، (1،1)، (0،1)، (1،0)، في ترتيب تنازلي.

مقارنة بعدم عمل أي شخص (0،0)، فإن الشخص 1 يُفضل (0،1)، وفي ظل هذا الاختيار، فإنه سيختار أن يعمل بحرية. ومقارنة بـ (0،1)، فإن الشخص 2 يُفضل (1،1)، وسيختار أيضًا بحرية - في ظل هذا الاختيار - أن يعمل. على الرغم من أن كلًا منهما قام باختيار حكيم، في ظل اختيار الشخص الآخر، والنتيجة (1،1) هي «توازن ناش»، فهي أدنى باريتو لـ (0،0)، الذي يُكمل دورة ليبرالي باريتو. ومن المستحيل، في هذه الحالة، الجمع بين حُكم باريتو وتوازن الاختيار الفردي القائم على التفضيل بالنسبة إلى المجالات الشخصية لكل منهما[41]. لكن المباراة ليست معضلة السجين - فالشخص 2 ليس لديه استراتيجيا مهيمِنة.

9. الحل بالتواطؤ؟

بغض النظر عما إذا كان شكل المباراة متطابقًا، أم لا، ومعضلة السجين، في ظل نتيجة عدم كفاءة باريتو للممارسة الفردية للحقوق، فليس في مقدور أي منهما أن يحقق تحسنًا بمعنى باريتو استنادًا إلى عمله نفسه. لكن الأفراد معًا قد يمكنهم، بالطبع، تحقيق تحسن بمعنى باريتو من خلال فِعل تواطئي، وبالتالي يحلون عدم كفاءة نتائج التحررية عند باريتو. وللسماح بمثل هذا الفِعل التواطئي، يجب توصيف الحقوق الفردية حيث تتيح «تسويق» الحقوق. على سبيل المثال، في حالة اختيار العمل، قد يلتزم كل شخص عدم استخدام حقه في قبول المزيد من العمل، في مقابل التزام مماثل من الشخص الآخر.

رأى بعض المؤلفين (على سبيل المثال: بوكانان، غاردنفورس، وباري) في هذا الاحتمال «حلًا» لاستحالة ليبرالي باريتو. لكنني أعتقد أنه ليس كذلك،

---

(41) في مثل هذه الحالات، وفي الحالات المناظرة لمعضلة السجين، تستند خاصية التوازن إلى نتيجة عدم الكفاءة عند باريتو إلى أخذ كل شخص استراتيجيا الآخر كمُعطى. في الواقع، لا يوجد لدى أي منهما حافز لتغيير استراتيجيته، مع معرفة استراتيجيا الآخر. وقد درس إسحاق ليفي الحالة التي لا يعرف فيها الأفراد ما اختاره الآخرون. انظر: Levi, «Liberty».

باستخدام هذا الافتراض، والافتراض الآخر أن اعتقاد كل شخص في شأن استراتيجيا الآخر هو دالة لاستراتيجيته، يوضح ليفي إمكان تجنب عدم كفاءة ناتج الاختيار الشخصي، الذي طرحه باريتو، شرط أن تكون المعتقدات من النوع الصحيح.

إنما يجب الأخذ في الحسبان إمكان مثل هذا الفِعل التواطئي للابتعاد عن نتائج عدم كفاءة «ليبرالي» باريتو. لقد أشرنا، في الواقع، إلى إمكان الابتعاد بالفعل في العرض التقديمي الأصلي لنتيجة الاستحالة، حيث أشرنا إلى أن ما يسمى حل «الليبرالي» هو «ليس مجرد أمثل باريتو، بل هو أيضًا نقطة اختلال التوازن» ومن المحتمل جدًا أن «السوق لن تحقق حتى حل «ليبرالي» باريتو غير الأمثَل»(42).

لماذا لا يوفر هذا النمط من التفكير حلًا لاستحالة ليبرالي باريتو؟ ثمة حواجز عدة متباينة لهذا «الحل»، ولن أعرض هنا سوى مناقشة موجزة للمسائل التي يضمها(43). يجب تناول أربعة أسئلة متباينة:

(1) مسألة الشرعية: هل يقر مدى الحقوق الفردية مثل هذه العقود المشابهة لعقود السوق؟

(2) مسألة نهاية باريتو: هل سيحاول الأفراد فعلًا الابتعاد عن نتائج الممارسات الفردية للحقوق، إلى حالة باريتو أفضل؟

(3) مسألة التعاقد - الوسائل: إذا كان السبيل الوحيد للوصول إلى حالة باريتو أفضل هو من خلال عقد ملزم، فهل سيحاول الأفراد الحصول عليه؟

(4) مسألة عدم الاستقرار: إذا حاول الأفراد فعلًا الانتقال إلى حالة باريتو أفضل من خلال عقد ملزم، فهل سيقدرون على تحمل النتيجة التعاقدية؟

يمكن في الواقع طرح أسئلة عن شرعية العقد، الذي يتطلب تخلي الطرفين عن حريتيهما في الاختيار في مجالاتهما الشخصية (مثلًا، قبول العمل)، وقد يحصل هذا السؤال حتى على بعض الدعم من حجة جون ستيوارت مِل القائلة إن «مبدأ الحرية لا يمكن أن يتطلب أن يكون الشخص حرًا في ألا يكون حرًا» وأنها «ليست حرية أن يُسمح له باستبعاد حريته»(44). لكن مِل كان يتناول حالة متطرفة

---

(42) Sen, *Collective Choice*, p. 84.

(43) انظر أيضًا: Amartya K. Sen, «Liberty as Control: An Appraisal,» *Midwest Studies in Philosophy*, vol. 7, no. 1 (1982).

(44) انظر: John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859), أعيد نشره في: M. Lerner, ed., *Essential Works of John Stuart Mill* (New York: Bantam Books, 1965), p. 348.

نوعًا ما من الرق عندما وضع هذه الملاحظات، ويبدو واضحًا أن الحجة لا تنطبق بسهولة، مثلًا، على عقود رفض العمل المتبادلة.

بيد أن هناك مسألة مختلفة نوعًا، تتمثل في ما إذا كان يجب أن تكون مثل هذه العقود قابلة للتنفيذ علانية، حتى إذا لم يكن هناك أي شيء غير شرعي في إبرام عقد مثل هذا. قد يمثل التباين أهمية بحسب رولز. أما دور المُنفِذ الذي يتحقق مما إذا كنت قد خالفت العقد الخاص بك بعدم قبول العمل (أو يتأكد مما إذا كان المتحشم قد خالف موافقته على قراءة **عشيق الليدي تشاترلي** كل صباح)، فهو إشكالي أخلاقيًا، بصرف النظر عن أن الأبدان تقشعر له بعمق.

تثير مسألة نهاية باريتو سؤالًا من نوع مختلف. إن حقيقة أن حالة باريتو أعلى تُعتبر أعلى في مقياس أفضلية كل شخص تُعد بالتأكيد إحدى الحجج في محاولة الحصول على مثل هذه الحالة. من ناحية أخرى، فإن حالة التفضيل - سواء في صيغة رغبة أم رضا - ليست بأي حال فوق التشكيك الأخلاقي. جادل جون بروم (John Broome) أن التفضيلات تحتاج إلى تقويم عقلاني[45]، ومن الممكن تمامًا، بالطبع، أن بعض أنواع التفضيلات المستندة إلى الحسد - مثل تلك الموجهة ضد توظيف الشخص الآخر في حالة اختيار العمل - قد تخفق في تمرير مثل هذا التقويم. ويمكن طرح تساؤلات عن «التفضيلات» الفضولية أيضًا؛ على سبيل المثال، الاهتمام بعادات القراءة عند الآخرين أكثر من الاهتمام بعادات المرء الخاصة. وعلى الرغم من أن تفضيل ما قد يُنظر إليه بوصفه «غير عقلاني»، حتى من جانب الشخص الذي يعتقد فيه، فلا يتبع ذلك على الإطلاق أن تفضيله سيتغير بالفعل - فورًا أو في أي وقت - ويكف عن أن يتسم بهذه الخاصية. في هذه الحالة، لن يكون من غير المعقول أن يقرر شخص أن استرشاده يجب ألا يقتصر على تفضيلاته الفعلية فحسب، إنما على «مابعد تصنيفاته التراتبية» التي تعكس ما قد يريد أن يكون عليه تفضيله[46].

---

(45) انظر: John Broome, «Choice and Value in Economics,» *Oxford Economic Papers*, vol. 30 (1978), pp. 313-333.

(46) في شأن علاقة التفضيلات بتفضيلات القرارات الأخلاقية لشخص، انظر: Amartya K. Sen: «Choice, Orderings and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan Körner (Oxford, Eng.: Blackwell, 1974).

انظر أيضًا: Kurt Baier, «Rationality and Morality,» *Erkenntnis*, vol. 11, no. 2 (August 1977), pp. =

ثمة سؤال آخر. حتى إذا كان الشخص راضيًا تمامًا على تفضيلاته ولا يجدها لاعقلانية بأي حال، فقد يرغب مع ذلك في التمييز بين الأجزاء المختلفة من تفضيلاته. قد يتفق مع مِل في «عدم وجود أي تماثل بين شعور الشخص تجاه رأيه، وشعور شخص آخر بالإهانة لتمسكه به»، وأن «ميل أي شخص يمثل اهتمامه الخاص برأيه أو ماله»[47]. لا يوجد شيء غير متناسق، أو حتى غريب، في التأكد من صواب تفضيل المرء، بينما لا يريد في الوقت نفسه «حسبانه»[48] عند تناول الحياة الشخصية لأشخاص آخرين (على سبيل المثال، «كنت أفضل عدم قيامك بذلك، لكنها حياتك، وليست حياتي، وأطلب منك تجاهل تفضيلي»).

لا تكمن وجهة نظري هنا في أنه سيكون من الخطأ بالنسبة إلى شخص ما أن يسعى إلى تحسين باريتو من النوع في قيد المناقشة، إذا اعتبر أن مثل هذه الخطوة ستكون جيدة، إنما أنه قد لا يعتبر أيضًا أنها خطوة جيدة. فقرارات الشخص في المجالات التي تضم الحياة الشخصية لأشخاص آخرين يجب عدم اعتبارها أمرًا بديهيًا، حتى عندما لا يوجد لا يقين في شأن تفضيلاته.

أنتقل الآن إلى مسألة العقد - الوسيلة. حتى عندما يود كل شخص أن تُدار حياة الشخص الآخر بطريقة مختلفة عما يرغب فيها الشخص، فلن يرغب أي شخص منهما في تحقيق تلك النتيجة من خلال عقد قسري. هذه مشكلة تقليدية في أمور الحب والصداقة، لكنها يمكن أن تنشأ في أنواع أخرى من المواقف أيضًا، ويمكن اعتبار أن قيمة - وبالتأكيد طبيعة - النتيجة تتسم بالحساسية تجاه كيفية حدوثها. لا أعرف مدى أهمية هذا النوع من الاعتبار المستند إلى الوسيلة - فمن البدهي أنه يختلف من حالة إلى أخرى - لكنها مسألة يجب مواجهتها عند السعي إلى حل عبر التواطؤ.

197-223; R. Harrison, ed., *Rational Action* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979); Robert = J. van der Veen, «Meta-rankings and Collective Optimality,» *Social Science Information*, vol. 20, no. 2 (May 1981), and Albert O. Hirschman, *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982), chap. 4.

(47) Mill, p. 331.

(48) لاستخدام منهجي لمفهوم «الحسبان» في نظرية الاختيار الاجتماعي، انظر: Sen, «Liberty, Unanimity,» pp. 235-237 and 243-244.

أخيرًا، في ظل تجاهل هذه الصعوبات كلها، ننظر في حالة محاولة الأطراف تحسين عقد باريتو، ومن المتفق عليه أن من الشرعي تمامًا حصولهم عليه. هل يحل ذلك المشكلة؟ كلا، في الواقع، ما دام حافز خرق العقد باقيًا. تكمن النقطة المهمة حول إمكانية عقد تحسين باريتو في أنه يخل بتوازن نتيجة عدم الكفاءة عند باريتو، والناجمة عن الممارسة الفردية للحقوق[49]، لكنها لا تحتاج إلى أن تجعل الترتيبات المتعاقد عليها نفسها توازنًا. وفي الواقع، في حالة ضرب مثال عن الصراع بين مبدأ باريتو والحرية الفردية، قد لا يوجد توازن على الإطلاق - في ظل رفض عقد باريتو للتحسين في بعض الحالات، ورفض بعضها الآخر من خلال القرارات الفردية في مجالات الأفراد الشخصية. هناك صعوبة شاقة لفرض سلوك تعاقدي على الحياة الشخصية، والشكوك في شأن الشرعية الأخلاقية لإنفاذ مثل هذه العقود - المُشار إليها أعلاه - لا تساهم في تيسير المشكلة.

تقود استحالة ليبرالي باريتو - التي تُفسَر من حيث الاختيار الوصفي - إلى مباراة ذات «جوهر» فارغ. ويمكن توضيح أن لمشكلة عدم الاستقرار جذورًا عميقة في طبيعة الصراع[50]، ويبدو أن هناك احتشادًا عامًّا في شأن إمكان عقود باريتو للتحسين من ناحية، ووجود قرارات جمعية دورية أو غير متعدية، من ناحية أخرى[51].

لا يُعد عقد باريتو للتحسين «حلًا»، إلى حد كبير، لاستحالة ليبرالي باريتو كجزء من «المشكلة» نفسها. لننظر أولًا في صيغة الاختيار الوصفي. فمن دون مثل هذه العقود، قد تكون النتائج المستقرة هي عدم الكفاءة عند باريتو؛

---

(49) كانت هذه هي النقطة الجوهرية في العبارة التي اقتبسناها أعلاه من: Sen, *Collective Choice*, p. 84.

(50) انظر: John Aldrich: «The Dilemma,» pp. 1-21, and «Liberal Games: Further Comments on Social Choice and Social Theory,» *Public Choice*, vol. 30, no. 1 (Summer 1977), pp. 29-34; Nicholas M. Miller, «Social Preference and Game Theory: A Comment on «The Dilemma of a Paretian Liberal»,» *Public Choice*, vol. 30, no. 1 (Summer 1976), pp. 23-28; Gardner, «The Strategic Inconsistency,» and Green, «Libertarian Aggregation».

(51) انظر: Peter Bernholz: «Liberalism, Logrolling, and Cyclical Group Preferences,» *Kyklos*, vol. 29, no. 1 (January 1976), pp. 26-37, and «A General Social Dilemma: Profitable Exchange and Intransitive Group Preferences,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 40, nos. 1-2 (1980), pp. 1-23, and Thomas Schwartz, «Collective Choice, Separation of Issues, and Vote Trading,» *American Political Science Review*, vol. 72, no. 3 (September 1977).

وبهذه العقود، قد لا توجد نتائج مستقرة على الإطلاق! يمكن تمامًا، بالطبع، في بعض حالات معينة من الصراع، السعي إلى هذه العقود وإبرامها ووضعها موضع التنفيذ بنجاح، وستكون النتائج مستقرة. لكن هذا الحدوث المشروط - المُعتمد على الحالات التي نوقشت أعلاه - نادرًا ما يمكن اعتباره حلًا عامًا لاستحالة ليبرالي باريتو.

في إطار تفسير الاختيار المعياري، ستظل هذه الصعوبات قائمة بالطبع. لكن هناك تساؤلات أخرى تُطرح في شأن الأهمية المعيارية لتلك التبادلات وإنفاذها، حتى عندما تحدث وتسفر عن صيرورة مستقرة. وتجدر ملاحظة أن المشكلات المعيارية - سواء المتعلقة بالاختيار أم بتقويم الصيرورة - يمكن النظر إليها لا من موقع الذين يقفون في الخارج فحسب، إنما من موقع الأفراد المنخرطين أنفسهم أيضًا. وفي هذا السياق، لا يمكن أخذ اختيار سلوك الفرد - بداهة - كمُعطى. والسؤال الذي يتعين مواجهته عندئذٍ هو: «هل يجب أن أسعى إلى مثل هذا العقد؟»، لا ما إذا كان عند آخرين أي سبب للاعتراض إذا سعيت إلى مثل هذا العقد. إن محاولة «حل» هذه المشكلة بالتذرع بتفضيل المرء باعتباره المحكّم العظيم هي بالتأكيد توسل مسألة أخلاقية مهمة.

في الواقع، تُعد حالة التفضيل من المسائل المركزية التي تنطوي عليها استحالة ليبرالي باريتو[52]. ويمكن اعتبارها توضيحًا لاستحالة إعطاء أولوية للتفضيلات على المجالات الشخصية، مع قبول أولوية تصنيف التفضيل الإجماعي. وفي سياق أخلاق الاختيار الشخصي، يتعين مواجهة هذا الصراع. ولا يُقدم إمكان عقد باريتو للتحسين أي شيء لحله.

10. ملاحظات ختامية

ناقشت أن هناك تفسيرات عدة متباينة في شأن «التفضيل الاجتماعي» في نظرية الاختيار الاجتماعي، وبالتالي، في شأن «الحرية» في هذا الإطار. تظل استحالة ليبرالي باريتو صحيحة في ظل كل تفسير من هذه التفسيرات، لكنها

---

(52) انظر: Amartya K. Sen, «Utilitarianism and Welfarism,» *Journal of Philosophy*, vol. 76, no. 9 (September 1979), pp. 479-487.

تمتلك، في المقابل محتويات مختلفة - وإن كانت ذات صلة. ويُعد تقويم النتائج، والاختيار المعياري، والاختيار الوصفي، أمثلة للتفسيرات البديلة.

ثانيًا، ناقشت أيضًا أن صيغة الحرية من حيث امتلاك الفرد سيطرة فعلية، مستقلة عن طبيعة الصيرورة، غير كافية. فما سُمي هنا «الحرية غير المباشرة» جرى تجاهله منهجيًا من خلال «نظرة السيطرة» إلى الحرية.

ثالثًا، يظل الصراع بين مبدأ باريتو والحرية الفردية قائمًا أيضًا في إطار تفسير «السيطرة»، ولذا لا يوجد لمسألة عدم كفاية ذلك التفسير تأثير حاسم في هذا التنازع بالتحديد.

رابعًا، لا يؤدي إمكان عقود التحسين عند باريتو - على العكس من بعض المزاعم - إلى القضاء على (أو «حل») مشكلة الاستحالة في ظل أي من التفسيرات البديلة.

أخيرًا، لا يوجد الكثير المطلوب «حله»، في أي حال. فاستحالة ليبرالي باريتو تُبرز فحسب صراع المبادئ - وهو صراع قد لا يكون ظاهرًا بشكل مباشر. بالطبع، هناك الكثير من مثل هذه الصراعات. وتتعلق المسائل اللافتة حقًا بالآثار المترتبة على الصراع[53]. فهناك آثار تترتب على تقويم الصيرورة، وآثار تترتب على اختيار إجراءات القرار. وقد حاولت مناقشة بعض هذه الآثار.

---

(53) انظر الأدبيات المُشار إليها في المبحثين الرابع والخامس.

الفصل الثالث عشر

الحد الأدنى من الحرية[1]

يكمن الغرض الرئيس من هذه الورقة البحثية في مقارنة صيغ الاختيار الاجتماعي للحرية بصيغ شكل المباراة. لا يمكن اعتبار مجموعة الاستراتيجيات المقبولة من أشخاص مختلفين مستقلًا بعضها عن بعض، كما يجب تحديد «المجال الخاص» للشخص من خلال مجموعات الاستراتيجيات المسموح بها. تتطلب هذه الخطوة استدعاء اعتبارات الاختيار الاجتماعي بوصفها جزءًا من صيغة حقوق شكل المباراة. **ثانيًا**؛ يقتصر تركيز مقاربة شكل المباراة على جانب الاختيار المتعلق بالتفضيل. وفي المقابل، يتيح ثراء صيغ الاختيار الاجتماعي مناقشة طائفة واسعة من مسائل الحرية. وسأوضح أيضًا، إضافة إلى أمور أخرى، لماذا لا يمكن أن تقضي عملية التعاقد على معضلة ليبرالي باريتو، طالما أن الأشخاص أحرار في تملك أو عدم تملك مثل هذا العقد.

---

(1) هذه نسخة منقحة من ورقة قدمتها في: «Liberty Conference» at the Murphy Institute of Tulane University, 15-17 September 1989.

أود أن أعرب عن امتناني إلى المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Foundation)، لما قدمته من دعم بحثي. كما استفدت، عند مراجعة الورقة، من التعليقات المفيدة التي قدمها: نيك بيغيت، راجات ديب، وولف غارتنر، دانييل هوسرنان، لورين لوماسكي، مايكل ماكفيرسون، براسناتا باتانايكا، يانجاي ريدي، جوناثان ريلي، إيما روثشيلد، كوتارو سوزومورا، يونبشينغ زو، إضافة إلى محكمين اثنين لا أعرف اسمهما من مجلة **إيكونوميكا**.

من: *Economica*, vol. 59 (1992).

ثمة قدر كبير من الأدبيات الآن عن الحرية والحقوق في نظرية الاختيار الاجتماعي[2]. وفي حين يُعنى كثير من تلك الأدبيات بنتائج الإمكان، دارت نقاشات أخرى أيضًا عن الطريقة الصحيحة لصوغ مقتضيات الحرية. وفي هذا السياق، قد تخضع صيغ نظرية الاختيار الاجتماعي التقليدية للحرية لتمحيص نقدي - بدرجات متفاوتة من الشدة - من أوساط عدة[3]. ويتمثل الهدف الرئيس من هذه الورقة في تقويم ذلك التمحيص، والنظر في مشكلة الصيغة في ضوء ذلك. وسأولي اهتمامًا خاصًّا لإعادة التقويم الواسع النطاق الذي جرى التطرق إليه حديثًا في «غارتنر وآخرون»، حيث جرى النقاش ضد صيغ نظرية

---

(2) للاطلاع على دراسات استقصائية نقدية مفيدة في شأن الأدبيات حتى أوائل ثمانينيات القرن العشرين، انظر: Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

انظر أيضًا: Jonathan Riley: *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988); «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» *Economics and Philosophy*, vol. 5, no. 2 (October 1989), pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» *Economics and Philosophy*, vol. 6, no. 1 (April 1990), pp. 27-64, and Paul Seabright, «Social Choice and Social Theories,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 18, no. 4 (Fall 1989), pp. 365-387.

(3) انظر، بوجه خاص: Robert Nozick: «Distributive Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 3, no. 1 (Autumn 1973), pp. 45-126, and *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974); Peter Bernholz: «Is a Paretian Liberal Really Impossible?,» *Public Choice*, vol. 19 (1974), pp. 99-107, and «A General Social Dilemma: Profitable Exchange and Intransitive Group Preferences,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 40, nos. 1-2 (1980), pp. 1-23; Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356; Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981), and «Liberty, Preference, and Choice,» *Economics and Philosophy*, vol. 1, no. 2 (October 1985), pp. 213-229, and Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: Isaac Levi, «Liberty and Welfare,» in: Amartya K. Sen, and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982); Rajat Deb, «Rights as Alternative Game Forms: Is There a Difference in Consequences?» (Mimeo, Southern Methodist University, Dallas, Texas, 1989); Prasanta K. Pattanaik: «A Conceptual Assessment of Sen's Formulation of Rights» (Mimeo, Birmingham University, 1989), and «Welfarism, Individual Rights and Game Forms» (Mimeo, University of California at Riverside, 1991), and Kotaro Suzumura, «Alternative Approaches to Libertarian Rights,» in: Kenneth J. Arrow, ed., *Markets and Welfare* (London: Macmillan, 1991).

الاختيار الاجتماعي التقليدية[4]، ولمصلحة توصيف الحرية من حيث أشكال المباراة.

سأتناول، على نحو عابر أيضًا، مسألة ذات صلة - لكنها متباينة تمامًا - وهي الزعم المتكرر أن نتيجة نظرية الاختيار الاجتماعي في شأن «استحالة ليبرالي باريتو» (أو «مفارقة الليبرالية»، كما تُسمى أحيانًا) يمكن حلها بدراسة إمكان إبرام عقود باريتو للتحسين، حيث سعى بعض المؤلفين[5] الذين أعربوا عن اعتقادهم أن صيغة نظرية الاختيار الاجتماعية للحرية غير ملائمة، إلى حل مشكلة الاستحالة من خلال عقود باريتو للتحسين أيضًا. وسأناقش في هذا المقام أن «استحالة ليبرالي باريتو» لا يمكن حلها بهذه الطريقة (المبحث الثالث).

في حين أنني سأناقش المشكلتين (صيغة الحرية، والحل المقترح لاستحالة ليبرالي باريتو)، يجب التمييز بينهما بوضوح. لا يزعم المؤلفون في غارتنر وآخرون (1992)، في تحليلهم الواسع النطاق للحاجة إلى إعادة صوغ توصيف الاختيار الاجتماعي للحرية، أن إعادة الصوغ هذه تحل نتيجة الاستحالة. في الواقع، إنهم يرون أن مشكلة الاستحالة «تستمر في ظل كل مفهوم معقول تقريبًا للحقوق الفردية، يمكن أن نفكر فيه»[6]. وبالمثل، فإن نوزيك - الذي قدم أول نقد منهجي لصيغة الاختيار الاجتماعي للحرية - لم يكن (على خلاف بعض أتباعه) مهتمًا بوجه خاص بالاعتراض على نتيجة الاستحالة، حيث استخدم النتيجة

---

(4) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

(5) مثل: Robert Sugden, «Liberty, Preference,» pp. 213-229; Brian Barry, «Lady Chatterley's Lover and Doctor Fischer's Bomb Party: Liberalism, Pareto Optimality and the Problem of Objectionable Preferences,» in: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986), and Russell Hardin, *Morality within Limits of Reason* (Chicago, Il: Chicago University Press, 1988).

(6) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, p. 161.

عن السمات التحليلية للصراع بين مبدأ باريتو وشروط الحرية في صيغة شكل المباراة، انظر: Pattanaik, «Welfarism».

للاطلاع على تحليل للصراع في صيغة «بنية السلطة»، انظر أيضًا: Donald E. Campbell, «A «Power Structure» Version of Sen's «Paretian Liberal» Theorem» (Mimeo, 1990).

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: Kotaro Suzumura, «Liberal Paradox and the Voluntary Exchange of Rights-exercising,» *Journal of Economic Theory*, vol. 22, no. 3 (June 1980), pp. 407-422, and Kaushik Basu, «The Right to Give Up Rights,» *Economica*, vol. 51, no. 204 (November 1984), pp. 413-422.

لإضافة قوة إلى معارضته أي «تنميط» للنتائج الاجتماعية[7]. ونظرًا إلى أن مبدأ باريتو يقتضي مجموعة خاصة جدًا من التنميط، لم يهتم نوزيك كثيرًا بجعلها تتسق ومقتضيات الحرية. أما بيرنهولز[8] الذي تناول في نقد مبكر آخر لصيغة الاختيار الاجتماعي، إمكان حل مشكلة الاستحالة بهذه الطريقة، فحاول تعضيد مزاعمه الخاصة بتحليل مستفيض في شأن «المعضلة الاجتماعية العامة» التي تُعد استحالة ليبرالي باريتو مثالًا لها[9].

بالتالي، من الخطأ تحديد الحجج الجوهرية التي قدمها كل من نوزيك، وبيرنهولز، وغارتنر، وباتانايك، وسوزومورا، وآخرين، لمصلحة حالة إعادة صوغ توصيف الحرية في نظرية الاختيار الاجتماعي بزعم أكثر شروطًا - وأعتقد ليس أكثر انخراطًا بوجه خاص - يطرح أن مشكلة الاستحالة يمكن حلها بهذه الطريقة. سأتناول مسألة الاستحالة بشكل عابر فحسب (في المبحث الثالث)، مجادلًا خطأ الزعم. لكن الجزء الأكبر من هذه الورقة مُكرس لمناقشة الحجج المُقدمة ضد صيغة الاختيار الاجتماعي للحرية؛ وفي حين سأعارض هذه المزاعم أيضًا، فإنني لن أشكك بالتأكيد في وجاهة طبيعة هذه الأفكار.

1. الحرية والاختيار الاجتماعي: بعض المسائل العامة

أناقش، في هذا المبحث، بعض المسائل العامة المتعلقة بالحرية والحقوق، وإدراجها في نظرية الاختيار الاجتماعي، بغية توفير معلومات أساسية عن المسائل المعاصرة المثيرة للجدل.

(1) الضرورة، لا الكفاية

كان هناك هدفان متباينان لإدراج مفاهيم الحرية والحقوق في نظرية الاختيار الاجتماعي[10]. وتمثل الهدف الأعم في العمل باتجاه توسيع الشكل الكلاسيكي

---

(7) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 164-166; Nozick: «Distributive,» pp. 45-126, and *Anarchy*.

(8) Bernholz, «Is a Paretian Liberal,» pp. 99-107.

(9) Bernholz, «A General Social Dilemma,» pp. 1-23.

(10) Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970), =

للاختيار الاجتماعي بسبب أرو[11]، بإتاحة مجال صريح للحقوق بشكل عام والحرية بشكل خاص[12]. وتمثل الهدف الأكثر تحديدًا في محاولة السيطرة، من زاوية شكلية، على التوتر القائم بين اعتبارات الحرية والحقوق من ناحية، والمبادئ المستندة حصرًا إلى المنفعة «الرفاهوية» التي تُستخدم على نحو قياسي في اقتصاد الرفاه، من ناحية أخرى. وقد تم ذلك في شكل نتيجة استحالة بسيطة (استحالة ليبرالي باريتو)[13].

= أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979),

وانظر: Amartya K. Sen, «The Impossibility of a Paretian Liberal,» *Journal of Political Economy*, vol. 78, no. 1 (January-February 1970), pp. 152-157,

أعيد طبعه في: Frank Hahn and Martin Hollis, eds., *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979), and Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

(11) Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

(12) حاولت مواصلة تتبع هذا الهدف الأعم في محاضراتي عن كينيث أرو («Freedom and Social Choice»)، التي ألقيتها في أيار/ مايو 1991 في جامعة ستانفورد (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب).

(13) عن هذه النظرية، والمسائل والنتائج ذات الصلة، انظر من بين كتابات أخرى: Sen: *Collective Choice*; «The Impossibility,» pp. 152-157; «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245,

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*,

وانظر: Amartya K. Sen, «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28; Nozick: «Distributive,» pp. 45-126, and *Anarchy*; Bernholz: «Is a Paretian Liberal,» pp. 99-107, and «A General Social Dilemma,»pp. 1-23; Allan F. Gibbard, «A Pareto-consistent Libertarian Claim,» *Journal of Economic Theory*, vol. 7, no. 4 (1974), pp. 388-410; Julian H. Blau, «Liberal Values and Independence,» *Review of Economic Studies*, vol. 42 (1975), pp. 395-402; Micheal J. Farrell, «Liberalism in the Theory of Social Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 3-10; Jerry S. Kelly: «Rights-exercising and a Pareto-consistent Libertarian Claim,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 1 (August 1976), pp. 138-153, and *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Hahn and Hollis, eds., *Philosophy*; Jonathan Barnes, «Freedom, Rationality and Paradox,» *Canadian Journal of Philosophy*, vol. 10, no. 4 (December 1980), pp. 545-565; Gärdenfors, pp. 341-356; P. J. Hammond: «Liberalism, Independent Rights and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen [et al.], eds., *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science* (Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982), pp. 217-243, and «Utilitarianism, Uncertainty and Information,» in: Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism*; Thomas Schwartz: «The Universal Instability Theorem,» *Public Choice*, vol. 37, no. 3 (1981), and *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986); Sugden: *The Political Economy*, and «Liberty, Preference,» pp. 213-229; Wulf Gaertner and =

نظرًا إلى أن الدافع وراء نظرية الاستحالة هذه يتطلب استخدام شرط ضعف يلائم هذا الغرض، فلم تُبذل أي محاولة في ذلك السياق لإضفاء طابع بديهي على أي شيء مثل كامل مقتضيات الحرية، إنما لتحديد أحد الآثار المترتبة على مثل تلك المقتضيات. إن الحد الأدنى من الحرية الشخصية صيغ من حيث تمتُع الشخص بالاختيار على زوج واحد على الأقل من الحالات الاجتماعية، يختلف بعضها عن بعض بطريقة تهمه شخصيًا، في ظل كل شيء آخر. يتطلب شرط «الحد الأدنى من الليبرالية» أو «الحد الأدنى من الحرية» ضرورة أن يوجد عند شخصين على الأقل في المجتمع مجال شخصي غير فارغ من زوج واحد على الأقل لكل منهما. يحاول الحد الأدنى للحرية التحقق بشرط ضعيف تستلزمه الصيغ الممكنة الأكمل المختلفة لمقتضيات الحرية، وبالتالي يمكن اعتباره شرطًا ضروريًا، وإن لم يكن كافيًا لضمان تحقيق الحرية في المجتمع.

(2) جانب الاختيار يستلزم صيرورة الاختيار، لكن لا العكس

يبدو واضحًا أن الحرية يجب أن تقتضي أكثر مما يقتضيه الحد الأدنى من الحرية، بيد أن ليس من اليسير الاتفاق على مجموعة بعينها من المقتضيات التفصيلية. ويتمثل الزعم الذي كان يُطرح أحيانًا في أن الشخص يجب أن يكون قادرًا على تحديد أحد جوانب أي حالة اجتماعية ربما تنشأ (وهو جانب يتعلق بـ «المجال الخاص» لهذا الشخص). على سبيل المثال، يمكن الزعم أن الشخص يجب أن يتمتع بحرية أن يُطلق (أو لا يُطلق) صفير نغمة، ويجب أن يتمتع بحرية

Lorenz Krüger, «Alternative Libertarian Claims and Sen's Paradox,» *Theory and Decision*, vol. 15 (1983), = pp. 211-229; Suzumura, *Rational Choice*; Jeremy Waldron, ed., *Theories of Rights* (New York: Oxford University Press, 1984); David Kelsey, «The Liberal Paradox: A Generalization,» *Social Choice and Welfare*, vol. 1 (1985), pp. 245-250; Andrew Schotter, *Free Market Economics: A Critical Appraisal* (New York: St. Martin's Press, 1985); Wriglesworth, *Libertarian Conflicts*; Peter J. Coughlin, «Rights and the Private Pareto Principle,» *Economica*, vol. 53, no. 211 (1986), pp. 303-320; Riley: *Liberal Utilitarianism*; «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» pp. 27-64; S. Subramanian, «The Liberal Paradox with Fuzzy Preferences,» *Social Choice and Welfare*, vol. 4, no. 3 (September 1987), pp. 213-218; S. O. Hansson, «Rights and the Liberal Paradoxes,» *Social Choice and Welfare*, vol. 5, no. 4 (November 1988), pp. 287-302; S. Scheffler, ed., *Consequentialism and Its Critics* (Oxford: Oxford University Press, 1988); Deb, «Rights as Alternative Game»; Donald E. Campbell, «Equilibrium and Efficiency with Property Rights and Local Consumption Externalities,» *Social Choice and Welfare*, vol. 6, no. 3 (July 1989), pp. 189-203; Seabright, pp. 365-387; Y. Xu, «The Liberal Paradox: Some Further Observations,» *Social Choice and Welfare*, vol. 7, no. 4 (1990), pp. 343-351, and Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

تحديد هذا الجانب (أي ما إذا كان يُطلق صفيرًا أم لا) من الحالة الاجتماعية الكلية، الأمر الذي يناظر ما سماه غارتنر وآخرون «المفهوم الحدسي» للحرية (سنتحدث أكثر في هذا الموضوع في ما بعد)[14]. إذا كان شخص يتمتع بمثل «جانب الاختيار» هذا، فإن ذلك يعني أنه مُعطى، من بين جملة أشياء أخرى، سلطة الاختيار بين أزواج مختلفة من الحالات الاجتماعية المختلفة (الموصوفة بالكامل)، في ظل الاختيارات ذات الصلة للجوانب الأخرى (التي يطرحها أشخاص آخرون أو بحكم «الطبيعة»). لكن العكس غير صحيح؛ أي إن الشخص الذي يتمتع بالحد الأدنى من الحرية لاختيار أكثر من زوج واحد من الحالات، لا يتمتع بداهة بالحق العام في اختيار جانب بغض النظر عما يفعله الآخرون.

للتوضيح، نفترض أنني أُعطيت الحق في الغناء إذا نشط فريق للغناء (أي إذا غنى الآخرون). هذا هو حق اختيار على الزوج «كلنا نغني» (a)، «جميع الآخرين يغنون، لكنني لا أغني» (b). ليس بمقدوري استخدام هذا الحق إلا إذا ظهر الاختيار المعني (في هذه الحالة، إلا إذا غنى الآخرون). لقد صيغ الحد الأدنى من الحرية من زاوية وجود مثل هذا الحق في الاختيار على زوج واحد من الحالات الاجتماعية. في المقابل، إذا أُعطيت حقًا غير مشروط للغناء أو عدم الغناء، بحسب رغبتي (أي الحق في اختيار «الجانب» المتعلق بغنائي، بغض النظر عمّا يفعله الآخرون)، إذًا فإنني أتمتع، من بين أمور أخرى، بحق تحديد الاختيار على (a, b) إذا وُجِد، وعند وجوده. من ناحية أخرى، إذا كنت أتمتع - بعد صيغة مِل - بالحق في الاختيار فقط بين a وb، فإن ذلك لا يعطيني الحق العام في الغناء أو عدم الغناء بغض النظر عما يفعله الآخرون. إذًا، فإن الحق في اختيار جانب يستلزم الحق في اختيار الصيرورة (كما في الحد الأدنى من الحرية)، لكن العكس غير صحيح بوجه عام.

(3) وجود حق يختلف عن قيمته

يُعطي الحق للشخص فرصة بعينها. ويجب التفرقة بين الحق وقيمة تلك الفرصة. قد لا يكون للحق أي استخدام عند الشخص لأسباب مختلفة. على سبيل

---

(14) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights».

المثال، قد لا توجد فرصة لاستخدامه؛ أو قد لا يوجد مكسب من استخدامه. لكن غياب الاستخدام لن ينتقص، بداهة، من وجود ذلك الحق[15].

في مثال الغناء الذي نوقش أعلاه، إذا كنت أتمتع بحق الانضمام عندما يغني الآخرون (تحديد a على b)، واستخدامي قد يكون قليلًا (**أولًا**) إذا لم يُغنِّ الآخرون في الواقع، أو (**ثانيًا**) إذا غنى الآخرون لكنني لم أعرف هذه الحقيقة، أو (**ثالثًا**) إذا لم أكن مهتمًا بالمشاركة في أي حال. لكن عدم الاستخدام لا يؤثر في وجود الحق في الانضمام، إذا اخترت ذلك.

(4) التفرقة بين المجال الخاص والقوة الشخصية

يركز مثال الغناء على الحالة التي تنال فيها فكرتنا عن الحرية والحقوق الفردية خدمة جيدة من خلال التحقق مما إذا كان الشخص المعني حرًّا في التصرف كما يشاء. لكن التساؤلات المتعلقة بالحقوق والحرية تبرز في سياقات أخرى أيضًا، حيث يمكن أن يباشر شخص آخر الأفعال التي تؤثر في المجال الخاص للفرد[16].

ضاع هذا التباين المهم في أمثلة بعينها (مثل، حق قراءة كتاب) أوضحت فيها مقتضيات الحد الأدنى من الحرية في كتابي[17]: ومع ذلك، لم يؤثر في المتطلبات المنهجية بأي حال. في بعض الأحيان، قد لا ترتكز قوة القرار الحاسمة على

---

(15) في الممارسة المختلفة لتقويم حرية الشخص، يجب بطبيعة الحال تقدير قيمة الفرصة. عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), and «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29; Patrick Suppes, «Maximizing Freedom of Decision: An Axiomatic Approach,» in: George R. Feiwel, ed., *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy* (London: Macmillan; New York University Press, 1987), pp. 243-254, and Prasanta K. Pattanaik and Yongsheng Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms of Freedom of Choice,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 383-390.

(16) عن التباين بين الأنواع المختلفة من الحقوق، انظر: Stig Kanger, New *Foundations for Ethical Theory* (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1957).

أعيد طبعه في: Risto Hilpinen, ed., *Deontic Logic* (Reidel, Dordrecht, 1971).

للاطلاع على مقارنات بين نظم التصنيف المختلفة، انظر أيضًا: Lars Lindahl, *Position and Change* (Dordrecht: Reidel, 1977).

(17) Sen: *Collective Choice*; «The Impossibility,» pp. 152-157.

الشخص نفسه[18]. على سبيل المثال، إن حريتك في عدم نفث الدخان تجاهك من جانب مدخن غير مهتم بذلك، أو حريتك في نوم هادئ ليلًا من دون الاضطرار إلى الاستماع طوعًا أو كرهًا إلى موسيقى صاخبة آتية من الباب المجاور، تعتمد إلى حد كبير على تصرفات الآخرين. لكن هذه الأمور تتعلق بالفعل بحياتك وحريتك الشخصية. يمكن وصف هذا النوع من الحالات بأنه «أفعال انتهاك»، حيث ينتهك الآخرون مجالك الخاص.

بالمثل، لا يقتصر الحق في الحرية الدينية على تمتع الشخص بحرية اختيار أفعاله الخاصة، إنما أيضًا ألا يواجه أداء هذه الأفعال إحباطًا من خلال أفعال الأشخاص الآخرين أو أفعال الدولة. إذا أصبح التأمل الديني للشخص مستحيلًا، بسبب وجود جلبة عالية الصوت ومثيرة للقلق يقوم بها آخرون (ما يجعل الجلوس للتأمل عقيمًا تمامًا)، فإن حرية الشخص تكون منتهكة، على الرغم من أن هذا الانتهاك لا يتخذ شكل حظر الشخص من اختيار أفعاله أو استراتيجياته. في الصيغ الكلاسيكية لمقتضيات الحرية التي طرحها جون ستيوارت مِل[19]، لا يوجد افتراض - صريح أو ضمني - أن مقاليد السيطرة على المجال الشخصي للفرد تقع دومًا في أيدي هذا الشخص. في الواقع، إن قلق مِل في شأن التهديد الاجتماعي للحرية الفردية يتعلق إلى حد كبير بـ «أفعال الانتهاك» - غياب التطابق بين السيطرة الشخصية والحياة الخاصة[20].

---

(18) تناقش أنواع مختلفة من الأمثلة في: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982); «Liberty as Control: An Appraisal,» *Midwest Studies in Philosophy*, vol. 7, no. 1 (1982), and «Liberty and Social,» pp. 5-28, and Riley: *Liberal Utilitarianism*; «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» pp. 27-64.

(19) John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859).

أعيد نشره في: John Stuart Mill, *Utilitarianism*, Ed. Mary Warnock (London: Collins; Fontana, 1962).

(20) في الواقع، مضى مِل إلى أبعد من ذلك، حيث أشار إلى أن التدخل في الحرية الشخصية قد لا يحدث فحسب من إيقاف الشخص بشكل مباشر من اتباع نمط الحياة الذي اختاره، إنما أيضًا من إنكار فرص السعي إلى تحقيقه. في هذا السياق الأخير، اشتكى مِل من المقتضيات في بريطانيا، حيث لا يدعم المال العام في الهند البريطانية «المدارس التي لا تُدرس الكتاب المقدس، ويترتب على ذلك بالضرورة عدم منح وظائف إلا للمسيحيين، سواء الحقيقيين أو المتظاهرين بذلك»، انظر: المصدر نفسه، ص 157. «من، بعد هذا العرض الأبله، يمكنه الانغماس في الوهم بأن الاضطهاد الديني انتهى، ولن يعود أبدًا» (ص 158).

2. تعدد صيغ الاختيار الاجتماعي

تستخدم نتيجة الاستحالة، التي تضم الحرية ومبدأ باريتو، شرطًا من شروط الحد الأدنى من الحرية، وهو الشرط الذي يتطلب أن شخصين على الأقل يتمتعان بحق الحسم على زوج واحد من الحالات الاجتماعية لكل منهما. بأخذ P_i، و P على التوالي كـ «تفضيل» فردي واجتماعي (سنناقش الآن تفسيراتهما المختلفة)، حيث الشخص i حاسم على زوج الحالات الاجتماعية (x, y) إذا كان، وفقط إذا كان xP_iy، يكون عندنا xPy. يُثبِت ما يسمى «استحالة ليبرالي باريتو» عدم وجود دالّة قرار اجتماعي ذات نطاق غير مُقيد يمكنها أن تفي بالحد الأدنى من الحرية ومبدأ باريتو[21].

يمكن تفسير الصراع بسبل مختلفة - في ظل نتائج جوهرية مختلفة، تتسم جميعها بالخاصية التحليلية نفسها - تبعًا للتعاريف المختارة للتفضيل الاجتماعي P والتفضيلات الفردية P_i على التوالي[22]. في حالة التفضيل الاجتماعي، يمكننا أن نُفرق بين تفسيرين[23] في الأقل لـ xPy:

• الاختيار الاجتماعي: y يجب ألا تكون النتيجة في الاختيار على أي مجموعة تضم x.

• الحكم الاجتماعي: يُحكم على x اجتماعيًا أنها أفضل من y.

هناك تصنيف مماثل لـ xP_iy، في ظل أفكار المنفعة الشخصية (بأشكال مختلفة من السعادة، وتحقيق الرغبة ...إلخ) التي توفر خطوطًا أخرى من التباين في تفسير التفضيل الفردي[24]:

• الاختيار الفردي: الشخص i لم يختر y من أي مجموعة تضم x.

---

(21) يتطلب مبدأ باريتو أنه لأي زوج (x, y)، عندما تكون xP_iy لكل i، يكون عندنا xPy.

(22) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Liberty and Social,» pp. 5-28

(23) يناقش سِن في المصدرين نفسيهما، المزيد من التباينات.

(24) للاطلاع على تفسيرات أخرى، انظر: Sen: *Choice, Welfare*, and «Liberty and Social,» pp. 5-28.

• الرغبة الفردية: يرغب الشخص i في اختيار x وليس y.

• السعادة الفردية: يكون الشخص i أكثر سعادة إذا اختيرت x وليس y.

لتبسيط الأمور، يمكننا النظر في بديلين فقط من هذه البدائل الثلاثة: الاختيار والرغبة (على الرغم من إمكان استخدام الرؤية الخاصة بالسعادة بالمثل أيضًا).

نرمز للحالات الأربع، على الترتيب، بالاختصارات الآتية[25]:

1. اختيار - اختيار (شروط الاختيارات الاجتماعية المستندة إلى الاختيارات الفردية).

2. اختيار - رغبة (شروط الاختيارات الاجتماعية المستندة إلى الرغبات الفردية).

3. حكم - اختيار (شروط الأحكام الاجتماعية المستندة إلى الاختيارات الفردية).

4. حكم - رغبة (شروط الأحكام الاجتماعية المستندة إلى الرغبات الفردية).

يكون تفسير P_i، وP من حيث الاختيار (حالة اختيار - اختيار)، في بعض النواحي، أكثر ملاءمة للمفاهيم المعتادة للحرية في المسائل الخاصة البحتة. وتصل نظرية الاستحالة، في ظل تفسير اختيار - اختيار هذا، إلى نتيجة مفادها أن ليس من الممكن إعطاء شخصين حتى الحق في الحسم عند الاختيار الفاعل في مجالاتهما الخاصة (زوج على الأقل لكل واحد منهما)، إذا كان على الاختيار الاجتماعي أن يحترم أيضًا مبدأ باريتو (من حيث الاختيار). وتزداد المشكلة تعقيدًا عند وجود «فِعل انتهاك» وما يترتب عليه من اختلاف بين «المجالات الخاصة» و«القوة الشخصية». بيد أن في غياب «أفعال الانتهاك»، فإن تفسير الاختيار (اختيار - اختيار) لصيغ نظرية الاختيار الاجتماعي للحرية، يمكن اعتباره، بشكل عادل، تفسيرًا مركزيًا.

---

(25) عن مسائل التفسير، انظر: Amartya K. Sen: «Social Choice Theory: A Re-examination,» *Econometrica*, vol. 45, no. 1 (January 1977), pp. 53-89,

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*, and «Liberty and Social,» pp. 5-28.

في الواقع، سأركز بوجه خاص على هذا التفسير المركزي (اختيار - اختيار) في بعض النقاشات التي تلي. لكن، قد يتبادر سؤال إلى الذهن، في هذه المرحلة، عما إذا كانت هناك أي خسارة على الإطلاق في حصر اهتمامنا بالكامل في هذا التفسير القائم على الاختيار. ما الحجة التي يمكن طرحها هنا لاستيعاب أي تفسير آخر على الإطلاق (أي لأخذ اختيار - رغبة، وحكم - رغبة، وحكم - اختيار، في الحسبان)؟ بأخذ علاقة التفضيل الفردي P_i أولًا، لماذا نجلب علاقة الرغبة الفردية أو السعادة الفردية؟ من المؤكد (يمكن أن تصلح الحجة) أن الحرية هي مسألة تتعلق بما يمكن أن يختاره شخص بفاعلية، لا بما إذا كان يحصل على ما يرغب (دونما اعتبار لأفعاله الخاصة). إذا كان يمكن لشخص الحصول على x وليس y إذا كان هذا هو اختياره، لكنه يحصل في النهاية على y وليس x لأنه اختار بطريقة مختلفة (لأي سبب كان)، فقد يبدو من الوجاهة الظاهرة غريبًا وصف ذلك بأنه انتهاك لحريته. يمكننا أن نصف هذا المبدأ باعتباره مبدأ «مسؤولية الفاعلية».

هناك الكثير مما يمكن قوله في شأن التركيز على هذه النقطة، لكن هناك قيودٌ أيضًا. **أولًا**؛ يمكن أن تتأثر الاختيارات الفعلية للشخص بالأوضاع التي قد يكون من الملائم أخذها في الحسبان عند الحكم على ما إذا كان شخص ما يتمتع حقًا بالحرية على نحو دال. فالتأثيرات الاجتماعية قد تحول دون أن يختار الشخص بالطريقة التي يريدها بالفعل. على سبيل المثال، في مجتمع بالغ التحيز ضد المرأة وتحكمه قواعد في شأن كيف يجب أن ترتدي النساء، قد تفتقر امرأة ما إلى الشجاعة كي تظهر من دون غطاء رأس، على الرغم من أنها تفضل عدم إخفاء شعرها. إن الإشارة إلى أن الشخص كان حرًا للقيام بالفِعل الضروري (أي الخروج من دون غطاء رأس)، لا تكفي لضمان إعمال الحقوق الملائمة في مثل هذه الحالات. يجب عدم إبعاد افتراض ظاهرة «تثبيط الاختيار» برمتها، إذا كان لنظرية الحرية أن تخدم كمرشد مفيد للفلسفة السياسية، واقتصاد الرفاه، والعقل العملي[26].

---

(26) حاولت أن أناقش، في كتاب آخر، لماذا لا يمكن فهم مشكلة عدم المساواة بين الجنسين ومشكلة المعاملة الذميمة التي تحظى بها النساء، والتي تمارسها النساء أنفسهن أحيانًا، من دون الدخول في مسألة كبت الاختيار، وغيره من أنواع الكبت المختلفة الأخرى. وتميل هذه المشكلة إلى الظهور أيضًا في حالات عدم المساواة الأخرى الراسخة. انظر: Amartya K. Sen, «Gender and Cooperative Conflicts,» in: Irene Tinker, ed., *Persistent Inequalities* (New York: Oxford University Press, 1990).

للنظر في حق من نوع آخر، يمكن اعتبار الحق في الضمان الاجتماعي عُرضة للخطر، لا بسبب رفض أي طلب له، وإنما بسبب إخفاق المُتلقي المستقبلي في تقديم طلب المساعدة على الرغم من رغبته في الحصول على المنافع المشروعة. قد يرتبط إخفاق تقديم الطلب بعوامل مثل القلق من العار الاجتماعي، أو الخوف من التحريات الرسمية غير السارة، أو الارتباك أو سوء الفهم أو الكآبة. وحتى إن تمكن الشخص من الحصول على الضمان الاجتماعي، إذا اختار تقديم طلب، فإن هذا في حد ذاته يُعد أساسًا غير كاف للحكم في هذه الحالة[27]. يتمثل أحد سبل تناول حالات من هذا النوع - التي يؤدي فيها «كبت الاختيار» دورًا رئيسًا - في أنها تتعلق بنتيجة ما يريده أو يرغب فيه الشخص، لا مجرد التركيز فحسب على ما اختير أم لا[28]. ويبدو أن الاقتصاديين والمنظرين السياسيين يحتاجون إلى علم النفس الاجتماعي أكثر مما يقرون.

ثانيًا؛ لا يمكننا بالفعل تجاهل مسألة «أفعال الانتهاك» عند تناول الحرية في الأمور الخاصة. إذا كنت لا تريد أن يُنفث دخان السجائر في وجهك، فهذه ليست مجرد مسألة اختيار الفِعل الخاص بك، بل أيضًا اختيار الآخرين - ولا سيما المداخن البشرية. فلتفسير الرغبة التي تتعلق بحريتك في ما ترغب (أي عدم نفث الدخان في وجهك) ميزة واضحة في هذه الحالة.

أنتقل الآن إلى الجانب الآخر من العلاقة، وبالتحديد تفسير التفضيل الاجتماعي P. يقاوم بعض المحللين بحزم ربط الحرية بالحكم الاجتماعي (في مقابل ما يحدث بالفعل)، على أساس أن الحرية لا تدور حول الحكم بما سيكون

---

(27) لنقاش ستيغ كانغر للمشكلة المهمة في شأن «إعمال الحقوق» صلة بتلك المسائل. انظر: Stig Kanger, «On Realization of Human Rights,» *Acta Philosophica Fennica*, vol. 38 (May 1985), pp. 71-78.

(28) ثمة سبل أخرى لتناول مثل هذه الحالات. على سبيل المثال من حيث تقويم التغيرات في أفعال أو مواقف الآخرين، بما يجعل الشخص أكثر حرية في اختيار القيام بما يود القيام به (أو قد يرغب في القيام به إذا لم يشعر أنه مُقيد بهذه الطريقة). في الواقع، يمكن أن تتقيد بفاعلية الرغبات الفعلية أيضًا بتأثير الأوضاع المعاكسة، الأمر الذي يتطلب منا تجاوز الرغبات الفعلية، فضلًا عن الخيارات، والسعي إلى تفسير أكثر راديكالية لـ P_i، من حيث ما «يجب أن نفضله» في ظل كامل المعرفة (كما حاولت المناقشة في: Amartya K. Sen, «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

وبدرجة أكبر إلى حد ما في محاضراتي عن أرو بعنوان «الحرية والاختيار الاجتماعي» (Freedom and Social Choice). ويتيح تغير إطار الاختيار الاجتماعي هذه الامتدادات.

«أفضل اجتماعيًا»[29]، إنما حول إعطاء الشخص اختيار ما يجب أن يحدث في هذا المجال. على أن السؤال الصعب يبرز بالفعل عندما يتضح أن حرية اختيار الشخص تتعرض للانتهاك بطريقة أو بأخرى. ألا نحكم على ذلك أنه شيء سيئ (مهما كان أيضًا، مثل إجراء خاطئ من جانب المنتهك)؟ إذا كانت هناك حجة أخلاقية لمساعدة الضحية الذي هو على وشك أن تُنتهك حرية اختياره في مجاله الخاص، هل يمكننا أن ننجح من دون «الحكم الاجتماعي» برمته؟

ناقشت في مكان آخر أن رفض تفسير «الحكم الاجتماعي» لا يتسق وتقويم الحرية على نحو كافٍ، ويمكن أن يؤدي إلى تجاهل سياسي خطر للحرية؛ إذ يرتبط استعدادنا للدفاع عن حرية الآخرين بحكمنا أن انتهاك حرية أي شخص أمر سيئ، ويمكن أن يتسبب تجاهل هذا الجانب من المشكلة في قرارات غير حساسة على نحو غريب[30]. ما لم نتناول مسألة الحكم الاجتماعية، فإنه يصعب فهم القوة الكاملة لملاحظة فولتير، «قد أختلف معك فى الرأي ولكني مستعد أن أدفع حياتي ثمنًا لحريتك في الدفاع عن رأيك».

يشارك الحكم الاجتماعي في تقدير قيمة الحرية ومقاومة انتهاكها. وللرغبات الفردية، كما ناقشنا أعلاه في هذا المبحث، وضعها في تقويم الحرية أيضًا. ومع التسليم بأهمية اختيار مسألة اختيار - اختيار (التي سأركز عليها في ما يأتي أكثر من الحالات الأخرى)، فمن الخطأ استبعاد أهمية الاختيار - الرغبة، والحكم - الرغبة، والحكم - الاختيار. تتمثل إحدى مزايا الصيغة العامة للاختيار الاجتماعي للحرية في الفرصة التي تعطيها مرونة الاختيار الاجتماعي التمثيلية لجلب تفسيرات بديلة، وفقًا لطبيعة المشكلة في قيد النقاش[31]. وتلقي التفسيرات المختلفة أضواء مختلفة - وإن كانت متداخلة الارتباط - على مشكلة الحرية، وتناظر جميعها، على التوالي، النتيجة المنهجية نفسها مع تمثيلات مختلفة من P و P_i.

---

(29) عن هذا الموضوع، انظر: Nozick, *Anarchy*, and Sugden, *The Political Economy*.

(30) حاولت توضيح المشكلات بتقديم أمثلة في: Sen: «Liberty, Unanimity,» pp. 217-245; «Rights and Agency,» and «Liberty as Control».

(31) عن هذا الموضوع، انظر: Arrow, *Social Choice*, and Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), pp. 1073-1181.

3. هل يُعد التعاقد حلًا لنتيجة الاستحالة؟

أدت استحالة ليبرالي باريتو، كما نوقش أعلاه، إلى صدور عدد كبير من الكتابات في شأن تفسير المشكلة، وتوسيعها أو حلها. ويتمثل أحد اقتراحات الحل التي تبادرت عند كثيرين في أن يبرم الأشخاص المعنيون عقدًا للتوصل إلى حل باريتو للتحسين، حيث سيُحسن ذلك من موقف الجميع(32). في حالة ذلك المثال الشائن عن **عشيق الليدي تشاترلي** (الذي نوقش كثيرًا هنا)، يمكن أن يقدم «برود» وعدًا بقراءة الكتاب في مقابل وعود «ليود» بعدم قراءته، ما يأخذهما إلى الموضع الأعلى عند باريتو.

لاحظ أن عقد التحسين عند باريتو هو دائمًا إمكان في أي حالة من حالات عدم أمثَلة باريتو. إذا انصب اهتمامنا أساسًا على جدوى مثل هذا العقد (وهذه ليست المسألة الرئيسة هنا، لكنها مسألة جديرة بالنظر)، إذًا سيصبح السؤال ما إذا كان في إمكان عقد التحسين عند باريتو أن يتسم بالجدوى في هذه الحالة، بطريقة لا تتحقق في حالات أخرى من نتائج عدم أمثَلة باريتو (مثل تعاقد المُلوث على عدم التلويث في مقابل مدفوعات، بما يحقق تحسين باريتو). وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه المسألة، يتعين علينا النظر في صدقية مثل هذا العقد(33)، وصعوبة كفالة الامتثال له (أي كيفية التأكد من أن «برود» يقرأ الكتاب بالفعل لا مجرد تظاهر بذلك، وكيفية ضمان أن «ليود» لا يقلّبه خلسة). وقد ناقشت في كتاب آخر لماذا تُعد هذه مشكلة بلا معنى(34)، والأكثر أهمية، لماذا يمكن للمحاولات الرامية إلى إنفاذ مثل هذه العقود باسم الحرية (مثل إخبار الشرطي أن «برود» منخرط فعلًا في

---

(32) حول هذا الموضوع، انظر: Gärdenfors, pp. 341-356; Barry, «Lady Chatterley's Lover;» Sugden, «Liberty, Preference,» pp. 213-229, and Hardin, *Morality*.

انظر أيضًا تحليل سيبرايت لهذا الزعم: Seabright, pp. 365-387.

(33) توافق حافز مثل هذه العقود غير واضح على الإطلاق، حول هذا الموضوع، انظر: Suzumura, «Liberal Paradox,» pp. 407-422, and Basu, pp. 413-422.

انظر أيضًا: Barnes, pp. 545-565; Bernholz, «A General Social Dilemma,» pp. 1-23; Friedrich Breyer and Roy Gardner, «Liberal Paradox, Game Equilibrium, and Gibbard Optimum,» *Public Choice*, vol. 35, no. 4 (1980) pp. 469-481; Roy Gardner, «The Strategic Inconsistency of Paretian Liberalism,» *Public Choice*, vol. 35, no. 2 (1980), pp. 241-252; Schwartz: «The Universal,» and *The Logic*, and Suzumura, *Rational Choice*.

(34) Sen: «Rights and Agency,» pp. 3-39, and «Liberty and Social,» pp. 5-28.

قراءة الكتاب، أو أن «ليود» لا يلقي نظرة عابرة عليه في خلوته في غرفة نومه) أن تعرض الحرية نفسها للخطر بقوة، وبقسوة.

لن يكون مثل هذا التنفيذ ضروريًا، إذا التزم الشخصان الاتفاق طواعية. إذا أخذنا التفضيل الفردي P_i في تفسيره المتعلق بالاختيار، فلن يكون هذا الإمكان متاحًا (من دون تغيير الترتيب)، ما دام الترتيب المفترض يشير إلى أن اختيارهما سيكون بخلاف ذلك. من ناحية أخرى، إذا أخذنا P_i في تفسيره المتعلق بالرغبة، وهو ربما الأكثر معقولية في هذه الحالة، فمن الممكن القول إنهما - على الرغم من أن كلًا من «برود» و«ليود» يرغب في التصرف بطريقة مناقضة للعقد - لا يحتاجان إلى التصرف بالفعل بهذه الطريقة. لكن، إذا أُثير هذا التساؤل، وسُمح بالتصرفات المناقضة للرغبات، فإن علينا أن نطرح سؤالًا مسبقًا: لماذا يجب أن نفترض أن كلًا من «برود» و«ليود» سيختار إبرام هذا العقد في المقام الأول (حتى إن رغبا في نتيجة مشابهة)؟

من غير الواضح لماذا لا يوجد مفر من أن يتصرف «برود» و«ليود» على نحو يجعلهما يتجهان إلى عقد اجتماعي بعينه في شأن «قراءة أخرى»، حيث (1) يوافق «برود» على قراءة كتاب يكرهه، لحث «ليود» على عدم قراءته، و(2) يوافق «ليود» بدوره على التخلي عن قراءة كتاب يود قراءته، لحث «برود» المتردد على قراءته. إذا ألحق الأشخاص بعض الأهمية لتدبير أعمالهم التجارية، فلن يحتاج الأمر إلى تحقيق هذا العقد الغريب. إن الممارسة الليبرالية الجيدة في شأن قراءة المرء ما يحبه وترك الآخرين يقرأون ما يحلو لهم، يمكن أن تظل قائمة في ظل الإغراءات المزعومة في شأن امتلاك هذا العقد الرائع.

يميل بعض المؤلفين، لسبب يتعذر تفسيره، إلى الاعتقاد أن المسألة المطروحة للنقاش هي ما إذا كانت الحقوق «قابلة للتصرف» (بمعنى السماح للناس بالتخلي عن حقوق بعينها)، وما إذا كان قد يسمح للأشخاص المعنيين بالحصول على مثل هذا العقد[35]. يصعب الاعتقاد أنه يمكن الاعتراض هنا بشكل عام على ما يسمى «القابلية للتصرف»[36]. لا أرى أي سبب لماذا يجب عدم فتح هذا النوع

---

(35) انظر على سبيل المثال: Barry, «Lady Chatterley's Lover,» and Hardin, *Morality*.

(36) يبدو أن كلًا من باري وهاردن يعتقد أن عقود تجارة الحقوق يمكن أن تخفق في التحقق إلا =

من الحقوق، بشكل عام، أمام التعاقد والتبادل من خلال اتفاق مشترك. يطرح باري بعض الأسباب وراء «عدم السماح» بأنواع معينة من العقود، لكن مدى هذه القيود يجب أن يكون محدودًا بصرامة في أي مجتمع يحترم الحرية. وقد جادل مِل بوجود «بعض الاستثناءات» لـ «القاعدة العامة» في شأن المقبولية القانونية لـ «الاتفاق المشترك»، لكن الاستثناءات تتناول حالات قصوى مثل عقود الرق[37].

ربما يوجد شك في أن الأشخاص لا يحتاجون، بشكل عام، إلى إذن أي شخص آخر (أو «المجتمع») لإبرام مثل هذا العقد. لكنهم يحتاجون إلى سبب. إذا استشهدنا كسبب (كما فعل بعضهم) بحقيقة أن مثل هذا العقد سيكون السبيل الوحيد للحصول على نتيجة أمثَلة باريتو - واستمرارها - فإن ذلك يعني توسل السؤال، ما دام دافع مناقشة نتيجة الاستحالة هو على وجه التحديد التساؤل عن المزايا الاجتماعية لأمثَلة باريتو وتقويمها[38].

تتعلق المسألة الحقيقية بكفاية الأسباب (أ) لوجود مثل هذا العقد، و(ب) لالتزامه. وبطبيعة الحال، فإن تعظيم المتعة أو تلبية الرغبة بلا معنى (تجاهل مبدأ تدبُر الفرد لأعماله) يمكن أن يوفر سببًا ما للسعي من أجل، أو قبول، مثل هذا

= إذا كانت ممنوعة (حيث يجب ممارسة الحقوق الأولية طوعًا أو كرهًا). يتحدث هاردن حتى عن خلط بين «الحقوق» و«الأفعال الإلزامية» (Hardin, *Mortality*, p. 109).

في الواقع، هذا الموقف المنسوب إلي، مُتخيل تمامًا. فلم أقل البتة إن هذه الحقوق الأولية «يجب» ممارستها وعدم التعاقد عليها. أما المسألة الحقيقية، بطبيعة الحال، فهي ما إذا كان عند الأشخاص المعنيين أسباب كافية لمنح مثل هذا العقد وقبوله، وما إذا كان في إمكانهم الاستمرار فيه.

(37) Mill, *On Liberty*, p. 235.

(38) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, *Collective Choice*, pp. 83-85 and 196-200; Hammond: «Liberalism, Independent Rights,» pp. 217-243, and «Utilitarianism, Uncertainty;» Suzumura, *Rational Choice*, and Coughlin, pp. 303-320.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: John Rawls: *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), and «Social Unity and Primary Goods,» in: Sen and Williams, eds., *Utilitarianism*; Nozick, *Anarchy*; Ronald Dworkin, *Taking Rights Seriously*, 2nd ed. (London: Duckworth, 1978); Thomas M. Scanlon: «Preference and Urgency,» *Journal of Philosophy*, vol. 72, no. 19 (November 1975), pp. 655-669, and «The Significance of Choice,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume VII* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988); Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984); Riley, *Liberal Utilitarianism*, and Susan L. Hurley, *Natural Reasons: Personality and Polity* (New York: Oxford University Press, 1989).

العقد. بيد أن السلوك إذا ارتكز عمومًا ببساطة على الرغبات، فإنه سيعطي أيضًا سببًا وجيهًا لكل من «برود» و«ليود» للتنصل من العقد إذا وُقِّع (ما دام الترتيب البسيط لرغباتهما يشير إلى ذلك)، وعند النظر في العقد، سيلاحظ «برود» و«ليود» هذه الحقيقة. الأهم من ذلك، حتى بخصوص الاختيار القائم على الرغبة، يجب أن نميز بين (أ) الرغبة في ضرورة أن يتصرف شخص بطريقة معينة، مثلًا، رغبة «ليود» في ضرورة أن يقرأ «برود» الكتاب، و(ب) الرغبة في الحصول على عقد ليفرض على هذا الشخص أن يتصرف بهذه الطريقة، مثلًا، رغبة «ليود» في أن يوقّع «برود» عقدًا يُلزمه قراءة هذا الكتاب. في الواقع، إن رغبة «ليود» العامة في أن على «برود» قراءة الكتاب لا تستلزم على الإطلاق وجود عقد من شأنه إجبار «برود» على قراءة الكتاب. هناك بعض التوسل في المسألة، في ما يتعلق بالافتراض الضمني أن الحلول التعاقدية يمكن أن تعمل ببساطة على الرغبات المرتبطة بما يرغب شخص في أن يفعله الآخرون. إن إدخال العقد، يستحضر مسائل لا يمكن تجنبها بمجرد الإشارة إلى رغبات بسيطة في شأن الأفعال الفردية.

إذا كان عند شخص ما حرية الحصول أو عدم الحصول على مثل هذا العقد، فإن معضلة ليبرالي باريتو تظل قائمة. وتطفو على السطح الصراعات التحررية عند باريتو هنا، في معضلة السلوك الشخصي.

4. «المفهوم البدهي» والحد الأدنى من الحرية

كيف يتعلق الحد الأدنى من الحرية بما يمكن أن يُسمى «المفهوم الحدسي» المشترك للحرية؟ يتحدد «المفهوم الحدسي» المعين الذي طرحه كل من غارتنر وباتانايك وسوزومورا، على النحو الآتي:

بموجب مفهومنا الحدسي للحق في اختيار المرء قميصه، يتمتع الفرد بسلطة تحديد جانب أو سمة بعينها (أي لون قميصه) للبديل الاجتماعي؛ وعندما يقوم باختياره في ما يتعلق بهذا الجانب بالذات، فإن اختياره يفرض قيدًا على النتيجة الاجتماعية النهائية، بقدر ما يتعلق الأمر في أن ذلك الجانب يجب أن يكون في الصيرورة الاجتماعية النهائية كما اختاره بالدقة[39].

---

(39) = Gaertner, Pattanaik and Suzumura, p. 167.

كيف يتعلق هذا التصور الحدسي بصيغة الحد الأدنى من الحرية؟ لاحظ، **أولًا**، أن هذا المفهوم يُعنى بالرؤية المتعلقة بالاختيار (المقابلة لحالة اختيار - اختيار التي نوقشت في المبحث السابق) فحسب. لاحظ أيضًا أنها تتناول الحالة التي لا تنشأ فيها مشكلة «أفعال الانتهاك»، وهناك تطابق مُفترض بين المجال الخاص والفاعلية الشخصية. وعند مناقشة تناظر صيغة الاختيار الاجتماعي للحد الأدنى من الحرية وهذا «المفهوم الحدسي»، سيكون من المؤسف فقدان البصيرة في شأن عمومية وتقلّب إطار الاختيار الاجتماعي الذي يسمح بأن تُغطي تفسيرات مختلفة أنواعًا مختلفة من المشكلات (نوقشت في المبحث الثاني). على أنه يمكن، على الرغم من ذلك، أن يكون مفيدًا طرح السؤال الآتي: في السياق المحدود للمفهوم الحدسي (من دون وجود أفعال الانتهاك، ومن دون كبت للاختيار ...إلخ)، كيف يرتبط هذا المفهوم الحدسي بصيغة الحد الأدنى من الحرية، من حيث الاختيار[40]؟

حسنًا، سبق أن أجبت عن هذا السؤال (في المبحث الأول)، عند مناقشة لماذا يستلزم اختيار جانب الصيرورة، لكن ليس العكس؟ بموجب «المفهوم الحدسي»... يتمتع الفرد بسلطة تحديد جانب أو سمة بعينها (أي لون قميصه) للبديل الاجتماعي، كما يقول غارتنر[41]. لكن ذلك لا يعطي الشخص الحق في تحديد الاختيار على زوج واحد على الأقل من الصيرورات الاجتماعية (في الواقع، أكثر، لكن هذه ليست المسألة محل البحث). إذا كنت أتمتع بحق الغناء (بغض النظر عما إذا كان الآخرون يغنون أم لا)، فإنني أتمتع بحق مشاركة الآخرين في الغناء (إذا كانوا يغنون بالفعل). وهكذا، في السياق المحدود للمفهوم الحدسي، فإن أي شخص يؤيد هذا المفهوم يجب أن يؤيد الحد الأدنى من الحرية أيضًا.

= يشير غارتنر وآخرون في نقاشهم عن «الخلفية التاريخية» (ص 175)، إلى أن هذا المفهوم الحدسي مشابه بشكل وثيق الصلة للآراء التي طرحها كلٌ من: Nozick, *Anarchy*, and Bernholz, «Is a Paretian Liberal,» pp. 99-107.

(40) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Seabright, pp. 365-387; Pattanaik, «Welfarism,» and Suzumura, «Alternative Approaches».

(41) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights».

لكن ليس العكس. يمكن ضمان مشاركتي في الغناء مع الآخرين من دون إعطائي حرية اختيار أحد «الجوانب» (المتعلقة بغنائي)، بغض النظر عما يفعله الآخرون. ويمكن تبني نظرة شديدة القتامة في شأن غنائي في أثناء حضوري محاضرة، أو الاستماع إلى موعظة، أو خلال تناولي العشاء مع رفاقي المتأنقين. في حين يستلزم الحد الأدنى من الحرية ما يُسمى المفهوم الحدسي، فإن الحد الأدنى من الحرية لا يستلزم المفهوم الحدسي (أتوقع أن رفاقي المتأنقين في العشاء سيتنفسون الصعداء هنا). وفي ظل البحث عن شرط ضروري بدلًا من شرط كافٍ (كما نوقش في المبحث الأول)، قد يبدو أن ذلك يبعث على الرضا، إلى حد ما، لصيغة الحد الأدنى من الحرية.

على أن غارتنر وآخرين لا يرون هذه المسألة بهذه الطريقة تمامًا. لمَ لا؟ بعد الفقرة المقتبسة أعلاه، يقولون على الفور:

على النقيض من ذلك، لا تشير الصيغة S(2.1) [المناظرة للحد الأدنى من الحرية] إلى قدرة الفرد على تحديد جانب بعينه من البديل الاجتماعي. وفي المقابل، يرتبط قيد الاختيار الاجتماعي بتفضيل الفرد على زوج (أزواج) من الحالات الاجتماعية أو الوصف الكامل لجميع جوانب المجتمع[42].

هذا صحيح تمامًا، بطبيعة الحال، ذلك أن المفهومين مختلفان، وتحديد جانب واحد (بغض النظر عن اختيار جوانب أخرى) في ما يُسمى المفهوم الحدسي، يُعد أقوى كثيرًا مما يعتمد عليه الحد الأدنى من الحرية. لكن ذلك، كما ناقشت، هو بالضبط ما يجب أن يكون، نظرًا إلى الدافع وراء الحد الأدنى من الحرية.

ما المشكلة إذًا؟ تنشأ المشكلة من اعتقاد غارتنر وآخرين أن المفهوم الحدسي لا يختلف عن مفهوم الحرية الكامنة وراء الحد الأدنى من الحرية فحسب، إنما يمكنه أن يكون مضادًا له أيضًا. في المشكلات الثلاث التي حددوها في كتابهم **نقد أسس سن: مثال مضاد** (*Critique of Sen's Formulation: A Counterexample*)،

(42) المصدر نفسه، ص 167.

تتخذ المشكلة الأولى شكل هذا الزعم بالدقة. وتتناول المشكلتان الأخريان («المشكلة B» و«المشكلة C») امتدادات الحد الأدنى من الحرية، لا الحد الأدنى من الحرية ذاته.

إنهم يشرحون أطروحتهم من خلال تقديم مثال توضيحي. يوجد شخص ملتزم 1 يرغب في أن يتطابق لون قميصه مع لون قميص الشخص 2 غير الملتزم، وسيرتدي قميصًا من اللون الأبيض (w) إذا ارتدى 2 قميصًا أبيض، وسيرتدي قميصًا أزرق (b) إذا ارتدى 2 قميصًا أزرق. وفي سياق تفسير الحد الأدنى من الحرية، يتناولون حالة أن يكون زوج المجال الخاص للشخص 1 هو {(w, w), (b, w)}، ويأخذون المفهوم الحدسي للحرية باعتباره مفهومًا يمكن من خلاله أن يختار الشخص 1 قميصه (الرؤية المتعلقة بـ «الجانب»). وحتى الآن يبدو أن هناك مشكلة صغيرة. يمكن للشخص 1، إذا اختار ذلك، أن يضمن عدم اختيار (b, w) عبر رغبته في قميص أبيض (w)، حيث إذا اختار الشخص 2 القميص الأبيض (w) ستكون النتيجة (w, w). وإذا اختار الآخر القميص الأزرق، فإن اختيار (b, w) سيكون مُستبعدًا سواء على أساس اختياره (w) أو على أساس اختيار الشخص 2 (b). إذًا، تكون حريته في استبعاد اختيار (b, w) في ظل وجود (w, w) مضمونة بقوة، بغض النظر عما يفعله الشخص 2. إن الحد الأدنى من الحرية جيد وصحي في ظل المفهوم الحدسي.

نسأل مجددًا: أين تكمن المشكلة؟ ما قام به غارتنر وآخرون هو النظر في كيفية تصرف الشخص 1 بالفعل في ما إذا كان منتقيًا أفضل أسوأ الصيرورات[43]. ويمكننا أن نفترض، بما يتسق ونزعة التماثل عند 1، أن أسوأ نتيجة كما يراها هي (w, b) وليس (b, w). ولتجنب أسوأ الصيرورات، يختار الشخص 1 قميصًا أزرق. والآن، إذا اختار الشخص 2 القميص الأبيض بالفعل، ستكون الصيرورة (b, w)، بالتحديد ما أراد الشخص 1 تجنبه في الاختيار على الزوج {(w, w), (b, w)}. لكن، ماذا يوضح ذلك؟ ليس أن الشخص 1، كما أقول، لم يكن يتحلى بالحرية لاستبعاد اختيار (b, w) لمصلحة (w, w)، إنما اختار عدم استخدام هذا الحق. فباختيار w، كان

(43) المصدر نفسه، ص 165.

يمكن أن يضمن الشخص 1 استبعاد (b, w) لمصلحة (w, w)، لكنه اختار بشكل مختلف في محاولة لضمان تجنب أسوأ صيرورة، أي (w, b)، في مجال آخر.

إن حقيقة عدم ممارسة الشخص 1 حقه - حتى مع معرفة أن هذا الحق قد لا يتسم بقيمة هائلة بالنسبة إليه، نظرًا إلى ترتيب تفضيلاته - لا يؤثر مقدار ذرة واحدة في حقيقة أنه كان يتمتع بالحق وبسلطة استبعاد اختيار (b, w) لمصلحة (w, w). وكما ناقشنا في المبحث الأول، يجب التفرقة بين وجود الحق وقيمته.

لا أعتقد أن المثال الذي طرحه غارتنر وآخرون هو في أي حال مثال مضاد للاقتراح البسيط أن «المفهوم الحدسي» للحرية (الرؤية الخاصة بـ «الجانب») يستلزم، من بين أمور أخرى، مفهوم الاختيار للحرية الذي يستند إليه الحد الأدنى من الحرية. ومع ذلك، فإن مثالهم يلقي الضوء - والسؤال هو، يلقي الضوء على ماذا؟ إنه يُبرز التوتر القائم بين تفسيرين مختلفين للحد الأدنى من الحرية، من حيث الاختيار والرغبة على الترتيب. إذا اختار الشخص 1 القميص الأزرق، مسترشدًا بعقلانية أفضل الأسوأ (أو أي قاعدة قرار أخرى)، فإن حريته القائمة على الاختيار من الزوج {(w, w), (b, w)} لا تتناقض، نظرًا إلى أنه لم يختر ممارسة حقه في استبعاد (b, w) لمصلحة (w, w). لكن، بقدر ما يتعلق الأمر برغبته، تظل الحقيقة أنه لم يرغب في الحصول على (w, w) أكثر من (b, w)، حتى وإن لم يختر b. وبالتالي، إذا أخذنا التفضيل الفردي P_i من حيث الرغبة (حالة الاختيار - الرغبة)، فإن هناك انتهاكًا لحريته بهذا المعنى، على الرغم من عدم وجود مثل هذا الانتهاك من حيث الاختيار (حالة الاختيار - الاختيار).

هل هذا التناقض يثير الاهتمام والاستغراب؟ سأناقش الآن لماذا يثير الاهتمام، لكنه لا يثير الاستغراب. يُعنى «المفهوم الحدسي» تمامًا بالاختيار الفردي، بينما يقع تفسير الرغبة في الحد الأدنى من الحرية على مستوى مختلف تمامًا - يتعلق بالرغبات وتلبيتها. وقد يتباعد الاثنان بسهولة، فهما يرتبطان بصورة وثيقة في حالة أن الاختيارات تستند كليًا إلى الرغبات فحسب (من دون «كبت الاختيار»، بوجه خاص)، وإذا لم يوجد عند أحدهما اللايقين، أو في حضور اللايقين، كان ترتيب الرغبات على نحو يجعل كلًّا منهما استراتيجيا مهيمنة. لم تكن انتهاكات الحرية

التي كانت تُعنى بها عادة الفلسفة السياسية(44)، موجهة بوجه خاص إلى مشكلات القرارات في ظل اللايقين، أو إلى الفجوة بين الاختيارات الفردية للفرد ورغباته. لكن غارتنر وآخرون كانوا على حق في محاولة إثراء التقويم الكلاسيكي للحرية، بإدخال اللايقين إلى الموضوع(45).

بمجرد اعتبار المشكلة توترًا بين تفسيري الحد الأدنى من الحرية في إطار الاختيار الاجتماعي، يبرز سؤال عن أي منهما علينا اعتماده في تحليل الاختيار الاجتماعي. تتسم الرؤية الخاصة بالاختيار بمزايا واضحة. كما أنها تناظر مباشرة ما يسمى «المفهوم الحدسي». لكن هناك اعتبارات في الجانب الآخر أيضًا. **أولًا**، وجود «أفعال الانتهاك»، والتباعد بين الفاعلية الشخصية والمجال الخاص الذي يحد من فائدة صيغة الاختيار، ويشير إلى بعض المزايا في الرؤية الخاصة بالرغبة. **ثانيًا**؛ منظور الاختيار قد يكون محدودًا أيضًا بظاهرة مثل «كبت الاختيار»، عندما يكون تجاوز الحالة لمنظور الاختيار (واتجاهها نحو الاختيار - الرغبة، ونحو ابتعادات أكثر راديكالية) قويًا.

في الواقع، عندما تتصادم رؤيتا الاختيار والرغبة، فإن علينا - لتحديد أي منهما تمنح منظورًا أكثر ملاءمة - أن نأخذ في الحسبان بعناية، الطبيعة الموضوعية للحالة، بدلًا من أن نختار ببساطة من بين الحالات كلها البنية التحليلية نفسها. على سبيل المثال، تشير الأمثلة التوضيحية التي يسوقها غارتنر وآخرون إلى وجود ميزة واضحة في أخذ الرؤية المتعلقة بالاختيار. وتمضي بنا فكرة «مسؤولية الفاعلية» إلى هذا الاتجاه. لماذا يجب أن تقلق في شأن حرية الشخص 1 إذا كان يتمتع بخيار ارتداء أي قميص يحب، وكان يمكنه أن يضمن عدم اختيار (b, w)، الذي انتهى إليه بسبب اختياره المضي نحو استراتيجيا أفضل الأسوأ؟

---

(44) انظر على سبيل المثال: Mill, *On Liberty*.

(45) يُعتبر افتراض الاستراتيجيات المهيمنة حالة خاصة، على أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الحالة ملائمة بما فيه الكفاية في شأن «استحالة ليبرالي باريتو». لندع اختيار الشخص 1، بترتيب تنازلي، هو: (w, w), (b, w), (w, b), (b, b)، واختيار الشخص 2: (b, b), (b, w), (w, b), (w, w). الاستراتيجيتان المهيمنتان هما، على التوالي، w للشخص 1، و b للشخص 2. نتيجة ممارسة كل منهما حقه هي (w, b)، وهي أدنى باريتو بالنسبة إلى (b, w).

لكننا سنتناول الآن مثالًا من نوع مختلف، يتسم بالبنية التحليلية نفسها - وهذا المثال هو تنويع من حالة كبت اختيار امرأة ما في مجتمع متحيز ضد النساء (نوقشت في المبحث الثاني)، لكن من دون الافتراض، في هذه الحالة، بوجود أي كبت للاختيار على هذا النحو. ترغب امرأة ما في الذهاب إلى السوق وشعرها «غير مغطى» (w)، وليس وشعرها مُغطى (b)، إذا لم يكن أحد أفراد الأسرة المحافظين موجودًا في السوق (w) بدلًا من أن يكون موجودًا (b). أي إنها تُصنف (w, w) أعلى مرتبة من (b, w). لكن إذا كان هذا الشخص الذي تخشاه موجودًا، فإنها تُفضل ألا تسبب له صدمة وتسبب مشكلات لنفسها، وستختار تغطية شعرها. إذًا، فهي تضع (b, b) أعلى من (w, b). ترتيب البدائل في هذه الحالة قد يكون هو نفسه بالضبط كما في المثال الذي نوقش أعلاه، مع تبديل الرمزين b وw نفسيهما.

لنفترض أننا نهتم بحقها في الخروج إلى السوق من دون غطاء رأس، عندما ترغب في ذلك (أي عندما لا يوجد هذا الطاغية في السوق)، أي بالتحديد في ظل حقها في اختيار (w, w) على (b, w). في «المفهوم الحدسي»، يمكنها اختيار ارتداء أو عدم ارتداء غطاء الرأس، لكنها لا تفعل ذلك إلا إذا حدث شيء آخر (لهذا الشرط بالتحديد، يفرق غارتنر وآخرون بين صيغة الاختيار الاجتماعي والمفهوم الحدسي). إذا كان أسوأ شيء تخشاه، كما في المثال الآخر، هو (w, b) الذي يرمز في هذه الحالة إلى وجودها في السوق من دون غطاء رأس في الوقت الذي يوجد الشخص الذي تخشاه في السوق، فإنها لن تجرؤ على الذهاب من دون غطاء الرأس إذا اتبعت استراتيجيا أفضل الأسوأ. إذا اتضح أن الرجل المتعصب غير موجود في السوق عندما تذهب وشعرها مُغطى، فسينتهي بها الأمر إلى (b, w)، بينما كانت تُفضل بوضوح (w, w). إذا شعرنا بالأسف على فقدانها حريتها في هذه الحالة (كما أعتقد أن هذا يجب أن يكون شعورنا)، فإن ذلك لا يرجع إلى أننا نود أن ننكر أنها هي نفسها اختارت ارتداء غطاء الرأس، ولا لأن هذا القرار قد يكون عقلانيًا تمامًا في ظل اللايقين، لكننا نأسف بالتحديد لأن منظور الرغبة (في مقابل الاختيار) يتسم ببعض الأهمية هنا في فهم افتقارها إلى الحرية.

إذا كان توسيع المثال يهدف إلى استحضار كبت الاختيار، فإن الرؤية المتعلقة بالاختيار يمكن اعتبارها أكثر تقييدًا. على سبيل المثال، قد ترغب المرأة بالفعل

في الذهاب إلى السوق من دون غطاء رأس، بغض النظر عن مكان وجود الشخص المحافظ، لكنها تفتقر إلى عزيمة الاختيار وفقًا لتلك الرغبة. لفهم حقوقها، علينا إذًا أن نذهب إلى ما هو أبعد مما يمكن أن يخبرنا به تناظر الاختيار. إن مشكلات الحرية، في ظل وجود عدم المساواة الاجتماعية الراسخة (مثل عدم المساواة الجندرية في المجتمعات التقليدية)، تستدعي هذا الامتداد، ما يجعل تعددية استخدام إطار الاختيار الاجتماعي رصيدًا حقيقيًا.

لإنهاء هذا المبحث، أقول إن ما سماه غارتنر وآخرون «المفهوم الحدسي» للحرية هو مفهوم يستند إلى الاختيار، ومحدود من نواح عدة، ولا سيما بتجاهله أفعال الانتهاك وكبت الاختيار. لكنه يستلزم صيغة الحد الأدنى من الحرية للاختيار الاجتماعي في تفسير الاختيار، على الرغم من أن الحد الأدنى للحرية (من حسن حظ الحد الأدنى للحرية) لا يستلزمه. إن مفهوم الرغبة بالنسبة إلى الحد الأدنى من الحرية، كونه يقع على مستوى مختلف من التفضيل، لا يمكن أن يستلزمه المفهوم الحدسي القائم على الاختيار؛ بيد أن الاثنين عندما يتصادمان، تبرز مسألة موضوعية يجب تحديدها في شأن ما إذا كانت الرؤية المتعلقة بالاختيار ستكون أكثر فائدة لاهتمامنا التقليدي بالحرية.

5. الامتداد الذي طرحه غيبارد والانتقادات المرتكزة عليه

في ورقة مؤثرة حقًا، يوضح ألان غيبارد الجوانب التأسيسية المختلفة لتوصيف الحرية[46]، كما يقترح زيادة مقتضيات شرط الحد الأدنى من الحرية كما حددها سِن[47]. يطالب شرطه المتصاعد أنه إذا اختلفت حالتان اجتماعيتان في أحد الجوانب ذات الصلة المباشرة لأي شخص بعينه، فإن هذا الشخص يجب أن يكون حاسمًا على ذلك الزوج من حيث الاختيار الاجتماعي. وأوضح غيبارد أن شرط الحرية هذا الأكثر تطلبًا، الذي قد يبدو مقبولًا، لا يتسق مع نفسه. أدت «مفارقة غيبارد» إلى ظهور قدر هائل ومهم من الأدبيات[48].

---

(46) Gibbard, «A Pareto-consistent,» pp. 388-410.

(47) Sen: *Collective Choice*, and «The Impossibility,» pp. 152-157.

(48) يمكن الاطلاع على مسوح نقدية مفيدة في: Suzumura, *Rational Choice*, and Wriglesworth, *Libertarian Conflicts*.

ما مدى جوهرية امتداد غيبارد في تغيير توصيف الحد الأدنى من الحرية في صيغة الحد الأدنى من الحرية؟ يقول غارتنر وآخرون «لا يبدو واضحًا لماذا يجب أن يعترض المرء على (2.6) [شرط غيبارد] إذا كان المرء مستعدًا لقبول (2.1) [شرط الحد الأدنى من الحرية]»(49). هذا سؤال بالغ الأهمية، عند الإجابة عنه في السياق الحالي، ما دامت اثنتان من «المشكلات» الثلاث («المشكلة B» و«المشكلة C») - وناقشها غارتنر وآخرون في عملهم *Critique of Sen's Formulation* - تنطبق على امتداد غيبارد، لكنها لا تنطبق على الصيغة الأصلية نفسها للحد الأدنى من الحرية(50).

هل من الطبيعي الموافقة على امتداد غيبارد، في ظل قبول الحد الأدنى من الحرية؟ أعتقد أن الإجابة هي النفي بشدة. تكمن إحدى طرائق فهم الثغرة التي تفصل بينهما في ملاحظة أن الحد الأدنى من الحرية، في إطار الاختيار، يُعد أضعف كثيرًا من «المفهوم الحدسي» (كما ناقشنا في المبحث السابق)؛ في حين يُعد شرط غيبارد، في بعض الطرائق، مطلوبًا أكثر.

تتبعًا وراء هذا الاختلاف، يمكننا توضيح مفارقة غيبارد بمثال يُعد تنويعًا من مثال قديم ناقشه غارتنر وآخرون، من بين أمور أخرى، وهو الشخص 1 الملتزم يواجه الشخص 2 غير الملتزم في صراع في شأن ما يرتديه. يصنف الملتزم 1 (w, w) أعلى رتبة من (b, w)، و(b, b)، أعلى رتبة من (w, b)؛ بينما يرتب غير الملتزم 2 على النحو الآتي: (b, w) أعلى من (b, b)، و(w, b) أعلى من (w, w). وبمعرفة صيغة غيبارد لمتطلبات الحرية، يجب أن يكون كلٌّ من 1 و2 حاسمًا اجتماعيًا على كل من التفضيلين المحددين (ما دامت الحالتان لا تختلفان في كل مسألة إلا من حيث الجانب المتعلق بكل شخص)، الأمر الذي يسفر عن دورة، ويُرفض كل بديل من البدائل الأربعة الممكنة لمصلحة الآخر. ومن ثم، تنشأ «مفارقة غيبارد».

تكفل صيغة الحد الأدنى من الحرية أن يتمتع كل شخص بالحسم على زوج واحد فقط لكل منهما، وبالتالي لا يمكن ضمان قدرة أي شخص على التطابق مع قميص الآخر، ولا قدرته على تفرقته عن الآخر. وفي هذه الحالة، يبدو واضحًا أن

---

(49) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, p. 164.

(50) عن هذا الموضوع، انظر: المصدر نفسه، ص 165.

دورة غيبارد لا يمكن أن تنشأ[51]. في صيغة الاختيار الاجتماعي، إذا امتد الحد الأدنى من الحرية حيث يشمل أزواجًا أخرى، لن يكون الامتداد بالضرورة في اتجاه شرط غيبارد (كما يتضح من تحليل غيبارد). إن «حق التطابق» أو «حق الاختلاف» مع قميص شخص آخر هو نوع من الحقوق شديد الغرابة في الواقع. ومثل هذه الحقوق لن يوجد بالتأكيد ما يبررها، من حيث حجة مِل في شأن الحصانة من سلوك «مراعاة الذات»[52]، ما دام «التطابق مع» أو «الاختلاف عن» الآخرين هو بوضوح نشاط لـ «مراعاة الذات».

في حين أن الحد الأدنى من الحرية يستلزمه «المفهوم الحدسي» للحرية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى شرط غيبارد. على سبيل المثال، قد يكون الشخص 1 حاسمًا في الاختيار بين (w, w) و(b, w) بارتداءه القميص الأبيض، لكنه لا يستطيع عندئذ تحقيق اختيار التطابق في شأن (b, b) على (w, b) في حالة ارتداء الشخص الآخر القميص الأزرق. لكن حسم الأخير يقع ضمن القوى التي تمنحها صيغة غيبارد إلى الشخص 1. تتطلب صيغة غيبارد أكثر مما يكفله المفهوم الحدسي، بينما تتطلب صيغة الحد الأدنى من الحرية أقل كثيرًا. وبالتالي، فإن الفارق بين الحد الأدنى من الحرية وصيغة غيبارد يُعد هائلًا وبالغ الأهمية.

نظرًا إلى أن مشكلتين من «المشكلات» الثلاث في العمل الذي قدمه غارتنر وآخرون (*Critique of Sen's Formulation*) لا تنطبقان على الحد الأدنى من الحرية، إنما على امتداد غيبارد، فليس في إمكاني قبول الأمر بوصفه نقدًا ملائمًا للحد الأدنى من الحرية. إنني أتفق مع غارتنر وآخرين أن من غير المعقول المطالبة أن تسفر الحرية عن هذه الآثار؛ لكن هذه الآثار، كما يشير المؤلفون أنفسهم، ليست جزءًا من مفهوم الحد الأدنى من الحرية نفسه. لقد مضى غارتنر وآخرون في هذا الاتجاه لاعتقادهم أنه إذا قُبل الحد الأدنى من الحرية، فإن الشيء نفسه يصدق على امتداد غيبارد. تكمن عدم عدالة هذه الأجزاء («المشكلة B» و«المشكلة C»)

---

(51) يظل الصراع مع مبدأ باريتو قائمًا على الرغم من ذلك. ناقش غيبارد أيضًا كيف يمكن أن ينشأ الصراع مع مبدأ باريتو، حتى مع تجنب الاستحالة التي ناقشها، بجعل الحقوق التحررية مشروطة بالاستراتيجيات المهيمنة. انظر: Gibbard, «A Pareto-consistent,» pp. 388-410.

انظر أيضًا: Hammond, «Liberalism, Independent Rights,» pp. 217-243.

(52) Mill, *On Liberty*.

من نقدهم في الطبيعة غير المُبرّرة لهذا الاعتقاد. ولا يؤثر ذلك، بطبيعة الحال، في الجزء الأول من نقدهم «المشكلة A»، لكن هذا النمط من التفكير سبق أن ناقشته في المبحث السابق.

6. أشكال مباراة وأفعال الانتهاك والحرية

تُطرح أحيانًا مسألة عدم علاقة الحرية بقدرة الشخص على الحصول على الصيرورات المُختارة أو المُفضلة، لكنها تتعلق بوجود الإجراءات الصحيحة فحسب. في الواقع، يتحدد الموقف «التحرري» أحيانًا بمثل هذه الصيغ للحرية المستقلة عن الصيرورات[53]. وأدت حديثًا محاولات الحصول على صيغ تنشأ من السيرورة إلى ممارسة مهمة لتوصيف الحرية من حيث أشكال المباراة[54]. في هذه الصيغة، يوجد عند كل شخص i مجموعة من الأفعال أو الاستراتيجيات المسموح بها A_i، يمكن أن يختار الشخص منها ما يريد[55]. وتحدد دالّة النتيجة ما سيحدث على أساس عدد n من اختيارات الأعمال أو الاستراتيجيات. وتتحدد متطلبات الحرية من زاوية القيود المفروضة على الاختيار المُجاز من الأفعال أو الاستراتيجيات، لكن ليس من زاوية الصيرورات المقبولة. هل هذه البنية قوية تمامًا لتوصيف ملائم للحرية؟

---

(53) محتوى الصيرورة المستقلة ليس غير مبهم. للاطلاع على صيغ من هذا النهج العام، انظر: Nozick: «Distributive,» pp. 45-126, and *Anarchy*; Bernholz, «Is a Paretian Liberal,» pp. 99-107; Gärdenfors, pp. 341-356, and Sugden: *The Political Economy*.

(54) يجري طرح ومناقشة صيغ أشكال المباراة من جانب كل من: Gärdenfors, pp. 341-356; Sugden: *The Political Economy*, and «Liberty, Preference,» pp. 213-229; Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178; Pattanaik: «A Conceptual Assessment,» and «Welfarism,» and Suzumura, «Alternative Approaches».

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Allan F. Gibbard: «Manipulation of Voting Schemes: A General Result,» *Econometrica*, vol. 41, no. 4 (1973), pp. 587-601, and «A Pareto-consistent,» pp. 388-410; Nozick: «Distributive,» pp. 45-126, and *Anarchy*; Bernholz, «Is a Paretian Liberal,» pp. 99-107; Breyer and Gardner, pp. 469-481; Hammond, «Utilitarianism, Uncertainty;» Basu, pp. 413-422; Isaac Levi: «Liberty,» and *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986); Campbell: «Equilibrium and Efficiency,» pp. 189-203, and «A «Power Structure»;» Deb, «Rights as Alternative Game,» and Riley, «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» pp. 27-64.

(55) قدم ديب دراسة تنويرية وموسعة عن العلاقة بين صيغ الاختيار الاجتماعي وأشكال المباراة، والسبل المختلفة للنظر إلى الحرية بوجه خاص والأخلاق الاجتماعية بوجه عام. انظر: Deb, «Rights as Alternative Game».

يتعلق أحد مصادر التعقيد - وليس أكثر من ذلك - بمشكلة الاعتماد المتبادل: حق الشخص في القيام بشيء يمكن اعتباره مشروطًا بحدوث أو عدم حدوث بعض الأمور الأخرى. نعود إلى مثال استخدمناه سابقًا، إذا كان من حقي التفرقة بين مشاركة الآخرين وحقي في الغناء، بغض النظر عن أي شيء آخر يحدث (مثلًا ما إذا كان الآخرون يغنون، أو يصلون، أو يأكلون، أو يلقون محاضرات)، فإن الاستراتيجيات المُجازة لي يجب تعريفها في علاقتها باختيار الآخرين للاستراتيجيا. يمكن أن تتناول صيغ الاختيار الاجتماعي هذا الاعتماد المتبادل بسهولة، ما دامت الحقوق تتسم بمرجعية صريحة للصيرورات أو مزيج من الاستراتيجيات. وللحصول على حساسية مماثلة، يجب أن يرتكز شكل المباراة لحقوق الشخص على المعلومات المتعلقة بأفعال الآخرين أيضًا، ولن تنجح عند المضي، بدلًا من ذلك، في اتجاه ما يسميه غارتنر وآخرون «المفهوم الحدسي» الذي ناقشناه أعلاه (المبحث الرابع).

تتسم مسألة الاعتماد المتبادل بأهمية خاصة لملاحظة «أفعال الانتهاك» عند توصيف الحرية. لننظر إلى حقي في عدم نفث دخان السجائر في وجهي. هذا، بالطبع، حق الحصول على صيرورة؛ وحتى الرؤية الموجهة نحو الإجراء، لا يمكنها بداهة أن تكون صيرورة مستقلة إذا كانت تهدف بالتحديد إلى تجنب مثل هذه الصيرورات. وفي الممارسة العملية، تصل الصيغ المقترحة لشكل المباراة إلى هذه المشكلة بصورة غير مباشرة. فبدلًا من رفض وضع نفث الدخان في وجهي، يتخذ الشرط الإجرائي هيئة فرض قيود على اختيار الاستراتيجيا؛ على سبيل المثال، حظر التدخين في حضور أشخاص آخرين، أو حظر التدخين إذا اعترض آخرون. إذًا، حق الشخص في التدخين يمكن نفيه إذا أتى شخص آخر إلى «منطقة» التدخين، أو إذا اعترض شخص ما في «المنطقة» (أي إذا تصرف ذلك الشخص الآخر بطريقة معينة). على هذا النحو، فإن المجموعات المُجازة من مزيج الأفعال أو الاستراتيجيات ليست «قابلة للتفكيك» بالمعنى المعتاد، ما دام يجب تعريف الإجازة من زاوية تفاعلات أفعال الأشخاص المختلفين واستراتيجياتهم[56].

(56) كانت هذه تُعتبر مشكلة بالنسبة إلى صيغة الحرية عند نوزيك، التي وُصفت بأنها تضم «أشكالًا ساذجة لمباراة» في ظل اختيار كل شخص الاستراتيجيا بصورة مستقلة عن استراتيجيات الآخرين. انظر:
= Suzumura, «Alternative Approaches».

ما من شك في إمكان توصيف أشكال المباراة على نحو يجعلها تضع الاعتماد المتبادل في حسبانها، وأن تصوغ الحرية على نحو يحمي الأشخاص من أفعال الانتهاك. وتتمثل الأسئلة المهمة في الآتي: كيف يمكن القيام بذلك؟ وعندما يحدث بهذه الطريقة، هل تظل التناقضات الموضوعية مع صيغ الاختيار الاجتماعي قائمة؟

يتحدد تعريف مجموعة الاستراتيجيات المجازة لكل شخص في علاقتها بما يفعله الآخرون. ويجب بوضوح أن تأخذ مواصفات المركّبات المجازة الصيرورات في حسبانها (حتى إذا تحددت الصيرورات باعتبارها ليست أكثر من حدوث ذلك المزيج من الاستراتيجيات) إذا كان الغرض يتمثل على وجه التحديد في إعطاء الناس السلطة والحرية لتجنب تلك الصيرورات (على سبيل المثال، التدخين السلبي). قد تتسم صياغة «شكل المباراة» بالفائدة، لكن نجاحها يتطلب التأسيس الواضح للارتباط بالحرية للتأثير في الصيرورات - حتى إذا كان ينظر إليه ببساطة كمزيج من الاستراتيجيات، الأمر الذي يشير إلى أن التناقض المزعوم بين مقاربة شكل المباراة ومقاربة الاختيار الاجتماعي لا يمكن أن يتسم بالعمق بوجه خاص[57].

تتخذ القيود الفعلية على الاختيارات الاستراتيجية، في بعض الأحيان، شكلًا «إجماليًا» من دون إشارة صريحة إلى أفعال الآخرين؛ على سبيل المثال، يُحظر التدخين عادة في الأماكن العامة، سواء ضمت آخرين أم لا، أو سواء ضمت من

= إذا كان المقصود من صيغة نوزيك أن تكون مستقلة عن الصيرورات بالفعل، كما أدى بعض تصريحاته إلى الاعتقاد، فإن هذا الانتقاد سيكون عادلًا. لكن صيغة نوزيك للحقوق، على الأقل في هذا السياق، هي في الواقع من زاوية تحديد صيرورات معينة والقضاء على الصيرورات الممكنة الأخرى. وكما يضع هو الأمر: «الحقوق لا تحدد ترتيبًا اجتماعيًا، لكنها في المقابل تضع القيود التي يمكن تحديد الاختيار الاجتماعي في إطارها، من خلال استبعاد بعض البدائل، وتحديد بدائل أخرى ...إلخ. الحقوق لا تحدد موقع البديل أو الموقع النسبي لبديلين في ترتيب اجتماعي؛ إنها تعمل على ترتيب اجتماعي لتقييد الاختيار الذي يمكن أن تسفر عنه». انظر: Nozick, *Anarchy*, p. 166.

(57) يمكن القول إن صيغة شكل المباراة تتسم بميزة السماح للناس بارتكاب أخطاء. إذا كان من حقك ارتداء قميص أحمر، لكنك أخذت خطأً القميص الأزرق، فإن حقك لم يتعرض للانتهاك: كان في إمكانك ببساطة «إفشال» ممارسة حقك. ليس واضحًا ما يستحقه هذا النوع من الحالات من انتباه. لكن حتى إذا اعتبرناها مسألة خطرة جدًا، فلا مساس بالضرورة بصيغ الاختيار الاجتماعي. إذا أخذنا «تفسير الاختيار» للتفضيل الفردي، فإنه يُحكم على حرية الشخص من زاوية اختياراته الفعلية، التي لا يلزم أن تكون «عمدية».

يعترض على التدخين أم لا. لكن عند السؤال عمّا يحفز هذا الحظر، علينا أن نعود إلى الصيرورات المحتملة وإلى الاعتماد المتبادل. قد يكون الحظر العام أكثر السبل فاعلية عمليًا لتجنب التدخين السلبي، حتى عندما لا توجد إشارة صريحة إلى دافع تجنب التدخين السلبي[58]. وكثيرًا ما تستند اللوائح العامة إلى تحليل عواقبي، يأخذ في الحسبان الآثار المباشرة وغير المباشرة[59].

يسفر مزيج من الاستراتيجيات عن صيرورة - حالة اجتماعية (حتى إذا كانت الحالة الاجتماعية توصف بأنها ليست أكثر من حدوث مجموعة معينة من الأفعال). وتركز صيغ الاختيار الاجتماعي على الحالات الاجتماعية مباشرة. في المقابل، تركز صيغ شكل المباراة على استراتيجيات «مقبولة» لكل لاعب. وفي حين تنجح المقبولية، بدورها - سواء بشكل مباشر أم غير مباشر - في ضوء سمات وعواقب الجمع بين استراتيجيات الأشخاص المختلفين (مثلًا، التدخين غير مقبول إذا كان يؤدي إلى «التدخين السلبي» للضحايا غير الراغبين، الذين يصدف وجودهم)، فإن الثنائية المزعومة تُعد ظاهرية أكثر منها جوهرية.

7. ملاحظات ختامية

لن أحاول تلخيص هذه الورقة، لكنني أود أن أطرح بعض الملاحظات العامة لوضع المناقشة في المنظور. **أولًا**، استرشدت صيغة الحرية في نظرية الاختيار

---

(58) حتى الحجج المضادة لهذه القيود - التي تطرح الاسترخاء - تتحول عادة إلى اقتراح سبل أكثر كفاءة لتحقيق النتيجة المرجوة (مثلًا، مخططات لمنع التدخين السلبي، من دون إخضاع المدخن الناشط لحظر عام شامل).

(59) يمكن مناقشة مسألة «الحقوق السلبية» التي ناقشها غارتنر وآخرون (عن هذه المسألة، انظر أيضًا: Joel Feinberg, *Rights, Justice and the Bounds of Liberty: Essays in Social Philosophy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

من زاوية الدوافع الكامنة. كان غارتنر وآخرون محقين عندما أشاروا إلى أن «حق الشخص i ضد اعتقاله من دون وجود أمر قضائي سليم يحظر إجراء محدد للدولة، ويظل حقه ساريًا حتى إذا وافق i لأسباب تخصه على اعتقاله من دون وجود هذا الأمر القضائي». انظر: Gaertner, Pattanaik and Suzumura, p. 171.

في الواقع، إن الجزء الخاص بحرية i، الذي يُعتبر مهمًا بوجه عام للحماية، سيميل إلى الارتباط بحق عدم الاعتقال (لا الاعتقال)، والصيغة غير المشروطة لهذا الحق ليست غير ذات صلة بما يُفترض أنه معارضة الشخص الاعتقال من دون أمر قضائي. هنا، كما في أماكن أخرى، علينا أن نتجاوز شكل الحق لنصل إلى الدافع الأساس.

الاجتماعي بحد أدنى من الدوافع. وانصب التركيز على إدخال مقتضيات الحرية في شكل ضعيف - ما يكفي لتوضيح ضرورة تجاوز الأسس المستندة إلى المنفعة لاقتصاد الرفاه التقليدي (بما يتضمن مبدأ باريتو)، والتصالح مع صراع المبادئ المتباينة (في ظل نتائج استحالة من النوع الذي يتجلى في ما يسمى «المفارقة الليبرالية»). وللحصول على وصف أكثر اكتمالًا للحرية، من الضروري تجاوز «الحد الأدنى من الحرية». هذه أرضية مشتركة، لكن السؤال الذي يدور حوله الخلاف هو ما إذا كانت صيغة «الحد الأدنى من الحرية» تشير إلى الاتجاه الصحيح من عدمه، وما إذا كان علينا المضي نحو مقاربة مختلفة تمامًا، مثلًا، عمل مقتضيات مستقلة عن الصيرورات، أو استخدام صيغ «شكل المباراة».

ثانيًا؛ تتنوع مقتضيات الحرية، ويمكن أن تنشأ مشكلات إعمال أو انتهاك الحرية في سياقات مختلفة تمامًا. يتعلق بعض الاختلافات بأساس مقتضيات للحرية (مثلًا، إذا كان من الضروري أن ترتبط المقتضيات بالاختيار الفردي أو بالتفضيل الفردي بمعنى آخر)، وبميدان التطبيق (مثلًا، إذا كان من الضروري أن يؤثروا في الاختيار الاجتماعي أو الحكم الاجتماعي). ولهذه المسائل المنوعة صلة ملازمة لها في سياقات مختلفة. فمن خلال الاختلافات في التفسير، يمكن أن تتأقلم صيغ الاختيار الاجتماعي للحرية مع مختلف السياقات، وهذه التعددية من مزاياها (المبحث الثاني).

ثالثًا؛ رأى بعض المؤلفين (مثل سوغدن وباري وهاردن) الذين شككوا أيضًا في صيغة الاختيار الاجتماعي للحرية، أن «المفارقة الليبرالية» يمكن حلها بدراسة إمكان إبرام عقود باريتو للتحسين. وأمكن التحقق بسهولة من أن هذه ليست المسألة، وأن المعضلة تظل قائمة طالما يتمتع الأفراد بحرية إبرام مثل هذا العقد أو عدم إبرامه (المبحث الثالث).

رابعًا؛ يتخذ ما يُسمى «المفهوم الحدسي» للحرية رؤية بسيطة للحرية من زاوية ترك الشخص حرًا في القيام بأشياء معينة بغض النظر عما يفعله الآخرون. هذا المفهوم معيب. فهو محدود (أ) من حيث ارتكازه على الاختيار فحسب، و(ب) لا يأخذ في حسبانه، في سياق الاختيار، إلا قليلًا من حقيقة أن حقوق الشخص تكون عادة مشروطة بما يفعله الآخرون. (على سبيل المثال، إذا كنت أتمتع بحق مشاركة

الآخرين في الغناء، فإن هذا يعني تلقائيًا الحق في الغناء بغض النظر عما إذا كان الآخرون يغنون، أو يلقون محاضرات، أو يتأملون). لكن هناك سياقات يكون فيها المفهوم الحدسي ملائمًا إلى حد كبير. فصيغة الاختيار الاجتماعي للحرية، التي تشكل أساس «الحد الأدنى من الحرية»، تفسح مجالًا للتمييز بين الحالات الملائمة وغير الملائمة (المبحث الرابع).

خامسًا؛ استند جزئيًا انتقاد غارتنر وآخرين لصيغة الاختيار الاجتماعي للحد الأدنى من الحرية إلى الزعم في إمكان انتهاك الحد الأدنى من الحرية(60)، حتى عندما تتحقق الحرية في مفهومها الحدسي. على أن الحال ليس كذلك مع تفسير الاختيار للحد الأدنى من الحرية. وهذه حقيقة واضحة تمامًا في غياب اللايقين، وأيضًا في حالة اللايقين عند وجود استراتيجيات مُهيمنة. لكن حتى مع اللايقين وعدم وجود استراتيجيات مُهيمنة، يمكن رؤية علاقة الاستلزام بسهولة بالتمييز بين (أ) التمتع بالحق، و(ب) وجود أسباب وجيهة لممارسته. (في هذه الحالة، يؤثر اللايقين في الجانب الثاني فحسب). ومن ناحية أخرى، لا تصح علاقة الاستلزام هذه إذا أخذنا بتفسير الرغبة (حيث المفهوم الحدسي يرتكز تمامًا على الاختيار). وإذا وُجد اختلاف بين رؤيتي الاختيار والرغبة في الحرية، فإن هناك مسألة موضوعية يجب حلها في شأن أي منهما سيوفر فهمًا أفضل للحرية، وسيعتمد الجواب على الأوضاع المطروحة (المبحث الرابع).

سادسًا؛ ترتكز الانتقادات الأخرى التي طرحها غارتنر وآخرون على إظهار الطبيعة المفرطة لمقتضيات امتداد غيبارد في صيغة الاختيار الاجتماعي للحد الأدنى من الحرية. إنني أتفق مع هذه الانتقادات، لكنها لا تنطبق على الحد الأدنى من الحرية على الإطلاق. فصيغة غيبارد للحرية تتطلب أكثر مما يكفله «المفهوم الحدسي»، بينما مقتضيات الحد الأدنى من الحرية أقل كثيرًا، والفجوة بين الصيغتين - سواء دوافعيًا أم منهجيًا - كبيرة جدًا في الواقع (المبحث الخامس).

سابعًا؛ تُبرز صيغ شكل المباراة في شأن الحرية جانب السيرورة من الحرية بصورة صريحة أكثر مما تفعله صيغ الاختيار الاجتماعي، وهذه ميزة بالتأكيد (على الرغم من أن السيرورات المختلفة التي تنطوي عليها جوانب مختلفة من الحرية لا

---

(60) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights».

يمكن إدراكها كلها ببساطة من خلال مواصفات استراتيجيات مقبولة)[61]. يمكن أيضًا توظيف مقاربة شكل المباراة بصورة مفيدة، لتحليل التوزيعات المختلفة للحقوق والتوازنات الممكنة، وهو ما يمكن أن يُكمل على نحو إيجابي تحليلات الاختيار الاجتماعي للحرية.

ثامنًا؛ تكمن جزئيًا حدود مقاربة شكل المباراة في تركيزها الحصري على جانب الاختيار من الحرية، نظرًا إلى أن مقتضيات الحرية تتجاوز ذلك الجانب (المباحث الثاني والرابع والسادس). وربما يمثل ذلك نقطة ضعف خطرة للغاية عند تناول «أفعال الانتهاك» وأنواع مختلفة من «كبت الاختيار» - ما يحتل موقعًا مركزيًا لفهم الافتقار إلى الحرية في حالات عدم المساواة المتأصلة، مثلًا، بالنسبة إلى النساء في المجتمعات المتحيزة تقليديًا ضد المرأة (المبحثان الثاني والرابع). أما قابلية التغير التي تتسم بها صيغ الاختيار الاجتماعي، فتتيح لنا، عند الضرورة، تجاوز إطار الاختيارات الفعلية، وهذه جوهرية في هذا السياق.

أخيرًا؛ لتناول مشكلات الاعتماد المتبادل في الحرية والحقوق، لا يمكن اعتبار مجموعة الاستراتيجيات المقبولة من أشخاص مختلفين مستقلًّا بعضها عن بعض (كما في ما يُسمى المفهوم الحدسي للحقوق). سيتعين عندئذ تعريف المجال الخاص للشخص بتحديد المركّبات المُجازة من الاستراتيجيات (مع مراعاة عواقبها)، وسيتطلب هذا التحرك استحضار اعتبارات الاختيار الاجتماعي كجزء من صيغة شكل المباراة للحقوق (المبحث السادس).

طرح غارتنر وآخرون السؤال الآتي: «كيف يقرر المجتمع أي استراتيجيات يجب ألّا يقبلها لاعب بعينة في سياق مُعطى؟» وهذا، كما أشاروا محقين، «سؤال مهم». بيد أنهم يستمرون في الشرح قائلين: «إننا نتجاهله هنا»[62]. إن مقالتهم تتسم

---

(61) في حين أن العمليات التي يجري التوصل من خلالها إلى حالة المسائل يمكن إدخالها في توصيف تلك الحالة الاجتماعية (وهذا يضيف جوهريًا إلى نطاق صياغات الاختيار الاجتماعية للحرية)، فإن الطبيعة الضمنية لهذا العرض التقديمي قد تكون أحيانًا غير مفيدة. حاولت مناقشة هذه المسألة العامة في محاضراتي عن أرو «الحرية والاختيار الاجتماعي (انظر من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب).

(62) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, p. 174.

بثراء حججها المهمة وبراعتها في جوانب كثيرة، وعلينا ألا نشكو من استمرارهم أكثر في هذا السؤال. من ناحية أخرى، تعتمد العلاقة بين صيغ شكل المباراة وصيغ الاختيار الاجتماعي على الإجابة عن هذا السؤال بالتحديد (في الحالة الخاصة المتعلقة بالنظر إلى الحرية من زاوية الاختيار - يقتصر الشكل المحدود لمقاربة شكل المباراة، على خلاف مقاربة الاختيار الاجتماعي). علينا ألا ننجذب بشدة إلى «الشكل» الخاص بـ «أشكال المباراة». فيجب أن ندرس محتوياته وأساسه المنطقي. وبالتالي، يصبح التناظر مع صيغ الاختيار الاجتماعي بالتحديد، شفافًا.

الفصل الرابع عشر

الحقوق: الصوغ والعواقب[1]

توفر الندوة التي دارت حول ما يسمى المفارقة الليبرالية - في مجلة *Analyse & Kritik* (1996) - فرصة جيدة لإعادة دراسة المسائل المنهجية والدوافع التي تُعد بمنزلة أساس للنتيجة وللكتابات الواسعة النطاق التي ولّدتها. يناقش هذا الرد دلالة النتائج والتحليلات الجديدة، وأثرها في صوغ الحقوق وتبعاته، كما تُصحح أيضًا سوء التفسير. يمكن أن تؤثر الانعكاسات الفكرية التي أحدثتها المفارقة الليبرالية، في قبول مبادئ مختلفة للقرارات الاجتماعية، فضلًا عن تفسير «التفضيل» و«الإجماع». كما تشير إلى بعض المسائل ذات الصلة بتشكيل التفضيلات الفردية في مجتمع يضم حيوات تتبادل الاعتماد.

1. مقدمة

أود أن أعرب عن امتناني العميق إلى محرري *Analyse & Kritik* لمنحي فرصة الرد على الأوراق المهمة جدًا التي تضمنها هذا العدد. لقد تعلمت الكثير من هذه الندوة. ونظرًا إلى أنني أسعى إلى المتعة أيضًا (على الرغم من التزامي الحرية)، فإنني أعلق أهمية أيضًا على متعة المشاركة في هذه النقاشات، حتى عندما - وربما عندما بوجه خاص - لا يمكنني الاتفاق مع النقاط المطروحة كلها. لكنني، قبل كل شيء، أشعر بسعادة كبيرة للفرصة التي أتاحتها لي هذه الندوة لإعادة فتح بعض المسائل التي دفعتني إلى تقديم ما يُسمى مفارقة الليبرالية، أمام المناقشة والتمحيص.

---

(1) من: *Analyse and Kritik*, vol. 18 (1996), S. 153-170. © Westdeutscher Verlag, Opladen.

لقد حاولت أن أقدِّم الدافع بالطريقة التالية، في المسح النقدي لنظرية الاختيار الاجتماعي الذي طرحته في **دليل الاقتصاد الرياضي** (*The Handbook of Mathematical Economics*):

لا تكمن كثيرًا أهمية «استحالة ليبرالي باريتو»، والنتائج ذات الصلة، في قيمتها كمفارقات وتحفيزات عقلية، إنما كأساس لإعادة دراسة الصيغ المعتادة لحقوق الفرد والجماعة، ولمبادئ القرارات المقبولة عادة، ومنها تلك القواعد التي يُقال إنها غير خلافية مثل مبدأ باريتو(2).

لقد نالت «صيغ الحقوق» و«مبادئ القرارات» اهتمامًا في هذه الندوة.

يصدق ذلك أيضًا، بشكل عام، على القدر الكبير المثير للاستغراب من الكتابات التي كان لردي القصير في عام 1970 دور أساسي في توليدها؛ وهذا، في حد ذاته، يبعث على الرضا للغاية. يقول دينيس مولر، في مساهمته هنا(3)، «ربما لم يتوقع سِن، ولا أي شخص آخر، عدد المقالات والكتب» التي سيولدها ذلك «مذكرة من 6 صفحات»؛ وهذا، بالطبع، تصريح بخس بشدة. لقد ترددت للغاية بداية، في واقع الأمر، في نشر الرد، حتى على الرغم من أن عرض المشكلة بشكل بدائي في محاضراتي – في كلية دلهي للاقتصاد في عام 1967، وفي جامعة هارفارد في عام 1968 – قد أدى إلى توليد ردات فعل، سواء المؤيدة أم المعارضة المقبولة؛ ولم أرسل الرد للنشر إلا بناء على نصيحة حازمة من كينيث أرو. وبصرف النظر عن عدم تأكدي مما إذا كان ذلك كله تافهًا نوعًا ما، فقد أزعجني أيضًا ما إذا كان جانب «تحفيز العقل» من «المفارقة» قد لا يطغى على المسائل الجدية التي كنت آمل في إثارتها.

---

(2) Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986), p. 1139.

انظر أيضًا: Amartya K. Sen, «The Impossibility of a Paretian Liberal,» *Journal of Political Economy*, vol. 78, no. 1 (January-February 1970), pp. 152-157.

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

(3) Dennis C. Mueller, «Constitutional and Liberal Rights,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), p. 114.

بيد أن أغلبية ردات الفعل التي تولدت، في هذه الحالة، اتجهت مباشرة نحو مخاوف الدوافع، حتى عندما نال تفسيري للمشكلة رفضًا كاملًا. هناك الكثير الذي يشعرني بالسرور في شأن هذا كله، ونالت مسائل صيغة الحقوق وعواقبها تدقيقًا بحثيًا في الأدبيات المتولدة[4]، واستمرت بقوة منذ ذلك

---

(4) بدءًا من: Claude Hillinger and Victoria Lapham, «The Impossibility of a Paretian Liberal: Comment by Two Who Are Unreconstructed,» *Journal of Political Economy*, vol. 79, no. 6, 1971), pp. 1403-1405, Y. K. Ng, «The Possibility of a Paretian Liberal: Impossibility Theorems and Cardinal Utility,» *Journal of Political Economy*, vol. 79, no. 6 (November-December 1971), pp. 1397-1402; Raveendran N. Batra and Prasanta K. Pattanaik, «On Some Suggestions for Having Non-binary Social Choice Functions,» *Theory and Decision*, vol. 3, no. 1 (1972), pp. 1-11; Alan T. Peacock and Charles K. Rowley, «Pareto Optimality and the Political Economy of Liberalism,» *Journal of Political Economy*, vol. 80, no. 3 (May-June 1972), pp. 476-490; Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Robert Nozick: «Distributive Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 3, no. 1 (Autumn 1973), pp. 45-126, and *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974); Allan F. Gibbard, «A Pareto-consistent Libertarian Claim,» *Journal of Economic Theory*, vol. 7, no. 4 (1974), pp. 388-410; Peter Bernholz: «Is a Paretian Liberal Really Impossible?,» *Public Choice*, vol. 20 (Winter 1974), pp. 99-107, and «Is a Paretian Liberal Really Impossible? A Rejoinder,» *Public Choice*, vol. 23 (Fall 1975), pp. 69-73; Peter J. Hammond: «On Dynamic Liberalism» (Mimeographed, University of Essex, 1974), and «Dynamic Restrictions on Metastatic Choice,» *Economica* (New Series), vol. 44, no. 176 (November 1977), pp. 337-380; Edi Karni: *Individual Liberty, The Pareto Principle and the Possibility of Social Choice Function*, Working Paper; no. 2 (Tel Aviv: Tel Aviv University, Foerder Institute for Economic Research, 1974), and «Collective Rationality, Unanimity and Liberal Ethics,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 3 (October 1978), pp. 571-574; Julian H. Blau, «Liberal Values and Independence,» *Review of Economic Studies*, vol. 42 (1975), pp. 395-402; Charles K. Rowley and Alan T. Peacock, *Welfare Economics: A Liberal Restatement* (London: Martin Robertson, 1975); Christian Seidl, «On Liberal Values,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 35, nos. 3-4 (May 1975), pp. 257-292; Donald E. Campbell, «Democratic Preference Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12, no. 2 (April 1976), pp. 259-272; Michael J. Farrell, «Liberalism in the Theory of Social Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 3-10; Jerry S. Kelly: «The Impossibility of a Just Liberal,» *Economica*, 43, no. 169 (February 1976), pp. 67-76, and «Rights-exercising and a Pareto-consistent Libertarian Claim,» *Journal of Economic Theory*, vol. 13, no. 1 (August 1976), pp. 138-153; Kotaro Suzumura: «Remarks on the Theory of Collective Choice,» *Economica*, vol. 43, no. 172 (November 1976), pp. 381-390, and «On the Consistency of Libertarian Claims,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (1978), pp. 329-342; John Aldrich: «The Dilemma of a Paretian Liberal: Some Consequences of Sen's Theorem,» *Public Choice*, vol. 30, no. 1 (Summer 1977), pp. 1-21, and «Liberal Games: Further Comments on Social Choice and Social Theory,» *Public Choice*, vol. 30, no. 1 (Summer 1977), pp. 29-34; Julian H. Blau and Rajat Deb, «Social Decision Functions and Veto,» *Econometrica*, vol. 45, no. 4 (May 1977), pp. 871-879; Friedrich Breyer, «The Liberal Paradox, Decisiveness over Issues and Domain Restrictions,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 37, nos. 1-2 (1977), pp. 45-60; Nicholas M. Miller, «Social Preference and Game Theory: A Comment on «The Dilemma of a Paretian Liberal»,» *Public Choice*, vol. 30, no. 1 (Summer 1976), pp. 23-28; C. R. Perelli-Minetti, «Nozick on Sen: A Misunderstanding,» *Theory and Decision*, vol. 8, no. 4 (October 1977), pp. 387-393; J. A. Ferejohn, «The Distribution of Rights in Society,» in: H. W. Gottinger and W. Leinfeller, eds., *Decision Theory and Social Ethics: Issues in Social Choice* (Dordrecht: Reidel, 1978), and Dana N. Stevens and James E. Foster, «The Possibility of Democratic Pluralism,» *Economica*, vol. 45, no. 180 (1978), pp. 391-400.

الحين وقد ساهمت الأوراق المطروحة هنا في توسيع نطاق تلك الأدبيات جوهريًا[5].

سأبدأ، في هذا الرد، باتباع تصنيفي الأولي من شقين للمسائل المفيدة. سأناقش مشكلة «صيغة» الحقوق في المباحث الأربعة الآتية، ثم أنتقل إلى الآثار المترتبة على «المفارقة» لمبادئ القرارات.

2. صيغة الحقوق واقتراح نوزيك وأشكال المباراة

سرعان ما كوفئ بحثي الأولي عن «إعادة دراسة الصيغ المعتادة للحقوق الفردية والجماعية»، بردة فعل نوزيك الواسعة النطاق[6]؛ كما يمكن هنا رؤية انعكاس نمط التفكير الذي بدأ هناك[7]. ومن المفيد، في هذا السياق، أن نتذكر الطعنة التي سددتها ردة فعل نوزيك إلى المفارقة الليبرالية:

تنبع المشكلة من تناول حق الفرد في الاختيار من بين بدائل، باعتباره الحق في تحديد الترتيب النسبي لهذه البدائل في ترتيب اجتماعي... تتمثل الرؤية الأكثر ملاءمة للحقوق الفردية في ما يأتي: الحقوق الفردية ممكنة بشكل مشترك؛ يجوز لكل شخص ممارسة حقوقه بحسب اختياره. وتحدد ممارسة هذه الحقوق بعض سمات العالم. ويمكن، في إطار القيود التي تفرضها هذه السمات المحددة، إجراء الاختيار عبر آلية اختيار اجتماعي تستند إلى ترتيب اجتماعي، إذا ما بقيت أي اختيارات! لا تحدد الحقوق ترتيبًا اجتماعيًا، بل تضع القيود التي يجري

---

(5) للاطلاع على دراسة النقاط الأساس المثارة في الأدبيات حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، انظر: Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983); John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Jonathan Riley, *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), and Dennis C. Mueller, *Public Choice II* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989).

(6) Nozick: «Distributive Justice,» pp. 45-126, and *Anarchy*.

(7) ولا سيما في أوراق: Marc Fleurbaey and Wulf Gaertner, «Admissibility and Feasibility in Game Forms,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 54-66; Prasanta K. Pattanaik, «The Liberal Paradox: Some Interpretations When Rights Are Represented as Game Forms,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 38-53, and Kotaro Suzumura, «Welfare, Rights, and Social Choice Procedure: A Perspective,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 20-37.

في إطارها اختيار اجتماعي، من خلال استبعاد بعض البدائل، وتحديد بدائل أخرى ...إلخ. إذا كان هناك أي تنميط مشروع، فإنه يقع في نطاق الاختيار الاجتماعي، وبالتالي يتقيد بحقوق الناس. **هل توجد طريقة أخرى لتناول النتيجة التي توصل إليها سن**[8]؟

ثمة ثلاث مسائل يجدر إبرازها هنا. **أولًا**؛ يطرح نوزيك ضرورة صوغ الحقوق بطريقة مختلفة عن الطريقة التي صاغها سِن[9]، ويجب أن تضم بوجه خاص الإذن والسلطة لتصرف الفرد في إطار المجالات الخاصة به. أدت الكتابات التي اتبعت هذه النقلة - ومنها المساهمات الرئيسة[10]- إلى النظر إلى الحقوق باعتبارها «مقبولية أفعال أو استراتيجيات الأفراد»، ورؤية الصيرورات الاجتماعية باعتبارها «نتيجة الممارسة (المتزامنة أو المتتابعة) لعدد n من الاستراتيجيات المُجازة، حيث إن n هو عدد الأفراد الذين يتمتعون بحقوق معينة»[11]. وكما يشير باتانايك[12]، في التعارض مع صيغة الاختيار الاجتماعي عند سِن[13]، فإن «صيغة المباراة للحقوق الفردية لا تشير على الإطلاق إلى التفضيلات الفردية بين البدائل الاجتماعية؛ كما لا تشير إلى النتيجة الفعلية لأي مباراة»[14]. يجب أن تضع أي دراسة لمدى ملاءمة صيغة شكل المباراة للحقوق في حسبانها هذه السمات لاستقلال التفضيل واستقلال العواقب. ونظرًا إلى أن هذا هو الموضوع المحدد لورقة فلورباي وغارتنر - ومن بين جملة أمور أخرى - لورقة فان هيس، فإنني يجب أن أناقش أفكارهم واستنتاجاتهم. وهذا ما أحاول أن أقوم به في المبحث التالي.

---

(8) التشديد من نوزيك. انظر: Nozick, *Anarchy*, pp. 165-166.

انظر أيضًا: Nozick, «Distributive Justice,» pp. 45-126.

(9) Sen, «The Impossibility,» pp. 81-86.

(10) لكل من: Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» *Noûs*, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356; Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981), and «Liberty, Preference, and Choice,» *Economics and Philosophy*, vol. 1, no. 2 (October 1985), pp. 213-229, and Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178.

(11) Fleurbaey and Gaertner, p. 55.

(12) Pattanaik, pp. 38-53.

(13) Sen, «The Impossibility,» pp. 81-86.

(14) Pattanaik, p. 42.

ثانيًا؛ اعتبر نوزيك المأزق الذي انعكس في المفارقة الليبرالية مسألة خطرة، ما وفّر دافعًا لاختيار الصيغة التي طرحها، نظرًا إلى أنها ستقضي على المأزق («هل توجد طريقة أخرى لتناول النتيجة التي توصل إليها سن؟»). يثير ذلك تساؤلًا ثانيًا عمّا إذا كانت مفارقة الليبرالية تختفي في ظل تفسير شكل المباراة. يتناول هذا السؤال كل من سوزومورا وباتانايك[15]، كما يتناوله بإيجاز وبشكل عابر بينيمور أيضًا. وسأتناول هذه المسألة في المبحث الرابع.

ثالثًا؛ لم يعتبر نوزيك اقتراحه للقضاء على المأزق المنعكس في المفارقة الليبرالية، دفاعًا عن التوافق بين الحقوق الفردية ومبدأ باريتو، ذلك أن مبدأ باريتو مثال لما يُسميه «التنميط»، مثل صيغة الاختيار الاجتماعي للحقوق. ومثل أي زعم آخر للتنميط، إذا كان «مشروعًا»، يمكن أن يؤدي استخدام هذا إلى ترتيب اجتماعي جزئي، لكن يجب أن يظل استخدامه «مُقيدًا» بممارسة الحقوق الفردية. في إطار أطروحة نوزيك، لا يتسم مبدأ باريتو بأي أولوية على الحقوق (كما يفعل في الأطر «الرفاهوية»، ومنها اقتصاد الرفاه عند باريتو)، ولا يقود القضاء على «المأزق» إلى تحقيق مبدأ باريتو. إن حدوث ذلك أو عدمه، يجب أن يعتمد، في هذا التوصيف، على كيفية ممارسة الأفراد حقوقهم، حيث لا يتحدد الشيء الكثير؛ وتتسق بالفعل نمذجة الحقوق مع كثير من الافتراضات السلوكية المختلفة[16]. إلى جانب تقليص نوزيك مرتبة التنميطات والمكونات الأخرى لـ «الترتيب الاجتماعي» المفترض، انخفضت أيضًا أولوية مبدأ باريتو في مواجهة الحقوق الفردية. وتجدر الإشارة إلى ذلك، ذلك أن بعضهم اعتبر الآثار البادية المضادة لباريتو لمفارقة الليبرالية أساسًا للبحث عن صيغة مختلفة للحقوق. لكن هذه مسألة أخرى بالنسبة إلى نوزيك.

3. أشكال المباراة والعواقب وتصنيف الحقوق

قدم فليورباي وغارتنر دفاعًا مُسببًا لصيغة شكل المباراة للحقوق[17]، ولا أجد في كثير من فكرهما ما أختلف معه. إنهما يشيران إلى أن عرض الحقوق كان

(15) المصدر نفسه، و Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(16) تبرز هذه المسألة في هذه الندوة في الأوراق البحثية لكل من: Pattanaik, «The Liberal Paradox,» and Suzumura, «Welfare, Rights».

(17) Fleurbaey and Gaertner, «Admissibility».

«مركزًا على البنية المنهجية للحقوق»[18]، ومع ذلك «يهتم موضوع العواقب في ظل مقاربة شكل المباراة والأفراد، من خلال ترتيب تفضيلاتهم، بذلك». إضافة إلى ذلك، «هناك حالات تركز أساسًا على الصيرورات، وثمة حالات أخرى حيث تمارس الحقوق بشكل صحيح ومن دون كبت، لا الصيرورات المعينة، هي ما يهتم به المجتمع في الأساس»[19]. يقدم الكاتبان بعد ذلك تصنيفًا للحقوق اعتمادًا على ما إذا كانت الصيرورة أو الفِعل (أو الاستراتيجيا) هي السمة المهمة في أنواع الحقوق ذات الصلة.

تهتم صيغة الاختيار الاجتماعي للحقوق، ومنها تلك التي يطرحها سِن[20]، اهتمامًا كبيرًا بالصيرورات. وكانت هذه السمة «خطأ» في النقد حفّز ابتعاد نوزيك في الكتابات التي تلته. ولا يمكن النظر إلى إعادة تأكيد أهمية العواقب - في حالة إحدى المجموعات الرئيسة للحقوق على الأقل - إلا كإثبات جزئي لمقاربة الاختيار الاجتماعي للحقوق. ونظرًا إلى أن «صيغة المباراة للحقوق الفردية لا تشير على الإطلاق إلى التفضيلات الفردية على البدائل الاجتماعية؛ ولا تشير أيضًا إلى النتيجة الفعلية لأي مباراة»[21]، فمن الواضح أن هناك حاجة لاستكمال الإجراءات المنهجية لصيغة شكل المباراة للحقوق من خلال اهتمامات أكثر موضوعية. وينطبق ذلك بوجه خاص، في تصنيف فليورباي وغارتنر، على تلك الحقوق التي «تُعتبر فيها الصيرورات نقطة الارتكاز الأساس».

سأقوم بالتعليق على التصنيف الآن، لكن ليس عندي أي مشكلة على الإطلاق في الموافقة على: (1) أن هناك أنواعًا من الحقوق تعتبر ممارسة حرية الفِعل بمنزلة المسألة المركزية، وحيث صيغ شكل المباراة ملائمة تمامًا لوصف تلك الحقوق بالكامل، و(2) أن صيغ شكل المباراة، بالنسبة إلى الحقوق التي تُعد صيروراتها مهمة، تحتاج إلى استكمال جوهري عند اختيار المهمات البديلة للحقوق (وبالتالي اختيار أشكال بديلة لمباراة)، في ضوء تحقّقها المُحتَمل[22].

---

(18) Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

(19) Fleurbaey and Gaertner, p. 55.

(20) Sen, «The Impossibility,» pp. 81-86.

(21) بحسب باتانايك، انظر: Pattanaik, p. 42.

(22) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Peter J. Hammond, «Game Forms versus Social Choice Rules =

يمكن فهم إطار هذا الاتفاق بطريقة أفضل بالجمع بين مناقشة فليورباي وغارتنر الموضوعية والتباينات التصنيفية الواردة في ورقة سوزومورا، حيث تفصل بين ثلاث مسائل مختلفة(23):

(1) البنية المنهجية للحقوق.

(2) تحقق الحقوق الممنوحة.

(3) المنح الأولي للحقوق(24).

في حين كنت بالتأكيد شديد الوقاحة عندما اعتبرت أننا «يجب ألّا نُعجب كثيرًا بـ «شكل» أو «أشكال المباراة»»(25)، فإن ضرورة تجاوز صيغ شكل المباراة الأعمى للصيرورات وتحليل عواقبي لـ «منح أولي للحقوق» بديل، بدت اتفاقًا عامًا، حينئذ. إذا كان هذا الفهم صحيحًا، فلا سبب عندي للتذمر. تبقى لنوع المسائل (المرتبطة بتحقق الحقوق في الصيرورات) التي تركز عليها صيغ الاختيار الاجتماعي، صلة في مقاربة شكل المباراة أيضًا؛ كما توضح ورقة سوزومورا في هذه الندوة، قد تكون الروابط قريبة جدًا في الواقع، لذا يجب أن أُضيف أن لحساسية العواقب أهمية أيضًا في تحليل بينمور الثاقب للحقوق، الذي يركز على «رؤية الحقوق والواجبات باعتبارها متجسدة في نظام القواعد التي نستخدمها عند تنسيق التوازن في مباراة الحياة التي تشكل العقد الاجتماعي الخاص بنا»(26).

يكمن خلافي مع فليورباي وغارتنر في طرحهما أن أنواع الحقوق «الموجهة

---

as Models of Rights,» in: Kenneth J. Arrow, Amartya Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, 2 vols., I.E.A. Conference Volume; no. 116-117 (New York: St. Martin's Press, 1996-1997), vol. 2, pp. 82-95, and Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37. =

(23) Suzumura, «Welfare, Rights».

(24) انظر أيضًا: Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura: «Rights, Welfarism and Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 84, no. 2 (May 1994), pp. 435-439, and Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights and Social Evaluation: A Conceptual Framework,» *Oxford Economic Papers*, vol. 48 (1996), and Rajat Deb, «Waiver, Effectivity and Rights as Game Forms,» *Economica*, vol. 16, no. 242 (May 1994), pp. 167-178.

(25) في: Amartya K. Sen, «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), p. 155.

(26) Ken Binmore, «Right or Seemly?,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), p. 79.

نحو الصيرورات» و«الموجهة نحو الاستراتيجيا» تناظر، على التوالي، صنوف الحقوق «السلبية» و«الإيجابية» في التباين المعروف عند فينبرغ[27]. ولن أعارض هنا أطروحة أن «الحقوق السلبية موجهة نحو الصيرورات»[28]، لكنني سأثير سؤالًا عمّا إذا كان من الصحيح أن نفترض أن الحقوق الإيجابية كلها «موجهة نحو الاستراتيجيا، من دون أخذ أي صيرورة بعينها في الاعتبار»[29].

يمكن معارضة الأطروحة بالتشكيك في عدم تفرقة فليورباي وغارتنر بين استراتيجيا الشخص و«الصيرورة الخاصة» المقابلة. يرى كل من فليورباي وغارتنر أنه يمكن تفريق «الصيرورة الخاصة» [ارتداء اللون الأسود] «عن استراتيجيا ارتداء اللون الأسود»[30]. لكن الفجوة بالتحديد بين (1) استراتيجيا القيام بشيء (مثل: محاولة القيام بممارسة دينية، اتخاذ قرار بارتداء ملابس بعينها)، و(2) القدرة على القيام به، هي التي جعلت جون ستيوارت مِل يقدم التحليل الذي أورده في كتابه **عن الحرية**[31]. في حين يطرح ذلك كله أن التحليل العواقبي، خلافًا لما يرد في كثير من التوصيفات المُقيدة، يجب أن يضم «إنجاز الفِعل» بين العواقب[32]، وربما هذه ليست نقطة خلاف جوهرية بيننا، ما دام فليورباي وغارتنر لا يعنيان - كما أعتقد - إنكار ذلك.

يأتي الخلاف الحقيقي الذي قد يوجد، كما أعتقد، من حالات الحق الإيجابي التي تتضمن شيئًا أكثر من عدم تدخل الآخرين. حتى عندما يتمثل الحق في الممارسة الناشطة لحرية ما، حيث لا يقتصر تحديد العواقب على مجرد اختيار استراتيجيا الشخص المعني، وقد يتوقف إلى حد كبير على ما يفعله الآخرون.

---

(27) Joel Feinberg, *Social Philosophy* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973).

(28) المصدر نفسه، ص 61.

(29) المصدر نفسه، ص 62.

(30) المصدر نفسه، ص 60.

(31) John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859).

أعيد نشره في: John Stuart Mill, *On Liberty* (Harmondsworth: Penguin, 1974).

(32) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 3-39, and «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

يوضح سِن بمثال تلك الحالات[33]؛ فعندما ناقش جون ستيوارت مِل حرية من ينتمون إلى عقيدة مختلفة تناول ما يريدون من طعام، ولا سيما حرية المسلمين في عدم أكل لحم الخنزير، في ظل كفالة حرية غير المسلمين في أكله[34]، فإن المشكلات يمكن أن تنشأ بسبب عدم معرفة شخص ما يتكون منه كل طبق من الأطباق المطهوة أمامه. وللتأكد من تحقيق حقوق المسلمين وغير المسلمين على التوالي، علينا أن نمضي إلى ما هو أبعد من إعطاء كل شخص ببساطة حرية الفِعل. فلظهور صيرورة الحق أهمية لتحقيق الحرية في هذه الحالة، حتى وإن كانت تقع عمومًا في تصنيف الحقوق «الإيجابية». ويسهل العثور على كثير من هذا النوع من الأمثلة.

كان بينمور مُحقًا في تعاطفه مع «الانتقاد الذي وجهه غارتنر وآخرون وسوغدن إلى سِن لعدم أخذه في الحسبان حقيقة أن الأشخاص يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم بشكل مستقل بعضهم عن بعض»[35]. ويتعاطف سِن أيضًا مع هذا الانتقاد الموجه إليه، لكن امتداد هذه النقطة يعتمد بالتأكيد على ما إذا كان في إمكان الأشخاص ممارسة حقوقهم كلها بفاعلية وبشكل مستقل بعضهم عن بعض[36]. فقد لا يكون هذا الاستقلال ببساطة ممكنًا، حتى في بعض الحالات التي تقع في التصنيف العام لما يسميه فينبرغ «الحقوق الإيجابية» (فضلًا عن حالات «الحقوق السلبية»، حيث لا يمكن ببساطة تحقيق هذا الاستقلال).

بصرف النظر عن الاعتماد المتبادل هذا، قد تنشأ مشكلات، حتى بالنسبة إلى «الحقوق الإيجابية»، مما كان يُسمى «كبت الاختيار»[37]. فلا يسهل جمع الأقوياء لشجاعتهم للقيام بشيء مكروه، حتى عندما يعطي شكل المباراة للشخص الحق في القيام بذلك بالتحديد. والمثال الذي يذكره سن[38]، هو صعوبة اكتساب

---

(33) Amartya K. Sen, «Individual Preference as the Basis of Social Choice,» in: Arrow, Sen and Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined.*

(34) Mill, *On Liberty* (1974), pp. 152-154.

(35) Binmore, p. 73.

(36) عن هذا الموضوع: Sen: «Rights,» pp. 3-39, and «Minimal Liberty,» pp. 139-159.

(37) Sen, «Minimal Liberty,» pp. 139-159.

(38) المصدر نفسه، ص 148-150.

الشجاعة لظهور امرأة ما على الملأ مكشوفة الرأس (في مجتمع تقيده التقاليد، حيث يُعتبر مثل هذا السلوك غير تقليدي)، حتى عندما يكون الحق في القيام بذلك مُعطى فعليًا لامرأة عبر شكل المباراة المقبول. نجد في تصنيف سوزومورا اللامع، أن «إعمال الحقوق»، فضلًا عن «منح الحقوق»، يأخذاننا خارج «البنية المنهجية» لشكل المباراة.

على الرغم من هذه الاختلافات في التفصيلات، أعتقد أن هناك الكثير من الاتفاق هنا في شأن المبادئ العامة. تكمن اتفاقاتنا في الاعتراف:

- أن فئات الحقوق الموجهة نحو الصيرورات والحقوق الموجهة نحو الاستراتيجيا تتسم بأنها غير فارغة، وأيضًا جوهرية (حتى وإن كان هناك غموض في الهوامش).
- أن صيغ شكل المباراة يمكن تطبيقها على الاثنين.
- لكن الحالات «الموجهة نحو الصيرورات» تستدعي استكمالًا جوهريًا لمنهجيات شكل المباراة، من خلال تحليل عواقبي عند تحقق ومنح الحقوق.

بالتالي، ثمة حيّز لمنظور الاختيار الاجتماعي لفهم الحقوق، حتى عند اختيار صيغة شكل المباراة.

في سياق متصل، أثار مارتن فان هيس مسألة من نوع مختلف[39]، بدت لي شديدة الأهمية[40]. يمكن استخدام مقاربة شكل المباراة بطريقة شديدة التدرج، ويمكن أن تلبي منهجياتها مقاربة شظوية. وشملت المسائل التي نظر فيها فان هيس أهمية دراسة «النظام القانوني بكامله»، حيث تشكل قاعدة قانونية بعينها مجرد جزء منه. وباستخدام النظرية القانونية للحقوق من أنواع مختلفة، لم يقتصر عمل فان هيس على التفرقة بين أنواع مختلفة من الحقوق في إطار نظرية المباراة، إنما درس أيضًا مسألة «الصحة القانونية» (منها تحديد ما إذا كان حق بعينه «موجودًا»)، الأمر الذي يتطلب دراسة بنى معقدة من أشكال المباراة متبادلة

---

(39) Martin van Hees, «Individual Rights and Legal Validity,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 81-95.

(40) انظر أيضًا: Martin van Hees: «Rights, Liberalism and Social Choice,» Dissertation at the Catholic University of Nijmegen, 1994), *and Rights and Decisions: Formal Models of Law and Liberalism* (Dordrecht: Reidel, 1995).

الارتباط، ولا يمكن تحليلها من دون الرجوع إلى تفضيلات الأفراد المعنيين. وبالتالي، يستكمل التحليل الذي قدمه فان هيس الحجج التي سبق اعتبارها للالتفات إلى التفضيلات (وتنفيذها)، ما يقود إلى زيادة اقتراب نظم شكل المباراة من رؤية الاختيار الاجتماعي للحقوق على نحو يرتبط بالتفضيل.

4. أشكال المباراة والمفارقة الليبرالية

تتمثل إحدى المسائل التي حظيت باهتمام كبير في ما إذا كانت صيغة شكل المباراة للحقوق تقضي على مفارقة الليبرالية. وقد طرح عدد من المؤلفين صراحة أن هذا سيحدث[41]. يكمن تشكك بينمور في هذا الإمكان على أساس تشخيصي بسيط - لكنه رئيس - في أن ترجمة اللغة والشكل لا يمكنها القضاء على مشكلة موضوعية موجودة: «المرء... لا يمكنه تجنب مفارقة سِن ببساطة باعتماد لغة نظرية المباراة[42].

تناول باتانايك وسوزومورا المشكلة على نطاق واسع[43]. قدم باتانايك صيغتين مختلفتين للمفارقة الليبرالية من حيث شكل المباراة. وعلى الرغم من أن المفارقة تظل قائمة في كل حالة منهما، يشير باتانايك إلى أنه:

لا يمكن النظر إلى المفارقة، في ظل أي من هذين التفسيرين، باعتبارها توترًا مباشرًا بين نزعة باريتو والقيم التحررية. ويرجع ذلك إلى استخدام افتراضات سلوكية بعينها، في التفسيرين، لتوليد التوتر في قيد النظر[44].

هذا صحيح في الواقع، لكن الحاجة إلى الافتراضات السلوكية ربما لا يمكن أن تأتي كمفاجأة، ذلك أن الحقوق في البنية المنهجية لأشكال المباراة لا تضم سوى حرية اختيار الاستراتيجيا ولا تقود، من تلقاء نفسها، إلى أي صيرورة كانت

---

(41) منهم: Gärdenfors, pp. 341-356, and Sugden: *The Political Economy*, and «Liberty, Preference,» pp. 213-229.

(42) Binmore, p. 73.

(43) Pattanaik, pp. 38-53, and Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(44) Pattanaik, p. 51.

عن المسائل ذات الصلة، انظر أيضًا: Isaac Levi, «Liberty and Welfare,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982).

(تتناقض - أو تلائم - أمثَلة باريتو)، في غياب افتراض سلوكي. يعمل الاثنان في مجالات مختلفة، ولا يمكنهما الارتباط إلا في ظل افتراض سلوكي. يشير مبدأ باريتو إلى ما يُختار، بينما لا تشير حقوق شكل المباراة، كما سبق النقاش - في بنيتها المنهجية - إلى أي شيء على الإطلاق في شأن الصيرورات أو التفضيلات[45]. ونادرًا ما تكون هذه طريقة لـ «حل» المشكلة. ولا يزعم باتانيك أنها تحلها. ولننظر في مسألة مشابهة: إذا كنت تتمتع بحق أكل ثمرة خوخ (أي في إمكانك ذلك إن اخترت)، فإن هذا في حد ذاته لا يتعارض وبقاء ثمرة الخوخ الباقية سليمة، حيث التعارض لن ينشأ إلا إذا اخترت فعلًا أكل الخوخة. ويصعب الشعور بأن التعارض «انتهى» بهذه الطريقة[46].

في المقابل، تبدو نتائج سوزومورا وتفسيراته لهذه المسألة أكثر وضوحًا[47]. فتركيزه أكبر على «تحقيق» الحقوق ومنحها، لا على «البنية المنهجية». يوضح سوزومورا أن مفارقة الليبرالية «لا تتكرر في سياق تحقيق حقوق شكل المباراة فحسب، إنما في سياق المنح الأولي لحقوق شكل المباراة أيضًا»[48]. ولا يقل أهمية أن سوزومورا يمضي لمناقشة «الأهمية الإمبيريقية» للنزاع، ويقدم عددًا من الأمثلة المُعبرة - تتسم بأهمية عملية كبيرة - التي قد ينشأ فيها هذا النزاع. ويعتبر المفارقة مثالًا على «نزاع بين قيمتين رئيستين - قيمة الرفاهوية للكفاءة الاجتماعية، من ناحية، والمقتضى غير الرفاهوي للحقوق الفردية»[49].

---

(45) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Sugden, «Liberty, Preference,» pp. 213-229.

(46) الأكثر جوهرية أن باتانايك يشير أيضًا إلى أن النمط السلوكي العام الذي يمكن أن يضمن تعارضًا منتشرًا، قد لا يُنصح باتباعه لشخص في حالات اللايقين من التفاعلات الاستراتيجية. وفي ظل هذه المسائل الاستراتيجية، فإننا ننظر في حالات مختلفة تمامًا عن الحالات الكلاسيكية لانتهاك الحرية التي ناقشها جون ستيوارت مِل (الذي لم يعتبر اللايقين من التفاعل الاستراتيجي مسألة محورية في هذا السياق)، حيث لا يبدو واضحًا تمامًا كيفية قراءة دلالة هذه الأهلية. ينطبق الشيء نفسه على الإمكان الذي أشار إليه باتانايك، أن بعض «بنى الحقوق» قد لا يمتلك توازن ناش في استراتيجيات نقية، ما سيؤثر في شل حركة الافتراض السلوكي الذي من شأنه ضمان وجود تعارض مع مبدأ باريتو. لست متأكدًا من مدى الارتياح الذي ينطوي عليه ذلك كله في ما يتعلق بالتوافق العام لحقوق شكل المباراة ومبدأ باريتو، ولا يجادل باتانيك بالفعل في وجوده. النتائج لافتة، حيث يُحكم عليها كنتائج تقنية، حتى إن لم تكن آثارها الموضوعية جسيمة على نحو خاص.

(47) Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(48) المصدر نفسه، ص 34.

(49) المصدر نفسه، ص 35.

يتناول سوزومورا أيضًا، في إطار هذه الأمثلة التوضيحية، أطروحة مبكرة قدمها هاريل ونيتزان[50]، أن من شأن الاتفاق التعاقدي أن يحل مفارقة الليبرالية. وقد قُدمت هذه الأطروحة كثيرًا[51]. يوضح سوزومورا أن لهذا «الحل» «القليل جدًا ليوصي بنفسه لشخص يحمل العقيدة الليبرالية بالمعنى العادي للكلمة»[52]. وقد حاولت مناقشة هذا الموضوع في كتاب آخر[53]، وتوصلت إلى استنتاج مماثل (على الرغم من توضيحه بصور أقل بالتأكيد من توضيح سوزومورا). وحتى على أبسط مستوى من الفطرة السليمة، يبدو غريبًا أن نرى النزاع يجري «حله» بالفعل، مثلًا، في حالة الليدي تشاترلي، من خلال عقد يقبل «برود» بموجبه قراءة كتاب يكرهه، لمجرد منع «ليود» من قراءته، في حين يقرر «ليود» الاستغناء عن قراءة كتاب يحب أن يقرأه، لمجرد جعل «برود» يقرأ كتابًا يكرهه[54]. ويعتبر المرء أنها ليست نتيجة مثالية، من منظور الحرية أو الاستقلال الذاتي.

---

(50) Alon Harel and Shmuel Nitzan, «The Libertarian Resolution of the Paretian Liberal Paradox,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 47, no. 4 (1987), pp. 337-352.

(51) على سبيل المثال، من جانب أيضًا: Brian Barry, «Lady Chatterley's Lover and Doctor Fischer's Bomb Party: Liberalism, Pareto Optimality, and the Problem of Objectionable Preferences,» in: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986), and Russell Hardin, *Morality within Limits of Reason* (Chicago, Il: Chicago University Press, 1988).

ناقش راولي وبيكوك مسائل ذات صلة، انظر: Rowley and Peacock, *Welfare Economics*, and Charles K. Rowley, *Liberty and the State* (Aldershot, UK: Elgar, 1993).

وكذلك بوكانان وديجاساي وكليمت في هذه الندوة. انظر: James M. Buchanan, «An Ambiguity in Sen's Alleged Proof of the Impossibility of a Pareto Libertarian,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 118-125, and Anthony de Jasay and Hartmut Kliemt, «The Paretian Liberal, His Liberties and His Contracts,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 126-147.

(52) Suzumura, «Welfare, Rights,» p. 26.

(53) في: Sen, «Minimal Liberty,» pp. 144-146.

(54) بصرف النظر عن عدم توافق مثل هذا «الحل» مع القيم الليبرالية، توجد أيضًا مشكلات جدية أخرى في هذا النمط من الحل في تطبيقه العام (ولا سيما في عالم يضم أكثر من شخصين)، وفي استدامته، وحتى في اتساقه. عن هذه المسائل، انظر: Friedrich Breyer and Roy Gardner, «Liberal Paradox, Game Equilibrium, and Gibbard Optimum,» *Public Choice*, vol. 35, no. 4 (1980) pp. 469-481; Friedrich Breyer and Gary A. Gigliotti, «Empathy and Respect for the Rights of Others,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 40 (1980), pp. 59-64; Roy Gardner, «The Strategic Inconsistency of Paretian Liberalism,» *Public Choice*, vol. 35, no. 2 (1980), pp. 241-252; Kotaro Suzumura: «Liberal Paradox and the Voluntary Exchange of Rights-exercising,» *Journal of Economic Theory*, vol. 22, no. 3 (June 1980), pp. 407-422; «Alternative =

5. سوء تفاهم في التفسير

أرى أن الأفكار التي طرحها جيمس بوكانان - في مواضع أخرى - في شأن القرارات العامة - وثيقة الصلة بتقويم الآثار المترتبة على «المفارقة الليبرالية». بيد أن تركيزه في هذه الورقة يختلف إلى حد ما. يرى بوكانان أن «تكليف شخص واحد بالحسم يمنع بالضرورة تكليف مماثل لأي شخص آخر في المجتمع»[55]، الأمر الذي يطرح، في شكله العام، سؤالًا مثيرًا للاهتمام: في ظل أي أوضاع وفي أي نطاق، يمكن أن يؤدي حسم شخص واحد في مجال حريته الشخصية إلى استبعاد أن يكون شخص آخر حاسمًا في مجاله الخاص المحمي؟ وهذا السؤال يتعلق أيضًا بالتناقض الذي أنتج «نظرية الاستحالة» عند أرو. وقد تم إثبات هذه النتيجة من طريق نظرية مساعدة يمكن بموجبها، في ظل شرط أرو، أن يؤدي حسم شخص واحد على أي زوج إلى جعله حاسمًا على كل زوج (تأتي نتيجة الدكتاتورية من هذا)[56]. في محاضراتي التي استعنت فيها بورقة بوكانان (التي يشير إليها)، درست هذه المشكلة بشيء من التفصيل، وحاولت مع طلابي استكشاف الأوصاف العامة وحالات عدم التوافق هذه[57].

مع ذلك، لا ينشأ عدم التوافق هذا، خلافًا لما يدعيه بوكانان هنا، مع الحسم المزدوج المستخدم في شرط «الحد الأدنى من الحرية» الذي يُشكل جزءًا من «المفارقة الليبرالية». يمكن لشخصين - وفي الواقع، للجميع - التمتع بالحسم

Approaches to Libertarian Rights,» in: Kenneth J. Arrow, ed., *Markets and Welfare* (London: Macmillan, = 1991), and «Welfare, Rights,» pp. 20-37; Kaushik Basu, «The Right to Give Up Rights,» *Economica*, vol. 51, no. 204 (November 1984), pp. 413-422, and Friedrich Breyer, «Comment on the Papers by Buchanan and by de Jasay and Kliemt,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 148-157.

(55) Buchanan, «An Ambiguity,» p. 119.

(56) عن هذا الموضوع، انظر: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963); Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979), and «Social Choice Theory».

(57) في حين سأناقش حاليًا أن أطروحة بوكانان خاطئة (حيث ترتكز على سوء تفسير لشرط الحد الأدنى من الحرية)، فقد كان من اللافت طرح مسألة التوافق العامة. وهي تتعلق أيضًا بنقطة شديدة الأهمية في شأن «الحوكمة بالمناقشة» التي طرحها بوكانان في كتابات أخرى، وسنعود إليها في وقت لاحق في هذه الورقة.

بالطريقة الموصوفة في حالة الحد الأدنى من الحرية. ويحدث بالضبط سوء التفاهم نفسه في ورقة دو جازي وكليمت أيضًا[58]، وأخشى أن يكون برايز محقًّا، في المساهمة التي تقدم بها في هذه الندوة عند وصف تفسير المفارقة الليبرالية في الورقتين بأنه «سوء فهم شديد»[59]. وتكمن الأسباب في ما يقوله براير بالتحديد:

إن كل ما يمكن أن يقوم به بفاعلية فرد يتمتع بحسم زوج ما من الحالات (x, y) هو فرض ترتيب تفضيله (لنفترض أنه xPy) على المجتمع، وبالتالي يمنع إحدى الحالات (هنا: y) من أن تكون الحالة «الأفضل». وبالتالي، يصل الأمر برمته إلى الحق في الاعتراض على إحدى الحالات (من الحالتين المحددتين). ومن ثم يبدو واضحًا، خلافًا لأطروحة بوكانان، أن حق نقض مماثل يمكن منحه إلى أكبر عدد من الناس بقدر عدد الحالات الاجتماعية الممكنة[60].

في الشكل القائم على التفضيل، يتطلب شرط الحد الأدنى من الحرية أن كل شخص منهما يجب أن يتمتع بمجال شخصي يضم زوجًا واحدًا على الأقل من البدائل {x, y} لكل واحد منهما حيث «إذا كان هذا الفرد يُفضل x على y، فإن المجتمع يجب أن يُفضل x على y؛ وإذا كان هذا الفرد يفضل y على x، فإن المجتمع يجب أن يفضل y على x»[61]. وكان بوكانان مقتنعًا أن هذا الشرط «متناقض ذاتيًا»[62]. لكن لماذا؟ إذا كان الشخص 1 يتمتع بمجال شخصي في الزوج {x, y} والشخص 2 يتمتع بمجال شخصي في الزوج {a, b}، فإن في إمكان الشخصين تصنيفهما بأي طريقة تحلو لهما، ويجعلهما ينعكسان في الترتيب الاجتماعي، وطالما أنهما ليسا الزوج نفسه، فلا يوجد تناقض بينهما، بغض النظر عما يفضله كل من 1 و2 على التوالي.

قد يفكر بوكانان في تفسير اختيار شرط الحد الأدنى من الحرية. لكن ذلك لا يتطلب سوى أنه إذا كان الشخص 1، في ظل الحسم على {x, y}، يُفضل x على

---

(58) De Jasay and Kliemt, pp. 126-147.

(59) Breyer, «Comment on the Papers,» p. 149.

(60) المصدر نفسه، ص 150.

(61) Sen, «The Impossibility,» p. 153.

(62) Buchanan, «An Ambiguity,» p. 118.

y، فإن «y لا تُختار اجتماعيًا عندما تتوافر x»[63]. وإذا كنا ننظر في تفضيل هذا الزوج فقط، فإن هذا الشرط لا يمكن أن يتعارض بأي حال مع ممارسة الشخص 2 لحقوقه على زوج آخر {a, b}. من ناحية أخرى، إذا نظرنا في مجموعة أكبر S، تضم الزوج {x, y}، فإن البدائل كلها تبقى مفتوحة لاختيار شيء آخر غير y، عندما يُفضل الشخص 1 x على y. وكما يقول براير، فإن ذلك هو مجرد الحق في «نقض» أحد هذين البديلين من هذا الزوج (في هذه الحالة، الاعتراض على y). إذا ضمت المجموعة أيضًا الزوج المعين للشخص 2، ولنقل {a, b}، فإن تفضيل الشخص 2 {a, b} سيستبعد البديل غير المُفضل في ذلك الزوج. أي إذا فضّل الشخص 2 a على b، فإن b لن تُختار، ما دامت a متاحة في المجموعة. لكن التناقض غير قائم هنا، نظرًا إلى أن البدائل كلها غير y وb، في المجموعة الأكبر S، لا تزال متاحة للاختيار (مثل x أو a، أو أي بديل ما عدا هذه الأربعة). وحتى على الرغم من أن كل بديل x, y ...إلخ هو «وصف كامل للمجتمع، ومنه موقف كل فرد فيه»، فإن بوكانان يُخطئ في استنتاجه (كما يفعل): «بالتالي، تعيين الحسم لشخص واحد يمنع بالضرورة تعيينًا مماثلًا لأي شخص آخر في المجتمع»[64].

---

(63) Sen, *Choice, Welfare*, p. 322.

انظر أيضًا: Amartya K. Sen: «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245,

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*,

وانظر: Amartya K. Sen, «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28.

(64) يُفند مثال بوكانان، هذه المسألة – فبدلًا من التخلص من اختيار بديلين من البدائل الأربعة، فإنه يفترض على نحو ما التخلص من الأربعة. انظر: Buchanan, «An Ambiguity,» pp. 119-120.

في مسألة أقل أهمية، فإن المثال الذي قدمه بوكانان كان يثير الحيرة أيضًا بدرجة ما من حيث الدوافع، حيث كان الزوج المُعين للشخص 2 في مواجهة {z, w} يختلف في حالة الشخص 1 (سواء كان الشخص 1 ملتحيًا أم لا - كان الشخص 2 ملتحيًا في كل حالة)؛ حيث إن الشخص 2 في توصيف بوكانان مُنح- على نحو غير ليبرالي – اختيار الإبقاء على لحية الشخص 1 (بغض النظر عما يريده الشخص 1). لا يستحق الأمر خوض هذا الموضوع إلا لحقيقة أن بوكانان يزاوج بين مناقشة هذه الحالة واقتباس من عندي، حيث هذه ليست البدائل، وقد يُعطي التجاور انطباعًا خاطئًا بأنني كنت أناقش هذه الحالة. إن المشكلة الرئيسة في نهج بوكانان من التفكير تكمن في أماكن أخرى من دون رؤية أن الحق في تفضيل زوج ما لا يعطي الشخص سوى سلطة الاعتراض على أحد البديلين.

كرر دو جاساي وكليمت الخطأ نفسه أيضًا(65)، عندما اعتبرا أن الحد الأدنى من الحرية يستلزم، في مثالهما، أن «السيدة 1 اكتسبت الحق في اختيار حالة اجتماعية (من مجموعة من الحالات الاجتماعية)». وفي الواقع، اكتسبت السيدة 1 الحق فقط في استبعاد بديل واحد من الزوج الموكل إليها. عندما أشار دو جاساي وكليمت إلى أن «الأفراد، عند مجرد ممارسة حرياتهم، لا يمكنهم أبدًا تحقيق نتيجة جماعية بمفردهم»، فإنهم بالطبع على حق؛ لكن أحدًا لم يفترض أنهم يقدرون. إذا وضع الاختيار على الزوج {x, y} في المجال الخاص للشخص I، فإن كل ما يستلزمه هو أنه إذا كان يُفضل x على y، فإن y لن تُختار إذا كانت x متاحة في مجموعة الاختيار.

أخشى أن يستمر تكرار هذا الخطأ في ورقة دو جاساي وكليمت، ومن ثم لا يُستغرب أنهما سمحا لنفسيهما طرح هذا التكهن التشخيصي: «إذا كان على مفارقة الليبرالية المزعومة أن تستند إلى مثل هذا الارتباك الواضح الذي نزعمه، فيجب أن يكون مُفسرًا كيف يمكن أن ينشأ ويؤخذ على محمل الجد على الإطلاق»(66). ولحسن الحظ، ليس علينا أن نبحث عن تفسير لهذا اللغز المفترض.

6. مبادئ القرارات

إن الدوافع التي أدت إلى نتيجة أو نقاش ليست بالضرورة أفضل طريقة لرؤية النتيجة أو النقاش. ومع ذلك، ربما كان من المفيد التذكير بالدوافع في هذه الحالة. يتمثل أحد الأهداف الأساس في إدخال مفهوم الحقوق إلى نظرية الاختيار الاجتماعي، التي تتمتع بطابع رفاهوي قوي. وقد حدث هذ الإدخال بالتأكيد، وقوبل باستجابة واسعة النطاق، وزيادة الدراسات. كما أن الموضوع المتصل بدراسة صيغة الحقوق، وسبق ذكره في المبحث التمهيدي، قد حصل أيضًا على الكثير من الاهتمام في الأدبيات التي تلت ذلك، منها تلك المتعلقة بصيغ شكل المباراة. وهناك موضوع آخر، سبق ذكره أيضًا في المبحث الأول،

---

(65) De Jasay and Kliemt, p. 130.

(66) المصدر نفسه، ص 127.

يتعلق بالتمحيص في مبادئ القرار. وكانت المبادئ الرئيسة التي نالت مثل هذا التمحيص هي أمثَلة باريتو وبعض توصيفات الحقوق(67).

يمكن تفسير التصنيف التراتبي عند باريتو بسبل مختلفة، ويمكن طرح بعض التساؤلات في شأن ادعاء عدم إثارة طبيعة المبدأ للخلاف في ظل كل تفسير من هذه التفسيرات. يتعلق أحد هذه التباينات بالتمييز بين التصنيف التراتبي الإجماعي وفقًا للمُتع الفردية أو المنافع العامة بالمعنى الكلاسيكي. والتفسير الآخر هو الإجماع في الرغبات. وهناك تفسير آخر أيضًا يتمثل في الإجماع في سلوك الاختيار.

---

(67) بينما جادل بعضهم، في الأدبيات التي تلت ذلك، لمصلحة إضعاف مبدأ باريتو، انظر على سبيل المثال: Farrell, pp. 3-10; Suzumura: «On the Consistency,» pp. 329-342, and *Rational Choice*; Peter J. Hammond: «Liberalism, Independent Rights, and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen [et al.], eds., *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science* (Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982), pp. 217-243, and «Utilitarianism, Uncertainty and Information,» in: Sen and Williams, eds., *Utilitarianism*; David Austen-Smith, «Restricted Pareto and Rights,» *Journal of Economic Theory*, vol. 26, no. 1 (1982), pp. 89-99; John Rawls, «Social Unity and Primary Goods,» in: Sen and Williams, eds., pp. 159-185; Jonathan Riley: «On the Possibility of Liberal Democracy,» *American Political Science Review*, vol. 79, no. 4 (December 1985), pp. 1135-1151; «Generalized Social Welfare Functionals: Welfarism, Morality and Liberty,» *Social Choice and Welfare*, vol. 3 (1986), pp. 233-254, and *Liberal Utilitarianism*; Wriglesworth, *Libertarian Conflicts*, and Peter J. Coughlin, «Rights and the Private Pareto Principle,» *Economica*, vol. 53, no. 211 (1986), pp. 303-320,

اقترح بعضهم الآخر عمليات إضعاف مختلفة لمتطلبات الحرية. انظر على سبيل المثال: Ng, «The Possibility of a Paretian Liberal,» pp. 1397-1402; Gibbard, pp. 388-410; Bernholz, «Is a Paretian Liberal» (1974), pp. 99-107; Blau, pp. 395-402; Campbell, pp. 259-272; Seidl, pp. 257-292; Kelly: «The Impossibility,» pp. 67-76, and «Rights-exercising,» pp. 138-153, and *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978); Aldrich: «The Dilemma,» pp. 1-21, and «Liberal Games,» pp. 29-34; Ferejohn, «The Distribution;» Karni, «Collective Rationality,» pp. 571-574; Dennis C. Mueller, *Public Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979), and *Public Choice II*; Austen-Smith, pp, 89-99; Breyer and Gardner, pp. 469-481; Gardner, pp. 241-252; Suzumura: «Liberal Paradox,» and *Rational Choice*, Nick Baigent, «Decompositions of Minimal Libertarianism,» *Economics Letters*, vol. 7, no. 1 (1981); Wulf Gaertner and Lorenz Krüger, «Self-Supporting Preferences and Individual Rights: The Possibility of a Paretian Libertarianism,» *Economica*, vol. 48, no. 189 (February 1981), and «Alternative Libertarian Claims and Sen's Paradox,» *Theory and Decision*, vol. 15 (1983); Levi, «Liberty,» and Wriglesworth, *Libertarian Conflicts*.

تضم المسائل الأخرى التي تستدعي الاهتمام توافق حقوق الحرية ومقتضياتها، ويمكن في شأنها الاطلاع على: Kelly, «The Impossibility,» pp. 67-76; Albert Weale, «The Impossibility of Liberal Egalitarianism,» *Analysis*, vol. 40, no. 1 (January 1980), pp. 13-19, and Suzumura, *Rational Choice*.

ناقش جوناثان بارنز بشكل رائع وجود تعارض حقيقي حتى في تفسير الاختيار للإجماع[68]، وحقيقة أن هذا يؤدي إلى دورة اختيار تثير هي نفسها بعض القلق. ومع ذلك، إذا وصل الأمر إلى إسقاط - أو إضعاف - شرط ما أو آخر، فسيصعب أن نرى أن في إمكاننا حقًا الاستغناء عن احترام ما يريده الجميع ويختارونه بالإجماع، الأمر الذي يثير، بوجه خاص، السؤال الذي طرحه دينيس ميولر:

> هل سيُنشئ الأفراد العقلانيون، أصحاب المصلحة الذاتية، حقوقًا ليبرالية، إذا أنتجوا عدم كفاءة باريتو؟... إذا كان هناك دستور في شكل عقد بين المواطنين، يُحدد مؤسسات نظام الحكم، وكان الجميع يوافق على هذا العقد، فإن الحقوق الدستورية يجب، إذا كان المواطنون عقلانيين وأصحاب مصلحة ذاتية، أن تحقق كفاءة باريتو[69].

يواصل ميولر مناقشة الأساس الدستوري للحقوق، وإمكانات مقايضة قانونية، والأكثر أهمية «العلاقة بين أنواع الحقوق التي يمكن أن يتوقع المرء أن يضعها العقلانيون أصحاب المصلحة الذاتية في دستور ومفاهيم مختلفة لليبرالية»[70]. إن هذا التحليل، إضافة إلى مناقشات نظرية المباراة والنظرية القانونية التي طرحها بينمور[71] وفان هيس[72] على التوالي، قد ساعد في توضيح أسس الحقوق في المجتمع، وهذا هو أحد الإنجازات الرئيسة لهذه الندوة.

إن وضعية مبدأ باريتو في تفسيره «الاختيار»، بما يأخذ كل شيء في حسبانه، لا تزال مسألة تحظى بالاهتمام. في حين كان الشخص 1 ناقدًا بالتأكيد لاقتصاد الرفاه عند باريتو[73]، آخذًا بالتفسير النفعي للتفضيل، فليس من الواضح أنه يمكن

---

(68) Jonathan Barnes, «Freedom, Rationality and Paradox,» *Canadian Journal of Philosophy*, vol. 10, no. 4 (December 1980), pp. 545-565.

(69) Mueller, «Constitutional,» pp. 96-97.

(70) المصدر نفسه، ص 97.

(71) Binmore, «Right».

(72) Van Hees, «Individual Rights,» pp. 81-95.

(73) انظر في: Sen: *Collective Choice*, and «Personal Utilities and Public Judgements: Or What's Wrong with Welfare Economics,» *Economic Journal*, vol. 89, no. 355 (September 1979), pp. 537-558.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*.

تمديد هذا النقد ليشمل التفضيل[74] التي يأخذ كل شيء في حسبانه. إذا كان التفضيل أو المنفعة يرمزان إلى قدر استمتاع أو معاناة شخص تجاه شيء (مثل معاناة «برود» من قراءة «ليود» رواية «عشيق الليدي تشاترلي أكثر حتى من قراءته هو للرواية، على الرغم من أنه يكره قراءتها أيضًا)، فإنه يمكن وضع هذه المتعة أو المعاناة في مقابل مزاعم أخرى (مثل احترام كل منهما الاستقلال الذاتي للآخر وحريته). لكن إذا نظرنا الآن في تفضيلاتهما، بأخذ كل شيء في الحسبان (ومنها احترام كل منهما الاستقلال الذاتي للآخر وحريته)، فليس من السهل أن نرى كيف يمكن بناء حجة أخرى تتعارض مع ما قد يختاره كل شخص، على أساس التوازن.

ترتبط هذه المسألة الأخيرة بموضوع تكرر في الأدبيات، أي: تقييد النطاق كحل للمفارقة الليبرالية[75]. إذا كان تفسير تقييد النطاق المُقترح تقليصًا لقابلية انطباق المبادئ المذكورة، فإن ذلك يستبعد ببساطة تناولنا بعض الإمكانات التي قد تنشأ. لكن التفسير البديل هو أن نسأل عما إذا كانت التفضيلات الفردية ستستجيب للنزاعات التي تنطوي عليها مفارقة الليبرالية، وبصورة أكثر عمومية، للنزاع بين المتع والمعاناة البسيطة من ناحية، والمزاعم الأخلاقية لاستقلال الآخرين الذاتي وحريتهم، من ناحية أخرى. ويمكن طرح نقطة، تتمثل في أن الضمانة، في نهاية الأمر، ضد نزاعات من النوع الذي تحدده المفارقة الليبرالية تكمن في تطور التفضيلات التي تحترم حرية كل شخص في أن يقود نمط حياته الذي عنده أسباب لتقديره[76].

يمكن أن ينتج تطور هذه الأفضليات من الانتقاء الطبيعي عبر الزمن، لكن التفكير الواعي في طبيعة المشكلة التي حاولت مفارقة الليبرالية حلها، إضافة إلى النقاشات العامة في هذه المسائل، يمكن أن تساعدها أيضًا. في حين عانت نظرية الاختيار الاجتماعي قليلًا من عدم إفساح المجال لمراجعة التفضيل، حيث كان

---

(74) كما قد نجد، مثلًا، في: John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939), and Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947).

(75) انظر: Blau, pp. 395-403; Seidl, pp. 257-292; Breyer, «The Liberal Paradox» pp. 45-60; Breyer and Gigliotti, pp. 59-64, and Austen-Smith, pp. 89-99.

(76) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Ben J. Fine, «A Note on «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability»,» *Econometrica*, vol. 43, no. 1 (January 1975), pp. 173-174, and Breyer, «The Liberal Paradox,» pp. 45-60.

جيمس بوكانان شديد الحسم في طرحه المُسبب أن «القيم الفردية يمكن أن تتغير، وتتغير بالفعل، في عملية صنع القرار»(77). إضافة إلى ذلك، تحتل دراسة بوكانان الديمقراطية بوصفها «الحكم من خلال المناقشة» موقعًا مركزيًا في حل نزاعات الحياة المدنية المتضمنة في المفارقة(78).

حاولت، في هذا السياق، استخدام فكرة «ما بعد التفضيل»، وهي فكرة استخدمتها في أغراض أخرى أيضًا(79). كانت هذه إحدى ردات الفعل الأولى التي أخذتها في الاعتبار بعد عرض المشكلة، ووضعت الحجة في شكل تفكير مع النفس، في ورقة بعنوان «الاختيار والترتيب والأخلاق» (Choice, Ordering and Morality)، قدمتها في مؤتمر بريستول في عام 1972 عن «العقل العملي»، ونشرتها بعد ذلك بعامين(80). ويتمثل الانعكاس الفكري المُتخيل في «ليود» في مثال عشيق الليدي تشاترلي:

> أُفضل أن برود... يقرأها؛ ستنفعه كثيرًا. لكنه لا يريد. وأنا ليبرالي تمامًا للاعتقاد أنه إذا لم يرد، فإن عليه ألا يفعل. وبالتالي في ظل تفضيله، يجب ألّا أُفضل بالفعل أنه يجب أن يقرأ الكتاب. يجب أن أحدد التصنيف التراتبي لتفضيلاتي، وأن يقع تفضيلي في أن يقرأ الكتاب في ترتيب أخلاقي أدنى مما قد يكون عليه تفضيلي إذا أخذت وجهات نظره في الحسبان(81).

---

(77) James M. Buchanan, «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), p. 120.

(78) انظر أيضًا: Frank Knight, *Freedom and Reform: Essays in Economic and Social Philosophy* (New York: Harper, 1947).

إن أهمية النقاش العام تستكمل الحاجة إلى التفكير الشخصي في شأن نوع الحياة التي يرغب فيها المرء؛ واختبر نوزيك الممارسة الأخيرة - ونظام «الحياة المُختبرة» - مُستحضرًا اهتمامات سقراط، في سياق أكثر عمومية. انظر: Robert Nozick, *The Examined Life* (New York: Simon and Schuster, 1989).

(79) Amartya K. Sen, «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317- 344.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*.

(80) Amartya K. Sen, «Choice, Orderings and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan Körner (Oxford, Eng.: Blackwell, *1974)*, pp. 54-67.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*.

(81) Sen, «Choice, Orderings,»

أعيد نشره في: Sen, *Choice, Welfare*, p. 82.

لا تتوقف قوة مبدأ باريتو على تفسيرها فحسب (سواء استندت إلى «المنفعة الكلاسيكية» أم «كل شيء يُعتبر تفضيلًا»)، وإلى مدى الأساس المنطقي المُستخدم (سواء كان فوريًا أم انعكاسيًا)، لكنها تستند أيضًا إلى تحديد موقع التفضيلات الفعلية للفرد في مابعد تصنيفه التراتبي.

نظرًا إلى أننا لا نعتمد، في نهاية الأمر، إلا على أنفسنا لتبيان الفوضى التي قمنا بها، فإن هذه الممارسات تمثل أهمية جوهرية. ربما يمكنني إنهاء هذا الرد الطموح نوعًا، بالتأكيد مجددًا أنني مدين لهذه الندوة الرائعة.

القسم الخامس

المنظور والسياسة

الفصل الخامس عشر

الموضوعية الموضعية[1]

1. مقدمة

يعتمد ما يمكن أن نلاحظه على موقعنا في مواجهة الأشياء في قيد الملاحظة. ويتأثر ما نقرر اعتقاده بما نلاحظه. ويتعلق قرارنا باتخاذ فِعل ما بمعتقداتنا. وتُمثل الملاحظات، والمعتقدات، والأفعال المعتمدة على الموقع أهمية مركزية لمعارفنا والمنطق العملي. يجب أن تحيط طبيعة الموضوعية في الإبيستمولوجيا ونظرية القرار والأخلاق، علمًا بتبعية الملاحظة والاستدلال البارومتري بموقع المراقب. تحاول هذه الورقة دراسة بعض العواقب بعيدة الأمد لتلك التبعية البارومترية[2].

---

(1) تستند هذه الورقة إلى محاضراتي عن ستورز في شأن «الموضوعية» في كلية الحقوق بجامعة ييل، في أيلول/ سبتمبر 1990. وأود أن أعرب عن امتناني، بوجه خاص، للتعليقات والاقتراحات المفيدة، إلى جوناثان بينيت، جوشوا كوهن، سوزان بريسون، غيدو كالابريسي، لينكولن تشين، ج. أ. كوهن، كيوتشي همادا، سوزان هارلي، مارك جونستون، آرثر كلايمان، أنتوني لادن، إسحاق ليفي، تاباس ماجومدار، فرانك مايكلمان، كريستوفر موراي، ديريك بارفيت، هيلاري بوتمان، توماس ناغل، إيما روثشيلد، برنارد وليامز، وإلى محرري دورية *Philosophy and Public Affairs.*

من: *Philosophy and Public Affairs* (1993).

(2) لا تتناول هذه الورقة المسائل التأسيسية في الميتافيزيقيا، التي تتعلق بالتبعية الموضعية، ولا سيما «الثنائية» المُفترضة بين العالم الخارجي وقوانا المفهومية. تستحضر لغة المحاجة المطروحة في هذه الورقة هذه الثنائية، ومن الأبسط بالتأكيد رؤية الآثار العملية والفورية للطروحات المقدمة هنا في الشكل الديكارتي الكلاسيكي. بيد أن الآثار الكاملة لهذا النمط من التفكير لا يمكن أن تتحقق، كما أعتقد، إلا من خلال إعادة دراسة مسألة هذه الثنائية نفسها.

يتمثل أحد الآثار المباشرة لتأكيد المنظور الموضعي في التساؤل عن تقليد رؤية الموضوعية في شكل ثبات المراقبين الفرديين ومواضعهم - «رؤية من لا مكان»، بحسب توماس ناغل في دراستة اللامعة، «فالرؤية أو شكل الفكر يكون أكثر موضوعية من غيره إذا قل اعتماده على خصوصيات بنية الفرد وموضعه في العالم، أو على طابع نمطه المعين للمخلوق الذي يتجسده»(3). تتسم هذه الطريقة لرؤية الموضوعية بوجاهة واضحة، ويركز توصيف ناغل على جانب مهم من المفهوم الكلاسيكي للموضوعية. بيد أن هذا المفهوم للموضوعية يعاني بعض التوتر مع موضعية الملاحظات التي لا مفر منها.

نجد هذا التوتر أكثر مباشرة عند تناول موضوعية مزاعم الملاحظات الأولية. وربما يكون موضوع التقويم الموضوعي طريقة ظهور شيء ما من موضع معين للملاحظة. ويختلف ما يُلاحظ باختلاف الموضع، لكن يمكن الأشخاص المختلفين أن يبدوا ملاحظاتهم من مواضع متشابهة ويقدّموا الملاحظات نفسها تقريبًا. وبطبيعة الحال، لا توجد ضرورة لتحديد موقع المعالم الموضعية فحسب (أو ربطها بأي موضع مكاني)، ويمكن أن تتضمن أي شرط (1) ربما يؤثر في الملاحظة، و(2) يمكن تطبيقه باروmetريًا على أشخاص مختلفين. هناك أنواع مختلفة من الأمثلة تتناول المعالم الموضعية، وتشمل (بالمعنى العام): قصر النظر أو عمى الألوان أو البصر العادي؛ معرفة أو عدم معرفة لغة بعينها؛ وجود أو عدم وجود معرفة بمفاهيم معينة؛ القدرة أو عدم القدرة على الحساب. يجب أن تكون موضوعية الملاحظات خاصية تعتمد على الموضع: «ليست رؤية من لا مكان»، لكنها رؤية «من مكان محدد»(4).

لكن، إذا طُبق الاعتماد على الموضع على المزاعم المستندة إلى الملاحظة فحسب، فإن المفهوم الكلاسيكي للموضوعية يعتبر ملائمًا إلى حد كبير، إلا في ما يتعلق بالبيانات من هذا النوع خصوصًا، غير أنني أرى أن التوتر أوسع كثيرًا من

(3) انظر: Thomas Nagel, *The View from Nowhere* (Oxford: Clarendon Press, 1986), p. 5.

(4) كانت طبيعة الموضوعية الوضعية للملاحظات بؤرة الاهتمام الأساسية في محاضراتي عن ليندلي. انظر: Amartya K. Sen, *Objectivity and Position* (Lawrence, Kans: University of Kansas, 1992).

ذلك؛ إذ يتصل التغير الموضعي عمومًا بموضوعية القرارات المتعلقة بالمعتقدات وبالأفعال أيضًا.

تتسم الموضوعية المعتمدة على الموضع («الموضوعية الموضعية»، للاختصار) بالأهمية في سياقات مختلفة بطرائق شتى. **أولًا**، إنها تُعتبر مفهومًا مركزيًا عند تناول المزاعم القائمة على الملاحظة مباشرة (المبحث الثاني). **ثانيًا**، تقوم ملاحظات الموضوعية الموضعية بدور حاسم في عملية اكتساب المعرفة العلمية، وبالتالي تُعد لبنة للعلوم (المبحث الثالث).

ثالثًا، الأكثر عمومية، تُمثل الموضوعية الموضعية أهمية في فهم موضوعية المعتقدات، أكانت هذه المعتقدات صحيحة أم لا. إن الحقيقة هي مسألة مختلفة تمامًا عن موضوعية التفكير الذي يقود إلى اعتقاد معين، في ظل مدى وصول الشخص إلى المعلومات (لم يكن يوليوس قيصر يفتقر إلى الموضوعية عند عدم اعتقاده أن بروتوس كان يخطط لقتله أيضًا، لكنه كان مخطئًا تمامًا بالطبع). تمثل الموضوعية الموضعية أهمية في فهم فكرة «الوهم الموضوعي» (المبحث الرابع). ويمكن توضيح مفهوم الوهم الموضوعي بأمثلة عملية؛ ونقوم بذلك هنا في مشكلة تقويم اعتلال الصحة وفهم التحيز ضد المرأة في الأسرة (المبحث الخامس).

رابعًا، يمكن استخدام مفهوم الموضوعية الموضعية في إعادة التقويم النقدي لمفهوم الذاتية (المبحث السادس)، ولمفهوم النسبية الثقافية (المبحث السابع).

خامسًا، تحتل الموضوعية الموضعية موقعًا مركزيًا في نظرية القرار، ذلك أن الشخص عليه أن يقرر ماذا يفعل على أساس الأسباب التي يعتقد فيها. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة عند تفسير مفهوم «الاحتمالية الذاتية»، التي يمكن اعتبارها توقعات موضوعية موضعيًا (المبحث الثامن).

أخيرًا، يجب أن يأخذ التقويم الذاتي للمقبولية الأخلاقية لأفعال الشخص في حسبانه الموضع الخاص للشخص في مواجهة أفعاله الخاصة والحالات الراهنة التي تضم تلك الأفعال. وهذه مسألة مركزية في الحكم على نطاق الأخلاق العواقبية وامتدادها عند تناول المخاوف الأخلاقية والقيم الأخلاقية النسبية للفاعل (المبحث التاسع).

2. المزاعم الموضوعية موضعيًا القائمة على الملاحظة

لننظر في الزعم الآتي:

(أ) تبدو الشمس والقمر متشابهين في الحجم.

من الواضح أن هذه الملاحظة ليست مستقلة عن الموضع، وسيبدو الجسمان غير متشابهين تمامًا في الحجم من القمر، مثلًا. لكن ذلك ليس سببًا لوصف الزعم المذكور بأنه غير موضوعي. فثمة شخص آخر يرقب الشمس والقمر من المكان نفسه تقريبًا (من الأرض)، ولديه المفهوم نفسه للحجم، يجب أن يكون قادرًا على تأكيد هذا الزعم. لا يوجد أي سبب مباشر لاعتبار أن الزعم (أ) «مصدره في العقل»، أو باعتباره «يتعلق أو خاص بموضوع فردي أو بعملياته الذهنية» (اقتباسًا من معيارين قياسيين للذاتية)[5]. وعلى الرغم من أن الإشارة الموضعية لم تُذكر صراحة هنا، يمكننا مع ذلك اعتبار (أ) زعمًا موضعيًا، يمكن توضيحه كالآتي:

(ب) تبدو الشمس والقمر من هنا متماثلين في الحجم.

يمكن شخص ما، بطبيعة الحال، أن يزعم أيضًا كيف يمكن أن تبدو الأشياء من موضع مختلف عن الموضع الذي يشغله حاليًا.

(ج) تبدو الشمس والقمر متماثلين في الحجم من هناك.

قد تتطلب الموضوعية ثباتًا بين الأشخاص عندما يكون موضع المراقبة محددًا، لكن هذا الشرط يتوافق إلى حد كبير مع نسبية موضع الملاحظات. يمكن أن يشغل أشخاص مختلفون الموضع نفسه ويؤكدوا الملاحظة نفسها؛ ويمكن أن يشغل الشخص نفسه مواضع مختلفة ويُبدي مشاهدات متباينة. الموضوعية، بهذا المعنى، ليست «نظرة من اللامكان»، إنما هي «ليست نظرة شخص بعينه». يمكن أن تستند المزاعم القائمة على المشاهدة إلى كل من الاعتماد على الموضع وثبات الشخص.

---

(5) الاقتباس من: *Oxford English Dictionary*، لكن أوصافًا مماثلة يمكن إيجادها في أماكن أخرى عدة.

3. المعرفة والعلم والمعتقدات الموضوعية موضعيًا

قد تُثار أسئلة، مع ذلك، في شأن الوضع الإبيستمولوجي للمزاعم القائمة على المشاهدة. وربما يقال إن العبارات القائمة على المشاهدة مثل (أ)، و(ب)، أو (ج) هي «مجرد» مزاعم تتعلق بالمظهر لا «الواقع». وربما يكون مُغريًا أن نتخذ الرؤية التي تعتبر موضوعًا مثل هذه العبارات لا معرفة العالم كما يوجد، إنما كما يبدو، حيث لا تتعلق الموضوعية في قيد البحث بالعالم كما يوجد. لكن الحوادث القائمة على المشاهدة هي أيضًا جزء من العالم الذي نعيش فيه. ولا تكمن المسألة المباشرة هنا في ما إذا كانت السمات القائمة على المشاهدة (ومنها ما يسمى «الصفات الثانوية») هي خصائص للأشياء نفسها، بل إن كلًا من المُشاهِد والمُشاهَد ينتمي إلى العالم الذي نعيش فيه، ويصدق الشيء نفسه على المشاهدات نفسها. إن مقتضى الثبات كشرط لموضوعية المزاعم القائمة على المشاهدة يتعلق بحقيقة أن من الممكن التحقق مما إذا كان في الإمكان إعادة إنتاج مثل تلك المشاهدات من خلال الآخرين إذا كانوا في موضع مماثل.

هناك أيضًا ذلك السؤال الأكثر تأسيسية المتعلق بما إذا كان يُعقل على الإطلاق التفكير في العالم كما «يوجد»، مستقلًا عن انعكاس المشاهدين[6]. لن أتطرق في هذه المقالة إلى المسألة الميتافيزيقية الأعمق. يجب أن تُشكل الموضوعية الموضعية جزءًا مهمًا من العلم، حتى من زاوية المفاهيم التقليدية للعالم الحقيقي. لكن أهميتها ستكون أكثر تأسيسية إذا كان التصور عن ماهية الشيء، فلا يمكن أن ينفصل عن الأفعال القائمة على المشاهدة والانعكاس.

لا مفر من أن ترتكز المشاهدات على الموضع، لكن التفكير العلمي لا يحتاج إلى الاستناد إلى معلومات قائمة على المشاهدة من موضع محدد فحسب. بل يتطلب الأمر ما يمكن أن يُسمى التقويم «متعدي الموضع» – أي الاستناد إلى المشاهدات الموضعية المختلفة، وتجاوزها. عندئذ، يمكن أن ترتكز «النظرة من اللامكان» على نظرات مختلفة منهجية من مواضع متباينة. وستظل الموضوعية

---

(6) عن هذا الموضوع والموضوعات ذات الصلة، انظر التحليل اللامع الذي قدمه هيلاري بوتنام، ومنها أطروحته (مجازًا) أن «العقل والعالم يشكلان معًا العقل والعالم». انظر: Hilary Putnam, *The Many Faces of Realism* (LaSalle III.: Open Court, 1987), p. 1.

الموضعية للمشاهدات تتسم بالأهمية، لكنها لن تكفي في حد ذاتها، إضافة إلى أن التمحيص متعدي الموضع سيتطلب نوعًا من الترابط بين مختلف وجهات النظر الموضعية أيضًا[7].

يمكن أن يؤدي التقويم «متعدي الموضع» الذي قد نتخذه، إلى فهم أوسع يعطي معنى للمشاهدات الموضعية (وربما المتباينة) ذات الصلة. على سبيل المثال، ربما لا نجد صعوبة كبيرة في المثال البسيط الخاص بالمظهر النسبي للشمس والقمر في التمييز بين (1) مدى كِبَر الشمس والقمر البادي لنا، و(2) مدى اعتقادنا بما هما عليه «حقًا» (بتعريف يمكننا إدراكه، على سبيل المثال من زاوية فهمنا قدر الوقت الذي يستغرقه دوراننا حول أي منهما إذا تحركنا بسرعة محددة). يمكننا إعطاء معنى مترابط للمشاهدات المختلفة، لأننا نعرف بعض الأشياء عن البصريات والمساقط، وعن المسافات بيننا وبين الشمس والقمر، وعن التناظر الممكن بين الطرائق المختلفة لتقدير حجمي الشمس والقمر.

نعلم أن الحجمين النسبيين للشمس والقمر، كما نراهما، يتناظران مع مسقط كل منهما في مجالاتنا القائمة على المشاهدة. في الواقع، إن حقيقة أن الشمس والقمر يبدوان لنا متماثلين كثيرًا في الحجم مرتبطة بظاهرة أن القمر، في الكسوف الكلي للشمس (كما يُرى من الأرض)، يغطي الشمس تمامًا تقريبًا[8]. يمكن مناقشة هذه النسبية الموضعية من زاوية قواعد البصريات والمساقط، إذا كنا على دراية بها.

بيد أن قدرة العالِم على التفكير في تعدي الموضع تعتمد على ما يعرفه،

---

(7) للاطلاع على مناقشة مفيدة في شأن أهمية الترابط بوجه عام تحقيقًا لموضوعية المعتقدات، انظر: Susan L. Hurley, *Natural Reasons: Personality and Polity* (New York: Oxford University Press, 1989).

(8) في واقع الأمر، في فيلم **ساتياجيت راي** (Satyajit Ray) الأخير وفيلم (Agantuk) - ظهر في النسخة المترجمة للإنكليزية بعنوان The Visitor «الزائر»، حدَّث الزائر الأنثروبولوجي حفيد شقيقه عن تلك الحقيقة الرائعة أن الشمس والقمر لهما حجم مماثل عند النظر إليهما من الأرض (كما يظهر عند الكسوف الكلي للشمس)، وعن تلك الحقيقة الأخرى أن ظل الأرض على سطح القمر له أيضًا الحجم نفسه إلى حد كبير (كما يشير الخسوف الكلي للقمر). ويتساءل الزائر حتى عما إذا كانت هذه المساواة الموضعية الملحوظة تشير إلى أي شيء مهم عن مكاننا في العالم الأوسع نطاقًا.

وعلى نوعية التفكير الذي يقدر على استخدامه؛ تعد هذه، بالمعنى الواسع، سمات موضعية أيضًا، كما يمكن اعتبار «المخططات المفهومية» التي تتوسط فهمنا العالمَ، خصائص موضعية عامة تتعلق بأفعال المشاهدة والانعكاس الفكري. لكن هذه المخططات وأنماط التفكير المُقترحة (أو المُستخدمة ضمنًا) يمكن معارضتها، بطبيعة الحال، بالتذرع بالمفاهيم المتصارعة وخطوط البناء التنافسية. كما يمكن أن يكون لمتطلبات الترابط المتعدي الموضع والتمحيص النقدي قوة قاطعة واسعة النطاق. ويُقدم تاريخ العلم أمثلة وافرة عن ظهور المعتقدات العلمية المتفق عليها، التي تطيح الاستنتاجات المتفق عليها سابقًا، أو تتغلب على تعددية الاستنتاجات المتنافسة(9).

4. الموضعية والأوهام الموضوعية

بينما تؤدي موضعية المشاهدة والتكوين دورًا مهمًا في عملية اشتقاق المعرفة العلمية، فإنها تتسم بالأهمية في تشكيل المعتقدات بشكل عام، حتى عندما تكون المعتقدات بعيدة كل البعد من النظام والتمحيص المستخدمين في العلوم. في الواقع، قد يكون دور الموضعية مهمًا بوجه خاص في تفسير الأوهام المنهجية وسوء الفهم المستمرين اللذين يمكن أن يحتلا موقعًا مركزيًا في التحليل الاجتماعي والشؤون العامة.

نعود إلى المثال البسيط المتعلق بالحجم النسبي للشمس في مواجهة القمر، ونفترض وجود شخص ينتمي إلى مجموعة لا تعرف شيئًا عن المساقط المعتمدة على المسافة، أو أي مصدر آخر للمعلومات عن الشمس والقمر. ونظرًا إلى افتقار هذا الشخص إلى الأطر المفهومية والمعرفة الإضافية ذات الصلة، فربما يقرر أن للشمس والقمر الحجم نفسه، حتى بمعنى أن الأمر سيستغرق الوقت نفسه تقريبًا للدوران حولهما على التوالي (مع التحرك بالسرعة نفسها في الحالتين)(10).

---

(9) لا يوجد ضمان، بطبيعة الحال، أن مثل هذا التقارب يجب أن يحدث دائمًا. عن مسألة التقارب، وأيضًا تبعية السياق، انظر: Isaac Levi, *The Enterprise of Knowledge* (Cambridge, MA: MIT Press, 1980).

(10) في هذه الحالة، يتقاسم الشخص هذا الرأي مع الآخرين في المجتمع. لكن هذا التقاسم، في حد ذاته، ليس ضروريًا ولا كافيًا للموضوعية الموضعية. الاعتماد هو على السمات الموضعية للشخص، وتطابُقها هو الذي يمكن أن يجعل الأحكام الموضوعية موضعيًا تتطابق.

سيُعتبر هذا الحكم أكثر الأحكام لامعقولية إذا كانت عند الشخص معرفة بالفعل حول المسافات والمساقط... وغيرها، لكن الحكم لا يُعتبر غير معقول إذا لم يكن الشخص يعرف أيًا من هذه الأشياء. إن اعتقاده أن للشمس والقمر الحجم نفسه بالفعل (بمعنى أن الأمر سيستغرق الوقت نفسه للدوران حول كل منهما، إذا تحرّك شخص ما بالسرعة نفسها)، هو اعتقاد خطأ (وهم)، لكن لا يمكن أن يعتبر هذا الاعتقاد، نظرًا إلى مجمل موقف الشخص، ذاتيًا محضًا. الواقع، أن أي شخص في موقفه - يتقاسم الجهل بالمعلومات والمفاهيم ذات الصلة نفسه - يمكنه أن يتخذ، على نحو مفهوم، الرأي نفسه للأسباب نفسها[11]. يجب تمييز حقيقة معتقداته عن موضوعية ما يقرر اعتقاده (في ظل ما يشاهده، ما يعرفه أيضًا ...إلخ).

يمكن تفسير مفهوم «الوهم الموضوعي»، المُستخدم في فلسفة ماركس، تفسيرًا مفيدًا من زاوية الموضوعية الموضعية.[12]. يُعتبر الوهم الموضوعي، بهذا التفسير، اعتقادًا موضوعيًا موضعيًا، خاطئًا في الواقع. يستحضر مفهوم الوهم الموضوعي كلًا من (1) فكرة الاعتقاد الموضوعي موضعيًا، و(2) التشخيص أن هذا الاعتقاد هو خاطئ. في المثال المتعلق بالحجم النسبي لكل من الشمس والقمر، يمكن أن يؤدي تشابه مظهريهما (الموضوعي موضعيًا كما هو من هنا) - في غياب معلومات أخرى وفرصة التمحيص النقدي - إلى اعتقاد موضوعي موضعيًا في شأن تشابه «حجميهما الفعليين» (من حيث الوقت الذي يستغرقه الدوران حولهما). وبالتالي، سيكون زيف هذا الاعتقاد مثالًا توضيحيًا لوهم موضوعي.

يطرح كوهين التحليل التالي للوهم الموضوعي، مُطورًا فكرة ماركس عن «الشكل الخارجي للأشياء، الذي يتمتع بصفة موضوعية»:

---

(11) يرى أعضاء مذهب نيايا (Nyāya) الفلسفي في الهند، الذي حقق مكانة بارزة في القرون القليلة الأولى بعد الميلاد، أنها ليست المعرفة فحسب، إنما الأوهام أيضًا، التي تطيح بالمفاهيم الموجودة سابقًا. فعندما يخطئ شخص ويرى حبلًا كأنه ثعبان - وهو مثال نوقش كثيرًا - يحدث هذا الوهم بالتحديد بسبب فهم مسبق - فهم أصيل - عن «مفهوم الثعبان»؛ والشخص الذي يخلط بين «مفهوم الثعبان» و«مفهوم الخنزير»، مثلًا، لا يميل إلى الخطأ واعتبار الحبل ثعبانًا. عن آثار ذلك والروابط ذات الصلة بين الوهم والواقع، كما رأينا في مذهب نيايا والمذاهب المتنافسة في تلك الفترة، انظر: Bimal Krishna Matilal, *Perceptions: An Essay on Classical Indian Theories of Knowledge* (Oxford: Clarendon Press, 1986), chap. 6.

(12) يبرز مفهوم الوهم الموضوعي في كتابات ماركس الاقتصادية (لا في كتاباته الأكثر فلسفية فحسب)، ومنها كتابا **رأس المال**، ج 1 (*Capital*, vol. 1) و**نظريات فائض القيمة** (*Theories of Surplus Value*).

بالنسبة إلى ماركس، تضللنا الحواس في ما يتعلق بتكوين الهواء وحركات الأجرام السماوية. على أن الشخص الذي ينجح من خلال التنفس في الكشف عن المكونات المختلفة في الهواء، لن يكون أنفه أنفًا بشريًا صحيًا. أما الشخص الذي زعم صادقًا أنه يلاحظ ثبات الشمس ودوران الأرض، فإنه يعاني بعض الاضطراب في الرؤية، أو التحكم في الحركة. إن ملاحظة الهواء في عناصره الأولية والشمس باعتبارها تدور هي من الخبرات الأشبه برؤية السراب منها إلى الهلوسة. فالرجل الذي لا يرى السراب في الأوضاع الملائمة، ثمة خطأ في إبصاره؛ إذ تكون عيناه قد أخفقتا في تسجيل الضوء من بُعد[13].

تتعلق المشاهدات هنا، التي نعتبرها موضوعية، بالسمات الموضعية لتنفس الهواء بأنف عادي، ورؤية الشمس بعينين طبيعيتين، ومراقبة الضوء من بُعد بإبصار عادي ...إلخ.

هذه المشاهدات الموضعية ليست ذاتية؛ وتزعم في الواقع أنها موضوعية ضمن شروطها الخاصة. يتعلق الوهم هنا بالاعتقادات التي تتشكل على أساس طائفة محدودة من المشاهدات الموضعية. ومع ذلك يمكن هذه الاعتقادات - التي ربما تكون زائفة - أن تكون مُشتقة موضوعيًا في ظل غياب الوصول إلى تمحيص موضعي آخر (كأن تكون قادرًا على تحليل الهواء كيميائيًا في المختبر، ومشاهدة التحركات الواضحة للكواكب والنجوم الأخرى تجاه الشمس والأرض ...إلخ)، في ظل غياب الإلمام بالمفاهيم والأفكار ذات الصلة (مثل عدم قابلية تمييز الروائح بين الغازات من غير رائحة، وطبيعة الحركات النسبية للأجرام ...إلخ).

على هذا النحو، يساعد مفهوم الاعتقادات الموضوعية موضعيًا في وضع فكرة «الوهم الموضوعي» داخل إطار أكثر شمولًا، يتسم أنه أكثر اتساعًا، ما دام الاعتقاد الموضوعي موضعيًا قد يكون أو لا يكون وهميًا.

5. توضيح الوهم الموضوعي: اعتلال الصحة والتحيز ضد المرأة

يمكن استخدام مفهوم الوهم الموضوعي في كثير من أنواع الحالات المختلفة. كان استخدام ماركس الفكرة يقع في المقام الأول في سياقات

---

(13) انظر: G. A. Cohen, *Karl Marx's Theory of History: A Defence* (Oxford: Clarendon Press, 1978), pp. 328-329.

التحليل الطبقي و«تقديس السلعة»، وقادته إلى دراسة ما سماه «الوعي الزائف». هناك مشكلة من نوع مختلف تمامًا، تتعلق بالتصور الذاتي لاعتلال الصحة، الأمر الذي يمكن أن يمثل أهمية خاصة في تحليل حال الصحة في البلدان النامية.

على سبيل المثال، تتمتع ولاية كيرالا في الهند بهامش كبير من أطول فترة عُمر متوقع عند الولادة (67.5 عامًا للرجال و73 عامًا للنساء، مقارنة بنحو 56 عامًا للرجال والنساء في الهند)، ويوفر التقويم الطبي المهني عددًا من الدلائل للتحوّل الصحي الناجح في ولاية كيرالا. ومع ذلك، تفيد تقارير الولاية بوجود أعلى نسبة من الإدراك الذاتي باعتلال الصحة (سواء في المتوسط، أم من حيث المعدلات العُمرية). أما في الطرف الآخر، فثمة ولايات، مثل بيهار وأوتار براديش، تنخفض فيها معدلات العمر المتوقع بدرجة كبيرة، ولا يوجد أي دليل على التحوّل في مجال الصحة، ومن اللافت انخفاض معدلات التقويم الذاتي لاعتلال الصحة. إذا كانت الدلائل الطبية وشهادة معدلات الوفيات مقبولة (ولا توجد أسباب وجيهة بوجه خاص لاستبعادها)، يجب اعتبار صورة المعدلات النسبية لاعتلال الصحة - كما يقدمها التقويم الذاتي -خاطئة.

بيد أنه قد يبدو غريبًا رفض معدلات التقويم الذاتي لاعتلال الصحة باعتبارها أخطاء عرضية، أو نتيجة الذاتية الفردية. وهنا، يفيدنا مفهوم الوهم الموضوعي. يتمتع سكان ولاية كيرالا بارتفاع ملحوظ في معدلات محو الأمية (منها محو الأمية عند الإناث) أكثر من باقي ولايات الهند، كما يتمتعون بنطاق أوسع كثيرًا من خدمات الصحة العامة. وبالتالي، يوجد في ولاية كيرالا درجة وعي أكبر بالأمراض المحتملة والحاجة إلى الحصول على العلاج الطبي واتخاذ التدابير الوقائية. إن هذه الأفكار والأفعال نفسها التي تساعد في الحد الفعلي لاعتلال الصحة والوفيات في الولاية، تؤدي أيضًا إلى زيادة الوعي بالأمراض. في الجانب الآخر، فإن سكان ولاية أوتار براديش الأميين نسبيًا - حيث تعاني مرافق الصحة العامة نقصًا شديدًا - تنخفض درجة فهمهم الأمراض المحتملة ويقل نشاطهم الرامي إلى محاولة منعها أو علاجها، الأمر الذي يجعل الأوضاع الصحية ومتوسط العمر المتوقع أسوأ بكثير في هذه الولاية، كما يجعل الوعي باعتلال الصحة أقل محدودية منه في كيرالا. يرتكز وهم انخفاض اعتلال الصحة

في أوتار براديش على أساس موضوعي موضعيًا، وينطبق الأمر نفسه في الاتجاه العكسي(14).

تثير الموضوعية الموضعية لهذه الآراء - في ظل المواصفات الموضعية للمتغير (المعامل) - اهتمامًا، وبالكاد يمكن علماء الاجتماع رفضها باعتبارها ذاتية ومتقلبة. بيد أنه لا يمكن اعتبار هذين التصورين الذاتيين انعكاسات دقيقة لاعتلال الصحة النسبي في أي فهم متعدي الموضعية، فهي ليست حتى موضوعية موضعيًا من الموقف العام أنهم «يعيشون» في منطقة بعينها، مثلًا أوتار براديش، ما دام هذا التوصيف الجغرافي يمكن أن يصدق على المواصفات الموضعية المختلفة التي لها متغير (يوجد بالتأكيد عدد من الأطباء الممتازين، والمرضى الواعين طبيًا في ولاية أوتار براديش). تنتقل الموضوعية الموضعية للوهم بالصحة الجيدة إلى طبيعة المعالم الموضعية التي تؤثر على مشاهدات كل موضوع على حدة (الموقع ليس محوريًا في ذاته)، وتواتر هذه الظاهرة في مناطق مثل ولاية أوتار براديش يتعلق بتطابق هذه المعالم الموضعية بين نسبة كبيرة من سكان تلك المنطقة. يسفر إمكان وتكرارية الوهم الموضوعي عن آثار بعيدة المدى في طريقة تقديم الإحصاءات الطبية والصحية المقارنة حاليًا من جانب المنظمات الوطنية والدولية. وتدعو البيانات المقارنة حول الإبلاغ الذاتي عن المرض والسعي إلى الحصول على العناية الطبية، إلى تمحيص ناقد، مع أخذ المنظور الموضعي في الحسبان.

هناك مثال عملي آخر، من الهند أيضًا، يتعلق بالتنافر بين التصنيف التراتبي لاعتلال الصحة المتصور ووفيات الرجال والنساء المشاهدة. تميل النساء، بوجه عام، إلى المعاناة بسبب مساوئ أوضاع الحياة في مقابل الرجال في الهند (كما هي الحال في عدد من البلدان الأخرى في آسيا وشمال أفريقيا، مثل الصين،

(14) يتعزز هذا التفسير بمقارنة معدلات التقويم الذاتي لاعتلال الصحة في الولايات المتحدة مع تلك الموجودة في الهند (ومنها ولاية كيرالا). وعند مقارنة الأمراض بعضها ببعض واحدٍ تلو الآخر، نجد أن في حين تتمتع ولاية كيرالا بأعلى معدلات التقويم الذاتي لمعظم الأمراض من باقي الولايات في الهند، تتسم الولايات المتحدة بمعدلات أعلى حتى للأمراض نفسها. عن هذا الموضوع، انظر: Christopher Murray and Lincoln Chen, «Understanding Morbidity Change,» *Population and Development Review*, vol. 18 (1992), pp. 481-503.

وباكستان، وإيران، أو مصر)[15]. كانت معدلات الوفاة أعلى عادة بالنسبة إلى النساء في جميع المجموعات العمرية (بعد الولادة بفترة قصيرة تصل إلى شهور عدة) حتى سن 35-40 عامًا. ومع ذلك، نجد أن معدلات اعتلال الصحة ذاتي الإدراك لا تزيد عادة - وأحيانًا تقل كثيرًا - عن المعدلات المناظرة عند الرجال. ويبدو أن ذلك يتعلق بحرمان النساء من التعليم، فضلًا عن الميل الاجتماعي إلى تأكيد «اعتيادية» عدم المساواة الجندرية كجزء من نمط الحياة السائد. وكنت قد ناقشت، في مناسبة سابقة، تلك الحقيقة اللافتة في دراسة عن فترة مابعد المجاعة في البنغال في عام 1944، أن النساء الأرامل بالكاد أفدن عن أي حالة من «عدم تغير بالصحة»، بينما اشتكى الرجال الأرامل بشدة من ذلك[16].

تتسم فكرة الموضوعية الموضعية بأهمية خاصة في فهم عدم المساواة الجندرية. يشتمل عمل الأسر على نزاع وتطابق المصالح في تقسيم المنافع والأعمال المنزلية، لكن مقتضيات انسجام الحياة الأسرية تتطلب حلًا ضمنيًا لجوانب النزاع، لا من خلال المساومة الصريحة. فالخوض في مثل هذه الصراعات سيُعتبر عمومًا سلوكًا غير طبيعي. ونتيجة ذلك، يُنظر إلى أنماط السلوك العرفية باعتبارها ببساطة مشروعة (عادة ضمنيًا)، وهناك اتجاه مشترك بعدم الإشارة إلى حرمان الإناث المنتظم مقارنة بالذكور.

نظرًا إلى هذه الأوضاع، يصعب تحدي عدم المساواة الجندرية، بل يصعب في الواقع حتى تحديد عدم المساوة بوضوح باعتبارها تتطلب الانتباه[17]. وفي حين ينطبق ذلك على عدم المساواة في الرعاية الصحية في كثير من بلدان العالم الثالث، فإن الظاهرة نفسها أكثر عمومية، ويمكن رؤيتها في أشكال أخرى (على سبيل المثال، من زاوية توزيع الأعمال المنزلية الأسرية، وتقاسم الفرص

---

(15) تُعد ولاية كيرالا استثناءً في هذا المجال أيضًا، حيث تنخفض بانتظام معدلات وفيات الإناث مقارنة بالذكور.

(16) انظر: Amartya K. Sen, *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), appendix B.

اللافت، الإشارة في هذا السياق إلى أنه مع تسييس موضوع حرمان النساء، أصبحت التحيزات في إدراك الحرمان غير المتكافئ للمرأة أقل شيوعًا.

(17) ناقشت هذه المسائل في: Amartya K. Sen, «Gender and Cooperative Conflicts,» in: Irene Tinker, ed., *Persistent Inequalities* (New York: Oxford University Press, 1990).

الطموحة) حتى في أوروبا وأميركا الشمالية. ونظرًا إلى أن عدم المساواة الجندرية داخل الأسرة يميل إلى الاستمرار بجعل المحرومين حلفاء، فإن عدم شفافية المنظور الموضعي يؤدي دورًا رئيسًا في انتشار واستمرار عدم المساواة.

6. الذاتية والموضوعية الموضعية

إذا أُخذت الرؤية الحتمية للسببية بصورة عامة، يمكن القول إنه يمكن تفسير المشاهدات الفعلية والاعتقادات الفعلية لأي شخص بالكامل من خلال مواصفات كافية للمتغيرات الموضعية التي تؤثر في مشاهداته وفهمه. وإذا تحددت تلك المتغيرات كجزء من التحديد الموضعي، فإن تلك المشاهدات والاعتقادات ستكون موضوعية موضعيًا في تلك الحال المحدودة. وبالتالي، ربما يبدو أن كل رؤية أو رأي يمكن جعله موضوعيًا موضعيًا من خلال مواصفات شاملة على نحو ملائم لمتغيرات موضعية.

لا يتناقض ذلك، بطبيعة الحال، والدور الذي قد تضطلع به السمات الذاتية في التأثير في المشاهدة والاعتقاد. بل في الحالة الخاصة في قيد البحث، ستُدرج ببساطة الخصائص الذاتية التي تؤثر في الرؤى والآراء في المتغيرات الموضعية المحددة. ويُعتبر الإمكان المنهجي لهذا التداخل نتيجة مباشرة للشكل البارومتري للموضوعية الموضعية، ما يجعل التقويم نسبيًا وفقًا للمتغيرات الموضعية المختارة.

بيد أن وجود هذا الإمكان المنهجي للتداخل لا يقلل، في حد ذاته، من أهمية تناول مسألة الذاتية كفكرة اجتماعية مهمة. وفي سياق مراجعة التعسف الذاتي لبعض الآراء، يظل من الضروري دراسة ما إذا كان يمكن أن تتلاءم تلك الآراء والموضوعية الموضعية من خلال مواصفات بارومترية تستحضر اتجاهات عقلية خاصة، وأنواعًا معينة من قلة الخبرة، أو سمات تفكير محدودة. إذا كان الأمر كذلك، سيبقى لتشخيص التعسف الذاتي صلة، بغض النظر عما إذا وصفنا تلك الآراء بأنها موضوعية موضعيًا من هذا الموقف الخاص بالتحديد.

في الواقع، ربما توجد حالة عملية جيدة عند استبعاد اتجاهات عقلية خاصة، وأنواع معينة من قلة الخبرة، وما إلى ذلك، من إضفاء طابع المتغير المُجاز عند

تحديد الموضوعية الموضعية. إذا اخترنا هذا النوع من الإقصاء، سيقل كثيرًا تداخل الذاتية مع الموضوعية الموضعية؛ الأمر الذي ربما يبدو لبعضهم أنه «أكثر إتقانًا»، على الأقل في المصطلحات (نظرًا إلى أن الذاتية والموضوعية متناقضتان عادة). من ناحية أخرى، سيمضي هذا التحرك ضد المقاربة العامة لرؤية الموضوعية من حيث الموضعية. في الواقع، في سياق تحليل التحيزات الاجتماعية المنهجية (التي يتقاسمها كثير من الأشخاص الموجودين ببساطة في مجتمع ما)، ربما تكون مفيدةً رؤية ظاهرة تضم سمات ذاتية واضحة باعتبارها موضوعية موضعيًا من موقف محدد تفصيلًا أيضًا، ما دام ذلك سيساعدنا في التركيز على الروابط السببية التي تضطلع بأدوار تفسيرية مهمة. وسواء اتخذنا هذا المسار الاستبعادي أم لا، ستبقى الذاتية والموضوعية الموضعية مختلفتين بوجه عام؛ ولا يقوض إمكان التداخل هذا التباين الرئيس.

7. النسبية الثقافية والانتقاد الداخلي

نظرًا إلى الشكل البارومتري الطابع للموضوعية الموضعية، يمكن إثارة تساؤل عمّا إذا كانت لا تجعل رؤى النسبية الثقافية «موضوعية» تلقائيًا. سأهتم بوجه خاص بالقراءات المؤثرة ثقافيًا للظواهر الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يقترن إحصائيًا الاعتقاد في دونية المرأة في مهارات معينة بالعيش في مجتمع يحتفظ جزئيًا أو كليًا بتلك المهن الماهرة للرجال، ما لا يتيح فرصة كبيرة للنساء لإثبات قدراتهن على القيام بتلك الأعمال. لنطلق على مثل هذا المجتمع: المجتمع *S. هل يعد هذا الاعتقاد في تدني قدرة النساء موضوعيًا موضعيًا من موقع أعضاء ذلك المجتمع *S، بغض النظر عن أن ذلك قد يبدو بلا معنى عند النظر إليه من مكان آخر؟

من خلال التحديد، بقدر كبير من التفصيل، لخلفية الشخص وغيرها من السمات الموضعية الأخرى في ذلك المجتمع *S، فإن ذلك الاعتقاد الذي لا أساس له يمكن جعله في الواقع «موضوعيًا موضعيًا» من ذلك الموضع المحدد تمامًا. وهذا واضح تمامًا، لكنه لا يُشكل في حد ذاته أمرًا مهمًا من حيث القوة التبريرية للنسبية الثقافية، ما دامت المتغيرات الموضعية التي تحتاج إلى الوصول إلى هذه النتيجة يجب أن تكون خاصة إلى حد كبير وتنطوي عادة على جهل عام (مثلًا،

جهل بالخبرات والمشاهدات في المجتمعات الأخرى). تميل المزاعم المعيارية لأنصار النسبية الثقافية إلى العمل مع وحدات أكثر اتساعًا، مجتمعٌ بأسره ينظر إليه ككل. عندئذ يمكن ألا تأتي الانتقادات الاجتماعية للمعتقدات والممارسات السائدة في المجتمع S* سوى من الثقافات الأخرى، الخارجية (مثال على ذلك، كما حدث بالفعل، من غطرسة الإمبريالية الثقافية). تتضمن المقتضيات المعيارية للنسبية الثقافية مراعاة كل مجتمع وثقافته الداخلية - وهي حصانة، كما حدث، ضد النقد الآتي من «الخارج».

لكن الموضوعية الموضعية التي نناقشها هنا، لا تُغطي المواقع البارومترية كلها التي تتسق والعيش في، والانتماء إلى، مجتمع بعينه[18]. وربما يكون الاعتقاد محل البحث موضوعيًا موضعيًا لمواصفات بعينها للمتغيرات الموضعية، لكن ذلك لا يجعل هذا الاعتقاد موضوعيًا من الموقع العام كونه عضوًا في المجتمع S*. وتكمن الصعوبة المركزية لهذه الفرضية في افتراض أن مجموعة خاصة من المتغيرات الموضعية هي الوحيدة المتاحة لأفراد المجتمع S*. لكن المواصفات الموضعية في الشكل العام للعيش في بلد معين (أو حتى المواطنة في هذا البلد)، لا تُترجم بالتأكيد إلى تلك المجموعة الخاصة من المتغيرات الموضعية بأي شكل واضح. ولا توجد ضرورة لاختيار أفضلية خاصة عند الأغلبية (حتى الأغلبية الساحقة) في ذلك المجتمع، لمجرد أن الشخص يصدف أنه يعيش في مجتمع من هذا القبيل. إن الحاجة إلى النظر في المتغيرات الموضعية المختلفة المتسقة مع الوجود في المجتمع S*، لا تنتهي بوجود رؤية مؤسسة أو رأي للأغلبية.

عند إنكار موضوعية الاعتقاد في دونية المرأة، يمكن المرء أن يستحضر بالطبع الحاجة إلى تحليل متعدي الموضعية، يضم منظورًا دوليًا يستند إلى مشاهدات ومعتقدات تمثل الأفضلية السائدة في مجتمعات أخرى تتمتع فيها

---

(18) كما ناقشنا في سياق تحليل تصورات اعتلال الصحة، قد يميل عادة سكان منطقة ذات تعليم منخفض ورعاية طبية منخفضة (مثل أوتار براديش) إلى افتراض انخفاض معدلات اعتلال الصحة الخاصة بهم (في ظل متغيراتهم الموضعية)، لكن ليس من الضروري أن يوجد هذا الاعتقاد فحسب بسبب العيش في مثل هذه المنطقة، أو لأن الفرد عضو في مجتمع يتبنى معظم أفراده وجهة النظر هذه (انظر المبحث 5).

النساء بفرص أكبر لإظهار قدراتهن. لكن المسألة الأكثر إلحاحًا تتمثل في عدم ضرورة الأخذ بنظرة راسخة لدونية الإناث، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في المجتمع *S. ويمكن الأخذ بوجهات النظر المخالفة مع العيش في مثل هذا المجتمع، ويكون نقد تلك الآراء «داخليًا» (بدلًا من أن يأتي من خارج هذا المجتمع)[19].

لا تعتمد هذه النقطة العامة بصورة حاسمة على أي خبرة فعلية في تعارض وجهات النظر أو عدم توحدها، وهي كافية للإشارة إلى أن الموقع غير المحدد للعيش في المجتمع *S يترك الباب مفتوحًا أمام السمات الوضعية البديلة المختلفة. ومع ذلك، يميل كل مجتمع عمليًا إلى وجود معارضين، وحتى أكثر الأنظمة الأصولية قمعية فيها - وعادة ما يحدث - متشككين. في الواقع، يشير وجود جهاز الادعاء واستخدامه في المجتمعات ذات المعتقدات المتجانسة إلى أن إمكان وجود رؤية مختلفة، ليس مجرد إمكان نظري. فوجهة نظر رجال الدين المهيمنين في إيران، مثلًا، لا تتسم بوضع أكثر تميزًا في تقويم «الموقع الإيراني» من وضع أحد المعارضين الكثيرين. وتُعد الحاجة إلى مثل هذه الممارسة المتعدية الموضعية جزءًا من التدقيق الداخلي في البلد المعني، ويجب عدم الخلط بينها وبين الانتقاد الخارجي. حتى إذا كان منظور المعارضين يتأثر بقراءاتهم أعمال مؤلفين أجانب (مثل كانط، وهيوم، وماركس، أو مِل)، فإن وجهات النظر والرؤى النقدية لهؤلاء المعارضين تظل «داخلية» بالنسبة إلى المجتمع *S.

تعمل الحجج التي تستحضر النسبية الثقافية عادة على الوحدات شديدة الضخامة. وتحتاج المتغيرات الموضعية إلى مواصفات أكثر دقة لدراسة الموضوعية الموضعية معتقدات بعينها، الأمر الذي يترك المجال مفتوحًا أمام إمكان النقد الداخلي. وفي ظل إمكان اتخاذ وجهات نظر موضعية مختلفة في أي مجتمع، تنشأ ضرورة التقويم المتعدي الموضعية داخل كل مجتمع نفسه.

---

(19) عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, «Internal Criticism and Indian Nationalist Traditions,» in: M. Krausz, ed., *Relativism: Interpretation and Confrontation* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1988).

انظر أيضًا: Michael Walzer, *The Company of Critics* (New York: Basic Books, 1988), and Clifford Geertz, «Outsider Knowledge and Insider Criticism» (Mimeographed, Institute for Advanced Study, Princeton, 1989).

ولا يمكن الاستغناء عن الحاجة إلى مقارنة وجهات النظر المختلفة وتقويمها، والملاحظات المنوعة والاستنتاجات المتباينة في أي مجتمع، بافتراض مشكوك فيه في شأن توحد غير المعارضين، أو بضغط سياسي للرحيل من جانب وجهة نظر المؤسسة أو رأي الأغلبية في البلد المعني. يجب إعادة الدراسة المتأنية لشروط المناقشة في شأن النسبية الثقافية، في ضوء المسائل التي يثيرها المفهوم الموضعي للموضوعية.

8 . الاحتمالية الذاتية كتوقعات موضوعية موضعيًا

ثمة توتر في استخدام مفهوم ما يسمى «الاحتمالية الذاتية» التي يمكن معالجتها على نحو مثمر باستخدام مفهوم الموضوعية الموضعية. يطرح مصطلح الاحتمالية الذاتية إنكار أي ادعاء بالموضوعية؛ ومن الصحيح بالتأكيد أن المفهوم كثيرًا ما يجري تعريفه بالكامل من حيث المعتقدات والصدقية الشخصية التي توجه الرهانات التي يود الفرد اتخاذها. من ناحية أخرى، ثمة أدبيات واسعة النطاق في شأن نظرية القرار، تُعنى بوجه خاص بنظام كيفية تشكيل هذه المعتقدات وتعديلها على نحو منهجي كلما توافرت معلومات جديدة - ما يُسمى **قانون بايز** (Bayes' Law) هو مثال كلاسيكي على ذلك[20]، الأمر الذي يستخدم على نطاق واسع مقتضيات العقل، رافضًا الاعتماد على مجرد الخواص الفردية أو المعتقدات الذاتية[21]. لهذا، يُقتَضى أن تتسم الاحتماليات الذاتية، في بعض النواحي، بالموضوعية قبل أي شيء. والسؤال هو: في أي نواحٍ؟

لننظر في لعبة، قمت فيها بانتقاء ورقة واحدة من حزمة ورق اللعب المعتادة البالغ عددها اثنتين وخمسين ورقة (يمكنك أن ترى ماذا على الورقة، لكنني لا أستطيع)، وطُلِب مني تخمين ما على ورقتك، ثم أراهن على صحة تخميني.

---

(20) انظر: Thomas Bayes, «An Essay towards Solving a Problem in the Doctrine of Chances,» *Philosophical Transactions of the Royal Society of London*, vol. 53 (January 1763).

أعيد نشره، في: *Biometrica*, vol. 45 (1958).

(21) انظر على سبيل المثال: R. Duncan Luce and Howard Raiffa, *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey* (New York: Wiley, 1957), and John C. Harsanyi, *Rational Behaviour and Bargaining Equilibrium in Games and Social Situations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977).

نفترض أنني غامرت بالتخمين أن الورقة هي الولد البستوني، وتقدمت برهان متعادل على هذا. ما لم يصدف أنني أعرف شيئًا آخر عن اللعبة وعن أفعالك، ربما يُعتقد أنني لي نزعة خاصية فردية نوعًا ما. لنفترض أنني لا أعرف أي شيء أكثر عن الوضع، لكنني أشعر بميل إلى اتخاذ رهان متعادل على أي حال. إذا شرح لي شخص أن موقفي لا يتسم بالحكمة (نظرًا إلى وجود اثنتين وخمسين ورقة مختلفة)، سيُطلب مني أنا أن أكون «أكثر موضوعية».

على أن هذا الطلب بالموضوعية يتعلق بموقعي بالفعل. من موقعك، أنت تعرف بالفعل ما في الورقة؛ أما كل ما أعرفه فهو أنك انتقيت بطاقة من بين اثنتين وخمسين ورقة. في أي تقويم متعدي الموضعية لتحديد ما هي الورقة بالفعل، ستحصل مشاهدتك الموضعية على أولوية مبررة (لأن في مقدورك رؤية الورقة، وأنا لا أستطيع). لكن تلك الأولوية لا فائدة لها بالنسبة إلي، نظرًا إلى أنني لا أعرف ما تراه ويجب أن أتولى تقويم الحالة من موقعي الفعلي. الموضوعية الموضعية من موقعي الفعلي، هي بالضبط المفهوم ذو الصلة بالموضوعية هنا. يمكن مراجعة توقعاتي بشكل منهجي كلما تكشفت معلومات جديدة، لكنني أحاول في كل مرة أن أكون موضوعيًا في ضوء الأسباب التي تدعوني إلى الاعتقاد بذلك.

لن أنظر، بطبيعة الحال، إلى كل بطاقة بالقدر نفسه من الاحتمالية، حتى من دون أن أعرف بالدقة ما اخترته. ربما لدي دلائل أنك تميل إلى أوراق البستوني، وتُفضل الصور أكثر من الأرقام[22]. لا أحتاج بالتأكيد إلى الاسترشاد بإحصاءات التكرار. لكنني، بغض النظر عن أي شيء آخر أتأثر به، فإن الاحتماليات الذاتية المُسببة يجب أن تتسم بالحساسية تجاه المعلومات والدلائل ذات الصلة التي يصدف أنني أعرفها في موقعي الفعلي.

كانت مراسلات بايز إلى «الجمعية الملكية» ترى احتمال وقوع حدث بوصفه: «النسبة بين القيمة التي يجب عندها حساب التوقع المعتمد على وقوع

(22) ربما لدي معتقدات من دون دلائل قوية. يمكن بالتأكيد أن تتأثر الاحتمالية الذاتية بفكرة تجاوز مجمل ما كان متوافرًا من الدلائل. ونظرًا إلى محدودية الدلائل المتاحة، فإن حيز التنويعات الشخصية قد يكون كبيرًا جدًا. لا يتعارض أي شيء مما ذكرناه هنا مع تلك السمة من الاحتماليات الذاتية.

الحدث، وقيمة الأمر المتوقع عند حدوثه». تكمن فكرة «يجب» في تحقيق أفضل استخدام للمعلومات المتاحة للشخص. وقد أشار إيان هاكينغ، عند مناقشة مقاربة بايز، إلى «صعوبة سطحية» معينة في توصيف بايز للاحتمال:

> إنه يكتب أحيانًا كما لو أن معدل الرهان المُنصف هو بالكامل دالّة للمعلومات المتاحة، وقد يُغير عندما تتاح أي معلومات جديدة. وفي أماكن أخرى، يكون على خلاف مع هذه الفكرة؛ إنه يكتب عن احتمالية غير معروفة لحدث، كما لو كانت له خاصية موضوعية مستقلة تمامًا عن أي معلومات تُتاح[23].

يحلل هاكينغ هذه الصعوبة من حيث تمييز بايز بين (1) إحساس بالمسؤولية «يعتمد على الدلائل»، و«مُعدل مُنصف للرهان»، و(2) «الفرصة، أو التكرار طويل الأمد». وعلى الرغم من أن هاكينغ يدعو إلى النقطة الأخيرة، لا إلى الأولى، «الموضوعية»، يبدو واضحًا من تحليله أن النقطة الأولى «معدل مُنصف للرهان» تعني أيضًا الاستناد إلى تجنب ميول خاصية فردية أو ذاتية لمصلحة استفادة معقولة من المعلومات المتاحة. هناك أيضًا الحاجة إلى مراجعة معدلات المراهنة هذه، كلما توافرت معلومات جديدة. وهكذا، نجد أن فكرة الاحتمالية الذاتية، على الرغم من أنها توصف بأنها غير موضوعية، مطلوبة في تحليل بايز، لتعكس ما تتطلبه الموضوعية من موقع الشخص الذي يراهن، في ظل المعلومات المتوفرة عنده بالتحديد. إن فكرة الموضوعية الموضعية هي بالضبط المطلوبة لفهم ذلك المفهوم الذي طرحه بايز.

تُعنى نظرية القرار للاحتمالات الذاتية بالاستخدام العقلاني للمعلومات الموضعية. إنها لا تُعنى بالموضوعية بوصفها «رؤية من اللامكان» - لا من حيث التكرار، ولا من حيث التدقيق المتعدي الموضعية. لا يكمن التمييز بين الاستخدام العقلاني للاحتمالات الموضوعية والذاتية في استناد الأول إلى اعتبارات موضوعية وابتعاد الثاني عنها. بل إنهما يرتبطان بأنواع مختلفة من الاعتبارات الموضوعية التي يمكن استحضارها في سياقات مختلفة.

---

(23) انظر: Ian Hacking, *Logic of Statistical Inference* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1965), p. 193.

9. علم الأخلاق والعواقبية الموضعية

تمثل الموضوعية الموضعية أهمية للأخلاق أيضًا[24]. إن طبيعة القرارات الشخصية المعنوية تجعل لبعض الخصائص الموضعية صلة بضرورة التقويم والاختيار. على سبيل المثال، قد يكون دور شخص في إحداث بعض العواقب الوخيمة مُهمًا بوجه خاص في تقويم هذا الشخص الحالة الراهنة التي تُشكل تلك العواقب مكوناتها. بهذا المعنى، قد يتسم المنظور الموضعي حتى بأهمية أكثر جوهرية في الأخلاق من أهميتها المعرفية. لا ينصب تركيزي هنا بالتحديد على السؤال المتعلق بما إذا كان يمكن أن تتسم الأخلاق فعلًا بالموضوعية الجوهرية، إنما على الطبيعة الموضعية للتفكير الأخلاقي والعقلاني، الذي ينطبق على عناصر موضوعية في الأحكام الأخلاقية أيضًا.

تناقش كثير من فلاسفة الفلسفة الحديثة (ومنهم: توماس ناغل، برنارد وليامز ودريك بارفيت... وغيرهم) من أجل تقويم الأفعال بطريقة «الفاعل النسبي»[25]. وظهرت الحاجة إلى نسبية الفاعل كحجة ضد الأخلاق العواقبية لإخفاقها المزعوم في التعامل مع قيم الفاعل النسبي المهمة. على سبيل المثال، في مثال نوقش كثيرًا، هناك تباين جوهري بين (1) قتل الشخص نفسه، و(2) الإخفاق في منع جريمة قتل ارتكبها شخص ثالث. كان يُنظر إلى الحالة الأولى، ليس بصورة غير معقولة، من زاوية أكثر سلبية من الحالة الثانية. وفُسّرت أهمية هذا التمييز كدليل على عدم ملاءمة

---

(24) عن هذا الموضوع، انظر القسم الجوهري في: Amartya K. Sen, «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 3-39.

أعيد نشره في: S. Scheffler, ed., *Consequentialism and Its Critics* (Oxford: Oxford University Press, 1988).

انظر أيضًا نزاع رونالد ريغان في شأن هذه الطروحات: Donald H. Regan, «Against Evaluator Relativity: A Response to Sen,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12, no. 2 (Spring 1983), pp. 93-112.

وردي في (ص 113-132). انظر أيضًا: Amartya K. Sen, «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

(25) انظر: B. A. O. Williams: «A Critique of Utilitarianism,» in: J. J. C. Smart and B. A. O. Williams, eds., *Utilitarianism: For and Against* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973), and *Moral Luck* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981); Thomas Nagel, «The Limits of Objectivity,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980), and *The View*, and Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

العواقبية كمقاربة أخلاقية. فعلى الرغم من أن العواقب هي «نفسها» في الحالتين (ومنها قتل شخص)، يمكن القول على المسألة الأخلاقية ضد ارتكاب جريمة قتل النفس إنها أقوى كثيرًا من مسألة الإخفاق في منع جريمة قتل ارتكبها شخص آخر(26).

لكن، هل العواقب تكون هي «نفسها» حقًا في الحالتين، إذا نظرنا إلى الأمر من موقع الشخص المعني؟ لماذا يجب أن يُسمح - إجباريًا في الواقع - للشخص الذي يرتكب جريمة القتل أن يعتبر عاقبة الحالة الراهنة هي نفسها عاقبة حالة أخرى لا يرتكب فيها هذا القتل؟ يتحمل القاتل بالتأكيد مسؤولية خاصة في إحداث الحالة الراهنة الناجمة عن (وتتضمن) القتل الذي ارتكبه، ومن غير المعقول الإصرار على أنه يجب ألا يرى هذه الحالة الراهنة بأي زاوية سلبية أكثر من حالة أخرى لا يترك فيها على هذا النحو. في المقابل، يبدو غريبًا الإصرار على أن القاتل نفسه يجب أن ينظر إلى الحالة الراهنة التي يُعد فيها هذا القتل جانبًا أساسيًا، بالطريقة نفسها بالتحديد مثل أي شخص آخر. وبسبب هذا الإصرار الاعتباطي فحسب (أن تكون الأحكام على العواقب محايدة من حيث الموقع)، يبدو إخفاق العواقبية في توجيه اختيار أفعال نسبية الفاعلية واستيعاب قيم نسبية الفاعلية(27).

بالإصرار على نسبية الفاعل لأخلاقية الفعل، يجادل برنار وليامز وغيره - عن حق، كما أعتقد - لمصلحة فارق وثيق الصلة، من حيث الأفعال التي تتشكل على الترتيب، بين القاتل والآخرين. لكن منطقًا مماثلًا يطرح بقوة أن العواقب نفسها (ومنها الأفعال المُنفذة) قد لا ينظر إليها القاتل بالطريقة نفسها بالتحديد التي للآخرين حرية النظر إليها(28). وتقود الرؤية الموضعية للعواقب إلى تباين

---

(26) يمكن توسيع المقارنة من خلال دراسة المعضلة الأخلاقية التي يتضمنها الاختيار بين ارتكاب الشخص قتل نفسه والإخفاق في منع عمليات قتل ارتكبها آخرون؛ انظر: Williams, «A Critique,» pp. 98-107.

(27) للاطلاع على تحليل للتباين والعلاقة بين الأنواع المختلفة من «الحياد» («حياد المُنفذ»، «حياد المشاهد»، و«حياد التقويم الذاتي»)، انظر: Sen, «Rights,» pp. 19-28.

أعيد نشره في: Scheffler, ed., pp. 204-212.

(28) يمكن، بطبيعة الحال، أن يتسم التوسيع بالتوتر إذا كان المطلوب أن حالات الأمور الناتجة يجب أن تستبعد الأفعال المُتضَمنة. على أنه لا يوجد أي سبب معين لهذا الاستبعاد. في الواقع، عند توضيح الفروق بين المقاربات المختلفة، يعتبر ويليامز حتى - بشكل شديد الفاعلية - مسألة «الحالة الراهنة التي تتكون عندما يفعل (أ)». انظر: Williams, «A Critique,» p. 88.

عواقبي بين المشكلات الأخلاقية عند القاتل والمشكلات الأخلاقية عند من أخفقوا في منع القتل.

يصل بنا المقتضى الذي لا جدال فيه، في شأن الثبات المتعدي الموضعية للعواقب، إلى توسل السؤال المركزي: كيف يجب أن ينظر كل شخص على الترتيب إلى العواقب؟ على سبيل المثال، عندما لاحظ ماكبث أن «دونكان في قبره» و«الخيانة أساءت إليه أشد السوء»، فلديه وليدي ماكبث أسباب للنظر إلى الحالة الراهنة بشكل مختلف عن نظرة الآخرين. ولدى كل منهما سبب كافٍ للتساؤل عن الفِعل المُنفذ، كما فعلت ليدي ماكبث: «ماذا، ألن تكون هذه الأيدي نظيفة أبدًا؟». بالمثل، لم يتمتع عطيل بحرية رؤية حالة ديدمونة وهي ترقد مخنوقة في سريرها - خنقها عطيل نفسه - بطريقة رؤية الآخرين الأمر نفسها.

من الجور الشديد استبعاد إمكان وجود مصلحة خاصة في - وتحمل مسؤولية - الأفعال التي يقوم بها الشخص، عند تقويم حالات المسائل التي تُعد فيها تلك الأفعال وآثارها من عناصرها التكوينية[29]. وإذا تُرك هذا الإمكان مفتوحًا - وليس مغلقًا اعتباطيًا - فإن المنطق المترابط سيستوعب بالتأكيد الهواجس الأخلاقية سالفة الذكر. لا يوجد أي صراع أساس بين الأخلاقيات العواقبية ونسبية الفاعل في الحكم على الحالات والأفعال.

10 . ملاحظة ختامية

تأخذ النظرة الموضعية في حسبانها اعتماد المشاهدات والمعتقدات والقرارات البارومترية على السمات الموضعية للشخص المعني. وتقود إلى نظرة للموضوعية تتناقض مع الصيغة الأكثر تقليدية للثبات الضروري للموضوعية. وتتضمن المقاربة المطروحة ثباتًا شخصيًا من دون تغطية مقتضى الثبات الموضعي في الوقت نفسه.

---

(29) هناك حجة مماثلة تنطبق على قيم نسبية الفاعل التي تضم أهمية الاستقلال الذاتي ونزاهة الشخص (وهي أسس أخرى، أُشير إليها لإظهار محدودية الأخلاقية العواقبية). عن هذا الموضوع والتمييز بين أنواع مختلفة من قيم نسبية الفاعل، انظر: Sen, «Rights».

باستخدام هذه المقاربة، يمكن إعادة تفسير مقتضيات موضوعية المعتقدات، ومنها فكرة الأوهام الموضوعية، التي تثبت أنها مفيدة في البحث في كثير من الظواهر الاجتماعية (الموضحة هنا من خلال المشكلات الخاصة المتعلقة بتقويم اعتلال الصحة، وفهم التحيز ضد المرأة). كما تقود إلى نقد مختلف إلى حد ما للنسبية الثقافية، وهو نقد لا يتطابق والانتقادات التي تذم باعتبارها إمبريالية ثقافيًا.

تقتضي هذه النظرة للموضوعية الحساسية تجاه السمات الموضعية في القرارات العقلانية، وهي سمات مركزية في نظرية القرار. وتوفر، بالتحديد، إعادة تفسير التمييز بين الاحتمالات الذاتية والموضوعية.

تشير المقاربة إلى امتداد أكثر اتساعًا للتعليل العواقبي في الأخلاقيات أيضًا. في الواقع، تأخذ القيود المزعومة للعواقبية في حسبانها الاعتبارات الأخلاقية، وتنتج قيم نسبية الفاعل من المطالبة بثابت موضعي، اعتباطي تمامًا.

الفصل السادس عشر

عن النظرة الداروينية للتقدم[1]

مر قرن وثُلث القرن منذ نشر كتاب داروين **أصل الأنواع** (*On the Origin of Species*) في عام 1859. وفي أثناء هذه الفترة، غيرت رؤية التقدم التطوري التي طرحها داروين طريقة تفكيرنا بأنفسنا والعالم الذي نعيش فيه تغييرًا جذريًا. قليلة هي الحوادث في تاريخ الأفكار التي يمكن مقارنتها، من حيث القوة، والامتداد، والتأثير، مع ظهور التحليل الدارويني للتقدم من خلال التطور. بيد أن هناك مكونات عدة متباينة في الفهم الدارويني للتقدم التطوري، ومن الممكن أن يجعلنا عُمق بعض العناصر أقل إدراكًا بطبيعة الآخرين الملتبسة. وبوجه خاص، ربما يؤدي تأثير فكرة داروين العامة عن التقدم - التي يعتمد عليها مفهوم التقدم التطوري - إلى إساءة توجيه انتباهنا، بطرائق ذات أهمية كبرى في العالم المعاصر.

يمكن القول إن هناك ثلاثة مكونات متباينة في تحليل التقدم التطوري الدارويني: (1) تفسير طريقة عمل التطور؛ (2) فكرة عن ماهية التقدم؛ و(3) إثبات الطريقة التي يحقق بها التطور التقدم. من بين هذه المكونات الثلاثة، يُعد أولها شديد الشمولية، سواء من حيث تفسير ما يجري في العالم، أم من حيث إنشاء نمط عام قوي من التعليل، يرى التغيير والتحول من زاوية التطور

---

(1) تستند هذه المقالة إلى محاضرة عن داروين ألقيتها في كلية داروين، كامبريدج، إنكلترا، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991. أود أن أعرب عن امتناني للمناقشات المفيدة مع كل من: والتر غلبرت، ديفيد هيغ، ألبرت هيرشمان، ريتشارد ليونتون، جيفري ليود، روبرت نوزيك، وإيما روثشيلد.

من: Annual Darwin Lecture, 1991, *London Review of Books*, vol. 14 (5 November 1992).

أعيد نشره، في: *Population and Development Review* (1993).

والانتقاء الطبيعي. يمكن بالطبع إثارة أسئلة أكثر تشددًا عن ملاءمة السيرورات الخاصة التي ركّز عليها داروين نفسه، وهناك أسئلة أخرى مثيرة للخلاف أيضًا. على سبيل المثال، توجد مسألة مهمة تتعلق بما إذا يجب إجراء التحليل من حيث انتقاء الأنواع (وخصائص الظواهر المناظرة)، أو من حيث الأنماط الجينية (والخصائص الوراثية ذات الصلة). من الأكثر ملاءمة، غالبًا، الحديث من حيث الأنواع (كما فعل داروين)؛ لكن الانتقاء الطبيعي ينتقل عبر الصفات الوراثية، الأمر الذي يرتبط بالأنماط الجينية. وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين «الأنواع» و«الأنماط الجينية»، فإنهما لا تتطابقان. على أن هناك اختلافات ثانوية في إطار مقاربة مشتركة، ويصعب معارضة قوة أهمية التحليل التطوري وامتداده بوجه عام.

بالمثل، يمكن أن توجد خلافات معقولة في شأن مدى استخدام هذه الأفكار التطورية في مجالات أخرى - ولا سيما «الاجتماعية» - مثل انتقاء المؤسسات وبقائها وقواعد السلوك - وهي مجالات تطبيق لم يحددها داروين نفسه. لكن هناك القليل من الشك في شأن الفائدة العامة لإضافة الخطوط التطورية إلى طرائق التفكير بأساليب البحث الاجتماعي الأخرى (على الرغم من أن التطبيقات الأكثر تطرفًا اجتذبت انتقادات غير مستحقة برمتها). وقد نوقشت هذه المسائل كثيرًا، ولن أتناولها هنا. أما في مجال التصنيف الثلاثي للعناصر في التحليلات الداروينية للتقدم التطوري، فلا شك لدي البتة في شأن تفسير الكيفية التي يعمل فيها التطور (وتنتج مثل هذه النتائج غير العادية). ينصب تركيزي على فكرة التقدم التي تشكل أساس خطوط تحليل داروين، وبالتالي سأركز على النقطتين (2) و(3) في هذا التجمع الثلاثي.

1. خصائصنا وحياتنا

كان عند داروين تصور واضح لما اعتبره تقدمًا، وحكم على إنجازات التطور في ضوء ذلك. أما «الانتقاء الطبيعي» الذي كتب عنه في المبحث الختامي من كتابه **أصل الأنواع**، فهو «يعمل فقط من خلال، ولمصلحة، الخير لكل كائن، فكل الإمكانات المادية والعقلية ستميل إلى التقدم نحو الكمال». كان يُنظر إلى التقدم من زاوية إنتاج «أشكال لامتناهية، هي الأجمل والأروع». أخذ داروين «الشيء الأكثر تمجيدًا الذي نقدر على إدراكه» واعتبره «إنتاجًا للحيوانات العليا».

يسهل الاتفاق مع داروين على أن «هناك عظمة في هذه النظرة للحياة»، على حد تعبيره في الجملة الختامية من كتابه **أصل الأنواع**. ويكمن السؤال في ما إذا كانت هذه الطريقة في رؤية الحياة تعطينا فهمًا وافيًا للتقدم. تتمثل إحدى الخصائص المميزة لهذه المقاربة في تركيزها على الخصائص والسمات - ما نحن - بدلًا من التركيز على ما يمكن أن نقوم به أو نكونه. والبديل، هو الحكم على التقدم عبر نوعية الحياة التي يمكن أن نقودها. هذا التحول - الأرسطي إلى حد ما - في بؤرة التركيز، لن يكون أكثر انسجامًا فحسب مع ما عندنا من أسباب لتقويمه، إنما يمكنه لفتنا إلى المسائل التي يميل إلى إخفائها التركيز على «سمو» الأنواع (أو على التفوق الوراثي).

إن قدرتنا على خوض نوع واحد من الحياة وليس آخر، لا تعتمد على ما نحن فحسب، بل تعتمد أيضًا على الأوضاع التي نجد أنفسنا فيها. ويمكننا ممارسة أنواع التأثير كلها في طبيعة العالم الذي نعيش فيه. لذا، يمكن أن تحقق كيفية رؤيتنا للتقدم فارقًا حقيقيًا لقراراتنا وتصوراتنا.

2. المركزية الأنثروبولوجية والقيم الإنسانية

سأدرس التناقض بين هاتين المقاربتين، وسأطلق عليهما - على حساب بعض التبسيط - نظرة «نوعية الأنواع» ونظرة «نوعية الحياة» على الترتيب. ربما أفضل طريقة لوصف المنظور - الدارويني - الأول في شكله الحديث هي نظرة «نوعية الأنماط الجينية»، نظرًا إلى أن الخصائص التي تُنتقى وتورث طبيعيًا هي الصفات الجينية. في حين سأواصل استخدام مصطلح «الأنواع» الدارويني، فإن مصطلح «الأنماط الجينية» يُعد وصفًا أفضل غالبًا، لكن التمييز بينهما ليس مركزيًا للطروحات الرئيسة في هذه المقالة.

ليس من السهل أن تتجنب نظرة «نوعية الحياة» بعض المركزية الأنثروبولوجية. ولا يرجع ذلك إلى عدم إمكان الحكم على نوعية حياة الحيوانات الأخرى بطريقة الحكم على نوعية حياة الإنسان فحسب، بل أيضًا لأن القيام بفِعل الحكم هو ممارسة بشرية بالتحديد. هذه مشكلات حقيقية، قد يبدو بداية أنها تعمل بقوة في اتجاه إقرار مقاربة «نوعية الأنواع» على نظرة «نوعية الحياة»، لكن الصورة

أكثر تعقيدًا. فمن الصعب تجنب إطار التقويم البشري في المقاربتين. وحتى عند تقويم نوعية الأنواع أو الأنماط الجينية (على سبيل المثال، عند الحكم على ماهية الأشكال «الأجمل والأروع»)، تتدخل أحكامنا الخاصة لا محالة. ومن الممكن، بطبيعة الحال، أن يحل محل هذه الأحكام معيار يبدو «محايدًا» للنجاح التكاثري المحض - القدرة على التفوق على الجماعات المنافسة، سواء من حيث العدد أم من حيث مواصلة الحياة. كثيرًا ما كان المنظور التطوري يقترن بالاستخدام الضمني لهذا المعيار الذي لا معنى له على ما يبدو. سأتناول بالنقد الآن طبيعة هذا المعيار واستخدامه، وسأناقش في هذا السياق الصعوبات الجدية كي يصبح هذا «الاختبار» متسقًا ومترابطًا. هذه مشكلات المنطق الداخلي - وهي تختلف عن السؤال الأكثر تحفيزيًا وأساسية، في شأن يجب أن يشغل النجاح الإنجابي موقعًا رئيسًا عند تقويم التقدم.

3. الأنواع والبقاء وحياة الحيوان

يمكن القول إن النظرة الداروينية، منذ أخذت في حسبانها نطاقًا واسعًا من الأنواع والأنماط الجينية المختلفة، تتسم بميزة اتساع رؤيتها أكثر من نظرة نوعية الحياة، التي تميل إلى التركيز أكثر على نوع الحياة التي يعيشها البشر. على سبيل المثال، قد يكون مُغريًا الاعتقاد أن منظور الداروينية الموجه نحو الأنواع سيكون أكثر فائدة من منظور نوعية الحياة في فهم اهتمام البيئة بالحفاظ على الأنواع المختلفة المهددة بالانقراض (حصل هذا الموضوع على قدر كبير من الاهتمام العالمي الذي أسفر عن قرارات دولية - منها قرارات «قمة الأرض» في عام 1992).

بيد أن الأمر ليس على هذا النحو إطلاقًا. فالانتقاء الطبيعي هو، في واقع الأمر، الاختيار من خلال انقراض انتقائي، والاهتمام البيئي في الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض يجب، بهذا المعنى، أن يكون «غير - دارويني» كلية من حيث الروح. يتمثل أحد أكثر الطروحات قوة إثارة للاهتمام بكتاب **أصل الأنواع** في أنه «يحقق توافقًا أفضل مع ما نعرفه من قوانين فرضها الخالق على المادة، أن إنتاج سكان العالم السابقين والحاليين وانقراضهم يجب أن يراجع لأسباب ثانوية». إن الكائنات الباقية في قيد الحياة، كما يواصل داروين طرحه، «تسمو» عند النظر إليها في ضوء هذه السيرورة. والانقراض هو جزء لا يتجزأ من

سيرورة الانتقاء التطوري، ويجب أن تسعى رؤيتي المضادة للانقراض إلى الدعم في أماكن أخرى.

في المقابل، من المرجح أن يحصل أنصار حماية البيئة على مساعدة في هذا المجال من المقاربة المنافسة في شأن نوعية الحياة؛ إذ يمكن اعتبار وجود «أنواع» مختلفة في العالم الذي نسكنه تعزيزًا لنوعية الحياة التي نعيشها نحن أنفسنا. والأهم من ذلك، إذا كان في إمكان البشر - وفي إمكانهم بالفعل - تقويم معقول لبقاء «الأنواع» كلها التي كانت موجودة هنا (حتى تلك «الأنواع» التي تُعد «غير صالحة» و«غير منتقاة»)، فإن فهم الاهتمام البيئي يصبح أفضل من حيث المنطق البشري (والقيم التي نعيش بها) منه من خلال استحضار الرؤية الداروينية للتقدم من خلال «البقاء للأصلح».

إضافة إلى ذلك، من المرجح أن الاهتمام العام بنوعية الحياة يوجه الانتباه، أكثر من المنظور الدارويني، إلى مسائل من قبيل القسوة ضد الحيوانات (على سبيل المثال، إبقاؤها محبوسة في صناديق صغيرة مظلمة، أو جعلها تتحمل واعية أمراضًا مؤلمة). إن بعض الحساسية تجاه نوعية الحياة التي يمكن أن تعيشها الكائنات الحية، قد يؤدي إلى إحداث فرق حقيقي في طريقة تقويمنا البدائل في عالمنا الذي يتسم بالقسوة.

4. المعيار والمقارنة

ما طريقة عمل المقاربة الداروينية للتقدم؟ ماذا يميز الإجراء العام للحكم على التقدم عبر امتياز «الأنواع»؟ ما الأساس التقويمي لطرح داروين في شأن منجزات التقدم التطوري في عالمنا؟ لا يصعب أن نرى بعض المعقولية في الزعم القائل إن التقدم كان موجودًا على مر الزمن في تاريخ الكائنات الحية، أو أن نجد ميزة في طريقة تطورنا من أشكال أكثر بدائية. ثمة أمر يتمثل في أن التطور الفكري أو الثقافي وإبداع الإنسان الحديث يتناقضان بحدة مع عالم الحيوانات البدائية والخضروات، فضلًا عن العالم المبكر جدًا للحيوانات وحيدة الخلية (بروتوزوا). وليس غريبًا على نطاق واسع أن نرى مجدًا في عالمنا مقارنة بدوران الأرض الصامت حول الشمس، بشحنة متخصصة من تريليونات التريليونات من الأميبيا أو رخويات الكامبري وثلاثيات الفصوص.

على أن بدهية هذا الاعتراف يجب تخفيفها بطرح سؤالين عن طبيعة التقدم المزعوم من خلال التطور: (1) بأي معيار؟ و(2) مقارنة بما؟ وسأتناول هذين السؤالين بالنقاش على الترتيب.

ينطلق الاختيار الدارويني للمعيار بفاعلية في خطوتين - إحداهما أكثر وضوحًا من الأخرى. تتمثل الخطوة الأولى في الحكم على التقدم من خلال امتياز «الأنواع» المُنتجة. وهذه هي الرؤية الداروينية الأساسية للتقدم. وتتعلق، كما أشرت سابقًا، بتشخيص داروين في شأن «الشيء الأكثر سموًا الذي يمكننا إدراكه» - أي «إنتاج الحيوانات الأسمى».

أما الخطوة الثانية، وهي أكثر تحديدًا بكثير، فهي ضمنية وليست صريحة في كتابات داروين، على الرغم من أن كثيرًا من الداروينيين ذكروها ودافعوا عنها بشدة. يُحكم على تميز «الأنواع» (أو الأنماط الجينية) بالنجاح الإنجابي - أي القدرة على البقاء والتكاثر وبالتالي التفوق العددي والعمري، جماعيًا، على الجماعات المنافسة (سائر الأنواع والأنماط الجينية الأخرى). وتندرج مجموعة معقدة من الإنجازات تحت مسمى «الصلاحية»، على أساس أنها تنعكس في نجاح البقاء والإنجاب. في الواقع، تحتل موضوعة «البقاء للأصلح» موقعًا مركزيًا في الداروينية، على الرغم من أن هربرت سبنسر (Herbert Spencer) هو أصلًا من اقترح العبارة نفسها (واعتمدها - بحماسة - تشارلز داروين). وقد تطور، على هذا الأساس، طرح التقدم، وتوسع فيه كثيرًا أنصار الأمثَلة التطورية في العصر الحديث.

يبدو واضحًا أن الإقرار بالصلاحية، بالتعريف السابق، يتعلق كثيرًا بنجاح في الانتقاء الطبيعي. والسؤال هو ما إذا كان من المنطقي تقويم التقدم من حيث زيادة صلاحية الأنواع المنتقاة: إنه يبدو معيارًا متقنًا، لكن هل يتسم بالقوة ويبعث على الاقتناع؟ هل هو متقن حقًا؟

5. الصلاحية: الترابط والاقتناع

يُستخدم معيار الصلاحية على نطاق واسع في أدبيات التطور بأشكال شديدة الطموح. وتُشتق كثيرًا مفاهيم «الأمثَلة» من أحكام الصلاحية المقارنة. أما من

حيث الصلاحية، فيُعتبر النوع أو النمط الجيني «أمثلَ» إذا كان، فقط إذا كان، يتفوق على جميع منافسيه. تنشأ إحدى صعوبات استخدام هذا المعيار من حقيقة أن الصلاحية النسبية لزوج بعينه من الأنواع البديلة ستعتمد على البيئة التي يتنافس فيها على البقاء. لا يوجد سبب معين للاعتقاد أنه إذا كان النمط الجيني x أصلح من النمط الجيني y في البيئة A، فإنه سيكون أصلح في بيئة أخرى B. وبالتالي، قد تتمثل الحالة، تكرارًا، في عدم وجود هيمنة لبديل على الآخر (في معزل عن البيئة الفعلية). وبطبيعة الحال، قد يوجد بديل أسوأ من آخر في البيئات المختلفة كلها ذات الصلة، ويمكن إزالة هذا البديل من مجموعة الاحتمالات «الفاعلة» في قيد النظر. لكن ليس من غير المعقول أن نتوقع وجود كثير من عدم القابلية للمقارنة بين البدائل «الفاعلة»: أفضل في بعض الأوضاع وأسوأ في أوضاع أخرى، لذلك لا يمكن بوجه عام تصنيفها تراتبيًا في مقابل بعضها.

ثمة مجال هنا لاستخدام بعض مفاهيم الرياضيات الأوسع نطاقًا في شأن «الأقصوية» التي تتيح عدم الاكتمال هذا (كما حصل بصورة منهجية في تطبيقات المنطق الرياضي في مجالات أخرى «عويصة»، مثل نظرية الاختيار الاجتماعي)، بدلًا من الصيغة القوية - الأمثَلة البسيطة - التي تبدو مُفضلة حاليًا في أدبيات التطور. تجدر الإشارة إلى عدم التعدي الممكن: قد يتفوق البديل x على y، وقد يتفوق y على z؛ لكن x قد لا يمكنه التفوق على z. يمكن أن ينشأ هذا النمط من الإمكان من تعدد الأوضاع المواتية التي قد توجد عند البدائل المختلفة وتباينها. ولا تختلف السيرورة تمامًا عن الطريقة التي يمكن من خلالها أن يتمكن لاعب التنس x من هزيمة اللاعب y، ويتمكن اللاعب y من هزيمة z، من دون أن يتضح بالكامل أن x يمكنه في الواقع هزيمة z. قد يكون من المرجح حدوث عدم التعدي وعدم الاكتمال عندما يوجد اعتماد متبادل في المنافسة على البقاء، بما يرتبط خصوصًا بالوجود المتزامن لمجموعات الأنواع والأنماط الجينية المتنافسة المختلفة.

يمكن أن يصبح معيار الصلاحية مترابطًا ويبعث على الاقتناع بإسقاط بعضٍ من الإتقان الخادع. فنظرة التقدم التي تنبثق من هذا المعيار ستضم «ثغرات»، لكنها لن ترتكز على افتراضات جائرة مثل التراتب التصنيفي للصلاحية المستقل عن البيئة، أو الملاءمة المُفترضة للمقارنات المزدوجة البسيطة. وبمعرفة الصعوبة

الهائلة لمهمة إيجاد معايير ملائمة للتقدم، فإن الثمن جدير بالدفع. لكن، مهما كانت الفضائل التي قد توجد في الزعم أن زيادة الصلاحية وسيلة جيدة للحكم على التقدم، فمن المرجح أن تشمل الإتقان والبساطة.

بيد أن الصعوبات الأعمق لاستخدام الصلاحية معيارًا للتقدم، تكمن في أماكن أخرى. والسؤال الأساسي بالطبع: لماذا؟ لماذا يجب أن يكون النجاح في الإنجاب والبقاء محكًا للإنجاز؟ لكنني قبل مواصلة هذه المسألة، يجب أن أقول شيئًا في شأن السؤال الثاني المتعلق بطرح التقدم التطوري، وهو «المقارنة بماذا؟».

6. أصلح من ماذا؟

ثمة طريقتان مختلفتان نوعًا ما لتحديد الأنواع أو الأنماط الجينية المتنافسة، بغية مقارنة الانتصار الإنجابي، تحدث إحداهما على مر الزمن، والأخرى من خلال احتمالات بديلة. تتضمن الطريقة الأولى تقويم الأنواع أو الأنماط الجينية لكل فترة مقارنة بما أمكن الحصول عليه في وقت سابق. لكن، نظرًا إلى عدم تشابه بيئات كل منها أيضًا في الفترات المختلفة، فإن النجاح التاريخي للأنواع المنتصرة لا يخبرنا كثيرًا بالضرورة عن تفوقها العام في الصلاحية. فمن المُفترض أن النوع الذي يزدهر في فترة ما، كان يتسم ببعض الميزات الخاصة في البيئة الحالية، لكن هذا الخط من التفكير لا يؤدي إلى أي استنتاج في شأن التقدم العام على مر الزمن، متجاوزًا الميزة في البيئة المحلية والمجاورة. ويصعب تعزيز طرح داروين، أن «الثروات المادية والعقلية كلها» تميل إلى «التقدم نحو الكمال» من خلال «الانتقاء الطبيعي»، حتى عند النظر إلى التقدم بالكامل من حيث توصيفه للصلاحية.

بيد أن هناك كثيرًا مما يمكن قوله في منحى داروين إذا قبلنا كمعيار، لا الصلاحية بشكل عام إنما بعض الخصائص الفيزيائية المباشرة مثل كفاءة التصميم الميكانيكي. في الواقع، استخدم جوليان هكسلي معيار الكفاءة الميكانيكية فحسب لتحديد التقدم المتحقق مع مرور الزمن[2]. وأشار، على سبيل المثال إلى التحسن القرني في سرعة عدو الخيول، وفي قدرة أسنانها على

(2) انظر: Julian Huxley, *Evolution in Action* (New York: Harper, 1953).

الطحن. وبالتوسع مزيدًا وبطموح في هذا النمط من الحجج في الآونة الأخيرة، اقترح جيرات فيرميج أنه قد حدثت تحسينات كاسحة على مر الزمن في بعض سمات البقاء المُفضلة عامة، حيث إن الكائنات الحية الحديثة أصبحت أفضل قدرة على التعامل مع بيئات مختلفة تتجاوز إلى حد بعيد البيئة التي تعيش فيها[3]. سعى فيرميج إلى تفسير سببي لهذه المسألة في النتيجة التي خلُص إليها أن «المناطق البيولوجية نفسها قد أصبحت أكثر صرامة داخل موئل معين» عبر فترات زمنية ممتدة طويلًا.

هذه نتائج إمبيريقية رائعة، كما تتسم التحليلات ذات الصلة بالأهمية أيضًا، لكن الاستنتاجات في شأن التقدم التطوري عبر مرور الوقت لا يمكن إلا أن تكون موقتة ومتواضعة نسبيًا. فالأنواع التي تعيش وتتوالد تُعد أفضل نسبيًا من أنواع أخرى في بيئة أكثر «صرامة» ليس أداؤها أفضل دائمًا في المناطق الأقل صرامة (أو في بيئة أكثر صرامة حتى). عند إثبات التقدم التطوري على مر الزمن، لا يمكن التخلص من مشكلة تغير الصلاحية في المناطق المحيطة بافتراض زيادة الصرامة البيئية مع مرور الزمن.

هناك مشكلة أساسية أخرى عند استخلاص الاستنتاجات في شأن التقدم التطوري من هذه المقارنات عبر الزمن: مشكلة ما يمكن أو لا يمكن أن يُعزى إلى تطور على هذا النحو. من التعسف الواضح أن نعزو جميع التطورات التي تحدث على مر الزمن إلى عملية التطور. بوجه خاص، ربما تسببت الحوادث الطبيعية العابرة في إحداث تغييرات ما. فالتطور لم يُسفر بالضرورة، من تلقاء نفسه، عن انقراض الديناصورات الذي فتح خطًا مختلفًا للتطور أنتج البشر في نهاية الأمر. فنحن ندين بالشكر للكويكب الذي ارتطم بالأرض - إذا كان هذا ما حدث - وتسبب في إبادة الديناصورات منذ نحو خمسة وستين مليون عام، وساهم في نهاية الأمر في تطورنا. حتى إذا ناقشنا، من وجهة نظرنا (مع تجنب وجهة نظر الديناصورات)، أن التقدم حدث عبر الزمن، فلا يمكننا أن نخلُص إلى أن التطور نفسه أحدث هذا التغيير بالتدريج.

(3) انظر: Geerat Vermeij, *Evolution and Escalation: An Ecological History of Life* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987).

يعطينا ذلك كله سببًا للبحث، لا على مر الزمن إنما عبر مجموعات من الاحتمالات البديلة: بوجه خاص، للحكم على الأنواع التي ظهرت مقارنة بأخرى لم تظهر أو قُضي عليها. فما مدى معقولية الزعم أن الأنواع التي ظهرت كانت «الأمثل» في تلك البيئة؟

الأمور ليست يسيرة هنا أيضًا. إن «الأصلح» الذي أشار إليه داروين أو سبنسر قد يكون في قمة النوع المحلي فحسب - من البدائل التي نافست الأنواع المحددة في قيد النقاش. ثمة كثير من العوامل - المنهجية والعرضية - التي كان يمكن أن تحول دون ظهور المنافسين الآخرين. فتأثير «معوقات التطور» التي يدرسها علم الأحياء التطوري، يقلص مزاعم الأمثَلة التي يمكن طرحها ويُعقدها[4].

تزداد المشكلة تعقيدًا عندما لا ننظر فحسب في تنويعات الكائنات الحية الموجودة، إنما الكائنات الحية المختلفة برمتها التي كان يمكن أن تظهر في سيناريو بديل لتاريخ العالم في ظل قيود التطور المختلفة واعتماد مختلف على طبيعة الاحتمال.

كان أبطال الملاحم الذين يتمتعون بقوى خارقة - مثل غلغامش(Gilgamesh)، أو أرجونا (Arjuna)، أو أخيل - الذين جعلوا العالم أكثر خيالية وإثارة (إن لم يكن سلميًا في مجمله)، مخلوقات غير واقعية، لكن من الصعب استبعاد كل إمكان مغايرة كان يمكن أن يجعلنا أكثر صلاحية حتى في البيئة التي نجد أنفسنا فيها الآن. كان يمكن أن تظهر بدائل أخرى، وفقًا للأوضاع والفرص. إن التماثل التطوري للتصريح الوارد في كتاب **كانديد** (*Candide*) لفولتير أن «كل شيء للأفضل في أفضل العوالم الممكنة»، يحتاج بشدة إلى تحديد أوضح لما يمكن اعتباره «ممكنًا».

بناء على ذلك، يمكن صيغة عبر البدائل لموضوعة التقدم التطوري، عند التدقيق، على الأكثر طرح نوع من الأمثَلة - النجاح محليًا بالنسبة إلى طائفة

---

(4) للاطلاع على عرض كلاسيكي للرؤية الشكية، انظر: Stephen J. Gould and Richard C. Lewontin, «The Spandrels of San Marco and the Panglossian Paradigm: A Critique of the Adaptations Programme,» *Proceedings of the Royal Society of London*, Series B, 205 (1979).

انظر أيضًا: John Dupré, *The Latest on the Best: Essays on Evolution and Optimally* (Cambridge, MA: MIT Press, 1987).

محدودة من البدائل. وحتى هذا النجاح الصغير، يعتمد على مقبولية الصلاحية التطورية كمعيار أولي للحكم على التقدم.

7. لماذا الصلاحية؟

يبدو واضحًا تمامًا أن الصلاحية جيدة لبقاء النوع وتكاثره - وفي الواقع، هذه بالتحديد كيفية تعريف الصلاحية. لكن، لماذا يجب أن تكون، في حد ذاتها، معيار التقدم؟ قد تأتي مزايا البقاء من أنماط شديدة الاختلاف من السمات، ولا يوجد أي ضمان خاص بأنها ستجعل الحياة أكثر متعة أو ثراء أو جمالًا.

لننظر، على سبيل المثال، في إشارة باتريك باتيسون إلى حقيقة أن «لذكور الرئيسات (Primates) متعددات الزوجات، التي يحارب ذكورها الآخرين للظفر بالإناث، أنيابًا أكبر كثيرًا من ذكور الرئيسات ذات الزوجة الواحدة»[5]. وفي حين تبدو ميزات الإنجاب والبقاء واضحة تمامًا لمن يملكون أسنانًا قتالية أفضل (لا أود المغامرة برأيي في هذا الموضوع الحساس)، فليس من المسلّم به أن الأنياب الضخمة كانت رائعة جوهريًا - فالرئيسات أحادية الزوجة التي تفتقر إلى تلك الأنياب كان لا بد أن تغار حقًا من أبناء عمومتها ذوي الأسنان الضخمة.

ليس من الصعب الاعتقاد أن تشارلز داروين كان يمتلك أساسًا كافيًا لاعتبار الانتقاء الطبيعي المُشجع الذي لا لبس فيه لما سماه «الجيد من كل شيء»، ولاعتباره الطريق إلى «الكمال». إننا نُسلم بالكثير من الفضائل والإنجازات التي لا تساعد على البقاء، لكن عندنا أسباب لتقديرها؛ في الجانب الآخر، هناك الكثير من العلائق المتبادلة للبقاء الناجح التي نجدها مستهجنة بشدة. على سبيل المثال، إذا أبقت قبيلة من الطغاة على نوع «الفاسال» - وهو شكل من أشكال الإنسان العاقل - في أوضاع غير إنسانية، وتكيف هذا النوع وتطور إلى كائن، ليس عبدًا مفيدًا جدًا فحسب، إنما إلى مثابر على البقاء وخارق السرعة في الإنجاب، فهل علينا أن نقبل هذا التطور كعلامة على التقدم؟ وبالطبع، فإن التناظر الدقيق هذا

---

(5) انظر: Patrick Bateson, «The Biological Evolution of Cooperation and Trust,» in: Diego Gambetta, ed., *Trust: Making and Breaking Cooperative Relations* (Oxford: Blackwell, 1988), p. 16.

مفروض على الحيوانات التي نتغذى عليها. لكن بالكاد يبدو مثل هذا الترتيب مقبولًا للبشر، ومن غير الواضح على الإطلاق (كما ناقشت سابقًا) أنه يجب أن يكون مقبولًا حتى في حالة الحيوانات.

8. التقويم والتعليل

هناك حاجة إلى تقويم مُعلَّل عند اختيار معيارنا للتقدم، وبالكاد يمكن التخلي عن هذه المهمة للانتقاء الطبيعي. لكن، ما مدى سلامة وموثوقية قدرتنا على الحكم؟ يمكن الإشارة إلى أن أي قيم نتبناها وأي قدرة على التفكير طورناها، هي نفسها نتاج التطور. من هنا يرى بعضهم أن قدرتنا على التفكير قد جرى انتقاؤها بالتحديد لتمنحنا البقاء وميزة الإنجاب، ولا يمكن تبرير فائدتها لأي غرض آخر، في حين يرى آخرون أن انتقاء قدراتنا في التفكير يُراكم الاحتمالات لمصلحة تبنينا معيار النجاح التطوري، ما دمنا نحن أنفسنا نتاج تلك السيرورة. فهل تقوّض هذه الحجج أهمية تعليلنا التقويمي؟ أعتقد أنها لا تفعل.

ما من حاجة للقول إنه نظرًا إلى أن قدرتنا على التعليل قد تطورت من خلال ميزة البقاء، فلا يمكن استخدامها إلا لهذا الغرض. فملكاتنا لا ترتبط بوجه خاص بغرض واحد؛ إذ قد يكون إحساسنا باللون ساعدنا في البقاء بصورة أفضل (عند تحديد موقع فريسة أو تجنب حيوان مفترس)، لكن ذلك ليس سببًا لإخفاقنا في رؤية جمال ألوان سيزان أو بيكاسو. بغض النظر عن الكيفية التي تطورت بها قدرتنا على التعليل ولماذا، فإن في إمكاننا استخدامها كما نرغب، ويُعتبر تدقيق معيار ميزة النجاح الإنجابي أو البقاء محكًّا للتقدم من بين استخداماتها الممكنة.

الاعتراض الآخر ليس قويًا بوجه خاص أيضًا، حيث يوجد سبب وجيه للاعتقاد أننا من المرجح أن نقبل العالم كما هو، أكثر من المخلوقات الأخرى التي نتجت عن سيناريوات أخرى وتعيش في عوالم أخرى ممكنة. لكن هذه الحقيقة في حد ذاتها لا تقوض أهمية قيمنا. أما المسألة اللافتة أكثر، فهي ما إذا كان هذا الاعتماد المتبادل يقودنا إلى قبول كل شيء نجده، وقبول منتجات الانتقاء الطبيعي بطريقة غير نقدية. لا شيء يشير إلى أن هذه هي الحال. على سبيل المثال، ربما تكون للألم ميزة كبيرة للبقاء بوصفه إشارة نستجيب لها، لكن ذلك لا يجعلنا

نعتقد أن وجود الألم شيء جيد. في الواقع، قد نمقتنا الألم، حتى في السياق الذي نقبل فيه دوره التحفيزي. يمكن أن يعمل أي نظام تحفيزي على أساس الجزرة أو العصا. وفي حين يمكن مقارنة الاثنتين من حيث الإشارات والإغراء، فإن عندنا عادة أسبابًا وجيهة جدًا لتفضيل نظام الجزرة أكثر من النظام الذي يعتمد على العصا.

عندما غادر غواتاما بوذا منزله الثري، منذ نحو 2500 عام، بحثًا عن التنوير، كان مدفوعًا بالفزع من بؤس الوجود الإنساني، ومن معاناة المرض والشيخوخة والوفاة؛ ولم يوجد بالتأكيد عجز عن عدم الموافقة على الطريقة التي ظهرنا بها. كما لم يوجد أي تعارض في حكم بوذا أن قتل الحيوانات وأكل لحومها وسيلتان فظيعتان للعيش، على الرغم من أن الطبيعة كانت تميل إلى مصلحة التهام أحد الأنواع للآخر.

9. الأفراد والنوع

بغض النظر عن الصعوبة العامة لوجود أشياء كثيرة نقدرها على خلاف البقاء، فثمة مشكلات أكثر بالتحديد، يتعلق أهمها بحقيقة أن التطور غير معني كثيرًا ببقاء الفرد على الإطلاق، بينما نحن، كأفراد، نميل إلى الاهتمام بهذا الموضوع. ولا بد من القول إن تنيسون كان مُحقًا – قبل نشر **أصل الأنواع** بنحو عشرة أعوام – عندما اشتكى من الطبيعة:

> **بقدر ما يبدو حرصها على النوع**
>
> **بقدر ما تُهمل حياة الفرد**

يرجع أحد الأسباب إلى أن الانتقاء الطبيعي يُبدي اهتمامًا قليلًا برفاهنا أو بقائنا بمجرد تخطينا سن الإنجاب. ويرجع السبب الثاني إلى أن انخفاض معدل الوفيات، حتى بين الشباب، على مقياس الميزة الانتقائية، يمكنه بسهولة أن يحظى بأولوية أقل من أولوية القوة الإنجابية، إذا كانت مساهمة القوة الإنجابية في تكاثر «الأنواع» أو «الأنماط الجينية» أكبر عند نقطة التوازن.

توجد بالتالي طريقتان مختلفتان تمامًا يكون الانتقاء الطبيعي فيهما «مهملًا

لحياة الفرد». فالانتقاء الطبيعي لا يهتم إلا قليلًا بطول الحياة الفردية، ويقل اهتمامه بنوعية تلك الحياة. في واقع الأمر، لا يُشجع الانتقاء الطبيعي أي شيء قد يكون عندنا سبب لتقدير قيمته، إلا بقدر ما يتفق ذلك - أو يرتبط - بميزة تناسلية.

10 . التحسين الجيني وتحسين النسل

ليس من الظلم القول إن المنظور الدارويني، عند النظر إليه كرؤية عامة للتقدم، يطرح التركيز على تكيف «الأنواع» لا تكييف البيئة التي تعيش فيها تلك «الأنواع». وبالتالي ليس مستغربًا أن هذه النظرة للتقدم تتسم بأثر يتمثل في التشجيع المباشر لنمط من التخطيط الواعي، وبالتحديد من أجل التحسين الجيني. لقد ازدهرت حركة تحسين النسل في نهاية القرن، وكان ازدهارها متأثرًا بالطروحات الداروينية في شأن البقاء للأصلح. لقد دافعت عن فكرة تقديم «يد العون» إلى الطبيعة لتربية أنماط جينية أفضل، وأساسًا بالحد من الدعاية لصيغ «الأقل صلاحية». وراوحت سياسات المناصرة من الإقناع الفكري إلى التعقيم القسري.

ضمت الحركة كثيرًا من المناصرين المعروفين، من أمثال السير فرانسيس غالتون (ابن عم داروين) إلى إليزابيث نيتشه (شقيقة الفيلسوف). واكتسبت مناصرة هذا النوع من التلاعب الجيني احترامًا كبيرًا لفترة من الوقت، لكن وُصمت بسوء السمعة في نهاية الأمر، ولا سيما مع رعاية هتلر التي تقشعر لها الأبدان (للمناسبة، بكى هتلر في جنازة إليزابث نيتشه في عام 1935). وفي حين لم يناصر داروين قط التخطيط الجيني، فإن مقاربة تحسين النسل يمكن أن تتعايش بشكل مريح مع الرأي القائل بضرورة الحكم على التقدم من خصائص «الأنواع» أساسًا. إن من يعتبرون النظرة الداروينية للتقدم توفر فهمًا ملائمًا للتقدم بشكل عام، عليهم مواجهة مسألة مقبولية التلاعب الجيني وحدوده من خلال التناسل الانتقائي. يجب أن يصل هذا المنظور إلى التقدم، كرؤية عالمية، إلى توافق مع المقتضيات العكسية للقيم التي عندنا أسباب لنعلق أهمية كبيرة عليها، ومنها الاستقلال والحرية.

11 . التصميم والحل

على الرغم من أن حركة تحسين النسل استمدت إلهامها ودعمها الفكري من الداروينية، فمن الإنصاف القول إن تركيز داروين كان على رؤية التقدم باعتباره

عفويًا وغير مُصمم. وفي سياق المعتقد الديني، كان الجانب الأكثر راديكالية في الداروينية يتمثل في إنكارها تصميم خلق «الأنواع» كلها في وقت واحد. لكن مسألة التقدم العفوي العامة تتجاوز مسألة تعمُد وجود إلهي خارجي. إذا كان التطور يضمن التقدم، إذًا فالحاجة إلى جهد متعمد من الداخل - البشر - قد يمكن تقليصها إلى هذا الحد. إضافة إلى ذلك، يمكن القول إنه بمحاولة تحقيق التقدم عمدًا، من خلال تغيير العالم الذي نعيش فيه، فإننا يمكن أن نعرض العمل العفوي للسيرورات التطورية إلى الخطر. إذا تناولنا النظرة للتقدم من حيث نوعية الأنواع، وإذا قبلنا أن الانتقاء الجيني يجعلنا نتكيف بشكل رائع، إذًا - يمكن طرح سؤال - لماذا نشجع الجينات غير الصالحة؟ الإيمان بعفوية التقدم ينكر أكثر عمل الإله المسيحي ذي العقل الإبداعي.

إذًا هناك اتجاهان مختلفان إلى حد ما، تدفعنا إليهما النظرة الداروينية للتقدم. يطرح أحدهما التلاعب الجيني، ويشير الآخر إلى الاعتماد غير الناشط على العفوية. وبالطبع، فإن العنصر المشترك هو الصمت في حالة تكييف العالم ليلائم حاجاتنا. وتُعد الفجوة في الاهتمام نتيجة مباشرة للحكم على التقدم من خلال طبيعة «الأنواع»، لا من خلال نوع الحياة التي تعيشها تلك «الأنواع» - وهو ما يلفت على الفور إلى الحاجة لتعديل العالم الخارجي. من تلك النقطة الداروينية الشائعة، تمضي الرؤية الإيجابية نحو التلاعب بالجينات، بينما تطرح الرؤية الأكثر سلبية الثقة في الطبيعة. ولا توجهنا أي منهما نحو إصلاح العالم الخارجي الذي نعيش فيه.

12. داروين ومالتوس

ترتبط هذه المسألة بمسألة أكبر: الفرق الشاسع في الموقف بين الثقة في الطبيعة بشكل عام والمحاولة المتعمدة للتصدي لآثارها غير المقبولة. يمكن توضيح تلك الثنائية من خلال التباين بين تضرع مالتوس للطبيعة ليوصي بالخمول الاجتماعي، في مقابل نزعة التدخل الناشط عند وليام غودوين[6] مثلًا. في الواقع، كان مالتوس المُعلم الحقيقي لنظرية النشوء والارتقاء. يشرح داروين في كتابه

---

(6) للاطلاع على تحليل رائع لتباين المواقف اللافت للنظر، انظر: William St. Clair, *The Godwins and the Shelleys: A Biography of a Family* (London: Norton, 1989).

أصل الأنواع أن نظريته، جزئيًا، «هي مذهب مالتوس مُطبقًا بقوة مضاعفة على مجمل المملكتين الحيوانية والنباتية».

في مقالته المعروفة بعنوان «مقال عن السكان»، نُشرت في عام 1798، أرسى مالتوس أسس نظرية الانتقاء الطبيعي بربط مسألة البقاء بالنمو السكاني والتنافس على الموارد الطبيعية. وفي حين تمثل الطموح الفلسفي الأكبر لهذا العمل في معارضة نزعة التقدم الجذري عند كل من غودوين وكوندورسيه (كما ورد في عنوان الدراسة الأصلي)(7)، وتمثل هدفها الفوري في معارضة التشريعات تغيير قوانين الفقراء في بريطانيا العظمى بما يجعل مدفوعات الرفاه تتلاءم مع حجم الأسرة(8). بدا لمالتوس أن هذا العبث بسيرورة الطبيعة هو طريقة تفاقم المشكلة: سيكون من الأفضل كثيرًا التخلي عن هذه المساعي المتعمدة لمساعدة من لا يمكن مساعدتهم.

ناصر مالتوس بالفعل - لكن من دون كثير من التفاؤل - القيود الطوعية كوسيلة للحد من النمو السكاني؛ وهنا انصب التركيز مجددًا (كما في حالة تحسين النسل) على تكييف أنفسنا، لا تكييف العالم الموجود خارجنا. عادى مالتوس باستمرار العمل العام الذي يمكن أن يساعد الفقراء، ووسائل الراحة مثل مستشفيات الإقامة للأمهات غير المتزوجات ومستشفيات اللقطاء للرضع المتخلى عنهم(9).

لا تزال الثنائية القائمة بين ترك المحرومين والبؤساء للطبيعة، واستخدام العمل العام في محاولة مساعدتهم، مهمة في العالم المعاصر. وربما تكون دلالة التباين قد زادت في الأعوام الأخيرة، بطبيعة الحال، في ظل تعاظم الاتجاه نحو ترك القوى غير الشخصية - كآليات السوق، مثلًا - تشق طريقها. وغالبًا ما كان إفلاس العالم الثاني لا يُفسر ببساطة بوصفه إخفاقًا لنظام معين للتدخل، وإنما باعتباره استحالة التحسين المُصمم من أي نوع.

---

(7) كان العنوان الأصلي: *An Essay on the Principle of Population as it Affects the Future Improment of Society, with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet and Other Writers* (London: J. Johnson, 1798).

(8) انظر: J. L. Brooks, *Just before the Origin* (New York: Columbia University Press, 1984)

(9) انظر: المصدر نفسه، و St. Clair, *The Godwins.*

13. الانقراض والبيئة

ترتبط مسألة التدخل ارتباطًا وثيقًا بالأمور الاجتماعية (من النوع الذي أوضحته اختلافات مالتوس - غودوين)، لكن هناك مسائل بيئية أيضًا. فلننظر في مشكلة الاستنفاد الممكن لطبقة الأوزون. من الأكثر ترجيحًا أنها إذا تُركت لذاتها، فإن استنفاد طبقة الأوزون سيؤدي في النهاية إلى استجابة جينية من خلال التطور. على سبيل المثال، قد تتمكن الأنماط الجينية ذات الجينات الأقل قابلية للتأثر من تحمل التغيرات الراديكالية بصورة أفضل من غيرها، وتصبح أكثر عددًا نسبيًا. (لقد سمعت أن نهايتنا نحن الملوّنين ستكون أبطأ من البيض، لكنني لا أراهن على ذلك).

ربما يجعل الانتقاء الطبيعي الناس «الأصلح» منا يحلون محلنا، وهذا جزء من تدرجية التطور. لكننا إذا كنا نقدر قيمة حياتنا، وندين المرض والانقراض، فسنرغب في إيجاد مسار عمل من شأنه المقاومة القوية لتغير البيئة غير المواتية. من وجهة نظر البشر، وهذا هو تشكيلنا، قد يكون الانتقاء الطبيعي الجيني أفقًا مخيفًا غير مريح.

لا أريد أن أضغط التباين بحدة شديدة، لكن الفرق الكبير في الموقف يكمن في هاتين الطريقتين المختلفتين للنظر إلى الطبيعة، وبشكل أعم، للنظر إلى البيئة المحيطة التي نجد أنفسنا فيها. وبالطبع كانت عبارات أمير الدنمارك المتردد المعروفة تعبيرًا عن جانب من جوانب المعضلة:

سواء رأى العقل من الأنبل أن يعاني

رافعات وسهام المصير الفظيع،

أو أن يتسلح ضد بحر المتاعب

وبالمعارضة، يضع حدًّا لها.

ربما لا تروق هذه الصيغة لداروين، لا لشيء إلا لأنه توصل في أعوامه الأخيرة إلى أن الشاعر ربما كان كريهًا إلى حد ما. «لقد حاولت في الآونة الأخيرة قراءة شكسبير»، يقول داروين في سيرته الذاتية، «ووجدته مملًا إلى حد لا يُطاق

لدرجة أصابني بالغثيان». لن أصر إذًا على شكسبير، لكن هنا توجد النقطة قد ينعكس فيها على نحو مثمر، كما أتصور، الداروريني التطوري.

14 . الداروينية وحياتنا

ختامًا، ارتبط تحليل داروين للتقدم التطوري بمحاولته شرح عملية التطور من خلال الانتقاء الطبيعي، وتقويم دورها في نشأة «الأنواع»، ومنها «الحيوانات العليا». وخدم تحليل داروين للتطور هذا الغرض التفسيري بشكل جيد، على الرغم من أن فكرة «الصلاحية»، التي تشكل أساس «البقاء للأصلح»، قد تتطلب، كما حاولت التوضيح، مزيدًا من التمحيص.

قدم داروين أيضًا نظرة للتقدم من زاوية نوعية «الأنواع»، وبالتحديد صلاحية الكائنات التي تبقى. وتركز هذه المقاربة على خصائص الكائنات الحية، لا على الحياة الفعلية التي تعيشها. ويُعدّ هذا الجانب من عمل داروين وتأثيره أكثر انفتاحًا على المسألة، فهو يميل إلى تجاهل نوعية حياة البشر والحيوانات الأخرى؛ ويبخس من أهمية التقويم العقلاني لأولوياتنا في محاولة للعيش وفقًا لها؛ ويحوّل انتباهنا بعيدًا عن الحاجة إلى تكييف العالم الذي نعيش فيه. وهذا، بدوره، يميل إلى تشجيع إما الإيجابية في التلاعب الجيني (كما في حركات تحسين النسل)، أو الاعتماد السلبي على التقدم العفوي (أكثر تماشيًا مع تصريحات داروين). لكن كلتا الحالتين لا توجه اهتمامًا كبيرًا إلى اعتماد نوعية حياتنا على طبيعة العالم الخارجي القابل للتكييف.

أشار أرنست ماير، عالم الحيوان البارز والمُنظر الدارويني، إلى أن النظرة للعالم التي تشكلت من جانب أي شخص يُفكر في العالم الغربي بعد عام 1859، عندما صدر كتاب **أصل الأنواع**، لا يمكن إلا أن تكون مختلفة تمامًا عن أي نظرة للعالم تشكلت قبل داروين[10]. وهذا صحيح في الواقع، وهذه الحقيقة المهمة جديرة بالاعتراف الكامل. لكن النظرة للعالم على أساس الرؤية الداروينية للتقدم قد تكون محدودة جدًا أيضًا، لأنها تركز على

---

(10) انظر: Ernst Mayr, *One Long Argument: Charles Darwin and the Genesis of Modern Evolutionary Thought* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), p. 1.

خصائصنا لا على حياتنا، كما تركز على تكييف أنفسنا لا على العالم الذي نعيش فيه.

هذه القيود مُعبرة في العالم المعاصر بوجه خاص، في ظل انتشار حالات الحرمان القابلة للعلاج، مثل الفقر والبطالة، والعوز، والمجاعة، والأوبئة، فضلًا عن التدهور البيئي، والانقراض الذي يهدد الأنواع، والوحشية المستمرة تجاه الحيوانات، والأوضاع المعيشية البائسة بوجه عام لجزء كبير من البشرية. إننا بحاجة إلى داروين بالفعل، إنما باعتدال.

الفصل السابع عشر

الأسواق والحريات(1)

1. مقدمة

أناقش في هذه الورقة، مُستخدمًا منظور الحرية الفردية، من أجل إعادة تفسير ما يُفترض أن تفعله آلية الأسواق التنافسية، وإعادة تقويم ما يمكن توقع أنها تحققه. يجري غالبًا الاستعانة بقوة بلغة ورطانة «الحرية» عند الدفاع عن آلية السوق؛ على سبيل المثال، في شكل مزاعم أن نظام السوق يجعل الناس «أحرارًا في الاختيار» - باستخدام كلمات فريدمان وفريدمان التذكيرية(2). لكن النظرية الاقتصادية لتخصيص السوق مالت إلى الارتباط بصرامة بإطار معياري «رفاهوي»(3). ويجري الحكم بالكامل على نجاحات

---

(1) هذه نسخة منقحة من محاضرتي عن جون هيكس (John Hicks) في جامعة أكسفورد في 17 أيار/ مايو 1990. لا يتضمن النص بعض الملاحظات الشخصية التي طرحتها في بداية الحديث عن الراحل السير جون هيكس، الذي لم يكن خبيرًا اقتصاديًا كبيرًا وقائدًا فكريًا فحسب، إنما كان زميلًا رائعًا وصديقًا حميمًا أيضًا. عند تنقيح هذه الورقة، استفدت كثيرًا من تعليقات جين دريز (Jean Drèze)، إضافة إلى مناقشاتي مع ج. كوهن، أتكينسون، إيما روثشيلد، توماس سكانلون، نيكولاس ستيم، ريتشارد فيلكلي، وستيفانو زماغني. كما أفدت من المحكّمين الذين لا أعرفهم في جورنال *Oxford Economic Papers*. وأود أن أعرب عن امتناني للدعم البحثي الذي حصلت عليه من مؤسسة العلوم الوطنية.

من: Amartya K. Sen, «Markets and Freedoms: Achievements and Limitations of the Market Mechanism in Promoting Individual Freedoms,» *Oxford Economic Papers*, vol. 45, no. 4 (October 1993).

(2) Milton Friedman and Rose Friedman, *Free to Choose: A Personal Statement* (London: Secker and Warburg, 1980).

(3) انظر، من بين كتابات أخرى: John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939); = Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947);

وإخفاقات الأسواق التنافسية بإنجازات الرفاه الفردي (على سبيل المثال من حيث أمثَلة باريتو القائمة على المنفعة)، لا بالإنجازات المتحققة في تعزيز الحرية الفردية.

من الطبيعي الشك في ضرورة وجود بعض الروابط بين إنجازات الرفاه وإنجازات الحرية (وبين الإخفاقات في تلك المجالات أيضًا)، لكن علينا اختبار هذه الروابط والتدقيق فيها. إننا بحاجة إلى استكشاف الجوانب المختلفة للحرية الفردية وارتباطاتها، إن وجدت، مع طبيعة توازنات السوق التنافسية. وتُميز هذه الورقة بين الجوانب المختلفة للحرية، التي تضم على وجه الخصوص **(أولًا)** الفرص الموضوعية، و**(ثانيًا)** اعتبارات السيرورة، مثل الاستقلال الذاتي والحصانة من التجاوزات عند اتخاذ القرار. كما ندرس فيها آليات السوق التنافسية في سياق كل من هذه الاعتبارات.

تتسم المقاربات القائمة على الحرية، في بعض الجوانب، أنها أكثر قِدمًا من مقاربات «الكفاءة الاقتصادية» (المُعرفة بوصفها الكفاءة في فضاء المنفعة)، لكن تلك المقاربات الأخيرة هي التي أصبحت الآن الإجراء القياسي في النظرية الاقتصادية لتقويم ما تنجزه السوق أو لا. وحدد جون هيكس بوضوح شديد هذا التحول الحاد في بؤرة التركيز على النحو الآتي:

> المبادئ الليبرالية، أو مبادئ عدم التدخل، التي طرحها الاقتصاديون الكلاسيكيون (سميث أو ريكارد) لم تكن، في المقام الأول، مبادئ اقتصادية؛ كانت تطبيقًا على الاقتصاد للمبادئ التي كان يُعتقد أنها تنطبق على مجال أوسع. ولم يكن كفاح الحرية الاقتصادية من أجل الكفاءة الاقتصادية أكثر من

Kenneth J. Arrow, «An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics,» in: Jerzy Neyman, = ed., *Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematics, Statistics, and Probability* (Berkeley, CA: University of California Press, 1951); Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959); Lionel W. McKenzie, «On the Existence of General Equilibrium for a Competitive Market,» *Econometrica*, vol. 27, no. 1 (January 1959); and Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis*, Mathematical Economics Texts; 6 (San Francisco: Holden-Day, 1971).

أعيد نشره في: Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, *General Competitive Analysis* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

للاطلاع على تقديم مفيد، انظر: Tjalling C. Koopmans, *Three Essays on the State of Economic Science* (New York: McGraw-Hill, 1957).

دعم ثانوي... ما أتساءل عنه بالفعل هو ما إذا كان هناك مبرر لنسياننا، تمامًا كما فعل معظمنا، الجانب الآخر من الحجة(4).

تُعد هذه الورقة جزئيًا محاولة لتتبع ما اقترحه هيكس من إعادة تقويم آلية السوق من حيث مساهماتها وحدودها، في تعزيز الحريات الفردية(5). ولا مفر، عمومًا، من الجمع - إلى حد ما - بين اللوم والثناء عند تقويم آلية السوق(6)، كما لا يلزم أن يختلف التقويم على أساس الحرية اختلافًا جذريًا في هذه الممارسة. لكن الأسئلة المحورية في هذه الممارسة ترتبط بجوانب معينة تُعد جديرة بالثناء واللوم، وهي أسباب هذه الأحكام، وأساس المدح والإدانة.

نناقش بإيجاز، في المبحث التالي، أساس التقويم الرفاهوي القياسي لإنجازات توازنات السوق التنافسية. ونميز في المبحث الثالث بين الجوانب المختلفة للحرية، وندرس الأسس المفهومية لهذا البحث، مع التعليق على عناصر متباينة في الأسس التقويمية للحريات الفردية. ونناقش مزيدًا في المبحث الرابع، جانب السيرورة من جوانب الحرية، ومنها النظر في الحكم الذاتي، والحصانة، والحقوق التحررية، والحريات السلبية، إضافةً إلى تحليل دور آلية السوق في تلك السياقات.

يتناول المبحثان التاليان من الورقة، بوجه خاص، جانب الفرصة من جوانب الحرية. ونكرس المبحث الخامس للمسائل المفهومية في العلاقة بين جانب الفرصة في الحرية والمدى الجوهري لتحقيق التفضيل. ينصب التركيز هنا على

---

(4) John Hicks, *Wealth and Welfare* (Oxford: Blackwell, 1981), p. 138.

(5) عن المسائل ذات الصلة، انظر: Friedrich A. von Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1960); Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), and James M. Buchanan, *Liberty, Market and the State: Political Economy in the 1980s* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986).

انظر أيضًا الندوة التي نظمتها الرابطة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Association) عن منظور الحرية الفردية كأساس للتقويم الاقتصادي: Janos Kornai, «Individual Freedom and Reform of Socialist Economy,» *European Economic Review*, vol. 32, nos. 2-3 (1988); Assar Lindbeck, «Individual Freedom and Welfare State Policy,» *European Economic Review*, vol. 32, nos. 2-3 (1988), and Amartya K. Sen, «Freedom of Choice: Concept and Content,» *European Economic Review*, vol. 32, nos. 2-3 (1988).

(6) انظر: Frank H. Hahn, «Reflections on the Invisible Hand,» *Lloyds Bank Review*, vol. 144 (April 1982), and Amartya K. Sen, *On Ethics and Economics* (Oxforf, UK; New York: B. Blackwell, 1987).

نوع ضعيف من كفاءة الحريات. ونناقش أن الأهمية المشتركة للتفضيلات الفردية توفر الأساس لرابطة بين جانب الفرصة في الحرية وطبيعة الأسواق التنافسية (حتى على الرغم من أن تلك الرابطة تزداد تعقيدًا بالحاجة إلى تجاوز فضاء السلعة لتقويم الفرصة - حريات). وفي المبحث السادس الذي ينقسم ثلاثة مطالب فرعية موجزة، يحل محل الزعم بكفاءة الرفاه لتوازنات السوق التنافسية، زعم مرتبط - وإن كان متباينًا - بكفاءتهم الضعيفة في الفرصة - حريات.

يتناول المبحث السابع حدود آليات السوق من حيث المزاعم الإيجابية المختلفة المتعلقة بالحريات الفردية. ونقدم في المبحث الأخير ملاحظات ختامية عن الموضوعات الرئيسة التي تشملها هذه الورقة.

2. الأسواق والكفاءة الرفاهوية

يرتكز التقويم التأسيسي لآلية السوق في الاقتصاد الحديث، إلى حد كبير، على ما يُسمى «النظرية الأساس لاقتصاد الرفاه»[7]. وهي تتناول الأسواق التنافسية تمامًا فحسب، وتركز على ما يحدث عندما تكون الأسواق في حالة توازن لا في حالة عدم التوازن. تضم النظرية جزءين: تطرح الفرضية الأولى (وسأسميها «النظرية المباشرة») أنه في ظل أوضاع معينة (ومنها غياب «العوامل الخارجية»، أي الاعتماد المتبادل عن غير طريق السوق)، فإن كل سوق تنافسية متوازنة تتميز بـ «كفاءة باريتو» (يُسمى أيضًا «أمثَل باريتو»). يجري تعريف الحالة الراهنة باعتبارها كفاءة باريتو إذا كانت هي المسألة التي تجري المقارنة بها، فلا يمكن زيادة منفعة أي شخص من دون تقليص منفعة شخص آخر. أي إن «النظرية المباشرة» تنص على أن في ظل الشروط المحددة، لا يمكن إجراء تحسينات عامة (يحكم عليها من حيث المنافع الفردية) ليست غير متعارضة، بدءًا من أي توازن لسوق تنافسية.

---

(7) تأسست هذه النتائج الأساسية من جانب: Arrow, «An Extension,» and Debreu, *Theory of Value*.

انظر أيضًا: McKenzie, «On the Existence,» and Arrow and Hahn, *General Competitive.*

نوقشت امتدادات النتائج الأساسية للمسائل التي تضم السلع العامة من طريق: Ted Groves and John Ledyard, «Optimal Allocation of Public Goods: A Solution to the «Free Rider» Problem,» *Econometrica*, vol. 45, no. 4 (July 1977), and Jerry R. Green and Jean-Jacques Laffont, *Incentives in Public Decision-Making*, Studies in Public Economics; v. 1 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979).

يتسم الجزء الثاني من النظرية ببعض التعقيد. وينص على أن بمعرفة بعض الشروط (ومنها عدم وجود عوامل خارجية، لكن أيضًا مع غياب قدر كبير من وفورات الحجم)، فإن كفاءة باريتو كلها الناتجة تكون توازنًا تنافسيًا عند مجموعة من الأسعار وتتعلق بتوزيع أولي للموارد المُعطاة؛ أي إنه بغض النظر عن كفاءة باريتو التي نحددها، فمن الممكن الحصول على توازن السوق التنافسية الذي يسفر بالتحديد عن تلك الحالة، من خلال اختيار التوزيع الأولي للموارد على نحو ملائم. كانت «النظرية العكسية» تُعتبر عادة زعمًا أكثر أهمية لمصلحة آلية السوق.

ربما لا تبدو «النظرية المباشرة» - وهي أن توازن الأسواق التنافسية جميعًا هو كفاءة باريتو - انتصارًا رائعًا لآلية السوق، حيث يصعب اعتبار كفاءة باريتو كافية للأمثَلة الاجتماعية، ذلك أنها غير معنية على الإطلاق بتوزيع المنافع (أو الدخل أو أي شيء آخر)، ولا تهتم كثيرًا بالإنصاف. من ناحية أخرى، يتعلق الدافع لـ «النظرية العكسية» بضرورة كفاءة باريتو للأمثَلة الاجتماعية. وفي ظل الرفاهوية العواقبية (التي تعتمد حصرًا على المنافع الفردية للحكم على الصالح الاجتماعي والأفعال الصحيحة)[8]، لا يصعب القول إن كان من شأن تغيير ما أن ينقل الجميع إلى منفعة أعلى (أو نقل شخص إلى منفعة أعلى، في ظل تمتع الجميع بالقدر نفسه على الأقل من المنفعة)، فإن هذا التغيير يجب أن يحدث. وإذا كان هذا مقبولًا، فإن الأمثَلة الاجتماعية يجب أن تكون، من بين جملة أمور أخرى، بمنزلة كفاءة باريتو، ما دامت أي حالة تتسم بعدم كفاءة باريتو يمكن تحسينها اجتماعيًا. ويعطي هذا الافتراض الابتدائي الجزء الثاني من النظرية صلة مباشرة. ومع معرفة الرفاهوية العواقبية، بغض النظر عن كيفية تحديدنا الأمثَلة الاجتماعية، يمكننا الوصول إلى تلك الأمثَلة الاجتماعية (إحدى نقاط كفاءة باريتو) من خلال توازن السوق التنافسية بامتلاك التوزيع الأولي المطلوب للموارد.

بيد أن هذه الطريقة للنظر إلى «النظرية العكسية» تُعد مضللة، حتى في إطار القيود التي يفرضها التقويم الرفاهوي الحصري. ولاستخدام توازن السوق التنافسية لتحقيق أي أمثَلة اجتماعية، علينا الحصول على التوزيع

---

(8) عن خصائص «الرفاهوية» و«العواقبية»، انظر: «Introduction,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982).

الأولي للموارد بصورة صحيحة؛ وبالاعتماد على مدى وعينا المنصف بأهدافنا الاجتماعية، يتطلب الأمر إعادة تخصيص مجمل أنماط الملكية من أي نمط ورثناه تاريخيًا.

على هذا النحو، تنتمي «النظرية العكسية» إلى «دليل ثوري»[9]. ولم تزعجني هنا الحقيقة السوسيولوجية أن أنصار آلية السوق المتحمسين ليسوا ثوريين عادة في المطالبة بإعادة توزيع راديكالي للملكية؛ فالأمر الذي يتسم بصلة مباشرة أكثر، هو الإقرار أننا إن لم نكن قادرين، لأسباب سياسية أو قانونية أو أي أسباب أخرى، على إعادة ترتيب توزيع الموارد بحرية، فإن النظرية العكسية لا تضمن حتى الإنجاز المحدود لكفاءة باريتو لأي توزيع أولي مُعطى للموارد. في المقابل، لا تضمن «النظرية المباشرة» سوى ذلك - فهي تضمن شيئًا متماسكًا نوعًا ما هنا والآن، حتى إذا كان هذا الإنجاز غير كافٍ البتة[10].

3. مفاهيم الحرية: السيرورة والفرصة

أنتقل الآن إلى مقتضيات الحرية. للحرية جوانب عدة متباينة، وهناك أفق قليل للحصول على دليل واحد حقيقي القيمة للحرية يضم الجوانب كلها على نحو كافٍ. للحرية، بوجه الخصوص، جانبان قيّمان، سأطلق عليهما بالترتيب «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة» من جوانب الحرية. وقد ناقشت في مواطن أخرى أن أي تقويم شامل للحرية يجب أن يأخذ الجانبين في الحسبان، فضلًا عن الأهمية التي لا يمكن تقليصها لكل سمة منهما[11].

---

(9) للاطلاع على مناقشة أكثر اكتمالًا لهذا التشخيص، انظر: Sen, *On Ethics*.

(10) هناك أيضًا مشكلة معلوماتية في استخدام «النظرية العكسية» لتحقيق الأمثل الاجتماعي. لا يغطي الاقتصاد المعلوماتي لآلية السوق المعلومات اللازمة للتأكد من مجموعة النتائج المجدية للسوق واختيار الشكل الأفضل اجتماعيًا من تلك الطائفة. وفي الواقع، قد لا يكون في مصلحة كثير (لا سيما من يفقدون في نهاية الأمر الممتلكات والموارد في هذا البرنامج التسويقي الراديكالي) التعاون في عملية جمع المعلومات هذه. وبالتالي، يمكن أن توجد حواجز معرفية وكذا سياسية أمام برنامج العدالة الثورية من خلال آلية السوق. للاطلاع على نقاش في شأن مشكلة «الحوافز المعلوماتية»، انظر: المصدر نفسه، ص 36-38.

(11) نوقش التباين وآثاره واسعة النطاق في محاضرات أرو «Freedom and Social Choice» التي ألقيتها في 7-8 أيار/ مايو 1991، في جامعة ستانفورد (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب). ويرتبط هذا القسم من الورقة ارتباطًا وثيقًا بتلك المحاضرات.

أولًا، تمنحنا الحرية فرصة تحقيق أهدافنا - الأشياء التي لدينا سبب لتقديرها. وبالتالي، يُعنى جانب الفرصة من جوانب الحرية بقدراتنا الفعلية للإنجاز. إنه يتعلق بالفرص الحقيقية التي لدينا لتحقيق الأشياء التي يمكننا تقديرها ونقدّرها بالفعل (بغض النظر عن ماهية السيرورة التي يتحقق من خلالها هذا الإنجاز).

ثانيًا، هناك أهمية أيضًا لسيرورة الاختيار المستقل ذاتيًا - امتلاك القدرة على التحكم (بغض النظر عمّا إذا كان ذلك يعزز الفرص الفعلية لتحقيق أهدافنا). يُعنى جانب السيرورة من جوانب الحرية بالإجراء الخاص بحرية أن يقرر الفرد بنفسه.

يمكن الاطلاع على مثال مباشر للتركيز الكامل على «جانب الفرصة» من جوانب الحرية في موقف الحرية الضمني بنظرية المستهلِك عند تقويم «فئات الميزانية»[12]. ونظرًا إلى أن هذه المقاربة لا تأخذ في حسبانها الحرية إلا من زاوية الوسيلة (مع التركيز على أفضل ما يمكن أن نحققه بالفعل)، تقوّم حرية اختيار أي عنصر من «مجموعة الميزانية»، ضمنيًا، وفقًا لقيمة العنصر المختار بالتحديد - أو «الأكثر تفضيلًا» - من هذه المجموعة؛ لا أهمية للعناصر الأخرى في القائمة في نهاية الأمر. وتستلزم هذه الطريقة للنظر إلى جانب الفرصة من جوانب الحرية رؤية بسيطة إلى حد كبير للحرية في غياب اللايقين.

يمكن، مع ذلك، توسيع هذه المقاربة بصورة مهمة بإدراج اللايقين في شأن ميولات المستقبل، كما درس الأمر كوبمانز[13] وكربس[14]، وكانت النتيجة أن وجود مجموعة منوعة من الخيارات يتسم بالقيمة جوهريًا، لكن لأسباب أداتية تمامًا (تباين الميولات مستقبلًا). إن صياغتهما لـ «تفضيل المرونة» - وبالتالي الحرية الجوهرية - **لا** تُعنى سوى بجانب الفرصة من جوانب الحرية، مع النظر إليه من زاوية ما قد يصبح الأفضل في ظل حالات مختلفة من الميولات مستقبلًا. في تحليل كربس، يُعطى تقويم قائمة الخيارات المستقبلية من طريق المنافع

---

(12) Paul A. Samuelson: «A Note on the Pure Theory of Consumers' Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February 1938), and *Foundations*, and Hicks, *Value*.

(13) Tjalling C. Koopmans, «On Flexibility of Future Preference,» in: Maynard W. Shelley and Glenn L. Bryan, eds., *Human Judgments and Optimality* (New York: Wiley, 1964).

(14) David M. Kreps: «A Representation Theorem for «Preference for Flexibility»,» *Econometrica*, vol. 47, no. 3 (May 1979), and *Notes on the Theory of Choice*, Underground Classics in Economics (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

المتوقعة لكل منها، مع الأخذ في الحسبان دوال المنفعة المختلفة التي ربما توجد عند الشخص في المستقبل، في ظل وزنها من خلال احتمالات كل منها.

تتسم مقاربة كوبمانز - كربس بالأهمية الشديدة لأي نظرية جوهرية للحرية، ما دام اللايقين في المستقبل يُعد سببًا قويًا للعمل من أجل تعزيز حرية الاختيار[15]. ومع ذلك، ونظرًا إلى عدم إدراج اللايقين في هذه الورقة، لن تظهر تلقائيًا هنا توسيعات كوبمانز - كربس للنظرة الأداتية لجانب الفرصة من جوانب الحرية. وفي غياب اللايقين، فإن نظرة الفرصة الأقصى تُقيّم مجموعة من الخيارات، ببساطة من طريق قيمة العنصر (أو العناصر) الأقصى في تلك المجموعة.

مع ذلك، يمكن النظر بصوة أوسع إلى حد ما إلى «جانب الفرصة» حتى في حالة اللايقين، وتوجيه بعض الانتباه إلى «مدى» الاختيار (إضافةً إلى البديل الأكثر تفضيلًا الذي يمكن اختياره). قد نقوّم قيمة تنوع الفرص، ولا نقلص تقويم الفرص تمامًا إلى قيمة الإنجاز الأقصى، على الرغم من أن القيمة الأقصى يجب أن تبرز جوهريًا في التقدير النهائي. وسيتناول المبحث الخامس كيفية عمل ذلك.

في مقابل جانب الفرصة، أكد كتاب آخرون جانب السيرورة. وفي هذا الشأن ناقش فريدريك هايك لمصلحة جانب السيرورة في شكل نقي تمامًا - ومتطرف نوعًا - في فقرة بليغة بوجه خاص في **دستور الحرية** (*The Constitution of Liberty*):

> ... إن أهمية كوننا أحرارًا في القيام بشيء معين لا تتعلق بمسألة ما إذا كان من المرجح أن نستفيد نحن أو الأغلبية أكثر من أي وقت مضى من استخدام هذا الاحتمال... بل يمكن القول حتى إنه كلما قلت أرجحية فرصة استخدام الحرية لعمل شيء خاص، زادت قيمتها للمجتمع ككل. وكلما قلت أرجحية الفرصة، زادت خطورة تفويتها عندما تنشأ، ذلك أن الخبرة التي توفرها ستكون فريدة من نوعها تقريبًا[16].

ربما يوجد عنصر «تضاد» هنا في اقتراح هايك بإلحاق مزيد من القيمة بالدقة

---

(15) حاولت تناول هذه المسائل أكثر في محاضرات أرو التي ألقيتها (من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين).

(16) Hayek, p. 31.

إلى تلك الفرص التي تقل أرجحية استخدامها. لكن هايك كان محقًا بالتأكيد في رؤيته أن كوننا «أحرارًا في القيام بأي شيء بعينه» يمكن أن يمثل أهمية بالنسبة إلينا، حتى عندما يكون من غير المرجح استخدام هذه الحرية. يتعلق هذا الاعتبار بجانب السيرورة من جوانب الحرية - أكد هايك نفسه أهمية عدم التقيد في ممارسة الحرية الفردية. وضم جانب السيرورة الاعتبارات التي قد لا تظهر في حسابات جانب الفرصة[17].

يشمل جانب السيرورة، بدوره، سمات عدة متباينة، بالتحديد: **(أولًا)** الاستقلال الذاتي في اتخاذ قرارات الاختيار، و**(ثانيًا)** الحصانة ضد تدخل الآخرين. تُعنى النقطة الأولى بالدور المؤثر الذي يؤديه شخص في سيرورة الاختيار، وتتمثل المسألة الجوهرية هنا في القرار الذاتي، مثلًا في ما إذا كانت الاختيارات تتحدد بوساطة الشخص نفسه - ليس (باسمه) بوساطة أفراد آخرين أو مؤسسات أخرى، الأمر الذي يتطلب تحديد النطاق الملائم للقرارات المستقلة.

من ناحية أخرى، من الضروري لتحديد مضمون الحصانة تعريف ما يُشكل «تدخلًا»؛ لقيت هذه المسألة اهتمامًا عند قدر كبير من الفلسفة التحررية. يمكن النظر إلى الحرية كحصانة باعتبارها فكرة «سلبية» - غياب النشاط المتعدي. وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بما يسمى «الحرية السلبية». في الواقع، يمكن أن يرتبط مفهوم الحرية السلبية بمكون «الحصانة» في جانب «السيرورة» من جوانب الحرية، وسأتبع هنا هذا التقليد[18].

---

(17) يطرح تعليل هايك أيضًا أنه يجب عند تقويم جانب الفرصة ألا نتخذ رؤية أداتية بالكامل. على الرغم من أن الفرصة لتحقيق أكثر ما نفضله من بين البدائل المتاحة، كما ناقش المبحث الخامس، قد تمثل المسألة الرئيسة في تقويم جانب الفرصة، فإن الشخص مع ذلك لن يتجاهل تمامًا وجود بدائل غير متفوقة وغير مُختارة.

(18) على الرغم من ذلك، هناك روابط وثيقة بين تقويم السيرورات وفهم الصيرورات المناظرة، حتى في سياق الحصانة، الأمر الذي كان مثار قلق خاص في أدبيات «الاختيار الاجتماعي» في النظرية عن الحرية. انظر على سبيل المثال: Amartya K. Sen: «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), and «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), and *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

وانظر: Peter J. Hammond, «Utilitarianism, Uncertainty and Information,» in: Sen and Williams, eds., =

بيد أن التباين بين الحرية «الإيجابية» والحرية «السلبية»، الذي بحثه بقوة إشعيا برلين[19]، يمكن تفسيره بطرائق عدة متمايزة[20]. يتخذ تصنيف برلين رؤية أكثر تطلبًا للحرية السلبية. ففي تحليله، تضع الحرية السلبية في حسبانها الأدوار المختلفة التي يضطلع بها الآخرون لجعل شخص غير قادر على القيام بشيء، وبالتالي يتجاوز كثيرًا مكون «الحصانة» في السيرورة (على سبيل المثال، يمكن اعتبار الفقر والجوع الناجمين عن عدم كفاية الطلب في سوق العمل عندئذ انتهاكًا للحرية السلبية). في المقابل، يرى برلين الحرية الإيجابية من زاوية أضيق، ولا سيما من حيث التغلب على الحواجز التي تأتي من «داخل» الشخص، لا من الخارج.

اتجه آخرون للنظر إلى الحرية الإيجابية على نحو أكثر اتساعًا - من حيث يكون المرء حرًا للقيام به، مع أخذ كل شيء في الاعتبار، حتى تدخل الآخرين أو مساعدتهم، فضلًا عن سلطات الفرد نفسه وحدوده[21]، وهذا هو الاتجاه الذي

Utilitarianism; Kotaro Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions and Social Welfare* (Cambridge, = [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983); John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Jonathan Riley, *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), and Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992).

(19) Isaiah Berlin, *Four Essays on Liberty* (New York: Oxford University Press, 1969).

(20) نال التباين المنهجي بين الحرية «الإيجابية» و«السلبية» الدراسة أيضًا من جانب مؤرخ الأفكار الإيطالي جويدو دي روجيرو في كتابه: Guido De Ruggiero, *Storia del liberalismo europeo* (Bari: Laterza, 1925)، على الرغم من أنه حدد الخط الفاصل على نحو مختلف إلى حد ما عن الطريقة التي استخدمها برلين. وأود أن أعرب عن امتناني إلى ستيفانو زاماغني (Stefeno Zamagni) لتوجيهي إلى دراسة روجيرو.

(21) حول الاستخدامات المختلفة الأخيرة لمفهوم «الحرية الإيجابية»، انظر: Ronald Dworkin, *Taking Rights Seriously*, 2nd ed. (London: Duckworth, 1978); Partha Dasgupta: *The Control of Resources* (Oxford: Blackwell, 1982), and «Positive Freedom, Markets and the Welfare State,» *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 2, no. 2 (1986); Amartya K. Sen: «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), and «Freedom of Choice;» Alan Hamlin and Phillip Pettit, eds., *The Good Polity: Normative Analysis of the State* (Oxford: Blackwell, 1989), and Dieter Helm, ed., *The Economic Borders of the State* (Oxford: Clarendon Press, 1989),

من بين كتابات أخرى. وحول التباينات ذات الصلة، انظر أيضًا: Stig Kanger, «New Foundations for Ethical Theory,» in: Risto Hilpinen, ed., *Deontic Logic* (Reidel, Dordrecht, 1971); Nozick, *Anarchy*; Lars Lindahl, *Position and Change* (Dordrecht: Reidel, 1977); Ronald Dworkin, *A Matter of Principle* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985), and Joseph Raz, *The Morality of Freedom* (Oxford: Clarendon Press, 1986).

أشار إليه غرين[22]. وقد اتجهت الاستخدامات الأخيرة للتباين بين الحريات السلبية والإيجابية إلى التركيز بوجه خاص على دور الحصانة في الحرية السلبية[23]. في حين سأستخدم تعبير «الحرية السلبية» بهذا المعنى الأضيق، أي كحصانة من التدخل، فبالكاد أحتاج إلى إضافة أنه لا يوجد شيء جوهري يعتمد في نهاية الأمر على كيفية تصنيف الاعتبارات النسبية المختلفة، شرط أن تحظى لها بالاهتمام.

لاختتام هذا المبحث عن مفاهيم الحرية، يجب أن نُعنى على الأقل بجانبين متباينين للحرية: (**أولًا**) جانب الفرصة، و(**ثانيًا**) جانب السيرورة. يجب أن يوجه جانب الفرصة اهتمامًا خاصًّا بفرصة تحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه، لكننا قد نوسع هذا الاهتمام بالإحاطة بملاحظة تكميلية لنطاق الفرص الممنوحة. أما جانب السيرورة، ونظرًا إلى أنه معني بحرية قرارات الشخص، فيجب أن يأخذ في حسبانه كلًا من (**ثانيًا**. أ) نطاق الاستقلال الذاتي في الاختيارات الفردية، و(**ثانيًا**. ب) الحصانة ضد تدخل الآخرين.

4. جانب السيرورة: الحصانة والاستقلال الذاتي

بعد المناقشة التي أجريناها في المبحث السابق، سأولي اهتمامًا خاصًّا بثلاثة جوانب متباينة من جوانب الحرية:

(**أولًا**) فرصة الإنجاز.

(**ثانيًا**) الاستقلال الذاتي للقرارات.

(**ثالثًا**) الحصانة ضد التجاوزات[24].

وسندرس دور آلية السوق في سياق كل منها.

---

(22) T. H. Green, «Lecture on Liberal Legislation and Freedom of Contract,» in: R. L. Nettleship, ed., *Works of Thomas Hill Green, vol. III: Miscellanies and Memoirs* (London: Longmans, Green, and Co., 1891)

(23) انظر على سبيل المثال: Dworkin, *Taking Rights*, essay 12.

(24) وهي تناظر على التوالي الاعتبارات (**أولًا**)، و(**ثانيًا**. أ)، و(**ثانيًا**. ب)، التي نوقشت في المبحث الثالث.

يضم تصور «الحقوق» التحرري[25] كلًا من **(ثانيًا)** و**(ثالثًا)**، لكنه - في صيغه المعتادة - أقل استخدامًا للأول[26]. في الواقع، يوجد ارتباط وثيق بين الفلسفة التحررية و«جانب السيرورة» من جوانب الحرية. وعلى وجه الخصوص، يُنظر غالبًا إلى فكرة الحصانة من التعديات باعتبارها جوهر «الحرية السلبية» وجانبًا أساسيًا من النظرية التحررية للحقوق.

أتناول الآن الأثر المترتب على هذه المقاربة لتقويم آلية السوق، لكنني أود قبل ذلك أن أطرح نقطة عامة، تغيب أحيانًا، في شأن التناظر بين الحقوق التحررية (ولا سيما الحق ضد التعدي) وفكرة الحرية السلبية (انظر في ما يتعلق بالتحرر من التعدي). يُعتَقد في بعض الأحيان أن الحرية السلبية (في شكل التحرر من التدخل) لا يمكن إنكارها من دون القبول المسبق للحقوق التحررية. ومع ذلك، في حين تتقاسم الحقوق التحررية والحريات السلبية نطاقًا مشتركًا، فإن تعديات القوة وأولوية «الحقوق» التحررية ليست ضرورية لتعريف الحريات السلبية، أو لتعتبرها، من بين جملة أمور أخرى، مهمة. هناك أنواع معينة من التدخلات بين الأشخاص يمكن وضعها في تصنيف منفصل - هو «نشاط التجاوز» - وهذا التعريف يمكن اعتباره أساسًا لوصف نطاق الحرية السلبية، من دون ضرورة التأكيد المسبق أن الناس يتمتعون بحق لا لبس فيه في هذا التجاوز. بهذه الطريقة لتحديد خصائص الارتباط، لن تكون الحريات السلبية ولا الحقوق التحررية «سابقة» على الأخرى (ستعتمد الاثنتان على التصور المشترك للتجاوز)، ويمكن بالفعل تحديد الحريات السلبية وتقويمها من دون قبول «الحقوق» التحررية بالكامل[27].

---

(25) كما حدده، على سبيل المثال: Nozick, *Anarchy*.

(26) للاطلاع على رؤية أوسع نطاقًا، تمنح دورًا أكبر لجانب الفرصة من الحرية، انظر: Buchanan, *Liberty, Market, and the State*.

(27) ربما توجد ميزة في أخذ الحريات لا الحقوق نقطة انطلاق للتحليل التقويمي. ويرجع هذا جزئيًا إلى أن الحرية، بطرائق ما، هي مفهوم أوسع من الحقوق، لكنه يرجع أيضًا إلى أن الحرية أقل قابلية من فكرة الحقوق للتأثر بالشك. نوقش ذلك بقوة في: Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation* (London: Payne, 1789), and Karl Marx: *Critique of Hegel's Philosophy of the Law*, and *On the Jewish Question*, in: Karl Marx and Friedrich Engels, *Collected Works* (London: Lawrence and Wishart, 1975).

في أن المفهوم المشروط ما بعد القانوني يجري استخدامه مع الادعاءات الشاملة ما قبل القانونية. في هذه النظرة، تتوقف الحقوق على الترتيبات الاجتماعية والسياسية، وهذه الترتيبات نفسها تتطلب تبريرًا =

إذا كانت الحقوق التحررية في التبادل والتعامل بحرية مشمولة بالحماية، فيجب السماح بنشاط السوق من دون معاناة أو إعاقة من جانب آخرين (بما في ذلك الدولة). إذًا يقوم الدفاع عن الأسواق على أساس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص (بالتحديد، حريتهم في التعامل)، لا بسبب آثارها المولدة للرفاه. وبالتالي، إذا قُبلت هذه الحقوق باعتبارها مهمة من حيث الأساس (على سبيل المثال، كما في النظرية التحررية التي طرحها نوزيك[28]، يجدر تغيير مجمل مقاربة تقويم آلية السوق. وعندئذ تُبرّر الأسواق بوساطة الحقوق السابقة لا العواقب الناتجة أو المنافع (مثل كفاءة باريتو).

في حين تجعل الحقوق التحررية الدفاع عن الأسواق حاسمًا وغير مُعقد، فإنها تترك الباب مفتوحًا أيضًا أمام مسألة مقبولية هذا الافتراض. يتسم خط التفكير التحرري باستقلاله عن الصيرورات، لكن قوة الإقناع عند هذا الخط من التفكير لا يمكن أن تكون مستقلة فعلًا عن الصيرورات. وتصبح المسألة مهمة بوجه خاص، عندما تكون العواقب الناتجة عن ممارسة الحقوق التحررية، ويكون تخصيص السوق فقيرًا على نحو خاص من حيث الرفاه الفردي، أو من حيث الحرية الفردية عند الحكم عليها من منظور «فرصة الإنجاز». في الواقع، يمكن حتى أن تحدث مجاعات واسعة النطاق من دون انتهاك الحقوق التحررية ومن دون الابتعاد عن سيرورة آلية السوق الحرة[29]. إن تأكيد الحقوق التحررية استقلالية الصيرورات يُعد مفتوحًا إذًا أمام تساؤلات قاسية من حيث المقبولية الأخلاقية[30].

= تأسيسيًا - تبريرًا بالكاد يمكن أن توفره الحقوق التي تنبثق من تلك الترتيبات. يمكن تقديم حجج لجانبي هذه المناقشة، ولن أحاول هنا حل هذه المسائل المعقدة.

(28) Nozick, *Anarchy.*

(29) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981), and Jean Drèze and Amartya K. Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

قد تحدث المجاعات نتيجة عدم كفاية استحقاقات أقسام السكان الرئيسة، من دون أي انتهاك للحقوق التحررية وحريات الملكية والتبادل.

(30) يطرح نوزيك نفسه استثناءً في حالة «الأهوال الأخلاقية الكارثية»، وبالتالي يُقيد نطاق نظريته التحررية. انظر: Nozick, *Anarchy.*

انظر أيضًا: Buchanan, *Liberty, Market, and the State*, and Robert Nozick, *The Examined Life* (New York: Simon and Schuster, 1989).

مع ذلك، حتى عند عدم قبول الحقوق التحررية المزعومة كحقوق كاملة، قد تظل قائمة تلك الحالة العامة الخاصة بتثبيط النشاط المتجاوز - وانتهاكات الحريات السلبية[31]. إن لآلية السوق شأنًا واضحًا في دعم الحرية السلبية ضد التجاوزات، ويمكن الاعتراف به، إلى جانب سمات أخرى لآلية السوق. إن التسليم بأهمية الحرية السلبية هو موقف أخلاقي عام أكثر منه تأكيدًا للأولوية الكاملة للحق التحرري في الحصانة المطلقة.

في واقع الأمر، تؤدي آلية السوق دورًا في حماية «الاستقلال الذاتي للقرارات»، فضلًا عن «الحصانة ضد التجاوزات»؛ ففي سوق تنافسية، تقع دعامات القرار والسيطرة في أيدي الأفراد المعنيين؛ وفي ظل غياب أنواع معينة من «العوامل الخارجية» (التي تتناول السيطرة على القرارات)، تُترك لهم حرية العمل وفق اختيارهم. وبالتالي، يشكل كل من الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار والحصانة ضد التجاوزات، مكونًا رئيسًا لآلية السوق التنافسية في ظل غياب العوامل الخارجية.

إن تأكيد هذه الجوانب للحرية سيعطي وضعًا فوريًا للأسواق - ليس مشروطًا بفاعلية جيدة من حيث إنجازات أخرى، مثل المنافع أو تحقيق التفضيل. وعند إصدار حكم مركب في شأن الدور «الكلي» لآلية السوق في تعزيز الحريات، سيتعين أخذ جوانب السيرورة في الاعتبار إلى جانب تقويمات نجاح آلية السوق في الدفع قدمًا بالفرص الاقتصادية وحرية الإنجاز.

5. جانب الفرصة: التفضيل والحرية

حصل جانب السيرورة على كثير من الاهتمام في الأدبيات «التحررية» التقليدية، فحاج بعضهم لمصلحة تقييد استخدام مصطلح «الحرية» على تفسيره السلبي فحسب. ومن ناحية أخرى، اهتم كتاب كثر - مثل أرسطو، وآدم سميث، وكارل ماركس، والمهاتما غاندي، وفرانكلين روزفلت (على سبيل المثال لا الحصر) - بجوهر الحرية والفرص الفعلية عند الناس، لا بالإجراءات والسيرورات فحسب. ويبدو من المعقول القول إننا إذا أعطينا أهمية للفرصة

---

(31) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Well-being».

الفعلية التي يتمتع بها كل شخص، رهنًا بالجدوى، بأن يعيش الحياة التي يمكن أن يختارها، وجب أن يشغل جانب الفرصة من جوانب الحرية موقعًا مركزيًا بالنسبة إلى التقويم الاجتماعي.

تميل آلية السوق للعمل بشكل جيد، كما رأينا، من حيث جانب السيرورة (الذي يضم الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار والحصانة ضد التجاوزات)، في غياب حالة أنواع بعينها من العوامل الخارجية؛ ويجب أن ينصب التركيز الآن على تأثيرها بالتحديد من حيث الفرصة - الحرية. كيف يمكننا تقويم الفرصة - الحرية؟ إن مدى فرصة الشخص في الإنجاز يجب أن ترتبط بمجموعة من الإنجازات البديلة التي يمكنه اختيار أي منها، الأمر الذي يطرح سؤالين:

(أولًا) من حيث أي معايير يمكننا تقويم مثل هذه المجموعة من الإنجازات؟

(ثانيًا) في أي «فضاء» يمكن أخذ الإنجازات في الاعتبار، أي إنجاز ماذا؟

نتناول بداية السؤال الأول.

طرحت الأدبيات كثيرًا من صنوف البديهيات المختلفة لمقارنة مجموعات الإنجاز[32]. تتعلق إحدى المسائل المركزية بأهمية تفضيلات الفرد واختياراته في تقويم الحرية - الفرصة الخاصة به.

تتمثل إحدى طرائق طرح السؤال في التالي: كيف ترتبط الفرصة - الحرية بالتفضيل؟ ربما تتسم الصيغة ببعض الغموض، حيث يُستخدم مصطلح «التفضيل» بمعانٍ عدة مختلفة[33]. وهناك دلائل كثيرة على أن تفضيلات الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات، لا تتجه حصرًا نحو السعي إلى تحقيق

---

(32) انظر: Amartya K. Sen: *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), and «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991); Patrick Suppes, «Maximizing Freedom of Decision: An Axiomatic Approach,» in: George R. Feiwel, ed., *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy* (London: Macmillan; New York University Press, 1987), and Prasanta K. Pattanaik and Yongsheng Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms of Freedom of Choice,» *Recherches économiques de Louvian*, vol. 56, nos. 3-4 (1990).

(33) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford; Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982), «Introduction» and Essays 2 («Behaviour and the Concept of Preference») and 4 («Rational Fools»).

مصالح شخصية[34]. والمعنى الذي يمثل أهمية خاصة هنا، هو ذلك الذي حدده بداية كينيث أرو عند مناقشة الأسس المعلوماتية لدوال الرفاه الاجتماعي. يطرح أرو تعريفًا لترتيب التفضيل الفردي باعتباره إشارة عريضة إلى «قيم الأفراد لا إلى ميولاتهم»[35]، بما يعكس القيم كلها التي ربما تؤثر في الاختيار، وتضم - من بين أمور أخرى - «مقاييس الإنصاف العامة» عند الشخص و«رغبات التنشئة الاجتماعية بالغة الأهمية»[36]. وهذا ليس «تفضيلًا» بالمعنى الضيق للتعبير عن المصالح الذاتية للشخص، وكثيرًا ما يكون المعنى الذي تستحضره النظرية القياسية للاقتصاد الجزئي. إن ما يصفه أرو باعتباره ترتيب تفضيل الشخص، يمكن النظر إليه كترتيب استنادًا إلى قيم الشخص التي تحدد وتضفي طابعًا عقلانيًا على اختياره[37]. في هذا التفسير، يخدم التفضيل الفردي الدالّة الثنائية لانعكاس قيم الأشخاص واختياراتهم، نظرًا إلى أنها تناظر الاختيار القائم على القيم الكلية. وهذا هو المفهوم الذي سنستخدمه في ما يلي.

يتعارض التفضيل والحرية أحيانًا، من حيث محتويات كل منهما ومقتضياته. الحرية، في هذه الرؤية، هي مسألة الحجم، أي المجموعة التي يمكن أن يختار منها الفرد، بينما التفضيل هو العنصر الذي يختاره المرء من كل مجموعة مُعطاة.

---

(34) قد يمثل تنوع الدوافع أهمية للنجاح الصناعي أيضًا. عن الجوانب المختلفة لهذه المسألة، انظر، من بين كتابات أخرى: Michio Morishima: *Why Has Japan «Succeeded»?: Western Technology and Japanese Ethos* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982); George A. Akerlof, *An Economic Theorist's Book of Tales: Essays that Entertain the Consequences of New Assumptions in Economic Theory* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984); Ronald Dore, *Taking Japan Seriously: A Confucian Perspective on Leading Economic Issues* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1987); Masahiko Aoki, *Information, Incentive and Bargaining in the Japanese Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989), and Robert Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of the Government in East Asian Industrialization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

(35) Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951), p. 23.

(36) المصدر نفسه، ص 18.

(37) قارن مناقشة ديفيدسون لتفسير السلوك، التي تضم عقلنة الأفعال من حيث الأهداف. مفهوم الحرية المستخدم هنا، هو مفهوم «فاعلية الحرية» - الحرية الكلية لتحقيق ما يعزه المرء - لا مفهوم «حرية الرفاه» الأضيق - حرية تعزيز رفاه الفرد. انظر: Donald Davidson, *Essays on Actions and Events* (Oxford: Clarendon Press, 1980).

عن هذا التباين، انظر: Sen, «Well-being».

وأود القول إن هذا التعارض البسيط بين الحرية والتفضيل يُعد مضللًا تمامًا، ولا سيما في سياق الفرصة - الحرية. إن تقويم الحرية التي أتمتع بها من قائمة معينة من الإنجازات يجب أن يعتمد - إلى حد بالغ الأهمية - على كيفية تقويمي العناصر المدرجة في تلك القائمة. ولا يمكن، إلا في حالات خاصة جدًا، الحكم على «حجم» المجموعة، أو «مدى» الحرية التي يتمتع بها شخص ما، من دون الرجوع إلى قيم الشخص وتفضيلاته.

على سبيل المثال، قد يكون مغريًا أخذ عدد من البدائل في مجموعة - وهو ما يسمى «كاردينالية» المجموعة - كطريقة تفضيل مستقل للحكم على «مدى» الحرية المقترنة بأي مجموعة من الإنجازات البديلة[38]. على أن ذلك قد يقود إلى نتائج غير حدسية، تجبرنا على قبول أن وجود اختيار بين ثلاثة إنجازات بديلة يُنظر إليها باعتبارها «سيئة» و«رهيبة» و«كارثية»، يتيح لنا قدرًا من الحرية يماثل بالدقة الاختيار بين ثلاثة إنجازات بديلة أخرى يُنظر إليها باعتبارها «جيدة» و«عظيمة» و«رائعة». إذا كانت المجموعة الأخيرة تُعتبر بمنزلة منحنا مزيدًا من الحرية للإنجاز - بما يمنحنا فرصة أكبر للعيش بالطريقة التي نختارها - فإن ذلك يرجع بالتحديد إلى أهمية اختياراتنا في تقويم الحرية.

حاولت في كتابات أخرى[39] مناقشة نوع البدهية التي تُستدعى عند تقويم حرية الإنجاز (أو الفرصة - الحرية)، وعند ربطها بتفضيلات (أي الاختيارات المستندة إلى القيم) الأشخاص المعنيين على التوالي. وسأتناول مزيدًا من التقنيات هنا، لكنني يجب أن أشير إلى أن مقارنات الفرصة - الحرية يجب أن تتخذ

---

(38) انظر: Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity».

للاطلاع على إضفاء طابع بدهي مهم على تقويم الحرية من حيث، حصرًا، عدد البدائل في المجموعة التي يختار منها المرء. تتخذ البديهية الأساسية مجموعات واحدية مثل $\{x\}$ و$\{y\}$، باعتبار أنها تتسم بقدر الحرية نفسه (لا شيء)، بغض النظر عن تفضيلات الفرد على x، y ...إلخ. ومن هذه الفرضية الأساسية، يمكن اشتقاق قاعدة استمرارية العناصر على أساس بعض البديهيات التكميلية. يطرح سن طابعًا بديهيًا بديلًا لتقويم «الحساب العددي» للحرية - ليس كدفاع، وإنما كأساس تمييزي لتحديد ما قد يكون «خطأ» في هذه الطريقة للنظر إلى الحرية. عن الجوانب التحليلية والتقويمية لهذا الطابع البديهي، انظر: المصدر نفسه، ص 383-390، و Sen, «Welfare».

(39) Sen: *Commodities*, and «Welfare».

كثيرًا شكل الترتيب غير المكتمل. وفي حين سيبدو بعض مقارنات المجموعات واضحًا، سيظل بعضها الآخر غير قابل لاتخاذ قرار.

يتمثل أحد المعايير الأساسية لمقارنة الفرصة - الحرية بين مجموعات الإنجاز المختلفة في التالي[40]:

البديهية R: تتيح المجموعة A من الفرصة - الحرية على الأقل قدر ما تتيحه المجموعة B، وهو ما يرمز له بالرمز AR^FB، إذا كان هناك تناظر واحد لواحد بين مجموعة فرعية *A من المجموعة A والمجموعة الأخرى B حيث إن كل عنصر في المجموعة *A يُعتبر ليس أسوأ من العنصر المناظر في المجموعة B[41].

نظرًا إلى أن العلاقة عادة ما تكون غير مكتملة إلى حد كبير، فإن التعريف المنفصل للتصنيف التراتبي الصارم هو أفضل تعريف أيضًا، والتعريف الذي قد ينال بعض التأييد العام، في غياب اللايقين، هو:

البديهية P: تتيح المجموعة A الفرصة - الحرية بشدة أكثر مما تتيحه المجموعة B، وهو ما يرمز له بالرمز AP^FB، إذا كان في التناظر واحد لواحد بين المجموعة الفرعية *A والمجموعة B المُعرفتين في البديهية R، كل عنصر في المجموعة *A يُفضل بشدة على العنصر المناظر له[42].

تتوافر، في أحسن الأحوال، شروط الكفاية، وسيكون من الكثير المطالبة أن تكون هذه الشروط ضرورية. إذا اتفقنا على التركيز على أفضل شيء يمكن أن يفعله المرء بفاعلية، فإن في إمكاننا تخفيف الشرطية المطلوبة في البديهية P إلى بديهية تركز على تفوق العنصر الأكثر تفضيلًا فحسب.

---

(40) ثمة شرطان مهمان. **أولًا**: هناك مشكلة «التنوع» المهمة (أي عدم التشابه بين بديل وآخر) التي يجري هنا تجاهلها. يجوز تقدير إحدى المجموعات أكثر من مجموعة أخرى على أساس أنها تتيح «تنوعًا أكبر» من البدائل، وهذا الاعتبار لا يمكن إدراكه بسهولة من حيث مقارنة عناصر المجموعتين واحدًا تلو الآخر. ناقش باتانايك وزو هذه المسألة. **ثانيًا**: تُستخلص مجمل المقاربة هنا من اللايقين، ومنه اللايقين في شأن الميولات في المستقبل. انظر: Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity».
عن هذا الموضوع، انظر: Koopmans, «On Flexibility,» and Kreps: «A Representation,» and *Notes on the Theory*.

(41) انظر: Sen, *Commodities*.

(42) انظر: Sen, «Welfare».

البديهية *P: تتيح المجموعة A بشدة قدرًا من الفرصة – الحرية أكبر مما تتيحه المجموعة B، وهو ما يرمز له بالرمز $AP^{F*}B$، إذا (**أولًا**) كانت المجموعة A تتيح من الفرصة – الحرية على الأقل قدر ما تتيحه المجموعة B، من حيث البديهية R، و(**ثانيًا**) كان عنصر في المجموعة *A مُفضلًا على كل عنصر في المجموعة B.

الشرط الضروري للتأكد من أن لـ A من الفرصة – الحرية القدر نفسه على الأقل مثل المجموعة B، يمكن اعتباره المتطلب الخاص بوجود عنصر في المجموعة A يتسم بالجودة نفسها على الأقل التي يتسم بها كل عنصر في B. وبالمثل، للتأكد من أن توسيع نطاق الفرصة – الحرية يمكن اعتباره المتطلب الخاص بوجود عنصر في المجموعة A مُفضلًا على كل عنصر في B. يمكن إضفاء الطابع البديهي على هذين المتطلبين معًا، اللذين يجعلان وضع أفضل فرصة هو الذي يُحدد الشروط الضرورية لتحسين الحرية أو الحفاظ عليها.

البديهية O (أهمية الفرصة المفضلة): للتأكد من أن A تتيح الفرصة – الحرية أكبر مما تتيحها B (كبديل: على الأقل بالقدر نفسه الذي تتيحه المجموعة B، يجب أن يوجد عنصر بديل لـ A مُفضل على (كبديل: يعتبر على الأقل جيدًا بقدر) العناصر كلها في B.

لاحظ أن البديهية O هي شرط ضروري، وليست شرطًا كافيًا. الشرط الضروري في شأن «المزيد» من الحرية بصرامة في هذه البديهية يناظر الشرط (**ثانيًا**) في البديهية *P، من دون المقتضى (**أولًا**). وفقًا لهذه البديهية، لا يمكننا التأكد من أن مجموعة من البدائل تُعطي الشخص مزيدًا من الفرصة – الحرية ما لم تكن، من بين جملة أمور أخرى، تعطيه فرصة الحصول على بديل أفضل. لكن العكس غير مطروح، أي إن فرصة الحصول على بديل أفضل لا تُعطي الشخص بالضرورة مزيدًا من الحرية؛ على سبيل المثال، إذا كانت خياراته المهمة الأخرى قد قُلِصت. إن إمكان عدم كفاية هذا الشرط يُعد تباينًا مهمًا بين البديهية O والرؤية الأداتية المحضة للحرية (بما في ذلك نظم بديهيات كوبمانز[43] وكربس[44]،

(43) Koopmans, «On Flexibility».

(44) Kreps, «A Representation».

المُطبقة على هذه الحالة الخاصة في غياب اللايقين). ويتطلب التأكد من زيادة الحرية وجود بديل أكثر تفضيلًا، لكن ذلك لا يضمن بالضرورة تعزيزًا للحرية.

على سبيل المثال، إذا كان الترتيب الصارم للقيمة عند شخص (بالترتيب التنازلي) مُعطى من طريق: x, y, z، إذًا لا يمكن وضع {y, z} بصرامة أعلى من {x, y}، أو حتى أعلى من {x}، من حيث الحرية. من ناحية أخرى، في حين يمكن وضع {x, y} أعلى من {y, z} مع بعض المعقولية (وهذا ما تستلزمه البديهية P أو البديهية P*)، فلا يتبع ذلك أن {x} يمكن وضعها على هذا النحو، على الرغم من أن {x}، من حيث إنجاز التفضيل، هي أفضل من {y, z}. في الواقع، إذا كانت البديهية P أو البديهية P* هي كل ما تم قبوله، فإن {x} يجب عدم وضعها أعلى من {y, z} في التصنيف التراتبي للحرية.

يمكن تقديم ملاحظات مماثلة في شأن العلاقة الضعيفة بالقدر نفسه على الأقل من الحرية. وللتأكد من أن A تتيح قدر الفرصة - الحرية نفسه الذي تتيحه B، فمن الضروري أن يوجد عنصر في A يتسم بجودة مماثلة على الأقل لكل عنصر في المجموعة B، لكن العبارة الثانية لا تستلزم الأولى. وليس غريبًا أن من شأن هذه المقاربة لتقويم الحرية أن تؤدي إلى ترتيب جزئي مع تكرار حالات عدم الاكتمال.

إضافة إلى ذلك، يجب الإقرار أن البديهية O تُعد زعمًا ضعيفًا في ما يتعلق بما يمكننا، أو لا يمكننا، التأكد منه. إنها لا تزعم أن المرء لا يمكنه على الإطلاق الحكم بأن الفرصة - الحرية عند المرء تزداد من دون وجود بديل في القائمة الجديدة A المُفضلة على كل عنصر من عناصر القائمة القديمة B. قد يختار شخص أن يقرر أن فرصه توسعت بإضافة بديل ليس أفضل ممّا عنده بالفعل في قائمته، لأنه يعطيه خيارًا إضافيًا (حتى وإن لم يجعل فرصة الإنجاز أفضل ما يمكن)[45]. وبالتالي، يمكن الحكم أن {x, z, z} تمنح قدرًا من الفرصة - الحرية أكبر مما تمنحه {x, y}، حتى وإن كان البديل x الأكثر تفضيلًا متاحًا في أي من القائمتين.

---

(45) قام كليمنز بإضفاء الطابع البديهي على طائفة معينة من الحالات من هذا النوع، حيث ربط الدافع باللايقين من النوع الذي طرحه كربس - كوبمانز. انظر: Clemens Puppe, «An Axiomatic Approach to «Preference for Freedom of Choice»,» *Journal of Economic Theory*, vol. 68 (1996).

ما تزعمه البديهية O هو أننا لا يمكننا التأكد من وجود توسع للفرصة - الحرية، ما لم تتوافر فرصة للحصول على بديل أفضل (حتى هذا هو شرط ضروري وليس كافيًا لهذا الحكم، كما ناقشنا). ولا توجد حاجة إلى رؤية إضافة خيار غير متفوق باعتباره توسيعًا للفرصة - الحرية. وتتعلق الأسباب الكامنة وراء هذا الموقف بمسألتين متباينتين. **أولًا**؛ لا توجد حاجة إلى أن يكون البديل الذي أُضيف إلى ما هو متاح مثيرًا للاهتمام بصفة خاصة من وجهة نظر فرصة الشخص (على سبيل المثال: وجود الخيار الإضافي بقطع رأسه في الفجر، أو وجود سيارة أخرى تشبه كثيرًا تلك المطروحة بالفعل في العرض باستثناء علبة التروس المعيبة). وبالتالي من الخطأ توقع أن إضافة خيارات ستوسع بالضرورة الفرص اللافتة من أجل إنجاز ما أراد الشخص إنجازه.

ثانيًا (والأهم)؛ حتى عندما يكون الخيار الإضافي جيدًا، وربما يكون حتى بجودة أفضل المتاح بالفعل نفسها، فإن الشخص يمكنه المحاجة على نحو معقول أن هذه الإضافة لا توسع فرصه بشدة. فربما لا يمكنه أن يفعل أفضل مما فعل سابقًا. هكذا يمكنه أن يحكم، من دون أن يكون متفردًا، أن فرصه ليست أفضل جوهريًا (على الرغم من أنها ليست أسوأ أيضًا). في التقويم المحدد للفرصة - الحرية (في مقابل السيرورة - الحرية التي تُعد مسألة منفصلة، تناولناها أعلاه)، يصعب تجاهل إمكان الإصرار على عدم وجود توسع صارم للفرص الفاعلة إلا إذا كان هناك حقًا خيار أفضل يمكن أن يختاره المرء بشكل معقول.

بالتالي، يتمتع الناس ببعض «الحرية» الحقيقية في إصدار أحكام معقولة في شأن الفرصة - الحرية. يرتبط الشكل الضعيف للبديهية O - ما يمكن أو لا يمكن أن «نكون متأكدين منه» - بقبول هذا التغير للأحكام المعقولة. ولا أعرف أي طريقة لـ «فرض» مقتضى موحد على أحكام الفرصة - الحرية في حالة إضافة خيار ليس أفضل.

يقود الشكل الضعيف للبديهية O إلى فكرة ضعيفة مناظرة عن كفاءة الفرصة - الحرية.

ضعف كفاءة الفرصة - الحرية: تكون حالة ضعيفة الكفاءة من حيث الفرصة - الحرية، إذا لم تتوافر حالة بديلة مُجدية تصبح فيها الفرصة - الحرية

لكل شخص غير أسوأ بالتأكيد؛ وتتسع بالتأكيد الفرصة - الحرية لشخص واحد على الأقل.

أنتقل الآن إلى المسألة الثانية، المتعلقة بـ «فضاء» الحكم على الإنجازات. ناقشت هذه المسألة على نطاق واسع إلى حد ما في كتابات أخرى، أن الفرصة - الحرية لا يمكن الحكم عليها بشكل معقول من حيث حيازة السلع فحسب، إنما يجب أن تأخذ في الحسبان فرصة القيام بالأشياء وتحقيق النتائج التي عند المرء سبب لتقديرها(46). يجب أن تتضمن الحرية في قيد البحث حرية العيش بالطريقة التي يرغب فيها المرء، لا الحكم على الحرية ببساطة من خلال حيازة السلع.

يمكن أن يمثل التباين أهمية كبيرة عند تناول المقارنات بين الأشخاص. على سبيل المثال، يمكن أن يتمتع شخصان عندهما مقتنيات سلعية متطابقة بحريات غير متساوية تمامًا لعيش الحياة التي يقدرانها، ذلك أن أحدهما قد يكون معوّقًا أو عرضة لمرض ما، بينما لا يعاني الثاني أذى مماثلًا. ربما يتمتع الشخص المُعوّق، الذي عنده حزمة السلع نفسها، بالثراء نفسه الذي يتمتع به الشخص الآخر؛ بيد أنه يفتقر إلى قدرة التحرك بحرية وإنجاز وظائف أخرى يتأثر أداؤها بهذه الإعاقة. إذا كان الحكم على الحرية يتحدد بقدرتنا على العيش بالطريقة التي نختارها، فإن فضاء السلعة هو الفضاء الخاطئ لتقويم الحرية. وحتى تلك الحريات الأولية، مثل القدرة على التغذية الجيدة، قد تختلف اختلافًا كبيرًا (بغض النظر عن استهلاك كميات الغذاء نفسها) اعتمادًا على معدل الأيض عند الشخص، وحجم الجسم، والأوضاع المناخية، والأمراض الطفيلية، والعمر، والجندر، والمتطلبات الخاصة (مثل متطلبات الحمل) ...إلخ. إن الحكم على الفرصة - الحرية من حيث القدرة على تحقيق النتائج ذات القيمة هو أكثر معقولية ببساطة من الحكم من خلال اقتناء السلع(47).

---

(46) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Equality of What?,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *The Tanner Lectures on Human Values: Volume I* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980); *On Ethics*, and *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press, 1992).

(47) عن هذا الموضوع، والمسائل ذات الصلة، انظر: Amartya K. Sen: *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984); *Commodities*, and *Inequality Reexamined*; Amartya K. Sen [et al.], *The Standard of Living*. Edited by Geoffrey Hawthorn (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1988); Drèze and Sen, *Hunger*; Keith Griffin =

لا يتطلب ذلك أي إعادة صوغ للبديهيات المُقترحة بالفعل (ومنها البديهية O)، لكن «فضاء» اعتبار الفرص البديلة وتعريف التفضيلات، سيتعين تعديله من فضاء للسلع إلى فضاء للوظائف والقدرات ذات الصلة[48]. في المقابل، سيتعين أيضًا النظر إلى التفضيلات في هذا الفضاء (كتصنيف تراتبي لإنجازات n فاعلية) وليس في فضاء السلع، كما في نظرية التوازن العام القياسية.

6. ضعف كفاءة التوازنات التنافسية في الفرصة - الحرية

أنتقل الآن إلى مسألة التحرك من الكفاءة الرفاهوية إلى كفاءة الفرصة - الحريات، باعتبارها معيار الحكم على توازنات السوق التنافسية. وأقوم بذلك في ثلاث خطوات متباينة: **(أولًا)** الانتقال من الرفاه إلى التفضيل، **(ثانيًا)** الانتقال من التفضيل إلى الفرصة - الحرية في فضاء السلع، **(ثالثًا)** الانتقال من فضاء السلع إلى فضاء الفاعليات والقدرات.

1.6 الخطوة 1: من الرفاه إلى التفضيل

في الأدبيات المتعلقة بالتوازن العام القياسي، يؤدي ترتيب التفضيل الفردي R_i دورين متباينين: **(أولًا)** تحديد الاختيارات الفردية (أي تتخذ دالّة الاختيار لكل شخص i شكل تعظيم ثنائي لـ R_i)، و**(ثانيًا)** تمثيل الرفاهات الفردية المُستخدمة كأساس للتقويمات الرفاهوية لتوازنات السوق: تعتبر دالّة الرفاه لكل شخص i التمثيل حقيقي القيمة لـ R_i. ويصل الاثنان معًا إلى افتراض أن اختيارات تسترشد بتعظيم رفاهه، أي بسعي ذاتي المصلحة نحو تحقيق الرفاه الشخصي.

في حين أن هذا «الدور المزدوج» للتفضيليات الفردية يمهد الطريق أمام تقويم رفاهوي للأسواق (بما في ذلك استخدام معيار كفاءة باريتو)، تجدر الإشارة إلى

---

and John Knight, eds., «Human Development in the 1980s and Beyond,» *Journal of Development Planning*, = no. 19 (Special Number) (1989), and Sudhir Anand and Martin Ravallion, «Human Development in Poor Countries: On the Role of Private Incomes and Public Services,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 1 (Winter 1993).

(48) «الفضاء» قيد النقاش هو بدقة ذلك المتعلق بالفاعلية، حيث تتخذ «القدرة» شكل مجموعة من عدد *n* من الفاعليات الممكنة. عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Commodities*, and *Inequality Reexamined*. أحكام الحرية - الفرصة هي أحكام تصنيف تراتبي لفئات القدرات في فضاء الفاعلية هذا.

أن النتائج التحليلية الأساسية تتعلق مباشرة بتحقيق التفضيلات (بمعنى الاختيار)، لا السعي الفردي وراء الرفاهات ذاتية المصالح. يضم التفسير الرفاهوي القياسي لتوازنات السوق بنية إضافية (استحضار افتراض تعظيم المصلحة الذاتية القائمة على الفِعل) - وقابلة للطعن تمامًا - لكن الأساس الرياضي للنظرية يتعلق بصورة أكثر عمومية بتحقيق التفضيلات (مثل العلاقات الثنائية للاختيار).

يصبح افتراض سلوك المصلحة الذاتية زائدًا تمامًا عندما نحوّل اهتمامنا من الكفاءة الرفاهوية إلى الكفاءة في تحقيق التفضيل، ولا تُعد هناك أي ضرورة لافتراض أن تعظيم رفاه الفرد هو الدافع الوحيد للفِعل عند كل فرد. وهذا الامتداد، على الرغم من سهولته، فهو أبعد ما يكون عن التفاهة. لنفترض أن الأفراد لا يقومون بتعظيم إلا ما يعتبرونه، ويعتبره الآخرون، بمنزلة رفاهاتهم، وأن اختياراتهم تسترشد باعتبارات أخرى أيضًا[49]. حتى عندئذ، ستظل «النظرية الأساسية لاقتصاديات الرفاه» تتسم بمحتوى جوهري، من حيث تحقيق التفضيل، مع أخذ التفضيل أساسًا ثنائيًا للاختيار (بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء الاختيار). ويمكن تعريف كفاءة تحقيق التفضيل على النحو التالي:

كفاءة تحقيق التفضيل: من المستحيل نقل أي شخص إلى موقف أكثر تفضيلًا (أي موقف سيختاره الشخص عند توافر الفرصة)، مع إبقاء الجميع في حالة مُفضلة بشكل متساوٍ.

تُشير «النظرية المباشرة» - بإعادة تفسيرها على هذا النحو، (في ظل الافتراضات الأخرى) - إلى أن كفاءة التفضيل ستتحقق في ظل توازن سوق تنافسية. في الواقع، هذا ليس امتدادًا للنظرية المباشرة الأصلية؛ بل للمضمون

---

(49) لاحظ أن افتراض «عدم وجود عوامل خارجية» لا يزال يتطلب أن يرتبط تفضيل كل شخص بحزمة السلع الخاصة به فحسب. ويُفترض أحيانًا أن إمكان اهتمام الفرد بأي شيء آخر غير رفاهه لا يمكن أن ينشأ في ظل هذه الأوضاع. لكن الأمر غير ذلك. على سبيل المثال، عندما تختار شراء شتلات من مشتل ما، يمكن ربط تفضيلك المنكشف بابتهاجك الخاص (كما عند لورنزو، عندما يرى «الريح العذبة تقبّل الأشجار بلطف»)، أو على نحو بديل، قد يرتبط تفضيلك بالتزامك غير الأناني بزيادة عدد الأشجار في العالم. بالمثل، سواء كانت رغبتك في شراء المزيد من الطعام ترتبط ببرنامجك الغذائي، أم بخطتك غير الأنانية لإخراجه كله خارج الاقتصاد، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن تفضيلك مُعرف على حزمة من السلع مع إعطاء الأفضلية للمزيد من الطعام.

المركزي لتلك النظرية. على العكس من ذلك، فإن نتيجة الكفاءة الرفاهوية (كما في الصيغة القياسية لـ«النظرية الأساسية»)، ملتحمة ببساطة بكفاءة تحقيق التفضيل في ظل الافتراض التكميلي، والمشكوك فيه، بأن كل شخص يُعظم رفاهه.

2.6 الخطوة 2: من التفضيل إلى الفرصة - الحرية في فضاء السلع

تتجه الخطوة الثانية نحو ضعف كفاءة توازنات السوق التنافسية من حيث الفرصة - الحريات (من دون إزالة التركيز على فضاء السلع). يمكن إثبات أن في ظل الشروط القياسية (ومنها غياب العوامل الخارجية)، فإن من شأن الكفاءة من حيث تحقيق التفضيل أن تستلزم ضعف كفاءة الفرصة - الحرية.

يسهل إثبات هذا الطرح. نفترض أن الحالة الراهنة x، التي تتسم بالكفاءة من حيث تحقيق التفضيل، ليست ضعيفة الكفاءة من حيث الفرصة - الحرية في فضاء السلع. بل توجد حالة راهنة بديلة y، حيث الفرصة - الحرية لشخص واحد على الأقل - وليكن j - تُعد أكبر بالتأكيد، والفرصة - الحرية لكل شخص تُعد بالتأكيد بالقدر نفسه على الأقل. يتبع من البديهية O أن الشخص j يجب أن يتمتع بخيار في الحالة y أفضل من كل خيار في الحالة x. إضافة إلى ذلك، نظرًا إلى أن الاختيارات تتفق وسلوك تعظيم التفضيل، فإن j يجب أن يكون في حالة أفضل لتحقيق التفضيل في y أكثر من x. والآن، نظرًا إلى أن x تتسم بالكفاءة من حيث تحقيق التفضيل، يتبع ذلك أن شخصًا واحدًا على الأقل - وليكن k - يجب أن يكون في وضع أقل تفضيلًا في y منه في x. ومجددًا، ونظرًا إلى سلوك اختيار تعظيم التفضيل، فإن k لا يمكنه بوضوح أن يتمتع بأي خيار يمكن أن يكون على الأقل جيدًا بقدر خياره في x. وبالتالي، لا يمكن القول إن الفرصة - الحرية عند k هي بالتأكيد بالقدر نفسه على الأقل في y مثل x. إذًا، الافتراض الأولي أن كفاءة تفضيل الحالة الراهنة x لم تكن ضعيفة من حيث الفرصة - الحريات، يقود إلى تناقض[50].

باتخاذ الخطوتين 1 و2 معًا، يبدو واضحًا - في ظل الافتراضات المعيارية

(50) هناك نتيجة مشتقة هي أن الحالات الراهنة المختلفة من حيث تحقيق التفضيل هي مجموعة فرعية للحالات ضعيفة الكفاءة من حيث الفرصة - الحريات.

(مثل غياب العوامل الخارجية)، لكن من دون الحاجة إلى افتراض سلوك تعظيم الرفاه الذاتي - أن أي توازن للسوق التنافسية يُعد ضعيف الكفاءة في الفرصة - الحرية (في فضاء السلع القياسي).

النظرية العكسية ليست قابلة للتمديد بالطريقة نفسها. فتحسين البديل الأكثر تفضيلًا ليس كافيًا للتعزيز المؤكد للفرصة - الحرية، ولا للحرية الباقية على الأقل بالقدر نفسه، كما ناقشنا في المبحث الخامس. بيد أن النظرية العكسية، كما ناقشنا في المبحث الثاني 2، على الرغم من أهميتها الكبيرة كما يبدو، يعد اهتمامها بالسياسة الاقتصادية العملية من نواحٍ كثيرة أقل من النظرية المباشرة.

3.6 الخطوة 3: من فضاء السلع إلى فضاء القدرة

ناقشنا سابقًا (في المبحث الخامس) ضرورة تجاوز فضاء السلع إلى فضاء الفاعليات والقدرات الفعلية. إن تغير العلاقة بين مقتنيات السلع من ناحية والفاعليات والقدرات الفعلية من ناحية أخرى يجعل فضاء السلع غير صحيح تمامًا لمقارنات الفرصة - الحريات بين الأشخاص. ويتسم هذا القصور بالخطورة بصفة خاصة بالنسبة إلى تقويم عدم المساواة، وإلى نظرية العدالة[51].

من ناحية أخرى، فإن نتيجة الكفاءة أن توازن السوق التنافسية يُعد ضعيف الكفاءة في الفرصة - الحريات، لا تنطوي على أي مقارنات بين الأشخاص على الإطلاق. وفي حين تختلف العلاقة بين مقتنيات السلع والقدرات باختلاف المتغيرات الشخصية، فإن ذلك لا يؤثر بالضرورة، بالنسبة إلى شخص معين، في توافق التصنيف التراتبي لفئات الميزانية في فضاء السلع، والتصنيف التراتبي لفئات القدرة المناظرة في فضاء الفاعلية[52]. ربما يحقق الشخص المعوّق قدرة أقل في ظل حزمة السلع نفسها مما يحققه شخص أكثر قدرة بدنيًا (وتتسم هذه الحقيقة بأهمية مركزية في إجراء المقارنات بين الأشخاص، وفي تقويم الإنصاف

---

(51) ناقشت هذه المسألة في: Sen: «Equality of What?,» and *Inequality Reexamined.*

(52) هذا في الواقع هو أساس أخذ «الدخل» باعتباره «سلعة أولية» عامة في مبدأ الاختلاف الذي استخدمه رولز. انظر: John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), على الرغم من أن امتداده بين الأشخاص يتسم بإشكالية عميقة. انظر: Sen, *Inequality Reexamined.*

والعدالة)، لكن قدرات كل شخص - المعوّق والقادر بدنيًا - تتسع بالتحكم في السلع[53].

إذا أُضفي الطابع البديهي شكليًا على هذه العلاقة، يمكن بالتالي توسيع الكفاءة الضعيفة للفرصة - حريات في فضاء السلع إلى الكفاءة الضعيفة للفرصة - حريات في فضاء الفاعليات والقدرات. ونظرًا إلى عدم استحضار المقارنات بين الأشخاص في أي مرحلة في هذا الطرح، فإن التغير بين الأشخاص في علاقة السلعة - القدرة، التي تشغل موقعًا مركزيًا في نظرية العدالة، ليس له أي تأثير مباشر في هذا التحليل. وهكذا، وفي ضوء هذه الافتراضات القياسية، تتسم توازنات السوق التنافسية بكفاءة ضعيفة في الفرصة - حريات من حيث القدرات، ومن حيث مقتنيات السلع أيضًا.

7. عدم المساواة وآلية السوق

اقتصرت مناقشة الفرصة - حريات حتى الآن على تحقيق الكفاءة فحسب (في الواقع، الكفاءة الضعيفة). ولم نعالج مشكلات عدم المساواة في الفرصة - حريات. إن «النظرية المباشرة» التي امتدت في شكل ضعيف إلى الفرصة - حريات، غير معنية بدرجة أعلى حقًا بمسائل التوزيع، كما أن تبريرها الجزئي لآلية السوق يستند كليًا إلى اعتبارات الكفاءة. ومثلما تتسم نتيجة الكفاءة عند باريتو بعدم المساواة والرداءة تمامًا، فإن المركّب المناظر ضعيف الكفاءة للفرصة - حريات قد يكون غير جذاب على نحو عميق أيضًا.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن إمكان عدم المساواة ليس أقل في فضاء القدرات

---

(53) ثمة مسألة مختلفة في شأن ما إذا كان فضاء السلع يضم التأثيرات المهمة كلها التي تحدد القدرات في ظل المتغيرات الشخصية. وفي هذا الشأن، ربما يكون أكثر اكتمالًا البحث عن الوسائل الخارجية كلها للفرص الفردية -«السلع الأولية» كلها (حيث الدخل واحد منها فحسب) التي طرحها رولز انظر: Rawls, *A Theory*.

ربما يعمل بعض أهم التأثيرات خارج فضاء السلع تمامًا. ومع ذلك، فإن افتراض «غياب العوامل الخارجية» يقلص نطاق التأثيرات غير السلعية على قدرة الفاعلية، لأي شخص معين. كما أن نتائج الكفاءة، وإلى حد إمكان فصل تأثير المقتنيات السلعية عن تأثير العوامل الخارجية الأخرى، ستجد ترجمة طبيعية لها في ذلك الإطار الأكثر شمولًا.

والفرصة - حريات منها في فضاء السلع والرفاهات. في الواقع، قد يوجد بالفعل إبراز لعدم المساواة بسبب «اقتران» **(أولًا)** عدم المساواة في الدخل و**(ثانيًا)** المزايا غير المتساوية في تحويل الدخول إلى قدرات، ويقود الاثنان معًا إلى زيادة حدة مشكلة عدم المساواة من حيث الفرصة - حريات. أما المعوّقون أو المرضى أو كبار السن أو غير ذلك، فربما يعانون مشكلات كسب دخل لائق، من ناحية، ويواجهون صعوبات أكبر، من ناحية أخرى، لتحويل الدخل إلى قدرات للعيش بشكل جيد. إن العوامل نفسها التي قد تجعل شخصًا غير قادر على العثور على عمل جيد ودخل جيد، يمكن أن تضع الشخص في وضع غير مواتٍ لتحقيق نوعية حياة جيدة حتى في الوظيفة نفسها وبالدخل نفسه[54].

تُعد هذه العلاقة بين القدرة على كسب الدخل والقدرة على استخدام الدخل ظاهرة معروفة، بطبيعة الحال، في دراسات الفقر[55]. ويطرح تأثيرها أن عدم مساواة الدخل بين الأشخاص في ناتج السوق قد يميل إلى التضخم باقترانه بالمعوقات في تحويل الدخل إلى قدرات. وفي حين لا يؤدي اعتماد منظور الفرصة - حريات (بدلًا من الرفاهات) إلى الإخلال بمقتضيات الكفاءة لآلية السوق التنافسية، فقد يجعل إنجازات التوزيع، في بعض النواحي، أكثر إشكالية.

8. ملاحظات ختامية

حاولت في هذه الورقة إعادة صوغ مشكلة تقويم آلية السوق التنافسية من حيث إنجازاتها في تعزيز الحريات الفردية، في مقابل الإطار التقليدي للتقويم الرفاهوي (المبحثان الأول والثاني). قمت بالتمييز بين الجوانب المختلفة للحريات، ووجهت اهتمامًا خاصًا إلى الثنائية القائمة بين «جانب السيرورة» و«جانب الفرصة» (المبحث الثالث). يثير الجانب الأول مسائل الاستقلال الذاتي

---

(54) انظر في هذا الشأن: Amartya Sen: «Poor, Relatively Speaking,» *Oxford Economic Papers*, vol. 35, no. 2 (July 1983), *and Inequality Reexamined.*

(55) انظر على سبيل المثال: Dorothy Wedderburn, *The Aged in the Welfare State* (London: G. Bell and Sons, 1961); Anthony B. Atkinson: *Poverty in Britain and the Reform of Social Security* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1970), and *Poverty and Social Security* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1989); Peter Townsend, *Poverty in the United Kingdom* (Harmondsworth: Penguin, 1979), and Sen: «Poor,» and *Resources.*

للقرار والحصانة ضد التجاوزات؛ وفي هذه الجوانب (من حيث أفكار الحقوق التحررية والحريات السلبية المناظرة)، يوجد عند آلية السوق التنافسية الكثير الذي يمكنها تقديمه في الواقع، في ظل غياب أنواع بعينها من العوامل الخارجية (المبحث الرابع).

يمنح جانب الفرصة من الحريات دورًا مهمًا للتفضيلات الفردية، وللتقويم المناظر لفرص الاختيار (المبحث الخامس). وتمثل هذه الرابطة أهمية كبرى لفهم هذا الجانب بعينه من الحرية (على العكس من جانب السيرورة). ومع ذلك، هناك بعض الاحتمالات الحقيقية لتوصيف بديل للروابط الدقيقة. وقد تركت البنية البديهية المُختارة في هذه الورقة مساحة لتنوع الصوغ الدقيق، واتجهت في المقابل إلى نوع ضعيف من الكفاءة، يستند إلى شروط الضرورة للتأكد من توسع الفرصة - الحرية.

هناك مسألة موضوعية مختلفة تتعلق بفضاء تقويم الإنجازات والفرص، وتقدير الفرصة - الحرية. وتناولت، في هذا السياق، ضرورة تجاوز الموجودات من السلع إلى الفرص الفعلية للفاعلية وطرائق العيش المختلفة، بما يؤدي إلى إعادة صوغ مشكلة الكفاءة في هذا الفضاء (المبحث الخامس).

يمكن توسيع الكفاءة الرفاهوية لتوازنات السوق التنافسية إلى كفاءة ضعيفة من حيث الفرصة - حريات (المبحث السادس). ويجري هذا التوسيع في ثلاث خطوات: (**أولًا**) الانتقال من تحقيق الرفاه إلى تحقيق التفضيل؛ (**ثانيًا**) الانتقال من تحقيق التفضيل إلى الفرصة - حريات في فضاء السلع؛ و(**ثالثًا**) الانتقال من فضاء السلع إلى فضاء الفرص الفعلية للفاعلية والقدرة على الفاعلية. إن الافتراضات المطلوبة لهذه النتائج ليست أكثر تطلبًا بوجه خاص من تلك المستخدمة في الحالة القياسية للكفاءة الرفاهوية (أي في «النظرية الأساسية لاقتصاد الرفاه»). وفي واقع الأمر، يمكن إسقاط أحد الافتراضات المستخدمة في الصيغة القياسية (سلوك تعظيم الرفاه الذاتي). بيد أن من المهم أن نتذكر أن الافتراضات القياسية (مثل غياب العوامل الخارجية) دقيقة تمامًا.

في حين تعاود إنجازات كفاءة توازنات السوق التنافسية الظهور، في شكل أضعف إلى حد ما، للفرصة - حريات (سواء من حيث حرية اختيار سلال السلع أم

من حيث قدراتها على الفاعلية)، فإن مشكلات الإنصاف - بخطورتها نفسها حتى في الإطار الرفاهوي - تميل إلى أن تصبح حتى أكثر صعوبة ووضوحًا (المبحث السابع). ويرجع ذلك إلى إمكان اقتران عيوب الدخل مع عيوب تحويل الدخل إلى فرص عمل وسبل للعيش. وفي حين تميل مزايا كفاءة آلية السوق، في ظل الافتراضات القياسية، إلى الترجمة، في بعض الأشكال، في مجال الحريات (حتى في فضاء القدرات، لا في فضاء السلع فحسب)، فإن مشكلات عدم المساواة تظل قائمة؛ وربما يميل أي شيء إلى التضخيم في أثناء الترجمة.

في نهاية الأمر، يجب أن يرتبط التحدي الذي يتأتى على نظم السوق مواجهته بمشكلات الإنصاف في توزيع الحريات الجوهرية. وهذه مشكلة إضافية للصعوبات التي نتناولها أكثر بالمناقشة في (**أولًا**) تحقيق التوازن، (**ثانيًا**) ضمان المنافسة، (**ثالثًا**) الوفاء بالافتراضات الخاصة اللازمة لنتائج الكفاءة (مثل غياب العوامل الخارجية غير القابلة للتسويق)[56].

أخيرًا، هل يوجد حقًا أي شيء كثير مُكتسب عند الانتقال من التفسير «الرفاهوي» لكفاءة السوق إلى الفهم القائم على الحرية؟ أعتقد أن هناك أربعة مكاسب كبيرة على الأقل.

أولًا؛ هناك فجوة حقيقية بين الخطابة التي تحتكم إلى الحرية، وتستخدمها الأدبيات كثيرًا، عند الدفاع عن آلية السوق (مثلًا، أنها تجعل الناس «أحرارًا في الاختيار») والمعالجة «الرفاهوية» الحصرية لآلية السوق في اقتصاد الرفاه التقليدي. من المهم دراسة - وتحديد مدى - المعاني الخاصة التي يمكن أو لا يمكن بوساطتها أن يحافظ التحليل الاقتصادي على هذا الخطاب.

ثانيًا؛ تتضمن فكرة الحرية مسائل عدة متباينة، منها السيرورات والإجراءات، فضلًا عن الفرص الفعلية لعيش الناس بالطريقة التي يختارونها. ومن الضروري التمييز بين الجوانب المختلفة لحرية التمتع بفهم أفضل للسبل المتباينة للحكم

---

(56) إن أهمية «السلع العامة» في الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، يمكنها في واقع الأمر التسوية العميقة لحالة الاعتماد بالكامل على الأسواق من أجل تخصيص الموارد. عن هذا الموضوع، انظر: Drèze and Sen, *Hunger*; Griffin and Knight, eds., «Human Development,» and Anand and Ravallion, «Human Development in Poor Countries».

على تعزيز الحرية. وفي حين قمنا بهذه الممارسة في هذه الورقة، تمهيدًا لدراسة ما يمكن، أو ما لا يمكن، توقع أن تفعله الأسواق، فإن الممارسة نفسها تتسم بأهمية أكثر عمومية[57].

ثالثًا، على مستوى أكثر موضوعية، تبين أن التحليلات المستندة إلى الحرية في شأن كفاءة السوق تجعل من الإسهاب افتراض أن التفضيلات والاختيارات الفردية يجب اعتبارها استهدافًا حصريًا لرفاه الفرد - السعي لتحقيق المصالح الذاتية. وتبين أن الافتراض الرئيس في التقويم الرفاهوي لا صلة له في الأساس بجانب السيرورة من جوانب الحرية فحسب، إنما أيضًا بنتائج الكفاءة من حيث الفرصة - حريات. إن حرية الشخص للحصول على ما يُفضله (مهما كان السبب) تجاوز بنا قليلًا هذا الحد، وأعتقد بدرجة كبيرة أنه افتراض زائف.

أخيرًا، بتحويل الانتباه عن التركيز الحصري على تحقيق الرفاه إلى حرية الإنجاز بصورة عامة، فإن المقاربة القائمة على الحرية يمكنها تشجيع تحول في منظور التحليل الاقتصادي التقني في اتجاه يتسم بأهمية أخلاقية وسياسية كبيرة. لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون (كما أشار جون هيكس) أن العلاقة بين الأسواق والحريات مشكلة شديدة الأهمية، وهناك أسباب وجيهة ضد تجاهل تلك الرابطة برمتها. وتهدف هذه الورقة إلى فرز بعض المسائل الأساسية في تلك العلاقة.

---

(57) تناولت الجوانب المختلفة من الحرية بدراسة أكبر في محاضراتي عن أرو «Freedom and Social Choice»؛ انظر من الفصل العشرين إلى الفصل الثاني والعشرين من هذا الكتاب.

الفصل الثامن عشر

التقويم البيئي والاختيار الاجتماعي[1]

1. مقدمة

أشار أندرو سولو، عند تقديم عرضه المتوازن للجوانب العلمية في شأن «الاحترار العالمي»، إلى أنه «لا يوجد، في الحقيقة، سوى قدر قليل نسبيًا من النقاش في شأن علم الاحترار العالمي. يدور النقاش في الحقيقة، في ظل جميع أوجه اللايقين، في شأن كيف يجب أن تكون ردة فعلنا تجاه إمكان تغير المناخ»[2]. إن «يجب» في السؤال تشمل، من بين أمور أخرى، مسائل مهمة تتعلق بالقواعد، والأولويات، والأوزان. وما هذه الورقة إلا محاولة لتحليل بعض المشكلات التأسيسية في إجراء تقويم بيئي.

سينصب اهتمامي، بوجه خاص، على «الصيغة» العامة لمشكلة التقويم البيئي. تتأثر بعمق الكتابات المعاصرة عن تخصيص الموارد بفهمنا واستخدامنا لآلية السوق، وتميل المفاهيم والتقنيات المُستحضَرة إلى أن تعكس هذا الانشغال. ولهذا التركيز مزايا عدة، لا ترجع فحسب إلى استخدام نظم السوق بنجاح في

---

(1) العنوان الأصلي لهذه المقالة «التقويم البيئي والاختيار الاجتماعي: تقويم مشروط وتماثل السوق» (Environmental Evaluation and Social Choice: Contingent Valuation and the Market Analogy).

أود أن أعرب عن امتناني، للمناقشات المفيدة، إلى سودير أناند، كينيث أرو، كييل آرني بريكي، جورج ديشازو، إيما روثشيلد، كوتارو سوزومورا، وريتشارد تالر، وإلى مؤسسة العلوم الوطنية لدعمها البحثي.

من: *Japanese Economic Review* (1995).

(2) انظر: A. Solow, «Is There a Global Warming Problem?,» in: R. Dornbusch and J. M. Poterba, eds., *Global Warming: Economic Policy Responses* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992).

التعامل مع مشكلات اقتصادية جدية، بل أيضًا لأننا، حتى الآن، نمتلك قدرًا كبيرًا من الفهم لطريقة عمل الأسواق وكيفية تحقيقها ما تحققه بالفعل. في الواقع، ثمة أسباب وجيهة للاعتقاد أن آلية السوق تمثل غالبًا نقطة انطلاق جيدة للتفكير في تخصيص الموارد في المجال البيئي أيضًا، فمن شأنها التركيز بوجه خاص على المشكلات الناجمة عن الافتقار إلى الأسواق (وما يناظره من حقوق الملكية)، وعلى سبل علاج هذه الثغرة من خلال إنشاء أسواق إضافية ومؤسسات ذات صلة بالسوق. وإذا كان ذلك مستحيلًا، فإنه يشير إلى إمكان افتراض أسواق افتراضية والاسترشاد بتحليلات نتائج تلك الترتيبات الواقعية.

يتمثل السؤال الأساس الذي تثيره تلك المقاربة الموجهة نحو السوق في ما إذا كانت هذه النظرة للفرد، بوصفه فاعلًا في السوق، تتفهم بشكل أفضل مشكلات التقويم البيئي. وهناك نظرة بديلة، تتمثل في رؤية الفرد كمواطن - فاعل يحكم على البدائل من منظور اجتماعي، يشمل رفاهه، لكنه يحتمل أن يشمل أيضًا، عددًا من الاعتبارات الأخرى. أن يكون المرء فاعلًا في السوق، فتلك حالة خاصة، عند جعل المظهر الخارجي أضيق، واقتصار أدوات الفِعل على العمليات في السوق (مثل شراء أو بيع سلع حقيقية أو مفترضة). لا يوجد بالضرورة نزاع بين هذين المنظورين، لكن الصيغة الأكثر عمومية تتيح تناول بعض المسائل التي تصعب متابعتها داخل قالب السوق.

سأحاول مناقشة هذا التباين بالنظر في بعض من السبل الفعلية التي تُمارَس أو يُقترح ممارستها، للتقويم البيئي وتستخدم على نطاق واسع - صراحة أو ضمنًا - التماثل مع الأسواق. سأركز، أولًا، على تقنية «التقويم المشروط» التي نوقشت كثيرًا (المبحث الثالث)، ثم أنتقل إلى دراسة مشكلة الأمثَلة التزامنية التي تتناول الاحترار العالمي (المبحث الرابع).

يتوافر المنظور المفاهيمي للناس كمواطنين في بنية نظرية الاختيار الاجتماعي - وهو علم نما على نطاق واسع في العقود الأربعة الماضية[3]. على

---

(3) يُعد كينيث أرو رائد نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة. انظر: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

للاطلاع على تقويمات نقدية في شأن الأدبيات المنهجية التي ظهرت عن هذا الموضوع، انظر: Kotaro =

الرغم من أن الورقة غير تقنية تمامًا (ولن نستحضر أيًا من النتائج الرسمية لنظرية الاختيار الاجتماعي)، فإننا نجادل أن صيغة ممارسة «الاختيار الاجتماعي» ذاته توفّر عددًا من الرؤى في شأن طبيعة التقويم البيئي، ومنها الحاجة إلى توصيف ثري على نحو كافٍ لـ «الحالات الاجتماعية»، ومواصفات التقويمات الفردية عبر الحالات الاجتماعية «ذات الصلة»، وتحديد «القواعد» و«المبادئ» التي تربط الاختيار الاجتماعي بالتقويمات الفردية (المبحث الثاني). يمكن استخدام هذه الأفكار على نحو مفيد في التقويم النقدي لبعض الأساليب والإجراءات المعاصرة للتقويم البيئي.

2. مقاربة الاختيار الاجتماعي

شهدت نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة نموًا سريعًا منذ بدأها كينيث أرو[4]، كما أدى ما يمكن تسميته «مقاربة الاختيار الاجتماعي» إلى توسيعها بطرائق عدة متباينة. على أن هناك إطارًا مشتركًا أساسيًا للمقاربة، يضم المكونات المتباينة التالية.

(1) **فضاء الحالات:** يؤخذ موضوع التقويم باعتباره الحالات الاجتماعية x التي تنتمي إلى أي مجموعة فرصة S من الخيارات، تعكس الإمكانات البديلة التي يقارن بينها الفرد i. يمكن وصف الحالات بالثراء الذي يتطلبه التقويم.

(2) **تقويم الحالات:** تُعرّف التقويمات الفردية للحالات x عبر فئات الفرصة S كلها. وعلى الرغم من أن أرو اعتبر هذه القيم الفردية ترتيبًا، فيمكن النظر إليها أيضًا من زاوية دوال الاختيار، مع أو من دون تمثيل ثنائي، ويمكن الجمع بينها وبين المقارنات وبين الأشخاص أيضًا.

(3) **القواعد والمبادئ:** تربط قواعد الاختيار الاجتماعي f الاختيارات بعدد

Suzumura, *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and Amartya K. Sen, «Social Choice Theory,» in: Kenneth J. Arrow and Michael Intriligator, eds., *Handbook of Mathematical Economics: Volume III* (Amsterdam; New York: North-Holland, 1986). =

(4) Arrow, *Social Choice* (1951).

n من التقويمات أو الاختيارات الفردية. تعكس القواعد المبادئ التي تُستخدم في إجمال التقويمات الفردية لتحديد الاختيار الاجتماعي(5). قد تكون المبادئ «جوهرية» (مثل مبدأ باريتو، أو قواعد الإنصاف أو العدالة)، أو «بنيوية» (مثل «استقلال البدائل غير ذات الصلة» التي تتطلب أن الاختيار الاجتماعي عبر مجموعة فرصة يجب أن يعتمد على التقويمات الفردية للبدائل داخل تلك المجموعة فحسب).

هذه مفاهيم شديدة الاتساع والعمومية، لكننا سنناقش الآن أنها تتسم بقدر كبير من القوة الحاسمة، وتوفر في الواقع أساس التساؤل عن بعض الأساليب المعاصرة للتقويم البيئي.

قبل أن أواصل، يجب أن أُعلق على الاعتقاد الشائع أن موضوع نظرية الاختيار الاجتماعي مشلول إلى حد ما بمأزق رئيس، يظهر في شكل «نظرية الاستحالة» عند أرو(6). تُعنى مبرهنة أرو الممتازة بتوضيح أن من غير الممكن بوجه عام الوفاء في الوقت نفسه بمجموعة من الشروط معتدلة المظهر مفروضة على قواعد الاختيار الجماعي: بوجه خاص، مبدأ باريتو، واستقلال البدائل غير ذات الصلة، وعدم الدكتاتورية، والنطاق غير المقيد. إنها تتناول بالتحديد حالة «دوال الرفاه

---

(5) للاطلاع على صيغ بديلة ضمن هذه البنية العريضة، انظر: Arrow, *Social Choice* (1951); Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979),

وانظر: Sen: «Social Choice Theory;» Kotaro Suzumura: *Rational Choice*, and «Interpersonal Comparisons and the Possibility of Social Choice,» Paper Presented at: The International Economic Association Round-table Conference on «Social Choice» at Hernstein - Austria, 1994,

أعيد نشرها في: Kenneth J. Arrow, Amartya Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, 2 vols., I.E.A. Conference Volume; no. 116-117 (New York: St. Martin's Press, 1996-1997).

وانظر: Peter J. Hammond: «Welfare Economics,» in: George R. Feiwel, ed., *Issues in Contemporary Microeconomics and Welfare* (Albany, NY: State University of New York Press, 1985), pp. 405-434, and «Consequentialist Social Norms for Public Decisions,» in: Walter P. Heller, Ross M. Starr and David A. Starrett, eds., *Social Choice and Public Decision Making*, Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986).

(6) Arrow: *Social Choice* (1951), and *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

الاجتماعي»، حيث يتسم الاختيار الاجتماعي، فضلًا عن الاختيارات الفردية، بالثنائية ويعكس ترتيب التقويم (كل منها انعكاسية وكاملة ومتعدية). في الواقع، يمكن تمديد نتيجة الاستحالة لتشمل، لا دوال الرفاه الاجتماعي فحسب، إنما أساسًا صنوف قواعد الاختيار الجماعي كلها من دون مقارنات بين الأشخاص(7).

من ناحية أخرى، يمكن تجنب هذا المأزق في التقويمات أو الاختيارات الاجتماعية بمزيد من المدخلات المعلوماتية، ولا سيما من خلال استكمال التعبير عن التقويمات الفردية بوساطة المقارنات بين الأشخاص(8). ولا يُغير ذلك من المقاربة العامة في شأن ربط التقويمات الفردية للحالات بالاختيار الاجتماعي عبر مجموعات الفرصة، وإجراء هذا التجميع على أساس مبادئ واضحة (المبادئ البنيوية مثل «استقلال البدائل غير ذات الصلة»، فضلًا عن المبادئ الجوهرية، ومنها الاهتمامات المتعلقة بالكفاءة والإنصاف، والحقوق، والعدالة). وفي هذا الإطار المعمم، اهتمت كثيرًا نظرية الاختيار الاجتماعي المعاصرة باستكشاف الإمكانات الإيجابية والبناءة، إضافةً إلى تقديم رؤى بصيرة في شأن الاستحالات والمعضلات.

سنستحضر هذه المقاربة العامة للاختيار الاجتماعي من أجل دراسة بعض مشكلات التقويم البيئي. لكنني أود، قبل دراسة هذه الممارسات، التعليق بإيجاز على بعض المسائل والمشكلات التأسيسية في شأن بناء أسس التقويم البيئي على مقاربة الاختيار الاجتماعي.

أولًا؛ تجدر ملاحظة أن هذه الصيغة القياسية لمقاربة الاختيار الاجتماعي تُعنى صراحة بالتقويم فحسب، لا بسبل ووسائل تحقيق ما يُعد أكثر قيمة، أو ما يُعتبر الحق في الاختيار. في الواقع، توجد كتابات ذات صلة عن «التنفيذ» ويمكن أن تستكمل مقاربة الاختيار الاجتماعي. على أن اهتمامنا الحالي ينصب بالتحديد

---

(7) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice*; «Social Choice Theory,» and «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521.

(8) توجد كتابات عدة عن هذا الموضوع، وللاطلاع على تقويم النتائج الأساسية، انظر: Suzumura: *Rational Choice*, and «Interpersonal Comparisons;» Claude d'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Orderings,» in: Leonid Hurwicz, David Schmeidler and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Hammond, «Welfare Economics,» pp. 405-434, and Sen, «Social Choice Theory».

على التقويم، الذي يتسم بأهمية خاصة. وجدير بالذكر أن الأدبيات البيئية التي تضم إجراءات مثل «التقويم المشروط»، أو «التنمية المستدامة»، أو «الأمثَلة التزامنية»، تُعنى أساسًا بالتقويم، لا التنفيذ (أو توافق الحافز).

ثانيًا؛ هناك مسألة مهمة: من الذي يجري تضمينه في مجموعة الأفراد الذين تؤخذ تقويماتهم في الاعتبار، ولا سيما أن معاملة الأجيال المقبلة لا تزال مسألة مفتوحة. في واقع الأمر، يجب أن تكون تقويمات الأجيال المقبلة، بالضرورة، مسائل تتعلق بالافتراض والتخمين، لا أن تكون مؤكدة بأي معنى واضح، في هذا الوقت. بيد أن هذه ليست مشكلة خاصة تتعلق بمقاربة الاختيار الاجتماعي فحسب، ولا تنشأ بشكل أو آخر في جميع مقاربات التقويم البيئي. ربما يبدو من المعقول إلى حد كبير إدراج التقويمات والمصالح المحتملة لأشخاص المستقبل عند القيام بالتجميع. على أن التركيز المباشر، في سياقات أخرى (على سبيل المثال، عندما تتسم الفاعلية الواعية بالأهمية)، يجب أن ينصب على تقويمات الناس الموجودين هنا والآن، والاعتماد على أحكامهم على مصالح الأشخاص في المستقبل[9]. ويمكن استخدام مقاربة الاختيار الاجتماعي في أي من الاتجاهين.

ثالثًا؛ في حين تنظر صيغة مقاربة الاختيار الاجتماعي إلى التقويمات الفردية باعتبارها «مُعطاة»، وتنتقل إلى الاختيار الاجتماعي على هذا الأساس، فلا يوجد شيء في ذلك الإطار يمنع توجيه اعتبار واسع النطاق إلى «تشكيل التفضيل». وهذا موضوع مهم شددت عليه كثيرًا مدرسة «نظرية الاختيار العام» الموازية، ولا سيما رائدها جيمس بوكانان[10]، وهناك حجج قوية لإدراج المناقشات والتبادلات الاجتماعية (وآثارها على التقويمات الفردية) في تحليل الاختيار الاجتماعي[11]. إن

---

(9) بصرف النظر عن «الإيثار» و«الالتزام» من الجيل الحالي لخلفائه، فإن مصالح الأجيال المقبلة - حتى البعيدة منها - ستميل إلى الحصول على تمثيل كبير غير مباشر من خلال نظام الأسعار، في ظل تسلسل «تداخل» الأجيال واستمرار توازن السوق؛ عن هذا الموضوع، انظر: K.-G. Mäler, «Economic Growth and the Environment,» in: Luigi Pasinetti and Robert Solow, eds., *Economic Growth and the Structure of Long-term Development* (London: Macmillan, 1994).

(10) James M. Buchanan: «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), pp. 114-123, and «Individual Choice in Voting and the Market,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 4 (August 1954), pp. 334-343.

(11) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, «Rationality and Social Choice,» *American Economic Review*, vol. 85, no. 1 (March 1995), pp. 1-24.

«التفضيل المُعطى» في نظرية الاختيار الاجتماعي، «مُعطى» بمعنى «إذا كان - إذًا» («إذا كانت A معطاة، إذًا يجب أن توجد B»)، ولا يتطلب أن تكون التقويمات أو التفضيلات ثابتة أو غير متأثرة بالنقاشات العامة والتبادلات الأخرى. وهذا في الواقع، في سياق التقويم البيئي، يمكن أن يكون جانبًا شديد الأهمية للتقويم الاجتماعي[12].

3. قيم الوجود والتقويم المشروط

يُعد إجراء «التقويم المشروط»[13] أحد أكثر التطورات إثارة للاهتمام في مجال الاقتصاد البيئي. يبلغ عمر هذا الإجراء أكثر من ثلاثة عقود - يُقتبس عادة ديفس بوصفه أول من قدم ورقة استخدمت هذه التقنية صراحة[14]. لكن

انظر أيضًا: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986).

(12) على سبيل المثال، يُعد ظهور قيم على أساس المناقشات العامة جانبًا مميزًا للحد من الخصوبة في العالم. عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, «Population: Delusion and Reality,» *New York Review of Books* (22 September 1994), pp. 62-71.

يمثل الحد من النمو السكاني أهمية كبرى، ولا سيما في الأمد البعيد، حتى لإبطاء الاحترار العالمي. انظر: Nancy Birdsall, *Another Look at Population and Global Warming* (Washington, DC: World Bank, 1992).

عن الارتباط العام بين التفضيلات الذاتية والقانون البيئي، انظر: Cass Sunstein, «Endogenous Preferences: Environmental Law,» *Journal of Legal Studies*, vol. 217, no. 14 (1993), pp. 223-230.

(13) قام بإنتاج التقويم الواسع النطاق لإجراء التقويم المشروط، فريق من الاقتصاديين لا تشوبه شائبة يضم، كينيث أرو، روبرت سولو، بول بورتني، إدوارد ليمر، روي رادنر، وهاورد شومان (وأسارع في توضيح أنني أذكر أسماءهم بترتيب ظهورها في التقرير). انظر: Kenneth Arrow [et al.], «Report of the NOAA Panel on Contingent Valuation» (Mimeographed, National Oceanic and Atmospheric Administration, US Department of Commerce, 1993), <http://www.economia.unimib.it/DATA/moduli/7_6067/materiale/noaa%20report.pdf>,

نُشر هذا التقرير في: *Federal Register*, vol. 58, 15 January 1993, pp. 4602-4614.

انظر أيضًا الأوراق المشاركة - وشديدة الأهمية - عن التقويم المشروط في: Jerry A. Hausman, ed., *Contingent Valuation: A Critical Assessment* (Amsterdam: North-Holland, 1993).

يمكن الاطلاع على مناقشة لافتة عن مقاربة مزايا التقويم المشروط في الندوة التي أُجريت في شأنه. انظر: W. Michael Hanemann, «Valuing the Environment through Contingent Valuation,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, no. 4 (Autumn 1994), pp. 19-43; Paul R. Portney, «The Contingent Valuation Debate: Why Economists Should Care,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, no. 4 (Autumn 1994). pp. 3-17, and Peter A. Diamond and Jerry A. Hausman, «Contingent Valuation: Is Some Number Better than No Number?,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, no. 4 (Autumn 1994), pp. 45-64.

(14) R. K. Davis, «Recreational Planning as an Economic Problem,» *Natural Resources Journal*, vol. 3, no. 2 (1963), pp. 239-249.

بروز هذا الإجراء في الأعوام الأخيرة يرجع جزئيًا إلى اهتمام الدعاوى القضائية بقياس الضرر الذي سبّبه بعض الكوارث المأساوية، مثل التسرب الهائل للنفط من ناقلات النفط على نحو أدى إلى تدمير عدد من أنواع الطيور أو الأسماك أو الحيوانات (وجه التسريب النفطي عند «إكسون فالديز»، في «برينس وليام ساوند» في ألاسكا في عام 1989، الكثير من الاهتمام إلى هذا الخط البحثي).

يُعنى هذا الإجراء بالتوصل إلى تقويم عن «وجود» بعض الكائنات (مثل أنواع من الطيور)، لا لأن الأشخاص المعنيين يستخدمون هذه الكائنات مباشرة (مثل إيقاظهم فجرًا بتغريد الطيور - ساعة بديلة للتنبيه)، إنما لأنهم يودون ببساطة أن تظل هذه الكائنات موجودة، ولا تتعرض للتدمير. يبدأ الأسلوب بالافتراض أن في حالة «الاستخدام الإيجابي»، يمكن تحديد القيمة بوساطة الاستخدام المألوف لأسعار السوق. وبحسب أرو وآخرين: «إذا أدى التدفق إلى قتل الأسماك وبالتالي قلص الدخل التجاري للصياد، فإن خسائرهم يمكن حسابها بصورة معقولة بوساطة تقلُص الصيد مضروبًا في سعر/ أسعار السمك (أقل، بالطبع، من أي تكاليف ربما يتكبدونها)»[15]. يمكن مناقشة ذلك (بسبب الأهمية المحدودة المحتملة لأسعار السوق في تقويم الرفاه الاقتصادي)، لكنني لن أخوض أكثر في هذه المسائل هنا[16].

تتمثل في الواقع أفضل نظرة للتقويم الممكن/ المشروط في اعتباره امتدادًا لتقويم السوق من خلال «الاستعداد للدفع» من أجل الأشياء التي لا تشترى وتباع في السوق - السعر الذي يمكن كحد أقصى أن يدفعه شخص لقيمة الشيء في قيد النظر (بما يشمل قيمة الوجود إضافةً إلى قيمة الاستعمال، إن وجدت). ويطرح إجراء التقويم الممكن تساؤلات مفترضة عن عدد الأشخاص المستعدين للدفع للحيلولة دون فقدان أشياء بعينها[17]. وفي السياق القانوني الذي يتناول الأضرار

---

(15) Arrow [et al.], «Report».

(16) كما أنني لن أشير إلى حقيقة أن وجود استخدام إيجابي (فقدان «الصيد») ليس دليلًا على غياب الاهتمام السلبي (أو «بالوجود») أيضًا (للمقارنة: إصابتك بالبارانويا لا تضمن «أنهم» لا يحاولون «الإمساك بك»).

(17) يمكن أيضًا وضع السؤال في الشكل الآتي: كم شخصًا سيقبل التعويض عن الفقدان؟ يجب أن تميل هذه الصيغة إلى تجاوز الاستعداد لدفع المال - للأسباب الوجيهة التي طرحها هيكس - للحيلولة دون الخسارة. انظر: John Hicks, *Value and Capital* (Oxford: Clarendon Press, 1939). =

الناجمة عن تسرب النفط وغير ذلك من أعمال مماثلة، يميل استخدام مقاربة التقويم الممكن بوصفها (1) مقياسًا للخسارة الفعلية ذات الصلة، و(2) مؤشرًا على مدى اللوم الذي يقع على عاتق الجانب الذي أدى إهماله (أو أسوأ) إلى هذا الحدث الذي وقع. سأشير إلى الطرحين على الترتيب كالتالي: (1) طرح التقويم، و(2) طرح اللوم؛ بينما سأعنى أساسًا بالطرح الأول، فإنني سأعلق باختصار شديد على الطرح الثاني أيضًا.

كان الاستخدام الفعلي لإجراء التقويم المشروط في التجارب المُعدة يسفر عن نتائج بدت تسير عكس ما يُعتبر قياسيًا «الاختيار العقلاني»[18]. ويمكن توضيح إحدى المشكلات - ما يسمى «أثر التضمين» - من خلال النتيجة التي توصل لها ديسفوفسكز من أن متوسط الرغبة في دفع المال لمنع قتل 2,000 طير مهاجر كان مماثلًا إلى حد كبير للاستعداد نفسه لدفع المال لمنع تدمير 20,000 أو 200,000 طير[19]. إذا كانت تلك الطيور من الأنواع المُهدَدة، فلن يصعب متابعة هذه المجموعة من الاختيارات، حيث يمكن اعتبار أن كل خيار يضم الشيء «القيم» المتعلق باستمرارية هذا النوع (لا يحتاج الأشخاص المعنيون إلى تقدير قيمة أي شيء آخر). لكن تلك الطيور لم تكن من نوع مُهدَد. وردًا على ذلك، جرت الإشارة إلى أن الأسئلة كانت تُطرح أحيانًا على نحو غامض، وأن الخيارات كان يصعب تتبعها ...إلخ[20]. لن أتناول هذه المسألة بالتفصيل هنا، لكنني

= لكن الهوامش الفعلية للاختلاف مالت إلى أن تكون بالقدر الكبير الذي يمكن تفسيره بسهولة بهذه الطريقة؛ مع ذلك، انظر: W. Michael Hanemann, «Willingness to Pay and Willingness to Accept: How Much Can They Differ?,» *American Economic Review*, vol. 81, no. 3 (June 1991), pp. 635-647.

(18) انظر على سبيل المثال: Daniel Kahneman and Jack Knetsch, «Valuing Public Goods: The Purchase of Moral Satisfaction,» *Journal of Environmental Economics*, vol. 22, no. 1 (January 1992), pp. 57-70, and William H. Desvousges [et al.], «Measuring Natural Resource Damages with Contingent Valuation: Tests of Validity and Reliability,» in: Hausman, ed., *Contingent Valuation*.

(19) Desvousges [et al.], «Measuring Natural Resource».

(20) للاطلاع على مناقشة لهذه الحالة وغيرها من حالات الانتهاك الواضح للاختيار العقلاني، انظر: Arrow [et al.], «Report;» Kenneth J. Arrow, «Contingent, Valuation of Nonuse Values: Observations and Questions,» in: Hausman, ed., *Contingent Valuation*; Hanemann, «Valuing the Environment,» pp. 19-43; V. K. Smith, «Comment: Arbitrary Values, Good Causes, and Premature Verdicts,» *Journal of Environmental Economics*, vol. 22, no. 1 (1992), pp. 71-89; Daniel Kahneman and Jack Knetsch, «Contingent Valuation and the Value of Public Goods,» *Journal of Environmental Economics*, vol. 22, no. 1 (1992), pp. 90-94; J. R. DeShazo, «The Influence of Information Regimes on the Formation of WTP Bids: An Explanation of the «Embedding Effect»» (Mimeographed, Harvard University, 1993); M. A. Altaf and J. R. DeShazo. =

سأشير إلى صعوبة الحكم على ما هي الاختيارات التي تُعد أو لا تُعد «متسقة» أو «لاعقلانية»، من دون الخوض تفصيلاً في طريق رؤية القائمين بالاختيار للمشكلة وما يعتقدون أنهم يحاولون تحقيقه(21). وسأعود إلى هذا السؤال بإيجاز حاليًا عند مناقشة متطلبات صيغة الاختيار الاجتماعي للمشكلة.

أشارت الأدبيات أيضًا إلى صعوبات أخرى(22): (1) إذا نظرنا إلى عدد من مشكلات تقويم «الوجود» معًا، فربما تسفر عن استعداد مزعوم غير معقول إلى حد كبير لدفع المال؛ (2) لوحظ أن الاستعداد لـ «قبول التعويض» قد يكون أعلى حتى - راديكاليًا - من الاستعداد لدفع المال (ما يثير تساؤلات في شأن الاتساق أيضًا)؛ (3) صعوبة إبراز صلة قيود الميزانية على نحو كاف (ولم يحدث ذلك على الإطلاق في محاولات فعلية)؛ (4) صعوبة إعطاء المعلومات الممكنة ذات الصلة كلها للمجيبين (على سبيل المثال، عن البدائل) والتأكد من استيعابهم ذلك كله؛ (5) عند تجميع تقديرات استعداد كل منهم في الدفع، ربما يصعب تحديد «نطاق السوق»؛ (6) ربما يُعبر المجيبون عن «مشاعر تجاه الروحانية العامة أو «دفء توهج» العطاء، بدلاً من الاستعداد الفعلي لدفع المال من أجل البرنامج في قيد البحث»، أو بحسب كاهنمان وكنيتش: «تعكس إجابات التقويم المشروط الاستعداد لدفع المال من أجل الشعور بالرضا الأخلاقي للمساهمة في السلع العامة، لا للقيمة الاقتصادية لهذه السلع»(23). هذه كلها مشكلات جدية بحق،

«Bid Elicitation in the Contingent Valuation Method: The Double Referendum Format and Induced Strategic = Behavior» (Mimeographed, Harvard University, 1994), and Thomas Dietz and Paul C. Stern, «Toward a Theory of Choice: Social Embedded Preference Construction,» *Journal of Socio-Economics*, vol. 24, no. 2 (1995).

أثار وايتنغتون وآخرون سؤالًا عمّا إذا كان الوقت الكافي قد أُعطي للمجيبين للرد على الأسئلة التي تشمل بعض التعقيد، وأن عندهم أسبابًا لتوقع أن تعمل الطريقة بشكل أفضل كثيرًا إذا حصلوا على وقت أكبر. انظر: Dale Whittington [et al.], «Giving Respondents Time to Think in Contingent Valuation Studies,» *Journal of Environmental Economics*, vol. 22 (1992), pp. 205-225.

(21) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Internal Consistency,» pp. 495-521.

(22) انظر: Daniel Kahneman, «Presentation to the Contingent Valuation Panel» (Mimeographed, 1992); Arrow [et al.], «Report,» and Hausman, ed., *Contingent Valuation*.

(23) Kahneman and Knetsch, «Valuing Public Goods,» p. 57.

انظر أيضًا: Kahneman, «Presentation;» A. Diamond, G. K. Leonard and M. A. Denning, «Does Contingent Valuation Measure Preferences? Empirical Evidence,» and P. Milgrom, «Is Sympathy an Economic Value?,» in: Hausman, ed., *Contingent Valuation*.

لكن أرو وآخرين يرون أن هذه القيود(24)، لا تجعل إجراء التقويم المشروط غير مجدٍ، ويستمرون في الواقع بالتوصية به كأحد الإجراءات التي تستخدم لإعطاء «معلومات مفيدة» (لا تدابير تلقائية)، بشرط تحسين المعلومات المبلغة تحسينًا كافيًا(25). وعلى الرغم من العيوب كلها، يمكن القول إن شيئًا من الاهتمام يظل موجودًا بالفعل في مقاربة التقويم المشروط(26).

لن أدخل في نزاع مع هذا الحكم الحكيم، لكنني أود أن أطرح السؤال التأسيسي المتعلق بنوع «الاختيار الاجتماعي» الذي يشكل أساس إجراء التقويم المشروط. تكمن «فلسفة» التقويم المشروط في فكرة أن السلعة البيئية يمكن النظر إليها جوهريًا بالطريقة نفسها كسلعة خاصة عادية نشتريها ونستهلكها. والتقويم الذي يُحتمل التعبير عنه هو ذلك المتعلق بالتحقيق المنفرد لهذه الفائدة البيئية. على سبيل المثال، إذا كان الاستفسار عن المبلغ الذي كنت سأدفعه لإنقاذ المخلوقات الحية كلها التي هلكت نتيجة كارثة إيكسون فالديز، وقلت 22.50 دولارًا، إذًا فإنني قلت إنه إذا كان مبلغ 22.50 دولارًا الذي دفعته يمكن أن يمحو تمامًا هذه الخسائر كلها، فإنني على استعداد لدفع هذا المبلغ. يصعب تصور أخذ هذا السؤال والجواب على محمل الجد، نظرًا إلى أن الحالة الراهنة المطلوب مني تخيلها ربما ليست حقيقية (في الواقع، إذا كان عليّ أن أعتقد حقًا أن مبلغ 22.50 دولارًا خاصتي يمكن في حد ذاته أن يمحو الفوضى، فإنني إذًا غير متأكد في شأن أي أهمية يمكن أن تقترن بما أعتقد أو لا أعتقد).

إن شرط «استقلال البدائل غير ذات الصلة»، التي صاغها أرو، ينص على أنه

---

(24) Arrow [et al.], «Report».

(25) كما أنهم يقترحون أيضًا أسئلة من نوع «الاستفتاء» - مع اقتراح مقادير المدفوعات المالية التي تُقبل أو ترفض (نظرًا إلى فهم هذه الأسئلة على نحو أفضل)، وينصحون بطرح مقادير منخفضة نسبيًا أيضًا (تميل إلى «الاتجاه المحافظ») من أجل «إزاحة الاتجاه المحتمل للمبالغة في الاستعداد للدفع».

(26) انظر: Arrow, «Contingent;» Hanemann, «Valuing the Environment,» pp. 19-43, and Portney, pp. 3-17.

مع ذلك انظر أيضًا: Diamond and Hausman: «Contingent Valuation,» pp. 45-64, and «On Contingent Valuation Measurement of Nonuse Values,» in: Hausman, ed., *Contingent Valuation*, and C. R. Plott, «Contingent Valuation: A View of the Conference and Associated Research,» in: Hausman, ed., *Contingent Valuation*.

عند الاختيار بين البدائل «ذات الصلة» (أي بين حالات بديلة في مجموعة الفرصة الفعلية)[27]، يجب ألا يعتمد الاختيار الاجتماعي على تقويمنا البدائل «غير ذات الصلة» (أي غير الموجودة في مجموعة الفرصة). والحالة الراهنة التي أدفع فيها 22.50 دولارًا وتنتهي الخسائر كلها الناجمة عن تسرب إيكسون فالديز، ليست بالتأكيد من البدائل «ذات الصلة»، ذلك أنه ليس غير مُجد فحسب، إنما تقويمنا البديل «غير ذي الصلة» يتم على نحو ما داخل مركز الاهتمام عند الاختيار بين البدائل المُجدية فعلًا - «ذات الصلة» بالنسبة إلى الاختيار.

في حين يُعد ذلك إشكاليًا بلا شك، فمن الممكن القول إن في ظل افتراضات خاصة نوعًا ما، قد لا يمكن في الواقع انتهاك شرط «الاستقلال». ما هذه الافتراضات؟ يجب أن تتخذ الحجة شكل الزعم أن إجابتي عن السؤال في شأن هذا البديل «غير ذي الصلة» تكشف عن موقفي تجاه بديل «ذي صلة» عند إنقاذ الطبيعة بجهد مشترك، ويعكس إجراء التقويم الممكن مسارًا غير مباشر لتقويم البدائل ذات الصلة - تلك البدائل المُجدية ويمكن اختيارها. يمكننا الحصول على شيء من مثل هذه القصة إذا افترضنا ما يلي: (1) سأدفع بالفعل ما وعدت بدفعه (22.50 دولارًا)، وسيفعل الآخرون الأمر نفسه، (2) سيُستخدم عندئذ المبلغ الكلي المجموع في إنهاء الخسائر (أو للقيام بشيء جيد يحكم عليه الجميع أنه بالتحديد بمثل جودة عدم وجود تلك الخسائر)، و(3) أن موافقتي على دفع 22.50 دولارًا جنبًا إلى جنب مع ما دفعه الآخرون تماثل موافقتي إذا كنت قد دفعت 22.50 دولارًا بمفردي للقضاء منفردًا على الخسائر في قيد البحث. لا يسهل الدفاع هنا عن أي من هذه الافتراضات. يرجع ذلك إلى أمر واحد، هو أن الغرض من التساؤل عن التقويم الممكن لا يكمن في جمع المال مني - في الواقع قد يكون لاتخاذ قرار عن مقدار الغرامة الواجبة على شركة إيكسون؛ هذا سيناريو مختلف تمامًا. كما لا يوجد ضمان أن المبلغ الكلي المجموع منّا هو المبلغ الصحيح المطلوب لتغطية تكلفة منع الضرر - أو القيام بأمر بمثل الجودة؛ فهذا يقوض المسار غير المباشر أيضًا.

لكن أكثر المشكلات أهمية ربما تنشأ على الصعيد المفاهيمي في شأن البند (3).

---

(27) Arrow, *Social Choice* (1951).

إن ذات فكرة أنني أعالج منع الضرر البيئي، تمامًا مثل شراء سلعة خاصة، هي نفسها سخيفة تمامًا. فالمبلغ الذي أكون على استعداد لدفعه نظير شراء معجون أسنان لا يتأثر عادة بالمبلغ الذي تدفعه أنت نظير معجون أسنانك. لكن سيكون مستغربًا إذا كان المبلغ الذي أكون مستعدًا لدفعه لإنقاذ الطبيعة مستقلًا تمامًا عما يكون الآخرون مستعدين لدفعه، ما دامت مسألة اجتماعية على وجه التحديد. إن نموذج «الحارس الوحيد» للتقويم البيئي يربك طبيعة المشكلة المطروحة.

رأى بعضهم، بقدرة كبيرة على الإقناع، أن على الرغم من أن السؤال المنهجي في استبيان التقويم الممكن كان يتعلق بما يمكن أن يدفعه الشخص بمفرده لإنقاذ هذه القطعة الصغيرة من الطبيعة، فإن أفضل تفسير للإجابات يتمثل في اعتبار أن السؤال كأنه كان ما المقدار الذي يمكنك «المساهمة» به في جهد مشترك لتحقيق تلك النتيجة[28]. في الواقع، يتطلب الأمر قدرًا أقل من «التعليق المرغوب لعدم الاعتقاد» للإجابة عن هذا السؤال المزعومة واقعيته إجابة أكثر جدية من السؤال الموجه بالفعل. بيد أنه يثير صعوبات أخرى. فما أنا على استعداد للمساهمة به يجب أن يعتمد، نظرًا إلى طبيعة المهمة، على المبلغ الذي أتوقع أن يساهم به الآخرون. ربما تحدث تأثيرات في اتجاهات مختلفة؛ إذ ربما أكون مستعدًا للمساهمة في شيء، إذا فعل الآخرون الأمر نفسه أيضًا، ما يجعل ذلك «لعبة ضمان»[29]. من ناحية أخرى، ربما أشعر بحاجة أقل إلحاحًا للقيام بأمر بنفسي، إذا كان الآخرون سيقومون في أي حال بالكثير، وتضحيتي ستُحدث فرقًا قليلًا للكائن الاجتماعي محل البحث (هذا أحد المسارات نحو «الركوب الحر»). إذا كان «نموذج الحارس الوحيد» في التقويم الممكن ضيق التحديد لكنه لا يتسم بالصدقية، فإن «نموذج المساهمة» يتسم بالصدقية لكنه غير محدد إلى درجة كبيرة.

تتمثل إحدى السمات الرئيسة لمقاربة الاختيار الاجتماعي في أنها تتطلب

(28) انظر: Kahneman, «Presentation;» Daniel Kahneman [et al.], «Stated Willingness to Pay for Public Goods: A Psychological Perspective,» *Psychological Science*, vol. 4, no. 5 (1993), pp. 310-315, and Gregory A. Guagnano, Thomas Dietz and Paul C. Stern, «Willingness to Pay for Public Goods: A Test of the Contribution Model,» *Psychological Science*, vol. 5, no. 6 (November 1994).

(29) انظر: Amartya Sen, «Isolation, Assurance and the Social Rate of Discount,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81 (1967), pp. 112-124, and Angus S. Deaton and John Muellbauer, *Economics and Consumer Behaviour* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980).

أن تكون مدخلات الأفراد التقويمية في عملية صنع القرارات الاجتماعية معنية على وجه التحديد بالحالات الفعلية البديلة التي يجري فيها الاختيار الاجتماعي. وهنا يكون تماثل السوق مضللًا بوجه خاص، نظرًا إلى أن السوق لا تمد الأفراد بحالات اجتماعية بعينها للاختيار. ومع معرفة الأسعار، فإنني أختار سلة السلع خاصتي، وأنت تختار سلة السلع خاصتك؛ ولا ينظر أي منا أبعد من أنفه. هناك عدد من المشكلات التي ينجح فيها ذلك إلى حد معقول، لكن التقويم البيئي ليس واحدًا منها. ولمعرفة آراء الناس عمّا ينبغي القيام به، يجب إخبارهم بالبدائل الحقيقية، وإشراك الآخرين كذلك، الأمر الذي يتطلب مواصفات مقترحات عمل معينة تُتخذ (منها الغرامات والتعويضات، إن وجدت)، أو مقترحات في شأن قواعد العمل (منها إجراءات الغرامات والتعويضات).

إن هذه الاعتبارات، التي تعتبر جوهرية بالنسبة إلى «الزعم القيمي» لمقاربة التقويم الممكن، تنشأ بالقوة نفسها في حالة «طرح اللوم» أيضًا. عندما أقول إنني مستعد لدفع 22.50 دولارًا لإنقاذ جزء ضئيل من الطبيعة، فإنني لا أقول إن أي فاعل أصاب هذا الجزء الضئيل من الطبيعة يجب تغريمه - «باسمي» - ذلك المبلغ 22.50 دولارًا، إضافةً إلى ما يدفعه «بالأصالة» عن الآخرين. تُعد الدعوى القضائية مسألة منفصلة تمامًا؛ ولتأكيد ما أعتقده، يجب منحي فرصة التعبير عن ذلك - ليس ما أعتقد أنه أمر مختلف تمامًا. ربما أرغب في تغريمه أكثر (ربما على أساس عقابي)، أو أقل (ربما على أساس أنه كان حادثًا). لكن أيًا ما كان ما نتصور أن من الضروري أن يغرمه، فيجب جمعه من خلال أسئلة متباينة موجهة بهدف الحصول على وجهات نظرنا في شأن هذه المسألة المحددة.

لا يعني ذلك إنكار أن الاعتبارات الاستراتيجية ربما تؤدي إلى تساؤلات مصاغة على نحو يختلف عما نبحثه. ذلك أمر يتسم بالأهمية، لكنه شأن مختلف، ويجب قطعًا دراسته في عدد من الحالات. لا تفعل تلك المسألة أي شيء لتبرير نموذج الاستجواب في التقويم الممكن: سؤال التقويم الممكن في شأن المبلغ الذي سأدفعه - حيث يمكنني إعطاء أي إجابة، من دون أن يكون علي أن أدفع أي شيء بالفعل - ليس موجهًا حقًا إلى «الإرباك من أجل توافق الحوافز».

لا أشكك مثل بعضهم في شأن إمكان الحصول على إجابات صادقة معقولة

من الناس في شأن المسائل ذات الاهتمام الاجتماعي العام التي تتعلق بحماية البيئة، لكن إذا كان الناس يسترشدون عمومًا بالاعتبارات الاستراتيجية، ستوجد إذًا حالة بالفعل في شأن اتباع النهج الاستراتيجي لاستخراج المعلومات أيضًا، وصوغ الأسئلة مع وضع هذا في الحسبان. لنضع المسألة في صورة أكثر اكتمالًا: ما نزعمه هنا هو أن مقاربة الاختيار الاجتماعي معنية بالحصول على المعلومات التي تجعل من الممكن تحديد - ثم الحصول على - ذلك الاختيار الاجتماعي الذي يناظر تقويمات الناس الفعلية للبدائل ذات الصلة(30). وإذا لم تكن الأسئلة المطروحة تدور بالتحديد حول تقويمات الأفراد للبدائل ذات الصلة، فإن تبرير تلك الابتعادات يكمن في مزاياها الاستراتيجية الحقيقية، لا في التماثل العام بين تقدير قيمة السلع البيئية والسوق في ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الخاصة فحسب.

4. الاحترار العالمي والمأزق والتقويم

أصبح الاحترار العالمي مسألة تُناقش كثيرًا في الآونة الأخيرة(31). بيد أن

---

(30) للاطلاع على صيغ للمشكلات الاستراتيجية، انظر: Prasanta K. Pattanaik, *Strategy and Group Choice*, With a Contribution by Bhaskar Dutta, Contributions to Economic Analysis; 113 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978); Hervé Moulin, *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983), and Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984).

(31) انظر، من بين مساهمات أخرى: Hirofumi Uzawa, «The Theory of Imputation and Global Warning» (Mimeographed, Research Institute of Capital Formation, Japan Development Bank, 1990); John Broom, *Counting the Cost of Global Warming* (Cambridge, MA: White Horse Press, 1991); Frances *Cairncross, Costing the Earth* (London: Business Books, 1991); D. W. Jorgenson and P. J. Wilcoxen, «Reducing U.S. Carbon Dioxide Emissions: The Costs of Different Goals,» in: J. R. Moroney, ed., *Energy, Growth and the Environment* (Greenwich, CT: JAI Press, 1991); William D. Nordhaus: «To Slow or Not to Slow: The Economics of the Greenhouse Effect,» *Economic Journal*, vol. 101, no. 407 (July 1991), pp. 920-937; «Economic Approaches to Greenhouse Warming,» in: Dornbusch and Poterba, eds., *Global Warming*; J. Leggett, ed., *Global Warming: The Greenpeace Report* (New York: Oxford University Press, 1990); Dornbusch and Poterba, eds., *Global Warming*; Birdsall, *Another Look*; William R. Cline, *The Economics of Global Warming* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1992); Alan S. Manne and Richard G. Richels, *Buying Greenhouse Insurance* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992); Jonathan Riley and Margo Anderson, eds., *Economic Issues in Global Climate Change* (Boulder, CO: Westview Press, 1992); Jurgen Schmandt and Judith Clarkson, eds., *The Regions and Global Warming: Impacts and Response Strategies* (New York: Oxford University Press, 1992); Nazli Choucri, ed., *Global Accord: Environmental Challenges and International Responses* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993); David W. Pearce and Jeremy J. Warford, *World without End: Economics, Environment, and Sustainable Development* (New York: Oxford =

الشعور بالكارثة التي تلوح في الأفق اتجه، في مجمله، نحو الانحسار، وظهر حديثًا عدد من الدراسات تتساءل عن المخاوف السابقة من العواقب الوخيمة لمستويات الاحترار العالمي المحتمل. وشهد عدد من توقعات التغيير السابقة تنقيحًا يتجه إلى أسفل. على سبيل المثال، وبما يتعارض وتقديرات ارتفاع مستوى سطح البحر لثلاثة أمتار أو أكثر في المئة عام المقبلة، نجد أن «أفضل تقدير حالي لارتفاع مستوى سطح البحر، على مدى القرن المقبل أو نحو ذلك، يقل إلى حد ما عن متر واحد»(32). ولم يقتصر الأمر على التشكيك الجدي في شأن شدة الخسائر المفترضة من الاحترار العالمي، إنما طُرحت أيضًا مؤشرات على فوائد الاحترار، مثل ارتفاع جودة الإنتاج وأوضاع الحياة في أجزاء من المناطق الأكثر برودة، وفائدة زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو للتسميد الزراعي ...إلخ. عند «تقدير الأضرار التي تنجم عن الاحتباس الحراري حتى عام 2050»، كما يشير نوردهاوس، «من المرجح أن يسفر تغير المناخ عن مجموعة من المكاسب والخسائر، من دون افتراض قوي لأضرار جوهرية في صافي الاقتصاد»(33).

يطور نوردهاوس في دراسته الأخيرة، نموذجًا بين الأجيال («نموذج دينامي متكامل للمناخ والاقتصاد» - اختصارًا: نموذج نورد)، ويستخدم الأمثَلة التزامنية (في النمط الكلاسيكي الذي طرحه رامسي في عام 1928)(34). توفر النتائج

University Press, 1993), and Christopher D. Stone, *The Gnat Is Older than Man: Global Environment and Human Agenda* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993). =

(32) Solow, «Is There a Global,» p. 25.

(33) Nordhaus, «To Slow or Not to Slow,» p. 933.

(34) من شأن مقاربة أقل طموحًا أن تركز على فكرة «التنمية المستدامة»، المبدأ الأساسي وضعه سولو على هذا النحو: «الواجب الذي تفرضه الاستدامة هو ألا نورث الأجيال المقبلة أي شيء بعينه - مع استثناءات نادرة مثل «حديقة يوسيميت الوطنية» مثلًا - وإنما نمنحهم كل ما يتطلبه الأمر لتحقيق مستوى معيشي جيد بنفس جودة مستوى معيشتنا على الأقل، وأن نعتني بالمثل بالجيل المقبل من بعده». انظر: Solow, «Is There a Global,» p. 15.

عن هذا الموضوع ، والموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: John M. Hartwick, «Intergenerational Equity and the Investing of Rents from Exhaustible Resources,» *American Economic Review*, vol. 67, no. 5 (December 1977), pp. 972-974; Partha Dasgupta and Geoffrey M. Heal, *Economic Theory and Exhaustible Resources* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979); Robert M. Solow, «On the Intergenerational Allocation of Natural Resources,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 88, no. 1 (1986), pp. 141-149; R. Repetto, «Balance-sheet Erosion: How to Account for the Loss of Natural Resources,» *International Environmental Affairs*, vol. 1, no. 2 (1989), pp. 103-137; Partha Dasgupta, *An* =

الأساس لنقد خفيف لعدم عمل أي شيء على الإطلاق، وكذلك لعدم عمل أي شيء لمدة عشرة أعوام (حيث سيضم كل منهما على التوالي خسائر طفيفة في الرفاه مقارنة بالمسار الكفوء أمثليًا الذي حدده نوردهاوس)، لكنها تطرح انتقادات حادة للسياسات المقترحة في شأن استقرار الانبعاثات (حيث إن تلك السياسات، وفقًا لحسابات نوردهاوس، تستتبعها خسائر كبيرة جدًا). يبدو أن «لا تفعل أي شيء - قف هناك» هو على الأقل أمر جدير بالامتداح.

ثمة ميزة كبيرة في اتخاذ نظرة تقويم جدية للمشكلات الناجمة عن الاحترار العالمي وتكلفة مبادرات مواجهته، ومقاومة قرارات السياسة المستندة إلى الذعر لا التقويم العقلاني، وتحليلات نوردهاوس الدقيقة والتفصيلية - ومنها معالجته الخطر وأسلوبه في استخدام تحليل الحساسية - وهي بالتأكيد إنجازات رئيسة. مع ذلك، حتى إذا قبلنا نتائج حسابات نوردهاوس للأمور التي يُقدرها، ستظل هناك مسائل أخرى[35]. يجب أن نسأل، على وجه الخصوص، ما إذا كانت «الحالات الاجتماعية» موصوفة على نحو كافٍ، وما إذا كانت «مبادئ» الاختيار الاجتماعي عادلة لمواطني البلدان المختلفة.

وصف نوردهاوس الحالة الراهنة من حيث استهلاك الفرد وحجم السكان.

Inquiry Into Well-Being and Destitution (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, = 1993); R. Dorfman, «On Sustainable Development» (Mimeographed, Discussion Paper; no. 1627, Harvard Institute of Economic Research, 1993), Peter J. Hammond, «Is There Anything New in the Concept of Sustainable Development?» (Mimeographed, Stanford University, 1993), and Sudhir Anand and Amartya Sen, «Sustainable Human Development: Concepts and Priorities,» (Mimeographed, Center for Population and Development, Harvard University, 1994).

هناك سؤال مهم في مجال «الاختيار الاجتماعي» عمّا إذا كان ينبغي أن تتعلق طروحات الأجيال المقبلة بمستويات المعيشة بصفة عامة، أم ترتبط أيضًا بسماتها الخاصة، مثل أحقية التمتع بـ «الهواء النقي» بوصفه «إرثًا طبيعيًا»، من دون التفوق عليها، حتى إذا كانوا أفضل حالًا بصفة عامة (تمامًا مثل عدم تأثر حق غير المدخن في عدم نفث الدخان في وجهه بمستوى معيشته العام - بغض النظر عن مدى ارتفاعه). لن أتناول هذه المسألة هنا، لكن مناقشتها ترد في: Amartya K. Sen, «Approaches to the Choice of Discount Rates for Social Benefit-Cost Analysis,» in: Robert C. Lind [et al.], *Discounting for Time and Risk in Energy Policy* (Washington, DC: Resources for the Future, 1982), pp. 344-351, and Cline, *The Economics*, pp. 240-243.

(35) نوقش بعض تلك المسائل الأخرى في: Cline, *The Economics.*

انظر أيضًا: Mark Sagoff, *The Economy of the Earth: Philosophy, Law, and the Environment* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), and Stone, *The Gnat Is Older than Man.*

أمكن تجميع استهلاك السكان في أجزاء مختلفة من العالم معًا بالطريقة المعتادة، باستخدام أسعار السوق (صراحة أو ضمنًا)، ودالة منفعة مقعرة بصرامة مع منفعة حدية متناقصة (دالة المنفعة اللوغاريتمية، في الواقع) تقوم بتحويلها إلى مستويات رفاه، تُضاف بعدها معًا، في ظل انتقاص على مر الزمن. تؤخذ التفاوتات بين الأجيال في الاعتبار من خلال تقعر دالّة المنفعة، لكننا لا نرى أي مشاركة مناظرة عند تناول التفاوتات داخل كل جيل - ولا سيما بين البلدان الغنية والفقيرة. وهناك حاجة لتناول القضيتين معًا[36].

ترتبط تقديرات الآثار الإجمالية الصغيرة نسبيًا للاحترار بحقيقة وجود نشاط إنتاجي قليل نوعًا ما في المناطق الرئيسة المنتجة للمخرجات - مثل الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - التي تعتمد أساسًا على البيئة[37]. من ناحية أخرى، توجد وفرة من الدلائل على أن «البلدان الصغيرة والفقيرة، ولا سيما ذات الحراك السكاني المنخفض في المناطق المناخية المقيدة على نحو ضيق، قد تتأثر بشدة»[38]. في الواقع، تشير تقديرات الآثار الاقتصادية المحتملة في بنغلادش، وغرب أفريقيا ووسطها، وعدد من البلدان الأخرى في العالم الثالث (ليس البلدان «الصغيرة» فحسب)، إلى آفاق من العواقب المناوئة شديدة الخطورة - على أساس مستوى المعيشة المنخفض والضعيف بالفعل[39]. وعلى هذا النحو، يميل التركيز على الناتج الإجمالي العالمي واستهلاك الفرد إلى حجب مسألة ضخمة تتمثل في العدالة والإنصاف بين أجزاء العالم المختلفة.

إذا تحوّلت بؤرة الاهتمام من القيم الإجمالية لاستهلاك الفرد والسكان

---

(36) عن هذا الموضوع، انظر: J. Rothenberg, «Economic Perspective on Time Comparison: Alternative Approaches to Time Comparison.» in: Choucri, ed., *Global Accord*, and Anand and Sen, «Sustainable Human Development».

(37) كما أشار نوردهاوس: «تقديرنا أن نحو 3 في المئة من المخرجات الوطنية بالولايات المتحدة تنتجها قطاعات شديدة الحساسية، و10 في المئة في القطاعات معتدلة الحساسية، ونحو 87 في المئة في القطاعات التي يمكن فيها إهمال تأثير التغير المناخي عليها». انظر: Nordhaus, p. 930.

(38) المصدر نفسه، ص 933.

(39) انظر على سبيل المثال، الدراسات الإقليمية الواردة، في: Schmandt and Clarkson, eds., *The Regions*.

إلى حالات راهنة موصوفة على نحو أكثر ثراء في بقاع العالم المختلفة، ستصبح المناقشات السياسية للمسائل الأساسية أكثر يسرًا بالتأكيد. ولا يعني ذلك إنكار قيمة ما فعله نوردهاوس، وإنما للإشارة إلى وجود مشكلة رئيسة للاختيار الاجتماعي مدفونة في الإحصاءات الإجمالية فحسب. تنخرط كثيرًا بالفعل البلدان النامية في مشكلة الانبعاثات، وسيتزايد دورها. لهذا، يجب أن تتناول أي مبادرة عالمية المسائل المتعلقة بعدالة التوزيع، لا لأهميتها للرفاه فحسب، بل لأن الاتفاقيات العالمية ستستدعي توجيه الاهتمام إلى هذه المسائل أيضًا. إن الإجمال الدولي الذي توفره الأسواق والأسعار، مع معرفة مظهر بعض المجاميع «الموضوعية» للعالم ككل، يتجنب بالتحديد مواجهة مشكلات الاختيار الاجتماعي المركزية في هذا المجال.

عندما يتعلق الأمر بوضع خطط عالمية، ستُعطى من دون شك أدوار للتجميع من خلال أسعار السوق. لكن تلك المجاميع يمكن، مع ذلك، تصحيحها في شأن التفاوتات في الدخول لكل فرد، ومن دون أن تفقد النظام المعلوماتي الذي توفره أسعار السوق[40]. كما يمكن أن تربط الخطط العالمية أو الإقليمية أسعار الظل بالاختلافات بين المجموعات من حيث دخل الفرد[41]. ما نتشكك حوله هنا هو استخدام المجاميع القائمة على سعر السوق، من دون مواجهة مسائل التوزيع التي تخفيها تلك المجاميع.

إضافة إلى ذلك، يميل معظم حسابات الخسائر (والمكاسب الممكنة)

---

(40) عن مقارنات التوزيع المُعدل للدخل الحقيقي والاستهلاك الحقيقي، وقاعدة الاختيار الاجتماعي النظرية الخاصة بهما، انظر: Amartya K. Sen: «Real National Income,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 19-39, and «The Welfare Basis of Real Income Comparisons: A Survey,» *Journal of Economic Literature*, vol. 17, no. 1 (March 1979), pp. 1-45; Peter J. Hammond, «Economic Welfare with Rank Order Price Weighting,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 2 (1978), pp. 381-384, and Kevin W. S. Roberts, «Price Independent Welfare Propositions,» *Journal of Public Economics*, vol. 13 (1980) pp. 277-297.

(41) يتعلق هذا الاعتبار باستخدام أوزانًا للأسعار غير الموحدة عند عمل مبادرة دولية، «للبلدان المطلة على المحيط الهادئ»، ضد الاحترار العالمي. يختلف «السعر» المُعد لغاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث باختلاف مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي في كل بلد؛ على سبيل المثال: 150 دولارًا للطن في الولايات المتحدة الأميركية و4 دولارات في إندونيسيا. انظر: H. Uzawa, «Global Warming Initiatives: The Pacific Rim,» in: Dornbusch and Poterba, eds., p. 278.

للاحترار العالمي إلى تقدير متوسط الابتعاد المرجح من سيناريو للمتوسط الواقعي المتوقع (ونوردهاوس (1994) ليس استثناء من ذلك). لكن كثيرًا من المخاوف في شأن الاحترار العالمي يرتبط بالتحديد بمشكلات الكوارث العابرة والمحلية (مثل العواصف والفيضانات المدمرة) - التي ربما ترتفع احتمالاتها وتكرارها مع هذه التغيرات المناخية. إن مجرد دراسة القيمة المتوقعة لتأثير الاحترار العالمي في متوسط الإنتاج ومستويات المعيشة سيميل إلى إهمال بعض الأسباب التي تُخشى من أجلها هذه الحوادث، ومنها التمزق الاجتماعي الشديد، والفقدان المفاجئ للحيوية الاقتصادية(42).

يدعو تحليل مشكلة الاحترار العالمي، في سياق أوسع نطاقًا للاختيار الاجتماعي، إلى وصف الحالة الراهنة بأنها تُثرى بسبل أخرى كذلك، مبتعدة عن فضاء السلع ومستويات الاستهلاك، في اتجاه خصائص نوعية الحياة ومستويات المعيشة بمعنى أوسع(43). هناك عواقب تترتب على الصحة والاعتلال، وتقترن بتغير البيئات ودرجات الحرارة، وتغير أنماط السكن والأوبئة. ولا يمكن أي اعتبار حاسم للاحترار العالمي أن يتجرد من هذه المسائل، أو يتناولها باعتبارها مشمولة بإحصاءات السلع التي تُباع وتُشترى. إن الحاجة إلى الإحاطة المباشرة بتنويعات معيشة البشر (وقدرات عيش حياة خالية من الأمراض)، عند وصف الحالات الراهنة، تُعد راسخة في السياق البيئي بالكامل، من خلال الدراسات

---

(42) كما أوضحت الدراسات المتعلقة بأسباب المجاعات، فإنها تحدث نتيجة خسائر «الأحقيات» الاقتصادية المرتبطة بمجموعات بعينها (في شكل تقلص قدرة الأسرة على شراء سلال السلع أو تأمينها) أكثر من حدوثها نتيجة الخفض العام لمتوسط الإنتاج أو توافر الغذاء. عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981), and Jean Drèze and Amartya K. Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

في الواقع، قد تكون الصورة المتوسطة عبر الزمن وعبر مجموعات مختلفة مضلِلة للغاية.

(43) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen [et al.], *The Standard of Living*, Edited by Geoffrey Hawthorn (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1988), and Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

ربما تمثل طبيعة المؤسسات الاجتماعية وعمليتها أجزاء مهمة من وصف الحالات الراهنة ذات الصلة؛ عن هذا الموضوع، انظر: Andreas A. Papandreou, *Externality and Institutions* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

الطبية والصحية(44). ويمكن أن يوفر فضاء الدخل والاستهلاك وصفًا محدودًا جدًا للحالات الراهنة.

5. ملاحظات ختامية

يمكن النظر إلى الأفراد كفاعلين في السوق وكمواطنين في المجتمع (المبحث الأول). يتسم الوصفان بالوضوح ويكشفان عن أمور مهمة عن الأشخاص. لكنهما لا يكشفان عن الأمور نفسها. أما في سياق التقويم البيئي، فتُعد مجموعتا المعلومات ذات صلة. يوفر منظور الاختيار الاجتماعي إطارًا لرؤية الناس كمواطنين مسؤولين، ويركز على سمات حاسمة بعينها في هذه العملية، ولا سيما (1) «الحالات الاجتماعية» الموصوفة بثراء كافٍ، (2) التقويمات الفردية للبدائل ذات الصلة، و(3) القواعد والمبادئ المتعلقة بالتقويمات الفردية للاختيار الاجتماعي (المبحث الثاني).

تتجاهل رؤية الناس كمُشترين وبائعين بعض المعلومات الحيوية ذات الصلة عن الناس في علاقتهم بالبيئة. كما أن محاولة التوصل إلى أدوار المواطنة الخاصة بهم بجعلهم يتخيلون أنهم يشترون أشياء غير موجودة (كما يحاول «التقويم الممكن» أن يفعل)، ليست طريقة بارعة للإقناع، وغير مجدية بوجه خاص، للحصول على المعلومات الناقصة (المبحث الثالث).

عند تناول المشكلات البيئية العالمية (مثل الاحترار العالمي)، هناك حاجة مهمة لرؤية الناس في أنحاء العالم كافة بوصفهم أكثر من عناصر في صورة إجمالية لاستهلاك الفرد في العالم. إنهم، بطبيعة الحال، يشترون السلع ويساهمون في ذلك الرقم الخاص بكل فرد، لكن لهم مصالح ومشاغل متباينة أيضًا، وتنطبق عليهم اعتبارات الإنصاف والعدالة (المبحث الرابع)، كما أنهم فاعلون يهتمون بمعضلاتهم ومعضلات الآخرين - الآن وفي المستقبل.

---

(44) انظر على سبيل المثال: A. Haines, «The Possible Effects of Climate Change on Health,» in: Eric Chivian [et al.], eds., *Critical Conditions: Human Health and the Environment* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993), and John M. Last, «Global Change, Ozone Depletion, Greenhouse Warming, and Public Health,» *Annual Review of Public Health*, vol. 14 (1993), pp. 115-136.

تفسح صيغ الاختيار الاجتماعي للمشكلة البيئية المجال أمام الوصف الثري للحالات الراهنة. تركز أوصاف السوق على جزء - وهو جزء مهم - من الصورة، ويُعد اقتصاد المعلوماتية الذي يحققه مفيدًا للغاية في كثير من الأحيان. لكن، عندما تسفر نتيجة ذلك التقتير إلى إهمال تلك السمات للحالات الاجتماعية التي يعتبرها الأفراد كمواطنين مهمة، فإن صوغ المشكلة لا يمكن إلا أن يتسم بخلل عميق. وهذه الورقة معنية بهذا الخلل، من دون إنكار قيمة ما حققته، إيجابيًا، هذه المقاربات الشحيحة.

الفصل التاسع عشر

نظام تحليل التكلفة والمنفعة[1]

تحليل التكلفة والمنفعة هو نظام عام يستند إلى استخدام بعض المبادئ التأسيسية، التي لا تثير الخلاف في مجملها، لكنها تُعتبر، مع ذلك، معقولة. لكن الانقسام يزداد كلما فُرضت متطلبات إضافية مختلفة. وهنا توجد مفاضلة بين قابلية الاستخدام الأسهل (من خلال صيغ مغلقة) والمقبولية الأكثر عمومية (من خلال السماح للاختلافات المتغيرية). تدرس الورقة وتدقق في مزايا هذه المتطلبات الإضافية وعيوبها. وتُعد مقاربة التكلفة والمنفعة، وهي الأكثر استخدامًا الآن، محدودة بشكل استثنائي في واقع الأمر، بسبب إصرارها على إجراء التقويم بالكامل من خلال التماثل مع آلية السوق، الأمر الذي لا يعترف إلا بطائفة ضيقة من القيم، ويقتضي عدم اهتمام الأفراد بكثير من الاختلافات الجوهرية التي يتجاهلها إجراء تقويم السوق. في المقابل، يمكن أن يتيح استخدام المقاربة العامة للاختيار الاجتماعي قدرًا أكبر من حرية التقويم، كما يمكن أن يستوعب المزيد من المدخلات المعلوماتية.

لنظام تحليل التكلفة والمنفعة - إن كان نظامًا - أنصار لا يعرفون الخوف، ودكتاتوريون حازمون. إنها، جزئيًا، معركة العمالقة، حيث يضم كل جانب عتاة المفكرين، يستخدمون ببراعة أسلحة قوية من أنواع مختلفة ولافتة. كما أنه،

(1) أود أن أعرب عن امتناني لإريك بوسنر (Eric Posner) لتعليقاته المفيدة.

من: *Journal of Legal Studies*, vol. 29 (June 2000); ® 2000 by Amartya Sen

جزئيًا، حوار عظماء المناجين أنفسهم - الماهرين جدًا في تقديم وجهات نظرهم، وإلى حد ما أقل اضطرابًا من هاملت (يقول بعضهم «أكون»، ويقول بعضهم الآخر «لا أكون»).

لا يكمن كثيرًا الهدف الرئيس لهذه الورقة في اتخاذ القرار في شأن من على حق، إنما يكمن في تحديد المسائل. بيد أن ذلك ليس هدفي الوحيد؛ إذ عندي بعض الآراء والتقويمات الشخصية التي لن أتردد في تقديمها أيضًا. لكنني سأحاول في الأساس (وأعتقد أنه الأكثر أهمية) أن أعزل التساؤلات التي تثير الانقسام بيننا. يمكننا أن نتفق على التساؤلات حتى عندما لا نتفق على الإجابات. توجد هنا مسائل عدة صعبة، يجب تناولها بطريقة أو بأخرى.

1. الموضوعات والمناقشات

سأبدأ بالتدريج من بعض المبادئ الأساسية التي تميز أسس المقاربة العامة لتحليل التكلفة والمنفعة. سيقبل كثيرون هذه المبادئ الأولية، لكن سيرفضها آخرون ممن لا يميلون إطلاقًا إلى تلك الطريقة. وبالتالي، يوجد سبب لعدم استمرار هذه المجموعة الأخيرة إلى أبعد من ذلك (نظرًا إلى رفضهم واحدًا أو آخر من هذه المبادئ التأسيسية للتكلفة والمنفعة). بيد أنه يتعين على من عندهم الاستعداد للعيش مع هذه المبادئ التأسيسية، النظر في المتطلبات الإضافية التي هم على استعداد لأخذها في الحسبان لجعل تحليل التكلفة والمنفعة أكثر تحديدًا ووضوحًا. وسيؤدي أي تضييق من هذا النوع، بطبيعة الحال، إلى جعل المقاربة أقل شمولًا وتساهلًا. في الواقع، تستخدم المقاربة السائدة لتحليل التكلفة والمنفعة مجموعة هائلة من المتطلبات شديدة الدقة، ولنا سبب خاص لدراسة هذه الشروط الإضافية. كما تتبع قائمة المتطلبات المطروحة هنا المقاربة السائدة بدرجة كبيرة، لكنني سأشير في عرضي إلى بدائل ممكنة أيضًا.

سأقسم هذه المقتضيات الإضافية ثلاث مجموعات: مقتضيات بنيوية، عدم مبالاة تقويمية، وتقويم يتمحور حول السوق. ولتحديد موضوعي الرئيس في البداية (فهو ليس قصة بوليسية بالتأكيد)، دعوني أقدم قائمة بالعناوين الرئيسة التي سيضمها المبحث الثالث الأكثر عمومية.

3. المبادئ التأسيسية

أ. التقويم الصريح

ب. التقويم العواقبي الواسع النطاق

ج. تقويمات إضافية

4. مقتضيات بنيوية

أ. الاكتمال المُفتَرض

ب. المعرفة الكاملة أو الفهم الاحتمالي

ج. التقويمات غير المتكررة وغير المتغيرية

5. عدم المبالاة التقويمية

أ. الأفعال والدوافع والحقوق غير التقويمية

ب. عدم المبالاه تجاه القيمة الجوهرية للحرية

ج. الرؤية الأداتية للقيم السلوكية

6. التقويم المتمحور حول السوق

أ. الاعتماد على الاستعداد للدفع

ب. كفاية التعويض الإمكاني

ج. تجاهل خيارات الاختيار الاجتماعي

أخشى أن هناك أسسًا كثيرة يجب تغطيتها، لكنني أود - قبل محاولة الخوض في الموضوع - طرح ثلاث نقاط توضيحية. **أولًا**، يتسم مصطلح «تحليل التكلفة والمنفعة» بقدر كبير من المرونة، وأُطلقت هذه التسمية (من جانب الأنصار وغيرهم) على إجراءات معينة مختلفة. لا يوجد ما هو خاطئ بوجه خاص في هذا التساهل، ما دامت الوحدة المصطلحية لا تُعتبر الأمر نفسه

مثل التطابق المفاهيمي. ومن الممكن تمامًا، أن يقبل شخص المظهر التأسيسي لتحليل التكلفة والمنفعة، لكنه يرفض واحدًا أو أكثر من المتطلبات التي تفرضها المقتضيات البنيوية، وعدم المبالاة التقويمية، والتقويم المتمحور حول السوق، التي تتسم بها تطبيقات التيار الرئيس. وفي حين تمتلئ الأدبيات بتطبيقات متكررة لأسلوب محدد بدقة متناهية، على نحو يدمج جميع هذه المقتضيات، فلا يجب أخذ ذلك لتسوية مزاعم أي إجراءات أو مقاربات أخرى ينظر إليها كتحليل مشروع للتكلفة والمنفعة.

ثانيًا، ربما يكون قبول المبادئ التأسيسية نفسها، أو عدم قبولها، مفيدًا بطريقة ما كأداة تصنيفية مثله مثل الأقسام الناتجة عن الإصرار على جميع المتطلبات التي يستحضرها منهاج التيار الرئيس. هناك بالفعل محللون يعتبرون أنفسهم مدافعين عن تحليل التكلفة والمنفعة، ويقبلون المبادئ التأسيسية لهذه المقاربة، بيد أنهم لا يمكن إلا أن يشعروا بالتعاسة الشديدة تجاه المنهج التفصيلي للتقويم، الذي يدخل في إجراء التيار الرئيس.

ثالثًا؛ راج الموضوع عدة عقود الآن وأنتج أدبيات واسعة النطاق، اتجه بعضها أكثر نحو المسائل التحليلية، في حين كان بعضها الآخر أكثر اهتمامًا بمشكلات التطبيق العملي (المرتبطة عادة بمنهجية التيار الرئيس دقيقة التحديد). وحظي عدد من المسائل المفهومية بالاهتمام، وسأُعنى بها، بطريقة أو بأخرى، في هذه الورقة (على الرغم من أنني لن أحاول أن أنشر في شأنها «ورقة استقصائية» بالمراجع). لكن تحليل التكلفة والمنفعة - أو مجموعة من الإجراءات التي تحمل هذا الاسم العام - استُخدِم في كثير من القرارات العملية، مولدًا أدبيات مناظرة. وقد يكون من اللطيف محاولة إجراء تقويم مقارن للأنواع المختلفة من الأساليب المُعينة التي استُخدمت، ومناقشة مدى ملاءمة كل منها - المطلقة والنسبية - عند تناول مشكلات القرار المختلفة في الممارسة العملية. ولا أعرف ما إذا كان ذلك ممكنًا في هذه المرة. لكنني أعرف أنني لست مؤهلًا للقيام بذلك، في ظل هذا القدر الهائل من الأدبيات، ومحدودية معرفتي. وعلى الرغم من أنني لن أنحو هذا النحو، فإنني أشير إليه نظرًا إلى أنني أعتقد أن قد يكون من المفيد تمامًا كممارسة الانتقال من الممارسة للمبادئ، لا العكس (كما حاولت في هذه الورقة). يمكن الفهم أن يأتي بطرائق مختلفة،

وعلى الرغم من استخدامي نهجًا عامًا واحدًا فقط للدراسة (يستند إلى تقويم المبادئ ذات الصلة)، فإنني لا أعتزم إنكار أهمية الطرائق الأخرى للوصول إلى هذه التساؤلات.

2. التكلفة والمنفعة في التعليل العام

يكمن التعليل الأساسي لتحليل التكلفة والمنفعة في فكرة أنه يستحق القيام بالأشياء إذا كانت المنافع الناتجة عن القيام بها تفوق تكلفتها. وهو أمر بطبيعة الحال ليس، بأي وسيلة، غير خلافي؛ لكن قبل الدخول في المسائل المثيرة للجدال، من المفيد أولًا رؤية وجود تعليل واضح هنا. في الواقع، ربما نحتار قليلًا إذا قال لنا شخص ما إن «منفعة هذا المشروع قليلة وتكلفته عالية - دعونا نقوم به!» وهنا نعتقد أنه يحق لنا أن نسأل «لماذا»؟ (أو، بمزيد من الحسم، «لماذا على وجه الأرض؟»). إننا نهتم بمزاعم المنافع والتكلفة. وإضافة إلى ذلك، يمكن حتى القول، مع بعض المعقولية (وإن كان، كما أعتقد، من دون يقين كامل)، إن أي حجة «تأييد» لمشروع يمكن اعتبار أنها تشير إلى بعض المنفعة التي ستسفر عنها، وأي حجة «مضادة» يجب أن تقترن ببعض التكلفة.

في الواقع، تُستخدم لغة الفوائد والتكاليف من كثيرين لا علاقة لهم بتحليل التكلفة والمنفعة في ممارسته القياسية. لننظر، على سبيل المثال، في النقاش السياسي الكبير الدائر في الهند الآن حول مشروع الري الكبير المُسمى «سد نارمادا»، الذي سيوفر المياه لقسم كبير جدًا من السكان، لكنه سيؤدي أيضًا إلى إغراق منازل قسم آخر كبير جدًا من السكان (الذين عُرض عليهم ما اعتبروه تعويضًا غير ملائم أو غير مقبول). وبطبيعة الحال، كان قرار إقامة السد (والاستمرار في المشروع على الرغم من المعارضة التي أثارها) يستند إلى تحليل التكلفة والمنفعة. على أن المعارضين، عند معارضتهم المشروع، أشاروا إلى التكلفة التي تسمى أحيانًا «التكلفة البشرية» التي جرى تجاهلها أو عدم أخذها في الحسبان على نحو ملائم[2].

---

(2) للاطلاع على عرض قوي يستند إلى تعليل قوي عن معارضة السد، انظر: Arundhati Roy, «The Greater Common Good: The Human Cost of Big Dams,» *Frontline*, vol. 16, no. 11 (4 June 1999).

يتمتع إطار التكلفة والمنفعة بامتداد واسع النطاق، يتجاوز المتغيرات التي تحصل على اهتمام موحد قياسيًا إلى ما يتعلق بالتقنيات المعتادة المرتبطة بتطبيق تحليل التكلفة والمنفعة. في الواقع، فإن الإجراء العادي للنظر، بطريقة عامة، إلى المنافع والتكاليف المرتبطة بالاحتمالات البديلة ثم تقويم مزايا كل منها، يُعد قابلًا للاستخدام في مجموعة واسعة من المشكلات - من تقويم التنمية الاقتصادية أو نوعية الحياة إلى التدقيق في مدى التفاوت، والفقر، وعدم المساواة الجندرية[3].

3. المبادئ التأسيسية

أ. التقويم الصريح

على الرغم من الامتداد الكاسح للتعليل الذي يستحضر التكاليف والمنافع، فإن تحليل التكلفة والمنفعة كمقاربة متباينة (أو، لمزيد من الدقة، كطائفة من المقاربات المتباينة وإن كانت مترابطة) يفرض قيودًا بعينها على القواعد التقويمية والإجراءات المتساهلة. وربما من الملائم أن نعتبر مقتضى التقويم الصريح الشرط العام الأول الذي يفرضه النظام. إنه مقتضى قوي للصيغة الأكثر اكتمالًا، التي تنطوي على رفض الموقف الذي يُعتَمَد عادة وفقًا للتقاليد، أي إننا قد نعرف ما الصحيح من دون معرفة السبب في ذلك. ونظرًا إلى خطر المبالغة في التبسيط، يُعد التقويم الصريح جزءًا من الإصرار على اتباع مقاربة عقلانية، تقتضي تفسيرًا كاملًا للأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار، بدلًا من الاعتماد على اقتناع غير مُسبب أو على استنتاج مشتق ضمنيًا.

---

(3) انظر على سبيل المثال: Amartya Sen, *On Economic Inequality*, Expanded ed., with a substantial annex jointly with James Foster (Oxford: Oxford University Press, 1997); Anthony B. Atkinson: *Social Justice and Public Policy* (Brighton: Harvester Wheatsheaf; Cambridge, MA: MIT Press, 1983); Keith Griffin and John Knight, eds., *Human Development and the International Development Strategy for the 1990s* (London: Macmillan, 1990); Martha Nussbaum and Amartya K. Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 1993); Martha C. Nussbaum and Jonathan Glover, eds., *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995), and Santosh Mehrotra and Richard Jolly, eds., *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997).

لا يخلو التقويم الصريح كمبدأ من مشكلات، على الرغم من إغرائه العقلاني. إذا كان على المرء أن يصر على ذلك في قراراته الشخصية كلها، ستكون الحياة معقدة على نحو لا يُطاق. وعندئذ سيستغرق صنع القرارات اليومية وقتًا أطول مما سيكون متاحًا له، وربما يبدو الدفاع عن القرار متحذلقًا بشدة (بل ربما يتسم حتى بالأبهة والرطانة، بالطريقة نفسها التي قد تبدو عليها توصيات خبراء النبيذ المتخصصين عندما يستعينون بأفكار مثل «نوعية جيدة كالنغمات» أو «الأنف الكبير» أو «البهجة الفطرية»).

بيد أن اتخاذ القرارات العامة يحتاج إلى الصراحة أكثر من الاختيارات الخاصة أو الأفعال الشخصية. وربما يرغب، على نحو شرعي، غير المشاركين في القرار في معرفة لماذا يقع الاختيار على أمر ما بالتحديد من دون آخر. لا تُطبق متطلبات المساءلة على التنفيذ فحسب، إنما على اختيار المشروعات والبرامج. وبالتالي، توجد حالة تتعلق بصيغة أكثر اكتمالًا وتقويمًا أكثر وضوحًا في القرارات العامة عنه في القرارات الخاصة.

توجد مشكلات هنا أيضًا. إن ما يسميه سونشتاين «اتفاقات نظرية غير مكتملة» ربما يمثل أهمية كبرى للقرارات العامة[4]. فربما يعم التوافق على القرارات العامة ما دامت الأسس الدقيقة لهذا الاتفاق غير مُفصلة بدقة. وعلى هذا النحو، ربما توجد مشكلات التقويم الصريح في القرارات العامة، فضلًا عن القرارات الخاصة.

مع ذلك، هناك حالة تتعلق بالوضوح. إن كانت فقط لتشجيع إمكان التوافق المُسبب ووضع حاجز من نوع ما ضد التعجل الضمني للقرارات غير المقبولة التي سينالها الرفض على نطاق واسع إذا صيغت بشكل صحيح. هناك عدد من المسائل المتعارضة في شأن الاهتمام البراغماتي، فضلًا عن الوضوح التحليلي، في الإصرار على التقويم الصريح، لكن الحكم على هذا الإصرار كتقنية للتحليل (بما يتعارض مع خطابة المناصرة) يتسم ببعض المزايا الأساسية. كما أن الأسس المختلفة للاتفاق على حكم بعينه يتعلق بالسياسة، يمكن أن تُستوعب داخل

---

(4) انظر: Cass R. Sunstein, *Legal Reasoning and Political Conflict* (New York: Oxford University Press, 1996).

مقاربة عامة تعتمد على تقاطع تصنيفات تراتبية متباينة جزئيًا عن بدائل السياسة (الأمر الذي سنتناوله أكثر في وقت لاحق - في المبحث الرابع)[5].

ب. التقويم العواقبي الواسع النطاق

يتعلق المبدأ الأساس الثاني لتحليل التكلفة والمنفعة باستخدام التقويم العواقبي. تُقوّم هذه المقاربة التكاليف والمنافع بالنظر إلى عواقب القرارات ذات الصلة. يتيح التقويم العواقبي واسع النطاق، للعواقب ذات الصلة، عدم الاقتصار على إدراج أمور مثل السعادة أو تلبية الرغبة التي يميل النفعيون إلى التركيز عليها، إنما عند أداء أفعال بعينها أو انتهاك حقوق معينة. هناك من يقاومون هذا الشمول. ونظرًا إلى أن التعليل العواقبي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالنفعية والمقاربات ذات الصلة، هناك تقليد ممتد منذ زمن طويل حول اتخاذ رؤية شديدة الضيق لما يمكن اعتباره العواقب (بما يتماشى، تقريبًا، وما يرغب النفعيون في التركيز عليه).

نتيجة ذلك، يرى كثير من المُنظرين السياسيين عدم جواز اتخاذ رؤية شاملة في شأن العواقبية. وقد قيل، على سبيل المثال، بعدم إمكان إدراج الفِعل المؤدى ضمن عواقب ذلك الفِعل. بيد أنه يتعين على المرء أن يكون مُنظِرًا خالصًا إلى حد كبير لتجنب الفكر الأولي القائل إن أي فِعل تحقق بنجاح يجب أن يكون قد أسفر عن حدوث هذا الفِعل، بغض النظر عن أي عواقب أخرى قد تنتج أو لا تنتج (الحجة الرئيسة ضد تأكيد ذلك قد تتمثل في صعوبة قول أمر شديد الوضوح، من دون أن تبدو نوعًا من الحماقة)[6].

بالمثل، إذا انتهكت أفعال بعينها الحقوق المُقرة (على سبيل المثال، بحبس

---

(5) عن استخدام تقاطع التصنيفات التراتبية الجزئية، انظر أيضًا: Sen: *On Economic Inequality*, and *Employment, Technology and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1975).

(6) توجد مسائل لافتة حول أخلاقيات الفاعل النسبي، التي يُعتقد أحيانًا أنها لا تتوافق والتعليل العواقبي. ولكن حتى هذا الزعم الأكثر تطورًا، يصعب الاستمتاع به إلا من خلال محاولة مفككة قليلًا للوصول إلى أحكام على الفاعل النسبي، بدءًا من أحكام الفاعل المستقل على الحالات. وبمجرد تجنب هذا القدر الضئيل من الشيزوفرينيا الضمنية، يمتد بالتالي نطاق التعليل العواقبي الواسع بما يتيح نسبية الفاعل عند تقويم الأفعال، فضلًا عن الحالات؛ عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs,* vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 113-132, and «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

المنشقين)، لا توجد صعوبة كبيرة في رؤية أن هذه الأفعال أسفرت عن انتهاك تلك الحقوق. إننا لا نواجه حتى تحديًا فكريًا هائلًا لفهم تصريحات مثل «كان عام 1976 عامًا سيئًا للغاية للحقوق المدنية في الهند، نظرًا إلى وجود كثير من الانتهاكات للحقوق المدنية نتيجة السياسات التي اتبعت في ما سُمي 'فترة الطوارئ'». لم يتحقق نجاح الأغلبية العظمى من الناخبين الهنود، الذين هزموا اقتراح استمرار الطوارئ (فضلًا عن الحكومة التي فرضتها)، من دون تعليل عواقبي. في الواقع، لا يُعد النظر في العواقب المتعلقة بالحقوق والحريات - على الرغم من الزعم أنها غريبة عن العلية القائمة على الحقوق في بعض النظريات السياسية الحديثة - انطلاقة جديدة حقًا، فكل من يدرس كتاب **حقوق الرجل** (*Rights of Man*) للكاتب توم بين (Tom Paine) أو كتاب **الدفاع عن حقوق النساء** (*The Vindication of Rights of Women*) للكاتبة ماري وولستونكرافت (Mary Wollstonecraft) (صدر كلاهما في عام 1792) يمكنه التحقق بسهولة من هذا الأمر.

بيد أن اتخاذ رؤية عامة للتقويم العواقبي لا يجعله غير جازم. إنه يصارع ضد اتخاذ قرار في شأن الأفعال على أساس «عدلها» - بغض النظر عن عواقبها. وهذه مناقشة استمرت منذ فترة طويلة ولا تزال حية اليوم. يتقاسم معارضو التقويم العواقبي - حتى في شكله الأوسع - رفضًا مشتركًا للاسترشاد بالعواقب (يجوز تحديد الفِعل «الصحيح»، في هذه الرؤية، من طريق «واجب» المرء ببساطة - بغض النظر عن العواقب). لكنهم غالبًا ما يجادلون من أجل مواقف موضوعية مختلفة تمامًا على أساس أخلاقي. على سبيل المثال، إصرار المهاتما غاندي الأخلاقي على عدم العنف بغض النظر عن العواقب، يتعارض جوهريًا والمناصرة الأخلاقية عند كريشنا، في بهاجافادجيتا، لواجب البطل الملحمي أرجونا المشاركة في حرب عادلة. وفي عشية المعركة الكبرى، حيث كان متمردو أرجونا ضد القتال (على أساس أن كثيرًا من الأشخاص سيُقتلون على الجانبين، وأن كثيرًا منهم هم ممّن يشعر أرجونا تجاههم بالمودة والاحترام، وإضافة إلى ذلك، أنه هو نفسه - باعتباره قائد المحاربين في هذا الجانب - عليه أن يقوم بالكثير من القتل)، يشير كريشنا إلى واجب أرجونا في الكفاح، بغض النظر عن تقويمه العواقب. إنها مسألة عادلة، وأرجونا - كمحارب وجنرال يجب أن يعتمد عليه فريقه - لا يمكن، في رأي كريشنا، أن يحيد عن التزاماته.

ترك علم الأخلاق عند كريشنا تأثيرًا عميقًا في المناقشات الأخلاقية بالهند في الألفيات اللاحقة. كما تبناه ، من بين آخرين، تي. إس. إليوت في إحدى قصائده البليغة في **الرباعيات الأربع** (Four Quartets). يُلخص إليوت رؤية كريشنا في شكل نصح: «ولا أفكر في ثمرة العمل. أتقدم إلى الأمام». ويفسر إليوت: «ليس البلاء الحسن، بل إلى الأمام أيها المسافرون»[7]. يشير تحليل التكلفة والمنفعة، من ناحية أخرى، إلى أننا نحاول أن «نبلي بلاء حسنًا» لا «إلى الأمام» فحسب. إن «الحسن» الناتج يجب أن يأخذ في الحسبان، من بين جملة أمور أخرى، سوء انتهاك الحقوق والواجبات (إذا قُبلت مثل هذه الأمور وأُخذت في الاعتبار)، لكن القرار لا يمكن اختزاله إلى مجرد القيام بـ «الواجب، بصرف النظر عن العواقب».

هكذا، يجب أن يكون واضحًا أن التقويم العواقبي كمبدأ يفرض مقتضى بقوة حازمة. وأرى أن المبدأ يطرح معنى جيدًا، لكنني أعرف أن علماء الأخلاق لن يوافقوا، وسيقررون من دون شك أن عندهم أسبابًا لرفض هذه المقاربة (العالم مليء بأمور «غريبة جدًا وأصيلة»، باستخدام عبارة وليام كونغريف (William Congreve) المُحيرة. إن عالم التكاليف والمنافع (الذي يتضمن الأخذ في الاعتبار سوء الأفعال البغيضة وانتهاك الحريات والحقوق) هو عالم للقرارات مختلف تمامًا عن منطق «المطرقة» الخاص بالواجبات والالتزامات المستقلة عن العواقب.

ج. المحاسبة المضافة

لا يقتصر تحليل التكلفة والمنفعة على وضع القرارات على أساس التكاليف والمنافع، بل يبحث عن قيمة صافي المنافع بعد خصم التكاليف منها أيضًا. وفي حين قد تكون المنافع من أنواع مختلفة وموضوعة معًا - إلى الحد الممكن - من خلال مجموعة مختارة من الأوزان (أو نطاقات من الأوزان)، فإن التكاليف تُعتبر منافع ضائعة. وبالتالي، يجري تعريف المنافع والتكاليف، في نهاية الأمر، في «الفضاء» نفسه.

---

(7) انظر: «The Dry Salvages,» in: T. S. Eliot, *Four Quartets* (London: Faber, 1944).
ناقشت المسائل التي يشملها هذا النقاش في: Amartya K. Sen, «Consequential Evaluation and Practical Reason,» *Journal of Philosophy*, vol. 97, no. 9 (September 2000).

يُتضمن الشكل المضاف في ذلك كله. فعند إضافة أنواع مختلفة من المنافع معًا، بأوزان ملائمة، فإن الإطار هو بوضوح إطار الإضافة. قد يُثار تساؤل عما إذا كان هناك أي شيء يمكن مناقشته هنا، ذلك أن كثيرًا من الناس يألفون حصرًا الشكل المضاف من التعليل (مقارنة بالأشكال الممكنة الأخرى كلها) من حيث إن تلك الإضافة ربما يظهر أنها ببساطة الشكل الطبيعي - بل ربما الشكل الوحيد - لتجميع المنافع المنوعة والتكاليف معًا. على أن الأشكال المضاعفة استُخدِمت في الأدبيات التقويمية أيضًا (على سبيل المثال، بوساطة ناش في ما سماه «مشكلة المساومة»)[8]. كما أن الأشكال الأخرى ممكنة.

في الواقع، هناك مبررات قوية لاستخدام الدالات المقعرة التي تستجيب إيجابيًا للمنافع (وبالتالي، تستجيب سلبًا للتكاليف)، لكنها لا تتمتع بأوزان ثابتة وتنسيق خطي. وكثيرًا ما يكون التقعر هو الشكل الأكثر قبولًا لدالة موضوعية تتضمن مختلف الأمور الجيدة، وقد استُخدِمت لاشتقاق الأوزان المتغيرة في نقاط مختلفة، وبالتالي أسعار الظل المتغيرة للموارد (على سبيل المثال، من خلال استخدام ما يُسمى مبرهنة كون - تاكر[9] (Kuhn – Tacker Theorem). وفي واقع الأمر، نتوقع بشكل عام بعض التقعر الصارم (أو على الأقل شبه التقعر الصارم، المناظر للمعدلات الهامشية المتناقصة للإبدال بين أنواع مختلفة من المنافع)، وبهذا المعنى، يتطلب منهج تحليل التكلفة والمنفعة المُضاف معالجة متأنية. تتمثل إحدى طرائق تناول المشكلة في قصر الاهتمام على تغييرات هامشية نسبيًا، حيث لا تتغير الأوزان كثيرًا، وربما يكون الإطار خطيًا تقريبًا (عند هذه النقطة، ربما يشير بعضهم إلى مبرهنة تايلور وإلى التقديرات التقريبية المحلية). لكن كثيرًا من المشاريع كبير نسبيًا، وربما تكون المنافع شديدة الخصوصية (ولا سيما في التقويم الذي يتسم بالحساسية تجاه التوزيع) حيث تتغير الأوزان بسهولة شديدة.

---

(8) انظر: John F. Nash, «The Bargaining Problem,» *Econometrica*, vol. 18, no. 2 (April 1950).

(9) انظر: H. W. Kuhn and A. W. Tucker, *Contributions to the Theory of Games vols. I and II* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1950-1953), and Samuel Karlin, *Mathematical Methods and Theory in Games, Programming and Economics* (London: Addison-Wesley, 1959).

للاطلاع على مناقشة البرمجة المقعرة - في مقابل البرمجة الخطية الصارمة - لتحليل التكلفة والمنفعة بوجه عام ولتسعير الظل بوجه خاص، انظر: Amartya K. Sen, *Choice of Techniques*, 3rd ed. (Oxford: Blackwell, 1968).

في تلك الحالة، لا يوجد بديل - إذا كان على المرء أن يستخدم المنهج المُضاف لتحليل التكلفة والمنفعة - للأخذ في الحسبان الحاجة إلى أوزان متفاوتة، حيث تتغير مقادير مختلف أنواع المنافع. وعندئذ، يجب أن تتخذ الممارسة شكل التحديد المشترك لكميات المنافع وأوزانها. لن أواصل أكثر في الجوانب التقنية هنا، على أنه من المهم إدراك أن المنهج المضاف الذي يعتمده تحليل التكلفة والمنفعة يُختار على حساب بعض القيود، ويدعو بالتأكيد إلى زيادة التعليل المتزامن في شأن الكميات والقيم عند النظر في بدائل جوهرية.

حتى مع هذه القدرات كلها (التقويم الصريح، التعليل العواقبي الواسع النطاق، والتقويم المضاف)، يُعد التحليل العام للتكلفة والمنفعة مقاربة شديدة الشمول. فهي تتوافق، على سبيل المثال، والأوزان المرتكزة على الاستعداد للدفع، فضلًا عن بعض سبل التقويم المختلفة تمامًا (على سبيل المثال من خلال الاستبيانات)، التي يمكن أن تُكمل أو تحل محل إطار الاستعداد للدفع[10]. يتسم التعليل هنا بقدر كبير من العمومية (على الرغم من القدرات والإنكارات التي أُخذت في الاعتبار بالفعل)، ومن المهم رؤية امتداد وصول المقاربة العامة قبل أن نستمر - من هذه النقطة فصاعدًا - في إضافة متطلبات أكثر تقييدًا، تجعل الإجراء أكثر تخصيصًا وتحديدًا على حساب الحد من الحرية الواسعة التي تمنحها المقاربة العامة في شأن اتخاذ القرارات بتعليل التكلفة المنفعة.

4. المقتضيات البنيوية

أ. الاكتمال المفترَض

يميل تحليل التكلفة والمنفعة، نظرًا إلى ممارسته قياسيًا، إلى استحضار اكتمال التقويمات. ولا يتطلب ذلك تحديد كل عاقبة ومعرفتها فحسب (سأتناول

---

(10) انظر: Partha Dasgupta, Stephen Marglin and Amartya Sen, «Guidelines to Project Evaluation» (Prepared for UNIDO, 1972).

انظر أيضًا: Sen: *Choice of Techniques*, and *Employment, Technology*; Ian Little and James Mirrlees, *Manual of Industrial Project Analysis in Developing Countries* (Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1968); Richard Layard, ed., *Cost-Benefit Analysis* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1972), and Partha Dasgupta and Geoffrey M. Heal, *Economic Theory and Exhaustible Resources* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979).

ذلك مزيدًا الآن) إنما أن تكون الأوزان، عند النقطة الملائمة، حاسمة ومتفردة أيضًا. ويُفترض غالبًا، من دون أي حجة واضحة، أننا إذا كنا نُقوّم المنافع والتكاليف، فإن كل حالة راهنة ممكنة يجب أن تكون قابلة للمقارنة - وتكون مصنفة تراتبيًا بوضوح - في مواجهة كل حالة أخرى. كان نقاد تحليل التكلفة والمنفعة يرون أحيانًا أن هذا الشرط المُفترَض غير محتمل إلى حد كبير. كيف يمكننا دائمًا مقارنة كل بديل بكل بديل آخر، ولا سيما في ظل وجود كثير من الاعتبارات التي تدمج قياسًا غير دقيق وتقويمًا ملتبسًا؟ هل يمكننا أن نجد دائمًا بديلًا أفضل؟ وماذا لو أخفقنا في التصنيف التراتبي لبعض الحالات الراهنة في مواجهة حالات أخرى؟

يرى بعضهم الاكتمال بوصفه شرطًا ضروريًا للتقويم العواقبي، لكنه بالطبع ليس كذلك. تضم المقاربة العواقبية استخدام تعليل التعظيم في شكله العام، لكن التعظيم لا يتطلب أن تكون البدائل كلها قابلة للمقارنة، ولا يتطلب حتى أن يكون أفضل بديل قابلًا للتحديد. يتطلب التعظيم فحسب ألا نختار بديلًا أسوأ من بديل آخر يمكن اختياره. إذا لم يكن في مقدورنا مقارنة بديلين وتصنيفهما تراتبيًا، فإن اختيار أحدهما من ذلك الزوج سيفي تمامًا بمتطلبات التعظيم.

يُستخدم مصطلح التعظيم غالبًا بطريقة فضفاضة إلى حد كبير، لا في منهجه الرياضي جيد التعريف. يُستخدم المصطلح أحيانًا للإشارة إلى أننا يجب أن نختار بديلًا أفضل. وأفضل وصف لهذا، من الناحية التقنية، هو الأمثَلة[11]. إن التعريف التقني للتعظيم في الكتابات التأسيسية عند وضع النظرية والتحليل (في شكل انتقاء البديل الذي لا يوجد أفضل منه)، يقتنص كل ما يحتاج إلى الاقتناص كونه قادرًا على الاختيار منهجيًا وباقتناع من خلال المقارنات بين الأزواج. تتطابق نزعتا التعظيم والأمثَلة إذا كان الترتيب مكتملًا، وهو ما قد يحدث أو لا يحدث. فإذا حدث، على سبيل المثال، أن (1) هناك خيارَين A وB لا يمكن تصنيفهما تراتبيًا في مواجهة بعضهما بعضًا، لكن (2) كل منهما أفضل من البدائل الأخرى كلها، فإن التعظيم سيتطلب اختيار أحدهما - A أوB[12].

---

(11) عن طبيعة هذا المتطلب وآثاره، انظر: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (Amsterdam: North-Holland, 1979; San Francisco: Holden-Day, 1970). chap. 1*.

(12) هذه بالفعل طريقة تعريف الأقصوية في أدبيات الرياضيات، سواء في نظرية المجموعات =

يمكن توضيح الفرق من خلال قصة حمار بوريدان القديمة الذي رأى كومتين من التبن، لكنه لم يقدر على تصنيفهما تراتبيًا في مواجهة بعضهما بعضًا[13]. لم يستطع حمار بوريدان، كأمثلي ناشط ومؤمن عظيم بالترتيبات الكاملة، أن يختار إحدى الكومتين (حيث لم يتضح بجلاء أيهما أفضل)، وبالتالي مات من الجوع. لقد جاع حتى الموت لأنه لم يستطع تصنيف كومتي التبن تراتبيًا، لكن كل منهما كان يمكن أن يولّد عاقبة أفضل من الموت جوعًا. وحتى إذا أخفق الحمار في التصنيف التراتبي لكومتي التبن، فقد يكون له معنى - من حيث التكلفة والمنفعة - أن يختار إحداهما بدلًا من عدم الاختيار على الإطلاق. إن تحليل التكلفة والمنفعة بحاجة إلى تعظيم، لكنه لا يحتاج إلى اكتمال أو أمثَلة.

عندما تصل ممارسة معينة لتحليل التكلفة والفائدة في النهاية إلى ترتيب كامل وصيرورة أمثل بوضوح (أو مجموعة أمثل من الصيرورات)، فهذا حسن وجيد. أما إذا لم يحدث ذلك، ويكون الترتيب التقويمي غير مكتمل، فإن التعظيم المتعلق بذلك الترتيب هو الطريق الطبيعي للمواصلة، الأمر الذي ربما يسفر عن كثير من الحلول القصوى غير القابلة لمقارنة بعضها ببعضها الآخر، وتجعل اختيار واحد منها له معنى. وإذا اتخذت التقويمات شكل نطاقات من الأوزان، فإن في إمكاننا تحليل الحساسية أيضًا في شأن تأثير تخفيض نطاقات الاختلافات في

= المحضة، انظر على سبيل المثال في: Nicolas Bourbaki: *Élements de Mathématique* (Paris: Hermann, 1939), and *Theory of Sets*, English translation (Reading, MA: Addison-Wesley, 1968).

أم في التحليل الاقتصادي البديهي، انظر على سبيل المثال في: Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959).

يمكن الاطلاع على مناقشة الروابط البديهية بين الأقصى والأمثل في: Amartya K. Sen, «Maximization and the Act of Choice,» *Econometrica*, vol. 65, no. 4 (July 1997), pp. 745-780.

(الفصل الرابع من هذا الكتاب).

(13) توجد صيغة أخرى لقصة حمار بوريدان أكثر شعبية لكنها أقل إثارة للاهتمام، كان الحمار وفقًا لها محايدًا بين كومتي التبن ولم يتمكن من تقرير أي منهما يختار. مع ذلك، إذا كان الحمار محايدًا بحق، فإن كل كومة منهما هي بوضوح بمثل جودة الأخرى، وحتى الحمار الذي يسعى للأمثل بحزم لم يكن ليواجه هذا المأزق.

توسيع الترتيب الفرعي المتولد[14]. يمكن أن نجد مدى عدم الدقة منعكسًا في التقويم، ويمكن ربط الاختيارات منهجيًا بالغموض التقويمي.

بيد أن الأدبيات تصر أحيانًا على الاكتمال، على نحو يميل إلى إنتاج اكتمال اعتباطي من حيث الأحكام التقويمية المستبدة أو التقويمات الإبيستمولوجية المتقلبة. وتسفر النتيجة عن تجاهل العواقب المُقاسة على نحو أقل دقة أو القيم المتفق عليها على نحو أقل وضوحًا، حتى على الرغم من أنها قد تكون بالغة الأهمية (حيث يمكننا التأكد منها حتى من دون تصفير الوزن الدقيق - قد يُظهر النطاق الكامل من الأوزان التقويمية المقبولة وضوحًا كافيًا). إن إهمال ما يُسمى التكلفة البشرية يرتبط جزئيًا بهذا السعي الاستبدادي للترتيب الكامل. وهذه هي الحالات التي تتيح لنا فيها الزيادة القليلة من التطور في الممارسة التقنية إدراج كثير من المتغيرات التي يجد بعض التكنوقراطيين أنها على درجة من الفوضى تحول دون إدراجها.

ب. المعرفة الكاملة أو الفهم الاحتمالي

يُعد افتراض المعرفة الكاملة بالعواقب المشاركة مماثلًا لافتراض التوافر الكامل للأوزان التقويمية الحاسمة والدقيقة، الأمر الذي يتعلق برؤية مصادر الغموض المعرفي وآثاره بعيدة الأمد. ولا تقل أهمية الحاجة إلى النظر في نطاقات قيم المتغيرات الواقعية (مثل تلك المُستخدمة للأوزان التقويمية)، بما يؤدي رياضيًا إلى تراتب فرعي مشابه للمقترحات البديلة (على أساس تقاطع الترتيبات الإجمالية المتوافقة كلها مع كل مجموعة من القيم داخل نطاقات كل منها)[15]. ومجددًا، يوفر نظام التعظيم امتدادًا أكثر اكتمالًا مما يوفره الإصرار المعتاد على نزعة الأمثَلة.

---

(14) للاطلاع على مناقشة للروابط التقنية، انظر: Sen: *Collective Choice*, chap. 7 and 7*; «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability,» *Econometrica*, vol. 38, no. 3 (May 1970), pp. 393-409, and *Employment, Technology*.

انظر أيضًا الكتابات الأخيرة عن استخدام «المجموعات الغامضة» و«التقويمات الغامضة».

(15) للاطلاع على الاحتمالات العملية لتلك التغيرات، انظر: Sen: *Employment, Technology*, and *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984, 1984), essays 12, 14 and 17.

يُفترض في بعض الأحيان أنه يمكن تجنب المشكلة بالنظر إلى القيم المتوقعة، مع احتمالات موزونة للتقويمات. في الواقع، ينجح ذلك غالبًا على نحو كافٍ. ومع ذلك، كي يكون له معنى، يحتاج اختيار أوزان الاحتمال إلى تبرير، كما هي حال إطار المقتضيات البديهية لتعليل القيمة المتوقعة. لقد ناقشت هذه المسائل على نطاق واسع في كتابات أخرى، ولن أخوض فيها أكثر من ذلك(16). إن استخدام الترتيب الفرعي والتعظيم يمكن استكماله في بعض الأحيان بتوزيع الاحتمال والتحسين الأمثَل للقيمة المتوقعة، لكن التمديد يمكن شراؤه ببعض التكلفة الحقيقية.

لا يمكن الشك في جدوى افتراض معرفة كاملة، أو قابلية الاستخدام الأقل مقتضيات (لكنها ذات مقتضيات كافية) لتعليل القيمة المتوقعة. أما صلب الموضوع، فيتمثل في ما إذا كان يجري تجاهل المسائل المهمة جوهريًا في شأن القرارات بسبب هذه الافتراضات. إنني أعتبره سؤالًا مهمًا، لكنني لن أواصل هنا بحث هذه المسألة.

ج. التقويمات غير المتكررة وغير المتغيرية

يمكن أن تتخذ الأحكام القيمية التي نصدرها أشكالًا مختلفة. يتعلق أحد التباينات بالأحكام التي تُعد أساسية، من حيث كونها غير طفيلية على أي افتراض وقائعي أساس (غير تلك التي تشكل جزءًا من موضوع الحكم ذاته). على أن الأحكام غير الأساسية يمكنها الاستناد إلى افتراضات وقائعية، مطروحة غالبًا بطريقة ضمنية، وبالتالي تظل رهنًا للتنقيح في ضوء مزيد من المعرفة - حتى في ضوء نتائج تطبيق هذه الأحكام غير الأساسية نفسها(17).

---

(16) انظر: Mark J. Machina, «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?,» *Journal of Mathematical Psychology*, vol. 24 (1981), and Daniel Kahneman, Paul Slovic and Amos Tversky, *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982).

حاولت مناقشة المسائل ذات الصلة، في: Amartya K. Sen, «Rationality and Uncertainty,» *Theory and Decision*, vol. 18 (1985).

(الفصل السادس من هذا الكتاب).

(17) ناقشت التباين بين الأحكام «الأساسية» و«غير الأساسية» في كتابي. انظر: Sen, *Collective Choice*, chap. 5.

عند تناول الأحكام غير الأساسية، مثلًا في الأوزان القيمية، علينا أن نعي أن الأولويات القيمية قد تخضع للتغيير عندما تصبح آثار الأوزان المُفترضة معروفة أو مفهومة بالكامل. على سبيل المثال، قد لا ندرك بالكامل آثار تفضيل إحدى مجموعات القيم الأخرى، حتى نرى نتائج استخدام تلك المجموعة من القيم، الأمر الذي يطرح الحاجة إلى تكرار إجراء التقويم، على سبيل المثال بإجراء البرمجة المتغيرية. فبدلًا من أخذ الأوزان المُعطاة ككيانات غير قابلة للتغيير، يمكن تقديمها كقيم موقتة تظل مفتوحة للتنقيح كلما وعندما تصبح نتائج استخدام تلك القيم واضحة. ثم بدلًا من وجود تسلسل أحادي الاتجاه للتقويم، يمكننا البدء من قيم موقتة للنتائج المُطبقة، ثم نعيد تعليل ما إذا كانت الأوزان بحاجة إلى تنقيح في ضوء التصنيفات التراتبية المتولدة للبدائل.

في بعض الحالات، توجد عندنا قيم لعناصر معينة في قائمة المنافع أكثر وضوحًا مما عندنا للتقويمات الكلية لمجمل الحوادث. بيد أن التقويمات الكلية، في حالات أخرى، قد تتضح لنا على الفور من حيث التقويمات التي يمكننا استيعابها. ويسهل إعطاء أمثلة لنوعي الأحكام من الكتابات التي ظهرت حديثًا عن التقويم الممكن، كما يُطبق على التدخلات البيئية[18]. يسمح منهج تحليل التكلفة والمنفعة بالتقويم المتكرر والتقنيات المتغيرية، على الرغم من أن التطبيقات السائدة تتجه في اتجاه واحد فقط. لذا يجب تحقيق توازن الملاءمة البراغماتية لقمع التحديد المتكرر للأوزان في مواجهة الأهمية العملية للتأثيرات ذات الاتجاهين في طبيعة التقويمات الأولية وآثارها المتكاملة.

5. اللامبالاة التقويمية

أ. عدم تقويم الأفعال والدوافع والحقوق

في سياق مناقشة التقويم العواقبي الواسع النطاق، كانت ثمة فرصة بالفعل للتعليق على حصرية التعليل العواقبي، مثل الأخذ في الحسبان طبيعة الأفعال

(18) انظر، من بين كتابات أخرى عدة: Jerry A. Hausman, ed., *Contingent Valuation: A Critical Assessment* (Amsterdam: North-Holland, 1993); Daniel Kahneman and Jack Knetsch, «Contingent Valuation and the Value of Public Goods,» *Journal of Environmental Economics*, vol. 22, no. 1 (1992), and W. Michael Hanemann, «Valuing the Environment through Contingent Valuation,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, no. 4 (Autumn 1994), pp. 19-43.

وتلبية الحقوق المعترف بها وانتهاكها. يمكن أخذ الدوافع أيضًا في الحسبان، على الرغم من أنها أكثر أهمية في القرارات الشخصية منها في الاختيار العام[19].

إن إهمال هذه الاعتبارات في التحليل السائد للتكلفة والمنفعة يؤدي إلى تقليص امتداد التحليل الأخلاقي الذي تستند إليه القرارات العامة. وتُبرِز الأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان مدى قوة أهمية بعض هذه المسائل - وصلتها الوثيقة - بما يعتبره الناس مهمًا. تظل لهذه المسائل صلة محتملة بتقويم التكلفة والمنفعة، حتى عندما لا يتمتع الناس بفرصة التعبير عن تقويماتهم لها من خلال نماذج محدودة لتقويم التكلفة والمنفعة (على سبيل المثال، من حيث التقويمات المستندة إلى سعر السوق).

ب. عدم المبالاة تجاه القيمة الجوهرية للحرية

يُعد تجاهل الحريات التي يتمتع بها الناس قيدًا لا يقل خطورة عن تجاهل الحقوق. في الواقع، غالبًا ما تميل الحقوق المُقرَة إلى اتخاذ هيئة مقتضيات على الآخرين من أجل الامتثال - أو حتى المساعدة - لمصلحة تحقيق حريات الأشخاص المعنيين. وربما تتخذ هذه الأحقيات صورة التزامات كاملة محددة على نحو مشترك عند أفراد محددين أو هيئات بعينها، أو - وهو الأكثر اصطلاحًا في حال كثير من مقتضيات حقوق الإنسان - التزامات غير كاملة للأشخاص (أو الهيئات) الذين يتمتعون عمومًا بوضع يمَكِّنهم من المساعدة[20].

من الممكن أن يأخذ تحليل التكلفة والمنفعة في الحسبان الحريات الجوهرية

---

(19) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, *On Ethics and Economics*, Royer Lectures (Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987).

(20) يرجع مفهوما الالتزامات «الكاملة» و«غير الكاملة» إلى كانط، على الرغم من أن الكانطيين يركزون الآن على المفهوم الأول أكثر من الثاني. في واقع الأمر، يبدو أن الرؤية التي تطرح أن حقوق الإنسان قد لا تصوغ أي نوع من «الحقوق» على نحو ملائم ترتبط بفكرة أن الحقوق يجب توافقها مع واجبات كاملة، ولا يكفي ربطها بالتزامات عدم الكمال والالتزامات الأخرى الأعم عند الآخرين. انظر، على سبيل المثال: Onora O'Neill, *Towards Justice and Virtue: A Constructive Account of Practical Reasoning* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996).

هناك دفاع عن موقف عكسي في: Amartya K. Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999), chap. 10.

انظر أيضًا في: Sen, «Consequential Evaluation».

التي يتمتع بها الناس (منهجيًا، سيتطلب ذلك تقويم مجموعات الفرصة، لا مجرد البدائل المختارة). وربما يمثل ذلك تباينًا مهمًا. على سبيل المثال، يرفض الشخص الذي يصوم طوعًا (لا التجويع غير الطوعي) خيار تناول الطعام، لكن حذف خيار تناول الطعام سيجعل طوعية اختياره بلا قيمة. فالصوم هو، من حيث الجوهر، فِعل اختيار التجويع؛ وحذف خيار تناول الطعام يسلب الشخص فرصة الاختيار الذي يعطي قيمة لـ «التضحية» التي ينطوي عليها الصوم.

يرتبط التحليل العواقبي، المستند إلى صيرورات شاملة (تضع في الحسبان السيرورات المُستخدمة والحريات المُمارَسة، في مقابل مجرد صيرورات التراكم)، ارتباطًا وثيقًا بهذه المسألة وبالامتداد الواسع النطاق للتعليل العواقبي[21]. وبقدر ما يتجاهل المنهج المُقيد لتحليل التكلفة والمنفعة السائد أهمية الحرية، يوجد حد واضح هنا، ويبدو التعارض مع مقاربة عواقبية أكثر عمومية واضحًا تمامًا. من ناحية أخرى، ربما تسهل رؤية الملاءمة العملية للسماح بهذا التجاهل. وليس من المهم أن نتفق على ما يجب القيام به بالتحديد (إما السعي لمقاربة أكثر شمولًا لكن أكثر صعوبة، وإما عكس ذلك)، على أنه من الأهمية معرفة ما يدور النقاش في شأنه (يوجد هنا نقاش يتعين التصدي له، وهو ما يبدو أن كثيرًا من أنصار هذه المنهجية المحدودة السائدة يمقتون الإقرار به).

ج. الرؤية الأداتية للقيم السلوكية

تؤثر القيم في أعمالنا؛ وعند تقويم عواقب المشروعات العامة، تُجرى قياسيًا افتراضات قيمية. لكن المشروعات الكبرى، ولا سيما تلك التي تنطوي على تحديات ثقافية، وعلى انتقال الناس من وضع ثقافي إلى آخر (على سبيل المثال، من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية)، ربما تؤدي إلى تعديل القيم[22]، الأمر

---

(21) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521

«Maximization,» pp. 745-780 (الفصل الثالث من هذا الكتاب)؛

«Freedom and Social Choice,» Arrow Lectures (الفصل الرابع من هذا الكتاب)، و

(الفصول 20-22 من هذا الكتاب).

(22) مع ذلك، من المهم التفرقة بين التغيرات الأصيلة في القيم والتغيرات التي تعكس تبدلات الأوزان النسبية بسبب تنويعات المتغيرات المُحدِدة. عن هذا الموضوع، انظر: Gary S. Becker: *The* =

الذي يفتح مسألة كبرى تتعلق بكيفية تقويم هذه التعديلات، وبالتحديد من حيث القيم - المعتقدات المُسبقة أو اللاحقة - التي يجب أن يدور حولها التقويم.

حصلت هذه المسألة، على الرغم من تعقيدها الكبير، على اهتمام بعض المحللين الاجتماعيين(23). وليس عندي حل عظيم لأطرحه هنا، لكن عند تجاهل أي مشكلة جدية - حتى إذا كان لسبب ممتاز يتمثل في عدم معرفتنا كيفية تناولها - يجدر بنا إبراز هذا التجاهل. ربما نتصور أنها ستصبح لها صلة نوعًا ما بتحليلنا القرار، حتى لو للأسباب التي ربما تجعلنا أكثر تواضعًا في شأن الإصرار على الامتياز الذي لا يرقى إليه الشك للقرارات التي نناصرها.

6. التقويم المتمحور حول السوق

أ. الاعتماد على الاستعداد للدفع

في التحليل السائد للتكلفة والمنفعة، يجري العمل الأساسي للتقويم من خلال استخدام الاستعداد للدفع. ترتكز هذه المقاربة، بطبيعة الحال، على منطق علم تقويم السوق. وفي الواقع، يتسم استخدام التقويمات المرتكزة على تماثل السوق ببعض المزايا التي يتسم بها نظام تخصيص السوق نفسه، ومنها الحساسية تجاه التفضيلات الفردية وسهولة معرفة الأوزان النسبية.

تضم القيود الأساسية لهذه المقاربة تلك التي خبرتها مؤشرات السوق أيضًا. على سبيل المثال، هناك تجاهل مسائل التوزيع، سواء (1) في هيئة إلحاق الوزن نفسه بدولارات كل شخص (بغض النظر عن فقر الأشخاص المعنيين أو ثرائهم)، أم (2) في صورة عدم إلحاق أي وزن لتغيرات التوزيع الناجمة عن المشروع أو البرنامج (نظرًا إلى أن تلك التغيرات، حتى إذا كانت بتقدير سلبي أو إيجابي من

Economic Approach to Human Behavior (Chicago; London: University of Chicago Press, 1976), and = *Accounting for Tastes* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

(23) انظر على سبيل المثال: Jon Elster: *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality* (Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979), and *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality* (Cambridge; New York: Cambridge University Press; Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1983).

المواطنين، ليست جديرة للتقويم كسلعة خاصة في نظام السوق)[24]. إضافة إلى ذلك، هناك صعوبات تحذيرية عند وجود اعتماد متبادل وعوامل خارجية.

إضافة إلى المشكلات المشتركة لـ (**أولًا**) نظام السوق الفعلية و(**ثانيًا**) تقويم تماثل السوق، هناك مشكلات في الجانب الثاني، الأمر الذي ينطبق بوجه خاص على السلع العامة، حيث التقويمات المرتكزة على تماثل السوق غالبًا ما تُستحضر. لا يسهل إطلاقًا جعل الناس يكشفون عما يرغبون في دفعه بالفعل، عندما لا يلي السؤال مطالبة فعلية بهذا الدفع. وعند طرح هذا السؤال، توجد أيضًا اعتبارات استراتيجية ربما تشوه الرغبة المنكشفة في الدفع، وذلك لأسباب مختلفة، ربما يُعد الركوب المجاني أكثرها شهرة. وتوجد، بطبيعة الحال، وسائل مقترحة لتناول توافق الحافز عند التنفيذ، لكن لم تبرز طريقة عامة مؤكدة النجاح.

يصعب تقدير الاستعداد للدفع، خصوصًا، في حالة التقويم الممكن لقيم الوجود للمكونات الثمينة للبيئة - وهي ممارسة تتسم بأهمية مركزية لتحليل التكلفة والمنفعة. يتخذ إجراء التقويم الممكن هيئة طرح أسئلة افتراضية عن عدد الأشخاص المستعدين للدفع بغية الحيلولة دون فقدان كائن بعينه[25]. في السياق القانوني، عند تناول الأضرار الناجمة عن تسرب النفط، وغيره من الأفعال الأخرى المماثلة، اتجه استخدام مقاربة التقويم الممكن باعتبارها (1) مقياسًا للخسارة الفعلية المُتضَمنة و(2) مؤشرًا إلى مدى الجرم الذي ارتكبه الطرف الذي أدى إهماله (أو أسوأ) إلى الحدث الذي وقع.

كان الاستخدام الفعلي لإجراء التقويم الممكن في التجارب المبتكرة يتجه نحو نتائج تبدو معاكسة لما يُعتبر قياسيًا بمنزلة الاختيار الاجتماعي[26]. تتجلى إحدى المشكلات - ما يسمى الأثر التضميني - من خلال النتيجة التي تطرح

---

(24) لا تُفسر الأوزان أحيانًا بشكل مباشر من حيث عواقبها الفعلية والمباشرة، إنما من حيث استعمالها الشخصي، بمثل ما تنعكس في اختبارات التعويض من نوع أو آخر. وسأعلق على هذا النهج من التفسير في المبحث التالي (المبحث السادس ب).

(25) يمكن طرح السؤال أيضًا في شكل ما قدر ما سيقبله المرء كتعويض عن الخسارة. يجب أن يميل ذلك إلى تجاوز - لأسباب «هيكس» الوجيهة - الاستعداد للدفع بغية منع الخسارة. لكن الهوامش الفعلية للفارق بين الإجابة عن فئتي الأسئلة قد مالت إلى أن تكون كبيرة جدًا ليسهل تفسيرها بهذه الطريقة.

(26) انظر، على سبيل المثال: Kahneman and Knetsch, «Contingent Valuation».

أن متوسط الاستعداد للدفع المالي لمنع قتل 2,000 طير مهاجر كان مماثلًا إلى حد كبير للاستعداد للدفع لمنع تدمير 20,000 أو 200,000 طائر[27]. إذا كانت تلك الطيور أنواعًا مهددة بالانقراض، فلم يكن من الصعب اتباع هذه المجموعة من الاختيارات، حيث يمكن اعتبار أن كل خيار يضم الأمر «القيّم» لاستمرارية تلك الأنواع (ربما لا يُقيّم الأشخاص المعنيون أي شيء آخر). بيد أن الطيور في قيد البحث لم تكن من الأنواع المُهددة. ويصعب، في الواقع، الحكم في شأن الخيارات المتسقة أو غير المتسقة أو اللاعقلانية، من دون الخوض بالتفصيل في طريقة رؤية القائمين بالاختيار للمشكلة وما يعتقدون أنهم يحاولون تحقيقه[28]. وسأعود إلى هذه المسألة عند مناقشة متطلبات صيغة الاختيار الاجتماعي للمشكلة، في مقابل تقويم تماثل السوق.

ب. كفاءة التعويض المحتمل

من الممكن تفسير المجموع الإجمالي للاستعداد للدفع من حيث الإمكان المحتمل لإعادة التوزيع، بما في ذلك التعويض عن أي خسارة قد يعانيها بعض الأشخاص. وفي ظل افتراضات معينة، يتسم بالفعل مثل هذه التفسيرات التعويضية ببعض المعقولية. ومع ذلك، يبقى السؤال متعلقًا بمدى أهمية التعليل الأخلاقي الذي لا يستند إلى نتائج فعلية وقوة إقناعه، بل إلى إمكانات تعويضية محتملة يمكن، أو لا يمكن، استخدامها فعليًا.

هناك توتر دوافعي حقيقي في استخدام تعليل التعويض لقراءة الرفاه الاجتماعي. إذا دُفعت التعويضات بالفعل، فلن نحتاج بطبيعة الحال إلى معيار التعويض، حيث يشمل الناتج الفعلي التعويضات المدفوعة فعلًا ويمكن الحكم عليه من دون الرجوع إلى اختبارات التعويض (في حالة معيار كالدور - هيكس، بعد دفع التعويضات، ستكون النتيجة إحدى حالات باريتو البسيطة للتحسين).

---

(27) انظر: William H. Desvousges [et al.], «Measuring Natural Resource Damages with Contingent Valuation: Tests of Validity and Reliability,» in: Hausman, ed., *Contingent Valuation*.

(28) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Internal Consistency,» (الفصل الثالث من هذا الكتاب)، و «Environmental Evaluation and Social Choice: Contingent Valuation and the Market Analogy,» *Japanese Economic Review*, vol. 46 (1995), pp. 23-36 (الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب).

من ناحية أخرى، إذا لم تُدفع تعويضات، فلن يبدو واضحًا على الإطلاق بأي معنى يمكن القول إن هذا يشكل تحسينًا اجتماعيًا («لا تقلق، عزيزي الخاسر، يمكننا تعويضك بالكامل، وحقيقة أنه لا يوجد عندنا أي نية لدفع هذا التعويض بالفعل لا تشكل أي فارق؛ إنه مجرد فارق في التوزيع»). واختبارات التعويض إما زائدة عن الحاجة، وإما لا تبعث على الاقتناع[29].

لم تُقم المساعدة التي سعى تحليل التكلفة والمنفعة إليها من اختبارات التعويض، على أسباب جيدة بالتحديد. بيد أن ذلك لا يطمس مزايا مقاربة الاستعداد للدفع (من دون الاستخدام الغريب لمنطق التعويض). وبغض النظر عن كيفية تحديد متطلبات الكفاءة، هناك حاجة إلى الحساسية تجاه التفضيلات الفردية، وهنا يضطلع الاستعداد للدفع بدور. إذا كان شخص ما، في حالة لا تضم عوامل خارجية، مستعدًّا لدفع مبلغ إلى A أقل كثيرًا منه إلى B، إذًا إعطاء هذا الشخص B لا A سينطوي على خسارة. يمكن إقرار ذلك، حتى من دون التصدي لمسألة التوزيع (نظرًا إلى أن معيار باريتو كافٍ هنا)، وسيجري عادة تضمين مثل هذه الاختيارات الفرعية في اختيارات أكبر (تُدمج مسائل التوزيع أيضًا)[30]. وبالتالي، تتصل المعلومات التي يتضمنها الاستعداد للدفع بالكفاءة، بغض النظر عن مدى ضعف نتائج الإنصاف المستخلصة من ذلك من خلال اختبارات التعويض المقدسة. علينا ألا نتذمر ضد قليل من الرحمة، لكن علينا عدم تصويرها كانتصارات كبرى أيضًا.

ج. تجاهل خيارات الاختيار الاجتماعي

ناقشنا سابقًا أن التقويم المتمحور حول السوق يضم التباسات، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتفسير ما يقول الناس إنهم مستعدون لدفعه نظير السلع العامة،

---

(29) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, «The Welfare Basis of Real Income Comparisons: A Survey,» *Journal of Economic Literature*, vol. 17, no. 1 (March 1979), pp. 1-45.

أعيد نشره في: Sen, *Resources*.

(30) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, «Real National Income,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976),

أعيد نشره، في: Amartya Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982).

ومنها الحفاظ على البيئة ووجود القيم. وفي هذا السياق، قد يفيد التساؤل عن نوع تفسير الاختيار الاجتماعي الذي يشكل أساس إجراء التقويم الممكن[31]. يبدو أن الفلسفة التي تكمن خلف التقويم الممكن متجذرة في فكرة أن الخير البيئي يمكن النظر إليه بالطريقة نفسها بالتحديد كسلعة خاصة عادية نشتريها ونستهلكها. ويتمثل التقويم الذي يجري التعبير عنه على هذا النحو في التحقيق المنفرد - وهذا أمر جوهري - لهذه المنافع البيئية. لننظر، على سبيل المثال، حالة الاستفسار عن قدر ما سأدفعه لإنقاذ المخلوقات الحية كلها التي هلكت نتيجة كارثة إيكسون فالديز، وأرد قائلًا بل عشرون دولارًا. يفترض الآن، كما يفسر التقويم الممكن، أنه إذا كان مبلغ العشرين دولارًا الذي سأدفعه سيمحو تمامًا هذه الخسائر كلها، فإنني على استعداد للدفع. يصعب أن نتصور أن هذا السؤال والجواب يمكن أن يؤخذا على محمل الجد من جانب أي شخص عملي (في ظل بعض المعرفة عمّا نتج عن كارثة إيكسون فالديز)، نظرًا إلى أن الحالة الراهنة المطلوب مني تصورها ربما ليست صحيحة (في الواقع، إذا كان عليّ أن أعتقد حقًا أن العشرين دولارًا الخاصة بي يمكن بمفردها أن تمحو الفوضى الناجمة عن كارثة إيكسون فالديز، فإنني لست متأكدًا أي أهمية يجب إلحاقها بما أعتقده بالفعل).

ينص شرط استقلال البدائل غير ذات الصلة، التي صاغها كينيث أرو في كتابه **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية**، على أن الاختيار الاجتماعي، عند الاختيار بين البدائل ذات الصلة (أي بين الحالات البديلة في مجموعة الفرصة الفعلية)، يجب ألا يعتمد على تقويمنا للبدائل غير ذات الصلة (أي غير الموجودة في مجموعة الفرصة)[32]. من المؤكد أن الحالة الراهنة المتخيلة، حيث دفعت عشرين دولارًا وانتهت الخسائر المترتبة على التسريب من إيكسون فالديز، ليست بديلًا له صلة؛ ذلك أن الأمر لا يقتصر على أنها ليست ممكنة، بل نوعًا ما من تقويمنا لذلك البديل غير ذي الصلة يقع هنا في محور الاهتمام بالاختيار بين بدائل مجدية فعلًا - ذات صلة بالاختيار.

---

(31) التباين الذي يلي ذلك مبني على: Sen, «Environmental Evaluation,» pp. 23-36. (الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب).

(32) انظر على سبيل المثال: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*. Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

إن فكرة أن تناولي منع الضرر البيئي ذاتها تماثل شراء سلعة خاصة هي فكرة سخيفة تمامًا. فالمبلغ الذي أكون على استعداد لدفعه نظير معجون الأسنان لا يتأثر عادة بالمبلغ الذي تدفعه نظير شرائك معجون الأسنان خاصتك. لكن ما سيثير الاستغراب إذا كان المبلغ الذي أكون على استعداد لدفعه لإنقاذ الطبيعة مستقلًا تمامًا عما يكون الآخرون على استعداد لدفعه للسبب نفسه، ما دام الأمر يُشكل بالتحديد مسألة اجتماعية. إن نموذج «الحارس المنفرد» للتقويم البيئي - الأمر الذي يشغل موقعًا مركزيًا لتفسير تقدير التقويم الممكن - يُربك طبيعة المشكلة في قيد النقاش. لا يوجد أمامنا مفر من استخدام التقويمات المشتقة من أساليب أخرى لجمع المعلومات، مثل الاستبيانات التي تصف الحالات الاجتماعية بصورة أكمل.

يرى بعضهم، بحجة قوية، أن على الرغم من أن السؤال المنهجي في استبيان التقويم الممكن يشير إلى ما قد يدفعه كل شخص منفردًا لإنقاذ جزء ضئيل من الطبيعة، فإن أفضل تفسير للإجابات يتمثل في اعتبار السؤال الموجه كالآتي: ما القدر الذي يمكنك المساهمة به في جهد مشترك لتحقيق تلك النتيجة[33]. يتطلب ذلك بالفعل تعليق عدم الاعتقاد في الإجابة عن هذا السؤال المزعومة واقعيته باستعداد أقل جدية من السؤال الموجه فعلًا. لكنه يثير صعوبات أخرى؛ إذ يجب أن يعتمد ما أنا على استعداد للمساهمة، نظرًا إلى طبيعة المهمة، على قدر ما أتوقعه من مساهمات الآخرين. ربما توجد تأثيرات في اتجاهات مختلفة. فقد أكون مستعدًا للمساهمة بشيء إذا فعل الآخرون ذلك أيضًا، ما يجعل الأمر لعبة تأكد[34]. من ناحية أخرى، قد أشعر بحاجة أقل إلحاحًا إلى عمل شيء بنفسي إذا كان الآخرون، بأي حال، سيعملون الكثير؛ وربما تؤدي تضحيتي إلى إحداث فرق ضئيل للموضوع الاجتماعي في قيد البحث (هذا أحد المسارات نحو «الركوب المجاني»). إذا كان نموذج «الحارس المنفرد» للتقويم الممكن محددًا على نحو مُحكم لكنه لا يبعث على التصديق، فإن نموذج المساهمة جدير بالثقة، لكنه غير محدد إلى درجة كبيرة[35].

(33) انظر على سبيل المثال: Daniel Kahneman [et al.], «Stated Willingness to Pay for Public Goods: A Psychological Perspective,» *Psychological Science*, vol. 4, no. 5 (1993), pp. 310-315.

(34) عن ألعاب التأكد، انظر: Amartya Sen, «Isolation, Assurance and the Social Rate of Discount,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81 (1967), pp. 112-124, and Angus S. Deaton and John Muellbauer, *Economics and Consumer Behaviour* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980).

(35) توجد صعوبة أخرى في استخدام الاستعداد للدفع نظير «قيمة الوجود»، نظرًا إلى وجود مشكلة =

كيف يمكننا تحقيق أفضل استفادة من مقاربة الاختيار الاجتماعي لتفسير هذه المسألة التقويمية[36]؟ قد يتمثل أحد المتطلبات في التأكد من أن الأفراد يأخذون في الاعتبار الحالات البديلة الفعلية التي يحدث فيها الاختيار الاجتماعي، بمقدور الاستبيانات المُصممة على نحو ملائم تحقيق ذلك بسهولة. وهنا يكون تماثل السوق مضللًا، نظرًا إلى أن السوق لا تمد الأفراد بحالات اجتماعية بعينها للاختيار من بينها. وبمعرفة الأسعار، فإنني أقوم باختيار سلة السلع الخاصة بي، وأنت تختار السلة الخاصة بك؛ وليس على أي منا أن ينظر أبعد من أنفه. هناك كثير من المشكلات التي يعمل خلالها ذلك كله على نحو جيد للغاية، لكن التقويم البيئي ليس واحدًا منها. ولمعرفة آراء الناس في شأن ما يجب عمله، يجب إخبارهم بالبدائل الحقيقية، ومنها مواصفات ما سيقوم الآخرون بعمله. هذه ليست لغة تقويم السوق، ولا جزءًا من بحثها المعرفي، فهي تتطلب مواصفات لمقترحات معينة في شأن الأفعال الواجب مباشرتها، في ظل التعبير عن أفعال الآخرين أيضًا (ومنها المساهمات التي يدفعونها). يُعد تقويم الحالات الاجتماعية جزءًا من ممارسة قياسية للاختيار الاجتماعي، لكنه ليس جزءًا من ممارسة تقويم السوق. ويُعد تماثل السوق مضللًا في هذه الحالة بالتحديد، لأنها لا تتناول البدائل الاجتماعية.

7. ملاحظات ختامية

في الختام، يمكن القول إن لتحليل التكلفة والمنفعة وهو نظام شديد العمومية، بعض المقتضيات الأساسية - مُقدمة هنا في شكل مبادئ تأسيسية -

---

= في تفسير لماذا يكون شخص على استعداد لدفع مبلغ معين من أجل محاولة، وتحقيق، استمرار وجود كائن مهدد. وكما أوضح لي إيريك بوسنر، إذا كان المبلغ المعروض لا يأتي من توقع الشخص نفسه للفائدة، إنما من الشعور بـ «الالتزام» (الالتزام الذي يجب أن يحاوله لتحقيق استمرار وجود الكائن المهدد)، فإن تعليل تفسير المجموع الكلي للاستعداد للدفع من جميع من وعدوا بالدفع، لا يمكن رؤيته بسهولة باعتباره الفائدة الإجمالية التي يحصلون عليها معًا.

(36) عن هذه المسألة، انظر: Sen, «Environmental Evaluation,»
(الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب).

انظر أيضًا الأوراق الواردة في: Kenneth J. Arrow, Amartya K. Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-Examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, 2 vols., I.E.A. Conference Volume; no. 116-117 (New York: St. Martin's Press, 1996-1997).

التي تؤسس مقاربة، لكنها لا تؤسس وسيلة محددة. يمكن مقاومة حتى هذه المقتضيات الأولية ممّن يودون اتباع مقاربة عامة مختلفة تشمل، مثلًا، التقويم الضمني (بدلًا من الصيغة الصريحة) أو استخدام المبادئ الأخلاقية المحضة (بدلًا من التقويم العواقبي الواسع النطاق). توجد مسائل تقنية في الاستخدام الاستراتيجي للتجميعية (على الرغم من معقولية الأهداف المقعرة). بيد أنه حتى في ظل هذه المقتضيات التأسيسية المختلفة (وحاولت الدفاع عنها، إلى حد ما)، تُعد مقاربة تحليل التكلفة والمنفعة متساهلة، ويمكن أن يعتمدها كثير من الفصائل المتحاربة في مجال القرارات العامة.

يزداد الانقسام مع فرض متطلبات إضافية، ومنها المقتضيات البنيوية وعدم المبالاة التقويمية. هناك مكاسب وخسائر - تتمثل المكاسب أساسًا في الملاءمة وسهولة الاستخدام، وتتمثل الخسائر أساسًا في امتداد هذه الممارسة التقويمية. وحاولت الإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات. في حين تميل إجراءات التيار الرئيس إلى دمج هذه المتطلبات كلها، فمن السهل رؤية كيف يمكن إسقاط بعض هذه المقتضيات في إجراء بعينه للتقويم.

لا تقتصر مقاربة التيار الرئيس لتحليل التكلفة والمنفعة على المبادئ التأسيسية والمقتضيات البنيوية وعدم المبالاة التقويمية، بل تستعين بأسلوب خاص جدًا للتقويم من خلال الاستخدام المباشر لتعليل تخصيص السوق، أو بقياس التماثل معه. تُعتبر أحيانًا هذه المقاربة التي تتمحور حول السوق (ولا سيما من مناصريها) بمنزلة المقاربة الوحيدة لتحليل التكلفة والمنفعة. يُعد هذا الزعم اعتباطيًا إلى حد كبير، لكنني - نظرًا إلى أهمية هذه المقاربة - كرست قدرًا كبيرًا من هذه الورقة في تمحيص هذه المقاربة بالتحديد.

يتمتع تماثل السوق بمزايا في حال كثير من المشروعات العامة، ولا سيما عند توفير الحساسية للتفضيلات الفردية، ذات الصلة باعتبارات الكفاءة (بشكل أو بآخر). على أن مزاعمها في شأن الإنصاف تُعد وهمية في معظمها، على الرغم من إمكان جعلها أكثر واقعية إذا أُدخلت الأوزان التوزيعية الصريحة (حيث إنها ليست في المقاربة السائدة قياسيًا)[37]. يعاني استخدام اختبارات التعويض من المشكلة

---

(37) انظر، مع ذلك: = Dasgupta, Marglin and Sen, *Guidelines*.

العامة المتمثلة في أن تلك الاختبارات إما زائدة عن الحاجة وإما لا تبعث على الاقتناع تمامًا.

تواجه حتى مزاعم كفاءة المقاربة السائدة خطرًا شديدًا في حالة كثير من السلع العامة، وسيتوقف الكثير على طبيعة التقويمات في السؤال. ثمة صعوبات خاصة مع التقويمات البيئية، ولا سيما قيم الوجود. في هذه الحال، تسهل رؤية مقتضيات الاختيار الاجتماعي التقويمية، على أنه لا يسهل الكشف عنها من خلال أداة الاستعداد للدفع. إن مواصفات الحالات الاجتماعية اللازمة للتقويم الذكي (ومنها تحديد هوية من سيفعل ماذا) لا يوفرها ببساطة الاستجواب المستند إلى السوق (سواء في هيئة «كم ستدفع، إذا أمكنك إحداث التغير البيئي بمفردك؟» أم في هيئة «ما القدر الذي يمكنك المساهمة به، مفُترضًا أي شيء تريد افتراضه في ما يتعلق بما يفعله الآخرون؟»). وتنتهي الميزة المذهلة لاقتصاد المعلومات في نظام السوق للسلع الخاصة إلى كونها عائقًا كبيرًا عند الحاجة إلى مزيد من المعلومات أكبر مما يمكن أن يمنحه تماثل السوق.

عند إدراج متطلبات التقويم كلي الوجود المتمحور حول السوق كلها في إجراءات تحليل التكلفة والمنفعة، نجد أنها ليست اختصاصًا بل أقرب إلى حلم اليقظة. ومع ذلك، إذا اختُبرت النتائج من حيث الاتساق الداخلي فحسب، لا بمعقوليتها خارج حدود النظام المختار على نحو ضيق، تظل العيوب الصارخة مخفية تتجنب الانكشاف. ربما لا تتسم أحلام اليقظة بالاتساق الشديد بالفعل. ويقتضي تحليل التكلفة والمنفعة المعقول بما هو أبعد من الأسلوب السائد، خصوصًا استحضار أحكام الاختيار الاجتماعي الصريحة التي تجاوز بنا التقويم المتمحور حول السوق. ولا يحتاج أنصار التيار الرئيس إلى مواجهة التشكيك من أنصار الأخلاقية (الذين لن يتحدثوا معهم)، لكن عليهم مواجهة التساؤلات التي يثيرها محللو التكلفة والمنفعة الآخرون. وربما تكون المناقشة «داخلية»، بمعنى ما، لكن هذا السبب لن يجعلها أقل شدة.

= للاطلاع على أمثلة عن التقنيات التي تجمع بين الاستعداد للدفع والأوزان التوزيعية (فضلًا عن الاعتراف بـ «سلع الجدارة» والمسائل الاجتماعية العامة).

القسم السادس

الحرية والاختيار الاجتماعي: محاضرات «أرو»

ملاحظات تمهيدية

ألقيتُ محاضرات «أرو» في جامعة ستانفورد في ربيع عام 1991، بعنوان «الحرية والاختيار الاجتماعي». وعلى الرغم من أن بعض التحليلات التي قدمتها هناك استخدمتها في أعمال أخرى[1]، فلم أنشر محاضرات «أرو» قط. وضمنتها في هذا الكتاب مع تعديلين - أحدهما منهجي والآخر موضوعي.

يتمثل التعديل المنهجي الأساس في فصل التحليلات المنهجية والتقنية عن النقاشات غير المنهجية والعامة. وعلى الرغم من أن المواد المنهجية المشمولة في محاضرات أرو (المتصلة أساسًا بموضوع المحاضرة الأولى) متوافرة أيضًا في «الملحق التقني»، ضم إلقاء المحاضرات شفاهة كلًا من المسائل المنهجية وغير المنهجية (مختلطة معًا مثل الحساء). لكنها هنا مفصولة. تناظر المقالتان الأولى والثانية («الفرص والحريات» و«السيرورات والحرية والحقوق») النقاشات غير المنهجية والعامة في المحاضرتين الأولى والثانية على الترتيب، في حين تعرض الورقة الثالثة «الحرية وتقويم الفرصة» المواد التقنية والمنهجية نسبيًا كمقالة منفصلة (في الواقع هي صيغة موسعة إلى حد كبير من «الملحق التقني» القديم). ويحدوني الأمل في أن حتى أولئك القراء الذين لا يهتمون كثيرًا بالنتائج المنهجية والروابط التقنية، يجدون صعوبة في رؤية فائدة هذه النتائج والروابط في المناقشات العامة المُقدمة في الفصلين العشرين والحادي والعشرين[2].

---

(1) انظر على سبيل المثال، في: Amartya K. Sen: «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29; *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford Univesity Press, 1992), and *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

(2) أحاول، بقدر ما، أن أتبع الاستراتيجيا التي استخدمتها في كتابي الأول عن نظرية الاختيار الاجتماعي الذي فصل بين التحليلات المنهجية والمناقشات غير المنهجية في فصول مميزة بنجمة وغيرها من دون نجمة (على التناوب). انظر: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970). =

الابتعاد الثاني موضوعي، وجوهري أيضًا إلى حد كبير. ولأنني انتظرت هذه الفترة الطويلة قبل نشر محاضرات أرو، شعرت أن من المعقول تمامًا أن أتناول بعض مسائل هذا المجال التي حظيت باهتمام في الأدبيات في تسعينيات القرن الماضي، حيث ضم هذا العقد نشاطًا كبيرًا في تحليل الحرية والليبرالية. وأدرجت ردي على بعض المسائل والنقاط المثارة في تلك الأدبيات التي تعلمت منها الكثير (ليس أقله من مساهمات أرو)[3].

ضمت تلك المساهمات، إضافة إلى أمور أخرى، بعض الارتباط بالمواد المقدمة في محاضرات أرو[4]. ونظرًا إلى أن ذلك الارتباط شمل تشكيكًا وطعنًا في ما قلته، كما شمل دعمًا وتوسيعًا أيضًا، فإنها أُتيحت لي فرصة رائعة للإفادة من هذه المناقشات والمناظرات. وأفادت محاضرات أرو المنقحة من الأدبيات الحديثة، سواء إيجابيًا أم ديالكتيكيًا. وبهذه الكيفية أكون قد أفدت من تأخير النشر.

= بيد أن الفصل هنا أقل صرامة إلى حد كبير.

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979).

(3) ولا سيما في: Kenneth J. Arrow, «A Note on Freedom and Flexibility,» in: Kaushik Basu, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995).

(4) على الرغم من أن تلك المحاضرات بقيت غير منشورة، وجدت أجزاء من التحليل في طريقها إلى كتاباتي المنشورة، ولا سيما في: Amartya K. Sen: «Welfare, Preference,» pp. 15-29; Inequality; «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 139-160; «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521, and «Markets and Freedoms: Achievements and Limitations of the Market Mechanism in Promoting Individual Freedoms,» *Oxford Economic Papers*, vol. 45, no. 4 (October 1993), pp. 519-541.

كما كان مستنسخ «الملحق التقني» لمحاضرات أرو متوافرًا أيضًا.

الفصل العشرون

الفرص والحريات[1]

1. أرو والاختيار الاجتماعي

نشر كينيث أرو ورقته الرائدة في نظرية الاختيار الاجتماعي في عام 1950. وقادت - إلى جانب كتابه شديد الأهمية **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية** (*Social Choice and Individual Values*) الذي صدر في العام التالي - إلى ولادة نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة[2]. شهد عام ولادة الاختصاص الجديد - عام 1950 - تطورات عدة تمثل أهمية للاختيار الاجتماعي العملي. نالت الهند استقلالها وأصبحت جمهورية الهند الجديدة، ذات دستور ديمقراطي وانتخابات في ظل التعددية الحزبية. وعززت الصين ما بعد الثورة نظامها الاجتماعي الجديد، وأعلنت برنامجها الراديكالي للتحول الاقتصادي، كما حققت قبولاً دوليًا واسع

---

(1) هذه صيغة موسعة من محاضرة «أرو» الأولى (بالعنوان نفسه)، لكنها لا تضم المادة التقنية، حيث أدرجها وأعرضها بشكل منفصل في الفصل الثاني والعشرين («الحرية وتقويم الفرص»).

(2) انظر: Kenneth J. Arrow: «A Difficulty in the Concept of Social Welfare,» *Journal of Political Economy*, vol. 58, no. 4 (August 1950), pp. 328-346, and *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

كان كتاب أرو **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية** (*Social Choice and Individual Values*) كلاسيكيًا لحظيًا. وناقشت في كتابات أخرى العاصفة الفكرية التي ولّدها والابتعادات الأساسية التي سببها في الاقتصاد والسياسة. انظر: Amartya K. Sen, «Social Choice and Justice: A Review Article,» *Journal of Economic Literature*, vol. 23, no. 4 (1985), essay 10.

هذه المقالة هي الفصل العاشر من هذا الكتاب.

النطاق (على الرغم من عدم اعتراف الولايات المتحدة الدبلوماسي بها). ونصح السيناتور جوزيف مكارثي (Senator Joseph McCarthy) الرئيس ترومان تخليص وزارة الخارجية الأميركية من الشيوعيين المزعومين، تبشيرًا بعصر القمع الانتقائي الذي أعطاه السيناتور اسمه.

تتصل هذه المسائل العملية كلها بالمسائل التي تشكل موضوع نظرية الاختيار الاجتماعي، وتستدعي المفاهيم والأفكار التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاختيار الاجتماعي. على أن أيًا من الروابط الأيديولوجية لهذه المسائل العملية لم ينل حتى الآن أي اهتمام واضح في نظرية الاختيار الاجتماعي. في واقع الأمر، يبدو هذا الإهمال طبيعيًا تمامًا وغير ملحوظ، نظرًا إلى الشكل التقني الشديد التجريد الذي كانت نظرية الاختيار الاجتماعي القياسية تميل إلى اتخاذه. كما قلّت نسبيًّا البحوث التي تستكشف الروابط المباشرة بين نظرية الاختيار الاجتماعي والشواغل الأخرى للحظة العظيمة والاهتمام في العالم بأسره، حتى عندما تكون هذه الشواغل هي نفسها غنية أيضًا وتدعو للانخراط في النظرية، فضلًا عن الاستخدام.

يتمثل أحد هذه المجالات في موضوع بالغ الأهمية وهو الحرية. لا يوجد لنظرية الاختيار الاجتماعي ما تقوله سواء عن المفاهيم المجردة للحرية أم عن الفرص الملموسة - الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية - التي يتمتع بها الناس في العالم، وبالطبع على تقاطع الاثنين. وفي الواقع، لم تقُل صراحة حتى الآن أي شيء تقريبًا عن هذه الموضوعات. كانت نظرية الاختيار الاجتماعي، في واقع الأمر، اختصاصًا فائق النجاح، لكنه داخلي التوجه بشكل ملحوظ.

عند اختياري «الحرية والاختيار الاجتماعي» موضوعًا، تمثل جزء من غرضي في الاحتفاء بريادة كينيث أرو الفكرية في إرساء نظرية الاختيار الاجتماعي كاختصاص جديد، بمحاولة توسيع استخدامه بما يتجاوز نطاقه المعتاد. وجادلت أن نظرية الاختيار الاجتماعي، بدلًا من الاهتمام بأعمالها الخاصة فحسب، عليها أن تدس أنفها في شؤون «الآخرين» أيضًا. إن الآخر الدال الذي وقع عليه الاختيار، في هذه المقالات، هو الحرية. يتطلب استخدام «مقاربة الاختيار الاجتماعي» لتحليل الحرية (على العكس من اهتمامها التقليدي باقتصاد الرفاه ونظرية التصويت) بعض حالات الابتعاد عن التقاليد الراسخة في تحليل الاختيار

الاجتماعي. لكن نظرة أرو الأساس، كما آمل أن أوضح، مثمرة وإبداعية على نحو هائل في هذا المجال أيضًا.

يكمن هدفي النهائي لاختيار هذا الموضوع في التوصل، بطبيعة الحال، إلى فهم أفضل للحرية بشكل عام، لا إجراء أي بحث متخصص في ما إذا كان - وبأي قدر - يمكن أن يوجد معنى للحرية من خلال استخدام النظرة الخاصة لنظرية الاختيار الاجتماعي. في أي حال، يتمثل أحد خلافاتي في أن الجانب الأخير يُعد وسيلة جيدة لتحقيق الجانب الأول أيضًا. أرى، بالتحديد، أن في إمكان مقاربة الاختيار الاجتماعي توجيه اهتمامنا إلى تساؤلات بعينها، يجب بحثها من أجل التقدير العام الملائم لفكرة الحرية الشديدة التعقيد. إضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى إهمال بعض هذه المسائل نسبيًا في الأدبيات القياسية في شأن الحرية في الفلسفة الاجتماعية والسياسية، تتسم المهمة هنا ببعض الفائدة والأهمية.

الحرية مفهوم جمعي غير قابل للاختزال. في حين يمكننا محاولة الجمع بين الجوانب المختلفة والجوانب الفرعية في صياغة متكاملة، تكمن المهمة الأكثر أهمية في وضوح الأوجه المختلفة للحرية - لماذا وكيف تختلف، وبأي طريقة تبدو أهمية كل منها[3]. كما أجادل أن لآفاق الاختيار الاجتماعي الكثير الذي يمكنها تقديمه لتوضيح طبيعة المكونات الحاسمة للفكرة المعقدة عن الحرية ودلالتها.

2. جانبان للحرية: الفرصة والسيرورة

الحرية قيّمة لسببين متباينين على الأقل. **أولًا**، يمنحنا المزيد من الحرية فرصة أكبر لتحقيق تلك الأمور التي لها عندي قيمة، وعندي سبب لتقديرها. هذا الجانب من جوانب الحرية يُعنى أساسًا بقدرتنا على الإنجاز، لا بالسيرورة التي يتحقق فيها هذا الإنجاز. **ثانيًا**؛ السيرورة التي تحدث فيها الأمور قد تكون مهمة في تقويم الحرية أيضًا. على سبيل المثال، ربما يُعتقد، بشكل معقول، أن

---

(3) هناك اهتمام ببحث إمكان تصميم «مؤشر مركب» للحرية. وربما يكون استخدامًا لافتًا، إن وُجد شيء يمكن تعلمه من المحن التي سيواجهها حتمًا هذا المشروع. بيد أن «المؤشر المركب» لظاهرة منوعة غير قابلة للاختزال يمكن، بشكل عام، أن يخفي على الأقل قدر ما يكشف عنه.

اتخاذ الشخص نفسه القرارَ الحر (بغض النظر عن مدى نجاحه في تحقيق ما يود إنجازه) هو متطلب مهم للحرية؛ هناك إذًا تباين مهم بين «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة» من جوانب الحرية.

بيد أن الإقرار بهذا التباين لا يستبعد وجود تداخلات بين الجانبين. على سبيل المثال، إذا كان شخص ما يرى قيمة في إنجاز أمر ما من خلال الاختيار الحر (لا من خلال المنتج النهائي الذي يقدمه شخص آخر)، أو من خلال سيرورة منصفة (مثلًا، الرغبة في «الفوز في الانتخابات بإنصاف»، لا مجرد تحقيق «الفوز» - بغض النظر عن الكيفية)، فإن جانب السيرورة من جوانب الحرية سيؤثر تأثيرًا مباشرًا في جانب الفرصة أيضًا. وعند التمييز بين جانبي الحرية، لا يوجد افتراض بأنهما مسألتان منفصلتان، من دون اعتماد متبادل[4].

يتعلق أحد الجوانب المعينة من جوانب الحرية، الذي حظي باهتمام واسع النطاق في الأدبيات، بالموضوع الذي يسمى «الحريات السلبية»، حيث استُخدم المصطلح، في الواقع، بمعانٍ عدة مختلفة، لكن كلًا منها يتسم بروابط مهمة تتجه نحو السيرورة. وتُعتبر الحرية السلبية، في أحد التفسيرات، الجانب المتساهل من حرية الفِعل، وبالتحديد «الاستقلال الذاتي» من حيث قدرة المرء على اتخاذ قرار في شأن أفعاله، إضافة إلى «الحصانة» من تدخل الآخرين، في بعض مجالات الفِعل بعينها. وفي تفسير آخر لإشعيا برلين، قريب من الاستخدام المعروف للمفهوم[5]، تُعنى الحرية السلبية بتحقيق جانب واحد من جوانب الحرية، وبالتحديد جانب التحرر من القيود التي يفرضها العالم الخارجي (في مقابل الفرض من «داخل» النفس). وبالمثل، شهدت الحرية الإيجابية أيضًا تعريفات مختلفة، تراوح - من ناحية - من الحرية العامة للإنجاز بشكل عام، إلى جانب معين من حرية الإنجاز - من ناحية أخرى - بقدر ما تتعلق بالتأثيرات المتفاعلة في الذات (وهو الاستخدام الذي يقترب من تصور برلين للحرية الإيجابية).

---

(4) عن طبيعة هذا الاعتماد المتبادل، انظر أيضًا: Kotaro Suzumura, «Consequences, Opportunities and Procedures,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16, no. 1 (1999).

(5) Isaiah Berlin, *Four Essays on Liberty* (New York: Oxford University Press, 1969).

وجدت، في محاولاتي الخاصة في هذا المجال، أن من الأكثر فائدة رؤية «الحرية الإيجابية» باعتبارها قدرة الشخص على عمل الأمور محل البحث مع أخذ كل شيء في الاعتبار (ومن ذلك القيود الخارجية، فضلاً عن الحدود الداخلية)[6]. في هذا التفسير، يجب أن يكون انتهاك الحرية السلبية أيضًا - ما لم يعوض عنه بعامل آخر - انتهاكًا للحرية الإيجابية، لكن العكس غير صحيح[7]. هذه الطريقة لرؤية الحرية الإيجابية ليست الطريقة التي يُفضلها برلين، لكنها قريبة من الوصف الذي قدمه غرين: «نحن لا نعني مجرد الحرية من القيود أو الإكراه... عندما نتحدث عن الحرية كشيء قيّم جدًا، فإننا نعني قوة إيجابية أو قدرة على عمل أو الاستمتاع بشيء يستحق العمل أو الاستمتاع»[8].

يجب تمييز النقاش في شأن كيفية تعريف الحرية الإيجابية عن المسألة الأكبر عمّا إذا كان في إمكان الحرية الإيجابية وحدها - بغض النظر عن كيفية التعريف - أن تُمنح منظورًا كافيًا للحرية بشكل عام. وأرى أن على الرغم من أهمية الحرية الإيجابية (ولا سيما في تفسيرها الأوسع نطاقًا الذي يركز على ما يكون الشخص - مع أخذ كل شيء في الحسبان - قادرًا على عمله)، كما تتسم الحرية السلبية بقيمة أساسية خاصة بها[9]. ولأحد الأسباب، «يتضمن انتهاك

---

(6) انظر: Amartya K. Sen, «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

هذه المحاضرات الثلاث عن «الرفاه، الفاعلية، والحرية» يتضمنها الكتاب الآخر **الحرية والعدالة** (*Freedom and Justice*).

(7) في التباين الذي أجراه إشعيا برلين بين الحرية السلبية والإيجابية، يمكن انتهاك أي منهما من دون انتهاك الأخرى.

(8) انظر: Thomas H. Green, «Lecture onLiberal Legislation and Freedom of Contract,» in: R. L. Nettleship, ed., *The Works of Thomas Hill Green, Vol. III: Miscellanies and Memoirs* (London: Longmans, Green, and Co., 1891), p. 370.

(9) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970), chap. 6;

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979),

وانظر: Amartya K. Sen: «Well-being,» pp. 169-221, and «The Impossibility of a Paretian Liberal,» *Journal of Political Economy*, vol. 78, no. 1 (January-February 1970), pp. 152-157,

أعيد طبعه في: Frank Hahn and Martin Hollis, eds., *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979), and Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982),

الحرية السلبية إخفاقًا مباشرًا من القائم بالانتهاك كعامل أخلاقي»[10]. لكن الأكثر عمومية أن للحرية جانب السيرورة، فضلًا عن جانب الفرصة (وهو التباين الذي بحثناه على نطاق واسع في هذه المقالة والتي تليها)، وأن السيرورات التي ينطوي عليها انتهاك الحرية السلبية قد تتسم بوضع معياري خاص بها.

في هذه المقالة، أوجه اهتمامًا خاصًّا بجانب الفرصة من جوانب الحرية. وأركز أساسًا في المقالة الثانية (الفصل الحادي والعشرون)، وإن لم يكن حصرًا، على رؤية الحرية كفكرة تتجه أساسًا نحو السيرورة. لقد أيد كثير من المؤلفين هذه الرؤية، وهناك سمات مختلفة في منظور السيرورة يجب تمييزها ودراستها. مع ذلك، ونظرًا إلى وجود تداخل بين جانب الفرصة وجانب السيرورة، لا يمكن متابعة المناقشتين على نحو مستقل تمامًا عن بعضهما. هناك حاجة للتمييز، لكن هناك حاجة للإقرار بالاعتمادية المتبادلة أيضًا.

3. تفسيرات التفضيل والتقويم المُسبب

في هذه المقالة الأولى، التي تركّز على جانب الفرصة، أوجّه اهتمامًا خاصًّا إلى العلاقة بين التفضيل والحرية؛ فالتفضيل هو اللبنة الأساس في نظرية الاختيار الاجتماعي، وهذه نقطة انطلاق طبيعية ليتناول هذا المشروع بالدراسة «الحرية والاختيار الاجتماعي». لكن، هل هي نقطة انطلاق جيدة لفهم طبيعة الحرية ومقتضياتها بشكل عام؟

جادل بعض من المؤلفين المرموقين بقوة (ومنهم باتريك سابس المعروف) ضد مجمل تحليل الحرية القائم على التفضيل، واختار البحث عن تقويم للحرية من خلال بعض الجوانب الأخرى في مجموعة الخيارات التي يمكن الشخص أن يختار منها[11]. ظهر للكثيرين أن تلبية التفضيل هي نوع مختلف تمامًا من الاعتبار

---

(10) انظر: Sen, «Well-being,» Section Entitled «Rights and Negative Freedom,» especially pp. 218-219.

(11) انظر: Patrick Suppes, «Maximizing Freedom of Decision: An Axiomatic Approach,» in: George R. Feiwel, ed., *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy* (London: Macmillan; New York University Press, 1987), pp. 243-254.

انظر أيضًا: Prasanta K. Pattanaik and Yongsheng Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms of Freedom of Choice,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 383-390.

من حرية الشخص. يجب دراسة المسألة الأساسية أيضًا. ويجب أن أناقش أيضًا لماذا اخترت عدم اتباع نهج سابس، بشكل عام، وفضلت اتباع نهج أرو الذي يركز على التفضيل. يجب أن تقترن المناقشة الدفاعية بتدقيق نقدي للطرائق - والمعاني المختلفة - التي ربما يكون، أو لا يكون فيها، للتفضيل صلة بتقويم الحرية وجعل قيمة لها[12].

أبدأ بمسألة أولية، ربما هي أكثر المسائل أولية، وبالتحديد تفسير مفهوم التفضيل. يوجد بعض الغموض الحقيقي هنا. هناك بالفعل مجموعة منوعة من

---

(12) أود أن أقتنص هذه الفرصة للإشارة إلى أن باتريك سابس الذي كان تأثيره أساسيًا على بحثي، هو شخصية رائدة في نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة أيضًا. انظر: Sen, *Collective Choice.*

لقد اضطلع سابس بدور ريادي في بدء الاستخدام المنهجي للمقارنات بين الأشخاص في الاختيار الاجتماعي، وذلك باستحضار بديهيات ذات حد أدنى من المقتضيات، لكنها قوية على نحو يثير الدهشة. انظر: Patrick Suppes: «Some Formal Models of Grading Principles,» *Synthese*, vol. 16, nos. 3-4 (December 1966), pp. 284-306, and *Studies in the Methodology and Foundations of Science: Selected Papers from 1951 to 1969* (Dordrecht: Reidel, 1969).

واستخدام ذلك الإطار في: Peter J. Hammond: «Why Ethical Measures of Inequality Need Interpersonal Comparisons,» *Theory and Decision*, vol. 7, no. 4 (October 1976), pp. 263-274, and «Dynamic Restrictions on Metastatic Choice,» *Economica* (New Series), vol. 44, no. 176 (November 1977), pp. 337-380; Kenneth J. Arrow, «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 67, no. 1 (February 1977), pp. 219-225; Claude d'Aspremont and Louis Gevers, «Equity and the Informational Basis of Collective Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 44, no. 2 (June 1977), pp. 199-209; Charles Blackorby and David Donaldson, «Utility versus Equity: Some Plausible Quasi-orderings,» *Journal of Public Economics*, vol. 7, no. 3 (1977), pp. 365-381; Eric S. Maskin: «A Theorem on Utilitarianism,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (February 1978), pp. 93-96, and «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice,» *Theory and Decision*, vol. 11, no. 3 (September 1979), pp. 319-337; Louis Gevers, «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings,» *Econometrica*, vol. 47, no. 1 (January 1979), pp. 75-89; Kotaro Suzumura: *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and «Welfare, Rights, and Social Choice Procedure: A Perspective,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 20-37; Charles Blackorby, David Donaldson and John A. Weymark, «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction,» *International Economic Review*, vol. 25, no. 2 (June 1984), pp. 325-356; Claude d'Aspremont, «Axioms for Social Welfare Orderings,» in: Leonid Hurwicz, David Schmeidler and Hugo Sonnenschein, eds., *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), pp. 19-76, and Claude d'Aspremont and Philippe Mongin, «A Welfarist Version of Harsanyi's Aggregation Theorem» (Center for Operations Research and Econometrics Discussion Paper: no. 9763, Université Catholique de Louvain, 1997).

يجب أن أشير أيضًا إلى أن ابتعاد سابس الأساسي في تلك المساهمة كان يتضمن توسيعًا مبتكرًا لاستخدام التفضيل الفردي، بدلًا من أي تجنب لاستخدامه.

المعاني التي قد تقترن بمصطلح «التفضيل» الشائع، منها الأحكام والتقديرات والاختيارات والمشاعر الإيجابية ...إلخ، التي يجدر تمييز بعضها عن بعض. وهذا التنوع ليس أمرًا سيئًا بالضرورة. فهو، بمعنى ما، يمنح التحليل القائم على التفضيل امتدادًا أكبر (من التنوع المتغيري للتفسير المُختار للتفضيل) ما يمكن تحقيقه بأخذ أي من هذه التفسيرات كتفسير وحيد ممكن. في بعض الممارسات (ولا سيما عند تناول الخصائص المنهجية للتصنيف التراتبي والترتيب)، قد لا تمثل هذه المفاهيم المتباينة أهمية للغرض المطروح؛ ولا يمكننا، في تلك الحالات، الاستمرار من دون مواصفات إضافية. لكن هناك مشكلات أخرى تحتاج - بل تتطلب أساسًا - مزيدًا من دقة التحديد.

على الرغم من أن مصطلح «التفضيل» يمكن استخدامه بمعان مختلفة، فإن إغراء استخدام المصطلح بالمعاني كلها في وقت واحد يمكن أن يسبب قدرًا كبيرًا من الإرباك. لقد كان هذا الإمكان مصدرًا لصعوبات جدية في الأدبيات المتعلقة بالتفضيل والاختيار في الاقتصاد الحديث، وفي المجالات ذات الصلة (كما ناقشنا في الفصل الأول من هذا الكتاب تحت عنوان «العقلانية والحرية»). كثيرًا ما تتحدد فكرة التفضيل، في أجزاء من الاقتصاد السائد، بما قد يختاره الشخص - بغض النظر عن السبب - وأحيانًا بما قد يخدم مصلحة الشخص أفضل ويُعظم رفاهه. وفي جزء كبير من الاقتصاد القياسي، يُستخدم التفضيل بالمعنيين في وقت واحد، ما يسفر عن إنتاج نظام «محدد بإفراط» (يحثه تعريفان مختلفان يُستدعيان في وقت واحد للمصطلح نفسه)، ولا يُتناول ذلك ضمنيًا إلا باستدعاء الافتراض الإمبيريقي الشديد التقييد والمشكوك فيه تمامًا من أن الأشخاص يختارون تمامًا وفقًا لمصالحهم الشخصية ورفاههم. ويُفترض ضمنًا، كنتيجة، أن الشخص لا يتأثر بأي أهداف وقيم أخرى، ولا يقبل أي «سبب للاختيار» غير التوافق - بشكل مباشر أو غير مباشر - مع مصلحته الذاتية (فحسب). يُعد مثل هذا الافتراض الإمبيريقي خارج السياق تمامًا في استخدام التعريف، كما يتسم بالتشوش النظري، فضلًا عن الشك فيه إمبيريقيًا (كما ناقشنا في الفصل الأول).

إن تقديم الأمور المتباينة أساسًا باعتبارها متطابقة مفهوميًا، من خلال الاستدعاء المتزامن لتعريفات عدة للمصطلح نفسه، يسفر عن نمذجة الفرد بوصفه «أبلهَ عقلانيًا» لا يمكنه التمييز بين الأفكار المتباينة مثل التصنيف التراتبي

للاختيار، وترتيب المصالح، والأحكام التقويمية[13]. ولا توجد ضرورة، بطبيعة الحال، لعمل هذا الافتراض عند استدعاء الاستخدامات المتباينة لمصطلح «التفضيل»، ويمكن تناولها باعتبارها أفكارًا مختلفة على الرغم من ترابطها[14]. إن حقيقة أن كل مفهوم من هذه المفاهيم المتباينة يمكن وضعه منهجيًا في شكل تحليلي لتصنيف التفضيل تراتبيًا (تبعًا للسياق، ويخضع لتوضيح ما يفعله المرء)، لا يجعلها مفاهيم متطابقة جوهريًا[15]. والعقل البشري قادر على استيعاب التباينات بين المسائل المتباينة.

يُستخدم أحيانًا مصطلح «التفضيل» في الفلسفة الأخلاقية للإشارة إلى الشعور بالتفضيل (بغض النظر عما يكمن وراءه). قد يتوقف بعضهم، وهو أمر مفهوم تمامًا، أمام فكرة تقويم الحرية على أساس مجرد مشاعر «التفضيل» - حتى عندما تسببها أهواء أو نزوات. ولا توجد حاجة لاختيار هذا التفسير للتفضيل حتى (أكثر من تحديد التفضيل بالسعي إلى تحقيق مصلحة ذاتية). قدم أرو بالفعل، في كتابه الرائد عن نظرية الاختيار الاجتماعي، تعريفًا لترتيب التفضيل الفردي باعتباره يشير بوجه عام إلى «قيم الأفراد لا إلى ميولاتهم»[16]، بما يعكس القيم كلّها التي قد يتمتع بها الشخص («مجمل منظومة القيم، ومنها القيم في شأن القيم»)، ويُدرج «مقاييس الإنصاف العامة» و«رغبات التنشئة الاجتماعية بالغة الأهمية» عند الشخص[17].

---

(13) كما نوقش في: Amartya K. Sen, «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317-344.

أعيد طبعه في: Hahn and Hollis, eds., Philosophy; Sen, *Choice, Welfare*, and Jane J. Mansbridge, ed., *Beyond Self-Interest* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990).

(14) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا الفصل الأول (العقلانية والحرية)، والفصل الرابع (التعظيم وفِعل الاختيار)، والفصل الخامس (الأهداف والالتزام والهوية).

(15) على الرغم من أن تشكك باتريك سابس في التفضيل كأساس لتقويم الحرية ينبع من أصل مختلف (وسأناقش في ما بعد)، فإن نقده الاعتماد كثيرًا على فكرة التفضيل ربما يمثل جزئيًا ردة فعل للنزوع المشترك نحو جعل «التفضيل» (أو «دالة منفعة») ذات غرض عامة) مستوعبًا شاملًا لمشاعر الشخص وقيمه وأولوياته واختياراته... وغيرها من الأمور الأخرى الكثيرة المتنوعة جوهريًا. وهذا سبب كافٍ بالتأكيد ليكون الشخص، بتعبير سابس، «عميق التشكك في مثل دوال المنفعة الشاملة تلك». انظر: Suppes, «Maximizing Freedom,» p. 243.

(16) Arrow, *Social Choice*, p. 23.

(17) المصدر نفسه، ص 18.

إن ما وصفه أرو بأنه «ترتيب التفضيل» عند الشخص، يمكن اعتباره ترتيبًا يستند إلى قيمة - في الواقع، يعكس عنوان كتابه **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية** هذا الاستخدام. ومن بين الاستخدامات الكثيرة في نظرية الاختيار الاجتماعي للإطار المنوع من التفضيل، هناك إمكان تفسير ذلك الإطار بوصفه يُمثل ما يرى المرء أن له قيمة. وهذا الاستخدام ربما ليس ملائمًا - وطبيعيًا - بمثل استخدام كلمة «تفضيل» على النحو الذي يريده بعض الفلاسفة، ولا أجد صعوبة في فهم مقاومة كثير من الفلاسفة استخدام مصطلح «التفضيل» بالمعنى التكييفي الذي جعلته نظرية الاختيار الاجتماعي شائعًا. بيد أن بمجرد شرح التعاريف والتفسيرات بوضوح، لن يوجد أي التباس آخر.

يمكننا بالفعل المضي أبعد من ذلك، والمطالبة بتدقيق مُسبب كشرط لينال ترتيب التفضيل وضعًا مهمًا في تقويم الحرية. وللأسباب التي نوقشت في الفصل الأول (العقلانية والحرية)، يضطلع التصنيف التراتبي التقويمي الذي ينجح في التمحيص المُسبب، بدور مركزي في تقويم الحرية. عند استخدام «التفضيل» أساسًا لتقويم جانب الفرصة من جوانب الحرية، يجب منح مكانة خاصة للتفسير التقويمي للتفضيل، مقترنًا بالحاجة إلى التوافق مع التدقيق المسبب.

4. امتداد الاختيار الاجتماعي

ربما تبدو صيغة أرو الأساسية لاستخدام الاختيار الاجتماعي، ظاهريًا على الأقل، بعيدة الغاية عن إعطاء أي دور للحرية الفردية؛ فعند كل شخص i ترتيب R_i للتفضيل على المجموعة (الشاملة) X من الحالات الاجتماعية البديلة x، وتربط دالّة الرفاه الاجتماعي f كل مجموعة[18] من التفضيلات الفردية $\{R_i\}$ بترتيب اجتماعي واحد R على المجموعة X من الحالات الاجتماعية[19]. تُفرض شروط

---

(18) بالمعنى الدقيق للكلمة، n من الحالات الاجتماعية $\{R_i\}$.

(19) هناك صيغة بديلة لا تستخدم فكرة الترتيب الاجتماعي، إنما دالة الاختيار C(S) للمجتمع. عن الصيغ المتباينة واختلافاتها، انظر: Sen, *Collective Choice*; Peter C. Fishburn, *The Theory of Social Choice* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973); Thomas Schwartz, *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986); Jerry S. Kelly, *Arrow Impossibility Theorems*, Economic Theory and Mathematical Economics (New York: Academic Press, 1978), and Suzumura, *Rational Choice*.

انتظام مختلفة على علاقات الدوال، بما يؤدي إلى نتائج مختلفة من الإمكان والاستحالة.

ربما يبدو مجال الحرية صغيرًا في هذا كله، نظرًا إلى أن كل شيء يدور حول التفضيل المنعكس في R_i، والممارسة ليست من ممارسات احترام الحرية الفردية في أي حال، لكنها تربط الاختيار الاجتماعي بالتفضيلات الفردية. على أن السؤالين اللذين يبرزان على الفور، يتعلقان على التوالي بـ (1) صلة التفضيل بالحرية، و(2) المحتوى المعلوماتي للحالات الاجتماعية التي يوجد عند الأفراد تفضيلات لها. تتيح هاتان المسألتان فرصًا لجلب الاعتبارات المتعلقة بالحرية إلى استخدام الاختيار الاجتماعي.

بقدر ما يتعلق الأمر بالمسألة الأولى، تكمن أول ملاحظة في أن عند إعطاء دلالة اجتماعية ووزن لما يمنحه الأشخاص قيمة في المجتمع - الأمر الذي كان دافعًا لعمل أرو (وينعكس حتى في عنوان كتابه الكلاسيكي) - يوجد إقرار أساسي بأهمية الحرية الفردية. إن الإقرار بـ «صوت» أفراد المجتمع في صوغ الاختيار الاجتماعي، والدور الذي يحصل عليه هذا الصوت في التأثير في القرارات الاجتماعية، يعمل من أجل تمكين الأفراد في المجتمع. وتُعد بديهيات مثل «عدم الدكتاتورية» من المتطلبات المناصرة للحرية، على الأقل في السياق الاجتماعي.

لكن ماذا عن السياق الفردي، ولا سيما أهمية الحرية والحقوق الفردية؟ لم تُستدعَ هذه الأفكار صراحة في مجموعة البديهيات التي اقترحها أرو، لكن بنية نظرية الاختيار الاجتماعي تفسح مجالًا لاستحضارها. لقد تناولت صراحة هذا الإمكان في محاولتي صوغ الحرية الفردية في مجال شخصي مشمول بالحماية[20]. ورأيت أن هناك ميزة كبيرة في الفكرة القديمة القائلة إن الشخص يتمتع بحق الحسم في بعض الاختيارات (ولا سيما تلك التي تتعلق بحياته الشخصية). وخشية بعض التبسيط، يمكن وضع هذا الشرط على النحو الآتي: يوجد زوج معين من الحالات الاجتماعية {x, y} يحدث أنه لا يختلف بعضه عن بعض إلا في بعض الاحترام الأساسي الذي يُعد شخصيًا بالكامل تجاه فرد i بعينه (على سبيل المثال، عدم نفث

---

(20) Sen: *Collective Choice*, and «The Impossibility,» pp. 152-157.

المُدخن الدخان ناحية وجه i). يتضمن مقتضى الحرية ضرورة أن تكون الترتيبات الاجتماعية على نحو يحقق النتيجة الشخصية التي يُفضلها الشخص i (أي عدم نفث الدخان في وجهه)، إذا كان من الممكن تحقيق ذلك. ولمزيد من الدقة، نطرح أمورًا أخرى، إذا كان هذا الشخص i المعادي للتدخين يُفضل عدم نفث الدخان في وجهه (x) لا العكس (y)، إذًا في أي اختيار اجتماعي، يتطلب «الحد الأدنى من الحرية» عدم اختيار y إذا كان يمكن تحقيق x (أي إذا كانت الحالة x موجودة في المجموعة المتوافرة S)[21].

لا نزعم أننا نقتنص هنا كل جانب من جوانب الحرية؛ فالمقتضى معني بالجانب الذي يمكن ضبطه من حيث تفضيل الصيرورات فحسب. وكما لا يوجد أي إيحاء أن شرط «الحد أدنى» هذا يمكن أن يكون تمثيلًا شاملًا ووافيًا للحرية (حتى من ذلك الجانب من جوانب الحرية القائم على التفضيل). بل إن مقتضى الحد الأدنى هذا يُعتبر مُستلزمًا، إضافة أمور أخرى، من خلال الفكرة العريضة عن الحرية. ونظرًا إلى ما ثبت أن في إمكان حتى متطلبات الحد الأدنى من الحرية أن تتعارض مع مبدأ باريتو المزعوم أنه غير خلافي (أصبح هذا النزاع التحليلي يُسمى في هذه الأدبيات «مفارقة الليبرالية»)، فمن المقترح ضرورة استفهام أو تحديد أهلية الأساس الذي يطرحه باريتو لاقتصاد الرفاه[22]. في موضع لاحق في هذه

---

(21) ناقشت الصيغ البديلة، فضلًا عن آثارها، في الفصل الثاني عشر «الحرية والاختيار الاجتماعي»، والفصل الثالث عشر «الحد الأدنى من الحرية»، والفصل الرابع عشر «الحقوق: الصوغ والعواقب» في هذا الكتاب. انظر أيضًا قائمة المراجع الواردة في الفصل الرابع عشر.

(22) أدت «استحالة ليبرالي باريتو» (أو ما يُسمى «مفارقة الليبرالية») إلى ظهور أدبيات واسعة عن (1) تشخيص النتيجة، (2) الحاجة إلى تغيير الشروط تجنبًا للمأزق، (3) توسيع النتيجة في ظل اختلاف الشروط الموظفة، و(4) تكهنات عن الرسائل الموضوعية (إن وجدت) التي تبرز من هذا التوضيح المنهجي. للاطلاع على مراجعة نقدية دقيقة للأدبيات، انظر: P. J. Hammond, «Liberalism, Independent Rights, and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen, J. Los, H. Pfeiffer, and K.- P. Podewski, eds., *Logic, Methodology, and the Philosophy of Science* (Amsterdam: North-Holland, 1982), vol. 6, pp. 217-243;Suzumura: *Rational Choice*, and «Alternative Approaches to Libertanan Rights,» in: Kenneth J. Arrow, ed., *Markets and Welfare* (London: Macmillan, 1991); John L. Wriglesworth, *Libertarian Conflicts in Social Choice* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985); Jonathan Riley, *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), and Martin van Hees, *Rights, Liberalism and Social Choice* (The Hague: CIP-Gegevens Koninklijke Bibliotheek, 1994).

انظر العدد الخاص من مجلة **تحليل ونقد** (*Analyse and Kritik*) المكرس لندوة (باللغة الإنكليزية) =

المقالة، وفي المقالة التي تليها، سأطرح المزيد عن هذا الموضوع، وعن امتداد رؤية الحرية جزئيًا من حيث تحقيق النتائج المُفضلة في مجال خاص[23].

ربما تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام أعلاه أدخل الحرية والليبرالية في الاعتبار، بشكل معين، من خلال البحث عن موضوع التفضيلات الفردية، ومن ثم محتوى الحالات الاجتماعية، الأمر الذي يأخذنا إلى الطريقة الثانية لأخذ الحرية التي سبقت الإشارة إليها. وأرى أن التغطية الشاملة لـ «المحتويات» الممكنة لـ «الحالة الاجتماعية»، كما وصفها أرو، تسمح بكثير من الإمكانات الراديكالية لإدخال اعتبارات الحرية في نموذج أرو الأساس[24]. لا نحتاج في أي حالة اجتماعية موصوفة بشكل ملائم إلى أن ننظر إليها من حيث من فعل ماذا، لكننا يمكن أن ننظر إليها باعتبار أنها تخبرنا ما هي الخيارات عند كل شخص أيضًا. وبهذه الطريقة في النظر، يمكن أن يتضمن تفضيل أو تقدير مختلف الحالات الاجتماعية تقويمًا للفرص التي يتمتع بها الأشخاص المختلفون[25]. ويُعد رفض البدائل التي كانت متوافرة لكنها لم تُختَر جزءًا من «ما حدث»، وبالتالي جزءًا من الحالة الاجتماعية الموصوفة على نحو ملائم. ما أن تُقرر الرابطة على هذا الأساس، تسهل رؤية أن جانب الفرصة من جوانب الحرية يمكن أن يشكل مسألة مركزية في القرارات الاجتماعية في إطار أرو (وعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر الأسباب لتقويم الأفراد لحالاتهم الاجتماعية، ما يمنح الناس كثيرًا من الفرص على فرص أخرى لا توفر أسبابًا).

إن هذه النقطة على درجة من البساطة بما يجعلها تستحق بالكاد زيادة

= عن «مفارقة الليبرالية»: *Analyse and Kritik*, vol. 18 (September 1996)، الذي ضم مساهمات كل من: Ken Binimore, Friedrich Breyer, James Buchanan, Marc Fleurbaey, Wulf Gaertner, Hartmut Kleimt, Anthony de Jasay, Dennis Mueller, Prasanta Pattanaik, Kotaro Suzumura, and Martin van Hees وتعقيب من جانبي.

(23) أثار سوزومورا بحدة امتداد هذا النوع من التحليل القائم على التفضيل للاقتران بين الحرية والعدالة والرفاه. انظر: Suzumura: *Rational Choice*, and «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(24) Arrow: «A Difficulty,» pp. 328-346, and *Social Choice.*

(25) في هذا الشأن، انظر: Amartya K. Sen: «Maximization and the Act of Choice,» *Econometrica*, vol. 65, no. 4 (July 1997), pp. 745-780, and «Consequential Evaluation and Practical Reason,» *Journal of Philosophy*, vol. 97, no. 9 (September 2000).

الاستمرار فيها. بيد أن الأدبيات تنظر غالبًا إلى الحالات الاجتماعية في ظل شروط شديدة المحدودية، تتأثر بالفكرة السطحية القائلة إن الحالة الراهنة لا تخبرنا إلا بما «حدث» (ومن ذلك، على الأكثر، من فعل ماذا بالفعل، إنما ليس من كان يمكنه أن يفعل ماذا لكنه لم يفعل). فأفعال الاختيار وشروطه لا تقتصر على كونها سمات مهمة في العالم؛ ولا يمكن إلا أن تشكل جزءًا لا يتجزأ من الحالات الاجتماعية - موضوع نظرية الاختيار الاجتماعي. تميل هذه النقطة الأولية إلى مواجهة بعض المقاومة. لذا، سأواصل في الفقرتين المقبلتين، حيث تضم كل منهما قياس التماثل مع نظرية التوازن العام (المألوفة لمعظم الاقتصاديين). لكن يمكن القراء الذين لا يجدون أي ميزة خاصة في مزيد من الانخراط في هذه المسألة الأولية (أو يشعرون ببساطة بالملل من هذا كله)، تخطي الفقرتين التاليتين من دون شعور بعدم الراحة.

ننتقل الآن إلى قياس التماثل؛ من الأدبيات المتعلقة بنظرية التوازن العام(26): نُعرف C_i^x باعتبارها الخيارات البديلة الجوهرية (أو الاختيارات) عند الشخص i في الحالة الاجتماعية x. يمكننا التفكير في C_i^x باعتبارها الإنجازات البديلة التي كانت في متناول الشخص i في الحالة x. يشير قياس التماثل في ظل التوازن العام إلى أن الحالة الاجتماعية x يمكن، من بين أمور أخرى، اعتبارها وصفًا (أو توفر الأساس لوصف) لما يحصل عليه الشخص i، (السلع، والمنافع ...إلخ)، لكنها تشمل العلاقات (مثلًا، الأسعار النسبية في حالة وجود توازن تنافسي) التي على أساسها نعرف ما هي مجموعة الإنجازات البديلة (خصوصًا «مجموعات الميزانية») التي اختار منها الشخص. لاحظ أن الوصف الشامل لحالة اجتماعية يجب أن يضم بالفعل هذه المعلومات؛ كما نعرف في نظرية التوازن العام، ليس الخيار الذي اختاره الشخص فحسب، إنما مجموعة الميزانية خاصته (ارتكازًا على الممتلكات والأسعار ...إلخ) التي يختار منها. وتُعد الخيارات والاختيارات منها جزءًا من الحالة الاجتماعية(27).

---

(26) Kenneth J. Arrow, «An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics,» in: Jerzy Neyman, ed., *Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematics, Statistics, and Probability* (Berkeley, CA: University of California Press, 1951).

(27) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985), =

إذا كانت الحالات الاجتماعية موصوفه على هذا النحو (ومنها الخيارات الواقعية المرفوضة)، فإن مشكلة إدراج الحرية في هيئات الاختيار الاجتماعي تصبح أكثر تبسيطًا في إطار البنية المنهجية لصيغة أرو الأصلية. عندئذ، يمكن كل تصنيف تراتبي R_i للتفضيل عبر حالات اجتماعية x غنية الوصف، ألا يأخذ في حسبانه ما أنجزه الشخص فحسب (وما أنجزه الآخرون)، إنما أيضًا الخيارات المتوافرة له (التي كانت متوافرة للآخرين واختاروا منها على التوالي). إن نطاق مواصفات الحالات الاجتماعية يمتد بدرجة هائلة.

يجب أن أضيف أيضًا أن هذه الطريقة «الأغنى» لرؤية الحالات الراهنة ليست جديدة في الأوصاف الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية. فعندما نميز، على سبيل المثال، بين (1) ضحية مجاعة تتضور جوعًا بدافع الضرورة، و(2) شخص (وليكن المهاتما غاندي) يصوم محتجًا، فإننا لا ننظر إلى ما أكله كل منهما على الترتيب، إنما ننظر إلى خيار الطعام الذي كان عند كل منهما[28]. وبالمثل، عندما

= أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Commodities and Capabilities* (Delhi: Oxford University Press, 1999),

وانظر: Amartya K. Sen, *On Ethics and Economics*, Royer Lectures (Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987).

ثمة أمر هنا يعتمد على كيفية تمييز الحالات. في سياق مختلف، يرى باتانايك، مع توجيه اهتمام خاص إلى الحاجة إلى التوفيق بين الطلب والعرض لكل سلعة، أنه «لا يوجد مدى بدهي لتمثيل مجموعة فرصة كل مستهلِك كمجموعة من حزم السلع التي يمكنه أن يختار منها أي حزمة يود اختيارها». انظر: Prasanta K. Pattanaik, «Rights and Freedom in Welfare Economics,» *European Economic Review*, vol. 38 (1994), pp. 731-738.

عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: Kaushik Basu, «Achievements, Capabilities and the Concept of Well-Being: A Review of *Commodities and Capabilities* by Amaryta Sen,» *Social Choice and Welfare*, vol. 4, no. 1 (March 1987), pp. 69-76.

يتطلب وصف الحرية مزيدًا من البحث. ويتوقف الكثير على المنظور الذي يُنظر إلى الاختيارات من خلاله، ومن ذلك وجود خيارات مرفوضة بين البدائل التي يكون الشخص قادرًا على أخذها بجدية في الحسبان. إننا جميعًا أحرار في الذهاب إلى مسرح بعينه في أمسية بعينها، وشراء تذكرة بسعر معروف، على الرغم من أنه إذا حاول جميع من في المدينة ذلك، لن يتمكنوا جميعًا من تحقيق ذلك. إن مجموع اختياراتنا ينعكس في أسعار التذاكر، ومع ذلك، فإننا جميعًا بالمعنى الواقعي تمامًا أحرار بالكامل للذهاب إلى هذا المسرح. هذا بالتحديد هو المعنى الوارد هنا.

(28) يركز «تحليل الأحقيات»، في ما يتعلق بالمجاعات، على تحديد مجموعة الخيارات البديلة عند كل شخص. عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement* =

ننظر إلى تنازل غوتاما الشاب (بوذا في ما بعد) عن مملكته، فإننا نرى المسألة من حيث كونه تخليًا طوعيًا (في ظل توافر خيارات أخرى)، يمكن تمييزه عن إجبار غوتاما على ترك مملكته. إن إدراج هذا «الثراء» للوصف في الطريقة الطبيعية لرؤية الحالات الاجتماعية، والاقتراح المقدم هنا، لا يتضمنان أي تمديد اعتباطي أو بعيد المنال لتقاليد الوصف التي اعتدناها.

بمجرد إتمام إعادة الصوغ هذه، يمكن اعتبار استخدام الاختيار الاجتماعي تجميعًا للتفضيلات الفردية، لا بالنسبة إلى الصيرورات المتراكمة فحسب، إنما أيضًا للصيرورات الشاملة، ومنها الاختيارات التي كانت عند الأشخاص على التوالي[29]. ولهذا، لا يلزم أن يكون تفضيل الحرية خارجًا عن إطار أرو الأساس: يمكن أن يكون جزءًا لا يتجزأ من التفضيلات الفردية عبر الحالات الاجتماعية الموصوفة على نحو ملائم[30].

بيد أن ذلك كله لا يخبرنا كيف يمكن أن يربط الفرد تفضيلاته عبر «مجموعات الفرصة» لا الإنجازات فحسب. وبالتحديد، هل ثمة ارتباط وثيق بين تقويم الشخص للصيرورات وتقويمه لمجموعات الخيارات البديلة؟ هل يمكن أن يكون الجانب الثاني قراءة ببساطة من الجانب الأول؟ أم يجب أن يكون الاثنان متباعدين بشدة على نحو ما؟ تتسم هذه المسألة العامة بالأهمية لفهم طبيعة جانب الفرصة من جوانب الحرية وخصائصه. وفي الواقع، ستُعنى كثيرًا المباحث اللاحقة من هذه المقالة بهذه التساؤلات.

5. منظور الاختيار الاجتماعي

اتخذت حتى الآن موقفًا دفاعيًا إلى حد كبير، وحاولت إظهار أن نظرية الاختيار الاجتماعي بصورة عامة، ولا سيما إطار أرو، ليست في حاجة إلى

---

and Deprivation (Oxford: Oxford University Press, 1981), and Jean Drèze and Amartya K. Sen, *Hunger* = *and Public Action* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

(29) ترد مناقشة توسيع صلة التباين بين «صيرورات الذروة» و«الصيرورات الشاملة» في الفصل الرابع (التعظيم وفِعل الاختيار).

(30) قد تشمل الصيرورات الشاملة أيضًا وصفًا للسيرورات المُتضَمنة، كما يمكن إدراج جانب السيرورة من جوانب الحرية في موضوع بنية أرو للاختيار الاجتماعي.

تجاهل اعتبارات الحرية، ويمكنها استيعابها بشكل مريح (ومن ذلك اعتبارات الحرية التشاركية، والحرية الفردية، والتقديرات الفردية لمكونات حرية الحالات الاجتماعية). ونظرًا إلى أهمية الحرية، يجب أخذ ذلك كله في الحسبان بين الأخبار السارة لنظرية الاختيار الاجتماعي. لكننا إذا جاوزنا هذه الأخبار البهيجة، علينا أن نتساءل: ما الذي يوجد بالتحديد عند نظرية الاختيار الاجتماعي لتقدمه إلى تحليل الحرية؟ وما الذي تضيفه؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب أن أشير إلى بعض السمات الخاصة لنظرية الاختيار الاجتماعي، وبالتحديد تلك التي تبدو ذات صلة لفهم الحرية وتحليلها. سأورد تلك السمات أولًا، ثم أتناولها بمزيد من التفصيل في المباحث الأخيرة من هذه المقالة وفي المقالة التي تليها (الفصل الحادي والعشرون).

(1) **أهمية التفضيل**: تعتبر نظرية الاختيار الاجتماعي التفضيلات بمنزلة العناصر الأساسية المكونة للقرارات الاجتماعية، وتطرح تركيزًا معلوماتيًا خاصًا في هذا السياق[31]. ويشغل هذا التركيز موقعًا على الفور في تقويم الحرية. والسؤال عمّا إذا كنا نُفضل مجموعة من الفرص لا غيرها، هو سؤال بدهي لطرحه في تقويم الحرية؛ ويبدو من الطبيعي في هذا التقويم إدراج تفضيلاتنا لهذه الخيارات، من بين أمور أخرى.

إضافة إلى ذلك، تتميز فكرة التفضيلات بقدر كبير من التنوع (كما ذكرنا سابقًا)، ويمكن تفسيرها بسبل مختلفة. تتسم هذه التفسيرات المختلفة للتفضيل بأنها متداخلة الارتباط، لكنها متباينة من حيث المفهوم، وربما تتباعد أو لا تتباعد في الاستخدام. وربما يكون هذا التنوع مفيدًا عند التفكير في التفضيلات في سياق الحرية. ومن المهم، بالتحديد، الأخذ في الحسبان ما له قيمة عند الأشخاص وأسباب لتقديره، الأمر الذي يمكن أن يظهر - كما ناقشنا سابقًا - بين تفسيرات التفضيل. إن فرص أي شخص - وبالتالي جانب الفرصة من جوانب الحرية كما

---

(31) سنحت لي الفرصة بالمراجعة النقدية في دور التفضيلات في نظرية الاختيار الاجتماعي، وذلك في كتابي. انظر: Amartya K. Sen, «Individual Preference as the Basis of Social Choice,» in: Kenneth J. Arrow, Amartya Sen and Kotaro Suzumura, eds., *Social Choice Re-examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*, 2 vols., I.E.A. Conference Volume; no. 116-117 (New York: St. Martin's Press, 1996-1997).

يُطبق على هذا الشخص - بالكاد يمكن تقويمها من دون الالتفات إلى ما له قيمة عند هذا الشخص وأسباب لتقديره. ويمثل ذلك اتجاهًا تشير إليه بحسم نظرية الاختيار الاجتماعي، مع ربطها التقليدي للاختيار الاجتماعي بالقيم الفردية. سأتابع هذه المسألة مجددًا في المبحث التالي.

(2) **أهمية الإنجاز، لا مجرد أفعال الاختيار**: تمنح نظرية الاختيار الاجتماعي موقعًا مركزيًا لا للتفضيل الواسع التعريف فحسب، إنما للعواقب أيضًا. وتطرح أن اهتمامنا لا يقتصر على مجرد الحرية التي يتمتع بها الأشخاص عند اختيار الفِعل بطريقة أو بأخرى، إنما بالحرية التي يتمتعون بها لإنجاز ما له قيمة عندهم. ثمة طريقتان متباينتان تمامًا للنظر إلى الحرية. إحْداهما هي «حرية الفِعل»، على سبيل المثال، الاستقلال الذاتي للشخص في كونه قادرًا على أن يفعل ما يريد، فضلًا عن الحصانة من أي تدخل من جانب الآخرين. يجب أن ينصب التركيز عند تقويم حرية الشخص، من هذا المنظور، على ما يكون الشخص حرًا - ومسموحًا له - أن يفعله، لا على ما يتمكن من تحقيقه. لكن «حرية الإنجاز»، على العكس من ذلك، تتعلق بما يكون الشخص حرًا في امتلاكه أو تحقيقه - استنادًا إلى أفعاله الخاصة وأفعال الآخرين. يمكن، بطبيعة الحال، أن يشتمل «إنجاز» الشخص على قدرته على «الفِعل» بطريقة معينة، لكن قائمة الإنجازات يمكن أن تتجاوز الأفعال المُتخذة. على سبيل المثال، يرتبط ما يُسمى «الحق في عدم الجوع» بحرية الإنجاز - والإنجاز في هذه الحالة هو تجنب الجوع - وهذه الحرية قد تأتي بطرائق مختلفة عدة (تراوح بين الحصول على وظيفة وكسب الدخل إلى الاعتماد على الضمان الاجتماعي أو دعم الدولة).

في هذا السياق، من المهم التمييز بين «حرية الإنجاز» (مثلًا، التمتع بحرية عدم الجوع) من حيث كل من «الإنجاز» على هذا النحو (كونه غير جوعان) و«حرية الفِعل» (مثلًا، التمتع بحرية السعي إلى العمل وقبوله لكسب الدخل، بغض النظر عما إذا وجد الشخص عملًا بالفعل، أو كسب ما يكفي من هذا العمل). تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن ما سمّاه فريدمان وفريدمان كون المرء «حرًا في الاختيار»[32]، يمكن تفسيره إما من حيث حرية الاختيار بين الإنجازات (أي التمتع

(32) Milton Friedman and Rose Friedman, *Free to Choose: A Personal Statement* (London: Secker and Warburg, 1980).

بحرية اختيار إنجاز أو آخر)، أو من حيث حرية الاختيار بين الأفعال (أي التمتع بحرية اختيار فِعل أو آخر). وهذا الغموض يعطي تعبير «حر في الاختيار» نطاقًا واسعًا إلى حد كبير. على سبيل المثال، علينا أن نحدد، عند تقويم ما تفعله، أو لا تفعله، السوق، في أي منظور تُقوّم مزايا السوق، وكيفية استخدام هذا المنظور من حيث معايير محددة للإنجازات أو الأفعال أيضًا[33].

(3) **المجالات والحريات المشمولة بالحماية**: كما تشير مناقشة صيغة الاختيار الاجتماعي للحرية، يمكننا إدراج بعض العناصر الأساسية لاهتمامنا بالحرية من خلال فكرة إعطاء دور خاص لتفضيلات الأفراد «المجالات المشمولة بالحماية» الخاصة بهم. ولنأخذ مثالًا مختلفًا بعض الشيء في المحتوى من مسألة نفث الدخان، ونأخذ مباشرة صفحة من كتاب جون ستيوارت مِل المعروف بعنوان **عن الحرية**، ونعتبر أن هناك شخصًا يتبع ممارسات دينية تتعلق بالنفس يكرهها بشدة بعض الفضوليين «المهتمين بشؤون الآخرين». يجب أن يقتضي احترام الحرية الشخصية الجوهرية تمتُّع الشخص بالقدرة على الانخراط في استخدامها، على الرغم من معارضة الآخرين (وليس استخدامنا نوعًا من حساب مجموع المنافع الأكبر الذي قد يؤيد القمع، إذا كان هناك كثير من الأشخاص الذين يعارضون دين الأقلية). إن هذه الطريقة لربط الحرية الشخصية بالقوة التمييزية لتفضيلات الناس الفردية في حياتهم الشخصية، تعود بطبيعة الحال إلى تحليل جون ستيوارت مِل مزاعم الحرية:

لا يوجد تماثل بين شعور الشخص تجاه رأيه الخاص، وشعور شخص آخر بالاستياء تجاه اعتناقه؛ لا يزيد عن الشعور بين رغبة لص في أخذ محفظة نقود، ورغبة صاحب الحق في الاحتفاظ بالمحفظة[34].

---

(33) يناقش الفصل السابع عشر «الأسواق والحريات» آليات السوق من حيث كل من حرية الفِعل وحرية الإنجاز.

(34) انظر: John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859),

أعيد نشره، في: John Stuart Mill, *Utilitarianism, Liberty and Representative Government*, Everyman's Library (London: Dent, 1972), p. 140.

عن الرابط بين منطق مِل لصيغة الحرية في نظرية الاختيار الاجتماعي، انظر أيضًا: Amartya K. Sen: «Poverty: An Ordinal Approach to Measurement,» *Econometrica*, vol. 44, no. 2 (March 1976), pp. 219-223, and «Personal Utilities and Public Judgements: Or What's Wrong with Welfare Economics,» *Economic Journal*, vol. 89, no. 355 (September 1979), pp. 537-558, =

لكن اهتمام مِل العام قد تناولته، بالتحديد على نطاق واسع، الأدبيات الحديثة لنظرية الاختيار الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى مناقشات مطولة عن كيفية صوغ هذه المقتضيات، ومنها ما إذا كان يترتب عليها تقويض بعض مبادئ الحكم التي تُستدعى على نطاق واسع (مثل القبول الثابت لمبدأ باريتو). من المهم أيضًا مناقشة كيف يمكن كفالة الحرية الشخصية على نحو أفضل من خلال التنظيم الاجتماعي، فضلًا عن غرس قيم التسامح الملائمة[35].

(4) **عدم الاكتمال والأقصوية**: ربما لا يوجد عند شخص ترتيب كامل للحالات البديلة. وفي هذه الحالة، يجب أن يضع استخدام التفضيلات في حسبانه تلك السمة. فعندئذ، لا يمكن تفسير اختيارات الشخص على أنها تعكس «الأفضل» بالنسبة إليه، ذلك أنه ربما لا يوجد مثل هذا البديل الأفضل، بل يوجد بديل «أقصى» فحسب - بديل ليس أسوأ من أي خيار آخر[36].

يغير وجود عدم الاكتمال من طبيعة الاختيار الفردي وأيضًا الاجتماعي. لقد اهتمت نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة بهذه الاختلافات. فعند تقويم الحرية، يمكن أن يختلف وضع الخيارات البديلة المختارة، فضلًا عن تلك غير المختارة، اختلافًا تامًا عندما يكون الاختيار هو الأقصى فحسب - وليس بالضرورة الأمثل. إن هذه وغيرها من التباينات المتصلة لا يمكن إلا أن تمثل أهمية بالنسبة إلى تحليل الحرية.

= أعيد طبعهما في: Sen, *Choice, Welfare.*

وانظر: Peter Jones and Robert Sugden, «Evaluating Choice,» *International Review of Law and Economics*, vol. 2 (1982), pp. 47-65; Jonathan Riley: «On the Possibility of Liberal Democracy,» *American Political Science Review*, vol. 79, no. 4 (December 1985), pp. 1135-1151; «Generalized Social Welfare Functionals: Welfarism, Morality and Liberty,» *Social Choice and Welfare*, vol. 3 (1986), pp. 233-254; *Liberal Utilitarianism*; «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I,» *Economics and Philosophy*, vol. 5, no. 2 (October 1989), pp. 121-166, and «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II,» *Economics and Philosophy*, vol. 6, no. 1 (April 1990), pp. 27-64.

(35) نوقشت هذه المسائل في الفصول الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب.

(36) تناولنا الفرق بين «العنصر الأقصى» و«العنصر الأمثل» تناولًا موسعًا في الفصل الرابع (التعظيم وفِعل الاختيار) في هذا الكتاب. انظر أيضًا الإفادة الكلاسيكية في شأن هذا التباين في: Nicolas Bourbaki: *Élements de Mathématique* (Paris: Hermann, 1939), and *Theory of Sets* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1968).

انظر أيضًا: Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959); Sen: *Collective Choice*, and «Maximization,» pp. 745-780, and Suzumura, *Rational Choice*.

(5) **التفضيلات المتعددة والتصنيفات التراتبية للتقاطع:** يتمثل أحد أسباب مِل عدم الاكتمال إلى الظهور في التقويم الفردي في حقيقة أن عند الشخص غالبًا أسبابًا لاستيعاب فكرة وجود تفضيلات مختلفة. ويمكن تناول هذه التعددية في التقويمات إما باعتبار أن عند الشخص «تفضيلات عدة»، أو - في شكل معلوماتي مختزل - باعتبار أن عند الشخص تصنيفًا تراتبيًا غير مكتمل، يعكس تقاطع التفضيلات المختلفة.

برز تقاطع شبه الترتيب (في شكل ترتيب فرعي) في الأنواع الكثيرة المختلفة من استخدامات الاختيار الاجتماعي التطبيقية(37). وفي الواقع، عندما يستوعب

---

(37) تضم الأمثلة بناء تصنيف تراتبي منفعي إجمالي، في ظل مقارنة غير كاملة بين الأشخاص أو كاردينالية جزئية. انظر: Sen: *Collective Choice*, and «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability,» *Econometrica*, vol. 38, no. 3 (May 1970), pp. 393-409, and «Interpersonal Comparison and Partial Comparability: A Correction,» *Econometrica*, vol. 40, no. 5 (September 1972),

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare.*

وانظر: Charles Blackorby, «Degrees of Cardinality and Aggregate Partial Orderings,» *Econometrica*, vol. 43, nos. 5-6 (September-November 1975), pp. 845-852; Ben J. Fine, «A Note on «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability»,» *Econometrica*, vol. 43, no. 1 (January 1975), pp. 169-172, and Thom Bezembinder and Peter van Acker, «Intransitivity in Individual and Group Choice,» in: Ernst D. Lantermann and Hubert Feger, eds., *Similarity and Choice: Essays in Honor of Clyde Coombs* (New York: Wiley, 1980), pp. 208-233.

أو تقويم عدم المساواة، انظر: Serge-Christophe Kolm, «The Optimal Production of Social Justice,» in: J. Margolis and H. Guitton, eds., *Public Economics* (New York: Macmillan, 1969), pp. 145-200; Anthony B. Atkinson, «On the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 2, no. 3 (September 1970), pp. 244-263;

أعيد طبعه في: Atkinson, Anthony B. *Social Justice and Public Policy* (Brighton: Harvester Wheatsheaf; Cambridge, MA: MIT Press, 1983).

وانظر: Partha Dasgupta, Amartya K. Sen, and David Starrett, «Notes on the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 6, no. 2 (April 1973), pp. 180-187; Michael Rothschild and Joseph E. Stiglitz, «Some Further Results on the Measurement of Inequality,» *Journal of Economic Theory*, vol. 6, no. 2 (April 1973), pp. 188-204, and Amartya K. Sen: *On Economic Inequality* (Oxford: Oxford University Press, 1973); Expanded ed., with a Substantial Annex Jointly with James Foster (Oxford: Oxford University Press, 1997).

أو اختيار أسعار الظل. انظر: Amartya K. Sen, *Choice of Techniques*, 3rd ed. (Oxford: Blackwell, 1968), and *Employment, Technology and Development* (Oxford: Clarendon Press 1975).

قام وايمارك وبارثيلمي بدراسة واسعة النطاق لإسناد عدم اكتمال الترتيب إلى نظرية الاستحالة عند أرو. انظر: John A. Weymark, «Arrow's Theorem with Social Quasi-orderings,» *Public Choice*, vol. 42, no. 3 (1984), pp. 235-246, and Jean-Pierre Barthelemey, «»Arrow's Theorem: Unusual Domains and Extended Codomains,» in: Prasanta K. Pattanaik and Maurice Salles, eds., *Social Choice and Welfare*, Contributions to Economic Analysis; 145 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983).

شخص تفضيلات مختلفة، قد تكون، أو لا تكون، هي نفسها مرتبة (في شكل مابعد تصنيف تراتبي)، يحمل الاختيار الفردي تشابهًا شكليًا ملحوظًا مع الاختيار الاجتماعي[38].

6. الفرصة وصلة التفضيل

إن تركيز «الاختيار الاجتماعي» على التقدير والتفضيل عند تقويم الفرصة يمكن أن يتعارض والمقاربات البديلة التي تسعى إلى إجراء هذا التقويم من دون دراسة موضع الخيارات المتوافرة في تقديرات الشخص. هناك مسارات مدروسة جيدًا للقيام بذلك من حيث بعض الخصائص غير التفضيلية للخيارات المتوافرة، على سبيل المثال، عدد البدائل المتوافرة فحسب[39].

نقدم في الفصل الثاني والعشرين (الحرية وتقويم الفرصة) عددًا من النتائج حول مقاربات التفضيل المستقل، ويُعتبر صيغة موسعة لما كان في الأصل ملحقًا تقنيًا لمحاضراتي عن أرو. كما يضم مناقشة عامة أيضًا، وفي الفصل الأول كذلك

---

(38) في واقع الأمر، يمكن النظر إلى تقاطع شبه الترتيب عند الفرد على أنه يتحدد بوساطة مجموعة ترتيب التفضيل الممكن بالطريقة نفسها تقريبًا التي تربط بها داليًا صيغة أرو للاختيار الاجتماعي الترتيب الاجتماعي بمجموعة الترتيب الفردي. عندنا منهجيًا: $R = f(\{R_i\})$، في ظل التفسير الوارد في الحالة التي طرحها أرو من أن R هي الترتيب الاجتماعي، وكل R_i هي تفضيل فردي. وعند إعادة التفسير، يمكننا اعتبار أن R هي تقاطع شبه الترتيب، وأن كل R_i هي أحد ترتيبات التفضيل الممكنة للشخص نفسه. في الواقع، ما عدا بالنسبة إلى الحاجة إلى أن تكون R ترتيبًا كاملًا، ستنجح بديهيات أرو الأساسية في التفسير الثاني الذي يضم «المجال غير المقيد» و«استقلال الترتيب غير ذي الصلة»، و«عدم الدكتاتورية»، ومبدأ باريتو (المُفسر على أنه مقتضى لاحترام الإجماع). التشابه المنهجي صارخ بالفعل.

(39) انظر بالتحديد: Suppes, «Maximizing Freedom,» pp. 243-254; Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity,» pp. 383-390; Hillel Steiner: «Putting Rights in Their Place: An Appraisal of A. Sen's Work on Rights,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 391-408, and *An Essay on Rights* (Oxford: Blackwell, 1994); Ian Carter: «Interpersonal Comparisons of Freedom,» *Economics and Philosophy*, vol. 11, no. 1 (April 1995), pp. 1-23; «The Independent Value of Freedom,» *Ethics*, vol. 105, no. 4 (1995), «The Concept of Freedom in the Work of Amartya Sen: An Alternative Analysis Consistent with Freedom's Independent Value,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 7-22, and *A Measure of Freedom* (Oxford: Clarendon Press, 1999).

انظر أيضًا: Amartya K. Sen, «Welfare, Freedom and Social Choice: A Reply,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56 (1990), pp. 451-485, and «Freedom, Capabilities and Public Action: A Response,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 105-125.

(العقلانية والحرية)، حول الصعوبات التي تواجهها طرائق التفضيل المستقل لتقويم الفرصة. وبالتالي، لست في حاجة إلى تناول هذه الصعوبات تفصيلًا هنا. يوجد، في الواقع، شيء مضاد للبداهة تمامًا عند الإصرار، مثلًا، على أن شخصًا يتمتع بالقدر نفسه من فرصة الاختيار بين «مجرد بائس» و«بائس جدًا» إذا كان عليه أن يختار بين «سعيد» و«سعيد جدًا» (على أساس أن عنده بالتحديد خيارين في كل حالة). لا يمكن ألا تتعلق الفرصة على هذا النحو بما يمكن أن يكون له قيمة عندنا وأسباب لتقديره.

هناك مسألة معينة تميل إلى تقسيم حاد بين من يكتبون عن تقويم الحرية، وهي تناول مجموعات الفرصة التي تُعد «مجموعات موحدة». وهذه هي الحالة التي لا تمنح فيها مجموعة الفرصة، على الإطلاق، حرية الاختيار. يبدو واضحًا أن «اختيار هوبسون» ينطوي بالتأكيد على افتقار كبير إلى الحرية - لا توجد هنا فرصة «اختيار» على الإطلاق. لكن ماذا عن فرصة أن نحوز ما له قيمة عندنا، ما يتأثر بالاختيار لكن لا يتسم بالتركيز نفسه مثل مجرد الاختيار؟ يمكن لمجموعتَي وحدة أن تتيحا، بطبيعة الحال، فرصًا حقيقية مختلفة، ذلك أن الحالين البديلين قد يختلفان إلى حد كبير في تقدير الشخص (أو إذا وضعنا الأمر بطريقة أخرى، يمكن أن يختلفا جذريًا من حيث ما يوجد عند الشخص سبب في اختياره إذا كان عنده الاختيار).

مع ذلك، هناك أدبيات متعلقة بالحرية تميل إلى افتراض أن كل مجموعة وحدة يجب أن تمنح الشخص الفرصة نفسها تمامًا، الحرية نفسها. ظهر هذا الاعتقاد على نحو بديهي من خلال ما سمّاه جونز وسوغدن «مبدأ عدم الاختيار»[(40)] وسمّاه باتانايك وزو «عدم المبالاة بين حالات عدم الاختيار»[(41)]. يمكن أيضًا توضيح - كما نُبين في (T.11.3) و(T.11.4) في الفصل الثاني والعشرين - أن افتراض «عدم المبالاة بين حالات عدم الاختيار»، بمساعدة بعض البديهيات الإضافية (وهي غير منافية للعقل تمامًا)، يأخذنا عبر مجمل الطريق وصولًا إلى نظام للتقويم حيث يتحدد ببساطة مقياس الحرية بعدد الخيارات في كل مجموعة من البدائل المتوافرة

---

(40) Jones and Sugden, p. 56.

(41) Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity,» p. 386.

(بغض النظر عن مدى جودتها أو سوئها). فـ «العفن» - إن جاز لي استخدام كلمة مشحونة بقيمة - يبدأ بـ «عدم المبالاة بين حالات عدم الاختيار»، أو ما يسميه سوغدن «مبدأ عدم الاختيار». هل هذا المبدأ مقبول في حد ذاته (حتى إذا تجاهلنا آثاره عندما يقترن ببديهيات أخرى)؟

يتعارض «مبدأ عدم الاختيار» قطعًا وأهمية التفضيل والتقدير عند تقويم الفرصة والحرية الموضوعية. ومما له معنى، من حيث جانب الفرصة من جوانب الحرية، الزعم أن مجموعة الوحدة - التي تتكون من بديل أفضل - تمنح بدقة فرصة أكبر للشخص المعني. فعندما يتحدث إشعيا برلين عن «حرية رجل ما، أو شعب ما، في اختيار العيش كما يشتهي»(42)، فإن النقطة المرجعية المباشرة هي القدرة على اختيار العيش وفقًا لما يشتهي المرء، لا وفقًا للخيارات المتوافرة في الفِعل الواقعي للاختيار. هنا قد تتباعد مختلف مجموعات الوحدة، على الرغم من الافتقار إلى خيارات بديلة في كل حالة.

لننظر في المثال التالي (المُعدل من ورقة سابقة)(43)، مكث «باسكار» في المنزل يوم الأحد الماضي، واختار أن يكون يومًا للراحة - استلقى في سريره ومعه كتاب جيد. كان يتمتع بعدد من الخيارات الأخرى، لكن هذا ما اختاره، ونسميه الخيار x. نعتبر الآن، بما ينافي الواقع، أن بلطجيًا مدججًا بالسلاح، تدخل في حياة «باسكار»، وأجبره على القيام بأمر يكرهه، مثل القفز في مجاري الصرف الصحي. هذا البديل الذي أسميه y، لم يكن «باسكار» ليختاره إذا كان يتحلى بأي خيار معقول، لكن البلطجي لم يمنحه أي خيار آخر وأجبره على الغوص في المجاري. لننظر الآن مسألة ثالثة، منافية أيضًا للواقع، حيث أجبر البلطجي «باسكار» على البقاء في المنزل - ولم يعطه أي خيار سوى أن يفعل ما قام به بالفعل. إن ذلك، من حيث «صيرورة الذروة»، لا يغير الخيار المختار، وبالتحديد الخيار x، لكن القائمة بكاملها تقلصت الآن إلى خيار واحد فقط، مجموعة الوحدة {x}، بدلًا من أن يكون x خيارًا من بين خيارات أخرى (التباين يمكن اقتناصه في «الصيرورات الشاملة»

---

(42) Berlin, p. 179.

(43) Amartya K. Sen, «Liberty as Control: An Appraisal,» *Midwest Studies in Philosophy*, vol. 7, no. 1 (1982).

ذات الصلة). في هذه الحالة، لم يختر باسكار بالفعل، بالمعنى الجوهري، الخيار x؛ بل كان مُجبرًا عليه.

ما من شك على الإطلاق في حدوث فقدان جسيم للحرية نتيجة إجبار «باسكار» على عمل ما كان سيفعله في أي حال، نظرًا إلى أن سيرورة الاختيار مُنعت. إن اختيار x من مجموعة الوحدة {x} ليس هو نفسه من منظور الحرية الواسع كاختيار x من مجموعة الخيارات الموضوعية. لقد تعرض جانب السيرورة لانتهاك خطر هنا، وبقدر ما تُعد سيرورات الاختيار، من بين أمور أخرى، ذات صلة بجانب الفرصة من جوانب الحرية، فإن هذا الجانب يتعرض للخسارة أيضًا. على أن السؤال الذي يجب اعتباره، في هذا السياق، يتمثل في ما إذا كان، من وجهة نظر حرية الفرصة بالتحديد، إجبار «باسكار» على البقاء في المنزل مع كتابه (ما كان سيختار عمله فعلًا، في واقع الأمر) ينطوي على القدر نفسه من انتهاك حرية الفرصة كما لو أُجبر على القفز في المجاري. هل {y} ليست أسوأ حقًا من حيث فرصة «باسكار» أو حريته مثل {x}؟ هل يجب أن نقبل «مبدأ عدم الاختيار» أو ما سمّاه باتانايك وزو «عدم المبالاة بين حالات عدم الاختيار»؟

يبدو من المعقول التمييز بينهما من حيث قيمة الفرصة الجوهرية التي يحصل عليها «باسكار» على التوالي في حالتي إجباره. الحالتان ليستا الأمر نفسه، وهما تختلفان في الواقع اختلافًا كبيرًا من حيث ما سمّاه إشعيا برلين «حرية الشخص، أو الأشخاص، في اختيار العيش كما يشتهون». إذا كان هذا هو الرأي، إذًا سيبدو واضحًا خطأ قبول «مبدأ عدم الاختيار». وعندئذ، يصبح «مبدأ عدم الاختيار» مرفوضًا، لا لأنه قد يسفر - إضافة إلى بديهيات أخرى - عن نتائج غير مقبولة تمامًا (مثل الحكم على الحرية أو الفرصة التي تتيحها أي مجموعة - كبيرة أو صغيرة - بوساطة عدد البدائل في تلك المجموعة، على نحو مستقل عن الامتياز أو القبح)، إنما أيضًا لأن - بالطبع أساسًا لأن - «مبدأ عدم الاختيار» يُعد في حد ذاته مضادًا للبداهة تمامًا.

ناقشت في كتابات أخرى (في الحقيقة بعد عرض هذا الطرح في محاضرات «أرو») أن لغتنا تميل إلى أن تعكس أهمية الفرص عند تقويم الحرية، حتى عندما

لا توجد بدائل موضوعية[44]. على سبيل المثال، عندما نتحدث عن «الحرية من مرض الجدري»، فإن تحقيق هذه الحرية يعني القضاء على هذا المرض. بيد أن القضاء على مرض الجدري لا يلزم في حد ذاته زيادة عدد الخيارات التي توجد عند شخص ما، وربما يشمل كسب خيار (عيش حياة خالية من مرض الجدري) إلى جانب فقدان خيار، هو بالتحديد «فرصة وجود مرض الجدري». لكن، بما أننا لا نرغب عادة في وجود - أو يوجد عندنا سبب لوجود - مرض الجدري، فإننا نعتبر المسألة التي ليس عندنا فيها، شئنا أم أبينا، مرض الجدري، تشمل حرية حقيقية بالمعنى الجوهري مقارنة بالمسألة التي نعانيها - مجددًا شئنا أم أبينا - من حياة (أو وفاة) بمرض الجدري. يتسم تعبير «الحرية من مرض الجدري» بالقوة فعلًا، ويُعد استخدامه الشائع لمناقشة القضاء على الجدري معقولًا تمامًا من أجل عدم تحقق أي استخدام مُقترح لـ «حرية وجود مرض الجدري»، في ظل تفضيلاتنا وتقويمنا الخيارات والفرص.

7. التفضيل وأفضل اختيار واللايقين

على هذا النحو، تتضح تمامًا أهمية التفضيل الأساسية لتحليل جانب الفرصة من جوانب الحرية. لكن طبيعة الروابط القائمة بين الاثنين قد تكون بعيدة من المباشرة. وفي واقع الأمر، يمكن أن تأخذنا المقاربات المختلفة لفهم الفرصة والحرية في اتجاهات متباينة في ما يتعلق بتفضيل الحرية.

على سبيل المثال، إذا كان لنا أن نسترشد بالتركيز المعلوماتي لـ «نظرية التفضيل المستبان»[45] بوصفها نظرية للحرية (وسيكون ذلك تعديلًا بالتأكيد، حيث إن نظرية التفضيل المستبان صُممت لغرض آخر)، فإن الفرصة الإجمالية التي تمثلها القائمة أو المجموعة المتوافرة S (مثل «مجموعة الميزانية») ستُقدر عند القيمة نفسها بالتحديد للعنصر المُختار x من هذه المجموعة. لن يُفقد شيء عند تقويم حرية الاختيار، إذا قُلصت القائمة S بإزالة عناصر من تلك المجموعة،

(44) انظر: Sen, *Inequality*.

(45) Paul A. Samuelson: «A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour,» *Economica* (New Series), vol. 5, no. 17 (February1938), and *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947).

ما دام x – «أفضل اختيار» – سيظل متوافر للاختيار. في الواقع، حتى إذا جعلنا العناصر الأخرى كلها غير متوافرة، ما عدا x، سيظل هناك عدم فقدان لفرصة ثمينة، في هذه المقاربة، حيث إن x المختار يمثل الفرصة الأكثر تثمينًا في S.

تحقق نظرة الفرصة لـ «أفضل اختيار» نجاحًا مباشرًا عندما يوجد – يقينًا – عند شخص ترتيب تفضيل واحد فقط، يتسم بالاكتمال، ولا يوجد عند الشخص أي مصلحة أساسية في سيرورة الاختيار، أو في مدى توافر خيارات بديلة (أو في التمكن من «رفض» بديل ما)، أو في قبول أهمية أي تفضيل منافٍ للواقع. ومع ذلك، عند إدخال هذه الشواغل الإضافية، ستحتاج نظرة الفرصة لـ «أفضل اختيار» تعديلًا أو تمديدًا مناظرًا. على سبيل المثال، اهتم كل من كوبمانز[46] وكربس[47] في الأساس بمقاربة «أفضل اختيار» لجانب الفرصة، لكنهما، ونظرًا إلى اللايقين في شأن طبيعة التفضيلات المستقبلية، يريان أهمية «المرونة»[48].

يطرح الحل الذي وضعاه، أنه إذا كانت التفضيلات المستقبلية عند شخص غير معروفة له الآن، فإنه يحاول اختيار «مجموعات فرصة» للمستقبل على نحو يُعظم المنفعة التي يتوقعها من العناصر القصوى ذات الصلة في ظل دوال مختلفة للمنفعة، توزن بقدر احتمالات كل منها. هذا إذًا تعديل – وهو تعديل معقول جدًا في الواقع – لنظرة الفرصة إلى «أفضل خيار» ، إذا لم تُدرج أي مضاعفات على خلاف اللايقين في شأن الميولات المستقبلية في النموذج البسيط (المأخوذ من نظرية التفضيل المستبان) الذي تناولناه سابقًا. في الواقع، ربما يختفي تمامًا «تفضيل المرونة» في نموذج كوبمانز – كربس إذا كانت ميولات المستقبل معروفة بالكامل أيضًا.

في المقابل، عارض كُتّاب آخرون مقاربة «أفضل اختيار»، بشكل عام،

---

(46) Tjalling C. Koopmans, «On Flexibility of Future Preference,» in Maynard W. Shelley and Glenn L. Bryan, eds., *Human Judgments and Optimality* (New York: Wiley, 1964).

(47) David M. Kreps: «A Representation Theorem for «Preference for Flexibility»,» *Econometrica*, vol. 47, no. 3 (May 1979), pp. 565-577, and *Notes on the Theory of Choice, Underground Classics in Economics* (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

(48) انظر أيضًا أرو الذي يمد هذا النمط من التفكير ويربط اللايقين بأهمية الاستقلال الذاتي – وهي المسألة التي سننظر فيها لاحقًا في هذه المقالة: Arrow, «A Note».

وجادلوا ضد تقليص قيمة الفرصة أو الحرية إلى قيمة المختار أو أفضل خيار من بين تلك المتوافرة. وتجدر الإشارة إلى أن فريدريك هايك جادل، في الواقع، ضد منظور «أفضل اختيار» في مناقشة عامة عن الحرية وعن الفرصة، في فقرة بليغة:

> إن أهمية كوننا أحرارًا في القيام بأمر محدد لا تتعلق بمسألة ما إذا كان في إمكاننا، أو كان في إمكان الأغلبية الإفادة أكثر من أي وقت مضى من ذلك الإمكان. ويمكن حتى القول إنه كلما قل احتمال إفادة الفرصة من جوانب الحرية لعمل أمر خاص، زادت قيمتها للمجتمع ككل. وكلما قلت أرجحية الفرصة، زادت جدية تفويتها عندما تظهر، ذلك أن التجربة التي تمنحها ستكون متفردة تقريبًا[49].

ترتبط نظرة الفرصة لأفضل اختيار ارتباطًا وثيقًا بما سمّيته «التقويم الأولي» للفرصة[50]، أي الحكم على الفرصة التي تمنحها أي مجموعة من الخيارات بقيمة عنصر واحد بعينه فيها. قد يكون هذا العنصر المميز هو العنصر المُختار، أو العنصر الأفضل (عندما يوجد)، أو أحد العناصر القصوى (يجري اعتبارها كلها الأمر نفسه عادة في مقاربة أفضل اختيار). ومن المفيد الآن أن نسأل ما قد يكون خطأ في تقويم المرحلة الأولية بشكل عام، ومقاربة أفضل اختيار بالتحديد.

8. سيرورة الاختيار والفرصة

هناك مسائل ممكنة مختلفة يجب النظر فيها - وتمييزها بعناية - من أجل فهم حدود مقاربة أفضل اختيار للفرصة. أولًا، قبل كل شيء، هناك أهمية سيرورة الاختيار نفسها. فاختيار نشاط يمكن بالتأكيد أن يشكل جزءًا قيّمًا من الحياة البشرية، ولا يمكن أن تتجاهله تمامًا أي نظرية للفرصة أو للحرية. لقد كان هدف توسيع «نطاق الاختيار البشري» يُعتبر غالبًا الهدف الرئيس للتنمية،

---

(49) للاطلاع على مقاربته لأهمية الحرية، حيث تركز بالتحديد على سيرورة الاختيار ومدى توافر البدائل، انظر: Friedrich A. von Hayek, *The Constitution of Liberty* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1960), p. 31.

(50) في: Sen: Commodities, and «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29.

على الرغم من إمكان وجود بعض الغموض في تحديد ما يُعتبر «نطاق الاختيار البشري»[51].

تعكس أهمية سيرورة الاختيار مسألتين مختلفتين على الأقل، يمكننا أن نطلق عليهما على التوالي «تقويم فِعل الاختيار» و«تقدير الخيار». يتعلق الأول بالقيمة التي قد تكون ملحقة بفِعل الاختيار نفسه، في حين قد يعكس الثاني أهمية نطاق ودلالة الخيارات الموجودة عند المرء في فِعل الاختيار. عند دراسة سيرورة الاختيار، قد يتعين توجيه الانتباه إلى من يقوم بالاختيار الحقيقي، فضلًا عن ماهية الخيارات المتوافرة؛ إذ ربما تمثل حرية أن يختار المرء بنفسه فرصة ذات قيمة، ويجب تمييز ذلك عن الفرصة التي يعكسها وجود مجموعة منوعة من الخيارات ذات القيمة.

بعد أن ناقشنا الأهمية التي يمكن أن يتسم بها فِعل الاختيار بالنسبة إلى شخص ما، يجب أن أشير إلى أن فرصة الاختيار ليست دائمًا ميزة مطلقة. على سبيل المثال؛ إذا تأثر شخصان بشدة بالتقليد الخاص أن المرء عليه عدم اختيار آخر ثمرة فاكهة من أي نوع في سلة الفواكه، فإن قيام شخص آخر بِفعل الاختيار قد يكون مفيدًا جدًا للشخص الذي لا يختار (عن هذا الموضوع، والمسائل ذات الصلة، انظر الفصل الرابع: «التعظيم وفِعل الاختيار»). إن فرصة أن تكون القائم بالاختيار، يمكن - في كثير من الأحوال - أن تعمل ضد فرصة أن تكون مُنجِزًا ناجحًا. وحتى بعد الإشارة إلى أهمية الإقرار أن «تكون قادرًا على الاختيار بنفسك» هي غالبًا فرصة ثمينة، فإن علينا الإقرار أيضًا حقيقة أن فكرة الفرصة لا

(51) عند تحديد الخطوط العريضة لموضوع التنمية الاقتصادية، جادل بيتر باور قائلًا: «إنني أعتبر توسيع نطاق الاختيار - أي زيادة نطاق البدائل الفعالة المتوافرة للناس - بمنزلة الهدف الرئيس والمعيار للتنمية الاقتصادية؛ وأحكُم على أي تدبير أساسًا من آثاره المحتملة على نطاق من البدائل المتوافرة للأفراد». انظر: Peter Bauer, *Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries* (London: Routledge and Kegan Paul, 1965), pp. 113-114.

اعتبر آرثر لويس أيضًا توسيع «نطاق الاختيار البشري» بمنزلة الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية، لكنه سرعان ما قلّص هذا الهدف الواسع إلى «نمو الناتج للفرد»، لأنه «يعطي المرء مزيدًا من السيطرة على بيئته، وبالتالي يزيد حريته»، مع رسم خطوطها على نحو ضيق: «موضوعنا هو النمو، لا التوزيع». انظر: W. Arthur Lewis, *The Theory of Economic Growth* (London: Allen and Unwin, 1955), pp. 9-10 and 420-421.

تُناقش هذه المسائل وامتداداتها في: Sen, *Development*.

يمكن أن تكون موضع تقدير كافٍ من دون رؤية الفروق المختلفة، ومنها بين فرصة أن تختار وفرصة أن تنجز.

بالمثل، قد يسفر، في بعض الأحوال، وجود مجموعة كبيرة من الخيارات عن أثر مُبهر إلى حد ما على القائم بالاختيار، حيث يُفضل شخص فعلًا أن يتوافر له نطاق أصغر من الخيارات. لا تطرح هذه الاعتبارات، كما يُفترض أحيانًا، أن الحرية قد تكون أمرًا سيئًا، أو أننا لا نملك سببًا كي نرغب في المزيد من الخيارات، بل تطرح أنه عند تقويم الحرية والفرصة، يجب الأخذ في الحسبان بشكل صحيح أنماط الآثار المختلفة المترتبة على القيام بأفعال الاختيار وعلى وجود المزيد من الخيارات[52]. ومن المهم التحلي بالوضوح في شأن «الفضاء» الذي نبحث من خلاله عن مزيد من الاختيار. تبرز الحرية في أشكال مختلفة كثيرة، وكما أشار كوين، فإننا نسعى أحيانًا إلى «حرية من الدرجة الثانية: التحرر من القرار»[53]. وبطبيعة الحال، لا يُعد الإقرار بوجود اعتبارات متضاربة حجة ضد الحرية بصورة عامة، أو ضد الاختيار في كل فضاء، لكنه سبب كافٍ للتدقيق في تحديد طريقة السعي إلى الحرية، والمجال الذي نريد فيه مزيدًا من الاختيار.

في الواقع، إن وسيلة التفكير في الخيارات من زاوية «شاملة» (تضم على سبيل المثال، «صيرورات شاملة» في مقابل «صيرورات الذروة» فحسب، كما ناقشنا في الفصل الرابع) تجعل من الممكن، على الأقل منهجيًا، إدراج الاعتبارات ذات الصلة ضمن وصف الخيارات نفسها[54]. يمكننا النظر حتى في

---

(52) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, *Inequality.*

من الممكن، بطبيعة الحال، أن يتأثر رفاه شخص ما تأثيرًا سلبيًا بوجود مزيد من الحرية، وهنا يقتضي الأمر فصل علاقات معقدة مختلفة؛ في هذا الشأن انظر محاضراتي عن ديوي التي يتضمنها كتاب **الحرية والعدالة**. انظر: Sen, «Well-being,» pp. 169-221.

ترتبط هذه التباينات بالمناقشة التي وردت في الفصل الأول في هذا الكتاب **العقلانية والحرية**.

(53) W. V. Quine, *Quiddities: An Intermittently Philosophical Dictionary* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1987), p. 68.

(54) تكمن المسألة المركزية هنا في إدراج المعلومات ذات الصلة في تقويم الخيارات المتضمَّنة، وبالتالي في تقويم الفرص. حول دور المعلومات في الاختيار العقلاني والأخلاقي من منظور الفاعل، انظر الفصلين الخامس عشر «الموضوعية الموضعية»، والسادس عشر «عن النظرة الداروينية للتقدم»، وأيضًا =

«ترتيب تفضيل شامل» (أو شبه ترتيب) المُعرف في الصيرورات الشاملة كلها، ويضم اعتبارات مثل (1) المجموعة التي يُختار منها (مثلًا، رؤية خيار ليس مثل x المُختار فحسب، إنما مثل x المُختار من المجموعة S، ويُرمز لها بالرمز: S/ x)، (2) السمات المختلفة لفِعل الاختيار مُدرجة في وصف الخيارات الشاملة (مثلًا، يمكن إدراج سيرورة الاختيار الفعلية، فضلًا عن نطاق الخيارات، في خصائص x /S)، و(3) العواقب الأخرى التي تتبع الاختيارات الخاصة بكل منها. بمجرد إدراج الجوانب ذات الصلة، سيصبح من الممكن التفكير في الفرصة إلى حد كبير من حيث تقويم أولي مُعرف على هذا النحو، على الرغم من أن «العناصر» ستحمل قدرًا من المعلومات أكثر من المعتاد في النمذجة القياسية للتقويم الأولي (مثلما في مقاربة «أفضل اختيار» المعتادة)[55].

يمكن تمثيل مجموعة الاحتمالات البديلة، المفتوحة أمام أي شخص، من خلال مجموعة مُعاد تعريفها وموسعة. على سبيل المثال، إذا كان x، y ...إلخ، عناصر من S التي يجري الاختيار منها، يمكن اعتبار أن اختيارات الشخص تجري عبر خيارات مثل x /S، y /S ...إلخ، ولا يلزم أن يكون هذا الاختيار متناظرًا مع اختيار x، y ...إلخ من مجموعة أخرى T تضم اختيارًا بين خيارات مُعاد تعريفها مثل x /T، y /T ...إلخ[56]. من الممكن النظر في تقويم مسبب لشخص على هذه الخيارات المُعاد تعريفها أيضًا، ومنها عناصر مثل x /S، فضلًا عن y /T؛ ويمكن أن يشكل «ترتيب التفضيل الشامل» هذا لبنة أساسية لتقويم الفرصة. وسيقل الاعتراض، من حيث الثغرة المعلوماتية، على تطبيق تقنيات التقويم الأولي بمجرد إعادة تعريف الخيارات على نحو ملائم لتضمين المعلومات «المفقودة»

= الفصول المعنونة: «Moral Information» and «Informational Analysis of Moral Principles» in: *Freedom and Justice*.

(55) انظر: Suzumura: *Rational Choice*, and «Welfare, Rights,» pp. 20-37; Sen: «Well-being,» pp. 169-221, and *Commodities*; Prasanta K. Pattanaik and Yongsheng Xu: «On Preference and Freedom,» *Theory and Decision*, vol. 44 (1998); «On Diversity and Freedom of Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 40, no. 2 (2000), and «On Ranking Opportunity Sets in Economic Environments,» *Journal of Economic Theory*, vol. 93 (2000).

(56) هذا التنافر له تأثير مدمر على منطق شروط الاتساق المعتادة للاختيار (تُستخدم كثيرًا في النظرية البديهية للاختيار)؛ حول هذا الموضوع، انظر: الفصل الثالث «الاتساق الداخلي للاختيار» والفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار». سيحتاج التحليل البديهي لدوال الاختيار إلى إعادة هيكلة مناظرة.

في وصف الخيارات. الفارق الحادث من طريق التفكير في تعظيم السلوك على «الصيرورات الشاملة» في مقابل «صيرورات الذروة»، أو من حيث الخيارات غير المُعاد تعريفها (على سبيل المثال؛ مثل x، y ...إلخ، في مقابل T/ y، S/ x ...إلخ)، قد يتسم بأهمية كبيرة في الاستخدام، بسبب المحتوى المعلوماتي الأكبر للفضاء الشامل (عن هذا الموضوع، انظر الفصل الرابع في هذا الكتاب، «التعظيم وفِعل الاختيار»).

بعد أن أشرت إلى أهمية سيرورة الاختيار، وسبل إدراجها ضمن بنية تقويم الفرصة، يجب أن أشير أيضًا بإيجاز إلى الاعتراض المنهجي الذي سيثيره بعضهم من دون شك. يمكن الإشارة إلى احتمال وجود نكوص لامتناهٍ هنا، حيث يمكن زيادة «إثراء» سيرورة الاختيار بالأخذ في الحسبان سيرورة اختيار سيرورات الاختيار ...إلخ. قد يمثل ذلك ورطة عسيرة بالنسبة إلى من يعانون «الإصابة بأثر رجعي»: أين أتوقف؟ تكمن المسألة الحاسمة بالتأكيد في الأهمية العملية، لا التماثل المنهجي. فإقرار إمكان المزيد من الخطوات إلى «الوراء» لا يمنعنا بالفعل من الأخذ في الاعتبار الأهمية التي يُلحقها كثيرون بسيرورة اختيار البدائل («من الذي اختار ذلك؟»، «من أي قائمة خيارات؟» ...إلخ)، من دون الانجرار أكثر من دون مقاومة للوراء، بغض النظر عن الأهمية التي نلحقها بهذه الاعتبارات الأكثر بعدًا - والأكثر غموضًا - للسيرورة. يمكننا هنا، بالتأكيد، تحديد سؤال تحليلي، لكنه ليس بالضرورة جوهريًا من حيث مغزاه العملي.

9. الفرصة وعدم الاكتمال

تحتاج مقاربة فرصة أفضل اختيار إلى مزيد من التأهيل والتعديل لأسباب أخرى أيضًا، (لا بسبب أهمية أفعال الاختيار ومدى ملاءمة خيارات أخرى بخلاف الخيار المختار). يتعلق أحد الأسباب بالاعتبارات التي سبقت مناقشتها (بأخذ صفحة من أدبيات نظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة)، في شأن إمكان عدم اكتمال تفضيل شخص ما. وفي ظل التصنيف التراتبي غير المكتمل للتفضيل (منهجيًا، في شكل شبه ترتيب فرعي)، قد لا يتمتع الشخص بأفضل ما يمكنه اختياره، الأمر الذي سيقوض بوضوح، بطريقة أو أخرى، مقاربة «أفضل اختيار». في ظل هذا الإمكان، كما ناقشنا أعلاه، لا يمكن تفسير اختيارات شخص ما

باعتبارها تعكس «الأفضل» له، حتى إذا تمسك بالسلوك التعظيمي الذي لا يتطلب سوى أن يكون البديل المختار «قصويًا» - أي ليس أسوأ من أي خيار آخر. عندئذ، لا يمكن تفسير الخيارات الضائعة باعتبارها «في الأكثر بمثل جودة» المُختار.

في الواقع، من الممكن إلى حد كبير أن يصبح خيار غير مُصنف بعد تراتبيًا، أفضل بالفعل، في نهاية الأمر، عند مزيد من التحليل. وقد يحدث ذلك بسهولة، عندما يكون عدم الاكتمال «موقتًا» لا «جازمًا» (نوقش هذا التباين أيضًا في الفصلين الأول والرابع من هذا الكتاب، وعلى نطاق أوسع في كتاب **الحرية والعدالة**). ومع اختيار بديل «أفضل»، لا يمكن بعد ذلك أن يصبح الخيار المُختار، في نهاية الأمر، أسوأ من أحد البدائل المرفوضة (ما لم يتغير، بطبيعة الحال، تفضيل الشخص بالفعل)، لكن ذلك قد يحدث بسهولة عندما يكون بالتحديد البديل المُختار مجرد «خيار أقصى»، ويكون عدم اكتمال التفضيل مجرد «موقت».

حتى إن لم يحدث ذلك (وحتى عندما يكون عدم اكتمال التفضيل «جازمًا» تمامًا)، لا نتمتع بحرية الافتراض، في حالة القصوية المحضة، أن البديل المختار يجب أن يكون «على الأقل جيدًا بقدر» الخيارات غير المختارة كلها، الأمر الذي قد يُحدث فرقًا كبيرًا في تقدير الفرص وتقويمها. إن البساطة المُتقنة لمقاربة «أفضل اختيار»، عند تحديد الفرصة بقيمة الخيار المُختار، ما عاد صالحًا (حتى في ظل تعظيم السلوك، نظرًا إلى عدم الاكتمال). عمومًا، يصعب رؤية ذلك مع التصنيفات التراتبية غير الكاملة للخيارات المُختارة، فعادة لا يزال في إمكاننا أن نتوقع الحصول على تصنيفات تراتبية كاملة لمجموعات من الخيارات، من حيث الفرص التي تمنحها.

يجب أن أقول المزيد عن مدى قدرتنا على المضي في ظل تصنيف تراتبي غير مكتمل للتفضيل عند تقويم الفرصة، لكنها لحظة جيدة لتوجيه بعض الاهتمام إلى مسألة منهجية عامة، تُثار أحيانًا، عمّا إذا كان يجب اعتبار عدم الاكتمال إرباكًا في التصنيف التراتبي للخيارات (في شبه ترتيب التفضيل)، أو في التصنيف التراتبي للفرص (في تقويم الحرية). في واقع الأمر، غالبًا ما يُعامل عدم اكتمال التصنيف التراتبي للتقويم باعتباره «خللًا»، أو على الأقل «قيدًا»، لممارسة التقدير. وإذا تعذّر إجراء بعض المقارنات، فهناك غالبًا أمر مُفتَقَد، كما قد يقال، في سيرورة التقويم.

ناقشت في كتابات أخرى لماذا يُعد ذلك معقولًا بدرجة قليلة في التقويمات بشكل عام، سواء لأن هناك غالبًا أسسًا قهرية لعدم القدرة على التصنيف التراتبي لكل بديل في مواجهة كل بديل آخر، أم لأنه يمكن الاستفادة بفاعلية من الترتيب غير المكتمل لعمل اختيارات عقلانية أيضًا[57]. في الواقع، كان انتظار حل عدم الاكتمال هو سبب وصول حمار بوريدان إلى كارثة - على الأقل وفقًا لأحد تفسيرات تلك القصة التي وجد في خلالها الحمار كومتين شهيتين من التبن، لكنه لم يكن قادرًا على ترتيبهما في مواجهة بعضهما بعضًا، ومات من الجوع نتيجة تردده. وعمومًا، تؤدي استراتيجيا الاختيار على أساس ترتيب مكتمل إلى الحد بشدة من العقلانية السلوكية فحسب[58].

يتضخم إمكان عدم الاكتمال عندما نأتي إلى تقويم الحريات والفرص. فهناك أسباب بالفعل لتوقع أن يسفر تقويم الفرصة عن تصنيف تراتبي غير مكتمل، حتى عندما يكون تفضيل الخيارات الفردية كاملًا تمامًا. وبمجرد إسقاط البساطة المفرطة لمقاربة «أفضل اختيار» (مع أو من دون التصنيفات التراتبية للتفضيل المكتمل للخيارات الفردية)، يجب موازنة أنواع الاعتبارات المختلفة الأخرى في مواجهة بعضها بعضًا، ويمكن السير بسهولة في اتجاهات معاكسة. ويمكن الاطلاع على الرسوم التوضيحية عن ذلك في الفصل الثاني والعشرين «الحرية وتقويم الفرصة» الذي يضم، على سبيل المثال، الاعتبارات التي ربما تكون متباينة في شأن (1) امتياز الاختيار الأقصى، و(2) حجم القائمة ونطاقها أو مجموعة

---

(57) ناقشت هذه المسائل في: Amartyta K. Sen, «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521,

هذه المقالة هي الفصل الثالث من هذا الكتاب، وانظر: Sen: *Collective Choice*; «The Impossibility,» pp. 152-157; and «Maximization,» pp. 745-780; Kaushik Basu, *Revealed Preference of Government* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980), and Hilary Putnam, «Über die Rationalität von Präferenzen,» *Allgemeine Zeitschrift für Philosophie*, vol. 21 (1996).

يجب أن أوضح أنني لا أتخذ هنا موقفًا يطرح أن التنوع في المكونات الأساسية يجب أن يُحدث عدم اكتمال، كما تطرح أحيانًا الأدبيات التي تتناول «التناسب». قد يختلف أمران، وقد يكونان غير قابلين للقياس بأي وحدة قياس مشتركة، لكنه يسهل جدًا ترتيبهما تماشيًا مع ما نقدره. ولا أجد عادة صعوبة كبيرة، على سبيل المثال، عند الاختيار بين فاكهة المانغا اللذيذة والبطاطا المحروقة، على الرغم من اختلافهما وعدم تناسبهما - بمعنى أساسي. تكمن المسألة الحقيقية في ما إذا كانت قيمنا المتعلقة بأهميتهما النسبية شاملة ودقيقة تمامًا للسماح بترتيب مكتمل للحزم المختلفة.

(58) عن هذا الموضوع، انظر الفصول الأول والثالث والرابع من هذا الكتاب.

الفرصة التي تُنتج مقتضيات هجينة مثل البديهيتين D.1 وD.3، المناقشتين في تلك المقالة[59].

هناك في الواقع كثير من الشواغل المختلفة لتقويم الفرص، يرتبط بالتغيرات في التركيز المعلوماتي وكذا بالصيغ التقويمية. وفي بعض الأحيان يتسم تحديد «المقايضات» الملائمة بالبساطة، لكن الأمر ليس كذلك في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من أننا قد لا نجد صعوبة، بشكل عام، في تصنيف حرية الملوك تراتبيًا أعلى من حرية الفقراء المعدمين، فلا تزال أمامنا صعوبة كبيرة في اتخاذ قرار في شأن أين نضع تشارلز الأول (غني وقوي، لكن قُطع رأسه وهو في الثانية والأربعين من العمر)، أو جورج الثالث في ظل تاريخه المملوء بالمتاعب العقلية والحبس القسري (على الرغم من تمتعه بكثير من الفرص التي لم تتوافر بوضوح للآخرين في مملكته). عند مقارنة تشارلز الأول أو جورج الثالث بأحد المواطنين المُعمّرين، الذي يتمتع بصحة معقولة لكنه شديد الفقر، فإن هناك أسبابًا مختلفة - تستند إلى وجهات نظر مختلفة - قد تأخذنا نحو اتجاهات معاكسة.

لا توجد ميزة كبيرة في الإصرار على أن التصنيف التراتبي للفرصة يجب أن يكون كاملًا في الحالات كلها. ولا تكمن أهمية تقويم الحرية أو الفرصة في أي أمل ممكن للتمكن من التصنيف التراتبي لكل مجموعة من الخيارات في مقابل المجموعات الأخرى، إنما في مدى صلة كثير من المقارنات التي يمكننا إجراؤها على نحو معقول وامتدادها. فالإقرار بعدم حرية الناس في كثير من الحالات (من المعسكرات النازية إلى استهداف جماعات الأقليات في السياسة العدائية) لا يحتاج إلى انتظار ظهور ترتيب كامل للحرية. كما لا تتطلب ضرورة مواجهة عدم الحرية الناجم عن الفقر المدقع، أو الضعف غير المقيد تجاه الأوبئة، التأجيل حتى يظهر الترتيب الكامل للحرية أو الفرصة[60]. وما من حاجة إلى إعداد صيغة كاملة باعتبارها مناوئة لصيغة مفيدة.

---

(59) انظر النتائج التحليلية ذات الصلة، مثل النظريتين (T.12.1) و(T.12.2)، للاطلاع على تقويم هذه الشواغل من حيث تعدد التفضيلات. انظر أيضًا: James Foster, «Notes on Effective Freedom,» Paper Presented at the Stanford Workshop on Economic Theories of Inequality, Sponsored by the Mac-Arthur Foundation, March 11-13, 1993 (Mimeographed, Vanderbilt University, 1993).

(60) تجري مناقشة الصلة العملية للأحكام الاجتماعية المستندة إلى مقارنات الفرص والحريات في: Sen, *Development.*

أعود الآن إلى السؤال المتعلق بما يمكننا القيام به (وإلى أي مدى) في التصنيف التراتبي للفرصة، عندما يكون شبه ترتيب التفضيل الأساس غير مكتمل. إذا طبقنا التقويم الأولي، عند مقارنة مجموعتي فرصة A وB، يمكننا التحقق مما إذا كان هناك أي عنصر في المجموعة A حيث يكون على الأقل جيدًا بقدر كل عنصر في المجموعة B. إذا كان الأمر كذلك، يمكننا الإفادة من المنطق الأساس للتقويم الأولي (الممتد بهذه الكيفية) للقول إن A توفر فرصة أكبر من B، الأمر الذي يُسمى «التفوق الأولي للخيار» في الفصل الثاني والعشرين، الذي يحدد أيضًا الخطوط العريضة لطريقة أخرى للمقارنات بين المجموعات على أساس أولي بما يمكن أن يمضي بنا أبعد قليلًا. يتحقق «التفوق الأولي للتناظر» مما إذا كان لكل عنصر في المجموعة B خيار متفوق في A (لا يتطلب الأمر أن يكون الخيار نفسه الذي يبدو متفوقًا في كل حالة، كما في «التفوق الأولي للخيار»). وسوف يسفر كل من «التفوق الأولي للخيار» و«التفوق الأولي للتناظر»، بشكل عام، عن تصنيف تراتبي غير مكتمل للفرصة، في ظل عدم اكتمال شبه ترتيب التفضيل الأساس، على أن التصنيف التراتبي الذي يولده «التفوق الأولي للتناظر» قد يكون أكثر اتساعًا من «التفوق الأولي للخيار» - لا العكس على الإطلاق (انظر T.4.1 في الفصل الثاني والعشرين)[61].

إذًا، لماذا لا نتجه إلى «التفوق الأولي للاختيار» ما دام يعطي أكثر؟ يعتمد مدى معقولية ذلك من عدمها على طبيعة الاستخدام. إذا كانت المجموعة A تمنح قدرًا مماثلًا على الأقل لما تمنحه المجموعة B وفقًا لـ «التفوق الأولي للخيار»، فإننا نعرف أنه بغض النظر عما اخترناه من B، كان يمكننا فِعله بالجودة نفسها على الأول مع اختيار ما من A. لكنه لا يخبرنا، مع ذلك، ما نختاره بالتحديد من A، ومن الممكن تمامًا أن ما اخترناه من A - ولنطلق عليه x - يتبين

(61) كما أوضحنا في الفصل الثاني والعشرين، مقارنة بـ «التفوق الأولي للخيار»، يتسم معيار «التفوق الأولي للتناظر» ببعض الخصائص الأخرى الجذابة أيضًا، منها القدرة على ضمان «انعكاسية» التصنيف التراتبي للفرصة، حتى عندما يكون شبه ترتيب التفضيل غير مكتمل بصرامة. عن هذا الموضوع، انظر: (T.4.2) في تلك المقالة.

أنه ليس بمثل جودة اختيار y من B (على الرغم من وجود عنصر آخر في A، جيد على الأقل بقدر y من B). وبالتالي، لا يوفر «التفوق الأولي للخيار» قدر المساعدة نفسه في خوارزمية الاختيار الذي يمكن أن يوفره «التفوق الأولي للفرصة» بمداه المحدود.

تناول الفصل الثاني والعشرون هذه المسائل على نطاق واسع، ولن أتطرق إليها أكثر هنا، ما عدا مناقشة مسألة لافتة طرحها جيمس فوستر تنطوي على كثير من التفضيلات التي يمكن شخص استيعابها في الوقت نفسه(62). يمكن تناول تعدد التفضيلات بطرائق عدة، لكن إحداها تتمثل في «تقليص» تفضيلات الجمع إلى تقاطعها (لا يبعث ذلك على الرضا تمامًا، كما سنناقش الآن). وكما أشرنا سابقًا، يمكن أن يرجع سبب عدم اكتمال التصنيف التراتبي للتفضيل إلى حقيقة أن الشخص قد يضع في اعتباره مختلف التقويمات البديلة، ولا تظهر له أي منها باعتبارها غير معقولة في مجملها. إذًا، يمكن بالفعل أن يكون التصنيف التراتبي غير المكتمل بمنزلة «تقاطع شبه الترتيب» لهذه الترتيبات القيمية كلها، بما يعكس أزواج التصنيفات التراتبية المتطابقة (أو «المشتركة»)(63). في هذه الحال، يجب ترجمة فهم عدم اكتمال التصنيف التراتبي لحرية الفرصة إلى وجود وصلة التفضيلات المنوعة. لكن، هل الترتيب غير المكتمل طريقة ملائمة لاقتناص ثراء تعدد التفضيلات؟

أوضح فوستر أن الإجابة يجب أن تكون بالنفي. فالتصنيفات التراتبية للفرصة، في ظل تعدد التفضيلات، ستكون أقل تعبيرًا إذا استخدمناها من خلال تقاطع شبه ترتيبها (وهو إجراء يربطه فوستر، بحق، بعملي) بدلًا من الاستخدام المباشر لتفضيلات منوعة بعينها. وفي ظل مقاربة «التقاطع»، نأخذ أولًا التقاطع R^I للتفضيلات المتعددة التي ستكون، بشكل عام، شبه ترتيب جزئي، ثم نُطبق

---

(62) Foster, «Notes».

(63) انظر أيضًا الفصل الأول من هذا الكتاب. للاطلاع على مناقشة الخصائص التحليلية لتقاطع شبه الترتيبات وصلاتها بعيدة الامتداد، انظر: Sen: *Collective Choice*; «The Impossibility,» pp. 152-157, and On Economic Inequality.

انظر أيضًا: Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986).

«التفوق الأولي للخيار» و«التفوق الأولي للتناظر» بالطريقة التي ناقشناها. إن ما يفعله فوستر، في المقابل، هو مقارنة مجموعات الفرصة البديلة من خلال طرح سؤال عمّا إذا كان لكل خيار x في B، يوجد خيار أو آخر في A جيد على الأقل بقدر x، بغض النظر عن أي من التفضيلات المنوعة يظهر أنه صحيح (البديل الذي يهزم x بضعف لا يحتاج، بطبيعة الحال، إلى أن يكون هو نفسه في A بغض النظر عن أي من التفضيلات المتعددة يظهر أنه «صحيح»). لاحظ أن هذا يأخذ منطق «التفوق الأولي للتناظر» إلى خطوة أبعد. ولا يقتصر الأمر على أن الخيار في A الذي يهزم الخيار المُختار في B يعتمد على الخيار المختار من B (كما ينظر «التفوق الأولي للتناظر» إلى الأمر)، إنما خيار «الفوز» في A يعتمد على أي من التفضيلات المنوعة قد ظهر حينذاك باعتباره «صحيحًا» يقينًا.

للنظر في مثال توضيحي (قدمه فوستر، كما ناقشناه أيضًا في الفصل الثاني والعشرين)، نأخذ تصنيفين تراتبيين على أربعة خيارات (a, b, c, d) بحيث إنه وفقًا لأحد التصنيفين التراتبيين الممكنين (يُطلق عليه التصنيف التراتبي 1) توضع الخيارات الأربعة في الترتيب التنازلي: a, b, c, d، بينما وفقًا للتصنيف التراتبي الممكن الآخر (يُطلق عليه التصنيف التراتبي 2) توضع الخيارات في الترتيب العكسي بالتحديد: d, c, b, a. لاحظ أن تقاطع الترتيب الجزئي لهذين التصنيفين التراتبيين فارغ – أي إنه لا يُصنف تراتبيًا أي خيار على أي خيار آخر.

نأخذ الآن مجموعتي فرصة بديلتين {a, d} و{b, c}. ويبدو واضحًا أن كلًّا من «التفوق الأولي للخيار» و«التفوق الأولي للتناظر» لا يمكنه تصنيف هاتين القائمتين تراتبيًا، ما دام تقاطع شبه الترتيب فارغًا. ومع ذلك، فإن إجراء فوستر سيضع بوضوح {a, d} أعلى من {b, c} من حيث الفرصة. وبغض النظر عن الخيار الذي يُختار من {b, c} (وليكن b)، لأي من التصنيف التراتبي للتفضيل الممكن 1 و2، هناك خيار أفضل في {a, d}. إذا كان التصنيف التراتبي 1 صحيحًا، إذًا فالخيار في {a, d} أفضل من أن تكون كل من b و c هي a؛ وإذا حصلنا بدلًا من ذلك على التصنيف التراتبي 2، فإن الخيار في {a, d} الذي يهزم b و c يكون بالفعل هو d. وهنا، تقدم مقاربة فوستر بوضوح أمرًا لا تقدمه مقاربة التقاطع (بغض النظر عما إذا كان شبه الترتيب غير المكتمل

للتقاطع - فارغًا في هذه الحالة - يندمج مع معيار «التفوق الأولي للخيار» أو معيار «التفوق الأولي للتناظر»)[64].

هل مقاربة فوستر أفضل إذًا؟ إنها أفضل في بعض الجوانب. لكن هناك أيضًا المسألة المهمة المتعلقة بما إذا كان التصنيف التراتبي الأوسع للفرصة المتولدة من خلال الاستخدام المباشر للتفضيلات المتعددة (عبر الخطوط التي اقترحها فوستر) لا من خلال تقاطعها (كما حاولت أن أستكشف)، أهلًا للثقة وقويًا كمرشد لفرصة الاختيار. توجد هنا مشكلة، تتعلق بتسلسل الحوادث، وهي بالتحديد ما إذا كان لايقين التفضيل يُحل أولًا (يليه اختيار خيار من مجموعة الفرصة)، أو ما إذا كان الخيار مختارًا من مجموعة الفرصة أولًا (يليه الحل النهائي للايقين المتعلق بالتفضيل). هذه مسألة مُعقدة إلى حد ما، ناقشناها بصورة أكثر منهجية في الفصل الثاني والعشرين، لكن ما دام الموضوع يثير اهتمامًا عامًا، فمن المفيد تناول المسألة على نحو غير منهجي أيضًا[65].

لننظر في المثال التالي: ثمة شخص يتمتع بموهبة موسيقية، لكنه ليس كارهًا للثراء، وينظر في ثلاثة خيارات: أن يصبح موسيقيًا بدوام كامل مما يسفر أيضًا، في ذلك المجتمع، عن إدرار دخل شديد الانخفاض (x)؛ أن يقوم ببعض الأعمال الموسيقية كعمل جانبي إضافة إلى وظيفة أساس في مجال آخر تُدرّ راتبًا متوسط الارتفاع (y)؛ وأن يصبح رجل أعمال متفرغًا، ليس عنده أي وقت للموسيقى، لكنه يتمتع بقدر وافر من الثراء (z). ينظر الشخص في تصنيفين تراتبيين بديلين: التصنيف التراتبي الموجه نحو الموسيقى الذي يضع الخيارات الثلاثة في الترتيب التنازلي x، y، z، والتصنيف التراتبي الموجه نحو الثراء الذي يضع الخيارات في الترتيب العكسي z، y، x. وثمة سؤال مهم يجب توجيهه، لتدقيق مقاربة فوستر، وهو ما إذا كان الشخص يتمتع بقدر من حرية الفاعلية في مجموعة الفرصة المختصرة {x, z}،

---

(64) لمقاربة فوستر مزايا أخرى أيضًا، كما يطرح في نقاشه. الفكرة الأساسية القائلة إن البديل الذي يُرفض في ظل ترتيب تفضيل ممكن سيظل على صلة بالنسبة إلى بديل آخر، يمكن استخدامها بطرائق أخرى؛ على سبيل المثال عند تقويم قيمة وجود طائفة من الخيارات في مجموعة الفرصة. انظر: Foster, «Notes».

(65) للاطلاع على النتائج المنهجية لهذه المسألة والمسائل ذات الصلة، انظر الفصل الثاني والعشرين، من المبحث الخامس إلى المبحث الثامن.

حيث تُنبذ y، كما في {x, y, z}، يماثل ما قد تطرحه مقاربة فوستر. لاحظ أن بغض النظر عن التصنيف التراتبي الذي يظهر للتفضيل، فإن y المنبوذة ستهيمن بوساطة بديل أو آخر في {x, z}: إذا ظهر التصنيف التراتبي الموجه نحو الموسيقى، عندئذ تهيمن x على y؛ وإذا ظهر التصنيف التراتبي الموجه نحو الثراء، عندئذ تهيمن z على y. وعلى هذا النحو، يمكننا التأكد من عدم وجود خسارة في y المنبوذة إذا اتبعنا مقاربة فوستر. ومع ذلك، إذا لم تكن الشكوك حُسمت بعد في وقت الاختيار، فإن الشخص لا يعرف ما إذا كان يختار x أو z. وبغض النظر عما يختاره الشخص، من الممكن تمامًا أن تنتهي به الحال إلى أسوأ مما يمكن أن تكون عليه إذا اختار y (مما يهز z إذا صح التصنيف التراتبي الموجه نحو الموسيقى، وx إذا كان له التصنيف التراتبي الموجه نحو الثراء).

في واقع الأمر، ربما كان لاختيار y ميزة في توفير بعض «الأمن»، وفي منع الأسوأ الممكن. وبالتالي، لا يسهل في هذا السيناريو تأييد الاستنتاج أن y المنبوذة غير مضرة تمامًا لفاعلية حرية هذا الشخص. تنجح مقاربة فوستر في ظل سلسلة من الحوادث التي قد تكون، أو لا تكون، الافتراض الصحيح الذي يُطرح، وفقًا للتسلسل الذي تجري فيه تلك الحوادث. هناك تعليل لعدم «إسقاط» y التي تتلاءم ومقاربة التفضيل المتعدد، ما لم يكن من شأن التعدد أن ينتهي قبل إجراء الاختيار، الأمر الذي يتماشى تمامًا، بطبيعة الحال، ومقاربة «التقاطع»[66]. ولا يقوض هذا الإقرار أهمية مقاربة فوستر التي توفر بصيرة ذات قيمة، فضلًا عن الإرشاد للاختيار، لكنه يشير إلى أن امتداد المقاربة يتوقف على التسلسل الذي تتحقق في خلاله الحوادث المختلفة.

---

(66) حتى إذا كان تعدد التفضيلات لا يتعلق باللايقين، إنما بالاستقلال الذاتي (وهو تباين سنتناوله بمزيد من النقاش في المبحث التالي)، فإن هذه المشكلة ستظل قائمة. لنفترض أن بطلنا حار بين تصنيفين تراتبيين 1 و2. سيكون على الشخص أن يقرر متى وكيف يمكن حل هذا «النزاع الداخلي»، ولا يمكننا أن نأمره أن يمنح تفضيله شكلًا متفردًا قبل اختيار أي خيار. إضافة إلى ذلك، ليس بمقدور المراقب الخارجي أن يفترض - ولا يحق له، في الواقع، الافتراض - أن {x, z} تمنح بطلنا القدر نفسه من الفرصة مثل {x, y, z}. وهذا من شأنه أن يعني استبعاد أهمية التفضيلات المنافية للواقع التي قد تستمر في مشاركة (أو مضايقة) الشخص، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار من طريق طرف ثالث من المراقبين الذين يحترمون الاستقلال الذاتي لهذا الشخص.

11 . تعددية التفضيل، ومابعد التصنيف التراتبي، والاستقلال الذاتي

تتسم التفضيلات المتعددة بأهمية خاصة لاستحضار فهم دور الحرية، ما دام جزء من الحرية التي يتسم بها الفرد يستوعب مابعد التصنيفات التراتبية المختلفة للتفضيل[67]. في حين ناقش بعض المسائل التقنية المرتبطة بتعدد التفضيلات في التأثير في تقويم الفرصة والحرية، هناك بعض مسائل التفسير الحرجة التي يتعين تناولها لفهم الدور المحدد لتعددية التفضيل.

حاولت سابقًا التقاط الفكرة الأساس لتعدد التفضيلات بين الشواغل التي تركز على «الحريات» التي يتمتع بها فرد «لاختيار الحياة التي لها عنده سبب لتقديرها»[68]. وفسر سوغدن ذلك حيث يعني أن «يمكن أن يكون لشخص معين يوجد نطاق من مابعد التصنيفات التراتبية المختلفة للخيارات، يناظر كل منها مفهومًا مختلفًا لكنه صحيح بشكل متساوٍ لمصلحته»، وأشار إلى أن ذلك قد يشكل مشكلة بالنسبة إلى «من يتشككون في وجود الخير الموضوعي - حتى من النوع القائم على التعددية»[69]. وفي حين أتفق على أن التفسير الذي يركز عليه سوغدن لا يقتصر على كونه ممكنًا فحسب، إنما يتسم بالثراء والتشويق من حيث المفوم، فإن في إمكان المرء الجدال بعدم وجود أي التزام باختيار هذا التفسير شديد التحديد. على سبيل المثال، الإقرار بإمكان وجود خطوط تفكير عدة عند الشخص، من شأنها أن تقود إلى مابعد تصنيفات تراتبية مختلفة للتفضيل، لا يشير في حد ذاته إلى نوع الأسباب، وحالتها المعرفية. وتكمن المسألة المهمة هنا في تعدد الأسباب، لا تعدد الأسباب التي تتطفل على فكرة «الخير الموضوعي».

عند دراسة الفرص المتوافرة لشخص، من الممكن تجاوز التفضيلات الفعلية المستخدمة في أفعال اختياره التفضيلات التي كان يمكنه اختيار وجودها عنده. درس سن فكرة مابعد التصنيف التراتبي[70] لمناقشة دور المراجعة النقدية

---

(67) عن هذا الموضوع، انظر: Jones and Sugden, pp. 47-65; Sen: «Well-being,» pp. 169-221, and *Commodities*; Foster, «Notes;» Robert Sugden, «The Metric of Opportunity,» *Economics and Philosophy*, vol. 14 (1998), pp. 307-337, and Arrow, «A Note».

(68) Sen, *Inequality*, p. 81.

(69) Sugden, p. 325.

(70) انظر تفضيلات التصنيفات التراتبية للتفضيل في: Amartya K. Sen: «Choice, Orderings and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan =

في نظرية الاختيار، ما يُشكل أهمية لتحليل التفاعل الاجتماعي والعقلانية الفردية في سياق اجتماعي[71]. تمثل هذه المراجعة أهمية لتقويم الفرصة أيضًا، ما دام في إمكان الشخص أن يحاول تبني، والتصرف بناء على، مابعد تصنيف تراتبي لتفضيل مختلف - أكثر تفضيلًا[72].

هناك إمكانات مختلفة للتفضيلات المتعددة التي يمكن دراستها، وتؤثر كل منها - وغالبًا على نحو شديد التباين - في تقويم الفرصة[73]. في إحدى الحالات القصوى، قد يكون الشخص نفسه غير متيقن من تفضيلاته، ولا سيما في ما يتعلق بتاريخ في المستقبل. وقد يُقدّر تمتعه بخيارات مختلفة بسبب اللايقين هذا. وهناك إمكان آخر، يتمثل في وجود تفضيل متباين عند الشخص ويعرف هذه الحقيقة تمامًا، لكنه كان يُفضل أن يتمتع بمابعد تصنيف تراتبي لتفضيل مختلف (للمقارنة: «وددت لو لم أكن أفضل الحصول على اللحوم الحمراء في أكثر الأوقات»). قد يشير مابعد التصنيف التراتبي إلى اتجاه مختلف[74]، وقد يستقبل شخص بترحاب الأمل في تغيير تفضيلاته، وقد يستاء من الافتراض (من «مسؤول حساب الفرص») أنه «متمسك» بهذا التفضيل. وقد يصعب رسم الخط الفاصل بين وجود تفضيلات على تفضيلات، والتمكن من استخدام ذلك بوصفه أساسًا لإصلاح التفضيل.

= Körner (Oxford, Eng.: Blackwell, *1974)*; «Rational Fools,» pp. 317-344, and *Choice, Welfare.*

(71) انظر بوجه خاص: Robert J. van der Veen, «Meta-rankings and Collective Optimality,» *Social Science Information*, vol. 20, no. 2 (May 1981); Harry G. Frankfurt, «Freedom of the Will and the Concept of a Person,» *Journal of Philosophy*, vol. 68, no. 1 (January 1971); Richard C. Jeffrey, «Preference among Preferences,» *Journal of Philosophy*, vol. 71, no. 13: *Preference and Probability* (July 1974), and Albert O. Hirschman, *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982).

(72) في الواقع، كما ناقشنا في الفصل الأول «العقلانية والحرية»، لا يمكن التدقيق النقدي، ومنه التدقيق الذاتي، إلا أن يشغل موقعًا مركزيًا لفهمنا العقلانية، وأيضًا لإدراك مقتضيات الحرية. وللتدقيق دور مزدوج هنا: (1) تتسم حرية تدقيق تفضيلات الفرد ومراجعتها بأهمية حاسمة؛ و(2) العلاقة بين رغباتنا وحرياتنا ليست مستقلة - للأسباب الواردة في الفصل الأول - عن مدى تمحيص رغباتنا. وطوال فترة بقاء التدقيق كخيار ولاعتباره جزءًا من حرية الشخص، فإن إمكان اقتران التفضيلات المختلفة بالشخص نفسه يبقى مفتوحًا.

(73) ناقشت هذه المقالة الحالة بالفعل أعلاه؛ انظر أيضًا: Koopmans, «On Flexibility;» Kreps: «A Representation Theorem,» pp. 565-577, and *Notes on the Theory*; Jones and Sugden, pp. 47-65; Sen: «Well-being,» pp. 169-221; *Commodities*, and «Welfare, Preference,» pp. 15-29, Foster, «Notes;» and Arrow, «A Note».

(74) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Rational Fools,» pp. 317-344.

يوجد عدم اكتمال في مابعد التصنيف التراتبي، حيث قد لا يوجد مابعد تصنيف تراتبي للتفضيل «الأكثر تفضيلًا». وعندئذ، إذا كان يتعين أن يقوم شخص باختيارات في شأن الأفعال البديلة على أساس أحد التصنيفات التراتبية لتفضيل ليس أسوأ من غيره (حتى إن لم يظهر أنه جيد على الأقل بقدر التفضيلات الأخرى كلها)، فإن الحاجة إلى أخذ التصنيفات التراتبية الأخرى للتفضيل في الحسبان - عند تقويم فرصة الشخص - يمكن أن تتسم بالقوة.

في واقع الأمر، يمكن أن ترتبط تعددية التفضيلات ارتباطًا وثيقًا بمسألة الاستقلال الذاتي للشخص(75). قد يسفر الاستقلال الذاتي عن آثار مختلفة، في إجبار توجيه اهتمام واحترام أكبر لإمكان التصنيف التراتبي للتفضيل البديل الذي يمكن أن نقرنه بالشخص نفسه. وفي الواقع، ربما يتصل الاستقلال الذاتي للشخص بتقويم الفرصة بسبل عدة متباينة. **أولًا**؛ يمكن القول إن الشخص يجب أن يكون له رأي عن وضعية تفضيلاته (مثلًا، إذا كانت تفضيلات «مؤسفة» - كما في حال كثير من المدخنين المدمنين). وللشخص أن يقرر قدر الأهمية التي يلحقها بالتفضيل الذي يصدف أنه عنده، لا تفضيلًا آخر كان يمكن أن يفضل وجوده. إن حقيقة وجود ترتيب تفضيل بعينه عند الشخص لا تشير إلى عدم امتلاكه صوتًا آخر عند اتخاذ قرار في شأن الأهمية التي يلحقها بهذا التفضيل، لا بتفضيل آخر. **ثانيًا**؛ يجب أن يحتفظ الشخص أيضًا بحرية تنقيح تفضيلاته عندما يشاء (وعندما يكون قادرًا على تحقيق ذلك). وكما هي الحال بالنسبة إلى الاختيارت بين الأفعال، هناك إمكان الاختيار، وكذا - إذا فكر بشكل صحيح - إمكان مراجعة تفضيلاته. **ثالثًا**؛ سواء أكان الشخص، أم لم يكن، قادرًا على تنقيح تفضيلاته، فإن عنده سببًا كافيًا للاستياء إذا اعتبر الآخرون تفضيلاته «مُعطاة» - كانعكاس كامل لمواقفه الذاتية في شأن ما يجب أن «يختار وجوده عنده». وفي نهاية الأمر، لا يُعنى الاستقلال الذاتي بما يمكن أن يفعله الشخص فحسب، إنما يُعنى أيضًا بما يجب ألا يأخذه الآخرون كأمر بديهي به.

---

(75) انظر: Frankfurt, «Freedom of the Will;» Jeffrey, «Preference,» and Sen, «Choice, Orderings».
انظر أيضًا الفصول من الثاني عشر إلى الرابع عشر في هذا الكتاب، والمقالات الواردة في الأجزاء الأول والثاني والرابع من كتاب **الحرية والعدالة**.

في هذا السياق، تجدر الإشارة أيضًا إلى دور تنقيح التفضيل وإصلاحه كجزء من حرية العيش. لقد ناقش تيبور سكيتوفسكي بقوة، في كتابه **الاقتصاد الكئيب** أهمية هذا الاعتبار وامتداده لدراسة رضا المستهلك(76). كما ميّز بين الرغبات الفعلية للشخص، وما يمكن أن يُعد «رغباته» بعد تدقيق(77). فالإمكان الاختياري لتغيير المرء تفضيلاته يُعطي شواغل سكيتوفسكي أهمية عملية خاصة في تحليل الحرية الثقافية، ودور التهذيب في القدرة على الاستمتاع بالموسيقى والفنون الجميلة. تناول مِل هذا الموضوع أيضًا في مناصرته للمُتع «الأعلى» على «الأدنى». إن تدقيق التفضيلات وتهذيبها - وحرية أن تكون قادرًا على القيام بذلك (سواء أقام المرء بذلك فعلًا أم لا) - يمكن أن يتعلق تمامًا بتقويم الفرص الكلية للشخص.

12. اللايقين في مقابل الاستقلال الذاتي

لفت كثير من المؤلفين الانتباه إلى التشابه بين أهمية التفضيلات المتعددة المرتبطة باستقلالية الشخص، وتفضيل المرونة في ظل اللايقين من الميولات في المستقبل. يضم كلاهما غياب الترتيب المقبول للتفضيل الذي يمكن تقويم الفرصة بناء عليه. لكن، هل هي شواغل متطابقة - أو حتى متشابهة؟ هل يمكننا حقًا استخدام منطق اللايقين لفهم الاستقلالية والحرية وتفسيرهما؟

يبدو أن هناك فرقًا. في حالة الاختيار في ظل اللايقين، لا يعتمد البديل الذي يتحقق على الإرادة أو التفكير، لكنه يعتمد على حدث يقع خارج سيطرة القائم بالاختيار. هذا هو النموذج الذي قام كربس(78) بتكييفه لملاءمة حال اشتمال بدائل اللايقين على التفضيلات التي قد توجد عند الشخص نفسه، الأمر الذي يبعث على الاقتناع تمامًا لحل المشكلة التي حلها كربس نهائيًا (الطرح الأصلي كان من

---

(76) Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction* (New York: Oxford: Oxford University Press, 1976).

(77) إن الحاجة إلى أخذ الاختيار في الحسبان، فضلًا عن التكيف غير الطوعي بتنمية تفضيل المرء، قد نالت مؤخرًا معالجة مستنيرة من جانب غاري بيكر. انظر: Gary S. Becker, *Accounting for Tastes* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

للاطلاع على مناقشة مبكرة وشديدة الوضوح في شأن الحاجة إلى تدقيق المرء في تفضيلاته، انظر: John Broome, «Choice and Value in Economics,» *Oxford Economic Papers*, vol. 30 (1978), pp. 313-333.

(78) Kreps: «A Representation Theorem,» pp. 565-577, and *Notes on the Theory*.

كوبمانز)[79]. يحاول شخص تعظيم المنفعة على مر الزمن، ويواجه حقيقة أنه لا يعرف على وجه التأكيد ما سيكون ترتيب تفضيلاته ودالة المنفعة الخاصة به في المستقبل. في استخدام تعظيم المنفعة هذا، من المنطقي تكييف الصيغة القياسية المتوقعة للمنفعة في ما يتعلق بالاختيار العقلاني في ظل اللايقين (بافتراض أن المرء مقتنع، على خلاف ذلك، من طريق حالة ذلك الإطار للمنفعة المتوقعة)[80]. وفي حين قد يبدو ذلك بمنزلة الطريق الصحيح لحل المشكلة التي يتناولها كربس، فإن مشكلته لا تتعلق بقياس حرية الفرصة عندما ترتبط التفضيلات المتعددة بالاستقلال الذاتي للشخص، وتكون في نهاية الأمر مفتوحة أمام اختيار الشخص نفسه.

الاستقلال الذاتي هو مشكلة مختلفة تمامًا عن اللايقين؛ ويمكنني الجدال بأن نموذج اللايقين المحض لن يكون أساسًا جيدًا للإمساك بناصية مقتضيات الاستقلال الذاتي. لا أشير إلى ذلك هنا لأن كربس قال أي شيء مختلف، وإنما لأن نموذجه عن «المرونة» يؤخذ غالبًا أيضًا بوصفه صيغة ملائمة للمشكلة شديدة الاختلاف حول تقويم دور الاستقلال الذاتي في حرية الفرصة[81]. إنها مشكلات متباينة تمامًا: الاستقلال الذاتي هو مقتضى أن يقرر الشخص نفسه المسألة المطروحة («ما التفضيل الذي يجب أن يتوافر لي؟»)، بينما اللايقين هو أمر خارج عن إرادة الشخص («ما التفضيل الذي سيتوافر لي في نهاية الأمر؟»).

يصبح التباين أكثر بدهية عندما نأخذ في الاعتبار مشكلة مختلفة - مشكلة ترتيب تفضيل معين في وجود حالة من اللايقين تجاه الحالة البديلة التي قد تحدث بالفعل. إذا أُضيف بديل أسوأ من البدائل القائمة كلها إلى المجموعة المتوافرة، من وجهة نظر لايقينية الصيرورة، من المحتمل أن يكون الوضع أسوأ، ما دام البديل المُضاف - قد يحدث بالفعل (كما لو كانت الطبيعة اختارته). أما إذا كان الاختيار بين الحالات هو اختيار الشخص نفسه، فبإمكانه مراعاة عدم اختيار البديل الأسوأ المُضاف. وهكذا،

---

(79) Koopmans, «On Flexibility».

(80) يشتق كربس، في الواقع، تلك الصيغة على أساس مقتضيات أكثر بدائية وأولية للاختيار العقلاني.

(81) ينحو كينيث أرو بالفعل هذا المنحى، في مقالة كتبها بعد محاضرات «أرو» التي ألقيتها، ولذا عندي دليل كافٍ على أنني لم أكن قادرًا (في محاضرات «أرو») على إقناعه بهذا الموضوع! وأحاول هنا مرة أخرى. انظر: Arrow, «A Note».

لا تؤدي إضافة بديل أدنى شأنًا إلى الإساءة لحرية هذا الشخص، على الرغم من أنها ستميل إلى إساءة الوضع في حالة الاختيار العقلاني في ظل اللايقين[82].

يزداد تعقيد التباين قليلًا في حالة اللايقين تجاه التفضيل، لكن منطقًا مماثلًا في الأساس لا يزال قائمًا. فعند تأكيد استقلال الشخص الذاتي في الحصول على أي تفضيل عنده سبب للرغبة فيه، فإننا نجادل أن الاختيار هو اختياره - لا اختيار أي فاعل خارجي. يمكن للشخص أن يضع ترتيبًا خاصًا كاملًا لتفضيل في قمة تصنيفه التراتبي، لكنه غير مُجبر على ذلك، ولا يحق للآخرين افتراض تمسكه بهذا الوضع. وعلى هذا النحو، تطرح مفارقة الاستقلال الذاتي أن الشخص يتمتع بحرية استيعاب مجموعة من ترتيب التفضيلات بوصفها خاصته (يمكنه اختيار المجموعة)، ويتمتع بحرية اتخاذ قرار في شأن موضعها النسبي. إن وجود ترتيب واحد للتفضيل من مجموعة الشخص المختارة لينتقي منها فاعلًا خارجيًا، أو بعض الحوادث العشوائية التي تحددت بمحض الصدفة، هو بالتحديد التخلص من الأساس المنطقي للاستقلال الذاتي الذي نسعى إلى ضبطه.

من الممكن، بالطبع، أن يختار الشخص ممارسة استقلاله الذاتي في تقليص مجموعة تفضيلاته المختارة إلى ترتيب تفضيل واحد من خلال أداة للعشوائية المُتعَمّدة. إذا كانت هذه هي الحال، فإن الفجوة بين مقاربتي حرية الفرصة ومقاربة كربس للمرونة ستتقلص تقلصًا حادًا. ومع ذلك، إذا اختير هذا التفسير، فإن ما يصبح مطروحًا إذًا ليس هو اللايقين الحقيقي من الميولات مستقبلًا، بل هو كأنما اللايقين المتولد كجزء من إجراء القرار الذي يختاره الشخص محل الدراسة. ولا يقل أهمية، أننا نفتقر إلى سبب لإجبار الشخص الذي تعنينا حريته واستقلاله الذاتي على تناول هذه المشكلة من خلال إجراء التوزيع العشوائي الأعمى. إن الاستقلال الذاتي للتفضيل هو حقًا مسألة مختلفة عن اللايقين، في ما يتعلق بميولات الفرد في المستقبل.

13. الفرصة والصيغة

تهدف هذه المقالات الثلاث، المستندة إلى محاضرات «أرو»، إلى البحث النقدي في طبيعة الحرية ودورها وأهميتها. في حين أن المقاربة المتبعة ليست طائفية

(82) عن هذا التباين، انظر: Sen, *Commodities*.

بوجه خاص؛ إذ ناقشنا هنا أن تخصص نظرية الاختيار الاجتماعي التي تطورت في ظل ريادة كينيث أرو الفكرية، يتسم بشيء جوهري تمنحه لتحليل الحرية. تتمتع المسائل متداخلة الارتباط ببعض التنوع، وتشمل بطرائق مختلفة (1) دلالة التفضيل (المُفسر كتقويم مُسبب) لتقويم الفرصة، (2) وثاقة صلة كل من أفعال وإنجازات الاختيار، (3) الإقرار بالمجالات الشخصية المحمية، (4) مقبولية التقويمات والتفضيلات غير المكتملة، و(5) الحاجة إلى الأخذ في الحسبان التقويمات المتعددة التي قد يوجد سبب عند الشخص في حشدها لفهم حريته وتقويمها. إن إدخال هذه الشواغل واستكشافها (حيث تكون مهمَلة أحيانًا) يمكن أن يساعدا في وضع تقدير أكمل لطبيعة الحرية وتقويمها، فضلًا عن امتدادها واسع النطاق.

ناقشت هنا أن للحرية جانبين متباينين على الأقل، جانب الفرصة وجانب السيرورة. في حين تُعنى هذه المقالة الأولى بالفرصة أساسًا، والثانية مكرسة في الأساس للسيرورة، وجهنا بعض الاهتمام أيضًا إلى الروابط المتداخلة بين هذين الجانبين، والحاجة إلى إدخال اعتبارات السيرورة للتوصل إلى فهم أكثر اكتمالًا للفرصة. توضح أيضًا هذه الروابط المتداخلة لماذا من غير الملائم أن نحدد الفرصة مع أفضل اختيار يمكن أن يقوم به الشخص. ولا يرجع ذلك إلى اللايقين تجاه ميولات المرء في المستقبل فحسب، على الرغم من أهمية هذه المسألة في حد ذاتها (كما بحث كوبمانز، وكربس، وفوستر، وأرو). هناك إضافة مزيدٍ من العمق إلى فكرة الفرصة، بالحاجة إلى الأخذ في الحسبان إمكان التقويمات والتفضيلات غير المكتملة، واستيعاب التفضيلات المتعددة، وصلة اهتمام الشخص بتفضيلات أخرى غير تلك التي يستخدمها للقيام باختياراته (ومنها صلة «التصنيفات التراتبية»)، والمسألة المعقدة في شأن أهمية الاستقلال الذاتي (التي لا يمكن اختزالها إلى ارتباط باللايقين).

إضافة إلى ذلك، حددنا عددًا من الروابط التقنية والتحليلية (سنتناولها بمزيد من النقاش وبتفصيل أكبر في المقالة الثالثة في هذه السلسلة، في الفصل الثاني والعشرين). لقد أوضحت أن تقويم الفرصة يعتمد، بوجه خاص، على تسلسل الحوادث عند تناول الاختيار بين أفعال بديلة وتصنيفات تراتبية بديلة للتفضيل. في الواقع، هناك عدد من التناقضات، منها تلك القائمة بين بعض مزاعمي السابقة

ومزاعم جيمس فوستر، يظهر إلى حد كبير في هذا التسلسل[83]. تسفر عادة كل مقاربة عن ترتيبات فرعية للحرية، لكنها ليست متطابقة بالضرورة، بغض النظر عن تسلسل القرارات الفعلية.

إن الإقرار بأن التصنيف التراتبي للفرصة والحرية يميل نحو عدم الاكتمال، يمكن أن يسبب خيبة أمل لمن لا يريدون القيام بتصنيف تراتبي لأي شيء لم يكن من الممكن ترتيب كل مجموعة فرصه ضد كل مجموعة أخرى. وناقشت هنا أن هذا التوقع يظلم التنوع وامتداد الحرية بشكل عام، والفرصة بصفة خاصة. لا يستفيد الإقرار بعدم الاكتمال من الترتيب الفرعي المسبَب لـ «النقص» بأي معنى. وفي الواقع، يجب أحيانًا تأكيد عدم الاكتمال، لا إقراره.

في ظل عدم جدوى التصنيفات التراتبية الكاملة المصطنعة (امتطاء الشواغل المتصارعة التي تسفر عن عدم الاكتمال)، قد يتمثل البديل في عدم قول أي شيء، خوفًا من عدم القدرة على قول شيء في كل مقارنة («إذا كان عندك سؤال، فأنا عندي إجابة»). يُعد التصنيف التراتبي للحرية أداة فاعلة، على سبيل المثال في النقد الاجتماعي، لإظهار عدم حرية، مثلًا، العمالة المستعبَدة، أو العمال المستغَلين، أو العمال العاطلين من العمل على نحو مزمن، أو ربات البيوت المغلوبات على أمرهن في مجتمعات بعينها، مقارنة بالأفضل حالًا في ذلك المجتمع[84]. إننا لا نحتاج إلى اليقين غير المقيد للتصنيفات التراتبية المكتملة للحريات لنكون قادرين على تقديم تعليق اجتماعي ملائم في هذا الموضوع.

---

(83) في حالة لايقين التفضيل، يُعد التسلسل مسألة تتعلق بالوقائع أساسًا. وفي الجانب الآخر، في حالة الاستقلال الذاتي، قد يحتفظ الشخص بنظرته إلى تفضيلات بديلة حتى عندما لا يوجد مدى واقعي فعلي لامتلاك تفضيلات مختلفة.

(84) للاطلاع على أمثلة للأعمال الإمبيريقية المختلفة التي تستخدم فكرة الحرية وعدم الحرية للتعليق الاجتماعي في سياقات عملية مهمة، انظر: V. K. Ramachandran, *Wage Labour and Unfreedom in Agriculture: An Indian Case Study* (Oxford: Clarendon Press, 1990), and Erik Schokkaert and Luc van Ootegem, «Sen's Concept of the Living Standard Applied to the Belgian Unemployed,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 429-450.

حيث تتناول على التوالي «عدم حرية» العمالة المقيدة في المناطق الريفية بالهند، وشعور البلجيكيين العاطلين من العمل بالفقدان في ظل غياب الحرية.

الفصل الحادي والعشرون

السيرورات والحرية والحقوق(1)

1. التفضيل عبر السيرورات

على الرغم من تباين جانب الفرصة وجانب السيرورة من جوانب الحرية، فلا يمكن انفصالهما بالكامل. ويرجع ذلك إلى أن تفضيلاتنا تربط بينهما. قد نُقدر أهدافًا تتصل بالصيرورة عند «الذروة»، لكننا قد نُقدر أيضًا سيرورة الاختيار التي نصل من خلالها إلى صيرورات الذروة(2). إننا نهتم، بالطبع، بصيرورات مثل كون المرء ثريًا، أو مبدعًا، أو منجزًا، أو سعيدًا، لكننا قد نُقدّر قدرة المرء على الاختيار بحرية أيضًا، أو عدم تدخل الآخرين في طريقة عيشنا.

هناك رابطة أساسية بين جانبي الحرية، من خلال آلية خياراتنا. تتماشى هذه الرابطة تمامًا مع البيان الإيضاحي الذي اقتبسته من كينيث أرو في مقالة سابقة، أن القاعدة المعلوماتية للاختيار الاجتماعي تتضمن «نظام القيم الكامل، الذي يضم القيم في شأن القيم»(3)، على الرغم من أن أرو استخدم هذا التوضيح لتفسير طبيعة «التفضيل»، لا صلته بالحرية.

---

(1) هذه صيغة منقحة وموسعة من محاضرة أرو الثانية التي ألقيتها في جامعة ستانفورد في أيار/ مايو 1991.

(2) يُعد التباين بين «صيرورات الذروة» و«الصيرورات الشاملة» ذا صلة خاصة هنا، وقد تناولناه بالتدقيق في الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار».

(3) Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951), p. 18.

إذا أخذنا وجهة نظر تتركز على التفضيل، فإنه سيُحكم على جانبي الفرصة والسيرورة في نهاية الأمر بما يُفضله الناس، أو عندهم سبب لتفضيله. ناقشت في أولى محاضرات «أرو» (في الفصل العشرين من هذا الكتاب) العلاقة بين التفضيل وجانب الفرصة من جوانب الحرية، ومن الملائم قول أمور قليلة الآن عن الرابطة القائمة بين التفضيل وجانب السيرورة من جوانب الحرية.

تُعد التفضيلات ذات صلة عند الحكم على السيرورات بطريقتين مختلفتين - وإن كانتا مترابطتين.

(1) **مسألة السيرورة الشخصية**: قد توجد عند الأفراد تفضيلات للسيرورات التي تحدث في حياتهم الخاصة.

(2) **مسألة السيرورة المنهجية**: قد توجد عندهم تفضيلات أيضًا للسيرورات التي هي بمنزلة قواعد عامة في عمل ذلك المجتمع.

تتعلق مسألة السيرورة الشخصية بالطريقة التي يحب الأفراد الاختيار من خلالها، وعيش حياتهم، والحصول على المساعدة أو التعويق من الآخرين ...إلخ. تميل آراء الأفراد في شأن نوعية حياتهم ونوع الصفقة التي يحصلون عليها إلى الاشتمال على تقويم «الصيرورات الشاملة» التي تجمع بين السيرورات الشخصية ووضعهم التراكمي. تتعلق مسألة السيرورة المنهجية بوجهات نظرهم في شأن المؤسسات الاجتماعية وقواعد السلوك الاجتماعي. على سبيل المثال، إذا كان شخص يكره تدخل الآخرين في حياته الشخصية، لكن لا تفضيل خاصًا عنده في شأن مدى ملاءمة القواعد العامة المتعلقة بالتدخل في حياة الآخرين، فهذه هي حالة اهتمام لسيرورة شخصية، لا اهتمام لسيرورة منهجية. ويوجد إمكان عكسي عندما يتأثر الشخص، مثلًا، بنتيجة الافتقار إلى إجراءات آليات القرار في بلده، حتى إن لم تتأثر حياته الخاصة بذلك.

يميل الشخص عادة إلى امتلاك مسألتَي السيرورة الشخصية والسيرورة المنهجية في حالات كثيرة مختلفة، على الرغم من أنهما قد لا تعكسان بعضهما بعضًا. فمسألة السيرورة المنهجية تعكس المعتقدات في شأن الملاءمة الاجتماعية، بينما تركز مسألة السيرورة الشخصية على الذات تمامًا (على الرغم

من ضرورة أن يضم اعتبارًا لطريقة تأثُر حياة الشخص الخاصة بالسيرورات العامة في المجتمع)[4].

من حيث مقاربة نظرية الاختيار الاجتماعي، يجب أن يكون لما يفضله الأفراد في شأن السيرورات، فضلًا عن صيروات الذروة، صلة مركزية بالتقويم الاجتماعي، الأمر الذي ينطبق، من بين أمور أخرى، على فهم الحرية وتقويمها. وعند تقويم طبيعة ومدى الحرية الشخصية، تبدو واضحةً ضرورة إدخال مسألة السيرورة الشخصية، إذا ما أردنا تجاوز جانب الفرصة من جوانب الحرية (الذي ركزت عليه كثيرًا في المقالة السابقة). على الرغم من أن مسائل السيرورة المنهجية أقل بداهة، فإن لها صلة بهذا الاستخدام أيضًا، ما دام في الإمكان الحكم على حالة الحرية الموجهة نحو السيرورة من حيث تحقيق القواعد النظامية المتعلقة بالسيرورات أو انتهاكها. على سبيل المثال، عند تقويم ما إذا كانت «الحرية السلبية» لشخص تتعرض للانتهاك، يجب أن تكون القواعد عامة النطاق هي المرجع (على سبيل المثال، القواعد الخاصة باحترام الفرد لخصوصية الآخر). ويجب أن تكون القواعد قابلة للتعميم، لا وفق المشاعر والأهواء. بالمثل، عند تحديد نطاق الحرية الشخصية، هناك حاجة إلى الحصول على قائمة مشتركة من الحريات المختلفة التي ستُستخدم لتقويم انتهاك أو تحقيق الحرية الشخصية لكل فرد. وستبرز هذه المسألة عندما نتناول، في ما بعد في هذه المقالة، الحق في الحرية الشخصية.

من ناحية أخرى، عند تقويم حرية السيرورة لشخص ما، من حيث «تقويم فِعل الاختيار» أو «تقدير الخيار» الخاص به، سيكون لمسألة السيرورة صلة أساسية. وحتى في أثناء القيام بالحكم على حريات السيرورة التي تشمل خيارات وأفعال اختيار لأشخاص مختلفين، فإن الافتراض الخاص الذي يُطرح يتمثل في أن لجميع الأشخاص المختلفين تقويمات متماثلة في شأن فِعل الاختيار؛ إنها

---

(4) في محاضراتي عن ديوي (Dewey) في شأن «الرفاه والفاعلية والحرية»، التي أدرجتها في كتاب **الحرية والعدالة**، انظر: Amartya K. Sen, «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221,
تتبعت بعض التباينات الأخرى، منها تلك القائمة بين حرية الشخص في السعي من أجل رفاهه، «حرية الرفاه»، وحريته في الارتقاء بأهدافه التي قد تتجاوز رفاهه، «حرية الفاعلية».

محاولة، بمساعدة أحد افتراضات التبسيط، للحصول على تقويم كل شخص لدور أفعال الاختيار والخيارات في حياته الخاصة.

سأنهي هذه المناقشة بثلاث ملاحظات ختامية عن مسألة السيرورة المنهجية. **أولًا**؛ إذا كان عند أشخاص مختلفين تفضيلات مختلفة تمامًا في شأن السيرورات المنهجية، فثمة حاجة إلى القيام باختيار اجتماعي عند الوصول إلى القواعد العامة الملائمة للمجتمع. ويُفترض، في كثير من الممارسات، أن يتفق الأشخاص على السيرورات المنهجية حيث يُعطينا التوافق حلًا بسيطًا لمشكلة الاختيار الاجتماعي. لكن هذا الافتراض تبسيطي أيضًا، يُستخدم بفجاجة - في هذه الحالة من القدرة على العمل على أساس «معايير اجتماعية متفق عليها» في شأن ما تغطيه الحرية السلبية، والحرية الشخصية ...إلخ. ونظرًا إلى تعقيد تقويم جوانب الحرية المختلفة، علينا ألا نضن باستخدام الافتراضات التبسيطية، إنما المهم أن نعرف بالتحديد لماذا يجري استدعاء التبسيط.

ثانيًا؛ عند التوصل إلى حلول الاختيار الاجتماعي لوجهات النظر المختلفة في شأن مسألة السيرورة المنهجية، لا يمكن أن تقوم التفضيلات بالعمل كله، ولا سيما قواعد التجميع التي هي سيرورات أيضًا، وتُعد ضرورية لممارسة الاختيار الاجتماعي في شأن الجمع بين وجهات النظر المختلفة (حتى في شأن السيرورات المنهجية). يُطلق أحيانًا على القواعد التي تحدد السمات المكونة للترتيب الشامل للتجميع «الدستور»[5] - من حيث وضع التفضيلات الفردية معًا من أجل التوصل إلى اختيار اجتماعي. ففي نظام أرو، على سبيل المثال، لا تُطرح للتصويت قواعد مثل استقلال البدائل غير ذات الصلة ومبدأ باريتو. في الواقع، إذا كانت هذه القواعد نفسها تتحدد من خلال آلية تصويت «مُسبقة» أو إحدى سيرورات الاختيار الاجتماعي الأخرى، توجد عندئذ حاجة إلى القواعد الأخرى التي تحكم اختيار آليات الاختيار الاجتماعي «المُسبقة» هذه. وفي مرحلة أو أخرى، سيتعين إتيان بعض القواعد من خارج نطاق التفضيلات الفردية المباشر.

---

(5) حول هذا الموضوع، انظر: James M. Buchanan: «Social Choice, Democracy, and Free Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 2 (April 1954), and «Individual Choice in Voting and the Market,» *Journal of Political Economy*, vol. 62, no. 4 (August 1954), pp. 334-343, and Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, 2nd extended ed. (New York: Wiley, 1963).

يصعب، في ظل هذا التسامي، توقع أن يرتكز جانب السيرورة بمجمله، في نهاية الأمر، على تفضيلات الأشخاص المعنيين، ما دام هذا الارتكاز عليه أن يشمل سيرورة خاصة. في الواقع، ثمة دور غير قابل للاختزال لطائفة من القيم المقبولة عمومًا (ربما «المتفق عليها»، بمعنى ما فضفاض وغير دقيق)، من دون تعريض هذه الطائفة نفسها لنوع من التحديد المنهجي. هناك حاجة، في هذه الممارسة الصعبة، إلى بنية أخلاقية ليست غير مختلفة عما عزاه آدم سميث إلى دور «المتفرج المحايد»(6).

ثالثًا؛ ربما يوجد توتر ما بين التفضيلات في شأن صيرورات الذروة وفي شأن السيرورات. في الواقع، يمكن النظر من هذا الزاوية إلى صيغة بعينها لـ «استحالة ليبرالي باريتو»(7). على سبيل المثال، في حالة «برود» و«ليود» التي حازت كثيرًا من النقاش، ربما يرغب الليبرالي «برود» في صيرورة الذروة، حيث لا يقرأ «ليود» الكتاب الذي يعترض عليه «برود»، لكنه ربما لا يرغب في تحقيق ذلك (أو استمراره) من خلال القوة، أو حتى من خلال عقد قسري (في شأن مسألة تؤثر إلى حد كبير في الحياة الشخصية)(8). والنتيجة المستقرة - حيث يقرأ «ليود» الكتاب

---

(6) حول هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: *On Ethics and Economics*, Royer Lectures (Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987); «Maximization and the Act of Choice,» *Econometrica*, vol. 65, no. 4 (July 1997), pp. 745-780, and «Rationality and Social Choice,» *American Economic Review*, vol. 85, no. 1 (March 1995), pp. 1-24,

هذه المقالة هي الفصل الثامن من هذا الكتاب.

يُعنى أكثر كتاب **الحرية والعدالة**، بهذا الموضوع والمقاربات المرتبطه به في شأن الاستحالة والعدالة.

(7) Amartya K. Sen: *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979),

وانظر: Amartya K. Sen, «The Impossibility of a Paretian Liberal,» *Journal of Political Economy*, vol. 78, no. 1 (January-February 1970), pp. 152-157.

أعيد طبعه في: Frank Hahn and Martin Hollis, eds., *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979),

انظر أيضًا الفصل الثالث عشر «الحد الأدنى من الحرية» والفصل الرابع عشر «الحقوق: الصوغ والعواقب» من هذا الكتاب.

(8) عن انقسام النطاق للاختيار الشخصي والتدخل الاجتماعي، انظر: Michael J. Farrell, «Liberalism in the Theory of Social Choice,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 1 (February 1976), pp. 3-10.

في حين لا يقرأه «برود» (ما قد يختاره كل منهما على نحو مستقل) - لا تزال غير مُفضلة من كل منهما تجاه امتناع «ليود» الطوعي وقراءة «برود» الطوعية للكتاب، وتصبح النتيجة الليبرالية، بهذا المعنى، هي باريتو الأدنى. لكن ذلك لا يستلزم أن يرغب الليبرالي «برود» في «تدارك» الوضع من خلال عقد قسري[9].

2. السيرورة والتقويم والقيود

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة من نوع آخر، تتناول الاستخدام الفعلي - أو عدم الاستخدام - لمنطق سيرورة التقويم في التحليل الاقتصادي أو الفلسفي. تؤثر هذه المسألة تأثيرًا كبيرًا في الطريقة التي يمكن من خلالها فهم الحرية وتوصيفها وإدراجها في القرارات الاجتماعية. يمكن أن نبدأ بالسؤال الآتي: لماذا كان يوجد ميل إلى تجاهل السيرورات، في كل من اقتصاد الرفاه الرسمي، وفي قدر كبير من الفلسفة الأخلاقية الحديثة، على المستوى التقويمي الأساس؟ إن للإجابة عن هذا السؤال صلة بفهم مقاومة تضمين اعتبارات السيرورة في النظم المتعلقة بالتفضيل لتقويم الحرية.

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على نوعين مختلفين تمامًا من الاعتبارات، المتعلقة بأدوار كل من النفعية والتحررية في التعليل الأخلاقي والرفاه الاقتصادي. لا يتركز التقليد النفعي للأخلاق في الأساس على السيرورة، ويميل إلى تجنب إلحاق أي أهمية أساسية لاعتبارات السيرورة في ممارسة التقويم. بطبيعة الحال، تمثل السيرورات أهمية في سياقات أداتية أو سببية حتى عند تقويم النفعية. إذا شعر الناس بالسعادة من بعض السيرورات

---

(9) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Minimal Liberty,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 139-159, and «Liberty and Social Choice,» *Journal of Philosophy*, vol. 80, no. 1 (January 1983), pp. 5-28,

هذه المقالة هي الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب، وأعيد طبعها في: William James Booth, Patrick James and Hudson Meadwell, eds., *Politics and Rationality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر: Kotaro Suzumura, «Welfare, Rights, and Social Choice Procedure: A Perspective,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 33-35.

يشير سوزومورا أيضًا إلى أن «استحالة ليبرالي باريتو» كانت «تعني أن يتبلور انتقاد أساسي ضد الأساس الرفاهوي لاقتصاد الرفاه بشكل عام، ونظرية الاختيار الاجتماعي بوجه خاص» (ص 20).

(مثل عيش حياتهم من دون تدخل، أو التحلي بالقدرة على الاختيار بحرية من دون تدخل الآخرين)، فإن هذه السيرورات ستدرج على نحو غير مباشر في سيرورة التقويم. ولن تفعل ذلك بسبب الأهمية المباشرة للسيرورات نفسها في التقويم، إنما من خلال أهميتها غير المباشرة في التأثير في السعادة والمنافع التي تتسم وحدها بأهمية جوهرية في إطار النفعية. كان هذا الإنكار للأهمية المباشرة للسيرورات في تقويم النفعية شديد التأثير في اقتصاد الرفاه، نظرًا إلى أن قدرًا كبيرًا من اقتصاد الرفاه القياسي يحدث أن يكون، في نهاية الأمر، نفعيًا. أما في الفلسفة الأخلاقية، فتميل أنماط التعليل هذه - التي ترتكز بقوة على مقاربات النفعية - إلى تقاسم هذا التجنب لإلحاق أهمية مباشرة باعتبارات السيرورة.

في المقابل، فإن تأثير التحررية في الجدال ضد تقويم سمات السيرورة - ومن ذلك تحقيق الحريات وانتهاكها - ينجح بطريقة مختلفة. وبطبيعة الحال، تأخذ التحررية السيرورات على محمل الجد (وتُعطي أحيانًا حتى الانطباع بعدم الاهتمام بأي شيء آخر). لكن التحررية، في صيغها القياسية، لا تسعى إلى إدراج أهمية السيرورات في ممارسة التقويم. وتعالج التحررية في شكلها السائد (الذي تمثله جيدًا نظرية روبرت نوزيك، الرائعة والمؤثرة)[10] متطلبات السيرورة باعتبارها «قواعد قبول» لنظم مقبولة؛ وتحصل في هذا النموذج على الأولوية، من دون إدراجها في ممارسة تقويمية عامة.

ونطرح في ما يلي إحدى طرائق رؤية التباين. تأخذ تقاليد النفعية التقويم على محمل الجد (تحقيق التوازن بين المكونات المختلفة للقيم بعضها ضد بعض، وجعل القرارات كلها ترتكز في نهاية الأمر على القيم التجميعية)، لكنها لا تأخذ اعتبارات السيرورة مأخذًا جديًا على الإطلاق. من ناحية أخرى، تأخذ التحررية اعتبارات السيرورة بجدية شديدة (ولا سيما تلك المتعلقة بالحرية)، لكنها لا تعطي أولوية للتقويم (بل تذهب الأولوية إلى تلبية المتطلبات الأساسية لسيرورات الحقوق). إذًا، لا يضع التقليدان اعتبارات السيرورة في التقويم (لأسباب مختلفة تمامًا). ونظرًا إلى أن كلًا من النفعية والتحررية كان شديد التأثير

(10) Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974).

في الأخلاق واقتصاد الرفاه (في أجزاء مختلفة منهما)، فإن الأثر الإجمالي كان إهمال اعتبارات السيرورة كجزء من أي تقويم حاسم.

ناقشت في كتابات أخرى لماذا أدى هذا التجاهل إلى إفقار الفلسفة الأخلاقية والرفاه الاقتصادي(11). لن أكرر الكلام هنا، لكن المسألة الأساسية تكمن في الأهمية المباشرة لاعتبارات السيرورة (منها تحقيق الحقوق وانتهاكها) التي تتنافس والأهمية المباشرة للصيرورات الأخرى. وأقول «الأخرى» لأن انتهاك الحقوق وإعمالها يمكن اعتبارها، على نحو معقول، من بين أهم صيرورات مجموعة من الحوادث والأفعال. إن منح أولوية غير مشروطة لمقتضيات السيرورات قد يكون أمرًا غير حيوي، حيث من المحتمل إلى حد كبير أن يُسفر عن آثار رهيبة في حياة الناس، وفي هذه الحالة لن يكون ضبطها - ما قد يحدث - أمرًا معقولًا. من ناحية أخرى، يُعد تناول السيرورات باعتبارها غير ذات صلة بالتقويم غير معقول أيضًا، حيث إننا لا نولي أهمية بالسيرورات وعندنا سبب لتقدير تحقيق السيرورات الملائمة(12). لهذا، لا يحتاج اعتبار السيرورة جزءًا من التقويم الشامل للمطالبين المتنافسين إلى الاستناد إلى منطق «غير شرعي» أو «مشوش»، كما يجري الزعم أحيانًا. في واقع الأمر، يمكن توضيح مزايا رؤية التقويم المعياري من هذا المنظور الأوسع نطاقًا من خلال تطبيقه على مشكلات عملية مثل حماية الحرية، والسعي إلى تحقيق الإنصاف الجندري، أو تقويم حجج الإكراه في سلوك الخصوبة(13).

---

(11) بالتحديد في: Amartya K. Sen: «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 113-132, and «Consequential Evaluation and Practical Reason,» *Journal of Philosophy*, vol. 97, no. 9 (September 2000).

انظر أيضًا: Amartya K. Sen, «Rights as Goals,» in: Stephen Guest and Alan Milne, eds., *Equality and Discrimination: Essays in Freedom and Justice* (Stuttgart: Franz Steiner, 1985).

(12) على سبيل المثال، اعتبر قمع الحقوق السياسية الأساسية في «حالة الطوارئ» التي أعلنتها أنديرا غاندي في الهند في سبعينيات القرن الماضي، على نطاق واسع، حالة راهنة غير مقبولة، أدت إلى هزيمة السيدة غاندي في الانتخابات. لا يوجد معنى واضح في القول إنه بينما كانت توجد انتهاكات للحقوق السياسية («سيئة جدًا»، حيث)، لم يكن من الممكن القول إن الحالة الراهنة الحادثة في الهند ازدادت سوءًا لهذا السبب.

(13) عن هذه المسألة، انظر: Sen: «Rights and Agency,» pp. 113-132; «Gender and Cooperative Conflict,» in Irene Tinker, ed., *Persistent Inequalities* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 123-149, and «Fertility and Coercion,» *Chicago Law Review*, vol. 63, no. 3 (1996). =

3. التبادل وصنع المؤشر

يتمثل أحد الآثار المترتبة على المناقشة السابقة في تناول الاعتبارات المختلفة التي تضم السيرورات وصيرورات الذروة بوصفها «تنافسية» – وليست هرمية التراتب. ويمكن وضع ذلك – باستخدام مصطلحات الاقتصاد القياسي – على أن هناك «تبادلًا» بين هذين النوعين من الاعتبارات. تُفيد هذه المصطلحات من جانب: أنها تشير إلى أن أيًا من الاعتبارين لا يحكم الأمر من دون قيد أو شرط (كون تقدمه الطفيف يفوق وزنًا أي انتقاص ممكن للآخر – مهما كان كبيرًا)(14). ومن ناحية أخرى، يُعتبر مصطلح «التبادل» مضللًا نوعًا ما بطريقة أخرى. فعندما يقايض شخص سلعة x بسلعة أخرى y، فإنه يفقد x تمامًا: تذهب بلا رجعة – لا لأن السلعة الأخرى تتفوق عليها. إن ما يُسمى «تبادل» في التقويم، هو غالبًا حالة تفوق شيء على آخر. فإذا ركل الشخص A الشخص B بشكل قوي ومؤلم لإيقاظه في الوقت الملائم منعًا لوقوع حادث، يمكن القول إن قيمة إنقاذ B من الحادث تفوق وزنًا القيمة السلبية للضربة والتسبب في ألمه. بيد أن ذلك لا يشير إلى أن القيمة السلبية لضرب B «مضت إلى الأبد»؛ إنها موجودة بالفعل، لكننا نحكم عليها أنها أقل أهمية من قيمة تفادي الحادث الوشيك.

يجب ألا يحتجزنا اختيار الكلمات طويلًا، لكن هذا التوضيح يستحق النشر نظرًا إلى أن استخدام قياس التماثل في الدعوة إلى التفوق التقويمي لـ «التبادل» يُساء فهمه أحيانًا (كما لو أن الاعتبارات المتفوق عليها ما عادت مهمة)(15). على أنه إلى جانب الإصرار الذي نعتقده أن التفوق لا يعني الإجهاز على، فإنني سأستخدم اللغة الملائمة المتعلقة بـ «التبادل»، ولا سيما أنها اللغة التي يبدو أن كثرًا – خصوصًا الاقتصاديين – يفضلونها.

= وأُعيد الطبع في كتاب **الحرية والعدالة**. انظر أيضًا الفصل الخامس عشر «الموضوعية الموضعية» في هذا الكتاب.

(14) يشير ذلك – إذا وضعنا الأمر بطريقة أخرى – إلى أن التصنيف التراتبي ليس مُعجميًا من حيث الأولوية.

(15) عن استمرار أهمية الاعتبارات المتفوق عليها، انظر بالتحديد: B. A. O. Williams: «A Critique of Utilitarianism,» in: J. J. C. Smart and B. A. O. Williams, eds., *Utilitarianism: For and Against* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973), and *Ethics and the Limits of Philosophy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985).

أود الآن التمييز بين تباينين. سبق لي التعليق على التباين بين النظم المعيارية في ظل التبادل (ولا سيما، بين مزايا السيرورات وميزات صيرورات الذروة) والنظم المعيارية من دون التبادل - مثل النموذج القياسي للتحررية الذي يضع تحقيق متطلبات السيرورة «أعلى» ببساطة (مع أولوية غير مشروطة على) الاعتبارات الأخرى التي تؤثر في تقويم الحالة الراهنة. يمكننا أن نُسمي ذلك «مسألة التبادل» - وهي تسمية ليست مبتكرة إلى حد كبير. يجب مقابلة هذا التمييز بتمييز آخر ينطبق بين النظم المعيارية المختلفة ذات التبادل. إنها مسألة ما إذا كان، أو لم يكن، هناك أي مؤشر شامل لتمثيل التبادل. وسأطلق على ذلك «مسألة المؤشر الشامل». إن صيغة بناء مؤشر من هذا النوع ستحدد ببساطة طريقة إدراج الوفاء بالاعتبارات المختلفة في التصنيف التراتبي الكلي (مع تمثيل عددي، إذا اتخذ المؤشر شكل عدد حقيقي)[16].

ناقشت من أجل إدراج المقايضات، لكنني أود الإشارة الآن إلى بعض البراهين لمقاومة البحث عن دليل شامل من هذا النوع. **أولًا**، قد تكون المقايضات جزئية، وبالتالي تسفر عن تصنيف تراتبي غير كامل. **ثانيًا**؛ قد توجد مبادئ تطرح

---

(16) هناك، للتأكد، بعض الروابط التحليلية - وفي الواقع، الرياضية - بين مسألة التبادل ومسألة المؤشر الشامل. ويمكن توضيح أن الترتيب المعجمي - من دون مقايضات - على وحدة مربعة، ليس له تمثيل عددي (أو «حقيقي القيمة»). انظر: Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959).

لكن هذه النتيجة، التي تتسم بأهمية تحليلية كبيرة، تُعد خاصة جدًا من حيث انطباقها على المساحة الحقيقية (المملوءة جيدًا، كما كانت، بأعداد حقيقية). تنشأ الصعوبة من نفاذ الأرقام الحقيقية في محاولة التمثيل العددي لكثير من «الفترات» التي لا تُحصى من الأعداد الحقيقية عند ترتيب العناصر المختلفة بكل فترة، أكثر، ما يتطلب أعدادًا حقيقية مختلفة. إن أنواع المشكلات التي تميل إلى الظهور في الفلسفة الأخلاقية أو السياسية، لا تملك عادة مثل هذه الثروة من البدائل المتباينة. إضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة أن بينما قد لا يكون التصنيف التراتبي المعجمي على فضاء حقيقي متعدد الأبعاد غير قابل للتمثيل عدديًا، فلا يوجد أي التزام بالتماس مثل هذا التمثيل حتى عندما لا يكون الترتيب معجميًا ويقر بالمقايضات. كما تجدر الإشارة إلى أن التصنيف التراتبي عندما يكون ترتيبًا غير مكتمل (مثلًا؛ ترتيبًا فرعيًا صارمًا)، كما تكون غالبًا التصنيفات التراتبية ذات المقايضات، فإن التمثيل العددي يثير صعوبات إضافية لا يمكن مواجهتها إلا من خلال خفض المضمون المعلوماتي للتمثيل العددي المُستخدم. عن هذا الموضوع، انظر: Mukul Majumdar and Amartya K. Sen, «A Note on Representing Partial Orderings,» *Review of Economic Studies*, vol. 43, no. 3 (October 1976), pp. 543-545.

بعض التصنيفات التراتبية الفرعية (على سبيل المثال، استنادًا إلى بعض اعتبارات الهيمنة في فضاء المسائل الموضوعية المتعلقة، وليكن، بالصيرورات المختارة والخيارات المتقاربة)، وقد نحاول أن نرى إلى أي مدى يمكننا أن نمضي على أساس استخدام مبادئ مقبولة عمومًا. ومجددًا أخرى، لا يلزم أن يسفر ذلك عن ترتيب كامل، لكنه لن يكون مرفوضًا على هذا الأساس.

ثالثًا، حتى إذا كان عند كل شخص الأسس الكافية لاختيار ترتيب كامل، فربما لا يتفق مختلف الناس على ما يجب أن يكون عليه هذا الترتيب. في مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد - في سياق الاختيار الاجتماعي - البحث عن أساس مشترك متفق عليه. وهو الأمر الذي قد يتخذ شكل ترتيب فرعي متفق عليه، من الممكن أن يعكس إلى حد كبير تقاطع الترتيبات المتباعدة جزئيًا عند الأفراد المختلفين (باستخدام تكنولوجيا عامة، حددناها بالفعل في المقالة السابقة، في الفصل العشرين)[17].

يتمثل الإمكان المفيد الآخر في البحث عن اتفاق في شأن «الأجزاء» لا «الكل». ويمكننا أن نجد، على سبيل المثال، أحكامًا متفقًا عليها ومقبولة في شأن جوانب محددة لتقويم الحرية (ولا سيما جانب الفرصة، أو جانب السيرورة، أو كليهما)، وربما توجد مع ذلك خلافات كبيرة جدًا في شأن الأهمية النسبية التي تُلحَق بالجوانب المختلفة. وعلى الرغم من أنني حاولت اقتراح تصنيفات تراتبية شاملة - ترتيبات جزئية بديهية - تشمل اعتبار الجانبين معًا[18]، فإنني غير مقتنع بالكامل بمعقولية ذلك، نظرًا إلى التباين الواسع في الآراء التي يمكننا استيعابها على نحو معقول في شأن الأهمية النسبية للسيرورات وصيرورات الذروة. في واقع الأمر، إنني أرى أن هناك كثيرًا من المزايا في التوصل إلى تسوية في شأن التعبير العام عن «الأجزاء» لا «الكل»؛ إذ يبدو أن هناك نطاقًا واسعًا من الخلاف الذي يمكن الدفاع عنه في شأن أهمية كل من السيرورات والفرص. يجب عدم خلط احترام الاختلافات الممكنة (والتسوية المقابلة للحكم على الجانبين بشكل

---

(17) انظر أيضًا الفصول الأول «العقلانية والحرية»، والثاني «إمكان الاختيار الاجتماعي»، والرابع «التعظيم وفِعل الاختيار».

(18) ولا سيما في: Sen: «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221, and «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29.

منفصل) بالاقتراح القائل بعدم وجود مقايضات بين الاثنين. فالحدود الرئيسة للمؤشرات الشاملة لا تنشأ من صعوبات السماح بالمقايضات.

4. صوغ الحقوق: الاستقلال والتكامل

قارنت سابقًا بين مقاربتين للسيرورات التي تجلت على التوالي بوساطة التحررية والنفعية. توجه التحررية أهمية كبرى للسيرورات، ولا سيما لتلك التي تتأكد من وجود مجموعة من الحقوق بعينها عند الناس (على سبيل المثال، الحريات الشخصية، الحق في الملكية واستخدام الممتلكات المكتسبة شرعيًا ...إلخ)[19]. تُعطي التحررية، في هذا النموذج الكلاسيكي، أولوية كاملة لهذا الاعتبار. وتتسق هذه الأولوية، بطبيعة الحال، مع انعكاس تحقيق الإجراءات الصحيحة أو انتهاكها في تقويم الصيرورات أيضًا (كما يمكن أن يحدث من خلال تعريف الصيرورات على نطاق واسع - بوصفها «صيرورات شاملة» تتميز بطريقة حصرية للسيرورة)[20]. لكن هذه ليست الطريقة التي تتحرك فيها التحررية الكلاسيكية. بل إنها تختار إطارًا «غير تواصلي»، في ظل انعكاس الإجراءات الصحيحة بوصفها قيودًا جانبية، من دون أن تنعكس في تقويم الحالات الراهنة على الإطلاق[21]. يتمثل أحد آثار هذا الإجراء الثنائي في رؤية الحقوق باعتبارها مستقلة عن ممارسة التقويم، وليست مدرجة فيه.

ماذا يمكن أن تبدو عليه مقاربة «متكاملة»[22]؟ من البديهي أنها لن تبدو مثل

---

(19) الموقع الكلاسيكي لهذه المقاربة هو: Nozick, *Anarchy.*

(20) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221, and «Consequential Evaluation».

وأيضًا الفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار».

(21) من الممكن تحليليًا، بطبيعة الحال، تحقيق «تواصل» مُصمَم، حتى داخل هذا الشكل الثنائي؛ بإدراج قيمة القيود في دالة موضوعية موسعة ومُعاد تعريفها، من خلال الأداة المعروفة «مضاعفات لاغرانغ» (Lagrangean Multipliers). على أنني لا أتوقع أن يشعر التحرريون الكلاسيكيون بالإثارة مع توقع هذا الإمكان الرياضي، ولن أواصل متابعة هذا الأمر أكثر من ذلك.

(22) أدرجت المناقشة التي تلت ذلك في ورقة بعنوان «اقتصاد الرفاه ومقاربتان للحقوق» (Welfare Economics and Two Approaches to Rights)، قُدمت في الاجتماع السنوي للجمعية الأوروبية للاختيار العام، في فالنسيا، في إسبانيا، بين السادس والتاسع من نيسان/ أبريل 1994 (وهي مبنية على أساس محاضراتي عن أرو التي كنت قد ألقيتها بالفعل في عام 1991).

النفعية، نظرًا إلى عدم تقويم الحقوق والسيرورات الأخرى على الإطلاق في هذه المقاربة. لكنها يمكن أن تأخذ من النفعية اهتمامها بالصيرورات، ثم إسقاط الافتراض بأن صيرورات المنفعة فحسب هي التي تمثل أهمية في نهاية الأمر. إذا كان تحقيق الحقوق أو انتهاكها متضمنًا بين الصيرورات ذات الصلة التي يجري تقويمها، فإن ذلك يوفر شكلًا لتقويم الحقوق في إطار متكامل.

على الرغم من إهمال هذا المسار الموضوعي في الفلسفة التقليدية الأخلاقية والسياسية، فضلًا عن اقتصاد الرفاه، فلا توجد صعوبة كبيرة في المضي في هذا المسار[23]. إن هذه المقاربة المتكاملة تستخدم الحساسية الصيروراتية للنزعة النفعية من دون التقيد بنظرتها الضيقة على نحو استثنائي للصيرورات ذات الصلة (التي تتنازع بالتحديد مع التقييد الاعتباطي أنه لا يمكن الاعتماد إلا على المنافع الفردية في تقويم الصيرورات). إن الرؤية القائلة إن صيرورات المنفعة هي التي قد تمثل أهمية في تقويم الصيرورات، يُطلق عليها أحيانًا «الرفاهوية» التي يجري إسقاطها بحزم في المقاربة المتكاملة محل الدراسة هنا[24].

في هذا السياق، قد يكون من المفيد تقديم بعض الملاحظات الموجزة في شأن السؤال العام المتعلق بمقبولية الرفاهوية كشرط معياري. وناقشت في كتابات أخرى لماذا تُعد الرفاهوية «قيدًا معلوماتيًا» محدودًا - بمعنى عدم السماح بإمكان الإحاطة علمًا بالمعلومات التي قد نرغب في اعتبارها جدية. يكمن أحد الأوجه

---

(23) تجري مناقشة بعض المسائل التقنية والمادية عند المضي في هذه المقاربة في: Sen: «Rights and Agency,» pp. 113-132; «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221; «Rights as Goals;» «Legal Rights and Moral Rights: Old Questions and New Problems,» *Ratio Juris*, vol. 9, no. 2 (1996), pp. 153-167; «Fertility,» and «Consequential Evaluation».

انظر أيضًا كتاب **الحرية والعدالة**.

(24) الجزء الذي نحتاجه هنا من النفعية هو «الحساسية العواقبية»، الذي لا يزال يترك الباب مفتوحًا أمام مسألة ما إذا كانت العواقب فحسب هي التي تهم في الأحكام المعيارية. لن أواصل مزيدًا في شأن هذا التباين هنا، لكنه يحظى باهتمام في: Amartya K. Sen: *Resources, Values and Development* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984); «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221; *On Ethics*; «Consequential Evaluation» and *Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982),

أعيد نشره في: Amartya K. Sen, *Choice, Welfare, and Measurement* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997),

انظر أيضًا كتاب **الحرية والعدالة**.

الرئيسة للمحدودية بمقاربة الرفاهوية في حقيقة أن مجموعة الرفاهات الفردية ذاتها قد تتفق وترتيبات اجتماعية وفرصًا وحريات شديدة الاختلاف. بالكاد يمكن وصف الحالة الراهنة التي تُنتهك خلالها حقوق الناس منهجيًا باعتبارها حالة راهنة «جيدة»، ولا يمكن أن ينعكس على نحو كافٍ أقبح هذه الحالات من خلال فقدان المنفعة الذي ولدته هذه الانتهاكات.

على سبيل المثال، قد يفتقر من يعيشون في ظل الطغيان إلى شجاعة الرغبة في الحرية، وربما يتوافقون مع الحرمان من الحرية، والتمتع بأي مسرات ممكنة في فترات قصيرة من الراحة، حيث إن حالات الحرمان في مقياس المنفعة (مقاسة إما من حيث الارتياح العقلي، أو من حيث كثافة الرغبة) يمكن أن تُخفَت وتُكتم. لكن ذلك ليس سببًا حاسمًا للنظر إلى الحالة الراهنة باعتبارها ليست أقل سوءًا بكثير من طريق انتهاك الحقوق. ربما يُمنح السكان الملونون قدرًا ضئيلًا من الحرية في ظل نظام الفصل العنصري، وربما يتمتع «المنبوذون» بقدر ضئيل من الحقوق في مجتمع تقليدي يقوم على أساس الطائفة، لكن إذا كان هؤلاء المحرومون لا يزال في وسعهم تحقيق السعادة في حياتهم المحدودة - من خلال جهد بطولي - من خلال التوافق مع هذه الشدائد، فإن الرفاهوية سترفض اعتبار أن الحالة الراهنة أسوأ مما ينعكس في مقياس المستويات المُعدَّلة للمنافع.

لا يقتصر عمل الطغاة على انتهاك الحريات، إنما يمتد عادة ليشمل صُنع متعاونين من بين الضحايا. وربما تتضح صعوبة، أو حتى استحالة، أن يحقق المقهورون اليائسون تغييرًا (على الأقل بوصفهم أفرادًا)؛ وفي ظل هذه الأوضاع، ربما يقررون حتى أنه من «السخف» التحسر باستمرار على افتقارهم إلى الحرية، والرغبة في تغيير جذري لن يحدث. وربما يوجد مثل هذا التسامح السلبي للطغيان الذي لوحظ في أنحاء العالم، حتى عند توافر إدراك واضح أن هناك فرصة حقيقية للتغيير من شأنها توليد دعم عام قوي لمثل هذا التغيير. وتدعو الحاجة إلى الحكم على الصيرورات إلى ممارسة الحكم المُسبب بطريقة لا يحتاج إليها مقدار المنفعة في المعيشة اليومية. وربما يكون التقويم ممارسة إبداعية عميقة في حد ذاتها؛ ومعايير ما «يقدّره» الناس بنشاط (في مقابل التسامح معه) وعندهم سبب لتقديره (لا قبوله على نحو سلبي)، يمكن

أن تعمل تجاه تدارك أوجه التحيز التي تنعكس تلقائيًا في الحساب الميكانيكي للمنافع(25).

لاتخاذ نوع مختلف، وإن كان وثيق الصلة، من التجربة الفكرية، ننظر في مجتمعين متطابقين من حيث المنافع، لكن أحدهما لا يشهد انتهاكًا للحقوق الفردية المقبولة، بينما يشتمل الآخر على كثير من هذه الانتهاكات. من شأن الرفاهوية أن تصر على أن هذه الفروق في تحقيق أو انتهاك الحقوق لا تتسم بأهمية جوهرية. ما دام عدم المنفعة المتولدة عبر انتهاك الحقوق يتكون من خلال بعض الوسائل الأخرى، أو من خلال تكيف الناس العقلي وقبول الطغيان، لن يوجد شيء - في منظور الرفاهوية الضيق - يمكن الشكوى منه في الحالة الراهنة الناتجة. وبالتالي هناك حاجة واضحة إلى إدراج انتهاك الحقوق والحريات في تقويم الحالة الراهنة، بما يتجاوز الاعتماد الحصري على معلومات المنفعة فحسب.

لذا، نصل إلى طريقتين مختلفتين لتناول الحقوق والسيرورات المناظرة - وهي مسألة مركزية في استيعاب جانب السيرورة عند معالجة الحرية الفردية. في المقاربة المستقلة للحقوق، تتخذ أهمية الحقوق كمتطلبات صارمة أولوية على «خيرها» ودلالتها للتقويم، وتُعد قوة هذه الحقوق، في هذه الرؤية، مستقلة جوهريًا عن صيروراتها. ففي الصيغة البارزة لهذه المقاربة عند نوزيك(26)، تتخذ هذه الحقوق كلها شكل «قيود جانبية» يجب ببساطة عدم انتهاكها. والإجراءات التي وضعت لضمان الحقوق، ويجب قبولها بغض النظر عمّا تسفر عنه، ليست ببساطة على المستوى نفسه (كما تمضي الحجة) مثل الأمور التي ربما نحكم أنها مرغوب فيها (مثل المنافع، والرفاه، وإنصاف الصيرورات أو الفرص...إلخ). ولا تكمن المسألة المهمة هنا في الأهمية النسبية للحقوق، إنما في أولويتها الكلية.

في المقابل، تعتبر الرؤية المتكاملة للحقوق أن الحقوق تتسم بأهمية معيارية، وإن لم تكن متفردة عادة على هذا النحو. ونتيجة ذلك، تسوء الحالة

(25) يجب أن أشير هنا إلى أن في بعض الأشكال الحديثة للنفعية، بُذل جهد مهم لإعادة توصيف مقاربة النفعية بطرائق تضع في حسبانها دور التقويم الواعي بإجراء حساب المنفعة؛ انظر بالتحديد: Richard M. Hare, *Moral Thinking: Its Levels, Methods and Point* (Oxford: Clarendon Press, 1981), and Keith Griffin, *Well-being: Its Meaning, Measurement and Moral Importance* (Oxford: Clarendon Press, 1986).

(26) Nozick, *Anarchy*, «Entitlement Theory».

الراهنة التي تضم انتهاكات للحقوق (سواء أدى ذلك إلى تقليص المنافع أم لا، وهو شرط متفاوت). هناك حقوق مختلفة، يمكن أن يتعارض أحيانًا بعضها مع بعض، ويجب النظر إلى إمكان «التبادل» بينها (إلى جانب المقايضات التي لا تضم اعتبارات الحقوق، ومن ذلك أهمية الرفاه). وفي حين قد تختلف أهمية كل منها تبعًا للأوضاع، تجاهد هذه المقاربة ضد اعتبار الحقوق كلها غير قابلة للتمييز من حيث قوتها على التأثير في القرارات: إن الحق في عدم سرقة قلمي يجب ألّا يؤخذ بالضرورة باعتباره بالغ الأهمية مثل حقي في عدم التعرض للتعذيب أو القتل، على الرغم من أن كليهما ربما يتخذان شكل «القيود الجانبية» - في مصطلحات نوزيك. إن هذه الأهمية النسبية للحقوق المختلفة، في هذه الرؤية، تأتي على نحو لا ينفصل عن تقويم «صواب» الحقوق، إلى جانب سمات أخرى للاختيار الاجتماعي.

كانت مقاربتي للحقوق تنتمي، إلى حد كبير، للاتجاه «المتكامل»[27]. ينطبق ذلك أيضًا، بوجه عام، على أدبيات الاختيار الاجتماعي في شأن الحقوق (التي تنتمي إليها أغلبية أعمالي). وفي المقابل، تقع بحزم نظرية نوزيك في شأن «نظرية الاستحقاق»[28] في مجموعة الحقوق «المستقلة». في نظرية جون رولز عن «العدالة كإنصاف»[29]، تُعتبر الأولوية غير المشروطة للحقوق، التي تنعكس في المبدأ الأول، من النوع «المستقل»؛ لكن معالجتها للحريات باعتبارها من بين «السلع الأولية»، وتنعكس في المبدأ الثاني، تُعتبر بوضوح من النوع «المتكامل»[30]. إن توصيف الحقوق من حيث أشكال المباراة، كما قام بتطويره

---

(27) حاولت تقديم هذه المقاربة البديلة وتطويرها في: Sen: *Collective Choice*; *Choice, Welfare*; «Rights and Agency,» pp. 113-132; «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221; «Rights as Goals;» *On Ethics*, and «Consequential Evaluation».

انظر أيضًا في كتاب **الحرية والعدالة**.

(28) Nozick: *Anarchy*, and «Distributive Justice,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 3, no. 1 (Autumn 1973), pp. 45-126.

(29) John Rawls: *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), and *Political Liberalism* (New York: Columbia University Press, 1993).

(30) عن أهمية أخذ الحرية للطريقتين في الاعتبار، انظر: John Rawls, «Social Unity and Primary Goods,» in: Amartya K. Sen and Bernard Williams, eds., *Utilitarianism and Beyond* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982), pp. 159-185.

كل من سوغدن وغارتنر وآخرون[31] - يبدو شكليًا من النوع «المستقل». كما أن مقاربة الاختيار العام القوية والمؤثرة - التي كان رائدها جيمس بوكانان إلى جانب تولوك[32] - تُعتبر غالبًا معنية بالإجراءات فحسب - على نحو مستقل عن الصيرورات. ويتعين علينا أن ندقق في «استقلالها» بالفعل.

5. الإجراءات المستقلة عن الصيرورات والتوترات الداخلية

علينا أن نبحث، في هذا السياق، عن مدى عمق الفرق بين نظام الحقوق الإجرائية المستقلة عن الصيرورات ونظام الحقوق الذي يضع في حسبانه، من بين أمور أخرى، الأنواع المختلفة للصيرورات. على مستوى منهجي، نجد أن الفجوة كبيرة جدًا في الواقع؛ فتحت صيغ خالصة، لا يوجد أي شيء مشترك بين المقاربتين. يعجب كثيرون، في الجانبين، من إتقان تعارض المقاربتين. لكن، هل التعارض كبير جدًا حقًا؟ إننا نميل، كما ناقشنا سابقًا، إلى وجود قيم في شأن كل من «السيرورات العادلة» و«الصيرورات الجيدة»، ومن غير المستغرب إعطاء ذلك طبيعة وجودنا ككائنات اجتماعية. ولهذا، تميل أي نظرية تركز حصرًا على السيرورات أو على صيرورات الذروة إلى اتسامها بمشكلات في إتقان «الاستبعاد المعلوماتي» مع اتساع قيمنا القائمة على الأسباب.

تجتذب فكرة الحقوق «المستقلة» تمامًا بالتحديد مُفكري الإجرائية المحضة الذين لا يرغبون في تعريض تركيزهم الإجرائي للخطر بأي شكل من الأشكال من خلال اعتبارات الصيرورات والنتائج. ومن ناحية أخرى، تطرح هذه الفكرة معضلة من نوع ما، عندما تسفر الإجراءات المحددة عن صيرورات غير مقبولة بوضوح بوصفها حالات راهنة. وربما يؤدي هذا الإمكان إلى بعض التوتر الشديد.

---

(31) Robert Sugden: *The Political Economy of Public Choice* (Oxford: Martin Robertson, 1981), and «Why Be Consistent? A Critical Analysis of Consistency Requirements in Choice Theory,» *Economica*, vol. 52, no. 206 (May 1985), pp. 167-184, and Wulf Gaertner, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, «Individual Rights Revisited,» *Economica*, vol. 59, no. 234 (May 1992), pp. 161-178.

(32) Buchanan: «Social Choice;» «Individual Choice,» pp. 334-343, and *Liberty, Market, and State: Political Economy in the 1980s* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986).

انظر أيضًا: James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962).

كما ناقشنا سابقًا، ربما يُنظر إلى أمثلة الحقوق «المستقلة» باعتبارها تشمل «المبدأ الأول» في شأن «العدالة كإنصاف» عند رولز[33] (في ما يتعلق بالحرية و«أولويتها»)، و«نظرية الاستحقاق» عند نوزيك[34]. ولا تقتصر هذه النظريات، المُصوغة على نحو صارم، على كونها ليست صيروراتية، وإنما يبدو أنها تترك أيضًا مجالًا ضئيلًا للأخذ جوهريًا في الحسبان الصيرورات عند تعديل أو تحديد الحقوق التي تغطيها تلك المبادئ. في حالة رولز، يُعد مجال «المبدأ الأول» محدودًا للغاية، حيث لا يُغطي بفاعلية إلا الحريات الشخصية. أما مقتضيات نوزيك للحقوق، فهي أوسع نطاقًا بكثير وتشمل فئات الاستحقاقات الأخرى، ومنها الحق في استخدام الممتلكات المكتسبة شرعيًا ومقايضتها وتوريثها.

سننظر الآن في منظومة نوزيك النظرية. بقدر ما يتعلق الأمر برولز، حتى لمجموعة محدودة من الحقوق التي يغطيها المبدأ الأول، يبدو أنه يرغب في ترك حيز لحل وسطي معقول عند تناول متطلبات الاحتياجات المادية الملحة. لقد أثار هربرت هارت هذه المشكلة في قالب عام، عندما عارض افتراض أنه في «الوضع الأصلي» عند رولز يجب أن يوجد «تفضيل للحرية على السلع الأخرى التي سيحرص كل شخص عقلاني ذاتي المصلحة على الحصول عليها»[35]. أقر جون رولز في كتاباته اللاحقة أهمية هذه الحجة، وطرح سبلًا لاستيعابها في منظومته، المُعرفة على نحو واسع[36]. بينما طالب المبدأ الأول في شأن العدالة كإنصاف عند رولز[37]، في صيغته الأصلية، بـ «منظومة كلية أكثر اتساعًا» من الحرية المتوافقة مع حرية مماثلة للجميع، في الصيغة الكفوءة، فإن المطالبة يمكن أن تقتصر على «مخطط كافٍ تمامًا للحريات الأساسية المتوافقة مع مخطط مماثل من الحريات للجميع»[38]. على أن اللافت هنا، في السياق الحالي، ليس مجرد أن مدى أولوية

---

(33) Rawls, *A Theory*.

(34) Nozick, *Anarchy*.

(35) H. L. A. Hart, «Rawls on Liberty and Its Priority,» *University of Chicago Law Review*, vol. 40, no. 3 (1974), p. 555.

(36) انظر بالتحديد: John Rawls, «The Idea of an Overlapping Consensus,» *Oxford Journal of Legal Studies*, vol. 7, no. 1 (1987), pp. 1-25, and *Political Liberalism*.

(37) Rawls, *A Theory*.

(38) Rawls, «The Idea,» p. 5.

الحرية يصبح أكثر محدودية من خلال هذا التعديل، بل إن الدافع إلى التعديل يتمثل بالتحديد في الحاجة إلى مراعاة الاعتبارات العواقبية التي قدمها هربرت هارت عند وزن مقتضيات الحرية في مواجهة مقتضيات المسائل الأخرى، ومنها الاحتياجات المادية.

تجدر الإشارة إلى وجود رابطة عواقبية أخرى هنا. كلما يُقدم أي متطلب للحرية بشكل يجعل حريات شخص واحد مشروطة بالحريات نفسها للجميع، لا مفر من وجود تحليل لصيرورات الحريات. ولا يمكن الحكم على متطلب «التوافق» من دون أخذ الارتباطات المتداخلة للحرية في الاعتبار، وكذا طرائق ممارسة - أو حتى تصور ممارسة - هذه الحريات فعليًا[39]. وعلى الرغم من الشكل الذي يبدو «مستقلًا» لمبادئ رولز للحرية، فإن هناك قدرًا كبيرًا من «التكامل» الذي تنطوي عليه ضمنًا الصياغات وإعادة الصياغات التي اختارها رولز. لا يضم ذلك أي توتر في مقاربة رولز الخاصة في شأن **العدالة كإنصاف**، ما دام استقلال الصيرورات غير مطروح بوصفه مبدأ أساسًا في أي من كتابات رولز المستفيضة في هذا المجال. لكن من يريدون «قراءة» رولز باعتباره نصيرًا كبيرًا لاستقلال الصيرورات، عليهم الأخذ الكامل في الاعتبار بعيد الأمد تحليلَه.

ماذا عن نظرية الاستحقاق عند نوزيك؟ هنا يوجد بالتأكيد إصرار صريح على استقلال الصيرورات. ونظرًا إلى التغطية الواسعة لـ «الحقوق التحررية» عند نوزيك، فإن الإصرار على استقلال الصيرورات سيكون أكثر تشددًا في حالة نوزيك منه في حالة رولز، وبالتالي يجب تناول إمكان الصيرورات غير المقبولة تناولًا جديًا. ولا يصعب بالفعل إظهار إمكان حدوث حتى المجاعات الضخمة في ظل اقتصاد يفي بالحقوق التحررية كلها، المُحددة في منظومة نوزيك[40].

---

(39) حول هذا الموضوع، انظر: Sen: *Collective Choice*; «The Impossibility,» pp. 152-157; «Rights and Agency,» pp. 113-132; «Rights and Agency,» and «Liberty, Unanimity and Rights,» *Economica*, vol. 43, no. 171 (August 1976), pp. 217-245.

أعيد طبعه في: Sen, *Choice, Welfare*.

انظر أيضًا الفصل الثاني عشر «الحرية والاختيار الاجتماعي»، والفصل الثالث عشر «الحد الأدنى من الحرية»، والفصل الرابع عشر «الحقوق: الصوغ والعواقب»، فضلًا عن الأدبيات واسعة النطاق التي تتضمنها تلك الفصول.

(40) عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Starvation and Exchange Entitlements: A General =

ولهذا، من الصحيح تمامًا أن نوزيك لا يستثني استقلال الصيرورات في الحالات التي يمكن أن تؤدي خلالها ممارسة الحقوق إلى «أهوال أخلاقية كارثية»[41]، ومن طريق هذه الأهلية، تصبح الصيرورات ذات أهمية، في كل حال.

يكمن خلف هذا الامتياز حس نوزيك السليم في أن نظام الاستحقاقات الإجرائي الذي يحدث أنه يسفر عن أهوال أخلاقية كارثية، يجب ألا يبعث تمامًا على الاقتناع سياسيًا. ومع ذلك، بمجرد إدخال الصيرورات في المسألة بهذه الطريقة، لن يُفقد فحسب نقاء منظومة استقلال الصيرورات، إنما سُيعاد أيضًا إدراج مسألة الأهمية النسبية والمقايضات بقوة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عددًا من فلاسفة الأخلاق غير العواقبيين يميل إلى الاهتمام الشديد بطبيعة الصيرورات الفعلية. ويُعد إيمانويل كانط[42] نفسه مثالًا رائعًا، وكان غالبًا ما يُعتبر فيلسوفًا في علم الأخلاق معاديًا للعواقبية جوهريًا. فالقواعد التي كان يناصرها بوصفها «ضرورات قاطعة»، ربما لم يكن ليؤيدها على أساس الصيرورات، لكن كانط بدأ أيضًا في إظهار مدى روعة ما تميل صيرورات تلك القواعد لأن تكون عليه. لا يوجد، بطبيعة الحال، أي تناقض تحليلي هنا، لكنه يُعزى لكانط اهتمامه الشامل أنه على الرغم من علم الأخلاق الخاص به، فإنه يجد أن الصيرورات الفعلية تمثل أهمية كبيرة. ربما يوجد عند الأفراد، في هذه الرؤية الأخلاقية، سبب حاسم لتبني ضرورات كانط على أسس غير عواقبية، لكن هناك أسبابًا للاهتمام بالسؤال عن حياتهم وكيف يمكن أن تمضي إذا اتبعوا هذه القواعد. إنني أطرح هذه الملاحظة على نحو عابر، ما دامت نزعة الشك تجاه جانب الفرصة تميل إلى أن تأتي من أولئك الذين يجادلون من أجل رؤية للأخلاق مستقلة عن الصيرورات؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أنه حتى إذا كان هذا الزعم سيُقبَل، فإن تقويم كيف تسير حياة الناس – من دون أي تناقض – يشمل

Approach and Its Application to the Great Bengal Famine,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1, = no. 1 (1977), pp. 33-59, and *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

انظر أيضًا: Jean Drèze and Amartya K. Sen: *Hunger and Public Action* (Oxford: Oxford University Press, 1989), and *Political Economy of Hunger* (Oxford: Oxford University Press, 1990).

(41) انظر أيضًا مناقشة نوزيك لـ «شرط لوك»: Nozick, *Anarchy*, pp. 178-182.

(42) Immanuel Kant, *Critique of Practical Reason* (New York: Bobbs-Merrill, 1788).

الصيرورات الفعلية والفرصة - الحرية للسعي من أجل الصيرورات المرغوب فيها.

6. مقاربة الاختيار العام والتحليلات الصيروراتية

أنتقل الآن إلى تقليد التقليصية والفكر التحرري الذي تناولته بقوة أدبيات «الاختيار العام» في ظل قيادة بوكانان[43]. ربما يكون مغريًا وضعها تحت تصنيف العدالة الإجرائية المستقلة عن الصيرورات، نظرًا إلى أن المقاربة تعكس كثيرًا من الشك في شأن فكرة «الصالح الاجتماعي»[44]. ويتضمن إطار القواعد هذا الحقوق والحريات المختلفة. لا ترتكز أولويتهم، في هذا التفسير، على ما يترتب عليهم من صيرورات تتمثل في توليد حالات راهنة جيدة (ما يسمى «الصالح الاجتماعي»)، بل على السيرورات التي تتسم بالإنصاف والعدل.

هل «منظور الاختيار العام» هذا هو حقًا مقاربة مستقلة عن الصيرورات؟ ما من شك، بالتأكيد، في شأن نزعة بوكانان المتحفظة تجاه من يعتمدون على «تقويم يتعدى الصيرورات نفسها»، وبصفة عامة لمن «يُعظّم دوال الرفاه الاجتماعي»[45]. لكن، هل دعم «منظور الاختيار العام» - «نموذج الاقتصاد كتبادل»، من حيث أصله الذي طرحه ويكسل[46] - يمكن أن يكون مستقلًا حقًا عن الصيرورات المتوقعة لمثل هذه التبادل، والقيمة التي تُلحَق بأهمية هذه الإنجازات؟ ولا تحسم المسألة حقيقة أن بوكانان كان ناقدًا لمجموعة من التقويمات المستندة إلى الصيرورات في الشكل البسيط لتعظيم «الصالح الاجتماعي» الترانسندنتالي.

---

(43) انظر: Buchanan: «Social Choice;» «Individual Choice,» pp. 334-343, and *Liberty, Market, and the State*.

انظر أيضًا: Buchanan and Tullock, *The Calculus*.

(44) كما يشرح روبرت سوغدن هذه المقاربة: «يُنظر إلى المجتمع بوصفه نظامًا للتعاون بين الأفراد من أجل تقدمهم المشترك»، و«لا يكمن الدور الأولي للحكومة في تعظيم الصالح الاجتماعي، بل الحفاظ على إطار من القواعد التي يُترك للأفراد فيها حرية تحقيق أهدافهم الخاصة». انظر: Robert Sugden, «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31, no. 4 (December 1993), p. 1948.

(45) Buchanan, *Liberty, Market, and the State*, pp. 22-23.

(46) المصدر نفسه، ص 23.

إن دعم بوكانان ترتيبات السوق والمقايضات عمومًا، يتعلق كثيرًا في الواقع بتحليل ما ستحققه هذه الترتيبات والمقايضات. إن تقدير ما تفعله هذه المنظومات، فضلًا عن دور الاقتصاد في جعلنا نفهم كيفية عملها، يشغل موقع المركز في مقاربة بوكانان. وعند تناول «الاشتراكيين التحرريين» (على العكس من الاشتراكيين المعادين للتحررية) الذين يضفون «قيمة ضئيلة أو غير إيجابية... على العمل الجماعي» و«يضفون القيمة الأساسية على الحرية الفردية»، يعزو بوكانان معارضتهم الأسواق إلى عدم معرفتهم بـ «الفكرة الضبابية لطريقة عمل السوق»، وإلى كونهم «سعداء بجهلهم بالنظرية الاقتصادية»(47). ولذلك، لا يثير الاستغراب أن تحليل بوكانان مليء بتعليل صيرورات الترتيبات الإجرائية التي يدرسها ويناصرها. وقد وضع الأمر على النحو الآتي: «إلى حد تقويم التبادل الطوعي بين الأشخاص إيجابيًا، بينما يُقيم القسر سلبيًا، تبرز نتيجة مفادها أن الاستعاضة عن الأول لصالح الثاني مرغوبة على الافتراض، بالطبع، أن هذا الإبدال ممكن تكنولوجيًا وليس بتكلفة باهظة من الموارد»(48). وتمشيًا مع هذا التحليل، يشدد بوكانان كثيرًا على مناقشة «الأعمال المتوقعة للترتيبات الدستورية البديلة»(49). وإذا كان على المرء أن يبحث عن تبرير مستقل عن الصيرورات للقواعد الإجرائية في «منظور الاختيار العام»، فسيصعب العثور على ذلك في الأخلاق السياسية عند بوكانان التي تتسم بالحساسية وتستند إلى قاعدة عريضة.

تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن بوكانان، عند وصف تحوله من «اشتراكي تحرري» إلى «مناصر حديث الولادة للسوق الحرة»، كان يركز على سيرورة فهمه كيفية «عمل السوق» فعليًا(50). وفي مقابل «الاشتراكي المناهض للتحررية»، فإن الحجة الحاسمة للاشتراكي التحرري تصبح الاعتراف أن «الحرية، التي كانت دائمًا القيمة الأساسية بالنسبة إليه [الاشتراكي التحرري]،

---

(47) المصدر نفسه، ص 4-5.

(48) المصدر نفسه، ص 22.

(49) المصدر نفسه، ص 23.

(50) المصدر نفسه، ص 3-4.

يجري الحفاظ عليها بأفضل طريقة في نظام يتيح للأسواق دورًا رئيسًا»[51]. ويشغل التحليل العواقبي موقعًا مركزيًا في هذه المجموعة من الحجج.

لا أناقش هنا مدى قبولي التحليل الدقيق للأسواق الذي يمكن إيجاده في أدبيات الاختيار العام. فهذه ليست مناسبة للخوض في هذه المسألة الموضوعية؛ لكنني إن قمت بذلك، فسأستكمل دعمي الحاجة إلى الأسواق وأهمية «الاقتصاد كتبادل» (بما يتماشى كثيرًا وتحليل بوكانان) إضافة إلى بعض المؤهلات الجدية حول الحاجة إلى تناول مسألة عدم المساواة في الفرص الموضوعية والحريات، ومنها الفقر والحرمان (وهي المسائل التي أوضح بوكانان أنه شديد الحساسية تجاهها أيضًا)[52].

ربما ينشأ مؤهل ثانٍ من الحاجة إلى إدراج المزيد من تعقيدات السلوك الإنساني والقيم، بما يتجاوز الافتراض المقيد في شأن «الإنسان الاقتصادي». وعلى الرغم من استخدام هذا الافتراض في نظرية الاختيار العام (وإيمان غوردون تولوك الواضح به)، أشار بوكانان نفسه إلى بعض «التوتر» في هذه المسألة[53]. لقد ناقشت في كتابات أخرى أنه حتى النجاحات التي حققتها الرأسمالية وحققتها ترتيبات السوق، لا يمكن فهمها بالكامل من دون إدراج «القواعد الأخلاقية» والتعقيدات السلوكية الأخرى التي تميل إلى تأهيل أفعال العناصر الفردية بالمجتمعات المختلفة (ومن ذلك، ضمن أمور أخرى، عدم السعي وراء كل فرصة للقيام بأفعال أفضل للذات من خلال النكوص عن التعاقدات)[54].

---

(51) المصدر نفسه، ص 5.

(52) عن هذا الموضوع، انظر: الفصل السابع عشر «الأسواق والحريات»، وانظر أيضًا: Amartya K. Sen, «Markets and the Freedom to Choose,» in: Horst Siebert, ed., *The Ethical Foundations of the Market Economy: International Workshop* (Tubingen: Mohr, 1994).

عن المسائل ذات الصلة، انظر نقد برونو فراي المتعاطف مع مقاربة بوكانان: Bruno Frey, *Modern Political Economy* (New York: Wiley, 1978).

(53) Buchanan, *Liberty, Market, and the State*, p. 26.

انظر أيضًا: Geoffrey Brennan and Loren Lomasky, «The Impartial Spectator Goes to Washington: Toward a Smithian Theory of Electoral Behavior,» *Economics and Philosophy*, vol. 1, no. 2 (October 1985), pp. 189-211.

(54) انظر: Sen, *On Ethics*.

ثمة اختلافات أيضًا في العادات السلوكية في مجتمعات متباينة. على سبيل المثال: لا يعاني عادة

يتطلب التدقيق الموضوعي لتقليد نظريات الاختيار العام إثارة هذه التساؤلات ومواجهتها. لكن هذه الاستفسارات لا تؤثر بأي شكل في المسألة التي نناقشها الآن، وهي حقيقة أن التحليل العواقبي يُعد جزءًا مركزيًا من تقليد الاختيار العام[55].

على الرغم من أن منظور الاختيار الاجتماعي يتجنب الإجراء الخاص باستخدام دالّة الرفاه الاجتماعي (عند صوغها من خلال صوغ دالّة المنفعة الفردية)[56]، فإنه لا يقع، كمقاربة، في تصنيف المناصرة المستقلة عن الصيرورات للقواعد واللوائح. وتحتل طريقة عمل الإجراءات - ومنها الأسواق - موقعًا مركزيًا لدعم الاختيار العام لها. وتختلف مقاربة الاختيار العام تجاه الحقوق، في هذا الشأن، اختلافًا كبيرًا عن نظرية نوزيك لاستحقاق الحقوق التحررية.

رجال الأعمال والمسؤولون السويسريون مشكلات الفساد بالطريقة التي عاناها نظراؤهم الإيطاليون (حتى أحيانًا في وجود روابط مع المافيا)؛ ويبدو أن تقاليد قوانين الصناعة اليابانية تختلف عن كثير من نظيراتها الأوروبية ...إلخ. يمكن أن تنشأ التعقيدات السلوكية أيضًا من مسائل أخرى غير القواعد الأخلاقية المؤسسية، ومنها التقويم النقدي لـ (1) تفضيلاتنا الفعلية والقيمة التي تضعها حرية النفس وحرية الآخرين في اختياراتنا المنعكسة، و(2) إغراء الدخول في تعاقدات ممكنة تتخذ شكل إلزام الآخرين ضد الاختيارات المراعية للذات في «المجالات الشخصية» خاصتهم في مقابل إلزام النفس في المجالات «الشخصية» للمرء. يُعد هذا الجانب الأخير مركزيًا في نزاع ليبرالي باريتو (نوقش في: Sen: *Collective Choice*; «The Impossibility,» pp. 152-157, and «Minimal Liberty,» pp. 139-159).

أعدنا نشر الأخير في هذا الكتاب (الفصل الثالث عشر). ويجب أن أضيف بإيجاز أن ذلك لا علاقة له بتفسير برايان باري أسباب عدم نجاح العقود الوهمية (بسبب بعض القيود المفروضة من الخارج، التي لا أرى لها مبررًا كبيرًا). انظر: Brian Barry, «Lady Chatterley's Lover and Doctor Fischer's Bomb Party: Liberalism, Pareto Optimality and the Problem of Objectionable Preferences,» in: Jon Elster and Aanund Hylland, eds., *Foundations of Social Choice Theory*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986).

انظر أيضًا الفصلين الثالث عشر والفصل الرابع عشر في هذا الكتاب.

(55) بطبيعة الحال، المقاربة التي تركز، بكلمات سوغدن المُختارة المعروفة، على الحفاظ على «إطار من القواعد يُترك للأفراد فيه حرية السعي من أجل تحقيق مآربهم»، لا يمكن إلا أن تكون حساسة تجاه عواقب الأطر البديلة للقواعد من حيث السماح بهذا السعي وتيسيره. انظر: Sugden, «Welfare, Resources,» p. 1948.

(56) حول هذه المسألة، انظر: Buchanan: «Social Choice;» «Individual Choice,» pp. 334-343.

وقد ناقشت هذا التساؤل العام في: Sen, «Rationality,» pp. 1-24.

7. أشكال المباراة والاختيار الاجتماعي والحقوق

شهدت مقاربة الحقوق والحريات التي كان رائدها روبرت نوزيك(57)، توسعًا في الآونة الأخيرة لتشمل تطوير نموذج الحقوق من حيث أشكال المباراة(58). في هذه الصيغة، يتمتع كل شخص بالاختيار من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، وتتسم الحريات المسموح بها بمركّبات مقبولة من الاستراتيجيات. وعندئذ يمكن أن يمارس جميع الأشخاص حقوقهم كما يحلو لهم (رهنًا باختياراتهم التي تقع داخل المركّبات المسموح بها)، «بغض النظر» عن صيروراتها. تبدأ مواصفات الحقوق في هذه الصيغة من دون أي إشارة إلى تفضيلات الأشخاص المشاركين، أو النتائج التي تظهر بالفعل(59). إن أي دراسة لمدى ملاءمة صيغة نموذج المباراة للحقوق، يجب أن تأخذ في اعتبارها هذه السمات الخاصة باستقلال التفضيل واستقلال الصيرورات.

يُنظر أحيانًا إلى صيغة شكل المباراة للحقوق كمنافس لمقاربة الاختيار الاجتماعي للحقوق، والأهم من ذلك ما زُعم من أن مقاربة نهج شكل المباراة للحقوق تتفوق من حيث رؤية الحقوق من خلال نظرية الاختيار الاجتماعي(60). هل هذا الزعم صحيح؟ الجواب القصير، في رأيي، هو «كلا». ومع ذلك، كي نرى أن الوضع هو على هذا النحو، يمكننا أن نبدأ بشكل معقول بإجابة أطول وأكثر تفصيلًا.

---

(57) Nozick: *Anarchy*, and «Distributive Justice,» pp. 45-126.

(58) عن هذا الموضوع، انظر: Sugden: *The Political Economy*, and «Why Be Consistent?,» pp. 167-184; Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178; Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura: «Rights, Welfarism and Social Choice,» *American Economic Review* (Papers and Proceedings), vol. 84, no. 2 (May 1994), pp. 435-439, and Rajat Deb, Prasanta K. Pattanaik, and Laura Razzolini, «Game Forms, Rights and the Efficiency of Social Outcomes» (Mimeo, Southern Methodist University, Dallas, Texas, 1994).

(59) ناقش باتانايك على نحو أكثر اكتمالًا، حقيقة أن «صيغة المباراة للحقوق الفردية لا تشير إطلاقًا إلى التفضيلات الفردية على البدائل الاجتماعية؛ كما لا تشير إلى الناتج الفعلي لأي مباراة». انظر: Prasanta K. Pattanaik, «The Liberal Paradox: Some Interpretations When Rights Are Represented as Game Forms,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), p. 42.

انظر أيضًا: Gaertner, Pattanaik and Suzumura, pp. 161-178.

(60) انظر: Peter Gärdenfors, «Rights, Games and Social Choice,» Noûs, vol. 15, no. 3 (September 1981), pp. 341-356; Sugden: *The Political Economy*, and «Why Be Consistent?,» pp. 167-184, and Gaertner, Pattanaik and Suzumura, «Individual Rights».

على مستوى مواصفات الشكل لعدد من أنواع الحقوق، هناك مزايا واضحة في استخدام صيغ شكل المباراة. وفي واقع الأمر، يتخذ الحس السليم لفهم كثير من الحقوق المقرة هذا الشكل، مع التركيز على ما يكون الناس أحرارًا في القيام به (بما في ذلك التصريح والقدرة على القيام بأشياء معينة)، لا دراسة الصيرورات التي يمكن للأشخاص المشاركين تحقيقها فعليًا (كما سيُدرج في توصيف «الحالة الاجتماعية»). على سبيل المثال، إذا أُعطي شخص الحق في قراءة كتاب يريد أن يقرأه، فإن هذا تأكيد لحريته في القيام بهذا العمل، لكنه لا يغطي إخفاقه في عدم القيام به - لأي سبب كان (مثل ضعف الإرادة). وبالمثل، إذا أُعطي لشخص عاطل من العمل الحق في الحصول على «إعانة بطالة»، فهو ببساطة حق القيام بالفِعل المناظر (وهو الذهاب والحصول على الإعانة)، ولا يُنتَهك هذا الحق (في هذا المنظور) إذا أخفق الشخص - لأي سبب كان - في القيام بهذا الفِعل. إن الحقوق، في هذه الرؤية، معنية بالكامل بحرية الفِعل، لا بتحقيق أي صيرورات.

ثمة بدهية حاسمة في شكل صيغ شكل المباراة للحقوق، على نحو يتسم بجاذبية حدسية واضحة. ويبدو أن هذه الميزة في التعبير أثرت بعمق في كثير من مُنظري الحقوق الذين أعربوا عن تأييد قوي لمقاربة شكل المباراة للحقوق بالنسبة إلى أي فهم لها يقوم على الاختيار الاجتماعي. بيد أن زعم التفوق لا يتبع هذه البدهية، وذلك لثلاثة أسباب مختلفة.

يتمثل السبب الأول، وربما أبسط الأسباب، في أنه ليس كل نوع من الحقوق يمكن التعبير عنه في الواقع، على نحو كافٍ، في صيغة شكل المباراة. ويتمثل السبب الثاني، وربما أكثر الأسباب أهمية، في أنه حتى تلك الحقوق التي يمكن منحها صيغة شكل المباراة، ستتطلب غالبًا تحليلًا إضافيًا للإثبات، بما يضم اعتبارات الاختيار الاجتماعي. إن إمكان صيغة حق في شكل ما من أشكال المباراة لا يخبرنا بشيء بعد عن الكيفية التي ينبغي أن نختار فيها بين أشكال المباراة عند صوغ الحق (بالتحديد، ما إذا كانت مقاربة الاختيار الاجتماعي مفيدة عند الاختيار بين الصيغ المتنافسة لشكل المباراة). أما السبب الثالث، وربما ترجع أهميته أساسًا لمنهجية الحقوق، فيتمثل في إمكان صوغ وجود خيارات الفِعل نفسها كسمة من سمات الحالة الراهنة؛ ولسنا في حاجة إلى أن نقصر الحالة الراهنة على «صيرورة الذروة» فحسب، نظرًا إلى التنوع التفسيري للحالات الراهنة أو

«الحالات الاجتماعية» (التي نوقشت في المقالة السابقة، الفصل العشرين)[61]. وهكذا، يمكن أن تتلاءم صيغ شكل المباراة مع توصيفات الاختيار الاجتماعي أيضًا، بمجرد أن نُسقط الافتراض الضمني أن الحالة الاجتماعية تحتوي على معلومات عن صيرورات الذروة فحسب.

سأتناول هذه المسائل الثلاث بالنقاش على الترتيب (في المباحث الثلاثة التالية).

8. الحقوق المرتبطة بالحالات الراهنة

لعل المسألة الأولى هي أسهل المسائل الثلاث. وهي تتمثل بوضوح في أن هناك حقوقًا لا تنعكس جيدًا كإذن أو سلطة للقيام بفِعل ما. على سبيل المثال، حق الشخص في العيش في جو خالٍ من الأوبئة ليس حقًا لاتخاذ أي فِعل بعينه. ربما يفرض واجبًا على السلطات المحلية في مجال الصحة للقيام بأمور معينة للوفاء بهذا الحق (مثلًا من خلال تدابير عامة مثل التحصين، وإصدار أحكام قانونية تتعلق بالصحة ...إلخ). ومع ذلك، بالنسبة إلى الشخص الذي يُعتبر حقه في قيد النظر (بمعنى أي ساكن محلي)، فإنه حق في شأن حالة راهنة (مثل الحق في بيئة خالية من الكوليرا). وهذه الحالة الراهنة يمكن أن تسمح، بدورها، للشخص القيام ببعض الأفعال (يؤدي عدم وجود الكوليرا، من جملة أمور أخرى، إلى توسيع حرية المرء في الفِعل)، لكن المقتضى الأساس هو مقتضى حالة راهنة يتمتع فيها المرء في خلو البيئة حوله من الوباء (على سبيل المثال، عدم وجود أي حالات للإصابة بالكوليرا في المناطق المجاورة).

إن وجود مجموعة من الحقوق التي تركز أساسًا على الصيرورات - حتى صيرورات - وليس على حرية القيام بأفعال، نادرًا ما يمكن معارضتها (على الرغم مما يبدو من أن بعض المتحمسين المبكرين لصيغ شكل المباراة كفَّ عن الاهتمام

---

(61) التباين بين «صيرورات الذروة» و«الصيرورات الشاملة» يُعد وثيق الصلة على نحو مباشر هنا. انظر: Sen, «Maximization,» pp. 745-780.

عن الأهمية الجوهرية لهذا التباين، انظر: Sen, «Rights and Agency,» pp. 113-132.

بهذه المجموعة)[62]. بيد أنه لا يسهل تمامًا التوصيف الكامل لمجمل عضوية هذه المجموعة من الحقوق. وبالتأكيد ما يسميه فينبرغ «حقًا سلبيًا»[63] قد يتسم نمطيًا بهذه الخاصية، ما دام المعنى هو إعطاء صاحب الحق حرية الحصول على ضمان من دون الحاجة إلى القيام بأي شيء إيجابي بالتحديد[64]. لكن بعض «الحقوق الإيجابية» (بالمعنى الذي طرحه فينبرغ) قد يتسم بهذه السمة أيضًا، ولا سيما تلك الحقوق الإيجابية التي ينطوي تحقيقها على أمر أكثر من عدم تدخل الآخرين.

لننظر في مناقشة جون ستيوارت مِل الكلاسيكية عن حرية الأشخاص الذين ينتمون إلى عقائد مختلفة في أكل ما يريدون، ولا سيما حرية المسلمين في عدم أكل لحم الخنزير، مع ضمان حرية غير المسلمين في أكله[65]. قد ينشأ انتهاك بسيط لهذا الحق عندما يتدخل شخص في محاولة مسلم متدين الامتناع عن أكل لحم الخنزير، الأمر الذي نجده بسهولة في صيغة شكل المباراة للحقوق، التي لا تسمح بمثل هذا التدخل. ومع ذلك، تنشأ الصعوبة عندما يخفق مسلم متدين في تناول الطعام بشكل صحيح بسبب عدم معرفته ما يحتويه كل طبق بالتحديد، في وجبة عامة تُقدم للجميع. ولا يمكن ضمان المتطلب الاجتماعي المقصود من خلال إعطاء المسلم حرية اختيار فحسب، ولا من خلال إعطاء الآخرين حرية الفِعل (أو عدم الفِعل) في إطار قيود. وعند التأكد من الوفاء بحقوق المسلم، يجب القيام بأمر «إيجابي» للمساعدة في اختيار قائم على المعرفة؛ الأمر الذي يتجاوز مجرد إعطاء كل شخص حرية الاختيار من دون تدخل من الآخرين.

---

(62) انظر الورقة الأخرى التنويرية - والرائدة - التي قدمها غاردنفورس: Gärdenfors, pp. 341-356.

(63) Joel Feinberg, *Social Philosophy* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973).

(64) ناقش فلورباي وغايرتنر بشكل رائع التناظر القائم بين «الحقوق السلبية» والحقوق «الموجهة نحو الصيرورة» (لا «نحو الاستراتيجيا»). انظر: Marc Fleurbaey and Wulf Gaertner, «Admissibility and Feasibility in Game Form,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 54-66.

مع ذلك، يمكن الاطلاع على تحليل مدى جدارة هذا التناظر العام في: Amartya K. Sen, «Rights: Formulation and Consequences,» *Analyse and Kritik*, vol. 18 (September 1996), pp. 157-158.

هذه المقالة هي الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(65) John Stuart Mill, *On Liberty* (London: J. W. Parker and Son, 1859), pp. 152-154,

أعيد طبعه في: John Stuart Mill, *Utilitarianism, Liberty and Representative Government*, Everyman's Library (London: Dent, 1972).

يمكن القيام بذلك من خلال طريقتين مختلفتين على الأقل، تضم كل منهما على التوالي سمتين متباينتي الصيرورات: (1) من طريق حق الشخص في الحصول على المعلومات بشكل إيجابي، أو (2) من خلال صيغة أو أخرى للحق في تحقيق الصيرورة التي عنده سبب لاختيارها ويحاول أن يختارها. وللتوضيح من خلال المثال نفسه، يتخذ المسار الأول شكل ضمان إعطاء متناول الطعام معلومات كافية عن محتويات كل طبق، وهو حق يتعلق بسمة معينة للحالة الراهنة بطريقة مشابهة إلى حد ما للحق في جعل البيئة خالية من الكوليرا. وبمعرفة هذه السمة، يمكن ترك الشخص للتصرف بنفسه عند اتخاذ قرار في شأن الطعام الذي يتناوله. يضم المسار الثاني صيغة لا تبدأ من حيث إعطاء الشخص المعلومات المطلوبة، إنما بشكل مباشر من حيث إن الشخص قادر على تحقيق تجنب تناول لحم الخنزير. في صيغة الوفاء المباشر هذه، يتحقق الحق إذا نجح المسلم في الحصول على ما يحاول الحصول عليه فحسب.

يبدو أن مِل نفسه كان يُفضل المسار الثاني - لا من دون اتساق مع العواقبية البسيطة التي احتفظ بها على الرغم من رغبته في تضمين قيمة الحرية في الصيرورات[66]. لكننا هنا لا نحتاج إلى الخوض في المزايا المقارنة للمسارين؛ بل تكفي الإشارة إلى أن علينا في الحالتين أن نتجاوز استقلال صيرورات صوغ شكل المباراة للحرية. ونظرًا إلى أن هذه الحالة تتعلق بحق إيجابي، فهي توضح أيضًا سبب عدم قصر الحاجة إلى تجاوز أشكال المباراة على مجموعة الحقوق السلبية.

9. الاختيار الاجتماعي بين أشكال المباراة البديلة

أنتقل الآن إلى السبب الثاني لعدم قبول الزعم بتفوق مقاربة شكل المباراة تجاه الحقوق، بما يتعارض وفهم الاختيار الاجتماعي. علينا أن نميز بين كفاية تشكيل أشكال المباراة في مواصفات الحقوق (مجموعة الحقوق التي تنجح خلالها تلك المواصفات)، ومدى ملاءمة مواصفات معينة في أن تعكس حقًا

---

(66) عن العواقبية في منظومة مِل الأخلاقية، انظر: Jonathan Riley, *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988).

مقصودًا. وعند الحكم على مدى ملاءمة صيغة بعينها تتعارض مع صيغة أخرى، فإن طبيعة الصيرورات التي تنتجها المنظومة المحددة من الحقوق لا يمكن، بشكل عام، أن تكون غير ذات صلة. إن التحليل العواقبي الذي تُعنى به نظرية الاختيار الاجتماعي، يمكن بالفعل أن يضطلع بدور ضمني لكنه حاسم في هذا الاستخدام.

لنأخذ المثال القديم عن محاولة اجتماعية لضمان حرية الشخص في عدم نفث الدخان في وجهه إذا كان يكره ذلك. وهذا، في نهاية الأمر، حق في الحصول على صيرورة، وهو مطروح هنا في شكل تفضيل شامل (في تقليد الاختيار الاجتماعي). بيد أن هذه ليست الطريقة التي ستُصاغ بها القواعد الفعلية التي تضم مواصفات الصيرورات والتفضيلات. بل ستُصاغ عادة بطرائق تستحضر - أو تقترب من استحضار - الملائم من أشكال المباراة. إن فائدة ذلك الشكل لمجموعة الحقوق ليست محل خلاف، لكن ذلك لا يُغير من حقيقة أنه عند اختيار أشكال المباراة الملائمة (أي أشكال؟)، سيكون التحليل العواقبي ملائمًا.

لننظر في فرضية بعينها تتعلق بكيفية تحقيق النتيجة الاجتماعية المقصودة، وبالتحديد: أنه سيكون من الملائم إجبار المدخنين على الامتناع عن التدخين إذا اعترض أي شخص موجود (إنني أتذكر من أيام طفولتي وجود هذه الملاحظة معلقة في محطة السكك الحديد في الهند). ويمكن، بطبيعة الحال، إعطاء هذه القاعدة صيغة لطيفة في شكل المباراة. وإذا نجحت هذه الفكرة (ولا سيما إذا كان الضحايا غير الراغبين يتمتعون بقدر من الجرأة للاحتجاج بشدة لحمل المدخنين على الامتناع عن التدخين)، عندئذ يمكن أن تنتهي المسألة، ولن تكون مدى ملاءمة هذا الشكل بعينه لمباراة محل نزاع.

ننظر الآن في حالة يثبت خلالها أن تلك الفرضية خاطئة إمبيريقيًا، ولم تحقق هذه الطريقة الصيرورات المرجوة. عندما نجد الضحايا المحتملين غير راغبين في الاحتجاج، لا لأنهم لا يمانعون في التعرض للدخان، وإنما لخجلهم الشديد أو ترددهم أو عدم قدرتهم عن التعبير عن آرائهم (أو شعورهم بالحرج الشديد لمنع الآخرين من القيام بما يبدو واضحًا أنهم يريدون عمله)، ويواصل المدخنون القساة التدخين. ربما يجب عندئذ اتخاذ قرار بأن ضمان حرية الضحايا المحتملين يجب أن يتحقق من خلال وسائل أخرى (ما يؤدي إلى مواصفات مختلفة لأشكال

المباراة). يمكن اتخاذ قرار، على سبيل المثال، في هذا التقويم المقارن لمختلف أشكال المباراة، أنه من الأفضل عدم السماح بالتدخين على الإطلاق في حال وجود آخرين، أو (حتى أكثر شدة في نطاق بعينه) أنه لن يُسمح بالتدخين على الإطلاق في المنشآت العامة، وخلال الاجتماعات العامة، وفي وسائل المواصلات العامة ...إلخ، بغض النظر عن وجود، أو عدم وجود، آخرين.

تكمن النقطة الرئيسة الجديرة بالملاحظة هنا في أن كل واحدة من المواصفات البديلة للحقوق يمكن أن تُعطى صيغًا بعينها في شكل المباراة، لكن عند الاختيار بين مختلف أشكال المباراة، بما يتماشى والاهتمام الأساس بالحرية الفعلية (عدم تعرض الضحايا المحتملين للدخان)، علينا أن نذهب إلى ما يتجاوز أشكال المباراة نفسها، والنظر في تقويم اجتماعي لأشكال مختلفة وصيروراتها المحتملة(67). في الحالة الخاصة التي تتعلق بالتدخين، نجد أن التشريعات العامة في الولايات المتحدة تحولت على مر السنين نحو تقليص أكثر جذرية (في حظر التدخين في المباني العامة وكثير من الأماكن العامة الأخرى)، وكثيرًا ما كان دافع هذه التنقيحات والتوسيعات هو السعي إلى التحقيق المؤثر للصيرورات النهائية (أي للتأكد من أن غير المدخنين الراغبين عن الاحتجاج ليس عليهم معاناة التدخين السلبي). من الواضح أنني لا أسعى إلى تقويم ما إذا كانت هذه القرارات المتعلقة باللوائح العامة ملائمة، لكنني أشير إلى القرارات المتعلقة بمثل هذه اللوائح التي تشمل اختيارات بين صيغ مختلفة لشكل المباراة فحسب، وأنه عند دراسة مزاياها النسبية، تعتبر لنتائج كل منها صلة. وبالتالي، الملاءمة العامة لصيغة شكل المباراة لا تمنع، في أي حال من الأحوال، الحاجة إلى تجاوز صيغ بعينها وتقويم

---

(67) عن أهمية الصيرورات عند مستوى مختلف من تحليل الحقوق، انظر الفصل الثالث عشر «الحد الأدنى من الحرية» والفصل الرابع عشر «الحقوق: الصوغ والعواقب» وانظر أيضًا: Peter J. Hammond, «Liberalism, Independent Rights, and the Pareto Principle,» in: L. J. Cohen [et al.], eds., *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science* (Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982); Sen, «Rights and Agency,» pp. 113-132; Pattanaik and Suzumura: «Rights, Welfarism,» pp. 435-439, and «Individual Rights and Social Evaluation: A Conceptual Framework,» *Oxford Economic Papers*, vol. 48 (1996); Martin van Hees: *Rights, Liberalism and Social Choice* (The Hague: CIP-Gegevens Koninklijke Bibliotheek, 1994); *Rights and Decisions: Formal Models of Law and Liberalism* (Dordrecht: Reidel, 1995), and «Individual Rights and Legal Validity,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), pp. 81-95; Suzumura: «Welfare, Rights,» pp. 33-35, and «Consequences, Opportunities, and Procedures,» *Social Choice and Welfare*, vol. 16, no. 1 (1999), pp. 17-40.

مزاياها النسبية من خلال تقويم اجتماعي للصيرورات والنتائج. ويشمل التحليل الأكبر تفضيلات الأشخاص المعنيين وأنماط سلوكهم، فضلاً عن الصيرورات والنتائج - وبالتحديد ما تمتنع صيغة كل شكل مباراة فردية عن استحضاره[68].

عند السعي إلى تحقيق مقاربة شكل المباراة، يجب ألا ننبهر بمجرد شكل الصيغة، ونتجاهل أهمية الاختيار الاجتماعي في تقويم حقوق شكل المباراة المحدد. إن الجمع بين صيغ شكل المباراة والتحليل النظري للمباراة، إضافةً إلى البنى ذات الصلة مثل «دوال الفاعلية»، أغنى إلى حد كبير قدرتنا على القيام بتحليل عواقبي لتقويم مدى ملاءمة القواعد المختلفة لتحقيق التأكد والإنجاز للحقوق[69]. ومن المؤسف أن قدرًا كبيرًا من طاقة المناظرات قد أنفق على تأكيد تفوق صيغ شكل المباراة على تحليل الاختيار الاجتماعي للحقوق، بينما أنها - بمعنى مهم - يكمّل بعضها الآخر.

ربما يستحق التمييز بين شكل التعبير وتقويم الملاءمة مزيدًا من النقاش، ما

---

(68) انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب. نوقشت أيضًا الحاجة إلى مقاربة تجمع بين السيرورات والعواقب في: Sen, «Rights and Agency,» pp. 113-132.

أما الحاجة إلى الجمع بين تحليل الاختيار الاجتماعي وصيغ شكل المباراة، فزاد من توضيحها حديثًا كل من: Pattanaik and Suzumura: «Rights, Welfarism,» pp. 435-439, and «Individual Rights and Social Evaluation;» Van Hees: *Rights, Liberalism*, and «Individual Rights,» pp. 81-95, and Suzumura: «Welfare, Rights,» pp. 33-35, and «Consequences, Opportunities,» pp. 17-40.

تتمثل المسألة المركزية لهذه المسألة في النقطة الأساسية التي طرحها سوزومورا في شأن ضرورة تمييز البنية المنهجية للحقوق من تحقيق حقوق شكل المباراة ومن مشكلة المنح الأولي لحقوق شكل المباراة.

(69) عن «دوال الفاعلية» وأهميتها في صوغ الحقوق، انظر: Hervé Moulin and Bezalel Peleg, «Cores of Effectivity Functions and Implementation Theory,» *Journal of Mathematical Economics*, vol. 10, no. 1 (1982), pp. 115-145; Rajat Deb, «Waiver, Effectivity and Rights as Game Forms,» *Economica*, vol. 16, no. 242 (May 1994), pp. 167-167, and Van Hees, *Rights, Liberalism*.

عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Bhaskar Dutta and Prasanta K. Pattanaik, «On Nicely Consistent Voting Systems,» *Econometrica*, vol. 46 (1978), pp. 163-170; Hervé Moulin: *The Strategy of Social Choice*, Advanced Textbooks in Economics; v. 18 (Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983), and *Axioms of Cooperative Decision Making*, Econometric Society Monographs; no. 15 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988); Bezalel Peleg, *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*, Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984), and Pattanaik and Suzumura, «and «Individual Rights and Social Evaluation,» and Suzumura, «Welfare, Rights».

دام التفوق المزعوم لصيغ شكل المباراة على تحليل الاختيار الاجتماعي للحقوق كان موضع اهتمام كبير. هناك أنواع مختلفة من الحقوق التي جذبت الانتباه بحق. عندما ننظر بالتحديد في تلك الحقوق التي يُعبر عنها جيدًا شكل المباراة، فإننا نجد أن تلك الحقوق نفسها تقع في تصنيفات متباينة من حيث دوافعها الكامنة. يهدف بعض الحقوق بالكامل إلى إعطاء الناس حرية الفِعل (بغض النظر عن الصيرورات)، لكن حقوقًا كثيرة ليست مثل ذلك، بل تدفعها - جزئيًا على الأقل - الرغبة في إعطاء الناس حرية فاعلة لتحقيق بعض صيرورات الذروة[70]. في سياق المجموعة الأخيرة من الحقوق (التي يجري التعبير عنها أيضًا - مثل المجموعة السابقة - في صيغة شكل المباراة)، إذا لم تتحقق النتيجة المقصودة من خلال شكل المباراة المقترح، فإن الإخفاق الاجتماعي علامة ضد اختيار شكل المباراة هذا.

المجموعة الأخيرة ليست غير جوهرية، وتضم كثيرًا من الحقوق التي تبدو، ظاهريًا، معنية بحرية الفِعل فحسب. وبالفعل، يشتمل حتى الحق في طلب إعانات البطالة وتلقيها، الذي ناقشناه سابقًا (لدعم ميزة التعبير عن شكل المباراة)، على دوافع تتجاوز حرية الفِعل: النية تتضمن إعطاء العاطلين من العمل فرصًا حقيقية لتجنب الفقر الناجم عن البطالة. علينا أن نرى ما إذا كان الناس ينجحون فعلًا في تحقيق النتيجة المرجوة (أي الوفاء بالحق المقصود)، وإذا لم يكن الأمر كذلك، علينا أن نسأل عن سبب الإخفاق.

يمكن بشكل معقول اعتبار إعانات البطالة معرضة للخطر فعليًا حتى عند عدم رفض أي طلب، وذلك عندما يخفق المستلم المحتمل، لسبب جدي، في تقديم طلب المساعدة على الرغم من رغبته القوية في الحصول على الإعانات الملائمة. ربما يتعلق الإخفاق في تقديم الطلب بعوامل مثل القلق من الخزي الاجتماعي، أو الخوف من التحقيق الرسمي غير السار، أو ببساطة اللبس أو سوء الفهم أو

---

(70) نوقشت فكرة «الحرية الفاعلة» في: Sen, «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221, and *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Commodities and Capabilities* (Delhi: Oxford University Press, 1999).

انظر أيضًا كتاب **الحرية والعدالة**.

الاكتئاب. وحتى إذا كان الإخفاق في الحصول على إعانة البطالة يرجع بشكل مباشر إلى إخفاق الشخص في تقديم الطلب، فإن ذلك لا يُعد في ذاته أساسًا كافيًا للحكم أن الحق في إعانات البطالة قد تحقق[71]. واتسمت هذه المسألة بالأهمية عند تقويم ترتيبات الضمان الاجتماعي في بريطانيا. وعمومًا، هناك حالة جيدة للدراسة، في هذا النوع من الحالات، وهي التناظر بين ما نعرف ما يريده الناس (وعندهم سبب للرغبة فيه) وما يحصلون عليه بالفعل، وليس قصر التركيز على ما اختير، أو لم يختر. وفي حال الإخفاق، من المهم معرفة سبب ذلك.

إن الاختيارات الفعلية التي يقوم بها الناس قد تتأثر بقوة بالأوضاع ذات الصلة عند الحكم على ما إذا كان الشخص يتمتع حقًا بالحرية بمعنى دالٍ. وربما تؤدي خشية الشخص من أي ملاحظة غير مواتية إلى إخفاقه في اختيار شيء يمكن أن يفضله بالفعل. على سبيل المثال، في المجتمع الذي يفترض أن تتوافق النساء مع معايير خاصة تتطلب الاحتشام في طريقة ملبسها أو أفعالها أو أقوالها، فإن المرأة قد تفتقر إلى الشجاعة للتصرف بطريقة إبداعية. هذا إخفاق لما قد يُعتبر حرية مهمة والحق المناظر لها؛ والإشارة إلى أنها كانت في الواقع حرة في التصرف على نحو مختلف، لا يُنهي التدقيق. في الواقع، حتى عند الحكم على ما إذا كان اغتصاب قد حدث أم لم يحدث، فإن الحجة القائلة إن الضحية لم تقاوم بشدة لا يمكن أن تكتفي بذاتها لرفض هذا الاتهام؛ ويجب دراسة لماذا لم تقم الضحية بالفِعل الذي كانت حرة، بمعنى عام، للقيام به. إن ظاهرة «تثبيط الاختيار» يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من نظرية تحقيق الحقوق[72].

توضح هذه الأنواع المختلفة من الأمثلة الحاجة إلى التمييز بين (1) مدى ملاءمة الشكل العام لأشكال المباراة كي تمثل الحقوق، و(2) مدى ملاءمة صيغة شكل المباراة لتمثيل حق بعينه (والأهمية المناظرة للمقارنات بين أشكال المباراة

---

(71) لمناقشة ستيغ كانغر المشكلة المهمة المتعلقة بـ «تحقيق الحقوق» صلة بهذه المسائل. انظر: Stig Kanger, «On Realization of Human Rights,» *Acta Philosophica Fennica*, vol. 38 (May 1985), pp. 71-78.

(72) انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب؛ وانظر أيضًا كتاب **الحرية والعدالة**، ولا سيما المقالات التي يضمها عن الجندر الاجتماعي. انظر أيضًا: Sen, «Liberty and Social,» pp. 5-28. انظر أيضًا: Jocelyn Kynch and Amartya K. Sen, «Indian Women: Well-Being and Survival,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 7, nos. 3-4 (September-December 1983).

على أساس تحليل عواقبي، بإدراك كامل للتفضيلات المتضمَنة). ويبدو أن بعض المزاعم التي في مصلحة تفوق مقاربة شكل المباراة يستمد القوة من التباس مسألتين متباينتين.

10. تغير صوغ الاختيار الاجتماعي للحقوق

أنتقل الآن إلى المسألة الثالثة المتعلقة بتغير صيغ نظرية الاختيار الاجتماعي. وأبدأ بنقطتين توضيحيتين لتحديد الامتداد الواسع النطاق لهذا التنوع. **أولًا**؛ يمكن تعريف الصيرورة الشاملة تعريفًا واسع النطاق حيث يضم سيرورة الوصول إلى صيرورة الذروة، ومن ذلك من عندهم أي حرية للفِعل. في المقابل، يمكن تعريف الحالة الاجتماعية بطريقة تشمل السيرورة. **ثانيًا**؛ عند تقويم صيرورة شاملة، عندنا خيار التركيز على أي جزء منها (واستبعاد الاهتمام بأي جزء آخر). لا يتطلب الوصف الأكثر شمولًا أن نولي أهمية لقيمة كل مكون في هذا الوصف الأشمل. وبالتالي، إذا أردنا أن نركز على حرية الفِعل التي يتمتع بها الأشخاص المعنيون - بغض النظر عن الصيرورات - يمكننا (1) تضمين وصف لخيارات الفِعل في الصيرورات الشاملة وتقويمها، و(2) عدم اختيار تقويم ذلك الجزء[73]، بينما نقوم بتضمين صيرورات الذروة عند توصيف الصيرورات الشاملة. وبالتالي، حتى في تلك الحالات الخاصة التي تكون فيها صيغة شكل المباراة للحقوق (مع التركيز على الخيارات الاستراتيجية، لكن مع تجاهل صيرورات الذروة) كافية تمامًا[74]،

---

(73) في صيغة خاصة للاختيار الاجتماعي لـ «الحد الأدنى من الحرية»، مطروحة في:
Sen: *Collective Choice*, and «The Impossibility,» pp. 152-157.

كان التركيز، في المقابل، على الصيرورات بالتحديد، ومنها صيرورات الذروة. تكمن النقطة المطروحة هنا في أن هذا ليس هو النوع الوحيد من الصيغة التي يسمح بها الاختيار الاجتماعي. لم يُزعم قط أن مداخلة «الحد الأدنى من الحرية» هي رؤية الاختيار الاجتماعي الوحيدة للحرية، ولا هي توصيف كافٍ للحرية أو الحقوق بوجه عام. عن هذا الموضوع، انظر: Amartya K. Sen: «Poverty: An Ordinal Approach to Measurement,» *Econometrica*, vol. 44, no. 2 (March 1976), pp. 219-223, and «Liberty and Social,» pp. 5-28.

كانت تُستخدم للفت الانتباه إلى صراع معين بين تقدير الحرية والتمسك بنزعة الرفاه (حتى إلى أدنى حد لمبدأ باريتو)، من خلال مبرهنة عن «استحالة ليبرالي باريتو». وسأتناول مرة أخرى بإيجاز هنا هذه المسألة المتباينة في المبحث التالي. للاطلاع على تحليل تنويري بوجه خاص لهذا الصراع، انظر:
Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(74) أستخدم لغة موجهة نحو الفِعل بالمعنى العام الذي يغطي اختيار استراتيجيات الأفعال (كما =

فإن الصيغة الملائمة لشكل المباراة يمكن أن تُعطى أيضًا - إذا اخترنا ذلك - صيغة للاختيار الاجتماعي.

لا يعني ذلك إنكار أن أشكال المباراة ستكون غالبًا أكثر طريقة ملائمة للتعبير عن مجموعة من الحقوق. في واقع الأمر، يُعد الاعتراف بقابلية ترجمة حقوق شكل المباراة إلى بنية اختيار اجتماعي أمرًا شكليًا، ويمكن أن يُعتقد أنه ليس موضوعيًا إلى حد كبير. ويمكن القول إن ذلك لا يمثل أهمية خاصة من حيث صلته العملية. إذا كانت صيغة شكل المباراة هي طريقة بارعة ومتقنة لضبط التعبير عن الحقوق، إذًا ماذا يهم - كما يمكن أن يُثار التساؤل - إذا ما كانت هذه الصيغة التي تبعث على الرضا لشكل المباراة يمكن أيضًا تكرارها على نحو ما في إطار الاختيار الاجتماعي؟ أعتقد أنه تساؤل ملائم، ولا يرقى قطعًا إمكان إعادة صوغ الاختيار الاجتماعي إلى نقد صياغة شكل المباراة. وهكذا، يوجد هنا تعارض بين الآثار المترتبة على هذه النقطة الثالثة والآثار المترتبة على النقطتين السابقتين، اللتين تتناولان على التوالي عدم ملاءمة صيغة شكل المباراة لتصوير أنواع معينة من الحقوق، والحاجة إلى وجود بنية للاختيار بين صيغ مختلفة معينة لشكل المباراة.

هذه النقاط جديرة بالملاحظة، ويجب قبول ملاءمة المقارنة لصيغ شكل المباراة لبعض أنواع من الحقوق. بيد أن في سياق التحقق من الاكتمال وامتداد الوصول في تحليل الحقوق، من المهم أيضًا ملاحظة أن مقاربة الاختيار الاجتماعي يمكن أن تتعامل حتى، من بين أمور أخرى، مع تلك الحالات الخاصة التي تتسم خلالها صيغة شكل المباراة بالملاءمة تمامًا وتكون مثبة بالكامل. تُعد هذه النقطة (الثالثة) إضافية للنقطتين الأخريين (الأولى والثانية) اللتين تتعاملان مع الحالات التي تُثبت خلالها مقاربة شكل المباراة أنها غير ملائمة من دون ريب. وبالتالي، يُعد توفر إطار أشمل - الذي توفره نظرية الاختيار الاجتماعي - ميزة منهجية تغطي تلك الدوال التي يمكن أن تؤديها جيدًا أيضًا صيغ شكل المباراة، فضلًا عن دوال أخرى لا يمكن أن تؤديها تلك الصيغ.

= نوقش في ما سماه فلورباي وغايرتنر «الحقوق الموجهة نحو الاستراتيجيا»). انظر: Fleurbaey and Gaertner, pp. 54-66.

11. أشكال المباراة والتواطؤ والمفارقة الليبرالية

لم أتناول حجةً بعينها تبرز أحيانًا لمصلحة صيغ شكل المباراة، وهي بالتحديد أن الصيغة تتيح لنا تجنب «استحالة ليبرالي باريتو». ويمكن بسهولة إظهار أن حقوق شكل المباراة، من الناحية المنهجية، ليست في صراع مع مبدأ باريتو(75). لكن هذا التجنب شديد السطحية. ونظرًا إلى أن صيغ شكل المباراة لا تستحضر التفضيلات الفردية، فلا يمكن بداهة أن تتعارض ومبدأ باريتو المستند إلى التفضيل. إن ما يجب دراسته هو تأثير حقوق شكل المباراة عند دمجها بافتراضات سلوكية معقولة. ولا يمكن رفض نقد مبدأ باريتو أو الرفاهوية عبر مجرد إعادة تعريف الحقوق بطريقة تجعل موضوع النزاع غير قادر على أن يبرز ببساطة في الخطاب النقدي(76).

لا تضم الحقوق في البنية المنهجية لأشكال المباراة سوى حرية اختيار الاستراتيجيا؛ ولا تقود من تلقاء نفسها إلى أي نتيجة كانت (بما يتناقض - أو يتلاءم - مع أمثَلة باريتو)، في غياب افتراض سلوكي يتعلق بالاختيار. يعمل الاثنان في مجالات مختلفة تمامًا، ولا يمكن ربط الاثنين إلا مع الافتراض السلوكي. يُقيد مبدأ باريتو ما يجب أن تكون عليه صيرورات، في حين أن حقوق شكل المباراة - في بنيتها المنهجية - لا تطرح أي شيء على الإطلاق عن الصيرورات (أو التفضيلات). ولننظر في قياس للتماثل: إذا كنت تتمتع بحرية استخدام سيارة لشركة، فإن هذه الحرية ليست في حد ذاتها غير متسقة مع شرط ضرورة أن تظل سيارة الشركة غير مستخدمة تمامًا، نظرًا إلى أنك قد تُفضل عدم استخدام السيارة. لكن التعارض سيوجد إذا كنت تفضل بالفعل استخدام السيارة وتشرع في ذلك. لا يمكن أن يوجد تعارض إلى أن يتحدد التفضيل، لكن ذلك نادرًا ما يُعد توضيحًا كون حقك في استخدام سيارة الشركة يتسق تمامًا وبقاء سيارة الشركة من دون استخدام.

---

(75) عن هذا الموضوع، انظر: Gärdenfors, pp. 341-356, and Sugden, «Why Be Consistent?,» pp. 167-184.

عن المسائل ذات الصلة، انظر أيضًا: Deb, pp. 167-167, and Pattanaik, «The Liberal Paradox».

(76) كما أشار كن بينمور عند تعليقه على هذا «الحل» المزعوم لنتيجة الاستحالة، «المرء ... لا يتجنب مفارقة سن ببساطة من طريق تبني لغة نظرية المباراة»: Ken Binmore, «Right or Seemly?,» *Analyse and Kritik*, vol. 18, no. 1 (September 1996), p. 73.

كان عدم تأثر النقد الجوهري لمبدأ باريتو في الأساس بإعادة صوغ الحقوق واضحًا، حتى خلال مناقشة روبرت نوزيك الأصلية لهذه المشكلة(77)، وصيغته المقترحة للحقوق - التي تُستمد منها الصيغ اللاحقة كلها. وكان اقتراح نوزيك يرد على نتيجة استحالة ليبرالي باريتو(78)، لكن غرض هذا الاقتراح لم يكن الدفاع عن مبدأ باريتو. من خلال الامتناع عن أي «تنميط» (أو تصنيف تراتبي اجتماعي) للصيرورات، سُحب دور كل من مبدأ باريتو وشرط «الحد الأدنى من الحرية» في التأثير على الاختيار الاجتماعي (على الأقل لما بعد ممارسة الأفراد حقوقهم الأساسية). ولهذا، لم يكن على إعادة الصوغ التي قام بها نوزيك أن تدرس مشكلة عدم اتساق الحد الأدنى من الحرية مع مبدأ باريتو، كما لم يصر (أو لم يكن عليه أن يصر) على مقبولية مبدأ باريتو. ونظرًا إلى أن مبدأ باريتو هو نوع آخر من «تنميط» الصيرورات الاجتماعية، وكان نوزيك قد جادل ضد أنواع التنميط كلها، فإن هذه النقطة تُعد بدهية(79).

يُعد الاتساق المنهجي بين حقوق شكل المباراة ومبدأ باريتو إقرارًا لا يتسم بالدلالة. وبقدر ما يتعلق الأمر بجذب موضوع نظرية الاستحالة تلك نحو الانتباه إلى نزاع ممكن بين احترام الحرية والإصرار على مبدأ باريتو (وضمنًا، الإصرار على الرفاهوية بشكل عام)، تتطلب المسألة الموضوعية مزيدًا من التحليل، يتجاوز عدم النزاع التافه بين الحقوق غير التنميطية لشكل المباراة ومبدأ باريتو التنميطي.

إن ما يجب دراسته، في سياق صوغ حقوق شكل المباراة، هو ما إذا كان يمكن انتهاك مبدأ باريتو بتفضيلات معقولة وأشكال مباراة ملائمة(80). هذه هي المسألة المركزية من زاوية دافع «استحالة ليبرالي باريتو»(81)، ما دام على المحك هو

---

(77) Nozick: «Distributive Justice,» and *Anarchy*.

(78) انظر: Nozick, *Anarchy*, pp. 164-166.

(79) لم يعارض نوزيك حقيقة أن ممارسة الحقوق التي طرحها يمكن أن تقود بسهولة إلى تعارض مع مبدأ باريتو. فقد كان اهتمامه مختلفًا، وبالتحديد: الحصول على الدعم من نتيجة الاستحالة لإعادة صوغه الحقوق من حيث عدم العواقبية. ولم يكن الدفاع عن مبدأ باريتو أو الرفاهوية جزءًا من برنامجه. عن هذا الموضوع، انظر: المصدر نفسه، و Sen, «Poverty,» pp. 219-223.

(80) حول هذا الموضوع، انظر: Deb, pp. 167-167; Pattanaik, «The Liberal Paradox,» and Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

(81) Sen: *Collective Choice*, and «The Impossibility,» pp. 152-157.

التوتر بين الرفاهوية (حيث مبدأ باريتو هو أثر ضعيف لها) وتقويم الحرية الفاعلة. ولا يصعب إظهار أن مثل هذه النزاعات يمكن أن تنشأ - وتنشأ بالفعل - في ظل تفضيلات معقولة[82]. في حين لن أخوض أكثر في هذه المسألة هنا، فإن أنواع التفضيلات المعنية تُعد بوجه عام من نوع «حجر الزاوية» الذي تناولته أدبيات «مفارقة الليبرالية» بالدراسة على نطاق واسع[83].

سأطرح هنا أيضًا ملاحظة موجزة في شأن فكرة مضللة حازت بعض الاهتمام، وبالتحديد أن السماح للناس إبرام عقد سيقضي على مفارقة الليبرالية[84]. في حالة نوقشت بإفراط، وهي حالة «عشيق الليدي تشاترلي» (أدى الاهتمام المعاصر بمحاكمة كتب دار «بنغوين» في المملكة المتحدة إلى اختياري هذا المثال في

(82) توجد هنا أيضًا رابطة بين النزاعات الممكنة، والحاجة إلى اتخاذ قرار في شأن (1) الاختيار عبر صيغ مختلفة لحقوق شكل المباراة، و(2) المشكلة الجوهرية المتعلقة بتحقيق حقوق شكل المباراة. أوضح سوزومورا أن «المفارقة التحررية عند سن لا تتكرر في سياق تحقيق حقوق شكل المباراة فحسب، إنما أيضًا في سياق المنح الأولي لحقوق شكل المباراة». ونظرًا إلى أن «مفارقة الليبرالي» استُخدمت أساسًا، منذ طرحها الأولي (في المصدرين نفسيهما أعلاه)، كسبب لانتقاد الرفاهوية (ومن ذلك الاستفسار عن الإصرار العام في شأن مبدأ باريتو)، فمما له صلة بوجه خاص أن سوزومورا يختتم تحليله هذه المشكلة بالإشارة (ليس على نحو غير سار للكاتب الحالي) إلى أن «انتقادات سن للرفاهوية تستمر من دون أن تفقد ذرة من أهميتها، حتى إن أمكن الاستعاضة بتعبيره عن الحقوق الليبرالية بالتعبير الذي يُزعم أنه أكثر ملاءمة لشكل المباراة». انظر: Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 34-35.

(83) انظر من بين كتابات أخرى: Sen: *Collective Choice*; «Liberty, Unanimity,» pp. 217-245; «Liberty and Social,» pp. 5-28, and «Minimal Liberty,» pp. 139-159; Julian H. Blau, «Liberal Values and Independence,» *Review of Economic Studies*, vol. 42 (1975), pp. 395-402; Christian Seidl, «On Liberal Values,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 35, nos. 3-4 (May 1975), pp. 257-292; Donald E. Campbell, «Democratic Preference Functions,» *Journal of Economic Theory*, vol. 12, no. 2 (April 1976), pp. 259-272; Farrell, pp. 3-10; Jerry S. Kelly, «The Impossibility of a Just Liberal,» *Economica*, 43, no. 169 (February 1976), pp. 67-76, and Friedrich Breyer, «The Liberal Paradox, Decisiveness over Issues and Domain Restrictions,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 37, nos. 1-2 (1977), pp. 45-60.

(84) عن هذا الموضوع، انظر: Barry, «Lady Chatterley's Lover,» and Russell Hardin, *Morality within Limits of Reason* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1988).

انظر أيضًا تحليل سيبرايت هذا الزعم. انظر: Paul Seabright, «Social Choice and Social Theories,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 18, no. 4 (Fall 1989), pp. 365-387.

هناك رابطة بين هذا الزعم والرغبة في إعادة صوغ الحرية من حيث أشكال المباراة. عن هذا الموضوع، انظر: Gärdenfors, pp. 341-356, and Sugden, «Why Be Consistent?,» pp. 167-184.

لكن صيغة شكل المباراة، كما ناقشنا سابقًا، لا تساعد في حل هذه المشكلة، عن هذا الموضوع انظر أيضًا: Suzumura, «Welfare, Rights,» pp. 20-37.

مداخلتي الأصلية)[85]، يمكن أن يتعاقد «برود» لقراءة هذا الكتاب شريطة أن يقدم «ليود» وعدًا بعدم قراءته؛ ومن شأن هذا العقد، كما يدور النقاش، نقل الاثنين إلى موقع باريتو المتفوق. تتخذ المغالطة هنا شكل «وهو المطلوب إثباته».

بطبيعة الحال، يُعد دائمًا عقد باريتو للتحسين إمكانًا منطقيًا في أي موقف من مواقف عدم أمثَلة باريتو. هذا إقرار عديم الأهمية، نظرًا إلى أنه طريقة أخرى للقول إن الحالة هي أمثَلة باريتو. المسائل الموضوعية التي تثار هي مسائل مختلفة تمامًا. تتمثل إحداها في ظهور واستمرارية عقد باريتو للتحسين. إن توقع ضرورة حدوث مثل هذا العقد واستمراريته يماثل الاعتقاد أن كل مشكلة من مشكلات التلوث، التي يمكن منعها بوساطة عقد باريتو للتحسين بين المسؤول عن التلوث والمتضرر من التلوث، ستنتهي تأكيدًا باختيار طوعي لعقد قابل للاستمرار. إننا نعرف أن مثل هذه العقود لا تظهر غالبًا في المجالات البيئية[86]، ومن غير الصعب أن نرى لماذا لا تحتاج العقود إلى أن تحدث بالفعل أيضًا في تفاعلات نظرية المباراة في مفارقة الليبرالية (التي تضم «برود» و«ليود»، وغيرهما من مثل تلك الحالات النزاعية)[87].

علينا أن ننظر أيضًا، من الناحية الجوهرية، في نمط المجتمع الذي يمكن أن

---

(85) Sen: *Collective Choice*, and «The Impossibility,» pp. 152-157.

(86) عن هذا الموضوع، والموضوعات ذات الصلة، انظر: Andreas A. Papandreou, *Externality and Institutions* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

(87) عن عدم تناسق الحافز الممكن لتلك العقود، انظر: Kotaro Suzumura, «Liberal Paradox and the Voluntary Exchange of Rights-exercising,» *Journal of Economic Theory*, vol. 22, no. 3 (June 1980), pp. 407-422; Friedrich Breyer and Roy Gardner, «Liberal Paradox, Game Equilibrium, and Gibbard Optimum,» *Public Choice*, vol. 35, no. 4 (1980), pp. 469-481, and Kaushik Basu, «The Right to Give Up Rights,» *Economica*, vol. 51, no. 204 (November 1984), pp. 413-422.

عن المسائل ذات الصلة، انظر أيضًا: Jonathan Barnes, «Freedom, Rationality and Paradox,» *Canadian Journal of Philosophy*, vol. 10, no. 4 (December 1980), pp. 545-565; Peter Bernholz, «A General Social Dilemma: Profitable Exchange and Intransitive Group Preferences,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 40, nos. 1-2 (1980), pp. 1-23; Roy Gardner, «The Strategic Inconsistency of Paretian Liberalism,» *Public Choice*, vol. 35, no. 2 (1980), pp. 241-252; Thomas Schwartz: «The Universal Instability Theorem,» *Public Choice*, vol. 37, no. 3 (1981), and *The Logic of Collective Choice* (New York: Columbia University Press, 1986); Kotaro Suzumura: *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare* (Cambridge, [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), and «Welfare, Rights,» pp. 20-37; Friedrich Breyer, «Can Reallocation of Rights Help to Avoid the Paretian Liberal Paradox?,» *Public Choice*, vol. 65, no. 1 (1990); Deb, pp. 167-167; Van Hees, *Rights, Liberalism*, and Pattanaik, «The Liberal Paradox».

يكفل الامتثال إلى عقود من هذا النوع (مثلًا، التأكد من أن «برود» يقرأ الكتاب فعلًا ولا يتظاهر بذلك، وأن «ليود» لا يحصل على الكتاب في غفلة من الآخرين). وبالفعل، كما ناقشت في كتابات أخرى[88]، قد تكون للمحاولات الرامية إلى إنفاذ مثل هذه العقود عواقب وخيمة جدًا لمجتمع يقدّر الحرية (مع شرط يؤكد تنفيذ «برود» لمشاركته فعلًا في قراءة الكتاب، وأن «ليود» لا يلقي نظرة عابرة على الكتاب في وضع الخصوصية بغرفة النوم أو الحمام). أولئك الذين يرون «حلًا» لمفارقة الليبرالية من خلال التنفيذ، يجب أن توجد عندهم رؤية شديدة الخصوصية عمّا يمكن أن يبدو عليه مجتمع ليبرالي. وفي غياب مثل هذا التطبيق، فإن الاتفاق - حتى إن جرى التعاقد عليه - لن يكون متسقًا مع الحافز[89].

علينا أن نسأل أيضًا - وهو سؤال سابق - ما إذا كان عند «برود» و«ليود» سبب في اختيار عمل مثل هذا العقد في المقام الأول (على الرغم من أنهما قد يرغبان في «صيرورات الذروة» المناظرة). بينما ركز بعض المُعلقين[90] - محقّين في رأيي - على النزاع الأساس بين مجتمع ليبرالي وامتلاك تفضيلات «متطفلة» (والرغبة في احترامها والتصرف وفقًا لها)، فإن من سعوا إلى «الحل بالتواطؤ» افترضوا أن الأطراف لن يكون عندها أي شكوك في شأن الفِعل وفقًا لتلك التفضيلات المتطفلة. ستكون النتيجة بعد ذلك أن (1) يوافق «برود» على قراءة الكتاب الذي يكرهه من أجل حث «ليود» على الامتناع عن قراءة ما يحب أن يقرأ، (2) يوافق «ليود» بدوره على التخلي عن قراءة كتاب يحب قراءته من أجل حث «برود» الكاره لقراءته (ما أعظم هذا الإثبات لنمط الحياة الليبرالي!).

بدلًا من ذلك، إذا كان على الناس إعطاء بعض الأهمية لتدبير أعمالهم التجارية، فلن توجد حاجة في واقع الأمر إلى اقتراح أو قبول هذا العقد الغريب. إن القيمة الليبرالية لقراءة المرء ما يحبه وترك الآخرين يقرأون ما يحلو لهم، يمكن أن تقاوم بنجاح الإغراءات الظاهرة في شأن امتلاك مثل هذا العقد الرائع.

---

(88) Sen: *Choice, Welfare*, and «Minimal Liberty,» pp. 139-159.

(89) نوقشت النزاعات الاستراتيجية في الحلول التواطؤية من جانب: Breyer and Gardner, pp. 469-481; Friedrich Breyer and G. A. Gigliotti, «Empathy and Respect for the Rights of Others,» *Zeitschrift für Nationalökonomie*, vol. 40 (1980), pp. 59-64; Basu, pp. 413-422, and Breyer, «Can Reallocation of Rights».

(90) مثل: Blau, pp. 395-402; Farrell, pp. 3-10; Kotaro Suzumura, «On the Consistency of Libertarian Claims,» *Review of Economic Studies*, vol. 45, no. 1 (1978), and Hammond, «Liberalism».

لا يوجد توتر بين مثل هذا القيد والتفضيل عبر «صيرورات الذروة» التي تقوم عليها المفارقة الليبرالية. ربما يُفضل «ليود» الليبرالي ألا يقرأ «برود» الكتاب (نتيجة الذروة)، لكنه يرغب في أن يحدث ذلك من خلال اختيار «برود» (الصيرورة الشاملة المُفضلة)، تمامًا مثلما قد يرغب «برود» في أن يمتنع «ليود» عن قراءة الكتاب باختياره (الصيرورة الشاملة المنشودة)، بدلًا من اختيار عقد قسري مع كل من يصل إلى صيرورة الذروة نفسها من خلال التنفيذ[91].

تثير هذه المسألة الإرباك أحيانًا، على نحو غريب، في ظل هذه «القابلية للنفي» عند الحقوق[92]. بالكاد يمكن وصف قرار عدم ممارسة حق بفكرة «النفي». إذا كان المقصود بالقابلية للنفي هو التمتع بحق التخلي عن استخدام حق معين، فبالكاد يمكن أن يوجد أي شك جدي أن الناس يتمتعون بالفعل بالحق في إبرام عقد في شأن عدم استخدام الحقوق. لا يحتاج الناس، عمومًا، إلى شيء من أي شخص آخر (أو من «المجتمع») لامتلاك عقد من هذا النوع. إن ما يحتاجون إليه فعلًا هو سبب ملائم[93]. تناول بعض الباحثين المسألة كسبب كافٍ لأن يكون امتلاك مثل هذا العقد هو السبيل الوحيد للحصول على - واستمرارية - صيرورة أمثَلة باريتو. بيد أن ذلك يطرح السؤال الرئيس، ما دام الدافع لمناقشة صيرورة الاستحالة هو بالتحديد التساؤل عن، وتقويم، مزايا أمثَلة باريتو لصيرورات الذروة[94].

---

(91) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Rights and Agency,» pp. 113-132, and «Minimal Liberty,» pp. 139-159.

(92) انظر: Barry, «Lady Chatterley's Lover».

(93) انظر أيضًا باسو في شأن لماذا حق التخلي عن استخدام هذه الحقوق الليبرالية لا يحل المشكلة: Basu pp. 413-422.

(94) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, *Collective Choice*, pp. 83-85 and 196-200.

انظر أيضًا: Hammond, «Liberalism;» Suzumura, *Rational Choice*, and Peter J. Coughlin, «Rights and the Private Pareto Principle,» *Economica*, vol. 53, no. 211 (1986), pp. 303-320.

عن المسائل ذات الصلة، انظر: Rawls: *A Theory*, and «Social Unity,» pp. 159-185; Nozick, *Anarchy*; Ronald Dworkin, *Taking Rights Seriously* , 2nd ed. (London: Duckworth, 1978); Thomas M. Scanlon: «Preference and Urgency,» *Journal of Philosophy*, vol. 72, no. 19 (November 1975), pp. 655-669, and «The Significance of Choice,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume VIII* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988); Derek Parfit, *Reasons and Persons* (Oxford: Clarendon Press, 1984), and Susan L. Hurley, *Natural Reasons: Personality and Polity* (New York: Oxford University Press, 1989).

عمومًا، إذا كان الناس أحرارًا في امتلاك أو عدم امتلاك مثل هذا العقد، فإن معضلة ليبرالي باريتو تظل قائمة. يُعاود النزاع التحرري عند باريتو الظهور هنا في معضلة السلوك الشخصي، ويُعد التباين بين صيرورات الذروة والصيرورات الشاملة مركزيًا إلى حد كبير بالنسبة إلى هذه المسألة. ومن الصحيح، بطبيعة الحال - في ظل معرفة ترتيب بعينه للتفضيلات - أن النتيجة المستقرة فرديًا، حيث يقرأ «ليود» طوعًا ما يحلو له ولا يقرأ «برود» طوعًا ما يكرهه، هي أدنى باريتو بالنسبة إلى بديل مُجدٍ؛ لكن النتيجة غير المتسقة مع الحافز، حيث يفعل كل منهما العكس طوعًا (يقرأ «برود» ما يكره، ويتجنب «ليود» ما يحب). بيد أن ذلك لا يوفر سببًا ملائمًا لمحاولة استخدام عقد قابل للإنفاذ للوصول إلى صيرورة الذروة نفسها التي قد تصل إلى صيرورة شاملة مختلفة تمامًا (في ظل سلوك تعاقدي قسري، وحياة شخصية تحت الرصد). تمثل السيرورات أهمية بالفعل؛ كما أن السيطرة على أجزاء من الحياة الخاصة، من خلال عقد رصدي وامتثال قسري، ليست الشيء نفسه مثل ظهور صيرورات الذروة نفسها من خلال الاختيار الطوعي.

12. ملاحظة ختامية

يتمثل هدفي في هذه المقالات الثلاث في استكشاف فكرة الحرية بوصفها مفهومًا تعدديًا لا مفر منه. إن لكل من جانب الفرصة وجانب السيرورة أهمية خاصة به. ويجب النظر إليهما بوصفهما مفهومين منفصلين، لكنهما يتسمان بتداخل الارتباط. حاولت دراسة كل منهما، وإمعان النظر في جدواه وآثاره المترتبة.

إن لمقاربة الاختيار الاجتماعي التي كان كينيث أرو رائدها، الكثير لتطرحه في هذه الدراسات. هناك مشكلات الحرية في جوانب لـ «الاختيار الاجتماعي» يتعذر تجنبها؛ وحتى تلك التي يمكن تحليلها بسهولة بسبل أخرى، قد تكون، غالبًا، مزودة بأساليب تحليل متقدمة في نظرية الاختيار الاجتماعي المعاصرة. إن إمكان النظر في السيرورات جنبًا إلى جنب مع صيرورات الذروة، كجزء من وصف الحالات الراهنة (أي الصيرورات الشاملة)، يوسع إلى حد كبير امتداد

تحليل الاختيار[95]. يتضح أيضًا أن أهمية الاختيار المنافي للواقع حاسمة لفهم مضمون الحرية.

هناك طرائق مختلفة لدراسة المحتوى الجوهري لكل من جانب الفرصة وجانب السيرورة من جوانب الحرية. وقدمت مراجعة للكتابات الموجودة، وطريقة معينة لرؤية المسائل الرئيسة في كل مجال. إن موضوع الحرية هو موضوع قديم جدًا، إلى جانب كونه بالغ الأهمية. وحاولت قول إن للاختصاص الحديث لنظرية الاختيار الاجتماعي ما يقدمه إلى هذا الموضوع الكلاسيكي.

(95) للاطلاع على تحليل مزيد لهذه المسألة، انظر: Sen: «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221; «Minimal Liberty,» pp. 139-159; «Maximization,» pp. 745-780, and «Consequential Evaluation».

الفصل الثاني والعشرون

الحرية وتقويم الفرصة[1]

1. المصطلحات والعلاقات الأساسية

ميّزت في أولى محاضرات «أرو» (الفصل العشرون) بين «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة» من جوانب الحرية. وتُعنى هذه المقالة أساسًا بتحليل بعض السمات المنهجية لجانب الفرصة بالتحديد. تحددت هذه المسائل على نحو غير منهجي في الفصل العشرين، ويهدف البحث الحالي إلى استكمال هذا التحليل غير المنهجي بطريقة أكثر منهجية إلى حد ما. وعلى الرغم من أن التركيز ينصب هنا على جانب الفرصة بوجه خاص، يجب توجيه بعض الاهتمام أيضًا إلى مسائل السيرورة، التي ترتبط بصلة وثيقة، ضمن أمور أخرى، بتقويم الفرص[2].

---

(1) ظهرت هذه المقالة بداية كملحق لمحاضرات «أرو» التي ألقيتها في جامعة ستانفورد في عام 1991، وتضمنت بعض التحليلات والنتائج الواردة في الورقة التي نشرتها في مجلة *Journal of Econometrics* في عام 1991 بعنوان: «الرفاه والتفضيل والحرية». انظر: Amartya K. Sen, «Welfare, Preference and Freedom,» *Journal of Econometrics*, vol. 50 (1991), pp. 15-29.

وأستكملها هنا بمزيد من النقاش، فضلًا عن الإشارات المرجعية إلى بعض الكتابات اللاحقة التي تولدت في التسعينيات في هذا المجال الناشط. ونظرًا إلى أن محاضرات أرو، كما ذكرت، هي نمط هجين يجمع بين المواد المنهجية والمداخلات غير المنهجية، فإن نصوص المحاضرات المنشورة هنا (الفصلان العشرون والحادي والعشرون) تُعد تقريبًا غير منهجية في مجملها. أما المادة المنهجية نسبيًا، فوجدت في هذه المقالة مكانًا لها.

(2) لا توجد محاولة هنا لضبط مدى امتداد جانب السيرورة وتعقيده بشكل عام، الذي نوقش في المقالة السابقة (الفصل الحادي والعشرون). بل سيتضمن موضوع البحث السمات المتعلقة بـ «الفرصة» وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسيرورات والإجراءات، مثل أهمية ما سُمي (في الفصل العشرين) «تقويم فِعل الاختيار» و«تقدير الخيار».

لننظر في مجموعة محدودة X من الخيارات (مع بدائل مثل x، y ...إلخ)، ومشكلات اختيار عند شخص عليه أن يختار من مجموعة فرعية غير فارغة X[3]. في واقع الأمر، تقتصر «قائمة» الشخص في كل حالة تفضيل مجموعة فرعية S من X، وعليه أن يختار من S. وبطبيعة الحال، قد تكون S في بعض الحالات هي X كلها. وقد تكون أيضًا مجرد مجموعة وحدة مثل {x}، حيث لا يوجد عند الشخص أي اختيار حقيقي. وبين الحالتين توجد احتمالات مختلفة تضم نطاقات من الخيارات. تُستخدم الأحرف الكبيرة مثل S، T، A، B، C للإشارة إلى مجموعات فرعية من X (أي، بوصفها «قوائم» أو «مجموعات خيار» على الشخص أن يختار منها)، باستثناء R، P، I التي سترمز إلى العلاقات الثنائية بين عناصر المجموعة X، حيث R ترمز إلى التفضيل الضعيف («المُفضل أو غير المُبالى به»)، وترمزP إلى التفضيل الصارم («المُفضل على»)، وترمز I إلى علاقة عدم المبالاة («غير مبالٍ تجاه»). تُمثل خيارات أو عناصر X بأحرف صغيرة مثل x، y، z. وسترمز الأحرف الكبيرة ذات النجوم R*، P*، I* إلى العلاقات الثنائية من خلال المجموعات الفرعية التي تتعلق على الترتيب بالتفضيل الضعيف والتفضيل الصارم (عدم التماثل) وعدم المبالاة (التماثل).

قد يوجد عند الشخص ترتيب من عدد من ترتيبات تفضيل البدائل في X. لتكن R_j هي ترتيب التفضيل الضعيف عند الشخص؛ ويمكن تفسير $x R_j y$ كالتالي: يعتبر هذا الشخص أن x هي على الأقل بنفس جودة (مُفضلة أو غير مبالى بها تجاه) y. أما عامل عدم التماثل لـ R_j فهو P_j الذي يرمز إلى التفضيل الصارم، حيث تُفسر $x P_j y$ باعتبار أن x ينظر إليها بوصفها أفضل من (أو مُفضلة بصرامة على) y. أما عامل التماثل لـ R_j فهو I_j الذي يرمز إلى عدم المبالاة. لكن عندما تكون R_j ترتيبًا، أو (أقل شروطًا) عندما تكون شبه ترتيب (متعدية

---

(3) سنعتبر *X* مجموعة محدودة. إن بعض المقاربات البديلة التي نعتبرها هنا - مثل الحكم على الفرصة من طريق «كاردينالية» مجموعة الفرصة (وهي ليست مقاربة أفضلها بالتحديد) - يمكن استخدامها بسهولة في هذه الحالة المحدودة فحسب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المُفضلة التي يدافع عنها الفصلان العشرون والحادي والعشرون - التي تضم مقارنات للفرص قائمة على التفضيل - يمكن أن تستوعب مجموعة غير متناهية *X* بسهولة كافية، من دون أي تغيير ملحوظ في التحليل.

ومنعكسة، لكنها ليست بالضرورة كاملة)، فإن P_j وI_j يكونان متعدِّيَين (لكنهما ليسا بالضرورة كاملَين).

ربما يجب أن أكرر هنا أمرًا نوقش صراحة في المقالتين السابقتين (ولا سيما في الفصل العشرين)، وبالتحديد أن مصطلح «التفضيل» يُستخدم على نحو واسع هنا (حيث يميل في أجزاء من نظرية الاختيار الاجتماعي بشكل عام)[4]. ويستحق التوضيح تكرارًا، لا لمجرد أنها نقطة عسيرة، إنما لأهميتها الشديدة؛ ولأنها كثيرًا ما تغيب عن المناقشات - أو الانتقادات - في شأن المنطق القائم على التفضيل. يُستخدم مصطلح «التفضيل»، في واقع الأمر، كعلاقة شديدة العمومية في أدبيات نظرية الاختيار الاجتماعي (والتخصصات ذات الصلة)، ويمكن إعطاؤه تفسيرات معينة بديلة. يمكن استدعاء عدد من الفسيرات البديلة، تراوح من الشعور النفسي لـ «تفضيل x على y» إلى الحكم المدقق في شأن «تقدير x أكثر من y»، وفقًا للسياق، وبمواصفات ملائمة بطبيعة الحال. ربما تتطابق، أو لا تتطابق، هذه العلاقات الثنائية؛ وعندما لا تتطابق، توجد حاجة مهمة جدًا إلى توضيح في أي معنى بالضبط يُستخدم مصطلح «التفضيل» (نالت هذه المسألة اهتمامًا خاصًا في الفصل العشرين). بيد أنه بالنسبة إلى كثير من الخصائص والصيرورات المنهجية، سنُطبق التحليل على كل تفسير، وهناك بعض الاقتصاد في العمليات عبر بحثها بشكل عام، الأمر الذي ينطبق على عدد من العلاقات التحليلية القائمة في هذه المقالة.

التصنيف التراتبي لمجموعات الفرصة (أو القوائم)، مثل A، T، S، أو B، هو علاقة ثنائية ضعيفة R^* مُعرفة على مجموعات فرعية لمجموعة شاملة X. إننا نقرأ $S R^* T$ على أن S تمنح قدرًا من الفرصة مماثلًا على الأقل لما تمنحه T. أما العوامل المتماثلة وغير المتماثلة لـ P^* وI^* فترمز على الترتيب إلى «منح فرصة أكبر من» و«منح فرصة مماثلة تمامًا لـ». يمكننا أن نتوقع أن P^*، R^*، وI^* تميل إلى أن تكون متعدية، لكنها ليست بالضرورة كاملة (للأسباب التي ناقشناها في الفصل العشرين)[5].

---

(4) عن هذا الموضوع، انظر أيضًا: الفصل التاسع «التفضيل الفردي كأساس للاختيار الاجتماعي».

(5) طُرِحت حديثًا قيودٌ بديهية على R^* من كل من: Nicolas Gravel: «Can a Ranking of Opportunity =

على أن العلاقة *R يمكن منحها أوصافًا موضوعية مختلفة. عندما لا تشغلنا سوى الفرصة التي يتمتع بها شخص، مع معرفة تفضيلاته الفعلية (في ظل اللايقين الممكن في ما يتعلق بما قد تكون تفضيلاته الفعلية - ربما في لحظة ما مستقبلًا)، فإننا نسمي ذلك «علاقة الفرصة» *R. سأهتم أيضًا بالفرص التي ستتوافر للشخص إذا كان عنده (وربما حتى يختار أن يكون عنده) تصنيف تراتبي مختلف للتفضيل. إن هذا الاختيار على تصنيفات تراتبية بديلة للتفضيل هو جزء من بنية التفضيلات التي نوقشت في تحليل «التصنيفات التراتبية»[(6)]. وربما تمثل أهمية مركزية لتقويم حرية الشخص، لا في اختيار الخيارات (أو الحالات البديلة) التي يريدها، إنما لاختيار التفضيلات التي قد يوجد عنده سبب للنظر فيها (أو السعي إليها)[(7)]. سأطلق على

Sets Attach an Intrinsic Importance to Freedom of Choice?,» *American Economic Review* (Papers and = Proceedings), vol. 84, no. 2 (May 1994), pp. 454-458, and «Ranking Opportunity Sets on the Basis of Their Freedom of Choice and Their Ability to Satisfy Preferences: A Difficulty» (Mimeographed, 1997).

أعيد نشره في: *Social Choice and Welfare*, vol. 15, no. 3 (May 1998), pp. 371-382.

وانظر: Clemens Puppe: «Freedom of Choice and Rational Decisions,» *Social Choice and Welfare*, vol. 12, no. 2 (March 1995), pp. 137-153, and «An Axiomatic Approach to «Preference for Freedom of Choice»,» *Journal of Economic Theory*, vol. 68 (1996), pp. 174-199; Klaus Nehring and Clemens Puppe, «Continuous Extensions of an Order of a Set to the Power Set,» *Journal of Economic Theory*, vol. 68, no. 2 (February 1996), pp. 456-479, and Eyal Baharad and Shmuel Nitzan, «Extended Preferences and Freedom of Choice» (Mimeographed, Department of Economics, Bar-Ilan University, 2000, Ramat Gan, Israel);

نُشرت هذه المقالة بعد ذلك في: *Social Choice and Welfare*, vol. 17, no. 4 (August 2000), pp. 629-637.

أود القول إن الدرس الرئيس لنتائج الاستحالة هذه، اللافتة، هو الحاجة إلى تدقيق مسبق قبل المشاركة في الولاء لمجموعة من البديهيات، حتى عندما تبدو البديهيات الفردية - بالنظر إليها منعزلة - جذابة إلى حد ما.

(6) انظر: Amartya K. Sen: «Choice, Orderings and Morality,» in: G. E. M. Anscombe [et al.], *Practical Reason: Papers and Discussions*, Edited by Stephan Kořner (Oxford, Eng.: Blackwell, 1974),

أعيد طبعه في: *Amartya K. Sen, Choice, Welfare, and Measurement* (Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982),

وانظر: Amartya K. Sen, «Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 317-344,

أعيد طبعه في: Frank Hahn and Martin Hollis, eds., *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979); Sen, *Choice, Welfare*, and Jane J. Mansbridge, ed., *Beyond Self-Interest* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990).

(7) تُعد حرية اختيار التفضيلات جانبًا مهمًا لـ «حرية الفاعلية» لشخص. عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Choice, Orderings,» and «Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984,» *Journal of Philosophy*, vol. 82, no. 4 (April 1985), pp. 169-221.

طرح جونز وسوغدن صيغة مباشرة للحرية من حيث التفضيلات المحتملة، وبحث فوستر هذا =

العلاقة الثنائية للتصنيف التراتبي للقوائم وفقًا لمجموعة من التفضيلات المحتملة (ومنها التفضيلات الفعلية) تسمية الترتيب التصنيفي للفرصة *R، حيث ترمز *P و*I على الترتيب إلى عوامله غير المتماثلة والمتماثلة. تأخذنا الترتيبات التصنيفية للفرصة إلى ما يتجاوز نظرة ضيقة لجانب الفرصة من جوانب الحرية (ولا سيما الفرصة التي أتاحت لشخص تفضيلاته الفعلية)، لكنها - كما نوقش في الفصل العشرين - تتسم بالأهمية لقيمة الاستقلال كجزء من حرية الشخص، الأمر الذي يتضمن «تقدير الخيار» بطريقة أكثر حصرية من مجرد حساب الفرصة الفعلية في ظل تفضيلات مُعطاة.

2. حالة مُختزلة لحساب بسيط

كنقطة انطلاق - وتباين - ربما يكون من المفيد البدء بحالة تستبعد الاعتبارات (المحددة في الفصل العشرين) التي تعطي لحساب الفرصة بعض العمق والتعقيد، ولا سيما، قد يُفترض، لهذه المسألة المختزلة، أن تحقق الشروط التالية في شأن طبيعة تفضيلات الشخص:

(1) **مركز الذروة:** الشخص معني بصيرورات الذروة لا الصيرورات الشاملة، ومنها أفعال الاختيار، وتعريف R_j على فضاء صيرورات الذروة بغض النظر عن سيرورة الاختيار.

= الموضوع بقوة؛ انظر: Peter Jones and Robert Sugden, «Evaluating Choice,» *International Review of Law and Economics*, vol. 2 (1982), pp. 47-65, and James Foster, «Notes on Effective Freedom,» Paper Presented at the Stanford Workshop on Economic Theories of Inequality, Sponsored by the Mac-Arthur Foundation, March 11-13, 1993 (Mimeographed, Vanderbilt University, 1993).

انظر أيضًا: Kenneth J. Arrow, «A Note on Freedom and Flexibility,» in: Kaushik Basu, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura, eds., *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995), and Robert Sugden, «The Metric of Opportunity,» *Economics and Philosophy*, vol. 14 (1998), pp. 307-337.

إن تناول التفضيلات البديلة من حيث تقاطع تصنيفاتها التراتبية الفرعية، يوفر منظورًا مختلفًا، إلى حد ما عن أهمية خيارات التفضيل، كما استخدمت من قبل: Amartya K. Sen: *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford Univesity Press, 1992), and *Commodities and Capabilities* (Amsterdam: North-Holland, 1985),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Commodities and Capabilities* (Delhi: Oxford University Press, 1999).

كما ناقشنا في الفصل العشرين. وسنتاول الموضوع بالتحليل في وقت لاحق في هذه المقالة.

(2) **الترتيب الكامل:** R_j هي ترتيب كامل للتفضيل.

(3) **التفضيل المنافي للواقع غير ذي الصلة:** لا يوجد عند الشخص أي سبب جدي لأخذ أي تصنيف تراتبي بديل للتفضيل في الاعتبار على خلاف التفضيل R_j الفعلي الذي عنده.

(4) **عدم وجود تفضيل لايقيني:** R_j يعرفه بشكل يقيني الشخص نفسه.

في ضوء هذه الافتراضات، تصعب رؤية أن «جانب الفرصة» يمكن أن يأخذنا إلى ما يتجاوز قدرة الشخص على الحصول على البديل المعين الذي يُفضله أكثر وسيختاره بالفعل. هذه، من بعض النواحي، أبسط حالة لحساب الفرصة.

نأخذ قائمة S التي تضم بدائل عدة، حيث إن العنصر x هو أكثر عناصرها تفضيلًا، وهذا العنصر x هو العنصر الذي يختاره الشخص من S. بمعرفة الافتراضات المُعطاة (ومنها «مركز الذروة»، «الترتيب الكامل»، «التفضيل المنافي للواقع غير ذي الصلة»، «عدم وجود تفضيل لايقيني»)، ربما يكون من المعقول افتراض أن الفرص المتاحة عند الشخص لن تُقلص بالفعل إذا كانت القائمة التي واجهها قُطعت من مجمل S إلى أي مجموعة فرعية من S تحتوي على x - في الواقع، حتى إلى مجموعة الوحدة {x}.

في ظل «مركز الذروة»، لا يُعلق الشخص أي أهمية على فِعل الاختيار على هذا النحو - بل على البديل الذي ينتهي إليه. وهنا يوجد سبب ضئيل لأي «خيار تقديري» جوهري: تخضع الخيارات الأخرى كافة في S على وجه اليقين لهيمنة x، من دون أي سبب جدي للنظر في أي تفضيل بديل كان يمكن أن يوجد عنده، ويمكن أن يحصل على هذا الـ x حتى من مجموعة الوحدة {x}، الأمر الذي يناظر الحالة البسيطة من «التقويم الأولي»[8]، حيث يمكن الحكم على قيمة الفرصة لقائمة من طريق جدارة أفضل عنصر فيها (وهذا العنصر الأفضل يتطابق هنا والعنصر المختار بالافتراض).

بأخذ هذه النظرة البسيطة فرصة خالصة، يمكننا أن نقتضي في هذه الحالة أن لجميع قوائم S وT:

---

(8) نوقشت في: Sen, *Commodities*.

التقويم الأولي: $S\ R\circledast\ T$ إذا كان فقط لبعض x في S، عندنا $x\ R_j y$ لكل y في T.

(T.2.1) مع إعطاء تصنيف تراتبي لتفضيل مكتمل متفرد R_j على مجموعة منتهية X، فإن التقويم الأولي يسفر عن ترتيب كامل لمجموعة المجموعات الفرعية غير الفارغة لـ X.

الخيارات الأخرى غير النتيجة المختارة x، قد تصبح مهمة جوهريًا عند إسقاط أي من الافتراضات الأربعة؛ لكنها تصبح مهمة بطرائق مختلفة. وسأتناول عواقب إسقاط تلك الافتراضات واحدًا تلو الآخر في المباحث التالية، بدءًا من «تركيز الذروة».

3. تقويم فِعل الاختيار

يمكن أن يمثل فِعل الاختيار اعتبارًا مهمًا للشخص الذي عليه أن يقرر ما يفعل، وربما يكون من المعقول تمامًا أن يتجاوز الشخص صيرورات الذروة، وأن يضع فِعل الاختيار في حسبانه كجزء من النتيجة، المُعرفة على نحو أكثر شمولًا[9]. إن أهمية أفعال الاختيار تتجاوز اعتبار الحرية أو الفرص عند الشخص؛ لكن اهتمامي، في السياق الحالي، ينصب بالتحديد على العلاقة بين أهمية أفعال الاختيار وحساب الفرص[10].

---

(9) عن التباين بين الصيرورات «الشاملة» وصيرورات «الذروة»، انظر الفصل الرابع في هذا الكتاب «التعظيم وفعل الاختيار»، و Amartya K. Sen, «Maximization and the Act of Choice,» *Econometrica*, vol. 65, no. 4 (July 1997), pp. 745-780.

(10) عن الأسباب المختلفة لأهمية فِعل الاختيار في التقدير وترتيب التفضيلات، انظر: Sen: «Rational Fools,» pp. 317-344; «Rights and Agency,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 11, no. 1 (Winter 1982), pp. 113-132; «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221; *On Ethics and Economics*, Royer Lectures (Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987), and «Maximization,» pp. 745-780.

أسباب الأخذ في الحسبان لطبيعة أفعال الاختيار قد تكون حصيفة فضلًا عن كونها أخلاقية. انظر: الفصل الرابع في هذا الكتاب، ص 161-181 ؟؟؟؟ البحث عن الصفحات في النسخة الجديدة، و Sen, «Maximization,» pp. 747-763.

ترتبط أفعال الاختيار أيضًا بتشكيل حياة المرء، وإعطائها «معنى»، كما رأينا في بعض وجهات النظر. عن هذا الموضوع، انظر: Robert Nozick: *Anarchy, State, and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), pp. 45-51, and *The Examined Life* (New York: Simon and Schuster, 1989).

قام توماس سكانلون بتدقيق «دلالة الاختيار» في إطار أخلاقي عريض، على نحو رائع، في منظور =

عند إدخال تقويم فِعل الاختيار كاعتبار يؤثر في تفضيل الشخص نفسه، هناك أسباب واضحة للتمييز بين الفرص التي تتيحها القائمتان S و{x}، حتى عندما يختار الشخص فعلاً x من S وينظر إلى x باعتبارها أفضل بديل في S. يتمتع الشخص فعلاً بفِعل اختيار موضوعي عند اختيار x من S، لكن ليس في حالة غياب بديل {x}. في واقع الأمر، إذا قام الشخص بتقويم فِعل الاختيار، فإن جانب حريته المتعلق بهذا التفضيل سيفيد من S أكثر من{x}[11]. وعند توصيف «الصيرورات الشاملة»، يتسع نطاق المحتوى المعلوماتي لـ «صيرورات الذروة» حيث يضع في حسبانه سيرورة اختيار الأفعال.

من الممكن إضفاء الطابع المنهجي على وجود فِعل اختيار عند توصيف الخيار المُختار من طريق رؤية الصيرورات باعتبارها x /S (والتفسير أن x مختارة من القائمة S). وسُمي ذلك «صيرورة نقية»[12] (أي تُختار النتيجة «الخام» x من مجموعة S). تختلف الصيرورة النقية x /S اختلافًا واضحًا عن الصيرورة النقية x/{x}. على سبيل المثال، الصيام هو الجوع عندما يتمتع شخص بخيار تناول الطعام، بينما الجوع غير الطوعي يضم الأداء «الخام» أو «غير النقي» نفسه (وهو الجوع) في ظل أداء «نقي» مختلف (وهو الجوع من دون أي خيار)[13]. اعتمادًا على الطريقة الخاصة لتقويم فِعل الاختيار، فإن التصنيف التراتبي للتفضيل قد

= نقدي. انظر: Thomas Scanlon: «The Significance of Choice,» in: Sterling M. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values: Volume VIII* (Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), and *What We Owe to Each Other* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1998).

(11) من الممكن أحيانًا، بطبيعة الحال، أن يكون قيام المرء نفسه بالاختيار ليس في مصلحته الذاتية، عندما يكون على الشخص القائم بالاختيار أن يتبع القيود التي تفرضها القواعد (على سبيل المثال، عدم اختيار الرئيس الذي يبعث على الراحة أكثر)، أو عليه أن يعطي أولوية لمسؤوليته الائتمانية حتى على حساب بعض إنكار الذات؛ عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221, and «Maximization,» pp. 745-780.

(12) Sen, Commodities.

(13) انظر: المصدر نفسه، ص 201-202؛ Sen: *Inequality Reexamined*, and «Maximization,» pp. 745-780.

أطلق بهاراد ونيتزان على التصنيف التراتبي لعناصر مثل x /S، المُعرفة بحاصل الضرب الكارتيزي للمجموعة X من البدائل و2^X من المجموعات الفرعية من X، تسمية «علاقة التفضيل الممتد» R^e. انظر: Baharad and Nitzan, pp. 629-637.

يختلف على صيرورات الذروة على أساس المعلومات الأخرى المتعلقة بأفعال الاختيار.

تجدر الإشارة إلى أن تركيزنا ينصب هنا على تقويم الفرد الفرص المتاحة أمامه، وحقيقة أنه قد توجد عنده أسباب لتقدير فِعل الاختيار، أو لِفِعل رفض بديل بعينه. وفي حين يمثل ذلك أهمية لفهم الفرص التي قام الشخص بتقويمها ذاتيًا، فإنه لا يُغطي، بطبيعة الحال، كل ما يتصل بـ «جانب السيرورة» من جوانب الحرية. حتى في غياب إدراج تقويم فِعل الاختيار في نمط تفضيل الشخص نفسه، يمكن أن يُعلّق المجتمع تقليديًا أهمية على قيام الشخص باختياراته (حتى عندما تكون النتيجة هي نفسها)، سواء قام الشخص نفسه، أم لم يقم، بتقويمه[14]. إن جانب السيرورة من جوانب الحرية، كما ناقشنا في المقالة السابقة (في الفصل الحادي والعشرين)، يمكن أن يتجاوز «الميزة» التي يتمتع بها الشخص نفسه من سيرورة الاختيار (في ظل أنماط التفضيل، والخيارات)، الأمر الذي ينطبق حتى على تقويم تقدير فِعل الاختيار.

سأحول اهتمامي، في المباحث التالية، بعيدًا عن دراسة تقويم فِعل الاختيار إلى مسائل أخرى، بما في ذلك الآثار المترتبة على الأخذ بعدم اكتمال التفضيلات ولايقينها، وأهمية التفضيلات المنافية للواقع. فالاعتبارات التي تبرز من هذه السمات الإضافية يمكن، بطبيعة الحال، الجمع بينها وبين السمات التي نوقشت بالفعل وتتعلق بتقويم فِعل الاختيار. إن أهمية صلة إحدى السمات لا تستلزم عدم صلة سمة أخرى.

4. عدم اكتمال التفضيل والتقويم الأولي

عندما يكون التصنيف التراتبي للتفضيل R_j للشخص غير مكتمل، تتقلص إلى حد كبير دلالة ما جرى اختياره. وفي ظل تعظيم الاختيار، سيكون البديل المُختار x عنصرًا أقصى وفقًا لـ R_j، لكن ذلك لا يشير إلى أن x هو في الأقل بمثل جودة أي بديل آخر متاح - لأنه لا يُعتبر أسوأ من أي بديل آخر متاح. ننظر في مجموعة

(14) ربما يمثل ذلك أهمية، على سبيل المثال، لتقويم ما يُسمى «الحرية السلبية» للشخص.

فرعية T من المجموعة S (حيث جرى اختيار x بالفعل) حيث إن T تحتوي على x. إذا جرى اختيار x من S بوصفه «عنصرًا» أقصى، لا عنصرًا «أفضل»، فلا يمكننا التأكد من أن T ستعطي هذا الشخص الفرصة نفسها على الأقل مثلما تفعل S، ما دامت البدائل الموجودة في T لا يمكن الافتراض أنها على الأقل بجودة البدائل كلها في عملية الطرح (S − T).

ربما يكون التصنيف التراتبي لتفضيل شخص غير مكتمل لأسباب مختلفة كثيرة[15]. عندما توجد مكونات متباينة لنتيجة، فإن التقويم النسبي للمكونات المختلفة قد يطرح أحيانًا مسائل تتعلق باتخاذ القرار، وربما لا يمكن حلها بسهولة. ولا يحتاج عدم اكتمال التصنيف التراتبي، في أي حال، أن يكون باثولوجيًا.

يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من عدم الاكتمال: عدم الاكتمال الجازم وعدم الاكتمال الموقت[16]. يُعد عدم الاكتمال، في الحالة الأولى، جزءًا من المنتج النهائي لتقويم يتسم بقدر معقول من الاكتمال. إن وجود مجالات كبيرة من عدم اكتمال التفضيل لا يشير بالضرورة إلى أن ممارسة إصدار حكم هي نفسها غير منتهية، ويجب أن تنتظر «التوسيع» أو «الاكتمال»: ربما لا توجد أي وسيلة قهرية لتسوية القيم النسبية في بعض الحالات. ففي مقابل عدم الاكتمال الجازم، قد يوجد عدم اكتمال من النوع الموقت، حيث يمكن توسيع الترتيب الفرعي للتفضيل وجعله أكثر اكتمالاً مع مزيد من المعلومات، أو مزيد من التدقيق، أو مزيد من التفكير. ربما لم تكن الممارسة قد اكتملت، عندما أتى وقت اتخاذ نقطة القرار، بيد أن القرارات يجب اتخاذها في أي حال.

إن منطق اختيار عنصر «أقصى» (ليس أسوأ من أي بديل متاح) في مقابل

---

(15) كما نوقش في: Amartya K. Sen: *Choice, Welfare; On Ethics*, and *Collective Choice and Social Welfare*, Mathematical Economics Texts; 5 (San Francisco: Holden-Day, 1970),

أعيد طبعه في: Amartya K. Sen, *Collective Choice and Social Welfare* (Amsterdam: North-Holland, 1979);

انظر أيضًا: في الفصل العشرين في هذا الكتاب.

(16) يمكن الاطلاع على مناقشة للتباين بين عدم الاكتمال الموقت وعدم الاكتمال الجازم في الفصل العشرين، انظر: Sen: *Collective Choice*; *Commodities*, and *Inequality Reexamined*.

كما يبرز في عدد من مقالات كتاب **الحرية والعدالة**.

عنصر «أفضل» (أو «أمثل»)، ينطوي على انتهاك عدد من المتطلبات المعروفة لنظرية الاختيار البديهية القياسية التي تميل إلى الاعتماد على افتراض الاكتمال، وإن كان ضمنًا[17]. أما الأمر الأكثر مباشرة في هذا السياق، فيتمثل في أن عدم الاكتمال يمكنه تعطيل قدرتنا على الحكم على الفرصة التي تتيحها قائمة من خلال عنصرها المُختار (ما دام العنصر المُختار يمكن أن يكون «الأقصى» فحسب، وليس بالضرورة «الأمثل» أيضًا).

مع ذلك، إذا كان عدم الاكتمال هو المشكلة الوحيدة التي تشغلنا في تقويم الفرصة، فلا يزال يمكننا الاستخدام الجزئي لمنظور التقويم الأولي، الأمر الذي لن يسفر، عمومًا، عن ترتيب كامل، لكنه سيوفر ترتيبًا فرعيًا مفيدًا يكون ملائمًا في ظل افتراضات بعينها. ويجوز أن يكون هذا الترتيب الفرعي قابلًا للتمديد باستخدام بعض المعايير التكميلية. في ما يلي شرط معقول جدًا في شأن «التفوق الأولي»، حيث يعلن أنه للقول إن عند S على الأقل القيمة الأولية نفسها، يكفي إظهار أن خيارًا ما في S هو على الأقل بالجودة نفسها لكل خيار في T.

التفوق الأولي للخيار: إذا كان لبعض x في S، عندنا $x\ R_j\ y$ لكل y في T، إذًا $S\ R^*\ T$.

الشرط الأقل تشددًا، وإن كان معقولًا إلى حد ما، لتقويم التفوق الأولي لا يضع مهمة إثبات التفوق على كاهل خيار واحد فقط في S، بل يعتمد على وجود مثل هذا الخيار (الضعيف) المتفوق لكل عنصر في T. ويكفي، في هذه الرؤية، التأكد من أن كل بديل في T يحقق التساوق - أو يكون أفضل - من بديل أو غيره في S.

التفوق الأولي للتناظر: إذا كان هناك تناظر وظيفي $k(.)$ من T إلى S حيث إنه لكل عنصر y في T، فإن $k(y)\ R_j\ y$، إذًا $S\ R^*\ T$.

---

(17) عن هذا الموضوع، انظر: الفصل الثالث «الاتساق الداخلي للاختيار»، والفصل الرابع «التعظيم وفِعل الاختيار»، في هذا الكتاب. انظر أيضًا: Sen: *Collective Choice*; *Choice, Welfare*, and «Internal Consistency of Choice,» *Econometrica*, vol. 61, no. 3 (May 1993), pp. 495-521, and Isaac Levi, *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986).

لاحظ أنه لم يكن مطلوبًا أن يكون التناظر $k(.)$ واحدًا لواحد، حتى لا يوجد شرط بعينه على كاردينالية المجموعات ذات الصلة (سنتناول هذا المنظور الإضافي في وقت لاحق). لاحظ أيضًا أن التفوق الأولي للتناظر أقوى من التفوق الأولي للخيار، وفي الواقع يستلزمه. وهما يتطابقان عندما يكون تفضيل شبه الترتيب R_j مكتملًا.

(T.4.1) التفوق الأولي للتناظر يستلزم التفوق الأولي للخيار، وإضافة إلى ذلك إذا كانت R_j ترتيبًا كاملًا، فإن التفوق الأولي للتناظر يتطابق والتفوق الأولي للخيار.

الإثبات: يبدو واضحًا أنه سواء كانت R_j أم لم تكن كاملة، فإن العنصر الشرطي للتفوق الأولي للاختيار يثمر العنصر الشرطي للتفوق الأولي للتناظر، ما دام يمكننا بسهولة تصميم تناظر حيث لكل y في T، عندنا $k(y) = x$، وx نفسه كما في التفوق الأولي للخيار. وهكذا، يمكن استخدام التفوق الأولي للتناظر للحصول على النتيجة المترتبة على التفوق الأولي للخيار. وينتج العكس مع اكتمال R_j؛ ما دام الترتيب الكامل عبر مجموعة محدودة سيسفر عن أفضل بديل (ليس بالضرورة متفردًا). إذا كانت y^* هي بديلًا أفضل في T، إذًا x^* التي تناظرها في تلبية العنصر الشرطي للتفوق الأولي للتناظر (أي: $x^* = k(y^*)$ و$x^* R_j y^*$) يجب أن تسفر عن تلبية العنصر الشرطي للتفوق الأولي للخيار.

من الواضح أن التفوق الأولي للتناظر يتسم بنطاق أوسع من التفوق الأولي للخيار. إن التفوق الأولي للخيار لا يضمن حتى أن تكون مقارنة المجموعة الأولية انعكاسية بالضرورة.

(T.4.2) بالنسبة إلى ترتيب غير كامل، فإن التفوق الأولي للخيار لا يضمن انعكاسية R^*، لكن التفوق الأولي للتناظر يضمنها.

الإثبات: المجموعة S المرتبة ترتيبًا غير كامل، قد لا تحتوي على أي عنصر واحد x حيث $x R_j y$ لكل y في S. لنأخذ، على سبيل المثال، الزوج $\{x, y\}$ بوصفه المجموعة S، مع عدم تصنيف x وy تراتبيًا. لا يمكننا إظهار $S R^* S$، من خلال التفوق الأولي للخيار، ما دام لا يوجد بديل في S بجودة البديل الآخر نفسه في هذا

الزوج. ومع ذلك، فإن تناظر التطابق x = k(x) من S إلى S يسمح للتفوق الأولي للتناظر بقول إن S R* S.

على الرغم من الامتداد الأكثر محدودية، فإن التفوق الأولي للخيار يتسم بالجدارة العملية بأن تأكيد أن S توفر فرصة مماثلة على الأقل مثل T، يمكن تتبعه بوساطة أسلوب حسابي يسمح لنا بانتقاء عنصر معين من S حيث يكون على الأقل بالجودة نفسها لكل عنصر من T كان يمكن اختياره. في الواقع، عند تحقق S R* T من طريق التفوق الأولي للخيار، ففي إمكاننا بالفعل اختيار بديل في S في ظل اليقين أن البديل المُختار، من زاوية المقارنة الأولية، هو بجودة أي بديل تمنحه T نفسها. لا يمكن، بوجه عام، عمل ذلك عند تحقق S R* T من طريق التفوق الأولي للتناظر. وبهذا المعنى، يوجد لمفهوم الفرصة المقتنصة بوساطة التفوق الأولي للخيار استخدام عملي أسهل مما عليها الحال عند التفوق الأولي للتناظر؛ وسأعمل أساسًا في مقالتي هذه على التفوق الأولي للخيار (على الرغم من أن التفوق الأولي للتناظر سيحصل على بعض الاهتمام التكميلي).

أخيرًا، يجدر التشديد على أن التفوق الأولي للخيار هو أقل وضوحًا عمومًا من التفوق الأولي للتناظر، ومع ذلك فإن اكتمال R_j ليس ضروريًا لعمل التفوق الأولي للخيار. وحتى إذا كانت S غير مرتبة ترتيبًا كاملًا، فمن الممكن تمامًا أن توجد x حيث $x R_j y$ لـ y كلها في T. في هذه الحالة، يمكن أن يتخذ الشخص قرارًا مباشرًا لاختيار هذه الـ x بعينها من S مع الثقة في أنها ستكون اختيارًا على الأقل بالجودة نفسها لأي شيء يمكن اختياره من T. وكما أشرنا، لا يمكن أن يضمن التفوق الأولي للتناظر إجراء مثل هذا الاختيار.

5. تعدد التفضيلات والتصنيفات التراتبية

أنتقل الآن إلى سؤال أساس: لماذا عدم الاكتمال؟ قد يكمن سبب بعينه لعدم الاكتمال في وجود تفضيلات كثيرة لا يمكن أن يختار الشخص بينها. يُعد تقاطع مجموعة من الترتيبات بمنزلة شبه ترتيب غير مكتمل، كما أن أي شبه ترتيب من

المحتمل أن يكون قابلًا للتمديد إلى ترتيب كامل[18]. وبالتالي، توجد علاقة وثيقة بين عدم الاكتمال والتفضيلات الكثيرة[19].

يمكن أن يتوافر للشخص سبب للنظر في التصنيف التراتبي للتفضيل غير المتوافر له بالفعل، وحتى قد يوجد عنده سبب أحيانًا لتفضيل تصنيف تراتبي مختلف عما عنده. إن فكرة المفاضلة بين تصنيفات تراتبية للتفضيلات ترتبط ارتباطًا وثيقًا باستقلال الشخص الذاتي في تدقيق التفضيلات التي يمكن أن تتوافر له[20].

يمكن التمييز، على نحو مفيد، بين ثلاثة أنواع مختلفة من الحالات. **أولًا**،

---

(18) كما ناقش أرو في: Kenneth J. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12 (New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951).

(19) كما ناقش سن في: Amartya K. Sen: *On Economic Inequality* (Oxford: Oxford University Press, 1973); Expanded ed., with a Substantial Annex Jointly with James Foster (Oxford: Oxford University Press, 1997), and *Commodities*.

(20) كان السبب الفوري لإدراج مفهوم التصنيفات التراتبية يكمن في تناول مشكلات مختلفة نوعًا ما، وبالتحديد لتحليل المعضلات الأخلاقية ومناقشة التعاون الاجتماعي. انظر: Sen: «Choice, Orderings,» and «Rational Fools,» pp. 317-344.

لكن الإشارة كانت أيضًا إلى أن «هذه البنية الأوسع لها استخدامات أخرى كثيرة، وعلى سبيل المثال، السماح بإجراء تحليل أكثر وضوحًا لحالة - التصرف خلاف أفضل حكم للشخص akrasia - وتوضيح بعض الاعتبارات المتنازعة في نظرية الحرية». عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا:
Harry G. Frankfurt, «Freedom of the Will and the Concept of a Person,» *Journal of Philosophy*, vol. 68, no. 1 (January 1971); Richard C. Jeffrey, «Preference among Preferences,» *Journal of Philosophy*, vol. 71, no. 13: *Preference and Probability* (July 1974); Kurt Baier, «Rationality and Morality,» *Erkenntnis*, vol. 11, no. 2 (August 1977), pp. 197-223; Nick Baigent, «Social Choice Correspondences,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 46 (1980); Prasanta K. Pattanaik, «A Note on the 'Rationality of Becoming' and Revealed Preference.» *Analyse and Kritik*, vol. 2, no. 2 (November 1980); Martin Hollis, «Economic Man and Original Sin,» *Political Studies*, vol. 29, no. 2 (June 1981), pp. 167-180; Robert J. van der Veen, «Meta-rankings and Collective Optimality,» *Social Science Information*, vol. 20, no. 2 (May 1981); Albert O. Hirschman, *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982); Michael S. McPherson: «Mill's Moral Theory and the Problem of Preference Change,» *Ethics*, vol. 92, no. 2 (January 1982), pp. 252-273, and «Economics: On Hirschman, Schelling, and Sen,» *Partisan Review*, vol. 41 (1984), pp. 236-247; Thomas C. Schelling, «Self-command in Practice, in Policy, and in a Theory of Rational Choice,» *American Economic Review*, vol. 74, no. 2: *Papers and Proceedings of the Ninety-Sixth Annual Meeting of the American Economic Association* (May 1984), and Fred Schick, *Having Reasons: An Essay on Rationality and Sociality* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984).

يمكن أن يكون التصنيف التراتبي عند الشخص مكتملًا بما يكفي ليسفر عن الحكم بأن ترتيبًا بعينه للتفضيل هو «أفضل» ما يمكن الحصول عليه. وبيد أن الشخص قد لا ينجح في تقويم («كنت أتمنى أن أحب الطعام النباتي أكثر»، أو «كنت أتمنى ألا أتمتع بالتدخين بهذا القدر»)[21]. وحتى عندما يخفق في التصميم على الحصول على أعلى تصنيف تراتبي للتفضيل في تصنيفه التراتبي، فإنه لا يزال يعتبر من الأهمية أن يسأل، من بين أمور أخرى، كيف تلائم قائمة الخيارات قيد المناقشة التقويمات وفقًا لتصنيف تراتبي (أو تصنيفات تراتبية) مُفضل للتفضيل، يختلف عن ذلك الذي يحكم اختياراته الفعلية.

ثانيًا، كي يكون التفضيل المنافي للواقع R'_j «ذا صلة» بتقويم الشخص للخيارات، فإن هذا التصنيف التراتبي للتفضيل R'_j لا يلزم بالضرورة أن يكون تفضيلًا مُفضلًا على التصنيف التراتبي الفعلي R_j. وقد يقر التصنيف التراتبي نفسه بعدم المبالاة، وما يثير الاهتمام أكثر: بعدم الاكتمال[22]. وربما تبقى في الواقع تصنيفات تراتبية عدة بديلة للتفضيل «لا يُفضلها»، بأي معنى، الشخص على R_j الفعلية، حتى إن لم تكن جميعها - أو ولا أي منها بالفعل - مُفضلة بصرامة على R_j. إن هذه الحالة من التفضيل غير المكتمل على تفضيلات توازي، بشكل وثيق، تصنيفًا تراتبيًا لتفضيل غير مكتمل لأفعال (أو نتائج أو حالات) بديلة؛ كما أن فكرة «الأقصى» المتعارضة مع «الأمثلة» يمكن استحضارها هنا أيضًا. وحتى في ظل التفضيلات الكثيرة غير المصنفة تراتبيًا، ليس بمقدور الشخص أن يختار على نحو معقول خيارًا أسوأ من بديل آخر متاح وفقًا لجميع التصنيفات التراتبية للتفضيل ذات الصلة، لكنه ربما يضطر إلى اختيار أحد الخيارات التي ليست هي الأفضل وفقًا لتصنيف تراتبي أو آخر للتفضيل. يضيف عدم اكتمال التفضيلات إلى الاعتبار الذي سبقت مناقشته من أن الخيار الأقصى المُختار x لا يمكن اعتبار أنه يُعطي تمثيلًا عادلًا للفرص التي تتيحها قائمة الخيارات.

---

(21) نوقشت هذه المسألة في: Sen, «Rational Fools,» pp. 317-344.
انظر أيضًا الفصل العشرين في هذا الكتاب.

(22) نوقش إمكان عدم اكتمال التصنيفات التراتبية، في: المصدر نفسه، و Sen, *Choice, Welfare*, p. 101.

ثالثًا، حتى عندما ينجح الشخص، خلافًا للحالات سالفة الذكر، في حل عدم الاكتمال في تصنيفه التراتبي، وينجح أيضًا في الفِعل وفقًا لترتيب أعلى مرتبة لتصنيفه التراتبي للتفضيلات، فربما تروق له صلة الترتيبات الأخرى للتفضيلات؛ وربما يرفض بوجه خاص قبول أنه عند تقويم حريته، يمكنه ببساطة تجاهل التفضيلات الأخرى. ويمكن أن تكون ردة فعله مضادة بالتحديد لأي افتراض - صريح أو ضمني - من جانب أي شخص آخر لا يوجد أي فقدان لحريته، أو فرصه، إذا أُعطي ببساطة البديل الذي كان يمكن أن يختاره على أساس أعلى مرتبة لتفضيله. والأمر متروك له - لا للآخرين - أن يفكر ويقرر ما هو ترتيب التفضيل (بين التفضيلات البديلة) الذي يمكن أن يعتمده ويستخدمه، وما هو الفِعل البديل (بين الأفعال البديلة) الذي يختاره. إن الشخص نفسه هو السلطة النهائية في اتخاذ قرار في شأن التفضيلات المعقولة؛ وقد يوجد عدد غير قليل من التصنيفات التراتبية للتفضيل المخالفة والجديرة بالاعتبار، ولا يمكن استبعاد افتراضها - حتى عندما لا يعتمدها أو يتبناها الآخرون، في نهاية الأمر، عند تقويم فرصته. هذا جانب يتعلق باستقلال الشخص الذاتي.

إن فرصة اتخاذ قرار في شأن التفضيل الذي يختاره الشخص تُعد حرية مهمة أيضًا وفرصة كبيرة. عند تقويم فرص الشخص وحريته، مع الأخذ في الاعتبار لا التفضيل الفعلي للشخص فحسب، إنما تفضيلاته المخالفة (في شأن احترام استقلاله الذاتي، وحقيقة أنه كان في إمكانه أن يختار تفضيلًا آخر)، فإن فكرة الفرصة يمكن في المقابل توسيعها إلى «ما بعد الفرصة»، على الرغم من أنها ليست حقًا أكثر من امتداد للفكرة الأساس للفرصة بطريقة معينة، مع الأخذ في الحسبان التفضيلات المخالفة.

6. تعدد التفضيلات والتقاطعات

تتسم أهمية ترتيب التفضيلات المتعددة - سواء كانت أم لم تكن ذات تصنيف تراتبي في مواجهة بعضها بعضًا - بآثار عميقة نوعًا ما على تحليل الفرصة وأهمية الخيارات. يمكن تناول التفضيلات الكثيرة بطرائق مختلفة. وتتمثل إحدى طرائق الاتجاه الممكنة في أخذ الترتيب الفرعي الذي ينبثق من «تقاطع» تفضيلات مختلفة (أو دوال تقويمية) يمكن أن يعتبرها الشخص ذات صلة بتقويم حريته.

انظر في حالة شخص يعتبر أن أي تفضيل R_j من المجموعة $\tilde{A} = \{R_j\}$ يُعد ذا صلة. سيسفر تقاطع ترتيبات التفضيل $\tilde{A}$ عن ترتيب فرعي، لكن تباينًا ممكنًا يوجد هنا ويستحق بعض الاهتمام. وعلى الرغم من وجود «تقاطع شبه ترتيب» R^o الذي جرى الحصول عليه من التطابق الفرعي للترتيبات الضعيفة R_j في $\tilde{A}$، فإن هناك ترتيبات فرعية أخرى لافتة يجدر اعتبارها، ويجب تحديد طرائق تحليلية مختلفة وتمييزها.

تقاطع شبه الترتيب: لكل y ، x في $X: y\,x\,R^o$ إذا كان فقط $x\,R_j\,y$ لكل R_j في $\tilde{A}$.
عامل التماثل لـ R^o هو I^o (اللامبالاة): xI^oy إذا كان فقط xR^oy وyR^ox.

يمكن أيضًا تعريف عامل عدم التماثل لهذه الـ R^o بالطريقة العادية، لكن عامل عدم التماثل لـ R^o – بخلاف الوضع في حالة عدم المبالاة I^o التي تناظر تماشي عدم المبالاة في كل R_j – يتجاوز تطابق التفضيل الصارم في كل R_j. في الواقع، يكفي تطابق تفضيل ضعيف في أحد الاتجاهات من دون تطابق مماثل في الاتجاه الآخر. يتطلب هذا المعيار أن x يمكن أن توضع بشدة أكثر من y إذا كانت x مُفضلة بشدة على y في واحد على الأقل من R_j، وتكون x مُفضلة بصورة ضعيفة (أي مُفضلة أو غير مبالية) على y في كل R_j.

هكذا، تؤدي أهمية التوافق إلى إدراج اختيار أساس في تحديد علاقة غير متماثلة عند الحكم على الحرية استنادًا إلى مجموعة $\tilde{A}$ من تفضيلات معقولة. ولنمثل عامل عدم التماثل لـ R^o بـ P^U التي يمكن تفسيرها (بطريقة سنشرحها الآن) بوصفها نوعًا ما من «الحد الأعلى» لعلاقة صارمة من الحرية استنادًا إلى المجموعة $\tilde{A}$ من تفضيلات معقولة:

$x\,P^U y$ إذا كان، وفقط إذا كان، xR^oy لكن ليس yR^ox.

لاحظ أن P^U وI^o هما عاملا عدم التماثل والتماثل لتقاطع شبه الترتيب R^o. تكمن مشكلة هذه المقاربة في أن الكثير سيعتمد على شمولية المجموعة $\tilde{A}$. نجد في هذا النظام المنهجي أن أي تصنيف تراتبي للتفضيل في $\tilde{A}$ – مهما كان غير مألوف – له، كما كان، القوة المحتملة لتحويل تصنيف تراتبي لفرصة

ضعيفة إلى تصنيف تراتبي لفرصة صارمة. إذا كان $x\ I_j\ y$ لجميع R_j باستثناء حالة واحدة لمرتبة R_k حيث $x\ P_k\ y$، فإننا نحصل على $x\ P^U\ y$، حتى إذا كانت R_k غير معقولة إلى حد كبير (وإن لم تكن مستحيلة تمامًا). عندئذ، يمكن أن يعتمد التفضيل الصارم غير المتماثل اعتمادًا كليًا على ما إذا كان أو لم يكن التصنيف التراتبي للتفضيل غير المعقول محتوى في $\tilde{A}$. يمكننا، بطبيعة الحال، أن نوافق بسهولة على أن الأمر لا يحتاج إلى إعلان أن x وy غير مباليتين، نظرًا إلى صوت R_k المعارض، لكن الذهاب إلى الجانب الآخر وتأكيد أن x أعلى بصرامة من y على أساس فقط تلك الـ R_k غير المعتادة، التي ربما يمكن، أو لا يمكن، أبدًا أن تكون مهمة بحزم، قد يعطيانها أهمية أكثر من اللازم. تمثل المجموعة $\tilde{A}$ تفضيلات يحتمل أن تكون ذات صلة وثيقة، وربما تؤثر الالتباسات الممكنة في تلك المواصفات ضد السماح لاحتمال أن يكون كل عنصر من عناصر $\tilde{A}$، إمكانًا، محوريًا وحاسمًا.

هناك مقاربة بديلة للتفضيل الصارم، القابل للاشتقاق من $\tilde{A}$، تستند مباشرة إلى أخذ تقاطع التفضيلات الصارمة P_j (أي العوامل غير المتماثلة لكل R_j في $\tilde{A}$)، الأمر الذي سيكون، بشكل عام، أقل امتدادًا من تفضيل الحد الأعلى الصارم P^U. ونظرًا إلى أن هذا التقاطع غير مثير للجدل إلى حد كبير في ما يوضحه (حتى إن التزم الصمت في بعض المقارنات التي قد تستحق التعبير)، فإننا يمكن أن نفكر في ذلك فعلًا بوصفه نوعًا من الحد الأدنى للتفضيل الصارم المُشتق من $\tilde{A}$:

تقاطع الترتيب الفرعي الصارم: لكل x، y في X: $x\ P^L y$ إذا كان، وفقط إذا كان، $x\ P_j\ y$ لكل R_j في $\tilde{A}$.

النتيجة التالية هي نتيجة مباشرة:

(T.6.1) $x\ P^L\ y$ تستلزم $x\ P^U y$، لكن العكس غير صحيح.

وهو ما ينتج من الحقيقة الواضحة بداهة أنه إذا كانت $x\ P_j\ y$ لكل R_j في $\tilde{A}$ ، إذًا $x\ P_j\ y$ لبعض R_j في $\tilde{A}$.

عندما يسفر كل تفضيل صارم P_j، مقبول في Ã، عن رأي يطرح أن x أفضل من y، فإنه يبدو غير مثير للجدل إلى حد كبير تأكيد أن x تتفوق في الواقع على y وفقًا للمجموعة Ã من ترتيبات التفضيل التي قد توجد على نحو معقول عند الشخص. ومع ذلك، إذا وُضعت x في ترتيب أعلى من y من طريق بعض من هذه الترتيبات للتفضيل الصارم P_j، لكن ليس ترتيبات أخرى، فإن وضع x أعلى من y لا يمكن أن يكون إلا أكثر إثارة للخلاف، ولا سيما إذا تحددت المجموعة Ã على نحو ليبرالي نوعًا ما؛ الأمر الذي يفسر الأساس التعليلي في P^U كنوع من الحد الأدنى لتفضيل صارم يرتكز على Ã. قد توجد عندنا، بالطبع، أسباب لتجاوز هذا الحد الأدنى. إن فكرة الحد الأعلى P^U توسع نطاق هذه «الهيمنة الضعيفة» إلى أكبر قدر ممكن. وربما نضع الخط الفاصل في موقع بيني، لكن ذلك يجب أن يعتمد على تقويم محدد نوعًا ما لمزاعم كل تصنيف تراتبي لتفضيل مفترض.

نظرًا إلى أنني كنت أحاول فصل، كلما أمكن، العناصر غير الخلافية في صيغة الحرية، فهناك جاذبية واضحة للذهاب إلى «أمان» P^L. يمكننا الحصول على زوج معقول من التفضيل الصارم وعلاقات عدم مبالاة، يستند على التوالي إلى التقاطع المباشر لمجموعات P_j و I_j[23].

تقاطع التصنيفات التراتبية للتفضيل وعدم المبالاة: يمكن تمثيل التقاطع المُجمع للتصنيفات التراتبية للتفضيل وعدم المبالاة بوساطة R^L المُعرفة بالزوج $\{P^L, I^o\}$ لتقاطع الترتيب الجزئي الصارم P^L وتقاطع علاقة عدم مبالاة I^o، حيث يتسم كل منهما بالتعدي، لكنه (ربما) غير مكتمل.

عند تقويم الآثار المترتبة على حرية اختيار الشخص المتعلقة بالمجموعة Ã الخاصة به من ترتيبات التفضيل المعقولة، من الممكن استخدام مقاربة التقاطع بطريقتين مختلفتين على الأقل:

(1) بالعمل عبر تقاطعات التفضيلات الصارمة والتصنيفات التراتبية لعدم المبالاة، مع تعريف كل منهما على حدة (ولكن باستخدامهما معًا).

---

(23) عن هذا الموضوع، انظر: Sen, «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

(2) بالعمل عبر تقاطع شبه الترتيب، الذي من شأنه توليد تفضيله الصارم وعلاقات اللامبالاة الخاصة به[24].

من شأن الأخير أن يمتلك امتدادًا أطول عندما يتعلق الأمر بالتصنيف التراتبي الصارم لمجموعات الفرصة، ما دام التصنيف التراتبي غير المتماثل P^U (المناظر لتقاطع شبه الترتيب) أكثر اتساعًا من التصنيف التراتبي غير المتماثل P^L (المناظر لتقاطع التصنيفات التراتبية للتفضيل وعدم المبالاة).

إن كلًا من صيغتي مقاربة التقاطع تعطي الصوغ نفسه بقدر ما يتعلق الأمر بالتصنيف التراتبي الضعيف لمجموعات (أو قوائم) الفرصة، ما دامت تتقاسم التصنيف التراتبي الضعيف نفسه R^o المرتكز على تقاطع R_j كلها.

التصنيف التراتبي للتقاطع الأولي للفرصة: $A\ R^*(\tilde{A}, I)\ B$ إذا كان هناك بديل x في A حيث $x\ R^o\ y$ لكل y في B.

يمكن أن نلاحظ بسهولة أن هذا الشرط يتطابق وشرط التفوق الأولي للخيار عندما نعتبر أن R_j هي R^o. وبالانتقال إلى التفوق الأولي للتناظر، سعيًا إلى الإلهام، يمكننا أن نحصل على صيغة من التصنيف التراتبي للتقاطع الأولي للفرصة أقل تطلبًا – وبالتالي، أكثر اتساعًا.

تناظر تقاطع التصنيف التراتبي للفرصة: $A\ R^*(\tilde{A}, I)\ B$ إذا كان هناك تناظر دالي k(.) من B إلى A حيث لكل عنصر y في B، فإن $k(y)\ R^o\ y$.

يسفر كل من التصنيف التراتبي للتقاطع الأولي للفرصة والتصنيف التراتبي لتقاطع التناظر للفرصة عن تصنيف تراتبي ضعيف لمجموعات الفرصة. يمكننا الحصول على تصنيف تراتبي صارم لمجموعات الفرصة بإحدى طريقتين: إما من طريق عامل عدم التماثل R^* المُشتق من التصنيف التراتبي للتقاطع الأولي للفرصة

---

(24) في الحالة الخاصة التي توجد فيها المجموعة $\tilde{A}$ من التفضيلات الصارمة تحتوي على تصنيف تراتبي واحد فقط R_j للتفضيل، وهي حالة «تافهة» (للحديث بصورة رسمية – وليس ببذاءة)، فإن عندنا $I_j = I^o$, $R_j = R^o$ و $P_j = P^L = P^U$، وإضافة إلى ذلك، فإن R^o و R^L هما، عندئذ، الشيء نفسه بشكل مؤثر. على أن الحياة، عادة، ليست بهذه السهولة.

أو التصنيف التراتبي لتقاطع التناظر للفرصة، أو من طريق الحصول على تقاطع ترتيب فرعي صارم على عناصر من التفضيلات الفردية، ثم تطبيق الترتيب الجزئي الصارم مباشرة على تراتب مجموعات الفرصة. وفي ما يلي، سأتبع المقاربة الأساس للتصنيف التراتبي للتقاطع الأولي للفرصة التي تتمتع بقدر أكبر من الطابع العملي على الرغم من أن امتدادها أقل من امتداد التصنيف التراتبي لتقاطع التناظر للفرصة (بالتحديد بالطريقة نفسها؛ أن امتداد التفوق الأولي للخيار أقل من امتداد التناظر الأولي للخيار، لكنه أكثر ضمانًا من التناظر الأولي للخيار من حيث الاستخدام العملي)، لكن الشروط يمكن تكييفها بسهولة في حالة أن نختار اتباع التصنيف التراتبي لتقاطع التناظر للفرصة.

تسفر الحالة الأولى عن تصنيف تراتبي صارم لمجموعات الفرصة أكثر اتساعًا، من طريق وضع المجموعة A بصرامة في أعلى المجموعة B على عامل عدم تماثل لـ $R^*(\tilde{A}, I)$.

التقاطع غير المتماثل للتصنيف التراتبي للفرصة: $A\ P^*(\tilde{A}, I)\ B$ إذا كان $A\ R^*(\tilde{A}, I)\ B$ وليس $B\ R^*(\tilde{A}, I)\ A$.

يمكن بسهولة من التحقق أن هذا يستخدم الحد الأقصى لتقاطع التفضيل الصارم على البدائل P^U. وفي المقابل، تركز مقاربة الحد الأدنى على تقاطع P^L للتصنيفات التراتبية للتفضيل الصارم.

التقاطع الصارم المباشر لتراتب الفرصة: $A\ P^*(\tilde{A}, I)\ B$ إذا كان هناك بديل x في A حيث $x\ P^L\ y$ لكل y في B، أي $x\ P_j\ y$ لكل R_j في $\tilde{A}$ لكل y في B.

(T.6.2) التقاطع الصارم المباشر للتصنيف التراتبي للفرصة يستلزم تقاطعًا غير متماثل للتصنيف التراتبي للفرصة، لكن العكس غير صحيح.

إن ما ثبت بالإشارة هو أن تطابق P_j لكل R_j على زوج، يستلزم تطابق R_j على ذلك الزوج، إلى جانب وجود P_j واحد على الأقل في الاتجاه نفسه. لكن العكس لا يتحقق. إن الأساس المُقر لـ «التصنيف التراتبي الصارم للتقاطع المباشر» يُعد، بداهة، أكثر قوة من ذلك المتعلق بـ «التصنيف التراتبي للتقاطع غير المتماثل»، على الرغم من أن امتداده أكثر محدودية.

7. التفضيلات المتعددة وتسلسل الحوادث

ركزت حتى الآن على إحدى الطرائق الممكنة لاستخدام تعدد التفضيلات لتقويم الفرصة، لا ما بعد الفرصة، وهي بالتحديد: تقاطع تصنيفات التفضيل التراتبية ذات الصلة، ثم استخدام واحدة أو أخرى من تقاطع العلاقات الثنائية لمقارنة مجموعات أو قوائم الفرصة. بيد أنه يمكن دراسة الآثار المباشرة لمجموعة التفضيلات في $\tilde{A}$ (من دون المرور عبر تقاطع تصنيفاتها التراتبية الفرعية R^o أو R^L). يُفقد بعض المعلومات عند الانتقال مباشرة من مجموعة التفضيل $\tilde{A}$ إلى التصنيفات الفرعية للتقاطع؛ وللمقاربة التي يُفضلها ضمنيًا سن[25]، في هذا الشأن، امتداد مقيد - وهي نقطة ناقشها جيدًا من قبل جيمس فوستر[26]. عند الإعلان عن أن المجموعة A تمنح على الأقل الفرصة نفسها التي تمنحها المجموعة B، فإن ما يجب تحديده في «إطار فوستر» هو أن لكل تراتب تفضيل ذي صلة R_j، يوجد بديل في A يكون مُفضلًا على الأقل ككل بديل آخر في B. هذا الشرط أقل تطلبًا من وجود بديل في A يكون جيدًا على الأقل جيدة بقدر كل بديل في B لكل تصنيف تراتبي لتفضيل ذي صلة (كما قد تطرح مقاربة التقاطع)[27]. سأجادل الآن أن التضاد القائم بين «إطار فوستر» وأحد التمثيلات التي تناولتها في محاضرات أرو في عام 1991 (في الفصلين العشرين والحادي والعشرين في هذا الكتاب، وفي ورقتي البحثية: «Welfare, Preference and Freedom») يكشف، إلى حد كبير، تسلسل الحوادث، ولا سيما ما إذا كان تعدد التفضيلات يُحل قبل اختيار الأفعال (كما يفترض إطار فوستر)، أو ما إذا كانت الأفعال تُختار قبل حل تعدد التفضيلات (كما في الصيغة التي طرحتها في عام 1991).

سأناقش الشكليات أولًا، ثم أعود إلى المسائل الموضوعية التي تشتمل

---

(25) المصدر نفسه، ص 169-221، و Sen, «Welfare, Preference,» pp. 15-29.

(26) Foster, «Notes».

(27) لشرط فوستر أوجه تشابه منهجية مع فكرة إسحاق ليفي في شأن «V-المقبولية»، على الرغم من أن ليفي غير معني بشكل مباشر بحساب الحرية. يُعنى اقتراح ليفي بإعادة التوصيف العقلانية للاختيار لتتجاوز الصيغة المحدودة المتحققة من خلال تحديد المجموعة القصوى للترتيب الفرعي للتقاطع. تتقاسم المشكلتان، جزئيًا، المسائل التحليلية. انظر: Levi, *Hard Choices.*

عليها المقاربات البديلة. يمكن أن يدور النقاش مباشرة في شأن الفرصة، لا ما بعد الفرصة (لاستحضار امتداد نوقش في الفصلين العشرين والحادي والعشرين). ولكن ما حدث أن انشغل معظم الأدبيات الحديثة[28] بـ «الاستقلال الذاتي»، الأمر الذي يتعلق أكثر، بطبيعة الحال، بفكرة ما بعد الفرصة. سأركز في عرضي هنا على ما بعد الفرصة، لكن الإطار المنهجي يمكن تكييفه بسهولة لينطبق على تحليل الفرصة بطريقة قياسية أكثر.

لعل أفضل طريقة للحصول على الاختلافات التقنية هي المقابلة بين ما يمكن أن نسميه، على التوالي، «التصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار» و«التصنيف التراتبي المتعدد لِفعل الاختيار». وفي الحالتين، عند نقطة التقويم (أي «اليوم»)، علينا أن ننظر في التفضيلات المختلفة التي قد توجد عند شخص ما؛ لكن هناك تباينًا بين ما إذا كان تعدد التفضيل سيُحال إلى تصنيف تراتبي منفرد قبل حدوث فِعل الاختيار. في حالة التصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار، من المفترض أن تُحال التفضيلات الكثيرة قبل أن يختار الشخص عنصرًا من مجموعة الفرصة (أو قائمة الخيارات)، أي قبل أن يباشر فِعل الاختيار الخاصة به. وعند الاختيار من القائمة، يبدأ الشخص في تطبيق تصنيف تراتبي واحد فقط له صلة - التصنيف الذي يبرز عندئذ باعتباره التصنيف «الحقيقي» (من بين التصنيفات التراتبية كلها الموجودة اليوم في القائمة).

نظرًا إلى أن «التسلسل» قائم حيث إن التفضيلات الكثيرة- الموجودة في وقت التصنيف التراتبي لمجموعات الفرصة - تنتهي كلها حين اختيار الشخص عنصرًا من مجموعة الفرصة ذات الصلة، فمن الطبيعي وضع التصنيف التراتبي لمجموعات الفرصة في الشكل التالي.

التصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار لتراتب مجموعات الفرصة: A R* B (Ã, S) إذا كان لكل R في Ã، توجد x في A (ليست بالضرورة هي نفسها لكل R)، حيث إنه لكل y في B، فإن x R y.

يمكننا مقارنة هذا التصنيف التراتبي بالتصنيف التراتبي للقوائم التي ستتولد

(28) مثل: Foster, «Notes;» Arrow, «A Note,» and Sugden, pp. 307-337.

إذا سار تسلسل الحوادث في الاتجاه العكسي: ليس اختيار التفضيل أولًا ثم اختيار الفِعل بعد ذلك، إنما العكس.

التصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار لتراتب مجموعات الفرصة: $A \underline{R}^* (\tilde{A}, M) B$ إذا كانت توجد x في A، حيث لكل R في Ã، لكل y في B، فإن x R y.

هذا التصنيف التراتبي الأخير لمجموعات الفرصة يسفر بالتحديد عما كنا نناقشه سابقًا: التصنيف التراتبي للتقاطع الأولي للفرصة، أي: تصنيف تراتبي $\underline{R}^* (\tilde{A}, I)$ يستند إلى تقاطع التفضيلات ذات الصلة، الممتدة هنا لتغطية تقاطع التفضيلات المنافية للواقع ذات الصلة: $\underline{R}^* (\tilde{A}, I)$. أمكننا بسهولة أيضًا التحقق من أن تراتب التصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار يستلزم تراتب التصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار، لكن العكس غير صحيح.

(T.7.1): $A R^* (\tilde{A}, M) B$: إذا كانت فقط توجد x في A، حيث لكل y في B، فإن $x R^o y$، وبالتالي فإن:

$$\underline{R}^* (\tilde{A}, M) = \underline{R}^* (\tilde{A}, I)$$

(T.7.2): إذا كان $A \underline{R}^* (\tilde{A}, M) B$، فإن $A \underline{R}^* (\tilde{A}, S) B$، لكن ليس العكس.

ينتج إثبات (T.7.1) مباشرة من حقيقة أن $x R^o y$ هي تحليليًا نفسها مثل x R y لكل R في Ã. والالتفاف التفسيري لا يُغير الارتباط التحليلي.

ينتج الجزء الأول من (T.7.2) من حقيقة أنه إذا كان هناك عنصر x من A حيث إن x R y لكل R في Ã، إذًا لكل R في Ã يوجد عنصر – في الواقع هو نفسه لكل R – تتحقق بالنسبة إليه x R y. العكس غير صحيح، ما دام العنصر x الذي يحقق x R y لـ R معينة قد لا يكون هو نفسه مثلما تُعتبر التفضيلات المختلفة R. ولننظر في مثال استخدمه فوستر[29]: نأخذ تصنيفين تراتبيين R_1 و R_2 لأربعة بدائل، حيث إن R_1 تصنفهم في ترتيب تنازلي: a، b، c، d، بينما R_2 ترتبهم: d، c، b، a. قارن مجموعتي الفرصة {a, d} و{b, c}. تحققنا بسهولة من أنه بغض النظر عما إذا كانت R_1 أو R_2

(29) Foster, «Notes».

قائمة، يوجد بديل أفضل في {a, d} من أي بديل في {b, c}. مع ذلك، لا يوجد بديل في {a, d} أفضل من - أو حتى بمثل جودة - كل بديل في {b, c} وفقًا لكل من R_1 و R_2. ومن ثم فإن:

$\{a, d\}\ R^*(\tilde{A}, S)\ \{b, c\}$، لكن ليس $\{a, d\}\ R^*(\tilde{A}, M)\ \{b, c\}$.

إن مقاربة التقاطع تناظر تمامًا التصنيف التراتبي المتعدد لِفعل الاختيار، وتختلف عن إطار فوستر للتصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار من حيث تسلسل الاختيار (أو الاختيار باستخدام كأنما). وهكذا يبدو واضحًا وجود مسألة منهجية جوهرية هنا (تضم الاختيار بين التصنيف التراتبي المتعدد لِفعل الاختيار والتصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار) يجب معالجتها.

هناك مسألة تلائم تمامًا إطار فوستر (والتصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار) - إنه التقويم الذي أعطاه ديفيد كربس لأهمية «المرونة»[30] (نناقشها في المبحث التالي). يوجد لايقين عند شخص في شأن التفضيلات المتعددة Ã في وقت ما مستقبلًا وعليه أن يختار، الآن بالتحديد، إحدى مجموعات أو «قوائم» الفرصة من بين مجموعة قوائم، قبل أن يعرف ما هي التفضيلات البديلة التي ستتوافر له. عندما يحين التوقيت المستقبلي، فإن واحدًا من التفضيلات المختلفة في المجموعة ذات الصلة Ã يُعتبر التصنيف التراتبي الصحيح للتفضيل. وبحلول وقت شروع الشخص في الخطوة الثانية، وهي اختيار عنصر من القائمة المختارة، فإن مجمل اللايقين في شأن (أو التأكيد المستقل ذاتيًا لـ) تعدد التفضيلات يكون قد ولى. والقرارات المتعلقة بالفِعل، تُتخذ في ظل تصنيف تراتبي متفرد للتفضيل؛ وبالتالي تتلاءم هذه المقاربة وحالة «التصنيف التراتبي المنفرد لِفعل الاختيار». وينتهي تعدد التفضيلات قبل القيام بالاختيارات من مجموعات الفرصة.

يمكن التأكد من أن هذه القصة ستكون تقويمًا ممتازًا لحالة اللايقين الحقيقي

---

(30) David M. Kreps, «A Representation Theorem for «Preference for Flexibility»,» *Econometrica*, vol. 47, no. 3 (May 1979), pp. 565-577.

حول تفضيلات المستقبل - وهي المسألة التي تناولها كوبمانز[31] وكربس[32]. لكن اهتمامنا هنا لا يقتصر على مشكلة تقويم الفرص المستقبلية على أساس المعلومات المحدودة حول تفضيلات المستقبل، لكننا نهتم أيضًا بتفسير «الحرية الفاعلة» و«الاستقلال الذاتي» (وصلة، في هذا السياق، التفضيلات التي كان يمكن أن توجد عند شخص ما - أو عنده أسباب لوجودها). إن اللايقين من المستقبل - وهو يجد حله عندما يأتي المستقبل - ليس قهريًا مثل قياس التماثل في هذه الحالة، كما قد يبدو من أول وهلة. وبطبيعة الحال، يمكننا في حالات كثيرة أن نطرح المشكلة على هذا النحو ببساطة، لكنها ليست الطريقة الطبيعية الوحيدة لطرح مسألة الاستقلال الذاتي ومابعد الفرصة.

يُعد «التصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار» مقاربة بديلة، يواصل في خلالها الشخص التمسك بإمكان وجود أي من التفضيلات بالمجموعة Ã في الوقت الذي يباشر فيه اختيار الفعل، أي في وقت اختياره لعنصر من مجموعة الفرصة المطروحة أمامه. إن أسباب النظر في تفضيلات مختلفة (أو تقدير استقلال الشخص الذاتي في امتلاك هذا الاختيار)، قد لا تكون اختفت حتى في وقت اتخاذ ذلك الفِعل، ويمكن اعتبار التصنيفات التراتبية المتنافسة للتفضيل بمنزلة الإبقاء على الأهمية التقويمية في سياق تقويم الحرية والفرصة. ربما تكون الحال على هذا النحو، بغض النظر عما إذا كنّا نرى الأسباب من منظور «الشخص الأول» (ذات صلة بفهم أوسع لأهمية «حرية الفاعلية» بالتحديد)، أو من منظور «الشخص الثالث» (ذات صلة باحترام أهمية «الاستقلال الذاتي» بالتحديد).

في واقع الأمر، يمكن القول إن كلًا من التصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار والتصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار يتمتع بالأهمية عند تقويم الفرصة ومابعد الفرصة ؛ وأهمية أحدهما لا تدحض أهمية الآخر. وبشكل أكثر بالتحديد، فإن قياس التماثل في ظل لايقين حقيقي في شأن التفضيلات التي تُحل قبل اختيارات الفِعل لا يقدم أي شيء على الإطلاق عند تقويم الاستقلال الذاتي

---

(31) Tjalling C. Koopmans, «On Flexibility of Future Preference,» in: Maynard W. Shelley and Glenn L. Bryan, eds., *Human Judgments and Optimality* (New York: Wiley, 1964).

(32) Kreps: «A Representation Theorem,» pp. 565-577, and *Notes on the Theory of Choice*, Underground Classics in Economics (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

أو حرية الفاعلية، من حيث التفضيلات المتعددة المنافية للواقع. إذا استمرت التعددية عند نقطة اختيار الفِعل (وما بعدها)، فإن مقاربة التقاطع قد تكون ذات صلة؛ نظرًا إلى تطابقها والتصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار لمجموعات الفرصة.

8. اختلافات التصنيف التراتبي الصارم

إن التصنيف التراتبي الذي اهتمت به المناقشة السابقة يرتبط بعلاقة التفضيل الضعيفة *R أو*R. لكن المسائل نفسها تنطبق على حالة التفضيل الصارم أيضًا. ويمكن أن نضع في اعتبارنا هنا أيضًا الصيغ البديلة للتصنيف التراتبي الصارم الذي ناقشناه سابقًا. يمكننا ضم المناقشتين، والنظر في صيغتين بديلتين لـ $\underline{P}$* في كل حالة، ما يشتمل على صيغة «الحد الأعلى» (استنادًا إلى عامل عدم التماثل لعلاقة التفضيل الضعيفة)، وصيغة «الحد الأدنى» (استنادًا إلى النظر في تطابق تفضيلات صارمة). ويمكن أن نطلق عليها، على التوالي، «علاقة صارمة غير متماثلة» و«علاقة صارمة متطابقة».

تتخذ صيغة فوستر شكل علاقة صارمة غير متماثلة (أي صيغة الحد الأعلى).

التصنيف التراتبي الصارم غير المتماثل لمجموعات الفرصة للتصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار: A $\underline{P}$* (Ã, S) B إذا كان لكل R في Ã، يوجد x في A، حيث لكل y في B، فإن x R y، ولبعض R في Ã، يوجد x في A، حيث لكل y في B، فإن x P y.

بيد أن مقاربة التصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار يمكن أن تُعطى شكل الحد الأدنى أيضًا، من خلال الإصرار على تطابق التفضيل الصارم.

التصنيف التراتبي الصارم المتسق لمجموعات الفرصة للتصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار: A $\underline{P}$* (Ã, S) B إذا كان لكل R في Ã، يوجد x في A، حيث لكل y في B، فإن x P y.

بالمثل، في ظل مقاربة التصنيف التراتبي المتعدد **لفِعل** الاختيار:

التصنيف التراتبي الصارم غير المتماثل لمجموعات الفرصة للتصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار: A $\underline{P}$* (Ã, M) B إذا كان يوجد x في A، حيث لكل R في Ã، لكل y في B، فإن x R y، ولبعض R في Ã، لكل y في B فإن x P y.

التصنيف التراتبي الصارم المتسق لمجموعات الفرصة للتصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار: A $\underline{P}$* (Ã, M) B إذا كان يوجد x في A، حيث لكل R في Ã، لكل y في B، فإن x P y.

يمكن التحقق من أن العناصر الشرطية المطلوبة لتراتب التصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار (المتسق أو غير المتماثل) تُعد أكثر تطلبًا على التوالي من العناصر الشرطية المطلوبة للتراتب المناظر عند التصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار. بالمثل، فإن العناصر الشرطية المطلوبة للتصنيفات الصارمة المتسقة (للتراتب المنفرد والتراتب المتعدد لفِعل الاختيار) أكثر تطلبًا على التوالي من العناصر الشرطية المطلوبة للتصنيفات التراتبية غير المتماثلة المناظرة. ومن زاوية شروط الكفاية، تقع مقتضيات التراتب المتعدد المتسق في طرف، وتقع مقتضيات التراتب المنفرد غير المتماثل عند الطرف الآخر. يتماشى التعليل مع ما استُخدم في إثبات (T.6.2) و(T.7.2).

9. اللايقين والمرونة

يمكن تمييز مسألة الإرادة والاستقلال الذاتي عن مسألة اللايقين في شأن تفضيلات المرء، كما ناقشنا في الفصل العشرين. عند تقويم حرية الفاعلية عند شخص، يتعين الإقرار بأنه قد يعرف تمامًا ما هي تفضيلاته، أو ماذا ستكون في وقت مستقبلي؛ لكنه، مع ذلك، قد يوجد عنده سبب للنظر في تفضيلات أخرى كان يمكن أن يختار وجودها، وربما كان يفضل حتى توافرها له (أي مابعد التفضيل للتفضيل الفعلي). وإذا احترم الآخرون استقلاله الذاتي، فلا يمكنهم استبعاد افتراض هذه الحريات وافتراض أنه «متمسك» نوعًا ما بتفضيله الفعلي، من دون وجود أي إرادة في هذا الشأن. يأخذنا مفهوم مابعد الفرصة إلى ما يتجاوز التفضيلات المتوافرة بالفعل عند شخص ما، وإلى ما يتجاوز أيضًا اللايقين الذي قد يتملكه حقًا في شأن تفضيلاته الحالية أو المستقبلية. إن الاستقلال الذاتي ليس نوعًا من اللايقين، كما ناقشنا في الفصل العشرين.

بيد أنه قد توجد مسألة لايقين حقيقية أيضًا عند تقويم حرية شخص وفرصته. قد لا يعرف شخص بالدقة ما هي تفضيلاته، والأكثر معقولية أنه قد لا يعرف ماذا ستكون تفضيلاته في وقت ما مستقبلًا. عند تناول تقويم الحرية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار لايقين الشخص تجاه تفضيله الفعلي في المستقبل. لقد حصلت هذه المشكلة على اهتمام نقدي من كوبمانز وكربس في سياق دراستهما في شأن «تفضيل المرونة»[33]. في ظل اللايقين هذا، قد يحاول شخص انتقاء «مجموعات فرصة» (لوقت في المستقبل) بهدف تعظيم المنفعة التي يتوقعها من العناصر القصوى في ظل دوال منفعة مختلفة، مقاسة باحتمالات كل منها.

قدم كربس حلًا نهائيًا لهذه المشكلة، عبر بديهيات وتعليلات تبعث على الاقتناع. واستنادًا إلى ذلك، استخدم أرو طريقة أبسط نوعًا ما للوصول إلى هذا الحل[34] من خلال اعتماد مباشر للإطار القياسي لتعظيم المنفعة المتوقعة (بدلًا من اشتقاق الإطار من بديهيات أكثر بدائية، كما فعل كوبمانز وكربس). يمكننا أن نرمز إلى المنفعة من اختيار x في تاريخ مستقبلي بالرمز U(x, H)، حيث H هي متغير توزيع احتمالي معروف. يجري الحصول على فائدة وجود قائمة أو مجموعة فرصة A من خلال التعظيم عبر اختيار x، مع H معطى.

$$P(H, A) = [\text{Max } U(x, H)|x \text{ in } A] \qquad (1.9)$$

من حيث الفائدة المعظمة، فإن قيمة مجموعة الفرصة A، في ظل اللايقين في شأن H، هي بالتالي:

$$V(A) = E_H\ [\text{Max } U(x, H)|x \text{ in } A] = E_H[P(H, A)] \qquad (2.9)$$

سعى أرو إلى توسيع استخدام هذا الإطار ليشمل، لا مجرد اللايقين الفعلي في شأن ما قد تكون تفضيلات المرء المستقبلية، إنما اللايقين الذي يعكس «الاستقلال الذاتي» للشخص أيضًا. ولأسباب نوقشت بالفعل في نص محاضرات أرو (ولا سيما الفصل العشرين)، لا أجد هذا التعريف ضروريًا. عندما

(33) Koopmans, «On Flexibility,» and Kreps: «A Representation Theorem,» pp. 565-577, and *Notes*.

(34) Arrow, «A Note».

يصر شخص ما على أنه كان يمكن أن يتوافر له ترتيب تفضيل مختلف («عليك ألا تفترض أنني لا أملك أي اختيار في هذا الشأن»)، فإنه يصر على أن الاختيار بين التفضيلات يُعد أمرًا يخصه، وهو ليس الشيء نفسه مثل اللايقين الذي يعادل بشكل فعال الاختيار الذي تقوم بها آلية ما خارجية تحدد المتغير H، الذي يمكن لبطلنا أن يتوقعه احتماليًا، لا تأثيرًا إراديًا.

بيد أنني، في نص محاضرات أرو، أعتبر إمكان أن الأشخاص، لأي سبب من الأسباب، يمكنهم اختيار إعطاء ممارسة استقلالهم الذاتي إلى عملية عشوائية عمدًا. في هذه الحالة الخاصة، سيكون لطرح أرو الخاص منطق بارز؛ لكنها ليست مسألة عامة، تتحدد كما هي وفقًا لقرار الشخص (المتروك له) للمضي نحو العشوائية العمدية. إضافة إلى ذلك، لا تتلاشى أهمية «الاستقلال الذاتي» حتى عندما لا يقوم الشخص بتعديل تفضيلاته فعلًا، لكنه يرغب في أن يضع الآخرون في الحسبان إمكان أنه كان يمكن أن يوجد عنده تفضيل آخر(35). تمتد مسألة مابعد الفرصة إلى ما يتجاوز التفضيلات الفعلية - في ظل اللايقين أو من دونه.

إن دافع ابتعاد أرو عن إطار الهيمنة، من حيث التفضيلات ذات الصلة (كما وضعها فوستر)(36)، يكمن في عدم رضاه عن عدم اكتمال التصنيف التراتبي لمجموعات الفرصة. وقد وضع أرو الأمر على النحو التالي: «إذا كان لمفهوم الحرية أي معنى تنفيذي، فيجب أن يؤدي إلى ترتيب كامل»(37). لقد ناقشت في الفصل العشرين لماذا لا يُعد عدم الاكتمال إحراجًا للتصنيف التراتبي للحرية أو الفرص، والنقاش هنا يتعلق بتلك الحجة. ربما يمكنني إثارة انتباه أرو بلطف إلى مزايا نظرية أرو - ديبرو (المعروفة باسم «المبرهنة الأساسية لاقتصاد الرفاه» التي أثبتها أرو وديبرو في شأن كفاءة التوازنات التنافسية)(38)،

---

(35) هذه كانت الصيغة التي استخدمها: Jones and Sugden, pp. 47-65, and Foster, «Notes».
انظر أيضًا عن هذا الموضوع: Sugden, pp. 307-337.

(36) Foster, «Notes».

(37) Arrow, «A Note,» p. 9.

(38) Kenneth J. Arrow, «An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics,» in: Jerzy Neyman, ed., *Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematics, Statistics, and* =

مُستخدمين ببراعة ترتيبًا كلاسيكيًا غير مكتمل، وبالتحديد الترتيب الفرعي عند باريتو[39].

10 . التفضيل والكاردينالية ومجموعات الوحدة

كان تقويم جانب الفرصة للحرية من خلال علاقة التصنيف التراتبي R* للفرصة وعلاقة R̲* لمابعد الفرصة، المقدمة هنا، يستند إلى تفضيلات الأفراد المعنيين، مع تعريف التفضيل على نحو واسع (يضم أسباب التقويم، فضلًا عن علم النفس). في المقابل، يميل بعض المقاربات الأخرى للمشكلة نفسها إلى تأكيد أهمية «نطاق» الاختيار، وأحيانًا حتى عدد الخيارات التي على المرء الاختيار من بينها، الأمر الذي يمكن أن يُسمى «كاردينالية» مجموعة الخيارات (أو عدد البدائل المتباينة في «القائمة»). ويسفر ذلك عن مقاربة قابلة للاستخدام عندما تعتبر المجموعات الفرعية الموضوعة في الحسبان من X كلها محدودة، الأمر الذي يمكن، بطبيعة الحال، ضمانه بسهولة بأخذ مجموعة X محدودة.

اجتذب السعي من أجل تقويم للحرية مستقل عن التفضيلات الكثير من المحللين (وشارك في الدفاع عنه إيان كارتر[40]، ونال اهتمامًا شكلي الطابع من آخرين، بمن فيهم بعض الكُتاب الذين لم يُفضلوا بوجه خاص هذه المقاربة لتقويم الحرية (أبرزهم باتانايك وزو)[41]. من المفيد المقارنة بين المقاربة القائمة على

Probability (Berkeley, CA: University of California Press, 1951), and Gerard Debreu, *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*, Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17 (New York: Wiley, 1959). =

(39) لا يصعب إظهار أن أجزاء من نتائج الكفاءة عند أرو ديبرو يمكن ترجمتها إلى عدم هيمنة، من حيث الحريات الفاعلة (أي كفاءة الحريات عند باريتو، كما كانت)، لتوصيف معقول للترتيبات الفرعية للحريات من حيث الفرص الفاعلة المتوافرة للأشخاص المعنيين؛ عن هذا الموضوع، انظر الفصل السابع عشر «الأسواق والحريات».

(40) Ian Carter: «Interpersonal Comparisons of Freedom,» *Economics and Philosophy*, vol. 11, no. 1 (April 1995), pp. 1-23; «The Independent Value of Freedom,» *Ethics*, vol. 105, no. 4 (1995), pp. 819-845; «The Concept of Freedom in the Work of Amartya Sen: An Alternative Analysis Consistent with Freedom's Independent Value,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 7-22, and *A Measure of Freedom* (Oxford: Clarendon Press, 1999).

(41) عن الموضوعات ذات الصلة، انظر أيضًا: Hillel Steiner: «How Free? Computing Personal Liberty,» in: A. Phillips Griffiths, ed., *Of Liberty* (New York: Cambridge University Press, 1983); «Putting =

التفضيل وتلك المستقلة عن التفضيل لتقويم الفرص والحريات. ربما يمكننا رؤية النزاع الأكثر إلحاحًا بين المقاربتين في معاملة مجموعات الوحدة، عندما يوجد عند الشخص خيار واحد بالتحديد (نوقشت المسائل الموضوعية الكامنة وراء هذا النزاع في الفصل العشرين).

ربما تتفق المقاربة المعنية بالكاردينالية على أن الشخص لا يتمتع بالحرية عندما يُعطى بديلًا واحدًا فقط للاختيار (أي، عندما يواجه «خيار هوبسون»)، بغض النظر عن العنصر الذي يُشكل مجموعة الوحدة هذه. وينتج من ذلك أن جميع مجموعات الوحدة تمنح الحرية نفسها بالضبط للشخص (بالتحديد، لا شيء). يمكن بسهولة إضفاء الطابع البديهي على هذا الاعتقاد عبر الشكل الذي يُطلق عليه جونز وسوغدن «مبدأ عدم الاختيار»[42]، ويُطلق عليه باتانايك وزو «عدم المبالاة بين حالات عدم الاختيار»[43]. ويمكن اعتبار ذلك افتراضًا أساسًا يرتكز على الكاردينالية (التي تهتم فقط، كالعادة، بعدد البدائل في مجموعة الخيارات)[44].

مبدأ عدم الاختيار: لكل x و y في X، عندنا. $\{x\}\ I^*\ \{y\}$

ما من شك في أن عدم وجود اختيار هو إنكار للحرية. لكن الاستفسارات

Rights in Their Place: An Appraisal of A. Sen's Work on Rights,» *Recherches économiques de Louvain*, = vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 391-408, and *An Essay on Rights* (Oxford: Blackwell, 1994), and Prasanta K. Pattanaik and Yongsheng Xu: «On Ranking Opportunity Sets in Terms of Freedom of Choice,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56, nos. 3-4 (1990), pp. 383-390; «On Preference and Freedom,» *Theory and Decision*, vol. 44 (1998); «On Diversity and Freedom of Choice,» *Mathematical Social Sciences*, vol. 40, no. 2 (2000), and «On Ranking Opportunity Sets in Economic Environments,» *Journal of Economic Theory*, vol. 93 (2000).

انظر أيضًا: Puppe: «Freedom of Choice,» pp. 137-153, and «An Axiomatic Approach,» pp. 174-199; Nehring and Puppe, pp. 456-479, and Sugden, pp. 307-337.

هناك ثروة من الصيرورات البديهية في هذه الأدبيات، لكن الفرصة لن تتاح لي هنا - مع الأسف - للتعليق.

(42) Jones and Sugden, p. 56.

(43) Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms,» p. 386.

(44) على الرغم من أن بعض التشكيلات والصيرورات التي نقدمها هنا هي نفسها - أو وثيقة الارتباط بـ - ما قدمته في ورقتي في عام 1991 التي صدرت تقريبًا في فترة إلقائي محاضرات أرو، فإنني أستخدم صيغة (ومنظومة تدوين) مختلفة إلى حد ما لإدراج تلك النتائج مع النتائج الأخرى المدرجة هنا أيضًا. انظر: Sen, «Welfare, Preference,» pp. 15-29.

التي ستميل إلى طرحها المقاربة المرتكزة على التفضيل ستضم، إذا تحركنا أبعد من هذا الاعتراف الأولي، السؤال التالي: هل إنكار الحرية هو الشيء نفسه، سواء انتهينا إلى حالة لم يكن من الممكن أبدًا أن نختارها (في ظل أي بديل معقول على الإطلاق)، أم إلى حالة كان من المحتمل جدًا أن نختارها حتى في وجود خيارات أخرى لافتة؟ المطروح هنا هو أهمية «الخيار المخالف». ترتبط وجاهة هذا الاعتبار بحقيقة أن «حرية أن نعيش الحياة التي عندنا سبب لتقديرها» لا يمكن أن تكون مستقلة عما نقدره بالفعل[45]. وفي ما يتعلق بالمثال الذي نوقش في الفصل العشرين: بينما قد تكون حرية «باسكار» قد انتُهكت إذا أُجبر على القيام بما كان يخطط القيام به على أي حال (الاستلقاء على السرير في يوم الأحد لقراءة كتاب جيد)، يمكن الحكم على أن انتهاك الحرية سيكون أكبر كثيرًا إذا أُجبر على القيام بشيء كان لا يمكن أن يختاره أبدًا إذا توافر أي خيار معقول (مثل اضطراره إلى القفز في مجاري الصرف الصحي).

بالتحديد، فإن لما قد يختاره الشخص (في ظل الاختيار بين x وy)، في هذه الرؤية، صلة حاسمة بالتصنيف التراتبي لمجموعات الوحدة {x} و{y}. تحتل هذه البديهية الأساس التي تتمحور حول التفضيل موقعًا مركزيًا تمامًا بالنسبة إلى مجمل المقاربة المرتكزة على التفضيل.

الأهمية الأساس للاختيار المخالف: لأي x، y في X، إذا كان $x\ P_j\ y$، إذًا {x} P^* {y}.

هناك شرط مماثل للتصنيف التراتبي لمابعد الفرصة $\underline{R}^*$ أيضًا. وتتمثل الترجمة الطبيعية في البحث عن تقاطع تفضيل صارم P^{I} (جزء من تقاطع التصنيفات التراتبية للتفضيل وعدم المبالاة)، عندما نعتبر مجموعة Ã من التفضيلات المعقولة. إذا كانت x مُفضلة على y في اختيار منافٍ للواقع بين x وy، وفقًا لكل تفضيل ذي صلة، مُعطى عبر Ã، إذًا يمكن اعتبار أن مجموعة الوحدة {x} تتفوق على {y} من حيث مابعد الفرصة.

---

(45) عن هذا الموضوع، انظر: Sen: «Rights and Agency,» pp. 113-132; «Liberty as Control: An Appraisal,» *Midwest Studies in Philosophy*, vol. 7, no. 1 (1982), and «Well-being, Agency and Freedom,» pp. 169-221.

أهمية الاختيار المزدوج المنافي للواقع: لجميع x وy في X، إذا كان $x P^L y$، إذًا $\{x\} \underline{P}^* \{y\}$.

عندما لا يوجد سوى تفضيل ملائم واحد فقط، تتطابق الأهمية الأساسية للاختيار المخالف وأهمية الاختيار المزدوج المخالف. وللإيجاز في ما يلي من العرض، سأتناول غالبًا شبه ترتيب تفضيلٍ واحد فقط R وأتحدث عن العلاقة المناظرة للتصنيف التراتبي للفرصة R^*. وبدلًا من ذلك، إذا أولينا اهتمامًا بمابعد الفرصة، ونظرنا في المجموعة Ã من التفضيلات ذات الصلة، فإننا نحصل على الصيرورات المناظرة ببساطة من طريق إعادة تعريف R كتقاطع تصنيف تراتبي R^o، وإعادة تفسير التصنيف التراتبي R^* للفرصة مثل ذلك في مابعد الفرصة $\underline{R}^*$. سيناظر ذلك (في حالة مابعد الفرصة) استخدام «مقاربة التصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار» (في ظل التحديد السابق للتصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار). بالمثل، يمكن اشتقاق الإجراءات البديلة الأخرى ببساطة، لكنني لن أتوقف لتوضيحها هنا.

11 . عدد البدائل والبديهيات المرتكزة على الكاردينالية

إن تقويم مجموعات الوحدة (ولا سيما، التعارض بين الأهمية الأساس للاختيار المخالف ومبدأ عدم الاختيار [عند سوغدن] يُبرز - على مستوى أساس جدًا - الاختلافات بين المقاربة المرتكزة على الكاردينالية والمقاربة المرتكزة على التفضيل؛ لكن كل مقاربة منهما يمكن، بطبيعة الحال، زيادة توسيعها. تتمثل الخطوة المعقولة نسبيًا، التي نتخذها لتوسيع المقاربة المرتكزة على الكاردينالية، في وضع أي مجموعة تضم أكثر من خيار واحد «أعلى» من أي مجموعة تضم بالتحديد أحد هذه الخيارات. يمكن تطبيق ذلك حتى على زوج، الأمر الذي يؤدي إلى شرط سماه باتانايك وزو[46] «الواحدية الصارمة» (Strict Monotonicity)، التي يمكن أن نطلق عليها - بصورة أكثر وصفية «تفوق اختيار ما».

تفوق اختيار ما: لجميع x وy في X، يجب أن يوجد $\{x, y\} P^* \{x\}$.

---

(46) Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms,» pp. 383-390.

يمكن تطبيق بديهية «تفوق اختيار ما» المرتكزة على الكاردينالية - تطبيقًا ممتدًا - على أي توسيع لمحتويات مجموعة. في الواقع، بذهابنا إلى أبعد قليلًا، يمكننا حتى المطالبة بأنه إذا لم تُؤخذ مجموعة واحدة باعتبارها على الأقل جيدة بقدر مجموعة أخرى (لأي سبب كان)، فإن أي توسع للمجموعة الأولى يجب أن يجعلها أفضل بصرامة من الثانية. وهو شرط للواحدية الصارمة، عندما تتخذ التحسينات شكل إضافة إلى المجموعة. (أود تذكير القارئ أنني لا أناقش مدى معقولية أي من هذه البديهيات؛ وسأجادل حاليًا أنها ليست، في رأيي، معقولة بالتحديد).

كاردينالية الواحدية: إذا كانت A R* B، وإذا كانت x لا تنتمي إلى A، فإن (A U {x}) P* B.

(T.11.1) كاردينالية الواحدية تستلزم تفوق عنصر ما.

تحققنا من ذلك بالفعل، ما دامت إضافة y إلى مجموعة الوحدة {x} يجب أن تعزز قيمتها، بفضل كاردينالية الواحدية.

بالمضي إلى أبعد من ذلك على مسار الكاردينالية، يمكننا المُضي بالمقاربة طوال الطريق من خلال المطالبة بما يسميه سابس «كاردينالية المُعظِّم»[47] وما يسميه باتانايك وزو «ترتيب بسيط يرتكز على الكاردينالية»[48]. لنرمز إلى كاردينالية المجموعة S بالرمز #S (أي المجموعة S عندها #S عناصر متباينة).

تعظيم الكاردينالية: A R* B إذا كان وفقط إذا كان #A ≥ #B.

تتمثل الصيغة الأضعف لهذه الرابطة في المطالبة بجزء الكفاية من تعظيم الكاردينالية من دون جزء الضرورة.

الكفاية الضعيفة للكاردينالية: إذا كانت #A ≥ #B، إذًا A R* B.

---

(47) Patrick Suppes, «Maximizing Freedom of Decision: An Axiomatic Approach,» in: George R. Feiwel, ed., *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy* (London: Macmillan; New York University Press 1987), pp. 243-254.

(48) Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms».

تتطلب الكفاية الضعيفة للكاردينالية أن نقبل أن المجموعة التي تكون كبيرة على الأقل من حيث عدد الخيارات يجب أن تمنح الفرصة نفسها على الأقل.

عند التصنيف التراتبي للحرية بوساطة عدد الخيارات (أي لتقويم الحرية القائم على الكاردينالية)، يجدر الفصل بين نتائج عدم مبالاة الحرية والتصنيف التراتبي الصارم للحرية على التوالي. يُعطى عدم مبالاة الحرية لمجموعتين لهما الكاردينالية نفسها من طريق البديهية التالية.

عدم مبالاة تساوي الكاردينالية: إذا كان #A = #B، إذًا A I* B.

يتطلب التصنيف التراتبي الصارم للكاردينالية ما يلي:

التصنيف التراتبي الصارم للكاردينالية: إذا كان #A > #B، إذًا A P* B.

تبدو الصلات التالية واضحة بسهولة.

(T.11.2) تعظيم الكاردينالية يستلزم الكفاية الضعيفة للكاردينالية، فضلًا عن كل من عدم مبالاة تساوي الكاردينالية والتصنيف التراتبي الصارم للكاردينالية. من ناحية أخرى، فإن الكفاية الضعيفة للكاردينالية، من تلقاء نفسها، تستلزم عدم مبالاة تساوي الكاردينالية فحسب، لكن ليس التصنيف التراتبي الصارم للكاردينالية.

كانت العلاقات بين شروط «التحاسب بالأعداد» المختلفة هذه، وغيرها من الاحتياجات الأخرى، محل دراسة واسعة النطاق حديثًا[49]. ولا أشير هنا سوى إلى نتيجة مركزية بعينها في مقاربة «التحاسب بالأعداد». لننظر في البديهية التالية التي طرحها سابس[50].

---

(49) عن هذه النتائج وغيرها من النتائج ذات الصلة، انظر: المصدر نفسه؛ Suppes, «Maximizing Freedom;» Amartya K. Sen: «Welfare, Freedom and Social Choice: A Reply,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 56 (1990), pp. 451-485, and «Welfare, Preference,» pp. 15-29, and Walter Bossert, Prasanta Pattanaik and Yongsheng Xu, «Ranking Opportunity Sets: An Axiomatic Approach,» *Journal of Economic Theory*, vol. 63, no. 2 (August 1994).

انظر أيضًا الأدبيات ذات الصلة في شأن توسيع التصنيف التراتبي لمجموعة ليشمل التصنيف التراتبي للمجموعة التي تضم مجموعاتها الفرعية غير الفارغة (مجموعة القوة).

(50) Suppes, «Maximizing Freedom».

التجميعية عند سابس: إذا كان $A \cap C = B \cap C = \varnothing$، إذًا $A\ R^*\ B$ فقط إذا كان $(A \cup C)\ R^*\ (B \cup C)$.

(T.11.3) مع وجود تجميعية سابس وتعدي R^*، فإن مبدأ عدم الاختيار يكافئ عدم مبالاة تساوي الكاردينالية.

ينتج على الفور، بطبيعة الحال، أن عدم مبالاة تساوي الكاردينالية يستلزم مبدأ عدم الاختيار، ما دام الثاني يُطبق الأول على الحالة الخاصة لمجموعات الوحدة. لإثبات العكس، نأخذ مجموعتين A وB حيث $\#A = \#B$، مع (مثلًا) m عنصر في كل واحدة منهما. نُعيد تسمية عناصر A لتصبح $a_1, a_2, \dots, a_m$، وعناصر B لتصبح $b_1, b_2, \dots, b_m$، في أي ترتيب نختاره. وبوساطة مبدأ عدم الاختيار، فإن $\{a_i\} = \{b_i\}$ لجميع $i = 1, 2, \dots, m$. مع تجميعية سابس المُعطاة، فإن $\{a_1, a_2\}\ \{b_1, a_2\}\ I^*$. بالمثل، فإن $\{b_1, a_2\}\ I^*\ \{b_1, b_2\}$. وبوساطة التعدي، فإن $\{a_1, a_2\}\ I^*\ \{b_1, b_2\}$. وبإضافة العناصر المناظرة واحدة تلو الأخرى، سنصل إلى نتيجة مفادها $A\ I^*\ B$، من خلال الاستقراء غير المحدود[51].

يمكننا، في واقع الأمر، الاستغناء عن متطلب التعدي من خلال شرط أقوى من التجميعية، أطلق عليه سن، «التكوين الضعيف»[52].

التكوين الضعيف: إذا كان $A \cap C = B \cap D = \varnothing$، إذًا $[A\ R^*\ B\ \&\ C\ R^*\ D]$ يستلزم $(A \cup C)\ R^*\ (B \cup D)$.

(T.11.4) في ظل التكوين الضعيف المُعطى، فإن مبدأ عدم الاختيار يعادل عدم مبالاة تساوي الكاردينالية.

---

(51) انظر: Sen: «Welfare, Freedom,» pp. 451-485, and «Welfare, Preference,» pp. 15-29.
قدم باتانايك وزو سابقًا طابعًا بديهيًا لعدم مبالاة تساوي الكاردينالية، وفي الواقع لتعظيم الكاردينالية. هناك حوار بين باتانايك وزو وسن في شأن مزايا هذه البديهيات والحاجة إلى إدخال اعتبارات أخرى. انظر: Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms,» pp. 383-390, and Sen, «Welfare, Freedom,» pp. 451-485.
دُرست هذه وغيرها من المسائل ذات الصلة، بصورة أكثر حسمًا، في: Pattanaik and Xu,: «On Preference;» «On Diversity,» and «On Ranking Opportunity Sets in Economic,» and «On Ranking Opportunity Sets in Economic Environments».

(52) Sen, «Welfare, Preference,» pp. 15-29.

لإثبات هذه النتيجة، ننظر في الرموز المستخدمة في إثبات (T.11.3). ما دام $\{a_i\}$ I* $\{b_i\}$، لـ i = 1, 2، فإن عندنا التكوين الضعيف $\{a_1, a_2\}$ I* $\{b_1, b_2\}$. ومن طريق تطبيق التكوين الضعيف مرة ثانية من خلال إضافة $\{a_3\}$ إلى $\{a_1, a_2\}$ وإضافة $\{b_3\}$ إلى $\{b_1, b_2\}$، فإننا نحصل على $\{a_1, a_2, a_3\}$ I* $\{b_1, b_2, b_3\}$. وبمواصلة هذه الطريقة، فإننا نحصل على: A I* B.

هناك طرائق مختلفة لقراءة تلك النتائج، وغيرها من النتائج ذات الصلة. إذا كانت تجميعية سابس (مجتمعة مع التعدي) أو التكوين تبدو متطلبات معقولة، فإن الحدس الأساس المنعكس في مبدأ عدم الاختيار يمكن استخدامه لتقويم مجموعات الفرصة بوساطة عدد البدائل في تلك المجموعة. وبطبيعة الحال، وحتى من دون التنازع مع مبدأ عدم الاختيار، فإن بديهيات «التجميعية» أو «التكوين» يمكن التشكيك فيها (على الأسس التي ناقشها باتانايك وزو)[53]، لكنها لا تبدو على نحو منافٍ للعقل، أساسًا قويًا لرفض مقاربة تحاسب الأعداد (بمجرد ابتلاع مبدأ عدم الاختيار). ويمكن القول إن مبدأ عدم الاختيار هو الأساس المركزي لاختبار حدس المرء في ما يتعلق بمقاربة تحاسب الأعداد (عن هذا الموضوع، انظر الفصل العشرين).

كان زعمي يتمثل في الجدال أن مبدأ عدم الاختيار بحاجة إلى رفض قاطع. إن النتائج المعروضة أعلاه، التي تأخذنا باتساق نحو النظر إلى عدد البدائل في مجموعة فقط (مع تجاهل طبيعة هذه البدائل)، تساعد في زيادة القلق المعقول في شأن عدم المبالاة المفترضة لطبيعة البدائل المتاحة للاختيار. لكن في إمكاننا تتبع المشكلة وصولًا إلى حالة مقارنات مجموعة الوحدة. إذا كنا نريد حقًا اعتبار أن جميع مجموعات الوحدة تمنح الحرية نفسها (بغض النظر عن مدى روعة أو فظاعة العنصر الموجود في مجموعة الوحدة)، فإننا نبدو إذًا قد انطلقنا عبر الطريق كله - بمساعدة قليلة من بديهيات مشكوك فيها، لكنها ليست منافية للعقل في مجملها - إلى الإعلان أن المجموعات كلها التي لها عدد البدائل نفسه تكون بالتحديد بمثل جودة بعضها بعضًا من حيث الحرية أو الفرصة. إن مجموعة من ثلاثة عناصر تضم بدائل يراها شخص باعتبارها، على الترتيب، «سيئة»، «فظيعة»،

---

(53) Pattanaik and Xu, «On Ranking Opportunity Sets in Terms,» pp. 383-390.

و«كارثية بفظاعة»، يجب عندئذ أن يقبلها الشخص بوصفها تعطيه قدرًا من الحرية مماثلًا فقط لقدر الحرية أو الفرصة الذي تعطيه مجموعة أخرى من ثلاثة عناصر تضم بدائل يراها الشخص باعتبارها «جيدة»، و«ممتازة»، و «ممتازة بما لا يقاس»[54].

في نهاية الأمر، أود القول إن نتائج مثل (T.11.3) و(T.11.4) لا تعزز سوى أسباب الاستياء تجاه «مبدأ عدم الاختيار» نفسه، وهذه الأسباب تتجاوز تلك النتائج. في مجموعة الوحدة، لا يتوافر لنا بالطبع أي اختيار. لكن ذلك ليس الشيء نفسه مثل القول إن عندنا «الفرصة» نفسها في كل مجموعة وحدة، نظرًا إلى أن طبيعة الفرص يجب أن تعتمد على طبيعة العنصر في مجموعة الوحدة. إن حالة «فظيعة» لا تمنح الفرصة نفسها بالتحديد التي تمنحها حالة «ممتازة». يُعد الاختيار مهمًا للحرية، لكنه ليس الشيء الوحيد المهم لها؛ للحصول على صورة أكثر اكتمالًا، علينا إدراج اختيار مخالف: ما «كان يمكننا اختياره» (على سبيل المثال، أنه كان يمكننا اختيار بديل «ممتاز» وليس «فظيعًا»، إذا كان عندنا هذا الاختيار). إن جانب الفرصة من الحرية يتجاوز سيرورة الاختيار الدقيقة، خصوصًا عدد البدائل المتاحة. والفرصة - كما جادلت في المقالتين السابقتين (الفصلان العشرون والحادي والعشرون) - هي جانب مهم للحرية.

12. المركّب والتقاطعات والاتساق

كيف تتلاءم المقاربة المرتكزة على الكاردينالية مع المقاربة التي نُفضلها هنا والتي تعتمد، في نهاية الأمر، على خياراتنا، والأكثر بالتحديد (ما دام مصطلح «التفضيل» يُستخدم على نطاق شديد الاتساع) على تقويمنا خيارات الشخص

---

(54) جادل إيان كارتر لمصلحة هذه الطريقة لرؤية الحرية (أي مجرد من حيث عدد البدائل) باعتبارها «غير قيّمة بالتحديد». انظر: Carter: «Interpersonal Comparisons,» pp. 1-23; «The Independent,» pp. 819-845; «The Concept,» pp. 7-22, and A Measure.

تتعلق المسألة التي تقسم الجانبين المختلفين هنا بالتساؤل: لماذا ينبغي النظر إلى «عدم الخصوصية»، في هذا المعنى، بوصفها محورية لفهمنا الحرية. ناقشت في الفصل العشرين لماذا عندنا أسباب لاعتبار «حرية اختيار ما نقدره» مصدرًا قلقًا تكامليًا يأخذ في حسبانه كلًا من أهمية الاختيار ودلالة تقويماتنا.

انظر أيضًا: Amartya K. Sen, «Freedom, Capabilities and Public Action: A Response,» *Notizie di Politeia*, vol. 12, nos. 43-44 (1996), pp. 105-125.

الذي ننظر في حريته؟ إن تعاطفي قليل نسبيًا تجاه الرؤية الخاصة بالتحاسب بالأعداد (بقدر ما يتعلق الأمر بجانب الفرصة من جوانب الحرية)، وقد توجد حالة تجعلنا نبحث عن بعض الصيغ التوفيقية التي تضع في حسبانها كلًّا من الكاردينالية والتفضيل، إذا كانت المقاربتان تروقان بعضهما.

يمكن تأكيدًا تصميم صيغ توفيقية تضع في حسبانها كلًا من تراتب تفضيل البدائل وكاردينالية المجموعة[55]. لست متأكدًا كيف يكون مجزيًا البحث عن حل وسط مع مقاربة معيبة في الأساس. في الواقع، هذا العدد الهائل من البدائل (بغض النظر عن مزايا هذه البدائل) ليس معقولًا إلى حد كبير، من وجهة نظري، لجانب الفرصة من جوانب الحرية. بيد أن الحدس يختلف في شأن هذه المسألة (بالحكم انطلاقًا من الكتابات عن هذا الموضوع)؛ وتوجد هنا مسألة تحليلية لافتة، لفتت انتباه عدد من المحللين[56]، تتعلق بما إذا كان يمكن على الإطلاق إدراج هاتين المقاربتين على نحو متسق[57]. وبغض النظر عن مدى إثارة ناتج الإدراج للاهتمام، هل يمكن تصميم مثل هذا الناتج للإدراج المتسق؟

سأصف بإيجاز، في ما يأتي، كيف يمكن دومًا اشتقاق هذه المركّبات - مهما كانت قيمتها. يمكن الجمع بين هاتين المقاربتين بطرائق مختلفة، ويمكننا التمييز خاصة بين اعتماد «التقاطع» في مقابل «الاتحاد» للتأكيدات الإيجابية لكل مقاربة. في إطار مقاربة «التقاطع» في ما يتعلق بالإدراج، نتعامل مع البنى البديهية بكل مقاربة كشرط ضروري لكنه غير كافٍ للتصنيف التراتبي للفرصة (أو مابعد الفرصة). وفي إطار مقاربة «الاتحاد»، نميل إلى التعامل مع البنى البديهية بكل مقاربة كشرط ضروري لكنه غير كافٍ للتصنيف التراتبي للحرية. ولا يثير الدهشة أن مقاربة «الاتحاد»، لا تطبيقات «التقاطع»، هي التي تميل إلى إنتاج نتائج عدم الاتساق.

إن مقاربة «التقاطع» هي المقاربة التي حاولت استكشافها في أعمالي

---

(55) انظر على سبيل المثال، المقترحات المختلفة الواردة في: Sen: *Commodities*, and «Welfare, Preference and Freedom,» pp. 15-29.

(56) مثل: Gravel, «Can a Ranking,» pp. 454-458.

(57) انظر أيضًا: Puppe, «Freedom of Choice,» pp. 137-153; Nehring and Puppe, pp. 456-479; Baharad and Nitzan, pp. 629-637, and Gravel, «Ranking Opportunity Sets,» pp. 371-382.

السابقة[58]، في حين كانت نتائج «الاستحالة» المطروحة في الأدبيات حديثًا تميل إلى إعادة تفسير بعض المتطلبات من زاوية الاتحاد[59]. تميل مقاربة التقاطع إلى إنتاج ترتيبات فرعية، لا تصنيفات تراتبية كاملة؛ لكن ذلك، على أي حال، يُعد الأرضية الصحيحة (كما جادلت في الفصلين العشرين والحادي والعشرين) لتقويم الحرية والفرصة. تتمتع مقاربة التقاطع بميزتين: (1) تجنبها عدم الاتساق يكون أكثر ترجيحًا، و(2) تقديمها مزاعم مرفوضة يكون أقل ترجيحًا (ولا سيما إذا كان من المعتقد أن إحدى المقاربتين مشكوك فيها بالأحرى).

كيف يجب أن تكون، إذًا، أشكال مركّبات التقاطع؟ يتمثل أحد الاحتمالات في النظر إلى علاقة «تضمُن المجموعة»، نظرًا إلى أن تلك المقارنة تضم كلًا من كاردينالية المجموعات (يجب أن يوجد عند مجموعتين متطابقتين الكاردينالية نفسها، والمجموعة الفرعية بالمعنى الضيق يجب أن يوجد عندها كاردينالية أصغر) وتطابق التفضيل (نظرًا إلى أن الخيارات التي تتضمنها المجموعة الفرعية تُعد بالفعل، من بين أمور أخرى، مُعطاة من حيث علاقات التفضيل على مجموعة فائقة). لننظر، على سبيل المثال، في الشرط التالي الذي كان يُسمى «هيمنة المجموعة الضعيفة»[60].

بديهية D.1 (هيمنة المجموعة الضعيفة): إذا كانت A مجموعة فرعية من B، إذًا B R* A.

يظهر بسهولة استخدام «التقاطع» في مقابل «الاتحاد»، عند الجمع بين المقاربتين، عبر النتيجة الآتية:

---

(58) ولا سيما: Sen: *Commodities*, and «Welfare, Preference and Freedom,» pp. 15-29.
إضافة إلى محاضرات أرو هذه.

(59) تميل مقاربة «الاتحاد» إلى إنتاج صيغة مفرطة، ما دامت شروط الكفاية المتنافسة يمكن أن يتناقض بعضها مع بعض. ويتعلق هذا الإمكان من عدم الاتساق في الجمع بين المقاربتين من خلال اعتماد تأكيدات كل مقاربة (بدلًا من معالجة كل منهما كمؤهِلة لتأكيدات الأخرى) بطريقة أو أخرى، بجذور نتائج الاستحالة اللافتة التي قدمها: Gravel: «Can a Ranking,» pp. 454-458, and «Ranking Opportunity Sets,» pp. 371-382; Puppe, «Freedom of Choice,» pp. 137-153, and Nehring and Puppe, pp. 456-479.

(60) انظر: Sen, «Welfare, Preference,» pp. 15-29.

(T.12.1) هيمنة المجموعة الضعيفة D.1 تستلزم كاردينالية الكفاية الضعيفة، وكذلك التفوق الأولي للتناظر، على التوالي، لكنها لا تستلزم كلًا من كاردينالية الكفاية الضعيفة والتفوق الأولي للتناظر.

يمكن التحقق بسهولة من الجزء الأول من الاستلزام بالإشارة إلى أن إذا كانت A مجموعة فرعية من B، فإنه يبدو واضحًا أن #A ≤ #B، وبالتالي A R* B، بوساطة كاردينالية الكفاية الضعيفة. وأيضًا، نظرًا إلى أن كل عنصر في A هو عنصر متضَمن في B، إذًا يجب أن تكون الحالة هي وجود تناظر دالي k(.) من B إلى A حيث إنه لكل x في B، عندنا k(x) R x؛ في الواقع، فإن تناظر التطابق k(x) = x سيكون كافيًا لهذا. ويمكن التحقق بسهولة من أن الآثار العكسية لا تتحقق.

بينما انطلق هذا التحليل على أساس تصنيف تراتبي واحد R للتفضيل، فإنه يمكن تمديده بسهولة ليشمل حالة تقاطع التصنيف R° للتفضيل، الأمر الذي يتطلب إحلال تناظر تقاطع التصنيف التراتبي للفرصة محل التفوق الأولي للتناظر. ويمكن بسهولة ترجمة الصيغ والنتائج من إطار إلى آخر، من خلال الخطوط التي بحثناها بالفعل في مناقشات سابقة[61].

يتمثل أحد الاختلافات الممكنة للبديهية D.1 في شأن «هيمنة المجموعة، الصارمة»، التي يجري استحضارها أحيانًا، في أن كليهما أقل إقناعًا، وبالتأكيد لا يستند إلى «تقاطع» المقاربتين.

البديهية D.2 (هيمنة المجموعة الصارمة): إذا كانت A مجموعة فرعية بالمعنى الضيق من المجموعة B، إذًا A P* B.

توجد عند المجموعة الفرعية بالمعنى الضيق A كاردينالية أصغر من B، مما يضمن A P* B وفقًا للمقاربة المرتكزة على الكاردينالية. بيد أن المقاربة المرتكزة على التفضيل لا تضمن أن توسيعًا لمجموعة من A إلى B يسفر عن A P* B، ما دامت العناصر الإضافية في (B - A) قد تكون جميعها أدنى من عناصر A وفقًا لكل

---

(61) يمكن أن توجد أيضًا امتدادات أخرى باستخدام التصنيف التراتبي المنفرد لفِعل الاختيار، كما درسه فوستر، بدلًا من استخدام التصنيف التراتبي المتعدد لفِعل الاختيار. انظر: Foster, «Notes».

من P^U وP^L[62]. لا تنتمي D.2 بالتأكيد إلى مقاربة التقاطع، ولا تتمتع بالوضع - أو المقبولية المعقولة - عند D.1.

توجد طريقة مختلفة للجمع بين هاتين المقاربتين بوساطة الخط العام لـ «التقاطع» في مقابل «الاتحاد»، وهي المطالبة بأن يكون التناظر المُشار إليه في التفوق الأولي للتناظر أو في تناظر تقاطع التصنيف التراتبي للفرصة تناظرَ واحد إلى واحد. وهذا يتطلب أن المجموعة B، إذا كان المراد إظهار أنها مُفضلة بصورة ضعيفة على المجموعة A، يجب أن تكون كبيرة على الأقل - من حيث عدد البدائل - مثل كبر المجموعة A. كان هذا المركّب يسمى عند سن «هيمنة التفضيل الضعيف»[63]، لكنني سأستخدم هنا تسمية ربما يكون أوضح قليلًا محتواها الهجين.

البديهية D.3 (الهيمنة المستندة إلى التفضيل والكاردينالية): إذا كانت توجد مجموعة فرعية ´B من B حيث #B´ = #A، وإذا كان يوجد إضافة إلى ذلك تناظر واحد إلى واحد k(.) من A إلى ´B حيث لكل x في k(x) R x ،A، إذًا B R* A.

يمكن التحقق بسهولة من أن البديهية D.3 تستلزمها كلًا من البديهية كاردينالية التوجه للكفاية الضعيفة للكاردينالية والبديهية المستندة إلى التفضيل للتفوق الأولي للتناظر.

(T.12.2) كاردينالية الكفاية الضعيفة تستلزم D.3، ويصدق الأمر نفسه على التفوق الأولي للتناظر، لكن D.3 لا تستلزم أيًا منهما.

لن أواصل أكثر من ذلك في تناول إمكانات مركّبات «التقاطع» للمقاربتين.

---

(62) نظرًا إلى أن غرافل يستخدم، من بين جملة أمور أخرى، المتطلبات المُعطاة عبر تضمين المجموعة الصارم (البديهية D.2)، فإن محاولته «إدراج» المقاربتين تتجاوز «التقاطع» إلى «الاتحاد»، الأمر الذي يساعده في الوصول إلى نتائج الاستحالة الخاصة به. انظر: Gravel, «Can a Ranking,» pp. 454-458.
في الواقع، لا يمكن أن تتعايش D.2 بسهولة مع المقاربة المرتكزة على التفضيل - إنها تنتمي بقوة إلى مقاربة الكاردينالية البحتة. وكما أشرنا سابقًا، تعكس نتائج الاستحالة أوجه عدم اتساق الإدراج من خلال الاتحادات، لا التقاطعات.

(63) Sen, «Welfare, Preference,» pp. 15-29.

لكن إمكان تلك المركّبات يجب أن يكون واضحًا، ويمكن أن يكون متسقًا تمامًا. تنشأ النتائج الرائعة لـ «الاستحالة» التي حصلت حديثًا على كثير من الاهتمام، من مشكلات الصوغ الذي يتعلق بالتحديد باتخاذ مسار «الاتحاد»، لا «التقاطع» (سبق وعلقت عليه بالفعل).

13. ملاحظات ختامية

بدءًا من التباين بين «جانب الفرصة» و«جانب السيرورة» من جوانب الحرية (ناقشناه باستفاضة في الفصلين السابقين)، تُعنى هذه المقالة أساسًا باستكشاف جانب الفرصة، مع الأخذ في الحسبان تلك السمات من السيرورات التي تُعد ذات صلة ماديًا بتقويم الفرص، الأمر الذي يقود إلى إدخال كل من «تقويم فِعل الاختيار» وما كان يسمى «تقدير الخيار»، الذي يتسم بسمة السيرورة، لكنه يتسم بالأهمية أيضًا - كما ناقشنا - لفهم الفرص المتوافرة عند شخص ما.

يتسع مفهوم الفرص عند إدراج إمكان اختيار أفعال بديلة بإمكان وجود تصنيف تراتبي بديل للتفضيل (وهي المقاربة التي بحثها فوستر وأرو)[64]. تتلاءم هذه المسألة تمامًا مع اعتبار أن مابعد التصنيفات التراتبية أعلى من التفضيلات البديلة[65]، مع احتمالات كون هذه التصنيفات غير مكتملة. عرضنا هنا نتائج مختلفة عند الفرص عندما تكون التفضيلات غير محددة تمامًا؛ إضافة إلى ذلك في الحالات التي تظل خلالها التفضيلات المنافية للواقع «ذات صلة» حتى عندما تكون التفضيلات الفعلية محددة. وقد أدى هذا الجانب الأخير إلى مفهوم مابعد الفرصة، الذي يمكن أن يمثل أهمية كبيرة لتقويم الحرية الفاعلة، فضلًا عن الاستقلال الذاتي. ويمكن القول، ارتكازًا على التحليلات المُقدمة هنا، إن توسيع جانب الفرصة من خلال الاعتبارات التي ترتبط بمسائل السيرورة، إنما يثري بالفعل منظور الفرصة.

حاولت في محاضرات أرو هذه (الفصول من العشرين إلى الثاني والعشرين) توضيح كيف يمكن القيام بهذا الإثراء بشكل معقول. وفي هذه المقالة بالتحديد،

---

(64) Foster, «Notes,» and Arrow, «A Note».

(65) نوقشت في: Sen: «Choice, Orderings,» and «Rational Fools,» pp. 317-344.

قدمت طائفة من النتائج المنهجية في شأن تقويم جانب الفرصة من جوانب الحرية (والمسائل ذات الصلة في جانب السيرورة، وتؤثر في تقويم الفرص الموضوعية).
لن أحاول تلخيص مجموعة النتائج؛ لكنني أود التأكيد فحسب على ضرورة رؤيتها في ضوء الاعتبارات التحفيزية المُقدمة في الأجزاء غير المنهجية من المقالتين السابقتين. يكمن الاهتمام بهذه المنهجيات، في نهاية الأمر، في الأسباب الأكثر أساسية التي تجعل الحرية شديدة الأهمية في حياة الإنسان. والتدقيق البديهي ما هو إلا جزء من هذا المنطق.

الثبت التعريفي

اقتصاد الرفاه (Welfare Economics): فرع من فروع الاقتصاد، يستخدم تقنيات الاقتصاد الجزئي لتقويم الرفاه، ولا سيما بالنسبة إلى التوازن العام التنافسي في ما يتعلق بتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل الناتج. كما يعنى بدراسة وتحليل مستوى الرفاه الاجتماعي من حيث نتائج النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع.

الإنسان الاقتصادي (Economic Man): باللاتينية homo economicus، وهو مفهوم ظهر في كثير من النظريات الاقتصادية، ويدور حول البشر كفاعلين عقلانيين، يتمتعون بالمقدرة على إصدار أحكام تجاه غاياتهم المحددة ذاتيًا. يحاول الإنسان الاقتصادي تعظيم المنفعة بوصفه مستهلِكًا وتعظيم الربح الاقتصادي بوصفه منتِجًا. كان جون ستيوارت مِل أول من استخدم المصطلح في القرن التاسع عشر، في كتاباته عن الاقتصاد السياسي.

تحسين باريتو (Pareto Improvement): في حالة تخصيص معين للسلع بين مجموعة من الأفراد، يُطلق مصطلح تحسين باريتو على أي تغيير إلى تخصيص مختلف يجعل حالة فرد واحد على الأقل أفضل، من دون جعل حالة أي فرد آخر أسوأ.

تحليل التكلفة والمنفعة (Benefit Analysis - Cost): عملية منهجية لحساب ومقارنة منافع وتكاليف مشروع ما، أو قرار، أو سياسة؛ لتحديد: مدى سلامته (التبرير/ الجدوى) وتوفير أساس يمكن الاعتماد عليه للمقارنة بين المشروعات. ترتكز هذه السيرورة على المقارنة بين التكلفة الإجمالية المتوقعة لكل خيار في مقابل المنافع الإجمالية المتوقعة، لمعرفة ما إذا كانت المنافع تفوق التكاليف وبأي قدر.

الداروينية (Darwinism): مذهب تشارلز داروين في أصل الأنواع وتطوّرها. وهو يقول إن الكائنات الحية تنزع إلى إنتاج مواليد تختلف اختلافًا طفيفًا عن آبائها، وإن عملية الاصطفاء الطبيعي تُفضي إلى بقاء الأصلح أو الأكثر تكيُّفًا مع البيئة، وبأن ذلك كله يؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور أنواع جديدة لم تكن معروفة من قبل. وقد بسط داروين مذهبه هذا في كتابه المهم **في أصل الأنواع** (On The Origin of Species) الذي أثار عند نشره في عام 1859 عاصفة هوجاء في الدوائر العلمية والفلسفية والدينية جميعًا فهلّل له قومٌ وسفّهه آخرون. ومع ذلك، فإن الإجماع منعقد اليوم بين الباحثين على أن هذا الكتاب أحدث ثورة كاملة في التفكير البيولوجي، وأنه أقام فكرة التطوّر (Evolution) على أسس جديدة مكّنتها من الصّمود حتى الآن في وجه كثير من الحملات النقدية التي وجِّهت إليها.

الدكتاتورية (Dictatorship): في المصطلح السياسي الحديث، نظامُ حكم يتمتع فيه شخصٌ فَرْدٌ بجميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، سواء أمارسَ هذه الصلاحيات شخصيًا أم مارسَها بوساطة عدد من الأعوان أم عبرَ مجموعات أم أحزاب مرتبطة به وخاضعة لمشيئته. ومن أبرز سمات الدكتاتورية في عصرنا الحاضر كبتُها الحريات العامة وسيطرتها المطلقة على الجهاز الإداري والجهاز التربوي، وعلى القوات المسلحة، وعلى وسائل الإعلام التي تُسَخَّر في المقام الأول، للإشادة بزعيم النظام القائم.

دولة الرفاه (Welfare State): نظام سياسي يتلقى فيه المواطنون مجموعة واسعة من خدمات الرفاه الاجتماعي. إنها نظام اجتماعي تكون الدولة، بموجبه، مسؤولةً عن رفاهة مواطنيها الفردية والاجتماعية. وهذا النظام يقوم على مبادئ أهمها تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة، ومسؤولية المجتمع عن أولئك الذين يعجزون عن الحصول على الحدّ الأدنى من شروط الحياة الكريمة. وتسعى الدولة إلى تحقيق غايات هذا النظام من طريق التعليم المجاني ومختلف أشكال الضمان. ويُعتبر مشروع الضمان الاجتماعي الذي وضعه السير وليام بيفريدج (Beveridge) البريطاني (عام 1942) منطلَقَ المفهوم الحديث لهذا المصطلح. ومن الدول التي تُعَدّ اليوم نماذج لدولة الرفاهة كندا والدول الاسكندنافية.

العقلانية (Rationalism): القول إن المعرفة كلّها والحقيقة كلّها تُدْرَكان بالعقل. وتُطلق العقلانية، بمعنى أضيق، على نظرة فلسفية تذهب إلى القول إن للحقيقة نفسها «بنيةً عقلانية»، ومن هنا فإن ثمة حقائق - في علمي المنطق والرياضيات خصوصًا، وفي علم الأخلاق وما وراء الطبيعة أيضًا - يستطيع الفكر إدراكها مباشرةً. وتُعتبر فلسفة ديكارت من أحسن الأمثلة على المذهب العقلي بمفهومه هذا. والأمر نفسه يصحّ على فلسفَتيْ لايْبنتز وسبينوزا الميتافيزيقيّتين، وعلى نظريات هيغل المنطقية أيضًا.

العواقبية (Consequentialism): طائفة من النظريات الأخلاقية المعيارية التي تقضي أن عواقب سلوك الفرد هي الأساس النهائي لأي حكم في شأن صواب ذلك السلوك. وبالتالي، من وجهة نظر عواقبية، فإن القيام بالفعل الصائب أخلاقيًا (أو الامتناع عنه) هو الذي يسفر عن نتيجة أو عاقبة جيدة.

القيم (Values): أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشريّة تتعلّق بما هو مرغوب، وملائم، وطيّب أو سيئ. ويُمثّل الاختلاف في القِيَم جانبًا رئيسًا من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثر ما يقدّره الأفراد بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشون فيها.

الكاردينالية (Cardinality): في الرياضيات، هي عدد عناصر المجموعة؛ مثلًا: المجموعة X = {2, 4, 6} تضم 3 عناصر، إذًا كاردينالية X هي 3.

كفاءة باريتو (Pareto Efficiency): هي تخصيص معين للموارد، حيث من المستحيل جعل أي شخص واحد في وضع أفضل من دون جعل شخص آخر واحد على الأقل في وضع أسوأ. بعبارة أخرى: لا تكون لحالة كفاءة باريتو إذا كانت هناك طريقة لتحسين حالة فرد واحد من دون الإضرار بغيره من الأفراد. يُعرّف التخصيص بأنه «كفاءة باريتو» أو «أمثل باريتو» (Pareto Optimal) عندما لا يمكن إجراء أي تحسينات باريتو أخرى.

ماكسيمين (Maximin): قاعدة لاتخاذ القرار، تفترض أنه يتعين على صانع القرار تحديد أسوأ النتائج الممكنة لكل استراتيجيا، واختيار الاستراتيجيا التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل النتائج السيئة.

مبدأ باريتو (Pareto Principle): ينص المبدأ أنه عندما يساهم عدد كبير من العوامل أو العناصر الفاعلة في نتيجة، فإن أغلبية النتيجة (نحو 80 في المئة) ترجع إلى مساهمة الأقلية (نحو 20 في المئة) من العوامل أو العناصر الفاعلة. وهو يُعرف أيضًا بقاعدة 80-20. وقد سُمي على اسم عالم الاقتصاد الإيطالي فلفريدو باريتو، الذي لاحظ أن 80 في المئة من الثروة في إيطاليا يملكها 20 في المئة من السكان. وللمبدأ تطبيقات عدة في المجالات كلها (المبيعات، الإدارة ...إلخ).

المصلحة الذاتية (Self - interest) : مصطلح يشير، بوجه عام، إلى احتياجات ورغبات (مصالح) الشخص نفسه.

معضلة السجينين (Prisoners' Dilemma): هي التمثيل الأساسي لمشكلة التعاون، في نظرية المباريات، وتوضح أسباب عدم تعاون شخصين. تتجسد المباراة في إلقاء القبض على اثنين من المجرمين وحبسهما منعزلين تمامًا حيث لا يمكنهما الحديث أو تبادل الرسائل. وبالتالي كانت الخيارات المطروحة أمام كل منهما في التحقيق: إذا التزم كلاهما الصمت، لن تستطيع المحكمة إثبات التهمة على أي منهما، ويُحكم على كل منهما بستة شهور؛ أما إذا شهد أحدهما ضد الآخر، فإنه سيخرج من دون حكم، ويُحكم على الآخر بعشرة أعوام؛ وأما إذا شهد كل منهما على الآخر، سيُحكم على الاثنين بخمسة أعوام. ولا يعلم أي منهما قرار الآخر في أثناء التحقيق معه.

المفارقة الليبرالية (Liberal Paradox): مفارقة منطقية اكتشفها أمارتيا سن، توضح عدم وجود نظام اجتماعي يمكنه في وقت واحد: (1) أن يلتزم بالحد الأدنى من الحرية، و(2) أن يسفر دائمًا عن نوع من الكفاءة الاقتصادية معروفة باسم كفاءة باريتو، و(3) أن يكون قادرًا على العمل في أي مجتمع كان. تتناقض هذه المفارقة مع الزعم الليبرالي بأن الأسواق تتسم بالكفاءة وفي الوقت نفسه تخدم حريات الفرد.

نظرية الاختيار الاجتماعي (Social Choice Theory): الإطار النظري لتحليل وإدراج التفضيلات والمصالح والرفاهات الفردية للوصول إلى قرار جماعي أو مستوى رفاه اجتماعي؛ وبالتالي دراسة النظم والمؤسسات المعنية باتخاذ الاختيارات الجماعية التي تؤثر في مجموعة من الناس. ترجع نظرية الاختيار

الاجتماعي إلى طرح كوندورسيه لمفارقة التصويت. وتُعد نظرية الاستحالة التي طرحها كينيث أرو أساسًا لنظرية الاختيار الاجتماعي الحديثة.

نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory): هي إطار لفهم، والنمذجة المنهجية عادة، للسلوك الاجتماعي والاقتصادي. تكمن الفكرة الأساس في نماذج السلوك في مجتمعات تعكس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد وهم يحاولون تعظيم منافعهم مع تقليص التكلفة. بعبارة أخرى، يتخذ الناس قراراتهم من طريق مقارنة التكاليف والمنافع لتختلف مسارات العمل؛ وبالتالي، فأنماط السلوك التي ستتطور داخل المجتمع ستكون نتيجة تلك الخيارات.

نظرية الاستحالة عند أرو (Arrow's Impossibility Theory): تطرح استحالة وجود بنية تصويتية مثالية تعكس معايير معينة للعدالة، مثل كفاءة باريتو، حيث لا يمكن تحديد نظام واضح من التفضيلات ويستجيب في الوقت نفسه إلى المبادئ الإلزامية لإجراء تصويت عادل. وسُميت باسم الاقتصادي كينيث أرو، حيث أوضحها في أطروحته للدكتوراه، وصدرت كتابًا في عام 1951 بعنوان **الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية** (*Social Choice and Individual Values*).

نظرية الاستحقاق (Entitlement Theory): نظرية عن عدالة التوزيع والملكية الخاصة، ترجع إلى روبرت نوزيك في كتابه **الفوضوية، والدولة، واليوتوبيا** (*Anarchy, State, and Utopia*)؛ حيث حاول وصف ما يمكن قوله أو عمله تجاه ملكية الناس الخاصة عند النظر إليها من مبدأ العدالة.

نظرية القرار (Decision Theory): تُعنى نظرية القرار - في الاقتصاد، وعلم النفس، والفلسفة، والرياضيات، والإحصاء - بتحديد القيم واللايقين، وغيرها من المسائل ذات الصلة بقرار معين ومدى عقلانيته، والقرار الأمثل الناتج. كما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية اللعبة.

نظرية المباريات (Game Theory): هي دراسة صنع قرار استراتيجي. وبالتحديد هي دراسة النماذج الرياضية للنزاع والتعاون بين صناع القرار العقلانيين. تُستخدم أساسًا في الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس، فضلًا عن المنطق والبيولوجيا.

النفعية (Utilitarianism): عقيدة وضعها جيريمي بنثام وجون ستيوارت مِل، مفادها أن غرض الأفعال كلها يجب أن يكون تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.

المراجع

Books

Abbott, Thomas Kingmill. *Kant's Critique of Practical Reason and Other Works on the Theory of Ethics*. London: Longmans, 1889.

Adelman, Irma and Cynthia Taft Morris. *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973.

Agarwal, Dina. *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994.

Aizerman, Mark A. and Fuad T. Aleskerov. *Theory of Choice*. Amsterdam: North-Holland, 1995.

Akerlof, George A. *An Economic Theorist's Book of Tales: Essays that Entertain the Consequences of New Assumptions in Economic Theory*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984.

Alamgir, Mohiuddin. *Famine in South Asia*. Boston, MA: Oelgeschlager, Gunn and Hain, 1980.

Allais, M. and O. Hagen (eds.). *Expected Utility Hypotheses and the Allais Paradox: Contemporary Discussions of Decisions under Uncertainty with Allais' Rejoinder*. Dordrecht: Reidel, 1979.

Allardt, Erik [et al.] (eds.). *Nordic Democracy: Ideas, Issues, and Institutions in Politics, Economy, Education, Social and Cultural Affairs of Denmark, Finland, Iceland, Norway, and Sweden*. Copenhagen: Det Danske Sel-ksab, 1981.

Altham, J. E. J. and Ross Harrison (eds.). *World, Mind, and Ethics: Essays on the Ethical Philosophy of Bernard Williams*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995.

Anand, Paul. *Foundations of Rational Choice under Risk*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993.

Anand, Sudhir. *Inequality and Poverty in Malaysia: Measurement and Decomposition*. New York: Oxford University Press, 1983.

Anderson, Elizabeth. *Value in Ethics and Economics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Anscombe, G. E. M. [et al.]. *Practical Reason: Papers and Discussions*. Edited by Stephan Körner. Oxford, Eng.: Blackwell, 1974.

Aoki, Masahiko. *Information, Incentive and Bargaining in the Japanese Economy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

Aristotle. *The Politics of Aristotle*. Translated with an Introd., Notes, and Appendixes by Ernest Barker. New York: Oxford University Press, 1958.

_______. *The Nicomachean Ethics*. Translated with an introd. by David Ross; Rev. by J. O. Urmson. Oxford: Clarendon Press, 1980. (The World's Classics)

Arrow, Kenneth J. *Collected Papers of Kenneth J. Arrow: Volume 1, Social Choice and Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press and Blackwell, 1983.

_______. *Essays in the Theory of Risk-bearing*. Amsterdam: North-Holland, 1970.

_______. *Social Choice and Individual Values*. New York: Wiley; London: Chapman and Hall, 1951. (Yale University. Cowles Foundation for Research in Economics. Monograph; 12)

_______. _______. 2nd extended ed. New York: Wiley, 1963.

_______ (ed.). *Markets and Welfare*. London: Macmillan, 1991.

_______ and Frank H. Hahn. *General Competitive Analysis*. San Francisco: Holden-Day, 1971. (Mathematical Economics Texts; 6)

_______ and Hervé Raynaud. *Social Choice and Multicriterion Decision-Making*. Cambridge, MA: MIT Press, 1986.

_______ and Leo Hurwicz (eds.). *Studies in Resource Allocation Processes*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977.

_______ and Michael Intriligator (eds.). *Handbook of Mathematical Economics: Volume III*. Amsterdam; New York: North-Holland, 1986.

_______ and _______ (eds.). *Handbook of Mathematical Economics*. Amsterdam; New York: North-Holland, 1981-1991. 4 vols.

_______, Amartya K. Sen and Kotaro Suzumura (eds.). *Social Choice Re-Examined: Proceedings of the IEA Conference Held at Schloss Hernstein, Berndorf, Near Vienna, Austria*. New York: St. Martin's Press, 1996-1997. 2 vols. (I.E.A. Conference Volume; no. 116-117)

_______ [et al.] (eds.). *The Rational Foundations of Economic Behaviour: Proceedings of the IEA Conference Held in Turin, Italy*. Houndmills, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1996.

Atkinson, Anthony B. *The Economics of Inequality*. Oxford: Clarendon Press, 1975.

_______. *Poverty and Social Security*. New York: Harvester Wheatsheaf, 1989.

_______. *Poverty in Britain and the Reform of Social Security*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1970.

_______. *Social Justice and Public Policy*. Brighton: Harvester Wheatsheaf; Cambridge, MA: MIT Press, 1983.

Axelrod, Robert. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books; Academic Press, 1984.

Barrett, C. Richard [et al.]. *Ethik und Wirtschaftswissenschaft*. Herausgegeben von Georges Enderle. Berlin: Duncker and Humblot, 1985. (Schriften des Vereins für Socialpolitik, Gesellschaft für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften; n.F., Bd. 147)

Basu, Kaushik. *Prelude to Political Economy: A Study of the Social and Political Foundations of Economics*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2000.

_______. *Revealed Preference of Government*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980.

_______, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura (eds.). *Choice, Welfare, and Development: A Festschrift in Honour of Amartya K. Sen*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995.

Bauer, Peter. *Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries*. London: Routledge and Kegan Paul, 1965.

_______. *Equality: The Third World and Economic Delusion*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

Baumol, William J. *Superfairness: Applications and Theory*. Cambridge, MA: MIT Press, 1986.

_______. *Welfare Economics and the Theory of the State*. 2nd ed. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

Becker, Gary S. *Accounting for Tastes*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.

_______. *The Economic Approach to Human Behavior*. Chicago; London: University of Chicago Press, 1976.

Ben-Ner, Avner and Louis Putterman (eds.). *Economics, Values, and Organization.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1998.

Bentham, Jeremy. *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation.* London: Payne, 1789.

Bergson, Abram. *Essays in Normative Economics.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966.

Berlin, Isaiah. *The Age of Enlightenment.* Oxford: Oxford University Press. 1979.

_______. *Four Essays on Liberty.* New York: Oxford University Press, 1969.

Binmore, Ken. *Game Theory and the Social Contract, vol. 1: Playing Fair.* Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

_______. *Game Theory and the Social Contract.* Cambridge, MA: MIT Press, 1994-1998. 2 vols.

Birdsall, Nancy. *Another Look at Population and Global Warming.* Washington, DC: World Bank, 1992.

Black, Duncan. *The Theory of Committees and Elections.* Cambridge: Cambridge University Press, 1958.

Blau, Judith R. (ed.). *The Blackwell Companion to Sociology.* Malden, MA: Blackwell Publishers, 2001. (Blackwell Companions to Sociology)

Borch, Karl and J. Mossin. *Risk and Uncertainty.* London: Macmillan, 1968.

Bos, Dieter, Manfred Rose and Christian Seidl (eds.). *Welfare and Efficiency in Public Economics.* Berlin: Springer Verlag, 1988.

Bourbaki, Nicolas. *Élements de Mathématique.* Paris: Hermann, 1939.

_______. *Theory of Sets.* Reading, MA: Addison-Wesley, 1968.

Brams, Steven J. *Game Theory and Politics.* New York: Free Press, 1975.

Brennan, Geoffrey and Loren Lomasky. *Democracy and Decision: The Pure Theory of Electoral Preference.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.

Breyer, Friedrich. *Das Liberal Paradox.* Meisenheim am Glan: Anton Hain, 1978.

Brittan, Samuel and Alan Hamlin (eds.). *Market Capitalism and Moral Values: Proceedings of Section F (Economics) of the British Association for the Advancement of Science, Keele, 1993.* Aldershot, England; Brookfield, Vt.: E. Elgar, 1995. (Section F Series)

Brooks, J. L. *Just before the Origin.* New York: Columbia University Press, 1984.

Broome, John. *Counting the Cost of Global Warming.* Cambridge, MA: White Horse Press, 1991.

_______. *Weighing Goods: Equality, Uncertainty, and Time*. Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1991. (Economics and Philosophy)

Buchanan, Alan. *Ethics, Efficiency, and the Market*. Oxford: Clarendon Press, 1985.

Buchanan, James M. *Fiscal Theory and Political Economy*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1960.

_______. *Liberty, Market, and State: Political Economy in the 1980s*. Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986.

_______. *The Limits of Poverty*. Chicago: Chicago University Press, 1975.

_______ and Gordon Tullock. *The Calculus of Consent*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1962.

Cairneross, Frances. *Costing the Earth*. London: Business Books, 1991.

Camera Dei Deputati, Roma. *Economica e Criminalità, the Report of the Italian Parliament's Anti Mafia Commission*. Chaired by Luciano Violante. Roma: Camera dei deputati, 1993.

Campbell, Donald E. *Equity, Efficiency, and Social Choice*. Oxford: Oxford University Press, 1992.

Carroll, Lewis. *Facts, Figures, and Fancies: Relating to the Elections to the Hebdomadal Council, the Offer of the Clarendon Trustees, and the Proposal to Convert the Parks into Cricket-Grounds*. Oxford: James Parker and Co., 1874.

_______. *The Principles of Parliamentary Representation*. London: Harrison and Sons, 1884.

Carter, Ian. *A Measure of Freedom*. Oxford: Clarendon Press, 1999.

Chakravarty, Satya R. *Ethical Social Index Numbers*. Berlin: Springer Verlag, 1990.

Chipman, John S. [et al.] (eds.). *Preference, Utility and Demand*. New York: Harcourt, 1971.

Chivian, Eric [et al.] (eds.). *Critical Conditions: Human Health and the Environment*. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.

Choucri, Nazli (ed.). *Global Accord: Environmental Challenges and International Responses*. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.

Cline, William R. *The Economics of Global Warming*. Washington, DC: Institute for International Economics, 1992.

Cohen, G. A. *Karl Marx's Theory of History: A Defence*. Oxford: Clarendon Press, 1978.

Cohen, L. J. [et al.] (eds.). *Logic, Methodology and Philosophy of Science: Proceedings of the 6th International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science*. Dordrecht: Reidel; Amsterdam, North-Holland, 1982.

Coleman, J. S. *Individual Interests and Collective Action*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

Collard, David. *Altruism and Economy*. Oxford: Martin Robertson, 1978.

Collected Papers of Kenneth J. Arrow. Cambridge, MA: Harvard University Press and Blackwell, 1983.

Condorcet, Jean-Antoine-Nicolas de Caritat. *Essai sur l'application de l'analyse à la probabilité des décisions rendues à la pluralité des voix*. Paris: L'Imprimerie royale, 1785.

Cowell, Frank A. *Measuring Inequality*. New York: Wiley, 1977.

_______. _______. 2nd ed. London: Harvester Wheatsheaf, 1995.

Cummings, Ronald G. [et al.]. *Valuing Environmental Goods: An Assessment of the Contingent Valuation Method.* Totowa, NJ: Rowman and Allanheld, 1986.

Dagum, Camilo and Michele Zenga. *Income and Wealth Distribution, Inequality and Poverty.* Berlin: Springer Verlag, 1990.

Dasgupta, Partha. *An Inquiry into Well-Being and Destitution*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993.

_______. *The Control of Resources*. Oxford: Blackwell, 1982.

_______ and Geoffrey M. Heal. *Economic Theory and Exhaustible Resources*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

Davidson, Donald. *Essays on Actions and Events*. Oxford: Clarendon Press, 1985; [1980].

_______, Patrick Suppes and Sidney Siegel. *Decision Making: An Experimental Approach*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1957.

Deaton, Angus S. *Microeconometric Analysis for Development Policy: An Approach from Household Surveys.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995.

_______ and John Muellbauer. *Economics and Consumer Behaviour*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980.

Debreu, Gerard. *Theory of Value; An Axiomatic Analysis of Economic Equilibrium*. New York: Wiley, 1959. (Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University; Monograph 17)

De Ruggiero, Guido. *Storia del liberalismo europeo.* Bari: Laterza, 1925.

Desai, Meghnad. *Poverty, Famine and Economic Development.* Aldershot, UK: Elgar, 1995.

Dixit, Avinash K. and Barry J. Nalebuff. *Thinking Strategically: The Competitive Edge in Business, Politics, and Everyday Life.* New York: Norton, 1991.

Dore, Ronald. *Taking Japan Seriously: A Confucian Perspective on Leading Economic Issues.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1987.

Dornbusch, R. and J. M. Poterba (eds.). *Global Warming: Economic Policy Responses.* Cambridge, MA: MIT Press, 1992.

_______ and ______. *Managing the Global Commons: The Economics of Climate Change.* Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

Drèze, Jean. *Essays on Economic Decisions under Uncertainty.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987.

_______ (ed.). *Allocation under Uncertainty: Equilibrium and Optimality.* London: Macmillan, 1974.

Drèze, Jean and Amartya K. Sen. *Hunger and Public Action.* Oxford: Oxford University Press, 1989.

_______ and _______. *India: Economic Development and Social Opportunity.* Delhi; New York: Oxford University Press, 1995.

_______ and _______. *Indian Development: Selected Regional Perspectives.* Delhi; New York: Oxford University Press, 1997.

_______ and _______ (eds.). *Political Economy of Hunger.* Oxford: Oxford University Press, 1990.

D'Souza, Frances (ed.). *Starving in Silence: A Report on Famine and Censorship.* London: International Centre on Censorship, 1990.

Dupré, John. *The Latest on the Best: Essays on Evolution and Optimally.* Cambridge, MA: MIT Press, 1987.

Dworkin, Ronald. *A Matter of Principle.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985.

__________. *Taking Rights Seriously.* 2nd ed. London: Duckworth, 1978.

Edgeworth, Francis T. *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Sciences.* London: Kegan Paul, 1881.

Edwards, W. and A. Tversky (eds.). *Decision Making.* Harmondsworth: Penguin Books, 1967.

Eichhorn, W. *Measurement in Economics*. New York: Physica-Verlag, 1988.

Eliot, T. S. *Four Quartets*. London: Faber, 1944.

Elster, Jon. *Logic and Society*. New York: Wiley, 1978.

_______. *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality*. Cambridge; New York: Cambridge University Press; Paris: Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1983.

_______. *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality*. Cambridge [Eng.]; New York: Cambridge University Press, 1979.

_______ (ed.). *Multiple Self*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

_______ (ed.). *Rational Choice*. Oxford: Blackwell, 1986.

_______ and Aanund Hylland (eds.). *Foundations of Social Choice Theory*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986. (Studies in Rationality and Social Change)

_______ and John Roemer (eds.). *Interpersonal Comparisons of Well-being*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991.

Enderle, Georges (ed.). *Ethik and Wirtschaftswissenschaft*. Berlin: Duncker and Humboldt, 1985.

Erikson, Robert and Rune Aberg. *Welfare in Transition: A Survey of Living Conditions in Sweden, 1968-1981*. Oxford: Oxford University Press, 1987.

Feinberg, Joel. *Rights, Justice and the Bounds of Liberty: Essays in Social Philosophy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

_______. *Social Philosophy*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973.

Feiwel, George R. (ed.). *Arrow and the Foundations of the Theory of Economic Policy*. London: Macmillan; New York University Press, 1987.

_______ (ed.). *Issues in Contemporary Microeconomics and Welfare*. Albany, NY: State University of New York Press, 1985.

Feldman, Allan M. *Welfare Economics and Social Choice Theory*. Boston, MA: Martinus Nijhoff Pub., 1980.

Fishburn, Peter C. *The Theory of Social Choice*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973.

Folbre, Nancy. *Who Pays for the Kids: Gender and the Structure of Constraint*. New York: Routledge, 1995.

Frank, Robert H. *Choosing the Right Pond: Human Behavior and the Quest for Status*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1985.

______. *Passions within Reason: The Strategic Role of the Emotions*. New York: Norton, 1988.

Frey, Bruno. *Modern Political Economy*. New York: Wiley, 1978.

Friedman, Milton. *Essays in Positive Economics*. Chicago: University of Chicago Press, 1953.

______ and Rose Friedman. *Free to Choose: A Personal Statement*. London: Secker and Warburg, 1980.

Fudenberg, Drew and Jean Tirole. *Game Theory*. Cambridge, MA: MIT Press, 1991.

Gambetta, Diego (ed.). *Trust: Making and Breaking Cooperative Relations*. Oxford: Blackwell, 1988.

Ghai, Dharam [et al.]. *The Basic Needs Approach to Development*. Geneva: International Labour Organization, 1977.

Goodin, Robert. *Reasons for Welfare*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Gosling, J. C. B. *Pleasure and Desire: The Case of Hedonism Reviewed*. Oxford: Clarendon Press, 1969.

Gottinger, H. W. and W. Leinfeller (eds.). *Decision Theory and Social Ethics: Issues in Social Choice*. Dordrecht: Reidel, 1978.

Graaff, Jan de V. *Theoretical Welfare Economics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1957; 1967.

Grant, James P. *Disparity Reduction Rates in Social Indicators*. Washington, DC: Overseas Development Council, 1978.

Green, Jerry R. and Jean-Jacques Laffont. *Incentives in Public Decision-Making*. Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979. (Studies in Public Economics; v. 1)

Green, Thomas H. *Prolegomena to Ethics*. 5th ed. Oxford: Clarendon Press, 1907.

Griffin, Keith. *Well-being: Its Meaning, Measurement and Moral Importance*. Oxford: Clarendon Press, 1986.

______ and John Knight (eds.). *Human Development and the International Development Strategy for the 1990s*. London: Macmillan, 1990.

Griffiths, A. Phillips (ed.). *Of Liberty*. New York: Cambridge University Press, 1983.

Griswold, Charles L. *Adam Smith and the Virtues of Enlightenment*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999. (Modern European Philosophy)

Guest, Stephen and Alan Milne (eds.). *Equality and Discrimination: Essays in Freedom and Justice*. Stuttgart: Franz Steiner, 1985.

Guinier, Lani. *The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy*. New York: Free Press, 1991.

Hacking, Ian. *Logic of Statistical Inference*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1965.

Hahn, Frank and Martin Hollis (eds.). *Philosophy and Economic Theory*. Oxford: Oxford University Press, 1979.

Hamlin, Alan and Phillip Pettit (eds.). *The Good Polity: Normative Analysis of the State*. Oxford: Blackwell, 1989.

Hampshire, S. [et al.] (eds.). *Public and Private Morality*. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

Hardin, Russell. *Morality within Limits of Reason*. Chicago, IL: Chicago University Press, 1988.

Hare, Richard M. *Freedom and Reason*. Oxford: Clarendon Press, 1963.

_______. *The Language of Morals*. Oxford: Clarendon Press, 1952.

_______. _______. 2nd ed. Oxford: Clarendon Press, 1961.

_______. *Moral Thinking: Its Levels, Methods and Point*. Oxford: Clarendon Press, 1981.

Harrison, R. (ed.). *Rational Action*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

Harsanyi, John C. *Essays on Ethics, Social Behavior, and Scientific Explanation*. Dordrecht: Reidel, 1976.

_______. *Rational Behaviour and Bargaining Equilibrium in Games and Social Situations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977.

Hausman, Daniel M. and Michael S. McPherson. *Economic Analysis and Moral Philosophy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996. (Cambridge Surveys of Economic Literature)

Hausman, Jerry A. (ed.). *Contingent Valuation: A Critical Assessment*. Amsterdam: North-Holland, 1993.

Hayek, Friedrich A. von. *The Constitution of Liberty*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1960.

Heap, Shaun [et al.]. *The Theory of Choice: A Critical Guide*. Oxford: Blackwell, 1992.

Heller, Walter P., Ross M. Starr and David A. Starrett (eds.). *Social Choice and Public Decision Making*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986. (Essays in Honor of Kenneth J. Arrow; vol. 1)

Helm, Dieter (ed.). *The Economic Borders of the State.* Oxford: Clarendon Press, 1989.

Herman, Barbara. *Morality as Rationality: A Study of Kant's Ethics.* New York: Garland Publishing, 1990.

Herrera, Amílcar O. [et al.]. *Catastrophe or New Society?: A Latin American World Model.* Ottawa: International Development Research Centre, 1976.

Hicks, John. *Classics and Moderns.* Oxford: Blackwell, 1983.

_______. *A Revision of Demand Theory.* Oxford: Clarendon Press, 1956.

_______. *Value and Capital.* Oxford: Clarendon Press, 1939.

_______. *Wealth and Welfare.* Oxford: Blackwell, 1981.

Hildenbrand, Werner (ed.). *Advances in Economic Theory: Invited Papers for the Fourth World Congress of the Econometric Society at Aix-en-Provence, September 1980.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982. (Econometric Society Monographs in Quantitative Economics; no. 1)

Hilpinen, Risto (ed.). *Deontic Logic.* Reidel, Dordrecht, 1971.

Hirsch, Fred. *Social Limits to Growth.* London: Routledge, 1977.

Hirschman, Albert O. *Exit, Voice and Loyalty.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

_______. *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982. (Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter; 1979)

Hollis, Martin and E. J. Nell. *Rational Economic Man.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1975.

Holtzman, S. H. and C. M. Leich (eds.). *Wittgenstein: To Follow a Rule.* London: Routledge, 1981.

Honderich, T. (ed.). *Ethics and Objectivity.* London: Routledge, 1985.

Hook, Sidney (ed.). *Human Values and Economic Policy.* New York: New York University Press, 1967.

Hooker, C. A., J. J. Leach and E. F. McClennen (eds.). *Foundations and Applications of Decision Theory.* Boston: Reidel, 1978.

Hossain, Iftekhar. *Poverty as Capability Failure.* Helsinki: Swedish School of Economics, 1990.

Human Rights Watch. *Indivisible Human Rights: The Relationship between Political and Civil Rights to Survival, Subsistence, and Poverty.* New York: Human Rights Watch, 1992.

Hurley, Susan L. *Natural Reasons: Personality and Polity*. New York: Oxford University Press, 1989.

Hurwicz, Leonid, David Schmeidler and Hugo Sonnenschein (eds.). *Social Goals and Social Organization: Essays in Memory of Elisha Pazner*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985.

Huxley, Julian. *Evolution in Action*. New York: Harper, 1953.

Ikegami, Eiko. *The Taming of the Samurai: Honorific Individualism and the Making of Modem Japan*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Italian Economic Papers, Volume II. Bologna: Il Mulino; Oxford: Oxford University Press, 1993.

Jeffrey, Richard C. *The Logic of Decision*. New York: McGraw-Hill, 1965.

_______. _______. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press, 1983.

Kahneman, Daniel, Paul Slovic and Amos Tversky (eds.). *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982.

Kakwani, Nanak. *Analyzing Redistribution Policies*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

Kanger, Stig. *New Foundations for Ethical Theory*. Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1957.

Kant, Immanuel. *The Critique of Practical Reason*. New York: Bobbs-Merrill, 1788.

_______. _______. Translated by L. W. Beck. New York: Bobbs-Merrill, 1956.

Karlin, Samuel. *Mathematical Methods and Theory in Games, Programming and Economics*. London: Addison-Wesley, 1959.

Karni, Edi. *Individual Liberty, The Pareto Principle and the Possibility of Social Choice Function*. Tel Aviv: Tel Aviv University, Foerder Institute for Economic Research, 1974. (Working Paper; no. 2)

Keeney, R. L. and Howard Raiffa. *Decisions with Multiple Objectives: Preferences and Value Tradeoffs*. New York: Wiley, 1976.

Kelly, Jerry S. *Arrow Impossibility Theorems*. New York: Academic Press, 1978. (Economic Theory and Mathematical Economics)

_______. *Social Choice Theory: An Introduction*. Berlin; New York: Springer-Verlag, 1988.

Knight, Frank. *Freedom and Reform: Essays in Economic and Social Philosophy*. New York: Harper, 1947.

Koopmans, Tjalling C. *Three Essays on the State of Economic Science*. New York: McGraw-Hill, 1957.

Kornai, Janos. *Anti-Equilibrium*. Amsterdam: North-Holland, 1971.

Körner, Stephan. *Experience and Conduct.* Cambridge: Cambridge University Press, 1971.

Krausz, M. (ed.). *Relativism: Interpretation and Confrontation*. Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1988.

Kreps, David M. *Notes on the Theory of Choice*. Boulder, CO: Westview Press, 1988. (Underground Classics in Economics)

Kuhn, H. W. and A. W. Tucker. *Contributions to the Theory of Games vols. I and II*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1950-1953.

Laffont, Jean-Jacques (ed.). *Aggregation and Revelation of Preferences*. Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1979. (Studies in Public Economics; v. 2)

Lambert, Peter J. *The Distribution and Redistribution of Income: A Mathematical Analysis*. Oxford: Blackwell, 1989.

Lantermann, Ernst D. and Hubert Feger (eds.). *Similarity and Choice: Essays in Honor of Clyde Coombs*. New York: Wiley, 1980.

Laslett, Peter and W. G. Runciman (eds.). *Philosophy, Politics and Society*. 3rd ed. Oxford: Blackwell, 1967.

Layard, Richard (ed.). *Cost-Benefit Analysis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1972.

Leggett, J. (ed.). *Global Warming: The Greenpeace Report*. New York: Oxford University Press, 1990.

Leibenstein, Harvey. *Beyond Economic Man: A New Foundation for Microeconomics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.

Lerner, M. (ed.). *Essential Works of John Stuart Mill.* New York: Bantam Books, 1965.

Levi, Isaac. *The Enterprise of Knowledge*. Cambridge, MA: MIT Press, 1980.

_______. *Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986.

Lewis, W. Arthur. *The Theory of Economic Growth.* London: Allen and Unwin, 1955.

Lind, Robert C. [et al.]. *Discounting for Time and Risk in Energy Policy.* Washington, DC: Resources for the Future, 1982.

Lindahl, Lars. *Position and Change*. Dordrecht: Reidel, 1977.

Little, Ian. *A Critique of Welfare Economics*. Oxford: Oxford University Press, 1950.

_______. _______. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 1957.

_______ and James Mirrlees. *Manual of Industrial Project Analysis in Developing Countries*. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1968.

Luce, R. Duncan and Howard Raiffa. *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey.* New York: Wiley, 1957.

Lukes, Steven. *Individualism*. Oxford: Blackwell, 1973.

Machan, Tibor R. *Initiative: Human Agency and Society.* Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2000. (Hoover Institution Press Publication; no. 468)

Mackie, J. L. *Ethics: Inventing Right and Wrong.* Harmondsworth: Penguin Books, 1977.

Malthus, Thomas. *An Essay on the Principle of Population as it Affects the Future Improment of Society, with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet and Other Writers*. London: J. Johnson, 1798.

Manne, Alan S. and Richard G. Richels. *Buying Greenhouse Insurance*. Cambridge, MA: MIT Press, 1992.

Mansbridge, Jane J. (ed.). *Beyond Self-Interest.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1990.

Margolis, Howard. *Selfishness, Altruism, and Rationality: A Theory of Social Choice.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1982.

Margolis, Julius (ed.). *The Public Economy of Urban Communities*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1965.

_______ and H. Guitton (eds.). *Public Economics.* New York: Macmillan, 1969.

Marshall, Alfred. *Principles of Economics*. London: Macmillan, 1890.

Marx, Karl. *Marx's Grundrisse (1857-1858)*. Translated by David McLellan. London: Macmillan, 1971.

_______ and Friedrich Engels. *Collected Works.* London: Lawrence and Wishart, 1975.

Maskin, Eric and Tomas Sjostrom. *Implementation Theory*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999.

Matilal, Bimal Krishna. *Perceptions: An Essay on Classical Indian Theories of Knowledge*. Oxford: Clarendon Press, 1986.

Mayr, Ernst. *One Long Argument: Charles Darwin and the Genesis of Modern Evolutionary Thought*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

McClennen, Edward F. *Rationality and Dynamic Choice: Foundational Explorations*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990.

McMurrin, Sterling M. (ed.). *Tanner Lectures on Human Values: Volume I*. Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1980.

______ (ed.). *Tanner Lectures on Human Values: Volume VIII*. Salt Lake City, UT: University of Utah; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Meade, James E. *The Just Economy*. London: Allen and Unwin, 1976.

Meeks, J. Gay Tulip (ed.). *Thoughtful Economic Man: Essays on Rationality, Moral Rules, and Benevolence*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991.

Mehrotra, Santosh and Richard Jolly (eds.). *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997.

Mill, John Stuart. *Autobiography*. London: Oxford University Press, 1971; [1874].

_______. *On Liberty*. London: J. W. Parker and Son, 1859.

_______. *Utilitarianism, Liberty and Representative Government*. London: Dent, 1972. (Everyman's Library)

Morishima, Michio. *Why Has Japan «Succeeded»?: Western Technology and Japanese Ethos*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982.

Moroney, J. R. (ed.). *Energy, Growth and the Environment*. Greenwich, CT: JAI Press, 1991.

Morris, Morris D. *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index*. New York: Pergamon Press, 1979. (Pergamon Policy Studies)

Moulin, Hervé. *Axioms of Cooperative Decision Making*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988. (Econometric Society Monographs; no. 15)

_______. *Cooperative Microeconomics: A Game-Theoretic Introduction*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

_______. *The Strategy of Social Choice*. Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983. (Advanced Textbooks in Economics; v. 18)

Mueller, Dennis C. *Public Choice*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

_______. *Public Choice II*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989.

Nagel, Thomas. *Mortal Questions*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

_______. *The Possibility of Altruism*. Oxford: Clarendon Press, 1970.

_______. *The View from Nowhere*. Oxford: Clarendon Press, 1986.

Nelson, Richard R. and Sidney G. Winter. *An Evolutionary Theory of Economic Change*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

Nettleship, R. L. (ed.). *The Works of Thomas Hill Green, Vol. III: Miscellanies and Memoirs*. London: Longmans, Green, and Co., 1891.

Neyman, Jerzy (ed.). *Proceedings of the Second Berkeley Symposium on Mathematics, Statistics, and Probability*. Berkeley, CA: University of California Press, 1951.

Ng, Yew-Kwang. *Welfare Economics: Introduction and Development of Basic Concepts*. London: Macmillan, 1979.

North, Douglass C. *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990. (Political Economy of Institutions and Decisions)

_______. *Structure and Change in Economic History*. New York; London: Norton, 1981.

Nowell-Smith, Patrick H. *Ethics*. Harmondsworth: Penguin, 1954.

Nozick, Robert. *Anarchy, State, and Utopia*. New York: Basic Books, 1974.

_______. *The Examined Life*. New York: Simon and Schuster, 1989.

_______. *The Nature of Rationality*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

_______. *Philosophical Explanations*. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1981.

Nussbaum, Martha and Amartya K. Sen (eds.). *The Quality of Life*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

_______ and Jonathan Glover (eds.). *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995.

Olson, Mancur. *The Logic of Collective Action*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

O'Neill, Onora. *Towards Justice and Virtue: A Constructive Account of Practical Reasoning*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Osmani, Siddiqur R. *Economic Inequality and Group Welfare.* Oxford: Oxford University Press, 1982.

Ostrom, Elinor. *The Comparative Study of Public Economies*. Memphis, TN: P.K. Seidman Foundation, 1998. (Frank E. Seidman Distinguished Award in Political Economy Acceptance Paper; 1997)

_______. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990. (Political Economy of Institutions and Decisions)

Papandreou, Andreas A. *Externality and Institutions.* Oxford: Oxford University Press, 1994.

Parfit, Derek. *Reasons and Persons.* Oxford: Clarendon Press, 1984.

Parijs, Philippe van. *Real Freedom for All: What (If Anything) Can Justify Capitalism?*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Pasinetti, Luigi and Robert Solow (eds.). *Economic Growth and the Structure of Long-term Development*. London: Macmillan, 1994.

Pattanaik, Prasanta K. *Strategy and Group Choice*. With a Contribution by Bhaskar Dutta. Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1978. (Contributions to Economic Analysis; 113)

_______. *Voting and Collective Choice; Some Aspects of the Theory of Group Decision-Making*. Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1971.

_______ and Maurice Salles (eds.). *Social Choice and Welfare.* Amsterdam; New York: North-Holland Pub. Co., 1983. (Contributions to Economic Analysis; 145)

Pearce, David W. and Jeremy J. Warford. *World without End: Economics, Environment, and Sustainable Development.* New York: Oxford University Press, 1993.

Peleg, Bezalel. *Game Theoretic Analysis of Voting in Committees*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984. (Econometric Society Monographs in Pure Theory; no. 7)

Phelps, Edmund S. (ed.). *Economic Justice.* Harmondsworth, UK: Penguin, 1973.

Pigou, Arthur C. *The Economics of Welfare*. London: Macmillan and co., ltd., 1920.

_______. _______. 4th ed. London: Macmillan, 1952.

Pitt, Joseph C. (ed.). *Philosophy and Economics*. Boston, MA: Reidel, 1981.

Ploeg, Frederick van der (ed.). *Mathematical Methods in Economics.* New York: Wiley, 1984.

Posner, Richard A. and Francesco Parisi (eds.). *Law and Economics*. Cheltenham, Glos; Lyme, N. H.: Edward Elgar Pub., 1997. (International Library of Critical Writings in Economics; 81. An Elgar Reference Collection)

vol. 1: *Theoretical and Methodological Foundations*.

Potter, N.T. and Mark Timmons (eds.). *Morality and Universality: Essays on Ethical Universalizability*. Dordrecht: Reidel, 1985.

Putnam, Hilary. *The Many Faces of Realism*. LaSalle III.: Open Court, 1987.

Putnam, Robert. *Making Democracy Work*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Quine, W. V. *Quiddities: An Intermittently Philosophical Dictionary*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1987.

Radner, Roy and C. B. McGuire (eds.). *Decisions and Organizations*. Amsterdam: North-Holland, 1972.

Raiffa, Howard. *Decision Analysis; Introductory Lectures on Choices under Uncertainty*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1968.

Ramachandran, V. K. *Wage Labour and Unfreedom in Agriculture: An Indian Case Study*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Ramsey, Frank P. *The Foundations of Mathematics and Other Logical Essays*. Edited by R. B. Braithwaite; with a Preface by G. E. Moore. London: K. Paul, Trench, Trubner & co., ltd.; New York: Harcourt, Brace and Company, 1931. (International Library of Psychology, Philosophy and Scientific Method)

Rangarajan, L. N. (ed.). *The Arthasastra*. New Delhi: Penguin Books, 1987.

Rapoport, Anatol and Albert M. Chammah. *Prisoner's Dilemma: A Study in Conflict and Cooperation*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1965.

Ravallion, Martin. *Markets and Famines*. Oxford: Oxford University Press, 1987.

_______. *Poverty Comparisons*. Chur, Switzerland: Harwood, 1994.

Rawls, John. *Justice as Fairness: A Restatement*. Edited by Erin Kelly. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

_______. *The Law of Peoples; with, The Idea of Public Reason Revisited*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999.

_______. *Political Liberalism*. New York: Columbia University Press, 1993.

_______. *A Theory of Justice*. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

_______. *A Theory of Justice*; *Collected Papers*. Edited by Samuel Freeman. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999.

_______ [et al.]. *Liberty, Equality, and Law: Selected Tanner Lectures on Moral Philosophy*. Ed. by Sterling M. McMurrin. Salt Lake City: University of Utah Press; Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Raz, Joseph. *The Morality of Freedom*. Oxford: Clarendon Press, 1986.

Regan, Donald H. *Utilitarianism and Cooperation*. Oxford: Clarendon Press, 1980.

Rescher, Nicholas. *Unselfishness*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1975.

Riley, Jonathan. *Liberal Utilitarianism: Social Choice Theory and J. S. Mill's Philosophy.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

_______ and Margo Anderson (eds.). *Economic Issues in Global Climate Change*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Roemer, John. *A General Theory of Exploitation and Class*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

_______. *Theories of Distributive Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.

Rothschild, Emma. *Economic Sentiments: Adam Smith, Condorcet, and the Enlightenment*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

Rowley, Charles K. *Liberty and the State.* Aldershot, UK: Elgar, 1993.

_______ and Alan T. Peacock. *Welfare Economics: A Liberal Restatement*. London: Martin Robertson, 1975.

Russell, Bertrand. *My Philosophical Development.* London: Allen and Unwin, 1959.

Ryan, Alan. *The Philosophy of John Stuart Mill.* London: Routledge, 1974.

Sagoff, Mark. *The Economy of the Earth: Philosophy, Law, and the Environment*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Samuelson, Paul A. *Foundations of Economic Analysis*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947.

Savage, L. J. *The Foundations of Statistics*. New York: Wiley, 1954.

Scanlon, Thomas. *What We Owe to Each Other*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1998.

Scheffler, S. (ed.). *Consequentialism and Its Critics*. Oxford: Oxford University Press, 1988.

Schelling, Thomas C. *Choice and Consequence*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984.

_______. *The Strategy of Conflict*. Cambridge: Harvard University Press, 1960.

Schick, Frederic. *Having Reasons: An Essay on Rationality and Sociality*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Schmandt, Jurgen and Judith Clarkson (eds.). *The Regions and Global Warming: Impacts and Response Strategies*. New York: Oxford University Press, 1992.

Schofield, Norman J. (ed.). *Collective Decision-Making: Social Choice and Political Economy*. Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 1996. (Recent Economic Thought Series)

Schotter, Andrew. *Free Market Economics: A Critical Appraisal*. New York: St. Martin's Press, 1985.

Schwartz, Thomas. *The Logic of Collective Choice*. New York: Columbia University Press, 1986.

Scitovsky, Tibor. *Human Desire and Economic Satisfaction*. Brighton: Wheatsheaf Books, 1986.

_______. *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction*. New York: Oxford University Press, 1976.

Searle, John R. *Rationality in Action*. Cambridge, MA: MIT Press, 2001. (Jean Nicod Lectures)

Shelley, Maynard W. and Glenn L. Bryan (eds.). *Human Judgments and Optimality*. New York: Wiley, 1964.

Sidgwick, Henry. *The Method of Ethics*. 7th ed. London: Macmillan, 1907.

Siebert, Horst (ed.). *The Ethical Foundations of the Market Economy: International Workshop*. Tubingen: Mohr, 1994.

Simon, Herbert. *Models of Bounded Rationality*. Cambridge, MA: MIT Press, 1982.

_______. *Models of Man: Social and Rational; Mathematical Essays on Rational Human Behavior in a Social Setting*. New York: Wiley, 1957.

_______. *Models of Thought*. vol. 1. New Haven: Yale University Press, 1979.

_______. *Reason in Human Affairs*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1983.

Slote, Michael. *Beyond Optimizing*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989.

_______. *Goods and Virtues*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1983.

Smart, J. J. C. and B. A. O. Williams (eds.). *Utilitarianism: For and Against*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973.

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. London: W. Strahan and T. Cadell, 1776.

_______. _______. Oxford: Clarendon Press, 1976.

_______. *The Theory of Moral Sentiments*. 6th rev. ed. London: T. Cadell, 1790.

Smith, John Maynard. *Evolution and the Theory of Games*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982.

Solow, Robert M. *An Almost Practical Step toward Sustainability*. Washington, DC: Resources for the Future, 1992.

St. Clair, William. *The Godwins and the Shelleys: A Biography of a Family*. London: Norton, 1989.

Starrett, David A. *Foundations of Public Economics*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988. (Cambridge Economic Handbooks)

Steiner, Hillel. *An Essay on Rights*. Oxford: Blackwell, 1994.

Stewart, Frances. *Basic Needs in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1985. (Johns Hopkins Studies in Development)

_______. *Planning to Meet Basic Needs*. London: Macmillan, 1985.

Stigum, Bernt and Fred Wenstop (eds.). *Foundations of Utility and Risk Theory with Applications*. Dordrecht: Reidel, 1983.

Stone, Christopher D. *The Gnat Is Older than Man: Global Environment and Human Agenda*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Streeten, Paul [et al.]. *First Things First: Meeting Basic Needs in Developing Countries*. London: Oxford University Press, 1981.

Sugden, Robert. *The Economics of Rights, Co-operation and Welfare*. Oxford: Blackwell, 1986.

_______. *The Political Economy of Public Choice*. Oxford: Martin Robertson, 1981.

Sunstein, Cass R. *Legal Reasoning and Political Conflict*. New York: Oxford University Press, 1996.

Suppes, Patrick. *Studies in the Methodology and Foundations of Science: Selected Papers from 1951 to 1969*. Dordrecht: Reidel, 1969.

Suzumura, Kotaro. *Competition, Commitment, and Welfare*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

_______. *Rational Choice, Collective Decisions, and Social Welfare*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983.

Svedberg, Peter. *Poverty and Undernutrition: Theory and Measurement*. Oxford: Clarendon Press, 1999. (WIDER Studies in Development Economics)

Takata, Yasuma. *Power Theory of Economics*. Translated by Douglas W. Anthony. London: St. Martin's Press, 1995.

Tang, Anthony M., Fred M. Westfield and James S. Worley (eds.). *Evolution, Welfare and Time in Economics*. Lanham, MA: Lexington Books, 1976.

Thaler, Richard H. *Quasi Rational Economics*. New York: Russell Sage Foundation, 1991.

Thrall, R. M., D. H. Coombs, and R. L. Davis (eds.). *Decision Processes*. New York: Wiley, 1954.

Tinker, Irene (ed.). *Persistent Inequalities*. New York: Oxford University Press, 1990.

Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*. New York: Langley, 1840.

______. ______. New York: Knopf, 1945.

Townsend, Peter. *Poverty in the United Kingdom*. Harmondsworth: Penguin, 1979.

Tullock, Gordon. *Toward a Mathematics of Politics*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1969.

Ul Haq, Mahbub. *Reflections on Human Development: How the Focus of Development Economics Shifted from National Income Accounting to People-Centred Policies, Told by One of the Chief Architects of the New Paradigm*. New York: Oxford University Press, 1995.

Ullmann-Margalit, Edna. *The Emergence of Norms*. Oxford: Clarendon Press, 1977.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report, 1990*. New York: Oxford University Press, 1990.

______. *Poverty and Human Development: Human Development Papers 1997*. New York: United Nations, 1997.

Van Hees, Martin. *Rights and Decisions: Formal Models of Law and Liberalism*. Dordrecht: Reidel, 1995.

______. *Rights, Liberalism and Social Choice*. The Hague: CIP-Gegevens Koninklijke Bibliotheek, 1994.

Vaughan, Megan. *The Story of an African Famine: Gender and Famine in Twentieth Century Malawi*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987.

Vermeij, Geerat. *Evolution and Escalation: An Ecological History of Life*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Von Neumann, J. and O. Morgenstern. *Theory of Games and Economic Behavior.* Princeton: Princeton University Press, 1947.

Wade, Robert. *Governing the Market: Economic Theory and the Role of the Government in East Asian Industrialization.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Waldron, Jeremy (ed.). *Theories of Rights.* New York: Oxford University Press, 1984.

Walsh Vivian C. *Rationality, Allocation, and Reproduction.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1996.

Walzer, Michael. *The Company of Critics.* New York: Basic Books, 1988.

Wedderburn, Dorothy. *The Aged in the Welfare State.* London: G. Bell and Sons, 1961.

Weibull, Jörgen W. *Evolutionary Game Theory.* Cambridge, MA: MIT Press, 1995.

Werhane, Patricia H. *Adam Smith and His Legacy for Modern Capitalism.* New York: Oxford University Press, 1991.

Wiener, P. P. (ed.). *Dictionary of the History of Ideas.* New York: Charles Scribner's Sons, 1973.

Williams, Bernard. *Ethics and the Limits of Philosophy.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985.

_______. *Moral Luck.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981.

Williamson, Oliver E. *Corporate Control and Business Behavior.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

_______. *The Economic Institutions of Capitalism: Firms, Markets, Relational Contracting.* New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1985.

_______. *The Economics of Discretionary Behavior: Managerial Objectives in a Theory of the Firm.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1964.

World Disasters Report. Geneva: International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 1994.

Wriglesworth, John L. *Libertarian Conflicts in Social Choice.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985.

Young, H. Peyton (ed.). *Fair Allocation.* Providence, RI: American Mathematical Society, 1985.

Zamagni, Stefano (ed.). *The Economics of Altruism.* Aldershot, England; Brookfield, Vt.: E. Elgar, 1995. (An Elgar Reference Collection. International Library of Critical Writings in Economics; 48)

Periodicals

Adelman, Irma. «Development Economics: A Reassessment of Goals.» *American Economic Review* (Papers and Proceedings): vol. 65, no. 2, May 1975.

Aizerman, Mark A. «New Problems in the General Choice Theory: Review of a Research Trend.» *Social Choice and Welfare*: vol. 2, no. 4, December 1985.

_______ and A. V. Malishevski. «General Theory of Best Variants Choice: Some Aspects.» *IEEE Transactions on Automatic Control*: vol. 26, no. 3, 1981.

_______ and Fuad T. Aleskerov. «Voting Operators in the Space of Choice Functions.» *Mathematical Social Sciences*: vol. 11, no. 3, June 1986.

Akerlof, George A. «Loyalty Filters.» *American Economic Review*: vol. 73, 1983.

_______. «The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 84, no. 3, August 1970.

_______ and Janet Yellen. «Can Small Deviations from Rationality Make Significant Differences to Economic Equilibria?.» *American Economic Review*: vol. 75, 1985.

_______ and William T. Dickens. «The Economic Consequences of Cognitive Dissonance.» *American Economic Review*: vol. 72, 1982.

Aldrich, John. «The Dilemma of a Paretian Liberal: Some Consequences of Sen's Theorem.» *Public Choice*: vol. 30, no. 1, Summer 1977.

_______. «Liberal Games: Further Comments on Social Choice and Social Theory.» *Public Choice*: vol. 30, no. 1, Summer 1977.

Allais, M. «Le Comportement de l'homme rationnel devant le risque: Critique des postulats et axiomes de l'école américaine.» *Econometrica*: vol. 21, no. 4, Octobre 1953.

Anand, Paul. «Interpreting Axiomatic (Decision) Theory.» *Annals of Operations Research*: vol. 23, 1990.

_______. «The Nature of Rational Choice and The Foundations of Statistics.» *Oxford Economic Papers*: vol. 43, 1991.

Anand, Sudhir. «Aspects of Poverty in Malaysia.» *Review of Income and Wealth*: vol. 23, no. 1, March 1977.

_______ and Martin Ravallion. «Human Development in Poor Countries: On the Role of Private Incomes and Public Services.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 7, no. 1, Winter 1993.

Arneson, Richard J. «Equality and Equal Opportunity for Welfare.» *Philosophical Studies*: vol. 56, no. 1, May 1989.

_______. «Primary Goods Reconsidered.» *Noûs*: vol. 24, 1990.

Arrow, Kenneth J. «A Difficulty in the Concept of Social Welfare.» *Journal of Political Economy*: vol. 58, no. 4, August 1950.

_______. «Extended Sympathy and the Possibility of Social Choice.» *American Economic Review* (Papers and Proceedings): vol. 67, no. 1, February 1977.

_______. «Le Principe de rationalité dans les décisions collectives.» *Économie appliquée*: vol. 5, no. 4, Octobre-Décembre 1952.

_______. «Rational Choice Functions and Orderings.» *Economica* (New Series): vol. 26, no. 102, May 1959.

_______. «Risk Perception in Psychology and Economics.» *Economic Inquiry*: vol. 20, no. 1, January 1982.

_______. «Some Ordinalist Utilitarian Notes on Rawls' Theory of Justice.» *Journal of Philosophy*: vol. 70, no. 9, May 1973.

Atkinson, Anthony B. «James M. Buchanan's Contributions to Economics.» *Scandinavian Journal of Economics*: vol. 89, no. 1, 1987.

_______. «On the Measurement of Inequality.» *Journal of Economic Theory*: vol. 2, no. 3, September 1970.

_______. «On the Measurement of Poverty.» *Econometrica*: vol. 55, no. 4, July 1987.

_______ and François Bourguignon. «The Comparison of Multidimensional Distributions of Economic Status.» *Review of Economic Studies*: vol. 49, no. 2, April 1982.

Aumann, Robert J. «Agreeing to Disagree.» *Annals of Statistics*: vol. 4, no. 6, November 1976.

Austen-Smith, David. «Restricted Pareto and Rights.» *Journal of Economic Theory*: vol. 26, no. 1, 1982.

Axelrod, Robert. «The Emergence of Cooperation among Egoists.» *American Political Science Review*: vol. 75, 1981.

Baharad, Eyal and Shmuel Nitzan. «Extended Preferences and Freedom of Choice.» *Social Choice and Welfare*: vol. 17, no. 4, August 2000.

Baier, Kurt. «Rationality and Morality.» *Erkenntnis*: vol. 11, no. 2, August 1977.

Baigent, Nick. «Behind the Veil of Preference.» *Japanese Economic Review*: vol. 46, 1995.

_______. «Impossibility without Consistency.» *Social Choice and Welfare*: 1991.

_______. «Preference Proximity and Anonymous Social Choice.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 102, no. 4, 1987.

_______. «Social Choice Correspondences.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 46 (1980).

_______ and Wulf Gaertner. «Never Choose the Uniquely Largest: A Characterization.» *Economic Theory*. vol. 8, no. 2, June 1996.

Balestrino, Alessandro. «A Note on Functioning-Poverty in Affluent Societies.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

_______. «Poverty and Functionings: Issues in Measurement and Public Action.» *Giornale degli Economisti e Annali di Economia*: vol. 53, nos. 7-9, July-September 1994.

Bandyopadhyay, Taradas. «Rationality, Path Independence, and the Power Structure.» *Journal of Economic Theory*: vol. 40, no. 2, December 1986.

Banerjee, Abhijit V. «A Simple Model of Herd Behavior.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 107, no. 3, August 1992.

Banerjee, Asis. «Rational Choice under Fuzzy Preferences: The Orlovsky Choice Function.» *Fuzzy Sets and Systems*: vol. 54, no. 3, March 1993.

Barberá, Salvador. «Pivotal Voters: A New Proof of Arrow's Theorem.» *Economics Letters*: vol. 6, 1980.

_______ and Bhaskar Dutta. «General, Direct and Self-Implementation of Social Choice Functions via Protective Equilibria.» *Mathematical Social Sciences*: vol. 11, no. 2, April 1986.

_______ and Hugo F. Sonnenschein. «Preference Aggregation with Randomized Social Orderings.» *Journal of Economic Theory*: vol. 18, no. 2, August 1978.

_______ and Prasanta K. Pattanaik. «Extending an Order on a Set to a Power Set: Some Remarks on Kannai-Peleg's Approach.» *Journal of Economic Theory*: vol. 32, 1984.

_______, C. Richard Barrett and Prasanta K. Pattanaik. «On Some Axioms for Ranking Sets of Alternatives.» *Journal of Economic Theory*: vol. 33, no. 2, August 1984.

Bardhan, Pranab. «On Life and Death Questions.» *Economic and Political Weekly*: vol. 9, 1974.

Barnes, Jonathan. «Freedom, Rationality and Paradox.» *Canadian Journal of Philosophy*: vol. 10, no. 4, December 1980.

Barrett, C. R., Prasanta K. Pattanaik and M. Salles. «On Choosing Rationally when Preferences Are Fuzzy.» *Fuzzy Sets and Systems*: vol. 34, no. 2, January 1990.

Basu, Kaushik. «Achievements, Capabilities and the Concept of Well-Being: A Review of *Commodities and Capabilities* by Amaryta Sen.» *Social Choice and Welfare*: vol. 4, no. 1, March 1987.

_______. «Cardinal Utility, Utilitarianism and a Class of Invariance Axioms in Welfare Analysis.» *Journal of Mathematical Economics*: vol. 12, 1983.

_______. «Fuzzy Revealed Preference Theory.» *Journal of Economic Theory*: vol. 32, no. 2, April 1984.

_______. «Information and Strategy in Iterated Prisoners' Dilemma.» *Theory and Decision*: vol. 8, 1977.

_______. «The Right to Give Up Rights.» *Economica*: vol. 51, no. 204, November 1984.

Batra, Raveendran N. and Prasanta K. Pattanaik. «On Some Suggestions for Having Non-binary Social Choice Functions.» *Theory and Decision*: vol. 3, no. 1, 1972.

Bavetta, Sebastiano. «Individual Liberty, Control and the «Freedom of Choice Literature».» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

Bayes, Thomas. «An Essay towards Solving a Problem in the Doctrine of Chances.» *Philosophical Transactions of the Royal Society of London*: vol. 53, January 1763.

Beitz, Charles R. «Amartya Sen's *Resources, Values and Development*.» *Economics and Philosophy*: vol. 2, no. 2 (1986).

Bell, David E. «Regret in Decision Making under Uncertainty.» *Operations Research*: vol. 30, no. 5, 1982.

Bergson, Abram. «A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 52, no. 1, February 1938.

_______. «On the Concept of Social Welfare.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 68, no. 2, May 1954.

Bergstrom, Theodore. «A «Scandinavian Consensus» Solution for Efficient Income Distribution among Nonmalevolent Consumers.» *Journal of Economic Theory*: vol. 2, 1970.

Bernholz, Peter. «A General Social Dilemma: Profitable Exchange and Intransitive Group Preferences.» *Zeitschrift für Nationalökonomie*: vol. 40, nos. 1-2, 1980.

_______. «Is a Paretian Liberal Really Impossible?.» *Public Choice*: vol. 20, Winter 1974.

_______. «Is a Paretian Liberal Really Impossible? A Rejoinder.» *Public Choice*: vol. 23, Fall 1975.

_______. «Liberalism, Logrolling, and Cyclical Group Preferences.» *Kyklos:* vol. 29, no. 1, January 1976.

Binmore, Ken. «An Example in Group Preference.» *Journal of Economic Theory*: vol. 10, no. 3, June 1975.

_______. «Right or Seemly?.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Black, Duncan. «The Decisions of a Committee Using a Special Majority.» *Econometrica*: vol. 16, no. 3, July 1948.

_______. «On the Rationale of Group Decision-making.» *Journal of Political Economy*: vol. 56, no. 1, February 1948.

Blackorby, Charles. «Degrees of Cardinality and Aggregate Partial Orderings.» *Econometrica*: vol. 43, nos. 5-6, September-November 1975.

_______ and David Donaldson. «Ethical Indices for the Measurement of Poverty.» *Econometrica*: vol. 48, no. 4, May 1980.

_______ and _______. «Measures of Relative Equality and Their Meaning in Terms of Social Welfare.» *Journal of Economic Theory*: vol. 18, no. 1, June 1978.

_______ and _______ . «Utility versus Equity: Some Plausible Quasi-orderings.» *Journal of Public Economics*: vol. 7, no. 3, 1977.

_______, _______ and John A. Weymark. «Social Choice with Interpersonal Utility Comparisons: A Diagrammatic Introduction.» *International Economic Review*: vol. 25, no. 2, June 1984.

Blair, Douglas H. «The Primary-Goods Indexation Problem in Rawls' Theory of Justice.» *Theory and Decision*: vol. 24, no. 3, May 1988.

_______. and Robert A. Pollak. «Acyclic Collective Choice Rules.» *Econometrica*: vol. 50, no. 4, July 1982.

_______ and _______. «Collective Rationality and Dictatorship: The Scope of the Arrow Theorem.» *Journal of Economic Theory*: vol. 21, no. 1, August 1979.

_______ and _______. «Rational Collective Choice.» *Scientific American*: vol. 249, no. 2, April 1983.

_______ [et al.]. «Impossibility Theorems without Collective Rationality.» *Journal of Economic Theory*: vol. 13, no. 3, December 1976.

Blau, Julian H. «Arrow's Theorem with Weak Independence.» *Econometrica*: vol. 38, no. 158, 1971.

_______. «A Direct Proof of Arrow's Theorem.» *Econometrica*: vol. 40, no. 1, January 1972.

_______. «The Existence of Social Welfare Functions.» *Econometrica*: vol. 25, no. 2, April 1957.

_______. «Liberal Values and Independence.» *Review of Economic Studies*: vol. 42, 1975.

_______. «Neutrality, Monotonicity, and the Right of Veto: A Comment.» *Econometrica*: vol. 44, no. 3, May 1976.

_______. «Semiorders and Collective Choice.» *Journal of Economic Theory*: vol. 21, no. 1, August 1979.

_______ and Donald J. Brown. «The Structure of Neutral Monotonic Social Functions.» *Social Choice and Welfare*: vol. 6, 1989.

_______ and Rajat Deb. «Social Decision Functions and Veto.» *Econometrica*: vol. 45, no. 4, May 1977.

Bordes, Georges A. «Consistency, Rationality, and Collective Choice.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 3, October 1976.

Borda, J. C. «Mémoire sur les Élections au Scrutin.» *Mémoires de l'Académie royale des sciences* (Paris): 1781.

Borglin, Anders. «States and Persons: On the Interpretation of Some Fundamental Concepts in the Theory of Justice as Fairness.» *Journal of Public Economics*: vol. 18, 1982.

Bossert, Walter. «On the Extension of Preferences Over a Set to the Power Set: An Axiomatic Characterization of a Quasi-Ordering.» *Journal of Economic Theory*: vol. 49, no. 1, October 1989.

_______, Prasanta Pattanaik and Yongsheng Xu. «Ranking Opportunity Sets: An Axiomatic Approach.» *Journal of Economic Theory*: vol. 63, no. 2, August 1994.

Bourguignon, Francois and Gary S. Fields. «Poverty Measures and Anti-poverty Policy.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 56, nos. 3-4, 1990.

Brennan, Geoffrey and Loren Lomasky. «The Impartial Spectator Goes to Washington: Toward a Smithian Theory of Electoral Behavior.» *Economics and Philosophy*: vol.1, no. 2, October 1985.

Le Breton, Michel and Alain Trannoy. «Measures of Inequalities as an Aggregation of Individual Preferences about Income Distribution: The Arrovian Case.» *Journal of Economic Theory*: vol. 41, no. 2, April 1987.

Breyer, Friedrich. «Can Reallocation of Rights Help to Avoid the Paretian Liberal Paradox?.» *Public Choice*: vol. 65, no. 1, 1990

_______. «Comment on the Papers by Buchanan and by de Jasay and Kliemt.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

_______. «The Liberal Paradox, Decisiveness over Issues and Domain Restrictions.» *Zeitschrift für Nationalökonomie*: vol. 37, nos. 1-2, 1977.

_______ and G. A. Gigliotti. «Empathy and the Respect for the Rights of Others.» *Zeitschrift für Nationalökonomie*: vol. 40, 1980.

_______ and Roy Gardner. «Liberal Paradox, Game Equilibrium, and Gibbard Optimum.» *Public Choice*: vol. 35, no. 4, 1980.

Broome, John. «Choice and Value in Economics.» *Oxford Economic Papers*: vol. 30, 1978.

_______. «Uncertainty and Fairness.» *Economic Journal*: vol. 94, no. 375, September 1984.

Brown, Donald J. «Aggregation of Preferences.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 89, no. 3, 1975.

_______. «An Approximate Solution to Arrow's Problem.» *Journal of Economic Theory*: vol. 9, no. 4, December 1974.

Buchanan, James M. «An Ambiguity in Sen's Alleged Proof of the Impossibility of a Pareto Libertarian.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

_______. «Individual Choice in Voting and the Market.» *Journal of Political Economy*: vol. 62, no. 4, August 1954.

_______. «Social Choice, Democracy, and Free Markets.» *Journal of Political Economy*: vol. 62, no. 2, April 1954.

Campbell, Donald E. «Democratic Preference Functions.» *Journal of Economic Theory*: vol. 12, no. 2, April 1976.

_______. «Equilibrium and Efficiency with Property Rights and Local Consumption Externalities.» *Social Choice and Welfare*: vol. 6, no. 3, July 1989.

Caplin, Andrew and Barry Nalebuff. «Aggregation and Social Choice: A Mean Voter Theorem.» *Econometrica*: vol. 59, no. 1, January 1991.

_______ and Barry Nalebuff. «On 64%-Majority Rule.» *Econometrica*: vol. 56, no. 4, July 1988.

Carter, Ian. «The Concept of Freedom in the Work of Amartya Sen: An Alternative Analysis Consistent with Freedom's Independent Value.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

_______. «The Independent Value of Freedom.» *Ethics*: vol. 105, no. 4, 1995.

_______. «Interpersonal Comparisons of Freedom.» *Economics and Philosophy*: vol. 11, no. 1, April 1995.

_______. «The Measurement of Pure Negative Freedom.» *Political Studies*: vol. 40, 1992.

Casini, Leonardo and Lacopo Bernetti. «Public Project Evaluation, Environment and Sen's Theory.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

Chakravarty, S. R. «Ethically Flexible Measures of Poverty.» *Canadian Journal of Economics*: vol. 16, no. 1, February 1983.

Chernoff, H. «Rational Selection of Decision Functions.» *Economica*: vol. 22, 1954.

Chichilnisky, Graciela. «Basic Needs and Global Models: Resources, Trade and Distribution.» *Alternatives: A Journal of World Policy*: vol. 6, no. 3, September 1980.

_______. «Social Aggregation Rules and Continuity.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 97, no. 2, May 1982.

_______. «The Topological Equivalence of the Pareto Condition and the Existence of a Dictator.» *Journal of Mathematical Economics*: vol. 9, no. 3, March 1982.

_______ and Geoffrey M. Heal. «Necessary and Sufficient Conditions for a Resolution of the Social Choice Paradox.» *Journal of Economic Theory*: vol. 31, no. 1, October 1983.

Coale, Ansley J. «Excess Female Mortality and the Balance of Sexes: An Estimate of the Number of «Missing Females».» *Population and Development Review*: vol. 17, no. 3, September 1991.

Coase, Ronald H. «The Nature of the Firm.» *Economica*: vol. 4, 1937.

Cohen, G. A. «Equality of What? On Welfare, Goods and Capabilities.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 56, nos. 3-4, 1990.

_______. «On the Currency of Egalitarian Justice.» *Ethics*: vol. 99, no. 4, July 1989.

Cohen, L. J. «Are People Programmed to Commit Fallacies?: Further Thoughts about Interpretation of Experimental Data on Probability Judgement.» *Journal of the Theory of Social Behaviour*: vol. 12, no. 3, October 1982.

Cornia, Giovanni Andrea. «Poverty in Latin America in the Eighties: Extent, Causes and Possible Remedies.» *Giontale degli Economisti e Annali di Economia*: vol. 53, nos. 7-9, July-September 1994.

Coughlin, Peter J. «Rights and the Private Pareto Principle.» *Economica*: vol. 53, no. 211, 1986.

Coulhon, T. and Philippe Mongin. «Social Choice Theory in the Case of von Neumann-Morgenstern Utilities.» *Social Choice and Welfare*: vol. 6, no. 3, July 1989.

Crafts, N. F. R. «The Human Development Index and Changes in Standards of Living: Some Historical Comparisons.» *European Review of Economic History*: vol. 1, no. 3, December 1997.

_______. «Some Dimensions of the 'Quality of Life' During the British Industrial Revolution.» *Economic History Review* (New Series): vol. 50, no. 4, November 1997.

Crocker, David. «Functioning and Capability: The Foundations of Sen's and Nussbaum's Development Ethic.» *Political Theory*: vol. 20, no. 4, November 1992.

Dasgupta, Manabendra and Rajat Deb. «Transitivity and Fuzzy Preferences.» *Social Choice and Welfare*: vol. 13, no. 3, June 1996.

Dasgupta, Partha S. «Lives and Well-being.» *Social Choice and Welfare*: vol. 5, 1988.

_______. «Positive Freedom, Markets and the Welfare State.» *Oxford Review of Economic Policy*: vol. 2, no. 2, 1986.

_______. «Well-being and the Extent of Its Realisation in Poor Countries.» *Economic Journal*: vol. 100, 1990.

_______, Amartya K. Sen and David Starrett. «Notes on the Measurement of Inequality.» *Journal of Economic Theory*: vol. 6, no. 2, April 1973.

_______, Peter J. Hammond and Eric S. Maskin. «Implementation of Social Choice Rules.» *Review of Economic Studies*: vol. 46, no. 2, April 1979.

D'Aspremont, Claude and Louis Gevers. «Equity and the Informational Basis of Collective Choice.» *Review of Economic Studies*: vol. 44, no. 2, June 1977.

Davis, Otto A., Morris H. DeGroot and Melvin J. Hinich. «Social Preference Orderings and Majority Rule.» *Econometrica*: vol. 40, no. 1, January 1972.

Davis, R. K. «Recreational Planning as an Economic Problem.» *Natural Resources Journal*: vol. 3, no. 2, 1963.

Dawes, Robyn M. and Richard H. Thaler. «Anomalies: Cooperation.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 2, no. 3 1988.

Deaton, Angus S. and John Muellbauer. «On Measuring Child Costs: With Applications to Poor Countries.» *Journal of Political Economy*: vol. 94, no. 4, August 1986.

Deb, Rajat. «Binariness and Rational Choice.» *Mathematical Social Sciences*: vol. 5, no. 1, 1983.

_______. «On Constructing Generalized Voting Paradoxes.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 2, June 1976.

_______. «On Schwartz's Rule.» *Journal of Economic Theory*: vol. 16, no. 1, October 1977.

_______. «Waiver, Effectivity and Rights as Game Forms.» *Economica*: vol. 16, no. 242, May 1994.

_______, Prasanta K. Pattanaik, and Laura Razzolini. «Game Forms, Rights and the Efficiency of Social Outcomes.» *Journal of Economic Theory*: vol. 72, no. 1, January 1997.

Denicolò, Vincenzo. «Independent Social Choice Correspondences are Dictatorial.» *Economics Letters*: vol. 19, 1985.

_______. «Some Further Results on Non-binary Social Choice.» *Social Choice and Welfare*: vol. 4, 1987.

Deschamps, Robert and Louis Gevers. «Leximin and Utilitarian Rules: A Joint Characterization.» *Journal of Economic Theory*: vol. 17, no. 2, April 1978.

Diamond, Peter A. «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility: A Comment.» *Journal of Political Economy*: vol. 75, no. 5, October 1967.

_______ and Jerry A. Hausman. «Contingent Valuation: Is Some Number Better than No Number?.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 8, no. 4, Autumn 1994.

Dietz, Thomas and Paul C. Stern. «Toward a Theory of Choice: Social Embedded Preference Construction.» *Journal of Socio-Economics*: vol. 24, no. 2, 1995.

Dore, Ronald. «Goodwill and the Spirit of Market Capitalism.» *British Journal of Sociology*: vol. 34, 1983.

Dutta, Bhaskar. «On the Possibility of Consistent Voting Procedures.» *Review of Economic Studies*: vol. 47, no. 3, April 1980.

_______ and Prasanta K. Pattanaik. «On Nicely Consistent Voting Systems.» *Econometrica:* vol. 46, 1978.

_______, Santosh C. Panda and Prasanta K. Pattanaik. "Exact Choice and Fuzzy Preferences." *Mathematical Social Sciences*: vol. 11, no. 1, February 1986.

Dworkin, Ronald. «What Is Equality? Part 1: Equality of Welfare.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 10, no. 3, Summer 1981.

_______. «What Is Equality? Part 2: Equality of Resources.» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 4, Fall 1981.

Farrell, Michael J. «Liberalism in the Theory of Social Choice.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 1, February 1976.

Ferejohn, John A. and David M. Grether. «On a Class of Rational Social Decision Procedures.» *Journal of Economic Theory*: vol. 8, no. 4, August 1974.

_______ and _______. «Some New Impossibility Theorems.» *Public Choice*: vol. 30, no. 124, Summer 1977.

Fine, Ben J. «Individual Liberalism in a Paretian Society.» *Journal of Political Economy*: vol. 83, no. 6, December 1975.

_______. «A Note on «Interpersonal Aggregation and Partial Comparability».» *Econometrica*: vol. 43, no. 1, January 1975.

_______ and Kit Fine. «Social Choice and Individual Ranking I.» *Review of Economic Studies*: vol. 41, no. 3, July 1974.

_______ and _______. «Social Choice and Individual Rankings II.» *Review of Economic Studies*: vol. 41, no. 4, October 1974.

Fishburn, Peter C. «Arrow's Impossibility Theorem: Concise Proof and Infinite Voters.» *Journal of Economic Theory*: vol. 2, 1970.

_______. «Choice Functions on Finite Sets.» *International Economic Review*: vol. 15, no. 3, 1974

_______. «Comment on the Kannai-Peleg Impossibility Theorem for Extending Orders.» *Journal of Economic Theory*: vol. 32, 1984.

_______. «On Collective Rationality and a Generalized Impossibility Theorem.» *Review of Economic Studies*: vol. 41, no. 4, October 1974.

_______. «Should Social Choice Be Based on Binary Comparisons.» *Journal of Mathematical Sociology:* vol. 1, no. 1, 1971.

_______. «Signed Orders and Power Set Extension.» *Journal of Economic Theory*: vol. 56, 1992.

_______. «Subjective Expected Utility: A Review of Normative Theories.» *Theory and Decision*: vol. 13, 1981.

Fisher, Franklin M. «Household Equivalence Scales and Interpersonal Comparisons.» *Review of Economic Studies*: vol. 54, no. 3, July 1987.

_______. «Household Equivalence Scales: Reply.» *Review of Economic Studies*: vol. 57, no. 2, April 1990.

_______. «Income Distribution, Value Judgments and Welfare.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 70, August 1956.

Fleurbaey, Marc and Wulf Gaertner. «Admissibility and Feasibility in Game Form.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Foley, Duncan. «Resource Allocation and the Public Sector.» *Yale Economic Essays*: vol. 7, no. 1, Spring 1967.

Fountain, J. «Bowley's Analysis of Bilateral Monopoly and Sen's Liberal Paradox in Collective Choice Theory: A Note.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 95, 1980.

Foster, James. «On Economic Poverty: A Survey of Aggregate Measures.» *Advances in Econometrics*: vol. 3, 1984.

_______ and Anthony F. Shorrocks. «Inequality and Poverty Orderings.» *European Economic Review*: vol. 32, nos. 2-3, March 1988.

_______ and Anthony F. Shorrocks. «Poverty Orderings.» *Econometrica*: vol. 56, no. 1, January 1988.

_______, Joel Greer and Erik Thorbecke. «A Class of Decomposable Poverty Measures.» *Econometrica*: vol. 52, no. 3, May 1984.

Frankfurt, Harry G. «Freedom of the Will and the Concept of a Person.» *Journal of Philosophy*: vol. 68, no. 1 (January 1971).

Frey, Bruno. «Tertium Datur: Pricing, Regulating and Intrinsic Motivation.» *Kyklos*: vol. 45, 1992.

Frisch, Ragnar. «Sommerbeid Mellom Politikere og Okonometrikere on Formuleringen av Politiske Preferenser.» *Socialokonomen*: vol. 25, 1971.

Fudenberg, Drew and Eric Maskin. «The Folk Theorem in Repeated Games with Discounting or with Incomplete Information.» *Econometrica*. vol. 54, no. 3, May 1986.

_______ and _______. «Nash and Perfect Equilibria of Discounted Repeated Games.» *Journal of Economic Theory*. vol. 51, no. 1, June 1990.

Gaertner, Wulf and Lorenz Krüger. «Alternative Libertarian Claims and Sen's Paradox.» *Theory and Decision*: vol. 15, 1983.

_______ and _______. «Self-Supporting Preferences and Individual Rights: The Possibility of a Paretian Libertarianism.» *Economica*: vol. 48, no. 189, February 1981.

_______ and Yongsheng Xu. «On Rationalizability of Choice Functions: A Characterization of the Median.» *Social Choice and Welfare*: vol. 16, no. 4, August 1999.

_______ and _______. «On the Structure of Choice under Different External References.» *Economic Theory*: vol. 14, no. 3, November 1999.

_______ and _______. «Optimization and External Reference: A Comparison of Three Axiomatic Systems — the Linear Case.» *Economic Letters*: vol. 57, 1997.

_______, Prasanta K. Pattanaik and Kotaro Suzumura. «Individual Rights Revisited.» *Economica*: vol. 59, no. 234, May 1992.

Gärdenfors, Peter. «Positional Voting Functions.» *Theory and Decision*: vol. 4, no. 1, September 1973.

_______. «Rights, Games and Social Choice.» *Noûs*: vol. 15, no. 3, September 1981.

_______ and N.-E. Sahlin. «Unreliable Probabilities, Risk Taking and Decision Making.» *Synthese*: vol. 53, no. 3, December 1982.

Gardner, Roy. «The Strategic Inconsistency of Paretian Liberalism.» *Public Choice*: vol. 35, no. 2, 1980.

Gasper, Des. «Entitlement Analysis: Relating Concepts and Context.» *Development and Change*: vol. 24, 1993.

Geanakopolous, John. «Three Brief Proofs of Arrow's Impossibility Theorem.» *Cowles Foundation Discussion Paper* (Yale University): no. 1128, 1996.

Gehrlein, William V. «Condorcet's Paradox.» *Theory and Decision*: vol. 15, no. 2, June 1983.

Gevers, Louis. «On Interpersonal Comparability and Social Welfare Orderings.» *Econometrica*: vol. 47, no. 1, January 1979.

Gibbard, Allan F. «Disparate Goods and Rawls's Difference Principle: A Social Choice Theoretic Treatment.» *Theory and Decision*: vol. 11, no. 3, 1979.

_______. «Manipulation of Voting Schemes: A General Result.» *Econometrica*: vol. 41, no. 4, July 1973.

_______. «A Pareto-consistent Libertarian Claim.» *Journal of Economic Theory*: vol. 7, no. 4, 1974.

Gould, Stephen J. and Richard C. Lewontin. «The Spandrels of San Marco and the Panglossian Paradigm: A Critique of the Adaptations Programme.» *Proceedings of the Royal Society of London*: Series B, 205, 1979.

Granaglia, Elena. «More or Less Equality? A Misleading Question for Social Policy,» *Giornale degli Economesti e Annali di Economia*: vol. 53, 1994.

_______. «Piu o Meno Equaglianza di Risorse? Un Falso Problema per le Politiche Sociali.» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*: vol. 53, nos. 7-9, July-September 1994.

_______. «Two Questions to Amartya Sen.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

Grandmont, Jean-Michel. «Intermediate Preferences and the Majority Rule.» *Econometrica* : vol. 46, no. 2, March 1978.

Gravel, Nicolas. «Can a Ranking of Opportunity Sets Attach an Intrinsic Importance to Freedom of Choice?.» *American Economic Review* (Papers and Proceedings): vol. 84, no. 2, May 1994.

Green, E. T. «Libertarian Aggregation of Preferences: What the «Coase Theorem» Might Have Said.» *Social Science Working Paper* (California Institute of Technology): no. 315, 1980.

Grether, David M. and Charles R. Plott. «Nonbinary Social Choice: An Impossibility Theorem.» *Review of Economic Studies*: vol. 49, no. 1, January 1982.

Griffin, Keith and John Knight (eds.). «Human Development in the 1980s and Beyond.» *Journal of Development Planning*: no. 19 (Special Number), 1989.

Grossman, Sanford and Joseph Stiglitz. «On the Impossibility of Informationally Efficient Markets.» *American Economic Review*: vol. 70, no. 3, June 1980.

Groves, Ted and John Ledyard. «Optimal Allocation of Public Goods: A Solution to the «Free Rider» Problem.» *Econometrica*: vol. 45, no. 4, July 1977.

Guagnano, Gregory A., Thomas Dietz and Paul C. Stern. «Willingness to Pay for Public Goods: A Test of the Contribution Model.» *Psychological Science*: vol. 5, no. 6, November 1994.

Guha, Ashok S. «Neutrality, Monotonicity, and the Right of Veto.» *Econometrica*: vol. 40, no. 5, September 1972.

Habermas, Jürgen. «Three Models of Democracy.» *Constellations:* vol. 1, no. 1, April 1994.

Hahn, Frank H. «Reflections on the Invisible Hand.» *Lloyds Bank Review*: vol. 144, April 1982.

Hamilton, Lawrence. «A Theory of True Interests in the Work of Amartya Sen.» *Government and Opposition*: vol. 34, no. 4, October 1999.

Hamlin, Alan P. «Rights, Indirect Utilitarianism, and Contractarianism.» *Economics and Philosophy*: vol. 5, no. 2, October 1989.

Hammond, Peter J. «Changing Tastes and Coherent Dynamic Choice.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 1, February 1976.

_______. «Consequentialist Foundations for Expected Utility.» *Theory and Decision*: vol. 25, 1988.

_______. «Consistent Plans, Consequentialism, and Expected Utility.» *Econometrica*: vol. 57, 1989.

_______. «Dual Interpersonal Comparisons of Utility and the Welfare Economics of Income Distribution.» *Journal of Public Economics*: vol. 7, no. 1, February 1977.

_______. «Dynamic Restrictions on Metastatic Choice.» *Economica* (New Series): vol. 44, no. 176, November 1977.

_______. «Economic Welfare with Rank Order Price Weighting.» *Review of Economic Studies*: vol. 45, no. 2, 1978.

_______. «Equity, Arrow's Conditions, and Rawls' Difference Principle.» *Econometrica*: vol. 44, no. 4, July 1976.

_______. «Why Ethical Measures of Inequality Need Interpersonal Comparisons.» *Theory and Decision*: vol. 7, no. 4, October 1976.

Hanemann, W. Michael. «Valuing the Environment through Contingent Valuation.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 8, no. 4, Autumn 1994.

_______. «Willingness to Pay and Willingness to Accept: How Much Can They Differ?.» *American Economic Review*: vol. 81, no. 3, June 1991.

Hansson, Bengt. «The Appropriateness of Expected Utility Model.» *Erkenntnis*: vol. 9, 1975.

_______. «Choice Structures and Preference Relations.» *Synthese*: vol. 18, no. 4, October 1968.

_______. «The Existence of Group Preference Functions.» *Public Choice*: vol. 28, Winter 1976.

_______. «Fundamental Axioms for Preference Relations,» *Synthese*: vol. 18, no. 4, October 1968.

_______. «Group Preferences.» *Econometrica*: vol. 37, no. 1, January 1969.

_______. «The Independence Condition in the Theory of Social Choice.» *Theory and Decision*: vol. 4, no. 1, September 1973.

_______. «Voting and Group Decision Functions.» *Synthese*: vol. 20, no. 4, December 1969.

Hansson, S. O. «Rights and the Liberal Paradoxes.» *Social Choice and Welfare*: vol. 5, no. 4, November 1988.

Hare, Richard M. «Geach on Murder and Sodomy.» *Philosophy:* vol. 52, no. 202, 1977.

Harel, Alon and Shmuel Nitzan. «The Libertarian Resolution of the Paretian Liberal Paradox.» *Zeitschrift für Nationalökonomie*: vol. 47, no. 4, 1987.

Harsanyi, John C. «Cardinal Welfare, Individualistic Ethics, and Interpersonal Comparisons of Utility.» *Journal of Political Economy*: vol. 63, no. 3, August 1955.

_______. «A General Theory of Rational Behavior in Game Situations.» *Econometrica*: vol. 34, no. 3, July 1966.

Hart, H. L. A. «Rawls on Liberty and Its Priority.» *University of Chicago Law Review*: vol. 40, no. 3, 1974.

Hartwick, John M. «Intergenerational Equity and the Investing of Rents from Exhaustible Resources.» *American Economic Review*: vol. 67, no. 5, December 1977.

Hausman, Daniel M. and Michael S. McPherson. «Taking Ethics Seriously: Economics and Contemporary Moral Philosophy.» *Journal of Economic Literature*: vol. 31, no. 2, June 1993.

Helm, Dieter. «Predictions and Causes: A Comparison of Friedman and Hicks on Method.» *Oxford Economic Papers*: vol. 36, 1984.

Herrero, Carmen. «Capabilities and Utilities.» *Economic Design*: vol. 2, 1996.

Herzberger, Hans G. «Ordinal Preference and Rational Choice.» *Econometrica:* vol. 41, no. 2, March 1973.

Hillinger, Claude and Victoria Lapham. «The Impossibility of a Paretian Liberal: Comment by Two Who Are Unreconstructed.» *Journal of Political Economy*: vol. 79, no. 6, 1971.

Hirschman, Albert O. «Against Parsimony: Three Easy Ways of Complicating Some Categories of Economic Discourse.» *Economics and Philosophy*: vol. 1, 1985.

Hollis, Martin. «Economic Man and Original Sin.» *Political Studies*: vol. 29, no. 2, June 1981.

Holzman, Ron. «An Extension of Fishburn's Theorem on Extending Orders.» *Journal of Economic Theory*: vol. 32, 1984.

Houthakker, H. S. «Revealed Preference and the Utility Function.» *Economica*: vol. 17, no. 55, May 1950.

Inada, Ken-ichi. «Majority Rule and Rationality.» *Journal of Economic Theory*: vol. 2, no. 1, March 1970.

_______. «The Simple Majority Decision Rule.» *Econometrica*: vol. 37, no. 3, July 1969.

Jasay, Anthony de and Hartmut Kliemt. «The Paretian Liberal, His Liberties and His Contracts.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Jeffrey, Richard C. «Preference among Preferences.» *Journal of Philosophy*: vol. 71, no. 13: *Preference and Probability*, July 1974.

Johansen, Leif. «The Theory of Public Goods: Misplaced Emphasis.» *Journal of Public Economics*: vol. 7, 1977.

Jolls, Christine, Cass R. Sunstein and Richard Thaler. «A Behavioral Approach to Law and Economics.» *Stanford Law Review*: vol. 50, 1998.

Jones, Peter and Robert Sugden. «Evaluating Choice.» *International Review of Law and Economics*: vol. 2, 1982.

Jones, R. A. and J. M. Ostroy. «Flexibility and Uncertainty.» *Review of Economic Studies*: 51, 1984.

Jorgenson Dale W. «Aggregate Consumer Behavior and the Measurement of Social Welfare.» *Econometrica*: vol. 55, no. 5, September 1990.

_______ and Daniel T. Slesnick. «Inequality in the Distribution of Individual Welfare.» *Advances in Econometrics*: vol. 3, 1984.

_______, Lawrence Lau and Thomas Stoker. «Welfare Comparison under Exact Aggregation.» *American Economic Review* (Papers and Proceedings): vol. 70, no. 2, May 1980.

Kahneman, Daniel and Amos Tversky. «Choices, Values and Frames.» *American Psychologist*: vol. 39, 1984.

_______ and _______. «Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk.» *Econometrica*: vol. 47, no. 2, March 1979.

_______ [et al.]. «Stated Willingness to Pay for Public Goods: A Psychological Perspective.» *Psychological Science*: vol. 4, no. 5, 1993.

_______ and Jack Knetsch. «Contingent Valuation and the Value of Public Goods.» *Journal of Environmental Economics*: vol. 22, no. 1, 1992.

_______ and _______. «Valuing Public Goods: The Purchase of Moral Satisfaction.» *Journal of Environmental Economics*: vol. 22, no. 1, January 1992.

Kakwani, Nanak. «Issues in Measuring Poverty.» *Advances in Econometrics*: vol. 3, 1984.

_______. «On a Class of Poverty Measures.» *Econometrica*, 48, 1980.

_______. «Welfare Measures: An International Comparison.» *Journal of Development Economics*: vol. 8, no. 1, February 1981.

Kalai, Ehud and E. Muller. «Characterization of Domains Admitting Nondictatorial Social Welfare Functions and Nonmanipulable Voting Procedures.» *Journal of Economic Theory*: vol. 16, no. 2, December 1977.

Kanbur, Ravi and Lawrence Haddad. «How Serious Is the Neglect of Intrahousehold Inequality?.» *Economic Journal*: vol. 100, no. 402, September 1990.

Kanger, Stig. «On Realization of Human Rights.» *Acta Philosophica Fennica*: vol. 38, May 1985.

Kannai, Yakar and Bezalel Peleg. «A Note on the Extension of an Order on a Set to a Power Set.» *Journal of Economic Theory*: vol. 32, 1984.

Kapteyn, Arie and Bernard M. S. van Praag. «A New Approach to the Construction of Family Equivalent Scales.» *European Economic Review*: vol. 7, no. 4, May 1976.

Karni, Edi. «Collective Rationality, Unanimity and Liberal Ethics.» *Review of Economic Studies*: vol. 45, no. 3, October 1978.

Kelly, Erin and Lionel McPherson. «On Tolerating the Unreasonable.» *Journal of Political Philosophy*: vol. 9, no. 1, March 2001.

Kelly, Jerry S. «The Impossibility of a Just Liberal.» *Economica*: vol. 43, no. 169, February 1976.

_______. «Necessity Conditions in Voting Theory.» *Journal of Economic Theory*: vol. 8, no. 2, June 1974.

_______. «Rights-exercising and a Pareto-consistent Libertarian Claim.» *Journal of Economic Theory*: vol. 13, no. 1, August 1976.

_______. «Voting Anomalies, the Number of Voters, and the Number of Alternatives.» *Econometrica*: vol. 42, no. 2, March 1974.

Kelsey, David. «Acyclic Choice without the Pareto Principle.» *Review of Economic Studies*: vol. 51, no. 4, October 1985.

_______. «The Liberal Paradox: A Generalization.» *Social Choice and Welfare*: vol. 1, 1985.

_______.«The Role of Information in Social Welfare Judgements.» *Oxford Economic Papers*: vol. 39, no. 2, June 1987.

_______. «The Structure of Social Decision Functions.» *Mathematical Social Sciences*: vol. 8, no. 3, December 1984.

_______. «What is responsible for the «Paretian Epidemic»?.» *Social Choice and Welfare*: vol. 5, no. 4, 1988.

Kemp, Murray C. «Arrow's General Possibility Theorem.» *Review of Economic Studies*: vol. 21, no. 3, 1953-1954.

_______ and Yew-Kwang Ng. «More on Social Welfare Functions: The Incompatibility of Individualism and Ordinalism.» *Economica*: vol. 44, 1977.

_______ and _______. «On the Existence of Social Welfare Functions, Social Orderings and Social Decision Functions.» *Economica*: vol. 43, no. 169, February 1976.

Keneko, Mamoru and Kenjiro Nakamura. «The Nash Social Welfare Function.» *Econometrica*: vol. 47, 1979.

Kirman, Alan P. and Dieter Sondermann. «Arrow's Theorem, Many Agents, and Invisible Dictators.» *Journal of Economic Theory*: vol. 5, no. 2, October 1972.

Klasen, Stephan. «Missing Women Reconsidered.» *World Development*: vol. 22, no. 7, July 1994.

Kliemt, Hartmut. «Das Paradox des Liberalismus-eine Einführung.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Kolm, Serge. «Rational Normative Economics vs. «Social Welfare» and Social Choice.» *European Economic Review*: vol. 38, 1994.

Kołodziejczyk, Waldemar. «Orlovsky's Concept of Decision-Making with Fuzzy Preference Relation-Further Results.» *Fuzzy Sets and Systems*: vol. 19, no. 1, May 1986.

Kornai, Janos. «Individual Freedom and Reform of the Socialist Economy.» *European Economic Review*: vol. 32, nos. 2-3, 1988.

Kramer, Gerald H. «On a Class of Equilibrium Conditions for Majority Rule.» *Econometrica*: vol. 41, no. 2, March 1973.

Kreps, David M. «A Representation Theorem for «Preference for Flexibility».» *Econometrica*: vol. 47, no. 3, May 1979.

_______ and Robert Wilson. «Reputation and Imperfect Information.» *Journal of Economic Theory*: vol. 27, 1982.

_______ [et al.]. «Rational Cooperation in the Finitely Repeated Prisoners' Dilemma.» *Journal of Economic Theory*: vol. 27, 1982.

Kynch, Jocelyn and Amartya K. Sen. «Indian Women: Well-Being and Survival.» *Cambridge Journal of Economics*: vol. 7, nos. 3-4, September-December 1983.

Laden, Anthony. «Games, Fairness, and Rawls's «A Theory of Justice».» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 20, no. 3, Summer 1991.

Last, John M. «Global Change, Ozone Depletion, Greenhouse Warming, and Public Health.» *Annual Review of Public Health*. vol. 14, 1993.

Lave, Lester B. «An Empirical Approach to the Prisoners' Dilemma Game.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 76, no. 3, August 1962.

Lenti, Targetti R. «Sul Contributo Alla Cultura Dei Grandi Economisti: Liberta Diseguaglianza e Poverta nel Pensiero di Amartya Sen.» *Rivista Milanese di Economia*: vol. 50, 1994.

Levi, Isaac. «Ignorance, Probability and Rational Choice.» *Synthese*: vol. 53, no. 3, December 1982.

______. «On Indeterminate Probabilities.» *Journal of Philosophy*: vol. 71, no. 13, 1974.

Levin, Jonathan and Barry Nalebuff. «An Introduction to Vote-Counting Schemes.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 9, no. 1, Winter 1995.

Lewin, Shira B. «Economics and Psychology: Lessons for Our Own Day from the Early Twentieth Century.» *Journal of Economic Literature:* vol. 34, no. 3, September 1996.

Lindbeck, Assar. «Individual Freedom and Welfare State Policy.» *European Economic Review*: vol. 32, nos. 2-3, 1988.

Little, Ian M. D. «A Reformulation of the Theory of Consumer's Behaviour.» *Oxford Economic Papers*: vol. 1, no. 1, 1949.

______. «Social Choice and Individual Values.» *Journal of Political Economy*: vol. 60, October 1952.

Loomes, Graham and Robert Sugden. «Regret Theory: An Alternative Theory of Rational Choice.» *Economic Journal:* vol. 92, no. 368, December 1982.

Maasoumi, Esfandiar. «Measurement and Decomposition of Multidimensional Inequality.» *Econometrica*: vol. 54, 1986.

Machina, Mark J. «Book Review: «Rational» Decision Making versus «Rational» Decision Modelling?.» *Journal of Mathematical Psychology*: vol. 24, 1981.

______. ««Expected Utility» Analysis without the Independence Axiom.» *Econometrica*: vol. 50, no. 2, March 1982.

Majumdar, Mukul and Amartya K. Sen. «A Note on Representing Partial Orderings.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 3, October 1976.

Majumdar, Tapas. «Amartya Sen's Algebra of Collective Choice.» *Sankhya* (Series B): vol. 55, no. 4, December 1973.

______. «A Note on Arrow's Postulates for Social Welfare Function: A Comment.» *Journal of Political Economy*: vol. 77, no. 4, pt. 1, July-August 1969.

_______. «The Rationality of Changing Choice.» *Analyse and Kritik*: vol. 2, no. 2 November 1980.

_______. «Revealed Preference and the Demand Theorem in a Not Necessarily Competitive Market.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 83, no. 1, February 1969.

Marglin, Stephen A. «The Social Rate of Discount and the Optimal Rate of Investment.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 77, 1963.

Martinetti, Enrica Chiappero. «A New Approach to Evaluation of Well-Being and Poverty by Fuzzy Set Theory.» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*: vol. 53, nos. 7-9, July-September 1994.

_______. «Standard of Living Evaluation Based on Sen's Approach: Some Methodological Suggestions.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

Mas-Colell, Andreu and Hugo Sonnenschein. «General Possibility Theorems for Group Decisions.» *Review of Economic Studies*: vol. 39, no. 2, April 1972.

Maskin, Eric S. «Decision-Making under Ignorance with Implications for Social Choice.» *Theory and Decision*: vol. 11, no. 3, September 1979.

_______. «A Theorem on Utilitarianism.» *Review of Economic Studies*: vol. 45, no. 1, February 1978.

Matsumoto, Yasumi. «Non-binary Social Choice: Revealed Preference Interpretation.» *Economica*: vol. 52, no. 26, May 1985.

Matthews, Robin C. O. «Darwinism and Economic Change.» *Oxford Economic Papers*: vol. 36, 1984.

McClennen, Edward F. «Pragmatic Rationality and Rules.» *Philosophy and Public Affairs*. vol. 26, no. 3, July 1997.

McLean, Iain. «The Borda and Condorcet Principles: Three Medieval Applications.» *Social Choice and Welfare*: vol. 7, no. 2, April 1990.

_______. «Liberty, Equality and the Pareto Principle: A Comment on Weale.» *Analysis*: vol. 40, no. 4, October 1980.

McManus, Maurice. «Some Properties of Topological Social Choice Functions.» *Review of Economic Studies*: vol. 49, no. 3, July 1982.

McFadden, Daniel. «Rationality for Economists.» *Journal of Risk and Uncertainty*: vol. 19, nos. 1-3, December 1999.

McKelvey, Richard D. «General Conditions for Global Intransitivities in Formal Voting Models.» *Econometrica*: vol. 47, no. 5, September 1979.

McKenzie, Lionel W. «On the Existence of General Equilibrium for a Competitive Market.» *Econometrica*: vol. 27, no. 1, January 1959.

McPherson, Michael S. «Economics: On Hirschman, Schelling, and Sen.» *Partisan Review*: vol. 41, 1984.

_______. «Mill's Moral Theory and the Problem of Preference Change.» *Ethics*: vol. 92, no. 2, January 1982.

Miller, Nicholas M. «Social Preference and Game Theory: A Comment on «The Dilemma of a Paretian Liberal».» *Public Choice*: vol. 30, no. 1, Summer 1976.

Mirrlees, J. A. «An Exploration in the Theory of Optimum Income Taxation.» *Review of Economic Studies*: vol. 38, no. 2, April 1971.

Moulin, Hervé. «Choice Functions over a Finite Set: A Summary.» *Social Choice and Welfare*: vol. 2, 1985.

_______ and Bezalel Peleg. «Cores of Effectivity Functions and Implementation Theory.» *Journal of Mathematical Economics*: vol. 10, no. 1, 1982.

Mueller, Dennis C. «Constitutional and Liberal Rights.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Murray, Christopher and Lincoln Chen. «Understanding Morbidity Change.» *Population and Development Review*: vol. 18, 1992.

Myerson, Roger B. «Utilitarianism, Egalitarianism, and the Timing Effect in Social Choice Problems.» *Econometrica:* vol. 49, no. 4, July 1981.

Nash, John F. «The Bargaining Problem.» *Econometrica*: vol. 18, no. 2, April 1950.

Nehring, Klaus and Clemens Puppe. «Continuous Extensions of an Order of a Set to the Power Set.» *Journal of Economic Theory*: vol. 68, no. 2, February 1996.

Ng, Y. K. «The Possibility of a Paretian Liberal: Impossibility Theorems and Cardinal Utility.» *Journal of Political Economy*: vol. 79, no. 6, November-December 1971.

Nicholson, Michael B. «Conditions for the «Voting Paradox» in Committee Decisions.» *Metroeconomica*: vol. 17, nos. 1-2, January-August 1965.

Nitzan, Shmuel and Prasanta K. Pattanaik «Median-based Extensions of an Ordering Over a Set to the Power Set: An Axiomatic Characterization.» *Journal of Economic Theory*: vol. 34, 1984.

Nordhaus, William D. «To Slow or Not to Slow: The Economics of the Greenhouse Effect.» *Economic Journal*: vol. 101, no. 407, July 1991.

Nozick, Robert. «Distributive Justice.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 3, no. 1, Autumn 1973.

Nussbaum, Martha. «Nature, Function, and Capability: Aristotle on Political Distribution.» *Oxford Studies in Ancient Philosophy*: Supp. vol., 1988.

Orlovsky, S. A. «Decision-Making with a Fuzzy Preference Relation.» *Fuzzy Sets and Systems*: vol. 1, no. 3, July 1978.

Parks, Robert P. «Further Results on Path Independence, Quasitransitivity, and Social Choice.» *Public Choice*: vol. 26, no. 26, Summer 1976.

_______. «An Impossibility Theorem for Fixed Preferences: A Dictatorial Bergson-Samuelson Welfare Function.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 3, October 1976.

Pattanaik, Prasanta K. «The Liberal Paradox: Some Interpretations When Rights are Represented as Game Forms.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

_______. «A Note on the 'Rationality of Becoming' and Revealed Preference.» *Analyse and Kritik*. vol. 2, no. 2 (November 1980).

_______. «On the Stability of Sincere Voting Situations.» *Journal of Economic Theory*: vol. 6, no. 6, December 1973.

_______. «Rights and Freedom in Welfare Economics.» *European Economic Review*: vol. 38, 1994.

_______ and Kotaro Suzumura. «Individual Rights and Social Evaluation: A Conceptual Framework.» *Oxford Economic Papers*: vol. 48, 1996.

_______ and _______. «Rights, Welfarism and Social Choice.» *American Economic Review* (Papers and Proceedings): vol. 84, no. 2, May 1994.

_______ and Kunal Sengupta. «On the Structure of Simple Preference-Based Choice Functions.» *Social Choice and Welfare*: vol. 17, no. 1, January 2000.

_______ and Manimay Sengupta. «Conditions for Transitive and Quasi-Transitive Majority Decisions.» *Economica*: vol. 41, no. 164, November 1974.

_______ and _______. «Restricted Preferences and Strategy-Proofness of a Class of Group Decision Functions.» *Review of Economic Studies*: vol. 47, no. 5, October 1980.

_______ and Yongsheng Xu. «On Diversity and Freedom of Choice.» *Mathematical Social Sciences*: vol. 40, no. 2, 2000.

_______ and _______. «On Preference and Freedom.» *Theory and Decision*: vol. 44, 1998.

_______ and _______. «On Ranking Opportunity Sets in Economic Environments.» *Journal of Economic Theory*: vol. 93, 2000.

______ and ______. «On Ranking Opportunity Sets in Terms of Freedom of Choice.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 56, nos. 3-4, 1990.

Pazner, Elisha A. and David Schmeidler. «A Difficulty in the Concept of Fairness.» *Review of Economic Studies*: vol. 41, no. 3, July 1974.

Peacock, Alan T. and Charles K. Rowley. «Pareto Optimality and the Political Economy of Liberalism.» *Journal of Political Economy*: vol. 80, no. 3, May-June 1972.

Peleg, Bezalel. «Consistent Voting Systems.» *Econometrica*: vol. 46, no. 1, January 1978.

Perelli-Minetti, C. R. «Nozick on Sen: A Misunderstanding.» *Theory and Decision*: vol. 8, no. 4, October 1977.

Pigou, Arthur C. «Some Aspects of Welfare Economics.» *American Economic Review*: vol. 41, no. 3, June 1951.

Plott, Charles R. «Axiomatic Social Choice Theory: An Overview and Interpretation.» *American Journal of Political Science*: vol. 20, no. 3, August 1976.

______. «A Notion of Equilibrium and Its Possibility under Majority Rule.» *American Economic Review*: vol. 57, no. 4, September 1967.

______. «Path Independence, Rationality, and Social Choice.» *Econometrica*: vol. 41, no. 6, November 1973.

Pollak, Robert A. «Bergson-Samuelson Social Welfare Functions and the Theory of Social Choice.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 93, no. 1, February 1979.

______. «Welfare Comparisons and Situation Comparison.» *Journal of Econometrics*: vol. 50, nos. 1-2, October-November 1991.

______ and Terence J. Wales. «Welfare Comparisons and Equivalence Scales.» *American Economic Review* (Papers and Proceedings): vol. 69, no. 2, May 1979.

Portney, Paul R. «The Contingent Valuation Debate: Why Economists Should Care.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 8, no. 4, Autumn 1994.

Posner, Richard A. «The *Law and Economics Movement.*» *American Economic Review*: vol. 77, no. 2, 1987.

Puppe, Clemens. «An Axiomatic Approach to «Preference for Freedom of Choice».» *Journal of Economic Theory*: vol. 68, 1996.

______. «Freedom of Choice and Rational Decisions.» *Social Choice and Welfare*: vol. 12, no. 2, March 1995.

Putnam, Hilary. "Über die Rationalität von Präferenzen." *Allgemeine Zeitschrift für Philosophie*: vol. 21, 1996.

Putterman, Louis and Marie Di Giorgio. «Choice and Efficiency in a Model of Democratic Semi-collective Agriculture.» *Oxford Economic Papers*: vol. 37, 1985.

Rabin, Matthew. «Incorporating Fairness into Game Theory and Economics.» *American Economic Review*. Vol. 83, no. 5, December 1993.

_______. «Psychology and Economics.» *Journal of Economic Literature*: vol. 36, no. 1, March 1998.

Radner, Roy. «Collusive Behaviour in Non-cooperative Epsilon-Equilibria of Oligopolies with Long but Finite Lives.» *Journal of Economic Theory*: vol. 22, 1980.

Rae, Douglas W. «Using District Magnitude to Regulate Political Party Competition.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 9, no. 1, Winter 1995.

Ramsey, F. «A Mathematical Theory of Saving.» *Economic Journal*: vol. 38, 1928.

Rawls, John. «The Idea of an Overlapping Consensus.» *Oxford Journal of Legal Studies*: vol. 7, no. 1, 1987.

_______. «Kantian Constructivism in Moral Theory: The Dewey Lectures 1980.» *Journal of Philosophy*: vol. 77, no. 9, September 1980.

_______. «The Sense of Justice.» *Philosophical Review*: vol. 72, no. 3, July 1963.

Ray, Paramesh. «Independence of Irrelevant Alternatives.» *Econometrica*: vol. 41, no. 5, September 1973.

Razavi, Shahrashoub. «Excess Female Mortality: An Indicator of Female Subordination? A Note Drawing on Village-Level Evidence from Southeastern Iran.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

Regan, Donald H. «Against Evaluator Relativity: A Response to Sen.» *Philosophy and Public Affairs:* vol. 12, no. 2, Spring 1983.

Repetto, R. «Balance-sheet Erosion: How to Account for the Loss of Natural Resources.» *International Environmental Affairs*: vol. 1, no. 2, 1989.

Richter, Marcel K. «Revealed Preference Theory.» *Econometrica*: vol. 34, no. 3, July 1966.

Riley, Jonathan. «Generalized Social Welfare Functionals: Welfarism, Morality and Liberty.» *Social Choice and Welfare*: vol. 3, 1986.

_______. «On the Possibility of Liberal Democracy.» *American Political Science Review*: vol. 79, no. 4, December 1985.

_______. «Rights to Liberty in Purely-Private Matters: Part I.» *Economics and Philosophy*: vol. 5, no. 2, October 1989.

_______. «Rights to Liberty in Purely Private Matters: Part II.» *Economics and Philosophy*: vol. 6, no. 1, April 1990.

Robbins, Lionel. «Interpersonal Comparisons of Utility: A Comment.» *Economic Journal*: vol. 48, no. 192, December 1938.

Roberts, Kevin W. S. «Interpersonal Comparability and Social Choice Theory.» *Review of Economic Studies*: vol. 47, no. 2, January 1980.

_______. «Possibility Theorems with Interpersonally Comparable Welfare Levels.» *Review of Economic Studies*: vol. 47, no. 2, January 1980.

_______. «Price Independent Welfare Propositions.» *Journal of Public Economics*: vol. 13, 1980.

_______. «Social Choice Theory: The Single and Multiple-profile Approaches.» *Review of Economic Studies*: vol. 47, no. 2, January 1980.

Roemer, John E. «Equality of Resources Implies Equality of Welfare.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 101, no. 4, November 1986.

_______. «Equality of Talent.» *Economics and Philosophy*: vol. 1, 1985.

Rothschild, Emma. «Commerce and the State: Turgot, Condorcet and Smith.» *Economic Journal:* vol. 102, no. 414, September 1992.

Rothschild, Michael and Joseph Stiglitz. «Equilibrium in Competitive Insurance Markets: An Essay on the Economics of Imperfect Information.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 90, no. 4, November 1976.

_______ and _______. «Some Further Results on the Measurement of Inequality.» *Journal of Economic Theory*: vol. 6, no. 2, April 1973.

Roy, Arundhati. «The Greater Common Good: The Human Cost of Big Dams.» *Frontline*, vol. 16, no. 11, June 1999.

Salles, Maurice. «A General Possibility Theorem for Group Decision Rules with Pareto-Transitivity.» *Journal of Economic Theory*: vol. 11, no. 1, August 1975.

Samuelson, Paul A. «A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour.» *Economica* (New Series): vol. 5, no. 17, February 1938.

Sandmo, Agnar. «Buchanan on Political Economy: A Review Article.» *Journal of Economic Literature*: vol. 28, no. 1, March 1990.

Satterthwaite, Mark A. «Strategy-Proofness and Arrow's Conditions: Existence and Correspondence Theorems for Voting Procedures and Social Welfare Functions.» *Journal of Economic Theory*: vol. 10, no. 2, April 1975.

Satz, Debra and John Ferejohn. «Rational Choice and Social Theory.» *Journal of Philosophy*: vol. 91, no. 2, February 1994.

Scanlon, Thomas M. «Preference and Urgency.» *Journal of Philosophy*: vol. 72, no. 19, November 1975.

Schelling, Thomas C. «The Intimate Contest for Self-Command.» *Public Interest*: no. 60, 1980.

_______. «Self-command in Practice, in Policy, and in a Theory of Rational Choice.» *American Economic Review:* vol. 74, no. 2: *Papers and Proceedings of the Ninety-Sixth Annual Meeting of the American Economic Association*, May 1984.

Schofield, Norman J. «General Instability of Majority Rule.» *Review of Economic Studies*: vol. 50, no. 4, October 1983.

_______. «Generic Instability of Majority Rule.» *Review of Economic Studies*: vol. 50, no. 4, October 1983.

Schokkaert, Erik and Luc van Ootegem. «Sen's Concept of the Living Standard Applied to the Belgian Unemployed.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 56, nos. 3-4, 1990.

Schwartz, Thomas. «Choice Functions, «Rationality» Conditions, and Variations on the Weak Axiom of Revealed Preference.» *Journal of Economic Theory*: vol. 12, 1976.

_______. «Collective Choice, Separation of Issues, and Vote Trading.» *American Political Science Review*: vol. 72, no. 3, September 1977.

_______. «On the Possibility of Rational Policy Evaluation.» *Theory and Decision*: vol. 1, no. 1, October 1970.

_______. «Rationality and the Myth of the Maximum.» *Noûs*: vol. 6, no. 2, May 1972.

_______. «The Universal Instability Theorem.» *Public Choice*: vol. 37, no. 3, 1981.

Seabright, Paul. «Social Choice and Social Theories.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 18, no. 4, Fall 1989.

Seidenfeld, Teddy. «Decision Theory without «Independence» or without «Ordering»: What Is the Difference?.» *Economics and Philosophy*: vol. 4, 1988.

Seidl, Christian. «On Liberal Values.» *Zeitschrift für Nationalökonomie*: vol. 35, nos. 3-4, May 1975.

Sengupta, Kunal. «Choice Rules with Fuzzy Preferences: Some Characterizations.» *Social Choice and Welfare*: vol. 16, no. 2, February 1999.

_______. «Fuzzy Preference and Orlovsky Choice Procedure.» *Fuzzy Sets and Systems*. vol. 93, no. 2, January 1998.

Sengupta, Manimay. «The Knowledge Assumption in the Theory of Strategic Voting.» *Econometrica*: vol. 48, no. 5, July 1980.

_______. «Monotonicity, Independence of Irrelevant Alternatives and Strategy-Proofness of Social Decision Functions.» *Review of Economic Studies*: vol. 47, no. 2, January 1980.

Shorrocks, Anthony F. «Inequality Decomposition by Population Subgroups.» *Econometrica*: vol. 52, no. 6, November 1984.

_______. «Ranking Income Distributions.» *Economica*: vol. 50, no. 197, February 1983.

_______. «Revisiting the Sen Poverty Index.» *Econometrica*: vol. 63, no. 5, September 1995.

Simon, Herbert A. «A Behavioral Model of Rational Choice.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 69, no. 1, 1955.

Slesnick, Daniel T. «Empirical Approaches to the Measurement of Welfare.» *Journal of Economic Literature*: vol. 36, no. 4, December 1998.

Smale, Steve. «The Prisoner's Dilemma and Dynamic Systems Associated to Non-cooperative Games.» *Econometrica*: vol. 48, no. 7, November 1980.

Smith, V. K. «Comment: Arbitrary Values, Good Causes, and Premature Verdicts.» *Journal of Environmental Economics*: vol. 22, no. 1, 1992.

Solow, Robert M. «On the Intergenerational Allocation of Natural Resources.» *Scandinavian Journal of Economics*: vol. 88, no. 1, 1986.

Spence, Michael. «Job Market Signaling.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 87, no. 3, August 1973.

Spence, Michael. «Time and Communication in Economic and Social Interaction.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 87, no. 4, November 1973.

Steiner, Hillel. «Putting Rights in Their Place: An Appraisal of A. Sen's Work on Rights.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 56, nos. 3-4, 1990.

Stevens, Dana N. and James E. Foster. «The Possibility of Democratic Pluralism.» *Economica*: vol. 45, no. 180, 1978.

Stiglitz, Joseph E. «Approaches to the Economics of Discrimination.» *American Economic Review:* vol. 63, no. 2: *Papers and Proceedings of the Eighty-fifth Annual Meeting of the American Economic Association*, May 1973.

_______. «Information and Economic Analysis: A Perspective.» *Economic Journal*: vol. 95, 1985.

Strasnick, Steven. «Social Choice and the Derivation of Rawls's Difference Principle.» *Journal of Philosophy*: vol. 73, no. 4, February 1976.

Streeten, Paul. «Basic Needs: Some Unsettled Questions.» *World Development*: vol. 12, no. 9, September 1984.

_______ and S. J. Burki. «Basic Needs: Some Issues.» *World Development*: vol. 6, no. 3, 1978.

Subramanian, S. «The Liberal Paradox with Fuzzy Preferences.» *Social Choice and Welfare*: vol. 4, no. 3, September 1987.

Sugden, Robert. «Evaluating Choice.» *International Review of Law and Economics*: vol. 2, 1982.

_______. «Liberty, Preference, and Choice.» *Economics and Philosophy*: vol. 1, no. 2, October 1985.

_______. «The Metric of Opportunity.» *Economics and Philosophy*: vol. 14, 1998.

_______. «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of *Inequality Reexamined* by Amartya Sen.» *Journal of Economic Literature*: vol. 31, no. 4, December 1993.

_______. «Why Be Consistent? A Critical Analysis of Consistency Requirements in Choice Theory.» *Economica*: vol. 52, no. 206, May 1985.

Sunstein, Cass. «Endogenous Preferences: Environmental Law.» *Journal of Legal Studies*: vol. 217, no. 14, 1993.

Suppes, Patrick. «Some Formal Models of Grading Principles.» *Synthese*: vol. 16, nos. 3-4, December 1966.

Suzumura, Kotaro. «Consequences, Opportunities, and Procedures.» *Social Choice and Welfare*: vol. 16, no. 1, 1999.

_______. «Equity, Efficiency and Rights in Social Choice.» *Mathematical Social Sciences*: vol. 3, no. 155, 1982.

_______. «Liberal Paradox and the Voluntary Exchange of Rights-exercising.» *Journal of Economic Theory*: vol. 22, no. 3, June 1980.

_______. «On the Consistency of Libertarian Claims.» *Review of Economic Studies*: vol. 45, no. 1, 1978.

_______. «Rational Choice and Revealed Preference.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 1, February 1976.

_______. «Remarks on the Theory of Collective Choice.» *Economica* (New Series): vol. 43, no. 172, November 1976.

_______. «Welfare, Rights, and Social Choice Procedure: A Perspective.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Svensson, Lars-Gunnar. «Equity among Generations.» *Econometrica*: vol. 48, no. 5, July 1980.

_______. «Social Justice and Fair Distributions.» *Lund Economic Studies*: vol. 15, 1977.

«The «Symposium» on Voting Procedures.» *Journal of Economic Perspectives:* Winter 1995.

Szpilrajn, Edward. «Sur l'extension de l'ordre partiel.» *Fundamenta Mathematicae*: vol. 16, no. 1, 1930.

Tideman, Nicolaus. «The Single Transferable Vote.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 9, no. 1, Winter 1995.

Thaler, Richard and H. M. Shefrin. «An Economic Theory of Self-Control.» *Journal of Political Economy*: vol. 89, no. 2, April 1981.

Tullock, Gordon. «The General Irrelevance of the General Possibility Theorem.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 81, no. 2, May 1967.

Tversky, Amos. «A Critique of Expected Utility Theory: Descriptive and Normative Considerations.» *Erkenntnis*: vol. 9, 1975.

_______ and Daniel Kahneman. «Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases.» *Science*: vol. 185, no. 4157, September 1974.

Ullmann-Margalit, Edna and Sidney Morgenbesser. «Picking and Choosing.» *Social Research*: vol. 44, 1977.

Uzawa, Hirofumi. «Note on Preference and Axioms of Choice.» *Annals of the Institute of Statistical Mathematics*: vol. 8, no. 1, 1956.

Van Hees, Martin. «Individual Rights and Legal Validity.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, no. 1, September 1996.

Varian, Hal. «Distributive Justice, Welfare Economics and a Theory of Justice.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 4, no. 3, Spring 1975.

_______. «Equity, Envy, and Efficiency.» *Journal of Economic Theory*: vol. 9, no. 1, September 1974.

Veen, Robert J. van der. «Meta-rankings and Collective Optimality.» *Social Science Information*: vol. 20, no. 2, May 1981.

Vickrey, William S. «Utility, Strategy, and Social Decision Rules.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 74, November 1960.

Walsh, Vivian C. «Amartya Sen on Inequality, Capabilities and Needs.» *Science and Society*: vol. 59, 1995-1996.

_______. «Rationality as Self-Interest versus Rationality as Present Aims.» *American Economic Review.* vol. 84, no. 2: *Papers and Proceedings of the Hundred and Sixth Annual Meeting of the American Economic Association*, May 1994.

_______. «Smith after Sen.» *Review of Political Economy*: vol. 12, 2000.

Weale, Albert. «The Impossibility of Liberal Egalitarianism.» *Analysis*: vol. 40, no. 1, January 1980.

Weber, Robert J. «Approval Voting.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 9,

no. 1, Winter 1995.

Weymark, John A. «Arrow's Theorem with Social Quasi-orderings.» *Public Choice*: vol. 42, no. 3, 1984.

_______. «'Unselfishness' and Prisoner's Dilemma.» *Philosophical Studies*: vol. 34, 1978.

Whittington, Dale [et al.]. «Giving Respondents Time to Think in Contingent Valuation Studies.» *Journal of Environmental Economics*: vol. 22, 1992.

Williamson, Oliver E. «Credible Commitments: Using Hostages to Support Exchange.» *American Economic Review*: vol. 73, 1983.

Wilson, Robert. «On the Theory of Aggregation.» *Journal of Economic Theory*: vol. 10, no. 1, February 1975.

_______. «Social Choice without the Pareto Principle.» *Journal of Economic Theory*: vol. 5, no. 3, December 1972.

Winston, Gordon C. «Addiction and Backsliding: A Theory of Compulsive Consumption.» *Journal of Economic Behavior and Organization*: vol. 1, 1980.

Winter, S. G. «Economic «Natural Selection» and the Theory of the Firm.» *Yale Economic Essays*: vol. 4, 1964.

Wriglesworth, John. «The Possibility of Democratic Pluralism: A Comment.» *Economica*: vol. 49, no. 193, 1982.

Xu, Y. «The Liberal Paradox: Some Further Observations.» *Social Choice and Welfare*: vol. 7, no. 4, 1990.

Yaari, Menahem E. «Endogenous Changes in Tastes: A Philosophical Discussion.» *Erkenntnis:* vol. 11, no. 2: *Social Ethics*, Part 2, August 1977.

Young, H. Peyton. «Condorcet's Theory of Voting.» *American Political Science Review*: vol. 82, no. 4, December 1988.

Thesis

Hamilton, Lawrence. «The Political Significance of Needs.» Ph. D. Dissertation, Cambridge University, 2000.

Kelly, Erin. «Reasons, Motives, and Moral Justification: A Study of Moral Constructivism.» Ph. D. Dissertation, Harvard University, 1995.

Maskin, Eric. «Social Welfare Functions on Restricted Domain.» Ph.D. Dissertation, Harvard University, 1976.

Opio, P. J. «In Search of a New Economic Paradigm: An Ethical Contribution. A Hermeneutic of Poverty, Famine and Development in the Light of Amartya Sen's Capability Synthesis.» Thesis for the Degree of Licentiate in Sacred Theology, Katholieke Univeriteit, Leuven, 1993.

Van Hees, Martin. «Rights, Liberalism and Social Choice.» Dissertation at the Catholic University of Nijmegen, 1994.

Van Parijs, Phillipe. «On the Ėthical Foundations of Basic Income.» Université Catholique de Louvain, Institut Supérieur de Philosophie, Belgium, 1989.

Conferences

The International Economic Association Round-table Conference on «Social Choice» at Hernstein - Austria, 1994.

«Liberty Conference» at the Murphy Institute of Tulane University, 15-17 September 1989.

Logic, Methodology and Philosophy of Science IX: Proceedings of the Ninth International Congress of Logic, Methodology, and Philosophy of Science, Uppsala, Sweden, 7-14 August 1991. Edited by Dag Prawitz, Brian Skyrms, and Dag Westerstahl. Amsterdam: Elsevier Science, 1994.

The Stanford Workshop on Economic Theories of Inequality, Sponsored by the MacArthur Foundation, 11-13 March 1993.

Documents and Memographs

Altaf, M. A. and J. R. DeShazo. «Bid Elicitation in the Contingent Valuation Method: The Double Referendum Format and Induced Strategic Behavior.» Mimeographed, Harvard University, 1994.

Anand, Sudhir and Amartya Sen, «Sustainable Human Development: Concepts and Priorities.» Mimeographed, Center for Population and Development, Harvard University, 1994.

Arrow, Kenneth [et al.], «Report of the «NOAA Panel on Contingent Valuation.» Mimeographed, National Oceanic and Atmospheric Administration, US Department of Commerce, 1993.

Aumann, Robert J. «Notes on Interactive Epistemology.» Unpublished Manuscript, version of 17 July 1992.

Baharad, Eyal and Shmuel Nitzan. «Extended Preferences and Freedom of Choice.» Mimeographed, Department of Economics, Bar-Ilan University, Ramat Gan, Israel, 2000.

Baigent, Nick. «A Comment on One of Sen's Impossibility Theorems.» Mimeographed, Murphy Institute, Tulane University, 1991.

_______. «Decompositions of Minimal Libertarianism.» *Economics Letters*: vol. 7, no. 1, 1981.

_______. «Norms, Choice and Preferences.» Memorandum; no. 9306, Institute of Public Economics, University of Graz, Austria, Research, 1994.

Banerjee, Asis and Prasanta Pattanaik. «A Note on a Property of Maximal Sets and Choice in the Absence of Universal Comparability.» Mimeographed, University of California, Riverside, 1995.

Beteille, André. «Individualism and the Persistence of Collective Identities.» Mimeo, Delhi School of Economics, 1984.

Binmore, Ken. «Game Theory.» Mimeo, 1984.

Bjerkholt, Loav. «Ragnar Frisch: The Originator of Econometrics.» Mimeographed, 1994.

Bohm, Peter and Hans Lind, «Preference Reversal, Real-World Lotteries, and Lottery-Interested Subjects.» Mimeographed, Stockholm University, 1991.

Brown, Donald J. «Acyclic Aggregation over Finite Sets of Alternatives.» Cowles Foundation Discussion Paper, no. 391, Yale University, 1975.

Buchanan, James M. «An Ambiguity in Sen's Alleged Proof of the Impossibility of the Paretian Liberal.» Mimeographed, Virginia Polytechnic, 1976.

_______. «Dimensionality, Rights and Choices among Relevant Alternatives.» Unpublished Manuscript Presented at a Meeting Honoring Peter Bernholz, Basel, Switzerland. April 1994.

_______. «Foundational Concerns: A Criticism of Public Choice Theory.» Unpublished Manuscript Presented at the European Public Choice Meeting, Valencia - Spain, April 1994.

Campbell, Donald E. «A «Power Structure» Version of Sen's «Paretian Liberal» Theorem.» Mimeo, 1990.

Chapman, Bruce. «Rights as Constraints: Nozick versus Sen.» Mimeographed, Westminster Institute for Ethics and Human Values, 1981.

Danielsson, S. «Two Papers on Rationality and Group Preference.» Philosophy Department, Uppsala University, 1974.

D'Aspremont, Claude and Philippe Mongin. «A Welfarist Version of Harsanyi's Aggregation Theorem.» Center for Operations Research and Econometrics Discussion Paper; no. 9763, Université Catholique de Louvain, 1997.

Das, Veena and Ralph Nicholas. ««Welfare» and «Well-being» in South Asian Societies.» Mimeo, ACLS-SSRC Joint Committee on South Asia, SSRC, New York, 1981.

Dasgupta, Partha, Stephen Marglin, and Amartya Sen. *Guidelines to Project Evaluation*, Prepared tor UNIDO, 1972.

Deb, Rajat. «Rights as Alternative Game Forms: Is There a Difference in Consequences?.» Mimeo, Southern Methodist University, Dallas, Texas, 1989.

_______, Prasanta K. Pattanaik, and Laura Razzolini. «Game Forms, Rights and the Efficiency of Social Outcomes.» Mimeo, Southern Methodist University, Dallas, Texas, 1994.

DeShazo, J. R. «The Influence of Information Regimes on the Formation of WTP Bids: An Explanation of the «Embedding Effect».» Mimeographed, Harvard University, 1993.

Dorfman, R. «On Sustainable Development.» Mimeographed, Discussion Paper; no. 1627, Harvard Institute of Economic Research, 1993.

Fine, Ben. «On the Relationship between True Preference and Actual Choice.» Mimeographed Birkbeck College, London, 1990.

Floud, R. C. et B. Harris. «Health, Height and Welfare: Britain 1700-1980.» Historical Working Paper; 87, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, 1996.

Foster, James. «Notes on Effective Freedom.» Paper Presented at the Stanford Workshop on Economic Theories of Inequality, Sponsored by the Mac-Arthur Foundation, March 11–13, 1993; Mimeographed, Vanderbilt University, 1993.

Frisch, Ragnar. «Cooperation between Politicians and Econometricians on the Formalization of Political Preferences.» The Federation of Swedish Industries, 1971.

Gaertner, Wulf. «Domain Conditions in Social Choice Theory.» Mimeo, University of Osnabruck, Germany, 1998.

_______ and Yongsheng Xu. «On Rationalizability of Choice Functions: A Characterization of the Median.» Mimeographed, Harvard University, 1995.

Geertz, Clifford. «Outsider Knowledge and Insider Criticism.» Mimeographed, Institute for Advanced Study, Princeton, 1989.

Gravel, Nicolas. «Ranking Opportunity Sets on the Basis of Their Freedom of Choice and Their Ability to Satisfy Preferences: A Difficulty.» Mimeographed, 1997.

Grout, Paul. «On Minimal Liberalism in Economics.» Mimeographed, Birmingham University, 1980.

Guagnano, Gregory A., Thomas Dietz and Paul C. Stern. «Willingness to Pay for Public Goods: A Test of the Contribution Model.» Mimeographed, National Research Council, Washington, DC, 1994.

Hammond, Peter J. «Consequentialism and Rationality in Dynamic Choice under Uncertainty.» Technical Report, no. 387, Institute for Mathematical Studies in the Social Sciences, Stanford University, 1982.

Hammond, Peter J. «Is There Anything New in the Concept of Sustainable Development?.» Mimeographed, Stanford University, 1993.

_______. «On Dynamic Liberalism.» Mimeographed, University of Essex, 1974.

Kahneman, Daniel. «Presentation to the Contingent Valuation Panel.» Mimeographed, 1992.

Kanger, Stig. «Choice Based on Preference.» Mimeographed, University of Uppsala, [1975].

_______. «Choice and Modality.» Mimeographed, University of Uppsala, 1976.

Kelly, Erin. «Reasons, Motives, and Moral Justification: A Study of Moral Constructivism.» Ph. D. Dissertation, Harvard University Archives, 1995.

Maskin, Eric S. «Majority Rule, Social Welfare Functions, and Game Forms.» Mimeo, Harvard Institute of Economic Research, Cambridge, MA, 1991.

_______. «On Strategyproofness and Social Welfare Functions When Preferences are Restricted.» Mimeo, Darwin College, and Harvard University, 1976.

_______. «Social Welfare Functions on Restricted Domain.» Mimeo, Harvard University, 1976.

_______ Tomas Sjöström. «Implementation Theory.» Mimeo, Harvard University, 1999.

Pattanaik, Prasanta K. «A Conceptual Assessment of Sen's Formulation of Rights.» Mimeo, Birmingham University, 1989.

_______. «Welfarism, Individual Rights and Game Forms.» Mimeo, University of California at Riverside, 1991.

_______ and Kotaro Suzumura. «Individual Rights and Social Evaluation: A Conceptual Framework.» Mimeo, University of California, Riverside, 1994.

Pörn, I. [et al.]. «Choices, Actions and Norms: Conceptual Models in Practical Philosophy.» Scandinavian Contributions, Forthcoming, 1992.

Przeworski, Adam and Fernando Limongi. «Democracy and Development.» Mimeo, University of Chicago, 1994.

Puppe, Clemens. «An Axiomatic Approach to 'Preference for Freedom of Choice.» Mimeograph, Harvard University, 1992.

Roberts, Kevin. «Liberalism and Welfare Economics: A Note.» Mimeographed, St. Catherine's College, Oxford, 1976.

Rubinstein, A. «The Single Profile Analogues to Multiple Profile Theorems: Mathematical Logic's Approach.» Mimeo, Murray Hill, Bell Laboratories, 1981.

Sacco, Pier Luigi and Stefano Zamagni. «An Evolutionary Dynamic Approach to Altruism.» Mimeographed, University of Florence and University of Bologna, 1993.

Shafir, Eldar and Amos Tversky. «Thinking through Uncertainty: Nonconsequential Reasoning and Choice.» Mimeographed, Forthcoming in Cognitive Psychology, 1991.

Suppes, Patrick. «Two Formal Models for Moral Principles.» Technical Report no. 15, Applied Mathematics and Statistics Laboratory, Stanford University, 1957.

Uzawa, Hirofumi. «The Theory of Imputation and Global Warning.» Mimeographed, Research Institute of Capital Formation, Japan Development Bank, 1990.

Watkins, John. «Second Thoughts on Self-interest and Morality.» Mimeo, London School of Economics, 1984.

Wriglesworth, John L. «Solution to the Gibbard and Sen Paradoxes Using Information Available from Interpersonal Comparisons.» Mimeographed, Lincoln College, Oxford, 1981.

قائمة بمراجع المؤلف

Books

Choice of Techniques. 3rd ed. Oxford: Blackwell, 1968.

Choice, Welfare, and Measurement. Oxford: Blackwell; Cambridge, MA: MIT Press, 1982.

Collective Choice and Social Welfare. San Francisco: Holden-Day, 1970. (Mathematical Economics Texts; 5)

Commodities and Capabilities. Amsterdam: North-Holland, 1985.

Development as Freedom. New York: Knopf, 1999.

Employment, Technology and Development. Oxford: Clarendon Press, 1975.

Freedom, Rationality and Social Choice: Arrow Lectures and Other Essays. New York: Oxford University Press, 1999.

Inequality Reexamined. Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Oxford Univesity Press, 1992.

Objectivity and Position. Lawrence, Kans: University of Kansas, 1992.

On Economic Inequality. Oxford: Oxford University Press, 1973.

_______. Expanded ed., with a Substantial Annex Jointly with James Foster. Oxford: Oxford University Press, 1997.

On Ethics and Economics. Oxford, UK; New York: B. Blackwell, 1987. (Royer Lectures)

Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Oxford University Press, 1981.

Resources, Values and Development. Cambridge, MA: Harvard University Press; Oxford: Blackwell, 1984.

Sen, Amartya K. [et al.]. *The Standard of Living*. Edited by Geoffrey Hawthorn. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1988.

_______ and Bernard Williams (eds.). *Utilitarianism and Beyond.* Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1982.

Periodicals

«Behaviour and the Concept of Preference.» *Economica*: vol. 40, no. 159, August 1973.

«Choice Functions and Revealed Preference.» *Review of Economic Studies*: vol. 38, no. 3, July 1971.

«Consequential Evaluation and Practical Reason.» *Journal of Philosophy*: vol. 97, no. 9, September 2000.

«Demography and Welfare Economics.» *Empirica*: 1995.

«Description as Choice.» *Oxford Economic Papers*: vol. 32, no. 3, November 1980.

«Environmental Evaluation and Social Choice: Contingent Valuation and the Market Analogy.» *Japanese Economic Review*: vol. 46, 1995.

«Evaluator Relativity and Consequential Evaluation.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 12, Spring 1983.

«Fertility and Coercion.» *Chicago Law Review*: vol. 63, no. 3, 1996.

«Freedom, Capabilities and Public Action: A Response.» *Notizie di Politeia*: vol. 12, nos. 43-44, 1996.

«Freedom of Choice: Concept and Content.» *European Economic Review*: vol. 32, nos. 2-3, 1988.

«From Income Inequality to Economic Inequality.» *Southern Economic Journal*: vol. 64, 1997.

«Goals, Commitment, and Identity.» *Journal of Law, Economics and Organization*: vol. 1, 1985.

«Hume's Law and Hare's Rule.» *Philosophy*: vol. 41, no. 155, January 1966.

«The Impossibility of a Paretian Liberal.» *Journal of Political Economy*: vol. 78, no. 1, January-February 1970.

«Informational Bases of Alternative Welfare Approaches: Aggregation and Income Distribution.» *Journal of Public Economics*: vol. 3, no. 4, 1974.

«Internal Consistency of Choice.» *Econometrica*: vol. 61, no. 3, May 1993.

«Interpersonal Aggregation and Partial Comparability.» *Econometrica*: vol. 38, no. 3, May 1970.

«Interpersonal Comparison and Partial Comparability: A Correction.» *Econometrica*: vol. 40, no. 5, September 1972.

«Isolation, Assurance and the Social Rate of Discount.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 81, 1967.

«Justice: Means versus Freedoms.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 19, no. 2, Spring 1990.

«Labour Allocation in a Cooperative Enterprise.» *Review of Economic Studies*: vol. 33, 1966.

«Legal Rights and Moral Rights: Old Questions and New Problems.» *Ratio Juris*: vol. 9, no. 2, 1996.

«Liberty and Social Choice.» *Journal of Philosophy*: vol. 80, no. 1, January 1983.

«Liberty as Control: An Appraisal.» *Midwest Studies in Philosophy*: vol. 7, no. 1, 1982.

«Liberty, Unanimity and Rights.» *Economica*: vol. 43, no. 171, August 1976.

«Markets and Freedoms: Achievements and Limitations of the Market Mechanism in Promoting Individual Freedoms.» *Oxford Economic Papers*: vol. 45, no. 4, October 1993.

«Maximization and the Act of Choice.» *Econometrica*: vol. 65, no. 4, July 1997.

«Minimal Liberty.» *Economica*: vol. 59, no. 234, May 1992.

«Missing Women.» *British Medical Journal*: vol. 304, no. 6827, March 1992.

«On the Development of Basic Income Indicators to Supplement the GNP Measure.» *United Nations Economic Bulletin for Asia and the Far East*: vol. 24, nos. 2-3, September-December 1973.

«On Optimizing the Rate of Saving.» *Economic Journal*: vol. 71, 1961.

«On Weights and Measures: Informational Constraints in Social Welfare Analysis.» *Econometrica*: vol. 45, no. 7, October 1977.

«Open and Closed Impartiality.» *Journal of Philosophy*: vol. 99, no. 9, September 2002.

«Personal Utilities and Public Judgements: Or What's Wrong with Welfare Economics.» *Economic Journal*: vol. 89, no. 355, September 1979.

«Poor, Relatively Speaking.» *Oxford Economic Papers*: vol. 35, no. 2, July 1983.

«Population: Delusion and Reality.» *New York Review of Books*: 22 September 1994.

«Positional Objectivity.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 22, no. 2, Spring 1993.

«A Possibility Theorem on Majority Decisions.» *Econometrica*: vol. 34, no. 2, April 1966.

«Poverty: An Ordinal Approach to Measurement.» *Econometrica*: vol. 44, no. 2, March 1976.

«Preferences, Votes and the Transitivity of Majority Decisions.» *Review of Economic Studies*: vol. 31, no. 2, April 1964.

«The Profit Motive.» *Lloyds Bank Review*: vol. 147, 1983.

«Public Action and the Quality of Life in Developing Countries.» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*: vol. 43, no. 4, November 1981.

«Quasi-Transitivity, Rational Choice and Collective Decisions.» *Review of Economic Studies*: vol. 36, no. 3, July 1969.

«Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 6, no. 4, Summer 1977.

«Rationality and Social Choice.» *American Economic Review*: vol. 85, no. 1, March 1995.

«Rationality and Uncertainty.» *Theory and Decision*: vol. 18, 1985.

«Real National Income.» *Review of Economic Studies*: vol. 43, no. 1, February 1976.

«Rights: Formulation and Consequences.» *Analyse and Kritik*: vol. 18, September 1996.

«Rights and Agency.» *Philosophy and Public Affairs*: vol. 11, no. 1, Winter 1982.

«Social Choice and Justice: A Review Article.» *Journal of Economic Literature*: vol. 23, no. 4, 1985.

«Social Choice Theory: A Re-examination.» *Econometrica*: vol. 45, no. 1, January 1977.

«Starvation and Exchange Entitlements: A General Approach and Its Application to the Great Bengal Famine.» *Cambridge Journal of Economics*: vol. 1, no. 1, 1977.

«Utilitarianism and Welfarism.» *Journal of Philosophy*: vol. 76, no. 9, September 1979.

«The Welfare Basis of Real Income Comparisons: A Survey.» *Journal of Economic Literature*: vol. 17, no. 1, March 1979.

«Welfare, Freedom and Social Choice: A Reply.» *Recherches économiques de Louvain*: vol. 56, 1990.

«Welfare, Preference and Freedom.» *Journal of Econometrics*: vol. 50, 1991.

«Well-being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984.» *Journal of Philosophy*: vol. 82, no. 4, April 1985.

«Well-being, Capability and Public Policy.» *Giomale degli Economisti e Annali di Economia*: vol. 53, nos. 7-9, July-September 1994.

Sen, Amartya K. and Prasanta K. Pattanaik. «Necessary and Sufficient Conditions for Rational Choice under Majority Decision.» *Journal of Economic Theory*: vol. 1, no. 2, August 1969.

Documents and Memographs

Sen, Amartya K. «Consistency.» Mimeographed Hand-out Distributed at the Presidential Address to the Econometric Society in Stanford, Bogota, and Madrid, 1984.

_______. «Justice and Assertive Incompleteness.» Mimeographed, Harvard University, 1996.

_______. «On Indexing Primary Goods and Capabilities.» Mimeo, Harvard University, Cambridge, MA, 1991.

_______. «Rationality, Interest and Identity.» Unpublished Paper Written for a Festschrift for Albert Hirschman, 1984.

_______. «Social Choice Theory.» Mimeographed, 1979.

فهرس عام

-ب-

-ت-

-ح-

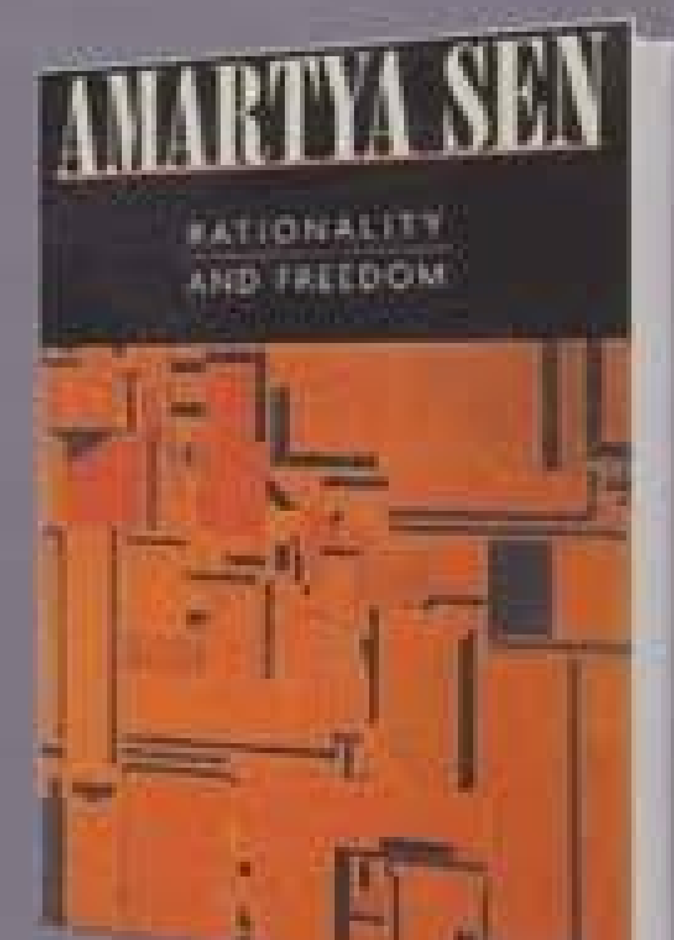
-ش-

-ص-

-غ-

-ك-

هذا الكتاب



يبحث هذا الكتاب الأفكار الأساسية عن مفهومي العقلانية والحرية وتبعاتهما على الأفراد والاختيار الاجتماعي، وعلى الرغم من أن هذين المفهومين يجدان وفرة من الاستخدامات في عمليات استكشاف الفلسفة السياسية والأخلاقية وفي السياسة العامة، فإن هذا الكتاب يُعنى تحديدًا بالاقتصاد ونظرية الاختيار الاجتماعي؛ كما يُعنى بسبر أغوار طبيعة المفاهيم البديلة لهذين المفهومين وسماتهما ومضامينهما، على الرغم من عدم انفصال أحدهما عن الآخر، بحسب رأي المؤلف.

المؤلف

أمارتيا كومار سِن، عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، ولد في عام 1933 ، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم مساهمات عدة عن اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام 1998 لعمله عن اقتصاد الرفاه. له عشرات الكتب والدراسات العلمية، منها: **التنمية بوصفها حرية؛ الخيار الجماعي والرفاه الاجتماعي؛ عن الأخلاق والاقتصاد؛ الحرية والعقلانية والخيار الاجتماعي؛ السلام والمجتمع الديمقراطي.**

المترجمة

شهرت محمود أمين العالم، مترجمة، شغلت سابقًا موقع مساعد مدير المركز القومي للترجمة (مصر)، حازت شهادة الدكتوراه في الفلسفة والمنطق من جامعة موسكو في عام 1988، من أبرز ترجماتها: **نحو دراسة النوع في العلوم السياسية**، و**الردّ بالكتابة: النظرية والتطبيق في آداب المستعمرات القديمة.**

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 34 دولارًا

ISBN 978-614-445-152-6

9 786144 451526

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies